

حَاشِي تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمُنَهَّاجِ

لِلْعَلَامَتَيْنِ الْفَهَامَتَيْنِ وَالْإِمَامَيْنِ الْقُدُوتَيْنِ الْعَلَامَةِ الْعَارِفَ بِاللَّهِ
الْشَيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشُّرَوَانِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمَكْرُمَةِ وَالْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ
وَالْعَلَامَةِ الْمَدْقُقِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمٍ الْعَبَادِيِّ عَلَى تَحْفَةِ
الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمُنَهَّاجِ تَأَلَّفَ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ
الْأَوْحَدُ الْفَهَامَةُ خَاتَمَةُ الْمُحَقِّقِينَ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدَ
ابْنَ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ الشَّافِعِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمَشْرِقَةِ
تَقَرَّبَ اللَّهُ الْجَمِيعَ بِرَحْمَتِهِ أَمِينَ

(الجزء الاول)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الإمام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني
(ووجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ نِسْرَانِجٍ بِخَرَدِ كَلْبِصَانِ

لِصَاحِبِهِ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
عَلَى كَلْبِصَانِ التِّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِخَرَدِ كَلْبِصَانِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل لكل
أمة شرعة ومنهاجاً رخص
هذه الأمة بأوضاعها أحكاماً
وحججاً وهداهم إلى ما أنعم
به على من سواهم من تمهيد
الأصول والفروع وتحرير
المتون والشروح لتستنتج
منها العويصات استنتاجاً
وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد
أن سيدنا محمد عبده ورسوله
الذي ميزه الله على خواص
رسله بمعجزة وخصائص
ومعراجاً صلى الله وسلم
عليه وعلى آله وصحبه
الذين قطعوا أعداء الدين
القومين عن أن يلحقوا
بشيء من مقاصده أو مبادئه
شبهة أو أوعوا جالاه صلاة
وسلاماً دائماً بدوام
جوده الذي لا يزال مطالماً
نجاحاً (وبعد) فإنه طالما
يحظر أن أتترك بخدمة
قوة من كتب الفقه
للقطب الرباني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فإن كل أمة جماعة لنبيهم والنبي
أماهم (قوله شرعة ومنهاجاً) الأول الطريق إلى المآل الثاني مطلق الطريق الواضع شبه به الدين لأنه سبب
الحياة الأبدية ووصل إليها في كل منها براعة الاستهلال (قوله وخص هذه الأمة) أي أمة الإجابة (قوله
بأوضاعها) الباء داخل على المقصور فهي على حقيقتها وإنما التاويل مادة الخصوص بعملها على معنى التمييز
أو تضمينه لها والضمير للشرائع (قوله أحكاماً وحججاً) تمييز من النسبة والمراد بالاول والنسب التامة
الماخوذة من الشرائع مطلقاً أو المتعلقة بخصوص كيفية العمل وبالتالي أدلتها مطلقاً أو خصوص أدلة
الفقه (قوله وهداهم) أي ارشدهم وأوصلهم (قوله من تمهيد الأصول) أي أصول الدين والفقه الإجمالية
والتفصيلية والمراد بخصوص أصول الفقه أي أدلته التفصيلية ويرجعه عطف الفروع عليها المراد
بها الفقه (قوله لتستنتج منها) أي تخرج من الأربع المذكورة بالنظر والفكر (قوله العويصات) جمع
عويص على وزن أمير أي المسائل الصعبة (قوله بمعجزة الخ) لعلمه منسوب بنوع الخافض أي الباء لانه
ولإن كان سماعياً لكنه ملحق بالقياسي في كلام المؤلفين وسبله رعاية القافية (قوله قطعوا) أي منعوا
ودفعوا (قوله القومين) أي المستقيم (قوله من مقاصده ومبادئه) لعل المراد بمقاصد الدين مسائل على
التوحيد والفقه ومبادئه أدلتها (قوله أو أوعوا) أي أوعوا (قوله) إنما أخرته عن الشبهة للجمع والإختلاف الترتيب
(قوله هطال الأجاج) كشداد يقال هطال المطر إذا نزل متتابعاً متفرقاً عظيم القطار ونسج المآل إذا سال كداني
القاموس والمراد بها هنا الجالفة في الكبر والكيف (قوله طالما) ما هنا زائدة كقوة عن عمل الرفع لحقها
أن يكتب متصلاً بالفعل كأي نسخة الطبع (قوله القطب) أي الشيخ علماً وعملاً (قوله الرباني) أي المتأله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق أئمة كل عصر لتحرير الأحكام وفقه دينه القويم من أراد من الانام وسلك بمن شاء
المنهاج المستقيم فلا يجد غن منبج الصواب وأفضل الصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب

والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام في شرح الرسالة القشيرية أى المنسوب الى الرب أى المالك اه بقول ابن حجر في شرح الاربعين هو من افضت عليه المعارف الالهية لعرف به وورث الناس بعلمه اه مبين للراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمدانى) اى المنسوب الى الصمد اى المقصود فى الحوائج قاله شيخ الاسلام فى الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد فى امره كلها على الله بحيث لا يلتجى الى غيره تعالى فى امره ع (قوله النواوى) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والاف مزودة فى النسبة (قوله) ثانى عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين (الخ) ونقل عنه انه فرغ من تسويد هذا الشرح عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذى القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني انه شرع فى شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه انه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرملى انه شرع فى شرح المنهاج فى شهر ذى القعدة سنة ثلاث وستين وتسعمائة اه ونقل عنه انه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كما نص عليه ع و أن تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله ملخصا) حال من فاعل عزمت اى مريدا للتأليف والتتفة (قوله وما فيه) اى فى الدليل (قوله) والتعليل اى الاعتراض عطف على الخلاف (قوله) وعلى عزو المقالات (الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله) والابحاث يظهر انه عطف تفسير (قوله) لتعمل المهم اى ضعفها على الخطى (قوله) عن التحقيقات اى عن تحصيل ادلة الاحكام (قوله) باطنها اى الادلة (قوله) (أو مشيرا) عطف على طوايا أو ملخصا (قوله الى المقابل) أى مقابل المعتمد (قوله أو علة) أى القياس ويحتمل ان المراد دليل المقابل ملطفا هو افيد لكن كان ينبغي عليه العطف بالواو لان عطف العام بخصوص به كما قرر فى محله (قوله اصله) اى القياس والاضافة بمعنى (قوله لقلته) اى ما تميز به الاصل (قوله فى ذلك) اى فى خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله والاقتضار) عطف تفسير (قوله اليه) متعلق بقوله ماد (قوله فيه) اى فى تأليف ذلك الشرح (قوله بما قصرت فى خدمته) جمع خدمة ككسرة وكسر والضهير للنهاج ويحتمل أنه تعالى اى مكافأة التقصير الصادر منى فى خدم المنهاج (قوله أنه الجواد (الخ) علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله) وسميته اى الشرح المستحضر فى الذهن إذ ظاهر صنيعه ان الخطبة سابقة على التأليف (قوله يشرح المنهاج) متعلق بالاحتياج فى الاصل واما بعد العلمية فالجار والمجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشئ (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الى آخر الكتاب مقول قال (قوله اى أولف (الخ) بيان لمتعلق الباب بناء على انها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشئ فدخلوا مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس وذن الاول الاصح فالمتعلق ما فاعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه الاحتمالات الثمانية ان يكون فعلا لانه الاصل فى العمل ولقلة الحذف عليه وكثير التصريح بالمتعلق فعلا وان يكون خاصا لان الشارع فى شئ وإنما يصر فى نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له فالمسائل المسافر لا حظ اسافر والا كل لا يلاحظ اكل وهكذا وان يكون مؤخر اى الواقع فى الوجود الذى كرى لا وجود داخل جوى وليفيد القصر كفى قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وإنما قدم فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه مقام ابتداء القراءة وتعليمه لانه أول ما نزل فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وكثير ما ترجع فى البلاغة الاهمية العريضة على الاهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على أولف مع انه أولى لما مر ولتعم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فلان البركة خاصة بالابتداء لا لشارة الى جواز

وعلى آله الانجاب وأصحابه النجوم وتابعهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى منصور سبط الشيخ الطباوى الشافعى وفقه الله حسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة ونكات دقيقة ونحريرات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسلسلة لم يسبق لغالبها رسم فى الدفاتر ولم تسمح بها قبل ذلك الحواطر مجتمعا من خط محرر واورس مجرأ مولانا وشيخنا خاتمة من حقن وجهه من دقق

والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام فى شرح الرسالة القشيرية أى المنسوب الى الرب أى المالك اه بقول ابن حجر فى شرح الاربعين هو من افضت عليه المعارف الالهية لعرف به وورث الناس بعلمه اه مبين للراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمدانى) اى المنسوب الى الصمد اى المقصود فى الحوائج قاله شيخ الاسلام فى الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد فى امره كلها على الله بحيث لا يلتجى الى غيره تعالى فى امره ع (قوله النواوى) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والاف مزودة فى النسبة (قوله) ثانى عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين (الخ) ونقل عنه انه فرغ من تسويد هذا الشرح عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذى القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني انه شرع فى شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه انه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرملى انه شرع فى شرح المنهاج فى شهر ذى القعدة سنة ثلاث وستين وتسعمائة اه ونقل عنه انه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كما نص عليه ع و أن تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله ملخصا) حال من فاعل عزمت اى مريدا للتأليف والتتفة (قوله وما فيه) اى فى الدليل (قوله) والتعليل اى الاعتراض عطف على الخلاف (قوله) وعلى عزو المقالات (الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله) والابحاث يظهر انه عطف تفسير (قوله) لتعمل المهم اى ضعفها على الخطى (قوله) عن التحقيقات اى عن تحصيل ادلة الاحكام (قوله) باطنها اى الادلة (قوله) (أو مشيرا) عطف على طوايا أو ملخصا (قوله الى المقابل) أى مقابل المعتمد (قوله أو علة) أى القياس ويحتمل ان المراد دليل المقابل ملطفا هو افيد لكن كان ينبغي عليه العطف بالواو لان عطف العام بخصوص به كما قرر فى محله (قوله اصله) اى القياس والاضافة بمعنى (قوله لقلته) اى ما تميز به الاصل (قوله فى ذلك) اى فى خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله والاقتضار) عطف تفسير (قوله اليه) متعلق بقوله ماد (قوله فيه) اى فى تأليف ذلك الشرح (قوله بما قصرت فى خدمته) جمع خدمة ككسرة وكسر والضهير للنهاج ويحتمل أنه تعالى اى مكافأة التقصير الصادر منى فى خدم المنهاج (قوله أنه الجواد (الخ) علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله) وسميته اى الشرح المستحضر فى الذهن إذ ظاهر صنيعه ان الخطبة سابقة على التأليف (قوله يشرح المنهاج) متعلق بالاحتياج فى الاصل واما بعد العلمية فالجار والمجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشئ (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الى آخر الكتاب مقول قال (قوله اى أولف (الخ) بيان لمتعلق الباب بناء على انها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشئ فدخلوا مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس وذن الاول الاصح فالمتعلق ما فاعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه الاحتمالات الثمانية ان يكون فعلا لانه الاصل فى العمل ولقلة الحذف عليه وكثير التصريح بالمتعلق فعلا وان يكون خاصا لان الشارع فى شئ وإنما يصر فى نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له فالمسائل المسافر لا حظ اسافر والا كل لا يلاحظ اكل وهكذا وان يكون مؤخر اى الواقع فى الوجود الذى كرى لا وجود داخل جوى وليفيد القصر كفى قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وإنما قدم فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه مقام ابتداء القراءة وتعليمه لانه أول ما نزل فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وكثير ما ترجع فى البلاغة الاهمية العريضة على الاهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على أولف مع انه أولى لما مر ولتعم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فلان البركة خاصة بالابتداء لا لشارة الى جواز

وعلى آله الانجاب وأصحابه النجوم وتابعهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى منصور سبط الشيخ الطباوى الشافعى وفقه الله حسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة ونكات دقيقة ونحريرات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسلسلة لم يسبق لغالبها رسم فى الدفاتر ولم تسمح بها قبل ذلك الحواطر مجتمعا من خط محرر واورس مجرأ مولانا وشيخنا خاتمة من حقن وجهه من دقق

والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام فى شرح الرسالة القشيرية أى المنسوب الى الرب أى المالك اه بقول ابن حجر فى شرح الاربعين هو من افضت عليه المعارف الالهية لعرف به وورث الناس بعلمه اه مبين للراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمدانى) اى المنسوب الى الصمد اى المقصود فى الحوائج قاله شيخ الاسلام فى الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد فى امره كلها على الله بحيث لا يلتجى الى غيره تعالى فى امره ع (قوله النواوى) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والاف مزودة فى النسبة (قوله) ثانى عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين (الخ) ونقل عنه انه فرغ من تسويد هذا الشرح عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذى القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني انه شرع فى شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه انه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرملى انه شرع فى شرح المنهاج فى شهر ذى القعدة سنة ثلاث وستين وتسعمائة اه ونقل عنه انه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كما نص عليه ع و أن تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله ملخصا) حال من فاعل عزمت اى مريدا للتأليف والتتفة (قوله وما فيه) اى فى الدليل (قوله) والتعليل اى الاعتراض عطف على الخلاف (قوله) وعلى عزو المقالات (الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله) والابحاث يظهر انه عطف تفسير (قوله) لتعمل المهم اى ضعفها على الخطى (قوله) عن التحقيقات اى عن تحصيل ادلة الاحكام (قوله) باطنها اى الادلة (قوله) (أو مشيرا) عطف على طوايا أو ملخصا (قوله الى المقابل) أى مقابل المعتمد (قوله أو علة) أى القياس ويحتمل ان المراد دليل المقابل ملطفا هو افيد لكن كان ينبغي عليه العطف بالواو لان عطف العام بخصوص به كما قرر فى محله (قوله اصله) اى القياس والاضافة بمعنى (قوله لقلته) اى ما تميز به الاصل (قوله فى ذلك) اى فى خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله والاقتضار) عطف تفسير (قوله اليه) متعلق بقوله ماد (قوله فيه) اى فى تأليف ذلك الشرح (قوله بما قصرت فى خدمته) جمع خدمة ككسرة وكسر والضهير للنهاج ويحتمل أنه تعالى اى مكافأة التقصير الصادر منى فى خدم المنهاج (قوله أنه الجواد (الخ) علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله) وسميته اى الشرح المستحضر فى الذهن إذ ظاهر صنيعه ان الخطبة سابقة على التأليف (قوله يشرح المنهاج) متعلق بالاحتياج فى الاصل واما بعد العلمية فالجار والمجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشئ (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الى آخر الكتاب مقول قال (قوله اى أولف (الخ) بيان لمتعلق الباب بناء على انها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشئ فدخلوا مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس وذن الاول الاصح فالمتعلق ما فاعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه الاحتمالات الثمانية ان يكون فعلا لانه الاصل فى العمل ولقلة الحذف عليه وكثير التصريح بالمتعلق فعلا وان يكون خاصا لان الشارع فى شئ وإنما يصر فى نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له فالمسائل المسافر لا حظ اسافر والا كل لا يلاحظ اكل وهكذا وان يكون مؤخر اى الواقع فى الوجود الذى كرى لا وجود داخل جوى وليفيد القصر كفى قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وإنما قدم فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه مقام ابتداء القراءة وتعليمه لانه أول ما نزل فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وكثير ما ترجع فى البلاغة الاهمية العريضة على الاهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على أولف مع انه أولى لما مر ولتعم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فلان البركة خاصة بالابتداء لا لشارة الى جواز

وعلى آله الانجاب وأصحابه النجوم وتابعهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى منصور سبط الشيخ الطباوى الشافعى وفقه الله حسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة ونكات دقيقة ونحريرات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسلسلة لم يسبق لغالبها رسم فى الدفاتر ولم تسمح بها قبل ذلك الحواطر مجتمعا من خط محرر واورس مجرأ مولانا وشيخنا خاتمة من حقن وجهه من دقق

أى أولف أو أنتج تألنى

أخذ المدلول الأعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتحصل بما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً وبمعنى المدلول المطابق عينه قطعاً وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غيره وتارة يكون عينه وتارة يكون لا غيره ولا عينه فلم نأقوال غير واحد لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغير المنفي في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وإن لم تهمها التسمية فطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كآله) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتبثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله سمى أى فكان ينبغي أن يمثل بالواحد ونحوه كما سر عن النهاية والمعنى واجاب عنه السكردي بما نصه قال في شرح المقاصد قدر ادب الله الوجود لانه لما كان عين الذات فالدال على الذات دال عليه لكن لما كانا مختلفين بالا اعتبار فالدال عليه باعتبار انه دال على الذات علم وباعتبار انه دال على الوجود صفة وهكذا كل علم مع الذات لان وجود كل شيء عينه عند الاشعري فهو بهذا الاعتبار الثاني صفة وهو المراد هنا اه وفيه تكلف لا يخفى (قوله حذر الخ) قضيت ان بدم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في الايمان سم وحاصله كما ذكره الشهاب الحجازي في مختصر الروضة انه يمين عرش عبارة الصبان وإنما قيل بدم الله ولم يقل بالله مع ان ابتداء الامر باسم الله حاصل بقول الله مبالغته في التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي ولانه أبعد عن إلهام القسم من بالله ولا شعاره ان الاستعانة والتبرك بكون باسمه كما بذاته من ولقادة العموم ان قلنا الاضافة استغرافية وجنسية واعمال نفس السامع في تعيين المعبود ان قلنا عبودية والاجمال ثم التفصيل ان قلنا الليان ويقو خدم قولنا ولانه أبعد عن إلهام القسم من بالله ان بدم الله يصلح قسماً وان القائل بسم الله حالاً تنعقد بيمينه وهو كذلك وإن أراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ التاب في القرآن ما صرح به في الانوار من أنه إذا حلف بكتابه الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فيمين اه (قوله وليعلم جميع أسمائه تعالى) أى عموماً مشمولاً إذا كانت الاضافة استغرافية وبدلياً إذا كانت جنسية صبان (قوله هو علم على الذات) واعلم انه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلفت فيه اختلافات كثيرة منها اختلافهم في كونه علماً أو وصفاً أو اسم جنس فقال الجمهور انه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والوصفان المذكوران لا يضاف المسمى لا اعتبارهما في المسمى وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع ان الذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الأول انه بوصف ولا بوصف به الثاني انه لا بد له تعالى من اسم يحجر عليه صفاته ولا يصلح له ما يطابق عليه سواء لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث انه لو لم يكن علماً بأن كان صفة واسم جنس لكان كلياً فيكون لا إله إلا الله توحيداً مع أنه توحيد بالاجماع وقال البيضاوى الاظهر انه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار علماً مثل الثريا والصق اجري كالعلم في اجراءه الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اه وقوله لستكنه لما غلب الخ دفع للوجود المذكور في كونه علماً وضعياً لذاته المخدومة ولا يخفى ان المفهوم من كلام الشيخ زاده انه عند البيضاوى صار علماً بالغلبة ويشعر به قول البيضاوى وصف في أصله وسأني النصر محجبه في كلام الشيخ الشرواني ايضاً فهو إنما ينكر كونه علماً وضعياً ثم استدلل البيضاوى على مختاره بثلاثة أوجه الأول ان ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر معه حقيق كالعلم والقدرة أو غير حقيق ككونه معبوداً وراز غير معقول

كآله وتارة لا ولا كالعالم ولم يقل بالله حذر ان إلهام القسم وليعلم جميع أسمائه تعالى (الله) هو على علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات لذاته

للشرف فلا يمكن أن يدل عليها باللفظ الثاني أن الاسم الكريم لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحيحا الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظي الجلالة والاصل الذي تذكر له أي فهو مشتق فيكون وصفا واجب عن الاول بان التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه واما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمه الوضع أن قلنا الواضع هو الله تعالى وفي إمكان وضعهم أن قلنا الواضع هم بدليل وضع الأب علما ولده قبل رؤيته وعن الثاني بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفته لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصي الخارج عنه المقوم من أصل اشتقاقه أو المشهور به مسماه كافي قوله ه اسد على وفي الحروب نعمامة ه وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الأصل وإنما يقتضيه لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمه وليس كذلك فإن أسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لدا لتبا على ذات معينة بنوع تعيين صبان وسيأتي منه إن شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ومن زعم أن الخ وكلام النهاية يميل إلى ترجيح ما قاله البيضاوي وكلام الشارح إلخ كالصريح في اختيار القول الاول وبه جزم المعنى كما يأتي وكذا البجيرمي وشيخنا حيث قالوا واللفظ الثاني قوله والله اسم للذات أي وضعه تعالى لأنه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم علمه لعباده فهو علم شخصي جزئي وإن كان لا يقال ذلك إلا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا لا تحقيقية ولا تقديرية فالاولى أن يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غالب عليه كالنجم فإنه اسم لكل كوكب لئلي ثم غالب على الثريا بعد سبق استعماله في غيرها والثانية أن لا يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غالب عليه لكن بقدر ذلك كالأله المعروف باله فإنه لم يستعمل في غيره تعالى ثم غالب عليه تعالى بعد تقدير استعماله في غيره واما لفظ الجلالة فليس فيه شيء من ذلك على التحقيق والله اعلم اه (قوله) ولم يسم به غيره تعالى وعند التحقيق أنه اسم الله الأعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار المصنف تبعا لما جاء أنه الخ في اليوم قال ولذلك لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع في البقرة وال عمران وطه ومغنى وكذا في النهاية إلا قوله واختار الخ وعبارة الشارح في شرح ما فضل وهو أي أنه الاسم الأعظم وعدم الاستجابة لأكثر الناس مع الداء به لعدم استجاعتهم لشرايط الدعاء اه أي التي منها أكل الحلال (قوله) حذفت همرته الخ عبارة المعنى وأصله إله قال الراعي كاما ثم أدخلوا عليه الألف واللام ثم حذفت الهزمة طلبا للتحفة ونقلت حركة الكسائي إلى اللام فصار الله بلا من متجر كين ثم سكنته الأولى وأدغمت في الثانية للتسهيل اه وقيل حذفت همرته وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما والاله في الأصل أي قبل دخول ال يقع على كل معبود بحق أو باطل ثم غلب على المعبود بحق كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وهل هو مشتق أو مرتجل فيه خلاف والحق أنه أصل بنفسه غير ما خوذ من سبل وبلى وضع علما ابتداء فكأن ذاته لا يحيط بها شيء ولا ترجع إلى شيء فكذلك اسمه تعالى اه أي لا يرجع إلى شيء يشق منه (قوله) ثم استعمل الخ أي بالغلبة التحقيقية قبل حذف الهزمة وتوحيض ال إلى اله والتقديرية بعد ذلك أي الآله واما الله فليس فيه غلبة أصلا بجيرمي (قوله) فوصف الخ تعليل لقوله وهو اسم جنس الخ عبارة الصبان اختلف في إله الذي هو أصل الجلالة على الأصح فقال البيضاوي أنه وصف وقال الخنصري أنه اسم بدليل أنه يوصف ولا يوصف به لا تقول شيء وإله تقول وإله واحدا اه ولقوله هو علم على الذات الخ كما هو صريح صنيع النهاية وما قد مناه عن الصبان في حاشيته هو علم على الذات الخ أو تفرع على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن البجيرمي (قوله) عليه أي على أنه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله) لاهله الاول وهو إله والثاني وهو إله يؤيد قوله الثاني من حيث

ولم يسم به غيره تعالى ولو
نعنتا في الكفر بخلاف
الرحمن على نزاع فيه وأصله
اله حذفت همرته وعوض
عنها آل وهو انتم جنس
لكل معبود ثم استعمل في
المعبود بحق فقط فوصف
ولم يوصف به وعليه ففهوم
الجلالة بالنظر لأصله كلي

الامر المحمول بحمل الاشتقاق صح التعليل بقوله الله بناء على أنه مشتق (قوله) حذرا الخ قضيت أنه
بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في هامش الايمان (قوله) فوصف يتأمل هذا التفرع (قوله)

وبالنظر اليه جزئي ومن ثم (٨) كان من الأعلام الخاصة من حيث أنه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث أن أصله الإله بالنظر لاستعماله

في المعبود بحق فقط وكان قول لا إله الا الله كلمة توحيد أى لا معبود بحق الا ذلك الواحد الحق ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للعبودية وكل منهما مكلى انحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي فقدسها ولزمه أن لا إله الا الله لا تفيد توحيدا كما بينته في شرح الارشاد هـ من إله بكسر عينه اذا تحين لتحيير الخلق في معرفته أو بفتحها اذا عذب أو من لاه اذا ارتفع أو اذا احتجب وهذا الكونه نظر الأصل قبل العلمية لا ينافي عليه وهو غربي وورود في غير العربية من توافق اللغات كما أن الحق وفاقا للشافعي والاكثرين أن كل ما قبل في القرآن من غير الأعلام أنه معرب ليس كذلك بل عربى توافقت فيه اللغات ولا بدع أن يخفى على مثل ابن عباس كونه عربيا كما خفى عليه معنى فاطر و فاتح وقد قال الشافعي رضى الله عنه لا يحيط باللغة إلا نبي ومشتق عند الاكثرين وقول أنى حيان في نهره ليس مشتقا عندا لاكثرين

أن أصله الإله (قوله) وبالنظر اليه أى الى حالته الراهنة وهى الله (قوله ومن ثم) أى لاجل التفصيل المذكور في قوله مفهوم الجلالة بالنظر لأصله كلى (قوله كان) أى لفظ الجلالة (قوله ومن الغالبة) أى غلبة تقديره كما مرعن البجيرى وبفيدة ايضا قول الشارح الآتى فقط (قوله وكان قول الخ) عطف على قوله كان من الأعلام الخ قوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل انما سمى لمفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامر من احدهما إجماعهم أن لا إله الا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلى لم تفده لأن الكلى من حيث هو يتضمن السكرة ثانيهما أنه لو كان اسما للمفهوم الكلى لزم استثناء الشيء من نفسه في كلمة التوحيد أن يريد بالله فيها المعبود بحق والكذب أن اريد به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب أن يكون إله فيها بمعنى المعبود بحق والله علما وضعا للفرق الموجود منه أقول الظاهر أن صاحب هذا القول يعترف بأنه صار علما بالغلبة على هذا الفرد المنحصر فيه الكلى إذ لا يسمه إنكار ذلك وقد نقل الشروانى عن الخليل أنه قال اطبق جميع الحقائق على أن قولنا الله مخصوص به تعالى أى ابا بطريق الوضع والغلبة ثم رابت للعلامة سم في حواشيه على مختصر السعد ما يرشح حيث كتب على قوله فلا يكون علما نضاه أى بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اهـ وحينئذ يتدفع الاسمان المذكوران وعلى هذا وما سبق في تقرير كلام البيضاوى يكون اسم الجلالة في الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة فيه إلا أن علميته على القول الاول متاعلة موضوعية وعلى الآخرين غلبة طارئة اهـ وقوله فلا يكون علما أى بل هو اسم جنس صبان (قوله فقد سما كما بينته في شرح الارشاد) الذى بينته السعد سم وقد مر عن الصبان أنفايها بامر من ثم ردحما (قوله من إله) راجع الى قوله وأصله إله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف ايضا فيه فقيل أنه منقول أى مأخوذ من أصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشق في عبارة من عبر به لا مقابل الأعلام واسماء الاجناس من الوصف اهـ ونسب هذا القول الى الجمهور وغير واحد كالشروانى في حواشيه البيضاوى وقيل ترجى لا أصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المنصوصة اليه ذهب الخليل وال خارج واختاره الامام ونسبه الى سيبويه وكثر الاصوليين والفقهاء كابن حنيفة والشافعي كما في حواشيه البيضاوى على أنه منقول فقيل أنه منقول من أصل لا يعلمه الا الله وقيل من لا دليل له اذا خلق وقيل من لا يولد له اذا احتجب وارفع ثم قال بعد ذكر أقوال اخر وارجح الاقوال انه من إله اذا عذب وأصله إله كفعال الذى رجعه على غيره كما قال السعد التفاتى كثر قدور أن إله كفعال واستعماله فى المعبود بحق وإطلاقه على الله تعالى اهـ عبارة النهاية متفرعا على علميته فهو ترجى لا اشتقاق له والاكثر على أنه مشتق ونقل عن الخليل وسبويه ايضا واشتقاقه من اله أى بكسر اللام بمعنى تحير الخ (قوله اذا تحير الخ) قاله بمعنى مالوه فيه وقوله اذا عذبه قاله بمعنى مالوه ككتاب بمعنى مكتوب صبان (قوله اذا ارتفع) أى قاله بمعنى أى اسم فاعل (قوله وهذا) أى الاخذ بما ذكر (قوله نظر الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله لأصله) أى أصل الله وهو اله (قوله وهو عربى) خلافا للبلخي حيث زعم أنه معرب نهاية عبارة الصبان ومذهب الجمهور أن الاسم الكريم عربى وضعا وقيل عجمى وضعا وأصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لا فاعرب بحذف الالف الاخير فو اذخال لان العبرانيين والسريانيين يقولون لاها كثيرا ومعناه له القدرة اهـ (قوله كونه الخ) أى ما قبل في القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييدا لقوله لا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كان حقه أن يقدم على قوله وهو عربى لما قدسنا عن الصبان عن الشيخ زاده (قوله واعرف المعارف الخ) فقد حكى أن سيبويه عروى فى المنام فقيل ما فعل الله بك فقال خير أ كثر الجملى اسم اعرف المعارف نهاية (قوله بمعنى كثير الرحمة جدا) اعلم انهم عبروا بأن الرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغلة وقد تروم اشكاله بانهما ليسا من امثلة المبالغة الحسة ولا اشكال لان ما ينحصر فى الحسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بالمادة

وبالنظر اليه جزئى (إن مرجع هذا الضمير (قوله كما بينته) الذى بينته السعد (قوله بمعنى كثير الرحمة) اعلم انهم عبروا بأن الرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغلة وقد تروم اشكاله بانهما ليسا من امثلة المبالغة الحسة ولا

فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجميع مصادر للبالغة والتكثير قلت لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل سم عبارة الصبان واورد على قولهم موضوعتان للبالغة امور الاول ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعالم ومفعول ومفعول وفعل وفعل العامل نصبا والصفتان المذكورتان ليستا منها اما الرحمن فظاهر واما الرحم فلا نه هنا غير عامل نصبا واجيب بان المحصور في الخمسة ما يفيد المبالغة الخ على انه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس الثاني أن المبالغة هي أن تنسب الشيء أكثر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لانها في نهاية الكمال وأجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكره المبالغة البائية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى او كثرة افراذه الثالث ان وضعها للبالغة بنافي كونها صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة لل دوام والمبالغة كثرة الافراذ المتجددة اقول يمكن دفعه بان المراد بكونها صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وانه لا مانع من ان يراد بالدوام المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال ما يشمل دوام تجديد الافراذ وقد رجح الشهاب أى الخفاجي كونها من أبنية المبالغة وضعف كونها من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظر في حواشيه اه (قوله ثم غلب الخ) أى غلبة تقديرية (قوله على البالغ في الرحمة) أى بجلال التعم في الدنيا والاخرة غايتها (قوله بحيث لم يسم به غيره تعالى) أى وتسمية اهل التمامة مسيئة به تعنت في الكفر فخرجوا عما بينهم في الكفر عن منبج اللغة حيث استعمالوا المختص بالله تعالى في غيره وقيل انه شاذ لا اعتداد به وقيل المختص بالله تعالى المعروف باللام ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا قال الصبان وهو الراجح عندي لانه لا اشكال عليه اه (قوله وغلبة عليته) مبتدأ وقوله المقتضية صفته وقوله لا تمنع الاخيرة (قوله بدلا) أى او ينافى صابان (قوله اعتبار وصفته) أى الاصلية (قوله لوقوعه صفة الخ) علة قوله هو صفة في الأصل عبارة الصبان وكون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور لوقوعه معنا ولان معناه البالغ في الرحمة لا الذات المحصورة صولا لانه لو كان علما لا فاداله الا الرحمن التوحيد صرحا بحال له لا الله وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انه علم أى بالغة كإبن عبد الحق واستدلوا بجملته كثيرا غير تابع كإبن الرحن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ولا ذليل لهم ويجوز الرحمن ورد بانه يتبع اعم من المدعى ولا ينتج المدعى الا بموعنة انه لا قائل بانه ليس بعلم ولا صفة مع ان كلام الرضا يفيد ان الصفات التي غلب عليها الاسمية وليس بعلم كاطمح واجرع والتعب به باعتبار وصفته الاصلية واما ردا استدلالهم بجواز تبعيته في مثل هذه الايات لموصف مقدر لجواز حذف الموصوف إذا علم فضدغه بعضهم بان حذف الموصوف قليل بالنسبة الى ذكره واستدلوا لهم بانما هو بكثرة بجته غير تابع وعلم بذلك ان بجي الرحمن غير تابع دليل ومقوله ما ذهب اليه الاعلم ومن معه الذي اليه ميل كلام النهاية والمختل وكلام الشارح صريح في انه علم بالغة فرد الشارح له بالعلم بحذف موصوفه لوسل عليه لاله (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعليته الغالبة سم (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان سم فن يقول ان شرط الالف والتون في الصفة انتفاء فعلانه يمنع صرفه ومن يقول انه وجود فعلى صرفه قال الصبان والتحقيق الذي اختاره الزنجشري والبيضاوي ان رحن مجردا من المتنوع من الصرف الحاقا له بالغالب في بابها قال السيوطي وهذه المسئلة مما تعارض فيه الاصل والغالب في النحو ومال السعد الى جواز صرفه وعدمه محلا بالامرين قال العصام فان قلت كيف اشبه حال رحن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم في علم المعقول ولم يشر احد منهم على المعقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغة قلت كانهم لم يجدوا مستعملا فليقل عن

اشكال لان ما ينحصر في الخمسة ما يفيد المبالغة بالصيغة وماه ائما يفيد بها بالمادة كالجود ونحوه (فان قلت) قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجمع مصادر للبالغة والتكثير (قلت) لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعليته الغالبة (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة
والانعام بحيث لم يسم به
غيره تعالى وغلبة عليته
المقتضية لاعرايه بدلانا
لا تمنع اعتبار وصفته
ليجوز كونه نعتا باعتبارها
لوقوعه صفة ولكونه بازا
المعنى وبجته غير تابع للعلم
بحذف موصوفه ويجوز
صرفه وعدمه لتعارض
سببها (الرحيم) أى ذى
الرحمة الكثيرة

العرب إلا معرفة باللام أو مضافاً أو منادى أو أماء وأنت غيث الوري لا زلت رحماناً فلا شاهد فيه لأنه
يحتمل المنع فتكون الفه للاطلاق والصرف فتكون الفه بدلاً من التنوين اه (قوله فالرحمن أبلغ الخ)
منفرد على إطلاق تفسير الرحيم وتفسير الرحمن بقوله جداً ولكن المناسب لقوله بشهادة النح والواو
بدل الفاء كما في غيره ثلاثاً وتواردت على معلول واحد بلا تبعية (قوله ولا يعارضه الحديث الصحيح الخ)
أي لأن استواءهما في تعلق كل منهما بالدارين لا ينافي أن أحدهما أبلغ وأزيد معنى سم عبارة الصبان لا احتمال
أن تكون أبلغية الرحمن باعتبار الكيف فقط وأنه تعالى من حيث إنعامه بالنعمة العظيمة رحمن ومن حيث
إنعامه بمادونها رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرحمن بالمنعم بجلال النعم والرحم بالمنعم بدقائقها
وبعضهم الرحمن بالمنعم بما لا يتصور رحمنه من العباد والرحم بالمنعم بما يتصور رحمنه منهم اه (قوله والقياس)
إشارة للتضييق إلى أنه عطف على الاستعمال سم (قوله لأن زيادة البناء النح) هذه القاعدة مشروطة بشرط
ثلاثة أن يكون ذلك في غير الصفات الجبلية تخرج نحو شوره ونهم وأن يتجدد اللفظان في النوع تخرج حذر
وحاذر وأن يتجدد في الاشتقاق تخرج من وزمان إذ لا اشتقاق فيها بجري (قوله غالب) أحزر به عن نحو
حذر وحاذر لأن الأول صفة مشبهة تدل على الدوام والاستمرار أو صيغة مبالغة والثاني اسم فاعل لا يدل
إلا على الاتصاف بمضمونه ولو مرة (قوله وجعل الخ) جواب عما قيل لم قدم الرحمن على الرحيم والقياس
يقتضي الترتيب من الأدنى إلى الأعلى عبارة للمنفى وقدم الله عليها لأنه اسم ذات وهما اسم صفة والرحمن على
الرحيم لأنه خاص إذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وإنما قدم والقياس يقتضي الترتيب
من الأدنى إلى الأعلى كقولهم عالم تحرير لأنه صار كالعلم من حيث أنه لا يوصف به غيره تعالى لأن معناه المنعم
الحقيق البالغ في الرحمة غايته وذلك لا يصدر على غيره تعالى ولذلك رجع جماعة عنه علم ولأنه ماد على
جلال النعم واصولها ذكر الرحيم كالتابع والتمتع ليتناول مادي منها ولطف فليس من باب الترتيب
بل من باب التعميم والتكبير وللحفاظ على رؤس الآي (فاطمة) قال النسفي في تفسيره قيل الكتب
المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة صحف شيت ستون وصحف إبراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل
التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزيور والفرقان ومعاني كل الكتب أي غير القرآن مجموعة في
القرآن ومعاني كل القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة
مجموعة في بآئها ومعناها أي الإشاري في كان ما كان وفي يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباء
في نقطتها اه قال شيخنا والمراد بها أول نقطة تنزل من التلم التي يستمد منها الخط لا النقطة التي تحت
الباء خلافاً لما توهمه ومعناها الإشاري أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل موجود اه
(قوله لماد النح) اللام متعلق بالتمتع وما كناية عن الرحمن (قوله ومن التذلل) إشاراً بالتضييق إلى
أنه عطف على قوله كالتمتع سم ولعل المراد بالتذلل هنا مقابل الترتيب أي الترتيب من الأعلى إلى الأدنى وقال
الكردي قوله ومن حيز التذلل وهو أي التذلل القرب والمقارنة أي ولثلا يغفل عن مكان المقارنة بين
المتناسبين فهو دليل أن التأخير الرحيم وجعله كالتمتع الرحمن والمراد آخره ليقارن الظنير وهو لفظ الرحمن
بالظنير وهو لفظ الله والافالقياس تقدمه للترقي من الأدنى إلى الأعلى اه وقضيته أن قول الشارح ومن
حيز التذلل عطف على قوله ماد عليه النح قد تقدم خلافه عن سم عن الشارح (قوله لأن الأول الخ) أقول
ولرعاية القواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غير هاسم (قوله كالعلم) أي بالوضع والافتد قدم أنه
علم بالغة (قوله من رحم الخ) أي من مصدر هو اما عبر بالفعل تزيوا وضيق العبارة إذ ليس له مصدر واحد
حتى يعول عليه فليس مبنياً على مذهب الكوفيين من أن الاشتقاق من الفعل رشيدى (قوله بعد نقله
ولا يعارضه الحديث الصحيح) أي لأن استواءهما في تعلق كل منهما بالدارين لا ينافي أن أحدهما أبلغ وأزيد
معنى (قوله والقياس) إشاراً بالتضييق إلى أنه عطف على الاستعمال (قوله عليه من دقائرها) مقابلته
بالجلال يدل على أنها غير الجلال وقوله ومن حيز التذلل إشاراً بالتضييق إلى أنه عطف على قوله
كالتمتع (قوله لأن الأول النح) أقول ولرعاية القواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غير هاسم (قوله)

فالرحمن أبلغ منه بشهادة
الاستعمال ولا يعارضه
الحديث الصحيح يارحم
الدنيا والآخر فورحيمها
والقياس لأن زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى غالباً
وجعل كالتمتع ماد على
جلال الرحمة الذي هو
المقصود الأعظم لا يغفل
عما دل عليه من دقائقها
فلا يسأل ولا يعطى ومن
حيز التذلل لأن الأول صار
كالعلم كما تقرر وكلاهما
صفة مشبهة من رحم بكر
عينه بعد نقله إلى رحم
بضمها

(الخ) أى لا طراد نقل الفعل المتعدى إلى فعل بالضم في باب المدح والذم صيان (قوله أو تنزله الخ) عطف على نقله (الخ) (قوله منزلته) أى فى لزوم بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لالفاظ ولا تقدير كقولك زيد يعطى أى يصدر منه الاعطاء فأصدر الدعلى من نفي عنه أصل الاعطاء صيان (قوله ميل نفساني الخ) عبارة المعنى والنهاية رقة القلب تقتضى الفضل والاحسان فالفضل غايتها واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادئ التى تكون انفعالات فرحة الله تعالى ارادة اقبال الفضل والاحسان أو نفس إقبال ذلك فهى من صفات الذات على الأول ومن صفات الفعل على الثانى زاد الصبان أى فهى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب فى المسبب القريب أو البعيد أو اسم اللزوم فى اللازم القريب أو البعيد هذا أى مجاز به وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة أما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصقوى الأقرب انه حقيقة شرعية فى الاحسان أو ارادته اه على ان الحادى نقل عن بعض ان من معانيه القوة ارادة الخير وعن بعض اخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا يجوز اصلا فاحفظه اه كلام الصبان عبارة عش والأولى أن يقال هو حقيقة شرعية فيما ذكر من الاحسان أو ارادته فقول مر اما مجاز الخ معناه بحسب أصله قبل اشتهاره شرعا فيما ذكر من الغايات اه وعبارة الملا ابراهيم الكردى ثم المذنب ولعائل ان يقول ان الرحمة هى من الاعراض النفسانية هى الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التى وصف بها الحق سبحانه مجاز الا ترى ان العلم القائم بنا من الاعراض النفسانية وقد وصف الحق بالعلم ولم يقل احد ان العلم الذى وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتى أزلى حضورى محيط بجميع المعلومات وعلنا يجوز حدوث حصول غير محيط وكذلك القدرة القائمة بنا من الاعراض النفسانية ولم يقل احد ان وصف الحق بالقدرة مجاز مع ان قدرته تعالى ذاتية أزلية شاملة لجميع الممكنات وقد تناجى لحد ذاته غير شاملة على هذا القياس الارادة وغيره فاهل لا يجوز ان تكون الرحمة حقيقة واحدة هى العطف ثم العطف تختلف وجوهه وانواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فاذا نسب اليها كان كيفية نفسانية وإذا نسب الى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الانعام أو ارادته كان العلم ونحوه حقيقة واحدة إذا نسبت اليها كانت كيفية نفسانية وإذا نسبت الى الحق كانت كما تليق بجلال ذاته ويؤيد ما ذكرناه ان الاصل فى الاطلاق الحقيقة ولا يصار الى المجاز إلا إذا تعذر الحقيقة ولا تتعذر إلا إذا دل دليل على ان الرحمة مطلقا منحصرة فى الكيفية النفسانية وضعوا دونه خطر الفتاد وهذه نكتة من نفيه لهم المخرج إلى التكلمات فى تأويل اسماء الله تعالى بما ورد اطلاقا على الله فى كتاب أو سنة اه (قوله لاستحالتها) أى بهذا المعنى سم (قوله وكذا كل صفة استحالة) أى كالغضب والزنا والمحبة والحياة والفرح والخير والمكر والخدع والاستزاد إنما تؤخذ باعتبار الغاية عش وصبان (قوله لغة) منصوب على الحال أى حال كونه مندرجا فى الالفاظ العربية أو على التمييز أو على نزع الخافض وهذا الاخير أولى من جهة المعنى وهو وإن كان سماعيا ملحقا بالقياسى لكثرة تفرقه فى كلامهم يجرى وقوله أو على التمييز فيه نظر راجع علم النحو (قوله بالجبل) إن كانت لباة لاعدية كان بيان المحمود به لا يشترط كونه اختياريا وإن كانت للسمية أو بمعنى على كان بيان المحمود عليه ويشترط كونه اختياريا ولو لم يحكى بان لا يكون يظن بقهر فيشمل ذاته تعالى وصفاته أو بان كان منشا الافعال اختيارية كذاه تعالى وصفاته النابئ بالقدرة او ملازم للمعنى كيفية الصفات ولا فرق بين ان يكون ذلك الجبل المحمود وعليه من الفضائل وهى المزايا القاصرة التى لا يتوقف الانصاف على تعدى اثرها للغير كالعلم والقدرة أو من الفواضل وهى المزايا التى يتوقف الانصاف على تعدى اثرها للغير كالانعام والشجاعة ثم المراد بالجبل عند الحامد والمحمود وان لم يكن جبالا فى الشرع فيشمل البناء على القتل ويشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ولو ظاهر بان لا يصدر عن الحامد ما يخالفه كانه عليه الخلق وواقفه الجبرى وشيخنا واشترط المعنى

منزلته) أى فى لزوم وقوله لاستحالتها أى بهذا المعنى

أو تنزله منزلته والرحمة
ميل نفساني أريد بها
لاستحالتها فى حقه تعالى
غايتها من الانعام أو ارادته
وكذا كل صفة استحالة
معناها فى حقه تعالى (الحمد)
الذى هو لغة الوصف
بالجبل

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية (قوله وعرفا فعل الخ) أى سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا وعجبة بالجنان أو عملا وخدمة بالاركان فورد اللغوى هو اللسان وحده ومتعلقه بعم التعمق وغيرها ومورد العرف بعم اللسان وغيره ومتعلقه بعم حدها فاللغوى اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والعرف بالمعكس نهاية ومعنى (قوله لانعامه) أى على الحامدا وغيره معنى سواء كان للغير خصوصية بالحامد كولدوه صدقته او لا ولو كافرا ع (قوله وهذا هو الشكر لغة) وفاقا للغة وقال النباهة الشكر لغة فعل بني عن تعظيم المنعم لكونه متعاضدا على الشاكر اه وياتى عن النتائج وتحفة الرشدى مثله بل هو ما جرى عليه الاكثر (قوله صرف العبد الخ) اى ان يستعمل العبد اعضاءه ومعانيه في طلب الشارع استعمالها فيه من صلاة وصوم وسماع نحو علم وهكذا سواء كان ذلك في وقت واحد او في اوقات متفرقة فليوفى قال سم

اذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في آن واحد سمي شكورا قال الله تعالى وقليل من عبادى الشكور وإذا صرف فى اوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا ع ش ويمكن تصوير صرفها كلها فى آن واحد بمن جل جنازة متفكر اى مصنوعاته عز وجل ناظر اى ينديه ثلاثا بل ما يمتد ما يشار به الى القبر شاغلا لسانه بالذكر واذنه باستماع ما فيه ثواب كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر اطلقى اه بيجرى (قوله فهو اخص الخ) يعنى ان الشكر العرفى اخص مطلقا من الحمد والشكر اللغوى اى وبين الشكر اللغوى والحمد العرفى ترادف وبين الحمد والشكر اللغوين العموم والخصوص الوجهى بجمعمان فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الحمد اللغوى فى ثناء بلسان لاقى مقابلة إحسان وينفرد الشكر اللغوى فى ثناء بغير لسان فى مقابلة إحسان بيجرى عبارة تحفة الشيدى والنتائج الحمد له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجليل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل بني عن تعظيم المنعم قصد الانعام على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد بالخ والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجليل مطلقا أى اختياريا أو لا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره ومقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره الحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجهه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ميان للشكر العرفى بحسب الحمل اذ الوصف المذكور جز من الصرف المذكور والجزء ميان للكل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجهه من المدح والشكر العرفى ميان للمدح بحسب الحمل على ما مر وجهه فى الحمد اللغوى وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اه (قوله اى ماهيته) راجع للذن سم (قوله وهو الاصل) فان حرف التعريف موضوع للإشارة الى معبودا الى نفس الحقيقة فهو مشترك لفظى بينهما واما الاستغراق والعبد الذهنى فن متفرعات الثانى فالمعرف بلام الجنس لا يطلق على الفرد الذهنى وجميع الافراد لا بقرينة وهذا ما ذهب اليه السكاكى ومن تبعه او موضوع للإشارة الى نفس الحقيقة فقط واما الاستغراق والعبدان فن متفرعاتها فاطلافة على كل من هذه الثلاثة إنما هو بالقرينة فهو مشترك معنوى على هذا وهو مختار المحققين وهاهنا لان اخرا ان احدهما أنه يشترك لفظا بين الجنس والعبد الخارجى والاستغراق والعهد الذهنى متفرع على الجنس والثانى أنه يشترك لفظا بين الاربعة (وهو ابلغ) اختياره العلامة البروكى ايضا فقال لظهوره فى اداء الامر لان معنى الاستغراق يدل على وجود الحمد وحصولها له تعالى بخلاف معنى

(قوله) فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فى حواشى شرح المطالع للدواى كلام طويل فى هذا المقام من جملة قوله بل الاولى فى الجواب ان يقال لانسل ان من صرف الجميع فيما خلق لاجله فى وقت من الاوقات دون وقت اخر ليس شاكرا فى ذلك الوقت الذى يتحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكر فى ذلك الوقت وإن لم يكن شاكرا فى وقت اخر فان عموم الاوقات لا يتصرف فى التعريف الخ اه (قوله اى ماهيته) راجع للذن (قوله وهو ابلغ) فيه بحث لان الجنس يستلزم الاستغراق وفى الحمل عليه سلوك طريق البرهان كافر به السيد فى توجيه ترجيح صاحب الكشف الحمل على الجنس (قوله

وعرفا فعل بني عن تعظيم المنعم لانعامه وهذا هو الشكر لغة وأما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فهو اخص مطلقا من الثلاثة قبله أى ماهيته ان جعلت الالجنس وهو الاصل أو جميع أفرادها ان جعلت للاستغراق وهو ابلغ

الجنس إذ لا وجود له في الخارج فيكون في الالفائدة أوفى بمقام التناء أخرى اه ورجح المغنى والنهاية معنى الجنس عبارتها والحد مختص بالله تعالى كما فادته الجملة سواء جعلت فيه ال للاستعراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر الم للجنس كما عليه المغمشى لأن لا م لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى وإلا فلا اختصاص لتحقق الجنس في الفرد الثالث لغيره ام للعبد كالتى قوله تعالى إذ هما في الغار كما نقله ابن عبد السلام واجازه الواحدى على معنى ان الحمد الذى حمد الله به فى نفسه وحمده به انبياؤه واولياؤه مختص بتعالى والعبر بمحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره واولى الثلاثة الجنس اه زاد الثانى والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة اه اى استحق ان يدخل من ابوابها فيخير له اكراما وإمنا يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه عرش وقولها للاختصاص اى لتوكيده وإلا فلا اختصاص مستفاد من الجملة بواسطة تعريف المبتدأ فيها كما في التوكل على الله والكرم فى العرب عرش وبجبرى وقولها والعبرة بمحمد من ذكر ام لا غيرهم فكأنهم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به تعالى عرش وقولها واولى الثلاثة الجنس اى لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو استدلال لراهى فانه قوة ان يدعى ان الافراد مختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وعش وشيخنا قوله ملوك ومستحق اشار به الى أن اللام لللك أو للاستحقاق اى لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بأن الاستحقاق يعبر بغير الذات والصفة نحو العزة لله والاختصاص بالذاتين نحو الجنة للمؤمنين والاختصاص عند من يفرق بينهما وعمم الثانى الاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك واختاره العلامة البر كرى فى الامعان نتائج (قوله اى لذاته) ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق او للرازق ونحوه لثلاوهم ان استحقاقه للحمد لذلك الوصف نهاية اى لم يقل نحو للخالق ابتداء فلا ينافيه انه قال بذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع الى استحقاقه تعالى للحمد لذاته اولا وبالذات واصفاته ثانيا وبالعرض رشيدى (قوله فلا فرد منه الخ) مفرع على كل من احتامى الجنس والاستعراق كما مر الصريح بذلك عن النهاية والمغنى وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت فى اى معنى اداءه الجنس او الاستعراق يكون بعض افراد الاخر خارجا عن التخصص الذى يفيد تعريف المسند اليه باللام فلا يكون حمد الشخص على وجه اكل قلت فان اردت الا كمال فليكن بعموم المجاز اه (قوله لغيره تعالى الخ) اى وما وقع لغيره تعالى فى الظاهر فر اجمع الى الله تعالى فى الحقيقة نتائج وايضا الوقوع لغيره من غير استحقاق لا ينافى استحقاق الكل اه اذا استحقاق لا يستلزم الوقوع كانه عليه عبد الحكيم (قوله خبره لفظا لإنشائية معنى) ويجوز ان تكون موضوعة عرشا لالانشائية ومعنى وهذا قول اخر عرش وقال شيخنا ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالحمد فحصل الحمد بها وإن قصد بها الاخبار اه (قوله من اقصافه الخ) بيان للمضمون (قوله بصفات ذاته الخ) وجه إدخال هذا فى مضمون الجملة ان مضمونها يستلزمه إذ ذات التناء بالجليل له يستلزم إثبات الجليل له فليتام سم (قوله وملكه الخ) عطف على اقصافه الخ أو صفات ذاته سم (قوله واستحقاقه الخ) الواو بمعنى أو أخذ من أول كلامه إلا أن يشير به هنا الى جواز إردتها معا بعموم المشترك كما جوزه الشافعى واختاره المحققون وبعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك (قوله قبل برادفة المدح) وهو رأى المغمشى حيث لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا شيخنا (قوله وقبل بينهما فرق) وهو رأى الجمهور فيشترطون كون المحمود عليه اختياريا بدون الممدوح عليه كدحت الاو لوصفاته (قوله وفى تحقيقه آوال) والراجح منها ما قدمناه عن النتائج ونحفة الرشدى (قوله الحمى) كذا فى اصله رحمه الله تعالى وفى بعض النسخ الحقيقى سيدى عمر والابتداء الحقيقى جعل الشيء أو لا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء الإضافى ويسمى العرفى أيضا جعل الشيء ألابالاضافة

ملوك أو مستحق (الله)
أى لذاته وإن انتقم فلا
فرد منه لغيره تعالى
بالحقيقة والجملة خبرية
لفظا لإنشائية معنى إذ
القصد بها التناء على الله
تعالى بمضمونها المذكور
من اقصافه تعالى بصفات
ذاته وأفعاله الجميلة وملكه
واستحقاقه لجميع الحمد
الخلق قبل وبرادفة المدح
ورجح وأعرض وقيل
بينهما فرق وفى تحقيقه
أفوال وجمع بين الابتداء
الحقيقى بالبسملة والاضافى
بالحذلة

بصفات ذاته وأفعاله الجميلة وجه إدخال هذا فى مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لأن إثبات التناء بالجليل له يستلزم إثبات الجليل له فليتام (قوله وملكه) عطف على اقصافه أو صفات ذاته

إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي صبان وعش (قوله) اقتداء بالكتاب العزيز) أي بأسلوبه وهذا لغة للجمع بين البسملة والحدثة ولتقديم الأولى على الثانية (قوله) وعلا بالخبر (الخ) أي وإشارة إلى أنه لا تافى بين الحديثين يجعل حديث البسملة على البداهة الحقيقي وحديث الحدثة على البدء الإضافي وهذا هو المشهور في دفع التافى بينهما وهناك وجه آخر لدفع التافى بينهما مذكورة في المطولات شيخنا عزير في جانب الكتاب بالافتداء وفي جانب الحديث بالعدل لأذليس في القرآن أمر بذلك لا نصريحاً واختصاراً لإيماننا بذلك الأسلوب فأقصد به الحديث متضمن للامتنان بأنه يقول الله وأبالبسملة في كل أمر دى بال (قوله) وليس يحرم أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفساف الأمور أي يحقراتها فتعمر على المحرم لذاته كالزنا وتركه على المكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه له لعارض كاكل البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككنس زبل صولاً لاسمه تعالى عن أقرانه بالمحقرات وتخفيفاً على العباد شيخنا وكذا في البجيري إلا أنه جعل أكل البصل من المكروه لذاته فتركه عليه مثل للمكروه له لعارض بالوضوء بالماء الممشون وزاد بخلاف الحرم لذاته كالوضوء بماء مغسوب فتنه (قوله) وقد يخبر (جان) أي المحرم والمكروه (قوله) أن المراد هو فيه إضافة قد إلى المضمر وأكثرت النحاة على منعها عبارة الكافية وذو لا يضاف إلى مضمر وقال شراحه قد أضيف إليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر إنما عرس ذ الفضل ذو هو اه (قوله) ولا ذكر محض) أشار بالتضييق إلى أنه معطوف على محرم سم أي بالإن يمكن ذكر أصلاً أو كان ذكر غير محض كالقرآن فتن التسمية في بخلاف الذكر المحض كلاله إلا الله شيخنا زاد البجيري فان قلت ومن الأمور ذى البال البسملة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سبق مثلها وتسلسل قلت هي محصلة للبركة فيها وفي غيرها كالشاة من الأربعين تركي نفسها وغيرها هي مستثناة من عموم الأمر ذى البال في الحديث اه عبدالحق وأجاب المدايني بتقييد الأمر ذى البال أيضاً بأن لا يكون وسيلة إلى المقصود فلا بد أن البسملة أمر ذو بال فتحتاج إلى سبق مثلها وتسلسل اه (قوله) بالحدثه) أي الواقع فان التعارض بين الحديثين لا يحصل بالإشروط بخسرة الحد وتساوى الروايتين وكون رواية البسملة ببيان وإن براد بالابتداء فيها الابتداه الحقيقي وكون الباء صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة فلا تعارض لأن الاستعانة بشيء لا تافى الاستعانة بأخر وكذا إن جعلت للبسملة بجري (قوله) كالصلاة (الخ) أي كابتدائها (قوله) وفي رواية يحمده (الله) التكنية في ذكرها لإفادة عدم اشتراط لفظ الحدثة التي أفادت اشتراط الرواية الأولى لرشيدى (قوله) هو اجزم (الخ) الاجزم المقطوع اليد أو الذهب الانامل فأومس وهذا الترتيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه بالبلغ بخلاف الأداة ووجه التشبه بالأصل فهو كالأجزم في عدم حصول المقصود منه وإن يكون من الاستعارة ولا يصح الجمع بين المشبه والمشبّه به لأن ذلك إنما يتعنع إذا كان على وجه ينفي عن التشبيه لا مطلقاً لنص يحكم بكون نحو ه قد زار زار على القمر ه استعارة على أن المشبه في هذا التركيب محذوف أي هو ناقض كالأجزم خذف المشبه وهو الناقض وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجزم الناقض فليس يحتاج بين طرفي التشبيه وإنما المذكور اسم المشبه به فقط عش (قوله) مينة للبراد) يعني أن هذه الرواية تبين أن المراد بالحد والتسمية في روايتها مجرد الذكر لا أحدهما بعينه ولا يلزم التعارض بين الحديثين لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر وذلك إن أريد بالابتداء فيها الابتداه الحقيقي وإما إن أريد به الأعم منه ومن الإضافي فلا تعارض كما أشار إليه أولاً كرى (قوله) غم التعارض عطف على المراد (قوله) بفرض إرادة الابتداء الحقيقي (الخ) أي مع فرض وجود بقية الشرط الخمسة المقدمة عن البجيري (قوله) رونقا) أي حسناً (قوله) وطلاوة) عطف تفسير (قوله) لاشيا (الابتداء) إلى المتبادر (قوله) ثم ياقبه راعاة الاستهلال) هي أن يورد مصنف أو شاعر أو خطيب في

اقتداء بالكتاب العزيز
 وعملا بالخبر الصحيح كل
 أمر ذي بال أى حاله به
 أى وليس بمحرم ولا
 يكره وقد يخرجان
 بذى البال لأن الظاهر أن
 المراد ذوه شرعا لا عرفا
 ولا ذكر محض ولا جعل
 الشارع له ابتداء بغير
 البسمة كالصلاة بالتكبير
 لا يبدأ فيه بالحمد وفى
 رواية محمد الله فهو أجزم
 بحجم فعممة وفى رواية
 أقطع وفى أخرى أبرأى
 قليل البركة وقل مقطوعا
 وفى رواية بسم الله الرحمن
 الرحيم وفى أخرى بذكر الله
 وهى مبينة للبراد وعدم
 التعارض بقرض إرادة
 الابتداء بالحقيق فيها وفى
 أخرى سندها ضعيف لا
 يبدأ فيه بحمد الله والصلاة
 على فهو أثير محقق من
 كل بركة ثم ما كان عادة
 البلغاء تحسین ما يكسب
 الكلام رونقا وطلاوة
 لاسيا الابتداء تنى بما فيه
 راحة الاستئلال

(قوله اقتداء بالكتاب العزيز) يؤم بعضهم أن التعليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسملة من القرآن وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها وإن قلنا ليست منه (قوله ولا ذكر محض) اثار بالضرب إلى أنه معطوف

إشارة إلى أن تيسير هذا الكتاب الذي لهو نعمة أي نعمة إتمامه وعرض برائه (١٥) وتوفيقه له وجوده عليه ولطفه به فقال (البر)

أول كلامه عبارة تدل على المقصود منه والمراد هنا حصول براعة الاستئصال للخطية لأن المقصود الذي ذكره الشارح مقصود الخطية وأما براعة الاستئصال للكتاب في قوله الاتي الموفق للتفقه في الدين لأن الكتاب في علم الفقه قاله الكردى وفيه نظر ظاهر فإن قول الشارح بما فيه واقعة على قول المصنف البر إلى قوله احده الخ فيשמع قوله الموفق للتفقه في الدين وان قول الشارح إشارة إلى حال من فاعل تقي بمعنى مشيرا وليس بيانا للمقصود بما فيه البراعة (قوله إشارة الخ) اشار بالتضييب الى رجوعه لقوله تقي الخ على كونه مفعولا لا لجله مثلا سم والأولى جده حال من فاعل تقي لا مفعولا لا لجله لثلاثا زار عدنان على معلول واحد فتأمل قول المتن (البر) بفتح الباء الموحدة معنى (قوله اى المحسن) اى بكثرة اخذ ما باتى في شرح الذى جات (قوله كابدل عليه) اى على ان البر بمعنى المحسن اشتقاقه من الراى اشتقاق البر بفتح الباء من البر بكسر ها بمعنى الاحسان (قوله بسائر مواده) متعلق بالاشتقاق والضمير للبر بفتح الباء (قوله لانها) اى مواده البانية يعنى تفاسيرها (قوله ترجع الى الاحسان) فيه بحث لان رجوعها اليه لا يقتضى انه المدلول لجواز انها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل اسم وقد يدعى الانتماء (١) يوسف ان الاصل عدم الاشتراك (قوله لانه) اى العلو على الاصحاب (قوله فتفسيره) اى البر بفتح الباء (قوله او خالق البر) بكسر الباء الذى هو اسم جامع للخير نهاية ومعنى ولذا حكى في النهاية والمعنى هذه التفسير يقبل (قوله لان براد) اى التفسير بما ذكر ولا يخفى ان هذا الاستثناء لا يظهر بالنسبة الى العالى في صفاته (قوله او غايات الخ) عطف على ماصدقات (قوله ذلك البر) اى المحسن ويظهر ان التفسير بالعالى في صفاته من التفسير بالمزوم أو السبب والتفسير بغيره من التفسير بالمصدق (قوله اى كثير الجود) تقدم عن سم ان الجود ادعا بمفيد المبالغة بالثاء الى الهية (قوله اى العطاء) فسر عن ش شيخنا باعطاء اى لان العطاء مسمى بالمعطى والقصد وصفاته تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فانه سبحانه وتعالى كثير العدل والاعطاء لا ينقطع اعطائه في رقت ويعطى القليل والكثير وليس القصد انه اذا اعطى لا يعطى الا كثير المصدق بالاعطاء مرة واحدة لانه خلاف الواقع على انه في نسخ الى النهاية اى الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجود بانه اعطاء لمن ينبغي كما فسر به رشيدى (قوله بانه ليس فيه توقيف) اى لم يرد اذن الشارع باطلاق الجود عليه تعالى (قوله توقيفية) اى موقوفة على اذن الشارع باطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى) ومثله الذى ^{وَيُحْيِي} فلا يجوز لنا ان نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشامي ومراعاة ما به جده عبد المطلب لموت ابيه قبل ولادته ع (قوله او خبر صحيح) اى او حسن كما قاله الشهاب بن حجر في شرح الاربعين ع ش ورشيدى (قوله كاصححه المصنف في الجبل) يعنى صحح المصنف التوقيف لفظا بالجبل بالحديث الصحيح الغير المتواتر اى الذى باتى في قريبا (قوله لان هذا الخ) علة لقوله وإن لم يتواتر يعنى ان هذا الاختراع والاطلاق من الاحكام الفقهية العملية فيكتفى في ثبوته بالحديث الصحيح المفيد للظن كدى (قوله مصرح) نعمت قران او خبر سم اى وانما افرده لان العطف باو (قوله لا باصلة) اشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالاصل سم (قوله وبشرط الخ) عطف على مصرح به بالنظر للمعنى اذ معناه بشرط ان يكون مصرح به (قوله ذكره) اى ذكر الاسم او الوصف (قوله نحوام نحن الزارعون الخ) من أمثلة الذكر للمقابلة (قوله على المرجوح الخ) عبارة شيخنا في حاشية الجوهرة واختار جمه ورأى السنة ان اسماء تعالى توقيفية وكذا صفاته فلا تثبت لله اسماء لا اذوار وبذلك توقيف من الشارع وذهبت المعتزلة الى جواز اثبات ما كان متصفا بمعناه ولم يوهم نقصا وان لم يرد به توقيف من الشارع ومال اليه القاضي ابو بكر الباقلى وتوقف فيه امام الحرميين وفصل الغزالي جوز اطلاق الصفوة هي مادل

على محرم (قوله إشارة الخ) اشار بالتضييب الى رجوعه لقوله تقي على كونه مفعولا لا لجله مثلا (قوله لانها ترجع الخ) فيه بحث لان رجوعه اليه لا يقتضى انها المدلول لجواز انها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله بعيد) فيه بحث اشترنا اليه (قوله مصرح به) نعمت قران او خبر (قوله لا باصلة)

توقيف فان قلت الجبل ذكر للمقابلة

(١) كذا في الاصل ولعله بواسطة اه مصححه

أفجعيل يحب الجمال لجمال
 المصنف له من التوقيف يلقى
 اعتبار قيد المقابلة قلت
 المقابلة إنما يصار إليها عند
 استحالة المعنى الموضوع له
 اللفظ في حقه تعالى وليس
 الجمال كذلك لأنه بمعنى
 ابداع الشيء على آتق وجه
 وأحسنه وسأني في الردة
 زيادة على ذلك وأجيب
 عنه بأن فيه مسلا اعتضد
 بمسند بل روى أحمد
 والترمذي وابن ماجه
 حديثا طويلا فيه ذلك
 بأن جواد ماجد ولا فرق
 بين المنكر والمعرف لأن
 تعريف المنكر لا يغير
 معناه كما يأتي في الله الاكبر
 وبالإجماع الناطق المستلزم
 لتناق ذلك المرسل بالقبول
 ولا شعار العاطف بالتغاير
 الحقيقي أو المنزل منزله
 حذف هنا كقوله تعالى
 الملك القدوس مسلمات
 ومومات الثابتون
 العابدون الآيات وأتى
 به في نحو هو الأول
 والآخر ثببات وأبكارا
 الأسرار بالمعروف
 والتأهون عن المنكر
 (الذي) لكثرة براه وسعة
 جوده فلذا أخر عن ذلك
 (جلت) عظمت ولا استقرار
 هذه الصلة في النفوس
 وإذعائها لها

على معنى زائد على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو مادل على نفس الذات اهـ ومال الجلال الدواني في شرح
 العقائد المصنوعة إلى ما قاله الإمام الغزالي (قوله أيضا) أي كإزراع وما الماكر (قوله فجعل المصنف له) أي
 للجميل مبتدأ خبره قوله يلغى اعتبار الخ (قوله قيد المقابلة) أي عندما (قوله قلت المقابلة الخ) قديم مع وجود
 المقابلة هنا ويدعى أنها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير سم (قوله إنما يصار إليها عند استحالة المعنى
 الخ) حاصله أنه حيث ورد إطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه تعالى وجب حمله عليه وصح
 استعماله فيه وإن اتفق أنه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما إذا استعمل معناه عليه توقف صحة الإطلاق
 عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغا لإطلاقه عليه غش (قوله على آتق وجه)
 بفتح الهمزة والنون بعدها كاف (قوله وأحسنه) عطف بنفسه (قوله وأجيب عنه) أشار بالتعقيب إلى أن
 الضمير في عنه راجع لقوله وأعرض الخ أي للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثا طويلا) عبارة
 المعنى حديثا مرفوعا ذكر فيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال أني جواد ماجد اهـ (قوله ذلك) يحتمل أنه
 فاعل قوله فيه فلاشارة إلى لفظ الجواد وقوله بأن جواد ماجد بدل منه ويحتمل أن المجموع هو والفاعل
 ولفظ ذلك من الحديث وهو الأقرب فليراجع (قوله ولا فرق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله
 وبالإجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم أي لجواز أن يكون للإجماع
 مسند آخر (قوله ولا شعار العاطف الخ) متعلق بقوله الآن حذف منها قال سم ويوجه ترك العاطف
 أيضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوباً باستقلالاً على وجه التبعية وذلك بلغ قليتا أم (قوله
 بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد بالتغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس
 وإن أريد باعتبار الذات فهو مني في الأول والآخر سم وقد يجاب باختیار الأول وحمل التغاير على
 التنافي في التحقق في ذات واحدة وفي زمن واحد وجوده في نحو هو الأول والآخر دون نحو الملك القدوس
 ظاهر (قوله وأتى به) أي بالعاطف معطوف على قوله حذف يعني حذف في الأوصاف المتحددة في التحقق
 في زمن الثلاث يوم الاختلاف فيه وأتى به في المختلفة فيه الثلاث يوم الاتحاد فيه (قوله الماتن الذي جلت نعمه)
 اعلان لفظه الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من
 سببية صلتها وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول واقع على النعم وقد تروم بعض الطلبة وجوب تأنيث
 الموصول هنا وبعضهم جواز ه فيقال التي جلت نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لكثرة براه) متعلق
 بقول المصنف جلت المتضمن لمعنى امتنعت ليصير متعلق قوله عن الإحصاء به كرى (فلذا أخر عن ذلك)
 أي فانه كالنتيجة لها سم أي للبر والجواد (قوله ولا استقرار هذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون

أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل (قوله قلت المقابلة الخ) قديم مع وجود المقابلة وقوله يدعى أنها
 إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير (قوله وأجيب عنه) أشار بالتعقيب إلى أن الضمير في عنه راجع لقوله
 وأعرض إلى الاعتراض المفهوم من أعرض (قوله المستلزم الخ) فيه نظر (قوله ولا شعار العاطف)
 ويوجه ترك العاطف أيضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوباً باستقلالاً على وجه التبعية وذلك بأغ
 قليتا (قوله بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد بالتغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت
 في الملك القدوس وإن أريد باعتبار الذات فهو مني في الأول والآخر (قوله الذي جلت نعمه) اعلان لفظه
 الذي واقعة على الله تعالى وعبارة عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها
 وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول كذلك وأنه واقع على النعم وقد تروم بعض الطلبة وجوب تأنيث
 الموصول هنا فيقال التي جلت نعمه وبعضهم جواز تأنيث ذلك خطأ واضح ولا يؤيد ما هو جاد جل
 قائمه أنه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتية بالتأويل أي قائم الام (قوله فلذا أخر عن ذلك) أي
 فانه كالنتيجة لها (قوله ولا استقرار الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون الجلية نعمة لا يناسب المعدول له

الجليلة نعمه لا يناسب المعدول له سم **(قوله عدل الخ)** فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولة غاية الأمر أنه يصححه الكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتامل وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الوصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها سم ودفع الكردى قول سم ولأن استقرار الخ بما نفه قوله عدل ذلك اللام بمعنى إلى أى عدل إلى تركيب الذى جلت الخ عن تركيب الجليلة الخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اهـ **(قوله عن الجليلة نعمه)** أى والجليل النعم بالاضافة سم **(قوله بما ثبت له)** وهو هنا جلالة نعمه عن الاحصاء **(قوله ولم يرد به)** أى بوصفه تعالى بذلك **(قوله إن هذا)** أى نبوت جلالة النعم عن الاحصاء له تعالى وقال الكردى أى نبوت معنى جلت له تعالى اهـ **(قوله لا يؤدى)** ببناء المفعول **(قوله لا بوصفه له)** أى يجعله وصفاً وحالة تعالى كرى **(قوله وقد علت الخ)** جملة حالية بمعنى التعليل أى وليس كما فهم أن ذلك قد علت الخ أى من قولنا وإن كان صحيحاً يصح كون علت ببناء المفعول ايضاً **(قوله بوصف النعم بما ذكر)** أى يجعله لجلالة صفة النعم واستانداها بها **(قوله وهو الخ)** أى وصف النعم بما ذكر قول المتن (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى إنعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون فهي النعم وبضمها المسرة نهاية زاد المعنى وفي بعض النسخ نعمته بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها والبلغ في المعنى اهـ قال الرشيدى قوله مر بمعنى إنعام ليقه على ظاهره لما فيه من إيهام أن سبب عدم حصرها جميعاً فينا في صريحاً وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أى باعتبار المتعلقات فالحمد لله على الانعام وإن أوهمن عدم احصاء بسبب جمعيتها ايضاً إلا أنه ليس فيه منافية صريحة للآية وهذا ما اشار اليه الشهاب بن جبر اهـ **(قوله المتنافي)** ينبغى انه نعمت أن سبب الخ إذا لا منافية بين مجرد الجمع والاية فتأمل سم **(قوله من افراد نعمه)** أى إنعاماته وإنما عبر بالجمع تقريباً لتعبير المصنف بما في الآيات وإلا فكان الظاهر أن يقول من افراد نعمته بالافراد **(قوله كما يعلم الخ)** علة لخل الآيات على الاستقرار **(قوله كما لم فرد المضاف إلى هنا)** أى نعمة الله وهو مثال للعام **(قوله كلية)** أى الحكم على كل فرد فرد **(قوله فتعين)** أى لدفع الإيهام أنه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إنعام والنعم بالاكسار اهـ كرى **(قوله لدفع الإيهام)** الا لى لدفع المنافاة وقوله بفتح الخ تخالف لما مر انفا عن المعنى والنهاية **(قوله وجمعه)** أى لفظ نعمة بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولوقال لا منافية فيه اظهر **(قوله أى جلت إنعاماته أى الخ)** تفسير للذين عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنى الإيهام بل لنى المنافاة كما مر **(قوله باعتبار كل اثر من اثارها)** لقائل أن يقول إن اريد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تخصى من غير حاجة إلى اعتبار اثارها ضرورة عدم تناهيا وإن اريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتامل سم وأجاب عن ش بأن كلام الشارح في احصاء الاثار واثار انعاماته تعالى وإن كانت محصاة نقض الأمر لكن لا قدرة للبشر على عددها وإحصائها اهـ **(قوله فتشمل الخ)** متفرع على اعتبار اثر الانعام بمعنى لكان قوله نعمه بمعنى الانعامات وكان عدم احصائها باعتبار كل فرد من اثارها فيشمل ذلك

(قوله عدل لذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولة غاية الأمر أنه يصححه الكلام في الترجيح لا في التصحيح وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الوصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها **(قوله عن الجليلة نعمه)** أى والجليل النعم بالاضافة **(قوله المتنافي)** ينبغى انه نعمت أن سبب الخ إذا لا منافية بين مجرد الجمع والاية فتأمل **(قوله باعتبار كل اثر من اثارها)** لقائل أن يقول إن اريد الانعامات بالامكان فهي نفسها لا تخصى من غير حاجة إلى اعتبار اثارها ضرورة عدم تناهيا وإن اريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصة معدودة قطعاً ضرورة

عدل لذلك عن الجليلة نعمه عن الاحصاء وإن كان صحيحاً فاندفع ما قيل أنه إنما أتى بالموصول هنا لقاعدة هي أنه يتوصل بالذى لوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقف وكان قائله فهم أن هذا لا يؤدى إلا بوصفه تعالى وقد علت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقيف (نعمه) فيه إيهام أن سبب عدم حصرها جميعاً المتنافي وإن تعدوا نعمة الله أى تريدوا عددوا وتشرعوا في عدد كل فرد فرد من افراد نعمه كما يعلم من أن مدلول العام كالمفرد المضاف هنا كلية لا تخصوها أى لا تنحصرها واثارها فتعين انه جمع نعمة بمعنى انعام وجمعه لا إيهام فيه أى جلت انعاماته أى باعتبار كل أثر من اثارها عن أن تحد فيشمل القليل ايضاً

ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثم أصلح في نسخة وكل نعمة وإن سلم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشا ومعادا وهي أى حقيقة كل ملائمة محمد عاقبته ومن ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وإنما ملاذه استدراج . فان قلت هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من أنها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال في أكثر النصوص فما حكمة . قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها للحقائق اللغوية وكونها أخص منها كالجد والصلاة عرفا ويأتى في تفسير العبد ما يوضح ذلك وفائدتها هنا بيان ما هو نعمة بالحقيقة لا بالصورة التى اكتفى بها أهل اللغة والرزق أعم منها لأنه ما ينتفع به ولو حراما خلافا للمعتزلة (عن الإحصاء) بكسر أوله وبالدأى الضبط وهو الحصر وفسر بالعد وهو الفعل فهو غير العدوق (بالاعداد) أى بكل فرد فرد منها لا بقيد القلة التى أوجبتها العبارة كإدخاله الجع الخلى بال بقرنة المقام أى عظمت

القول قليل الانعامات كما يشمل جميعها كرى (قوله ومع هذا) أى التوجيه الدافع للإجماع بل المنافاة (قوله موافقة) مفقولة لقوله أولى أو حال من نعمته وقوله أولى خبر تعبير (قوله أصلح) أى المصنف ويحتل أنه ببناء المفعول فالمصالح غيره (قوله وكل نعمة) مبتدأ سمى أى بمعنى الانعام عبارة السكرى هو جواب سؤال كان قائلاً لا يقول ان الفرد لا يكون إلا محصورا فكيف يقال كل فرد متمتع عن الإحصاء اه (قوله وإن سلم حصرها) لعل الواحالة لا غائبة (قوله هو الخ) أى الحصر (قوله مع دوامها) أى متعلقاتها (قوله وهى) أى النعمة وقوله أى حقيقة أى بمعنى الأثر الحاصل بالانعام عى (قوله كل ملائمة الخ) الأولى حذف لفظه كل (قوله محمد عاقبته) فهذا يخرج الحرام سم وكذا يخرج المكروه (قوله فاحكمته) أى المخالفة بالتقييد بتحمده عاقبته (قوله شأن المصطلحات) أى الغالبه (قوله وكونها الخ) عطف تفسير لقوله بخالفة الخ كرى (قوله أخص منها) ان اراد أنها قد تكون كذلك أى فسلم أو أنها لا تكون إلا كذلك فمفقوع بريد المنع ان الزكاة لعل لعمان كأنها لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج سم ومران معنى العلية هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفائدتها) أى المخالفة ورجع السكرى الضمير إلى المصطلحات اه (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الاعمية انه يتبدران نحو هلاك العدو نعمة لارزق وقوله ولو حراما أى والحرام لا يحمده عاقبته سم وقد يمنع قوله لارزق ولو سلم فيجمل العموم على الوجهى كما ترجمه البصرى (قوله وهو الحصر) أى الاحاطة (قوله وفسر) أى الإحصاء قول المتن (بالاعداد) بفتح الهزرة جمع عدد معنى زاد النهاية والباء للاستعانة أو المصاحبة (قوله لا بقيد القلة الخ) عبارة للمعنى والنية فان قيل الأعداد جمع فقلو الشيء قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذى هو مصدر عدل كان أولى يجب بان جمع القلة الخلى بالألف واللام بفيد العموم اه أى لان ال إذا دخلت على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصيرت افراده احادا على الصحيح رشيدى (قوله التى أوجبتها العبارة) أى قبل التامل وإلا فالصفة مع ال لكثرة سم (قوله كإدخاله) أى على استغراق جميع الافراد الجع الخلى بأى أى كحصر حوا بأن الحكم إن لم يكن على المعانية من حيث هى بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق إنما يلزم الترجيع بلا مرجع عبدا الحكيم على المطول (قوله بقرنة المقام) أى لما اتفق عليه المحققون من ان اللام مرفوعة للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق وهم فانه إنما يستفاد بموعة القرائن عبدا الحكيم وبه يندفع قول عى ان المعرفة باللام مفردا كان اوجما للاستغراق إن لم يتحقق عهد فائدتها الاستغراق وضعى لا يتوقف على قرينة فقول ابن حجر بقرنة المقام فيه نظر اه (قوله أى عظمت عن ان تحصر الخ) ونعم الله تعالى وإن كانت لا تحصى تنحصر فى جنسين دنيوى وأخروى والأول قسبان موهى وكسبى والموهى قسبان روحانى كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفسكر والفهم والنطق وجسمانى كتحقيق البدن والقوى الخالفة فيه والهيئات امارضة له من الصحة كالالاعضاء والكسبى تركبة النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق والملكات الفاعلة وتزوين البدن بالهيئات المطبوعة والخلق المستحسنه وحصول المال والجاه والثانى أى الاخرى ان يعفو عما فرط منه ويرضى عنه ويؤوه فى اعلالين مع الملائكة القربين ناية (قوله كإدخاله الآية) أى المقدمة فى شرح نعمه (قوله ومعنى وأحصى كل شىء عددا الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علمه من جهة

متناهية ضرورة أن كل ما دخل فى الوجود دمتاه وكل متناه محصى معدود فليأتمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ (قوله محمد عاقبته) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها أخص منها) كذلك فكذلك وانها لا تكون إلا كذلك فمفقوع بريد المنع ان الزكاة لعل لعمان كأنها لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الاعمية انه يتبدران نحو هلاك العدو نعمة لارزق وقوله ولو حراما أى والحرام لا يحمده عاقبته (قوله التى أوجبتها العبارة) أى قبل التامل وإلا فالصفة مع ال لكثرة (قوله ومعنى وأحصى كل شىء عددا الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علمه من جهة العددان المعنى انه

ومن أسمائه تعالى المحصى
 أى العالم والقوى أو العباد
 أقوال نعم فى الأخير إلهام
 أن عليه بكل شىء متوقف على
 عدوه وليس كذلك (المان)
 من المنتهى النعمة مطلقا
 أو يعيد كونها ثقيلة مبتدأة
 من غير مقابل يوجبها فنعمة
 تعالى من محض فضله إذ
 لا يجب لأحد عليه شىء
 خلا فلا زعم المعتزلة لوجوب
 الأصلح عليه تعالى الله عن
 ذلك (بالطيف) وهو ما يقع
 به صلاح العبد آخره
 ويساويه التوفيق الذى
 هو خلق قدرة العاطفة فى
 العبد ماصداقا لمقوما
 ولعزته لم يذكر فى القرآن
 إلا مرة واحدة وهو ليس منه إلا
 إحسانا وتوفيقا بقرآن الله
 بينهما لأنهما من الوفاق
 الذى هو ضد الخلاف
 وقد يطلق التوفيق على
 أخص من ذلك ومن ثم قال
 المتكلمون اللطف بما يحمل
 المكلف على الطاعة ثم إن
 حمل على فعل المطلوب سمى
 توفيقا أو ترك القبح سمى
 عصمة وصرح أهل السنة
 فى بحث خلق الأفعال بأن
 الله تعالى لطفوا بفعله بالكفار
 لأنوا اختيارا غير أنه لم
 بفعله وهو فى فعله متفضل
 وفى تركه عادل (والإرشاد)
 أى الدلالة على سبيل الخير
 أو الإيصال إليها (الهادى)
 أى الدال أو الموصل (الى
 سبيل) أى طريق (الإرشاد)

العدد أن المعنى أنه علم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى النهايات ويدل عليه لفظ الشىء لأنه عندنا هو
 الموجودات كما صرح بذلك الامام فى تفسيره وحيث قد قاما بنظر موقع كلامه هذا فى هذا المحل فإنه إن أراد به
 دفع اعتراض بر دعى قول المصنف الذى جلت نعمه الخ بأن يقال يرد عليه أن الله تعالى يعلم عدد الأشياء ومنها
 النعم كان اللاتقى فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ لأنه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم
 وأما مجرد ما ذكره فلا يتجبه منه الدفع فليأمل سم بحذف وإشار الكردى الى دفع اعتراض سم بما نصه
 قوله ومعنى أحصى الخ هذا جواب عما يقال كيف عظمت عن أن تعد بدليل تلك الآية وهذه الآية صريحة
 فى أنها تعدل أنه تعالى عاد لكل شىء ومن الأشياء النعم فاجاب بأن معنى الإحصاء فيها العلم من حيث
 العدد ولا يلزم من العلم من تلك الحثية العدماء ولك أن تقول ولوسلمنا أن المراد بما فى الآية الثانية العدد فلا
 منافاة أيضا لأن المراد بما فى المتن عدد الخلق كما مر عن عرش (قوله) ومن أسمائه تعالى الخ) فتوى لهذا المعنى
 كردى (قوله) أقوال) أى هذه التفسيرات الثلاثة أقوال لكل منها قائل (قوله) نعم فى الأخير إلهام) فديتوقف
 فى هذا الإلهام بصري والإلهام ظاهر لا مجال لانتكاره (قوله) مطلقا) أى ثقيلة كانت أو لا (قوله) مبتدأة الخ)
 حال من النعمة بتسميه أى حال كون النعمة الثقيلة وغيرها مبتدأة الخ فصيح التفرع الآتى كردى أى
 فيسقط ما لم هنما استشكله (قوله) أخرة) بفتح الحزنة والخاء والراء فى شرح اللبب أى آخر عمره بصري
 عبارة عرش أى فى آخر امره وهو بوزن درجة ويظهر أنه ظرف لصلاح الخ وقال الكردى يقع اه
 (قوله) ويساويه الخ) عبارة للمعنى عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أى الراقوة والرفق وهو من الله تعالى
 التوفيق والعصمة بأن يخلق قدرة الطاعة فى العبد قال المصنف فى شرح مسلم وتحتها لفظه (قائمة)
 قال السبيل لما جاء البشير الى يعقوب أعطاه فى البشارة كلمات كان يروىها عن أبيه عن جده عليهم الصلاة
 والسلام وهى بالطيف فوق كل لطيف الطيف فى أمورى كلها كما أحب ورضنى فى دنياى وآخرى اه
 (قوله) خلق قدرة الطاعة الخ) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عرش (قوله) ولعزته) أى ندرة
 التوفيق فى الإنسان كردى (قوله) الأمره (هو د) أى قوله تعالى وما توفيق إلا بالله وفى الحديث لا يتوفى
 عبد حتى يوفقه الله تعالى وفى أوائل الأحياء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من
 العلم نهاية أى الخالى عن التوفيق عرش (قوله) وليس منه) أى من التوفيق بالمعنى المذكور (قوله) لأنهما)
 أى الآيتين الأخيرتين نهاية (قوله) من ذلك) أى من اللطف أو من معنى التوفيق المتقدم فى قوله الذى هو
 الخ (قوله) على الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله) وصرح أهل السنة) أى أنهم
 وعداؤهم (قوله) لطفاً) أى وعان اللطف (قوله) أو الإيصال إليها) أى الى سبيل الخير وهو من عطف
 الخاص واستحسن الرشيدى حل الارشاد على معنى الإيصال والهادى على معنى الدال فإرا عن التكرار

علم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى النهايات ويدل عليه لفظ الشىء لأنه عندنا هو الموجودات قال الامام فى
 تفسيره ما نصه واما قوله وأحصى كل شىء معدا فيدل على كونه عالما بجميع الموجودات فإن قيل إحصاء العدد
 إنما يكون فى المتناهى واما لفظه كل شىء فمقتضى على كونه غير متناه فيلزم وقوع التناقض فى الآية فلما
 لا شك أن إحصاء العدد إنما يكون فى المتناهى واما لفظه كل شىء فمقتضى على كونه غير متناه لا شىء عندنا
 هو الموجودات والمراد من الموجودات متناهية فى العدد وهذه الآية أحدا يحتاج به على أن المعدوم ليس بشىء وذلك
 لأن المعدوم لو كان شيئا لكانت الاشياء غير متناهية وقوله أحصى كل شىء معدا يقتضى كون تلك المحصيات
 متناهية فيلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية وذلك محال بوجوب القطع بأن المعدوم ليس بشىء حتى
 يندفع التناقض والله تعالى أعلم انتهى وحيث قد نظر ما مر من كلام الشيخ الشارح هذا اعنى قوله ومعنى الخ
 فى هذا المحل فإنه إن أراد به دفع اعتراض بر دعى قوله الذى جلت نعمه عن الإحصاء بالأعداد بان يقال يرد
 عليه أن الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها النعم فكان اللاتقى فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ
 لأنه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم وأما مجرد ما ذكره فلا يتجبه منه الدفع فليأمل (قوله) فنعمة تعالى

وقد يجاب بأن المقام مقام الاطناب ولا يعاب فيه بتكرار نحو الانفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء وسكون الشين وبفتحها باية ومعنى (قوله ضد الغنى) وهو الهدى والاستقامة وهداية الله تعالى تتنوع انواعا لا يحصى باعد لكنها تنحصر في اجناس مترتبة الاول إفاضة القوى التي يتمكن بهان من الاهتمام إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بإرسال الرسل وإنزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى والالهام والمنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنبيله الانبياء والاولاء نهاية قال الرشيدى لا يظهر ترتيب الرابع على ما قبله لانه قسم براسه وإنما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مترتبة أى فى الجلة اه (قوله عقبه) كذا فى النسخة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى مرارا من التعقيب وفى بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله أى المقدر) من الاقدار بمعنى خلق القدرة (قوله وهو) أى إطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) أى على مذهب من الخ (قوله إذا لم توم) أى الصفة الغير التوقفية (قوله واخذ الفقه الخ) عطف تفسير لتفهيم إشارة إلى ان التفقه وإن كان فى اللغة بمعنى مطلق التفهم لكن المراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الاحكام الشرعية فبصير المعنى الموفق لتحصيل علم الاحكام الشرعية كرى بزيادة إيضاح أى يفتد به مالم هنا (قوله وهو) إلى قوله واستمداده فى النهاية إلى المتن فى المعنى لا قوله من فقه إلى واصطلاحا قوله وسألت إلى وغايته (قوله بكسر عينه) كفتح بفتح فرحانها (قوله قيل فقه بضمها) وإذ اسبق غيره إلى الفهم يقال فقه بالفتح نهاية (قوله واصطلاحا العلم الخ) يرد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كاصرحوا به فى الاصول فلو عرج بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد المهم إلا أن يقال هذا التعريف بناء على أن الفقهاء قد يطلعون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل سم وابدل النهاية والمعنى على قول الشارح الناشئة الخ بالمكتسب من ادلتها التفصيلية اه ولك ان تجيب عن الشارح بما تقر فى محله من ان ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعلية ماخذ الاشتقاق فكانه قال العلم بالاحكام الشرعية العملية من حيث نشئت عن الاجتهاد (قوله العملية) أى المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب ع (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الاحكام) أى عروضا معنى قول المتن (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته انه يراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين سم أى ولذلك اقتصر المحلى والمعنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) إلى المتن فى النهاية لإلفظة عرفا ما أتبه عليه (قوله وضع الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود واما الدين فهو وضع الخى سائق

وهو كالرشد ضد الغنى ومن أعظم طرقه وأفضلها التفقه فلذا أعقبه بقوله (الموفق) أى المقدر وهو جرى على من يميز غير التوقفية إذ الم يوم نقصا (للتفقه) أى التفهم وأخذ الفقه تدريجا وهو أعنى الفقه لغة الفهم من فقه بكسر عينه فان صار الفقه مجية له قيل فقه بضمها واصطلاحا العلم بالاحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاور تلك الاحكام عليه واستمداده من الأدلة المجمع عليها والاصحاح والقياس والمختلف فيها كالاقتصار على مسائله كل مطلوب خيزى يرهن عليه فى العلم وقائده امتثال الاوامر واجتناب النواهي وغايته انتظام أسرار المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير دنوى وأخرى (فى الدين) وهو عرفا وضع الخى

الخ) إن كان هذا التفرع ايضا على الاول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المتبدأة بل فى مقابلة ما وجبها فالمراد بالوجوب حينئذ المتقضى بقضية الفضل فلا ينافى قوله فلا إذا لا يجب الخ وإن اخصت بالثاني أشكل الاول حينئذ حيث اقتضى انها ليست بمحض الفضل فليتامل فانه قد يمنع شمول الاول لغير المتبدأة بناء على ان قوله مبتدأة راجع للاول ايضا (قوله أى التفهم الخ) المتبادر منه محل التفقه على معنى تفهم الفقه فلا يتناسب ما ذكره من تفسير لغة واصطلاحا فلا يتفهم والفهم ولا العلم بالاحكام بل نفس الاحكام (قوله واصطلاحا العلم الخ) يرد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كاصرحوا به فى الاصول فلو عرج بقوله الناشئ. ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد المهم إلا أن يقال هذا التعريف بناء على أن الفقهاء قد يطلعون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته ان يراد به مجرد التفهم كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين (قوله وهو عرفا وضع الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود واما الدين فهو وضع الخى سائق لاوى الالباب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات

سائق لذوى العقول
 باختيارهم المجمود إلى ما هو
 خير لهم بالذات وقد يفسر
 بما شرع من الأحكام
 ويساويه الملة ماصدا
 كالشرعة لأنها من حيث
 أنها يدان أى يخضع لها
 تسمى ديناً ومن حيث أنها
 يجمع عليها وتسمى أحكامها
 تسمى ملّة ومن حيث أنها
 تقصد لانتفاذ النفوس من
 مهلكاتها تسمى شرعة
 (من) مفعول أول للوقوف
 المعتدى للثاني باللام (لطف
 به) أى أراد له الخير وسهله
 عليه أسكنه من عليه بفهم
 تام ومعلم ناصح وشدة
 الاعتبار بالطلب ودوامه
 (واختاره) أى انتقاء للطفه
 وتوفيقه (من العباد) يصح
 أن يكون بياناً لمن قال فيه
 للعبد والمعمود إن عبادى
 ليس لك عليهم سلطان
 وشاهد ذلك الحديث
 الصحيح من يرداته به خيراً
 أى عظماء يفتقه فى الدين وفى
 رواية ويلهمه رشده
 ومفعول ثانياً لاختار فأل
 فيه للجنس والعبد لفة
 الانسان واصطلاحاً للمكلف
 ولولمكلاً وجنياً (أحمد) أى
 أصفه بجميع صفاته إذ
 كل منها جميل ورعاية
 جميعها أبلغ العظم ومع
 هذا التحقيق أن الحد الأول
 أبلغ وأفضل ومن ثم قدم

لأولى الآليات باختيارهم المجمود إلى الذات ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع
 والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة انتهت وفى
 بعض الحوائى عليها بعضهم احتجز بقوله الهى عن الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات
 المعاشية وقوله سائق لآلى الآليات احتراز عن الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص
 منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير
 لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما وإن تعلقتا بالوضع الإلهى أعنى تأثير الاجسام العلوية
 والسفلية وكانتا سائقتين لآلى الآليات باختيارهم المحمود إلى صنف من الخير فليستاتقديانهم إلى الخير
 المطلق الذاتى أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شئ وهو السعادة الأبدية والقرب إلى خالق البرية انتهى
 سم (قوله) وقد يفسر (الخ) فالدين بالتفسير الأول شرع الأحكام وبالثانى نفس الأحكام كرمى وفيه
 توقف لأن الوضع فى الأول معنى الموضوع كانيهوا عليه بل قول النهاية والدين ما شرعه الله من الأحكام وهو
 وضع الخصرى فى الاتحاد (قوله لأنها) أى الأحكام المشروعة (قوله) ومن حيث أنها تقصد (الخ) عبارة النهاية
 ومن حيث إظهار الشارع لها شرعاً أو شرعية أى كأن الشريعة مشروعة الما هو مود الشريعة ع
 (قوله للثانى) وهو ولتلقه سم وكردى (قوله وسهله عليه) قد بينى تركه سم ولعله لعدم مناسبتة
 لقول المصنف المقدّر لتلقه (قوله لذكره من عليه) الاختصار الأول بان من الخ (قوله بفهم تام الخ)
 عبارة المعنى والنهاية قال القاضى حسين والتوفيق المختص بالمتعل أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو نصيحة
 وذكاالفرقة واستواء الطبيعة أى خلوها من الميل إلى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير
 الأسباب الموافقة للمقصود والمحصلة له ع (قوله للطفه الخ) أى أولتلقه سم (قوله) وشاهد ذلك
 إلى قوله ومفعول الخ كان المناسب ما أخيره عن بيان الأعراب وال كفاى النهاية أو قد يمه عليه كفاى المعنى
 حيث قال عقب من العباداً أشار بذلك إلى قوله صلى الله عليه وسلم ومن يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين أى ويلهمه
 العمل به اه (قوله) فال فيه الخ) أى من التبعية سم (قوله للجنس) أو للاستعراق وللمعندنية (قوله)
 أى أصفه بجميع صفاته لمراد الشارع أن هذا ممدول أحده الذى يدل هو عليه أصفه بالجبل وإنما ذلك
 يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار إلى أولهما بقوله إذ كل منها جميل وإلى ثانيتهما بقوله ورعاية جميعها الخ
 بنائى على جمع الجوامع (قوله أبلغ فى التعظيم) أى المراد بما ذكر إذ المراد به إيجاد الحمد لا لاخبار بانه
 سيوجد نهاية وشرح جمع الجوامع (قوله التحقيق أن الحد الأول أبلغ الخ) خالفه الشارح المحقق فى
 شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا فى كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما
 اعترضوا به عليه ما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل يتحقق منه أن زعماً بلغة الأول منشؤه عدم إمعان
 التامل وعدم فهم معنى الحديث على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمعنى للشارح المحقق عبارتهما
 ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل
 على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة وفى بعض الحوائى عليها بعضهم احتجز بقوله الهى عن
 الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الآليات احتراز عن
 الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن
 المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما
 وإن تعلقتا بالوضع الإلهى أعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكانتا سائقتين لآلى الآليات باختيارهم
 المحمود إلى صنف من الخير فليستاتقديانهم إلى الخير المطلق الذاتى أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شئ
 وهو السعادة الأبدية والقرب إلى خالق البرية انتهى (قوله المعتدى للثانى) أعنى التلقه (قوله وسهله) قد
 بينى تركه فليتأمل (قوله أى انتفاء للطفه) أى أولتلقه (قوله) فال فيه للجنس) أى من التبعية سم (قوله)
 التحقيق أن الحد الأول أبلغ الخ) خالفه الشارح المحقق فى شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا

يحدث أن الحمد لله نحمده
وليجمع بين ما يدل على
دوامه واستمراره وهو
الاول وعلى تجدد
وحدوه وهو الثاني (أبلغ
حمد) أى أنه من حيث
الاجمال لا التفصيل لعجز
الخلق عنه حتى الرسل
حتى اكلمهم نبينا صلى الله
عليه وسلم حيث قال
لا أحصى ثناء عليك أنت
كما أئنت على نفسك
(وأكله) أى أنه ورد
بأنه اطناب فقط كالذى
بعده وبأن التمام غير
الكامل كما يوصى اليه
اليوم أكلت لكم دينكم
وأئمت عليكم نعمتي
فالانتماء لازالة نقص
الاصل والا كمال لازالة
نقص العوارض مع
تمام الاصل ومن ثم
قال تعالى تلك عشرة
كاملة لأن التمام في
العدد قد علم وإنما بقي
احتمال نقص بعض
صفاته ويرد بأن هذا
إنما يتصور في الماهيات
الحسية لا الاعتبارية
كاهية الحد وبأن الاكمال
في الآية للدين والانتماء
للنعمة التي من جللتها
ذلك الاكمال والنقص
العام على كل منافع
ومعاند فلم يتعاورا على

وهو أبلغ من حمد الاول لأنه حمد جميع الصفات برعاية الابلغة وذلك بوحدة منها هي المالكية أى
جميع المحامد وان لم تراع الابلغة بأن يراد التمام لبعض الصفات فذاك البعض اعم من هذه الواحدة لصدقه
بها وبغيرها الكثير فالتأنيها ابلغ في الجملة ايضا نعم التأنيها بالاول من حيث تفصيله أى تعيينه اوقع في النفس
من هذا اه وزاد الثاني فان قيل كيف يكون ابلغ مع ان الاول افتتح به الكتاب اوجب بان الحمد فيه
ل مقام التعليم والتعين له اولى اه (قوله بل اخذ البلقيني الخ) مرجو به عن المعنى أنفا (قوله وجمع
بينهما) يعنى جمع المصنف بين الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية وقدم الاول على الثاني فقولاه تأسيا
الخ علة لكل من الدعوى وبين ولذا قدمه (قوله وليجمع الخ) علة الاولى فقط (قوله وحدونه) من عطف
اللازم ولو عكس العطف كان اولى (قوله المثنى ابلغ حمد) ينبئ انه على وجه المبالغة والإفان ان اراد ابلغ الحمد
مطلقا فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث الاجمال خصوصا حمدا سيدهم صلى الله وسلم وعليهم عليهم
البلغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما ابلغ من
حمدا فليس فيه كبير امر فقام له سم (قوله من حيث الاجمال الخ) جواب سؤال عبارة المعنى والنهاية
فان قيل كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو النعم لا يتصور حصرها كما مر
أوجب بأن المراد أن ينسب عموم المحامد اليه تعالى على جهة الاجمال بأن يعرف مثلا باشتاله على جميع
صفات الكمال الجلالية والجلالية ولا شك ان هذا ينطبق عليه هذا الحمد المذكور اه قال الرشيدى ومع
ذلك لا بد من ادعاء ارادة المصنف المبالغة لان حمده ولو على وجه الاجمال بالمعنى المذكور دون هذا الانبياء
ولو اجماليا كما اشار اليه ابن قاسم اه (قوله ورد) أى تفسير الكمال بالتمام سم (قوله بأنه اطناب فقط)
يعنى ان مراد المصنف بقوله واكمله مجرد اطناب فالمراد به عين المراد بقوله ابلغ حمد تفسير الكمال بالتمام
يقضى المغايرة وعدم الاطناب هذا ما ظهري ويؤيده قوله كالذى بعده اى قوله وازكاه واشمله وقال
الكردي قوله ورد بأنه اطناب أوجب عنه باستعمال الالفاظ المترادفة ونحوها شائع في الخطب اه
وهذا مبنى على ضد ما قلته وبرده قول الشارح بان التمام الخ والله اعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) اى
للفرق بينهما بذلك (قوله قد علم) اى من لفظة عشرة (قوله ويرد) اى الرد الثاني (قوله بان هذا) اى
الفرق المذكور (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية الخ) قال سم لك منع هذا الحصر ثم اطال في
رد كلام الشارح وجعله ماهية الحمد اعتبارية راجعه (قوله ومعاند) عطف تفسير لما نوكردى (قوله)
فلم يتعاورا) اى لم يتوارد الا كمال والانتماء في الآية قال سم هذا قد لا يمنع ما ذكر اه وأقول أن
مراد الشارح بذلك إنما هو رد الاستدلال بالآية لما ذكر لا منعه فلا إشكال (قوله فيه) اى فى قوله

في كتابنا الآيات البيّنات تأييده ورد خلافا وما عارضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل يتحقق له
منه ان زعم ابلغة الاول منشؤه عدم معان التاميل وعدم فهم معنى الحمد على وجهه فراجع (قوله ابلغ
حمد) ينبئ انه على وجه المبالغة والإفان ان اراد ابلغ الحمد مطلقا فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث
الاجمال خصوصا حمدا سيدهم صلى الله وسلم وعليهم ابلغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات
الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما ابلغ من حمدا فليس فيه كبير امر فقام (قوله ورد) اى تفسير الكمال
بالتمام (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية) لك منع هذا الحصر ثم ان اراد بحسية الماهيات حسيتها في
نفسها فلا شيء منها يحصى لانها كليات والكليات لا تحس وإن اراد بحسيتها بحسية أفرادها الموجودة
فيها في الخارج فاهية الحد كذلك لان افرادها في الخارج فان كانت اقوالا فهي محسوسة بالسمع وافعالا
فبالبصر وايضا ان اراد الاعتبارى الاصطلاحي فالاصطلاحى لا ينافى المحسوس وإن اراد به ماله تحقق في
نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر لكنه ليس له وجود في الخارج او ما يكون تحققه باعتبارنا ولو
قطع النظر عن اعتبارنا لا يكون له تحقق فلا نسلم ان ماهية الحد كذلك اعمالى الثاني فظاهر واما على الاول
فلتحققها في الخارج يتحقق افرادها (قوله فلم يتعاورا) هذا قد لا يمنع ما ذكره وقوله فاتجه انهما فيه كان

تعالى اليوم أكلت الخ وقال الكردي الضمير راجع إلى المتناور أى في المتناور على شئ واحد كالخداه
وفيه نظر ظاهر ثم رایت قال سم قوله فافهم انهما فيه كان المراد في المذكور من الالة اه فرجع
الضمير إلى الالة بتأويل المذكور **(قوله)** وبان التام الخ عطف على قوله بانه اطناب الخ **(قوله)**
ويرد بفرض الخ فيه ما فيه سم **(قوله)** بنحو ما قبله يعنى ان هذا في الماهيات الحسية كرى قول المتن
(واشهد) قال الشباب الاشيطى في تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلي وابنه بلساني قاصدا
به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى سم **(قوله)** اعلم هل هو بضم الهزة
وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا سم على حج أقول قضية ما قدمه عن الشباب الاشيطى
ضبطه بالضم فان قوله وابنه بلساني الخ ظاهر في انه بضم الهزة وهو المناسب لمعنى الشهادة قبله ونحو
قراءته بفتح الهمز ولام ع ش عبارة الرشيدى هو بضم اوله كما ضبطه المصنف في تحرير التنبيه في باب
الاذنان إلا ان يفرق بين الاذان وما هنا بان الاذان القصده منه الاعلام اه قول الشباب الاشيطى المار بقلي
صرح في الفتح وصرح منه قول البجيرى اى اعلم واذا عن فلا يكنى العلم من غير إذعان وهو تسلم القلب
حقيقة ما علمه اه **(قوله)** اى لا معبود بحق اى فى الوجود نهاية وهى قول المتن (إلا الله) اى الواجب
الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا إله إلا الله وفى البخارى قبل لو هب اليس مفتاح الجنة لا إله إلا
الله قال بلى ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فان جئت مفتاح له أسنان فتح لك اى مع السابقين فان من مات
مسلبا لا بد من دخوله الجنة وذكر لابن عباس قول وهب فقال صدق وانا اخبرك عن الانسان ما هى فذكر
الصلاة والزكاة وشرائع الاسلام معنى **(قوله)** تاكيد لتوحيد الذات) قد يقال تاكيد لا اختصاص الالهية
بالله الذى افاده النبي والاثبات سم **(قوله)** لتوحيد الذات) اى والصفات **(قوله)** وما بعده) اى قوله لا شريك
له **(قوله)** على نحو المعزلة) اى ما نقل عن بعض الاشاعرة لو صرح من انها بالقدرتين اى قدرته تعالى وقدره
العبد **(قوله)** فلا تعد له بوجه) اى لا تعد افعال بان يرتكب من اجزاء ولا تعد افعال بان يكون إله
آخر **(قوله)** فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال
تنفي كونهما خمسة الكم المتصل في الذات وهو تركبها من اجزاء والكم المنفصل فيها وهو تعددها بان يكون هناك
له فان كثر وهذا منفيان بوحدة الذات والكم المتصل في الصفات وهو تعددها بان يكون له صفتان
فاكثر من جنس واحد كقدرتين فاكثر والكم المنفصل فيها هو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى
كأن يكون لزيد قدرة بوجودها وعدم كقدرته تعالى وهذا منفيان بوحدة الصفات والخامس الكم
المنفصل في الافعال وهو ان يكون لغير الله تعالى فعل من الافعال على وجه الاتحاد وهو منفي بوحدة الافعال
اى وان كان فيه لازما من وحدة الصفات شيخنا فى حاشية الجوهرة وفى تصويره الكم المتصل في الصفات تأمل
(قوله) إلى حقائقها) اى حقائق ذاته تعالى وصفاته وافعاله ولا يلزم من النظر فيها عليها كنهها وبمحتمل ان
الضمير للافعال فقط **(قوله)** بما كان) اى ما اوجده الله تعالى اى من هذا العالم **(قوله)** في حين كان) اى

المراد في المذكور من الآية وقوله ويرد بفرض الخ فيه ما فيه **(قوله)** واشهد) قال الشباب الاشيطى في
تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلي وابنه بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار
والتزيينات اه **(قوله)** اعلم هل هو بضم الهزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا **(قوله)** تاكيد
لتوحيد الذات) قد يقال بل هو تاكيد لا اختصاص الالهية بالله الذى افاده النبي والاثبات **(قوله)** ليس في
الامكان الخ) صرح في إمكان غير ما كان ولا لافعال ليس في الامكان إلا ما كان وامكان غير ما كان مع التزام
أن ما كان هو الابدع يستلزم إمكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع ممكنا فنحن أين أن ما كان هو الابدع بل جاز
ان لا يكون هو الابدع لان غير الابدع ممكن ايضا قاطبة والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكنا جاز ان يكون هو
الواقع ولا يمكن ممكنا فنحن أين أن الواقع هو الابدع وإن لم يكن ممكنا فلا يقال ليس في الامكان ابداع ما كان بل
يقال ليس في الامكان إلا ما كان ويمكن أن يجاب باختيار الاول لكن الممكن بالذات قد يمتنع بالغير جاز أن

وبان التام يشعر بسبق
نقص بخلاف الكمال ويرد
بفرض تسليمه بنحو ما قبله
(وأزكاه) أمناه (وأشمله)
أحبه (وأشهد) أعلم أتى به
للتخبر الصحيح كل خطبة
ليس فيها تشهد فهى كاليه
الجدماء أى القليلة البركة
(أن لا إله) أى لا معبود
بحق (إلا الله) وفى نسخة
زيادة وحده لا شريك له
وحديث فوجده تأكيد
لتوحيد الذات وما بعده
تأكيد لتوحيد الافعال ردا
على نحو المعزلة (الواحد)
في ذاته فلا تعد له بوجه
وصفاته فلا نظيره بوجه
وأفعاله فلا شريك له بوجه
ولما نظر إلى حقائقها وما
يليق بها حجة الاسلام
الغزالي رحمه الله تعالى قال
ليس في الامكان ابداع
ما كان اى كل كائن إلى
الابد متى دخل في حين
كان لا ابداع

منه من حيث أن العلم أنفقته
والارادة خصصته والقدرة
أبرزته ولا تنقص في هذه
الثلاثة فكان بروزه على
أبداع وجهه وأكمله ولم
يتفاوت بالنسبة لبارئه
ما ترى في خلق الرحمن من
تفاوت بل لدوائه باعتبار
الأحكام فاعتراضه باستلزام
ذلك عجز المحدث لهذا العالم
عن إيجاد أبداع منه أو
بخله به أو وجوب فعل
الاصلاح عليه وأنه موجب
بالذات هو عين الحق والجميل
على أنه لو أمكن أبداع منه
بأن تتعلق القدرة بأعدامه
حال وجوده لزم اجتماع
الضدين وهو محال لا تتعاق
به القدرة فلم يناف ذلك
صلوح القدرة للطرفين على
البديلة بأن تتعاق بكل
منهما بدلا عن الآخر ثم
الاعتراض إنما يتوهم
حيث لم تجعل مامصدرية
كها هو ظاهر (الفقار) أى
الستار لذنوب من شامد من
عباده المؤمنين فلا يؤاخذهم
بها لما كان من شأن الواحد
الفقر آثره على الفقار لئلا

وجد (قوله منه) أى ما كان (قوله فكان بروزه الخ) هذا التفرع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن
إلا الأبداع والارادة لا تخصص إلا الأبداع والقدرة لا تبرز إلا الأبداع وما ذكره لا يثبت ذلك سم (قوله
وما ذكره الخ) بتمتع ما حكاه الجلال السيوطي عن حجة الإسلام في جوابه نفسه عن السؤال عنه عن كلمته
المدكورة من أنه تعالى إذا فعل فليس في الامكان أى فضلا منه ومثلا لا وجوبا تعالى عن ذلك أن يفعل إلا نهاية
ما تقتضيه الحكمة فكل ما قضاه ويقضيه من خلقه يعلمه وإرادته وقدرته على غاية الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ
جودة الصنع اه ثم قال الجلال والحاصل أنا نقول كل موجود على وجه يمكن إيجادا على عدة أوجه أخرى
وإن القدرة صالحة لذلك غير أن الوجه الذى وجد الله تعالى عليه أبداعها لعلم الله تعالى بوجه الحكمة فيه
وإيجادها لا يتنى أن وجد بعده ضده ونقول انه إذا وجد ضده في الزمن الثاني كان ذلك الضد في الزمن الثاني
أبداع من الضد الأول فكل موجود أبداع في وقته من خلافه اه (قوله فاعتراضه) أى قول حجة الإسلام
المدكور و للجلال الدين السيوطي رسالة سماها بتشييد الأركان من لا أبداع في الامكان بما كان بسطها
بيان مقصد حجة الإسلام من قوله المذكور وحققه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام المفسرين
والفقهاء والصوفيين ودفع الاعتراضات الموردة عليه بوجوه عديدة عقلية وعقلى راجعها (قوله عن إيجاد
البح) أى أن لم يقدر عليه (قوله أو بخله) أى أن اقتدر عليه (قوله أو وجوب فعل الاصلح) أى كما يقول
به المعتزلة (قوله وأنه موجب الخ) أى كما يقول به الفلاسفة ورد سم دعوى الاستلزام المذكور بمناصه
امتناع إيجاد أبداع منه لكونه لا أبداع منه ليس من قبيل العجز أو غيره مما ذكر اه (قوله على أنه لو أمكن
الخ) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبداع ولم يثبت ذلك كائنها عليه آتفا سم وقد مر هناك منعه
(قوله حال وجوده) التقيد به غير لازم في الإراد الذى أشار اليه بل للورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع
من الموجود بأن يعدمه ويوجد ببدله أبداع منه أو بأن وجد الأبداع ابتداء فلا يلزمه ما ألزمه فليتأمل سم
(قوله حيث لم تجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية سم أقول المعنى عليها كافى تشييد الأركان عن
الزركشى عن بعضهم انه ليس في الامكان أبداع من وجود هذا العالم فانه يمكن في نفسه ولا يحصل للممكن
من الحق سوى الوجود وقد حصل (قوله من عباد المؤمنين) يقتضى أن الكافر لا يغفر له شئ من
المعاصي الزائدة على الكفر وهو ظاهر عميرة وبواقفه تصریحهم في الجنازة بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة
للكافر ولا رد عليه القول بأنه يجوز أن يغفر له سبحانه تعالى ما عدا الشرك لانه لا يلزم من الجواز الوقوع
الذى الكلام فيه عش (قوله فلا يؤاخذهم بها) عبارة غيره فلا يظهرها بالعقاب عليها (قوله من شأن
الواحد الخ) أى في ملكه محلى (قوله آثره) أى الفقار وقوله من توألهما أى الفقار والواحد (قوله
ما بينهما) أى الواحد والفقار في تعبيره تشييد الضمائر بصري (قوله لئلا تخرج الخ) لا يقال هو معارض
بما في التنزيل لا تناقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والأناعم فكان ذكر الفقار هنا انطب
عميرة (قوله من الطبايق المعنوى) وهو الجمع بين معنيين متقابلتين في الجملة (قوله) وأصله واحد مبتدا
وخبر أو حد بدل من أصله بالجر عطף على الواحد وهو الأقرب قال الكرسى و حد بمعنى واحد اه وح
كلمات في البقاء مانصه و همز تهأى الاحد اما اصلية واما منقلبة عن الواو على تقدير أن يكون أصله
بتمتع وقوع غير الأبداع أترجيح وقوع الأبداع وتعلق العلم والارادة به لان الحكمة فيه (قوله فكان بروزه)
هذا التفرع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا الأبداع والارادة لا تخصص إلا الأبداع والقدرة لا تبرز
إلا الأبداع وما ذكره لا يثبت ذلك (قوله عن إيجاد أبداع منه) امتناع إيجاد أبداع منه لكونه لا أبداع منه ليس
من قبيل العجز أو غيره مما ذكر (قوله على أنه لو أمكن) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبداع ولم يثبت ذلك
كائنها عليه آتفا (قوله حال وجوده) التقيد به غير لازم في الإراد الذى أشار
اليه بل للورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع من الموجود بأن يعدمه ويوجد ببدله أبداع منه أو بأن وجد الأبداع
ابتداء فلا يلزم ما ألزمه فليتأمل (قوله حيث لم تجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية (قوله

بان احد يتخص باولي العلم وبالنبي لان اريد به الواحد والاول كافى الاية ووصفا بالله دون واحد وحدثان نفهني في لباهية بخلاف في الواحد لان النبي الاثنين فأكثر وبأنه يستعمل للمؤنث أيضا نحو لستن كأحد من النساء (٣٥) والمفرد والجمع نحو من أحد عنه حاجز

وعلى كل من الوجوهين راد بالاحد ما يكون واحداً من جميع الوجوه لان الاحدية هي البساطة الصرفة عن جميع أنحاء التعدد عدد بآو تركيباً وتحليلها فاستهلكت الكثرة النسبية الوجودية في احدية الذات ولهذا رجح على الواحد في مقام الترتيب لان الواحدية عبارة عن انتفاء التعدد العددي والكثرة العينية وإن كانت منتفية في الواحدية لان الكثرة النسبية متعقل فيها اه (قوله بان احد) كانه على الحكاية على اول احواله بصري اه (قوله بان النبي الخ) عبارة الكليات الاحدية بمعنى الواحد ويوم من الايام واسم لمن يصلح ان يخاطب موضوع للمعوم في النبي يخص ببعضه في نحو لم يكن له كقول واحد انتهى نحو لا يلتفت منكم احد أو استفهام يشبهه ما نحو هل تحسن منهم من احد ولا يقع في الاثبات إلا بعد كل وبأني في كلام العرب بمعنى الاول كيوم الاحد ومنه قل هو الله احد في احد القواين وبمعنى الواحد اه (قوله ووصفا) أي ويختص وصفاً وهو حال ثم عبارة الكليات قال الازهرى هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شيء اه (قوله إذ لا ينبي) أي في الواحد (قوله وبانه يستعمل الخ) عبارة الكليات يستوى فيه الجمع من الجنس والمختل والمجموع والمذكر والمؤنث وحين اضيف اليه او اعيد اليه ضمير الجمع او نحو ذلك براديه مجتمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه فعني لا نفرق بين احد من رسله أي بين جميع من الرسل ومعنى فأحد من احد أي من جماعة فمعنى لستن كأحد من النساء أي كجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو من احد عنه الخ) مثال للجمع (قوله يترادفهما) أي الواحد والاحد (قوله اختياره) خبره وقول الخ والضمير لاني عبيد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالاضافة (قوله المضعف) أي مكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو في الثلاثي ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد كد وفي الرباعي ما كانت فاؤه ولا منه الا في من جنس واحد وعينه ولا منه الثانية من جنس واحد كرؤل وعش (قوله سمى به نبينا الخ) ولم يسم احد بمحمد قبله ^{عليه السلام} لكن لما قرب زمانه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب نعتهم سمى قوم اولادهم به رجاء النبي وهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفساً كردي (قوله بالهام) متعلق بسمي (قوله لإشارة الخ) مفعول له لسمى المقيد بقوله بالهام الخ وقوله ورجاء الخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تعديده لعله أي سمى بالالهام فامل عبارة المعنى سمى به بالهام من الله تعالى بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الجيلة كإروى في السير انه قيل لجدّه عبدالمطلب وقدمناه في سابع ولا تهلوت ابيه قبلهم سميت ابنك عمداً وليس من اسماء آبائك ولا قومك قال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في قوله قال ابن العربي في الله تعالى الف اسم ولنيه كذلك اه (قوله انه رأى الخ) أي عبدالمطلب (قوله معلوماً الخ) الاولى العطف (قوله وكذا الملائكة الخ) خلافاً للانية عبارة قول الشارح أي في شرح المختار من الناس ليدعوه فيه إشارة الى انه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما او جهه الديرجمه الله تعالى في فتاويه اه وبأني عن المعنى ما يشير الى ما اختاره الشارح من بعثته الى الملائكة (قوله إذ العالم الخ) علمه متوسطة بين طرفي المدعى (قوله وصرح الخ) الاولى وظاهر اية الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عطف على اية الخ (قوله يؤيد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) أي بعثته الى الملائكة (قوله بل قول البارزى الخ) عطف على ذلك عبارة في شرح الاربعين المصنف بل اخذ بعض المحققين بمعومه حتى للجهادات بان ربك فيما عقل حتى امنت به اه (قوله وفائدة الارسل الخ) عبارة في شرح الاربعين فان قلت تكليف الملائكة من اصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضروري فيهم فالتكليف به تحصيّل الحاصل فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من الملائكة فان الارسل منهم هو بالمعنى اللغوي ووصفاً أي ويختص وصفاً فهو حال

(٤ - شرواني وابن قاسم - أول)

تحت دعوته واتباعه تشرى بقوله على سائر المرسلين والرسول من البشر ذكر حرأ كمل معاصره غير الانبياء عقلا وفطنة وقوة رأى الارسل للعصوم وغير المكلف طلب اذعانها شرفه ودخولها

وخلقاً بالفتح وعقدة موسى (٢٦) أزيلت بدعوته عند الأرسال كما في الآية معصوم ولو من صغيرة سهواً قبل النبوة على

الأصح سليم من دناءة أب
وغنى أمه وأن علياً ومن منفر
كعسى وبرص وجذام ولا
يرد علينا نحو بلاد أيوب
وعنى نحو يعقوب بناء على أنه
حقيق طوره بعد الانباء
والكلام فيها قارنه والفرق
أن هذا منفر بخلافه فيمن
استقرت نبوته ومن قلة
مروءة أكل يطربق ومن
دناءة صنعة كحكمة أوحى
إليه بشرع وأمر بتبليغه
وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ
كيشوع فإن لم يؤمر فنبى
خسب وهو أفضل من النبي
اجماعاً لغيره بالرسالة التي
هي على الأصح خلافاً لابن
عبد السلام أفضل من النبوة
فيه وزعم متعلقاً بالحق يرد
أن الرسالة فيها ذلك مع
التعلق بالخلق فهو زيادة
كأن فيها وصح خبر أن
عدد الانبياء مائة ألف
وأربعة وعشرون ألفاً
وخبر أن عدد الرسل ثلثمائة
وخمسة عشر وأما الحديث
المشتمل على دعائها في سندله
ضعيف وفي آخر مختلط
لكنه انجبر بتعدد فصار
حسناً لغيره وهو حجة وما
يقويه تكرر رواية أحده
في مسنده وقد قرروا أن
ما فيه من الضعف في مرتبة
الحسن وبما ذكر الصريح
في تقارير النبي والرسول

الذي هو مطلق السفارة رشيدى عبارة شيخنا ومعنى كون الملائكة رسلهم واسطة بين الله وبين الخلق
من البشر اه (قوله) وخلقاً المراد به ما يشمل الكلام بقرينة ما بعده (قوله) ولو من صغيرة (سها) عمله
ما لم يرتب على ذلك تشريع وأما السهو المترتب عليه ذلك فإثر كإقوع له صلى الله عليه وسلم من قيامه من
ركعتين وسلم معتقداً التمام بأن (قوله) على الأصح راجع لكل من الغايات الثلاثة (قوله) وغنى (ام)
أي بالقصر أى شها وزاناه (قوله) وعنى وفي كلام البياضى فى تفسير قوله تعالى وإن لنا لك فينا ضعيفاً
ما يصرح بعدم اشتراط فقد المعنى وأقره عليه شيخ الإسلام فى حاشيته بصرى (قوله) نحو يعقوب
كشعيب (قوله) بناء على أنه أى عنى نحو يعقوب (قوله) لطرده أى ما ذكر من البلاء والمعنى (قوله)
أن هذا أى المقارن (قوله) بخلافه أى الطارىء (قوله) ومن قلة (الخ) عطف على من دناءة أب (قوله)
أوحى (الخ) نعت خامس لذكر (قوله) على الأصح (الخ) والكلام فى نبوة رسول الله وآل الأفاضل
من النبي قطعاً والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية النبوية أو غير شيخنا (قوله) خلافاً لابن عبد السلام
(الخ) فيه أن تعليقه فيه إشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإيحاء إلى شخص بشريع خاص به
وبالرسالة الإجماعية بشرع له ولغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة إذ من البيان
النبوة بكل هذه المعانى لما تعلق بالخلق أيضاً باعتبار أن متعلقها فعل مكلف كأن الرسالة كذلك وإن
اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالخلق أيضاً باعتبار صدورهما عنه وهذا البيان لا يخفى مثله على
غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقيب بسيد المرسلين عليه أفضل الصلوة والتسليم
فيجوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الإيحاء بما يتعلق بالذات والصفات وما
بلائمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفة باطنها ما هو عليه وأحوال النشأة الدنيوية والأخرية
والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذى هو الإيحاء بالتشريع الخاص العام إذا دل متعلق بالخلق تعالى
والثاني متعلق بالخلق أى بتكليمه ليشير إلى الإفاضة من أمان العكس أنوار باطن النبوة المشار إليها
توجيه كون الثاني متعلقاً بالخلق فظاهر وكذا توجه تعلق الأول بالخلق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات
وأما بالنسبة لما ذكر معنا فلأن الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف النشآت وأسرار الموجودات
من أقوى الأسباب الباعية على تأكيد التصديق بكأن الذات وانصافها بسنن الصفات وهذا حقيقة ما قاله
بعض كل المعارفين من أن ولاية النبي أكل من نبوته بصرى (قوله) وزعم متعلقاً (الخ) من إضافة المصدر إلى
مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالخلق وتعلق الرسالة بالخلق (قوله) فهو أى التعلق بالخلق
(قوله) أن عدد الرسل ثلثمائة (الخ) (فائدة) استنبط بعض العلماء من عدد ثلثمائة وأربعة عشر رسولاً فقال
فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كل مائة فقلت فيه ميم وعندها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها
مائتان وتسعون وإذا بسطت المائة قلت دال تحسبها ثلاثين وحاء بتسعة فاجملة ما ذكرنا الاسم واحد
فتم عدد الرسل كما قيل أنهم ثلثمائة وخمسة عشر وأولوا العزم منهم خمسة كما قيل فيهم:

محمد إبراهيم موسى كليمه ه فميسى فتوح هم أولوا العزم فاعلم
معنى وترتيبهم فى الأفضلية على ما فى هذا البيت عش وبجبرى (قوله) خمسة عشر أو أربعة عشر
أو ثلاثة عشر أو الشيخنا (قوله) وأما الحديث (الخ) أى الواحد (قوله) ضعيف أى راو ضعيف (قوله) وفى
آخر أى سند آخر (قوله) لكنه انجبر أى الحديث المشتمل (الخ) (قوله) بتعدد أى السند (قوله)
وهو أى الحسن لغيره (قوله) أن ما فيه أى فى مسند أحد (قوله) تبين غلط من زعم اتحادهما وهما
(الخ) أقول هذا القول عكس فى أكثر الكتب على أنه مرجوح لا غلط منهما أنها بوفى عشرين بعد ذكر
كلام الشارح مانصه فليراجع فإن مجرد ما عاين به من ورود الخبر بعد الانبياء الرسل لا يقتضى التخليط
اه (قوله) واسترواح (الخ) عطف على قوله غلط الخ واسترواح أخذ الشئ بلا تعب تأمل (قوله) فى نسبة
(الخ) متعلق بالاسترواح (قوله) مع تحقيقه أى كونه من أهل التحقيق (قوله) للتحقق (الخ) فى شرح

وقد صرح قبل بان الخبر ان صح بعددهما المذكور وجب ظنا اعتقاده على ان الذي في (٢٧) كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلاف

الهزبة للشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كيف ترق الخ بما يفهم منه موافقته لما نقل عن المحققين ثم قال على ان المحقق ابن الهمام نقل ان المحققين على ترادفهما وان كنت رد دته في شرح المنهاج بصري (قوله) وقد صرح البخ) اي ابن الهمام جملة حالية موقدة للاسترواح (قوله الاصلين) اي اصول الفقه واصول الدين (قوله واي محققين البخ) استهنام انكارى (قوله تليذه) اي ابن الهمام (قوله من الشروط) اي في الرسول قول المتن (المصطفي) اسم مفعول من الصفوة وهى الخالص روى مسلم عن واثله ان الاسقع ان النبي ﷺ قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم المختار اسم مفعول اصله مختير اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعوه الى دين الاسلام وحذف المصنف رحمه الله تعالى المفضل عليه ليدانته به انه افضل المخلوقات من انس وجن وملاك وهو كذلك لان حذف المعمول يؤذن بالعموم معنى (قوله وحذف البخ) في النهاية مثله (قوله فهو افضلهم) وقد حكى الرازى الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله اذ كمال الامة البخ) بيان لوجه دلالة الآية على مدعاه وكذا قوله اذ لا يكون النبي بيان لوجه الدلالة (قوله بمثاله) اي لهذا الامر (قوله وبنيه البخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله محله) مبتدأ ثان (قوله فيما يؤدى البخ) خبره والجملة خبر ونبيه البخ (قوله لقوله تعالى البخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله فيما يؤدى البخ) او في نفس النبوة التي لا تتفاوت إلا في ذوات الانبياء المتفاوتين باختصاص نهاية (قوله او تنقيص بعضهم) اي فان ذلك كفر نهاية قول المتن (عليه السلام) قرن الثناء على الله بالثناء على نبيه لقوله تعالى ورفعناك ذكر كى لا ذكر الا وتذكر معى كافي لجميع ابن حبان ولقول الشافعى رضى الله عنه أحب ان يقدم المرء بين يدي خطبته اي بكسر الخاء وكل امر طلبة غير هادئ الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله لا تبعه البخ) وفي الشبر ختني على الاربعين ما نصه تمتع في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلا ولا كراهتها كونها خلافاً للاولى خلاف الاصح الكراهة واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ابي اوفى فومن خصائصه بجبرى (قوله وان كان الانبياء البخ) عبارة النهاية قالوا اي اهل السنة ان النوع الانساني افضل من نوع الملائكة وان خواص بنى ادم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام بنى ادم وهم الاتقياء الاولياء افضل من عوام الملائكة كالتساحين اه (قوله وجمع) الى قوله اي لفظاً في النهاية والمختص (قوله والسالم) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة سم (قوله لا خطا) بقى مالواى باحدهما لفظاً وبالاخر خطا وبهما معا خطا هل تنتن الكراهة ولا هل الافراد مكره وفي حق بقية الانبياء ايضا او لا لان طلب الجمع بينهما انما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضا فيه نظر فلا يرابع وكنت البيه جبرى على قول الانواع اتى بها لفظا واسقطا خطا ويخرج بذلك عن الكراهة ما فيه هذا وجه الرابع خلافة فلا يخرج عن الكراهة الا اذا اتى بها لفظا واسقطا خطا وان ادا جلع بين اللفظ والخط فصور الافراد المكره وخمسة ان يتلفظ باحدهما فقط او يكتب احدهما فقط او يتلفظ باحدهما ويكتب الاخرى او يتلفظ بهما معا ويكتب احدهما فقط او يكتب بهما معا ويتلفظ باحدهما فقط وصور القرن الحالى عن الكراهة ثلاث ان يتلفظ بهما معا من غير كتابة او يكتب بهما معا من غير لفظ او يتلفظ بهما معا ويكتب بهما معا كذلك اه (قوله اي بناء على التعميم) راجع للعبود فقط وفي سم مانصه اشار بالتضييب الى التعميم في قوله خلافاً لمن عمم اه (قوله وكان يبنى وعلى اله) قد نجاب بانه ترك الصلاة على

(قوله والسالم) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة (قوله لفظا لا خطا) بقى مالواى باحدهما لفظاً وبالاخر خطا وبهما معا خطا هل تنى الكراهة ولا هل الافراد مكره وفي حق بقية الانبياء ايضا او لا لان طلب الجمع بينهما انما ورد في حقه عليه الصلاة والسلام دون بقية الانبياء فيه نظر فلا يرابع (قوله اي بناء على التعميم) اشار بالتضييب الى التعميم في قوله خلافاً لمن عمم (قوله وكان يبنى وعلى اله)

وهو التسليم من الاقالات المتألفة لغابات الكلمات وجمع بينهما لنقله عن العلماء كراهة افراد احدهما عن أى لفظا لا خطا خلافا لمن عمم قبل ولا افراداً لما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب بى بناء على التعميم وكان يبنى وعلى آله ناهما مستعجة عليهم بالنص وصحبه

لأنهم ملحقون بهم بقياس اولى لانهم افضل من اللاحقة لهم والنظر لما فهم من البضعة الكريمة لما يقتضى الشرف من حيث الذات وكلما منا في وصف يقتضى أكثرية العلوم (٢٨) والمعارف (وزاده فضلا وشرفا) الظاهر ترادفهما فالجمع للاتطاب ويحتمل الفرق بأن

الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله) لأنهم اى أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله) من البضعة) وهى القطعة من اللحم يعنى انهم قطعة منه كدى (قوله) الظاهر) إلى المتن في النهاية (قوله) وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر سم على حجة وعلمه ان انتفاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كفعل المباحات والمجد فوق ذلك كالسجادة وعلا الهمة في العبادات وغير ذلك ع ش (قوله) بالبناء على الضم (الخ) محله إذا كان المضاف اليه معرفة اما إذا كان نكرة فتعرب نوى معناه ولا كافى التصريح وجه ان المضاف اليه المعرفة جزئى فيكون حينئذ شيها بالخرف في الاحتياج إلى الجزئى بخلاف النكرة فضعت المشابهة في على الأصل في الاسماء من الاعراب ع ش (قوله) لحذف المضاف اليه (الخ) ظاهره أن سبب بنائها المشابهة بالخرف في الافتقار وربان الافتقار الموجب للبناء إذا كان المضاف اليه جملة وهما مفرد فعله بنائها شيها باحرف الجواب كنعيم في الاستغناء عما بعدها فاللام للتوقيت لا للتعليل (قوله) فان لم ينوشى. نونت اى بالنصب والرفع عبارة النهاية وروى تنوينها سرفوقه منصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير اها (قوله) او جرت بن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لا في خصوص هذا التركيب سم اقول وكذا قوله فان لم ينوشى. نونت فان المقصود بهذا التركيب هنا هو كافى الطول تذكيرا ابتداء اليه بهذه الامور المتبركها ليكون أن الشروع فيها بعدها غير ذاهل عنها فيزيد في التبرك لا يحصل إلا بملاحظة المضاف اليه (قوله) لا انتقال من اسلوب إلى اخر) اى بقصد نوع من الربط فان اما بعد لما كان معناه مهما يكن من شئ. فكذا وكذا افاد ان ذلك الكذا مربوط بكل شئ. ووقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء فاقاد ربطه بما قبله بأنه واقع بعده ولا بد ان يعقوب قال المغنى ولا يجوز الا تيان به في أول الكلام اى اى صناعة ولا يجوز شرا او المراد لا يستحسن بحجى (قوله) فبى سنة) اى فى الخطب والمكاتبات معنى (قوله) واو لم من قالها داود (الخ) وهو اشبه بها اى اقرب للصحة من جهة النقل ع ش عبارة البجى. وهو الاشهر وى فصل الخطاب الذى أو تيه لانتها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواظاة (قوله) ويرد بأنه لم يثبت (الخ) لقائل ان يقول ان مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لفته خصصا مع انه قد تنافى اللغات سم (قوله) غالبا) عبارة النهاية والمطلوب اصلها مهما يكن من شئ. وبعد احوال الصلاة وقعت كلمة إمام وضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنتها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ا ه وفى حواشيهما ما حاصله إنما لزمت الفاء بعدما لم تلزم بعد غيرهما من الشرط لان اما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالتياب ضعفت فاحتاجت إلى دليل لذلك فوجب لزوم الفاء كلياً بخلاف غيرها من الشرط فان دلالتها على الشرطية بالاصالة ا ه ويمكن ان يعتد عن الشارح بأن تقييده بالغالب للاحتراز عن حذفها في نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى يقال لهم اكفرتم وإن كان قليلا (قوله) ومن ثم افاد (الخ) راجع إلى قوله مع مزيدنا كيد (قوله) ومن ثم كان (الخ) راجع إلى ما قبله (قوله) (الاصل) اى ما حق التركيب ان يكون عليه وإتمام يستعمل هذا الاصل اختصارا فرى على المطول (قوله)

قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة (قوله) وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر (قوله) بالبناء على الضم) وترفع اى بتوين على عدم نية ثبوت شئ. فالرفع على اصل المبتدأ بكى قال الشيخ خال في شرح التوضيح وقال الحوفى وإغما بيان اى قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة اما إذا كان نكرة فانها يعربان سواء نويت معناه او لا وهى مثله في كذا الاستاذ البكرى وشرح العباب للشارح (قوله) فان لم ينوشى. نونت لم يبين ان التنوين مع النصب كما هو المشهور حينئذ أو مع الضم (قوله) او جرت بن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لا في خصوص هذا التركيب (قوله) لم يثبت عنه

الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة ثم رايث من فرق بأن الاول ضد النقص والثاني علو المجد وهو أميل إلى الترادف (لديه) اى عنده وسؤال الزيادة لا يشعر بسبق نقص لان الكامل يقبل زيادة الترقى في غايات السكالك فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على أن جميع أعمال أمته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها اضعافا مضاعفة لا تخصى لمى زيادة في شرفه وإن لم يستل له ذلك فسواله تصرع بالمعلوم (اما بعد) بالبناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان لم ينوشى. نونت وإن نوى لفظه نصبت على الظرفية أو جرت بن وهى للانتقال من اسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم باتى به فى خطبه ففى سنة ثيل وأول من قالها داود صلى الله عليه وسلم ورجح ويرد بأنه لم يثبت عنه تكلم بغير لفته وفصل الخطاب الذى أو تيه هو فصل الخصومة وغيرها

بكلام مستوعب لجميع المعتربات من غير اخلال منها بشئ. وفى خبر ضعيف أن يعقوب قالها وتلزم الفاء في حينها غالبا للضم (هنا) أمامنى الشرط مع مزيدا كيد ومن ثم افاد أما زيد فذهب مالم يفده زيد اذهب من أنه لا محالة ذاهب وأنه منه عزيمه ومن ثم كان الأصل

هنا احترز به عن نحو ما قرئنا فاننا افضلها فان التقدير مهما ذكرت قريشا الخ عبد الحكيم (قوله)
 كما اشار اليه سيدي به الخ وقال بعض الافاضل مراد سيدي به بيان المعنى البحت وتصور ان ما نفيد لزوم ما بعد
 فانها ما قبلها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء مخفف الشرط وزيدت ما وادغمت
 النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى (قوله في تفسيره) أى تركيب ما بعد قوله مهما ببساطة لا
 مركبة من ميم وما ولا من ماما خلافا لزمعهم ما قوس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق ان بعد من متعلقات الجزاء
 لا من متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء ما بعد ما ذكر رشيدي وحفيد السعد وشيخنا (قوله)
 بفتح اوله) أى مصدر أو ضمه أى اسما وفي الاختار الشغل بضم الشين وسكون الغين وضمها وفتح الشين وسكون
 الغين وفتحها فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تغل اشغله لانه لغة رديئة اه وفي
 القاموس واشغله لغة جيدة او قليلة او رديئة اه ع ش (قوله المعهود) إلى قوله واختصاصه في المعنى وقال في
 التباينة واللام في العلم للجنس وللعبد الذكرى وهو الفقه المتقدم في قوله للنفقة او العلم الشرعى الصادق بالتفسير
 والحديث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لاستغراق افراد العلم المشروع أى الذي يسوغ تعلمه شرعا قال
 بعضهم وعدته تريد على الماتة اه قال ع ش قوله تريد على الماتة هذا لا يبين ما هو المشهور تباينا كليا بل الفقه
 مثلا يجمع انواعا كل منها مسمى باسم عندهم باعتبارها بذلك العدا (قوله وآلاتها) عطف على قوله التفسير
 (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أى كاصرح به الشارح هناك (قوله)
 بنحو الوصية) أى كالوصية (قوله يفرض عنه) ما وجه التفرع إلا ان يجعل الفقه للتفسير (قوله افضل الخ)
 قضيته انه افضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وافضله) أى فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه
 أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد وقضايا به قوله السابق وهو التفسير الخ ولوزاد هناك قوله
 او جنس العلم او كل علم يسوغ تعلمه نظير ما مر عن النهاية لكان اظهر واسلم (قوله وكل منهما) أى
 من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقيت احتج المعتزلة بانه
 لو لم يجب إلا بالشرع لزم الحام الانبياء اذ يقول المكلف لا انظر ما لم يجب اى النظر ولا يجب ما لم يثبت
 الشرع لا يثبت الشرع ما لم انظر واجيب عنه بوجهين أحدهما انه مشترك الارام لا ذو وجوب النظر
 بالعقل فيالانظر اتفاقا فيقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم انظر إلى ان قال في المواقيت وشرحه الثاني الحل
 وهو ان قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس
 الامر او قوا على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الامر على
 العلم إذا علم بالوجوب بالوجوب مو قوف على الوجوب لو توقف الوجوب على العلم بالوجوب بلزم الدور ولزم ايضا
 ان لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع
 ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوته او لم يعلم نظيره ولم ينظر وكذلك الوجوب اى ثابت في نفس الامر
 مطلقا وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لان الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما
 قيل ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وهذا الحل ايضا يدفع الاشكال عن المعتزلة فيقال
 قولك لا يجب النظر على ما لم انظر باطل لان الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف
 بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور والجواب عنه سم (قوله لا يحيد عنه) أى لا يختص عنه
 ويأتى بيان الدور والجواب عنه في فصل إنما تجب الصلاة على كل مسلم كرى ومرتفعان سم بياهما
 (قوله وفرض الكفاية منه) الاولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله الخ) جواب سؤال انشأ من

هنا كما أشار اليه سيدي به في
 تفسيره مهما يكن من شيء
 بعد ما ذكر (فان الاشتغال)
 افتعال من الشغل بفتح
 أوله وضمه (بالعلم) المعهود
 شرعاهو والتفسير والحديث
 والفقه وآلاتها واختصاصه
 بالثلاثة الاول عرف خاص
 بنحو الوصية (من افضل
 الطاعات) يفرض عنه
 افضل الفروض العينية
 لتفرعها عليه وافضله معرفة
 الله تعالى لان العلم يشرف
 بشرف معلومه وهى واجبة
 اجماعا وكذا النظر المؤدى
 اليها ووجوبها بالشرع
 عند أكثر الاشاعرة إذ
 لاحكم قبل الشرع وعند
 بعض منا والمعتزلة بالعقل
 وبسط ذلك يطول قيل
 وكل منهما يلزمه دورا
 عبيد عنه اه وليس كذلك
 وفرض الكفاية منه افضل
 ففروض الكفايات ونقله
 افضل من بقية النوافل
 وكون معرفة الله تعالى
 افضل مطلقا بمعية العلوم
 على ما تقرر من التفضيل
 لا ينافي

عد ذلك من الأفضل إذ
بعض الأفضل قد يكون
أفضل ببقية أفراده وقد لا
فرع خروج المعرفة أو
إيرادها غير صحيح وحيث
قولي معطوف على أفضل
كما يأتي ويصح عطفه على
من أفضل لما تقرر أن كونه
أفضل لا ينافي أن من الأفضل
ويؤيده ما صح عن أنس
كان صلى الله عليه وسلم من
أحسن الناس خلقاً فأتى
هنا بمن مع أنه صلى الله عليه
وسلم أحسن الناس خلقاً
إجماعاً فتبين أن كون الشيء
من الأفضل لا ينافي كونه
أفضل بنص كلام أنس
هذا الذي هو أقوى حجة في
مثل ذلك وقالت عائشة
رضي الله عنها كما صح عنها
أيضاً فإذا اتهمك من محارم
الله تعالى شيء كان من
أشد هم في ذلك غضباً فأنت
بن مع أنه أشد هم وزعم
بعض من لا تحقيق عنده
أن من هنا زائدة بخلافها
في كلام أنس ه فإن قلت
إذا تقرر أن الاشتغال بالعلم
أفضل الطاعات فما فائدة
من الموهمة خلاف ذلك
كما هو المتبادر منها ه قلت
فأنتها إلى الإشارة إلى التفصيل
الذي ذكرته وهو أن كلا
من العلوم الثلاثة أفضل
بقية أفراد نوعه

ادخال معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى (قوله عد ذلك) أي العلم كدئ أي الشامل على
معرفة الله (قوله إذ بعض الأفضل قد يكون الخ) يعني أن الأفضل في ذاته متفاوت الرب ولا يلزم من كون
الشيء بعض الأفضل أن لا يكون أفضل كالتي صلى الله عليه وسلم فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع أنه
أفضلهم عميرة (قوله أفضل ببقية الخ) المراد بالأفراد ما يشمل الإضافية (قوله فرع خروج المعرفة) أي
عدم اندراجها في العلم كما هو ظاهر المحلى وصرح المغني (قوله أو إيرادها) أي إيراد المعرفة بزم المناقاة بين
كونها أفضل مطلقاً وكونها من الأفضل ويجوز إرجاع الضمير إلى المناقاة (قوله وحيث) أي حين إذ دخل
المعرفة في العلم هنا (قوله كما يأتي) أي من تقدير من (قوله ويصح الخ) أي خلافاً للمحلى والنهاية والمغني
عبارته قال الشارح ولا يصح عطف أولى على من أفضل للتناهي بينهما على هذا التقدير أي لو قدر عطف أولى
على من الأفضل كان كونه أولى ما انتفت الخ منافياً لكونه من أفضل الطاعات لأن كونه أولى يستلزم كونه
أفضل وكونه من أفضل يستلزم كونه من أولى لا كونه أولى فالإشارة بهذا التقدير إلى تقدير عطف أولى على
من الأفضل اه (قوله عطفه على من أفضل) أي فلا يستقال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على الإطلاق
وهو بعض فروض العين التي هي أفضل من غيرها في شيء آخر وهو أنه يجوز أن المصنف أراد بالعلم ما عدا
معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث ذفن لا بد منها ومنتجع عطف أولى على من أفضل ويحمل على هذا
كلام المحلى سم أي فالزاع لفظي وكلام المحلى ومن تبعه مبنى على عدم شمول العلم في المتن للمعرفة وكلام
الشارح على الشمول (قوله إن كونه) أي الشيء وقال السكري أي العلم (قوله ويؤيده) أي ما تقرر من عدم
المناقاة (قوله أني الخ) أي أنس والقائه للتعليل (قوله فتبين) أي ثبت (قوله هذا) نعت الكلام أنس وقوله
الذي الخ نعت لهذا (قوله وقالت عائشة كما صح الخ) هلا قال وما صح عن عائشة أيضاً الخ (قوله أيضاً) أي
كحديث أنس (قوله أن من هنا الخ) أي في حديث عائشة (قوله الموهمة خلاف ذلك) أي مساواة له ببقية
أفراد الأفضل (قوله كما هو) أي الخلاف (قوله فانتها إلى الإشارة الخ) أي فإفادتها إلى ما ذكره نظر ظاهر
لأن كونه بعض الأفضل صادق مع مساواة لبقيته أفراداً لأفضل بل بعض الطاعات غير المعرفة أفضل من
الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فإنه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انتفاءً بل أو غير من في
الهلاك تعين تقديم الانتفاء وكان أفضل من فعل الصلاة في وقتها سم وقوله فإنه لو تعارض مع صلاة الفرض

إذ يقول المكلف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم تثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر وأوجب
عنه بوجهين أحدهما أنه مشترك في الأوامر إذ لو لم يجب النظر بالعقل قبل النظر اتفاقاً فيقول لا أنظر ما لم يجب
ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع
عندي قلنا هذا لا يصح لو كان الوجوب عينه بحسب نفس الأمر موقوفاً على العلم بالوجوب المستفاد من
العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف في نفس الأمر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب فلم
توقف الوجوب على العلم بالوجوب بلزم الدور ولزم أيضاً أن لا يجب شيء على الكافر بل تقول الوجوب في
نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر والشرع ثابت في نفس الأمر علم المكلف بثبوت أولم
يعلم نظر فيه ولم ينظر وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الأمر مطلقاً وليس يلزم من هذا التكليف الغافل لأن
الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل أن شرط التكليف هو التمكن من العلم به
لا العلم به وهذا الحل أيضاً يندفع الإشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لأن
الوجوب ثابت بالعقل في نفس الأمر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب النظر فيه اه وبه ينضح الدور
والجواب عنه (قوله ويصح عطفه على من أفضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على
الإطلاق وهو بعض فروض العين التي هي أفضل من غيرها (قوله الإشارة الخ) أي فإفادتها إلى الإشارة إلى ما ذكر
نظر ظاهر لأن كونه بعض الأفضل صادق مع مساواة لبقيته أفراداً لأفضل به شيء آخر وهو أنه يجوز أن
المصنف أراد بالعلم ما عدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث ذفن لا بد منها ومنتجع عطف أولى على من

آخر أعلى منه الا ترى ان فرض الكفاية منه وان كان أفضل ببقية فروض الكفايات والتوافل وعليه حمل قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الاشتغال بالعلم اى الذى هو فرض كفاية افضل من صلاة التوافل وهو مفضول بالنسبة للفروض العينية غير العلم وتفله افضل التوافل كما هو ظاهر كلام الشافعي اذ حمله المذكور بعيد لان فرض الكفاية من العلم وغيره افضل من نقل الصلاة فلا خصوصية للعلم حيثنوا لا بدع ان يخص قولهم أفضل عبادة البدن الصلاة بغير ذلك ومفضول بالنسبة لفروض الكفاية والعين من غير العلم فلم يصح حذف من لهذا الاعتبار ثلاثوهم انه افضل من غيره وان اختلف الجنس فقام له تم فضله الوارديه من الآيات والاختبار ما يحمل من له ادنى نظر الى كمال استفرغ الوسع في تحصيله مع الاخلاص فيه انما هو من عمل بما علم حتى يتحقق فيه ورائه الانبياء وحيازة فضيلة الصالحين القامين بما تحتم عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق خلقه ويظهر حصول ادنى مراتب ذلك بالاتصاف بوصف

الحل لعل تعليل لما قبله على طريق المقايسة فلا يرد ان حق التقريب ان يقول مع الاشتغال بفرض عين العلم كعلم كيفية الصلاة المفروضة عينا واجاب بعضهم عن اعتراض سم بان مراد التحفة ان كلام العلوم الثلاثة اى فرض عين العلم وفرض كفايته ونقله افضل ببقية افراد نوعه من حيث انه طاعة لدخوله تحتها اه اى وليس غير الانفاذ في صورة المعارضة المذكورة من الاشتغال بغير المعرفة طاعة (قوله) ومفضول بالنسبة (الخ) وظاهره ان لا يتأتى فرض عين العلم ولذا تركه في التفصيل الآتى أنفا (قوله) ان فرض الكفاية (منه) اى من العلم (قوله) وعليه اى فرض الكفاية (قوله) هو مفضول (الخ) خبر ان فرض (الخ) (قوله) ونقله افضل (الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله) وحمله المذكور اى على فرض الكفاية (قوله) ولا بدع (الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله ونقله افضل التوافل (الخ) (قوله) بغير ذلك اى بغير العلم وقد يستغنى عن التخصيص بادعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن اذ المختار منها اعمال الجوارح دون القلب (قوله) ومفضول (الخ) عطف على افضل التوافل (قوله) فلم يصح حذف من (الخ) اقول اذ لم يصح حذف من هذا الاعتبار لم يصح عطف اولى على من افضل هذا الاعتبار فهذا يتأتى قوله السابق ويصح عطفه (الخ) الا ان يكون ذلك باعتبار آخر وهو ان لا ينظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح ان نوع الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف اولى على من افضل وحذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفي في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل على الاطلاق ولا يتأتى افضليته على هذا التقدير كون بعض افراده مفضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كما ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك افضل من بعض افراده سم بحذف (قوله) الجنس) الانسب لسابقة النوع (قوله) من الآيات والاخبار) اورد النهاية جملة منها والمعنى جملة كثيرة منها من الآيات وقوله ما يحمل فاعل الوارد (قوله) الى كمال) متعلق بنظر (قوله) على استفرغ (الخ) متعلق بمحمل (قوله) مع الاخلاص فيه (الخ) الاولى انما هو فيمن اخلص فيه وعمل بعبادة حتى اجازها للمعنى ثم اعلم ان ما ذكرناه في فضل العلم انما هو فيمن طلبه مراد به وجه الله تعالى فمن اراده لفرض ديني كمال او بواسطة او منصب او جاه او شهرة او استمالة الناس اليه او نحو ذلك فهو مذموم ثم ذكر آية واخبارا واثارا وارادة في ذمه والتشديد عليه (قوله) القامين (الخ) صفة كاشفة للصالحين (قوله) ذلك اى العمل او الصلاح (قوله) المات ما انفقت (الخ) وهو العبادات نهاية وقضية قول الشارح الآتى تعللنا (الخ) ان ما واقع على مطلق علم ولعل

أفضل ويحمل على هذا كلام المحلى وقوله على هذا التقدير اى مع مراعاة مطابقة ما فاده من انه بعض الافضل لا الافضل للواقع فليتلأ بل بعض الطاعات غير المعرفة افضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فانه لو تعرض مع صلاة الفرض في وقتها لانتفاذي او غيرني من الهلاك تعين تقديم الانفاذ وكان افضل من فعل الصلاة الفرض في وقتها (قوله) فلم يصح حذف من) اقول اذ لم يصح حذف من هذا الاعتبار لم يصح عطف اولى على من افضل هذا الاعتبار والا لصح حذف من والمقرر خلافاً وحديثه في آيات قوله السابق ويصح عطفه على من افضل الا ان يكون ذلك ببعض الاعتبارات نعم لئان لا ننظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح لئان نوع الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف اولى على من افضل ويصح ايضا حذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفي في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل ولا يتأتى افضليته على هذا التقدير كون بعض افراده مفضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كما ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك افضل من بعض افراده كما ان نوع الرجل افضل من نوع المرأة وان كان بعض افراد المرأة افضل من بعض افراد الرجل فليتلأ (فان قلت) يمكن حمل كلام الشارح على ذلك فيكون هذا عجز قوله بهذا الاعتبار (قلت) لا مانع وقد يقال هذا الاعتبار ان كان مراد المصنف لم يصح غيره والاهم يصح توجيه كلامه به فليتلأ

آثره لأنه لا يقال إلا لما
 صرف في خير وما عداه
 ولو في مكروه يقال فيه
 ضيع وخسر وغرم وبناه
 للجهول للعلم بقاعله
 ولكون عينه غير منظور
 إليها بمخصوصها وليعم
 (فيه) تعلوا وتعلما (نفائس
 الاوقات) من إضافة
 الاسم الى الاخص أو
 الصفة الى الموصوف أو
 هي بيانية ومفرد نفائس
 نفيسة لان نفيس كما أفاده
 قوله الاتي من النفائس
 المستجدات إذ فاعائل
 إنما تكون جمعا لفعيلة
 فاضافتها للأوقات التي
 هي جمع مذكر لتأويلها
 بالساعات شبه شغل
 الاوقات بالعلوم بصرف
 المال في الخير المسكن عنه
 بالانفاق ووصفها بالنفاسة
 المقتضية لخطر القدر وعزة
 النظر إشارة الى أن فاعائها
 بلا خبر لا يمكن تعويضه
 ومن ثم قيل الوقت سيف
 أن لم تقطعه قطعك (وقد
 للتحقيق هنا) أكثر
 أصحابنا (الذين نظمنا
 وإياهم سلك اتباع الشافعي
 رضي الله عنه تشبيها
 بالمجتهمين في العشرة
 بجامع الموافقة وشدة
 الارتباط وهو جمع صحب
 الذي هو اسم جمع لصاحب

ما في النهاية أحسن منه (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله لأنه لا يقال الخ) قال في الدقائق يقال
 في الخير انفتحت وفي الباطل ضيعت وخسرت وغرمت معنى ومقتضاه أن الأفعال الثلاثة في الشرح ببناء
 الفاعل ويجوز كونها ببناء المفعول إضاعلي وفق ما في المتن (قوله في خير) المراد به ما يشمل المباح بقرينة
 ما بعده (قوله للعلم بقاعله) أي أنه المكلف أو طالب العلم (قوله وليعم) أي مع الاختصار (قوله تعلما الخ)
 تمييز يحول عن المضارع (قوله من إضافة الاسم) الى قوله كما أفاده في النهاية والمعنى (قوله من إضافة الاسم الى
 الاخص) أي كسجد الجامع (قوله والصفة الى الموصوف) أي كجر دق طيفة أي قطيفة بجرودة وإذ الاوقات
 كلها نفيسة (قوله أي هي بيانية) أي والمراد بنفائس الاوقات أزمنة الصحة والفراغ معنى عبارة النهاية ويجوز
 أن تكون إضافة بيانية لان الإضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية أو الابتدائية والكل يمكن
 هنا لان الاوقات وإن كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر
 وقد جلد الشرع بتفصيل بعضها أه قال الرشيدى والراجح أن الإضافة البيانية هي التي تكون على معنى من
 المهيئة للجنس لا مطلقا فعمل ما ذكره طريقة أو مراده حكاية أقوال في المسئلة أه (قوله كما أفاده الخ)
 كان وجه الإفادة أن الوصف بجمع المؤنث اعني المستجدات يدل على أن موصوفه جمع نفيسة سم (قوله
 إذ فاعائل الخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعا لنفيس وإتمامه جمع لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره
 محتو ما بالياء أو مجردا عنها أه (قوله فاضافتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) أو كان المصنف قد
 وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على النفائس معنى (قوله شبه شغل الاوقات الخ) هلا قال شبه
 الاوقات بالاموال واستدل بها الاتفاق على طريق الاستعارة بالكسبية (قوله المسكن عنه الخ) أي المبرع عنه
 بالانفاق بجازا معنى ونهاية أي استعارته رشيدى (قوله ووصفها بالنفاسة الخ) أي اضاف البهاصفتها
 للجمع نهاية ومعنى (قوله بلاخير) أي عبادة نهاية (قوله أن لم تقطعه قطعك) أي أن لم تشغله بالعبادة
 فاتك (قوله للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ عميرة أنها لهما معا ويراد عليه أن التكثير مستفاد من
 قوله وأكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكثرا كثارا محابنا وهو غير مراد عرش قول المتن (أكثر
 أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد فدنه عميرة (قوله الذين نظمنا الخ) عبارة للمعنى أي اتباع الشافعي رضي
 الله تعالى عنه فالصفة منها الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فصار من الأحكام فهو مجاز شبه الموافقة بينهم
 وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة أه (قوله اتباع الشافعي) من الاتباع (قوله تشبيها)
 لاتباع الشافعي ففتح الهذرة (قوله بجامع الموافقة الخ) الإضافة للبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال
 الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصله نهاية (قوله لأن أفعالا الخ) أي وليس الأصحاب جمع صاحب لأن
 الخ (قوله لا يكون جمعا الخ) أقول ولا لفعول المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة لا شذوذا كافي التوضيح
 (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله كما أفاده قوله الاتي من النفائس) فيه بحث إذ يحتمل أن كلاما
 نفيس ونفيسة يجمع على فاعائل (قوله كما أفاده الخ) كان وجه الإفادة أن الوصف بجمع المؤنث اعني
 المستجدات يدل على أن موصوفه جمع نفيسة ويرد عليه أنه يحتمل أن فاعائل لكل من نفيس ونفيسة بل عبارة
 الاافية تقتضي ذلك إلا أنهم قيدوا فاعيلها فيما يخرج ما نحن فيه وحينئذ فلا دلالة لما يأتي على أن نفائس
 هنا جمع نفيسة (قوله إنما يكون جمعا لفعيلة) فيه قصور ولذا قال في الالفية :
 وبفاعائل اجعلن فعاله وشبهه ذاتاء أو ماله
 أه لكن قيدوا المزال ومنه فاعيل بما يخرج ما نحن فيه (قوله فاضافتها للأوقات الخ) في إن شبهة الصغير
 الإشارة الى جواب آخر حيث قال ونفائس جمع نفيسة فكان المصنف قد وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع
 النفيسة على النفائس أه وحاصله أن مفرد نفائس نفيسة بمعنى الاوقات لا بمعنى الوقت فليتأمل (قوله لأن
 أفعالا لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لأفعال كافي في التوضيح كما شأى أفعال في فعل المفتوح الفاء الصحيح
 العين الساكنة أه (فان قلت) أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فاعه

بتحقق الوقوع فتأولوا وفيه اقتداء بمن أنى الله عليهم بقوله عز قائلوا والذين جاؤا من بعدهم (٣٣) الآيات فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت

لإشارة إلى حصول المقصود بكل دعاء آخرى على أن في إظهار لفظ الرحمة تأسيًا بقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله أخي موسى (من) الظاهر أنها زائدة لصحة المعنى بدونها وقيل من بمعنى كذا دونى للصلاة من يوم الجمعة وفيه تعسف والفرق ظاهر وقيل للجواز كما زيد أفضل من عمرو أى جاوزه في الفضل كما أنهم هنا جاوزوا الأكثر في (التصنيف) وهو جعل الشيء أصنافًا متميزة وأخص منه التاليف لاستدعائه زاده في إيقاع الالفة بين الأنواع المتميزة وكتب الأصحاب من ذلك فالتصنيف هنا بمعنى التاليف وهو في العلوم الواجبة لا المندوبة كالعروض خلافا لمن عده من جملة فروض الكفاية من الباع الواجبة التي حدثت بعصر الصحابة واختلوا في أول من اخترعه فقيل عبد الملك ابن جريج شيخ شيخ الشافعي وقيل غيره وكتابة العلم مستحبة وقيل واجبة وهو وجبه في الأزمنة المتأخرة والإلصاق العلم وإذوجب كتابة الوثائق لحفظ الحقوق فالعلم أولى (من) قيل بيانية وفيه أن لم يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول نظرا لأن التصنيف غير المبسوط المختصر فالوجه

فإن أراد أنه لا يكون جمعا للفاعل مطلقا أى لا قياسا ولا شذوذا بر عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذا نحو جاهل وإجماله فان ثبت له دليل على أنه جمع محب شذوذا فيها وإلا يمكن أن يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الأول تحكم فليتأمل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبنى للمفعول إلى نائب فاعله ولوقال بتحقيق الوقوع من باب الفعل كان أولى (قوله وفيه) أى في دعائه للأصحاب (قوله اقتداء بمن) أى بجامع الدعاء السابق سم (قوله إشارة إلى) ولأن الرحمة أعم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف) يسبق لفهم أنها صلة أكثر سم (قوله الظاهر) إلى قوله وأخص في النهاية (قوله هنا زائدة) أى في الإثبات سم على حج أى على مذهب الأخفش المجيز لزادتها في الإثبات لكن الأخفش يوافق الجمهور في أنه لا بد من أن يكون مجرورا هنا نكرة وما هنا ليس كذلك رشدي وقد يتكلف فيجاب بأن قوله أكثر أصحابا في قوة ما قصروا في الاكثر فهو في المعنى وبأن الذي التصنيف للجنس فهو نكرة في المعنى (قوله لصحة المعنى) أى قضيت أنه كل ما يصح المعنى بدونه يصح أن يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله امر من قبل ومن بعد وقوله تعالى تجري من تحتها الأنهار وقد قبل ما المانع من جعل من هذا التقوية وهو الظاهر واحتيج إليه للضعف العامل بفصله بالجملة الداعية رشدي (قوله وفيه تعسف) وهو الخروج عن الطريق الظاهر عرش (قوله والفرق ظاهر) أى لأن يوم الجمعة ظرف للدعاء والتصنيف ليس ظرفا للاكثر رشدي وعش وقد يقال أن التصنيف مكان معنوي للكثرة (قوله جاوزوا الاكثر) أى فيه تأمل سم ولعل وجه امره بالتأمل أن حله لثنتين حيث قد ليس على نظير حله للثلاث المذكور لأنه جعل عمرا الذي هو مدخل من فيه مفعولا فظنيره في المتن أن يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه فإنه لا ينظر لمعنى هنا رشدي ويحتمل أن من وجوه أن الاكثر لا حله يقف عنده فلا يتصور المجاوزة عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافا متميزة) أى بعضها عن بعض فوُلف الكتاب بقدر الصنف الذي هو فيه عن غيره ويرد كل صنف ما هو فيه عن الآخر فالفقيه يفر دمثلا انعبادات عن المعاملات ونحوها وكذا الأبواب معنى (قوله وهو) أى التصنيف مبتدأ وقوله من الباع الخبر (قوله في العلوم الواجبة) أى عينا وكفاية (قوله من عده) أى علم العروض (قوله من الباع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم عن الضياع وفي الكثرة للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب سم (قوله التي حدثت) أى قضيت أن تفسير ابن عباس رضى الله تعالى عنهم لا يعد تصنيفا (قوله فقيل عبد الملك) وقيل الربيع بن صبيح وقيل سعد بن أبي عروبة معنى (قوله وقيل واجبة) أى كفاية كرى (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب إنما هو فيما إذا كانت لنحو اليتيم فليراجع (قوله قيل) إلى قوله والابجاز في النهاية (قوله وفيه أن لم يجعل) أى يجب بحذف المضاف أى من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه أنه بدل اشتغال) فيه نظر من وجوه تعلم من مراجعة كلام النحاة في بدل الاشتغال ونبيه عن بعضها الشباب ابن قاسم رشدي عبارة سم وفي كونه للاشتغال نظر إذ بدل الاشتغال يحتاج إلى ضمير فالوجه أنه بدل كل على حذف مضاف أن لم يؤول التصنيف بالمصنف أم (قوله والاصل) أى المراد من العبارة أنه لا كان صفة في الأصل ثم صار بدلا عن قول المتن (من المبسوطات) أى في القصة نهاية ومعنى (قوله هي ما أكثر الخ) الأولى هنا وليا يأتي تذكير

بكون جمعا لشذوذا (قلت) وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم صرحوا بأن أفعالا ما يحفظ في فاعل نحو جاهل واجهاله فان ثبت له دليل على أنه جمع محب شذوذا وإلا يمكن أن يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الأول تحكم فليتأمل (قوله وفيه اقتداء) أى بجامع الدعاء السابق (قوله قلت إشارة إلى) حول المقصود الخ قد يقال أيضا الرحمة أعم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق لفهم أنها صلة أكثر (قوله زائدة) أى في الإثبات (قوله جاوزوا الاكثر) فيه تأمل (قوله من الباع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم عن الضياع وفي الكثرة للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب (قوله وفيه أن لم يجعل الخ) يجب بحذف المضاف أى من تصنيف المبسوطات الخ (قوله أنه بدل اشتغال) أى أن بدل كل على حذف مضاف أي من تصنيف الخ

(والمختصرات) هي ما قل لفظاً وكثر معناها قيل والابحاز لكونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له قوردهاء عريض وفيه تحكم واستدلال بالابدال اذ ليس في الالة حذف ذلك العرض فضلاً عن تسميته فالحق ترادفهما كما في الصحاح (واتقن) احكم كل (مختصر) من المختصرات ففيه تفضيل مسوغ للابتداء بالنكرة وهذا مبني على مذهب سيبويه انه يستثنى من قاعدة اذا اجتمعت معرفة (٣٤) ونكرة تعين كون المرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيبويه محلي في نكرة غير اسم استفهام

نحو كم مالك وغير أفعل التفضيل نحو خير منك زيد في هذين يتعين عنده ان المبتدأ النكرة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجهين لتعارض دليلي الجمهور وسيبويه وذكر السيد في شرح المفتاح ان كون النكرة المبتدأ اى في غير صورتى سيبويه كثير في كلام الفصحاح ولا يرد على الجمهور لانه من باب القلب المجوز للحكم على كل منهما بما لاخر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام لا من حيث المسوغ فهو عند ابن هشام تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون أفعل المبتدأ عند سيبويه بما اذا وقع جزاء جملة وقمت صفة لنكرة كررت برجل افضل منه ابوه قلت هذا استرواح توهموه من هذا المثال وغفلوا عن كون سيبويه مثل يخبر منك زيد كإثباته في كتابه وهذا يبطل ما شرطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين الكلامه

الضمير (قوله) هي ما قل لفظاً (الخ) بقى قسم آخر موجود قطعاً وهو ما قل لفظاً معناه فكان الوجه ان يقول ما قل لفظاً سواء كثر معناه او لا سمع وش (قوله) الابعاز مبتدأ وقوله غير الاختصار خبره (قوله) لكونه (الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله) وهو اى طول الكلام الاطناب جملة معترضة (قوله) لانه اى الاختصار (قوله) يشهد له اى لتفسير الاختصار بذلك (قوله) اذ ليس في الالة (الخ) فيه اشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرضه هو تكريره سم (قوله) عن تسميته اى تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الابعاز كرى (قوله) من المختصرات اى المذكورة عميرة (قوله) ففيه اى في قول المصنف (واتقن مختصر) تفضيل أى نوع تفضيل وهو التفضيل على سبيل العموم (قوله) مسوغ للابتداء (الخ) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبراً والمبتدأ والمحرر بل هو المتبادر وايضاً لا اضافة مسوغ للابتداء سم (قوله) وهذا اى كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كرى (قوله) انه يستثنى (الخ) اى نحو تركيب المصنف مما شتمل على افضل المنكر فرعاً (قوله) محلياً اى القاعدة المذكورة (قوله) ولا يرد اى ما ذكره السيد (قوله) من باب القلب اى قلب المعنى بان جعل معنى احدهما محكوم عليه والاخر حكماً ويعكس كرى عبارة سم على مختصر السعد بان ثبت لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه اه (قوله) وعليه اى كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو اى ما ذكره السيد (قوله) لا من حيث المسوغ اى الابتداء بالنكرة (قوله) قلت هذا اى التخصيص المذكور اقول بعد كل بعد استرواح هؤلاء الاعلام برمتهم ثم لا يناسب مقام الشارح ان نسبته الى الخطأ بمجرد دونه امثال المذكور في كتاب سيبويه مع احتمال عند تعدد كتابه او نسخه او موضع ذكر المسئلة وتصريحه ببعضها بشرط ما ذكره واحتمال ان يكون له في المسئلة قولاً من قوله توهموه اى الرضى ومن تبعه والجمع نظراً للمعنى من الموصولة (قوله) ما شرطوه اى من وقوع فعل جزاء جملة صفة لنكرة (قوله) ان نقل هؤلاء اى علماء العرب (قوله) على التقييد مصدر مبني للفعل (قوله) قلت لان تخريجها (قوله) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد يمنع بان مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الامر لعارض المقام اصلاً يحكمو عليه وغيره مستنداً مطلقاً بالاجله (قوله) تقتضى ذلك اى اختيار العكس (قوله) فاجاب (الخ) اى المصنف (قوله) فاحتج اليه هذه الاتقنية قد يقال لاحاجة في تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة المحصر لان مدلول فعل التفضيل الزيادة على كل اعاده ما يشاركه في اصل المعنى فلا يتصور معه مشاركة ولا ابغ وانما علم بصري (قوله) المذهب لم ي (قوله) تفسير للمحرر باعتبار اصله لا بالنظر لحال العلية ورشيدى (قوله) وفي كونه لا يشال ان بدل الاشتغال يحتاج الى حيز فالوجه ان بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤل التصنيف بالمصنف (قوله) هي ما قل لفظاً) بقى قسم آخر موجود قطعاً وهو ما قل لفظاً معناه فالوجه تفسير المختصر بما يشمله ان يقال ما قل لفظاً سواء كثر معناه او لا (قوله) اذ ليس في الالة (الخ) فيه اشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وأن عرضه هو تكريره (قوله) مسوغ للابتداء بالنكرة (قوله) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبراً والمبتدأ والمحرر بل هو المتبادر وايضاً لا اضافة مسوغ للابتداء (قوله) قلت لان تخريجها (الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه (قوله)

مثلاً بمثاله هذا وأعرض عن ذلك الاشتراط الذى زعمه هؤلاء وقد سمعنا من محقق مشايخنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل المعجم ولا لاسترواحهم فيه كثيراً وتوهمهم على التقييد بالمعقول أكثر من المنقول فان قلت المناسب للسياق المقصود منه مدح المحرر وصلة مدح كتابه كون المحرر هو المحكوم عليه بالاتقنية فبعكسه قلت لان تخريجهم على انه من أسلوب الحكم البالغ اقتضى ذلك التقدير اذا كثروا من المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكتابتك فاجاب بانها مع كثرتها متفاوتة في الاتقنية واقتضاها للمحرر فاحتج اليه هذه الاتقنية المحصورة وفيه دون غيره وحينئذ تعين ذلك الاعراب لهذا الغرض العارض لان غرض الالبغية يحوج لذلك كما يعرف من أساليب البلغاء (المحرر) المذهب المتقى

ولا مانع من كون الوصف في الاصل يجعل علم جنس او شخص او بالقلبة وقد يجتمعان بان (٣٥) يسمى به اشياء ثم يعقب على بعضها

و اسميته مختصر القلة لفظه
لا لكونه ملخصا من كتاب
بعينه (تنبيه التحقيق أن
اسماء الكتب من حيز علم
الجنس لا اسمه وإن صح
اعتباره ولا علم الشخص
خلافًا لمن زعمه وإن ألف
فيه بما يحتاج رده إلى بسط
ليس هذا محله وإن أسماء
العلوم من حيز علم الشخص
(للامام) هو من يقتدى به
في الدين (ابن القاسم) امام
الدين عبد الكريم قيل
وهذه التسمية لا توافق
ما صححه من حرمتها مطلقا
بل ما اختاره من تخصيص
المنع بزمه عليه السلام أو
ما صححه الرافعي من حرمتها
فيمع اسمه محمد فقط اه
ويرد بان من الواضح ان
حل الخلاف إنما هو وضعها
أو لا وأما إذا وضعت لاسان
واشتهر بها فلا يجرم ذلك
لان النبي لا يشمل له والحاجة
كما اغفروا التلقب بنحو
الاعمش لذلك ثم رأيت
بعضهم اشار إلى ذلك ويرد
الاخيرين القاعدة المقررة
في الاصول ان العبرة بعموم
اللفظ في لا تسكنوا بكنتي
لا بخصوص السبب نعم صح
خبر من تسمى باسمي فلا
يكني بكنتي ومن اكني
بكنتي فلا يسمى باسمي
وهو صريح في الاخير إلا
أن يجاب بأن الاول أصح

ولا مانع من كون الخ) يعني أن هذا معناه الاصل وهو تعلم للكتاب ولا مانع الخ (قوله يجعل علم جنس) أي
بوضع قوله او بالقلبة عطف على هذا المقدور (قوله وقد يجتمعان) أي كون الاسم على الجنس وشخص
بالوضع وكونه على بالقلبة ونظر فيه البصري بما نفيه قوله وقد يجتمعان أي العلم بالقلبة مع احد الاولين وفيه
نظر لان القلبية فيما ذكره بقوله بان يسمى الخ ما خروضة من الوضع لامن القلبية كما هو واضح فليتأمل اه
وقد يجاب بان مراد الشارح بالقلبة هنا المعنى اللغوي لا العرفي للمقتضى سبق الوضع لمفهوم كل (قوله بان
يسمى به اشياء) أي اجتناس واشخاص (قوله وإن أسماء العلوم من حيز علم الشخص) والتحقيق أن كلاما
اسمى العلوم واسمى الكتب من حيز علم الجنس لا اتفاق الحكماء المتكلمين على أن الخال الاعراض مدخلا
في تشخيصها ولذا لم يجوزوا انتقاله من محل إلى محل آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون
القائم بهذه الورقة والمعلوم القائم بهذا الدهن عين القائم باخر بالشخص كانبوي وفي سم بعد ذكر نحوه
عن الفوائد الغيائية ما نفيه ثم سيأتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء
الكتب بمجمله من انعلم قسمي الكتب المسائل كالعلوم لجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص وأسماء
الكتب من حيز علم الجنس تحكم اه (قوله قيل) إلى قوله ويرد بان في المعنى وإلى قوله ويرد الاخيرين في
النهاية (قوله) وهذه التسمية أي تسمية المصنف للرافعي (ابن القاسم) نهاية ومعنى (قوله ما صححه) أي
المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمتها مطلقا) أي ولو لغير من اسمه محمد ولو يكن في زمنه صلى
الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب معنى ونهاية (قوله ويرد) أي الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ
(قوله فلا يجرم ذلك) أي التسمية (قوله إلى ذلك) أي إلى أن محل الخلاف الخ (قوله ويرد الاخيرين الخ)
رد القاعدة المذكورة تصحح الامام الرافعي محل نأمل لعدم منافاته لها كما هو ظاهر بصري اقول المناقاة
ظاهرة إذ انتهى الاق شاملا لمن سمي بغير محمد ايضا (قوله إلا أن يجاب الخ) يرد عليه ان اسمية الاول إنما
توجب تقدمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن بحمل الاول على هذا على وجه التخصص والتقييد سم عبارة
البصري فيه أنه لا يعدل إلى الترجيح إلا مع عدم إمكان الجمع وهو هنا منات بحمل المطلق على المقيد وفيه
إعمالها (قوله لنسبة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وقول المصنف الخ) عبارة المعنى قال في الدقائق
هو منسوب إلى رافعا بلدة معروفة من بلاد قزوين واعترضه قاضي القضاة جلال الدين القزويني بانه

تنبيه التحقيق الخ) في شرح الفوائد الغيائية شيخنا الشريف عيسى الصفوى واعلم أن أسماء العلوم
كأسماء الكتب اعلام اجتناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تعدد افرادها بتعدد المحل كالقائم
بزيد وبعمرو وقد يجعل اعلام اشخاص باعتبار ان التعدد باعتبار المحل يعدد افراد واحد وهذا إنما
يتم إن لم تكن موضوعة للمفهوم الاجمالي كما هو اه وقال قبل ذلك ثم ان الحق قال إن اسم كل علم موضوع
بأزاء مفهوم إجمالي هو حده الاسمي اه والسبكي وغيره في ذلك كلام فراجع اه (قوله وإن أسماء العلوم الخ)
سيأتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء الكتب بمجمله من العلم قسمي
الكتب المسائل كالعلوم لجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص واسماء الكتب من حيز علم الجنس
تحكم (قوله ويرد الاخيرين القاعدة المقررة) وما يؤيد المذهب ما في الخصائص للسيوطي بما نفيه
واخرج ابن سعد عن عفيان التوري قال وقع بين علي وطلحة فقال له لا تجراتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم
سميت باسمه وكنيت بكنتيه وقدهني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمعها احدمن امته بعده فدعا علي
بنفر فقالوا نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه سبوا لذلك بعدى غلام فقد نحاته اسمي وكنيتي ولا
يحل لاحد من امتي بعده اه ثم نقل عن محمد بن الحنفية ما يوافق ذلك فهذا صريح في عدم الاختصاص بزمه
عليه الصلاة والسلام لكنه يقتضى ان المنع مختص بجمع الاسم مع التسمية فليتأمل (قوله إلا أن يجاب الخ)
يرد عليه ان اسمية الاول إنما توجب تقدمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن بحمل الاول على وجه التخصص

فقدّم لذلك ثم رأيت بعضهم أشار لذلك (الرافعي) نسبة لرافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه كما حكى عن خط الرافعي نفسه وقول
المصنف لرافعا بلدة من بلاد قزوين اعترضوه (رحمه الله) نظير مامر (ذي) أي صاحب

لا يعرف ببلاد قزوين بلدة يقال لها افغان بل هو منسوب إلى جدم أجده ام (قوله وآثرها) أى لفظة
 ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) بين ما تضاف هي اليه (قوله والنبي) عطف على مدح
 سم (قوله إذ النون الخ) هذا تعليل لاستدعاء ذى تعظيم المضاف اليها واما استدعاء تعظيم الموصوف بها
 فظاهر من كون الاول في المدح والثاني في النسي (قوله وباقي الجملة الخ) اى في شرح وبجرم على ذى
 الجملة التفاضل بالبيع الخ وباقي ما شبه رده سم (قوله مع مرد قوادحهما) اى قوادح الدليل المبينة في
 علم المناظرة وقوادح العلة المبينة في اصول الفقه (قوله حقيقة الشيء الخ) استطراد ليجرد مشاركته
 للحقيقة في المادة (قوله وقد يفرقان) الاولى التأنيث (قوله اعتبارا) عبارة السعدو قد يقال ان ما به الشيء
 هو هو باعتبار تحققة حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ام وبعبارة بعض المتأخرين اعلم ان الصورة في
 العقل من حيث انها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ تسمى مفهوما ومن حيث انه
 مقول في جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازها عن الاغيار
 تسمى هوية فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبار اما (قوله وكون الحيوان الناطق
 ماهية الخ) ليس في هذا الكلام تحرير معنى جمالية الماهيات بل يوم انها في نفسها جمالية وليس كذلك
 وتحرير ذلك في شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمالي في حاشية شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح
 المواقف والصواب ان يقال معنى قولهم الماهية ليست بمجموعة انها في حد نفسها لا يتعلق بها جعل جاعل
 وتأثير مؤثر فانك اذا لاحظت ماهية السواد لم تلاحظ معها مفهوما سواها لم يعقل هناك جعل إذ لا مغايرة بين
 الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون احدهما مجموعة لتلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير
 الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهية باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها مصفة
 بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصالها بوجودها متحققا في الخارج فان الصانع لا يصنع ثوبا لا يجعل الثوب ثوبا
 ولا الصانع صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبيغ في الخارج وإن جعل اتصاله به موجودا ثانيا في الخارج
 فليست الماهيات انفسها مجموعة ولا وجوداتها يضاف انفسها بمجموعة بل الماهيات في كونها موجودة
 مجموعة بمعنى انها بالنظر إلى اتصالها بالوجود مجموعة ولهذا المعنى بما لا ينبغي ان يزاغ فيه ولا منافاة بين نفي
 المجموعة عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه اولو وبين اثباتها بما بينا انفا انه الحق الذي لا يترحم
 بطلانه فالقول بنفي المجموعة مطلقا وباثباتها مطلقا كلاهما صحيح إذا حمل على ما صورناه ام اى لعدم
 تواردهما على محل واحد (قوله وعلى انها لا بشرط شيء) موجودة خارجا الخ) هذا خلافا للتحقيق كما في شرح
 المواقف وغيره عبارة البرهان للفاضل الكلبي ولا شيء من هذه الكليات أى المنطقى والعقلى والطبيعى
 موجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بدهاية وان ذهب البعض إلى وجود المنطقى والعقلى
 والكثير إلى وجود الطبيعى بناء على انه اى الطبيعى جزء الموجود في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن
 المشخصات كـه المركب من الانسان والمشخصات كـه اى الطبيعى جزء عقلى من الموجود في الخارج لا جزء
 خارجى منه في مذهب التحقيق فالحق ان وجوده اى الطبيعى عبارة عن وجود افراده واشخاصه لان نفسه

التفديد فليتامل (قوله وآثرها) اى على صاحب وقوله والنبي اشار بالتضييب إلى انه معطوف على مدح
 (قوله وباقي في الجملة محجة اضافتها للبرعة عما فيه) اى عند قوله في الجملة وبجرم على ذى الجملة التفاضل
 بالبيع وغيره وبعبارة هناك فان قلت كيف اضاف ذى معنى صاحب إلى معرفة قلنا لا يصح ان تكون
 للجنس او العبد الذهني وكل منهما في معنى التكررة فصحت الاضافة لذلك الخ ام وقد بيناها مشه هناك ان
 هذا كله وهم فقد قال الدماميني في شرح التسهيل مانصه وقد توهم بعض ان المراد باسم الجنس اى في قولهم
 ان ذل انصاف الا لا سم الجنس التكررة فاستشكل سبب هذا الهم الفاسد ما وقع في الحديث ان تصل دار حرك
 وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال والاكرام ام
 اى بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله حقيقة الشيء وماهية الخ) ليس في هذا الكلام تحرير معنى

وآثرها على صاحب
 لاقتضاها تعظيم المضاف
 اليها والموصوف بها بخلافه
 ومن ثم قال تعالى في معرض
 مدح بونس وذا النون
 والنبي عن اتباعه كصاحب
 الحوت إذ النون لكونه
 جعل فاتحة سورة أنعم
 وأشرف من لفظ الحوت
 وباقي في الجملة محجة اضافتها
 للبرعة بما فيه (التحقيقات)
 في العلم جمع تحقيق وهي
 المرة من التحقيق وهو
 إثبات المسئلة بدليها أو
 علتها مع رد قوادحها
 وحقيقة الشيء وماهية
 ما به الشيء هو هو كالحيوان
 الناطق للانسان وقد
 يفرقان اعتبارا وكون
 الحيوان الناطق ماهية
 حقيقية جمالية خارجية هو
 الصواب بناء على أن الماهية
 يجعل الجاعل كاهو مذهب
 المتكلمين وعلى أنها
 لا بشرط شيء موجودة
 خارجا كاهو المشهور عندهم

والتدقيق إثبات الدليل بدليل آخر هـ فان قلت جمع السلامة للقلعة بانفاق النحاة ومدلول جموع القلة العشرة فادونها ولا مدح في ذلك قلت الى ان مثل هذا تفديد العموم إذا أصبح ان الجمع المعروف بالالف واللام او الاضافة للعموم لم يتحقق عهد ولا نفاة بين هذا وما ذكر عن النحاة اما لان كلامهم في جمع السلامة المنكسر وكلام الاصوليين في المعروف قاله امام الحرمين وتوضيحه (٣٧) ان مفيد العموم كاللما دخل

على الجمع فان قلنا بما عليه اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان افرادها التي عنهما وحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من اصلها المستلزم للنظر الى كون احاده عشرة فاقول وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان افرادها جموع فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجموع لكل جمع منها عدد معين واما لانه لا مانع من ان يكون اصل وضع جمع السلامة للقلعة وغلب استعماله في العموم لعرف او شرع فنظر النحاة لاصل الوضع والاصوليون لقبلة الاستعمال فيه هـ توفيقه ثلاث او اربع وعشرين وستة عن نيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب اضاءت له فقد ما يشرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستة عن نحو ست واربعين سنة وذكر تلميذه الامام ابن العطار ان بعض الصالحين رأى انه قطب وان الشيخ كاشفه بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته انه وقع له حظ وافر من تجلي الله عليه برضاه وعطفه فسال الله عود

مع كونه معروضا لقابلية التكرار موجود فيه أى في الخارج ولذا جعلوا الكمية واقسامها من الدواارض المختصة بالوجود الذهني لامن العواارض المختصة بالوجود الخارجي واما السكلي المنطقي والعقلي فكما لا وجود لا تقسم ما في الخارج لا وجود لا افرادهما فيه ا هـ زاد عليها الرشيدى مناصبه وقال الامام البركوى في الامعان وجود الكلى الطبيعي في الانحصاص بمعنى انه يمكن انه يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل في العقل بتجزئه عن المشخصات إذ الكلى غير موجود في الخارج عند المحققين إذ يلزم حينئذ ان يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة و ان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الأشخاص لانه جزء منها هـ وبعبارة تهذيب السعدو تؤخذ بشرط شئى وتسمى مخلوطة ولا خفاة في وجودها وبشرط لا شئى تسمى مجردة لا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شئى وهو اعم من المخلوطة فتوجد لكنها نفسا في الخارج لا جزأ منها لعدم تمايز وإنما ذلك في العقل اهـ وقال محشي عبد الله البزدى الماهية لها اعتبارات ثلاثة اولها انها تؤخذ من شئى من العواارض وحينئذ تسمى تلك الماهية ماهية مخلوطة وماهية بشرط شئى ولا خفاة في وجودها وثانيها انها تؤخذ بشرط الخلو عن جميع الوراحق وهذه تسمى ماهية مجردة وماهية بشرط لا شئى وهذه لا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان وثالثها انها تؤخذ من حيث هي أى مع قطع النظر عن الغير إثباتا ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة وماهية لا بشرط شئى والا لوان نوعان من الثالثة فهي اعم منهما موجود في الخارج اما عند الثاني لوجود الطبايع فوجودها موجودا ماهية المخلوطة كوجود الكليات وجود الأشخاص وعند القائل بوجودها هي موجودة بنفسها وجود مغاير كالجسم الايض الموجود بوجود غير وجود البياض والمصنف اختار الاول و اشار بقوله لا جزأ منها الى حجة المخالفين وردتها فانهم قالوا الماهية لا بشرط شئى هـ موجودة في الخارج لانها جزء المخلوطة الموجودة فيه وجزء الموجود وهو موجود بذاتها ليست جزءا خارجا لعمد التمايز بل جزء عقلي ولا يلزم ان يكون موجودا في الخارج اهـ باختصار (قوله والتدقيق الخ) زاد المصنف والتعريض بها فبأنق العبارة الحلوة تريق وبمراعاة علم المعاني والبدیع تنسيق والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق اهـ (قوله فان قلت) الى قوله إذا أصبح في النهاية المعنى (قوله ولا مدح في ذلك) اى في تعبير المصنف بجمع القلة فلو عدل الى جمع الكثرة لكان انساب نهاية (قوله ان الجمع المعروف الخ) اى مطلقا (قوله بين هذا) اى الاصح المذكور (قوله في جمع السلامة) الاول في جمع القلة لانه اعم من ذلك (قوله لما دخل) الاول إذا دخل الخ (تم له وحدان) بضم الواو اى احاد كالفراد العام (قوله المستلزم الخ) صفة لا اعتبار الخ (قوله لكل جمع منها) حاجة الى جمع (قوله فنظر النحاة) قبل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطف على قوله اما لان الخ (قوله من ان يكون اصل وضع جمع السلامة) اى مطلقا (قوله وغلب استعماله) اى إذا عرف في كلامه استخدام (قوله وتوفى) الى قوله ولما المصنف في المعنى (تم له عن نيف الخ) عبارة للمعنى وهو ابن ست وستين سنة وكان إذا خرج من المسجد اضاءت له الكروم وحكى ان شجرة اضاءت عليه لما فقد عند التصنيف ما يشرجه عليه اهـ (قوله وولد المصنف الخ) ذكر المصنف طر فامن احوال المصنف قبيل كتاب الطهارة فنذكره هناك ان شاء الله تعالى (قوله انه قطب) اى المصنف (قوله وان الشيخ) اى المصنف عطف على ان بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) اى اخبره بذلك اى بعلمه بقطبيته في القاموس كاشفه بالعداوة بادامها اهـ

جعلية الماهيات بل يوم انها في نفسها جعلية وليس كذلك ونحيز ذلك في شرح المواقف وغيره وقد لخصه الكافي حاشية شرح جمع الجوامع (قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في الحرر كذلك نظر ظاهر (قوله

بعضه على كتبه فعاد فعم النفع بها شرقا وغربا للشافية وغيرهم كما هو مشاهد (وهو) اى الحرور ومدحه بما يأتي مدح لكتابه لاشتاله عليه مع ما تنبزه وليس مدح الائمة لكتبهم غرأ بل هو حث على التحرى الاولى والااكل مبالغة في النهج المسلمين (كثير الفوائد)

التي ابتدعها مؤلفوه ولم يعثر عليها من قبله فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفوائد لأنها تعقل به فردد عليه استفادة ومنه إفادة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فادائي بنفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح المشبهة منه وأصله مكان المذهب ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام تشبيها للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (معتمد) ترق لأنه أبلغ من عمدة فهو معنى عنه لولا غرض الأطباء في المدح (اللفظي) أي المحجب في الحوادث بما يستنبطه أو يرجحه ولحدوث جوابه وقوته شبه باللفظي في السن من فتي يفتي كعلم يعلم ثم استعير له لفظا الفتوى بالفتح أو الفتيا بالضم (وغيره) وهو المستفيد لنفسه أو لفائدة غيره (من) يائية (أولى) أصحاب (الرغبات) بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وهي الانهماك على الخير طلبا لحيازة معاليه (تنبية) ما فهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها

(قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم (قوله ما يرغب الخ) عبارة اللفظي ما استفيد من علم أو مال اه (قوله من الفوائد) أي ما خوذ من الفوائد هو القلب (قوله ومنه) ضرب بينه وبين عليه سم قول المتن (عمدة) خبر ثان عميرة أي يعتمد عليه معنى (قوله أي بيان الخ) تفسير للضفاف والمضاف إليه معا على الثاني (قوله وإيضاح المشبهة) بكسر الباء وفتحها (قوله منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمشبهة (قوله وأصله الخ) عبارة الجبري والمذهب لغة مكان المذهب وهو الطريق واصطلاحا الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شهت مكان المذهب بجميع أن الطريق يوصل إلى المعاش وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو بجميع أن الأجسام تتردد في الطريق والأفكار تتردد في تلك الأحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الراجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعير الخ) أي استعارة تصريحية تبعية بأن شبه اختيار الأحكام بمعنى المذهب واستعير المذهب لاختيار الأحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة غريبة شيخنا ويجري (قوله ومنه) أي من المذهب قول المتن معتمد خبر ثالث عميرة (قوله ترق) أي هذا ترق في المدح كرى (قوله فهو مغن عنه) قد منع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي لا يستفاد من الثاني بل الثاني أهم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل سم وفيه نظر قول المتن (اللفظي) بسكون الباء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع كسر هاء على أنه نسبة إلى الساكن الباء نسبة الجزئي إلى الكل ثم لفتاقل أن يقول لا معنى ليكون المحرر معتمدا لللفظي إلا أن اللفظي يجب بما فيه ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه فكيف يقيد اللفظي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد أن هذا شأنه بترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر سم وقد يقال القصد باعتداده عليه جعله أصلا لاستنباطه وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المحجب به عن اللفظي سم أي هذا التعريف غير جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله باللفظي) كالمصداق (قوله وهو الخ) عبارة اللفظي ممن يصف أو يدرس اه وعبارة النهاية كالتقاضي والمدرس اه (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف سم (قوله يائية) كان المبين قوله غيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعض بأن رادبالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان لغيره ولكل من سابقه اه قول المتن (من أولى الرغبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حيثنأقوى ومدح وإلا فهو معتمد لغيره أولى الرغبات أيضا إذ لهم ويصح منهم أن يعتمدوا عليه سم (قوله وهي الانهماك على الخير) قضيته أن الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة وليس بمراد وإنما المراد بيان

فردد عليه (ضرب بينه وبين ومنه) (قوله فهو مغن عنه) قد منع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي كاهو المراد لا يستفاد من الثاني بل الثاني أهم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل لا يقال يلزم من أنه معتمد لللفظي وغيره أنه عمدته في تحقيق المذهب الخصوص لأنه منوع لأن السكون معتمد لللفظي وغيره فديكون يتحرر مذهب آخر أو دليل يصح الاعتماد عليه والأخذ به (قوله اللفظي) بسكون الباء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع كسر هاء على أنه نسبة إلى الساكن الباء نسبة الجزئي إلى الكل فليتأمل ثم لفتاقل أن يقول لا معنى لقوله معتمد لللفظي إلا أن اللفظي يجب بما فيه ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه فكيف يقيد اللفظي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد من هذا شأنه بترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر (قوله بما يستنبطه) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المحجب به عن اللفظي (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف (قوله يائية) كان المبين قوله غيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعض بأن رادبالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم (قوله من أولى الرغبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حيثنأقوى ومدح وإلا فهو معتمد لغيره أولى

يجمع عليه وإن لم يصل سند الناقل يؤلفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحتها أو تعددت تعددا يقبل على الظن محتها أو رأى لفظها منتظا وهو خير فظن يدرك السقط والتعريف فان اتفنى ذلك قال وجدت كذا ونحوه ومن جواز اعتماد الملقى ما برأى في كتاب معتمده فيه تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد بشئ منها إلا بعد مزيل الفصص والتحرى حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة (٣٩) قد تنهى إلى واحد الا ترى ان اصحاب

الفتاوى او الشيخ اى حامد مع كثرتهم لا يفرون ويؤصلون إلا على طريقته غالبا وإن خالفت سائر الاصحاب فتعين سير كتبهم هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان او احدهما وإلا فالذى أطبق عليه محققو المتأخرين ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن قديمهم وهكذا ان المتمدما اتفقا عليه اى ما لم يجمع متعلقو كلامها على انه سهو وائى به الا ترى انهم كادوا يجمعون عليه في إيجابها النفقة بفرض القاضى ومع ذلك بالغت في الرد عليهم كيعض المحققين في شرح الارشاد فان اختلفا فالصنف فان وجد الرافعى ترجيح دونه فهو وقد بينت سبب إنباتهما وإن خالفا الاكثرين في خطبة شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومن ان هذا الكتاب مقدم على بقية كتبه ليس على إطلاقه ايضا بل الغالب تقدم ما هو متبع فيه كالتحقيق فالمجموع فالتنقيح ثم ما هو مختصر فيه كالروضة

المراد بالرغبة هنا عرش **(قوله)** يجمع عليه الخ خبر ما فهمه الخ **(قوله)** ومن جواز اعتماد الملقى اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ اى ما فهم كلامه من جواز الخ سم اى وقوله فيه تفصيل الخ معطوف على قوله يجمع عليه **(قوله)** ودل عليه اى على التفصيل **(قوله)** وهو اى التفصيل **(قوله)** ويؤصلون من التاصيل **(قوله)** على طريقته اى طريقة الفتاوى او الشيخ اى حامد على التوزيع **(قوله)** سير كتبهم اى كتب المتقدمين على الشيخين والافتاء بما فى الاكثر **(قوله)** واحدهما الاولى ولا واحدهما **(قوله)** ان المتمدما الخ خبر فالذى اطلق الخ **(قوله)** واى به اى بالاجماع على سهو ما اتفقا عليه فانه بعيد جدوا ورجع الكردى الضمير إلى وقوع السهو عنها **(قوله)** يجمعون عليه اى على سهوهما **(قوله)** في إيجابها النفقة الخ اى لا لاقارب **(قوله)** فان اختلفا فالصنف ينبغى ان يقال غالبا والافتاء اعتماد بعض مشايخنا من غابة اعتناء بهما ما قاله الرافعى في نظر الامر د سم **(قوله)** ومن ان هذا الكتاب الخ اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ اى ما فهمه كلامه من ان هذا الخ سم اى وقوله ليس على إطلاقه الخ معطوف على قوله يجمع عليه **(قوله)** هذا الكتاب اى المنهاج بدليل ما بعده **(قوله)** ونحو فتاواه مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله من أوائل البصرى **(قوله)** وشرح مسلم عطف على نحو الخ وقوله فتصحيح الخ على شرح مسلم وقوله ونكتته اى التنبية على تصحيح الخ **(قوله)** بما رددته عليهم في شرح الهمزية الخ ذكرهم بعد سبب عبارته ورد هاجوا بنفس السيدى حاشيته على المنوسط المطول عن اعتراضه واستحسنه ثم قال ولو اطاع الشارح على حاشية المطول او حاشية المتوسط كان الاولى بالانصراف على ما فيها اه راجعه **(قوله)** بحسب ما يظهر الخ يعنى ان ادعاء المصنف التزام الرافعى ما يأتى إنما هو بحسب مظهره

الرياء ايضا اذ هم ويصح منهم أن يعتمدوا عليه **(قوله)** ومن جواز اعتماد الملقى أى ما فهمه كلامه من جواز الخ فقد اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل **(قوله)** فان اختلفا فالصنف ينبغى ان يقال غالبا والافتاء اعتماد بعض مشايخنا من غابة اعتناء بهما ما قاله الرافعى في نظر الامر د سم **(قوله)** ومن ان هذا الكتاب اشار بالتضييب إلى انه معطوف على من جواز النقل اى وما فهمه كلامه من ان الخ **(قوله)** بما رددته عليهم في شرح الهمزية من تأمل ما اجاب به في شرح الهمزية أدنى تأمل عج من قوله رددته عليهم وقوله فانه مهم وعبارته ذلك الشرح مانصه واعتبر ضم المحقق السيد الجرجاني وتبعه المحقق الكافي وغيره بان هذا غلط منهم سبه اشتباه لفظ الحال عليهم فان الحال الذى تقر به قد حال الزمان والحال المميز للهيئة حال الصفات ولكرده بانها وان تغاير الكنهات متقاربان كما هو شأن الحال وعاملها وحسن تلزم من تقريب الاولى تقريب الثانية المقارن لما في الزم فتأمل فانه مهم إذ تغلط هؤلاء الأئمة الذين لا يتعصرون مع امكان تأويل كلامهم تساهل اه فتأمل فيه فانه لا يخفى ما فيه وأعجب من ذلك قوله فانه مهم هذا والسيد انما نقل في حاشية المتوسط هذا الاعتراض لفظا قل ثم اجاب عنه بجواب حسن اجاب به ايضا في حاشية المطول وبدان اورد في المطول مضمون ذلك الاعتراض من غير تعرض لنسبة الاشتباه المذكور اليهم و اجاب عنه بما لم ير نضه السيد عبارة حاشية المطول في الجواب مانصه الصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لماله اختصاصا باحد الامتزة فهم منها استقباليها وحاليها وماضيتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كافى معانيها الحقيقية إلى ان قال فاذا قلت جامنى زيد ركب كان

فالمناج ونحو فتاواه وشرح مسلم فتصحيح التنبية ونكتته من أوائل تاليفه ففى موخرة عماد كرو هذا تقريب والا فالواجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمدى المتأخرين واتباع ما رجحه ومنها (وقد التزم) استنباط احوال فقد حثتوا اجابة الذكر أو التقدير عند البصرين لتقريب الماضى من الحال واعتبر ضم السيد الجرجاني ومن تبعه بما رددته عليهم في شرح الهمزية فانه مهم (مصنف رحمه الله) بحسب ما يظهر من قوله في خطبة ناص على ما عليه المعظم

فقول السبكي ان هذا لا يفهم
 التزاما مراده انه لا يصرح
 به (أن ينص) فيما فيه
 خلاف أى غالبا (على ما
 صححه) فيه (معظم الاصحاب)
 لأن الخطأ الى القليل
 أقرب منه الى الكثير
 وهذا حيث لا دليل يعضد
 ما عليه الاقلون ولا اتبعوا
 ومن ثم وقع لها أعنى
 الشيخين ترجيح ما عليه
 الأقل ولو واحد في مقابلة
 الاصحاب واعترضها
 المتأخرون بما رددته عليهم
 في خطبة شرح العباب
 وأشرت اليه فيما مر آنفا
 وبما قررته بتدفع الاعتراض
 على الرافعي بأنه قد يحزم
 يبحث الامام أو غيره
 والجواب عنه بأنه إنما
 يفعل ذلك فيما فيه تقييد
 لما أطلقوه ورده بأن
 هذا لا يطرد في كلامه
 على أن الذى في المجموع
 وغيره ان ما دخل في اطلاق
 الاصحاب منزل منزلة
 قصر يحجم به فعمل الرافعي
 فهم فيما انفرد به واحداً أنه
 موافق لاطلاقهم فزله
 منزلة قصر يحجم به (ووفى)
 بالتخفيف والتشديد أى
 الرافعي ويصح على

من قول الرافعي في خطبة المحرر ناص الخ (قوله فقول السبكي الخ) أقول قول ناص على ما عليه المعظم لا يخفى
 أنه في سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك أنه ملتزم له ولا فلا معنى للدخ به فتأمل سم قول المتن (على ما صححه
 معظم الاصحاب) أى ما رجحه أكثرهم (قوله فيه) أى على الخلاف (قوله لأن الخطأ الخ) علة الالتزام
 الرافعي ما ذكره أو لنصه عليه وترجيحه (قوله وهذا) أى انبايع ما ذكره المعظم وترجيحه (قوله حيث لا دليل
 الخ) فإن قلت لا حاجة لذلك لأن النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده قلت سوق ذلك مساق
 المدح به صريح في أنه لا يمايز كره للاعتداد وترجيح سم (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله ولو لا اتبعوا (قوله
 فيما مر آنفا) أى فى قوله ومع ذلك بالغ الخ (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ
 ولا يخفى أن الملتزم النص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم لحزم الرافعي يبحث الامام أو غيره أما فيما
 ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدو اما لعدم اطلاعه عليه فإن كان
 الاول فاما حيث يمكن حل كلامهم عليه فلا يرد عليهم بخلاف ما صححه في الحقيقة واما حيث لا يمكن ذلك فلا
 يرد أيضا لأن مراده بالنص على ذلك غالبا وان كان الثاني فلا يرد لأن المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع
 عليه سم (قوله والجواب الخ) عطف على الاعتراض وكذا قوله ورده الخ عطف عليه ولعل مراده بالندفاع
 الرد عدم الاحتياج اليه (قوله بأن هذا لا يطرد) أى وقد يفعل ذلك في غير مقام التقييد (قوله فيما انفرد به
 واحد) إن أراد بانفراده أنه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخ وجهه عن الملتزم وان لم
 فيه تصحيحا فان كان منافي لذلك لا انفرد لم يتأت قوله أنه موافق لاطلاقهم الخ فباعتين أن يردان لهم تصحيحا
 يمكن حمله على ذلك لا انفرد سم (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن شبة الصغير ووافى بالهمز ايضا سم

المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة للبحي ومقدم ما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت
 عليه قد قدرته من زمان المجيء وتفهيم المقارنة بينهم ما فكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكنه قارنه
 دوما وإذا قلت جاني زيد يركب دل على كون الركوب في حال المجيء وحيث يظهر صحة كلامهم في هذا
 المقام اه وقد عجب الجواب في حاشية المتوسط بقوله فتأمل اه قيل وجه التأمل أن قدفى الاصل لتقريب
 الماضى من الحال ولزم على هذا الجواب ان تكون لتقريب الماضى من الماضى والجواب ان قد وضع
 وضعا ما صالحا لتقريب الماضى من الحال ولتقريبه من الماضى اه ولو اطلع الشارح على حاشية
 المطول او حاشية المتوسط كان الاولى به الاقتصار على ما فيها (قوله فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزاما الخ)
 أقول قوله ناص على ما عليه المعظم لا يخفى انه في سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك أنه ملتزم له ولا فلا معنى
 للدخ به فتأمل ويطرئ آخر ما عليه المعظم اما أرجح أو لان كان الاول فلا معنى لالتزامه في بعض المواضع
 دون بعض فتعين ان المراد الالتزام وان كان الثاني فلا معنى للدخ به (قوله وهذا حيث لا دليل يعضد ما عليه
 الاقلون) فإن قلت لا حاجة لذلك لأن النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده (قلت) سوق
 ذلك مساق المدح به صريح في أنه لا يمايز كره للاعتداد وترجيح لإذ لا مدح بمجرد ذكر ما صححه المعظم مع
 اعتقاد ضعفه فتأمل (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ لا يخفى ان الملتزم النص
 على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم لحزم الرافعي يبحث الامام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم
 فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدو اما لعدم اطلاعه عليه فإن كان الاول فاما حيث يمكن حل
 كلامهم عليه فلا يرد عليهم بخلاف ما صححه في الحقيقة واما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضا لأن مراده التزام
 النص على ذلك غالبا وان كان الثاني فلا يرد لأن المراد الالتزام النص على ذلك حيث اطلع عليه (قوله فيما
 انفرد به واحد) إن أراد بانفراده أنه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخ وجهه عن الملتزم
 لان فرضه في المدح في تصحيح أو ان لم فيه تصحيحا فان كان منافي لذلك لا انفرد لم يتأت قوله موافق
 لاطلاقهم الخ فباعتين أن يردان لهم تصحيحا يمكن حمله على ذلك لا انفرد (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن

بعد عودة للحرر (عما التزمه) حسبما ظهر له اطلع عليه في ذلك الوقت فلان بنافى استدر اك (٤١) عليه فيما باتى (وهو) اى ما التزمه

(من أم) المطولات (أو)
اى بل هو (أم) وجره
مفسد للبنى (المطولات)
لمن يريد معرفة الراجح من
المذهب ويصح كون أو
للتدريج ابهاما على السامع
وتشيطا له إلى البحث عن
ذلك وللتنوع إشارة إلى
أن معرفة الراجح مذهباً من
الأمم بالنسبة لمن يريد
الاحاطة بالمدارك وهى
الأمم لمن يريد بديجردالات
أو العمل ومدركا بالعكس
بل فى الحقيقة هى الامم
مطلقا وإن قل تناولوها من
ثم خالف الشافعى واصحابه
فى مسائل كثيرة أكثر
العلماء (لكن) جواب عما
يقال إذا كان هذه الكالات
فلم اختصرته واعتزته
بأداء عذرين ثانيهما يعلم
من قوله منها التنبيه إلى
آخره وأولها أنه وقع
(فى حجه) وحجم الشيء
جره الثانى من الأرض
(كبر) اقضى بعده (عن)
حفظ أكثر أهل أى
جماعة (العصر) الراغبين
فيها والآخرى للفتنة من
حفظ مختصر فى الفقه عن
ظهر قلب والعصر بفتح أو
ضم فسكون وبضمتين
وال فيه للعهد الذهبى وهو
هنا الزمن الحاضر وفى الآية
كل الزمن (إلا بعض أهل)
اى اصحاب (الغنايات)

(قوله عوده للحرر) المناسب على هذا عود هاء التزمه الراجعى سم وفيه نظر لأن يريد بالمناسب الانسب
(قوله حسبما ظهر له) الخ يحتاج إليه مع ما قدره سابقا اعنى قوله غالبا فتأمل بصري (قوله حسبما) الخ
صفة لمصدر محذوف اى وفاء حسبما الخ عميرة (قوله ذلك الوقت) اى فى وقت تأليف المحرر (قوله فلان بنافى)
اى قول المصنف ووفى بما التزمه (قوله) وجره مفسد للبنى (يعنى يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله سم
(قوله لمن يريد الخ) متعلق بآدم الخ (قوله عن ذلك) اى عن أن ما التزمه ام على الاطلاق أو بعض الامم
(قوله لمن يريد الاحاطة الخ) اى والاتقاء والعمل أيضا بقرينة ما بعده (قوله بالمدارك) هى الأدلة التفاضلية
كردى (قوله ومدركا) عطف على قوله مذهب الخ وقوله بالعكس يعنى أن معرفة الراجح مدركا من الامم
بالنسبة لمن يريد بديجردالات والاتقاء والعمل وهى الامم بالنسبة لمن يريد الاحاطة بالمدارك ايضا وبذلك يتدغم فى
سم من دعوى المتألفين كلالى الشارح (قوله اى الامم) اى معرفة الراجح مدركا وقوله مطلقا لى لمريد
الاحاطة بالمدارك ولم يدرج دالات والاتقاء أو العمل أو القضاء أو التدريس أو التصنيف (قوله تناولوها) اى
معرفة الراجح مدركا (قوله ومن ثم) اى من أجل فقرة من ذكر (قوله الشافعى الخ) مفعول خالف وقوله اكبر
العلماء فاعله يعنى أن مخالفة أكثر العلماء للشافعى واصحابه فى مسائل كثيرة لعدم علمهم المدارك الراجحة
فى تلك المسائل التى ادرکها الشافعى واصحابه (قوله إذا كان) اى المحرر (قوله واعتزته) اى يذكر القيود
فى بعض المسائل والمخالفة فى بعض المواضع والأبدال فى بعض الالفاظ (قوله بأدما الخ) ضب بينه وبين قوله
جواب الخ سم (قوله جر مه الثانى) من الأرض) عبارة المختار تافهوانى ارتفع وبأه قطع وخضع اه
فقوله من الأرض ليس بقييد بل المراد جرم الشيء الثانى منه عش (قوله اقضى بعده) إشارة لتضمين
العامل سم اى تضمين كبر معنى بعد (قوله للفتنة) اى طالب الفقه (قوله بفتح الخ) عبارة القاموس
والعصر مثله وبضمتين الدهر جمع اعصار وعصور وعصر اه (قوله للعهد الذهبى) اى بالاصطلاح
التحوى سم اى للعهد الخارجى فى اصطلاح المعاصرين (قوله الزمن الحاضر) اى بالنسبة للمصنف سم
(قوله وفى الآية) اى قوله تعالى والعصر الخ (قوله كل الزمن) عبارة الجلالين الدهر وما بعد الزوال إلى
الغروب أو صلاة العصر اه وفى القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك أن لفظة كل هنا مضمرة
قول المتن (إلا بعض أهل الغنايات) يجوز كون إضافته بيانية سم (قوله منهم) اى من أهل العصر
معنى وغيره هذا على أول الاحتمالين الاتيين واما على ثانيهما فالضمير للاكثر (قوله وهو) وقوله عليهم
الضمير فيها للبعض الأول نظرا للفظ والثانى نظر للبنى (قوله لزوم انه مستدرك لك) منع الاستدراك
بان الاستثناء افاد أن المراد بالأهل بعض أهل الغنايات لا جميعهم ولولاه لثوم أن المراد جميعهم

شبهة الصغير أو فى بالهمز ايضا (قوله عوده للحرر) والمناسب على هذا عود ما إلى ما التزمه الراجعى (قوله)
اى بل هو) اقول لا يتعين أن بل للاضراب بل يجوز كونها لمطلق التردد إشارة إلى أنه يكفى فى المدح كونه
أحد الأمرين أو احتمال كونه الامم فليتأمل فان هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتأمل (قوله) وجره
مفسد للبنى) لا يخفى أن الجبر يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله فهذا مراده بفساد المعنى (قوله ومدركا
بالعكس) هذا منافى لما قبله لأن معنى هذا أن معرفة الراجح مدركا من الامم بالنسبة لمن يريد بديجردالات والاتقاء
العمل وهذا منافى لقوله السابق فى معرفة الراجح مذهباً وهى الامم لمن يريد بديجردالات والاتقاء والعمل لأنها إذا
كانت هى الامم لم يكن غيرها اهم له ولا يبطل هذا الحصر وإن معرفة الراجح مدركا هى الامم بالنسبة
لمن يريد الاحاطة بالمدارك لأن كونها من الامم بالنسبة لى بنافى انحصارها الاهمية بالنسبة لى فى معرفة الراجح
مدركا فليتأمل (قوله جواب) ضب بينه وبين قوله بأدما الخ (قوله اقضى بعده) فيه إشارة لتضمين
العامل (قوله للعهد الذهبى) اى بالاصطلاح التحوى وقوله الزمن الحاضر اى بالنسبة للمصنف (قوله)
إلا بعض أهل الغنايات) يجوز كون إضافته بيانية (قوله لزوم انه مستدرك لك) اقول هذا متعوع لانه

٦ - شروانى وابن قاسم - أول
حفظاً بسط منه فضلاً عنه ثم الاستثناء إن كان من أهل لزوم انه مستدرك لانه مستغنى عنه فإنه علم من مفهوم أكثر لأن يكون صريحه

لا فائدة وصف الأقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٢) من ذوى العنايات وإن كان من أكثر لزوم ذلك أيضا إلا أن يقال أن فيه فائدة هي إفادة

أن الأقلين لا يعظم عليهم حفظه لتحملهم مشقة وبعض الأكثر لا يعظم عليه حفظه لكونهم من أهل العنايات فالفاد من مفهوم الأكثر غير المفاد بالاستثناء فثامله (فرايت) من الرأى فى الأمور المهمة أى فيسبب عجز الأكثر عن حفظه أردت بعد التروى وأيضاح طريق الاقدام (اختصاره) مستوعبا لمقاصده بحسب الامكان او غالبا فلا يرد ما حذفه منه سواه او اخذه من نظيره (فى نحو نصف) بثلاث اوله (حججه) أى قربه بزيادة أو نقص فلا ينافى زيادة على النصف لانه مع ما زاده عليه لم يبلغ ثلاثة ارباعه (ليسهل) علة لما مده من تخفيف لفظ المحرر الى ان صار فى ذلك الحجم (حفظه) أى المختصر لمن يرغب فى حفظ مختصر (مع ما) حال من المحرور أى مصحوبا بما (اخذه اليه) إن شاء الله تعالى) للتترك راجع لما بعد رايت امتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء الا بقرائن الاستناد لفعل الغير كقولهم لعل النفس (من) بيان لما (التفاسست المستجدات) أى المعدات جارا للو غها اقصى الحسن (منها) أى

مع الاستثناء من أهل يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه نصف أهل العصر لاضافة الأكثر الى الأقل بعد إخراج بعض أهل العنايات منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الأقل بعد إخراج نصف الجلة مثلا لجملة الفاء البعض مائتان فالباقي ثمانمائة وأكثرها صادق بخمسائة والباقي منها مع ذلك البعض خمسمائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ أن من لا يحفظ دون النصف فثامله وبعبارة أخرى قال لك منع الاستدراك لأن الاستثناء أفاد أنه أثار بالأقل بعض أهل العنايات لاجمعهم ولو لاه وهم المراد جميعهم فثامله (قوله لزوم ذلك ايضا) أى أنه مستدرك وأقول هذا متوع ايضا مثل ما بينا به منع ما تقدم من الحاشية الاخرى وذلك لانه مع الاستثناء من أكثر يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه وهو الأقل المفهوم من أكثر والمستثنى وهو بعض أهل العنايات قدر النصف مثلا لجملة الفاء أكثرها سبعائة والأقل مائتان وبعض أهل العنايات ثمانمائة والجملة خمسمائة دل الكلام على أنها لا تعجز عن حفظه إذ دل الاستثناء على عدم عجز الثمانمائة ومفهوم أكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء أفاد الكلام أن من لا يعجز ليس الأقل من النصف فثامله (قوله أى قربه) تفسير نحو نصفه (قوله لانه مع ما زاده) (التي) يشعر بانه لو بلغ ما ذكرنا فهو ممنوع لأن الكلام فى اختصار الأصل (قوله ليسهل) صلب بينه وبين اختصاره (قوله حال من المحرور) أى بالمضاف وهو حفظه (قوله للتترك) ما المانع من التعليق (قوله لما بعد رايت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله والاستناد) كانه توجيه لرجوع ان شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله بلوغها اقصى الحسن) عدا جارا لا يقتضى بلوغها اقصى الحسن إلا أن

تلك النفائس (التيه) من التبه بضم فسكون وهى القطعة (على قيود) جمع قيد وهو اصطلاحا ما جرى به
جمع أو منع أو بيان واقع اذ كرها (فى بعض المسائل) أى قليل منها كما أشعر به ذكر بعض قيل وهى عشر

وسياق تعريف المسئلة (هي من الاصل) اى المحرر (مخدوفات) سهوا او اتكالا على المطولات واختصارا مع كونها مرادة قبل وفي اشار
الحذف على الترك ما يرجع الاخير وفيه ما فيه (ومنها مواضع يسيرة) نحو الحسين (ذكرها) اى (٤٣) انتهى (في المحرر) لم يعبر عنه بالاصل

هنا تفننا ولتأثقل لقربه

(على خلاف المختار) اى

الراجع (في المذهب) اذ كره

فيها كما دل عليه قوله (كما

ستراها) نفسه لتأخر

الرؤية قليلا عن هذا المحل

(ان شاء الله تعالى) احتاج

اليه مع اسناد فعل الرؤية

لغيره لما مر انه كقوله اذ

لا يدري هل يراها او لا

لتضمنه فعلا لنفسه هو اياته

بها كذلك وكانت لذكر

المخدوف احوال والتقدير

اذ ذكر الراجع فها ذكر

واضح مثل الوضوح الذى

ستراها عليه وتختلف

الشيء الواحد باعتبارين

سائق كما فى انا ابو النجم

وشعرى شعرى (تنبيه)

زعم فى الكشف ان هذه

السين قيد القطع بوقوع

مدخولها كما فى فيسيفيكهم

الله اولئك سيرحمهم الله

سأنتقم منك وبرد بان

القطع هنا لقربة المقام

لامن موضوع السين على

انه وطا به لمذهبه الفاسد

من تحتم الجزاء فتوجيه

بعض المحققين له غفلة عن

هذه الدسيسة الاعتزالية

(واضحات) مفعول ثان

لترى العلية وكونه وفى

بالتزامه النص على ما صححه

المعظم لابن تافى ترجيح

يتوقف فيه لانه اى البعض يصدق بالا كثر تقدير اه (قوله) وسياق تعريف المسئلة) اى فى شرح ومنها
مسائل نفيسة بزيادة بسط ولا تقدم فى شرح الموفق للنفقة قول المتن (مخدوفات) قال المحلى اى متروكات
انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من ان الحذف اسقاطا بعد وجودها وانما عبر المصنف بالحذف
دون الترك إشارة الى إرادته و دعاء الحاجة اليها حتى كان ما تركت لا يبعد وجودها فليتأمل سم (قوله)
على المطولات) اى له او غير عميرة (قوله) قبل وفى (بإثارة الخ) هذا كلام وجيه وان قال شارح وفيه ما فيه
بصرى وتعلم ونجاهته بما مر عن سم انفا قول المتن (ومنها الخ) معطوف على منها التنبيه عميرة وقول المتن
(مواضع الخ) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيق مواضع فيظهر صحة الحل سم
وباقى فى الشرح وعن النهاية المعنى توجيه اخر (قوله) بالا (الخ) اى ولا بالضمير بان يقول فيه قصدا
للايضاح سم (قوله) اذ كره فيها) عبارة المعنى عقب قول المتن واضحات اذ كرها على المختار اه وعبارة
النهاية عقب قول المصنف مواضع يسيرة بان ابين فيها ان المختار فى المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه
اى المصنف ومنها ذكر المختار فى المذهب فى مواضع يسيرة ذكرها فى المحرر على خلاف اه (قوله) كما دل
عليه) اى على التقدير (قوله) نفسه) اى اخره بالسين فان السين كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى
حرف التنفيس اى التأخير كرى (قوله) لما مر انه) اى فعل الغير (قوله) او لتضمنه) عطف على لما مر
والضمير لفعل الغير (قوله) كذلك) اى على المختار (قوله) احوال) اى والتقدير اذ كرها على المختار واضحات
وضوحا مثل الوضوح الخ ويحتمل ان قوله والتقدير راجع للحال ايضا مثل معنى المائل (قوله) واضحا
الخ قد يترفع مع قول المصنف واضحات (قوله) وتختلف التى الخ) جواب سؤال الشان التقدير المذكور
(قوله) وشعرى شعرى) اى شعرى الان هو شعرى فيها معنى كرى (قوله) ويرد الخ) لا معنى لرد النقل عن
اللغة سم (قوله) على انه وطا به الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة فتوجيه
ذلك انما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتأمل سم (قوله) من تحتم الجزاء) اى وجوب
جزاء الاعمال فى الاخرة اى الله تعالى كرى (قوله) غفلة الخ) حاشاه سم (قوله) عن هذه الدسيسة الخ)
الدسيسة الواحدة السكرية التى لا تندفع بدواء كرى (قوله) لما مر) وبجواب ايضا بما قدمه فى شرح قول
المصنف وفى بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له او اطلع عليه فى ذلك سم (قوله) انهم قد يرجحون) اى
المتأخرون كالشيخين (قوله) لان وقوعه الخ) قد يقال لفظ الباغ كذلك سم (قوله) اخرجهما الخ) وقد

يدعى ان العادة فى العدد ذلك (قوله) مخدوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع
ما يتوهم من الحذف من اسقاطا بعد وجودها وانما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادته
ودعاه الحاجة اليها حتى كان ما تركت لا يبعد وجودها فليتأمل (قوله) ومنها مواضع) يجوز كونه على حذف
مضاف مفهوم من السياق اى تحقيق مواضع فيظهر صحة الحل (قوله) لم يعبر عنه الخ) اى ولا بالضمير بان
يقول ذكرها فيه قصد الايضاح (قوله) ويرد بان القطع الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة (قوله) على انه وطا به
لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة وتوجيه ذلك البعض انما هو للمعنى اللغوى
وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتأمل فان زعم الغفلة على الاثمة من غير زعمها بما لا يليق ولا يلتفت اليه
ولا منشأ له الا الوهم او اجب الاعتراض على الاثمة وانظر هذا الكلام منه مع ما تقدم فى الهامش عن شرح
الهمزية (قوله) غفلة) حاشاه (قوله) لما مر انهم قد يرجحون ما عليه الاقل) وبجواب ايضا بما قدمه فى قول
المصنف وفى بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له او اطلع عليه فى ذلك الوقت واما الجواب بان لا يلزم من النص
على ما صححه المعظم ترجيحه واعتناؤه فشكل لان السياق قاطع بان سبب التزام ذلك النص كون ذلك
المنصوص عليه امر اراجح ما مقدم على غيره فلا ولا وجه لا التزاما لا يكون كذلك اذ لا فائدة فيه (قوله) لان
وقوعه الخ) قد يقال نفس لفظ الباغ كذلك لان ان يجاب بالمتنع وفيه ما فيه (قوله) اخرجهما عن الغرابة) قد

خلافه لما مر انهم قد يرجحون ما عليه الاقل (ومنها ابدال ما) هى من صيغ العموم ومع ذلك لا يعترض بقوله بانه زاد خلافا لنزعه لان
وقوعه فى السنة السلف ثم الحلف كما بانى اخرجهما عن الغرابة (كان من الفاظه غربا) لا يؤلف كالباغ (او موها) اى موقفا فى الوهم

أى الذهن (خلاف الصواب) بأن كان (٤٤) معناه المتبادر منه غير مراد أو استوى معناه فلا يدرى المراد وإن كان ذلك اللفظ بما يؤلف

فلا يتجدد هذا مع الغريب لان ذاك فيه عدم الف ولو بلا ايهام وهذا فيه ايهام ولومع الف بينهما عموم وخصوص من وجه وماها كذلك لا يغنى احدها عن الآخر ويفرض اغناء الحنفى عنهما كان يقول ابداله الحنفى بالواضح والاضح لا يكتفى فى التصحيح على أن المحرر ارتكب هذين الامرين الحقين بالترك والطرح (بواضح) منه لالقب الناس له وسلامته من الايهام (و) مع ذلك يكون بلفظ (اخصر منه بعبارة) بدل ما قبله باعادة الجار جمع عبارة وغيره بفتح او له وى ما يعبر بها فى الضمير اى يعرب به عنه (جليات) فى اداء المراد لخلوها عن القرابة والايهام واشتغالها على حسن السبك ورصانة المعنى اى غالباً او بحسب ظنه فلا ينشأفى الاعتراض عليه فى بعضها وادخال الباقى من ابدال الابدال على الماخوذ وفى حين بدل والتبدل والاستبدال على المتروك هو الفصحى وخفى هذا التفصيل على من اعترض المتن بآية وبدلتهم بجنتهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد ضل وقد تدخل فى حين بدل ونحوه على الماخوذ كما فى

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما فى ده يازده فانه ذكره لبيان مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله) بان كان معناه المتبادر منه غير مراد (الخ) اى بخلاف ما إذا كان المعنى المراد ظاهر امته وان لم يكن صريحاً فيه سم (قوله) او استوى (الخ) وهو اجمال ومقابلته الباس (قوله) الحنفى) اى لفظ الحنفى عنهما اى الغريب والموم (قوله) لا يكتفى) اى الحنفى قول المتن (بواضح) قضيت ان الاول فيه ايضاح عميرة (قوله) بدل ما قبله (الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى فى متعلقه بما يتعلق به باوضح احوال من اوضح سم اقول لا يظهر كون الباء بمعنى فى لان اى يريده السببية فيوافق كلامه حيث تقول عميرة الباء اما سببية او للباس (قوله) بفتح اوله اى وسكون ثانيه (قوله) اى يعرب) ببناء المفعول من الاعراب اى الافصاح (قوله) عليه) اى المصنف فى بعضها اى عبارته (قوله) وابدال الباء (الخ) وفاقالنا نهاية عبارته نقلا عن جماعة منهم الشمس القاباقى انهما لما تدخل على الماخوذ فى الابدال مطلقاً وفى التبديل ان لم يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما اما إذا ذكر معهما غيرهما كما فى قوله تعالى وبدلتهم بجنتهم جنتين وكافى قولك بدله بنحو فقامنا فدخو لاحيئذ على المتروك كما فى الاستبدال والتبدل اه وفى عرش عن شرح الفية الحديث الشيخ الاسلام ما يوافقه مع التصريح بان فى الاستبدال والتبدل التفصيل المتقدم فى التبديل وقال الرشيدى قوله م كافى قوله تعالى وبدلتهم الخ اى فانه ذكر معهما المفعول الذى هو الضمير اه (قوله) على الماخوذ) اى كانه سم (قوله) هو الفصحى) قضيت انه يجوز دخوله فى حين بدل على الماخوذ والمتروك ولما التفرقة بينهما بالنسبة للفصحى فقط وان له لافرق فى ذلك بين ان يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما او لا عرش (قوله) وفى حين بدل) لم يظهر نكتة التعبير فيه بالفعل وفى اخوه بالمصدر بصري (قوله) ونحوه) اى من التبديل والاستبدال (قوله) وبدل) بصيغة الامر (قوله) على ان (الخ) خبر لمبتدأ مخوف اى والتحقق مبنى على ان الخ وقيل التقدير ونسج على ان الخ قول السكردى انه متعلق بقدر تدخل الخ ما فيه (قوله) قد يتعارف عليه (الخ) قال السكردى كسعدى فى البيت المذكور فانه متروك باعتبار ما كان وماخوذ باعتبار ماسيكون لان الطالع فيه تحس الان يدعو حصول السعد له وفيه نظر وقال الشهاب الخفافى فى رسالته فى الابدال فان ذكرت احداً الجانبيين المعوض او المعوض عنه فباء المقابلة تصلح للماخوذ والمتروك باعتباره بقولك بعث هذا بدرهم وجواب غناطيك اشترته به فالدرهم ماخوذ ومتروك صاحب اه وهو حسن (قوله) او الاقوال) اى بدليل فن القولين او الاقوال سم (قوله) للشافعى رضى الله تعالى عنه استعمال الترضى فى غير الصحابة جائز كما هنا وإن كان الكثير استعمال الترضى فى الصحابة والترحم فى غيرهم ثم رابت فى كلام الشارح م ر قبل زكاة النابت مانصه ويسن الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخبار قال فى المجموع ومقاله بعض العلماء من أن الترضى يختص بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف اه عرش (قوله) ذكر المجتهد) إلى قوله وزعم ان فى النهاية الاقوله وأن الخلاف إلى ثم المرجع وماتنه عليه (قوله) ذكر المجتهد (الخ) لعل المراد المجتهد بمذهب الناقل لا قول الامام او انى العبارة مسأحة إذ ليس المراد ان المجتهد صاحب المذهب يقول فى المسئلة قولان مثلاً الذى هو ظاهر العبارة كالأخفى الحنفى العبارة نقل الاصحاب لا قول المجتهد مطلقين من غير ترجيح لافادة الخ لان هذا هو الذى يتنزل عليه التفصيل الاتى الذى من جملة قوله ثم المرجع عنهما الخ وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولان

قوله ٥ وبدل طالعى نحسى بسعدى ٥ على أن الشيء قد يتعارف عليه الأخذ والترك باعتبارين متعاقبان فتبعا وعليه ابدال ومقابلته رعاية لها (ومنها بيان القولين) او الاقوال للشافعى رضى الله عنه قبل ذكر المجتهد لها لافادة ابطال

متعاقبان فالماخِر قوله الخ رشدي (قوله مازاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها
سم أي كيان في الشارح (قوله ولا ينحصر) أي فائدة المذكور تدكير الفعل لأن ما لا ينفك عن التام
كالمرقفة والتكررة يذكروا بوث كانه عليه العصام (قوله بيان المدرك) بضم الميم أي موضع الادراك
ومدرك الشرع هو اضع طلب الاحكام، الفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخريج وجه
قائه في المصباح لسكن في حواشي الشنواني على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغزلي على الجار برديان المدرك
بفتح الميم اعرش (قوله وان من رجح الخ) عطف على بيان المدرك (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيما
رايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان عدم الانحصار مناف
لما نقله من قوله ابطال مازاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصر فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله
ابطال مازاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هي ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال بمعونة ما في الاصول
ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فليتام
سم ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب ضعيف ولذا اسقط النهاية هذه الفائدة (قوله حتى يمنع الخ)
تقريع على المتن في التضمير المستلزم للانحصار (قوله مفصلا) اسم فاعل (قوله من شقيه) أي التفصيل (قوله
ما تاخر الخ) عبارة بالنهاية ما مضى على رجحانه والافعال ما خاره والالخ (قوله والافعال) على رجحانه
يقضي ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك قطعاهل عكس فقال ثم الراجح
ما نص على رجحانه ولا فافتا تاخر ان علم اصاب قاله ابن قاسم وهو مردود وتغلا معنى ما نقلنا فان ما ذكره الشباب
ابن حجر هو الموافق لما في كتب المذهب كالروض وغيره كتب الاصول كجمع الجوامع وغيره وإذا كان
كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعاهل اما معنى فلان المتاخر اقوى من الترجيح لان المجتهد انما رجح الاول
بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانيا كالناسخ الاول بترجيحه الا ترى ان المتاخر من اقواله صلى الله عليه وسلم
ناسخ للتقدم مطلقا وان قال في المتقدم انه واجب مستمرا بدا كما هو مقرر في الاصول فعمل ان الصواب
ما صنعته الشباب ان حجر لا ما صنعته الشارح ر المواقف لا اعتراض ابن قاسم رشدي اقول وكذا صنيع
المغني موافق لصنيع التحفة كيان في لكن قوله اي الرشدي واما معنى الخ فيه نظر فانه لا يبالى لا اعتراض سم اذ
مراده كاهو الظاهر المتبادر من سياقه ان المتاخر المعلوم تاخره اذا نص عنه او بعده على رجحان الاول لا
يقدم على الاول قطعاهل فالما يقتضيه صنيع الشارح (قوله فانص) اي الشافعي عرش (قوله والافعال الخ)
قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على احد القولين ثم قال عنه انه مدخول او يلزمه فسادانه يقدم وظاهر انه
غير مراد ثم رايت الشباب ابن قاسم سبق الى ذلك رشدي (قوله مدخول) اي فيه دخل اي نظر عرش
(قوله والافعال الخ) عبارة كثر الكبرى ولو وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة

فن القولين او الاقوال (قوله مازاد) اي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها (قوله لم
ينحصر فيها) كذا اخبار ايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان
عدم الانحصار مناف لما نقله من قوله ابطال مازاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصر فيها لم يكن
زائدا على ما نقله بقوله ابطال مازاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هي ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال
بمعونة ما في الاصول ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل
مركبا منها فليتام (قوله والافعال) على رجحانه يقضي ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان
الاول وليس كذلك قطعاهل عكس فقال ثم الراجح ما مضى على رجحانه ولا فافتا تاخر ان علم اصاب وقد يحاج
عنه بان قوله الامتناع وان لم يعلم تاخره هو لا يخلص فتأمل (قوله والافعال) ظاهره تقديم ما فرغ عليه وان
قال عنه يلزمه فساد لا ينبغي ان يكون مراد (قوله والافعال) مذهب مجتهد عبارة كثره لا بالبكرى ولو
وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة للمقلد لان القول في الجملة احب من القول في
غيرها والموافق زادت به قوة ذلك القول انتهى وعبارة المجموع وحكي القاضي الحسين فيها اذا كان للشافعي

ما زاد لا للعمل بكل انتهى
ولا ينحصر في ذلك بل من
فوائده بيان المدرك وان
من رجح احدها من
مجتهدي المذهب لا يعد
خارجا عنه وان الخلاف لم
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد
بمعونة ما هو مقرر في الاصول
انهم اذا جمعوا على قولين
لم يجوز احداث ثالث الا
ان كان مركبا منهما بان
يكون مفصلا وكل من شقيه
قال به احدهما ثم اراجع
منهما ما تاخر ان علم والا
فانص على رجحانه والا
فعارض عليه وحده والافا
قال عن مقابله مدخول او
يلزمه فساد او افاده
في محل جواب والا فافا
وافق مذهب مجتهد لتقريبه
به فان خلا عن ذلك كله

للقلة انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيما إذا كان للشافعى قولان أحدهما موافق لأحنية
 وجهين أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبى حامد الأسفرائينى قال الشافعى إنما خالفه
 لإطلاعه على موجب المخالفة والثانى القول الموافق أولى وهذا قول القفال وهو الأصح والمسئلة مفروضة
 فيما إذا لم يتجدد مرجعها منسب إلى انتهى وينبغى حمل تصحيحه على ما إذا لم يبدل النظر الموافق لقواعد الشافعى على
 رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد سم بحذف (قوله) فهو لتكاثر نظريه) الجملة
 جواب فان خلاخ (قوله) وهو يدل الخ) أى ذكر قولين متكافئين ع ش (قوله) حذرا الخ) لعله مفعول
 له ليدل على دقة الورع وعبارة النهاية وحذرا الخ بالواو والعاطفة على لتكاثر نظريه اه وهى ظاهرة (قوله)
 من ورطة هجوم) أى من مفسدة هجوم والورطة لغة الهلاك ع ش (قوله) وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله
 غلط ويصرح بالجواز أيضا قول المصنفى مانصه وإن كان فى المسئلة قولان جديدان فالعمل بأخبرهما فان لم
 يعلم فبحار حجة الشافعى فان قالهما فى وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطالا للآخر عند المازنى وقال غيره
 لا يكون إبطالا بل ترجيحا وهذا أولى واتفق ذلك للشافعى فى نحو ست عشرة مسئلة وإن لم يعلم بل قالهما معا
 أو مر بتألام البحث عن أرجحهما بشرط الأهلية فان أشكل توقف فيه اه (قوله) رده) ضبب بينه وبين قوله
 وإن الإجماع الخ سم (قوله) بتأليف الخ) متعلق بأفرد (قوله) ونقل القرافى) إلى المتفرق فى النهاية إلى القول وهو
 وجهه وقوله وكان أخذ إلى لأن كلاهما عليه (قوله) ونقل القرافى الخ) أى المال كى ع ش (قوله) الإجماع
 على تخيير المقلد الخ هل يجرى ما ذكر فى الوجهين سم (قوله) إذا لم يظهر ترجيح الخ) أى أما إذا ظهر ترجيح
 أحدهما فيجب العمل به وهو موافق فى ذلك لقولهم العمل بالأرجح واجب فما اشتهر من أنه يجوز العمل
 لنفسه بالأوجه الضعيفة كقابل الأصح غير صحيح هكذا فى حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران الأول وإن فرض
 المسئلة فى قولين لمجتهد واحد فلا ينتج أن الوجهين إذا تعدد قائلهما كذلك فتقوله فى المعتبر الخ تفر يعا على
 ما هنا فى مقام المنع وقولهم العمل بالأرجح واجب إنما هو فى قولين لا مام واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذى
 هى عبارته كتحريم على أن المراد بالعمل فى قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل لنفس بل المراد
 كونه المعمول به مطلقا كالإختي الأمر الثانى أن قوله فى المعتبر الخ كالتصريح فى أن هذه الشهرة ليس
 لها أصل وليس كذلك فى فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام أسلفه ثم مقتضى
 قول الروضة وإذا اختلف متبحران فى مذهب الخ أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى العمل ويؤيده افتاء
 البلقيني بجواز تقليد ابن سريج فى الدور وإن ذلك يقع عندنا وقه ويؤيده أيضا قول السبكي فى الوقف فى
 فتاوى به يجوز تقليد الوجه الضعيف فى نفس الأمر بالنسبة للعمل فى حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل
 ابن الصلاح الإجماع على أنه يجوز اه فكلام الروضة السابق أى الموافق لما فى الشرح هنا مع زيادة
 التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك فى كونهما لقائل أو
 قائلين كافى قولى الإمام لأن المذهب منهما لم يتحرر للمقلد بطريق يستمده أما إذا تحقق كونهما من اثنين
 خرج كل واحد منهما من هو اهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره رحمة الله تعالى ونفعنا به
 فتأمل حق التأمل وانظر إلى فرقة آخرى بين الوجهين لقائل واحد الوجهين لقائلين تعلم ما فى نفع شيخنا

فهو لتكاثر نظريه وهو
 يدل على سعة العلم ودقة
 الورع حذر من ورطة
 هجوم على ترجيح من غير
 اقتضاح دليل وزعم أن
 صدور قولين معافى مسئلة
 واحدة كفيها قولان
 لا يجوز إجماعا غلط أفرد
 رده وإن الإجماع على
 جوازه ووقوعه من
 الصحابة فمن بعدهم
 بتأليف حسن قال الإمام
 ووقع ذلك للشافعى رضى
 الله عنه فى ثمانية عشر موضعا
 ونقل القرافى الإجماع
 على تخيير المقلد بين قولى
 إمامه أى على جهة البذل
 لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح
 أحدهما وكأنه أراد إجماع
 أئمة مذهب كيف ومقتضى
 مذهبتنا كما قاله السبكي

منع ذلك القضاء والافتادون العمل نفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا (٤٧) وانتهره الغزالي كما يجوز لمن اداه

الذي قدمناه ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء ثم بسط ما يوافق ما في فتاوى راجعه رشيدى أقول ما نقلته عن فتاوى الشارح وغيرها لا ينافى ما قاله عرش فانه مطلق فيحمل على ما لا مدرك له من العالم من أهل ترجيح ظاهر له ترجيح أحد الوجهين مثلا وامامنا ذكره أولا من ان فرض المسئلة في قولين فيجهد واحد فلا ينتج الخ فجاب عنه بان حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم تعدد الاقوال بطريق الاولى (قوله منع ذلك) أى التخيير عرش (قوله دون العمل نفسه) أى ما يحفظ سم (قوله وبه يجمع) أى بالمعنى القضاء والافتاء والجواز في العمل نفسه (قوله يجوز الخ) أى التخيير (قوله) وأجرى السبكي ذلك) أى التفصيل وقوله في العمل متعلق بأجرى الخ وقوله بخلاف المذاهب الاربعة أى بغير المذاهب الخ متعلق بالعمل عرش (قوله أى ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيره فى قيد غير هاتين القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله لمن يجوز تقليده) وهو المجتهد كرى (قوله) وجميع شروطه عطف على نسبته وغيره عند رجوع إلى العالم كرى والاصوب إلى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أى التفصيل المتضمن للسنة في القضاء والافتاء (قوله) أى فى قضاء وافتاء أى دون العمل نفسه كرى (قوله ومن عمل ذلك) أى التفصيل المتضمن للجواز في العمل لنفسه عبارة السكرى أى التقليدي في العمل نفسه أم (قوله مالم يتبع الرخص) أى بان يأخذ من كل مذهب مذهب بالاسل منه (قوله رتبة التكليف) أى رباطه (قوله بل قيل فسق) والاراجه خلافه نهاية وسم أى فلا يكون فسقا وإن كان حراما ولا يلزم من الحرمه فسق عرش (قوله ومن عمل ضعفه) أى القول بالفسق عبارة النهائية محل الخلاف أم (قوله ولا ينافى ذلك) أى ما تضمنه قوله ومن عمل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد لا مام فى مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتين حله الخ) علة لعدم المناقاة الضعيف لما قاله الأمدى وابن الحاجب (قوله ترك حقيقة الخ) وأما فى مسئلة بشماها جميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كان أدى عبادته صححة عند بعض الاربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاؤها ديرى أم يجزى (قوله نحو ذلك) أى نحو الحل المذكور (قوله خلافا للجلال المحلى) أى فى شرح جمع الجوامع عرش أى حيث رجح الامتناع مطلقا نفس الحادثة ومنها وحمل قول الأمدى وابن الحاجب عليه (قوله كان أفنى الخ) عبارة النهاية كان أفنى شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرها ثم نكح بعد القضاء عنها اختها مقلدا بأحنية فى طلاق المسكرة ثم أفناه شافعى بعدم الخنث فيمتنع عليه ان يطل الأولى مقلدا للشافعى وان يطل الثانية مقلدا للحنثى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما وضع ذلك الودرحمة الله تعالى فى فتاوى بهر اداعلى من زعم خلافا معترا بظاهر مامراه قال الرشيدى قوله فيمتنع عليه ان يطل الأولى وان يطل الثانية الخ أى جامعا بينهما كما فى صريح فتاوى والده بخلاف مام إذا عرض عن الثانية أى وان لم يطلها فانه وطء الأولى تقليدا للشافعى كما نبه عليه الشهاب ابن قاسم راداعلى الشهاب بن حجره (قوله ثم أفنى الخ) فيه نظير سيطر سم (قوله) فأراد ان يرجع للأولى الخ) كون هذه يلزم فيها ترك قول لا يقول به كل منهما محل تأمل نعم لو قيل ببقائه منهما كان واضحاصرى وقد تقدم عن الرشيدى وبأنى عن سم ما وافقه (قوله ثم استحققت الخ) كان

(قوله دون العمل نفسه) أى ما يحفظ (قوله أى ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيره فى قيد غير هاتين القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام (قوله بل قيل فسق الخ) الوجه خلافه (قوله كان أفنى الخ) فى شرح مكرها كان أفنى شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرها ثم نكح بعد القضاء عنها اختها مقلدا بأحنية فى طلاق المسكرة ثم أفناه شافعى بعدم الخنث فيمتنع عليه ان يطل الأولى مقلدا للشافعى وان يطل الثانية مقلدا للحنثى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما وضع ذلك شيخنا الرملى رحمه الله تعالى فى فتاوى بهر اداعلى من زعم خلافا معترا بظاهر مامراه (قوله ثم أفنى الخ) فى هذا المثال نظير سيطر (قوله ثم استحققت عليه) أى كان باع ما اخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا

الحادثة نفسها لأمثلها خلافا للجلال المحلى كان أفنى بينونة زوجته فى نحو تعليق فنكح أختها ثم أفنى بأن لا بينونة فأراد ان يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير ابانتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليدا لابي حنيفة ثم استحققت عليه فأراد تقليد الشافعى فى تركها

باع ما أخذ به شفعة الجوارثم اشتراه ولا يصح تصورك بذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداها
 فاخذها بشفعة الجوارثم اراد هو بيع داره الاخرى واراد تقليد الشافعي في منع اخذ جاره لها فله ذلك لان هذه
 قضية اخرى سمى **(قوله فيمتنع فيما)** اى يمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومثله الشفعة **(قوله لان كلا من**
الامامين الخ) فيه نظري في الاولى قضية قول الثاني فيها ان الزوجة الاولى باقية في عصمته وان الثانية لم تدخل
 في عصمته فالرجوع للاولى والاعراض عن الثانية من غير اياته موافق لقوله فليتا ملسم على حج اء ع ش
 وتقدم عن الرشيدى اعتاده وعن البصري ما يوافقه **(قوله لا يقول به)** اى بكل من جواز الاخذ بشفعة
 وعدمه ومن حل إحدى الاختين مع حل الاخرى كرى **(قوله بظاهر مامر)** اى من جواز العمل لنفسه
 ع ش **(قوله والاوجه)** اى بدليل فن الوجهين او الالوجه سمى **(قوله اخر جوها)** اى استنبطوها **(قوله على**
قواعد الخ) اى الشافعي **(قوله وقد يشذون عنهما)** اى يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه ويحتدون
 في مسالة من غير اخذ منهما بل على خلافهما **(قوله فتنسب لها)** اى تلك الوجوه للزنى وانى نور ولوقالهم
 لكان اولى **(قوله في المذهب)** اى مذهب الشافعي ع ش **(قوله والطرق)** اى بدليل فن الطريقين او الطرق
 سمى **(قوله وهى)** اى الطرق سمى **(قوله اختلافهم)** اى اثره او لازمه سمى عبارة عميرة الظاهران مسمى
 الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الاصحاب اه **(قوله**
في حكاية المذهب) اى الراجع قالة الكردى وفيه نظر بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم ما بعد مجرد ما في المسئلة
 من القول والوجه احدا او متعدد ارجحا او مرجوحا **(قوله فيحكى الخ)** تفسير للاختلاف عبارة
 غيره كان يحكى الخ **(قوله بعضهم نصين)** لعل هنا حذا قاي لم يابعداهى وبعضهم بعضهم اى منازرها حقيقة
 والايقنى عن قوله وبعضهم بعضهم ما قبله **(قوله او عكسه)** يعنى عكس كاف كأوجهه أو بمعنى الواو الخ **(قوله**
او اعتبار) عطف على حقيقة **(قوله وعكسه)** سرما فيه **(قوله لهذا)** اى لكثرة انواع الاختلاف هذا
 ما يظن لى لكن فيه تعليل الشئ بنفسه فامل **(قوله اى المنصوص الخ)** اى فهو من إطلاق المصدر على
 المفعول **(قوله لانه ما نسب اليه الخ)** عبارة المعنى وسعى ما قالة لانه مرفوع القدر لتنصيب الامام عليه
 أو لانه مرفوع إلى الامام من قولك نصصت إلى فلان ذارفته ايه اه **(قوله حيث ذكر)** اى الخلاف
 وهذا عميد لقوله الا لى لانه ينافى الخ قول المتن **(في جميع الحالات)** اى حالات الخلاف من كونه اقاو الا او
 وجوها فلا تنافى بين قول الشارح غالبا وقول المصنف جميع الخ كما هو ظاهر للتدبر ولعل هذا ما اشار اليه
 الفاضل المحشى سمى بقوله فتأمل فيه دقة بصرى وعبارة الكردى قوله في جميع الحالات اى حالات الأقوال
 او الالوجه او غير ذلك وقوله غالبا اى بيان مراتب الخلاف غالبا اه وعبارة سمى قوله غالبا بقيد هذا القيد
 لا يتصور مع قول المصنف بان قوله حيث الخ تفسير للحالات التى بين فيها مراتب الخلاف فالمنع في جميع
 الحالات التى أقول فيها شيئا من هذه الصيغ فهو من العام المنصوص والقالم لتفسيره اه وقوله وقد يجاب
 ايضا الخ هذا هو الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المعنى ما اشار اليه الشارح بقوله غالبا بماضيه وان
 مراده في اغلب الاحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا اولى اى من الجواب بانه من العام

فيمتنع فيما لان كلام
 الامامين لا يقول به حيث
 فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر
 بمن أخذ بظاهر مامر
 (والوجهين) أو الالوجه
 الاصحاب خرجوها على
 قواعده أو نصوصه وقد
 يشذون عنهما كالزنى
 وأبى ثور فتنسب لها ولا
 تعد وجوها في المذهب
 (والطريقين) أو الطرق
 وهى اختلافهم في حكاية
 المذهب فيحكى بعضهم
 نصين وبعضهم نصوصا
 وبعضهم بعضها أو مغايرها
 حقيقة كأوجه بدل أقوال
 أو عكسه أو اعتبار
 كتفصيل في مقابلة إطلاق
 وعكسه فلذا كثرت الطرق
 في كثير من المسائل
 (والنص) أى المنصوص
 للشافعى رضى الله عنه من
 نص الشئ مرفعه وأظهره
 لانه لما نسب اليه من غير
 معارض كان ظاهرا
 مرفوع الرتبة على غيره
 (و مراتب الخلاف) قوة
 وضعفا حيث ذكر
 (في جميع الحالات) غالبا

لا ولا ينافيه جزء بمسائل
 فيها خلاف لأنه لم يلزم
 ذكر كل خلاف فيما ذكر
 بل أنه حيث ذكر خلافا
 بين مرتبته أو فهم نص
 من غير ذكر له لأن قضية
 سياقه الآتي أنه إنما يذكر
 نصا يقابله وجه أو يخرج
 وأنه لا يذكر كل نص
 كذلك بل أن ما ذكره
 لا يكون إلا كذلك فتأمله
 (خيث) بالضم ويجوز
 الفتح والكسر مع إبدال
 يائه وواو أو ألفا وهي
 دالة على المكان حقيقة أو
 مجازا كما في الله أعلم حيث
 يجعل رسالته بتضمين
 أعلم معنى ما يتعدى إلى
 الظرف أى الله أفند علما
 حيث يجعل أى هو نافذ
 العلم في هذا الموضع
 فاندفع ما قيل يتعين أنها
 مفعول به على السعة لأن
 فعل التفضيل لا ينصبه
 إلا ظرف لأنه تعالى
 لا يكون في مكان أعلم منه
 في مكان ولأن المعنى أنه
 يعلم نفس المكان المستحق
 لوضع الرسالة لاشياء في
 المكان قيل وكانها وهو
 عجيب إذا التقدير فكل مكان
 من هذا الكتاب (أقول)
 فيعوز عن الاختشأ نهارد
 للزمان (الأظهر أو المشهور

المخصوص (قوله لمابأى) أى في شرح قوله وحيث أقول وقبل كذا الخ كرى (قوله قد بين) أى نحو أصح
 القولين وأظهر الوجهين وقوله وقد لا أى نحو الأصح والأظهر معنى (قوله ولا ينافيه الخ) أى كالم من قوله
 حيث ذكر ولعلمه بغيره عليه نظر العطف قوله أو فهم نص الخ على قوله فهم خلافا لأنه لا يعلم من ذلك
 (قوله لأنه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته
 اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا سم وقد يفتى عن التعليل
 المذكور عن قوله والآتي لأن قضيته الخ قوله غالبا تأمل (قوله سياقه الآتي) أى بقوله وحيث أقول النص
 الخ كرى (قوله نصا يقابله وجه أو يخرج) أى بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه بفرض من تركه نصا يقابله
 ما ذكر فله لم يطلع عليه ولم يثبت عنده فليتأمل سم أقول يفتى عما قدره قول الشارح وأنه لا يذكر الخ
 إلا أن يرد ما قدره يفتى عن قول الشارح المذكور (قوله وأنه لا يذكر كل نص الخ) وقد يقال فما يرجع
 حيثئذ لتخصيص البعض بالذكر مع اتحاد النوع (قوله أى الله أفند الخ) تأويل أعلم بأنفذاً ليلخص فان
 أول أفند بأصل الفعل فيمكن تأويل أعليه فلاحاجة لذكر التفوذ وقوله أى هو نافذ يقتضى صرف أعلم عن
 التفضيل سم وكمنع أو لكلامه بأن تأويل أعلم بأنفذاً لتحصيل ما يتعدى إلى الطرف وأما قوله أى هو نافذ
 العلم المقضى لما ذكر فلاشارة إلى أن الله تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل
 (قوله فاندفع ما قيل أنه مفعول به) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أى يعلم سم
 وكذا صرح بذلك الرضى (قوله لأن فعل الخ) متعلق بعلى السعة كرى (قوله لا ينصبه) لم يقل لا يعمل فيه
 لأنه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال أنا ضرب منك لزيد وأعرف منك بزيد عصام (قوله لا ظرف)
 ضبب بينه وبين مفعول به سم (قوله لأنه تعالى الخ) علة لا لظرف وقوله ولأن المعنى الخ عطف عليه (قوله
 وكانها) كأنه عطف على كفى الله أعلم حيث أقوله إذ التقدير الخ كأنه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من
 المكان المجازى بأن ما هنا مكان حقيقى وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ والنقوش أو
 المعانى أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء أوردنا بالمكان المكان لغة
 أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر فقوله وهو عجيب إنما العجيب التعجب منه سم (قوله أنها ترد) أى لفظة

من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص والفاء للتفسير وبأنه لم يعتد بالقليل مبالغة في مقام المدح والخطابة
 (قوله لأنه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته
 اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا (قوله نصا يقابله
 وجه أو يخرج) أى بحسب اطلاعه فلا يرد عليه ما عساه بفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فله لم يطلع عليه
 ولم يثبت عنده فليتأمل (قوله أى الله أفند) تأويل أعلم بأنفذاً ليلخص فان أول أفند بأصل الفعل فيمكن
 تأويل أعلم به فلا وجه لذكر التفوذ وقوله أى هو نافذ يقتضى صرف أعلم عن التفضيل (قوله فاندفع
 ما قيل يتعين أنها مفعول به) صرح به ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أى يعلم سم (قوله
 لا ظرف) ضبب بينه وبين مفعول به (قوله قيل وكانها) كأن قوله وكانها عطف على قوله كفى الله أعلم حيث
 يجعل رسالته وقوله إذ التقدير الخ كأنه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من المكان المجازى بأن ما هنا
 مكان حقيقى وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ والنقوش أو المعانى أو غير ذلك مما
 فصل في محله ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء أوردنا بالمكان لغة أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر
 لمن تأمل معنى المكان لغة واصطلاحاً ونسبة القول المذكور إليه فنامل (قوله وهو عجيب) إنما العجيب
 التعجب منه (قوله خيث أقول الأظهر أو المشهور) المراد بالأظهر أو المشهور اللفظ أى وحيث أقول هذا
 اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالة رفعه ومجوز غير الرفع أيضاً كما هو ظاهر وقوله فمن القولين أى فرداى
 بالأظهر أو المشهور أى هذا اللفظ هو الأظهر أو المشهور من القولين أو الأقوال أى القول الأظهر أو
 المشهور منهما أو منها فالأظهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى تعلق به من المراد به

المشهور لكونه كالوصفه
 أى فاحدهما كائن من
 جملة (القولين أو الأقوال
 فان قوى الخلاف) لقوة
 مدرك غير الراجح منه بظهور
 دليله وعدم شذوذه وتكاثر
 دليلهما في أصل الظهور
 وبتماز الراجح بأن عليه المعظم
 أو يكون دليله أوضح وقد
 لا يقع تمييز (قلت الأظهر)
 لاشعاره بظهور مقابله (والأ)
 يقو مدركه (فالمشهور)
 هو الذى أعبر به لاشعاره
 بخفاء مقابله ويقع للتوابع
 تناقض بين كتبه في الترجيح
 ينشأ عن تغيير اجتهاده
 فليعتن بتحرر ذلك من
 يريد تحقيق الأشياء على
 وجهها (وحيث أقول
 الأصح أو الصحيح فن الوجهين
 أو الوجه) ثم إن كانت من
 واحد فالترجيح بإمر في
 الأقوال أو من أكثر فهو
 بترجيح مجتهد آخر (فان
 قوى الخلاف) بنظر مامر
 في الأقوال (قلت الأصح)
 لاشعاره بصحة مقابله وكان
 المراد بصحته مع الحكم عليه
 بالضعف ومع استحالة
 اجتماع حكمين متضادين على
 موضوع واحد في آن واحد
 أن مدركه له حظ من النظر
 بحيث يحتاج في ردّه إلى غوص
 على المعاني الدقيقة والأدلة
 الخفية بخلاف مقابل
 الصحيح الاتي فانه ليس

حيث قول المتن (الأظهر والمشهور) أى هذا اللفظ هو مرفوع على الحكاية لخالفه ويجوز غير الرفع
 أيضاً كما هو ظاهر وقوله (فن القولين أو الأقوال) أى فرادى بلفظ الأظهر والأشهر القول الأظهر أو الأشهر
 من القولين أو الأقوال فالأظهر والمشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى يتعلق به من المراد
 به القول لا اللفظ وحاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد اردت به القول الأظهر والمشهور من القولين
 الخ وقس على ذلك نظائره الآتية سم (قوله متعلق بالأظهر الخ) أراد بالتعلق بذلك الحمل عليه لاتعلق
 الجار لان ذلك التعلق مع كائن الاتي والمحمول على الشئ يكون وصفه لكن للممكن الظرف وصفه
 حقيقة بل وصفه الحقيقي متعلق الظرف قال لكونه كالوصفه كرى عبارة البصرى لعل مراده التعلق
 المعنوى ليلائم قوله أى فاحدهما كائن الخ اه (قوله لكونه) أى من القولين أو الأقوال كالوصفه أى
 الأظهر أو المشهور (قوله فاحدهما) الأولى هو قول المتن (فان قوى الخلاف) أى المخالف عميرة (قوله
 لقوة مدرك غير الراجح منه) أى من الخلاف بالمعنى المصدري وعبارة غيره وهى لقوة مدركه أى الخلاف بمعنى
 المخالف انحصروا (قوله لا يكون دليله الخ) فى بعض النسخ بالباء الموحدة بصيغة الجار والمجرور عطفاً
 على قوله بان عليه الخ فى بعضها بالياء المثناة بصيغة المضارع المنصوب عطفاً على ان عليه الخ (قوله وقد لا يقع
 الخ) أى بحسب ما يظهر لنا ولا فالترجيح تحكى تحت ثمر آيت الفاضل المحشى سم قال مناصه قد يقال لا بد
 من تميز عند المرجح ولا لم تصور ترجيح انتهى بصرى قول المتن (قلت الأظهر) يجوز ان قلت بمعنى
 ذكرت فلم يحتاج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد بالأظهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الأظهر مرفوع حكايته
 باعتبار بعض احواله والافوفى كلامه يقع غير مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكايته لهما باعتبار
 بعض الاحوال وكذا يقال فى الأصح أو الصحيح من قوله حيث أقول الأصح أو الصحيح من قوله قلت
 الأصح أو الأصح (فالمشهور) يجوز ان تقدّر مفعولى أو مذكورى المشهور أو فالمشهور
 مفعولى أو مذكورى سم (قوله بتمام) أى من موافقة المعظم أو أو خفية الدليل هذا ظاهر صنعه لكن
 فى الشئ الأول وقتاً لا أن يصور بما إذا كان لصاحب الوجه استحباب وتلازمة مرجحون (قوله فهو بترجيح
 مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المراد هنا لولا ترجيح صاحب أحد
 الوجهين أو الوجه وفيه نظر بل اظن الواقع بخلافه سم (قوله ولا ترجيح الخ) يتأمل فيه ثم يمكن ان يقال
 ان المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته (قوله وكان المراد الخ) وقد يقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة
 بحسب التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر وما الجواب ببنا ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا

القول لا اللفظ فتأمل هو قس على ذلك نظائره الآتية والحاصل ان حاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد
 اردت به عبرت عن القول الأظهر والمشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالأظهر أو المشهور) قديتوم
 ارادة لفظ الأظهر والمشهور المذكور وفيه نظر بل لا معنى له والوجه تعلقه بمخدوف والتقدير فهو
 الأظهر أو المشهور من القولين الخ فتأمل (قوله القولين أو الأقوال) المراد المعنى وقوله قبله الأظهر أو
 المشهور المراد اللفظ أى وقد تقدم تحقيقه (قوله وقد لا يقع تميز) قد يقال لا بد من تميز عند الراجح والالم
 يتصور و ترجيح (قوله قلت الأظهر) يجوز ان قلت بمعنى ذكرت فلم يحتاج إلى حمله أو على ظاهره لانه لا يريد
 بالأظهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الأظهر مرفوع حكايته لهما باعتبار بعض احواله والافوفى كلامه يقع غير
 مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكايته لهما باعتبار بعض الاحوال وكذا يقال فى الأصح أو الصحيح من
 قوله حيث أقول الأصح أو الصحيح من قوله قلت الأصح أو الصحيح (قوله فالمشهور) يجوز ان تقدّر
 مفعولى أو مذكورى المشهور أو فالمشهور مفعولى أو مذكورى ثم المراد بالمشهور لفظه والظاهر انه مرفوع
 حكايته لبعض احواله فانه يقع غير مرفوع أيضاً انتهى (قوله فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا
 موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المتبادر هناك لولا ترجيح صاحب أحد الوجهين أو الوجه وفيه نظر
 بل اظن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قد يقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة بحسب

فكان ذلك صحيحا بالاعتبار المذكور وان كان ضعيفا بالحقيقة يجوز العمل به فلم يجتمع حكمان كما ذكر فتأمل ذلك واعرض عما وقع هنا من اشكالات واجوبة لا ترضى وقد يقع للبصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالأظهر وفي بعضها (٥١) يعبر عن ذلك بالأصح فان عرف ان

الخلاف أقوال أو وجه فواضح والارجح الدال على أنه أقوال لأن مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي رضي الله عنه بخلاف نافية عنه (ولإلا) بقوله (الصحيح) هو الذي اعبر به لاشعاره بانتفاء اعتبارات الصعنة عن مقابله وأنه فاسد ولم يعبر بنظيره في الأقوال بل أثبت لنظيره الخفاء وان الفصور في فهمه إنما هو منا حسب تاداب مع الامام الشافعي كما قال وفرقا بين مقام المجتهد المطلق والمقيد فان قلت اطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض بفساد مقابله بقضي ان كل ما عبر فيه به لا يسر الخروج من خلافه لأن شرط الخروج منه عدم فساده كاصرحوا به وقد صرحوا في مسائل عبروا فيها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيها قلت بحجاب بأن الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدل به لا مطلقا فهو فساد اعتباري وبفرض أنه حقيقي قد يكون بالنسبة لقواعدنا دون قواعد غيرنا ولما ظهر للبصنف مثلا والذي

يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد سم أقول وأيضا ان الشارح أشار الى رد ذلك الجواب بقوله ومع استحالة الخ (قوله فكان ذلك) أي مقابل (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافناء دون العمل لنفسه كما مر عن الرشيدى عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما عبر عنه بالأظهر (قوله فواضح) يعني برجع ما يطابق المعروف كدى (قوله لأن مع قائله الخ) هذا إنما يظهر لاطلاق ما لم ينسبه الى معين من الاصحاب ولعل الاولى التعليل بأنه الاصل والغالب (قوله بنظيره) أي بنظير الفاسد يعني لم يعبر بعبارة تدل على ان المقابل فاسد كدى ولا ينبغي ما فيه من التكلف وعبارة غير الشارح وهي ولم يعبر بذلك أي بالأصح والصحيح في الأقوال تاداب مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله اه اخضر واوضح (قوله كما قال) أي قال في إشارات الروضة عرش (قوله لأن شرط الخروج الخ) أي سن الخروج (قوله قلت بحجاب الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح آخر لا يقتضي التعبير بالصحيح بل بالأصح كما لا ينبغي إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع أدلته كما هو ظاهر ويتجه ان يحجب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهد بان خلافة او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للبصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل الذي الخ قوله لا مطلقا أي لا من حيث جميع أدلته (قوله أنه حقيقي) أي ان الفساد من حيث جميع الأدلة (قوله بالنسبة لقواعدنا الخ) في هذا الوجه الثاني نظر لإزالة عثرة عندنا بقوله الخالفه لقواعدنا إلا ان تعبد قواعدينا بما قوى دليلها فليتأمل سم قول المتن (المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفعه على الحكاية باعتبار بعض احواله ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قول) أي سواء ايضا (قوله أو وجه الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله سم وللكردى هنا ما لا يدفع الاشكال لسكونه دخلا فيما قبله ويمكن ان يقال ان اسم الاشارة راجع الى النص وضيقا وبعضه راجع الى أكثر وضيقا وغيره راجع الى قوله وجهها أو أكثر (قوله وبعضه) ضيق بينه وبين ذلك سم عبارة السكردي أي يحكي بعض الأكثر في مقابلة الأكثر اه (قوله كما مر) أي في شرح والطريقين (قوله

التخيل والفرأئ المناسبة لما لا يحسب نفس الأمر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد فان قيل ولا إذا كانا لاثنين لانه إذا كان كل مجتهد مصيبا فالحق متعدد بتعدد المجتهدين فلا مزية لاحد القولين والوجهين على الآخر حتى يراد ظهوره او سمته على ظهور او صحة الآخر ليصح وصفه بأنه أظهر او اصح قلت قد يكون أحدهما وان كان كل حقار جمع لزيادة مصلحته او كونه ادخل في الخدمة او نحو ذلك لا ترى ان خصال الخير كل منها حق مع ان بعضها ارجح لزيادة مصلحته فقد يتصور مثل ذلك في الحق بتعدد المجتهدين في وصف بنحو الاظهرية أو الاصحية فليتأمل (قوله قلت بحجاب بان الفساد الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح آخر لا يقتضي التعبير بالصحيح بل بالأصح كما لا ينبغي إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع أدلته كما هو ظاهر ويتجه ان يحجب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين انها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهد بان خلافة او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للبصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب (قوله يكون بالنسبة الخ) في هذا الوجه الثاني نظر لإزالة عثرة عندنا بقوله الخالفه لقواعدنا إلا ان تعبد قواعدينا بما قوى دليلها فليتأمل (قوله قول المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفع المذهب على الحكاية باعتبار بعض احواله لان المراد لفظه ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله (قوله وبعضه) ضيق بينه وبين ذلك (قوله

ظهر لغيره قوته قدب الخروج منه (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) كان يحكي بعض القطع أي أنه لا يصح سواء وبعض قولاً أو وجهاً أو أكثر وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقاً أو باعتبار كماله أو راجع المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع

او موافقها من طريق الخلاف او مخالفتها لكن قبل الغالب انه الموافق والاستقرار انما ناقص المفيد للفظ يؤيده وما وقع للجموع كالعزيز استعمال الطرفين ووضع الوجهين (٥٢) وعكسه (وحيث اقول النص فهو نص) الامام القرشي المطليبي الملتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم

قيل الغالب انه الموافق) هذا منوع نهاية قال الرشيدى والقائل بذلك الاستوى والركشي اه (قوله يؤيده) اي ما قيل (قوله استعمال الطرفين الخ) اي يجوز ان عرّش قول الملتقي (وحيث اقول النص) اي هذا اللفظ والظاهر انه مرفوع باعتبار حكاية بعض احواله ويجوز غيرهم (قوله في جده الرابع الخ) فيه تسمع فان عبد مناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف (قوله محمد الخ) بدل من الامام (قوله ابن عبد يزيد) كذا في النهاية والمغني وغيرهما وفي بعض نسخ الشرح بن يزيد باسقاط عبدو لعله من قلم الناسخ (قوله ابن ادریس الخ) وام الامام فاطمة بنت عبدالله ابن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم بغير مي (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذي هو اخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو بن المطلب اخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالحاصل ان المطلب ابن عبد مناف له اخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما ايضا هو جد الشافعي والشافعي انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف رشيدى فهاشم الذي في نسبة صلى الله عليه وسلم هو عم هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه والمطلب في نسب الامام عم عبد المطلب جده صلى الله عليه وسلم (قوله نسبة لشافعي) والنسبة الى الشافعي شافعي لاشفعوى كاقيل به لان القاعدة ان المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف اليا من المنسوب اليه واثبات بدلها في المنسوب عرّش (قوله لشافعي المذكور الخ) ولانما نسب اليه لانه محبان ابن محبان والتفاضل بالشفاعة شيخنا (قوله وشافعي هذا الخ) عبارة المغني وشافعي بن سائب هو الذي ينسب اليه الشافعي لاني النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر واسلم ابوہ السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بنى هاشم فأسرف في جملة من اسر وفدى نفسه ثم اسلم اه (قوله وفاق الخ) فانه اول من تكلم في اصول الفقه واول من قرر ناسخ الاحاديث ومنسوخها واول من صنف ابواب كثيرة من الفقه معروفة معني (قوله وهذه الثلاثة الخ) جملة حالية (قوله ما لم يجتمع الخ) فاعل واجتمع (قوله في الحديث المعمول بالخ) يريد ان الحديث الضعيف يعمل في فضائل الاعمال كروى (قوله في مثل ذلك) يعني في المناقب بصري (قوله كما ذكر) اي في الحديث من كونه ملاطبا في الارض علما (قوله وكاشف اصحابه الخ) قال للربيع انت زاية كني فعاشر بعده قريبا من سبعين سنة حتى صارت الرواحل تشد اليه من اقطار الارض لسماع كتب الشافعي ومع هذا قال اي الشافعي وددت ان لو اخذني هذا العلم من غير ان ينسب الي منه شيء وكان رضي الله تعالى عنه مجاب الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا صبوة ومن كلامه رضي الله تعالى عنه :

امت مطامعي فارحت نفسي * فان النفس ما طمعت تهون
واحيت القنوع وكان ميتا * فني احياها عرضي مصون
إذا طمع يحل بقلب عيد * علته مهانة وعلاه هون
وما حلك جلدك مثل ظفرك * فتقول انت جميع امرك
وإذا قصدت حاجة * فاقصد لمعترف بقدرك

معني (قوله ولذبغة الخ) اي التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولد يسقلان وقيل بمي معني (قوله ثم اجيز الخ) عبارة المغني ثم حمل الى مكة وهو ابن سبتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع

او موافقها الخ) هل يصدق على الموافق المذكور او المخالف المذكور قولنا هو المذهب من الطرفين او الطرق الذي هو تقدير قوله فن الطرفين او الطرق اقول نعم يصدق لان الموافق او المخالف الذي هو بعض احدي الطرفين او الطرق من الطرفين او الطرق (قوله وحيث اقول النص) اي هذا اللفظ والظاهر انه

في جده الرابع عبد مناف محمد بن ادریس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعي) نسبة لشافعي المذكور وشافعي هذا اسلم هو ابوہ السائب صاحب راية قرشي يوم بدر (رضي الله تعالى عنه) امام الائمة علما وعملا وورعا وزهدا ومعرفة وذكاء وحفظا ونسبافا برع في كل ما ذكر وفاق فيه اكثر من سبقه لاسيا مشايخه كمالك وسفيان بن عيينة ومشايخهم واجتمع له من تلك الانواع وكثرة الاتباع في اكثر اقطار الارض وتقدم مذهبه واهل فيها لاسباقي الحرمين والارض المقدسة وهذه الثلاثة واهلها افضل الارض واهلها ما لم يجتمع لغيره وهذا هو حكمة تخصيصه في الحديث المعمول به في مثل ذلك وزعم وضعه حسدا وغلطا فاجش وهو قوله صلى الله عليه وسلم عالم قرشي بلاطبا في الارض علما قال احد وغيره من ائمة الحديث والفقه انه الشافعي اي لانه لم يجتمع لقرشي من الشبهة كاذكر ما يجتمع له فلم ينزل الحديث الا عليه وكاشف اصحابه بوقائع وقعت بعد موته كاخبر وراى النبي

صلى الله عليه وسلم وقد اعطاه.. يزانا فاولت له بان مذهبه اعدل المذاهب او وفقها للسته الغراء التي هي اعدل الملل ووافقها ستين للحكمة العلمية والعملية ولذبغة على الاصح ستة خمسين وائمة ثم اجيز بالافتاء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم رحل لمالك فاقام عند مدة

ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما نظر اكابرها وظفر عليهم كعبد بن الحسن وكان ابو يوسف إذ ذاك ميتا بعد عامين جمع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فاقام بها كمن لا هله إلا أن تقطب هـ ومن الخوارق (٥٣) التي لم يقع نظيرها مجتهد غيره استنباطه

وتحريه لهذه الجديدي
سبعة المفرطة في نحو اربع
سنتين وتوفي سنة اربع
وما تين بها وأريد بعد
ازمة نقله منها لبغداد
فظهر من قبرها مفتح ورائع
طية عطلت الحاضرين
عن إحساسهم فتركوه
وقد اكثر الناس التصانيف
في ترجمته حتى بلغت نحو
اربعين مصنفًا ذكرت
خلاصتها في شرح المشكاة
وليتنبه الكثير من رجليه
للرازي كاليتبق فان فيها
موضوعات كثيرة (ويكون
هناك وجه) مقابل له
(ضعيف) لا يعتمد وإن
كان في مدر كة قولة بالاعتبار
السابق (أو قول) له بناء
على أن المخرج ينسب اليه
وفيه خلاف الأصح لآلانه
لوعرض عليه لربما أبدى
فارقا لا مقيدا كما أفاده قوله
(مخرج) من نصه في نظير
المسئلة على حكم مخالف بأن
ينقل بعض اصحابه نص كل
إلى الأخرى فيجتمع في كل
منصوص ومخرج ثم الرجوع
أما المخرج وأما المنصوص
وأما تقرير النصين والفرق
وهو الأغلب ومنه النص في
مضة قال القوابل لم يبق
لتصورت على انقضاء العدة
بها لأن مدارها على تبين
برادة الرحم وقد وجد

سنتين والموطأ وهو ابن عشر وتفقه على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقته من باب أسماء
الاصداد واذن له في الاتمام وهو ابن خمس عشرة سنة مع أنه نشأ بتيا في حجارمه في قلة من العيش وضيق حال
وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد في العظام ونحوها حتى ملأ منها خبايا ثم رحل إلى مالك الخ
وعبارة النهاية واذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة اه وفي البجيرى نقلا عن بعض
الفضلاء ما نصه قوله اي الخطيب واذن الخ اي مسلم كما هو ظاهر كلامه وصرح به الاستوى ولا
تنافي بينه وبين ما في النهاية لاحتمال أن الاذن صدر منها أي من مسلم ومالك في سنة واحدة اه (قوله ثم
لبغداد) سنة خمس وتسعين واه فاجتمع عليه علماءؤها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى
مذهبه وصنف بها كتابه القديم معنى (قوله رجع لمكة) فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام
بها شهرا معنى (قوله فاقام بها) اي ست سنين بدليل ما بعده بجيرى (قوله كمن لا هله) لم يزل بها
ناظرا للعلم ملازم لا لا تشغل بجماعها العتيق معنى (قوله وتوفي الخ) وسبب موته أنه أصابته ضربة
شديدة فرض بها أباما ثم مات قال ابن عبد الحكيم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان
يقول اللهم امت الشافعي وإلا ذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال :

تمنى أناس أن أموت وإن أمت هـ فذلك سيل فيها بأوحد

فقل للذي ينبغي خلاف الذي مضى هـ تنها لاخرى مثلها وكان قد

فترى بعد الشافعي ثمانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للإمام شيخنا زاد البجيرى قبل الضارب له أشهب
حين تناظر مع الشافعي فالحقه الشافعي فضر به قبل بكيون وقيل بمفتاح في جبهته والمشهور أن الضارب له
فتيان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضي الله تعالى عنه أن الله تعالى اخفى ذكره فيان
وكلامه في العلم حتى عند أهل مذهبه اه (قوله سنة اربع الخ) يوم الجمعة سلخ رجب ودفن بالقرافة بعد
العصر من يومه معنى قال الربيع رايت في المنام قبل موت الشافعي رضي الله تعالى عنه بأيام أن آدم صلوات
الله وسلامه على نبيتنا وعليه مات ويريدون أن يخرجوا جنازته فلما أصبحت سألت بعض أهل العلم فقال هذا
موت أعلم أهل الأرض لأن الله تعالى علم آدم لا يمكن لها كان لا يسير حتى مات الشافعي رضي الله تعالى
عنه (فائدة) اتفق لبعض أولياء الله تعالى أنه رأى ربه في المنام فقال يارب أي المذاهب اشتغل فقال له مذهب
الشافعي نفيس بجيرى (قوله بالاعتبار السابق) أي في شرح فان قوى الخلاف (قوله وفيه خلاف) أي في
نسبة القول المخرج إلى الشافعي وقوله الأصح لا لا ينسب للشافعي وقوله لا المقيداى بكونه مخرج أو قوله
كما أفاده أى التقييد (قوله بأن ينقل الخ) عبارة لغنى والنهاية والتخرج أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في
صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الأخرى
فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك
هو المخرج في هذه فيقال فيها قولان بالنقل والتخرج والغالب في مثل هذا عدم اطلاق الاصحاب على
التخرج بل منهم من يخرج ومنهم من يبدى فراقين الصورتين اه (قوله وأما المنصوص) ليتأمل وجه المغايرة
بينه وبين ما يليه بصري ويمكن توجيه المغايرة بأن المراد أن الرجوع أما المخرج أى في المسئلة الأولى والمنصوص
في الثانية وأما المنصوص أى في الأولى والمخرج في الثانية عكس الأول (قوله والفرق) منعوب بأنه مفعول
معه للتحريى وأما تقرير النصين مع الفرق بين المسئلة ونظيره أقاله الكردى ويجوز أن يتعين أنه بالرفع
عطفًا على تقرير الخ كما يعلم بجماعة النحو (قوله وهو الأغلب) أى التقرير كرددى (قوله ومنه) أى الأغلب
أو التقرير (قوله على انقضاء الخ) متعلق بالنص (قوله لأن مدارها) أى انقضاء العدة والثاني باعتبار
المضاف اليه (قوله وعدم حصول الخ) عطف على انقضاء الخ (قوله وهو ما قاله الخ) أى إحداثا واستقرارا

وعدم حصول أمية الولد بها لأن مدارها على وجود إسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ما قاله الشافعي رضي الله
غنه بمصر ومنه المختصر والبويطى والام خلافاً من شذ وقبل ما قاله بعد خروجه من بغداد إلى مصر (فالقديم)

عميرة عبارة المغنى الجديد ما قاله الشافعى بعصر تصديقا أو افتاء ورواه البوطى والمرنى والربيع المرادى وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المحكى ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذى انتقل اخيرا الى مذهب ابيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء الثلاثة الا اولهم الذين تصدوا لذلك وقاموا به والباقيون نقلت عنهم اشياء محصورة على تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما يوافقها **(قوله)** وهو ما قبل دخوله شامل لما قاله في طريقها سم عبارة المغنى والقديم ما قاله الشافعى بالمرقاى تصنيفا وهو الحجة اوافقى به ورواه جماعة اشهرهم الامام احمد بن حنبل والزعفرانى والكرائيسى وابو ثور وقد رجح الشافعى عنه وقال لا أجعل فى حل من رواه عنى وقال الامام لا يحل عد القديم من المذهب وقال الماوردى فى أثناء كتاب الصادق غير الشافعى جميع كتبه القديمة فى الجديد لا لصادق فانه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع واما ما وجد بين مصر والعراق فلما تخرج جديدا والمتقدم قديم وإذا كان فى المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به إلا فى مسائل يسيرة نحو السبعة عشر ابقى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما ابقى فيه بالقديم فوجد منصو صاعليه فى الجديد ايضا ونبه فى شرح المذهب على شيئين احدهما ان افتاء اصحاب بالقديم فى بعض المسائل يحول على ان اجتهدا هم ادا هم الى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبه الى الشافعى قال وحينئذ فى ليس أهلا للتخرج بتعين عليه العمل والقوى بالجديد ومن كان أهلا للتخرج والاجتهاد فى المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل فى العمل والقوى به مبنيا ان هذراياه وان مذهب الشافعى كذا وكذا قال وهذا كله فى قديم لم يعضده حديث صحيح لا معارض له فان اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعى فقد صح أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثانى ان قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعى بخلاف قديم نص فى الجديد على خلافه اما قديم لم يتعرض فى الجديد لما يوافقه ولا يخالفه فانه مذهبه اه **(قوله)** عدم وقوع هذه اى لفظة فى قول قديم **(قوله)** عبر بعضهم بنيف وثلاثين الخ وقد يقال لا منافاة براد بالنحو ما يقرب من نيف وثلاثين **(قوله)** انه الخ عطف على بيان الخ **(قوله)** ولو نص فيه اى فى القديم **(قوله)** لم ينص عليه فى الجديد اى لم يتعرض فى الجديد لما يوافقه ولا يخالفه معنى **(قوله)** وكان الخ بشد التثنية وقوله ترك الخ اى المصنف اسمه وخبره **(قوله)** لعدم ظهوره اى ظهور المذكور من قوة الخلاف وضعفه للمصنف سم **(قوله)** ليقوى الخ متعاقبا لا اغراء وعلة **(قوله)** هو وصف الوجه فعل ومفعول والفاعل ضمير مستتر راجع الى المصنف **(قوله)** هو اى مظلوم خبرى يبرهن الخ اى ان كان كسبنا نياه اى اما إذا كان بدنيا فلا يقام عليه برهان عش عبارة البرهان للفاضل الكلبوى مسائل كل فن جمليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها فى ذلك القرن ان كانت نظرية الخ وقال فى حاشيته قوله ان كانت نظرية تشير الى ان المسائل لا يجب ان تكون نظرية بل قد تكون بدنية اه **(قوله)** ومن شأن الخ عبارة السعد فى التلويح اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضيه ومن حيث احتماله للصدق والكذب خبر او من حيث افتاده الحكم اخبار او من حيث كونه جزاء من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوب او من حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع فى العلم ويستلغته مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه **(قوله)** ذك اى ما يبرهن الخ **(قوله)** يسمى مطلوبا ومن مسئلة الخ نشر على ترتيب اللف **(قوله)** وصف الجمع الخ لا حاجة الى هذا التكلف فقد ذكر الاشئنى فى شرح الالفية ان الاصح فى وصف جمع الكثرة إذا كان لا لا يعقل الا افراد بصرى وايضا صرح النجاة بجواز وصف غير جمع المذكور السلام من الجوع بمفرد مؤنث بتاويل الجماعة **(قوله)** غالبا اشارة الى انه قد يضم فى غير مظانها كفى زيادات الجنائز كرى **(قوله)** اى يطلب الخ الاوجه

مرفوع باعتبار حكاية بعض أحواله ويجوز غيره **(قوله)** قبل دخوله شامل لما قبله فى طريقها **(قوله)** وكان تركه اى المصنف وقوله لعدم ظهوره اى المذكور من قوة الخلاف وضعفه وقوله له اى المصنف **(قوله)** غالبا اشارة الى انه قد يجمع على محل واحد لافى مظانها كفى زيادة الجنائز **(قوله)** ينبغى الاوجه ان ينبغى

الغالب فيها استعما لها في المندوب تارة والوجوب أخرى وقد تستعمل للجواز والترحيم ولا ينبغي قدسكون التحريم والكرامة (ان لا يخفى الكتاب) المذكور وهو المختصر وما ضمه اليه قد سماه في ظهر خطه مخطه المنهاج وهو كالمنهج والنهج يفتح فسكون الطريق الواضح من نهج كذا او نحو وقد يستعمل بمعنى ذلك فقط (منها) لنفساتها وصفها بالنفاستة والضم افادة كلامه السابق لكن احادها منها زيادة ينبغي ومعموه اظهار الشبذ يادتها مع خلوها عن التشكيك بخلاف سابقها (واقول) غالباً فلا يرد (٥٥) عليه نحو قوله في فصل الخلاه ولا

يتكلم وإن كان زيادة مسئلة براسها وسيعلم من قوله وفي الحاق قيد الخ لانه زيادة من غير تمييز من الاستقراء أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه (في اولها قلت وفي آخرها والله اعلم) اي من كل عالم وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي ان يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للأعلام يختم الدرس ورد بانه لا إلهام فيه بل فيه غايه التفويض المطلوب بل في حديث البخارى في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبينا وعليهما وسلم ما يدل له وهو قوله فيه فغضب الله على موسى أى حيث شئنا عن اعلم الناس فقال أنا لا ازيد العلم اليه إذ زده إليه صادق بان يقول الله أعلم بل القرآن داله وهو الله أعلم حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم الله وجهه ما يبرها على كبدى إذ أسألت عملاً أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافيه ما في البخارى ان عمر سأل الصحابة رضى الله عنهم عن سورة النصر فقالوا

أن ينبغي هنا بمعنى يلى ويحسن ويأ كدسم على حجب ويمكن جعل قول ان حجر عليه بأن يقال أى يطلب في العرف رشيدى (قوله استعما لها) اي لفظة ينبغي (قوله في المندوب تارة والوجوب أخرى) وتوحد على احدها بالقرينة الثانية بقى ما لم يدل قرينة ولا ينبغي ان تحمل على الندب إن كان التردد في حكم شرعى ولا فعلى الاستحسان واللباقة ومعناها هنا كإقال عميرة أنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلو الكتاب منها عر قول المتن (ان يخفى) لعلمه من الاخلاء (قوله المذكور) ينبغي حذفه (قوله افاده) اي الوصف بهما (قوله كلامه السابق) اي قول المصنف مع ما ضمه إليه إن شاء الله من النفائس المستجدات (قوله لكن أعادها) أى الوصفين وكان الاوفاً لمابقة الافراد (قوله لسبب يادتها) أى تلك المسائل ملح عليها أى تلك الزيادة (قوله بخلاف سابقها) اي من النفائس المتقدمة يعنى انه لا تنكيت على المصنف في زيادة فروع على ما ذكره من الفروع إذ لا سبيل إلى استيعاب الفروع الفقهية حتى يشكك عليه بانه لم يذ كر مسئلة كذا وكان ينبغي ان يذ كرها بخلاف التنبيه على القبول واستدراك التصحيح فان التنكيت يتوجه على ما اطلق في موضع التقييد او مثنى على خلاف المصحح ونحو ذلك معنى قول المتن (واقول في اولها الخ) اي لتتميز عن مسائل المحرر على اى مع التبرى من دعوى الاعلية عميرة (قوله فلا يرد) تفريع على التقييد بغالباً (قوله وإن كان الخ) الواو للعالم (قوله يقول ذلك) أى ما يأتى من قلت والله أعلم وقوله في استدراك التصحيح الخ اي مع انه ليس من المسائل المازدة كقوله قلت الاصح تحريم ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم معنى قول المتن (في اولها قلت وفي آخرها الخ) المراد بالاول والاخر معناهما العرف فيصدق بما اتصل بالاول والاخر بالمعنى الحقيقي عميرة (قوله لا إلهام) أى لمشاركة غيره له في العلم بناء على أن اسم التفضيل يقتضى المشاركة في اصل الفعل (قوله ما يدل له) اي لطلب ما فعله المصنف (قوله إذ زده الخ) في كون هذا القدر كافياً في الاستدلال تأمل بصري (قوله وهو الله اعلم الخ) اي قول الله اعلم بالثبوت (قوله وابردها) اي الكليات او الاجوباء والاقوال مبتدأ خبره ان قول الخ (قوله ولا ينافيه) اي ما فعله المصنف (قوله عن سورة النصر) اي عن المراد بالنصر والفتح فيها (قوله انه قال) اي عمر رضى الله تعالى عنه (وقوله لمن قاله) اي خطاباً لمن قال الله اعلم (وقوله مرة) يظهر انه نظرف لقال الاول (قوله قد تتبعنا الخ) مقول عمر قال سم قد صلب الشارح بين قد تبعنا وبين ان الله اعلم اه وقضيت ان قوله ان كنا لا نعلم على تقدير لام متعلقة بتقينا وقوله ان الله الخ مفعول (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة الضمير مافى البخارى (قوله عا سئل عنه الخ) او عن حال نفسه من علم او جهل ما سئل عنه (قوله وما يؤيد) اي حسن ما فعله المصنف لا رد قول ذلك البعض بصري (قوله ايضا) اي مثل ما ذكره الآية في نحو الله اكبر واعلم (قوله ومنع الخ) مبتدأ خبره قوله مردود وهو كلام استطرادى (قوله لتقدير النحافة في التعجب الخ) يعنى لتفسير النحافة صيغة التعجب بذلك (قوله وبنحو الخ) عطف على ان فيه الخ فان كان الرد ما خذوا من الآية فهو محل تأمل إذ لا نزاع في صحة المعنى وإنما هو في إطلاق خصوص الصيغة وإن كان من لفظ المفسر فلا يصلح للاستدلال به مع ان ارادته بعيدة من السياق وقد يختار الثانى و يمنع قوله فلا يصلح بالنحو بافتاق الصرفيين على ان صيغتي التعجب ما فعله وا فعل به بمعنى واحد (قوله كإقاله الخ) اي هذا التفسير وقوله لقول قتادة الخ متعان يقاله اى قسرا بن عطية وغيره هنا بمعنى يلى ويحسن ويتأكد (قوله وقد تبعنا) ضب بينه وبين أن الله

الله أعلم فغضب وقال قولوا لنعمل ولا نعلم وفروا أية انه قال لمن قال مرة قد تبعنا أن كنا لا نعلم أن الله يعلم لتعين حمله على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عدم إخباره عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الآية في الله اكبر واعلم ونحوهما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعليك به وبما يؤيده ايضا قولهم يسئل من سئل عملاً يعلم ان يقول الله ورسوله اعلم ومع نحو ما حمل الله نظر التقدير النحافة في التعجب شىء صيره كذا مردود بان فيه غاية الاجلال وبنحو قول الله اعلم بالثبوت الغيب السموات والارض ابصر به واسمع ما يابصر وواسعه كقوله بن دحية وغيره

لقول قتادة لاحد ابصر من الله ولا اسمع (٥٦) وتقدير النحاة المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كشيء وصفه بذلك

بذلك التفسير اخذاه من قول قتادة (قوله) تقدير النحاة (الخ) أقول لاحاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الرضي ان معنى ما احسن زيد في الأصل شيء من الأشياء لا عرفه جعل زيد احسانه نقل إلى انشاء التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاء استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه يجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على شيء هو التعجب من الشيء مما كان يجهل ولا له سبب ولا إلى ان قال بل معنى ما أحسن زيداً وأحسن زيد الآن أى حسن حسن زيداً (قوله) بما يناسبه خبر لأن أى يقدر بما الخ (قوله) في هذا المختصر الأحسن في هذا الكتاب عميرة قول المتن (من زيادة لفظه الخ) أي بدون قلت نهاية (قوله) كظاهر يقتضي ان المزيدي في المحرر لفظه ظاهر فقط وعبارة المحلى والمغنى أى والنهاية كزيادة كثير وفي عضو ظاهر في قوله في التيمم إلا ان يكون بحر حدم كثير والشين الفاحش في عضو ظاهر أو هي تقتضي ان المزيدي في عضو ظاهر لا ظاهر فقط وهو الذى يطابق ما رأته في نسخة من المحرر فعل النسخة التى وقف عليها الشارح مخالفة للنسخ المشهورة وعبارة الشيخ عميرة في حاشية المحلى قول الشارح كثير راجع للفظه وقوله وفي عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة انتهى وبه يعلم ان الاولى إبقاء اللفظة على ظاهرها فتشمل همز فاق ولا ضرورة إلى تفسيرها بالكلمة بصري عبارة الرشيدى قوله همز كزيادة كثير وفي عضو ظاهر فالاول مثال للفظه والثاني مثال لنحوها وما هنا همز من أن جملة في عضو ظاهر مزادة هو الموافق الواقع كفى الدقائق ووقع في التحفة ان الزاد لفظه ظاهر فقط اه (قوله) كاهمة في (أحق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمة كلمة يمثل للنحو بزيادة الياء في قوله في البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة سم وفيه نظر اذ ياء التثنية اولى من الهمة بالدخول في تعريف الكلمة ولذا اختلفوا في الباء هل هي كلمة أو بعضها رجع في الامتحان الاول ولم يذكروا الهمة في محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها بتوافق كما اشار اليه الاطوى في حاشية الامتحان قول المتن (فاعتمدها) أى إلى زيادة عميرة أى جعلها عدة في الافتاء ونحوه نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله لما وجدته مبتدأ وخبر عميرة وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لنحوهما وقام من النسخ او من المصنف سهواً نهاية (قوله) لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغي أو نحو ذلك ليشمل زيادة الياء في قوله في البيع حتى حنطة فانها افادت البطالن في الحبطين متطوقا وفي الحبة بمفهوم الاولى سم (قوله) وشرعاً قول سبق لتناء أو دعا الخ) وهو مخالف لما ياتي في قول المصنف ولا تبطل بالذکر والدعاء إذ الظاهر من العطف التناهي لان يقال ان الدعاء في ذلك من عطف الخاص على العام ع ش (قوله) لكل قول) أى فيشمل نحو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله) علم يعرف الخ) هذا تعريف لم الحديث رواية (قوله) وصفه) أى وتقرأوا هماء قول المتن (المعتمدة) أى كاصحاحين وبقي الكتب الستة نهاية (قوله) في نقله) الضمير راجع للحديث وقوله الاعتناء اهله الخ علة لكونها متعددة عميرة (قوله) دون غير المعتمدة) حال (قوله) فقيه) أى في الوصف بالمعتمدة قول المتن (بعض مسائل الفصل) إنا قايدهم الفصل اشعار ابانه إنا يقدم من فصل إلى غير في الباب ولو اطلق مثل التقديم من باب أو كتاب إلى اخر مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار سم قول المتن (واختصار)

(قوله) أيها الناظر) وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لنحوهما وقام من النسخ أو من المصنف سهواً شرح مر (قوله) كاهمة في (أحق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء في قوله في البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة (قوله) فاعتمدها) جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل (قوله) لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغي أو نحو ذلك ليشمل زيادة الياء في قوله في البيع حتى حنطة فانها افادت البطالن في الحبطين متطوقا وفي الحبة بمفهوم الاولى (قوله) مسائل الفصل) إنا قايدهم الفصل اشعار ابانه إنا يقدم من فصل إلى غير في الباب ولو اطلق مثل التقديم من باب أو كتاب الخ مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار (قوله) واختصار) ينبغي جعل أو مانعة مخلو لا جمع إذ قد يتجمع المناسبة والاختصار وجه حصول الاختصار بالتقديم ان المتقدم قد يتناول مع ما قدم عليه في عامل

امانفسه أو من شاء من خلقه (وما وجدته) أيها الناظر في هذا المختصر (من زيادة لفظه) أى كلمة كظاهر وكثير في قوله في التيمم في عضو ظاهر بحر حدم كثير (ونحوها) كاهمة في (أحق) ما قول العبد فانها جزء كلمة (على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها) أى لا غنى ولا عوض عنها لطالب العلم لتوقف صحة الحكم أو المعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الأذكار) جمع ذكر وهي لغة كل مذكور وشرعاً قول سبق لتناء أو دعا وقد يستعمل شرعاً أيضاً لكل قول يثبت قائله (مخالفاً) في المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فأنى حقيقته) أى ذكرته واثبته واصله لغة صرت منه على يقين كتحقيقته (من مكتب الحديث) وهو لغة ضد القديم واصطلاحاً علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وصفة (المعتمدة) في نقله لا اعتناء اهله بلفظه والفقهائنا يمتثلون غالباً بمعناه دون غير المعتمدة فقيه خ على إشار فعله لأن كل أحد يؤثر المعتمد على غيره (وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة) أى لوقوع النسبة بين الشيتين حتى يكون بينهما وجه مناسب (أو اختصار) قبل أجد هما كاف لاستزاده إلا آخر انتهى

ويرد بمنع الاستلزام إذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد إلا مع عدمه وقد وجد اختصار (٥٧) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث

المعنى وذلك كما وقع له أول الجراح فانه اخبر بحث المكره عن بحث السبب الموجب للقدول يجمع اقسام المسئلة بمحل واحد (وربما) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وإن قيل أنها التكثير أكثر وقد قيل هما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قدمت فصلا) وهو لعل الحاجز بين الشيتين وهو في الكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وانواعها (للمناسبة) كفصل كفارات عرصات الاحرام على الاحصار (وأرجو) من الرجاء ضد الياس فهو تجوز و وقوع محبوب على قرب واستعماله في غيره كافي، والكل لا ترجو لله وقارا أى لا تخافون عظمتهم مجاز يحتاج لقربة (ان) عبر بهامع أن المناسب للرجاء إذا إشارته إلى انه مع رجائه ملاحظ لمقام الخوف المقضى للتردد في القيام اللازم للرجو (تم هذا المختصر) الحاضر ذهنا وإن تقدم على وضع الخطبة كاهو مبين في أول شرحي للارشاد وتقدم ما يدل عليه صنيعة في مواضع وقد تم والله الحمد (أن يكون في معنى الشرح) من شرح كشف وبين (للحج) لقيامه بأكثر وظائف الشرح من ابدال

ببغني جعل أو مانعة خلولا جامع إذ قد يجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يتشارك مع ما قدم اليه في عامل أو خبر أو نحو ذلك فيكتفي لهما بواحد من ذلك سم (قوله) يمنع الاستلزام (الخ) أقول ولو سلم جامع بينهما يفيدان كلا منهما قد يقصد بخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على أحدهما سم (قوله) وذلك) أي انفردا المناسبة عن الاختصار (قوله) وهو (الخ) فيه استخدام إذ ليس المراد بالمرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرئ في محله سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كانه لبعده وإن أمكن كان ينصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة سم (قوله) كفصل (الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخير في جزاء الصديق على فصل القوات والاحصار اه وعبارة المعنى كما فعل في باب الاحصار والقوات فانه اخره عن الكلام على الجزاء والمحذر قدمه عليه وما فعله المصنف في المنهاج احتسنا لانه ذكر محرمات الاحرام واخرها الاصطيداء ولا شك ان فصل التخير في جزاء الصديق مناسب له لتعلقه بالاصطيداء فتقديم القوات عليه غير مناسب كاللاختصاص (قوله) في غيره) أي غير ضد الياس كدري قول المتن (ان) تم جوابه بخلافه دل عليه ارجو عميرة أي عند البصريين واما عند الكوفيين فالمتقدم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدير وجرى عليه الفقهاء والماتقة عبد الحكم (قوله) لمقام الخوف) أي مرتبته لان حق العبد ان يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كدري (قوله) في القيام اللازم للرجو) حاصله ان المصنف إنما عجز بان في التعليق على القيام اللازم للرجو أي كون هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء المألوم يقتضى رجاء له إشارة إلى انه في مقام الخوف المقضى للتردد في المرجو المستلزم للتردد في لازمه أي القيام وبه يندفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع انه أنسب إذ المرجو تمام المختصر وما مضى اليه لا المختصر فقط كما قال ببغني ان لا يخفى الكتاب تعليقا للمختصر على ما مضى اليه لانه الاصل انتهى بركى اه عش (قوله) وإن تقدم (الخ) معلوم انه لم يتقدم كله ولا نافي إن تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجي سم (قوله) كاهو مبين) أي كون المشار اليه الحاضر في الذهن مطلقا (قوله) في أول شرحي للارشاد) وما يبينه تبع فيه البواني وقد تعقبه شيخنا عيسى وصنف في جزاء الارمين وستوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى سم (قوله) شرحي للارشاد) كذا في عبارات من النسخ بالياء لا بالجر وفي نسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله) الشرح) المناسب للشرح (قوله) من ابدال الغريب (الخ) في كون الابدال المذكور من وظيفة الشارح نظر الان يراد لازمه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق ان يبدل بصري وقوله من

أو خبر أو نحو ذلك فيكتفي لهما بواحد من ذلك (قوله) ويرداخ) قد يقول هذا القائل أن الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كاف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله بمنع الاستلزام (الخ) أقول ولو سلم جامع بينهما يفيدان كلاهما قد يقصد بخصوصه إذ لا يفهم ذلك من الاختصار على أحدهما (قوله) وهو في الكتب كذلك (الخ) لا يخفى أن مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرئ في محله فسمى الفصل قول المصنف الاتي في باب الحدث يقدم داخل الخلاه يساره إلى باب الوضوء قضية كلامه انه لو حظ في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الوضوء وباب الحدث وما له بعيد ولا يبعد انه إنما لو حظ في ذلك التسمية أن تلك الجملة مفصلة من غير ما فلتأمل (قوله) للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كانه لبعده وإن أمكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة أو بعض مسائلها في نحو عامل أو خبر (قوله) في القيام اللازم للرجو) قد يفهم هذا الكلام ان المرجو هو المعلق بان وليس كذلك كما لا يخفى فتأمل بل المرجو ان يكون الخ فتأمل نظر انه لم يعبر بان في المرجو بل في المعلق عليه المرجو وقوله للرجو أي كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله) وإن تقدم (الخ) معلوم انه لم يتقدم كله ولا نافي إن تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجي (قوله) أول شرحي للارشاد) أي في قوله وبودقه هذا المختصر الخ وما يبينه تبع فيه البواني وقد تعقبه شيخنا

اليه ولم يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقل شرعاً ثم علم ذلك بقوله (فان لا احذف) بالجمام اذال اسقط (منه شيئاً) بحسب ما عزمت عليه (من الاحكام) التي في نسخته ولم (٥٨) يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفته فلا يرد عليه شيء. مما اعترض عليه بخلافه من اصله

وجود التنبيه الخ لعل الاولى من تفسيرهما (قوله اليه) أي المحرر والمأخوذ منه (قوله ثم علم الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ماشرت اليه من التفاسير يفيد ابدال الغريب والموم الخ ما ذكره الشارح سم (قوله ذلك) أي كون هذا المختصر في معنى الشرح للمحرر (قوله بحسب ما عزمت الخ) أي بقدر عزمي وامكاني فلا يرد ما حذف سهواً لانه ليس في عزمه وامكانه كرهى (قوله في نسخته) أي النسخة التي عندي فلا يرد ما حذف من الاصل في بعض النسخ كرهى (قوله التي في نسخته) لاجابة اليه بعد قوله بحسب الخ نعم هو توجيه مستقل فلو ذكره بأول كان انساب بصري وقد يقال اشارة إلى توزيع الحذف (قوله فلا يرد عليه شيء الخ) أي لان الحذف إما ان يكون سهواً وإما ان لا يكون المحذوف في نسخهته واما لانه مأخوذ من نظيره المذکور كرهى (قوله من اصله) أي من المحرر (قوله خطاب الله) أي كلامه النفسى الازلى (المتعلق بفعل المكلف) أي البالغ العاقل تعلقاً معنوياً قبل وجوده وتنجزاً بعباده وجوده بعد البعثة (من حيث انه مكلف) أي ملازم ما فيه كلفة فتناول أي التعريف الفعل القابلي الاعتقادي وغيره والقولى وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي ﷺ في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق بأوجه التعلق الثلاثة من الاقتضاء الجازم وغير الجازم والتخيير شرح جمع الجوامع المحلي (قوله بمعنى ثبوته في الخارج) أي منفكا عن صفة الوجود (قوله أي مستصلاً الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية بأصل عدم الحذف اصلاً فيكون اصلاً منصوباً بمحذوف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة إلى اعتبار ما عزمت عليه وما في نسخهته سم أي وما حذفه لفهمه من نظيره (قوله أي ضعيفاً) هو المعنى المجازى وقوله مجاز عن الساقط أي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم قول الماتن (مع ما) بفتح العين وسكونها معنى (قوله أي آتى الخ) يريد به ان عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فاني لا احذف الخ عميرة (قوله بعد شروعي) لعله اراد بالبعدية التراخي وبالمعية الآتية التعقيب كما يشعر به قوله عرفاً لدعوة لفظ الاخر من متكلم واحد تكون في العرف بمعنى التعقيب (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعاً بقوله لاحتمال الخ سم يعني انما تحصل المناقاة لو اراد بالمعية الحقيقية ولا مجال لادائها لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين حقيقة مستحيل فحين ان المراد بها التعقيب كما اشار اليه بقوله عرفاً (قوله والتعير بالتمام) أي في قوله انه تم هذا المختصر المقضى لسبق الشروع (قوله لاحتمال انه) أي التقدم الذي هو مدلول السياق والتعير بالتمام كرهى (قوله من حيث اختصاره) أي الكائنة من

عيسى وصنف في جواز الامرين وستوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى نعم كون الاشارة في عبارة المنهاج هذه لما في الذهن هو المناسب فقام له (قوله ثم علم ذلك الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ماشرت اليه من التفاسير يفيد ابدال الغريب والموم الخ ما ذكره الشارح (قوله أي مستصلاً الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية بأصل عدم الحذف فيكون اصلاً منصوباً بمحذوف (قوله بالمعنى السابق) يمكن أن يكون إشارة إلى اعتبار ما عزمت عليه وما في نسخهته (قوله أي ضعيفاً) هو المعنى المجازى وهو بمعنى الساقط لكن سقوطاً مجازياً تشبيهاً (قوله مجاز عن الساقط) المفهوم منه ان المعنى الحقيقي الساقط واستعمل هنا في غير ما عرفت في المجازى فتأخر الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة والافو ساقط مجازاً لانه من قبيل الاستعارة (قوله او مع شروعي فيه) في هذا التردد بحث لتعين بعدية الشروع اذ لا يتصور السبق لاستحالة التكلم على ما لم يوجد المعية لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين مستحيل اللهم الا ان يريد بالبعدية التراخي وبالمعية التعقيب تامل ولكن لا اشكال مع قوله عرفاً (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعاً بقوله لاحتمال الخ (قوله من حيث اختصاره) قد

والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشيء لغة عندنا كثيراً ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وعليه أكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الوجود مجاز في المعلوم ولم تختلف الاشارة للمعزلة في اطلاعه على الموجود وانما النزاع بينها في شئبة المعلوم بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الاشاعرة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف وغيره ووافقونا على ان المحال لا يسمى شيئاً ومحل بسط ذلك كتب الكلام (اصلاً) هي عرفاً للبالغة في النبي مصدراً واحلاً لا مذكورة للاحذف أي مستصلاً أي قاطعاً للمحذف من اصله من قولهم استاصله قطعه من اصله (ولا) احذف منه شيئاً بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهياً) أي ضعيفاً جداً مجاز عن الساقط (مع ما) أي آتى بجميع ذلك مصحوباً بما اشرت اليه من التفاسير المتقدمة (وقد للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السياق او مع شروعي فيه عرفاً ولا ينافيه ذلك السياق والتعير بالتمام

لاحتمال انه باعتبار ما في الذهن (في جمع جزء) أي كتاب صغير الحجم تشبيهاً بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشيء (لطيف) حجمه حيث جداً (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزء (لذا قاتن) جمع دقيق وهي ما خفي ادراكه لا يبعد من تامل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المحرر لا لسلك دقائق الكتاب كما اشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصودى به التنبيه على الحكمة) أي السبب

والتحقيق انها في نحو ومن يؤت الحجة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومتماته (في العدول عن عبارة المحرر وفي الحاق) الزائد على المحرر بلاميزين (قيد) للمسئلة (او حرف) في الكلام كالهزة في أحق (أو شرط للمسئلة) (٥٩) وهو بالسكون لغة تطبيق امر مستعمل بمثله واصطلاحا ما يأتي أول

شروط الصلاة واختلفا

هل الشرط رادف القيد

ورجح أن ما لم يثنى

واحد ويرد بان من أقسام

القيد ما جى به لبيان الواقع

كاسم وهو تقيض الشرط

(ونحو) مبتدأ (ذلك) وهو

التنبيه على المقاصد وما قد

يخفى ومنه بيان شمول عبارته

للملم تشمل عبارة أصله

ويصبح نحو وهو ظاهر

(وأكثر ذلك) المذكور

(من الضرورات) وهي

ملا مندوحة عنه وتفسيرها

بما يحتاج اليه قاصر فنثم

فسرها بقوله (الى لابد

منها) لمزيد الكمال بمعرفة

الاشياء على وجهها قال

الشراح واحترز بذلك عما

ليش يضرورى بل حسن

كزيادة لفظ الطلاق في قوله

فان انقطع لم يحل قبل

الفسل غير الصوم والطلاق

مع أنه لم يذكر في المحرمات

ومع ذكر أصله في

الطلاق ووجه حسنه

التنبيه على ما عله يخفى في

حل احتيج اليه فيه وفي

صحته نظر لأن المشار اليه

بقوله ذلك ليس فيه

زيادة مسئلة مستقلة وهذا

الذى أخرجه به مسئلة

حيث الخ لا يقال أنه حينئذ لا يشمل التنبيه على الحجة في الحاق قيد او حرف أو شرط للمسئلة لأنه ليس المراد باختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من المحرر وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شئ اليه ينه على حكمة اضافته اليه ويصدق على بيان حكمة تلك الاضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل سم (قوله انها) أى الحجة وقوله العلم الخ غيره (قوله المتوفر) أى المجتمع (فيها) أى العلم والعمل (قوله في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة عميرة (قوله) ويرد بان من أقسام القيد الخ) ومن أقسامه ايضا ما جى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جى به للاشارة إلى أولوية الحكم فيها خلا عن القيد أو لي ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله ان القيد اعم فليستغنى به عن الشرط ولتنتج عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتما وتنبها على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتبا بنافي الارادة سم (قوله مبتدأ) أى وقول المصنف واكثر ذلك معطوف عليه وقوله من الضرورات خبر مامو فيه من البعد ما لا يخفى (قوله) وما قد يخفى عطف على المقاصد (قوله ومنه) أى ما قد يخفى (قوله نحو) أى عطف على الحجة والعمل الخ أو الحاق الخ وقيد الخ الاقرب الاخير (قوله المذكور) أى من الدقائق الناشئة عن الاختصار عميرة عبارة الكردى أى من قوله من التفاسير المستجدات إلى هنا ومن قوله ومقصود التنبيه إلى هنا اه (قوله) وهي أى الضرورية (قوله وتفسيرها بما يحتاج اليه قاصر) أقول لا قصور فيه لان المحتاج اليه اعم مما لا مندوحة عنه ووصف الضرورات بقوله التي لا بد منها تصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه يقتضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الاصل في الصفة سم (قوله فنثم) لاجل إرادة المعنى الاول (قوله لمزيد الكمال الخ) متعلق بلابد الخ علة له وفي تقريرها توقف ولعل الانسب ما في المعنى فيحل خلوه بالمقصود اه (قوله بمعرفة الخ) الباء بسبية متعلقة بزيد الكمال (قوله بذلك) أى بأكثر (قوله في قوله) أى المنهاج (قوله في محل الخ) يعنى به باب الخيض والجار متعلق بالتنبيه (قوله وفي صحتها) أى ما قاله الشراح (قوله وهذا الذى الخ) أى حل الطلاق قبل الفسل وقوله به أى بأكثر (قوله السابقة) أى في شرح وأقول الخ (قوله بعض المشار اليه) أى بقوله ذلك (قوله والمراد بالحرف الخ) أى باطلاق اسم الجزء

ينتهي إشكال قوله من حيث اختصاره بانه لا يشمل التنبيه على الحجة في الحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لان الحاق ذلك لا اختصار فيه ولا إشكال فيه لأنه ليس المراد باختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من جملة الحررا ع من ان يحصل تقليل اللفظ في كل موضع او في غالب المواضع مثلا واخذه من المحرر صادق مع إضافة شئ اليه يبينه على حكم إضافة اليه ويصدق على بيان حكمة الاضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل لكن قد يظهر من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المحرر (قوله) ويرد بان من أقسام القيد الخ) أقول قد يقال من أقسامه ايضا ما جى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جى به للاشارة إلى أولوية الحكم فيها خلا عن القيد أو لي ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد اعم فليستغنى به عن الشرط ولتنتج عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتما وتنبها على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتبا بنافي الارادة سم (قوله وتفسيرها بما يحتاج اليه قاصر) أقول لا قصور فيه لان المحتاج اعم مما لا مندوحة منه ووصف الضرورات بقوله التي لا بد منها تصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه

مستقلة نظير ولا يتكلم السابقة فلا يصح إخراجها به فالوجه انه انما احتز بذلك عن الحاق الحرف فانه بعض المشار اليه وهو غير ضرورى لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم إن كانت الاشارة لجميع ما من من التفاسير او المراد بالحرف مطلق الكلمة

ولو بالمعنى اللغوي إتجه ما قالوه كأنه (٦٠) متجه على جر نحو (وعلى الله) لاغيره (الكريم) بالنوال قبل

السؤال أو مطلقاً ومن ثم
فسر بأنه الذى عم عطائه
جميع خلقه بلا سبب منهم
وتفسيره بالعفو أو العلى
بعيد (اعتبادى) بأن يقدرنى
على إتمامه كما أقدرنى على
الشروع فيه فإنه لا يريد من
اعتمده عليه وفى هذا كالذى
سبق إذ بان بسبق وضع
الخطبة (وليه) لا لغيره
(تفويضى) من فوض أمره
إليه إذا رده رضا بفعله
واعتقاد الكماله (واستادى)
من استند إليه والاعتد
والاستناد يصح أن يدعى
ترادفهما وإن الاعتماد
أخص ولما تم رجاءه
باجابة سؤاله قدر وقوع
مطالبة فقال (وأسأله النفع
به) أى بتأليفه بنية صالحة
(لى) فى الآخرة إذ لا معمول
إلا على نفعه (ولسائر
المسلمين) أى بأقبحهم أو
جميعهم من السور أوسور
البلدان يلهمهم الاعتناء
به ولو بمجرد كتابة ونقل
ووقف ونفعهم يستلزم
نفعه لأنه السبب فيه
(ورضوانه عنى وعن
أحبائى) بالتشديد والهمز
أى من يحبونى وأحبهم
وإن لم يأت منهم لانه يبنى
أن يحب الله كل من تصف
بكال سابقاً ولاحقاً (وجميع

على الكل (قوله) ولو بالمعنى اللغوي) وهو ما يتكلم به الإنسان قليلاً كان أو كثيراً (قوله) كأنه متجه على جر
نحو) لا يخفى أن جر نحو هو الأصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالنصدير بغيره المروج و بناء
الاعتراض عليه لوجه له لا يجرح حب الاعتراض سم وقد يمنع المحصر بقصد تشجيد الأذهان (قوله
لاغيره) إشارته وبقوله الآتى لا لغيره لى أن تقديم الجار والمجرور فى الموضوعين لإفادة الاختصاص
قول المتن (وعلى الله الكريم الخ) هذا الكلام وإن كان صورته تخبّر ألقى مراد به هنا التصريح على الله والالتجاء
إليه ونحو ذلك فإن الجملة الخبرية تدل على أغراض غير إفادة مضمونها الذى هو فائدة الخبر نهاية أى الذى هو
العلم بمضمونها (قوله بالنوال) أى العطاء (قوله) أو مطلقاً أى بالنوال وغيره عبارة عن شقلال من هاشم
نسخة من شرح الدهميرى لاختلاف معنى الكريم على أقوال أحسنها ما قاله الغزالى فى المقصد الاسنى أن
الكريم هو الذى إذا قدر عفا وإذا وعد وفى إذا أعطى زاد على منتبهى الرجا ولا يبالى كم أعطى ولا مان أعطى
وإن رفعت حاجتك لى غير لا يرضى وإن جافه عاتب وما يستقصى ولا يضع من لاذبه والتجى وبغيره عن
الوسائل والشفعاء فمن أجمع لذلك لا بالكلف فهو الكريم المطلق انتهى (قوله) ومن ثم أى لاجل إرادة
هذا المعنى (قوله) بأن الخ عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بأن يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم
على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وجران تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك
وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فإن المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده اه سم عبارة
المعنى فى جميع أمورى ومنها تمام هذا المختصر بأن يقدرنى الخ (قوله كالذى سبق) لعل مراد به مامر أتباعن
سم عن الشهاب عميرة (قوله) من فوض الخ) عبارة المعنى أى دامره لأن التفويض ردا لى الله تعالى
والبراءة من الحول والقوة إلا به اه (قوله فى ذلك) أى فى أن يقدرنى على إتمام هذا الكتاب (قوله) ولما تم
الخ) فيه مرزى سؤال تقديره كيف قال واسأله الخ مع أنه لم يسم السؤل فى النفع بالمعذور ليس من داب
العقلاء فاجاب بذلك بركى اه ع ش (قوله) وإن الاعتداء الخ) أى أن الاعتداء أقوى من الاستناد سم (قوله
باجابة الخ) صلته رجاءه (قوله) فى الآخرة) الأولى التعميم عميرة عبارة المعنى (به) أى المختصر فى الدنيا والآخرة
لى بتأليفه اه (قوله) أو نقل) أى الى البلاد محلى (قوله) يستلزم نفعه) عبارة غير يستلزم نفعه أيضاً اه
(قوله) أى من يجبو الخ) حمله على المعنيين ويؤيده أن كلامهما يلى تخصيصه إهتماماً به وإن اللفظ مشترك
بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنيين كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الأول فقط
وجوهه بأن الاعتناء بالمحبيب أقوى ويتوجه عليه أن هذا إنما يظهر لى بلفظ يخصه أما حيث أتى بما يشمل
المعنيين بلا قرينة تخصص أحدهما فالوجه التعميم سم على حج اه وشيدى وقوله على المعنى الأول صوابه
الثانى بقرينة ما بعده وإن المحلى والنهاية والمعنى جلوه على الثانى فقالوا جمع حبيب أى من أحبهم اه
(قوله) لبعض الخ) المراد به جملة مدلول ياء عنى ومدلول أحبائى (قوله) والاسلام الخ) عبارة التها بقول
نعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هذا الإيمان

المؤمنين) فيه تكرير الدعاء لبعض الذى هو منهم والاسلام والإيمان طال فيما بينهما من النسب الكلام والاسلام

والاسلام فلنذكرهما فالإيمان تصديق القلب بما علم ضرورة بحجى الرسول به من عند الله كالنوحيد والنبوة البعث والجزاء وأقراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به لإذعائه وقبوله له وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج إلى أن الإيمان مجموع ثلاثة أمور اعتقاد الحق والإقرار به والعمل بمقتضاه فمن أخل باعتقاد وحده فهو منافق ومن أخل بالإقرار فهو كافر ومن أخل بالعمل فهو فاسق وفاقد وكافر عند الخوارج وخارج عن الإيمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وقيل على أنه التصديق وحده إضافة الإيمان إلى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنيا لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين من التقادير عليه وهل النطق بالشهادتين شرط لأجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث والمناكحة وغيره غير داخل في معنى الإيمان أو جزؤه منه داخل في سببه قولان ذهب جمهور المحققين إلى أولهما وعليه من صدق قلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الإقرار فهو مؤمن عند الله وهذا الوقت باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء إلى ثانيهما أما العاجز عن النطق بهما لحرس أو سكتة أو اخترا منية قبل التمكن منه فانه يصح إيمانه وأما الاسلام فهو أعمال الجوارح من الطاعات كالنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولكن لا تعتبر الأعمال المذكورة في الخروج عن عدة التكليف بالاسلام إلا مع الإيمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام عن الإيمان وإن كان الإيمان قد ينفك عنه كمن أخرته منية قبل اتساع وقت التلفظ هذا بالنظر لما عند الله أما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط غير أقر بهما اجريا عليه أحكام الاسلام في الدنيا ولم نحكم عليه بكفر إلا بظهور أمارات التكذيب كالسجود اختيارا للشمس أو الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكعبة أو بخروج ذلك وإيقاعه علم اه قال الرشيدى قوله مر فهو مؤمن عند الله تعالى هو مقيد بما إذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا يرد عليه أبو طالب اه (قوله) متحدا ما صدقا خلافا للثانية كما مر وفاقا للثاني حيث قال بعد ذكر الخلاف مانصه والجملة فلا يصح إيمان بغير اسلام ولا اسلام بغير إيمان فشكل منها شرط في الآخر على الأول وشرط منه على الثاني اه (قوله) إذ لا يوجد داخل هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز أن يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرطا للآخر فيختلف الماصدق إذا ماصدق ما ذلك البعض جزء منه غير ماصدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر سم وفيه نظر ظاهر إذن المعلوم أن مدار الاتحاد صدقا اتحاد المعتبرات ولا مدخل للشرطية والنظرية في قوله فيختلف الخ في حيز المنع وقوله إذا ماصدق الخ لا يثبت به كما هو ظاهر

كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل الأربع هنا الأخذ من كلامه في شرح الارشاد المياه والنجاسات والاجتهاد والاولى وبالقياس والوضوء والفسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فلا عمن الوسائل التراب كالمياه والاحداث كالتنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وأفردها بترجم بالنسبة لازالة النجاسة إلا أن يراد بباب النجاسة بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة اه سم أقول قوله فيلعل الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبني لم يبعده فيما هو رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث ذاتا بل قد قالوجه التعميم (قوله) إذ لا يوجد داخل هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز أن يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرطا للآخر فيختلف الماصدق إذا ماصدق ما ذلك البعض جزء منه غير ماصدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر

كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل الأربع هنا المقدمات التي عبرها في شرح الارشاد وقال وهي أربعة المياه والنجاسات والاجتهاد والاولى اه وبالقياس والوضوء والفسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فلا عمن الوسائل والمقدمات التراب كالمياه والاحداث كالتنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وأفردها بترجم

والحق أنها متحدا ما صدقا إذ لا يوجد شرعا مؤمن غير مسلم ولا عكسه ومن آمن بقلبه وترك التلفظ بلسانه مع قدرته عليه نقل المصنف الإجماع على تخليده في النار لكن اعترض بان كثيرين بل المحققين على خلافه مختلفان مفهوم ما إذا مفهوم الاسلام الاستسلام والانقياد ومفهوم الإيمان التصديق المجازم بكل ما علم بحجته صلى الله عليه وسلم به بالضرورة إجمالا في الإجمالي وتفصيلا في التفصيل

(كتاب الطهارة)

المشتملة على وسائل أربعة ومقاصد كذلك

توجد بلا سبق حدث كالمولود فانه ليس محدثا وإن كان في حكمه ومع ذلك يطهره وله إذا أراد الطواف به لم يعدوا الحدث من الوسائل التي من شأنها أن لا تنفك غش والمشهور أن الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والداغ بجري (قوله وأفردها) أي المقاصد (قوله بتراجم) بكسر الجيم بجري (قوله بطول الخ) علة للاستثناء وقوله فرقة الخ علة لما قبله (قوله والكتاب كالكتب والكتابة) فليكتب ثلاثة مصادر أحدها مجرد من الزيادة والثاني من يد بحرف والثالث بحرفين والآخران مشتقان من الأول لأن المصدر المزيد يشق من الجرد كما صرح به السعدو محل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر إذا كان مجردا عن مزيدين (قوله الضم والجمع) ومنه قولهم تكتبت بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب إذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الحركات والحروف وعطف الجمع من عطف الاعم لأن الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل من عطف المرادف على أنه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شيخنا (قوله واصطلاحا) أي في اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغيره من مقابل الغزوي في الكتاب بقوله واصطلاحا حرف الطهارة بقوله وشرعنا به على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما يتلقى معناها من الشارع وأن ما لم يتلق من الشارع يسمى اصطلاحا وإن كان في عبارات الفقهاء بأن اصطلاحوا على استعماله في معنى ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يعبرون عن اتفاق الفقهاء بقولهم شرعا لأنهم حملة الشرع ع وشيخي (قوله بجملة الخ) أي لدال جملة على حذف المضاف لأن التحقيق أن التراجم أسماء للالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني الخصوصية ع وشيخي وبجري (قوله فهو إمام باق الخ) يعني أن نقل كتاب من المعنى الغزوي إلى الاصطلاح أي ابتداء بان ينقل من مطلق الضم إلى الضم المخصوص أي ضم جملة مختصة من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم المفعول أي المضموم أو بمعنى اسم الفاعل أي الجامع وبه يندفع ما في البصري وس (قوله أما بمعنى اللام) أي على غير الثاني وقوله أو بيانية أي على الثاني كذا في شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني فنظر سم أقول المراد بالبيانية هنا إضافة الاعم إلى الاخص كيوم الاحد ولو قال البيان لكان أولى إذ البيانية المعروفة في النحو يشترط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كحكمات فضة لا يخفى أن البيانية بالمعنى المتقدم تجري في الثالث ايضا (قوله فإن جمعت) أي هذه الالفاظ الثلاثة في تصنيف كتابنا (قوله غالبا) قد يقال حيث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة لتقيدها بالفتايل بل يصري أقول ولا يلزم من اجتماع الثلاثة في مؤلف كالمنهاج أن يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من أبوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكر كما هو ظاهر (قوله بالفتح الخ) وأما بالضم فاسم لبقية الماء ابن قاسم الغزوي أي ما فضل من ماء طهارته في نحو الابريق لا في نحو بئر ونقل البرماوى عن شيخه عن الفسهي أنها بالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من نحو سدر شيخي (قوله لغة الخلو ص الخ) عبارة عن النهاية والغنى وهي لغة الخ في كلام الشارع تقدير عاطف ومبتدأ ولا

بالنسبة لازالة النجاسات لأن يردي بيان النجاسة ذاتا وأز الفكيكون قد تدرج جملة لازالة (قوله فهو إمام باق الخ) مصدرية إن كان المراد المعنى الاصطلاحى ففيه أنه لا يتأتى فيه المصدرية لأن الجملة من العلم ليست معنى مصدرا بإفاد كره إنما يتناسب المعنى الغزوي (قوله) وبمعنى اسم المفعول قال في شرح العباب أي المكتوب وقوله أو الفاعل قال في شرح العباب أي الجامع للطهارة اه (قوله) والاضافة الخ عبارة عن شرح العباب والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية اه يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني فنظر (قوله أو بيانية) إن أراد بالاضافة إضافة كتاب إلى أحكام الذي قدره وقت البيانية على اتحاد المراد بكتاب وأحكام بان يراد بكتاب المسائل بمعنى الأحكام والاحكام المسائل وإلام تصح البيانية وإن أريد بالاضافة إلى الطهارة وقت البيانية على أن يراد بالطهارة ما يراد بكتاب لكن ذلك خلاف تفسيرها الاتي وإلام تصح البيانية ولا يخفى أن كونهما بمعنى اللام مبنى على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف إليه هذا كله مع قطع النظر عما قيل أن شرط البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه

وأفردا بتراجم دون تلك إلا النجاسة لطول مباحثها فرقا بين المقصود بالذات وغيره والكتاب كالكتب والكتابة لغة الضم والجمع واصطلاحا اسم جملة مختصة من العلم فهو إمام باق على مصدرية أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والاضافة إما بمعنى اللام أو بيانية ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل فإن جمعت كان الأول للشمولية على الآخرين والثاني للشمولية على الثالث وهو المشتعلة على مسائل غالبها في الكل والطهارة بالفتح مصدر طهر بفتح هاءه أفصح من ضمها يطهر بضمها فيهما وأما طهر بمعنى اغتسل فنلت الماء لغة الخلو ص من الدنس ولو معنويا

كالعيب وشرعها وضمان
حقيق وهو زوال المنع
الناسي عن الحدث والخبث
ومجازي من اطلاق اسم
المسبب على السبب وهو
الفعل الموضوع لافادة
ذلك أو بعض آثاره
كالتيمم وهذا الوضع
عرفها المصنف بأنها رفع
حدث أو إزالة نجس أو
مافي معناها كالتيمم
وطهر السلس أو على
صورتها كالغسلة الثانية
والطهر المندوب وفيه ألقى
التعبير بالمعنى والصورة
إشارة لقول ابن الرفعة أنها
في هذين من مجاز التشبيه
إلا أن يجاب عنه بمنع
وإثبات أنها فيها حقيقة
عرفية كما صرحوا به في
التيمم وبدؤا بالطهارة
لخبر الحالك وغيره مفتاح
الصلاة الطهور ثم بسا
بعدها على الوضع البديع
الآتي لاسر بن الأول الخبر
المشهور بنى الاسلام على
خمس وأسقطوا الكلام
على الشهادتين لانه أفرد
يعلم وآثروا رواية تقديم
الصوم على الحج لانه
فوري ومتكرر وافراد
من يلزمه أكثر والثاني
أن الغرض من البعثة انتظام
أمر المعاش والمعاد

فيجتاج الى جعل قوله مصدر الخ حال لا خبر (قوله كالعيب) من الحقد والحسد وغيرهما شيئا (قوله زوال
المنع الخ) تحركة الصلاة عن عبارة الانتفاع واحسن ما قيل فيه أى تفسيرها شرعا أنها ارتفاع المنع المترتب على
الحدث والنجس فيدخل فيه غسل الذميمة والمجنونة لتجلا لحليم ما فان الانتفاع من الوطء قد زال وكذا يقال
فى غسل الميت فانه ازال المنع من الصلاة بخذف (قوله والخبث) الواو بمعنى أو (قوله ومجازي) أى باعتبار
الاصل ثم صار حقيقة عرفية بقرينة سابق كلامه ولا حقه فوافق حيث ذهب فى كلام غيره من أنه معنى حقيقى
شرعى كالزوال ويندفع اعتراضهم والبصرى (قوله وهو) أى المجازى والسبب (قوله لافادة ذلك) أى
الزوال (قوله كالتيمم) فانه بقيد جزاء الصلاة الذى هو من آثار ذلك نهاية ومعنى وأدخل بالكاف وضوء
صاحب الضرورة لكونه يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل والاستنجاء بالحجر لكونه يبيح إباحة
مخصوصة بالنسبة لصلاة فاعله (قوله وبهذا الوضع) أى المجازى (قوله عرفها المصنف) أى فى مجموعه مدخلا
فيها الاعمال المسنونة ونحوها معنى (قوله بأنها رفع حدث الخ) فديقال فى صحة حل التعريف على المعروف
نظر سواء أريد بالوضوء مثلا المعنى المصدرى أو الحاصل بالمصدر اللهم إلا أن يؤل الرفع بالرفع بصرى عبارة
عش عن سم على شرح البهجة فصها هذا التعريف صريح فى أن الرفع والأزالة هما نفس نحو الوضوء والغسل
وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف أن الوضوء مثلا هو نفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه
فلتأمل اه (قوله وأما معناها الخ) قال ابن الرفعة التحقيق قول القاضي حسين أنها رفع حدث وإزالة
النجس لأن الشرع يرد باستعمالها لإيهما وأطلق حملة الشرع على الوضوء المجدد والاعمال المسنونة
طهارة مجاز من مجاز التشبيه لشبههما بالرفع مع افتقارهما الى التنية فاطلاقهم على التيمم طهارة مجاز ايضا كما
سموا التراب وضوء انتهى ابن شبة اه بصرى وبأتى فى الشارح الجواب عنه (قوله كالتيمم) هذافى معنى
رفع الحدث وقوله وطهر السلس هذافى معنى إزالة النجس وفى معناها ايضا الاستنجاء بالحجر كاتبه عليه شيئا
وطهارة المستحاضة كفى المعنى والديباغ وانقلاب الخرخلا كافى فى (قوله كالغسلة الثانية فى الوضوء الخ)
عبارة شيئا الذى على صورة رفع الحدث لا غسل المندوبة والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة فى طهارة
الحدث والذى على صورة إزالة النجس الغسلة الثانية والثالثة من غسلات التجاسة اه قول الشارح والطهر
المندوب شامل للغسلات التجاسة كفى المعنى ايضا (قوله فى هذين) أى مافى معناها وما على صورتها (قوله
من مجاز التشبيه) أى لم يرد المصنف انها يشار كهما فى الحقيقة من افراد الطهارة شرعا وهذا جواب
بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف (قوله إلا أن يجاب الخ) جواب عنه بالتسليم (قوله بمنع)
أى قول ابن الرفعة (قوله انها فيهما حقيقة الخ) تأمل مافيه من المناقاة لما سبق من أنها فى المعنى الثانى مجاز
بصرى وسم وتقدم الجواب عنه (قوله فى التيمم) أى مافى معناها (قوله خبر الحالك وغيره الخ) أى
مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين المبحوث عنهما فى الكلام بالصلاة كما
سابق ولكونها اعظم شروط الصلاة التى قدموها على غيرها لانها افضل عبادات البدن بعد الإيمان نهاية
(قوله الخبر المشهور بنى الاسلام على خمس) تتمته كفى النهاية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله واقام
الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت اه (قوله يعلم) أى علم التوحيد (قوله متكرر) أى فى كل
عام نهاية (قوله والثانى الخ) ولم يتعرضوا فى هذه الحكمة لفرأى لعل لكونها علما مستقلا ولجعلها من
المعاملات والمناكحات والجنائيات ع (قوله انتظام امر المعاش والمعاد) يحتملان المصدر واسم الزمان
والأفلا بد من تقدير آخر انتهى (قوله وهو زوال المنع) لا يشمل نحو طهارة الخمر لقوله عن الحدث الخ
(تنبيه) عدم شمول بعض التعاريف المذكورة فى هذا المقام لنحو طهارة الخمر بالتخلل والجلد بالادباغ
لا يقتضى تخصيص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك زائدا على مافى الترجمة لجواز أن يكون ذلك التعريف
لبعض معانى الطهارة وأنواعها عموم مافى الترجمة (قوله ومجازي الخ) قد يمتنع ويدعى أنه حقيقة
عرفية (قوله وإثبات انها فيهما حقيقة عرفية) انظر هذامع الجزم فى اصل هذا المعنى بانه مجازى (قوله)

ومكملها العبادات
والشهوة ومكملها غذاء
ونحوه المعاملات ووطء
ونحوه المناكحات والغضبية
ومكملها التحرز عن الجنائيات
وقدمت الأولى لشرفها ثم
الثانية لشدة الحاجة إليها
ثم الثالثة لأنها دونها في
الحاجة ثم الرابعة لقلة
وقوعها بالنسبة لما قبلها
ولئلا تختمها إلاكثر
بالتعقّب فتأوّلوا وبدؤوا من
مقدمات الطهارة بالماء لانه
الأصل في آلتها واقتضت
هذا الكتاب بآية لتعود
بركنها على جميع الكتاب
لألصقها عليه لأن من
شأنه التأخر عن المدلول
على أنه إذا كان قاعدة كلية
ينطبق عليها أكثر المسائل
كما هنا قدم ولم يراع ذلك
في غيره وإن راعاه أصله
كالشافعي رضي الله عنه
اختصاراً قال الله تعالى
وأزناك أي إزناك المستمراً
بأهرأ للعقول ناشئا عن
عظمتها (من السماء) أي
الجرم المعهود أن أريد
الابتداء أو السحاب أن
أريد الانتهاء (ما) فيه عموم
من حيث أنه للامتنان
وهذا استفيد منه أنه
ظاهر لإدلائنا بالجنس
فنّم كان (طهوراً)
معناه مطهر أو غيره وإلا

ابن قاسم على البهجة أقول الأقرب الثاني عش (قوله بكمال القوى النطقية الخ) المراد بها القوى
الدرائية ووجه كون العبادات مكملتها أن المتلبس بها متوجه إلى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات
والمداومة على هذا الأمر سبب لصفاء النفس ومن دأب استعدادها للاستغاضة من المبداء الفياض بأفاضة ما هو
سبب السعادة الأبدية من معرفته ومعرفته صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصري
عبارة عش قوله النطقية أي الإدراكية سم على حج وقال في هامش شرح البهجة أي العقلية اه
ومعناها واحد ثم قال هو المراد بكاملها بما فيها من النطقية لا لاهوائها تفيد اعتبارها ولا الاعتدال بها
فيه نظر ولا مانع من إرادة الأمرين انتهى (قوله التحرز عن الجنائيات) الأولى ومكملها معرفة أحكام
الجنائيات ليعلم الجنابة المحمودّة شرعاً كالجهاد ونحوه فبمعاملها فيها والمذمومة شرعاً كالجنابة على مسلم
ظلالاً فريد عنها فليتأمل بصري (قوله وقدمت الأولى) أي العبادات نهاية (قوله لشرفها) عبارة المغنى
اهتماماً بالأمور الدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو الباري سبحانه وتعالى عش
وقال الرشيدى أي كمال القوى النطقية خلافاً لما في حاشية شيخنا اه (قوله لانه الأصل في التها) أي وغيره
كالتراب وأحجار الاستجماع بدل منه معنى (قوله هذا الكتاب) أي كتاب الطهارة (قوله على جميع الكتاب)
أي المنهاج (قوله بآية) وقوله دليله الخ أي الكتاب ويحتمل الماء (قوله إذا كان الخ) أي الدليل
على أن المدلول مذكور إجمالاً في الترجمة فالمدلول الإجمالي متقدم على الدليل سم (قوله ينطبق عليها
أكثر الخ) فيه قلب والأصل كافى المغنى تنطبق على أكثر مسائل الباب (قوله أكثر المسائل) يتناقض قوله
قاعدة كلية (قوله ولم يراع ذلك) أي افتتاح الباب بدليله (قوله اختصاراً) علة لعدم مراعاة المصنف لمسلكت
المحرر تبعاً لآلام المذهب (قوله مستمراً) أي لا منقطعاً كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتها) أي كما يشعر
به ضمير العظمة سم (قوله أي الجرم المعهود) هو الأقرب كنز اه سم (قوله أو السحاب) عبارة المغنى
وهل المراد بالسحاب الآلة الجرم المعهود أو السحاب قولان حكاهما المصنف في دقائق الروضة ولا مانع
أن يؤخذ من كل منهما انتهت والظاهر أن حصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وإبطال
للتأني وروده إلى الأول بحسب الحقيقة نعم لغيره بالآزال الأولى والثانية بدل الابتداء والانتهاء لكان أولى
بصري (قوله فيه عموم) قد يشكك العموم ببيع بعض الماء الطهور من الأرض لأن ثبت أن أصل كل ماء
ينبع من الأرض من السماء سم (قوله من حيث الخ) للتعليل (قوله انه) أي يزول هذه الآية (قوله
وهذا) إلى قوله وانه الأصل في النهاية والمغنى (قوله وهذا) ضبب بينه وبين قوله للامتنان سم (قوله منه)
أي من قوله تعالى وإنزلنا من السماء ماءً نهائياً ويصح الرجوع الضمير إلى لفظ الماء في الآية (قوله إذ لا امتنان
بالجنس) يتأمل فما المانع من صحة الامتنان بشئ من ماء قام غيره مقامه سم على حج اه عش وقد يقال
لا كبير موقع له من ثم قال بعضهم المرادني كمال الامتنان بجسمى (ومن ثم) أي من أجل إفادته الظاهرة
(قوله والالزام التاكيد الخ) أي ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لزم التاكيد لأن الطهارة مستفادة من لفظ

ويدل لذلك أيضا الطهر كونه وانه الأصل في فعول وإن جاء مصدرا والمبالغة بأن يدل على (٦٥) زيادة في معنى فاعل مع مساواته له تعديا

كضروب أولوما كصوب
ولالة كحور لما يتسحر
به وبهذا الاشتراك مع
كون الأصل ما ذكر اندفع
الاستدلال به بطورية
المستعمل نظرا لإضافته
المبالغة على أن فيما قلناه
تكرار أيضا لرفع أحداث
أجزاء العضو الواحد بحرية
عليه ما المضموم فيخص
بالمصدر وقيل بأن معنى
المطر لنسيره أيضا
واختصاص الطهارة بالماء
الذي أشارت إليه الآية
ولا يرشدنا بطورها لأنه
قد وصف بأعلى صفات
الدنيا تعدي أولما فيه من
الرقوة والطلاقة التي لا توجد
في غيره ومن ثم قيل لآلون
له وبهذا الاختصاص
يتضح منهم القياس عليه
لأنهمومه لأنه لقب
(يشترط لرفع الحدث)
إجماعا واعتراض وهو هنا
أمر اعتباري قائم بالأعضاء
يمنع صحة نحو الصلاة حيث
لامرخص أو المنع المترتب
على ذلك وكون التيمم
يرفع هذا لا يرد لأنه رفع
خاص بالنسبة لفرض
واحد وكلامنا في الرفع
العام وهذا خاص بالماء وهو
أما أصغر وأرفع الوضوء
وإما أكبر وأرفع الغسل
وقد يقسم هذا نظرا
إلى تفاوت ما يحرم به
إلى متوسط وهو ما عدا

الماء على ما مر بخلاف ما أورده المطهر فلا يكون تأكيذا بل تأسيسا أي مفيدا للمعنى لم يفده ما قبله عرش
(قوله ويدل الخ) في دلالة نظرم (قوله لذلك) أي لكون الماء مطهر لغيره كما هو صريح غير مؤن وأوم
صنيعه رجوع الإشارة لكون ظهور في الآية بمعنى مطهر لغيره وبه يتدفع ما مر عن سم أنفا على أن
الآيات يفسر بعضها بعضا (قوله أيضا) أي قوله تعالى طهورا (قوله وأنه الخ) عطف على ليظهر كونه
والضمير لكون طهورا في الآية بمعنى مطهر لغيره (قوله وللا لالخ) فضيئة هذا غير المعنى المراد فاق
الآية الذي قال فيه أنه الأصل في فعول وليس كذلك عبارة عميرة نقل النووي عن ابن مالك أن فعول لا قد
يكون للمبالغة وهي أن يدل على زيادة الخ وقد يكون اسماء بالفعل به الشيء البرزوا لما يتدبر به فيجوز أن يكون
الطهور من الأول وأن يكون من الثاني انتهى وأعلم أنه قد انكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير
وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله قول كفاك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم
جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فإن الطهور هنا لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لفوات ما اختصت به الآية
بحري (قوله الاستدلال به) أي بقوله تعالى طهورا (قوله فيما قلناه) أي في كون طهور بمعنى المطهر لغيره
تكررا أي مبالغة (قوله أيضا) أي كمنى المبالغة (قوله أما المضموم) أي لفظة طهور بضم الفاء (قوله
واختصاص) مبتدا وقوله تعبدى خبر سم (قوله ولا يرد) أي على ذلك الاختصاص (قوله لأنه) أي
الشرب قد وصف أي في الآخرة بأعلى صفات الدنيا أي هو كونه مطهر لغيره (قوله أو أوما فيه من الرقة
الخ) ونقل عن الأعياب ما نصه والذي يتجه ترجمته معقول لأن التعبد لا يصار إليه إلا عند العجز عن إبداء
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وبهذا الاختصاص) أي الذي أشارت إليه الآية (قوله لآلهوممه)
قال الكردي أنه معطوف على قوله أوما فيه الخ وفيه ما لا يخفى وقيل أنه معطوف على هذا أي يتضح منهم
القياس عليه بهذا الاختصاص لآلهوممه الماء يدل على المنع المذكور أنه وهو الظاهر المتعين لكن
فيه ركة ولو قالوا أوضح بذلك أن منهم القياس عليه لهذا الاختصاص لآلهوممه الخ كان ظاهرا (قوله
القياس) أي قياس غير الماء كالتيه عليه أي الماء (قوله لأنه لقب) أي ومفهومه ليس بحجة لقول جمع
الجوامع المفاهيم أي المخالفة لإلا للقب حجة أه قال الثاني المراد بالقب هنا الاسم الجامد الشامل للعلم
الشخصي واسم الجنس فهو مغاير للقب التجوي مغاير للعالم للخاص لشموله للعلم عند النجاسة الشامل لأنواعه
الثلاثة الاسم والكيفية واللقب أه (قوله واعتراض) أي بأنه حكى عن أبي حنيفة والأوزاعي وسفيان
جواز الوضوء بالتيه كردي (قوله وهو هنا الخ) احتراز به عما سياتي في أسباب الحدث فإن له ثم معنى آخر
سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى بصري عبارة المنفى وهو في اللغة الشيء والحادث وفي الشرع يطلق على أمر
اعتباري الخ وعلى الأسباب التي ينشئ بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول أه وكذا
أقصر النهاية على إرادته فقط خلافا للتعارض حيث جوز إرادته المعنى الثالث أيضا (قوله حيث لا مخصص)
وهو فقد الماء (قوله وكون التيمم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو المنع الخ (قوله رفع هذا) أي المنع معنى
(قوله وهو) أي قوله أو معنى في النهاية والمعنى (قوله هذا) ضب بينه وبين قوله أكبر سم (قوله هذا) أي
ما يرفع الغسل (قوله ما عدا الحيض الخ) أي الجنابة عرش (قوله إذا يحرم بهما أكثر) إذ يحرم بهما
ما يحرم بالجنابة والصوم والوطء ونحو ذلك عرش قول المتن (والنجس) بكسر الجيم وقتحتها أي مع فتح
النون وباسكانها مع كسر النون وفتحها بهما قصير اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهي كضد

التأكيد إذ لم يستفد معنى الثاني من الأول بوضعه ولو في الجملة (قوله ويدل لذلك الخ) في دلالة
نظر (قوله اندفع الاستدلال) قديم منع اندفاعه على قاعدة الشافعي أن المشترك لا تجزأ عن القرائن
حمل على جميع معانيه وهي هنا غير متناقية إلا للمعنى المصدر لكن إذا حمل على المبالغة وافق غيره
فليتأمل وإصالة بعضها لا تقتضي التخصص به عند الإطلاق. التجرد عن القرائن (قوله واختصاص)
مبتدا وقوله تعبدى خبر (قوله أما أكبر) ضب بينه وبين قوله هذا

حصة الصلاة حيث لا مرخص أو معنى بوصف به المحل الملاق لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفع إلا الماء ولأن المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرر وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول فوصفه به من مجاز مجاورته للحدث وكان عدوله عن تعبير أصله بالازالة رعايته للأول لأنه حقيقة ومارعاه هو مجاز وهو أبلغ من الحقيقة باتفاق البلغاء على أن ذلك موم إذ يزيله غير الماء وتخصيصهما لهما الأصل وإلا فالظاهر المستنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه كالذمية والمجنونة لتحل للشم والميت كذلك كما

يسلم من كلامه فيما يأتي (ما مطلق) أى استعماله بمعنى مروده عليه فلا يجوز كما عبر به أصله وأفاده مفهوم الاشتراط من جهة أن تعاطى الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرام ولا يصح كما صرح به كل من نفي الحل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما لأن الاستعمال في الحرمة

عش (قوله) وهو شرعا (الخ) ولغة ما يستقذر معنى وقال النهاية الشئ المبعد اه (قوله من ذلك) ضيب بينه وبين قوله مستقذر سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله هو لا يصح فيه الخ صريحان في حمل كلام المصنف على المعنى الثاني للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الأول فليتأمل سم (قوله وهذا الخ) أى المعنى الثاني (قوله لأنه الذى الخ) قيد قال المراد الرفع المعبر شرعا وهو لا يكون فى المستقذر المذكور أيضا إلا بالماء بصرى (قوله استعمال فيه) أى فى النجس وقوله كما تقرر أى حيث قدر الرفع لا بالازالة وقوله وهو أى الرفع لا يصح فيه أى النجس (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله وإلا على هذا المعنى أى الثانى سم (قوله فوصفه به) أى وصف النجس بالرفع (قوله من مجاز مجاورته الخ) أى من المجاز المرسل الذى علاقته مجاورة النجس للحدث فى البيان أو الاستحضار ولا يخفى أن يوصف بالازالة (قوله) وكان عدوله ضيب بينه وبين قوله لأنه الخ وقوله عن تعبير أصله ضيب بينه وبين قوله رعايته الخ سم عبارة البصرى قوله رعايته للأول علة لتعريف أصله الخ والأول هو مستقذر الخ قوله لئلا يأتى تعبير أصله الخ علة لعدوله اه (قوله ومارعاه) أى المصنف (قوله على أن ذلك) أى تعبير أصله بالازالة المقضى لحل النجس على المعنى الأول يوم انحصار إزالته فى المأمور ليس كذلك كاسبق هذا وانت خبير بأن هذا الإهام مشترك الأوامر بناء على ما ذكر من الإلفية المقضية للعدول نعم ان حمل النجس فى كلام المصنف على الثانى سلم من الإهام ولعله نكتة العدول بصرى (قوله إذ يزيله غير الماء) قيد قال المراد الرفع والأزالة الشرعيان أى المعبران شرعا وهما لا يكونان إلا بالماء حتى فى المستقذر المذكور بصرى (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس سم (قوله الذى لا رفع الخ) صفة طهر السلس ولوقال الذى لا رفع فيه الخ كان أوضح (قوله كالذمية الخ) أى كطهر الذمية الخ (قوله والميت) أى وطهر الميت سم (قوله كذلك) أى يشترط فيه الماء المطلق نهاية ومعنى وهو خبر قوله فالطاهر الخ (قوله عليه) أى على الحدث والنجس (قوله كما عبر به) أى لا يجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من نفي الحل) أى الذى هو معنى قول الأصل لا يجوز كردى وسم وعبارة البصرى أى الموجود فى عبارة المحرروية أن الذى فى عبارته لا يجوز وهو الذى يستعمل فى نفي الحل ونفي الجواز فتدبره بنى الحل فيه ما فيه اه (قوله أنه يستعمل) أى لا يجوز الذى عبر عنه الشارح بنفى الحل (قوله فيها) أى فى الحرمة وعدم الصحة كردى (قوله لأن الأكثر الخ) ضيب بينه وبين قوله لكن بخفاء سم (قوله ومن الاشتراط) أى الذى عبر به المنهاج سم وبصرى زاد السكردى وهو عطف على من نفي الحل اه (قوله من العبارتين) أى عبارة الميت أى يشترط وعبارة أصله أى لا يجوز وقوله مزبة وهى فى الأولى ظبور إفاذتها عدم الصحة وفى الثانية إفاذتها الحرمة بلا واسطة ان

(قوله مستقذر) ضيب بينه وبين قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله وهو لا يصح فيه حقيقة الألعلى هذا المعنى صريحان في حمل كلام المصنف على المعنى الثاني للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الأول فليتأمل (قوله لأنه الذى لا يرفع إلا بالماء) أقول النجاسة بالمعنى الأول قد تكون حكمة ولا يرفعها إلا الماء فريد على هذا الحصر إلا أن يجاب بأن الحكمة أصلها عينة فيشملم قوله الملاق لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله لإلعلى هذا المعنى أى الثانى (قوله) وكان عدوله ضيب بينه وبين قوله لأنه وقوله عن تعبير أصله ضيب بينه وبين قوله رعايته (قوله على أن ذلك موم الخ) هذا مبنى على إرادة المحرر المعنى الأول وهو غير لازم فليتأمل وقوله إذ يزيله غير الماء قد يجاب عنه بأن المراد إزالة تنكثي لنحو الصلاة وهذه لا تكون إلا بالماء (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس (قوله والميت) أى وطهر الميت (قوله من نفي الحل) أى الذى هو معنى عبارة المحرر (قوله لكن بخفاء الخ) قد يعبر على دعوى الخفاء لما ذكره أنه مشترك كإصر حوا به ومذهب الشافعى ان المشترك عند التجرد عن القرائن ظاهر فى معنييه إلا ان يجاب بأن محله ما لم يعارض ذلك ككرة استعماله فى أحد المعنيين فليتأمل وضيب بين قوله لكن بخفاء وبين قوله لأن الأكثر (قوله الاشتراط) أى

تعاطى الشيء الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أو إزالة الشيء) فيه ميل إلى ترجيح حل رفع النجس في كلام المصنف على الإزالة وفيه من الإجماع ما مبصرى (قوله من تلك الأربعة) أي الحدث والنجس وما في معانيهما وما على صورتها مبصرى عبارة سم كان مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقذر المخصوص والمعنى الذى يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكل عليه فى الثالث قوله السابق إذ يزيله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالة يعتد بها نحو الصلاة فليتام له عبارة الكردى الذى يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالأربعة الحدث والنجس وطهر السلس والطهر المسنون وأما الباقي من طهر النذية والمجنونة والميت فداخلة فى طهر السلس اه (قوله لا مره تعالى الخ) عبارة المعنى والنهاية وإنما تعين الماء فى رفع الحدث لقوله فلا تجذوا ماء فتيتموه أو الأمر لا وجوب فلورفع غير الماء وجب التيمم عند فقده وفى إزالة النجس لقوله صلى الله عليه وسلم فى خبر الصحيحين حين بال الأعرافى فى المسجد صبو عليه ذنوباً من ماء الذنوب الدلو الممتلئة ماء والأمر لا وجوب كما مر فلو كفى غيره لما وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الأمام تعبدى وعند غيره لما فيه من الرقة الخ وحل الماء فى الآية والحدث على المطلق لتبادر الأذهان إليه اه (قوله التيمم) هو مخالف لما فى الإصابة ولما فى القاموس فإنه قال ذوا الخويرة اثنتان أحدهما تيمم والثاني بآنى والاول خارجى ليس بصحاحى والثاني هو الصحاحى البائل فى المسجد انتهى اه ع ش (قوله ولتمنع القياس الخ) عطف على قوله لا مره تعالى الخ (قوله بالنسبة للعالم الخ) قبله ليخرج الماء المستعمل فى فرض والمتغير تقدر أو قليل وقع فيه نجس لم يغيره فإن العالم يحالها لا يذكره إلا المقيدة كما بآنى كردى (قوله لازم) قال الولي العراقى ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لأن القيد الذى ليس لازم كماء البشر مثلاً يطقى اسم الماء عليه بدون فلا حاجة إلى الاحتراز عنه وإنما يحتاج إلى القيد فى جانب الإنبات كقولنا غير المطلق هو المقيد بعيد لازم انتهى اه معنى ورشيدى (قوله) وإن رشح الخ) عبارة المعنى ويدخل فى التعريف ما نزل من السماء وهو ثلاثة المطر وذوب الثلج والبرد وما ينبع من الأرض وهو أربعة ماء العيون والآبار والأنهار والبحار وما ينبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم أو من ذاتها على خلاف فيه والأرجح الثانى وهو أفضل المياه مطلقاً أو ينبع من الزلال وهوشى أنفق من الماء على صورة حيوان وما ينعقد للحال اسم الماء يتناولوه فى الحال وإن تغير بعدوا كان رشح بخار الماء لانهاء حقيقة وينقص الماء بقدره وهو المعتمد وخرج بذلك الخل ونحوه ما لا يذكر إلا مقيداً كآمر وتراب التيمم وحجر الاستنجاء وادوية الدباغ والشمس والتارو والريح وغير هاتى التراب فى غسلات الكلب فان المزيل من الماء بشرط امتزاجه به فى غسلة منها اه (قوله الملقى) قال القليوبى فى حواشى المحلى يضم المم وفتح اللام انتهى وقيد بالملقى لانه محل الخلاف فالبخار المترشح من غير واسطة نار من ماء مطهور وطهور بلا خلاف كردى (قوله ما بآنى) من نحو طين وطحلب (قوله أجمع من ندى الخ) وهو الماء الذى يقع على الزرع والحشيش الأخضر خصوصاً فى أيام الربيع كردى (قوله نفث دابة) أى فى البحر كردى (قوله لأدليل عليه) قال فى شرح العباب على تسلم وجود الدابة بالذكورة فمن أين يعلم أن هذا المجموع من الندى مخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الأمر أنه يحتمل حيث أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فزجج لذلك على أن الأصل فيها هو على صورة الماء الخالى عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترفع بالشك انتهى كردى على شرح بافضل (قوله وهو ما يخرج الخ) صريح النهاية والمعنى أن الزلال اسم لصورة حيوان يخرج من باطنها الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من أنه اسم للبلاء (قوله فى نحو التاج) أى كالأما المنجمد (قوله فان تحق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

رفع أو إزالة الشيء من تلك الأربعة إلا به لا مره تعالى بالتيمم عند فقده وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصب الذنوب من الماء على بول ذى الخويرة التيمم لما بال فى المسجد وهو إنما ينصرف للمطلق لانه المتبادر إلى الذهن ولتمنع القياس عليه كما مر وخرج تلك الأربعة نحو إزالة طيب عن بدن عرم لأن القصد زوال عينه وهو لا يتوقف على ماء (وهو ما يقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله (اسم ماء بلا قيد) لازم وإن رشح من بخار الطهور الملقى أو تغير بما لا يضر بما بآنى أو جمع من ندى وزعم أنه نفس دابة لأدليل عليه أو كان زلالاً وهو ما يخرج من جوف صور توجد فى نحو التاج كالحويان وليست بحويان فان تحقق كان نجساً لانه فى وخرج بالماء

الذى عرب به المنجاء (قوله رفع أو إزالة) تنازع فيه قوله لا يجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح (قوله من تلك الأربعة) مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقذر المخصوص والمعنى الذى يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكل عليه فى الثالث قوله السابق إذ يزيله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالة يعتد بها نحو

الواضح لكن الظاهر أنه لا يصح التطهير به للشك في طوره بل في كونه ماء. ولا أصل بـرجع إليه بصري
وقوله لكن الظاهر الخرد ما مرنا في شرح العباب (قوله من حيث تعلق الاشتراط به) دفع بذلك ما
أورد من أن الماء لقب ولا مفروله على الراجح عـش (قوله ولو في المغاظ) أي ولو استعمل في تطهير
التجسس المغاظ (قوله ونحو أدوية الدباغ) أي كالشمس والنار عند من يقول بطهوريتهما (قوله وبقوله
بلا قيد الخ) عبارة النهائية المؤثر هو القيد اللازم من إضافة كما ورد أو وصفه كما دافق وماده مستعمل أو
منتجش أو لام عهد كالماضي قوله والله أعلم نعم إذا رأت الماء أي الماء (قوله ولو نحو لأم العبد) أي ولو
أن القيد لأم العبد ونحوه وقوله كخبز الخ الخ أي كاللحم في خبز الخ فان اللام في الماء لأم العبد والمعهود
هو المتي وقوله وكالتغير الخ وكالمستعمل الخ وكقليل الخ عطف على كخبز الخ لكنها أمثلة للنحو المقيد
بلام العبد كـردى (قوله مفيدة شرعا) أي بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر إلى الاستعمال الشرعي أن يطلق
عليها ما بلا قيد بصري (قوله) بخلاف التغير بما لا يضر أي فانه يطلق عليه شرعا ما بلا قيد بصري (قوله)
فالتغير بمخالط ظاهر الخ) بحمله بالنسبة لتغير المخالط وأما بالنسبة كـهـو سدر أو عجين أراد تطهيره فمفسد
عليه الماء فتغير به تغيرا كبيرا قبل وصوله إلى جميع أجزائه فانه يظهر هو إلى أن كان تغيره كثيرا للضرورة أنه
لا يصل إلى جميعه إلا بعد تغيره هكذا أحفظ من تقرير شيخنا الطبري وهو ظاهر بصري وغيره عن
سم وكذا في حاشية شيخنا عن الشيرازي (قوله وكسرها) مبتدا وقوله لا يغيره مكلف
خبره (قوله ومضى) إلى قول المتن ولا متغير في المعنى وكذا في النهاية لا قوله لم يمتدح الخ (قوله ونحو ساقط)
أي وإن كان شجرها ثابتا في الماء شرح بافضل عبارة النهاية ويضر التغير بالثار الساقط بسبب ما انحل منها
سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا أه قال عـش زاد في شرح البهجة الكبير
مانصه لا مكان التعرض عنها غالبا أقول حتى لو تمعذر الاحتراز عنها ضرر نظرا الغالب أه واعتمده
شيخنا وعبارة رسم عن الشارح في شرح العباب المسمى باليعاب والحب كالبز والقرن وغيره وهو بحاله
فيجاور وإن انحل منه شيء فمخالطه فأن طيبه وغيره لم ينحل منه شيء فواجه الوجهين أنه لا أنجر د الطيب بل
لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك إسم آخر بخلاف ما لا يتم تيقن انحلاله فانه
لا أثر للتغير به ولا لحدث إن إسم آخر له حيث جاور والتغير به لا يضر وإن حدث بسببه إسم آخر فالخاصل
أن ما أغنى من نحو الحبوب والثار وما يغفل إن تيقن انحلال شيء منه فمخالطه وإفجاور وإن حدث له
إسم آخر بذلك مالم يسلب عنه إطلاق إسم الماء بالكلية أه أقول والظاهر أنه لا يحصل التغير الكثير في الطعم
واللون بدون انحلال شيء (قوله بعددقه) قال الأذري وي شبهه أن الأمر كذلك فيما لو طرح ثم تفتت
وخالط انتهى أه سم ونقل شيخنا عن سم في شرح أبي شجاع الجزء بذلك وأقره وعبارة السكردى قال
البرلسي في حواشي المحلى قال الأذري وي شبهه الخ فقلت ويذبح في بان مثل ذلك في التوراة والورنيخ ونحوهما
الصلاة فليتأمل (قوله ونحو ساقط) عبارة العباب والحبوب إن انحل منها شيء قال الشارح في شرحه كادل
عليه قول المجموع والجواهر وغيره هو الحب كالبز والقرن وغيره وهو بحاله فجاور وإن انحل منه شيء فمخالطه
فأن طيبه وغيره لم ينحل منه شيء فوجهان وحكي عبارة سم في تقرير الوجهين ثم قال وأوجه الوجهين أنه لا أثر
لنجر الطيب بل لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك إسم آخر لا نه حيث جاور والتغير
به لا يضر وإن حدث بسببه إسم آخر فالخاصل أن ما أغنى من نحو الحبوب والثار وما يغفل إن تيقن انحلال
شيء منه فمخالطه وإفجاور وإن حدث له بذلك إسم آخر لم يسلب عنه إطلاق إسم الماء بالكلية كما يأتي
انتهى وقوله كما يأتي إشارة إلى بسط ذكره بعد على الجاور منه ما إذا سلبه الإطلاق بالكلية بان صار لا يسمى
ما ولا يضاف فيه لفظ الماء إلى ذلك الغير بل انسلخ عنه ذلك بسائر الاعتبارات وحدث له إسم آخر اخص
به فان التغير به حيث لا يضر لا فائدة من حيث أنه ان انفصلت عنه عين مخالطة فالتأثير به ليس من حيث كونه
جوار بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط أه وسياق في الشرح لا الإشارة إلى هذه المسئلة (قوله بعددقه)

من حيث تعلق الاشتراط
به التراب ولو في المقتط
فإن المطر هو الماء بشرط
مزجه به ونحو أدوية
الدباغ لأنها مخلجة وحجر
الاستنجا لأنه مرخص
وبقوله بلا قيد مع قولنا
عند إلى آخره المقيد
بلازم ولو نحو لام العبد
كخبز إنما الماء من الماء
وكان المتغير بالتقدير
وكان السعمل على الأصح
وكقيل وقع فيه نجس
لأن العالم بها لا يذكرها
لإمقيدة على أنها مقيدة
شرما بخلاف المتغير بما
لا يضر والمقيد بغير لازم
نحو ما البر وهاذا نقرأ أن
المطلق ماذكر المعلوم منه
مع ذكر الآية إن ماصدق
الطور والمطلق واحد
(٤) الماء الكثير والقليل
(المتغير) بمخالط طاهر
(مستغنى) بفتح التو
وكسرها بعيد متكلف
(عنه كزعفران) ومنه
ونفس ساقط وطحلب
طرح بعد دقه وورق
طرح

وقد بعضنا بمحتمل أى الأذرى نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلى اه **(قوله)** ثم
تفتت أى واختلطو الألفو مجاورو مثله ما لو كان تفتته قبل طرحه بصرى **(قوله)** فكل منهما) أى من
القطران والكافور **(قوله)** نوان) أى خلطو مجاورو واختلف فى المتغير بالكتان والذى عليه الأكثر انه
يتغير بشىء يتحلل منه فيكون المتغير بمخالط معنى قول الماتن **(بمنع إطلاق اسم الماء)** أى بان يسمى ماء مقيدا
كالماء وادوا يستجده اسم آخر كالمزق شرح بافضل ونهاية **(قوله)** كان وقع الخ) عبارة للمغنى حتى لو وقع
فى الماء مانع بواقفه فى الصفات كماء الورد المنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدرناه بمخالط وسط كلون العصير
وطعم الرمان وريح اللادن غير مضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع ففقط خلافا
لبعضهم وكذا فى النهاية إلا انه قال بدل قوله لا المناسب الخ مانصه كذا قاله ابن ابي عصرون واعتبر الروايات
الاشبه بالخليط اه وفى البجيرى على الاقتناع مانصه والحاصل ان الواقع ان كان مفقود الصفات كلها كما
مستعمل فلا يمدن عرض الصفات المذكورة على الماء وإن كان مفقود البعض كما ورد له رائحة ولا طعم له
ولا لون له بخالف طعم الماء لو نه فقددر فيه الطعم واللون ولا يقدر الريح لانه إذا لم يتغير بريحه فلا معنى
لتقدير ريع غيره وهذا كله إذا لم يكن الواقع له صفة فى الاصل وقد قدرت فان كان كذلك كماء ورد منقطع
الرائحة ففيه خلاف بين ابن ابي عصرون والروايات فالروايات بقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان
وريح ماء الورد يقدر الوصف المفقود فيه لاربع اللادن وابن ابي عصرون بقول يقدر فيه طعم الرمان ولون
العصير وريح اللادن ولا يقدر بريح ماء الورد لفقده بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل
والمتعمد كالماء ابن ابي عصرون ولا فرق فى هذا التفصيل كله بين الطاهر والتجس اه وفى حاشية شيخنا على
ابن قاسم الغزى ما يوافق **(قوله)** كباثى) أى من أن المستعمل إذا كثر طهر فأولى إذا وقع فى الكثير شرح
بافضل **(قوله)** فانه يقدر الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فقير ضرولا فله الاعراض عن التقدير واستعماله
إذ غاية الامر انه شاك فى المتغير المضروب والشك لا يضر كباثى سم على حج اه ش و اعتمد البجيرى
وشيوخنا عبارات الاول اى جواز اوليهم شخص وتوضاه كان وضوه صحيحا سم إذا لاصل عدم المتغير وظاهره
جريان ذلك فيما إذا كان الواقع نجسا فى ماء كثير انتهى اجهورى اه وبعبارة الثانى وهذا التقدير
مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوخى عن ابن قاسم فاذا عرض عن التقدير ويحجم واستعمله كفى الى أن
قال وظاهر ذلك جريانه فيما إذا كان الواقع نجسا مع ان الشيخ الطوخى كان يقول بوجوب التقدير فى
التجس فراجع اه **(قوله)** كريح لاذن) بفتح الذال المعجمة وهو اللبان الذكر كما هو المشهور وقيل هو
رطوبة تعلق شعر المعز ولحماها شيخنا وبجيرى وقال الكردى وهو نور معروف بمكة طبيب الرائحة اه **(قوله)**
ولون عصير) أى عصير العنب الاسودادوا اخر مثالا لا لابيض لان الغرض اننا فرضه مخالفا للماء فى اللون
خلافا لما فى حاشية شيخنا غش رشيدى اى من قوله وتبعه البجيرى اى عصير العنب ابيض واسود اه
(قوله) ولا فلا) فلم يؤثر فيه الخليط حسا ولا تقدير استعماله كله وكذا الاستعملت النجاسة المانعة فى ماء
كثير واذ لم يكن فيه الماء وحده ولو كمله بما تم يستهلك فيه لكفاه وجب تشكيل الماء به إن لم يزد قيمته على قيمة
ماء مثله معنى عبارة النهاية فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كله اى يجموع الماء والمخالط ويلزمه تشكيل
الماء الناقص عن طهارته الى اجابة به اى بالمخالط ان تعين لكن لو انغمس فيه جنب نابا وهو قليل اى مع
قطع النظر عن المخالط صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا استعملك كالماء فى
اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك فى دفع النجاسة عن نفسه إذا وقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا
بالانغماس اه وقوله مبر ان تعين قال الرشيدى اى بان لم يجد غيره ويشترط ايضا ان لا يزد قيمته المانع
على ثمن ماء الطهارة هناك اه وقوله لكن لو انغمس الخ يأتى فى الشرح وعن المعنى مثله **(قوله)** لانه لما كان

ثم تفتت وملح جبلى
وقطران أو كاور غخالط
فكل منهما نوعان (تقيرا
بمنع إطلاق اسم الماء)
لكنه ولو تقدير كأن
وقع فى الماء ما يوافق
كاستعمل لكن فى قليل
كما يأتى وكما ورد لاربع
له فانه يقدر وسطا كريح
لاذن ولون عصير وطعم
ماء رمان فان غير مع ذلك
ضرولا فلا لانه لما
كان لمراقته لا يغير

قال الأذرى ويشبه أن الأمر كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط انتهى **(قوله)** فان يقدر وسطا
الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فقير ضرولا فله الاعراض عن التقدير واستعماله إذ غاية الامر انه شاك فى

(الخ) متعلق بقوله ولو تقدير اكردى وعبارته النهاية وإنما اعتبر بغيره لأنه الخ **(قوله)** اعتبر بغيره كالحكومة
 اى فانها لما لم يمكن اعتبارها في الحر بنفسه قد زناه فيقال تعلم قدر الواجب نهاية **(قوله)** كالحكومة اى فى
 كل جرح لا مقدرة فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدرة فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للريق إذا جرح لا قيمة له
 فيقدر المجنى عليه رقيقا وينظر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمة فيعتبر ذلك من دية الحر بالحكومة جزء من
 عين الدية نسبتته إلى دية النفس مثل نسبة نقصها أى الجناية من قيمته أى المجنى عليه فإذا كانت قيمة المجنى عليه
 بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة قوبها تسعة مثلاً وجب عشر الدية كرى **(قوله)** على عضو المتطهر
 خرج به ماله أو يرد تطهير نحو السدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله إلى بقية اجزائه فإنه لا يضر لكونه ضروريا
 في تطهيره عش ومر عن سم عن البطلاوى مثله **(قوله)** فلو حلف الخ ولو دل من يشترى له ماء فاشتراه له
 لم يقع للموكل نهاية ومعنى زاد الاقناع سواء كان أى فى كل من المستثنين التغير حسب ما تم تقدير بابه **(قوله)**
 فشر به اى التغير المذكور ولو تقدير بابه ومنه المعزج بالسكر عش وافرده البجيرى **(قوله)** لم يحنث
 ظاهره أنه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر عش وافرده البجيرى ثم قال عن الزبائى ومحل عدم
 الحنث أن علمه أنه متغير اه اقول ظاهر كلامهم الاطلاق كاصح به عش فى مسئلة الشراء حيث قال
 قوله لم يحنث ولو لم يقع لظاهره وإن جعل الوكيل حاله اه فإبراهيم وكذا أقره شيخنا عابره لأنه لا يسمى ماء ولا
 فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان التغير تقدير بابه كما فى به الطلاري ونقله عنه الشيرازى اه
(قوله) لقلته اشارة لتعليل ما هنا بالقلة وتعليل ما سببها من المتعاطفات الثلاثة بتعذر صوت الماء عما ذكر إلى
 أن ما هنا محض زوال المصنف تغيرا يمنع إطلاق اسم الماء لسكرته من المتعاطفات الثلاثة لا يتعذر
 قوله بمسغتي عنه وإن اجمع من الطهور المسامى للطلق ما صدقا رشيدى ويحتمل أن قول الشارح لقلته
 علة لقول المصنف لا يمنع إلا قوله لا يضر تغير الخ وقول الشارح الا لا تعذر الخ علة لعدم ضرر الجميع كما
 هو صريح صنيع النهاية والمعنى **(قوله)** ولو احتمالا الخ اى ولو كانت العلة غير متيقنة **(قوله)** بأن شك
 أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب سم **(قوله)** اه الخ اى التغير **(قوله)** قيل الا حسن الخ ومن قال به
 المعنى عابره ثم كان الاحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغير الخ وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور
 ويقول ولا تغير بمكث وكذا تغير بمجاور لان التغير لا يصح التعبير به لأنه لا يضر نفسه بل المضى التغير ويندفع
 ذلك بما قدرته بقول فى الطهارة تبعاً للشارح اه وقوله فى الطهارة المراد فى محتج عش **(قوله)** ما لم يتحقق
 الكثرة الخ اى لا نافية قد ادفع الطهورية بالتغير الكثير والاصل بقاؤه حتى يتيقن زوال ذلك إلا يقين
 لا يرفع له إلا يقين مثله وهذا جرى الشارح عليه فى بقية كتبه أيضاً ونقله شيخ الاسلام والحطيط الشربيني عن
 الاذرى وافرده وجزم به الشهاب البرلى على المحلى وغيره وخالف الجلال الرملى فى ذلك اى تبعوا والده فقال
 فيها بتة متطهر وايضا خلافا للاذرى اه كرى اقول وكذا اعتمد الطلاري والبرماوى ما قاله الاذرى كما
 فى عش عن سم على المنهج قول المتن **(ولا متغير بمكث الخ)** قال العمرانى ولا تكرر الطهارة بهنائة ومثله
 ما تغير بما لا يضر حيث لم يجر خلاف فى سلبه الطهورية اماما جرى فى سلب الطهورية به خلاف كالمجاور
 والتراب إذا طرح فينبى كراهته خروجا من خلاف من منع عش **(قوله)** ويرد بان التفتن الخ قد يقال
 التفتن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى محته هنا نظر إلا أن يكون على حذف مضاف اى تغير متغير سم وتقدم

اعتبر بغيره كالحكومة
 (غير طهور) وإن كان
 التغير بما على عضو المتطهر
 كما أنه غير مطلق فلو حلف
 لا يشر بماء فشر به لم يحنث
 (ولا يضر) فى الطهورية
 (تغير لا يمنع الاسم) لقلته
 ولو احتمالا بأن شك أهو
 كثير أو قليل ما لم يتحقق
 الكثرة ويشك فى زوالها
 (ولا متغير) قيل الاحسن
 يحذف الميم ليتناسب ما قبله
 ويرد بان التفتن المشعر
 بانحاد المقصود من العبارتين
 أفود وأبلغ (بمكث)

التغير المضى والشك لا يضر **(قوله)** بأن شك) ينبى أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب **(قوله)** ما لم يتحقق
 الكثرة وقيل يشك فى زوالها) عبارة شرح الروض نعم لو تغير كثير ثم زال بعضه بنفسه أو بماء مطلق ثم شك فى
 أن التغير الآن يسير أو كثير لم يطهر عملاً بالاصل قاله الاذرى انتهى امكن الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى
 أنه يطهر لأنه بعد زوال بعض التغير يشك فى أن المانع من الطهورية باق فعملنا بأصل الطهورية **(قوله)**
 ويرد بان التفتن الخ قد يقال ان التفتن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى محته هنا نظر لان التقدير ولا يضر فى
 طهورية الماء ماء متغير بما ذكر إذا لم يحنث ضرورة التغير لا الماء إلا أن يكون على حذف مضاف اى تغير

جواب آخر عن المغنى (قوله بتثليث ميمه) أى مع إسكان الكاف وفى المطلب لغز أربعة فتح الميم والمكاف وعلى كل فهو مصدر مكاف بفتح الكاف أو ضمها شيخنا قول المتن (وطحلب) ولا فرق بين أن يكون بمقر الماء أو عمره ولا نهاية (قوله يفتح لامه وضمها) أى وضم الطاء نهاية ومعنى زاد شيخنا أو كسرهما فلغزاته ثلاث اه (قوله ثابت من الماء) عبارة غيره شئ، أخضر يعلو الماء من طول المكث اه (قوله ولم يدق) ظاهره وان تفتت وخالف فيها خلف ماسر عن الأذرى سم عبارة عن شيخنا قضيته أنه لو أخذتم طرح صحيحاً تفتت بنفسه لم يضر وقياس ما تقدم عن ابن حجر فى الأوراق المطروحة الضرر به وبه شرح ابن قاسم فى شرحه على الكتاب اه يعنى مختصراً شجاع قول المتن (وما فى مقره) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للعاجلة فيه هو فى معنى ما فى المقرب بل منه سم وبأنى عن شيخنا والبجبرى مثله بزيادة (قوله وإن كان من القطر ان الخ) اعتمده عرش خلافاً للنهاية عبارة ويعلم بما نقر أن الماء المتغير كثيراً بالقطر ان الذى تدهن به القرب ان تحققنا تغيره وبأنه مخالف غير طور وان شككنا او كان من مجاور قطبوس سواء فى ذلك الريح وغيره خلافاً للزركشى اه وقوله غير طور رحله المغنى وكذا شيخنا كما باتى على ما إذا كان القطر ان غير اصلاح القرب (قوله لا اصلاح ما يوضع الخ) والمعروف فى منننا ان ذلك لا اصلاح نفس القربة لا الماء (قوله ولو مصنوعا الخ) أى بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها أى نحو الارض لا بتلك الحليئة فان الماء يستغنى عنه نهاية وارباعاً قال شيخنا يؤخذ منه ان ماء الفساقى والصهاريج ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وان ماء القرب التى تعمل بالقطر ان لا صلاحها كذلك ولو كانت مخالفاً بخلاف ما إذا كان لا صلاح الماء وكان من المخالطون من ذلك ما يقع كثيراً من وضع الماء فى نحو جرة وضع فيها نحو لبن متغير فلا يضر وينبغى أن يكون منه طونس الساقية وسلبه البئر للحاجة اليهما اه زاد الجبرى وليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ المنفصلة من ارجل الناس من غسلها فى الفساقى خلافاً لما وقع فى حاشية شيخنا عرش وإنما ذلك من باب ما لا يستغنى الماء عنه غير العربية والمقربة كما اقبل به والدال شارح مر فى نظيره من الاوساخ التى تنفصل من ابدان النعمسين فى المخاطس رشيدى فعلم أن تغير الماء الموضوع فى الاوانى التى كان فيها الزيت ونحوه لا يضر وإنما الخلاف فى أن التغير به تغير بما فى المقرب أو بما لا يستغنى عنه فعند عرش تغير بما فى المقرب وعند الرشيدى تغير بما لا يستغنى الماء عنه كالقطر ان الذى فى القرب اه (قوله لتعذر صون الماء عنه) أى عما ذكر فلا يمنع التغير به اطلاق الاسم عليه وان اشبه التغير به فى الصورة التغير الكثير بمستغنى عنه على ومعنى (قوله على الأوجه) خلافاً للبنى والنهاية عبارة وهما لو صب المتغير بمخالط لا يضر على ما لا تغير فيه فتغير به كثيراً لانه تغير بما يمكن الاحتراز عنه قاله ابن ابي الصيف وقال الأسنوى انه متجه عليه يقال لنا ما أن تصح الظاهرة بكل مذهبها منفرداً ولا تصح بهما مختلطتين اه وعبارة سم قوله لم يضر على الأوجه

متغير (قوله ولم يدق) ظاهره وان تفتت وخالف فيها خلف ماسر عن الأذرى (قوله وما فى الخ) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للعاجلة فيه هو فى معنى ما فى المقرب بل منه (قوله لم يضر على الأوجه) مثنى جمع على انه يضر وبأنى شيخنا الشهاب الرملى ويوجه بانه إنما اعتقر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يضر وكان تغير ذلك الغير به تغيراً بمخالط لان هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره مخالف لصدق حد المخالط عليه وإن كان تغيره بمجاورة (بقي هنا أمران) الأول أن عبارة الشارح شاملة للتغير بالمكث والمجاورة فضية ذلك انه إذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الشهاب الرملى وهو بعيد جداً فى المتغير بالمكث بل والمجاورة لكنه فى شرح الارشاد عن بقوله ولو صب متغير بمخالط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضر وإن كان كثيراً على ما ارتضاه جمع لسهولة الاحتراز عنه وإن كان طهوراً لكن مثنى آخر ون على انه لا يضر وهو الاقرب الا ترى انه لو وقع ذباب فى مائع ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كاهو ظاهر لطهارته المسببة عن مشقة الاحتراز فكذلك لا يضر هنا طهور وبته المسببة عن ذلك فصور المسئلة بالتغير بمخالط واخرج المتغير بالمكث وكذا بالمجاورة لان يربد بالمخالط مطلق المخالط الشامل للمجاورة وقد يفرق شيخنا الرملى فى مسئلة الذباب بان من

بتثليث ميمه وطين طحلب
يفتح لامه وضمها ثابت من
الماء وألقى فيه ولم يدق
وورق وقع بنفسه وان
تفتت وخالف (وما فى مقره)
ومنه كما هو ظاهر القرب
التي يدهن باطنها بالقطر ان
وهي جديدة لا صلاح
ما يوضع فيها بدمن الماء
وإن كان من القطر ان المخالط
(ومره) ولو مصنوعاً من
نحو نورة وان طبخت
وكبرت وان غش التغير
بذلك كله لتعذر صون الماء
عنه ولو وضع من هذا المتغير
على غيره ما غيره لم يضر
على الأوجه لانه طهور
فهو كالتغير بالمع المائى
وكون التغير

مضى جمع على أنه يضرو به أفعى شيخنا الشهاب الرملي ووجهه بأنه إنما اغتفر تغييره بالنسبة له فإذا وضع على غيره وتغير لم يتغير في هذا امران الاول ان عبارة الشارح شاملة للتغير بالمسكت وبالجوار وقضية ذلك انه إذا صب على غيره فغيره ضرر عند شيخنا الرملي وهو يعيد جد في التغير بالمسكت بل وبالجوار ولكنه في شرح الارشاد على بقوله ولو صب متغير بخلط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضرت انتهى بصور المسئلة بالتغير بالخالط وأخرج التغير بالمسكت وكذا بالجوار الامر الثاني أنه صور المسئلة بما إذا كان التغير وادأعلى غيره فهل عكسه كذلك أو يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة اه بخذف وفي كلام شيخنا بعد تصوير المسئلة بالتغير بمافي المقر والممر وترجيح

كلام الرملي مانصه وأما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا سلب الطهورية على الراجح لأنه ان لم يزد قوة لم يضعفه كإتفاله بعضهم عن الشيخ البالي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصري مانصه يتردد النظر فيما لو اخرج شي مافي المقر والممر من الخاططات ثم أتى فيه لم يحدث تغيرا غير ما كان لأنه من جنسه فهل يفرض الماء خليا من الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح وينظر هل يغير أو لا على تأمل ونظر ولعل الأقرب الاول ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فان غيره تنجس ويؤيد ما ذكرناه اوله تصويرهم المسئلة تصب المتغير بالخالط على غير المتغير كالصبرح في الثاني اى عدم ضرر صب المتغير على المتغير من جنسه (قوله هنا اى في الوضع المذكور (قوله لأنه) اى التغير هنا (قوله ان سببه) اى تغير الماء الثاني (لطافة الماء) اى الاول (المنبت هو) اى مافي الماء الاول وكذا ضمير قبله وغيره ولو نزل (قوله قبله الماء الثاني) قد يقال خاضا أن التغير بمافي الماء بواسطة الماء. وذالايمنع الضرر رسم (قوله ألا ترى انه لو وقع بماء الخ) قد يقال ان كلام الواقين هنا يمكن نسبة التغير اليهما حصل الشك بخلافه فيما سبق قال التغير بمافي الماء بلا ريب لا بالماء إذ لا اثر له بصرفه في التغير من ثم لو فرض ان للماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كلوحة طعم او اصفرة لون او تنريح وشك في تغير الثاني هل هو من الماء او من مصاحبه او منها لانه القول بعدم سلب طوريته للشك بصري (قوله طاهر) يأتي في المتن عزرة (قوله على اى حال كان) اى كثيرا كان التغير او قليلا وسواء كان للجوار رجرجم او لا قول المتن (كعود) وكالعود ما لو صب على بدنه او ثوبه ما مورث ثم جف وبقيت راحته في الحبل فاذا اصابه ما مورث تغيرت راحته منه تغيرا كثيرا ليسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بجوار ما لو صب على الحبل وفيه ما ينفصل واختلط بما فيه فيقدر خالفا وسطاعش قول المتن (ودهن) من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قتاديل الوقود كإتص عليه الشهاب البرلى كرى (قوله وان طيبا) ببناء المفعول من التطيب اى طيبا بغيرها ويجوز كونه ببناء الفاعل اى طيبا بغيرها وفي القليوبى على الجلال قوله لو لم يطين بفتح التحتية المشددة اولى من كسر هالانه إذا لم يضرب المصنوع فالحلق اولى له ومخلة كما لا يخفى إذا طيب العود يطيب بجوار ولا ضرر كرى (قوله ما لم يعلم انفصال الخ) فان قلت هل يدل تنقصه على انفصال العين المخاطلة كالوزن بعد تغيره الماء فما وجدناه انصافا قلت لا لا احتيال انه تنقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشهد في الماء لا احتيال خروجها من الماء او التصاقها ببعض جوانب المحل سم على حجيح اه عش (قوله تسلب الاسم) اى اسم

هنا إنما هو بما في الماء لا بذاته لا ينظر اليه لانه امر مشكوك فيه بل يحتمل ان سببه لطافة الماء المنبت هو في اجزائه قبله الماء الثاني وأنتب فيه ولو نزل بنفسه لم يقله فلم يكثر تغيره به لكثافته ومع الشك لا تسلب الطهورية بالمحققة ألا ترى أنه لو وقع بماء بجوار ومخالط وشككتنا في المتغير منهما لم يضرب فكذا هنا (وكذا) لا يضرب الطهورية (متغير بجوار) طاهر على اى حال كان (كعود ودهن) وان طيبا وكجب وكتان وان اغليا ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متبانية

نعم الذي ينبغي فهمنا شك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث تركب مع اسم الأول السلب لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه (أو بتراب) طور بناء على أنه مخالط وإلا فلا فرق كما هو واضح خلافان وهم فيه ومثله في جميع ما يأتي الملح المائي لا الجلي إلا أن كان بمر أو مقر (طرح) لا لتطهير مغاظ وإلا لم يضر جزءا كثيرا المطروح ولم يضر طينا لا يجري بطبعه والأثر جزءا (في الأظهر) إذ التغيير بالمجاور ومنه البخور ولو احتمالا إذ ما شك في أنه مخالط أو مجاور له حكم المجاور ثم رأيت جمعا جزءا بأنه مجاور حتى من قال أنه يضر لكنه بناء على الضعيف من التفرقة في المجاور بين الريح وغيره ولا ينافي كونه مجاورا أن الأصح في دخان الشيء أنه من نفس جرمه لأنه لا مانع أن يفصل جرم مجاور من جرم مخالط إذ المشاهدة قاضية في الدخان بأنه مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به مجرد روي وان غش فهو كثير بجيفة على الشط وبالتراب إما مجرد كدورة لا تمتنع الاسم فعليه هو مجاور

الماء بأن يقال له مرة مثلا كرى (قوله) في ماء ميلات الكتان) بالإضافة (قوله السلب) جواب لو على حذف الخبر أي متعين والجملة الشرطية خبر أن وهو مع اسمه وخبره خبر الموصول قول المتن (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملا بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدور وهو هذا ما اعتد به شيخنا الشهاب الرمي سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله طهور) احتراز به عن المستعمل وقوله بناء على التقييد بالطهور مبنى على الخ (قوله وإلا فلا) أي وإن قلنا أن التراب مجاور فلا يضر التراب المطروح مطلقا طهورا كان أو مستعملا (قوله) ومثله إلى قول المتن (في الأظهر) في النهاية والمغني (قوله) ومثله في جميع ما ذكرنا (الخ) والحاصل أن الظاهر الواقع في الماء إما أن يكون مخالطاً بالمجاور أو الأول إما أن يستغنى الماء عنه أولا والأول إما أن يكون التغيير به يسير أو كثيرا فإن كان يسير لم يضر وإن كان كثيرا ضرر وتسكن منه الأورق إذا تآثرت بنفسها وفتقت وغيرت الملح المائي والتراب الطاهر أو الطهور وإن طر حلا فلا يضر التغيير بواحد من هذه الثلاثة والمجاور إما أن تتحلل منه أجزاء الماء وتخالطه كالشمس والرياح والرياح والشمس والرياح فيجمع إلى المخالط فيض التغيير به بشرطه وإما أن لا يتحلل منه شيء كالعود والذهب ولو مطميين فلا يضر التغيير به بغيره على الاقتناع وفي الكرى على شرح بافضل بعد نحو ذلك مانعه ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى بأن قول بشرط لضرر تغيير الماء مشروط أن لا يكون تغييره بنفسه وأن يكون التغيير مخالطاً أو يستغنى الماء عنه وأن لا يشق الاحتراز عنه أن يكون التغيير كثيرا بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وأن لا يكون التغيير تراوبا أو ملحاً مائياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما المتنجس فثبت نجس ما وقع فيه مطلقاً وإن لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين اهـ (قوله وإلا لم يضر الخ) عبارة للمغني أما التغيير بتراب تطهير النجاسة الكلية ونحوها أو بتراب تيبب به الريح أو طرح بلا ضدد كان القاء صبي قال الأذري فلا يضر جزءا اهـ وكذا في النهاية لا أقوله قال الأذري (قوله إذ التغيير) إلى قوله وأصل هذا في النهاية ما رواه (قوله إذ التغيير الخ) مبتدأ خبر قوله مجرد روح كرى وسم (قوله ومنه الخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يبخر به فلا يضر تغيير الماء به (قوله ولو احتمالا) يعني أن كون البخور مجاوراً وإن كان احتمالا لا لتحقيق الكثرة كاف في عدم الضرر وقوله بأنه الخ أي البخور وقوله حتى من قال أنه يضر أي جزم بكونه مجاوراً وقوله لكنه بناء على هذا القول وقوله بين الريح وغيره يعني يقول أن المجاور الذي هو الرائحة يضر وغيره لا يضر كرى (قوله لأنه الخ) متعلق للأن ينافي الخ وعلته لعدم المناقاة وقوله إذ المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ (قوله أن يفصل جرم الخ) انظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار لدخان المخالط سم (قوله على الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها إلى الماء لأنها اتصلت به كرى (قوله مجرد روح) قضيته أنه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد أن تعطل من تحلل منه شيء بل وقوع التغير في الماء فاكتمسب الحلاوة منه سلب الطهورية عرش عبارة الرشدي قضيته أن التغيير بالمجاور لا يكون إلا تراوحاً وهو قول مرجوح مع أنه يناقض ما سبق له من قريباً في مسألة البخور فالوجه أنه مر جري في هذا التعليل على الغالب اهـ وقوله ما سبق له الخ يعني به قول النهاية ويظهر في الماء البخار الذي غير البخور طعمه أولونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية لا لأنه لم يتحقق انحلال الأجزاء والمخالط وإن بناء به بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة اهـ (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور سم يعني أن ذلك عطف على هذا (قوله مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضرر وليس مراداً عرش (قوله وأما للتسهيل) أي مغتفر للتسهيل أخذاً من كلامه بعدوا مستثنى من غير المطلق للتسهيل كافي كلام المغني وبذلك بتدفع قول سم خروجه من الماء أو التماسك ببعض جوانب المحل (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدور وهو هذا ما اعتد به شيخنا الشهاب الرمي إلى (قوله إذ التغيير) ضبب بينه وبين قوله مجرد كدورة (قوله أن يفصل الخ) انظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار للدخان المخالط (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور (قوله وأما للتسهيل) يتأمل هذا العطف

فهو غير مطلق قال جمع وهو الاعد (٧٤) ويؤيده ان المتن مصرح به لانه اعاد الباقى بتراب ولم يجعله من امثلة المجاور فدل على انه غلط

وتأمل هذا العطف اه (قوله فهو غير مطلق) معتمد بجبري (قوله وهو الاعد) أى القول بأن المتغير بالتراب غير مطلق اوفق بالقوا باعتبار وجود التغير به فتعريف غير المطلق منطبق عليه بجبري (قوله اصل هذا) أى الاختلاف فى التراب اهو غلط اوجاور (قوله هو ما لا يمكن فصله) اقتصر المحل على هذا القول لاجزائه ع (قوله نخرج التراب) لانه يمكن فصله بعد رسوبه نهاية معنى (قوله او ما لا يتميز) أى بخلاف المجاور فيها معنى ونهاية (قوله ورجع شيخنا الخ) وكذا رجع عنها نهاية والمعنى (قوله وإن ذلك الخ) لعله بكسر الهمزة معطوف على قوله ورجع شيخنا الخ (قوله ان الاربع من التعاريف الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله وقد قبل الخ) قد منع محته وسنده البخور فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تميزه فى رأى العين وبسليم محته فلا تخادم وقوف على صدق كلية العكس وليس كذلك لما افاده أنفاى التراب بصرى (قوله فيتحدان) أى الحدان الاولان قوله فلا خلاف أى بين التعاريف الثلاثة للخطاط كرى (قوله تنزيها) إلى قوله فان قلت فى النهاية والمعنى إلا قوله ولو قيل تحريما (قوله وقيل تحريما) وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف فى بعض كتبه وبقال الائمة الثلاثة والمذهب الاول معنى أى الكراهة (قوله شرعا لاطلبا بحسب الخ) عبارة النهاية وهى اى كراهة المشمس شرعية لا ارشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق أن فاعل الارشاد لجرده غرضه لا يثاب ولجرده لا امثال يثاب ولها يثاب ثوابا ناقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه (قوله شديد الخ) أى التطهير باحدهما وملاقاته للبدن شرح بافضل (قوله لهما) الاسباغ (قوله) أى كمال الانعام وإلا فلو منع تمام الموضوع من اصله فلا تصح الطهارة وتحرم سم وعش (قوله والضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتد شيخنا وبجبري وكذا فى عش عن سم على المنهج (قوله يثاب هذا) اى كراهة استعمال شديد حر أو برد حديث واسباغ الموضوع أى المفيد لطلبه (قوله لأن ذلك) أى ما افاده الحديث من طلب الاسباغ على المكراهة (قوله على مكراهة) بفتح الميم والراء وبضم الراء المشقة قاموس (قوله وهذا مع قيدها) اى والكراهة مفيدة بالشدّة شيخنا (قوله المشمس) عطف على قوله شديد بجر (قوله ولو غطى) إلى قوله ولا يكره الطهر فى النهاية لا قوله ولو غير غاب إلى وان يستعمل وماله عليه (قوله اشد) اى لشدّة تأثيره فاقية نهاية (قوله يعنى ما أثرت فيه الشمس الخ) اى بقصد وبدونه اى استعماله شرح بافضل عبارة النهاية اى ما حثته الشمس كقوله الشارح راد أعلى من قال أن حقّه ان يعبر بتمشمس سواء أتمشمس بنفسه أم لا اه (قوله بحيث قوت الخ) عبارة النهاية والاياعاب وضابط المشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء مهمة تؤثر فى البدن لا مجرد اتقائه من حالة لاخرى بسببها وإن نقل فى البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه اى خلافا للخطيب عش اى حيث اختار الاكتفاء بذلك والمعنى والاقناع (قوله منه) اى الاناء نهاية ومنهج (قوله زهومة) تعلو الماء المحلى ومنهج اى نظير على وجه الماء مع كونها منبهة فيها ايضا ولذلك لو خرق الاناء من اسفله واستعمل الماء كرهه شيخنا وبجبري (قوله ماء كان الخ) أى مشمس وقليل كان او كثيرا نهاية وشرح بافضل (قوله او ما عا) دهنا كان او غيره نهاية (قوله وكل الخ) اى المصنف (قوله ان يكون بقطر حار الخ) اى كفى الصعيد والين والحجاز فى الصيف لا بقطر معتدل كصراو بارد كالشام فلا يكره المشمس فيها ولو فى الصيف الصائغ كما هو ظاهر كلامهم لان تأثير الشمس فيها ضعيف ولو خالفت بلدة قطر حار رداء وبرودة اعتبرت وتدعو كوران بالشام والطائف بالحجاز فيكره المشمس فى الاول دون الثانى شيخنا (قوله لو خالفت الخ) فى عش والجبري مثله (قوله وقت الحر) اى فى الصيف عش (قوله فى انا منطبق) كالحديد والنحاس والارض صاخر بخلاف غير ذلك كالحرف والخشب والجلود الخوض نهاية ومعنى (قوله كبر الخ) مثال للنتعيج بالقوة عبارة الكرى عن الايعاب اى ما من شأنه الانطباع

اه (قوله لهما) الاسباغ (قوله) أى على الوجه الكامل لا مطلقا

وان التغير به معتبر مع ذلك نظرا لما فيه من الطهوية واصل هذا الاختلاف فى حد الخطاط اهو ما لا يمكن فصله نخرج التراب او ما لا يتميز فى رأى العين فدخل او المعتبر العرف اوجه اشهرها الاول وقضية جزمهم باخراج التراب عليه ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا ورجع شيخنا فى بعض كتبه نعا شيخه القاياتى ولا فى زرعة مادلت عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون ان التراب مخالطون ذلك يدل على ان الاربع من التعاريف الثلاثة الثانى وانما المتعدد قد يقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا لا يتميز فى رأى العين فيتحدان ويكون ما دل عليه بياننا للعرف فلا خلاف فى الحقيقة (وبكره) تنزيها وقيل تحريما شرعا لاطلبا بحسب فيثاب التارك امتثالا شديد حرور لمنعهما الاسباغ والضرر فان قلت يثاب هذا حديث واسباغ الموضوع على المكراهة قلت لا ينافيه لأن ذلك فى اسباغ على مكراهة لا بقيد الشدة وهذا مع قيدها الذى من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها و (المشمس) ولو غطى لكن كراهة المكشوف أشد يعنى ما أثرت فيه الشمس بحيث قويت على أن تفصل بحدتها منه زهومة ماء كان أو ماءا وكل شروطه للطلوات وهى أن يكون بقطر حار وقت الحر في انا منطبق وهو ما يمتد تحت المطرقة ولو بالقوة كبركة فى جبل حدبد

أى الامتداد تحت المطارة فشمس الشمس في بركة من جبل حديد مثلاً اه (قوله غير نقد اخ) أى غير الذهب والفضة فلا يكره الشمس فيهما من حيث هو شمس لصفاء جوهرهما ولو لم يحرم من حيث استعمال انية الذهب والفضة شيخنا (قوله ومغشى به) عطف على نقد اى وغير مغشى بطلى بالنقد كرى (قوله يمنع انفصال الزهومة اخ) عبارة انها بقول لا فرق فيها أى الذهب والفضة وفي المنطع من غيرهما بين أن يصدأ أو لا وأما الموه بأحد هما فالوجه فيها ان يقال ان كثرة القوي به بحيث يمنع انفصال شىء من اصل الانا لم يكره ولا كره حيث انفصل منه شىء. وبئر ويجرى ذلك في الانا لمغشوش اه قال عرش قوله مبرر ان يصدأ ولا أى فلا يكره في الذهب والفضة وإن صدأ ويكره في غيرهما ولا يقال ان الصدأ في غيرهما مانع من وصول الزهومة إلى الماء اه (قوله يمنع انفصال اخ) ظاهره سواء حصل منه شىء بعرضه على النار ام لا كما اشار اليه السكردى بخلاف قول النهاية المتقدم ان كثرة القوي به الخ فان ظاهره اعتبار ان يحصل منه شىء بعرضه على النار كما حمله عليه الجيرى وأشار السكردى اليه والى مخالفته لما في التحفة (قوله بخلاف نقد غشى اخ) اى فيكره مطلقا سواء حصل من القوي به بنحو النحاس شىء بعرضه على النار أم لا على ما اعتمدته شيخنا الزبائدى بجيرى (قوله وادعائها اخ) اى الزهومة (قوله او متحصل بالنار) اى متحصل منه شىء بالنار (قوله ويؤيده قوله) اى يؤيد المنع قول الزركشى (قوله وان رددته في شرح العباب) تقدم عن النهاية ما يؤيده (قوله بتولدها) متعلق بقوله الضمير للزهومة (قوله بل هو) أى الصدأ سم (قوله عنده) أى الزركشى (قوله كما شملته) اى غير النقد وقوله وهى اى عبارة الزركشى سم (قوله بكل اناء منطبع اخ) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ سم (قوله وهو حار) فلو برزت الكراهة نهاية ومعنى وبالفضل وسم قال الشارح في حاشية فتح الجوال المارد والحرارة المولدة للزهومة لا مطلقا ففضل مالو نقصت حرارته بحيث عاد إلى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كرى قال سم فى ما لو برزتم شمس ايضا فى ان غير منطع قبل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت اولاً لتعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد وجه اطلاقهم باحتمال أن التبريد أزال الزهومة وأزال تأثيرها وأضعفها وان وجدت الحرارة ومالو يستن بالنار في منطع ثم بالشمس قبل ان يبرد فيحتمل ان يقال ان حصل بالشمس سخره تؤثر الزهومة كره وإلا فلا فليتأمل اه وقال عرش في المسئلة الاولى واعتدته الجيرى وشيخنا والا قرب من عدم زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وإنما خمدت بالتبريد فاذا سخن اثيرت تلك الزهومة الخاملة اه (قوله في ظاهر اخ) متعلق بقوله يستعمل (قوله أو باطن بدن اخ) كأكل وشرب نهاية ومعنى (قوله حى) كذا في الميت لانه غير مغشى ومعنى ونهاية وشرح بالفضل وعيمرة (قوله يغشى زيادة برصه) اى اوشدة يمكنه نهاية يعنى فيما لو عمه البرص بحيث لم يبق للزيادة مجال بصرى (قوله يغشى برصه) كالحليل او ان يلحق الاذى منه ضرورة نهاية ومعنى (قوله وذلك اخ) اى كراهة الشمس وكان الانسب ان يقدمه على بيان الشروط كافي النهاية والمغشى (قوله واستعماله) اى الشمس (قوله كاصح) اى لبرائه البرص (قوله فتحبس الدم) اى لفتح البرص (قوله فائدة) ذكر الشارح في حاشيته هنا في أسباب الضرر كلاهما طويلا ملخصه ان ما لا يتخلف مسببه عنه إلا معجزه او كرامة لى يحرم الاقدام عليه وكذا يحرم ما يغلب تراب مسببه عليه وقد ينفع عنه نادرا او اما ما لم يرتب مسببه عليه إلا نادرا كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفا حوصله وعدمه اه كرى (قوله ومحل هذا) اى كراهة الشمس (وما قبله) اى كراهة شديدا حر وبرد (بقول عدل) اى رواية نهاية (قوله او بعمرة نفسه) اى طبلا لا تجربه عرش ورشيدى (قوله او

(قوله بل هو) ضبب بينه وبين الصدأ وكذا ضبب بين قوله عبارة وهى (قوله بكل اناء منطبع) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ (قوله وهو حار) فلو برزت الكراهة كما صححه المصنف وبق ما لو برز ثم شمس ايضا اناء غير منطع قبل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت اولاً لتعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد وجه اطلاقهم باحتمال ان التبريد أزال الزهومة ما و

غير نقد ومغشى به يمنع انفصال الزهومة بخلاف نقد غشى أو اختلط بما تولدهى منه ولو غير غالب خلا فالزركشى وادعائها لا تتولد إلا من غالب أو متحصل بالنار بنوع أو يؤيده قوله وإن رددته في شرح العباب بتولدها من الصدأ بل هو شرط فيها عنده سواء المنقود غيره كما شملته عبارة وهى تخص الكراهة بكل اناء منطبع مصدأ وأن يستعمل وهو حار ولو في ثوب لبسه رطبا في ظاهر أو باطن بدن حى كأبرص يخشى زيادة برصه وغير آدمى يخشى برصه وذلك للخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك واستعماله مرئى لانه يغشى منه البرص كاصح عن عمر رضى الله عنه واعتمد بعض محققى الأطباء لقبض تلك الزهومة على مسام البدن فتحبس الدم ومحل هذا وما قبله حيث لم يظن بقول عدل أو بمعرفه نفسه ضرره له بخصوصه ولأحرم أن يلزم التيمم إن لم يجد غيره أو

لم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن سم ولعل الانسب ولم يتعين بالواو بصري أى كافي بعض النسخ (قوله والاحرم) أى وإن تعين (قوله) بأن لم يجد غيره (الخ) أى ولم يظن ضرره بما مر كرى وشرح بافضل (قوله) وقد ضاق الوقت (الخ) أى وإن لم يضق لم يجب ما ذكر لكن الافضل تركه ان يتيقن غيره اخر الوقت عش (قوله) وجب استعماله) وبتجه انه يقتصر حيثن على غسله واحدة فيكره ما زاد عليها والغسل المستون والوضوء المجرد لعدم وجوب ذلك قاله سم اه بجري (قوله) ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بأن الكراهة تنافي فرض العين قال الشارح في شرح العباب وهو نظير ظاهر اه سم وكان مدركه ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال والشىء إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكمان وأما الصلاة فى ارض مفصولة فلها جتان ولذا كان لها حكمان الوجوب والحرمه بجري (قوله) كمسخن بالنار (الخ) أى إذا سخن بالنار ابتداء بخلاف المشمس إذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية كالوطبخ به طعام مائع فاذا نزل الكراهة بنار الطبخ مع شدتها فلا تزول بنار التسخين من باب اولي زيادى وبجري وشيخنا يأتى عن النهاية والمغنى مثله (قوله) ولو بنجس مغلظ) بالوصف (قوله) بخلافها (الخ) يتأمل سم (قوله) فى الطعام المائع (الخ) أى وإن طبخ بالنار فانه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك ان الماء المشمس إذا سخن قبل تبريده بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله) لا اختلاط (الخ) وصورته ان الماء المشمس جعل حال حرارته فى الطعام وطبخ به رشدى (قوله) ولا يكره) إلى قوله لكن الأولى فى النهاية إلى قوله ولا يكره فى المغنى إلا قوله وجزم إلى وهو (قوله) ولا يكره ما مותר (الخ) وفي شرح العباب للشارح قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه فى البدين فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغى كراهة استعمالها فى غير البدين وكراهة التيمم بها هذه لا يمكنه وهو قريب وقديله ما يأتى عن ابن العباد من كراهة الصلاة فيها ولا يتردد النظر فى كراهة أكل ثمارها والكراهة أقرب اه ونقل الهاتنى فى حاشيته على التحفة عن شرح العباب كراهة حجارها فى الاستنجاء ودباغها فى الدباغ واكل ثمارها وهل يكره اكل قوتها لعل عدم الكراهة اقرب للاحتياج اليه انتهى كرى (قوله) غضب عليها) أى على أهلها فالإمامة المسكوة ثمانية المشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وما ديار نمود إلا بئر الناقة وما ديار قوم لوط وما ديار بئر بروت وما ديار بابل وما ديار بئر ذوان نهاية وقوله ديار نمودى مداين صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامى بقرب العلا ويبعثهم باقية إلى الآن منقورة فى الجبال كما أخبر الله تعالى بذلك فى قوله وتجنون من الجبال يوتوا بئر الناقة مستنثة فى الحديث الصحيح كرى وقوله ديار قوم لوط وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يتعين وإلا بأن لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشراؤه ولا كراهة كمسخن بالنار ولو بنجس مغلظ لانها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها فى الطعام المائع لا اختلاطها بأجزائه ولا يكره ماء تراب كل أرض غضب عليها إلا بئر الناقة بأرض نمود ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وجزم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وإن وجدت الحرارة وأن الكراهة لا تثبت إلا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بعد سببها وهو التشميس بشرطه وباحتمال ان الحرارة المؤثرة مشروطة بنحوها وبواسطة الاناء المنطبخ خصوصية فيه فليتأمل (قوله) ولم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن (قوله) ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزى فيه بأن الكراهة تنافي فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو نظير ظاهر خلافا لمن زعم ان فيه نظر انهم مران من يقول بأن الكراهة ارشادية يقول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حيثن انتهى وبجاءتها إذا كانت ارشادية للتعين نظر ايضا (قوله) كمسخن بالنار) ولو سخن بها فى منطبخ ثم بالشمس قبل ان يتردد فيحمل ان يقال إن حصل بالشمس سخونة توتر الزهومة كرهه إلا فلا فليتأمل ولا يكره استعماله أى المشمس فى طعام جامد كخبز بنجس لان الاجزاء السمية تستهلك فى الجامد بخلافها فى المائع وإن طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك ان المشمس إذا سخن بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى إذا نار الطبخ اشدا فاذا نزل الكراهة فنار التسخين أولى ويحمل قولهم لا يكره المسخن بالنار على الابتداء شرح مر (قوله) بخلافها) يتأمل (قوله)

مغنى وقوله برهوت محرکه وبالضم أى للباء قاموس وعبارة مرصدا لاطلاع بضم الهامو سكنوا الو او تاء فوقها نقطتان واد بالجن قبل هو يقرب حضر موت جدامن فيه ارواح الكفار وقيل بر حضر موت وقيل هو اسم البلد الذى فيه البرور تحتها منته قطعية جدا اه عش وقوله ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخمر عش عبارة الجبري هى مدينة السحر بالعراق كافى التقريب اه وقوله بر ذروان بفتح الذال المعجمة وسكون الوا بالمدينة عش اى التى وضع فيها السحر لرسل الله صلى الله عليه وسلم مغنى **(قوله)** وهو افضل من ماء الكوثر اى فيكون افضل المياه لانه يغسل صدره صلى الله عليه وسلم ولا يكون يغسل إلا بافضل المياه لكن تقدم ان افضل ما تنبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم مغنى **(قوله)** بمازمزم) ولا ماء بحرو ولا ماء متغير بما لا بد منه مغنى **(قوله)** لكن الاولى الخ) وفاقا للزبادى وذهب شيخ الاسلام والمغنى الى كراهتهما **(قوله)** ويكره الطهر بفضل المرأة الخ) عبارة العباب عطفها على ما لا يكره ولا افضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاشتدال له ونقل فيه تصرع البغوى بعدم كراهته وايده بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته سم عبارة الكردى وجرى الشارح على عدم كراهة المطهر بفضلها فى الامداد وحاشية التحفة قال فيها ما انتهى عنه لم يصح وكذلك البرلسى وغيره قالوا الاخبار الصحيحة واردة فى الاباحة والمراد فضلها وحدها ما اغتسل الرجل او وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه وفى شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وإن لم تحس دون ما مسته فى شربها وادخلت يدها فيه بلانية اه قول المانن (فى فرض الطهارة) اى عن الحدث كالغسلة الاولى على ونهاية ومغنى وقضية قول الشارح الا فى المستعمل فى الخبث الخ ان المراد بالطهارة هنا طهارة الحدث والنجس وحمله الشارح المحقق ونهاية والمغنى على الاول كما سترتم قالوا وسياق المستعمل فى النجاسة فى بابها **(قوله)** اى ما لا بد الى قوله ما المستعمل فى المغنى الا قوله او صلاة ونقل وقوله اى يعتقد الى او يجنونه وكذا فى النهاية الا قوله لا تقطع الى اى يعتقد وقوله غسلها الى غير ظهور **(قوله)** اى ما لا بد منه الخ) اثم الشخص تركه ام لا مغنى وعلى ونهاية **(قوله)** فى صحتها) اى صحة الطهارة عن الحدث او النجس وبه يندفع ما فى البصرى **(قوله)** كالغسلة الاولى الكاف استقصائية او تمثيلية لا دخال المسحة الاولى او ماء غسل الجبيرة او الحنف بدل مسحها او غير السابعة فى نحو غسلات الكلب قاله القليوبى يجيزى عبارة شيخنا والمستعمل فى رفع الحدث هو ماء المرة

ويكره الطهر بفضل الخ) عبارة العباب عطفها على ما لا يكره ولا افضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاشتدال له ونقل فيه تصرع البغوى بعدم كراهة وايده بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا للسنة الصحيحة له سندهم السنة ايضا وإن اجيب عنه بما مر اه **(قوله)** والمستعمل فى فرض الخ) منه ماء غسل الرأس بدل مسح كاصرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر فى غسل القدر الذى يقع مسحه فرضا يبقى ما وغسل كل راسه بدل عن مسح كلها لا يخفى ان الماء يصير مخلوطا من المستعمل وغيره وقضية ان يقدر القدر المستعمل مخالفا وسطا لكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال اقل قدر يتأق عادة افراده بالغسل او المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفا وسطا فقد يقال القياس الحكم بالظهور وبذلك لا نسلبها بالشك ومن هذا البحث يظهر إشكال ما يأتى فى الوضوء مسح الرأس فيمن لا شعر له ينقلب من الجزم بان له وديده لم تحسب ثانية لان الماء صار مستعملا فليتأمل وقضية ان يقال اخذا من هذا الا فى الوضوء. بالحكم بالاستعمال على الجميع فى كل من الغسل والمسح لانه لما اختلط المستعمل بغيره وتعد التميز حكما باستعمال الجميع احتياطا وفيه نظر لانه قد يقال لما كان الفرض يقع بين مسح اقل جزء او غسله كان المستعمل يسيرا جدا بالنسبة لماء مسح او غسل الباقي فلا يتغير به غالبا عادة لو فرض مخالفا وسطا فالحكم باستعمال الجميع مشكلا فليتأمل ثم بعد كذا بذلك رايت قول الشارح فى شرح قول العباب او غسل بدل مسح بعد كذا نصيب الاسنوى انه ظهور ورور غيره عليه ما نصه على ان الؤا تعدل على الواجب إذا كان فى ضمن ما يؤدى به الواجب يكون له حكم الواجب على تناقض يأتى فيه والكلام حيث غسل راسه دفعة

وهو افضل من ماء الكوثر
خلاف ما نازع فيه ويكره
الطهر بفضل المرأة للخلاف
فيه قيل بل ورد النهى عنه
وعن التطهر من الاناء
النحاس (والمستعمل فى
فرض الطهارة) اى ما لا بد
منه فى صحتها كالغسلة الاولى

الاولى في وضوءه واجب وغسل كذلك بخلاف ما غير المرة الاولى وما الوضوء المتدوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذر هو المستعمل في إزالة النجس هو ماء المرة الاولى في غير النجاسة الكلية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة وغيرها اهـ وغير السابعة فيها (قوله) ولو من طهر صبي) ومن المستعمل ماء غسل بدل مسح من راس او خفف وماء غسل الميت مغنى ونهاية زاد سم وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسحه فرضاوي يقي ما غسل كل راسه اى مثلا بدلا عن مسح كلها ولا يخفى أن الماء يصير مغلوطا من المستعمل وغيره وقضيته ان بقدر القدر المستعمل مغالفا وسطا السكن ما ضابط ذلك القدر وقد قال اقل قدر يتأتى عادة إفراده الغسل او المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغبر لو قدر مغالفا وسطا فقد يقال القياس الحكم بالطهورية إذ لا نسلبه بالشك اهـ (قوله من طهر صبي لم يميز الخ) وهل له ان يصلى بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لانه إنما اعتد بوضوءه ليه للضرورة وقد زالت ونظير ذلك ما قبل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا أقافت ليس لها ان تصلى بذلك الطهر عرش عبارة البحرى قال شيخنا ممر وله إذا مزين ان يصلى به وفيه بحث اهـ قليوبى اهـ (قوله او حنفى لم يمتو) ولا اثر لاعتقاد الشافعى ان ماء الحنفى فيأخذ كمر فرع حدثا بخلاف اقتدائه بخنفى من فرجه حيث لا يصح اعتباره باعتقاده لان الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارات معنى ونهاية واسبى قال البحرى والرشيدى قوله لم من فرجه اى اى وان يخالف اخر ومنه ان يعلم انهم لم يمتو الوضوء اهـ (قوله او كناية) ليس بقيد فنجو المحسوبة مثلها وشمل التعبير بالسكتانية الذمية والحربية عرش (قوله خليل مسلم اى يعتقد الخ) وفاقا للخطيب واعتدا لجمال الرملى ان قصدا لخل كاف وإن كان خليليا صغيرا وكافرا ولو لم يكن لها خليل اصلا او قصدت الحل لنافى لكل من خليلها والمسلم ليس بقيد نعم لو قصدت خنفية حل وطه حنفى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملا لانه ليس فيه رفع مانع شرعى عندهما قليوبى على الجلال ولو كان زوج الخنفية شافعيها واغتسلت لتحل له ينبغي ان يكون ماؤها مستعملا لانه لا بد منه بالنسبة اليه او كانت المرأة شافعية وزوجها حنفيا واغتسلت لتحل لها التمكين كان ماؤها مستعملا وان تغسل له كان غير مستعمل حرره حلى وسطمان والمعتد انه يصير مستعملا مطلقا حيث كان احد الزوجين يعتقد توقف حل التمكين على الغسل حنفى اهـ بحيرى (قوله مسلم) اى او غيره ممر وقوله اى يعتقد توقف الحل الخ اى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده او اجتهاد مقلده وفيه نظر سم عبارة السكردى قوله خليلها المسلم مال شيخ الاسلام فى الاسنى الى انه مثال ثم قال ثم رجع عندى خلاف ذلك اهاى انه قيد مال الى الاول ابن قاسم والزبائى والحلى وغيرهم ونقل الشباب البرلسى الثانى عن الجلال المحلى واقره واعتد الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وغيره وعبارة التحفة لخليل مسلم اى يعتقد الخ ففهمنا منه انها لو اغتسلت لتحل للحنفى لا يكون ماء غسلها مستعملا ويشترط في الحل ان يكون مكلفا بكنهه الشارح فى شرح الارشاد فاذا اغتسلت للصبي لا يكون ماؤها مستعملا لانه لا يحرم عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم خليلها جرى على الغالب ثم ذكر ما مر في المحولة السابقة عن القليوبى وعن الحلى ثم قال والذي فى فتاوى الجلال الرملى انه لا يشترط تمكليف الزوج خلافا لما مر عن الشارح اهـ (قوله إنما هو للتخفيف الخ) اى والكافر لا يستحق التخفيف سم (قوله من ذلك) اى لاجل انقطاع دم حيضها ونفاسها (قوله خليلها المسلم) ليس بقيد عند الجلال الرملى كما مر وعبارة فى النهاية او كناية او مجنونة او متنعنة عن حيض او نفاس ليحل وطؤها اهـ اى ولو كان الوطء زنا او الحليل كافر عرش (قوله غير ظهور) خبر قول المتن والمستعمل الخ (قوله اما المستعمل فى الحدث الخ) عبارة الخطيب اما كونه طاهرا فلا ن السلف الصالح كانوا لا يمترون عن عايطاير عليهم منه

ولو من طهر صبي لم يميز لطواف أو سلس أو حنفى لم يمتو أو صلاة نفل أو كناية انقطع دمها لتحل لخليل مسلم اى يعتقد توقف الحل عليه كما هو ظاهر لأن الاكتفاء بنيتها إنما هو للتخفيف عليه أو مجنونة أو متنعنة غسلها خليلها المسلم من ذلك لتحل له غير ظهور أما المستعمل فى الحبث فواضح وأما المستعمل فى الحدث فكذا ذلك لانه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة

واحدة ولا فالمستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ قليوبى (قوله مسلم) اى او غيره ممر (قوله اى يعتقد توقف الحل الخ) اى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده او اجتهاد مقلده وفيه نظر (قوله إنما هو للتخفيف) اى والكافر لا يستحق التخفيف

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جابر أتى مرضه وصب عليه من وضوءه أما كونه غير مطهر فلأن السلف الصالح كانوا معلة مياهم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال ثانياً بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه للشرب لأنه مستقدر اه وقال شيخنا الحنفى فان قيل لم يجمعوا الماء مرة الثانية والثالثة اجيب بان ما هما يختلط غالباً بماء المرة الاولى وبانه يحتمل انهم كانوا يقتصرون في اسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة انتهى بجري زاد ع ش على ذلك مانصه لا يقال انما لم يجمعوه لعدم تكليفهم بتحصين الماء قبل دخول الوقت لا نقول بحفاظة الصحابة على فعل العباد على الوجه الاكل وجب في العادة انهم يحصلونه متى قدروا عليه ويدخرونه الى وقت الحاجة اه (قوله فيتنفل) اى المنع (اليه) اى الماء (قوله) لما اثرت الخ) اى الطهر وقوله تاترت اى يسلب الطهورة (قوله) وان لم يجب غسل النجس الخ) قال في شرح العباب يمكن ان يوجه كون ما المعفو عنه مستعملاً بان استعمال منوط بازالمانع وإتمامه عن بعض جزئياته لعارض والنظر إلى الذات والاصل اولى منه إلى العارض على اننا نقول انه عند ملاقته للبأ صار غير معفو عنه لأن شرط العفو عنه أن لا يلاقي الماء مثلاً بلا حاجة انتهى كرى (قوله ومم) أى فى شرح اسم ماء بلا يقوله انه اى المستعمل وقوله ايضا اى كانه غير طهور (قوله) والمستعمل فى نفلها) يدخل فيه مالو من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضأ احتياطاً فيكون ماء هذا الوضوء طهوراً راعى الاصح وإن بان رجلاً لان هذا الوضوء تنفل سم (قوله ومنه) اى المستعمل فى نفل الطهارة (قوله) ومنه ما غسل به الرجل الخ) فيه نظير بصري عبارة سم قضيته استحباب هذا الغسل فراجع اه وعبارة الخطيب وورد على ضابط المستعمل اى جمعا ما غسل به الرجلان بعد مسح الحنفى وما غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غسل به الخنثى المعفو عنه فانها لا ترفع الحدث مع انها لم تستعمل فى فرض واجيب عن الاول بمنع عدم رفعه لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئاى فلا يكون الماء مستعملاً وعن الثانى بانه استعمل فى فرض وهو رفع الحدث المستغدا به اكثر من فرضه وعن الثالث بانه استعمل فى فرض اصالة اه قال البجيرى وحاصل الجواب عدم تسليم كون الاول مستعملاً ومنع عدم دخول الثانى والثالث فى المستعمل اه (قوله) غسل به الرجل) اى فى داخل الحنفى وقوله بخلاف ماء غسل به الوجه الخ) وبقى الاعضاء وصورتان: ان يقيم اضرورة ثم يتوضأ فممن ذلك أن الوجه ليس بقيد بجيرى (قوله ايضا) أى كالمستعمل فى الفرض (قوله) فكان باقيا الخ) فالمستعمل فى نفل الطهارة كالغسل المسنون والوضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة تطهر على الجديد خطيب وشيخ الاسلام اى وإن نذر على المعتمد بالغز يقال لنا غسل او وضوء واجب وما غزى مستعمل فاذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المنذور فله ان يتوضأ بمائه ويصلى به الجمعة بجيرى (قوله) وبما قوت به (المتن) وهو تقدير خبر لقول المتن والمستعمل الخ وجعل قوله غير طهور خبر المقدّر مع زيادة لفظة ايضا كرى (قوله) يندفع الاعتراض (التي) لا يخفى ان حمله المذكور لا يفيده صحة المتن ولا يفيد عدم او تخية التعبير بأو التي ادعاها المعترض (قوله) والخنثى له قول او) اى بدل الواو ولكن اوضح من كلام المعترض كرى (قوله) فى الاصح فى الجديد الخ) الاخصر الاولى فى الجديد الاصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية فى الجديد القديم انه طهور والاصح ان المستعمل فى نفل الطهارة على الجديد طهور لانه لم يستعمل فيها لانه منه اه قال ع ش والحاصل ان الفرض قولين قديما وجديداً فى النفل بناء على الجديد فى الفرض وجهين احدهما انه طهور اه قول المتن (فان جمع الخ) فى هذا التفرع نظر (قوله) وقيل أزال الخ) عبارة المغنى والثانى لا يعود طهورا لان قوله صار مستوفاة بالاستعمال فالتحقق بماء الورد ونحوه اه (قوله) وكان للنجس الخ) عطف

فانتقل اليه كى أن الغسالة لما أثرت فى المحل تأثرت وإن لم يجب غسل النجس المعفو عنه ومما أنه غير مطلق أيضا (قيل و) المستعمل فى (نفله) ومنه ماء غسل به الرجل بعد مسح الحنفى لانه لم يزل مانعا بخلاف ماء غسل به الوجه مع بقاء التيمم لرفع الحدث عنه (غير طهور) ايضا لان المدار على تادى العبادة به ولو مندوب وبورد بانه لا مانع ينتقل اليه حتى يتأثر به فكان باقيا على طهوريته وبما قررت به المتن يندفع الاعتراض عليه بان المتبادر منه ان هذا الوجه يشترط اجتماع الفرض مع النفل والحق أنه لو قال وكان أوضح ثم قولنا ان المستعمل فى فرض غير طهور إنما هو (فى) الاصح فى (الجديد) لا القديم لان المنع لا يتأتى انتقاله للبأ ويحجب بانه انتقال اعتبارى (فان جمع) المستعمل على الجديد فبلغ (فليتيمم) فطهور وإن قل بعد بتفريقه (فى) الاصح) بناء على الاصح أيضا أن استعمال القابل أضعفه وقيل أزال قوله من أصلها كخنا صيغ به لا يؤثر بعد وكان للنجس إذا بلغها بلا تغير

على قوله بناء على الأصح عبارة النهاية عقب المتن لخبر القلتين الآتي وكما لمنجس إذا جمع فباغها ولا تغير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء لا بد في انتفاء الاستعمال عنه بيلوغه قلتي أن يكونا من محض الماء كما قدمناه هو قوله ولا بد أخيراً في الشرح ما يوافقه (قوله وأولى) لأنه إذا زال الوصف الأغظ وهو النجاسة بالكثرة فلا استعمال أولى بحجري (قوله وزعم الخ) رد لدليل المقابل عبارة المحلى والنهاية والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس اهـ (قوله لا يؤثر لأن الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف النجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل التزل بصرى (قوله في ماء قليل) حالاً ومالاً (قوله كافر) أى في شرح تغير اجتماع إطلاق اسم الماء (قوله أو كثيراً) أى ولو مالاً بأن صار كثيراً باضافة المستعمل إليه بصرى (قوله فعمل أن الاستعمال الخ) أى المضى (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما في إدخاله حين المعلوم بما ذكره (قوله وبعد فصله) إلى المتن في المعنى لا قوله وهو جريان إلى ولو أدخل وقوله وواضح إلى رفع حدث (قوله كان جارز الخ) مثال للانفصال الحكيم عن العضو فانه يتجاوز عن المنسكب أو الركبة فينصل حساباً لحكايا المنسكب والركبة غاية ما يطلب في غسل اليدين والرجلين من التحجيل كرى (قوله نعم لا يضرح) وفي فتاوى الشارح أنه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور رفوفت بجري الماء فإذا وصل للأساور رفقه ما يغلو فوقها ثم يسقط على يدها منه ما يجري تحتمل ثم يجري الجمع على باقي يدها قبل يكنى جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فاجب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملاً بذلك وأنه يكنى جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كرى (قوله من نحو الصدر الرأس الخ) أى بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما يغلب فيه التقاذف شرح بأفضل (قوله ما يغلب فيه التقاذف) قال في الحاشية أما ما لا يغلب فيه التقاذف فيعني في كل من الحدثين والنجس حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيد أو تقعت بفعله واحدة وإن كان ماؤه حاصل من ماء محل قريب منها كالو انتقال الماء من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فيرفعها دفعة واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسلته ولا زود زنها وإن خرق الهواء من الكف إلى الساعد لأن المحلين لما قربا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضرب هذا الانفصال انتهى وسيأتي ما يتعلق بهذا اهـ كرى (قوله وهو) أى التقاذف بحجري (قوله) وهو جريان الماء إليه الخ) أى سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كما في الامداد للشارح كرى (قوله) إليه) الأولى تقدمه على وهو الخ وإسقاطه (قوله ولو أدخل) إلى قوله ولو بيده في النهاية إلا قوله ولا أخذ الماء لغرض آخر قوله وواضح إلى ولو انغمس (قوله ولو أدخل به الخ) هذا مثال والإفادار على إدخال جزء ما دخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك إذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه وحده وإلا فلا يصير مستعملاً إلا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها إلا نكاته عليه الشارح في الحاشية كرى (قوله للغسل عن الحدث) أو لا بقصد مفاده مع مفهوم قوله الآتي بلانية إغتراف الخ أن التشريك أي نية الرفع مع نية الإغتراف لا يضرب وليس بمركباً يأتي عن عرش فكان ينبغي تأخير وجعله تفسير القول بلانية إغتراف كما في المعنى وشرح بأفضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأول ولو عرف بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو حدث بعد غسل وجهه الغسلات الثلاث أن لم يرد الاقتصار على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم ينو الإغتراف بأن ينو استعماله أو أطلق صار مستعملاً (قوله وتليث الخ) عطف على نية الجنب (قوله ما يقصد الخ) شامل لقصد الاقتصار على التنية وليس مراد أقل قال ما يقصد الاقتصار على مادونه لا في عبده لكان أولى بصرى أى كما في المعنى (قوله بلانية إغتراف) قال في الحاشية ليس المرادها التلغظ بنوى الإغتراف وإنما المراد استشعار النفس أن غترافها هذا الغسل اليدوي فإدخال الزر كشيء أن حقيقتها أن يضع يده في الماء بقصد نقل الماء والغسل به خارج الأمان

غسل الذميمة لتعمل غرطوب ولا خلاف أي في الجدد وليس كذلك فكان المصواب أن يقول وقيل بل عبادتها أى الطهارة انتهى فيعمل بقوله وقيل بل عبادتها جريان وجه في المستعمل في غسل الذميمة بأنه طهور لانه ليس عبادة وإن كان فرضاً أى لا بد منه وإطال الكلام في شأن ذلك فراجع (هذه القول ليست في الشرح)

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر لأن وصفه لا يضرب مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قدر مخالفاً وسطاً كما مر أو كثيراً لم يقدر لانه بوصوله إليه صار طهوراً فعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أى وبعد فصله ولو حكا كان جازز منسكب المتوضئ أو ركبته وإن عاد لمحله أو انتقل من يد لأخرى نعم لا يضرب في المحدث خرق الهواء مثلاً للباه من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر بما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء إليه على الاتصال ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أو لا بقصد بعدنية الجنب وتليث وجه المحدث مالم يقصد الاقتصار على الأولى وإلا فبعدها بلا نية إغتراف

لا بقصد غسل داخله اه و ظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون باخراج الما من الانا و غسل
أيديهم خارجا و لا يقصدون غسل داخله و هذا هو حقيقة نية الاغتراف كرى عبارة المغنى اما إذا نوى
الاغتراف بان قصد نقل الما من الانا و الغسل به خارجا لم يصير مستعملا و لا يشترط لنية الاغتراف نية
رفع الحدث اه و قوله و لا يشترط اخرج في النهاية مثله قال ع ش قوله م و لا يشترط اخرج و خدمته انه لو نوى
الاغتراف و رفع الحدث ضربه صرح ابن قاسم على البهجة اه قال سم و اقره ع ش ماضيه و الوجه
الذى لا يحصى عنه و لا التفات لغيره انه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول ماسة اليد لما حتى لو خلا عنها
اول الماسة صار الما بمجرى الماسة مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرى الماسة بقى ما لو نوى عند
اول الماسة ثم غفل عن النية و اليد في الما و استمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها في زمان الغفلة قصير
الما مستعملا و لا اكتهاف بوجودها و لا فيه نظر فليتأمل فان الثاني لا يبعد اه (قوله و لا قصد اخذ الما
الخ) فائدة لو اغترف بانافى يده فاقصفت يده بالما الذى اغترف منه فان قصد الاغتراف و اوفى معناه كمل
هذا الانا من الما فلا استعمال وإن لم يقصد شيئا مطلقا لم يندفع الاستعمال لان الانا يرفع على الاغتراف
دون رفع الحدث كالو ادخل يده بعد غسلة الوجه الاولى من اعتاد التثليث حيث لا يصير الما مستعملا لقرينة
اعتبار التثليث او يصير مستعملا و يفرق فيه نظر و يتجه الثانى اه م و لو اختلفت عادته في التثليث بان
كان تارة يثا و اخرى لا يثا و استوى اقول يحتاج لنية الاغتراف بعد غسلة الوجه الاولى فيه نظر و يحتمل
عدم الاحتياج و هو المعتمد ابن قاسم على البهجة اه ع ش (قوله صار مستعملا) اى وإن لم تنفصل يده
عنه لا تنتقل المنع اليه مع ذلك لأن بحر كافي ثلاثا و تحصل له سنة التثليث شرح بافضل قال الكردى و فى
حاشية الشارح على تحفته لو اغترف اى الجانب لنحو مضمة فغسل يده خارج الانا لم يبق عليها حدث فلا
يحتاج لنية الاغتراف اه (قوله) فله ان يغسل بما فيها الخ صورة المسئلة انه ادخل احدى يديه يده كما هو
الفرض اما لو ادخلها معا فليس له ان يغسل بما فيها باقى لإحداهما لم يرتفع حدث الكففى فتمى غسل باقى
إحداهما فقد انفصل ما غسل به عن الاخرى و ذلك يصير مستعملا منه و يعلم و ضوح ما ذكره ابن قاسم فى
شرحه على اى شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الخفية المهر و فقة نية الاغتراف بعد غسل الوجه بان
يقصد ان اليد اليسرى معينة لليمنى فى اخذ الما فان لم ينفذ ذلك ارتفع حدث الكففى مع ما فليس له ان يغسل
به ساعد لإحداهما بل يصيبه ثم ياخذ غيره و يغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملى ما يخالفه و ان اليمين
كالعضو الواحد فمضى الكففى اذا غسل به الساعد لا يعدم انفصالا عن العضو اه و فيه نظر لا يخفى و مثل
الخفية الوضوء بالصعب من ابريق او نحوه ع ش عبارة الكردى و فى فتاوى الشارح سئل عن متوضى
تحت ميزاب تلقى منه الما بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما يكفيه
بالاستعمال و لا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليمين و كل منهما عضو مستقل هنا و حيث فلا
يجوز له ان يغسل به ساعده و لا احداهما لانه اذا غسلها به فكانه غسل كلاهما كغسلها ماء كفى الاخرى اما
إذا نوى الاغتراف فانه لا يرتفع حدث الكففى فله ان يغسل به ساعده او احداهما كاليزاب فبما ذكره مالو
صب عليه من ابريق و نحوه فيحتاج الى نية الاغتراف إن كان ياخذ الما يديه جميعا و كذا يقال بذلك لو كان
يغترف من بحر و عليه فيلغز بذلك و يقال لنا متوضى من بحر يحتاج لنية الاغتراف اه و اما ما فى فتاوى

(قوله لغرض آخر) أى كالشرب بل قد يقال قصد اخذ الما لغرض آخر من أفراد نية الاغتراف لان المراد
بها أن يقصد باخذال يده لإخراج الما ما غم من ان يكون لغرض غير التطهر به خارج الانا و لا فليتأمل
والوجه الذى لا يحصى عنه و لا التفات لغيره لا بد أن تكون نية الاغتراف عند اول ماسة اليد للما حتى
لو خلا عنها اول الماسة صار الما بمجرى الماسة مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرى الماسة
(بقى) ما لو نوى عند اول الماسة ثم غفل عن النية و اليد في الما و استمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها
فى الغفلة فيصير الما مستعملا أولا اكتهاف بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فان الثاني لا يبعد (قوله)

و لا قصد اخذ الما لغرض
آخر صار مستعملا بالنسبة
لغير يده فله أن يغسل بما
فيها

الجمال الرملي من أنه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو ابريق أو نحوهما وأخذ الماء بكفيه معاقل يجب نية
 الاعتراف وإذا لم يتوضأ فله أن يغسل بما في كفه ساعده فاجاب بقصد التناول صارف له عن الاستعمال فهو
 بمنزلة نية الاعتراف انتهى فليس مانع فيه لوجود نية الاعتراف في هذه الصورة بخلاف صور تناو ما في
 فتاويه ما يخالف هذا يحمل على ما إذا اعترف بيد واحدة كما بينته في الاصل وللعلامة ابن قاسم العبادي في
 شرح مختصر ابن شجاع كلام نفيس فيما إذا أدخل يديه بجموعتين في إنا ذكرت ملخصة في الاصل فرأى جمعه
 كرده وبذلك علم ما في الجبري حيث عقب كلام عرش المار أنفا بقوله والمعتدل كلام الرملي اه **(قوله)**
 باقي ساعدها) وعبارة الروضي والنهاية والمغني باقي يده لا غيرها أقول لعل محل هذا التقييد في المحدث اما
 الجنب فلا يصري عبارة الجبري على الاقتناع قوله باقي يده اي في المحدث او باقي يده في الجنب فليو في اه
(قوله ما ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الاقتصار على الاولى ولا في ساعدها **(قوله)** ان من يصب عليه الخ يعني ان
 من يصب الماء القليل على يده من الراس إلى القدم يحصل له ستة الثلث بالثانية والثالثة في كل عضو ما لم
 يقصد الاقتصار على الاولى فان قصده لم يحصل له ستة الثلث لرفع حدثه بالثانية حين القصد و رفع حدث
 الوجه بالاولى و رفع حدث الراس بالثالثة والرجل بالاربعة وقوله ما لم ينو صرفه عنه اي ما لم ينو صرف الصب
 في الثانية عن رفع حدث اليد والالم يحصل لرفع حدث اليد كالاحصل التثنية في الوجه ما عدم حصول
 التثنية في بقصد الاقتصار و ما عدم حصول رفع حدث اليد فنية الصبر وهكذا في باقي الاعضاء قاله
 الكردى فجعل قول الشارح رفع حدث يده الخ علة لقوله ما لم يقصد الاقتصار الخ وقوله في كل عضو
 لعل صوابه في الوجه وقال البصري انه علة لصار مستعملا اه وهو الظاهر وعليه فكان ينبغي للشارح ان
 يبدل قوله بالثانية بقوله بذلك ليشمل مسألة الجنب ايضا لأن يكون تغييره بالثانية ليظهر قوله السابق ولا
 بقصد فتأمل وقوله حيث نبدأ حين انتفاة نية الاعتراف وما في معناه وقوله صرفه اي صرف ادخال اليد في
 الماء القليل بعد نية الجنب او تثليث وجه المحدث الخ (عنه) اي رفع الحدث ويظهر ان قوله حيث ينبغي عن
 قوله ما لم يتواخ **(قوله)** ولو انفس حدث الخ) ولو انفس في ماء قليل جنتان ثم نوباما عار وقعت جنتا بهما
 او مرتبافا لا ول وصار مستعملا بالنسبة إلى الآخر وانفس بعضهم نوباما عار وقعت غن جزأها وصار
 مستعملا بالنسبة إلى باقيها او مرتبافن جزء الاول دون الآخر وللأول امام باقية بالانفاس دون
 الاعتراف نهاية زاد المغني ولو شك في المعية قال شيخنا فظاهر انها يظهر ان لا نال انسب الطهورة بالشك
 وسأبها في حق أحدهما فقط ترجيح بلا مرجع اه **(قوله)** ثم نوى هو في الحدث الاصغر قيد ان لو انفس
 مرتباف على ترتيب الموضوع ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة للباقي كما صرح به في شرح الارشاد وفي
 فتاويه والمراد من انفاس المحدث انفاس أعضاء الموضوع فقط اه كرده **(قوله)** أو جنب) أي أو انفس
 جنب ونوى بعد تمام الانفاس او قبله نهاية ومغني وعميرة **(قوله)** وما دام لم يخرج الخ) اي راسه فيا يظهر
 نهاية وهو محل تأمل بصري قال غش قوله مر راسه اي او بعض عضو من أعضاء وضوئه اه **(قوله)**
 ما يطرأ عليه الخ) شامل لما هو من جنس الحدث الاول او غيره وصرح به الخطيب فاعزاه الجبري إلى

باقي ساعدها وواضح بما
 ذكر أن من يصب عليه
 تحصل له ستة الثلث ما لم
 يقصد الاقتصار على الاولى
 لرفع حدث يده بالثانية
 حيث نبدأ ما لم ينو صرفه عنه
 ولو انفس حدث ثم نوى
 أو جنب في ماء قليل أو رفع
 حدثه وما دام لم يخرج له
 أن يرفع ما يطرأ عليه فيه
 من أصغر وأكبر

ولو انفس حدث الخ) قال في الارشاد وشرحه أ بالنسبة لحدث تعدد محله كالماء انفس في القليل حدث
 نأوا بان الحدث يرتفع عن وجهه فقط وبصير الماء مستعملا في حق سائر الاعضاء لتعدد محل كذا قال
 وهو مخالف لصرح كلامهم ولا نظر الكون أعضاء المحدث كإبدان متعددة عملا بقضية الترتيب لما يأتي من
 انه في مسألة الانفاس تقديري في لحظات لطيفة فالوجه كما بينته في بشرى الكريم وغيره انه إن آخر
 التية إلى تمام الانفاس ارتفع عن الكل وإن انفس مرتباف على ترتيب الموضوع ونوى عند الوجه صار
 مستعملا بالنسبة للباقي وعليه قد يحمل كلام المصنف اه وعلى هذا فلو تجدد للحدث حال انغماسه
 حدث آخر فهل يرتفع بيته فيه ونظر القياس عدم ارتفاعه لان الماء بالنسبة لكل عضو صار مستعملا
 بالنسبة للعضو الآخر لكن عبارة الشارح هنا صريحة في ارتفاعه **(قوله)** وما دام لم يخرج الخ) فيه نظر

الشارح من خلافه بما نصه قوله ولو من غير جنسه للرد على الخلاف كأن كان الأول حيضاً والثاني جنابة
 ينزول المني قبل نوى روم وخالف ابن حجر اه فدل عليه في غير التحفة (قوله بالا نفاس الخ) متعلق برفع (قوله
 لا بالا غتراف الخ) اى لانه بانفصاله بالرد او في انا صار اجنبياً فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك اه
 حاشية الشارح على التحفة وقال البرلسى ان صورة الاعتراف بالبدان ادخل اليه في الماء وجعلها آلة
 للاعتراف فيصير الماء الكائن بها مستعملاً بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث الكسف ولا غير ها واما ان
 ادخلها لانه الثبة فلا يرفع في ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير محكوم عليه
 بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله بالبدان اتصال بالعض المتغمس نظراً الى أن جميع البدن كعضو واحد
 وحينئذ فنتيجة رفع حدث ساعد هاهنا إذا جرى عليه الماء مما فيها بغير فصل انتهى كردى (قوله ولو
 احتمالاً) الى قوله لانه اخف في النهاية والى قوله وخرج بغالب في المني الا قوله غالباً بقول المني (ولا تنجس قلنا
 الماء الخ) قضية اطلاقه النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة ومائعة وهو كذلك ولا يجب التباعد عنها حال
 الاعتراف من الماء بقدر قلتين على الصحيح بل انه يعتزف من حيث شامخى من اقرب موضع الى النجاسة
 نهاية اى وان كان الباقي ينجس بالاستعمال عمير قوباقى عن المني ما يوافقه بزيادة (قوله وان تيقنت الخ) اى
 بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه سم (قوله الخبث) كذا في المحل والنهاية والمني بأل وعبارة شرح
 المنج خبثاً بدون ال (قوله وإن لم يقبله) عبارة المحل والمني وشرح المنج اى يدفع النجس ولا يقبله اه زاد
 النهاية كايقال فلان لا يحمل الظلم اى يدفعه اه (قوله به) اى بذلك التفسير (قوله وخرج الخ) وفارق
 كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة بان كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره
 وإن كثر مئى (قوله مالو وقع في ماء ينقص الخ) بقى مالو خلط قلته من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حساً
 ولا تقديراً ثم اخذ قلته من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة لم تغيره فهل يحكم بطهارته لا احتمال ان الباقي محض
 الماء وأن المأخوذه المائع والاصل طهارة الماء ونجاسته لأن كون القلة المأخوذة هي محض المائع
 دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالاً عادة كان في حكمه فيه نظر سم على حرج اقول قياس
 ما في الايمان فيالو حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاكل ما اشتراه زيد وعمر وحيث قالوا ان كل منه
 حبيبين لم يحسب لاحتمال انهما من محض ما اشتراه عمر واواكثر نحو حصة حدث لان الظاهر ان ما اكله غلط
 من كل منهما ونقل عن شيخنا الحلبي في الدرس انه اعتمد ذلك القياس وحينئذ يحتاج للفرق بينه وبين الرضاع
 ومع ذلك فالظاهر الحانها بما في الايمان لان مسألة الرضاع خارجة عن نظائرها فلا يقاس عليها اه ع ش
 (قوله ولا يدفع الاستعمال عن نفسه) فلو انغمس فيه جنب ناو باصا مستعملاً نهاي ومئى (قوله لانه)
 وقوله (إذ هو) اى الطهر (قوله وذاك) اى عدم النجس كردى (قوله وهو أقوى) اى والدفع أقوى من
 الرفع والدفع لا بد ان يكون أقوى من الرفع مئى وسم (قوله ولا يدفعهما الخ) عبارة المني ولا يدفع عن
 نفسه النجاسة إذا وقعت فيه اه (قوله ومن ثم الخ) لا يقال قضية ما قرره ان المترتب عليه عكس هذا وهو
 الاتفاق في الاول والاختلاف في الثاني لاننا نقول هذا اى ذلك القول مبنى على ان خبره هو أقوى للرفع سم

في صورة الحدث ان أراد بالخروج انفصاله عن الماء بجميع بدنه بالكلية لاقتضائه أن المحدث إذا
 انغمس ونوى ثم اخرج راسه مثلاً من الماء لانحكم على الماء بالاستعمال مع انه فارقه عضو المتوضئى لان
 يجعل جميع بدن المحدث مع الانفاس كالعضو الواحد كما في بدن الجنب فليراجع شرح الارشاد (قوله وان
 تيقنت قلته قبل) بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه (قوله وخرج قلنا الماء الخ) بقى مالو خلط قلته من
 المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حساً ولا تقديراً ثم اخذ قلته من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة فلم تغيره
 فهل يحكم بطهارته لا احتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذه المائع والاصل طهارة الماء ونجاسته
 لأن كون القلة المأخوذة هي محض المائع دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالاً عادة كان
 في حكمه فيه نظر (قوله وهو) اى الدفع وقوله أقوى فيحتاج لقوة الدافع (قوله ومن ثم الخ) لا يقال

بالانفاس لا بالاغتراف
 ولو يديه وإن نوى اغترافاً
 كما شمله كلامهم (ولا تنجس
 قلنا الماء) ولو احتسباً كان
 شك في ماء أبلغها أم لا
 وإن تيقنت قلته قبل
 (بملافة نجس) للخبر
 الصحيح إذا بلغ الماء قلتين
 لم يحمل الخبث أى لم
 يقبله كما صرح به رواية
 لم ينجس وهي صحيحة
 أيضاً وخرج بقلنا الماء
 الصريح في أنهما كلهما
 من محض الماء مالو وقع
 في ماء ينقص عن قلتين
 مائع يوافقه فبلغها به
 ولم يغيره فرضاً لو قدر
 مخالفاً فانه ينجس بمجرد
 الملاقة ولا يدفع الاستعمال
 عن نفسه وإنما ذلك
 المائع منزلة الماء في جواز
 الطهر بالكل لانه أخف
 إذ هو رفع وذاك دفع
 وهو أقوى غالباً ألا
 ترى أن الماء القليل
 الوارد يرفع الحدث
 والخبث ولا يدفعهما
 لو وردا عليه ومن ثم
 اختلفوا في مستعمل
 كثر انتهاء

وفيه نظر **(قوله)** واتفقوا في كثير ابتداء الخ زاد المعنى عقب ذلك مبينا الوجه التأيد بما ذكر مانصه لأن المأمرا إذا استعمل وهو قلتان كان دافعا للاستعمال وإذ اجمع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما ساراه **(قوله)** على أنه يدفع الخ أي لقوته بكثرة تسم **(قوله)** وخرج بغالبا نحو الطلاق قد يتخيل أن الطلاق من الغالب لأنه أقوى على الرفع ولم يقو على الدفع بصري **(قوله)** ولا يدفعه أي فكان الرفع هنا أقوى قاله سم وفيه تأمل **(قوله)** وعكسه أي الطلاق الأحرام وعدة الشبهة الخ قد يتوهم أن معناه أنها لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا متناع الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعلم معناه أنها لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الأحرام وعدة الشبهة سم **(قوله)** فهو أقوى الخ أي لأنه يرفع دونهما سم **(قوله)** بما يصلح له قد يقال الأولى للتأثير بصري **(قوله)** أن يقع به بدل من ضمير يدفعه **(قوله)** إن ضاق ما بينهما أي بأن يكون بحيث لو حرك كما في أحد الحليين لا يتحرك الآخر ومنه يعلم حكم حياض الأخلية إذا وقع في واحد منها نجاسة فإنه إن كان لو حرك واحد منهما تحرك مجاوره وهكذا إلى الآخر يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره ولا الحكم بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حجر ويذهب إلى اكتفاء بتحريك المجاور ولو كان غير عفيف وإن عالج عبيرة في خوائس شرح البهجة واشترط التحرك العنيف في كل من المحرك وما مجاوره عرش اعتمده البجيرمي ثم قال واعتمده شيخنا الحنفى خلافا للقلوب والحلي حيث اشترط تبعا لمعميرة التحرك العنيف في المحرك وما يليه اه وكذلك اعتمده شيخنا عبارته الماء الكثير لا ينجس بمجرد الملاقة سواء كان بمحل واحد أو في محال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منهما تحركا عفيفا يتحرك الآخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حياض بيوت الأخلية فإذا وقع في واحد منها نجاسة ولم يرفع يرفعان كان بحيث لو حرك الواحد منهما تحركا عفيفا يتحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلتين فأكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع وإلا حكم بالتنجيس على الجميع إن كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي وإلا تنجس هو فقط اه **(قوله)** كإتاني أي في شرح ولا تغير فظهر قول المتن **(فان غيره فنجنس)** إطلاقه يشمل التغير بما لنفسه مساواة وهو كذلك كما سيأتي قريبا في كلام الشارح عبيرة **(قوله)** أي النجس إلى قوله أو في صفة في النهاية والمعنى **(قوله)** ولو يسيرا الخ أي سواء أكان التغير قليلا أم كثيرا وسواء الخالط الطور أو الجوارية **(قوله)** ثم إن واقفه الخ فرع وقعت نجاسة كنقطة بول في مائع بواقف الماء ثم التي ذلك المائع في ماء قلتين قبل يرفض غالفا أشد المانع مع واقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لأن المانع ليس نجسا حتى يقدر غالفا الذي أتى به شيخنا الشهاب الرملي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يرفض شيء هنا فليتأمل وسأيت آخر الباب عن الشارح خلاف ما أتى به شيخنا سم **(قوله)** في الصفات الثلاث كالبول المنقطع أو الخ أو اللون والطعم شيخنا **(قوله)** قدرناه الخ قد مر عن البجيرمي وشيخاننا التقدير مندوب لا واجب فإذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كني **(قوله)** غالفا أشد فيها عبارة المعنى غالفا له

هل ترفع كثرته استعماله أولا واتفقوا في كثير ابتداء على أنه يدفع الاستعمال عن نفسه وخرج بغالبا نحو الطلاق فإنه يرفع النكاح ولا يدفعه لحصل ارتجاع المطلقة وعكسه الأحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأثيرا منها فعمل أن الشيء قد يدفع فقط كذبن وقد يرفع فقط كالطلاق والماء هنا وإن الرفع إزالة موجود والدفع منع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع ومن ذلك قوله بمن لمن دعا يرفع بلاء واقع أن يجعل ظهر كفيه لسماء ويدفعه أن يقع به بعد عكسه ولو كان القلتان في حليين بينهما اتصال وبأحدهما نجس نجس الآخر إن ضاق ما بينهما وإلا طهر النجس كإتاني **(فان غيره)** أي النجس الماء القلتين ولو يسيرا أو تقديره كأن وقع فيه موافقه فغيره بالفرض والتقدير ثم إن واقفه في الصفات الثلاث قدرناه غالفا أشد فيها

كلون الحبر وريح المسك
وطعم الخل أو في صفة
قدرناه مخالفا فيها فقط
(فنجس) لاجتماع ولو
بوصف واحد في الأولى
أو بعضه فلكل حكمه
فان كثر غير المتغير بقي
على طهارته وإلا فلا وإنما
قدر الطاهر بالوسط لانه
أخف ولو وقع في متغير
بما لا يضر قدر زواله فان
غير حينئذ ضرر وإلا فلا
(فان زال تغيره بنفسه)
بأن لم ينضم اليه شيء كان
طال مكثه (أو ماء) انضم
اليه ولم تنجس أو أخذ
منه والباقى كثير بأن
كان الاناء منغلقا به فزال
انغناؤه ودخله الريح
وقصره أو بمجاور وقع
فيه أى أو بمخالط تروح
به كما هو ظاهر عما باتى
في نحو زعفران لا طعم
له ولا ريح (طهر) لزوال
سبب التنجس وإتمام تعد
طهارة الجملة بزوال
التغير من غير علف طاهر
لان الظاهر أن سبب
نجاستها عند القائل بها
رداءه لها وهى لازول
إلا بالعلق الطاهر وإنما
لم يقدروا هنا الواقع بعد
زوال التغير مخالفا أشد

أغظ الصفات اه (قوله كلون الحبر الخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فتقول لو كان
الواقع قدر رطل من الخل هل يتغير طعم الماء أو لا فان قالوا يتغيره حكما بنجاسته وإن قالوا لا يتغيره نقول لو
كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يتغير لون الماء أو لا فان قالوا يتغيره حكما بنجاسته وإن قالوا لا يتغيره نقول
لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يتغير ريحه أو لا فان قالوا يتغيره حكما بنجاسته وإن قالوا لا يتغيره حكما
بطهارته ومثله يجرى في الطاهر على المعتقد شيخنا (قوله أو في صفة الخ) أى أو في صفتين فرض مخالفا فيها كما
هو ظاهر (قوله ولو بوصف واحد) أى ولو حصل التغير بفرصة فقط بعد فرض الآخر فلم يتغير وقوله
في الأولى وهى ما لو وافقة في الصفات الثلاث بصرى (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله الماء القلتين سم
(قوله فلكل حكمه الخ) عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالمتغير نجس وأما الباقى فان كان كثيرا لم ينجس
ولا لا تنجس ولو بالفي البحر مثلا فارقت منه رغو ففى طاهرة كما فى به الودرحه الله تعالى لانه بعض
الماء الكثير خلا فالما فى الباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت
في البحر بغير متلا فقت منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجس اه قال عرش قوله لم ر على تحقق
كونها الخ كان كانت رائحة البول أو طعمه أو لونه اه (قوله زواله) أى التغير بما لا يضر (قوله وإلا فلا)
فلو عرف دوا من ماء قلنتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ولم يغيرها مع الماء فباطى الدلو طاهر لا انفصال
ما فيه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلنتين لا ظاهره التنجس بالباقي المنتجس بالنجاسة لقلته فان دخلت مع
الماء أو قبله في الدلو انعكس الحكم شيئا (قوله ولو وقع الخ) وبأن عن النهاية ما قد يخالفه وعن عميرة ما
بواقفه (قوله بما لا يضر) صادق بالمتغير بطول المسك وهل الحكم فيه كذلك أو لا محل تأمل بصرى (قوله
بأن لم ينضم) إلى قوله أو بمجاور في النهاية والمعنى (قوله بأن لم ينضم الخ) عبارة النهاية لا يبين كطول مكث
وهو بريح اه أى أو شمس عرش (قوله كان طال الخ) عبارة المعنى كان زال بطول المسك اه (قوله
انضم اليه) بفعل أو غير معنى (قوله أو بمجاور الخ) يبنى حمله على ما إذا لم يظفر للمجاور ريح اخذا عما باتى
عن عرش (قوله أو بمخالط تروح به) إن كان المراد أنه تكيف برائحة ذلك المخالط في الترتبة النجاسة
فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما باتى واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرم رسم وأشار
الكردى إلى جوابه بامضاه قوله تروح به يعنى لم يقع فيه بل بلغته الرائحة فيشبهه المجاور اه ويرد أى جواب
الكردى قول عرش ماضه قضية كلامه انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة
وينبغي ان لا يكون مرادا لان ظهور الرائحة في الماء يستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه
في الماء أو كونه خارجا عنه هذا وفى ابن عبدالحق انه إذا زالت رائحة النجاسة برائحة على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة
وقد علمت أن المعتقد خلافه اه (قوله ولا ريح) الأولى الموافقة لما باتى ولا ريح بالواو قول المتن (طهر) بفتح
الهاء افصح من ضمها معنى ونهاية (قوله وإتمام تعد طهارة الجملة الخ) أى على الضعيف القائل بعدم عود
الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصحح به قوله عند القائل بها عرش وسم وكردى (قوله
وإتمام يقدروا هنا الواقع) أى النجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئا عن نجاسة مخالطت الماء
واستمرت فيه بصرى عبارة الكردى أى النجس الواقع في الماء القلتين المتغير له اه (قوله أشد) الأولى حذفه

فعل الذى يفرض مخالفا أشد لما تمع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المانع ليس بنجاسته حتى يقدروا
مخالفا الذى اتفق به شيخنا الشهاب الرملى الثانى وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت
منه قبل لقائه في الماء لم يضر شيء منها فليتأمل وسأيت آخر الباب عن الشارح خلاف ما أتى به شيخنا
(قوله وطعم الخل) قد ينظر في أن طعم الخل أشد الطعوم وقد يدعى أن طعم نحو الصبر أشد وقد ينظر في
الآخرين بنحو ذلك (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله قبل الماء القلتين وقوله قدر زواله أى زوال التغير
بما لا يضر (قوله تروح به) لان كان المراد أنه تكيف برائحة ذلك المخالط في الترتبة النجاسة فهو مشكل
حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما باتى واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرم (قوله وإتمام تعد الخ)

لان المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لغرض المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء ولو عاد التغير لم يضر

(قوله لان المخالفة) أى مخالفة النجس للماء كرى (قوله ولو عاد التغير لم يضر) كذا فى النهاية والمغنى عبارة الاول ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهى فيه فينجس وإن كانت مائعة أو جامدة وقد زالت قبل التغير الثانى لم ينجس أه قال عرش قوله من فنجس أى من الآن وعليه قولوا زال تغيره فقط من جمعه ثم عاد تغيره لم ينجس عليهم إعادة الصلاة التى فعلوها ولم ينجس بنجاسة أبدأهم ولا يابهم لأنه بزال التغير حكم بظهوريته والتغير الثانى يجوز أنه بنجاسة تخلط منه بعد وهى لا تضر فيما مضى ثم ذكر عن شرح العباب للرملى ما يخالفه أى أنه باق على نجاسته وإطال فى ردّه ثم قال وفى شرح الشيخ حمدان أى على العباب ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة ثم عاد تنجسه بعد تغيره من الحال النجس الجامد باق فيه فى حالة لتغير الثانى عليه أه وهو صريح فى أن التغير العائد غير التغير الاول وإنما نشأ من تحلل حصل فى النجاسة بعد طهارته بالماء فلا أثر لبقاء النجاسة فى الطهارة مادام الماء صافيا من التغير أه واعتمده البجيرى كابن أبى وقال الرشيدى قوله من جامدة الظاهر أن مراده بالجامدة المجاورة ولو مائعة كالدهن وبالمائة المستهلكة أه (قوله وان لم ينجس) أى سياتى عن الزركشى وعش ما يخالفه (قوله لان ينجس) مقول لقوله لم ينجس واستثنى عن لم يضر يعنى استثنوا هذا فقط لئلا يفتقد على ما ذكرنا كرى عبارة البجيرى قال فى الإيعاب نعم ينبغى أنه لو قال أهل الخبر إن التغير من تلك النجاسة كان نجسا أه أى من حين عود التغير كقوله عرش قال الزركشى المتجنى فى هذه أنه إذا عاد ذلك التغير الزائل فالما نجس وإن تغير تغير الآخر لا يسبب تلك النجاسة أصلا فهو بطور وإن تردد الحال فاحتمال أن الأراجيح الظاهرة لأنها الأصل شوبرى أه (قوله عين النجاسة) أى الجامدة نهاية ومعنى (قوله وهل يقال هذا الخ) أقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر محال عليه عود الصفة فإن لم يوجد حكم ببقاء نجاسته عرش وتقدم عن الزركشى ما يوافق (قوله بهذا) أى بعدم ضرر العود مطلقا (قوله نحو ربح متنجس) بالاضافة وقوله بالغسل متعلق بزال (قوله ثم عاد) أى تم عود نحو الريح (قوله أو مترأخيا) أو هنا فى قوله الآتى أو مع الخ بمعنى الواو (قوله أو بين غسله) أى المتنجس (قوله لندرة الخ) متعلق بفصل كرى أقول وفى تقرير هذه العلة تأمل لأن يراد منها خصوص التراخي والغسل مع نحو الصابون (قوله ما سأذكره) أى فى شرح والتغير المؤثر طعمه ولون أو ريح بصري وكردى (قوله هنا) أى فى التغير العائد كرى والمناسب فى زوال التغير بنفسه (قوله فذلك) أى عود نحو الريح بعد الغسل (مثله) أى مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ (قوله هذه العلة) إشارة إلى ضعف الخ وخبر فيه راجع لمي عود الريح كرى (قوله فاعية) هى نور الخناو الكائن نور طيب الرائحة وقوله أن ظهوره الخ نائب فاعل قد يوجب ضمير راجع إلى ربح المتنجس كرى (قوله هنا) أى فى المتنجس الزائل ربحه بالغسل (قوله ثم) أى فى مسئلة الطيب (قوله وكلام المتن) أى قوله بأن مضى فى النهاية لم يزل قوله وذلك فى المغنى (قوله أيضا) أى كالحسى (قوله بأن مضى الخ) عبارة المغنى ويعرف زوال تغيره التقديرى بأن مضى عليه الخ زاد الاسنى ويعرف أيضا زوال التغير التقديرى بقول أهل الخبر أه (قوله فى الحسى) الاول حسيما كفى المغنى والاسنى (قوله) يعلم ذلك أى الوجه الاول المشار اليه بقوله بأن مضى الخ بصري (قوله غير) أى حوض كرى (قوله يزل) الانسب بزال بالمضى كفى المغنى (قوله وذلك) أى تصور معرفه زوال التغير التقديرى بما ذكر (قوله أى ظاهر الخ) يظهر أن الأقدم حمل زوال التغير فى قوله بأن تغيره على زواله ظاهرا ليكون فى الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة أيضا كفى مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كفى غيرها سم (قوله بالشك الآتى) أى فى قوله للشك فى أن التغير زال الخ عرش (قوله فلا اعتراض على المصنف الخ) عبارة المغنى فان قيل العلة فى عدم عود الطهورية احتمال أن التغير استمر ولم يزل فكيف يطفئه المصنف على ما جزم فيه بزال التغير وذلك تهافت أجيب بان المراد من المظاهر كالتغير وإن أمكن استتاره باطنا أه (قوله

أى وإن لم يحتمل أنه يتروح نجس آخر كما شمله إطلاقهم ودل عليه أيضا كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا فى زوال نحو ريح متنجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عود فوراً أو مترأخياً أو بين غسله بما فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جداً أو يفرق بين البين للخطر فيه مجال وقضية ما سأذكره أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزاله ثم عود عود وحينئذ فذلك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ بما يأتى فى محرمات الاحرام فى نحو فاعية أو كاد وطيب شوب جف ان ريحه ان ظهر برش الماء استصحب له اسم الطيب ولا فلا أن ظهوره هنا إذا كان ناشئاً عن نحو ما ذكر إلا أن يفرق بأن تأثير الماء فى الزالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فأنشأ ثم ادعى قرينة بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغير التقديرى أيضا بأن مضى عليه مدة لو كان ذلك فى الحسى لزال أو ان يصب عليه من الماء قدر لو صب على ماء متغير حسا لزال تغيره ويعلم ذلك بأن يكون إلى جانبه غير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أن هذا أيضا

أى على الضعيف أنها لا تعود (قوله أو زال أى ظاهراً) يظهر أن الأقدم حمل زوال التغير فى قوله فان

يزول تغيره فى هذه المدة وذلك لأن النجاسة مقدرة فالمريل ينبغى أن يكون مقدراً (أو) زال أى ظاهراً بذلك فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف بالعطف بالمتنضى لتقدير الزوال الذى ذكرته ثم رأيت بعض الشراح أجاب

بذلك والرافعي أول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (مسك) و لو نه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بجل مثلا (فلا) للشك في ان التغير

بذلك) اي تقدير اظاهرا (قوله تغير ريحه) فاعل زال وقوله لو نه الخ وقوله وطعمه الخ الواو معنى او واستعمل الخ في هذا المعنى مجاز عش (قوله مثلا) راجع للسلك (قوله للشك) إلى قوله وقافاتي النهاية المغنى (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله بنحو مسك) لعل وجه عدم تعقيد المسك كاخويه خفة ظهور لو نه او طعمه سمع قلة ما يلقي منه عادة بصري (قوله لا نه لا يشك الخ) قال في النهاية لان الزعفران الذي لا طعم له ولا ريح لا يستأثر بالريح والطعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح فزال ريحه لم يظهر فيه رائحة المسك انه يظهر ولا يبعد فيه لعدم الاستتار ثم قالوا علم ان رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكما بالطهارة لا نه لما زال التغير علنا انه زال بنفسه اهو في الكردى عن اليعايب ما يوافقه (قوله في الاستتار) الانسب في الزوال وقوله ولا يشك هذا الحكم بعدم الطهارة مع زوال التغير بنحو زعفران الخ بصري (قوله من شأن ذلك) اي نحو الصابون (قوله بخلاف هذا) اي نحو المسك والزعفران والخ (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن سم وفر المغنى عن ذلك التغير بان قال وكذا لا يظهر ظاهرا إذا وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجص) ه فائدة ه الجص ما يبيته ويطل وكسر جيمه واضح من فتحها وهو جصجي معرب وسميه العامة الجبس وهو الخن مغنى ونهية (قوله تغيره) اي الماء الكثير (قوله لا يظهر الماء) الاسبك تقديره عقب وكذا (قوله ودعوى الخ) رد دليله مقابل الاظهر (قوله من اسباب الستر) فيه انها ليست من اسباب الستر يعني اللون سم وقد يقال إنما ارادوا ذلك وهذا القدر كاف في الرد (قوله ولا ينافي هذا) اي الرد المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهرة سم (قوله فان لم توجد) اي الاوصاف الثلاثة في المتغير بالتراب والجص (قوله ولو صفا الخ) الاولى التفريع كافي كلام غيره (قوله طهر جزوا الخ) والحاصل انه اذا صفا الماء لم يبق فيه تسكدر يحصل به الشك في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عمار سب فيه التراب قلين لم لانعم لان كان عين التراب بنجسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة إذ نجاسته مستحكمة فلا يظهر ابدالان التراب حيثئذ كنجاسة جامدة فان بقيت كثيرا فالماء لم ينجس ولا انتجس وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال عس ومنثل تراب المقابر يرغيف اصا به وطبا نحو زبل فلا يظهر الماء كما به عليه ابن حجر وخرج بنحو التراب غيره كالكفن والقطن فانه يطهر بال غسل ولا ينافي هذا قول الشارح م و غير التراب مثله لان المراد بغير التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما ه (قوله والماء) مبتدأ وقوله دونهما حال من مرفوع ينجس سم اي من الماء عند سيبويه المجوز لمجيء الحال من المبتدأ (قوله لا نه) اي تلك الاضافة (قوله مع دعابة الخ) بالاداء المملة بخط الشارح مصطنعي الخوى (قوله البها) متعلق بالدعابة والضمير للاضافة (قوله فزع الخ) تفريع على تقدير الماء المبتدأ (قوله وهي لا تصرف) اي ملازمة للصب على الظرفية (قوله على الاصح) اي عند سيبويه وهو جمهور البصريين ويجوز تصرفها الاخفش والكوفيون مغنى ونهية اي وعليه فهي مبتدأ لا تقرير عش (قوله ليس في محله) اي لان دون هتا منصوب على الظرفية والمبتدأ الماء المقدر (قوله ومنادون ذلك) نائب فاعل قرى (قوله والكلام) اي الخلاف (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها بقول انه اى التصرف غير مقيس فلا ينافي ورود هتا وهذا لا يجوز استعماله لافضل ان الاولوية سم (قوله فامعنى غير الخ) هذه مناسبة هتا فتامله سم (قوله وفي الكشف معنى دون الخ)

زال تغيره على زوال الظاهر اليسكون في الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا في مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن (قوله من اسباب الستر) فيه انها ليست من اسباب الستر لغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهرة (قوله والماء) مبتدأ وقوله دونهما حال من مرفوع بنجس (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها بقوله انه غير مقيس فلا ينافي ورود هتا وهذا لا يجوز استعماله لافضل ان الاولوية (قوله فامعنى غير متصرفه) هذه مناسبة هتا فتامله

لا تصرف على الاصح ليس في محله على ان تصرفها قرى به في ومنادون ذلك بالرفع فلا بدع فيه هتا بالاولى والكلام في دون الظرفية التي هي نقيض فوق فما معنى غير متصرفه وفي الكشف معنى دون ادنى مكان هتا في وسمعت لفتاوى حال كره دون عمر و اى شرفا ثم اتسع فيه

كأولاً من دون المؤمنين أي لا يتجاوز ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين (بنجس) حيث لم يكن وارداً ولا ففيه تفصيل يأتي ومنه فوار أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ما فلا نجس ما فيه إلا أن فرض عود الترشح إليه (بالملاقاة) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لعموم خبر الماء طهور لا نجسه شيء واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا نجس مطلقاً إلا بالتغير وكأهم نظروا للتسليم على الناس وإلا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى وإنما نجس المانع مطلقاً لأنه ضعيف لا يشق حفظه بخلاف الماء فيها وحيث كان المنتجس الملاقاة ما اشترط أن لا ينجس قلتين فما غل من قوله (فإن بلغها بماء) ولو متنجساً أو متغيراً أو مستعملاً أو ملجأ ما تيا أو تلجأ أو برداذب وتكبير الماء ليشمل الأنواع الثلاثة الأول لا ينافيه عدم المطلق بأنه ما يسمى ما لأن هذا حد بالنظر للعرف الشرعي ولهذا وحلف لا يشر ما به اختص بالمطلق وما في المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف وهو شامل للطلق وغيره (ولا تغبر) به (فطهور) لكثرة حيثن ومن بلوغها به

استطارد قول المتن (بنجس) أي هو وطرب غيره كربت وإن كثر معنى عبارة بأفضل مع شربه بنجس الماء القليل وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين وغيره من المائعات وإن كثر وبلغ قللاً لا كثيرة بملاقاة النجاسة وإن لم يتغيراه وباتي في الشرح ما يوافقه **(قوله)** ففيه تفصيل يأتي أي في باب النجاسة في قول المصنف والظاهر طهارة غسالة الخ **(قوله)** ومنه أي الوارد (فوار أصاب النجس أعلاه) فلا نجس أسفله بنجس أعلاه كعكسه أسنى ومعنى **(قوله)** أي بوصول النجس وإن لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاوراً أو عني عنها في الصلاة فقط كتب فيه قليل دم أجني غير مغفل أو كثير من نحو برأيت ومثل الماء القليل كل مانع وإن كثر وجامد لا في طهارة لم تنجس يده اليسرى مثلاً ثم غسل إحدى يديه وشك في الغسل أو يده اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى في مانع لم تنجس بغسلها كافي به الوالد رحمه الله لأن الأصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى نهاية زاد المعنى ويصفي عما تلقه القبران من النجاسة في حيض الإخيلية وذرقي الطيور الواقع فيها المشقة الأحرار عن ذلك ما لم يغبر ما ذكره قال ع ش قوله مر أو عني عنها في الصلاة قيده ثلاثاً في ما قدمه من أن المعفو عنها لا بنجس بملاقاة والحاصل أن ما عني عنه هنا كالذي يدركه الطرف غير ما عني عنه في الصلاة اه **(قوله)** إلا أن فرض الخ) ينبغي أو وقف عن الترشح وأصل الخارج ما فيه لأنه ما قليل متصل بنجاسة سم على حجاج ع ش عبارة المعنى ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم نجس ما فيه مادام يخرج فإن تراجع نجس كالأوسد بنجس (مهمة) إذا قل ماء البروت نجس لم يطهر بالنزع لأنه وإن نزع فمقر التبريق نجس وقد تنجس جدران البئر أيضاً بالنزع بل بالكثير كان يترك أو يصب عليه ماء ليكثر ولو كثر الماء وتفتت فيه شيء بنجس كفارة تمعط شعرها فهو طهور وييسر استعماله بأغتراف شيء منه كدلو إذا غلغلت بمعط فلينبغي أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فإن كانت العين فوارة وتفسر نزع الجميع نزع ما يغلب على الظن أن الشعر كله خرج معه فإن أغتراف منه قبل الزلح لم يتيقن فيما أغترفه شعره لم يضرا اه **(قوله)** له أي للماء القليل متعلق بوصول الخ **(قوله)** المخصص أي المفهوم **(قوله)** مطلقاً أي قليلاً أو كثيراً كذا أو جازياً بتغيره لا **(قوله)** والدليل الخ) أي كدوم حديث القلتين **(قوله)** وإنما تنجس المانع الخ) ويتلحق بالمائعات الماء الكثير المتغير بظاها نهاية قال عميرة قل زال بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فلينظر بمحصل طهارته ثم رابت في نسخة من عميرة يدل لفظ عدم الخ عود الطهورية اه وهي واضحة ع ش وتقديم في شرح فنجس تفصيل آخر راجعه **(قوله)** لا يشق هو في كلام غيره بالواو **(قوله)** فيها أي في الضعف وعدم المشقة **(قوله)** الملاقاة) اسم مفعول أي ما لاقاه النجس كردي أقول عدم بلوغ الملاقاة اسم مفعول قلتين هو موضوع المسئلة فلامعني لعلم اشتراطه ما يأتي بالظاها أنه بصيغة اسم الفاعل **(قوله)** ولو متنجساً) إلى قوله بحيث يتجرع في النهاية **(قوله)** متنجساً) أي لا نجسا كقول بجيري **(قوله)** أو متغيراً) بنحو عفران معنى عبارة النهاية بتسغيته عنه اه أي وخالص الماء قلتان كما يأتي ومما يضار شديدي **(قوله)** أو ملجأ ما تيا أو تلجأ الخ) في جعل ما غايه للماء تسامح **(قوله)** الثلاثة الأول) أي المنتجس والمتغير والمستعمل **(قوله)** وهو شامل) أي المادي العرف **(قوله)** لكثرة) إلى قوله وبني في المعنى **(قوله)** لكثرة) عبارة المعنى والنهاية توال والعلة وهي القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضرا اه **(قوله)** ومن بلوغها الخ) عبارة المعنى ويكنى الضم وإن لم يمتزج صاف بكدر لحصول القوة بالضم لكن إن أضفاً بفتح حازر اعتبر آتساعه ومكث زماناً وزل فيه التغير لو كان أخذاً من قولهم ولو هم غس كوز ماء واشع الراس في ماء كله قلتين وسواه بان كان إلا نائمتا أو امتلا بدخول الماء فيه ومكث قدراً يزول فيه تغير

(قوله) إلا أن فرض عود الترشح) ينبغي أو وقف عن الترشح وأصل الخارج ما فيه لأنه حيثن ما قليل متصل بنجاسة **(قوله)** بالملاقاة) فرع لم تنجس يده اليسرى مثلاً ثم غسل إحدى يديه وشك في الغسل أهو اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى في مانع لم تنجس كافي به شيخنا الشهاب الرمي لأصل طهارته مع الاعتضاد باحتمال طهارة اليسرى انتهى **(قوله)** وهو شامل للطلق وغيره) يتنازع فيه ما نقلوه عن امام

مالوكان النجس او الطاهر بحفرة او حوض اخر وفتح بينهما حاجز واسع بحيث يتحرك مافي كل بحر كالأخر تحركا عتيفا ولم ينزل كدورة أحدهما ومضى من زول فيه تغير لوكان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكرتملى غمض بماودمكث فيه بحيث لوكان مافيه متغيراً زال تغيره لتقويه به حينئذ بخلاف مالو فقد شرط من ذلك وبني في أحواض تلاصقت الا كنفاء (٨٩).

بتحرك الماصق الذى يبلغ به القلتين دون غيره (قوله)

كوثربايراد ماء (طهور)

عليه أكثر من النجس كما

أفهمه المتن لكن بالنسبة

للضعيف المشروط لكونه

أكثر كما يعلم ذلك مما ذهب

اليه أكثر المفسرين في

ولانهم تستكثرون وإن كان

التحقيق نظراً للمقام أنه

نهى عن البذل لطلب الجزاء

مطلقاً فلم يلزمها لم يطهر

للقلة وبه يعلم أن قولهم أن

الوارد القليل لا ينتجس

بملاقاة النجاسة وقولهم

أن الاناء يطهر حالاً بارادة

ماد على جوانبه أى ولو بعد

أن مكث المافيه مدة قبل

الادارة على ما جزم به غير

واحد أخذنا كلامهم أى

لأن إرادته منع تنجسه

بالملاقاة فلم يضرب تأخير

الارادة عنها لمعلم ما في وارد

على حكيمة اعينيه ازال

جميع اوصافها بخلاف مالو

ورد على عينيه بقى بعض

اوصافها كنقطة دم او ماء

متنجس ولم يبلغها ثم

رأيت الاستوى وغيره

صرحوا بذلك فاف الجواهر

وغيرها من انه لو صب ماء

باناء فيه نجس مائع ولم يتغير

به طهر بالادارة ضعيف

لوكان أحد المائتين نجس أو مستعمل طهر لأن تقوى أحد المائتين بالآخر بما يحصل بذلك فإن فقد شرط من ذلك بأن كان ضيق الرأس أو وسع بحيث يتحرك مافيه بحر كالأخر تحركا عتيفا لكن لم يكمل المائتين أو لئلا لكن لم يكتمل من زول فيه التغير لوكان أو مكث لم يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم مافي كلام الشارح من الانحياز (قوله لوكان النجس أو الطاهر الخ) حق التعبير ليطهر عطف قوله الاتى أو بنحو كوز الخ لوكان أحد المائتين النجس والطاهر بحفرة أو حوض والاخر باخر وفتح حاجز بينهما (قوله) (واستع الخ) أى الفتح وهو قوله الاتى ومضى الخ عطف على قوله فتح (قوله تحركا عتيفا الخ) الظاهر انه مفعول مطلق لتحرك الاخر لا لتحرك البصرى وجرى عليه أى على كون عتيفا قيد التحرك الاخر فقط عش والحفى وشيخنا والجبرى خلافاً للحنلى والقلوبى حيث اشترط تبعاً للبراسى التحرك العتيف فى المحرك وما يليه كما مره (قوله) وإن لم ينزل كدورة أحدهما) يعنى أن المتغير فى المكثرة الضم والجعل دون الخلط حتى لوكان أحد الحوضين صافياً والآخر كدراً انفضاز التنجاسة من غير توقف على الاختلاط المانع من التميز الكدرة كرى (قوله ومضى) أى بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كرى (قوله من ذلك) أى من الشروط المذكورة (قوله بتحرك الماصق الخ) الوجه أن يقال بالاكنفاء بتحرك كل ماصق بتحرك ملاحظه وإن لم يتحرك لا يتحرك بغيره إذا بلغ المجموع قلتين سم واعتمده ش والبيجى وشيخنا كما مر (قوله من النجس) أى المتنجس (قوله كما فهم) أى كونه الوارد أكثر المائتين أى قوله كثر (قوله لكن بالنسبة للضعيف الخ) دفع لما يوجهه المائتين من اشتراط الاكثريه على القول بالراجع أيضاً كما بأتى عن المتن (قوله كما يعلم ذلك الخ) محل تأمل بصرى ورشيدى (قوله ذلك) أى الاقحام (قوله مطلقاً) أى كبير كان أو مسواً بالوقلا (قوله للقلة) عبارة المعنى والنهاية لانه ماء قليل فيه نجاسة ولان المعهود من الماء أن يكون غاسلاً لا مغسولاً اه (قوله وبه يعلم) أى بما فى المتن (قوله علمها) أى القولين مبتدأ وقوله فى وارد الخ خبره والجملة خبران (قوله ازال جميع اوصافها) أى معها (قوله أو ماء متنجس) أى كفى مسألة المتن (قوله) ولم يبلغها) أى وإن لم يتغير قول المتن (وقيل طاهر لا طهور) وفى الكفاية وغيره ما يقتضى أن الجمهور على هذا الوجه ولا فرق بين أن يكون ذلك القليل متغيراً ام لا معنى وقيل هو طهور ردافه إلى اصله نهاية (قوله كسوب) إلى التنبيه فى النهاية والمعنى (قوله ويحجب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب محل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل سم اقول بل ذلك جواب بالفرق بزوال عين النجاسة والثوب المقيس عليه وعدم زوالها فى الماء المقيس (قوله) ان الضعيف يشترط كونه وارد الخ) فلو اتى الكثرة أو الاراد أو الطهورة أو كان به نجاسة جامدة لم يطهر جزاء فبهذه القيود شرط لاقول بالطهارة لاقول بعد ما فلو قال فلو لم يبلغها لم يطهر وقيل أن كثر الخ فهو طاهر غير طهور كان أولى معنى (قوله ومنه الخ) يقتضى أن المقود أكثر من هذا فيه نظر لأن شرطها أيضاً أن يسبق بالنجاب او امراداء وقد سبق هنا بالنجاب سم (قوله أن لا يصدق الخ) عبارة المعنى أن يكون ما بعدها مغايراً لما قبلها كقولك جافى رجل لا امرأة بخلاف قولك جافى رجل لا زيد لان الرجل يصدق على

الجر من فى توجه إطلاق المتغير كثيراً بما لا يضر التغير به فراجع يظهر لك ذلك (قوله بتحرك الماصق الخ) الوجه أن يقال بالاكنفاء بتحرك كل ماصق بتحرك ملاحظه وإن لم يتحرك لا يتحرك بغيره إذا بلغ المجموع قلتين فليتأمل (قوله ويحجب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب محل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل (قوله) ومنه أن لا يصدق الخ) يقتضى أن المقود أكثر

(١٢) - شروانى وابن قاسم - أول

(وقيل) هو (طاهر لا طهور) كسب غسل ورده مفهوم حديث القلتين

السابق ويحجب عن قياسه بأن الثوب زالت نجاسته بما ورد عليه دون الماء واستفيد من كلامه أن الضعيف يشترط كونه وارد أو طهوراً

وأكثرى وأن لا يكون فيه نجس عتوى ولا هنا سم معنى غير نقد بعض شروط عطفها ومنه أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر

ظهر اعرابها فيها بعد ما لكونها على صورة الحرف (تنبيه) قبل يؤخذ من كلامهم انه لو صب ماء من انبوب اناء به ماء قليل على سرجين مثلا وصار كالغوار الذي اوله بالاناء واخره متصل بالنجس تنجس حتى مافي الاناء كقليل ماء اتصل بعضه بنجس وفيه نظر حكما واخذ ابل الذي يتجه تشبيهه بالجاري المندفق في صبب بل هذا الكون نه اقوى تدافعا با نصابه من العلو الى السفلى اولى منه بحكمه انه لا ينجس إلا الماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح وإنما الذي يرد فيه النظر نظير ذلك في المانع ابلحق بالماء فياذ كر فلا ينجس نه ايضا إلا المتصل بالنجس لالكون الجارى له تأثير فيه بل لكون ما فيه من الاصاب اقوى مافي الجارى منع تسمية غير الماس متصلا بالنجس او يفرق بان المانع يستوى فيه الجارى وغيره باعتبار بالتو اصل الحسى فيه لضدغه بخلاف الماء كل محتمل لكن كلام الامام الآتى في المبيع قبل قبضه ظاهر فى الاول فانه نقل عنهم في زيت افروغ من انافى اناء اخر به (٩٠) قارة مية ما وجهه بما يفيد ان ما هو في هو الظرف الثانى المصوب فيه الصادق

باتصاله بما فى اناءه وبالقارة بل هذا هو المتبادر من صب مائع انافى اناء آخر لا ينجس منه إلا ملاقتها ووجه ما قدمته من انه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفى ثم رأيت الزركشى صرح في قواعد بان الجربة من المائع الجارى اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الباقى ومع ذلك الذى يتجه انه لا فرق هنا لما تقرر من الاصاب هنا الاقوى مافي الجارى الى آخره ثم رأيت في شرح المذهب صرح نقلا عن الاصحاب بما ذكره انه لا اتصال هنا فى ما ولا مائع وعبارته بعد ان قرر ان المصل لوجرح يخرج دمه يتدفق ولو ث البشرة فيلزم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن فى ذلك قالوا ولان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وإن كان بعض الدم متصلا

بعضه ولهذا لو صب الماء من ابرق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى فى الابرق وإن كان خرج بعضه متصلا ببعض اى حسا لاحكام انتهت وبها يعلم بطلان ما قبل يؤخذ من كلامهم الى اخره وصحة ما ذكرته بل لكون ما فيه من الاصاب الى آخره مما يانه من جموع ابلان المنفصل عن الشئ لا يضاف اليه وان تو اصل بعضه ببعض حتى اتصل اوله بما فى الابرق واخره بالنجس فالخروج من الابرق منع اضافة الخارج منه لما فيه ماء كان او ما تألف بتاثر ما فيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بما فيه ايضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كرن العرف قطع اضافته اليه كما ذكره والام ينع فى ذلك الدم فما اذا اتصل بدم كثير فى الارض مثلا وقياسهم مسئلة الدم على مسئلة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع فى عدم اضافة ما فى الماء الى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون فلدوا ذلك القائل يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستنى) مما ينجس قليل الماء الملحق به كثير غيره وقليله ملاقاته له بخلاف الآتى فى الماء ايضا خلافا لمن زعم ان المائع يورهم تخصيصه بالمائع نظر الى انه قسم له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لا دلهما)

بعضه ولهذا لو صب الماء من ابرق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى فى الابرق وإن كان خرج بعضه متصلا ببعض اى حسا لاحكام انتهت وبها يعلم بطلان ما قبل يؤخذ من كلامهم الى اخره وصحة ما ذكرته بل لكون ما فيه من الاصاب الى آخره مما يانه من جموع ابلان المنفصل عن الشئ لا يضاف اليه وان تو اصل بعضه ببعض حتى اتصل اوله بما فى الابرق واخره بالنجس فالخروج من الابرق منع اضافة الخارج منه لما فيه ماء كان او ما تألف بتاثر ما فيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بما فيه ايضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كرن العرف قطع اضافته اليه كما ذكره والام ينع فى ذلك الدم فما اذا اتصل بدم كثير فى الارض مثلا وقياسهم مسئلة الدم على مسئلة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع فى عدم اضافة ما فى الماء الى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون فلدوا ذلك القائل يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستنى) مما ينجس قليل الماء الملحق به كثير غيره وقليله ملاقاته له بخلاف الآتى فى الماء ايضا خلافا لمن زعم ان المائع يورهم تخصيصه بالمائع نظر الى انه قسم له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لا دلهما)

وخرج منه الدم احتمل أن ينجس لأنه إنما عني عن الحيوان دون الدم ويحتمل أنه يعني عنه مطلقا وهو الوجه الثاني عني بطه من الروث إذا ذاب واختلط بالماء لم يغير وكذلك ما على منقذه من النجاسة نهاية وفي السكر دعى عن الشارع في حاشية التحفة ما نصه ولا عبرة بدم تحصه من بدن آخر كدم نحو برغوث وقل اه (قوله اى لجنسها) فلو كانت مما يسيل دمه لكن لا دم فيها او فيها دم لا يسيل لصغر هائلها حكم كما يسيل دمه مغنى زاد السكر دى وإن كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض افراده دم يسيل فله حكم مالا يسيل دمه فلا ينجس اه (قوله وزنبور) بضم الزاى (قوله وسام أبرص) وهو من كبار الوزغ كما في القاموس كرى عبارة شيعنا والوزغ بالتحريك والكبرى منه سام أبرص اه (قوله للغزالي) اقرب شيخ الاسلام والنهاية والمغنى كلام الغزالي بصري زاد السكر دى وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شككنا في كونها مما يسيل دمه امتحن بجرح شيء من جنسها للحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال الجيبرى اى يفرد من افراد جنسها ومحلها وإذا وجدت فان لم توجد فالتى قاله سم ان المتجه العفو كما وافق الجلال الرملى عليه لأن الاصل الطهارة وقال ع ش بعد نقل كلام سم وقديتوقف فيه لأن الاصل في النجاسة التجنيس وإن لم يكن لازما سقوطه رخصة لا يصار اليها الا ليقين اه واستقر بالمحل الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه عبارة ع ش قوله مر امتحن بجرح شيء من جنسها الخ ويكتفى في ذلك جرح واحد وفي سم في حاشية الهجة قوله له فيجرح الحاجة يتجه ان له الاعراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل دمه لان الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله ووجهها) اى والرفع تبعاً لمحل اسم لا البعيد والنصب تبعاً لمحل القرب (قوله واعترض للفاصل الخ) عبارة ابن عبد الحق قوله لا دم لها سائل قال في شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع لهما واعترض بانتفاء الاتصال المشترك في الفتح واقول الذى يظهر من كلامهم ان اشراط الاتصال في الفتح إنما هو على القول بان فتحه فتحة بناء اما اذا قلنا بانها فتحة اعراب او ترك التنوين للشكاكلة فلا تنفذ في البناء بالفصل على الاول من تركه مع اسم لا قبل دخولها بخلافه على الثاني فيمكن ان يكون كلام الشيخ مبنيا عليه فليتأمل انتهت ع ش قول المتن (فلا تنجس ماثما) اى وإن تقطعت فيه وخرج فيه دمه ما ورثها على الاوجه سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن (ماثما) اما وغيره مغنى (قوله بملاقاة له الخ) متعلق بقول المصنف فلا تنجس (قوله إذا لم تغيره) فان غيرته الميتة لكثيرتها وإن زال تغيره بعد ذلك من المائع او الماء القابل مع بقائه على قلة نجسته نهاية ومغنى زاد سم (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالميتة المذكورة لم يجر اكهامه كإسباقي في الاطعمة لكنه مشكل في نحو نخل اختلط بعسل وشق نخله سم اه ومال الشارع في شرح بافضل الى عود الطهارة بزوال التغير قال السكر دى في حاشيته وارتأضاه في شرح الارشاد عبارة فتح الجواد فيه احتيا لان لشيعنا والاقرع عود الطهارة اه (على المشهور) فائدة لا يجب غسل البيضة والولود اذا خرجا من الفرج وظاهرا من محله إذا لم

من هذا وفيه نظر لأن شرطها أيضا أن تسبق بإيجاب أو امر أو نداء وقد سبق هنا بالإيجاب (قوله خلافا للغزالي) يشكل على الغزالي ان جرح هذا الفرد لا يفيد ان جنسه مما يسيل دمه مع ان العبرة بالجنس (قوله) فلا تنجس ماثما) اى وان تقطعت خرج فيه دمه ما ورثها على الاوجه (قوله فلا اعتراض عليه) بقى ان يجر دماره لا يدفع الاعتراض بان المتبادر من المائع قسم الماء فلا تفيد عبارته حكم الماء والجواب ان التعبير بالاستثناء صريح في شمول المائع للماء لان المائع غير الماء لم يتقدم له ذكر والاستثناء يتوقف على مستثنى منه ولم يتقدم الا ذكر المائع يجب ان يكون المائع شاملا للماء ليتأتى الاستثناء في التعبير به بيان حكم الماء فصح الاستثناء وزيادة حكم المائع وفي ذلك إشارة الى ان حكم المائع قليلا او كثيرا حكم الماء القليل في التنجس بالملاقاة حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استوائهما في المستثنى منه (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالميتة المذكورة لم يجر اكهامه كإسباقي في الاطعمة لكنه مشكل في نحو نخل اختلط بعسل وشق نخله سم اه (قوله إذا لم تغيره) اى فان غيرته يتنجس فان زال تغيره فهل تعود الطهارة

اى لجنسها (سائل) عند شق عضو منها في حياتها كذباب وبعوض وقل وبراعث وخنافس وبق وعقرب ووزغ وبنات وردان وزنبور وسام أبرص لاحية وسلحفاة وضفدع ولوشك في شيء. يسيل دمه أولا لم يجرح فيها يظهر خلافا للغزالي كما بينته في شرح الارشاد وغيره بل له حكم مالا يسيل دمه (تنبيه) يجوز في المجموع في سائل الرفع والنصب ووجهها ظاهر والفتح واعترض للفواصل بما بسطت رده في شرح العباب فراجع اه فانه مهم (فلا تنجس) رطبا (ماثما) كان أو غيره كثوب وآثر المائع لمواقفته للشرب الآتى في الخبر لا للتخصيص به فلا اعتراض عليه بملاقاة له إذا لم تغيره (على المشهور)

للخبر الصحيح إذا وقع
الذباب في شراب أحدكم
فليغمسه كله ثم ليضعه
فان في أحد جناحيه داء
وفي الآخر شفاء وفي
رواية صحيحة وأنه يتقي
بجناحه الذي فيه الداء
وفي أخرى أجد جناحي
الذباب سم والآخر شفاء
فإذا وقع في الطعام فامقله
أى اغمسه فيه فانه يقدم
السم ويؤخر الشفاء وغمسه
يؤدى الى موته لاسما في
الحار فلو نجس لم يأثر به
وقيس بالذباب غيره من
كل ما ليس فيه دم متعفن
وإن لم يعم وقوعه لأن
عدم الدم المتعفن يقتضى
خفة النجاسة بل طهارتها
عند جماعة كالغفال فكانت
الاناطة به أولى ومع
ذلك لا بد من رعاية
ذلك إذ لو طرح فيه
ميت من ذلك نجس إذ
لا حاجة حينئذ وإن كان
الطراح غير مكلف
لكن من جنسه أو
المطروح ماء أو مائما
هى فيه على ما اقتضاه
إطلاقهم

يكن معها رطوبة نجسة انتهى روض وشرحه اه عش **(قوله للخبر الصحيح)** ولشقة الاحترار عنها نهاية
ومعنى **(قوله فان في أحد جناحيه داء)** أى وهو اليسار خطيب وعليه فلو قطع جناحه لا يسر لا يندب غمسه
لا تنفاد العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الأنفوات العلة المتقتضية
للغمس عش وقوله جناحه اليسر أى وجناحه كما في سم عن بعضهم **(قوله وأنه يتقي الخ)** بكسر
الهمزة أى يجعله قافية أى يعتمد عليه في الوقوع بجيرى **(قوله فانه هذا)** من تنمة الحديث بصرى **(قوله)**
وغمسه الخ بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التنجس **(قوله)** وقيس بالذباب الخ أى في عدمها
لاقي الغمس بجيرى **(قوله بل طهارتها)** أى الميتة وكان الأولى بل عدمها **(قوله فكانت الاناطة به)** أى بعدم
الدم المتعفن وقوله والى من الاناطة بعموم الوقوع كدرى **(قوله ومع ذلك)** أى استثناء تلك الميتات عن
التنجس لا بد من رعاية ذلك أى المانع يحفظه عنها قاله الكردى ويظهر بل يتعين بدليل ما بعده ان المعنى
ومع اولوية الاناطة بعدم الدم المتعفن لا بد من رعاية عموم الوقوع والحاجة **(قوله إذ لو طرح الخ)** أى إن
لم يحى قبل وصوله اليه إلا ينجسه اعتبار أجماله الوصول دون الاقامه بل لو طرح ميتا محيا حتى تم مات هل
ينجس ام لا فيه نظر والاقرب الاول ويحتمل الثانى عش واعتمد شيخنا الثانى عبارة فان طرح الميتة
حيه ولو مات قبل وصولها اليه او ميتة فاحييت قبل وصولها اليه لم تضر فى الحالتين على الراجح ولو ماتت فى الثانية
قبل وصولها اليه فتكون طرحت ميتة ووصلت ميتة لكن احيايتها بينها فلا تضر ايضا على المعتمد خلافا لما
قاله الشير الملى ولو وجدت فى الماء وشك فى انها وقعت بنفسها او طرحت فيه فهل يعنى اولا والذى
اجاب به الرملى عدم العفو لانه رخصة فلا يصار اليها الا باليقين وبعضهم اجاب بالعفو عملا بالاصل المتقدم اه
ثم اشار فى بحث ما لا يدركه طرف الى ترجيح الثانى بما نصه ولو شك هل يدركها الطرف او لا عني عنها عملا
بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو اه **(قوله فيه)** أى فى المانع وقوله من ذلك
أى على ادم الخ بصرى **(قوله نجس)** ظاهره ولو كان الطرح سهوا وبنيى انه كايض طرح الميت فى المانع
يضطر طرح المانع على الميت نحو اناء لكن لو جهل كون الميت فى الاناء فطرح المانع فيه قبل يتنجس
فيه نظرو ولا يبعد انه لا يتنجس إذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو
كانت في زيت نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر لبقاء الزيادة لأن ذلك مما يشق سم اقول
سيدى كى الشارح عن الزركشى ما يفيدوه الكردى عن الحاشية ما يصرح بذلك وقوله ولو كان الطرح
سهوا يأتى عن المعنى خلافه **(قوله لكن من جنسه)** أى المكلف لكن افتى شيخنا الشهاب الرملى بانه يضرب
طرح الحيوان ولو غير يميز وبهيمة سم واعتمده النهاية وتبعه شيخنا واعتمد المعنى انه لو طرحها غير يميز لم
يضرب كايان **(قوله أو المطروح)** ضرب بينه وبين الطراح سم **(قوله على ما اقتضاه الخ)** يأتى عن النهاية

لأن هذه النجاسة لا تنجس بمجرد الملاقاة بل بشرط التغير وقد زال أو لا تعود لأن القليل حيث يتنجس
لا يظهر بدون الكثرة فيه نظر والثانى هو ظاهر كلامهم فليتأمل **(قوله فى الحديث الشرب فانه يقدم السم)**
الخ قال بعضهم قضية التعليل فى الحديث انه إذا قطع جناحه او أحدهما لا يغمس لانتفاء العلة المتقتضية
للغمس واحتمال ان الجناح الباقي فى الصورة الثانية هو الذى فيه الداء اه **(قوله إذ لو طرح فيه ميت من ذلك)**
نجس ظاهره ولو كان الطرح سهوا ويؤخذ من ذلك انه لو امسك ذبابة متنجسة والصقها بنحو ثوبه او
ألقاها فى مائع تنجس شرح مر وبنيى أنه كما يضرب طرح الميت فى المائع يضرب طرح المائع على
الميت فى نحو اناء لكن لو جهل كون الميت فى الاناء وطرح المائع فيه فهل يتنجس فيه نظر ولا يبعد انه
لا يتنجس إذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو كانت فى زيت
نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر لبقاء الزيادة فى القنديل وإن علم انها فيه ولا يكلف
إخراجا قبل اتمام الزيادة لأن ذلك مما يشق **(قوله لكن من جنسه)** أى المكلف افتى شيخنا الشهاب
الرملى بانه يضرب طرح الحيوان ولو غير يميز وبهيمة **(قوله أو المطروح)** ضرب بينه وبين الطراح

والمنفى ما يؤيده (قوله) لأن يقال يغتفر في الشيء تابعا لـ (الخ) أي فلا يضر الطرح حيثئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذي هي فيه فإن كان المقصود طرحها فينتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر ويرد النظر فيها إذ لم يكن له قصد و يحتمل أن يقال فيه إن كان في عمل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لاتباعه ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أي قوله وكذا الخ لا يقتضيه عن الطرح سبوا كما هو ظاهر وقد مر عنه وباقى في الشارح أن الطرح سبوا يضر ولعل ما اقتضاه كلامه من عدم ضرره أي الطرح سبوا هو الراجح وقال المنفى (قوله) يؤيده أي اعتقار التابع (قوله) ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذي اعتمده شيخنا الشباب الرمي إلى أي وولده والمنفى الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالواراد أن يضع الحاجة في قنديل فيه ماء أو دهن هنا أو ماء فيه تلك المينة فليتأمل على أن المنجى الفرق على طريق شيخنا سم (قوله) الأول) أي ما اقتضاه إطلاقهم من ضرر طرح ما هي فيه (قوله) عدم تأثير) إلى قوله لوضوح الفرق في المنفى والنهابة (قوله) بنحو أصبع) أي كمود ولا ينتجش الأصبع ولا العود وانظر لودغت الحاجة لتعدد الأصبع اه سم أقول المدار على الحاجة كإيابة عن الكردى عن الحاشية (قوله) مع أن فيه) أي في الإخراج وقوله ملاقاتها أي ملاقة نحو الأصبع المزوج بالمينة المذكورة (قوله) ويؤيد ذلك) أي الفرق وقال الكردى أي عدم المناقاة اه (قوله) قول الزركشى الخ) يجوز أن يكون كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم به لكن الحاجة والكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مفروضا فيما لو طرح مصاحبه مع الغفلة عن وجوده فيه أي فيغتفر مطلقا ولا تنافي بين هذين فلا يتم (قوله) ويؤيد ذلك) بصري (قوله) مدود) من الأفعال أو التفعيل وفي القاموس داد الطعام يداد دودا وأدادود ودوديد صار فيه الدرد (قوله) ويؤيد ذلك) أي من قول الزركشى كردى (قوله) أنه لا يضر الطرح بلا قصد الخ) اعتمده المنفى عبارته فإن غيرته المينة أكثرتها أو طرحت فيه بعد موتها أقصدا تنجس جز ما كجزم به الشرح والحاوى الصغيرين ومفهوم قولهما أي الشرح والحاوى الصغيرين بعد موتها أقصدا أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان آخر فوقعت في المانع أو أخذ المينة ليخرجها فوقعت فيه بعد رفعها من غير قصد إلى رميها فيه من غير تقصير بل قصد إخراجها فوقعت فيه بغير اختياره أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوقعت فيه وهي حية فماتت فيه أنه لا يضر وهو كذلك اه (قوله) مطلقا) أي سواء كان مع الاختياج أم لا كردى أي وسواء كان منشؤا من المانع أو لا والطراح مكلفا ولا (قوله) إذ لو أراد هذا الخ) فيه تأمل سم أي لجواز كون الاستثناء في كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم قصدًا لكن الحاجة أي كامر عن البصري (قوله) ولا ينافي ذلك) أي الرد سم كردى (قوله) قول غير واحد) أي كالشرح والحاوى الصغيرين كامر عن المنفى مع جعله القصد قيد الأصل الحكم أي الضرر (قوله) لا لاصل الحكم) إلى قوله لا اثر في النهاية ما يؤيده (قوله) نعم

(قوله) لأن يقال يغتفر في الشيء تابعا لا لا يغتفر فيه مقصودا) أي فلا يضر الطرح حيثئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذي هو فيه فإن كان المقصود طرحها فينتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر لأنه طرحها قصدًا أو طرحها غيرها معها لا ينافي ذلك ويرد النظر فيها إذا لم يكن له قصد و يحتمل أن يقال فيه إن كان في عمل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لاتباعه ولم يقصد طرحها بخصوصها (فرع) لو طرحها حية فماتت قبل وصولها للمانع أو ميتة فحييت قبل وصولها إليه فالتجبه وقال البعض مشاجتها لا تنجس في الحالين (قوله) ويؤيده ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذي اعتمده شيخنا الشباب الرمي إلى الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالواراد أن يضع الحاجة في قنديل فيه ماء أو دهن هنا أو ماء فيه تلك المينة فليتأمل على أن المنجى الفرق على طريق شيخنا (قوله) بنحو أصبع) أي أو عود ولا ينتجش الأصبع ولا العود وانظر لودغت الحاجة لتعدد الأصبع (قوله) إذ لو أراد هذا الخ) فيه تأمل (قوله) ولا ينافي ذلك) صلب بينه

لأن يقال يغتفر في الشيء
تابعا لا لا يغتفر فيه مقصودا
ويؤيده ما مر في وضع المتغير
بما لا يضر على غيره فغيره
ولا ينافي الأول عدم تأثير
إخراجها وإن تعددت بنحو
أصبع واحد مع أن فيه
ملاقاتها قصدًا لوضوح
الفرق فانه هنا يحتاج بل
مضطر لإخراجها بلها
ظاهر فلا موجب للتنجس
و ثم عين التجاسة وقت
بفضل لا ضرر إليه فأثرت
ويؤيد ذلك قول الزركشى
ينبغي أن يستثنى من ضرر
المطروح ما يحتاج إليه
كوضع لحم مدود في قدر
الطيخ فقد صرح الدارمي
بأنه لا ينجس على الأصح اه
ويؤخذ منه رد ما توهم أنه
لا يضر الطرح بلا قصد
مطلقا إذ لو أرادوا هذا لم
يصح ذلك الاستثناء فتأمل
ولا ينافي ذلك قول غير
واحد لو طرح حية فماتت
ضررًا ما لأن القصد قيد
للجزم لا لاصل الحكم كما
هو واضح نعم لو أخرجها
بأصبعه مثلا فسقط منه
بغير اختياره لم يضر

إلى قوله أو الميتة في المعنى (قوله) وكذا لو صفي ما فيه الخ) أي ولا يضر طرح المائع في الحرمة على المجتمع فيه من الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفافله عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه مع بقا الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فلا يبعد الضرر إذ لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحالة ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جهلها سم على حجج اه عش (قوله) وكذا الخ) أي لا يضر (قوله) إذ لا طرح الخ) عبارة بالنهاية والمعنى لأنه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصق منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح الميتة في المائع اه ومن توجيهها بقوله لا لأنه طرح الميتة الخ يؤخذ أنه لو طرح حما معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الإصحاب فتذكر بصري (قوله) نحو الريح) أي كالبيهمة وقالا للبغني وخلا فاللهاية (قوله) مطلقا) أي سواء كان نشؤه منه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا نهاية (قوله) أو الميتة الخ) خلافا لصنيع المعنى وصرح بالنهاية عبارة وحاصل المعتمد في ذلك كإقتضاء كلام البيهية منطوقا ومفهوم ما واعتمده إلى الدرجة التي تعالى وافتى به أنها إن طرحت حية لم يضر سواء كان نشؤه ما منه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا إن لم تغيره وإن طرحت ضرر سواء كان نشؤه ما منه أم لا وإن وقعها بنفسها لا يضر مطلقا فيبقى عنه كما يفي عما يقع بالريح وإن كان ميتا ولم يكن نشؤه منه إن لم يغيره وليس الصبي ولو غريمين والبيهية كالريح كما يفي به الولد رحمه الله تعالى لأن لها اختيارا في الجلة اه وقوله ولو غريمين وقالا للشارح وخلافا للبغني وقوله والبيهية خلافا لها كما مر كله (قوله) نشؤها) بفتح النون وضم الهززة كرى وعش (قوله) كما هو الخ) أي عدم ضرر طرح الميتة التي الخ كرى (أقوله) من جنسه) أي وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكرى عن حاشية الشارح على تحفته المراد المجلس فأنشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية الاطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصرح به بعض عبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل اه (قوله) مطلقا) أي أنشأت من المطر وفيه أم لا (قوله) وعبارة المجموع الخ) تأييد لقوله والميتة التي الخ (قوله) هذا الحيوان أي الذي نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غير ما من جنسه كرى (قوله) في الحيوان الاجنبي) أي في الحيوان الذي مات في مائع لم ينشأ من جنسه (قوله) وهذا) أي عدم ضرر الحيوان الاجنبي الذي وقع بنفسه (قوله) في الطريقتين) لعله أراد بهما المشهور ومقابله (قوله) جمع من محقق المتأخرين) منهم شيخ الاسلام واتبه على ذلك الشباب الرملي والوده والشمس الشريني بصري ومعلوم بما قدمته انهم وافقوا الشارح في أصل التفصيل لاني شخصه (قوله) وجري أكثرهم على أن المطر وحة الخ) عبارة الكرى على شرح بافضل اطلق كثير وضرر الطرح واستثنى الجبال الرملي الريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح في التحفة طرح البيهية فلا يضر واعتمد الطبري والخطيب الشريني أنه إذا طرحت حيا غريمين لم يضر وزاد الخطيب أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وجري البلقيني على عدم ضرر الطرح مطلقا وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اغتياؤه وفي حاشيته على تحفته بعد كلام طويل مانصه ما علم أنك إذا تأملت جميع ما تقرر ظهر لك أنه ما من صورة من صور ما لا دم له سائل طرح أو لا منشؤه من الماء ولا إلا وفيها خلاف في التجنيس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور ما على المعتد أو على مقابله وإن وقع له شيء من ذلك ولم يجد تطهارة

وبين قوله رد (قوله) وكذا لو صفي ما فيه من خرقه) أي ولا يضر طرح المائع في الخرقه على المجتمع فيه من الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفافله عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه مع بقا الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فلا يبعد الضرر إذ لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه يضر طرحها على المائع ويضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جهلها سم على حجج اه عش (قوله) وكذا الخ) أي لا يضر (قوله) إذ لا طرح الخ) عبارة بالنهاية والمعنى لأنه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصق منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح الميتة في المائع اه ومن توجيهها بقوله لا لأنه طرح الميتة الخ يؤخذ أنه لو طرح حما معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الإصحاب فتذكر بصري (قوله) نحو الريح) أي كالبيهمة وقالا للبغني وخلا فاللهاية (قوله) مطلقا) أي سواء كان نشؤه منه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا نهاية (قوله) أو الميتة الخ) خلافا لصنيع المعنى وصرح بالنهاية عبارة وحاصل المعتمد في ذلك كإقتضاء كلام البيهية منطوقا ومفهوم ما واعتمده إلى الدرجة التي تعالى وافتى به أنها إن طرحت حية لم يضر سواء كان نشؤه ما منه أم لا وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا إن لم تغيره وإن طرحت ضرر سواء كان نشؤه ما منه أم لا وإن وقعها بنفسها لا يضر مطلقا فيبقى عنه كما يفي عما يقع بالريح وإن كان ميتا ولم يكن نشؤه منه إن لم يغيره وليس الصبي ولو غريمين والبيهية كالريح كما يفي به الولد رحمه الله تعالى لأن لها اختيارا في الجلة اه وقوله ولو غريمين وقالا للشارح وخلافا للبغني وقوله والبيهية خلافا لها كما مر كله (قوله) نشؤها) بفتح النون وضم الهززة كرى وعش (قوله) كما هو الخ) أي عدم ضرر طرح الميتة التي الخ كرى (أقوله) من جنسه) أي وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكرى عن حاشية الشارح على تحفته المراد المجلس فأنشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية الاطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصرح به بعض عبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل اه (قوله) مطلقا) أي أنشأت من المطر وفيه أم لا (قوله) وعبارة المجموع الخ) تأييد لقوله والميتة التي الخ (قوله) هذا الحيوان أي الذي نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غير ما من جنسه كرى (قوله) في الحيوان الاجنبي) أي في الحيوان الذي مات في مائع لم ينشأ من جنسه (قوله) وهذا) أي عدم ضرر الحيوان الاجنبي الذي وقع بنفسه (قوله) في الطريقتين) لعله أراد بهما المشهور ومقابله (قوله) جمع من محقق المتأخرين) منهم شيخ الاسلام واتبه على ذلك الشباب الرملي والوده والشمس الشريني بصري ومعلوم بما قدمته انهم وافقوا الشارح في أصل التفصيل لاني شخصه (قوله) وجري أكثرهم على أن المطر وحة الخ) عبارة الكرى على شرح بافضل اطلق كثير وضرر الطرح واستثنى الجبال الرملي الريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح في التحفة طرح البيهية فلا يضر واعتمد الطبري والخطيب الشريني أنه إذا طرحت حيا غريمين لم يضر وزاد الخطيب أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وجري البلقيني على عدم ضرر الطرح مطلقا وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اغتياؤه وفي حاشيته على تحفته بعد كلام طويل مانصه ما علم أنك إذا تأملت جميع ما تقرر ظهر لك أنه ما من صورة من صور ما لا دم له سائل طرح أو لا منشؤه من الماء ولا إلا وفيها خلاف في التجنيس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور ما على المعتد أو على مقابله وإن وقع له شيء من ذلك ولم يجد تطهارة

وكذا لو صفي ما فيه خرقه على مائع آخر إذ لا طرح هنا أصلا ولا أثر ل طرح نحو الريح كما هو ظاهر لأنه ليس من جنس المكافئين ولا طرح الحى مطلقا أو الميتة التي نشؤها منه كما هو ظاهر كلامهما أي من جنسه وفرض كلامهما في حي طرح فيما نشؤه منه ثم مات فيه بدليل كلام التهذيب ممنوع إذ طرحا حية لا يضر مطلقا وعبارة المجموع قال أصحابنا فإن أخرج هذا الحيوان عما مات فيه والتي في مائع غيره أورد إليه فهل يتجنس فيه القولان في الحيوان الاجنبي أي الذي وقع بنفسه وهذا متفق عليه في الطريقتين أنه لا يضر اه فتأمل له ليندفع بهما للكثيرين هنا (تنبيه) ما ذكرته من التفصيل في المطروحة هو ما عليه جمع من محقق المتأخرين وجري أكثرهم على أن المطروحة

ما وقع فيه أو لا يحل أكله إلا على ضعيف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته أما على رأي جماعة أنها ظاهرة فلا إشكال في جواز تقليد الغائبين بذلك وعلى الراجح السابق في الطرود استثنى الدارمي ما يحتاج لطرده كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فمات معه ود فلا ينجسه على أصح القولين مع أنه طرعه ويقاس بذلك سائر صور الحاجة انتهى كلام الكردى (قوله مطلقا) أى عددا أو سوأ من جنس المكلف وغيره نشأت من المانع أولا (قوله ما في ذلك) أى فى كل من الاطلاقين (قوله به قبل بمنع الخ) قضية صنيع النهاية اختصاص النذب بالذباب والحرمة بالنحل (قوله لا يأتى في غيره) أى لا يتفاء المعنى الذى لا جله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الدواء الداء نهاية (قوله والوجه ما ذكرته) أى منع غمس غير الذباب عبارة الزبدي الشمس خاص بالذباب أما غيره فيجزم غمسه لأنه يؤدى إلى إهلاكها انتهت اه ع ش قال فى النهاية ومحل جواز الغمس والاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغيير به أى بأن يموت به وبغيره وإلا حرمة ما فيه من إضاعة المال اه زاد سم على صاحبه وهذا فى غير الماء القليل أخذ من عدم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضمخ بالنجاسة اه (قوله والنحل) عبارة القاموس والنحل ذباب العسل واحدا منها اه أى مفردا نحلة بالثاء أو قبانوس (قوله وما هنا) أى التعبير بالمشهور (قوله مع هذا الخبر) أى إذا وقع الذباب الخ قول المتن (نحس لا يدركه الخ) فان قيل كيف يتصور العلم بوجوده أجيب بما إذا غلب الذباب على نحس رطب ثم وقع فى ماء قليل أو مانع فانه لا ينحس مع أنه غلب فى رجله نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضا بما إذا راهقوى البصر دون معتدله فانه لا ينحس أيضا شيئا ويجزى (قوله غيره مغلظ) وقال الشيخ الإسلام واعتمد النهاية والمعنى أنه لا فرق بين المغلظ وغيره (قوله وليس بفعله) وقفا للنهاية عبارة تمولى ذبابة على نجاسة أى رطبة فامسكها حتى الصقها بيده أو ثوبه أو طر حوائى نحو ماء قليل أتجهه التنجيس قياسا على ما لو أبقى ماله نفس له سائلة ميتة فى ذلك اه وبه يعلم ما فى حاشية شيخان والجيزى من أن ابن حجر قيد العفو بما إذا لم يكن بفعله وظاهر كلام الرملى الاطلاق لأن يحمل قولها وظاهر كلام الرملى على ما فى غير النهاية عبارة الكردى على شرح بأفضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك التحفة وغيرها واعتمد الزبدي وجزم به الحلوى ونقل سم على المنهج عن الجلال الرملى أنه ارتضى العفو وإن حصل بفعله وقال القليوبى سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد بدليل إطلاقه مع التفصيل فى الميتة وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد انتهى وغير الشارح فى الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما بعته الزركشى أسكن بنازغ فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصدا إلا أن يفرق بأن ذلك يحتاج إليه بخلاف هذا انتهى وفيما نقله عن سم ماس (قوله لقلته) كنقطة بول وخر وما يتعلق بنحو رجل ذبابة عند الوقوع فى النجاسة فيعفى عن ذلك فى الماء وغيره معنى ونهاية (قوله أى بصر) إلى المتن فى النهاية والمعنى إلا قوله ولو اجتمع إلى رطبا (قوله أى بصر معتدل) أى من غير واسطة الشمس قلوبى عبارة النهاية والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فلورأى قوى النظر ما لا اراد غير قال الزركشى فالظاهر العفو كما فى نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدرك البصر المعتدل فى الظل ويدركه بواسطة الشمس أنه لا اثر لا درأه كونه بواسطة الكون كما يزيد فى التجلى فاشتب رؤيته مستندة روية حد بد البصر اه (قوله مع فرض خلفته الخ) علم بذلك أن يسير الدم ونحوه مما لا يعنى عن قليله إذا وقع على ثوب أحمر وكان بحيث لو قدر أنه أبيض روى لم يصف عنه وإن لم ير على الأحمر نهاية قال ع ش قوله لم يمالأ ينى عن قليله أى كدم المضاف أودم اختلط بغيره فلا يقال إن يسير الدم يعنى عنه ثم السلام

الفرد (قوله نذب غمس الذباب الخ) محل جواز الغمس أو ندبه إذا لم يغلب على ظنه التغيير به أى بأن يموت به وبغيره وإلا حرمة ما فيه من اتلاف المال وهذا فى غير الماء القليل أخذ من عموم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضمخ بالنجاسة والفرق أن البول فى الماء القليل وإن كان فيه اتلاف من مظنة الحاجة لدفع الضرر الظاهر المجرب منه بخلاف الغمس المذكور وإن نذب مر (قوله غير مغلظ) كذا قيد خوفا (قوله

تضر مطلقا وجمع منهم البلقين وغيره ودل عليه كلام تنقيح المصنف أنه لا يضر الطرح مطلقا وينت مافى ذلك فى شرح العباب (تنبيه آخر) يظهر من الخبر السابق نذب غمس الذباب لدفع ضرره وظاهر أن ذلك لا يأتى فى غيره بل لو قيل بمنع فانه فيه تعذبا بلا حاجة لم يبعد ثم رأيت الدميرى صرح بالنذب وبشعميه قال لأن الكل يسمى ذبابا لغلغلة النحل لحرمة قتله اه والوجه ما ذكرته وتلك التسمية شاذة على أنهم يقول عليها فى القاموس وعبارته والذباب معروف والنحل وعبرى الروضة بالأظهر وما هنا أولى إذ لا قوة للخلاف مع هذا الخبر (وكذا) يستثنى (فى قول نحس) غير مغلظ وليس بفعله على الوجه (لا يدركه) لقلته ولو احتيا لا بأن شك أدركه أو لا فيما يظهر عملا بالأصل (طرف) أى بصر معتدل مع فرض مخالفة لون الواقع عليه له

فما لو فرض بالفعل وخالف امالو اتفق انه لم يفرض أصلاً وشك في كونه يدر كالمطر فأولاً لم يضر للشك في النجاسة به ونحن لا نتجس مع الشك اه (قوله فلا يتجس الخ) ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجه العفو جزماً لاننا إذا قلنا بالعفو في الدم المشاهد فلان نقول به فيما يشاهد منه بطريق الأولى نهاية (قوله ولو اجتمع الخ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمغني عبارة الثاني ومقتضى كلامه اي المصنف انه لا فرق بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوی لكن قال الجلي صورته ان يقع في محل واحد ولا فله حكم ما يدر ك الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام إشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ والوجه تصويره باليسر عرفاً لا بوقوعه في محل اه زاد المغني وهو حسن اه وفي النهاية بعد ذلك كلام آخر قد خالف ما مر منه كما أشار اليه سم والبصري لكن حمله على ما وافق الأول ولو اتقى به شيئاً عبارته اي شيئاً ومقتضى كلام الشارح انه لا فرق في النجاسة المذكورة بين ان تكون في محل واحد او محال لكن قيد بعضهم العفو عما لا يدر ك الطرف بما إذا لم يكسر بحيث يجتمع منه ما يحس قال الرمي في شرحه وهو كاقاله اه اي حيث كثر عرفاً ولا يفي عنه كاقاله الشيرازي عليه واطلق عطية العفو لان العبرة بكل موضع على حدته اه وقال الرشدي ان معتمد النهاية ما ذكره اخر ابقوله لكن قيد بعضهم الخ وان قوله أولاً قال الشيخ والوجه الخ إنما هو مجرد حكاية لما استوجهه الشيخ اه واعتمد سم أيضاً ما قاله شيخ الاسلام بما نصه عبارة شرح الارشاد ولو كان موضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت ويتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كاقاله شيخ الاسلام وأقره محمد الرمي (قوله وطبا) وكذا جافا كتب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كاقال الشارح في شرح العباب مانصه ان من التجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدر ك الطرف اتصلت بما كثر فانه يحل تناوله على الاصح وكعبا سر جين اصل بطعام او دخل القم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة اه سم (قوله اي نظر الخ) عبارة السكردي اي من شأنه ان يشق وإن كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز عنه كمنفعة خرقا في شرح العباب الا ترى ان دم نحو البراغيث يعني عن كثيره ولو في ناحية تندر فيها البراغيث نظر الاعتبار ما من شأنه وجسه الخ انتهى (قوله لما من شأنه) اي المشقة (قوله ويستثنى صور اخرى الخ) ظاهر اه انه لا فرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيره الكثر في سم مانصه فيرو التحقيق في هذه المسائل الحكم بالنجس ولكن يعني عنه بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك جزم باعتماده حتى يجعل مخالفاً لما اقتضاه كلام الشارح مر ع ش (قوله منها ما على رجل الذباب الخ) اي وما يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب فلو شك اوقع في حال الحلب او لا فالوجه انه نجس إذ شرط العفو لم يتحققه نهاية وسم قال ع ش ومثل ذلك في العفو ايضا تلويث ضرع الدابة بنجاسة تنمرغ فيها او توضع عليه لمع ولدها من شرها وما لوضع الاناء في الماء والتلوين لتسخينه فطيار منه رماد و صل لما في الاناء لمشقة الاحتراز عن ذلك اه (قوله ويسير الخ) وقليل الدم الباقي على اللحم والعظم شرح بافضل وكذا في المغني الا انه لم يقيد به القليل (قوله عرفا الخ) وفي حاشية الهاتفي على التحفة مانصه به يعلم ان اقتصار الرافعي

فلا يتجس وإن تعددت محاله ولو اجتمع لكثير على خلاف يأتي في نظيره في شروط الصلاة وطبا للشقة أيضا أي نظر لما من شأنه ومن ثم مثله بنقطة خمر (قلت ذا القول أظهر من القول الآخر الذي لا يستثنى هذا والله أعلم) ويستثنى صور أخرى استوعبتها مع بيان ما فيها في شرح العباب منها ما على رجل الذباب وإن روى ويسير عرفا من شعر أو ريش

ولو اجتمع لكثير (عبارة شرح الارشاد ولو كان موضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي وغيره اه وقد يتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وقد اقره مر شيخ الاسلام على قوله ان الوجه التصوير اليسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد ثم قال واحد ثم قال وقيد بعضهم العفو عما يدر ك الطرف بما إذا لم يكسر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال اه فلي تأمل مع ما قبله (قوله وطبا) وكذا جافا كتب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كاقال الشارح في شرح العباب اعتراضا على عدم جامعته لمر بف النجاسة الذي ذكره مانصه لان من التجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدر ك الطرف اتصلت بما كثر فانه يحل تناوله على الاصح وهو من حملته ثم قال وكعبا سر جين اصل بطعام او دخل القم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة (قوله ويستثنى صور اخرى) في شرح الارشاد ونقل ابن العماد

كأن الصباغ على شعرين وسلم على ثلاث ليس المراد به التحديد به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد
والايعاب لو قطعت شعرة او ريشة اربعاً فكالو احدة وفي فتاوى الشارح لو خلط خنجره بشعر تان او ثلاث
بزاد فيه مثل ذلك او لا شيء فيه بحث بعض المتأخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير الماكول ما لم يكن
بفعله فعليه بنجس الزباد ان انتهى اه كرى اقول لا يبعد تقبيده اخذنا مما في طرح ميتة لا دم الخ بما
لا ذم يمكن الخلط حاجة (قوله نعم المركوب الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه لرا كبا ه وكتب عليه
الكردى ما نصه عبرني التحفة وشرحي الارشاد الخطيب والزبادى وغيرهم بالعفو عن كثير شعر المركوب
وظاهر الاطلاق يفيد ولو لغير الرا كبا خلاف ما جرى عليه هنا الا ان يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام
الايعاب اه اقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعط عنه في نحو القصاص اكثر من غيره اه (قوله ومن
دخان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يفيد ان قلة الدخان وكثرته تعرف بالآثر الذي يشاعنه في
نحو الثوب كصفره فان كانت صفرته في الثوب قليلة فهو قليل ولا افه وكثير ثم قال والعفو عنه الا ان في الماء
أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك في علم وجوده وتذكر كقلته وكثرته بخلاف الماء فاذا عني
عن قليله المشاهد في نحو الثوب فالولى في الماء اه فاذا كثرى في الضر واشترط الاثر في نحو الثوب ونقل
الها تني على التحفة عن الايعاب انه لو او قد نجاسة تحت الماء اوصل به قليل دخان لم يتنجس او كثيره فيتنجس
اه ومنه يعلم انه لا فرق في العفو عن قليل دخان النجس بين كونه بفعله او لا ولكن في الايعاب عن الزركشى
ان شرط العفو ان يكون عن غير قصد وقره وفي الشبر امس على النهاية ما نصه ويعني عن قليل دخان
النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله ومنه البخور بالنجس او المتنجس كياتي فلا يعني عنه وان قل
لانه بفعله من البخور ايضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات انتهى كلام الكردى وقوله ومنه يعلم
انه لا فرق الخ لا يعني ما فيه فان الوصول بسبب الايقاد المذكور لا يصدق عليه عرفاته بفعله بخلاف الوصول
بسبب التبخير كاهو ظاهر (قوله تصعد) اى البخار (قوله كبخار كنيث) اى بيت الخلا كرى (قوله
فطاهر) فلو ملا منه قربة وجمعها على ظهره وصلى بها صحت صلاته شيخي (قوله جميع رغيث الخ) يجوز ان
يكون مراده جميع ظاهره بصري (قوله كثيره) اى الدخان وقوله رطوبته اى عند رطوبته وقيل التبخير
(قوله ومن غبار سرجين) اى ونحوه مما تحمله الريح كالذرمعنى عبارة شيخنا ومنها السرجين الذى يتبخر به
فيعني عن الخبز سواء كله منفردا او في مائع كبن وطبخ ومثله الخبز المقمر في الدمس فلو فت في اللبن وغيره
عني عنه وهل يعني عن حمله في الصلاة ولا قال الرملى لا يعني وخالف العلامة الخطيب فقال يعني عنه فيها زاد
الجبرى ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسن ايضا وفيه نظر اه وعبارة الكردى
عن شرح العباب يعني عما يصيب الحنطة من البول والروث حال الدباسة قال الدارمى والاحوط المستحب
غسل الفم من اكله وقياسه ان يسن غسل جميع ما يقي عنه اه (قوله وما على منفذ الخ) عطف على قوله
ما على رجل الخ اى يعني عنه اذا وقع في الماء مثلاً سواء اغلب وقوعه فيه ام لا بشرط ان لا يطرأ عليه نجاسة
اجنبية شرح بافضل قال الكردى عليه وذكر الشارح في حاشية التحفة بعد كلام ما نصه وقد وثق منه العفو
هنا عن منفذ الحيوان وإن كان دخوله الماء بفعله غيره اه وقال في الايعاب هو محتمل ويحتمل تقبيده بما اذا
لم يكن بفعله أى الغير وهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رأيت بعض المتأخرين بحث هذا اه
كلام الكردى (قوله مما خرج منه) كان بال الحمار او راث وبق اثر ذلك بمنفذه سم على المنج اه
قال الشارح في الحاشية يعني عفا المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ولوم من جوفه كقيته انتهى العفو

عن بعر شاة وقفي اللبن حال الحلب فلو وجد بعر في لبن وشك في انه وقع في حال الحلب او لا قالوجه الحكم
بنجاسته لانه الاصل في وقوع النجاسة في اللبن ولم يتحقق سبب العفو بخلاف ما لو وجدت نجاسة في ماء وشك
في انه قليل او كثير حيث يحكم بطهارته لان مجرد وقوع النجاسة في الماء لا ينجسه الا بشرط القلة ولم يتحقق

نعم المركوب يعنى عن كثير
شعره ومن دخان وبخار
تصعد بنار ولا كبخار
كنيث وريح يدرب رطب
فطاهر وبحث القمولى
نجاسة جميع رغيث أصابه
كثيره رطوبته مردوبانه
جامد فلا يتنجس إلا بماسه
قط ولا يطره الماوم من
غبار سرجين وما على منفذ
غير آدمى مما خرج منه

كردى (قوله) وروث) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله) وروث الخ) عبارة النهاية عن روث نحو سمك لم يضعه في الماء، اعتبار الحق الأذرى به ماشؤه من الماء، والزر كشي مالوز طل طار وإن لم يكن من طيور الماء وذرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تخلل غشه أو قال عش قوله غشاو من العث مالو وضع فيه لمجرد التفرج عليه فبايطهر وليس منه مابقع كثير، ومن وضع السمك في الأبار ونحوها لا كل ما يحصل فيها من العلق ونحوه حفظا لما نفع الاستقدار وقوله لم يرتحل عنه مفهومة أنها إذا تحللت ضرر بقياس ما تقدم فيها تلقية الفيران وفيها لو وقعت بكرة في اللبن العقول للشقة اه (قوله) منه) أى الماء (قوله) وذرق طير) ويعنى عما يماسه العسل من السكراة التي تجعل من روث نحو البقر واقتى جمع من اللبن بالعفو عما يبقى في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه نهاية وجزم شيخنا هذا أى العفو عما يبقى في نحو الكرش الخ في السكردى عن الإيعاب ما نصه بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه عمل من علت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين والامعاء إذا نقتت عما فيها من الفضلات وإن لم تنسل بخلاف الكرش وفيه نظر وهو وجه أنه لا بد من غسلها إلا إذا مشقة في ذلك وأنه لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه ما لم يبق فيه نحو ربح بعسر زواله اه (قوله) وفم كل بخر) فلا ينجس ما شرب منه ويعنى عما تطاير من ريقه للمنجنس نهاية أى ووصل الثوب أو بدن أو غيرهما عش (قوله) رفق ص) لاسيما في حق المخاطلة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في المجموع أنه يعنى عما تحقق إصابة بول نورا بالذبا سلة بل ما عنى به أولى والحق بعضهم بذلك أقواه المجانين وجزم به الزركشى نهاية قال عش قوله لم رفق ص) أى بالنسبة لثدى أمه وغيرها وقوله لم رفق ص) تحقق أى وإن سهل غسله كان شواهدا للنجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث اه (قوله) قال جمع الخ) جزم به النهاية والمعنى ثم قال الأول والضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا اه قال عش قوله لم رفق ص) بما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفيران ونحوها في الأواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجارو والأباريق ونحوها ما يقيم لاحتوائها للمجاورين أى في الأزهر من أن الواحد منهم يربد الاحتياط فيقتضيه لإرباقها يستنجي منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء بل فيران ومنه أيضا ذرق الطيور في الطعام اه (قوله) في مائع) أى أوجام درطيا وقوله وأن لا يكون بفعله أى قصدا لانعما كرى (قوله) وفي شروط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله) مثلا) أى كالطواف (قوله) في السكل) أى في كل من نحو الصلاة وغيرها (قوله) وبذلك) أى الفرق (قوله) واختلافهم الخ) عطف على عدم تأثير الخ (قوله) كالذى قبله) أى ظرف الخ المتخللة قال السكردى أراد به المعطوف عليه اه (قوله) ولو تنجس ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم آخر وهو أنه لو تنجس فيه بنحو القى ولم يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عفى عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالنقاص لثدى أمه وتقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قرره الزملى سموعش وكردى (قوله) أو حيوان) إلى قوله ويؤخذ في المعنى (قوله) أو حيوان طاهر) من هرقة أو غيرهما متى من فمه أو غيره من أجزائه كرى عن الإيعاب (قوله) وأمكن عادة) أى ولو على بعد في ماء جار أو راكد كثير شرح بافضل (قوله) حتى من مغفل) قال فى الإيعاب ويشترط كونه أى الماء مختلطا بتراب إن كانت نجاسة مغلفة ولا تشترب القية سبع مرات لانه في المرة الواحدة تبلغ بلسانها في الماء ما يزيد على ذلك انتهى اه كرى (قوله) لم ينجس الخ) جواب ولو تنجس الخ

فالأصل الظاهرة (قوله) وروث ماشؤه منه الخ) ويعنى عما يماسه العسل من السكراة التي تجعل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عشا شرح مر (قوله) وذرق طير) أى وإن لم يكن من طيور الماء شرح مر (قوله) رفق ص) لاسيما في حق المخاطلة والحق بعضهم بذلك أقواه المجانين شرح مر (قوله) ولو تنجس ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه دون حد آخر وهو أنه لو تنجس فيه بنحو القى ولم يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عفى عنه فيشقا بالاحتراز كالنقاص لثدى أمه فلا يجب عليها غسله وكتبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهيره نعم كذا قرره مر وأعلم أن قوله ولو تنجس الخ

مامسه وإن حكنا ببقائه نجاسته عملا بالأصل يضعفه باحتال طهره مع أصل طهارة الممسوس ويؤخذ منه أنه لو أصابه من أحد المشتبهين شيء لم ينجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد أما بعده فانه إذا ظهر له به النجس فاصابه شيء منه فانه ينجسه كما هو ظاهر نعم هل ينعطف الحكم على مامسه قبل ظهور نجاسته بالاجتهاد بعد التبعض مع بقاها ذات مافي الأنا على حالها أولا وآخر (٩٩) والاختلاف إنما هو في خارج عنها وهو

الشك قبل الاجتهاد والظن بعده والا لانه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضة مأموم مقدم على الأصل وهو الاجتهاد لتصرحهم الا في بطرح النظر للأصل بعد الاجتهاد كل محتمل والاول اقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد متعويل على تعطف المعارضة فيما مضى أيضا ثم رأيتني في شرح العباب رجحت الثاني وعلته بما حصله ان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان تثبت على اجتهاد ولا يعارضه امتناع التطهر بما غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد لانه ان استعمل في حدث تعدر جزمه بالنية او في خبث فهو محقق فلا يزول بشكوكه ولانه لو حل التطهر به حل التطهر بمطون الطهارة بالاولى فيلزم استعمال يقين النجاسة نعم يعلم من قول الزركشي قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما إذا تغير اجتهاده انه يورده موارد الاول الحكم بتنجسه هنا ان محل قولنا لأثر لظنه نجاسة ما أصابه

(قوله مامسه) أي من ماء أو غيره (قوله وإن حكنا ببقائه نجاسته الخ) ولو من المصل محل النجاسة من ذلك الحيوان قبل تبطل صلاته لا نه محكوم بنجاسته وإن لم يحكم بنجاسة مامسه مع الرطوبة أو لا لا احتال الطهارة ولا ينطأ بالشك فيه نظر ومال الرمي للاول والثاني غير بعيد سم (قوله عملا) علة للحكم ببقائه نجاسته وقوله يضعفه الخ علة لعدم تنجيسه لما بصري (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل بالضعف (قوله لو أصابه) أي شخصا (قوله هو) أي عدم التنجيس (قوله ٩) أي بالاجتهاد (قوله في خارج الخ) أي في حال عارض للذات خارج عنها وقوله ولا يأتى ولا ينطف كدرى (قوله والاول اقرب) ويأتى افتراضه جريحه للثاني خلافا للشرا لمسمى حيث قال بعد ذكره كلام شرح العباب الا في انقائه مظاهره وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل إلى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قاسم على المنهج عن اجمال الرمي اعتماد عدم وجوب الغسل وقديتو قف فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد ينزل من دلة اليقين فالقياس وجوب الغسل اه (قوله رجحت الثاني) أي عدم الانعاطف (قوله وإن تثبت) أي غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أي التعليل المذكور في شرح العباب (قوله لانه الخ) علة لنفي المعارضة (قوله فهو محقق) أي الخبث (قوله بمشكوك فيه) أي في طهره اراد بالشك مقابل الظن فيشمل الوهم كما هو المراد هنا (قوله حل التطهر بمطون الطهارة الخ) أي وإن حل به ايضا ساغ استعماله معا فيلزم استعمال يقين النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أي من استعمالها معا كدرى (قوله انه الخ) بيان ما نقلوه الخ (قوله يورده) أي الماء الثاني الذي انقلب اجتهاده إلى طهارته (قوله الحكم الخ) خبر قضية الخ (قوله هنا) أي قبل ما أصابه شيء من أخذ المشتبهين ثم ظن نجاسته بالاجتهاد (قوله ان محل الخ) نائب فاعل يعلم وقوله لانا لا أثر للخ هو القول الذي يفهم من قوله السابق ان النجاسة لا تثبت بالنسبة الخ كدرى (قوله ما أصابه) أي أصاب منه على الحذف والايصال (قوله لعدم تنجيسه) لعل الاول ولتنجسه باسقاط عدم (قوله حيث الخ) خبر ان محل الخ (قوله وهو ما اندفع) إلى قوله على إشكال في المعنى لا فوله أي ما يرفع إلى طلبة (قوله اندفع) أي انصب وقوله منجدرى أي منخفض والحدرا الخط من الاعلى إلى الاسفل كدرى (فهو كالراكد) أي في كونه متصلا واحدا فيكون جرياته متواصلة حسا وحكما فلا يتنجس إذا بلغ جميعا قلتيه فاكثرا لا بالتغير بصري وشرح بأفضل (قوله مع ذلك) أي وجود ارتفاع امامه (قوله في تفصيله) إلى قول المتن والفتاوى في النهاية لا فوله أي ما يرفع إلى طلبة وقوله بان تبلغهما إلى تنجست (قوله في تفصيله السابق الخ) وفيما يستتعي نهاية ومعنى (قوله لان خبر القلتين عام) فانه لم يفصل فيه بين الجارى والراكد كدنا به ومعنى قول المتن (وفي القديم الخ) وبه قال الامام والغزالي واختاره جماعة من الاصحاب قال في شرح المذهب وهو قوى وقال في المهمات انه قول جديد ايضا كدرى (قوله لقوته) أي لقوة الجارى ولان الاول وان كانوا يستنجون على شط الانهار الصغيرة ثم يتوضون منها ولا تنفك عن رشاش النجاسة غالبا وعلله ارفعى بان الجارى واراد على النجاسة فلا ينجس إلا بالتغير كالماء الذي تزال به النجاسة وقضية هذا التعليل ان يكون طاهرا لا يطهور او الظاهر انه ليس بمراد من (قوله وهي الدفعة) وفي القاموس الدفعة بالفتح المارة بالضم الدفعة من المطر اه والمناسب هنا الضم ع ش (قوله منه) أي من الماء الذي بين حافتي النهر (قوله تحقيقا أو تقديرا) تفصيل للتموج فالتحقيق ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة

ظفير مامر عن شيخنا الراملى فيها لو تنجست يده اليسرى ويؤخذ مما ذكره هنا الحكم ببقائه نجاسة اليسرى في مسئلة شيخنا (قوله وإن حكنا ببقائه نجاسته عملا بالأصل) لو من المصل محل النجاسة من ذلك الحيوان

الرشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لماسة حيث لم يستعمل ما ظن طهارته وإلا لومه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك لتلاصق النجاسة (والجارى) وهو ما اندفع في منجدرى مستوفان كان امامه ارتفاع فهو كالراكد جريه مع ذلك متباطى لا يعتد به (كراد) في تفصيله السابق من تنجس قليله بالملاقاة وكثيره بالتغير لان خبر القلتين عام (وفي القديم لا ينجس) قليله (بالتغير) لقوته وعلى الجديد فالجربا وتوان اتصلت حساه من منفصلة حكما فكل جريه وهى الدفعة بين حافتي النهر أي ما يرفع منه عند توجه تحقيقا أو تقديرا طالبا لما امامه بارهاة ومانوراها

الهواء والتقديرى بان يكون غير ظاهر الفوج بالجري عند سكون الهواء لانه يتناوح ولا يرتفع بجري
 (قوله فان كانت الخ) اى الجرية والحاصل ان الجارى من الماء من رطب غيره اما ان يكون بمستوا او قريب
 من الاستواء اما ان يكون منحدرا من مرتفع كالصوب من ابريق فالجارى من المرتفع جدا لا يتنجس منه إلا
 الملاقي للنجس ماء وغيره واما فى المستوى والقرب منه فقير الماء بنجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجربة واما
 الماء فالعبرة فيه بالجربة فان كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها بالالتغير وان كانت اقل فهي التى تنجست
 وما قبلها من الجريات باقى على طهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اى باقى على طهوريته إلا
 الجربة المتصلة بالمتنجسة فلها حكم الفسالة وهذا إذا كانت النجاسة جارية مع الماء وان كانت واقفة فى الممر
 فكل مامر عليها بنجس واما ما لم يمر عليها وهو الذى فوقها فهو باقى على طهوريته شيئا اى وإن كان ماء
 النهر كله دون قلتين كما نقله السكردى عن المحلى والزايدى وعن حاشية الروضة لابن البلقينى (قوله طهر محلها
 بما بعدها) فله حكم الفسالة حتى لو كان النجس من كلب فلا بد من شمع جريات مع كدورة الماء بالتراب
 الطيور فى اجداهن وغنى ونهاية (قوله وإلا) اى وإن لم تبحر النجاسة بجري الماء لثقلها مثلا او لضعف جريان
 الماء مثل ذلك إذا كان جرى الماء اسرع من جريان النجاسة كفى الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة
 النهاية فان كانت جامدة واقفة اه (قوله) ومن ثم يقال لنا الخ قال فى الايعاب ولا يؤثر فى هذا الالغاز الذى
 جرو عليه ان هالما يبلغ قلتين فضلا عن الف لانه متفرق خ كما ذكرنا ذلك لان اتصاله صورة يتكى فى الالغاز به
 اه كرى (قوله من غير تغير) اى حسا ولا تقديرا ولو كان فى وسط النهر حفرة عميقة والماء بجري
 عليها بهيمة فقاها كالراكد بخلاف ما إذا كان بجري عليها سر يعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها
 حينئذ كالجارى اما لو كانت غير عميقة فلا تزلها سواء جرى الماء عليها سر يعا لم يطبها كرى (قوله
 بالمساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما فتد بزيادة مثل هنا وفى العمق (قوله بذراع الاذى) اى بذراع اليد
 المعتدلة تشرح بافضل (قوله وبمجموع ذلك الخ) ايضا كما إذا كان المربع ذراعا ورعا طول او عرضا وعمقا يبسط
 الذراع من جنس الربع فيكون كل منها خمسة ارباع ويعد عنها بالاذرع الصغيرة فتضرب خمسة الطول فى
 خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم يضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون فى خمسة العمق يحصل مائة
 وخمسة وعشرون ذراعا يخص كل ذراع اربعة ارطال فى المائة ذراع اربعة ارطال وفى الخمسة والعشرين
 ذراعا مائة رطل فالجموع خمسة مائة رطل وهو مقدار القلتين شيئا كرى (قوله وهى الميزان) اى والمائة
 والخمسة والعشرون الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد بسطها ارباعا هى الميزان
 لمقدار القلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلا والطول كذلك فابسط كلا منهما ارباعا تكن ستة اضرب
 احدهما فى الآخر تحصل ستون ثلاثون اضربها فى العرض بعد بسطها ارباعا فاذا كان العرض ذراعا
 فالحاصل من ضرب اربعة فى ستون ثلاثين مائة واربعة واربعون فهو اكثر من قلتين اذ هما كل علمائة
 وخمسة وعشرون وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة بسط الثلاثة باع الذراع فى ستة
 وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهدون القلتين وعلى هذا فاقس كرى (قوله اذ هو) اى التفاوت بين
 المربع على مرجح النوى وفى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين الاربعة ارطال التى هى قدر كل
 رطل على مرجح النوى وفى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتين
 بالمساحة ما ذكر عن زوائد الروضة ما نصحتم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الروضة جري فيه على مختاره فى
 رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ما على مختار الرافعى فيه وهو مائة
 وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ما ذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما وفى وزن القلتين

فان كانت دون قلتين بان لم
 تبلغها مساحة ابعادها
 الثلاثة تنجست بمجرد الملاقاة
 وإلا فالمتغير ثم ان جرت
 النجاسة فى جرية بجريها
 طهر محلها بما بعدها
 وإلا فكل مامر عليها من
 الجريات القليلة تنجس حتى
 يقف الماء ومن ثم يقال لنا
 ما فوق ألف فلة وهو نجس
 من غير تغير (والقلتان)
 بالمساحة فى المربع ذراع
 وربع طولاً ومثله عرضا
 ومثله عمقا بذراع الاذى
 وهو شبران تقريباً ومجموع
 ذلك مائة وخمسة وعشرون
 ربعاً على اشكال حسابى
 فيه يثبت مع جوابه فى شرح
 العباب وهى الميزان فلذلك
 ربع ذراع اربعة ارطال
 لكن على مرجح المصنف
 فى رطل بغداد وعلى مرجح
 الرافعى لم يتصرفوا له
 ويوجه بانه لا يظهر هنا بينهما
 تفاوت اذ هو خمسة دراهم

وخمسة أسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة في غير المربع مسخ ويحسب ما يبلغه (١٠١) إجماده فان بلغ ذلك قتلان ولا

فلا وقد حددوا المدور بأنه
ذراع من سائر الجوانب
بذراع الأدى وهو شبران
تقريباً وذراعان عمقا بذراع
التجار وهو ذراع وربيع
وقيل ذراع ونصف (تنبيه)
الظاهر أن مرادهم بذراع
التجار ذراع العمل المعروف
وحينئذ فتحديده بما ذكر
ينافي مع قول السمووى فى
تاريخه الكبير ذراع العمل
ذراع وثلاث من ذراع
الحديد المستعمل بمصر
وذلك اثنتان وثلاثون
قيراطا وذراع اليد الذى
حررناه أحد وعشرون
قيراطا وبه يتبادر الثانى
إذ التفاوت حينئذ بذراع
ونصف باليد وذراع
العمل نصف قيراط ولم
يستثنه لقلته وبالوزن
(خمسائى قيراط) بفتح الراء
وكسرهما وهو أفصح
(بغدادى) بأجمعهما
وأهمالهما وإجماع واحدة
وإهمال الأخرى وبإبدال
الأخيرة نون الخبر الشافعى
والترمذى والبيهقى إذ بلغ
الماء قلتين بقلل جهر لم
ينجس وهى بفتح أولها
قرية بقرب المدينة النبوية
على مشرقها أفضل الصلاة
والسلام وقد قدر الشافعى

وهو خمسة أراطل ونصف رطل ونصف تسع رطل والأقرب الأول إذ عدم تحديدهم للذراع وقولهم أنه
شبران تقريبا يدل على أن ذلك التفاوت معتقدها فليتأمل فيه سم (قوله وأربعة أسباع درهم) كذا فى نسخة
المصنف رحمه الله ويظهر أن الصواب وخمسة أسباع درهم والله أعلم بصري (قوله لا يظهر به تفاوت) فى
عدم الظهور نظر سم أى يعلم عامراً أنفا (قوله ما يبلغه) الضمير لما الواقعة على المقدار وقوله إجماده أى
غير المربع فاعل لم يبلغ وما فى السكردى من أن الضمير المستتر راجع إلى ما والظاهر إلى غير المربع وضيم
إجماده رجوع إلى المربع خلاف الصواب والصواب إلى غير المربع أيضاً (قوله فان بلغ) أى ما يبلغه الخ
ذلك أى المائة والحسنة والعشرين ربعا (قوله المدور الخ) ضابطه أن يكون ذراعاً عرضاً وذراعين ونصفاً
عمقاً متى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة أذرع وسبعاً لأن المحيط لا بد أن يكون ثلاثة أمثال العرض
وسبع مثله فيسقط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط راجعاً لوجود المربع فى مقدار القلتين فى
المربع فيكون العرض أربعة أذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فمضرب نصف
العرض فى نصف المحيط يخرج اثنا عشر وأربعة أسباع عملاً بمعنى قاعدتهم وإن لم يظهر لها هنا فائدة لأنها
كانت قبل المضرب اثني عشر وأربعة أسباع ثم مضرباً بالحاصل فى عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون
وخمسة أسباع فان ضرب الأثني عشر فى العشر بمائة وعشرين وضرب الأربعة أسباع فى العشرة باربعين
سبعاً وخمسة وثلاثون سبعا وخمسة مائة وخمسة أسباع وهى زائدة قال بعضهم وبها حصل التقريب لكن
الراجع أن معنى التقريب يظهر فى النقص لافى الزيادة شيخنا وفى المعنى والبيجى نحو الإقله ووصفاً وقوله
عملاً أى ثم مضرب بقوله لقال بعضهم وقوله لكن الراجح الخ (قوله وهو ذراع وربيع) فى المعنى والبيجى
وشيوخنا ما وافقه (قوله الظاهر أن مرادهم الخ) الظاهر خلافه لأن ما فاده يبان تكسير القلتين مبانة
كثيرة فليتأمل بصري عبارة السكردى عن حاشية التحفة للشارح بعد كلام طويل مانصه وإذا تقررت أن المراد
ذراع التجار بالناو، أنما أربعة وعشرون قيراطاً وذراع اليد إحدى وعشرون قيراطاً ثم أن المراد بضع
المربع ذراع وربيع بذراع الأدى ويعمق المدور ذراعاً من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب
بخلاف ما إذا قلنا المراد بذراع التجار بالناو فان التفاوت بينهما كثير اه (قوله ذراع العمل المعروف)
فى عرف البناء والتجارين كردى (قوله فتحديده) أى ذراع التجار بما ذكر أى بذراع وربيع (قوله
المستعمل بمصر) أى بآبى الباعة (قوله وذلك) أى الذراع وثلاث الخ (قوله وبه) أى بقول السمووى
وقوله الثانى أى أنه ذراع ونصف (قوله ولم يستثنه) أى الثانى نصف القيراط (قوله وبالوزن) عطف على
قوله بالمساحة (قوله وبإبدال الأخيرة نونا) وبمعنى أوله بديل البانبة أى مع النون فقط كفى القاموس عبارة
بغداد بميلتين ومعجمتين وتقدم كل منهما وبندان وبغدين ومغدان مدينة السلام غش (قوله لخبر
الشافعى) إلى قوله وحينئذ فانتصار الخ فى النهاية والمعنى الإقله والترمذى والبيهقى (قوله قرية بقرب المدينة
الخ) تجلب منها القلال وقيل بالبحرين قاله الأزهري قال فى الحادى وهو الاشبه معنى قال البيجى وقوله وهو
الاشبه ضعيف اه (قوله من شيخ شيخنا الخ) إذ الشافعى أخذ عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج
واسمه عبد الملك بن يونس عن عطاء بن إى رباح عن ابن عباس عن النبی صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن
الله عز وجل يجيرى (قوله الراى لها الخ) فانه قال رايت قلالاً جهر فاذا القلعة منها تسع قربتين أو قربتين

الأربعة أراطل التى هى قدر كل ربيع على مرجع النووى فى الرطل وبينها على مرجع الرافعى فى شرح العباب
بعد أن نقل أن القلتين بالمساحة ماذكر عن زوائد الرضة مانصه ثم الظاهر أن ماذكر عن زوائد الرضة جرى
فيه على مختاره فى رطل ببغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافعى
وهو مائة وثلاثون درهما فيحتمل أن يقال المساحة أيضاً ماذكر ويحتمل أن يزداد بنسبة التفاوت بينهما
فى وزن القلتين وهو خمسة أراطل ونصف رطل ونصف تسع رطل والأقرب الأول إذ عدم تحديدهم للذراع
وقولهم أنه شبران تقريبا يدل على أن ذلك التفاوت معتقدها فليتأمل فيه (قوله لا يظهر به تفاوت)

الحجاز والواحدة منها لا تزيد غالباً على مائة رطل ببغدادى وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيد لمن لم يعمل بخبر القلتين عتجا بأنه مهم

لم يبين بحسب إبدال وجه للنزاع في شيء، وما ذكر وإن سلم ضعف زيادة من قلال حجر لانه إذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك بل أبو حنيفة رضي الله عنه يتحجج به مطلقا، أما اعتماد الشافعي لما هو يدل على انه اما هذا الوجه أو الوجهين معا (تقريباً) لان تقدير الشافعي امره تقريبي فلا يضر نقص رطلين فاقبل على المتمدن وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المحل (في الاصح) وقيل هما القول وقيل ستائمه لاختلاف قرب العرب فاخذنا بالاساوير وبان المدار على الغالب (١٠٢) وهو ما مر وقيل بتحديد فيض نقص أي شيء كان ورد بانه افرط وبفسير التقريب

ثم والتحديد هنا يعلم ان التحديد ثم غير التحديد هنا (والنفي المؤثر بظاهر او نجس طعم اولون اوريدج) وحمل طعم وما بعده باعتبار ما اشتمل عليه صحيح أي تغيير طعم إلى آخره فاندفع ما قيل ان هذا حمل غير مفيد لا يقال سلمنا إفادته وهو لا يتقيد بالمؤثر لان غير المؤثر تغير طعم إلى آخره أيضا لانا نقول ليس المراد حمل كل على حدته حتى يرد ذلك بل حمل ما افادته بجموع المتعاطفات من انحصار المؤثر في احدها فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة أو برودة فاقوم ما علة خلو وخرج بالمؤثر بظاهر التغيير اليسير به وبالمؤثر بنجس التغيير بجيفة بالسط ومالو وجد فيه وصف لا يكون إلا للنجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه في الثانية خلافا للبغوي ومن تبعه لاحتمال ان تغيره روح لا ينافيه مالو وقم فيه نجس لم يغيره حالا بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحدا فيما يظهر فان جزم بانه منه فينجس وإلا فلا لتحقق الوقوع هنا ثم

في عدم الظهور نظر (قوله وبفسير التقريب ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لم من تعيين التقريب في رطلين إذ يلزم من ذلك التحديد بنجاسة إلا رطلين (قوله من انحصار المؤثر) أي بخلاف

وشبه أي من قرب الجواز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء، نصفاً إذا لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب إلى شيئا على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب مغني ونهاية (قوله فالبيان كذلك) محل تأمل بصرى (قوله به) أي الضعيف مطلقا أي في الفضائل والمناقب وغيرهما (قوله لها) أي الزيادة المذكورة (قوله اما لهذا) إشارة إلى البيان كردى (قوله فلا يضر نقص الخ) وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغيير بقدر معين من الاشياء المغيرة الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة المحل والمغني قدم تقريبا عكس المحرر ليشمله وما قبله التصحيح والمقابل فيما قبله ما قيل القلتان الف رطل لان القربة قد تسع ما في رطل وقيل هماسة ثمانية رطل والعدد على الثلاثة قيل بتحديد فيض أي شيء نقص اه بخلاف (قوله وبفسير التقريب ثم) أي بقوله فلا يضر الخ والتحديد هنا أي بقوله فيض الخ (قوله ان التحديد ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لم من تعيين التقريب في رطلين إذ يلزم من ذلك التحديد بنجاسة إلا رطلين سم وبصرح بذلك قول الخ فاقبل على ما صححه في الروعة من انه يعني عن نقص رطل ورطلين ترجع القلتان أيضا إلى التحديد فانه يضر نقص ما زاد على الرطلين اجيب بان هذا التحديد غير المخالف فيه اه واما ما في الكرى من انقصه قوله ان التحديد ثم أي المعلوم من قوله تقريب بالمقابل له والمراد ان هذا التحديد المنقول بقيل غير التحديد بالمقابل للاصح فلا يرد عليه انك قلت في الخطبة لا ذكر المقابل اه فبعد عن المرام وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديد قول المتن (والنفي المؤثر) أي حسا او تقديرا نهاية ومعنى (قوله وحمل طعم الخ) أي جعله خبرا للتغيير وقوله لا يعتبر ما اشتمل عليه أي باعتبار الحال الذي انصف به الطعم وما بعده وهو التغيير ولذا قال أي تغيير طعم الخ (قوله لا يقال الخ) هذا اعتراض اخر حاصله ان تقييد التغيير بالمؤثر ايضا ينقسم إلى هذه الاقسام كردى (قوله وهو التغيير المنقسم إلى ما ذكر لا يتقيد بالمؤثر) أي لا يتحجج بالمؤثر (قوله ليس المراد حمل كل الخ) أي بان لا حظ الرطل بعد العطف (قوله من انحصار الخ) فالتقدير والتغيير المؤثر منحصر في هذه الثلاثة كردى أي بخلاف غير المؤثر لا ينحصر في احدها لتحقيقه ايضا في نحو الحرارة البرودة سم (قوله وخرج) إلى قوله وهو بالمؤثر في النهاية وإلى قوله ومالو وجد في المغني (قوله بجيفة بالسط) أي قرب الماء، معنى (قوله ومالو وجد الخ) أي التغيير الذي لو وجد فيه وصف من الاوصاف الثلاثة بلا عين وقوله لا يكون إلا للنجاسة أي كقطع خروجه عن عذره ولو قدم قال الكردى ويظهر ان ما وقع على الماء على حذف مضاف والمعنى وتغير مالو وجد فيه الخ (قوله فلا يحكم بنجاسته) أي بمجرد التغيير وقوله في الثانية أي فيما لو وجد الخ كردى (قوله لا جمال الخ) علة ترجيح في الثانية (قوله ولا ينافيه) أي ترجيح عدم النجاسة في الثانية (قوله ما لوقع فيه) أي الماء الكثير (قوله ولا) أي بان جزم بانه ليس متعارف ترد فيه (قوله لتحقق الوقوع الخ) علة لعدم المناقاة (قوله هنا) أي فيما لو وقع فيه نجس الخ (لا ثم) أي فيما لو وجد فيه وصف الخ (قوله بما ذكرته) أي بعدم الحكم بالنجاسة في الثانية (قوله بل ذاك لوني) أي بالحكم بالنجاسة وقوله لتحقق الخ علة لاولو به لاسر (قوله ما زالت) أي النجاسة ذاتا وانرا وهو التغيير (قوله فلم يؤثر عودها) أي النجاسة أي سببها وهو التغيير على الاستخدام او على حذف المضاف (قوله ان لا نجاسة ثم) أي في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله ليعرف طعم الما ويرجي) أي

وعما يصرح بما ذكرته ما عرف عود التغيير ولا نجاسة بل ذاك لوني من هذا لتحقق النجاسة وتأثيرها أو لا لكن لما زالت ويعرف ضعف تأثيرها فلم يؤثر عودها فاما لم يؤثر عودها لتحقيق قيل فالو لم يتحقق اصلا فقلت يمكن حمل كلام البغوي على ما اذا علم ان النجاسة ثم يحتمل تروجه ما قلت يمكن ويؤيده قوله لو أدى إلى فرأشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غيره له الغسل وقوله لم يورى المتوضى على راس ذكره بل لا يحتمل انه من غيره له الموضوء وقوله ثم رعت المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الما ويرجي يؤخذ بما ذكره في المتن

وعلى رأس الذكرا نه لوقع في ماء كثير نجس و طاهر فتغير فان احتمل أنه من (١٠٣) أحدهما فقط ومنه أن يكون

النجس لو فرض وحده
لتغير فله حكمه وإن شك
فان ترتبا في الوقوع
وتأخر التغير عنهما استداه
إلى الثاني أخذنا من مسألة
الظنية وإن وقع معا أو مرتبا
ولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن
الأصل طهارة الماء هذا
ما يظهر في هذه المسئلة ووقع
في الخادم وغيره ما يخالفه
فأحذره ولو خلطهما قبل
الوقوع تنجس لأن التغير
بالتنجس كالنجس ومن ثم
قال في المجموع ان دخان
التجاسة و المتنجس حكمهما
واحد أى خلافا من فرق
لمدرك يخص هذه نعمان
خالط النجس ما واحتجنا
للفرض بان وقع هذا
الختلط فيما يوافقه فرضنا
المغير النجس وحده لان
الماء يمكن طهره أو مائعا
فرضنا الشكل لأن عين
الجميع صارت نجسة لا يمكن
طهرها كما هو ظاهر (ولو
اشتبه على من فيه اهلية
الاجتهاد في ذلك المشتبه
بالنسبة لنحو الصلاة ولو
صياما يميز كما هو ظاهر (ماء)
أو تراب و ذكره لأن الكلام
فيه ولا أنفيع لم يمسئد كره
في شرط الصلاة أن الثياب
والاطعمة وغيرها سواء
اخطأ ماله بما له أم بما لغيره
يجوز الاجتهاد فيها و ظاهر
انه لا يعتد فيها بالنسبة لنحو

ويعرف بها التجاسة لأنها تعرف بها أحيانا (قوله) على رأس الذكر (قوله) من أحدهما فقط أى ولا يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه سم أى بان يناسب التغير بوصف ذلك
الأحد فقط (قوله) ومنه) أى من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله) لو فرض وحده (غير)
أى بان وقعا معا كرى أى وتوافقا في الصفة (قوله) من مسألة الظنية) أى الآلية قبيل قول المصنف وتغير
ظنه لم يعمل بالثاني (قوله) حكمه) أى فذلك الما حك ذلك الأحدهم الطهارة أو التجاسة (قوله) هذا) أى
التفصيل المذكور و قوله في هذه المسئلة أى فيما لو وقع في ماء كثير الخ (قوله) ولو خلطهما قبل الوقوع) أى
خلط الطاهر بالنجس قبل وقوعهما في الماء تنجس أى الماء الكثير المتغير بوقوعهما بعد الاختلاط (قوله)
لأن التغير بالمتنجس الخ) يؤخذ منه التصور بما إذا كان الاختلاط بنجس الطاهر فيخرج مالمو كانا جافين
فلينما لم فيه سم (قوله) كالنجس الخ) أى كالمتغير بالنجس أى كما تقدم (قوله) فيما يوافقه) أى في الماء الكثير
الذى يوافقه بخلاف المائع مطلقا والماء القليل فان كلا يتنجس بمجرد وقوع الختلاط بالنجس فيه وإن لم
يتغير كما س (قوله) أو ما تعافر ضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدم عند قول المصنف فان غيره فنجس عن
فتوى شيخنا الشهاب الرملى سمى من انه يفرض في الاختلاط بالمائع أيضا النجس وحده لان المائع ليس
نجسا حتى بقدر مخالفا (قوله) على من فيه) إلى قوله إذ خصال الخثر في النهاية إلا قوله و ظاهر إلى المتن وقوله
ولم يلغا إلى وجوازا وقوله طهرا (قوله) في ذلك المشتبه) متعلق بالاجتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق باهلية
الخ (قوله) لنحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله) ولو صيدا) أى بجنوا اتفاقا ومن تميزا فو باجبت
لم يبق فيه حدة تغير اخلافة وتتمتع من حسن تصرفه ع ش (قوله) و ذكره) أى خص الماء بالذكر سم ونهاية
أى ولم يذكر معه التراب مع اشتراكه معه في الطهورية رشيدى (قوله) يجوز الاجتهاد الخ) خبران
الثياب الخ (قوله) و ظاهر انه لا يعتد فيها الخ) قضيتها انه لا يشترط فيه الرشد فيصح الاجتهاد فيه من المخجور
عليه بسفه وقديمه لان السفيه ليس من اهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد بكفان فتوى وبين وتوافقا
اجتهادهما على واحد فينبغي انه ان كان في أحدهما صدق صاحب اليد وإن لم يكن في يد واحد منهما وقف
الأمر إلى اصطلاحهما على شئ. وإن كان في أيدهما جعل مشتركا ثم ان صدقا صاحب اليد سلم الثوب له
وبيق الثوب الآخر تحت يده إلى ان يرجع الآخر ويصدق في انه له كمن أقرب شئ لمن يشكره ولو ظن ان
ملكه ما في يد غيره فالأقرب انه يتصرف فيما بيده على وجه الظفر لمنعه من وصوله إلى حقه بظنه بسبب منع
الثاني منه ع ش وسياق في مبحث اشتباه ما وما ورد ما يتعلق بذلك (قوله) لنحو الملك) أى كالارتفاع
والاختصاص (قوله) أى طهور) إلى قوله إذ خصال الخثر في المعنى إلا قوله بعد تلفهها (قوله) أى طهور)
كان المناسب لقوله إلا أنى طاهر أو طهور الإبدال أى باو (قوله) ليوافق الخ) علة للتفسير قول المتن (نجس)

غير المأثور لا ينحصر في أحدهما التحققة أيضا في نحو الحرارة والبرودة (قوله) من أحدهما فقط) أى ولا
يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه (قوله) لأن التغير بالنجس كالنجس) يؤخذ منه التصور بما إذا كان
الاختلاط بنحو الطاهر فيخرج مالمو كانا جافين فيه (قوله) أو ما تعافر ضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدم عند
قوله فان غيره فنجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى (قوله) ولو اشتبه ما طاهر بنجس الخ) في شرح العباب
لو حصل له ر شاش من أحد الأنايين لم يتنجس ثوبه للشك كالواصا به فقط ثوب تنجس بهضه واشتباه وفارق
بطان الصلاة بلبس بعضه بانه يشترط فيها ظن الطهارة وهو متنافها ولو اجتهد وظن نجاسة ما صابه
الرشاش منه فكذلك على الأرجح لأن التجاسة لا تثبت بغلبة الظن وإنما امتنع استعمال ما غلب على ظنه
نجاسته لانه ان استعمله في حدث لم يمكن الجزم بالثبوت في خبث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه الخ اه
وقوله وهو متناف هنا قد يمنع إطلاق انتفاءه إذ قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضى عدم صحة
الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور وان لم يتنجسه وذلك كما يضعف فائدة عدم الحكم بتنجيته لا يقال يلزم
صحة الصلاة هنا ويفرق بين ما صابه الرشاش هنا والمتنجس بعضه المشتبه حيث بطلت الصلاة بلبس بعضه ان

المالك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أى طهور ليوافق قوله و طاهر إلى آخره (بنجس)

أى بماه أو تراب تنجس معنى ونهاية (قوله أى متنجس) أى بديل أو ماء أو بول الخ (قوله أو يستعمل) أى بماه أو تراب مستعمل معنى ونهاية (قوله وإن قل الخ) أى حيث كان الاشتباه في محصور ع (قوله بأن يبحث الخ) متعلق بآجتهد وتصوير له (قوله ولم يبلغنا) أى المشتبهان (بالخلف قلتن) أى بلا تغير معنى (قوله تيمم) الوجه خلافه وإن ضاق الوقت نهاية اه نم ووافق المعنى الشارح كما يأتي (قوله بعد تلفها) هذا يقضى أن يصير الائلاف ولو صبب أحدهما في الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شيء فليتأمل سم ولعل لهذا أسقط المعنى بقيد تلفها كما بينها (قوله أن وجد الخ) أى أو بلغ الماء آن قلتن بالخلف بلا تغير معنى (قوله طاهر) أو قد نبذ فيه تفسيره لطاهر. بطور لعل لهذا أسقطه النهاية. أى المعنى كما بينها (قوله بعض الشراح) عبارة النهاية والمعنى الولى العراقي لسنكتها. جهاضعفاً ما قاله بتوجيه غير توجيه الشارح (قوله يصدق) أى على كل منها نهاية (قوله كذلك) أى كخصال الخ (قوله) إذ خصال الخ (قوله) ان أراد أن الواجب الخ لا يتحقق إلا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصود لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع يحتاج إلى سند صحيح وافي من كلام الأئمة بل إطلاقيهم وتعريفهم الواجب الخ يرد على أنه لا فرق وإن لم يرد ذلك فلا يحدى ما ذكره شيئاً في مطلوبه فليتأمل سم على حجج اه ع ش (قوله تعينت) أى وسيلة الاجتهاد وقوله في هذا أى الاجتهاد (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة) قد يقال إن أراد الوسيلة في الجملة فتنى الصدق ممنوع أو على التعيين لم ينفى المطلوب وكذا قوله فلم يجب أصلاً إن أراد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع أو على التعيين لم ينفى المطلوب فتأمل سم عبارة النهاية بعد بسطه ورد كلام الولى العراقي نصها ويمكن توجيه كلامه بأنه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين إذا استعمال أحدهما قبله غير جائز لبطان طهاره فيكون متلبساً بعبادة فاسدة وحينئذ فلا تنافي بين غير بالجواز والوجوب لأن الجواز من حيث إن له الاعراض عنها والوجوب من حيث قصد ارادة استعمال أحدهما اه ولم يترض غش بتوجيه

أى متنجس أو يستعمل (اجتهد) وإن قل عدد الطاهر كواحد في مائة بأن يبحث عن اماره يظن بهما يقتضى الاقدام والاحجام وجوباً بمضيقة بضيق الوقت وموسماً بسمته ان لم يجد غير المشتبهين ولم يبلغنا بالخلف قلتن فإن ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم بعد تلفها وجواز ان وجد طاهراً أو طهوراً يبين وزعم بعض الشراح وجوبه هنا أيضاً مستدلاً بأن كلاماً من خصال الخ يصدق عليه انه واجب ليس في محله لأن ما هنالك ليس كذلك إذ خصال الخ تنحصر بالنص وهى مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر فإن لم يجد غير المشتبهين تعينت كسائر طرق التحصيل وإن وجد غيرهما تنحصر الوسيلة في هذا بل لا يصدق عليه حد الوسيلة حينئذ فلم يجب أصلاً

سلم يتحقق نجاسته بخلاف ما صابه الرشاش لا ناقول ليس المطلوب الفرق بين ما صابه الرشاش والمتنجس بعضه المشتبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الأول وعدم صحتهما مع مصاحبة الآخر لا في المشتبه الآخر وقد يتجه منع بطلان الصلاة بمجرد دلس بعض المشتبه وإن بطلت بالصلاة عليه وحينئذ فيجوز صحة الصلاة مع مصاحبة الرشاش وبفرق بأن المشتبه محقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف ما صابه بخلاف الرشاش فإن لا غير محقق النجاسة فلم تبطل معه وعلم أن كلامهم على المسئلة لا يفيقوهى قولهم فإن تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص صريحاً أو كالصريح في صحة صلاته مع ما صابه من الماء الذى استعمله أو لضعف احتمال أن يكون هو المتنجس فهذا يدعى الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما إذا تنجس بعض الثوب فاشتبه وان الصلاة صحيحة مع مصاحبة ما استعمله أو لا تغير ظنه وعلى ما صابه الماء الأول فليتأمل فانه قد يفرق بأنه استعمله مع اجتهاد أهله إلى طهارته ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه (قوله وذكره) أى خصه بالذكر (قوله أى متنجس) أى بديل أو ماء وبول الخ (قوله فإن ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم) ذكر مثل ذلك في الاجتهاد في القبلة الا انى فقال عقب المتن الا انى في بيان تحمير لم يقدل الاظهر وصلى كيف كان مانصه وكذا وضاق الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافه فيها (قوله تيمم) الاول وجه خلافه فيجتهدون ضاق شرح مر (قوله بعد تلفها) هل يقضى أن يصير الائلاف ولو صبب أحدهما في الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شيء فليتأمل (قوله ليس في محله) بل هو والله في محله وقوله إذ خصال الخ (قوله) ان أراد أن الواجب الخ لا يتحقق إلا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصود لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع يحتاج إلى سند صحيح وافي من كلام الأئمة بل إطلاقيهم وتعريفهم الواجب الخ يرد على أنه لا فرق وإن لم يرد ذلك فانه لا يحدى ما ذكره شيئاً في مطلوبه فليتأمل فإن الخ أن جميع ما احتج به مجرد دعوى لا مستند لها صحيحاً (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة الخ) قد يقال إن أراد الوسيلة في الجملة فتنى الصدق ممنوع أو على التعيين لم ينفى المطلوب وقوله لم يجب أن يرد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع أو على التعيين لم ينفى المطلوب فتأمل اه ولا تغتر بما

فأمله (وتعبر بما ظن)
 بالاجتهاد مع ظهور الامارة
 (طهارته) منهما فلا يجوز
 الهجوم من غير اجتهاد ولا
 اعتداد ما وقع في نفسه من
 غير اماره فان فعل لم يصح
 طهره وان بان ان ما استعمله
 هو الطهور كما لو اجتهد
 وتطهر بما ظن طهارته ثم
 بان خلافا لما هو مقرر ان
 العبرة في العبادات بما في
 نفس الامر وظن المكلف
 وسيأتي أنهم أعرضوا في
 هذا الباب عن اصل طهارة
 الماء فيؤخذ منه ان ما ظن
 طهارته باجتهاده لا يجوز
 لغيره استعماله إلا أن
 اجتهد فيه بشرطه وظن
 ذلك ايضا وظاهر ان المجتهد
 تظهر نحوه حليته المجمونة
 به وغيره عينة للطواف به
 ايضا (وقيل ان قدر على
 طاهر) أي طهور الخ غير
 المشتهين كما افاده كلامه
 خلافا لما عارضه (بيقين)
 فلا يجوز له الاجتهاد في
 الاثام كالقبلة ورد بانها
 في جهة واحدة فطلبها من
 غيرها عيش بخلاف الماء
 ونحوه ومن ثم لو قدر على
 طهور ييقن كاه نازل من
 السماء جاز له تركه والتطهر
 بالمظنون وقد كان بعض
 الصحابة يسمعون من بعض
 مع قدرته على السماع من
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ومع ذلك المقتضى لشذوذ
 هذا الوجه لا يبعد نذب

المذكور راجعه (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير
 أو قرب كلب اه زاد المغني فينبغ على الظن نجاسة هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق احد الانامين
 لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لان الممنوع ذوق النجاسة المتينة نعم يمنع عليه ذوق الانامين لان النجاسة
 تصير متينة كما افاده شيخه وان خالف في ذلك بعض العصريين اه وبأنى عن النهاية ما وافق هذه الزيادة
 وقوله بعض العصريين قال البصري هو الشيخ ناصر الدين الطبري اه قول المتن (طهارته) أي
 طهوريته معنى (قوله فلا يجوز) إلى قوله كالاجتهاد في المغني والنهاية (قوله فان فعل الخ) أي ان فهم
 وأخذ أحد المشتبهين من غير اجتهاد وتطهر لم يتصح طهارته وان بان الخ لثلاعه معنى (قوله ثم بان
 خلافه) أي لا يجوز له العمل بالاول (قوله بما في نفس الامر) أي ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف سم
 (قوله وسيأتي) إلى المتن حكاه ع ش عن الشارح وقره (قوله وسيأتي) أي في شرح فان تركه وقوله منه
 أي مما سيأتي (قوله المجمونة) أي والمؤمننة من الغسل ليحل له وطؤه هاو قوله به أي بما ظن طهارته باجتهاده
 (قوله أي طهور اخره) إلى قوله ومن ثم في المغني (قوله غير المشتبهين) قضيت ان المشتبهين لو بلغا بالخط
 قتلين بلا تغير لم يجز هذا الوجه فليراجع سم (قوله كما افاده كلامه) لعله باطلافه سم أي فيصرف إلى
 الكامل ويحتمل بتكثيره على قاعدة إعادة الشيء منكرو وقال الكردى وهو قوله ييقن اه (قوله خلافا
 لمن اعترضه) أي بانهم موجودا للمشتبهين فقط قادر على طهره ييقن وهو احد هما فلا بد من زيادة قيد التبيين
 واجاب غير الشارح بان المهم غير مقدور على استعماله بصري عبارة المغني فان قيل كان ينبغي للمصنف
 أن يقول على طاهر معين فان أحد المشتبهين طاهر ييقن أجب بأنه لا حاجة إلى ذلك وإن كان طاهراً
 ييقن لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما إذا قدر على طاهر ييقن اه ولعل هذا الجواب هو
 مراد الشارح خلافا لما سرح البصري من انه غيره قول المتن (بيقين) كان كان على شط نهر في استعمال
 الماء أو في صحراء في استعمال التراب معنى (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتيقن نهاية (قوله
 كالقبلة) أي إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما يأتي
 في محله سم عبارة المغني كمن بكه ولا حائل بينه وبين الكعبة اه زاد النهاية ولكن كان في ظلمة أو كان
 أعشى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج اليه اه (قوله بانها في جهة الخ) وبأن الماء مال وفي الاعراض
 عنه تفويت مالية مع إمكانها بخلاف القبلة معنى (قوله فطلبها الخ) أي إذا قدر عليها معنى (قوله ومن ثم الخ)
 ظاهر ضعيه ان المشار اليه بخالفة الماء ونحوه للقبلة ويحتمل انه الرد وعلى كل في هذا تقرير الشيء على
 نفسه عبارة النهاية والمغني عقب قول الشارح وجوز ان قدر الخ إذا العدول إلى المظنون مع وجود المتيقن
 جائز لان بعض الصحابة كان يسمع الخ (قوله هذا) أي الراد مؤيد أفعال الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله
 هذا الوجه) أي القبل (قوله ثم رايته) أي التذنب وقال الكردى أي المصنف اه (قوله فيما سر) إلى قوله ولو
 لا اختلاف يصير بين في النهاية إلا قوله وإنما جاز إلى فان فقدوا كذا في المغني إلا قوله أي ولو إلى إذا تحير قول
 المتن (والاعشى كبصير) ولو اجتهد فاداه اجتهد إلى طهارة أحد الانامين فاخبره بصير يجتهد بخلافه فهل يقلد
 لانه أقوى إدراكه أو لا اخذ باطلاق قولهم المجتهد لا يقلد مجتهدا فيه نظرو الاقرب الاول لكن ظاهر
 كلامهم الثاني ويوجه بان الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف ظنه فوالى أن لا يرجع إلى ما يخبر عن
 شيء مستند للامارة ومع ذلك فالأقرب معنى الاول لكن مجرد ظهور المغني لا يقتضى العدول عما اقتضاه
 اطلاقهم فالواجب اعتياده ع ش بخذف (قوله فيما سر فيه) أي من جواز الاجتهاد عند الاشتباه لا مطلقا

زخره فانه لا أساس له (قوله فتأمله) تأملناه فلم نجد له حاصلا (قوله بما في نفس الامر) أي ولو بالظن بشرط
 عدم تبين الخلاف (قوله غير المشتبهين) قضيت انه لو كان المشتبهين بأن كان لو خطبهما بلغا قتلين من غير تغير
 لم يجز هذا الوجه فليراجع (قوله كما افاده) لعله باطلافه (قوله كالقبلة) أي إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف

فلارد الخ بصرى (قوله ولولا عى الخ) قيد الروض بالبصير وجهه في شرحه سم ووافقه المنفى (قوله
 إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت والاصبر واعد الاجتهاد فيه
 من المشقة ما لا يتحلى بل قولهم الا فى التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم
 إلى الحالة الراهنة دون ما باتى وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من
 إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة
 ذوق النجاسة) عبارة النهاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجهور وهو المعتقد وما نقله في المجموع عن
 صاحب البيان من منع الذوق لاحتياى النجاسة ممنوع إذ دخل حرمة ذوقها عند تحققها يحصل بذوقها وهنا
 لم يتحققها اه قال عى افاذا ذاق احدهما لا يجوز له ذوق الاخر وبصرح بذلك قول سم على المنهج
 فلو ذاق احدهما قبل له ذوق الآخر اعتمد الطباوى أنه ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول
 فلو خالف وذاق الثانى وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير في تيمم بعد تلفها واتلف
 احدهما ويجب غسل فله التحق بنجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى اى والمنفى كى مر (قوله
 مختص) الاولى الثانى (قوله إنما جازله) اى لاعى (قوله تلك الحواس) اى نحو لمس الخ (قوله فيا إذا
 تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كفى نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البديل هنا الفرق أوجه كفى شرح
 العباب سم (قوله ويقيم الخ) اى بعد تلف الماء وسيتذوقا إعادة عليه كاعلم بما باتى عى (قوله ويظهر
 ضبط الخ) ينبغى ان توجهه بمحدوث الغوث و تيقنه بمحد القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيها فلا سعى اخذا
 بما باتى فى التيمم وهذا شبه به من الجمعة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رأت الشارح رحمته تعالى
 بحث فى باب النجاسة فى ما لو فقد نحو صا ون ما يتوقف عليه إزالة النجاسة أنه يطالب بمحد الغوث أو حد القرب
 اى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثه هنا بل ما ذكره تناسب بالتيمم من ذلك إذ القرض في مسئلتي ان فقده
 يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا فى ان كلاهما
 شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشورى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحللى على المنهج مانعه قوله
 فان لم يجد من يقبله اى فى حد القرب وقيل فى محل يلزمه السعى اليه فى الجمعة لو أقيمت فيه اه (قوله لم
 يترجح احدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح احدهما عند له لا يقبل احدا منهما وكذا
 يفيداه قوله الا فى قبيل او وماء وردواختلف عليه اثنان ولا مرجح قال فى شرح الارشاد اما إذا اعتقد
 ارجحية احدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه فى الاسعاد وفى شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله
 لنحو انقطاع ريمه) عبارة النهاية ونحوه انقطعت رانته اه وعبارة المنفى ان نحوه كان انقطعت رانته
 اه قول المتن (لم يتجدد على الصحيح) اى للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله

فلا يرد عليه أن له التقليد
 أى ولولا عى أقوى منه
 إدراكا كما هو ظاهر إذا
 تحير بخلاف البصير (فى
 الاظهر) لقد رت على إدراك
 النجس بنحو لمس وشم
 وذوق وحرمة ذوق النجاسة
 مختصة بغير المشتبه وإنما
 بغير المشتبه وإنما جاز له
 فى المواقيت التقليد ابتداء
 لأن إدراكه له أعسر منه
 هنا فان فقد تلك الحواس
 لم يجتهد جزما ويقيم فيما
 إذا تحير وفقد من يقبله
 ولو لا اختلاف بصيرين عليه
 لم يترجح احدهما عنده
 ويظهر ضبط فقد المقدبان
 بمحد مشقة فى الذهاب اليه
 كمشقة الذهاب للجمعة فان
 كان يحمل يلزمه قصده لها
 لو أقيمت فيه لزومه قصده
 لسؤاله هنا والإفلا (أو)
 اشتبه ماء وبول لنحو
 انقطاع ريمه (لم يجتهد)
 فيهما (على الصحيح) لأن
 البول لا أصل له فى التطهير
 يرد بالاجتهاد اليه

إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما باتى فى محله (قوله أى ولولا عى الخ) قيد الروض
 بالبصير ووجهه فى شرحه (قوله إذا تحير) قال فى شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق
 الوقت والاصبر واعد الاجتهاد فيه من المشقة ما لا يتحلى بل قولهم الا فى التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت
 فانتظاره افضل برده انهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما باتى وان تيقنه فليتنظر هنا إلى ذلك بالاولى لانه
 إن صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه وأقول سياتى فى فصل استقبال القبلة عند قول المصنف
 فان تحير لم يقبل فى الاظهر وصلى كيف كان فى ماء شقوله وصلى كيف كان عن الامام والشيوخين تنقيده بما
 إذا ضاق الوقت لكن ما استدل به من مسئلة التيمم المذكورة يؤيد الفرق لان البديل موجود هنا فيها لانها
 (قوله ويقيم فيما إذا تحير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كفى نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البديل هنا
 الفرق أوجه فى شرح العباب ولو اختلف عليه القبلة اخذ بقول واحد إذ لا بدل لها بخلافه هنا وسياتى انه
 لا يتعين الا وقت العلم اه (قوله لم يترجح احدهما) هذا القيد زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا
 لم يترجح احدهما عند له لا يقبل احدا منهما وكذا يفيداه قوله الا فى قبيل او وماء وردواختلف عليه

ولا نظر لاصله لاستحاله الى حقيقة اخرى مغايرة للباء اسما وطبع بخلاف الماء المتنجس (١٠٧) فأن دفع تفسير الزكشي له بما كان رده

للتطاهرة بوجه وهو في الماء
يمكن بمكانة ثبوته دون البول
انتهى على ان فيه غفلة
عن قولهم لو كان مع جمع
ماء كثير لا يكفهم إلا ببول
يستهلك فيه ولا يغيره
لاستهلاكه بل لهم خطابه
قيل له الاجتهاد هنا الشرب
ما يظن تطاهره وهو غفلة
عما يأتي في نحو خر وخل ولين
اتان ولين ما كول (بل) هنا
وفيما يأتي انتقالة لا ابتالية
كأهو الاكثر فيها ومن ثم
قال جمع محققون لم يقع
الثاني في القرآن لانه في
الاثبات إنما يكون من باب
الغلط فزع ابن هشام ان
هذا هو غير صحيح (مخططان)
عطف على جملة لم يجهتوا
يصبان او يصب من أحدهما
في الآخر واحتمال انه
صب من الطاهر فهو باق
على طاهرته ليس اولى
من ضده فلم ينظر اليه على
ان المدار على ان لا يكون
معه ظهور يبين وبذلك
الصب لا يبق معه ظهور
يبين فلا اشكال اصلا
وبهذا اعني جعلهم من التلف
صب شيء من أحدهما في
الآخر يتباد قول القمولى
كالراعى يشترط لجواز
الاجتهاد ان لا يقع من احد
المشتبهين شيء في الآخر
لتنجس هذا يبين فوال
التعدد المشترك كاسياني
انتهى نعم تعليقه غير صحيح

الماوردى واعتمده طب وهر ورده حج سم على المنهج وسيأتي في الشارح م ما يلزم ان جواز
للشرب لم يقله الماوردى وإنما يحتمل الاذرى وان الشارح م موافق لحج في منع الاجتهاد وهذا محله
عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من أحدهما بدون الاجتهاد ومن ذلك ما لو اخطأ اناء
باوانى بلدوا اشتبه فيها خدما شام الى ان يبق واحد له الاجتهاد في هذه الحالة إذ لا مانع عنه ش (قوله) ولا نظر
لاصله اى الى ان اصله ماء (قوله) لاستحاله الخ اى ان المراد بقوله له اصل في التطهير عدم استحاله عنه
خلفته الاصلية كالتنجس والمستعمل فانهم لم يستعملوا اصل خلقتهما الى حقيقة اخرى بخلاف نحو
البول وماء الورد فان كلا منهما قد استحال الى حقيقة اخرى نهاية ولإيجاب (قوله) فأن دفع اى بتفسيرى
قولهم له اصل في التطهير بعدم استحاله الى حقيقة اخرى الخ تفسير الزكشي له اى لقولهم المذكور وقوله
وهو الرى (قوله) على ان فيه اى تفسير الزكشي (قوله) عن قولهم لو كان الخ اى الدال على امكان
ما ذكر في البول ايضا فليتامى سم (قوله) قيل له الاجتهاد الخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الاذرى
مع رده (قوله) عما يأتى اى في التنبيه (قوله) بل هنا وفيما يأتى انتقالة) كذا في المحلى والنهاية والمغنى (قوله)
كأهو اى الانتقال (قوله) لا معنى لاثبات إنما يكون قد يكون الا بطل بل لا بطل قول نحو السكفار فلا
محذور في وقوعه في القرآن سم (قوله) ان هذا الخ اى قول الجمع (قوله) عطف على جملة لم يجهتوا بناء على
ما قال ابن مالك ان بل لعطف الجمل فسقط بذلك ما قبل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطفًا على
يجهتوا لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط العطف ببل افراد معطوفها اى كونه مفردا فان تلاها
جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء فجر دال الاضطراب نهاية ذالمغنى ولا يجوز عطف مخططان على يجهتوا وان
يقرب حذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المغنى إذ يصير التقدير بل لم يخطأ اه (قوله) او يصبان الخ
عطف على مخططان (قوله) او يصب من أحدهما الخ اى وان كان المصوب قدرا لا يدركه الطرف ومحل
العفو عن ذلك إذ لم يكن بفعله كما تقدم ع ش (قوله) على ان المدار اى مدارحة التيمم وقول السكردى اى
مدار التلف سبق فلم (قوله) فلا اشكال اى على جعل الصب من أحدهما في الآخر من انواع التلف (قوله)
يشترط لجواز الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ فأنه قد يظن ان ما صلب منه في الآخر هو الطاهر
فيستعمله فلم منع الاجتهاد سم (قوله) نعم تعليقه غير صحيح اقول بل هو صحيح فان الإشارة بهذا الى المصوب
فيه وهو نجس يقينا لانه ان كان النجس فظاهر او الطاهر فقد صلب فيه من الآخر النجس وحينئذ فيسقط
عن الاعتبار ولم يبق إلا اناء واحد مشكوك فيه فأتضح صحة كلام هذين الامامين الجليلين بصري عبارة سم
قد يقال اذ التعدد الخاص وقدر شد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان هذا الظاهر اه (قوله) وإنما
ألحق تعليقه اى تعليل اشتراط جواز الاجتهاد بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر بما ذكرته اى بأنه
لا يبق بذلك الصب معه ظهور يبين (قوله) يشكل عليه اى على ما قاله القمولى من اشتراط جواز الاجتهاد

اثنا ولا مر جميع قال في شرح الارشاد ما إذا اعتقد ارجحية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما يحتمل في الاسعاد
وقد ينزع فيه ما يأتى في نظير من القبلة من ان تقليد الارجح اولى لان يفرق اه ويمكن الفرق بأنه لا بد
للقبلة بخلاف ما هنا ثم راب ما في الحاشية الاخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق وما يؤيده او
يعينه انه لو جاز تقليد المرجوح لم يكن المرجح اثر فلم يجز تقليد المرجوح ولم يقلد المساوى فيما إذا لم يرجح
أحدهما كاد عليه كلامه في الحاشية الاخرى بل قد يقال تقليد المساوى اولى من تقليد المرجوح فليتامى
(قوله) عن قولهم الخ اى الدال على امكان ما ذكر في البول ايضا فليتامى (قوله) إنما يكون من باب الغلط
قد يكون الا بطل ببل لا بطل قول نحو السكفار فلا محذور في وقوعه في القرآن (قوله) يشترط لجواز الاجتهاد
الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ فأنه قد يظن ان ما صلب منه في الآخر هو الطاهر فيستعمله فلم
منع الاجتهاد (قوله) فال تعدد الاشتراط اى وهو ما معه تطهارة أحدهما يبين وحينئذ يصح التعليل
(قوله) نعم تعليقه غير صحيح قد يقال اذ التعدد الخاص وقدر شد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان

ولما ألحق تعليقه بما ذكرته فان قلت يشكل عليه ما في زوائد الروضة وجرى عليه القمولى أيضا

نجسان إن كانت في الأول
او الثاني إن كانت فيه فهو
نجس بقينا فزال التعدد
المشترط قلت يفرق بأن
الاجتهاد هنا لحل التناول
ولو في المادين القليلين
فكفى فيه لضعفه بعدم
توقفه على التية التعدد
صورة ليتناول الاول او
يتركه ثم رأيت الفتى
استشكل الاجتهاد في مسألة
الروضة بأن الثاني متيقن
النجاسة وشرط الاجتهاد
ان لا يتيقن نجاسة احدهما
بعينه ثم اجاب عنه بقوله
ولعل ذلك إذا جعل الثاني
بعد ذلك اى حينئذ يجتهد
ليظهر له الثاني من الاول
ورأيتي في شرح العباب
بسطة الكلام في ذلك
فراجعه فانه مهم ومنه
الجواب عن الاشكال
المستلزم لتناقض القمولى
بان الاجتهاد هنا إنما هو
لبیان محل الفارقة وكل من
الانامى يحتمل انه محلها
فاليجتهد فيه باقى تعدده
بخلافه ثم هو نية بالخلاف على
بقية انواع التلف فلا اعتراض
عليه (ثم يتيمم) بعد نحو
الخلط فلا يصح قبله هنا
وفيها إذا تحير المجتهد أو
اختلف اجتهاده وغير ذلك
كان تحير الاعمى ولم يجد من
يقده أو وجده وتحير
او اختلف عليه إيمان ولا
سرح لان معهما طاهرا
ييقن له قدرة على إعدامه

بأن لا يقع من أحدهما شئ في الآخر **(قوله)** انه لو اغترف الخ) عبارة المغنى فرع لو اغترف من دينين في كل
منهما ما قليل او مانع في إناء واحد فوجد فيه فارة معينة لا يدري من امهاهي اجتهد فان ظنها من الاول
واتحدت المفارقة ولم تغسل بين الاغترافين حكم بنجاستها وإن ظنها من الثانى او من الاول واختلفت المفارقة
او اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم بنجاستها ما ظنها فيه اه وقره ع **(قوله)** حينئذ ضب بينه وبين
قوله وإن اتحدت المفارقة سم اى حين إذا اتحدت المفارقة ولم تغسل بين الاغترافين كما سمر المغنى
آنفا **(قوله)** هنا أى في مسألة زوائد الروضة **(قوله)** ولو في المادين القليلين) انظر هل هذا مناف لما قدمه
آنفا من قوله وهو غلظة الخ **(قوله)** فكفى فيه) اى فى الاجتهاد هنا لضعفه اى حل التناول **(قوله)** ليتناول
الاول) اى مافى الاناء الاول ان ظن طهارته باجتهاد **(قوله)** في مسألة الروضة) اى زوائد الروضة **(قوله)**
ولعل ذلك) اى جواز الاجتهاد في مسألة الروضة وقوله بعد ذلك اى الاغتراف من الدينين **(قوله)** ليظهر له
الثانى الخ) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال قد يظهر له بدليل ان الفارة من الثانى من غير تعيين الثانى
فيحتاج الى تعيينه بالاجتهاد بدليل سم **(قوله)** عن الاشكال المستلزم الخ) وذلك هو قوله فان قلت يشكل
الخ ووجه الاستلزام أن القمولى في ذلك جرى على مافى الروضة وقيل تبع الرافعى في أنه يشترط لجواز
الاجتهاد ان لا يقع من احد المشتبهين شئ في الآخر كرى **(قوله)** لبیان محل الفارة) اى ثم إذا بان محلها وانه
الثانى فينبغى ان يجوز استعمال الاول كرى زاد سم وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيها إذا صب من
احدهما في الآخر بل كان ينبغى الجواز فربما يظهر له ان النجس هو المصوب فيه فيستعمل الآخر ثم
رايت شيخنا الشهاب البرلى مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر
من أحد الانامين في الآخر سم **(قوله)** بخلافه) ثم اى فيما إذا صب من أحدهما شئ في الآخر **(قوله)** فلا
اعتراض عليه) يتأمل **(قوله)** بعد نحو الخلط) إلى قوله بيه فارق في المغنى وإلى قوله لان النظر في النهاية
ما يوافق **(قوله)** بعد نحو الخلط) تفسير لثم **(قوله)** فلا يصح) اى التيمم **(قوله)** بيه فارق) اى بقوله لان معهما
طاهرا الخ ع وش معلوم عنط الفرق قوله له قدرة الخ **(قوله)** لا تقطع ربحه) إلى قوله وفيها إذا اشتبه في
المغنى لا فوله المانع إلى الماسر **(قوله)** واشتبه عليه ما وما ورد الخ) بى ما لوقع الاشتباه بين ثلاث او ان ما
طهور وماه منتجس وما ورد فهل يجوز الاجتهاد لنظر الماء الطهور والمنتجس ولا يمنع من ذلك انضمام
ماء الورد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كالأبصار احتيا مصادفة الماء المنتجس ولا يجوز الاجتهاد
لان ماء الورد لا يدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كصدافته الماء المنتجس لان له أصلا في
الطهورية بخلاف ماء الورد ففيه نظر سم على حج أقول والاقرى الثانى ونقل عن شيخنا العلامة الشوبرى
ان الاقرب الاول وبقي ايضا ما لوقع مثل ذلك في ماء طهور ومنتجس وبول والغاير الامتناع لفظ امر
نجاسة البول وبقي ما لوقف احداهما في المسئلة الاولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال ان التالف المنتجس ام لا فيه
نظر والاقرى الثانى ع وش أقول وكذا استقرى الثانى في مسألة سم بعض المتأخرين بمافصله لكن قاعدة
إذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى تؤيد الثانى اه وقول ع وش ان التالف المنتجس لعل

صوابه ما ورد (قوله حينئذ) أي حين أذو جد غيرهما قول المتن (توضا بكل مرة) ويعذر في عدم الجزم بالنية كنيسان إحدى الخس وأن أمكنه الجزم بها بأن يأخذ غرفة من كل منهما الخ وظاهر كلامهم أن ذلك جائز عند قدرته على طهور يفيقن وإن كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الامتناع كذا في المغني ونحوه في النهاية وهو مشكل بما سيأتي في كلام الشارح فيما إذا اشتبه طهور بمستعمل من عدم جواز التطهر بكل منهما الخ فانه قادر على الطهور يفيقن وتم انما يفيد الاجتهاد تحصيل طهور بالظن ومع ذلك لم يقتضوا له ثم هذه الكيفية لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فامل بصري ويأتي عن سم وعش رد ما سيأتي في كلام الشارح ايضاً في عرش قوله ومقتضى العلة أي قوله لم للضرورة كمن نسي صلاة من الخس اه (قوله وإن زادت الخ) خلافاً لابن المقرئ في روضته نهاية عبارة المغني واستشكل الأسنوي وجوب الوضوء بالماء وما ورد بما ذكره فيمن معه ماء لا يكفيه لوضوئه ولو كمله بما ع يستهلك فيه كما ورد وغيره انه يلزمه التكميل بشرط أن لا يزيد مثله على ثمن القدر الناقص فكيف يجوز أن يستعمل ماء كامل وماء ورد مثله وهو يزاد على ذلك فالصواب الانتقال إلى التيمم واجيب عنه بجوابين الأول انه قدره على طهارة كاملة بالماء وقد اشتبه وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهناك لم يقدر الخ الثاني أن صورة المسئلة هنا في ماء ورد انقطعت واحتج صار كلاماً وذلك لاقية له غالباً وقيمة تافهة بخلاف تلك ويؤخذ من ذلك انه لو زادت

قيمه على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم كما جزم به ابن المقرئ في روضته اه (قوله المانع لا يراد الخ) فيه نظر سمو وجهه ان الاشتباه لا يمنع من صحة إيراد العقد عليه فلو قال له بعثك هذا صح ويمكن حمل كلام الشارح على ما إذا قال له بعثك هذا الماء ورد وهو في هذه الحالة فلا يصح بشيئ (قوله ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ثم إذا فعل ذلك فظهر له الماء منها تطهر به كما يأتي ايضاً عرش (قوله لما مر) أي في شرح أو ما موبول لم يجتهد على الصحيح (قوله يقينا) زاد النهاية والمغني ثم يعكس ثم يتم وضوءه بأحدها ثم بالأخر (قوله لا واجب للمشقة) جزم به النهاية والمغني كما مر (قوله لا يتوضا بكل منهما الخ) هذا ممنوع معنا واضعاً بل كلام المجموع كما لم يذب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه ما شرحه للعباب سم عبارة عرش فرع إذا اشتبه المستعمل بالطهور بجوزله الاجتهاد وقال في شرح المذهب ويجوز أن يتوضا بكل منهما موقوفاً بغير التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد انتهى عميرة وقوله ويجوز أن يتوضا الخ نقل ابن حجج عن الشرح المذكور خلاف هذا القول الاقرب ما قاله عميرة ثم رأيت ابن قاسم على ابن حجج مراح بما قلته اه عرش وتقدم عن البصري استشكل

مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لأن ماء الورد لا يدخل الاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفة وليس كمصادفة الماء المتنجس لأن له أصلاً في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر (قوله بالاشتباه المانع) فيه نظر (قوله لا يتوضا بكل منهما) هذا ممنوع معنا واضعاً بل كلام المجموع كما لم يذب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه ما شرحه للعباب بنقل عبارتهما والتكلم عليهما ومن ذلك قول المذهب مانصه وإن اشتبه ماء مطلق ومستعمل فوجهاً أحدهما لا يتحرى لأنه لا يقدر على إسقاط الفرض يفيقن بأن توضا بكل واحد منهما والثاني يتحرى لأنه يجوز إسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين اه قال النووي في شرحه هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلها كما بيناه الصحيح منهما جواز التحري ويتوضا بما ظن انه المطلق والثاني لا يجوز التحري بل يلزمه اليقين بأن يتوضا بكل واحد مرة وعلى هذا لو أراد الاستنجاء وغسل نجاسة أخرى غسل بأحدهما ثم بالأخر وان توضا بهما فهو غير جائز في نيته بطهوريته ولكن يعذر في ذلك للضرورة كمن نسي صلاة من خمس اه فامل فرض الخلاف في الجواز مع قصره بان التوضو بكل من باب العمل باليقين نجدة مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضو بكل منهما تأمل قوله وإذا توضا بهما فهو غير جائز الخ تنجدة نصاً فإن التوضو بكل منهما الذي صرح كلامه بجواز لا يشترط فيه

(توضا) وجوباً أن لم يجد غيرهما جوازاً أن وجده خلافاً لمنع حينئذ (بكل) منها (مرة) وإن زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثمن مثل ماء الطهارة لأن النظر لذلك انما هو عند التحصيل لا الحصول مع ضعف ماله بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يجتهد فيها لما مر انه لا اصل لتغير الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معاً وجهه من غير خلط ليتأتى له الجزم بالنية حينئذ لمقارنتها لغسل جزء من وجهه بالماء يقينا انتهى وهو وجيه معنى وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب للمشقة وفيها إذا اشتبه طهور بمستعمل لا يتوضا بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد إلا أن فعل تلك الكيفية كما حررته بما فيه في شرح الارشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد)

فيهما كالماء ويرده ما تقرر من الفرق (١١٠) نعم له الاجتهاد للشرب ليشرب ما يظنه الماء وما الورود وإن لم يتوقف اصل شره به على

اجتهاد ثم إذا ظهر له بالاجتهاد الماء جاز له التطهر به على ما قاله الماوردي لأنه يفتقر إلى الشيء تبعاً لما لا يفتقر فيه مقصوداً ونظيره منع الاجتهاد للوطء ابتداءً وجواز بعده الاجتهاد للملك (وإذا استعمل ما ظنه) الطاهر من المأين بالاجتهاد أي كله أو بعضه (أراق) ندباً (الآخر) إن لم يحتج به وقيد بالاستعمال بفرض أنه لم يرد باستعمال أراد لأنه لا يتحقق الاعراض عن الآخر إلا به غالباً فلا ينافي أن المعتمد ندب الراققة قبله ثلاثاً يغلط ويتشوش ظنه (فان تركه) بلا رافة قائم يبق من الأول بقية لم يحز الاجتهاد لأن شرطه على الأصح عند المصنف أن يكون في متعدد حقيقة فلا يجوز في كمين ثوب مثلاً مادام متصلين به وزعم أنه إذا تلف أحدهما ينبغي استعمال الباقي بلا اجتهاد كالمشكوك في نجاسته نظراً للأصل مردود بان باب الاجتهاد ترك فيه الأصل بالشك أي أصل الطهارة وأصل عدم وقوع النجس في كل إناء مخصوصه كترك الأصل في ظلية رؤيت تبول في ماء كثير ثم روى عقب

مقالة الشارح أيضاً (قوله فيما كالماءين) إلى المأين في النهاية والمعنى (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) والفرق بينه وبين الطاهر أنه يستدعي الطهورة وما عتلتان والشرب يستدعي الطهارة وما طاهران نهاية (قوله وإن لم يتوقف الخ) عبارة المعنى والنهاية واستشكل بان الشرب لا يحتاج إلى اجتهاد وجيب بان الشرب وإن لم يحتج إليه لكن شرب ماء الورود في ظنه يحتاج إليه اهـ (قوله على ما قاله الماوردي الخ) اسقط المعنى صيغة التبري وعبارة النهاية كما قاله الماوردي وقد عدا امتناع الاجتهاد للشيء مقصوداً ويستفاده تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء وبملكه تبعاً لما لو اشتهت أمته بأمة غيره واجتهد فيها للملك فاه يظن ما بعده لجل تصرفه فيها ولكونه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع وما عتله الأذرى من مجيء كلام الماوردي في المأو البول بعد إذ كلامه يشير إلى أنه إنما اباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورود ثم يظهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا وإضافته من المأين له أصل في الحل المطلوب وهو الشرب لحجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول فالوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كمنه وكذا مطلقاً إلا لاكل وغيره كاطعام الجوارح بل وإن وجد اضطراب جاز له تناول عجم أو لا امتنع ولو واجتهاد بذلك يندفع ما في التوسط وغيره اهـ وقوله فالوجه الخ في الكردي عن الأيعاب مثله (قوله منع الاجتهاد للوطء الخ) عبارة البرماوى ولو اشتبه متناخصين واجتهد أحدهما فيها للملك جاز وثبت ملكها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه ولا تقبل منازعته إلا ببينة وتعين الثانية للآخر للحصر فيه وبجل له وطء ما بعده هذا إن لم يحتج بالآخر فان اجتهد وادى اجتهاده إلى عين ما أداه اجتهاد الآخر فيجته الوقت إلى أن يظهر الحال أو يصطاحا انتهت بحيرى وتقدم عن عرش في مبحث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلق بالمقام (قوله وجوزاه) أي الوطء سم وكردى (قوله للملك) أي بقصد تمييز الملك فقط لأنه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وإنما الحاصل به الملك ويرتب عليه الوطء لأنه من عمرته كردى عن شرح العباب (قوله الطاهر) أي قوله فلا يجوز في المعنى (قوله الطاهر) أي الطهور نهاية (قوله ندباً) وقيل وجوباً بمعنى (قوله إن لم يحتج به) أي لنحو عطش نهاية لعل المراد لعطش دابة وكذا أدى خاف من العطش تلف نفس أو عضو أو منفعة وإلام يحز شره لأنه له حكم النجس سم على المنع عرش عبارة المعنى إذ لم يخف العطش ليشرب إذا اضطرب اهـ (قوله يفرض أنه لم يرد الخ) أشار به إلى إمكان حمل كلام المأين عليه كقوله فإذا قرأت القرآن فاستعذ بك من كل ذي سلطان مقول عليه معنى الإرادة النهائية (قوله إلا به) أي بالاستعمال (قوله ثلاثاً يغلط الخ) علل المعنى ندب الراققة قبل الاستعمال ثلاثاً يغلط فيستعمله وندباً بعد الاستعمال ثلاثاً يتغير اجتهاده فيشبهه عليه الأمر اهـ وظاهران كلامن التعليان يجرى في كل من الراققين (قوله بلا رافة قائم لم يبق الخ) عبارة المعنى أي لم يبقه وصلى بالاول الصبح مثلاً ثم حضرت الظهور وهو محدث ولم يبق من الاول شيء الخ (قوله في متعدد حقيقة) أي ابتداء وانتهاء شرح افضل (قوله فلا يجوز في كمين الخ) أي وفي إحدى يديه المتصلتين يديه بل يجب غسلهما لتصح صلاته وفي الأيعاب لو اشتبه نجس في أرض واسعة فصل فيها إلى بقاع قدره وضيقه غسل جميعها اهـ كردى (قوله به) أي بالثوب (قوله في ماء كثير) أي غير متغير اخذاً ما بعده (قوله وإن بقي من الاول) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية وإلى قول المأين بل يتيمم في المعنى إلا ما انته عليه (قوله لزمه عند إرادة الوضوء الخ) أي إذا لم يكن متذكراً للعلامة الأولى معنى وسيأتي غن النهاية مثله بزيادة عبارة عرش أي بان أحدث وحضرت تلك الكيفية فعليك بالتدبر (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) سيأتي نقل هذا عن الماوردي وقد نظر الشارح في شرح العباب في بحث الأذرى مع كلام الماوردي في الماء والبول مما قاله فالوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كمنه وكذا مطلقاً وإن اعتمدنا كلام الماوردي بل إن وجد اضطراب جاز له تناول عجم أو لا امتنع ولو واجتهاد أحدهما باختصار (قوله وجوزاه) أي ضيقه وبينه وبين لوطء (قوله لزمه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن أن يكون محله ما إذا لم يكن ذكر الدليل للاجتهاد الاول أو قام عنده

تلك الكيفية فعليك بالتدبر (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) سيأتي نقل هذا عن الماوردي وقد نظر الشارح في شرح العباب في بحث الأذرى مع كلام الماوردي في الماء والبول مما قاله فالوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كمنه وكذا مطلقاً وإن اعتمدنا كلام الماوردي بل إن وجد اضطراب جاز له تناول عجم أو لا امتنع ولو واجتهاد أحدهما باختصار (قوله وجوزاه) أي ضيقه وبينه وبين لوطء (قوله لزمه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن أن يكون محله ما إذا لم يكن ذكر الدليل للاجتهاد الاول أو قام عنده

البول متغيراً عملاً بالظاهر لقوته باستناده لمعين مع ضعف احتمال خلافه وإن بقي من الاول بقية وإن قلت لجوب استعمال الناقص لزمه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد فان اتى الاول فواضح (وإن تغير ظنه) فيه صلاة

صلاة اخرى ولم يكن ذا كراهة الاول او عارضه معارض اه زاد سم اما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر وقدي من الاول بقية واحتاج للوضوء وهو ذا كراهة لدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به فليراجع اه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغي ان يجوز للاعشى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قد فسد في الاول وعمل به بأن لم يكن قد فسد فيه او قلده فيه ولم يعمل بقياس ذلك انه لو كان باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهل له اكل الثمن بقياس حل ذلك ظاهر اه وفي حلها معا باطنا ونظرا والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لان احدهما بيعه باطل بغيره فبقيت منه غير مملوك سم عبارة ع (قوله لم يعمل بالثاني) اى ولا بالاول ايضا لاعتقاده ان بطلانه ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شر به او باعه او غسل به نجاسة او غير ذلك وانتهى لغسل اعضائه بينهما وما اصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له ان يتطهر بالثاني اه (قوله لئلا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا ياتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا ياتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا ومعنى (قوله بالاجتهاد) اى مع ان الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما ياتي عن البلقيني سم (قوله او يصلى الخ) اى الصلاة الثانية (قوله والتزام المخرج الاول) اى العمل بالثاني وغسل جميع الخ عبارة المغنى ومخرج ابن سريج عن النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني ورفق بان العمل به هنا يؤدى الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما اصابه الاول والى الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهناك لا يؤدى الى صلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة اه (قوله نقض اجتهاد الخ) اداء صلاة معينة الى غير القبلة (يقينا) (قوله) واخذ البلقيني الخ قلت هو واضح وقد اتي به الوالد رحمه الله تعالى وعلم ما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها اى ما لم يكن باقيا على طهارته نعم ان كان ذا كراهة الدليل الاول لم يعبده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقاءه بماله بمنزلة بقاء الشخص متطهر افيض في ماله ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعة أم يمكنه الاستتر ببعضه فكبره فقطع منه قطعة وقطعوا واستترها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى اعادة الاجتهاد كاقضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا

معارض اما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الاخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج وهو ذا كراهة لدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد غير متعدد لذليل هنا اجتهاد جديد بل استصحابا بالحكم الاول فليراجع (قوله لم يعمل بالثاني الخ) ينبغي ان يجوز للاعشى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير به والعمل به حيث لم يكن قد فسد في الاول وعمل به بأن لم يكن قد فسد فيه او قلده فيه ولم يعمل به وذلك لان البصير اتلم بعمل بالثاني المغير لما منع هو لزوم نقض الاجتهاد بالاجتهاد وهذا المانع مفقود في حق الاعشى وقياس ذلك انه لو باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهو يحل له اكل الثمن بقياس حل ذلك ظاهر اه وفي حلها معا باطنا ونظرا والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لاقبال اذا تغير اجتهاده تبين بطلان الاول لانه ممنوع لانه صح بيع الاول قبل التغير وتعلق به حق ثالث فلا يؤثر فيه التغير فليتما (قوله لم يعمل بالثاني على النص) (سأتي في شروط الصلاة) الى الاجتهاد في ثوبه انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله لئلا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا ياتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا لا ياتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله بالاجتهاد) اى مع ان الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح بدليل ما ياتي عن البلقيني (قوله والتزام المخرج) المقابل للنص (قوله

(لم يعمل بالثاني) من ظنيه
(على النص) لئلا ينقض
الاجتهاد بالاجتهاد ان
غسل جميع ما اصابه الاول
او يصلى بيقين النجاسة ان لم
ينسله التزام المخرج الاول
قياسا على القبلة بعيد لان
أحد هذين الفاسدين لا ياتي
في العمل بالثاني فيها
لاحتمال الجهة الثانية
للسواب كالاولى فلم يلزم
عليه نقض اجتهاد أصلا
وأخذ البلقيني بما ذكر

انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما اصابه بما غير ما عمل بالثاني اذ لا يلزم عليه ما ذكره حيث هو نظير مسألة القبلة وظاهر كلامهم
الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه (١٢) وحيث قد تغير اجتهاده ووضوءه الاول باق صلى به ولا نظر لظنه نجاسة اعضائه لان

لما علمت من الغاء هذا الظن
لما يلزم عليه من الفساد
المذكور (بل يتيمم) بعد
نحو الخلط لا قبله كما مر
(بلاعادة) حيث لم يغلب
وجوده في محل التيمم (في
الاصح) لانه ليس معه ظاهر
يبقى ولا نظر الى ان معه
ظاهرا بالظن لانه لا عبرة
بهذا الظن لما يلزم عليه
الفساد كما تقرره (تنبيه) هـ
ما قررت به المتن من فرض
قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي
من الاول بقية آثاره وبأني
على طريقته انه لا يجوز
الاجتهاد الا في تعدد من
التقيد بنحو الخلط انما هو
ليصح قوله بلا اعادة لما
علم من قوله بل يخطان ثم
يتيمم ان شرط صحة التيمم
تلفهما او تلف احدهما
واما اشتراط ان لا يغلب
وجود الماء فمعلوم من كلامه
في التيمم فلم انه لا اعتراض
عليه بوجهه وانه يصح تخريج
كلامه على طريقة الرافي
ايضا من جواز الاجتهاد
مع عدم التعدد لانه لا يحتاج
عليها في عدم الاعادة الى
تقيد بنحو خلط لانه ليس
معه الا انه واحد ولا طور
معه بيقين هذا كله مع قطع
النظر عن قوله في الاصح
فع النظر اليه بتعين تخريجه
على رأى الرافي فقط لانه
لا يظهر مقابل الاصح مع

لبعض المتأخرين نهاية (قوله لو غسل بين الاجتهادين الخ) وفي الجبري عن الحنفى بعد ذكر مثل ذلك عن
البرلسى والزبايدى ما نصه اى ولا يعيد ما صلا به الاول على الراجح لا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة
بنجاسة قطعا ما في الاول وما في الثاني فيلزمه الاعادة حيث لا تناقل النجاسة غير متعينة فلا يعيدها كما قالوا
فيما لو صلى اربع ركعات لاربع جهات فانه لا يعيدهم انه صلى غير القبلة قطعا لان المبطل غير متعين اه
(قوله مما ذكر) اى من التعليل بقوله لئلا ينقض الخ (قوله جميع ما اصابه) اى الماء الاول من اعضائه
وثباه عش (قوله بما غيرهما) اى بما طهر بيقين او اجتهد غير ذلك الاجتهاد نهاية (قوله هو نظير
مسئلة القبلة) اى نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث يعمل بالاجتهاد الثاني كركي (قوله صلى به) وفاقا
للمعنى وسمو خلافا للنهاية عبارة فان كان على طهارته لم تجب اعادته اى الاجتهاد الا ان يتغير اجتهاده قبل
الحدث فلا يصلح تلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها (قوله لما يلزم عليه) اى العمل بهذا الظن (قوله
من الفساد المذكور) اى عقب المتن (قوله كما مر) اى في شرح م يتيمم (قوله في محل التيمم) سياتى في باب
التيمم بما مشهوما يؤخذ منه ان المعتبر على الصلاة سم (قوله ولا نظر الى ان معه الخ) انظر هذا مع قوله بعد
نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه ظاهر بالظن وبجواب منع ذلك اذا خلط ما عظمه في
الاخر سم وبجواب ايضا بانه بالنظر الى قول المصنف على الاصح وبأني انه مع النظر اليه بتعين تخريج
كلامه على رأى الرافي فقط فلا يتقيد التيمم بعد نحو الخلط كما اشار الى ذلك النهاية والمعنى بمانصه والثاني
يعيد لانه معه ظاهر بالظن فان راقه قبل الصلاة لم يعدجزا ما (قوله تنبيه ما قررت الخ) قرر النهاية
ايضا عبارة المتن بنحو ذلك ثم قال كالشارح فيما سياتى وهذا الذى سلكته الخ بصري (قوله الا في متعدد) اى
ابتداء وانتهاء (قوله ومن التقيد الخ) عطف على قوله من فرض الخ وقوله بنحو الخلط يعنى بعد نحو الخلط
(قوله ان شرط الخ) بيان لما عمل الخ (قوله وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافي) اى بفرض قوله
وتغير ظنه فيما اذا لم يبق من الاول شئ (قوله وانه لا يحتاج الخ) عطف على قوله انه لا اعتراض الخ (قوله مع
قطع النظر عن قوله في الاصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه عش (قوله مع نحو
الخلط الخ) قد يقال ان من صور الخلط ان يصب من المظنون طهارته ثانيا في الاخر او عكسه فيبقى معه
ظاهر بالظن كالمحل على طريقة الرافي فيكون للكلام محل على طريقة المصنف في الجملة بصري وقد يجاب

لو غسل بين الاجتهادين الخ لو كان في هذه الصورة قباغ الاول قبل تغير الاجتهاد لم يؤثر في صحة البيع تغير
الاجتهاد فلو باع الاخر بعد تغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الاعضاء بينهما صح ايضا وهل لاكل الثمينين
باطنا فيه ونظروا الوجه لا لان احد البعدين باطل بيقينا فثمنه غير مملوك (قوله بغيرهما) فنهية ان العمل
بالثاني مع ايراد الماء الاخر مواردا لا يلتزم معه لزوم ما ذكره وفيه نظر لانه لا يتحمل ان يكون النجس هو
الاول وبايرد الثاني موارده بصير طهارا ومع ذلك لا تكون الصلاة ييقين النجاسة ويضاح ذلك ان من لوازم
العمل بالثاني غسل الاعضاء بالماء الاخر مع احتمال ان يكون النجس ما استعمله او لا فتطهر الاعضاء بالماء
الثاني وحيث لا يلزم كون الصلاة ييقين النجاسة الا ان يرد بقولهم او يصلح بيقين النجاسة ان لم يغسل ما اصابه
الاول من غير اعضاء وضوء فان غسل ذلك ليس لازما لاستعمال الاخر في الطهارة فليتأمل (قوله وضوءه
الاول باق صلى به) هذا هو الوجه وبدل عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يغسل ما اصابه الماء الاول ثم رأت
ان ابن العماد قال فان كان على طهارته لم تجب اعادته الا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلح تلك الطهارة
لاعتقاده لان بطلانها هو كالمواحد واجتهدوا تغير اجتهاده قبل وهو ظاهر انتهى وفيه نظر (قوله في
محل التيمم) سياتى في باب التيمم بما مشهوما يؤخذ منه لمعتبر على الصلاة (قوله ولا نظر الى ان معه ما طهارا
بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه ظاهر بالظن

نحو الخلط المشترط على رأى المصنف بل مع وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وزعم بعضهم تخالفهما في الاعادة
فهي على طريقة الرافي لا تجب وعلى طريقة المصنف تجب لان معه طهورا ييقين

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أي في جميع صور التلف (قوله غفلة عن وجوب تقييداً مطلقاً هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعي اي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب على طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فهما فان اراق ماذكر قبلها فلا إعادة جز ما لكان اعتبارها كون الاراقه قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوز فالاعتماد المعتبر كون الاراقه قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصور بما إذا انتفت الاراقه ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجز وما به حيثئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقه ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف واجراء الكلام على اطلاقه إذ تقييده يتأني ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة من هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي ايضا على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقه التي هي من نحو الخط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حيثئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف سم (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان محل كلامه على غير رأي الرافعي يتأني قوله في الاصح حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى اولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصري قولهم وبعضهم حصره الخ وهذا هو الذي استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال انفا فع النظر اليه يتعين تخرجه الخ فوجه الاولوية مع العينية اه (قوله وبعضهم الخ) بالجر عطف على قوله وبعضهم تخرج الخ (قوله وعلم بما مر الخ) عبارة المعنى تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضهم بما مر الاول أن يتأني بدالصل محل فلا يجتهد في ماء اشبهه ببول كما تقدم الثاني ان يقع الاشتباه في متعدد فلو تنجس احد كيه او احدى يديه واشكل فلا يجتهد كما سيأتي في شروط الصلاة ان شاء الله تعالى الثالث ان يبقى المشتبهات فلو تلف احداهما لم يجتهد في الباقي بل يتيمم ولا يعيد وإن بقي الاخر لانه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد الرابع بقاء الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى واعاد قاله العمراني في البيان الخامس ان يكون للعلامة فيه مجال بان يتوقع ظهور الحال فيه كالتباب والواو والاطعمة فلا يجتهد فيما اذا اشبهه بحره باجنية فأكركا سيأتي ان شاء الله تعالى في النكاح أو ميتة بمذكاة ونحو ذلك وشروط الاخذ والعمل بالاجتهاد ان تظهر بعده العلامة اه ووافقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعبه بقوله والوجه خلافه اه

وبحسب يمنع ذلك إذا خلط ما ظنه في الآخر (قوله غفلة عن وجوب تقييداً مطلقاً هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعي اي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب على طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيهما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فهما فان اراق ماذكر قبلها فلا إعادة جز ما لكان اعتبارها كون الاراقه قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوز ولا فالاعتماد المعتبر كون الاراقه قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصور بما إذا انتفت الاراقه ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجز وما به حيثئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقه ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف واجراء الكلام هنا على اطلاقه إذ تقييده يتأني ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة من هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي ايضا على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقه التي هي أقوى من نحو الخط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حيثئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان محل كلامه على غير رأي الرافعي يتأني قوله في الاصح

غفلة عن وجوب تقييد
ما أطلقه هنا بما قدمه من
ان الخطأ أو نحوه شرط
لصحة التيمم وهذا الذي
سلكته في تقرير عبارته
من التفصيل اولي وما وقع
للتكلمين عليه من احلاق
بعضهم تخرج كلامه على
الرأين وبعضهم حصره
على رأي الرافعي وعلم ما
مر في الماد البول ان شرط
الاجتهاد

أيضاً أن يتأيد بأصل خل
موانع النكاح أن شرطه
أيضاً أن يكون للعلامة فيه
بجال ومن ثم لم يجتهد في
صورة اختلاط المحرم
الآتية ثم وما قدمته في
المتحجر أنه يشترط العمل به
ظهور العلامة فلا يجوز له
الاقدام على أحدهما مجرد
الحسد والتخمين كما مر
وإذا كان هذا شرط للعمل
بخلاف ما قبله لأن تلك إذا
وجدت اجتهد ثم إن ظهر له
شيء وعمل به وإلا فلا قادل
عليه ظاهر الروضة تبعاً
للغزالي من أن الأخير
شرط للاجتهاد أيضاً غير
مراد عن بعض الأصحاب
أشراط كونها الواحد وإلا
تظهر كل باناته كافي إن كان
ذاغراً بأبني طالق وعكسه
الآخر ولم يعلم فإن زوجة
كل محل له ورد بأن الوطء
يستدعي ملك الواطء
للمحل والوضوء يصح
بمغسوبة أو وضوء منه أنه
لا مجال للاجتهاد في البضع
فأبقينا كلا على أصل الحل
إذ لانية ثم تتأثر بالشك
وهنا له مجال من حيث أنه
يصح من كل النظر في الظاهر
منهما فوجب لتأثر النية
بالشك في حق كل منهما
(ولو أخرج بتجسسه) أي
المأموه مثال أو استعماله
ولو على الإهام أو يطهارة

(قوله أيضاً) أي كسعة الوقت وتعدد المشتبه (قوله أو مذكاة بميتة) قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما إذا اشتبهت مذكاة غير مسومة بمذكاة مسومة فإن له الاجتهاد فيها قطعاً لهما مباحان طرأ على أحدهما مانع ذكره في المجموع قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره لتمييزه اختصاصه فيصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم (الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جازع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم أقول ظاهر صريحهم بل صريح ما يأتي آتفاعن الكردى أن كل من الشروط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا يجوز بدون واحد منها (قوله ثم) أي في النكاح (قوله وما سيد كرهه) أي عطفه على قوله بل ماسر المتعلق بقوله علم المضي تسامح (قوله في المتحجر) أي فيما إذا تحجر المجتهد (قوله كاسر) أي في شرح وتطهر بما ظن طهارته (قوله) وإنما كان هذا أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة في مجال وقوله لأن تلك أي العلامة (قوله) وعن بعض الأصحاب (الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله) وعن بعض الأصحاب (الخ) وفي الكردى بعد ذكر الشروط المتقدمة مانع فله شرط جواز الاجتهاد أو ما شرط وجوبه بثلاثة دخول الوقت أو قبل الوقت فهو جائز ثانياً لعدم وجود غير المشتبه وإرادته استعماله ثالثاً إن لا يبلغ المشتبهان بالخاطف ولتين أو إلا فلا يجب الاجتهاد بل يجرى بينه وبين الخاطف اهـ (قوله) وعن بعض الأصحاب اشترط كونهما لو أحداً (الخ) والوجه كافي الإحياخلافه عملاً باطلاً هم كما هو محتج به في شرح العباب نهاية (قوله) ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن ما لنفسه استعماله أو لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي والإتيم سم (قوله باب الوطء) (الخ) عبارة الكردى قال في الإحياء قائل فلو كان الآن لشخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل باناته أنه يتيقن طهارته وشك أن فيه فنقول هذا محتمل في الفقهاء الأرجح في الظن للنوع وإن تعدد الشخص هنا كاتحاده لأن صحة الموضوع لا تستدعي ملكاً بل وضوء الإنسان بما غره في رفع الحدث كوضوءه بمائه فلا يثبت لاختلاف الملك واتحاده اثر بخلاف الوطء لوجه التغير فانه لا يحل اهـ (قوله تتأثر) أي تبطل (قوله) وهنا) أي في الانابين لاثنتين وقوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق اختلعه بوجوب (قوله أي الإمام) أي قوله وإطلاق الفقيه في النهاية (قوله وهو) أي الإمام (قوله أو استعماله) عطف على تجسسه (قوله) ولو على الإهام) أو مثل ذلك مالو توضاً من أحدنا بمن بلا اشتباه فخير بنجاسة أحدهما على الإهام فاجتهد أو أداه اجتهد إلى نجاسة ما ظهر منه فيجب إعادة ما صلا به تلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبراني وأرضاه عرش أقول وبقيده أيضاً قول الشارح كالنباية أو بعده (قوله قبل استعمال ذلك) (الخ) متعلق بقول المصنف ولو أخرج عرش (قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله إذا الأخير بعد ما يطهارة وفيه نظر ظاهر سم

حيث قال فاع النظر إليه الخ وكيف يدعى أولوبة تفصيل في كلامه مع منافاته له (قوله أو مذكاة بميتة) قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبهت مذكاة غير مسومة بمذكاة مسومة فإن له الاجتهاد فيها قطعاً لهما مباحان طرأ على أحدهما مانع ذكره في المجموع عن القاضي قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره لتمييزه اختصاصه فيصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم (الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جازع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى قال في شرح العباب واستشكل بأنهم جعلوا للفتاف أن يبالغوا في اعتداد على الشبه ورتبوا عليه حل النكاح تارة وحرمة أخرى والارث وغيره وكان قياس ذلك أن للفتاف الاجتهاد هنا بالاولى قال الزركشي وهو إشكال قوي اهـ وقد يجب بان الحاق الفتاف حكم هو من الحاكم وإنما نفذ على غيره وعليه فلا ينفذ لنفسه ولا عليها ومن ثم لم يجز للفتاف أن يجتهد بحكم نفسه هنا قطعاً اهـ (قوله ورد الخ) وعلى هذا فإن ظن بالاجتهاد ما لنفسه استعماله وما لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي والإتيم (قوله أو بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله

أى ومخالف لما قدمه في شرح وتطهير ما ظن طهارته (قوله التعمين الخ) الأولى وفارق الإهام ثم الإهام هنا بان الإهام ثم يوجب اجتنابها والإهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وإن استوي فى إفادة جواز الاجتهاد فى المأين (قوله ثم) أى فى الأخبار بالنجس أو الاستعمال وقوله هنا أى فى الأخبار بالطهارة (قوله بان التجسس) أى أو الاستعمال (قوله وإن استوي) أى الإسامان وهما الإهام والطهارة والإهام النجاسة ع (قوله فى كل) متعلق بالإهام وقوله جواز الخ مقفول إفادة الخ (قوله وهو المكلف) إلى المأين فى المغنى لإفادته أو عدل آخر (قوله ولو امرأة وقتاً) ولو أعمى نهاية ومعنى وسم (قوله أو عدل آخر) أى عينه كريد وعرف المخبر له عدلته وكذا القول آخرى عدل وكان من أهل التعديل على ما بآنى عن شرح المسند ع (قوله وفاسق الخ) أى ويجنون وبحول نهاية ومعنى أى يجهول العدالة ع (قوله ويميز) عبارة المغنى والصبي ولو يميز وفى ما يعتمد المشاهدة اه زائد النهاية ولو أخبر الصبي بعد بولغته عما شاهدته فى صباه من تنجس إناء ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه فى الزمان الماضى أيضاً أه قال ع (قوله أو اقتصره) مر فى المختصر على ما ذكره يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وهل هو كذلك أولاً فيه نظر فليراجع وقياس ما قاله فى الصوم وفى دخول الوقت من أنه لو اعتد صدق الفاسق عمل به يجتبه هنا اه (قوله إلا ان بلغوا الخ) أى من غير المجانين نهاية ومعنى وشرح بأفضل قال الكردى أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقولها لو ظن صدقها لأن خبرهما ساقط شرعاً ثم قال وقد يقال ينبغى أن يؤثر كذا فى وجوب الصوم إذا أخبر به بالهلل فاسق أو وصى ظن صدقه اه عبارة الحلبي لا يعتمد مالم يضرىوا عن فعل أنفسهم ومالم يصدقهم وإلا اعتمد خبرهم انتهت وتقدم اتفاقاً عن ع (قوله ما وافقه (قوله) أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بلى فى الإناة معنى عبارة سم لا ينبغى أن أخبره عن فعل نفسه غاية أنه كآخبار العدل الذى لا بدعنه من بيان السبب أو كونه فقيهاً موافقاً فلا بد من ذلك هنا أيضاً فلا يكتفى بخوفه ليجتنب هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان فقيهاً موافقاً كصبيته فيه بولاً وأما نحوه قوله بلى فيه ففیه بيان السبب ولا يكتفى طهرته إلا أن بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتلأ اه (قوله فيقبل) أى فى غير المجنون نهاية (قوله طهرته) مقول القول (قوله) ولم يعارضه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعداً كان قال أحدهما ألغ الكلب فى هذا الإناة دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقاً وحكم بنجاسة الماءين لاحتيا لالووع فى وقتين فلو تعارض فى الوقت أيضاً بان غيباه عمل بقول أو تقهما فان استويا فبالأكثر عدداً فان استويا ساقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الإناة بن كآلوعين أحدهما كلباً كان قال ألغ هذا الكلب وقت كذا فى هذا الإناة وقال الآخر كان ذلك الوقت بلبه آخر مثلاً اه قال ع (قوله بعد سقوة كلام الشارح ماضيه وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر عمل بقول أو تقهما فان المتبادر منه تقديم الوقت وإن كان غيره كآثر عدل باليكاد يصرح به قوله مر فان استويا الخ اه (قوله) ولم يعارضه مثله) أى شخص مثله فى قبول الرواية وقوله ككان الخ مثال للمعاوضة كردى (قوله ككان) أى ذلك الكلب (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى

إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر (قوله وفارق الإهام ثم التعمين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى ابتداء وجدته إنما هو باعتبار الإهام ثم وعدمه باعتبار ههنا مثله (قوله مقبول الرواية) أى ولو اختلف اتفاقاً إن أخبر عن حسن أو ماقبل العمى فان أخبر عن غير ما حتمل بحجى الخلاف فى قبول روايته وعبارة الروض ولو أعمى (قوله) وأخبر كل عن فعل نفسه) لا ينبغى أن أخبره عن فعل نفسه غاية أنه كآخبار العدل الذى لا بدعنه من بيان السبب أو كونه فقيهاً موافقاً فلا بد من ذلك هنا أيضاً فلا يكتفى بخوفه ليجتنب هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان فقيهاً موافقاً كصبيته فيه بولاً وأما نحوه قوله بلى فيه ففیه بيان السبب ولا يكتفى طهرته إلا أن بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتلأ (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استويا نظير

وفارق الإهام ثم التعمين
هنا بآثر التجسس على
الإهام يوجب اجتنابها
والطهارة على الإهام لا
تجوز استعمال واحد
منهما وإن استوي فى إفادة
الإهام فى كل جواز
الاجتهاد فيها (مقبول
الرواية) وهو المكلف
العدل ولو امرأة وقتاً عن
نفسه أو عدل آخر فلا
يكتفى بخبر كافر وفاسق
ويميز إلا ان بلغوا عدد
التواتر أو أخبر كل عن
فعل فيقبل قوله عما أمر
بتطهيره طهرته لا تطهر
(وبين السبب) فى تنجسه
أو استعماله أو طهره كقول
هذا الكلب فى هذا وقت
كذا ولم يعارضه مثله
ككان فى ذلك الوقت بمحل
كذا وإلا كان استويان
أو كآثره أو كان أحدهما
الطهارة والنجاسة

او الاستعمال والاطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما يأتي في نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالمتجدد اصطلاح خاص (موافقا) لا اعتقاد المخبر في ذلك او عارفا به وإن لم يعتقد في يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بانه لا يقبله بالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل انه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد عن يعرف المذهبين فلا يعمل عليه على انه غير مطرد (اعتمده) وجوابا وإن لم يبين بخلاف عامي وخالف لم يبين سببا لانتفاء الثقة بقولها ولما قبلت الشهادة على الردة مع الاطلاق على ما يأتي تعليلها على المرتد لا مكان ان يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل في الشهاد بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه لان الحكم يلزمه الاعتباط ومنه ان لا يعمل على اجمال غيره مطلقا على ما يأتي او اخر الشهادات

ذلك الوقت بحمل كذا وجواب الشرط قوله سقطا قوله كان استويا تنظير للشرط فاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولعم هذا السكيب في هذا المأوى وقت كذا وقال الاخر كان حيثئذ بيلد اخر سقطا وبقي اصل طهارته كالقول احدهما ولغ السكيب في هذا دون ذلك وقال الاخر بل في ذلك دون هذا وعينا وتقاوا واحدا واستويا بقا وكثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانها يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا بالخ مال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى سم (قوله) الاستعمال (الاولى) والظهورية والاستعمال بصري (قوله) في نحو الوقف (الخ) لوقال في نحو الجماعة والجنائز لكان ان نسب قاتل بصري (قوله) اصطلاح خاص اي بالاصوليين قول المتن (موافقا) ولو شك في موافقته فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر انتهى عميرة اه ع (قوله) في ذلك اي ما ذكر من احكام النجاسة والطهارة والاستعمال والظهورية (قوله) او عارفا به (الخ) عبارة الكردى وكالموافق ما إذا كان عارفا بما ذهب المخبر بفتح الباب وانه لا يخبره لا باعتقاده فيكون منه الاطلاق كافي الامداد وفتح الجواد والاعباب وهو يقتضى انه لا بد من وجود شرطين ان يعلم مذهبه وانه انما يخبره به ولكن في التحفة ما يفيد اشتراط الشرط الاول فقط اه قول المتن (اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من المأوى بالمخبر بتنجسه وإن لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فلا يرجع سم على صحيح اه ع وتقدم عنه عند قول الشارح وعلى الابهام الحزم بذلك (قوله) وإن لم يبين اي في الشق الثاني سم (قوله) وخالف اي ليس عارفا باعتقاد المخبر (قوله) لم يبين سببا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجح فيكون الارجح فيه انه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتد بترجيح ما لا يعتد بالمخبر بترجيحه حيثئذ فيعلم من قومه فقها موافقا انه يعلم الارجح في مسائل الخلاف نهايه ومعنى في الكردى عن الامداد الاعباب ما يوافق قال ع (قوله) واهم واختلاف ترجح الخ ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح مر (قوله) وانما قبلت الشهادة (الخ) عبارة شرح العباب للشارح اي المرعى وانافى الردة قبلنا الشهادة مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف في اسبابها لان المرتد متمكن من ان يبرهن عن نفسه وإن باتى بالشهادتين فعدم الابتناء بها وسكوته تقصير بل ذلك قرينة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء ع (قوله) لا مكان ان يبرهن الخ (الاولى) العطف (قوله) مطلقا اي موافقا كان للحاكم لا (قوله) على ما يأتي الخ (قوله) فروع) ولو رفع نحو كلب راسه من انا فيه مانع او ماء قليل وفقر طيب لم ينجس ان احتمل ترطبه من غيره فعلا بالاصل والانتيس ولو غلبت النجاسة في شئ موافقا لاصل فيه طاهر كشياب مديني الخ ومتدبين بالنجاسة اي كالجوش وجائنين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالاصل وان كان مما طردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين في اواني الفخار خلافا للمأوى ودى وبحكم ايضا بطهارة ما عمت به البلوى كقوى الدواب اي وان كثر ولعابها ولعاب الصغار اى للام وغيره والجلوش خرقداشتر استعماله بفتح الحزير ونحو ذلك ومن البدع الذمومة غسل ثوب جديد وقمع وقم من نحو اكل خبز البقل النابت في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منته طاهر ولو وجد قطعة لحم في انا او خرقة ببلد لا نجوس فيه فهي طاهرة او مرمية مكشوفة فنجسه او في انا او خرقة للشرط فحاصل المعنى وان عارضه مثله كان قال ولغ السكيب في هذا الماء وقال الاخر كان حيثئذ بيلد آخر سقطا وبقي اصل طهارته كالقول احدهما ولغ السكيب في هذا دون ذلك وقال الاخر بل في ذلك دون هذا وعينا وتقاوا واحدا واستويا بقا وكثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانها يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا بمثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى (قوله) اعتمده لا يبعد ان يدخل في اعتقاده وجوب تطهير ما اصابه من المأوى بالمخبر بتنجسه وإن لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فلا يرجع (قوله) وان لم يبين اي في الشق الثاني

والجوش بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطهاره نهاية وكذا في المغني إلا أنه اسقط قوله وإن كان إلى ويحكم وزاد عقب خبز قوله وتركه واكلة الصياد لتوهم نجاستها اه وفي الآخر قوله وكذا إن استوبا فيا يظهر اه قال عرش قوله من عملا بالاصل اى مع غلبة النجاسة على ابدانهم ومن ذلك الخبر المختبوز بمصر ونواحيها فان الغالب فيها النجاسة لكونه يخبر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال السرجين الخ اى وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منفذ الطائر والهيمة فلرجاس صغير في حجر مصلا او وقع طائر عليه فتحكم بوضوءه استصحابا بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل ثوب جديد اى ما لم يغلب على ظنه نجاسة وما يغلب كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى حيا كنه او خطباتهما ونحوها وقوله فنجسة قال سم على شرح البهجة قضيته أنها تنجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بان هذا بالنسبة للاكل كافر منه في المجموع اما لو اصاب شيئا فلا تنجسه اه وقد سبقه الاسنوي إلى ذلك اه (قائده) لو وجد قطعة لحم مع حدة مثل اهل يحكم بنجاستها عملا بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان ما لافيه نظر والاقرب الاول عرش تحذف اقول وقوله والالجوخ وقد اشترى استعماله بشحم الخنزير هل يلحق به السكر الافرنجي وقد اشترى ان عمله وتصفيته بدم الخنزير أم لافيه نظر والظاهر الاول إذ لا يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فليراجع ثم رايبت في المغني ما هو كالصريح في الطهارة قول المتن (ويحل استعمال كل اناه الخ) اى في الطهارة وغيره لا جماعا وقد توضا ^{بالتيمم} من شئ من جلده من قدح من خشب ومن غضب من حجر نهاية زاد المغني ومن اناه من صفرو كره بعضهم الاكل والشرب من الصفرة قال الفزويني اعتياد ذلك تولد منه أمراض لا دواها اه (قوله من حيث) الى قوله وظهر في المغني الا قوله غير حري ومر تدلى الى قوله في بدن في النهاية الا ذلك القول (قوله كجلد ادى) اى او شعره وعظمه فانه يحرم ايضا كافي المجموع عن اتفاق اصحاب كرى وبجيرى (قوله غير جري ومر تد) سكت النهاية في المغني عن استئناهما وقال الزبائدي والحلي ولا فرق في الاذى بين الحري والمر تد وغيرهما فماعتبران من حيث كونهما آدميين اه (قوله وكغصوب) اى ومسروق كرى (قوله فيحرم الخ) اى لا لغرض وحاجة كما لو وضع الدهن في اناه عظم الفيل على قصدا لاستصحاب فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطيلاوى وقال لا يشترط في الجواز فقداناه طاهر سم ابجيرى (قوله لا في ماء كثير الخ) بحث الزركشى تقيد ذلك بغير المتخذ من جلد الكلب والخنزير وعظمه ونازه الشارح في شرح العباب وقال في العباب تبعا لابن الرقعة وغيره اقليل لاطفاء نار أو بناء جدار ونحوه سم زاد السركردى عقبه كق زرع او دابة وكجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن اه وقيد الشارح في شرحه بناء الجدار بقوله لغير مسجد اه واعتمد النهاية ما يمتحنه الا ذرعى عبارته وحل ذلك كافي التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب او خنزير وما تفرع منهما من احد هما وحيوان اخر اما هو فيحرم استعماله مطلقا اه (قوله نعم بكرة)

(قوله لا في ماء كثير) بحث الزركشى تقيد ذلك بغير جلد الكلب والخنزير كما بحث تقيد قوه في محل استعمال الاناء من العظم النجس في اليابس بغير المتخذ من عظم المغاظر نازه الشارح فيهما في شرح العباب وقال في العباب تبعا لابن الرقعة وغيره اقليل لاطفاء نار او بناء جدار ونحوه (قوله وجاف) قال الزركشى ولا اختصاص لهذا بالاناء بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في اليابس بشرح عب (قوله ولا ينافى الحرمة هنا بما في الخ) الذى في شرح العباب وإنما يحرم البول في الماء القليل كما يأتي لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فان الحرمة فيه ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة مركبة ولا حرمة استعماله مطلقا اه (قوله لأنه لا تفضيخ بنجاسة ثم اصلا) يتجه انه لو كان الماء القليل ثم في اناه وحرمتنا تفضيخ الثوب بالنجاسة حرمت البول فيه حيث لا توافقه تفضيخا لا اناه بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمة التفضيخ والوجه خلاف ذلك حيث كان حاجة وقال بعبارة اخرى فان قلت لو كان الماء القليل في اناه فهل يحرم

(ويحل استعمال كل اناه طاهر) من حيث كونه طاهرا وان حرم من جهة أخرى كجلد آدمي غير حري ومر تدركغصوب بخلاف النجس فيحرم لا في ماء كثير أو جاف والانا جاف نعم بكرة وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعم المتنجس ولا ينافى الحرمة هنا بما في من كراهة البول في الماء القليل لأنه لا تفضيخ بنجاسة ثم أصلا والكلام هنا

أى فى ماء كثير أو جاف الخ **(قوله)** وكذا ثوب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فى حرمة التضمين لغير حاجة وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمين بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة عمل لغير حاجة قسم **(قوله)** بناء على حرمة التضمين الخ وهو المعتمد عش **(قوله)** والكلام هنا فى استعمال متضمن الخ هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمين وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمين مع الحاجة قسم **(قوله)** ذلك أى كون الكلام فيما ذكر **(قوله)** منقطع لأن المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه تظاهاً والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لا من حيث كونهما طاهراً من بصرى **(قوله)** إلى التاويل السابق هو قوله من حيث كونه تظاهاً عرّش وكردى **(قوله)** أى إناؤه إلى قوله وتظاهاً فى النهاية لا قوله وإن لم يؤلف إلى ولو على إسراء **(قوله)** ومروداً والابرة المعلقة والمشط ونحوها والسكراسى التى تعمل للنساء ملحقة بالآنية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر بن شببة والشرابى الفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها آنية نهاية وفى الكردى عن الإيعاب مثله قال عرّش قوله مر والشرابى الخ أى التى تجعلها فيما تزين به بخلاف ما يجعله فى إناؤه تشرب منه أو تاكل فيه اه وفى البجيرمى عن الطوخى ويجوز للبرأة استعمال سرموجة أو قباقب من الذهب والفضة ولها استعمال ثوب منهما اه **(قوله)** أو خلا (أو خللاً) هو ما يخلل به الأسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الأذن زانق الإيعاب والمرأة برة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم آنية انتهى كردى **(قوله)** أو بعضه الخ) يحتمل أن يكون على تفصيل الضية وإن يبقى على إطلاقه لانه أغش منه بصرى أقول الثانى صريح صنيع المنهج بل لا يظهر للاول وجه قول المتن (فيحرم) أى الإلزام ضرورة بأن لم يجد غيره شرح بأفضل قال الإيعاب ولو باجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فيما يظهر كردى **(قوله)** فيحرم استعماله الخ على الرجال والنساء والتخاين من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف أن يسقى به مثلاً غير مكلف فإن دعت ضرورة إلى استعماله كمرود منهما للجلاء عنه جاز وسواء كان الاناء صغيراً أو كبيراً نعم الطهارة منه صحيحة الماكول ونحوه حلال لأن التحريم للاستعمال للخصوص ما ذكرناه بزيادة المغنى أو لفرق فى حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيره إذا خلى ما موجوده على تقدير الإطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر اه قال عرّش قوله مر حتى يحرم على المكلف أن يسقى الخ قضيته أنه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وقد يقال أنه غير مراد لانه يجب عليه منعه من المحرمات وإن لم ياتم الصبي بفعلاً ومثله أعطاه الله والالهو كالمرءى فى بطنى إن يحرم للممرور لا نظر لتاتم الولد ترك ذلك كانه لا نظر لتأذيه بضرب الولي له تأديباً اه **(قوله)** كان كبه الخ) أى قلب الاناء **(قوله)** لغير حاجة للجلاء) فإن احتيج إلى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به لجلاء غيبته كان أخيره طبيب عدل رواية بأن عينه لا تنجلي إلا بذلك جاز استعماله ويقدم المرود من الفضة على المرود من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء غيبته يجب كسره لانه الضرورة تقدر بقدرها شيخنا وفى البجيرمى مثله لا قوله كان أخيره إلى جاز قوله يجب كسره بآى عن الإيعاب صحة بيعه **(قوله)** أن ذلك كبيرة عبارة شيخنا عنه البلقينى وكذا الدميرى من الكبائر ونقل الأذرى عن الجهور أنه من الصغائر وهو المعتمد وقال داود الظاهرى بكرهه استعمال أو أنى الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعى فى القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما اخذاً بظاهر الحديث وهو لا تشربوا فى آنية

فى استعمال متضمن للتضمين بالنجاسة فى بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمين بما فيه وهو ما صححه المصنف فى بعض كتبه ويؤيد ذلك قصر يحرم بعل استعمال التجسس فى نحو عجن طين (إلا) منقطع أن نظراً إلى التاويل السابق (ذهب) وفضة أى إناؤه ولو باباً ومروداً وغللاً كاله أو بعضهم من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله فى أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم ولو على امرأة أكلحت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للهوى عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ منه أن ذلك كبيرة

البول فيه لأن فيه تضميناً للأناء وهو كالثوب قلت الظاهر لأن البول فى الماء القليل فى الاناء لا يزيد على البول فى الاناء الخالى عن الماء وأظهروا صرحوا بجوازه والتنجس لحاجة جائز وبالأولى جواز البول على الارض وإن نقصت قيمته بانه لانه حاجة فليتام وهذا هو الوجه فليتام **(قوله)** فى استعمال متضمن للتضمين هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمين وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمين مع الحاجة **(قوله)** وكذا ثوب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فيه نظر وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمين بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة عمل لغير حاجة

والذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهم وعند الخفية قول يجوز ظروف القهوة وإن كان المعتمد عندهم
الحرمه فينبغي لمن ابتلي بشئ من ذلك كابقع كثيرا تقليدا متقدما ليتخلص من الحرمة اه **(قوله)** ويجوز
الخ) عبارة النهاية ويجزم البول في إناء منها ما ومن أحدهما ولا يشكل ذلك بحل الاستنجاء بها لأن الكلام
ثم في قطعة ذهب أو فضة لا يطابع أو هي. منها ذلك كالإناء الملبأ منها البول فيه اه وكذا في المغني إلا
قوله طبع قال عث قوله ألبأ منها قضيته انه لو بال في إناء لبش معد البول لا يحرم والظاهر انه غير
مراد اه **(قوله)** ولم يطبع الخ) اما المطبوع قال الزركشي في الحادام كالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء
به لحرمته ونقله عن أنصاريح الأصحاب وفي شرح العباب للشارح إذا الملبأ إناء كالمرود والمطبوعة محترمة
بخلاف الخالي عنهما وفي النجفة مثله هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة انها مع الطبع لا تقام بالحكم واضح
وإن كانت العلة الاحترام فينبغي ان بقيد التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع معظما لحرمه فان لم اره
في كلامهم وكأنه باعتبار ما كان أولا من كتابة شئ من نحو القرآن كرى بحذف **(قوله)** واتخاذ الراس إلى
قوله والعلة في النهاية إذ ادفعه ما تضمنه الأوجه كما قاله بعضهم المنادى على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه
لا يسره فيه وعدمه **(قوله)** واتخاذ الراس الخ) بالنصب عطف على الاستنجاء **(قوله)** ومع ذلك يحرم وضع
شئ الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توسد صفيحة أو سبيكة من النفلان توسدها استعمال لها وإن يحرم وضع
تلك الراس على الإناء لانه استعمال له وحيد فلا فائدة في تجوز له لانه لا يمنع أن يجرد وضعه على الإناء
استعمال له سم أي ومنعه مع تسليم كرى نحو توسد استعمالا كالكمبرة ولذا عده الامام الرافعي استعمالا
وإن منعه المغني كما يأتي **(قوله)** إناء الذهب) أي والفضة مغني **(قوله)** صدى) كتب والمصدر صدى كنعب
واما الوسخ الذي يستأر الإناء فالصداء بالمد عث **(قوله)** حل استعماله) ظاهره مطلقا وقال النهاية والمغني
يجرى فيه التفصيل الآتي في الموه بجوحاس اه وقال عث أي فان كان الصدا لو فرض نجاسا
تحصل منه شئ بالعرض على التار لم يحرم ولا حرم اه **(قوله)** إن تغشية الذهب) أي بنحو نجاس كرى
(قوله) وإن لم يحصل منها شئ) خلافا للنهاية والمغني والمنهج **(قوله)** يحرم الاحتواء) إلى قوله انتهى في النهاية
والمغني **(قوله)** يحرم الخ) ويجزم التطيب بما الورود من إناء ما ذكر مغني ونهاية **(قوله)** انتهى) أي قولهم
(قوله) وإن مسه القم على زراع فيه) قد يقال يؤيد المنازع في ذلك ما مر اتفاقا مستعمل رأس الإناء بنحو
وضع شئ. فتذكر وتدبر بصري عبارة الكرى وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره قال في
الاياعاب اما إذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل ولا حرم ويحتمل التحريم وقال في الامداد ولو فتح فاه
للطر النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الوجه لانه لا يعد مستعملا بخلاف ما لو مسه بفمه أو قرب منه
وإن قصد التبرك وقال سم الوجه التفرقة بين أن يكون ريفا يحرم أو بعيدا فلا كظهير من المبخرة وفاقا
لمحمد الرمي ونقله الزبائدي عن مراه ايضا اه **(قوله)** سلسلة الإناء) وإن كانت تحض الزيتة اشترط صغرها
عرقا كالضبة فيما يظهر نهاية **(قوله)** وحلقته) زاد في الايعاب ولباب مسجد أو غيره وهي يسكون اللام
أفصح من فتحها وأطلق هنا فتح الجواد وقال في الامداد وفي المجموع كالعز بنبني أن تجعل كالضبيب
كردى وتقدم عن النهاية بما يوافقه **(قوله)** ولا غطاء الكوز) ينبغي ان شرطه ان لا يكون مجوفا وإلا كان
إناء بل قطعة تجعل في قم الكوز أو صحيفة تجعل في قم عصابة المغني فان جعل الإناء حلقة من فضة أو
سلسلة منها أو راساجاز أو إناء جاز ذلك في الرأس لانه منفصل عن الإناء لا يستعمل قال الرافعي ولك
منته بأنه مستعمل بحسبه وإن سلم فليكن فيه خلاف الاتخاذو يمنع بان الاتخاذ يجز إلى الاستعمال المحرم
(قوله) ومع ذلك يحرم نحو وضع شئ عليه الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توسد صفيحة أو سبيكة من
النفلان توسدها استعمال لها وإن يحرم وضع تلك الراس على الإناء لانه استعمال له وحيد فلا فائدة
في تجوز له لانه لا يمنع أن يجرد وضعه على الإناء استعماله **(قوله)** ولا غطاء الكوز) ينبغي ان شرطه
ان لا يكون مجوفا وإلا كان إناء بل قطعة تجعل في قم الكوز أو صحيفة تجعل على قمه

وليس من الآتية سلسلة الإناء وحلقته ولأغطاء الكوز

بخلاف هذا والمراد به ما يجعل في فم الكوز فهو قطعة فضة أما ما يجعل كالاناء يغطي به فانه يحرم أما الذهب فلا يجوز منه ذلك اهـ وباقى عن الايعاب ما يوافقهما في التفصيل (قوله وهو غير راسه السابق) هذا مخالف لما في الامداد حيث قال وتحل حلقة الاناء ورأسه اى غطاءه وفى الايعاب الراس له صورتان أحدهما ان يتقبب موضعاه ومنه وضع الاناء ويربط بمسار حيث يفتح ويغلق كخاق الاشنان والمبخرة والثانية أن يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطي بها الصبابة ما فيه الاول حرام لانه يسمى إناء والثاني جائز لانه لا يسماه سواء اتصل به ام لا وقول ابن العباد الراس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع ان الخطب فيه سهل ثم رأت الغزى قال واستثنى البغوى من التحريم غطاء الكوز و مراده الصفيحة من الفضة فلما كانت على هيئة الاناء حرمت قطعا انتهى كروى وتقدم عن سم والمغنى ما يوافق الايعاب في التفصيل وعن النهاية أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه لا يسمر فيه وعدمه (قوله وصفيحة فيها بيوت الخ) نقب الكيزان وفى إباحته بعد فان فرض عدم تسميته بإناء وكانت الحرمة منوطه بها فلا يعد فيه حيث لا بالنسبة لا تتخذه وإنتائه اما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة نظير ما مر فى وضع الشئ على رأس الاناء اهـ وفى سم بعد ذكر نحو ما نصه وقوله فيها بيوت الخ جوازها حيث نظر لان ما فيه بيوت لإناء وفى معناه الوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها وعلو وضعه عليها استعمالها حرام وإلا فلا خلافا لما نقل عن الكافى اهـ (قوله وعمله) اى محل استئناء السلسلة وما عطف عليه (قوله ومن الحيل) إلى قوله نعم فى النهاية والمغنى ما يوافق (قوله والحيل المبيحة الخ) عبارة فى شرح الارشاد قال فى المجموع والحيلة فى استعمال ما فى إناء النقد ان يخرج الطعام منه إلى شئ بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء فى يده ثم يشربه أو يطهر به أو ماء الورد فى ساراه ثم ينقله ليمسح به ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من إنائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لانه بخلاف الطيب فانه لم يعتد به ذلك إلا بتوسط اليد فاحتج بنقله منها إلى

أى وهى غير رأسه السابق
صوفى صفيحة فيها بيوت
للكيزان وحله حيث لم يكن
شئ من ذلك على هيئة إناء
او لا كحق الاشنان حرم
ومن الحيل المبيحة
لاستعماله صب ما فيه

(قوله وصفيحة فيها بيوت الكيزان) قديهم منه جواز وضع الكيزان فيها وفى هذا استعمال لتلك الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها اخذ من قوله لا تى نعم هى لا تمتنع حرمة الوضع فى الاناء وهذا يخالف قوله السابق ومع ذلك يحرم وضع شئ عليه فليتأمل والوجه حرمة استعمال الصفيحة فى وضع الكيزان عليها وإن لم يكن فيها بيوت مر وقوله فيها بيوت فى جوازها حيث نظر لان ما فيه بيوت لإناء وفى معناه الوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها او عد وضعه عليها استعمالا لها حرام وإلا فلا خلافا لما نقل عن الكافى مر قال الشارح فى شرح العباب وليس من الآتية نحو الكرسى فى جواز البراءة لانه من التحلية اهـ قال البدر بن شبة قد منع كون الكرسى ليس بآتية بل هو آتية لوضع القماش عليه إلى ان قال والذي يتجه ان الكرسى آتية كالصندوق فيحرم على الفريقين بخلاف الشارب الفضة فانها لا تسمى آتية فتحل للنساء اهـ (قوله ومن الحيل المبيحة لاستعماله الخ) قال فى شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمتنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لا تتخذه وجعل الطيب فيه لانه مستعمل به لذلك وإن لم يستعمله بالاخذ منه وقد يتوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبرة الجواهر من ابتلى بشئ من استعمال آتية النقد صب ما فيها لإناء غير ما بقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيص ويصب الدهن وماء الورد فى يده اليسرى ثم يأخذه منها باليمين ويستعمله ويصب الماء لوضوف يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذا الشرب أى بأن يصب فى يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا المدبسر اهـ ثم كتب يمينه اهـ ثم قال ونظر ابن الاستاذ فى التفرغ فى يساره بانه يعد فى العرف مستعملا ويرد بمنع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من إناء الذهب فى الوضوء أو غيره لم يكن مستعملا لانه ما يباشر فان كان اذن له عصى من جهة الامر فقط ثم قال وافاد قول

ولو في نحويد لا يستعمل بها ثم يستعمل منها نعم هي لا تمتنع حرمة الوضع في الأناة ولا (٢١) حرمة اتخاذ فتنطن له (تنبيه)

صرحوا في نحو كيس الدرام الحرير بجعله وعلوه بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل أن يقال بظهير هذا هنا ويؤيده تعليمهم حل نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الأناة لا يستعمل ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ ولعله الأقرب وعمل تعليمهم المذكور حيث لم يكن على هيئة اناة كما علم مما تقرر (تنبيه آخر) محل النظر لكونه يسمى إناة بالنسبة للفضة أما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقا نظير ما يأتي في الضبة لغلظه (وكذا) يحرم (اتخاذ) أي اقتناؤه خلافا لمن وهم فيه (في الأصح) لأنه يجزأ استعماله غالبا كآلة اللهو قال الزركشي كالشبابة ومزماراة العارة ككتاب لمحتج له أي حالا وقد وإحدى الفواشق الخنص وصور نقشت على غير

البدن الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأناته فيها اعتد فيه انتهى وقوله أو أمداء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذنا من الجواهر سم على حج اه عيش (قوله ولو في نحويد) يشمل الخبيث سم (قوله نعم الخ) عبارة في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمتنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطبيع منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل التطبيع فيه لأنه مستعمل به بذلك وإن لم يستعمله بالأخذ منه وقد يتوهم من عبارة أي المجموع اختصاص الحيلة بحالة التطبيع وليس كذلك انتهى اه سم على حج اه عيش (قوله في نحو كيس الدرام الحرير الخ) خلافا للنهاية عبارة ولا يلحق بغطاء الأناة غطاء العمامة وكيس الدرام إذا اتخذها من حرير خلافا للأسنوي إذ تغطية الأناة مستحبة بخلاف العمامة وأما كيس الدرام فلا حاجة لاتخاذها منه اه (قوله بجعله الخ) سيأتي في هامشه منع ذلك سم (قوله هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) أي الاحتمال المذكور قد يقال لوصح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الأناة مع أنه قد امتناعه سم (قوله بأن ما هنا) أي المتخذ من النقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليمهم حل نحو غطاء الكوز الخ (قوله مما تقرر) أي بقوله ومحل حيث الخ (قوله مطلقا) أي سمى إناة لما لا قول المتن (وكذا) اتخاذ الخ ظاهره ولو للتجارة لأن آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل أحد فيجوز اتخاذها للتجارة فيه بأن يبيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذ للتجارة لمن يوصو غصليا أو يجعله دراهم أو دنانير شيئا يجبرى (قوله أي اقتناؤه) أي بالاستعمال ويحرم تزين الخوازيق والبيوت بآنية النقدين ويحرم تحلية الكمية وسائر المساجد بالذهب والفضة بما هو معنى وهل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكمية أو يختص بما يجعل بها أو مجرد أنها في نظر والذي يظهر أن الأول عيش عبارة شيئا ويحرم تحلية الكمية وسائر المساجد بالذهب أو بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المركز بالذهب أو بالفضة ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر الإسلام وإغاظة الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي وعسا كره اه وفي البجيري عن علقموني قال شيخنا الزبائي يحل التحلية وهي قطع من النقدين تسمر في غيرهما في نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كالصنم والكروسي وغيرهما وفي النهاية تحريمها في الكعبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله لمن وهم فيه) لعله فسر اتخاذ بالصنع ولو بنحوه كقوله في المتن (في الأصح) والثاني لا يحرم لأن النبي الوارد إنما هو في الاستعمال لا لاتخاذ معنى ونهاية وبه قال أبو حنيفة شيخنا (قوله كآلة اللهو) لكن يصح بيعه لينتفع به فيما يحل ومنه أن يكسره لينتفع برضاه بخلاف آلة اللهو كآنية على ذلك في الأعياب كردى (قوله وإحدى الفواشق الخ) تصرف بحرمة اقتنائها سم (قوله وما أدى إلى المعصية الخ) عطف على اسم ان وخبره في قوله لأنه يجزأ الخ (قوله لذلك) أي لاتنفاذ النقد (قوله وإما جاز الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله

المصنف مثلا أن الصبغ اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارة في شرح الإرشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في إناة النقد أن يخرج الطعام إلى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يظطر به أو أمداء الورد في يساره ثم ينقله لبيته ثم يستعمله اه وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيأذ كره أن الماء يباشر استعماله من أناته من غير توسط الدعاة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لأناته بخلاف الطب فانه لم يعد فيه ذلك إلا بتوسط الدعاة حتى لنقله منها إلى البدن الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأناته فيها اعتد فيه اه وقوله أو أمداء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذنا من الجواهر (قوله ولو في نحويد) يشمل الخبيث وسيأتي في هامشه منع ذلك (قوله ويؤيده تعليمهم الخ) قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الأناة مع أنه قد امتناعه (قوله وكذا) اتخاذ عبارة الإرشاد ويحرم استعمال وتزوين واتخاذ اناة مكحلة وخلاف من ذهب أو فضة اه (قوله وإحدى الفواشق)

ويحل الاناء الموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعماله من ذلك ذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة الجيرمي وحاصل مسألة التمو به ان فعله حرام مطلقا حتى في حلي النساء واما استعمال الموه فان كان لا يتحلل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحلل حل للنساء فحليهن خاصة وحرم في غير ذلك كما افاده الرشدي على النهاية اه (قوله اى المطلق) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء في المختارة طلاه بالذهب وغيره من باب رمي ولم يذكر فيه اطلاقا فقياسه مطلي كرمي ومثله المغلي والمقلي والمشوي وقال الشيرازي في المغلي انه يضم الميم وفتح اللام من اغلي ولحقوا مغلي بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة الكبرى المطلق يضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شيخنا (قوله من احدهما) اى الذهب والفضة حال من الاناء وقوله بنحو نحاس متعلق بالموه (قوله مطلقا) اى سواء حصل منه شيء بالعرض على النار او لا وهذا اعتمدته الشارح في كتابه ووافقته كلام شيخ الاسلام في الغرر حيث اطلق الحل لكنه قيد به بالحصول في شرعي المنهج والروض وكذلك الرمي في النهاية وابن المقرئ وغيرهم كرمي اى والخطيب عبارة فان موه غير النقد كانا نحاس وخاتم لا حرم به منه بالنقد ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض

على النار او موه النقد بغيره اوصدى مع حصول شيء من الموه به او الصدا حل استعماله لقلة الموه به في الاول فكانه معدوم وعدم الخيلاف الثانية فان حصل شيء من النقد في الاول لم يحصل منه شيء في الثانية لقلة حرم استعماله وكذا اتخاذ في الاصحاب (قوله كامر) اى انفا بقوله وبه يعلم ان نقشة الذهب الخ (قوله اى استعماله) حق المزج مع الاختصاص ان بقدر هذا عقب ويحل بان يقول استعمال الاناء (قوله) حيث لم يتحصل يقينا الخ المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمضي وهو يتحصل لا بالنفي وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كاسياوي ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح قاله سم ثم ايدى بما في بعض نسخ الانوار وفرق بين التمو به والتضييب بان التمو به اضييق واعتمده الجيرمي كايان (قوله بالنار) متعلق يتحصل (قوله) يخرج الطلاء بالمد ككساء ورداء وهو ما يطلي به كافي القاموس شيخنا (قوله فان القليل) اى من الطلاء (قوله هذا) اى الحصول بالنار (دون الاول) اى الحصول بالحاد قوله لندرت اى الماء المذكور (قوله) لا تنفأ العين الخ) علة القسم الثاني وعلة الاول عدم ظهور الخيلاف بصري وغير الشارح علل الثاني بقلة الموه به (قوله فان حصل) ظاهره وان كان قدر ضبة الزينة الجائزة وإن كان التمو به لجزء الا نادى فقط وان صغر فيعلم الفرق بين باب التمو به وباب الضبة والفرق بينهما ما افاده قوله الا في لا مكان فصلها من غير نقص سم (قوله حرم) ولو شك هل يحصل منه شيء او لا فالذي يتجه الحزمة ولا يشكل بالضبة عند الشك لان هذا اضييق بدليل حرمة الفعل مطلقا واما الخاتم الموه فقال شيخنا ان كان من ذهب وموه بضبة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل ولا فلا وان كان فضة وموه ذهب فان حصل من ذلك شيء حرم ولا فلا

نصريح بمرعة افتنانها (قوله ويحل الاناء الموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال ما موه من ذلك ذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار م (قوله) اذا حرمنا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل ان يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد اخذ من مسألة الجمرة (قوله) حيث لم يتحصل يقينا المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمضي وهو قوله يتحصل لا بالنفي وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كاسياوي ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح ويؤيد هذا ما في بعض نسخ الانوار من حرمة استعمال الثوب المربك من الحرير وغيره اذا شك في استوائهما وكثرة الحرير ويفرق بين التمو به والتضييب فان الظاهر حله حيث حلت الضبة مما يحتاج اليها في الجملة فكان الحل فيها اوسع بخلاف التمو به فليتام (قوله فان حصل حرم) ظاهره وان كان قدر الزينة الجائزة وإن كان التمو به لجزء الا نادى فقط وإن صغر فيعلم الفرق بين باب التمو به وباب الضبة

(ويحل الاناء الموه)
اى المطلق من احدهما
بنحو نحاس مطلقا كامر او
من غيرهما باحدهما اى
استعماله حيث لم يتحصل
يقينا منه شيء موه عبارة الانوار
متمول ويوافقها قول
الوز كشي يظهر في الوزن
بالنار (تنبيه) ذكر
بعض الخبراء المرجوع اليه
في ذلك ان لهم ما يسمى
بالحاد وانه يخرج الطلاء
ويحصله وإن قل بخلاف
النار من غير ما فان القليل
لا يباو ما فيضمحل بخلاف
الكثير والظاهر ان مراد
الامة هذا دون الاول لندرت
كالعارفين بنعم زعم بعضهم
ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل
منه شيء بها وان كثرو بتسليمه
فيظهر اعتبار تجرده عن
الزئبق وانها حينئذ هل
ليحصل منه شيء او لا (في)
الاصح) لا تنفأ العين حينئذ
فان حصل حرم لوجودها

يجرى أى حق الرجال وأما حق النساء فيحمل مطلقا كما مر (قوله) والكلام في استدামته (فرع) إذا
 حررنا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن
 محاذاته فيه نظر ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد اخذنا من مسئلة الجمرة سم على حرج وعلى
 هذا فلم يكن في البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة فيه إلا هذاهل بعد ذلك عذرا في حضور الجمعة لا
 فيه نظر والاقرب الثاني لأن استعمال الذهب جائز للحاجة وحضورها حاجة إلى حاجة ع (قوله) أما
 فعل التوبة (الخ) (فرع) وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما
 لغيرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن
 الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع وكذا إن لم يحصل منه ذلك لتصریحهم في
 الاطعمة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن والعقل وأما تعليل الحرمة باضاعة المال فمفوض
 لأن الاضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا القصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى باللؤلؤ في
 الاكتمال وغيره مما يزاد تيممه على الذهب ع (قوله) غرام) وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها شيئا
 وبأنى الشارح مثله (قوله) وغيرهما) كالخاتم والسيوف سم على المنهج قضية قوله كالخاتم أنه لا فرق
 فيه بين كونه لمرأة أو رجل ع وصرافان البجيرى التصريح بذلك (قوله) مطلقا) أى سواء حصل
 منه شيء بالعرض على النار أم لا كرى وسواء كان في حلى النساء أو غيره كما مر (قوله) خلافا لمن فرق (الخ) قال
 في شرح العباب وماتقرر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شيء وما قاله النووي في الزكاة واللباس واقتضاء كلام الرافعى من
 تحريمه وعبارة المجموع صرح بحق ذلك وهي توبه بمقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شيء أم لا
 وكذا استدامة توبه إن حصل منه شيء أم سم (قوله) لأنه) أى فعل التوبة (قوله) كالاناء) أى من النقد
 (قوله) ولا أرش (الخ) ظاهره مطلقا وفيه إذا جاز استدامة مكان لم يحصل منه شيء بالنار توقف ظاهر فعله مقيد
 بما إذا لم يحز استدامة فليراجع (قوله) والكعبة وغيرهما سواء (في ذلك) أى في فعل التوبة وفاقا للهاء
 والمعنى (قوله) بأن كلامهم يشمله) أى بناء على أنهم أرادوا بالتولية التى جوزها لآلة الحرب ما يشمل
 الصادق قطع النقد ويشمل التوبة وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية القارب التى
 جوزها بالصاق قطع النقد ولا يشمل التوبة والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله إلا أن لا مكان فصلهما من غير
 نقص سم (قوله) كإبائى) عبارته في الزكاة ولا مكان فصلها أى التحلية مع عدم ذهاب شيء من غيرها فارتقت
 التوبة به السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبة هنا فى القارب حصل منه
 شيء أو لا على خلاف ما مر في الآية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه أم والذي

والكلام في استدامة كما
 أفهمه قوله الموه أما فعل
 التوبة غرام في نحو سقف
 وإناء وغيرهما مطلقا خلافا
 لمن فرق لأنه إضاعة مال بلا
 فائدة فلا أجرة لصانعه
 كالاناء ولا أرش على مزلة
 أو كاسره والكعبة وغيرها
 سواء في ذلك نعم بحث في
 حله آلة الحرب تسمى كإبائى
 كلامهم يشمله ويوجهه بعد
 تسليمه بأنه لحاجة كما أبأى

(تنبيه) يؤخذ من إطلاقهم

والفرق بينهما ما أفاده قوله إلا أن لا مكان فصلهما من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام
 في الاستدامة كما قال في الفعل إلا أن يقال لما كان الفعل هنا فى التوبة ينشأ التصريح حرم مطلقا وضيق في
 استدامة بتحررهما حيث تحصل منه شيء وإن كان قدر الضبة الجائزة (قوله) أما فعل التوبة به غرام (الخ) قال
 في شرح العباب وبما تقرر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شيء وما قاله النووي في الزكاة واللباس واقتضاء كلام الرافعى من
 تحريمه وعبارة المجموع صرح بوجه ذلك وهي توبه بمقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شيء أم لا
 وكذا استدامة توبه إن حصل منه شيء إلى أن قال وما فآرته بتدفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا ثم بما
 لا يظهر بل لا يصح كقرفق الأسوى بأن نحو الخاتم والسيوف بما يلبس أو يحمل يحرم مطلقا بإصالة بالبدن
 بخلاف الاناء هو عجيب منه مع ما قدمته عن المجموع ع في توبه بمقف البيت أم (قوله) بأن كلامهم يشمله) أى
 بناء على أنهم أرادوا بالتولية التى جوزها لآلة الحرب ليضم الصاق قطع النقد ويشمل التوبة (قوله) بعد
 تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية القارب التى جوزها بالصاق قطع النقد ولا يشمل

هنا على نبي الاجرة شذوذ قول الماوردي والرواني محل ما يؤخذ بصنعة محرمة كالاستنجيم لانه عن طبيب نفس ويرد ما علا به ان كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكاهن (١٢٤) حيث وان بدل المال في مقابلة ذلك فمأكله من كل أموال الناس بالباطل ومن

ثم شنع الاتمة في الرد عليها وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الاناء المبرع عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي اشبه شيء بالضة لونية فيأتي فيها تفصيلها فيها يظهر ثم رايت بعضهم عرف الضية في عرف الفقهاء بانها ما ينسخ بالاناء وان لم ينكسروا كأنه اخذه من جعلهم سحر الدرهم في الاناء كالضبيب فيأتي فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا ولا يسكره وكذلك الشرب بكفه وفي اصبعه خاتم ارفي فقه درهم او شرب بكفه وفيها درهم او وفي النهاية نحو ما لا قوله ولا يسكره (قوله وهو) اي التعريف المذكور (قوله صريح فيما ذكرته) ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الاتي ولو تعدد الخ (قوله وهذا) اي بقوله وليس من التوبة الخ كردي (قوله وان اطلاقهم الخ) غطف على قوله ان عملية الخ (قوله ويحل الاناء النفيس) أي من غير التقدير نهاية (قوله في ذاته) اما النفيس بالصنعة كزجاج وخشب محكم الخراطيع محل بل لا خلاف مغني ونهاية قول المتن كما قوت (قائده) عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما فقه يا قوت في عنه الفقر قال ان الاثير يريد ان إذا ذهب ماله باع خاتمه فوجد به ثم قال والاشبه ان صح الحديث ان يكون لخاصة فيه كان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به من الطاعون وتيسر له امور المعاش وبقي قلبه ونهاية الناس ويسهل عليه قضاء الجواز وقيل ان الحجر الاسود من يا قوت الجنة فسمعه المشركون فاسود من مسجهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عليا فصا من يا قوت وامر ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل وان النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لم زدتمحمد رسول الله فقال والذي بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرتني به فبسط جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك احببتنا فكتبت اسمتنا ونحن احببتنا فكتبتنا باسمك معنى عبارة الجبري ومن خواص الياقوت ان التختم به يبنى الفقر ومثله المرجان يفتح الميم براموي ومن خواصه ايضا ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وان من تختم به من الطاعون الخ غثاني اه (قوله ومرجان) اي قول المتن وما ضبب في المغني (قوله ومرجان الخ) وفرو زج وزر جبري وفيها مش المغني عن الديرمي ما فاضه (قائده) الفرو زج حجر اخضر مشرب برقة يصفون له مع صفاء الجو ويشكدر بتشكدره ومن خواصه انه لم يرق في قتل خاتم منه ابدأ والمرجان اذا غلق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من علق هو عليه لم يرم منام سوء اه (قوله وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب اي كسور ويجوز بفتح الباء وضم اللام كما قاله النووي في تحريره جبري (قوله اي استعماله) اي واتخاذ نهاية ومعنى (قوله كالتخذ من نحو مسك) عبارة المغني والمتخذ من الطبيب المرتفع كسك وغنير عودا والمتخذ من طبيب غير مرتفع اي كصندل فيجعل بل لا خلاف اه (قوله لانه لا يعرفه الخ) رد لدليل المقابل القائل بحرمة النفيس (قوله وعمل الخلاف) الى قوله فباء بذهب في النهاية قول المتن (ضبة كبيرة الخ) ومن الضبة مسامير القيقاب والعصافيج في التفصيل اجموري اي بجبري (قوله عرفا) اي في عرف الناس وهو مالمو عرض على القول لتلقته بالقبول شيئا عبارة الفها بقوم مرجع الصغر والكبر العرف اه زاد المغني وقيل الكبيرة ما تستوعب جانبها من الاناء وقيل ما كان جزءا كاملا كشفة واذن وقيل ما يبلغ للنظر من بعد والصغيرة دون ذلك اه (قوله وكان وجهه) اي وجه عدم الفرق (قوله وعليه) اي على الوجه المذكور

ثم شنع الاتمة في الرد عليها وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الاناء المبرع عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي اشبه شيء بالضة لونية فيأتي فيها تفصيلها فيها يظهر ثم رايت بعضهم عرف الضية في عرف الفقهاء بانها ما ينسخ بالاناء وان لم ينكسروا كأنه اخذه من جعلهم سحر الدرهم في الاناء كالضبيب فيأتي فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا ولا يسكره وكذلك الشرب بكفه وفي اصبعه خاتم ارفي فقه درهم او شرب بكفه وفيها درهم او وفي النهاية نحو ما لا قوله ولا يسكره (قوله وهو) اي التعريف المذكور (قوله صريح فيما ذكرته) ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الاتي ولو تعدد الخ (قوله وهذا) اي بقوله وليس من التوبة الخ كردي (قوله وان اطلاقهم الخ) غطف على قوله ان عملية الخ (قوله ويحل الاناء النفيس) أي من غير التقدير نهاية (قوله في ذاته) اما النفيس بالصنعة كزجاج وخشب محكم الخراطيع محل بل لا خلاف مغني ونهاية قول المتن كما قوت (قائده) عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما فقه يا قوت في عنه الفقر قال ان الاثير يريد ان إذا ذهب ماله باع خاتمه فوجد به ثم قال والاشبه ان صح الحديث ان يكون لخاصة فيه كان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به من الطاعون وتيسر له امور المعاش وبقي قلبه ونهاية الناس ويسهل عليه قضاء الجواز وقيل ان الحجر الاسود من يا قوت الجنة فسمعه المشركون فاسود من مسجهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عليا فصا من يا قوت وامر ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل وان النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لم زدتمحمد رسول الله فقال والذي بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرتني به فبسط جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك احببتنا فكتبت اسمتنا ونحن احببتنا فكتبتنا باسمك معنى عبارة الجبري ومن خواص الياقوت ان التختم به يبنى الفقر ومثله المرجان يفتح الميم براموي ومن خواصه ايضا ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وان من تختم به من الطاعون الخ غثاني اه (قوله ومرجان) اي قول المتن وما ضبب في المغني (قوله ومرجان الخ) وفرو زج وزر جبري وفيها مش المغني عن الديرمي ما فاضه (قائده) الفرو زج حجر اخضر مشرب برقة يصفون له مع صفاء الجو ويشكدر بتشكدره ومن خواصه انه لم يرق في قتل خاتم منه ابدأ والمرجان اذا غلق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من علق هو عليه لم يرم منام سوء اه (قوله وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب اي كسور ويجوز بفتح الباء وضم اللام كما قاله النووي في تحريره جبري (قوله اي استعماله) اي واتخاذ نهاية ومعنى (قوله كالتخذ من نحو مسك) عبارة المغني والمتخذ من الطبيب المرتفع كسك وغنير عودا والمتخذ من طبيب غير مرتفع اي كصندل فيجعل بل لا خلاف اه (قوله لانه لا يعرفه الخ) رد لدليل المقابل القائل بحرمة النفيس (قوله وعمل الخلاف) الى قوله فباء بذهب في النهاية قول المتن (ضبة كبيرة الخ) ومن الضبة مسامير القيقاب والعصافيج في التفصيل اجموري اي بجبري (قوله عرفا) اي في عرف الناس وهو مالمو عرض على القول لتلقته بالقبول شيئا عبارة الفها بقوم مرجع الصغر والكبر العرف اه زاد المغني وقيل الكبيرة ما تستوعب جانبها من الاناء وقيل ما كان جزءا كاملا كشفة واذن وقيل ما يبلغ للنظر من بعد والصغيرة دون ذلك اه (قوله وكان وجهه) اي وجه عدم الفرق (قوله وعليه) اي على الوجه المذكور الذي (ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة) عرفا (لونية) ولو في بعضها

التوبة والفرق بينهما ما اشار اليه بقوله الاتي لا مكان فصلها من غير نقص (قوله من كل أموال الناس بالباطل) بقى شيء آخر وهو انه هل يطالب به في الآخرة ولا لطبيب النفس (قوله وهو صريح فيما ذكرته)

بأن يكون بعضها لونية وبعضها حاجة كما في أصله المقضى أنه لا فرق فيما للونية بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما انهم لم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كأنه للونية وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة

(قوله) كان له حكم مال الزينة (الخ) الاولى جعل الضمير للزائد ع ش أى فان تميز الزائد حرم الزائد فقط ان عده العرف كبير او الا فكل حكمه يجزى عبارة البصرى اى يفصل فيه بين الصغير والكبير هذا و لو حمل قوله لو كان بعض الزينة وبعضها للحاجة حرم على ما إذا كان بعض الزينة كبيراً يقتضيه او الا يهاجم والتعيين بخلاف ما إذا كان صغيراً او مشكوك فيه سواء الا يهاجم والتعيين فهما ايضا لكان الوجه اه (قوله) يعنى استعماله اى واتخاذها نهاية ومعنى وسكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كما قويه او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التمويه مطلقاً بانه اضعاف مال و لعل الثانى اقرب سم على حج اه ع ش ويجزى وشيخنا (قوله) للزينة مع الكبر علة للحرمة (قوله) اى المحقق إلى قيامه بذهب فى المعنى (قوله) الاصل (باحته) المراد بالا باحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت لزينة كرهت او الحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقى ما لو شك هل الضبة للزينة او للحاجة فيه ونظر والاقرب الحل مع الكراهة أخذ من قوله الاصل (باحته) ع ش قول المتن (او صغيرة) اى فى العرف (قوله) عن غيرها اى غير ضبة ذهب وقصة عبارة شرح المنج والنهاية عن غير الذهب والفضة اه و عبارة المعنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله) لانه يبيع اصل الاناء اى استعمال الاناء الذى كله من ذهب او فضة فضلا عن المضيب بانه معنى قال السيد عمر البصرى قوله ان العجز عن غير آنية التقدير يبيحها ل هو على إطلاقه او مقيد بما اذا اضطر اليه بحيث لا يتأتى الوصول إلى المستعمل إلا باستعمالها محل نامل اه اقول ظاهر اطلاقم الاول قول المتن (لزينة) اى كلها او بعضها معنى ونهاية وقوله الحاجة اى كلها معنى قال شيخنا وحاصل مسألة الضبة انها كانت كبيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها حاجة حرمت فى الصورتين وإن كانت كبيرة كلها حاجة او صغيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها حاجة كرهت فى هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها حاجة ابيحت فى هذه الصورة ولو شك فى الصغرو والكبر كرهت فجموع الصور سبعة بصورة الثلث اه وفى الجبرى ومثله وقوله ولو شك الخ أى فيما إذا كانت لزينة بخلاف ما إذا كانت الحاجة فقط فتح كمر عن ع ش (قوله) وضبة نصبت مبتداً وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها ضبة ثابتة عن المصدر كضربته سوطاً فالتقدير تضبيب ضبة ويحتمل ان ذلك مرادهم سم اقول كلام المعنى والنهاية كالصريح فى الثانى عبارتهما قال الفارح توسع المصنف فى نصب الضبة بفعلا فنصب المصدر اى لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان اكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً وهو اسم الحدث الجارى على الفعل نحو وكلم الله موسى تكليماً لكن قد يوجب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها ما يشارك المصدر فى حروفه التى بنيت صيغة منها ويسمى المشار فى المادة وهو اقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه ونحوه قوله عز وجل والله انتم كنز الارض نباتا فضبة اسم عين يشارك المصدر مضيب وهو التضييب فى مادته فان يثبت فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله) قيامه بذهب (الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة مضيب سم وقد يقال المانع كون ضبة عليه كالمكرر وعدم حسنة نصبه على المصدرية اذ التقدير سينتد وما مضيب بضبة بذهب أو لفظة ضبة كبيرة أو بزرع الخافض عطف على مضيب (قوله) وهوم) إذ يصير التقدير وما مضيب بضبة كبيرة بذهب اى ملايسة بذهب الخ فيقتضى ان الضبة الكبيرة المموهة بذهب او فضة تحرم مطلقاً وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الا يهاجم وجوده على الاول ايضا فلم دعه هناك فجعل الباء بمعنى من دون هنا وللكردى توجيه اخر للايهام تركناه لغاية بعده (قوله) كالمتمحضة منه اى فيحصل فيها بين

كان له حكم مال الزينة وهو متجه (حرم) هو يعنى استعماله للزينة مع الكبر أى المحقق فاشك فى كبره الاصل (باحته) أو صغيرة بقدر الحاجة (وهى هنا غرض الاصلاح لا العجز عن غيرها لانه يبيع اصل الاناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للحاجة مع الصغر (أو صغيرة لزينة أو كبيرة) الحاجة جاز مع الكراهة فهما (فى الاصح) لوجود الصغر الواقع فى محل المسامحة وللحاجة وضبة نصبت بضيب كنصب المصدر بفعله توسعاً لأنها اسم عين وعليه قيام بذهب بمعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه عليها أو بزرع الخافض وهو مع شذوذه موم نعم الوجه ان الضبة المموهة بنقد يتحصل كالمتمحضة منه (وضبة موضع الاستعمال)

ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الا ترى ولو تعددت الخ (قوله) يعنى استعماله سكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالتمويه او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التمويه مطلقاً بانه اضعاف مال و لعل الثانى اقرب (قوله) الاصل (باحته) اى كما قاله فى المجموع (قوله) وضبة نصبت مبتداً وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها ضبة ثابتة عن المصدر كضربته سوطاً فالتقدير تضبيب ضبة الخ ويحتمل أن ذلك مرادهم (قوله) قيامه بذهب (الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة مضيب

بنحو شرب أو اكل (كثيره) بما (١٣٦) ذكر في الحل والحرمه (في الاصح) ولا تر لمباشرتها بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت

الكبير لونه وغيرها هادوا لوقيل ينظر حيث دللته تحصل هل يبلغ مقدار كبير فيحرم أو لا فلا يمكن بعيدا فتامله بصري أي غاية بعدد الافاقاله الشارح اقرب منه (قوله بنحو شرب) إلى قوله وحاصله في النهاية يقول المتن (في الاصح) لان الاستعمال منسوب إلى الاكل ولا معنى للمين والخيلا لا تختلف نهاية زاد المعنى بل قد تكون الزينة في غير موضع الاستعمال أكثره (قوله ولا تراخ) رد لدليل المقابل الغائب بالحرمه (قوله وبه فارق الخ) أي التعليل (قوله ولو اجتمع الخ) جملة حالية و (قوله على احد الوجهين) وهو عدم الضرر الراجح عند الشارح والمرجوح عند النهاية والمخفي كاسر (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله ومورد) أي في الدم كردى (قوله لتقدير الكثرة) الاولى اسقاط قدس (قوله فكان ما هنا اولي) يعني غناه ما بعده قول المتن (مطلقا) أي من غير تفصيل عامر معنى (قوله لان الخيلا فيه اشد) أي من الفضة ولا ان الحد يث في الفضة ولا يلزم من جوازها جوازها لانها واسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة فيأتي فيه ما مر كما نقله الراعي عن الجمهور معنى (قوله كضبة الفضة الخ) خلافا للنهية بغيره وشملت الضبة للحاجة مالم يعمت جميع الاناء وهو كذلك والقول بأنها لا تسمى حيث منضبة ممنوع ونقل سم ثلها عن الایعاب وأقره واعتمده الشيخ سلطان وأقره البجيرى وهذه مع مقدمه كالشارح من أن تحية آل الحرب جائزة وإن كثرت كالضبة لحاجتها أن تعدت اه صريحة في جواز تعمير بيوت الجنائي بالفضة كما ان كلام الشارح هنا مع قوله السابق صريح في خلافه وبه يعلم ما في الكردى على شرح بافضل مما ناضه قوله والكبيره لحاجة في التحفة والامداد وفتح الجواد الحرمه ان عمت الاناء وافر الخطيب الشربيني الماوردى على ذلك في شرح التنبیه وخالف الشارح ذلك في الایعاب ويحتمل انه ان كان التعمير لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم وكذلك الجمل الرملى في النهاية وهل يجري ذلك فياجرب به عادة بعض العوام من تعمير بيوت الجنائي بالفضة افي بعض فقهاء البين بعدم الاطلاق وذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما في الزكاة اه فانه لا موقع للتردد بقوله فان كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صريح في المنع وكلام النهاية هنا مع كلامه السابق صريح في الجواز (قوله إذ اذاعت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها (فرع) قال في شرح العیاب ولولم يجد الا مضيا بما يحرم فضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضيب لانه اخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين وجد اناء ذهب وانا فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا لتفادح حرمتهما عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطر ميتة كلب وحيوان آخر وظهر كلاهما ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك اه انتهى سم اقول تقدم عن النهاية في المسئلة الثانية ترجيح تعين الفضة وعن البجيرى شيخنا اعتاده واليه ميل قول الشارح الاتي واخذ من العلة الخ قیاس ذلك تعين المضيب في المسئلة الاولى وان ادعى الشارح في الامداد

ضبات صغيرات لونه فقطضى كلامهم حلها وتعين حمله على ما اذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة ولو لا فينبغي تحريمها لما فيها من الخيلا وموبه فارق ما يأتي فيها لو تعدد الدم المدفوع عنه ولو اجتمع لكسره على احد الوجهين فيه وحاصله ان اصل المشقة المقتضية للعفو موجود وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضى للحرمه الخيلاء وهو موجود مع التفرق الذي هو في قوة الاجتماع فان قلت الذي اعتمدته في شرح العیاب انه لا تحل الزيادة على طرازين اورقتين لونه فلا كان ما هنا كذلك بجماع ان الكل للزينة وان الاصل في الفضة والحرير التحريم بل الفضة اغلظ فكان ما هنا ولو فاذا امتنع الراشد على اثنين ثم فها الى قلت بفرق بان صغر ضبة الزينة وكبرها حاله على على محض العرف وهو عند التعدد مضطر فنظروا إلى ان ذلك التعدد هل يساوى الكبيره فيحرم او لا فيحل وامامهم فورد تقديره بارباع اصابع وكان قضيته انه لا يجوز أكثر من رقعة لكن وجدنا الطراز يحل مع تعدده فالحقنا به التريق فالحاصل ان هناك اصلا واراد اعتبارنا ولا

(قوله بنحو شرب الخ) قال في الارشاد ولو لم يحل شرب أو استوعبت جزأ قال في شرحه وخرج بجزأ ما لو استوعبت الجميع فاهما تحرم قطعا كما قاله الماوردى اه وفي شرح العیاب ونقله الزركشي عن الماوردى انه لو عمت الضيب الاناء حرمه قولوا واحدا في اطلاقه وقوة الذي يتجه انه متى كان التعمير لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم ولا يقال ولا يسمى ضبة حينئذ لا تاقل منوع لما يأتي انها يصالح به مغل الاناء وهذا يشمل ذلك الخاه (قوله إذ اذاعت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها في فرع كما قال في شرح العیاب ولولم يجد الا مضيا بما يحرم فضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتي أو يتعين استعمال المضيب لانه اخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين وجد اناء ذهب وانا فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا لتفادح حرمتهما عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطر ميتة كلب وحيوان آخر وظهر كلاهما ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك ومنه ان سلم تنشأ قاعدة حسنة وهي أن ما يبيع من المحرمات لا نظير إلى تفاوت انواعه خفة وغلظا عند اباحتها ونظر إليها عند تحريمها إلى ان قال ولو تفرقت

كذلك هناك فاعتبرنا قياس التعدد المضطر فيه العرف على الكبيره للزينة لانه لا اضطراب فيها (قلت المذهب تحريم) إنا الفرق (ضبة الذهب مطلقا) لان الخيلاء فيه اشد كضبة الفضة إذ اذاعت الاناء ومنه ما اعتد في مرآة العيون كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو فقد غير

الفرق بينهما وتعين ميتة حيوان آخر في الثالثة (قوله) ومنه) أي من التعميم (قوله) محتمل) يظهر أنه يفتح الميم فيطبق ما مر عن النهاية (قوله) في الضبة) أي في جوازها بشرطه (قوله) أن قدحه ^{بالحسن} ^{بالحسن} واشترى هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثأ ثمانية الف درهم وروى عن البخاري أنه رواه بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض اضارب بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة يقال أصله من الأثل ولونه يميل إلى الصفرة وكان مطاوعا لطوله أقصر من عمقه كما ذكره البرماوي والظاهر من قول شرح المنهج (أي شدة بخيط فضة) أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهداه صورة الأباحة بجبري (قوله) وهو وإن احتمل (الخ) جواب عما نوزع في هذا الدليل بأنهم ثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدح وهو مسلسل بالفضة وإما روى هذا القدح هذه الكيفية عند أنس بعده وجاب النهاية عن النزاع المذكور بما نصه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر أن الإشارة عائدة للأناء بصفته التي هو عليها عنده وإحتمال عودها إليه مع قطع النظر عن صفته خلاف الظاهر فلا يعمل عليه اهـ وزاد الجبري عقبه ونقل ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال أبو دجاجة لا تغرين شيئا وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتراها اهـ (قوله) محتمل) أي قابل للدخل والتأويل فيحمل على الكبيرة لزينة بصرى (قوله) أصلها) أي الضبة (ما يصلح به (الخ) من نحاس أو فضة أو غيره معنى ونهاية (تتمه) بكرة استعمال أو أني الكفار وملبسهم وما يلي أسافلهم أي ما يلي الجلد اشدوا وآني ما هم أخف وكذلك المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن التجاسات ويسن إذا جن الليل غطية الأناء ولو بعرض عود أو لحق به ابن العباد البر وأخلاق الأبواب وإيكال السقاء مسميائه تعالى في الثلاثة وكف الصبيان والماشية أو لسانة من الليل وإطفاء المصباح للنوم ويسن ذكر اسم الله على كل امرئ بال كرى ومغنى (قوله) أو أني الكفار) أي يؤمن كانوا يتدبثون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يقتلون ببول البقر تقرأ إلى الله تعالى و (قوله) وكذلك المسلم الذي (الخ) أي كدمي الخمر والقصابين الذين لا يجترزون عن النجاسة مغنى وشيخنا

(باب أسباب الحدث)

قال الخ ومثري وإنا يوجب المصنفون في كل فن من كتبهم أبو إمام وشحة الصدور بالتراجم لأن القاري إذا دخل كتابا من كتبهم ثم أخذ في آخر كان انشغال له وابتعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلا أو طوي فرح نفسه ذلك عنه ونشط للسير ومن ثم كان القرآن سور أو جزاءه القراء عشورا وأخا ساءا وامن ما يغني زاد الجبري عن البرماوي عن السيد الصفوي ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب والنظم ولإلزام ما ذكره من مشقة تصغير مرارعتها قال شيخنا والاسباب جمع سبب وعلو ما يتوصل به إلى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه لذاته ويقال له وصف ظاهر متضبط بمعرف للحكم وهو هنا نقض الضوابط (قوله) المراد) إلى قوله وعبر في النهاية (قوله) عند الإطلاق) أي في عبارة الفقهاء لا في نية التأويل فاطلاقه على الأكبر مجاز لأن التبادر من علامات الحقيقة حلي (قوله) غالبا) اختز به عن الجنب في النية إذا قال نويت رفع الحدث فإن المراد به الأكبر إذا قربت قائمة على ذلك وهذا قضية كلام البكري أن معنى قولهم المراد عند الإطلاق أي في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتقييد بقوله غالبا عا وشأ الجبري إلى رفع أشكاله بما نصه والاولى أن يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فإن المراد به ما يشمله الأكبر والأصغر ضبات لزينة ولو اجتمعت لكبرت احتمل قياسه على ما مر فبالا يدركه الطرف فإن قلنا ثم إنه لو اجتمع ضرر حرم منها وإلا فلا واحتمل التحريم هنا مطلقا والفرق أن ذلك محل ضرورة وليس باختياريه بخلافه هنا وهو الأقرب ثم رأيت الزركشي نقل عن الروابي فيه وجهين ثم قال فظير ما لا يدركه الطرف اهـ وقد علمت الفرق بينهما اهـ

(باب أسباب الحدث)

إنهما تعين الفضة وهو محتمل (وا لله أعلم) والأصل في الضبة أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لا تصدعه أي شعبه بخيط فضة لا تشققه وهو وإن احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لأن إقدام أنس وغيره عليه مع مبالغتهم في البعد عن تغيير شيء من آثاره مؤذن بأنهم عدوا منه الأذن في ذلك ونهى عائشة عن المضطرب بفرض صحته محتمل وأصلها ما يصلح به خلل الأناء ثم أطلقت على ما هو للزينة توسعا (باب أسباب الحدث) المراد عند الإطلاق غالبا وهو الأصغر

(قوله وم) أى أول الكتاب كرى (قوله معنيان) عبارة شيخنا والحدث لثة للشيء الحادث وعرفا يطلق على السبب الذى شأنه انه ينتهى به الطهر وعلى امر اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع ما لعلم من الصلاة نحو ما لا الامر الذى يعتبره الشخص في ذهنه ولا وجوده في الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده اهل البصائر فقد حكى ان الشيخ الحنوف كان يشاهد ذلك في الغطس اه (قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى سم (قوله فان ارد الخ) جزم النهاية والمغنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الاسباب خلافا لما يفيد صنيع الشارح من جواز إرادة الامر الاعتبارى والمنع ايضا (قوله فى بيانية) اى من إضافة الاعم إلى الاخص والمغنى اسبابهى الحدث شيخنا (قوله وما ينتهى الخ) اى الطهر لو كان او شأنه ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلا بجري (قوله من اقتضاه الخ) بيان لما والضمير للتعبير بالنواقض (قوله لانه قد بان الخ) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غايته أنه لا يدل على النقص لانه بدل على عدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لثبات النقص الذى دلت عليه العبارة الاخرى فتدبر سم وبصرى واجاب عنه عش بان لم يرد انه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل من منع العدول عن النواقض المستعملة في كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقص غير مراد اه (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله بالنواقض سم عبارة الكردى عطف على بالنواقض اى موجبات الوضوء اه (قوله بل هو) اى موجب الوضوء كرى (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذا لم يرد وأراد عدمه بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الادارة لو حكما ولما كان مامورا بالادارة بعد الدخول كان في حكم المراد بالفعل فليتام سم على حج اه عش (قوله طبعيا) في تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمغنى المعروف له شئ إلا ان يرد ان طبعيا علة سم (قوله ولتقدم) إلى قوله والحصر في المغنى (قوله ولتقدم السبب الخ) لا يتأق فان المذكورات اسباب للحدث لا للوضوء لان الحدث جزء سببه فى سبب بعدد الوضوء على انه لا بعد في ان يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصرى (قوله وضما) اى ذكرنا (قوله وان وجه) اى ما في الروضة (قوله بانه) اى الانسان (قوله اى له حكم الحدث) لم نظهر الضرورة الداعية إلى إخراجهم من حقيقته وظاهره بصرى (قوله ثم ناقضه) بصيغة اسم الفاعل والضمير للوضوء (قوله عليه) اى الفصل (قوله لا غير) إلى المتن في النهاية لإلا فوله والحصر إلى ولم ينقض (قوله والحصر فيها تعبدى الخ) القول بالحصر مع انها معقولة للمغنى لا يتخلو عن شئ نعم لو ثبت عن الشارح ما يؤذن بالحصر فيها ولم يعقل له معنى لكن متجها وأقربه فتأمل فالأولى في الاستناد إلى الحصر ما أتى من قوله لم ثبت الخ كما هو صنيع كثيرين بصرى عبارة سم قد يقال فيه تنافى ذلك للمغنى إن وجد بينهما في محل آخر نوعا اخر اولاً وجب تعدية الحكم إلى ما لم يكن ذلك للمغنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لانتفاء علته لانه تعبدى ويتجه ان يقال المغنى الذى يذكر إمامانه مناسبة وحكمة لاعلم إمامانه يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع اخر مثلاً لس المرأة مظنة الانتفاء باعتبار الجنس فخرج لمس الامر دتامل اه وعبارة النهاية والمغنى هي الاسباب

(قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله لانه قد بان المراد به) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غايته انه لا يدل على النقص لانه بدل على عدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لثبات النقص التى دلت عليه العبارة الاخرى ظاهر اقتدر (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله قبله بالنواقض (قوله مع إرادة الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذا لم يرد وأراد عدمه بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الادارة لو حكما ولما كان مامورا بالادارة بعد الدخول كان في حكم المراد بالفعل فليتام (قوله ولتقدم السبب طبعيا) في تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمغنى المعروف له شئ إلا ان يرد ان طبعيا علة سم (قوله والحصر فيها تعبدى) قد يقال فيه

ومر له معنيان ويطلق أيضا على الاسباب الآتية فان أريد أحد الأولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث فى بيانية وعبر بالاسباب ليسلم عما ورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وإنما ينتهى بها ولا يضر تعبيره بالنقص فى قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به بالموجبات من اقتضائه أنها توجهه وحدها وليس كذلك بل هى مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعيا المناسب له تقدمه وضعا كان تقديمها على الوضوء أطهر من عكسه الذى فى الروضة وإن وجهه بأنه لما ولد محدثا أى له حكم المحدث احتاج أن يعرف أولا الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يولد جنبا اتفقوا على تقديم موجب الفصل عليه (هى أربعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها معقول للمغنى فنتم لم يقس عليها نوع آخر وإن قيس على جزئياتها ولم ينقض ما عداها لانه لم يثبت فيه شئ

أربعة فقط ثابتة بالأدلة الآتية وعلّة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها غير ما هـ (قوله لحم جزور) أي يعبر ذكر أوائش عـش (قوله على ما قالوه) أي الأصحاب في الاستدلال على عدم النقض بكل لحم جزور و (قوله بأنه فيه) أي في النقض بلحم جزور (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع على عنهما الجواب الشافى وهو جواب الأصحاب بنسخهما بمحدث جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما غيرت النار سم (قوله وأجيب) أي من جانب الأصحاب و (قوله بأننا أجمعنا) يعنى القائلين بالنقض والقائلين بعدمه كـردى (قوله بأنهما لا يسميان لحماً) أقول وبسليم أنهما يسميان به فالتخصيص ليس تركاً للعلم به بصرى (قوله كما يأتي في الإيمان الخ) ويحجب بأنه ععم عدم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذى حكم العلماء في الإيمان بشمول اللحم له نهاية (قوله فإدخاله) أي القائل بالنقض (قوله وخروج الخ) ضب بينه وبين قوله كما كل الخ سم عبارة الكردى عطف على اكل لحم الخ وكذا ما بعده من مسروق وقبة وانقضاء والبلوغ والردة اهـ (قوله ودم) أي من غير الفرج نهاية (قوله لا لكونه يسمى حدثاً) هذا على تأمل فالأولى ما ذكره غيره من أن الكلام في موجب الوضوء للثام بصرى (قوله ونحو شفاء الخ) مبتدأ وقوله لا يرد الخ خبره (قوله لأن حدثه الخ) أي فكيف يصح عدم الشفاء سبباً للحدث مع أنه لم يزل معنى (قوله لم يرتفع) فيه أنظر بالنظر لتجوز به رحمة الله تعالى في الحدث الواقع في الترجمة أن يكون بمعنى المنع وهو يرتفع بظهوره يعود بشفاؤه كقبة لا سبباً بصرى وقد يحجب بأن مراده لم يرتفع رفعا عما قول المتن (خروج شيء) أي عينا أو محيطا طاهر أو نجسا جافا أو رطبا معتادا كقول أو نادرا كدم انفصل أو لا قليلا أو كثيرا نهاية زاد المعنى طوعا أو كرها اهـ (قوله ولو عودا) حتى لو أدخل في ذكره ميلا أي مردودا ثم أخرجه انتقض نهاية معنى (قوله إدخاله) أي إدخال شيء في قلبه أو بدنه (قوله أي المتوضى) أي قوله نعم في المعنى (قوله أي المتوضى) قيد بذلك نظر الكونه ناقضا بالفعل ولو اسقطه لكان أولى لأن المنظور إليه الشأن فلخرج من الحديث يقال له حدث أيضا (قوله الحى) خرج به الميت فلا تنقض طهارته بخروج شيء منه وإنما يجب إزالة النجاسة عنه فقط و (قوله الواضح) أخذ الأشار ح

تناف لأن ذلك المعنى أن وجدته ما في محل آخر نوع آخر أو لا وجب تعدية الحكم والإلم يكن ذلك المعنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لا تنفائه عنه لا لأنه متعدى وبوجه أن يقال المعنى الذى يذكر ما أنه مناسبة وحكمة لأعله وأما أن يعتبر على وجه لا يتعدى نوع آخر مثلا كلبس المرأة مظنة الاندثار باعتبار الجلوس فخرج لبس الأمر دأمل (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع على عنهما الجواب الشافى وهو جواب الأصحاب بنسخهما بمحدث جابر وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء بما غيرت النار وما اعترض النوى عليه بأن هذا الجواب ضعيف أو باطل لأن حديث ترك الوضوء مما مسته النار عام وحديث الوضوء من لحم الجزور خاص والخاص مقدم على العام تقدم وتأخره فهو اعتراض باطل فإن هذين الحديثين ليسا من العام والخاص اللذين يقدم منهما الخاص مطلقا إذ عبارة جابر لم تحكما عن النبي ﷺ حتى يكونا من ذلك وإنما هي من عند نفسه بين ما عارفه من حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر أمره عليه وذلك صريح في النسخ والإطاعة على تركه عليه الصلاة والسلام الوضوء بما غيرت النار مطلقا وهذا في غاية الموضوع حيث لا تامل لجواب الأصحاب في غاية الاستقامة والظهور ولكن قد يرتضى آخر وهو أنه تقرر في الأصول أن نحو قضى بالشععة لا يعم وفاقلا كثيرين وقيل يعم لأن قائله عدل عارف بالغة والمعنى فلولا ظهور عموم الحكم ماصدر عن النبي ﷺ لم يأت هو في الحكاية بلفظ عام كالجار قلت ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا التوجيه يجرى فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره جابر رضى الله تعالى عنه بحسب فهمه وظنه ويحجب بأن عبارة جابر رضى الله تعالى عنه ظاهرة بظهور اتانما في ترك النبي ﷺ الوضوء الذى كان يفعله فهو صريح في نقل رجوع النبي صلى الله عليه وسلم عما كان يفعله ومن أبعد البعيد جزمه بنقل الترك على مجرد فهمه وظنه (قوله وخروج) ضب بينه وبين قوله كما كل

عجز بقوله الاقن أما المشكل شيخنا (قوله وان تعددا) أى الذكر والقبيل عبارة المفتى ولو خرج الولد لأى واحد ذكرين يبول بهما أو واحد فرجين يبول بأحدهما وتحيض بالآخر وإن بال بأحدهما وحاض به فقط اختص الحكم به أه (قوله نعم لما تحققت الخ) قال فى الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين بيولان قال فى شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر الحكم فى الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا فنقض الأصل فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتى من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصل أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وأن التمس الأصل بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما انتهى وهل يجرى تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا اختص النقض بالأصلى وإن بالت أو حاضتهما واعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما ممنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتها مر أه سم عبارة عرض فائدة لو خلق لفرجان أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلى وزائدا وشبهه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض لإلا بالخارج منهما معا فلو أنسد أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها لأن أنسد إذا الأصل لا يتحقق إلا بأنسد أحدهما معا وينقض الخارج من الفرج الذى لم ينسد لأنه أن كان أصليا فالنقض به ظاهر وإن كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المفتحة وأنسد إذا الأصل فالنقض به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا بخلاف الثقب أه (قوله حكم منفتح الخ) أى وسياق أنه لا ينقض خارجه إذا كان الأصل مفتحا (قوله أه بلا) ضبب بينهما وبين قوله ولوربحا سم عبارة السكرى عطف على ربحا وكذا قوله أه وصل وقوله وأخرجت أه لكن فى عطف الأخيرين نوع تسامح (قوله خلافا لمن وهم فيه) عبارة فى شرح الارشاد والأوجه أنه لو رأى على ذكره باللام ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طرده من خارج خلافا للزنى كالمرجوت منها رطوبة وشك فى انها من الظاهر أو الباطن أه سم على المنهج لا يكلف إزالتها أى وإن أدى ذلك إلى التصاق راس ذكره بثوبه لا بالنمح نجاستها عس (قوله يقينا) معمول لكانت (قوله أه لا فلا) يدخل فيه الشك سم قول المتن (أودبه) وتعبيره أحسن من تعبيرة أصله والتنبيه بالسبيلين لإزالة ثلاث خارج اثبات من قبل وواحد من درو لشموه لما لو خلق له ذكر أن فاته ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للبراة فرجان نهاية ومعنى (قوله أه) أى الباسور (داخل الدبر الخ) جملة خالية (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجا سم (قوله حال خروجا) أى بعده أما حال وقوع الخروج فينبغى عدم صحة الوضوء مقامه وقوله ثم أدخلها

وكذا ضبب بين قوله ربحا وقوله أه بلا (قوله نعم لما تحققت الخ) قال فى الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال فى شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم فى الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا فنقض الأصل فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتى من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصل أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وأن التمس الأصل بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما أه وهل يجرى هنا تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا اختص النقض بالأصلى وإن بالت أو حاضتهما واعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما ممنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل على أصالتها مر (قوله أه لا فلا) يدخل فيه الشك (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجا سم (قوله فلو توضأ حال خروجا الخ) توهم بعض

وان تعددا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكم منفتح تحت المعدة أو بلا رأه عليه ولم يحتمل كونه من خارج خلافا لمن وهم فيه أو وصل نحوه مذهبها لما يجب غسله فى الجنابة وان لم يخرج إلى الظاهر أو خرجت رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجب غسله يقينا وإلا فلا أما المشكل فلا بد من خروجه من فرجيه (أودبه) كالمخرج من الباسور وهو داخل الدبر لا خارجه وكالباسور نفسه إذا كان ثابتا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه وكعقدة المزحور إذا خرجت فلو توضأ حال خروجا

سبأ في الصوم أن المعتد أنه لا يبطل الصوم بإدخاله سم (قوله حتى دخلت) أي المقعدة (قوله ولو انفصلت على تلك القطنة الخ) صريح في عدم النقض بأخذ قطنة كانت عليها حال خروجهما وذبحي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا ينقض سم (قوله كما يأتي) أي في الصوم (قوله فحتمل) أي قدم النقض بردها محتمل مطابق للواقع (قوله ضعيف) خبر قوله وببحث الخ (قوله بل لا وجه له) أي لذلك البحث أي قوله وإن قلنا يفطر نقضت (قوله وذلك) أي النقض بخروج شيء الخ (قوله بها) أي العائظ وما عطف عليه قوله لكل خارج أي من القبل أو الدبر غير العائظ وما عطف عليه قول المتأخر (إلا المتأخر) ومثله الولد الجاف على المعتد لأن الولادة موجبة للفعل فلا توجب الوضوء شيئاً وبخروج أي وفاقاً للنهاية وسم وخلافاً للشارح والمغني كما يأتي (قوله أي من المتوضئ) أي قوله ولو خرج في النهاية إلا قوله على ما قبل وإلى قوله زعم في المغني إلا ذلك القول وقوله زعم إلى لأنه واجب (قوله أي من المتوضئ الخ) كان أي بمجرد نظراً واحتلام ممكنهما مقدمه مخي أي أو فكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو مجرمة أو إيلاجه في خرقه كركب وشيخنا (قوله وحده الخارج مع الخ) سيذكر بحزنها (قوله أن المتيمم) أي اللجنا بنهاية (قوله بوضوئه) أي للفعل (قوله وذلك) أي استثناء ما لم يأت (قوله أعظم الأمرين) أي من جنس واحد يدفع به الاعتراض بأن الجماع في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعاً وأدونها هو القضاء بعموم كونه يفطر كذا نقل عن الشيخ حдан أقول قديمتين أن الكفارة أعظم من القضاء بل قديدي أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال عن أصله عش (قوله لأن حكمها غلط) عبارة النهائية والمغني لأنها بمنعان صحة الوضوء مطلقاً فلا يجامعانه بخلاف خروج المتوضئ مع الوضوء في ضرورة سلس المتوضئ في جماعهما (قوله) ولو خرج منه من غير غير) يحترز من المتوضئ وقوله وانفسه الخ يحترز الخارج منه أو لا وقوله كضعة يحترز وحده (قوله كضعة الخ) الظاهر أنه مبني على نقض الولادة سم أي وفاقاً للمغني وخلافاً للنهاية عبارة لا لا نعم ولدت ولداً جافاً فانتقض وضوءه كما في ذراي شيخي أخدامن قول المصنف أن صومها يبطل بذلك ولأن الولد من مقدم من متبناها ومن غيرهما هو عبارة الثاني ولو القت ولداً جافاً وجب عليه الفسل ولا ينقض وضوءه كما في به الدرحه الله تعالى تبعاً لركبتي وغيره وهو وإن انعقد من متبناها منتهى لكن استحالة الحيوانية لا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو القت بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها أه وفي سم مثله قال عش قوله مر ولداً جافاً أي وضعة جافة قسم على صحيح وفيه رد على قول حج أن المراد إذا القت وضعة وجب عليها الفسل لاختلافها بمشي الرجل أي وعلقة جافة قياساً على المضغة لما يأتي أن كلامه مظنة للنفاس أه وفي الكردى مانصه وسئل الجلال الرملي عن تخالفه مع الخطيب في إفناء والده فأجاب بأن ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح غنه وفي سم على التحفة وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناءً على أنه منفصل لا نالاً لنقض بالشك فاذا تم خروجه منفصلاً حكمنا

الطهارة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجهما كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خاطئ لأن الوضوء حال خروجهما أي بعده إتمامه نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل أما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل (قوله أدخلها) سبأ في الصوم بيان أن المعتد أنه لا يبطل الصوم بإدخالها (قوله ولو انفصل الخ) صريح في عدم النقض بأخذ قطنة كانت عليها حال الخروج وهذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا ينقض (قوله إلا المتأخر) المعتد أن الولادة بلا بل وكخروج المتأخر فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغل وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناءً على أنه منفصل لا نالاً لنقض بالشك فان تم خروجه منفصلاً حكمنا بالنقض وإلا فلا همرو ولو خرج جميع الولد متقطعاً على دفعات فينبغي أن يقال أن تواصل خروج أجزائه المتقطعة بحيث نسب بعضها لبعض وجب الفسل بخروج الأخير وتبين عدم النقض بما قبله وإلا بأن خرجت تلك الأجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقضاً ولا غسل ولو خرج ناقصاً عضو ناقصاً عارضاً

بالنقض والإفلا وإذا أخرج بعض الولد مع استنار باقيه وقتلنا لا نقض فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا نعلم اتصال المستمر منه بنجاسة أو لا كما في مسئلة الحيط فيه نظر وما لب ابن الرمي للاول فليحجر اه وفي الجبري عن الثوري ماضيه وما أخرجه بعض الولد فينقض ولا يلزم ما به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا ومروا لا تعبد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الغسل بكل عضو لا تعاقده من منيهما ورفع باغينه بحق وقال الخطيب تخيير بين الغسل والوضوء في كل جزء راحل المعتد بال ولادة بلا بل والقائم نحو العلقه كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال الشيخ سم وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الولد مع استنار باقيه فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا نعلم اتصال المستمر منه بنجاسة أو لا كما في مسئلة الحيط فيه نظر وما لب شيخنا للاول وهو متجه اه وقوله وقيل يجب الحبح يعني به الشارح (قوله على الوجه الخ) قد مر ما فيه ولو خرج جميع الولد مقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان تواصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها لبعض ووجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والا بان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد انصافا ولا غسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا عارضا كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه وتوقف الغسل على خروجهما مر اه سم على حج وقوله على خروجهما اي على الاتصال العادي على ما قدمه ولا فلا يجب غسل لان كلا منهما بعض ولد وهو انما ينقض على ماسر لان يفرق بان الخارج لا يما اطلق عليه اسم الولد عارضا ووجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقا وهذا ما قاله من ان خروجه متفرقا لا يوجب الغسل حتى بالجزء الاخير فيه نظر لانه بذلك يحقق خروج الولد بتمامه فلا وجه لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الاخير وقوله السابق ووجب الغسل بخروج الاخير وهل يبين حينئذ وجوب قضاء الصلوات السابقة او لا فيه نظر والمتجه الان الثاني سم على البهجة اقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يوجب الغسل ع (قوله مطلقا) اي لا واثنا (قوله لا اختلاط الخ) هذا يقتضي ان خروج عضو من الولد كذلك وفي فتح الجواد قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كله وهو متجه خلا لما قال الملاحظ من ان اسم الولادة وهو منتفب اذ لا دليل على هذه الملاحظة اه وعمر ما ذكر يقتضي أنه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد ولا وعبارته في الاعياب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة الشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع ووجب الغسل ويشكر الغسل بشكر الولد الجاف لما قررناه من منعه عدمه وتقدم ان الجمال الرمي مخالف للشارح فما ذكر كركدي (قوله بان لم يخرج منهما شيء) اي وإن لم يلتصحا نهاية وباقى في الشارح مثله (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الرمي ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر الافتتاح دون المنفتح اصالة سم على حج اه عيش عبارة الكركدي وعند الشهاب الرمي والجمال الرمي والخطيب والطبري وغيرهم لا ينقض ما خرج من المنافذ المفتوحة كالفم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج اخر فخرج منه بنقض من اي موضع كان اه (قوله واحدهما) عطف على الفرجين

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه وتوقف الغسل على خروجهما مر (قوله كضمة) الظاهر انه معنى على نقض الولادة (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الرمي ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر الافتتاح دون المنفتح اصالة (مسألة) لو خلق الانسان بلا دبر بالكلية ولم ينفتح له مخرج وقتلنا ما اعتمد شيخنا الشهاب الرمي من ان المنفتح اصالة كالفم لا يقوم مقام الاصل قبل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن اخذا باطلاقهم اذ النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر يحتمل ان يقال بعدم النقض لان علته ان النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر اذ لا دبر له وتتم النقض اخذا باطلاقهم واكتفاء بان النوم مظنة الخروج في الجملة اي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل

كمضمة من امرأة على الوجه لا اختلاطها بمعنى الرجل وزعم ابن العباد النقض بخروج مثيبا مطلقا لا اختلاطه بيله فرجها يرد بأن ذلك الاختلاط غير محقق دائما فساوت الرجل (ولو) خلق منسد الفرجين بان لم يخرج منهما شيء نقض خارج من اي محل كان ولو الفم واحدهما نقض

(قوله المناسب له الخ) ينبغي وغير المناسب لها بناء على النقص بالنادرسم (قوله سواء أكان الخ) راجع إلى قوله وفيه نظر الخ (قوله فليتقص منه) أي الأصلي مفرع عليه (قوله ويجب الخ) بالجزم عطفًا على بنقص منه (قوله بإبلاجه الخ) أي الأصلي (قوله خلافًا للشيخنا) أقول يحتمل أن يكون مراد شيخ الإسلام ما يكون مع ذهاب الصورة بالسكينة فيجامع كلام الشارح ويحتمل أن يبقى على عمومه وهو الأقرب ومجرد بقاء الصورة لا نظر إليه ولا لنقص كل من قبلي الخشب لأنه إما أصلي أو بصري وقوله وهو الأقرب أي الموافق للنهية أي بالمعنى (قوله فليتقص الخ) خلافًا للنهية والمعنى كما يأتي (قوله منه الخ) أي الأصلي (قوله) إلا (النقص) أي بخروج الخارج منه كرهى (قوله حيثن) أي حين إذا كان الانسداد أصابا وكذا الحكم عند الشارح إذا كان عارضيا كما يأتي وأما الرمي ومن نحو هذه فالحكم كذلك عندهم في الانسداد العارض وأما الخافي فينعكس الحكم فيه عندهم فينتقل الأحكام كلها فيه إلى المنفتح وتسلم عن الأصلي كرهى (قوله) خلافًا لما قد فهمه كلام الماوردى الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمى ما اقتضاه كلام الماوردى فثبت للفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه ونظرو القياس حرمة التمتع به من الحائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر وهو الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الحائض جائز للعذر كما في عصاة جراحه شق إذا التهاشم قال ع (فرع) لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بينهما وما إن زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يخاف لسهرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على البهجة (قوله) أو غير منسده) أي أو خاف غير منسد المخرج فالضهير راجع إلى واحد من الفرجين أو إليها باعتبار المخرج قاله السكردى والأولى راجع إلى جلس المخرج الصادق بهما وأحدهما كما يأتي عن ع ش قول المنز (انسدخرجه) أي جسده فيصدق بالانسداد عخر جيته ثم انفتحت له ثقبه ع ش عبارة سم ظاهر كلام الجمهور أنه يعني انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمرى بشرط انسدادهما وأنه لو انسدادهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في شرح الارشاد وذ كر أن اشتراط الصيمرى ضعیف قال كما صرح به الأذرى وغيره أه وبأنى انفا عن المعنى ما يوافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة النهاية الأصلية قبلا كان أو دبراً بأن يخرج منه شيء وإن لم ينسد بالجمعة أه إذا المعنى وما تقر من الاكتفاء بأحد المخرجين وهو ظاهر كلام الجمهور وهو المعتمد وإن صرح الصيمرى بشرط انسدادهما وقال لو انسدادهما فالحكم للثاني لا غير أه (قوله) وهى) أي المعدة أي المراد بها (قوله) سترته) فإرداهم تحت المعدة ماتحت السرة نهاية قال ع ش قوله ماتحت السرة أى ما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وإن كان إطلاق المصنف يشمل ذلك لا اثر لاحتمال الخروج منه لئلا يتركه كاصروه إلا أن يقال تستثنى هذه الحالة لقيام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الريح وفيه نظر فليتا مل (قوله المناسب له) ينبغي وغير المناسب لها بناء على النقص بالنادرسم (قوله) خلافا لما قد فهمه كلام الماوردى) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمى ما اقتضاه كلام الماوردى فثبت للفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه ونظرو القياس حرمة التمتع به من الحائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر وهو الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الحائض جائز للعذر كما في عصاة جراحه شق إذا التهاشم ويقار ق ما لو احتاج لستر بعض عورة يده فأن الظاهر أنه يسجد على يده وإن فات ستر ذلك الحبل بأن بعض البدن لم يوضع للستر (قوله) أن انسدادخرجه) ظاهر كلام الجمهور وأنه يعني انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمرى بشرط انسدادهما وأنه لو انسدادهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في

المناسب له أولهما سواء
أكان انسدادا بالتعام أم لا
خلافًا للشيخنا وصرح
الماوردى بأنه لا يثبت
للأصلي أحكامه حيثن وفيه
نظر لبقاء صورته فليتقص
مسه ويجب الغسل والحد
بإبلاجه أو بالإلاج وفيه وغير
ذلك ثم رأيت صاحب
البيان صحح الانتقاض بمسه
وعله بأنه يقع عليه اسم
الذكر وهو صريح فيما
ذكرته فلم أنه لا يثبت
للمنفتح حيثن إلا النقص
خلافا لما قد فهمه كلام
الماوردى المذكور أو
غير منسده وأما طرأله (أن
انسدخرجه) المعتاد أي
صار بحيث لا يخرج منه شيء
(وافتح) مخرج (تحت
معدته) وهى بفتح فكسر
في الإفصح وبفتح وكسر
فسكون وبكسر أوليهما
سترته وحققتها مستقر
الطعام من المنخفض تحت
الصدر إلى السرة (فخرج
المعتاد) خروجه (نقص)
إذا لا بد لانسداد من
مخرج يخرج منه حدثه

فليراجع اه قول المتن (وكذا نادى) ينبغي ان يكون المراد بالنادى غير المعتاد فيשמلم لم يعد له خروج اصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الريح الخ) هذا ما نقله في اصل الر وضعتهم استدرك عليه في زبانتها فقال والمذهب ان الريح من المعتاد قال الاذرى انه الصواب اه بصري قول المتن (او فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها . لو انفتح اثنان تحتها وهو منسند قبل بنقض خارج كل منهما مطلقا

او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو المعترف به نظر سم على حجج اقول ولا يبعد ان يقال بنقض الخارج من كل منهما منزلة لاهلها منزلة الاصيلين وهو مقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي النقص بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا او مرتبا لانه بمنزلة اصليين مروى يجوز للجليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للجليل دبر مر اه بحروفه فانه اطلق في الثقب فيشملم المتحاذية وما بهما فوق بعض ع ش (قوله اى المعدة الخ) عبارة المغنى والنهاية اى المعدى والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بان انفتح في السرة او محاذها او فيما فوق ذلك اه (قوله بالقيء) اشبه اذ تحمله الطبيعة تقيبه الى الاسفل نهاية ومعنى (قوله عنه غنى) اى لضرورة الى جعل الحادث مغز جامع انفتاح الاصل مغنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض اما الحلق فينفتح كالاصلي في سائر الاحكام كما اتفق به الاورد رحمه الله تعالى والمنسند حينئذ كمضوء ائدلا وضوء بمسه ولا غسل بالاجه ولا بالايلاج فيه قاله الماوردى وهو المعتد وان قال في المجموع لم ارفع له تصريح بمقتضاه ومخالفته ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحو فله لا ينقض لانفتاحه اصالته بانه زاد المغنى وان استبعد بعض المتأخرين وما يرد الاستبعاد ان الانسان لو خلق له ذكر فوق سرته يبول منه ويحاج به ولا ذكر له سواء الا ترى ان اندرير الاحكام عليه ولا ينبغي ان يقال اننا نجعل له حكم النقص فقط ولا حكم له غنى ذلك وقوله بعض المتأخرين يعنى به الشارح (قوله لو نام يمكنه) اى المنفتح النافض نهاية ومعنى اى سواء امكن الانفتاح اصليا او عارضا ع ش (قوله لم ينقض وضوءه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا يقطع النظر عن حل الشارح فانه حل المتن على الاستدلال الطارىء وذكر حكم الاستدلال الاصل قبله على خلاف ما سلمه النهاية والمغنى (قوله ثم فصل الخ) اى بقوله هو وهو منسند الخ وقوله هو منفتح الخ (قوله) وقد يجاب بان قوله الخ) ويجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لحذوف اى انفتح جملة المحذوف معطوف فعلى جملة قوله ولو انسند مغز جهه لكن بردى على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كفى الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل من ال قد يقي معموله الا ان يجعل او مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم او يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى ان هذا الجواب تفصيل جواب الشارح (قوله لا بقيد ما قبله) يعنى الاستدلال الاصل بل الاصل (قوله اى التمييز) الى قوله وقد بينت في النهاية والمغنى (قوله يحنون) ومنه الخيل والماليخوليا وغيرهما من بقية انواعهم ووزوال الادراك بالكيفية بمقام القوة والحركة كفى الاعضاء شيخنا (قوله او اغواء) ولو كان لولى حالة الذكر فينقض طهره عندنا خلافا للمالكية رحمانى اه بحمى

شرح الارشاد وذكر ان اشتراط الصبر مريض ضعيف قال كما صرح به الاذرى وغيره (قوله وكذا نادى) ينبغي ان يكون المراد بالنادى غير المعتاد فيشملم لم يعد له خروج اصلا ولا مرة (قوله او فوقها الخ) بقى ما لو انفتح واحد من تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسند قبل بنقض خارج كل منهما مطلقا ولا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو المعترف به نظر سم على حجج اقول ولا يبعد ان يقال بنقض الخارج من كل منهما منزلة لاهلها منزلة الاصيلين وهو مقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي النقص بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا او مرتبا لانه بمنزلة اصليين مروى يجوز للجليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للجليل دبر مر اه بحروفه فانه اطلق في الثقب فيشملم المتحاذية وما بهما فوق بعض ع ش (قوله اى المعدة الخ) عبارة المغنى والنهاية اى المعدى والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بان انفتح في السرة او محاذها او فيما فوق ذلك اه (قوله بالقيء) اشبه اذ تحمله الطبيعة تقيبه الى الاسفل نهاية ومعنى (قوله عنه غنى) اى لضرورة الى جعل الحادث مغز جامع انفتاح الاصل مغنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض اما الحلق فينفتح كالاصلي في سائر الاحكام كما اتفق به الاورد رحمه الله تعالى والمنسند حينئذ كمضوء ائدلا وضوء بمسه ولا غسل بالاجه ولا بالايلاج فيه قاله الماوردى وهو المعتد وان قال في المجموع لم ارفع له تصريح بمقتضاه ومخالفته ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحو فله لا ينقض لانفتاحه اصالته بانه زاد المغنى وان استبعد بعض المتأخرين وما يرد الاستبعاد ان الانسان لو خلق له ذكر فوق سرته يبول منه ويحاج به ولا ذكر له سواء الا ترى ان اندرير الاحكام عليه ولا ينبغي ان يقال اننا نجعل له حكم النقص فقط ولا حكم له غنى ذلك وقوله بعض المتأخرين يعنى به الشارح (قوله لو نام يمكنه) اى المنفتح النافض نهاية ومعنى اى سواء امكن الانفتاح اصليا او عارضا ع ش (قوله لم ينقض وضوءه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا يقطع النظر عن حل الشارح فانه حل المتن على الاستدلال الطارىء وذكر حكم الاستدلال الاصل قبله على خلاف ما سلمه النهاية والمغنى (قوله ثم فصل الخ) اى بقوله هو وهو منسند الخ وقوله هو منفتح الخ (قوله) وقد يجاب بان قوله الخ) ويجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لحذوف اى انفتح جملة المحذوف معطوف فعلى جملة قوله ولو انسند مغز جهه لكن بردى على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كفى الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل من ال قد يقي معموله الا ان يجعل او مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم او يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى ان هذا الجواب تفصيل جواب الشارح (قوله لا بقيد ما قبله) يعنى الاستدلال الاصل بل الاصل (قوله اى التمييز) الى قوله وقد بينت في النهاية والمغنى (قوله يحنون) ومنه الخيل والماليخوليا وغيرهما من بقية انواعهم ووزوال الادراك بالكيفية بمقام القوة والحركة كفى الاعضاء شيخنا (قوله او اغواء) ولو كان لولى حالة الذكر فينقض طهره عندنا خلافا للمالكية رحمانى اه بحمى

(وكذا نادى كدود) ومنه الدم وكذا الريح هنا وان كان مطلقه معتادا (فى الاظهر) كالمعتاد (او) انفتح (فوقها) اى المعدة او فيها ومحاذيا لها (وهو) اى الاصل (منسند) انسداد طارئا (او) انفتح (تحتها) وهو منفتح فلا ينقض خارجه المعتاد والنادر (فى الاظهر) لانه من فوقها وفيها ومحاذيا بالقيء اشبه ومن تحتها عنه غنى وحيث نقض المنفتح لم يثبت له من احكام الاصل غير ذلك وفي المجموع لو نام يمكنه من الارض اى مثلا لم ينقض وضوءه (تنبيه) ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الاصل مقسما ثم فصل بين انسدادها وانفتاحها وقد يجاب بان قوله او فوقها معطوف على تحت لا بقيد ما قبله ونحو ذلك قد يقع في كلامهم (الثانى زوال العقل) اى التمييز يحنون او اغواء

عبارة ع ش ومن الناقض أيضا استغراق الأولياء أخذان اطلاقيهما خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة
 اه وعبارة شيخنا وهو اى الانغماض والشعور من القلب مع الفتور في الاعضاء وهو غير ناقض في حق
 الانبياء كالنوم ومن الانغماض ما يقع في الحمام وان قل فينقض الوضوء فلينبه اه وقوله وهو غير ناقض
 في حق الانبياء كالنوم في ع ش والبجبرى مثله **(قوله)** ونحو سكر كان زال برض قام بع ش **(قوله)**
 للخبر الصحيح فمن نام الخ أى غير النوم مما ذكر ابلغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخروج شئ من البرمكا
 أشعر به الخبر معنى ونهاية **(قوله)** في تعريف العقل الخ والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب
 الفواحش واما اصطلاحا فحسن ما قيل فيه انه نصفه يميز بها بين الحسن والقبيح وعن الشافعى انه آلة
 التمييز وقيل وهو غريزة يتبعها العلم بالضرورات عند سلامة الآلات وقيل غير ذلك واختلف في محله
 فقال أصحابنا وجهور المتكلمين انه في القلب وقال أصحاب أى حنيفة وأكثر الأطباء انه في الدماغ **(قائده)**
 قال الغزالي الجنون يزيل العقل والانغماض يغيره النوم يسره معنى عبارة شيخنا والاصح انه في القلب وله
 شعاع متصل بالدماغ اه **(قوله)** وهو افضل من العلم ان اراد به الافضل الاشراف فهو محتمل او الاكثر
 ثوبا فاحل تامل ان اراد بالفضل الغريزة فلا يصنع له فيها بصري اقول وكلامهم كالصريح في الاول **(قوله)**
 ومن عكس الخ عبارة شيخنا وقال الرملى الثالث اى العلم افضل من العقل وهو المعتمد لاستلزامه له والآن انه
 تعالى بوصف به لا بالعقل اه وقوله وهو المعتمد قد يقال فيه بعد هذا الخلاف بما لا طائل تحتها اه **(قوله)**
 من حيث استلزامه يتأمل سم عبارة البجبرى مانصه وكان الشيخ محي الدين الكافى يقول العقل
 افضل باعتبار كونه اقرب إلى الافضاء إلى معرفة الله وصفاته والعقل افضل باعتبار كونه متبعا للعلم واصلاه
 وحاصله أن فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالسبيل إلى العلم اه **(قوله متصل)** إلى قوله له أو هل زالت في
 المعنى إلا قوله قاعد وقوله ويؤخذ إلى وخروج وقوله القاعد إلى قوله كسائر الخ في النهاية إلا ما ذكر وقوله
 مع عدم تذكر إلى مع الشك قول المتن **(الانوم الخ)** لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من مخدوف اى زوال
 العقل بشئ الانوم الخ سم ويستحب الوضوء لمن نام متمكنا خروجا من الخلاف معنى واسنى وكردى
 وشيخنا **(قوله)** قاعد التقيد بالقاعد الذى زاده قد رده عليه ان القائم قد يكون متمكنا كالواضع وفرج بين
 رجليه والصق الخرج بشئ مرتفع إلى حد الخارج ولا يتجه إلا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغي الاطلاق
 ولعل التقيد بالنظر للغالب سم على حج اه ع ش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية ان من قام قائما متمكنا فلا
 ينتقض وضوءه ثم قال وقد تفيد عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها **(قوله)** ولوداية سائرة فغير السائرة من باب
 أولى كردى **(قوله)** واحتى أى ضم ظهره وساقه بعمامة أو غيرها نهاية عبارة السكردى الاحتياط وان
 يجلس على التيه رافعا ركبتيه محتويا على علمه يبديه او يجمع بينهما وظهره بنحو عمامة كما يفعله بعض
 الصوفية اه **(قوله)** وليس الخ ولا فرق بين التحفيف وغيره وهو ماصرح به في الوضوء وغيره ان كان
 بين مقدمه ومقره تحجاف فنقض كانه في الشرح الصغير عن الروايات وافرده خطيب ونهاية **(قوله)** تحجاف
 ولوسد التحجاف بنحو قطن لا ينتقض زبادى وشيخنا **(قوله)** الامن من خروج شئ اى من دبره ولا عبرة
 باحتمال خروج ریح من قبله وان اعتاده لان شانه الندرة شيئا ع ش ورشيدى **(قوله)** عليه اى التمكن
(قوله) حتى تحقق رؤسهم اى بقرب خفقان رؤسهم اذ لو اخفقت رؤسهم الارض حقيقة اى وصلت اليها

أو نحو سكر ولو تمكنا مقدمه
 اجماعا أو نوم للخبر الصحيح
 فن نام فليتوضأ وقد بينت
 خلاصة ما للعلماء في تعريف
 العقل وتوابعه في شرح
 العباب وهو افضل من العلم
 لانه منبته واسه ولان العلم
 يجرى منه بجرى الثور من
 الشمس والرؤية من العين
 ومن عكس اراد من حيث
 استلزامه له وانه تعالى بوصف
 به لا بالعقل **(إلا)** متصل كما
 عرف في تفسير العقل بما
 ذكر **(نوم)** قاعد **(يمكن)**
 مقدمه اى ألييه من مقره
 ولوداية سائرة وان استند
 لما لوزال عنه لسقط أو
 احتبى وليس بين بعض
 مقدمه ومقره تحجاف للامن
 من خروج شئ حينئذ وعليه
 حملنا خبر مسلم أن الصحابة
 رضى الله عنهم كانوا ينامون
 ثم يصلون ولا يتوضئون وفي
 رواية لابي داود ينامون
 حتى تحقق رؤسهم الارض

أن تجعل أو مجازاً عن الراوى وبكتفي بذلك في هذا الحكم أو ينقض ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه **(قوله)** من
 حيث استلزامه يتأمل **(قوله)** الانوم الخ لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من مخدوف اى زوال العقل
 بشئ الانوم الخ **(قوله)** قاعد يمكن التقيد بالقاعد الذى زاده قد رده عليه ان القائم قد يكون متمكنا كالواضع
 وفرج بين رجليه والصق الخرج بشئ مرتفع إلى حد الخارج ولا يتجه إلا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغي
 الاطلاق ولعل التقيد بالنظر للغالب **(قوله)** عليه حملنا خبر مسلم الخ فان قلت حمل الخبر على هذا ليس باولى
 من عمله على النوم التحفيف لانه لا يمنع ادراك خروج الخارج قلت بل هو اولى لان خروج الخارج قد يخفى

ارتفع الالان بجيرى (قوله ويؤخذ الخ)، لو نام يمكننا فخره عدل بخروج ربح منه أو بنحو مسأله اعتمد الشارع في الابعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن اقامه الشارع مقام اليقين بل صوابه فتاوى به وقال الزبائى في شرح المحرر الذى اعتمده شيخنا الجلال الرملى انه لا يجب عليه قبول خبره فلا تنقض باخبار العدل اه ولا تبطل الصلاة بنوم يمكن قال القليوبي وأن طال ولو في ركن قصير وخالفه شيخنا الرملى في الركن القصير لان تطاميه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث اه كرى وأقر سم وعش ما قاله الرملى في المسئلة الثانية واعتمد البجيرى ما قاله الرملى في المشتلين وكذا اعتمده شيخنا ثم قال ولو اخبره معصوم أو عدد التواتر باخره خرج منه شئ حال تمكنه انتقض وضوءه لتيقن الخروج جيتذ بخلاف ما لو اخبره عدل بذلك اه (قوله وقد ينافى الخ) اعتمده مرسم وقال البصرى يؤيد الاول ويضعف المنازعة فيه تعاليم لا يستثنى نوم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بيقظة قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل اه (قوله وعلى هذا) أى على النزاع (قوله على الاول) أى الماخوذ من قولهم لا من الخ (قوله فوجه عده) أى عد زوال العقل سببا للحدث (قوله وأن استغفر) وفى القاموس والاستغفار بناء فقاء ان يدخل ازاره بين غفيرة ملو باه (قوله النعاس) وهو اوائل النوم الملم بزل تميزه كرى (قوله نشوة السكر) بفتح الواو بلا مزعش عبارة البجيرى عن البرماوى بفتح الواو على الافصح مقدمات السكر وأما بالهزم فالنوم من قولهم نشأ الصبي نما وزاد اه (قوله وأنفس) قال فى شرح الروض بفتح العين سم على حجب وعبارة المختار نفس بنفس بالضم ومثله فى الصحاح عش وعبارة القاموس نفس كتعب فهو ناعس اه وهى موافقة لما فى شرح الروض (قوله أو هل زالت البتة الخ) عبارة النهاية ولوزالت احدى التى تأتى يمكن قبل انتباهه نقض أو بعده أو معه أو شك فى تقدمه أو أن ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا اه (قوله لانه لا اثر له بخلافه مع الشك) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين عدم التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشئ يرجع بل قديعين وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا، جه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه انه إن كان متمكنا ولو احتيا لا فلا نقض فيها وإلا حصل النقض فيها فليتام سم على حجب اه عش عبارة النهاية والمغنى ومن علامة النوم الرؤيا فهو رؤيا أو شك هل نام وأنفس انتقض وضوءه اه

جدا بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن لانه يمنع الخروج فتأمل (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) فى فتاوى الشارع انه سئل عن اخبره عدل انه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره أو لا كما فى به بعض اهل البين فاجاب بان الصواب انه يلزمه وزعم ان خبره لا ينفى اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بظن حدث يبطله انه لو اخبره بوقوع نجاسة فى الماء لزمه قبول خبره مع وجود العلة المذكورة ووجهه ان هذا وإن كان ظنا إلا أنه قائم مقام اليقين شرعا في ابواب كثيرة اه وقضية توجبها انه لو اصابه شئ من ذلك الماء الذى اخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رايت التنبيه الا فى كلامه والوجه ان شرطه لم يقبل خبره ان لا يعلم مستنده فى اخباره ظنه باجتهاد أو غيره او يتردد فى ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر فظن غيره مولى ولعل هذا فى غاية الظهور فليتام لم تذكر قول المصنف السابق ولو اخبره بتنجسه مقبول الروايات الخ وهو صريح فى لزوم التطهير ما اصابه من الماء الذى أخبر العدل بوقوع نجاسة فيه (قوله وقد تنازع الخ) اعتمده مر (قوله وأنفس) قال فى شرح الروض بفتح العين (قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا اثر له بخلافه مع الشك الخ) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشئ يرجع بل قديعين وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه انه إن كان متمكنا ولو احتيا لا فلا نقض فيها والاحصل النقض فيها فليتام (قوله وتيقن الرؤيا الخ) صريح فى انه يتصور تيقن الرؤيا من غير تذكر نوم ولا شك فيه وهو

ويؤخذ من قوله للأمن إلى آخره انه لو أخبر تأمنا غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الأصح أنه نهي بانه لم يخرج منه شئ لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم وقد تنازع قاعدة أن ما يبط بالبطنة لا فرق بين وجوده وعدمه كالمشقة فى السفر وعلى هذا يتجه عدم المتن الزوال بنفسه فى غير الأائم الممكن سببا للحدث وأما على الاول فوجه عده انه سبب لخروج شئ من البرغالب فانه قال الاول الخروج نفسه والثانى سببه وخروج بالقاعدة الممكن غيره كالنائم على قفاه وان استغفر وألصق مقعده بقره وبالنوم النعاس وأوائل نشأة السكر لبقاء نوع من التيقن معها إذ من علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه ولا ينتقض وضوءه ما كل نام وأنفس أو هل كان متمكنا أولا أو هل زالت أليته قبل البقطة أو بعده وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثر له بخلافه

(قوله مع الشك فيه) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه لإلزام النقص لأن غايته تحقق النوم مع الشك فيه يمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض سم (قوله لا حدطر فيه) أى النوم (قوله ولا وضوء نيتا) كذا فى المغنى (قوله وعدم ادراكه) أى قلبه ^{عليه السلام} (قوله وأصرف القلب عنه) أى عن ادراك طلوع الشمس (قوله المستفاد منه) أى التشريع صفة التشريع ولو قال وقد استفيد منه أى صرف القلب عنه لكان أولى (قوله ولو صياح) عبارة النهاية والمغنى سواء أكان الذكر خلا أم عنيماً أم مجبوراً أم خصياً أم مسوحاً وسواء كانت الأنثى عجزاً لها لا تشتهى غالباً لا أه (قوله أى الأثني) أى وليس المراد بالذكر البالغ والأثني البالغة وإن كان ذلك حقيقة بينهما شيخنا (قوله يقيناً) فلو شك فلا نقض وضابط الشبهة انتشار الذكور فى الرجل وميل القلب فى المرأة شيخنا (قوله وإن كان أحدهما مكراً) أى أو كل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عرش قال الجلال الرملى هى أى المرأة شاملة للجنينة وهو كذلك أن تحقق كون الملبوسة من الجن أنثى منهم كأنه يجوز تزوج الجنينة خلافاً للبعضين بخلاف ما لو شك فى أنثى الملبوس منهم لإلزام نقض بالشك أه سم على المنهج ووقع السؤال عما لو تطور إلى صورة امرأة ومسوخ رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت بأن الظاهر فى الأولى عدم النقض للقطع بأن عينه لا تنقلب وإنما تخلع من صورة إلى صورة مع بقاء صفة الكورة وأما المسوخ فالتنقض فيه يحمل لقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقض أيضاً لاحتال تبدل الصفة دون العين أه وعبارة شيخنا وينقض وضوء كل منهما مع لذة أو أعداء أو سهو أو كراهة ولو كان الرجل هرماً أو مسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأذى حيث تحققت المخالفة فى الذكور أو الأنثى ولو تصور الرجل بصورة المرأة وعكسه فلا نقض فى الأولى وينقض الوضوء فى الثانية للقطع بأن العين لا تنقلب وإنما تخلع من صورة إلى صورة أه (قوله أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقته ولهذا يظفر أنه لو تزوج جنينة جاز له وطؤها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً (فرع) لو اتصل جزء حيوان ببعض أفعوله الحياة نقض لمسه مراهيم وباتى فى الشارع اعتقاد خلافه (قوله إن جوز نانسكاهم) والراجع عند الشارع عدمه واعتمده الشباب البرلسى قال والظاهر أن الحكم كذلك فى المتولد بين الأذى وغيره واعتمده القليوبى وقال شيخه الزبائدى رجع إليه آخره واعتمده الجلال الرملى النقض بذلك وحل المناكحة واقفه الزبائدى فى حواشى

وهو محل وقفة قوية وكيف يتيقن الرأى الذى من آثار النوم ولا يشك فيه فأن قيل لأنه لا يمكن احتمالها ليست رؤيا بل حديث نفس مثلاً قلنا فلم يجد يتيقن الرؤيا مع أن الغرض يتيقن وقد يقال المتجه إنه إن يتيقن رؤيا لا تكون إلا مع النوم وجب الانتقاض ما لو لم يتيقنها كان وجداً محتمل أنهما رؤيا النوم التى لا توجد إلا معهما وإنما غير ذلك فلا نقض للشك والكلام كله حيث لا يمكن وإلا فلا نقض مطلقاً (قوله مع الشك) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه لإلزام النقص لأن غايته تحقق النوم مع الشك فيه يمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض (قوله قال بعضهم أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقته وهذا يظفر أنه لو تزوج جنينة جاز له وطؤها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً ولو مسخت الأثني حيواناً كقرد أو حماره قبل بنقض لمسها فيه نظروسياتى فى الإطعمة ذكر اختلاف فيما لو مسخ حيواناً ما كره غير ما كرهل أو بالعكس هل ينظر لما كان فجعل أكله فى الأول دون الثانى أو لما صار إليه فينعكس الحكم ونتجه يخرج ما هنا على ما هناك فإن اعتبرنا ما كان حصل النقض وإلا فلا وعلى الثانى فيفرق بين المسوخ والتطور بأن المتطور لم يخرج عن حقيقته بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حجراً ويحتمل أن يحزم بعدم النقض ولو مسخ نصفها حجراً مع بقاء الحياة والإحساس فى النصف الآخر فيتجه النقض بلبس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فإن قلنا فيما لو مسخ كلها حجراً بالنقص بلبسها فالتنقض بلبس النصف الحجري هنا أولى أو بعدمه فيحتمل الفرق بأن النصف الحجري بعدمه أجزاء تبعاً للباقي ويحتمل أن يجعل النصف الحجري بمنزلة الظفر فليحرق (فرع) لو اتصل جزء حيوان ببعض أفعوله وحلته

مع الشك فيه لأنها مرجحة لاحد طرفيه ولا وضوء نيتا كسائر الأتبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم لبقاء بقطة قلوبهم فتدرك الخارج وعدم ادراكه لطلوع الشمس فى قصة الوادى لأن رؤيتها من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه فى هذه القصة من الأحكام ما لا يحصى كثرة (الثالث التقاء بشرتى الرجل) أى الذكر الواضح المشتبه طبعاً يقيناً لذوات الطباع السليمة ولو صياح أو مسوحاً (والمرأة) أى الأثني الواضحة المشتبهة طبعاً يقيناً لذوى الطباع السليمة وإن كان أحدهما مكراً أو ميتاً لكان لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أو جنياً وإنما يتجه أن جوز نانسكاهم وذلك لقوله تعالى أو لا مسلم النساء أى لمسلم

كافرى به فى السبع وبه يندفع تفسيره بجامعهم الى انه خلاف الظاهر وخير كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ازواجه ثم يصلى ولا يتوضا ضعيف من طريقه الوارد منها وغرر من رجل عائشة (١٣٨) وهو يصلى بحتمل أنه بحائل ووقائع الأحوال الفعلية يسقطها ذلك الدس الجس باليد

ونقض لانه مظنة الانتذاذ المحرك للشهوة التى لا تليق بحال المنظر وقيس به الدس بغير هار لوز اندأ أشل سوا بغير شوبة واختص المس الاق بطن الكف لان المظنة ثم منحصرة فيه والبشرة ظاهر الجلد والحق بهما نحو لحم الانسان واللسان وهو متجذرا فلا ينحصر فى اى لا باطن العين فيها يظهر لانه ليس مظنة للذة الدس بخلاف ما ذكره فانه مظنة لذلك الا ترى ان نحو لسان الحليمة يلتذ بمصه ولمنه كما صح عنه صلى الله عليه وسلم فى لسان عائشة رضى الله عنها ولا كذلك باطن العين وبه يرد قول جمع بنقضه توها ان لذة نظره مستلزم لذة لمسه وليس كذلك بدليل السن والشعر والفرق بينهما مما يطرا ويحول لا يجدى لانهم لم يلاحظوا فى عدم نقضهما لانه يلتذ بنظرهما دون مسهما وهذا موجود فى باطن العين (فائدة مهمة) لا يكتفى بالحيا فى الفرق قاله الامام وعقبه بما يبين ان المراد به ما يتقدح على بعدد ما يغلب على الظن انه اقرب من الجمع وغير غيره بأن كل فرق مؤثر ما لم يغلب على الظن ان الجامع أظهر أى عند ذوى السليقة السليمة ولا يفترها كبره الى ذلك ومن ثم قال بعض الائمة الفقه فرق وجمع (الإعرام) بنسب لم

المنى كرى (قوله كافرى به) وقد عطف الدس على الجنى من الغائط وترب عليها الامر بالتيمم عند فقد الماء قدل كونه حدثا كالجنى من الغائط نايعة ومعنى (قوله والدس) الى قوله خلا فلا ينحصر فى النهاية والمعنى (قوله اى لا باطن العين) اى وكل عظم ظهر فلا تنقض بذلك عند الشارح كما ياتى وقال الجلال الرملى بالنقض فيها ولو توسط الخطيب فقال بالنقض فى لحم العين دون العظم كرى عبارة البصرى جزم صاحب المعنى والنهاية بالنقض بمس باطن العين وقال ابن زبادى فى الفتاوى والاقرب الى الكلام الاصحاب النقص ورايته بخط العلامة اى بكر الراد منسوبا الى الجليلوى اه واعتمد شيخنا ما فى النهاية من النقص بكل من باطن العين وعظم وضح بالكشط ونقل البجيرى عن الشورى اعتماد النقص بباطن العين وعن الزبائى اعتماد النقص بعظم وضح بالكشط (قوله بخلاف ما ذكره) اى من نحو لحم الانسان واللسان (قوله به الخ) اى بالفرق المذكور بين باطن العين وبين نحو لحم الانسان واللسان (قوله بدليل السن والشعر) فانه يلتذ بنظر همدون مسهما (قوله والفرق) اى بينهما وبين باطن العين (قوله بما يبين) اى بكلام يبين (قوله ان المراد به) اى بالفرق الحياى (قوله ما يتقدح الخ) اى الفرق الذى يظهر (قوله دون ما يغلب الخ) لعل دون بمعنى عند قوله انه اقرب فى تاويل المصدر فاعل يغلب وضير النصب لما هو صولة ر قوله من الجمع بيان لها عبارة قواعد الزكى قال الامام ولا يكتفى بالحيا لا فى الفرق بل ان كان اجتماع مسئلتين اظهر فى الظن من افتراقهما وجب القضاء باجماعهما وان انفرد فرق على بعداه (قوله غيره) اى غير الامام (قوله فى ذلك) اى ما ذكر من الفرق والجمع (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل ان العبر فى الفرق والجمع عند ذوى السليقة السليمة دون غيرهم قول المتن (الإعرام) وهى من جرم نكاحها على التابيد بسبب مباح حرمتها فخرج بقولهم على التابيد اخذت الزوجة وعمتها وغاليتها فان تحريرهن ليس على التابيد بل من جهة الجمع بقولهم بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وأما لانهما لا تحريرهما ليس بسبب مباح إذ وطأ الشبهة لا ينصف باحقة ولا غيرها بقولهم لحرمتها وجاته صلى الله عليه وسلم فان تحريرهن لحرمة صلى الله عليه وسلم معنى ونهاية بالمعنى قال عرش اماز وجات سائر الانبياء فالاقرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زواجه صلى الله عليه وسلم لحرام حتى على الانبياء اهذا شيخنا ولو لم يدخل بين بخلاف امانته فلا يحرم على الانبياء لان كرم وطوأت له صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنسب) اى قوله ومنه ما تجمده فى النهاية الى قوله وانه لا فرق فى المعنى لاقوله اى من غير خشية الى لا من نحو عرق (قوله بنسب) اى قرابة كافى الام والبنات والاخت (قوله اورضاع) كالام والاخت من الرضاع (قوله او مصاهرة) اى ارتباط يشبه القرابة كافى ام الزوج وبناتها وزوجة الاب والابن شيخنا (قوله بغير محصور الخ) فلا تنقض بالمحصور بالاولى وظاهره اهلوا اختلطت محارمه العشر مثلا بغير محصور او محصور فليس إحدى عشرة مثلا انتقض طهره لتعقيق لمس الاجنبية سم والكردى بعد ذكر ما يوافقه من النهاية ما مضى ولا يبعد ان يكون مثله ما لو علم ان عمره ابيض اللون مثلا فليس من هو اسود وان لم اتف على من نه عليه اه اقول بل هذا من لمس الاجنبية يقينا لاحتمال الا فلا يحتاج الى التنبيه (قوله فلا ينقض لمسه) ولو تزوج واحدة منهن فلا تنقض ايضا على المعتمد خلافا لان عبدا الحق كالخطيب وكذا زوجته إذا استلحقها هو لم يصدقه فان النسب يثبت ولا يفسخ نكاحه ولا ينقض وضوءه على المعتمد ولا مانع من تبعض الاحكام شيخنا عبارة الكردى وقال فى النهاية فى خدمته انه لو تزوج من شك له بينه وبينها رضاع محرم او اختلطت محرم باجنبيتا وتزوج واحدة منهن بشرط ولمشها

الحياة نقض لمسه (قوله كافرى به الخ) قد ناقش فيه بأن توافق معنى القرآن غير لازم (قوله اى لا باطن العين فيما يظهر) جزم من فى شرحه بان لمس باطن عين المرأة ناقض (قوله محرمه بغير محصور) فلا تنقض ذوى السليقة السليمة ولا يفترها كبره الى ذلك ومن ثم قال بعض الائمة الفقه فرق وجمع (الإعرام) بنسب لم

أورضاع أو مصاهرة ولو احتمالا كان اختلطت محرمه بغير محصور فلا ينقض لمسه ولو بشهوة (فى الاظهر) لانه ليس مظنة للشهوة

خصصه ولا يلحق به نحو
بحسبية لأن تحريرها العارض
يزول وجعلها كالرجل في
حل اقراضها وتملكها
بالقطة إنما هو لقيام المانع
بها للخروج عن مشابهة ذلك
لأعادة الجوارى للوطء
فاندفع ماله بضمه هنا وعلم
من الالتقاء أنه لا ينقض
بالمس من وراء حامل وان
رق ومنه ما تجعد من غبار
يمكن فصله أى من غير خشية
مبيح تيمم فيما يظاير أخذاً
بما يأتى في الوشم لوجوب
إزالته لا من نحو عرق حتى
صار كالجزء من الجلد
وأنه لا فرق بين اللامس
والملموس اسكن فيه خلاف
صرح بهما لأجله فقال
(والملموس كاللامس) في
انتقاض وضوئه (في
اللاظهر) لا شراً كرهاً في
مظنة اللذة كالمشركين
في الجماع وإلتاماً لا ينقض
وضوء الممسوس فرجه لأنه
لم يوجد منه مس مظنة لذة
أصلاً بخلافه هنا (ولا تنقض
صغيرة) وضغير لا يشترط
كما مر (وشعر وسن)
وينبغي أن يلحق به كل عظم
ظهر بل أولى لأن في نظر
السن لذة أى لذة بخلاف
نظر هذا وقول الأنوار
المراد بالبشرة هنا غير
الشعر والسن والظفر

لم ينقض طهره ولا طهره إذا لاصل بقاء الطهر وقد أتى به والد رحمه الله تعالى ولا يعنى ببعض الأحكام
كالزواج بحسبية النسب ثم استلحقها به ولو لم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت إخوته منه وبلغز
بذلك فيقال زوجان لا ينقض بينهما أه و نقل الخطيب النقض فيما تقدم حيث تزوجها عن افتاء شيخه
الشهاب الرمى واعتده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه واعتده عدم النقض وإن تزوج بها منهم
والزادى والخلى وغيرهم اه (قوله فاستنبط الخ) رد لاستدلال المقابل القائل بالنقض بعموم النساء في
الآية (قوله معنى يخصه) وهو أن اللبس مظنة الالتذاذ المحرك للشهوة وذلك إنما يأتى في الاجنبيات
بخلاف المحارم كرى (قوله نحو بحسبية) أى كوثنية ومردة ثانية (قوله عن مشابهة ذلك) أى الاقراض
كرى (قوله فيما يظهر) أقره ع ش (قوله لا من نحو عرق الخ) وكالعرق بالاولى وفي النقض ما يمت من جلد
الانسان بحيث لا يحس بلبسه ولا يتأثر بفزع زناحور فيه لأنه جزء منه فهو كاليد الشلاء وتقدم انها تنقض
وبأى مثل ذلك فيما لو بدست جلدته جهته حتى صارت لا يحس ما يصيبها فيصح السجود عليها ولا يكلف إزالة
الجلد المذكور وإن لم يحصل من إزالته مشقة ع ش (قوله وأنه لا فرق الخ) عطف على أنه لا ينقض الخ (قوله
لكن فيه) أى في الملموس (قوله صرح بهما) لعل الأنسب به أى الملموس قول المتن (والملموس) هو من وقع
عليه اللبس ولم يوجد منه فعله رجلاً كان أو امرأة يأتى ومضى (قوله لأنه لم يوجد منه الخ) فى تيمم إذا كان
الماس أمرد رجلاً ناعم البدن جداً الأن براد ما من شأن نوعه سم (قوله لا يشترط الخ) أى لم يبلغ كل
منهما حد الشهوة عرفاً وقيل من له سبع سنين فادوا بها لا تنقض مظنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغها وان انتفت
بعد ذلك لنحوه م معنى وتوهم بعض ضعفة الطلبة من العلة نقض وضوء الصغيرة لأن ملموسها وهو الكبير
مظنة للشهوة ولو لبس في محله فأنها الصغرى البست مظنة لا شتماً الملموس فلا ينقض وضوءها كالأل ينقض
وضوءه ع ش عبارة شيخنا ثالثاً أى الشرط أن يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفاً عند باب الطباع
السليمة فلم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا ينقض اه (قوله كاسر) أى في شرح الرجل والمرأة من أن المراد
بالاشتماء هنا ابتائاً ونقياً الاشتاء الطبيعى البقى لا رباب الطباع السليمة كالامام الشافعى والسيدة نفيسة
فلو شك فلا ينقض شيخنا قول المتن (وشعر) شامل للشعر النابت على الفرج فلا ينقض به نهاية (قوله وينبغي أن
يلحق الخ) وفاقا للنفى وخلافاً لما يأتى واقعه أى النهاية الزادى وسم وع ش وشيخنا والبحيرى وتقدم
عن البصرى ما يميل إلى ما قاله الشارح وعبارة هنا قوله وينبغي أن يلحق به كل عظم الخ نقل ابن زبادى
الفتاوى عن شيخه المزدج صاحب العباب أنه أتى بنقض العظم الموضع ثم قال وإلحاقه بالسنان أقرب إلى
كلامهم والمعنى يساعده ولهذا أتى شيخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنبدارى رحمه الله
بعدم النقض مع اطلاعه على فتاوى شيخنا المزج على أن فتاوى شيخنا المزج قد انتقلا من اللبس إلى المس
يعرف ذلك بتأمل كلامه اه (قوله وقول الأنوار الخ) رد لاستدلال المخالف كالتأية بذلك عبارة تم بالبشرة
مالمس بشعره لاسن ولا ظفر شمل مالمس وضع عظم أتى ولمسه كافئاً به والد رحمه الله وبدل عليه عبارة
الأنوار اه (قوله مراده ماصرحو الخ) أى لتعميم التعمير وهذه الجملة خبر وقول الأنوار الخ وقوله من أنها الخ
بيان لما وقوله وما ألحق به وهو لحم الانسان واللسان كرى أى يخرج كل عظم ظهر كإخراج الشعر والسن
والظفر (قوله كاسر) أى أنفاً بقوله والبشرة ظاهر الجلد الخ (قوله وقول جمع الخ) منهم النهاية والداه
بالمحصور بالاولى وظاهره أنه لو اختلطت بخارمه العشر مثلاً بغير محصور أو محصور فليس أجدى عشرة مثلاً
انتقض طهره لتحقق لمس الاجنبية ولو استلحق اه وزوجه لم ينقض لمسها لاحتمال صدقه ولا ينقض بالمشك
فولمسها ثم استلحقها أه فلا يعد أن يبين عدم النقض لثبوت أنها من لا ينقض لمسها لكونها محرماً ما احتال أهو
بعد الاستلحاق شاك ولا ينقض بالمشك فإن قيل لو منع الاستلحاق النقض لاحتمال المحرمية لا متنع النقض
بدون استلحاق لوجود الاحتمال فلنا نأتمز متناع النقض بدون استلحاق حيث وجد الاحتمال (قوله لم يوجد

بنقضه رده ان هذا لا يلتذ بلسه (١٤٠) ولا ينظر كاتقرر (وظفر) يضم فسكون وضم وبسكون و كسر والخامسة اظفون

والزبادى وسم (قوله بنقضه) أى العظم الظاهر (قوله ان هذا لا يلتذ بلسه الخ) قد رده عليه ما لو كشط جلده ما فطر ما تحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسه ولا اظن احدا يمنع النقص بلسه سم (قوله يضم) الى قوله أى وان التصق فى الغنى (قوله والخامسة) أى من لغائه (قوله اظفون) أى كصفر و يجمع على اظفون و اظافر معنى (قوله لا يلتذ بلسه) لذة اللبس عنها قد يتوقف به عبارة المغنى لان معظم الانداذ فى هذه إنما هو بالنظر دون اللبس اه وحى ظاهرة (قوله ولا جزم منقصل الخ) عطف على صغيرة فى المتن (قوله أى وان التصق الخ) ولو التصق بمحله فالتحم وحلته الحياة فالوجه م ر والنقص به ولو التصق جزء المرأة المنقصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقص بلسه إذ ليس للسائل للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة سم وقد مر عنه الرمي الجرب ذلك ووافقه البصرى عبارة قوله لانه مع ذلك فى حكم المنقصل محل تامل لانهم إذا الحقوا الوسخ المتجمد الذى تغدق فصله بالاصل فلان يبلقوا ما ذكرنا فى تامل اه (قوله لم يبلق بالمتصل الخ) خلافا للرمل وسم كاسر أنفا (قوله إلا ان كان الخ) راجع الى قوله ولا جزم منقصل (قوله إلا ان كان فوق النصف) خلافا للثانية والمغنى عبارة الاول قال الناسرى فى نسخته ان العضو إذا كان دون النصف من الادى لم ينقض بلسه او فقه نقض او نصفاً فوجه ان انتهى والوجه انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم أنى نقض وإلا فلا ولهذا قال الاشورى فى الاقرب ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الاعلى وان شق نصفين لم يعتبر واحد منهما زال الاسم عن كل منهما اه وفى المغنى مثله الا قوله ولهذا قال الخ فى الكردى مانصه واقتضى كلام النهاية انه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وإن كان دون النصف وهو مقتضى كلام سم والحلي وصرح به الزبادى حيث قال لو قطع الرجل او المرأة قطعتين تساوى ايام لا فالمدار على قضاء الاسم فان بقي نقض وإلا فلا انتهى (قوله ولا ما شق الخ) عطف على صغيرة فى المتن (قوله ان قرب الاحتمال) أى احتمال الخنوثة بصرى وقال سم كان المراد احتمال الانوثة اقول الظاهر الاول ثم رأيت فى الكردى عن الاعباب ما يصرح به كما يأتى فى مبحث المس (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله كلس الامر د) أى والصغير وما عطف عليه نهاية معنى والفصدو الحجامة والرعاف والنعاس والتوم قاعد أمكننا والى والقهقهرة فى الصلاة وأكل ما مسته النار وأكل لحم الجزور والشك فى الحدث بافضل قال الكردى قوله والقهقهرة فى الصلاة قال فى الاعباب قضية ما تقرر بل صريحه جواز قطع الصلاة ولو فرض اليتوضا ولم يظهر فيها حران ويوجه بان تحصيل الصلاة يطهر متفق عليه لا يبعد أن يكون عذر أجزأ القطع كتحصيل الجماعة اه (قوله تنبيه ظاهر كلامهم الخ) اعلم أن الظاهر الجارى على القواعد الفقهية انتقاض وضوء من أخبر آخره خرج منه صوت لان خبر العدل معمول به فى اكثر ابواب الفقه وقد صرح اصحاب رضى الله تعالى عنهم بجماعة التام إذا أوجبه وهو لا يعلم ذلك غالباً إلا بالاختبارية به وفى فتاوى ابن الصلاح ما هو كالصرح فيما ذكر لكن فى فتاوى العلامة جمال الدين القفاط لو أخبرته المدسوسة وكانت ثقة انه لمس بشرتها لا يلزمه مقبول خبره لانه لا يفيد الا الظن وهو لا يرفع اليقين انتهى قلت ولا يغفل من نظر لانه ظن استند الى اخبار عدل معمول به فقام ذلك مقام العلم كما لا يخفى فالذى تميل اليه فى الفتوى ما قررناه ولا بصرى (قوله بنحو ناقض منه) أى كخروج ريع منه وقوله له أى كلبسه اه

الخ فيه شئ إذا كان المس امر دجربا ناع البدن جد إلا أن يراد باعتبار ما من شأنه (قوله لا يلتذ بلسه ولا ينظره) قد رده عليه ما لو كشط جلده ما فطر ما تحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسه ولا اظن احدا يمنع النقص بلسه (قوله ولا جزم منقصل) ولو التصق بمحله فالتحم وحلته الحياة فالوجه النقص به ولو التصق جزء المرأة المنقصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقص بلسه إذ ليس للسائل للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة (قوله إلا ان كان فوق النصف) المدار على ما يطلق عليه أنه أتم م ر (قوله إن قرب الاحتمال) كان المراد احتمال الانوثة (قوله الامر د) تنبيه ظاهر كلامهم فى هذا الباب انه لو أخبره غير عدد التواتر بنحو ناقض منه أوله (قوله)

لم يعتمدوه وقياس ما مر في اخبار عدل الرواية بتجاسة الماء بقوله هنا إلا أن يفرق بان مادير (١٤١) الامر فيه على فعل الانسان كالعددي

الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف التجاسة ثم رأيت الامام فرقه بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيها غلبت تجاسته بان الاسباب التي تظهر بها التجاسة كثيرة جدا بخلافها في الحدث فانها قليلة ولا أثر للنادر فكان التسك باستصحاب اليقين اقوى انتهى وفيه تايد لما ذكرته ورأيتني في شرح العباب قلت مانصه وظاهر أنه لو أخبره عدل بمسأله او بنحو خروج ربيع منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرفع الظن اذ خبر العدل إنما يقيد فقط لا ناقول هذا ظن اقامه الشارع مقام العلم في تجسس المياه كما مر وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتجه ويفرق بين ما هنا والعدد في ذلك بأنه لا يلزم منه الحسين إذ قد توجد الاربعة أو السبع ولا يحسب له منها الا واحدة ترك نحو ركن او وجود صارف فلم يقدل الاخبار به المقصود قالني ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه هنا الاخبار مفيد للبصو إذ لا احتمال

(قوله لم يعتمدوه) وقفا للثابتة وسم والبجيري وشيخنا (قوله والحدث من هذا) يتأمل سم أي إذا حدث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاخذ بها) أي بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت تجاسته) يعني غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بفرق (قوله فكان التسك الخ) أي فيما إذا غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة (قوله لما ذكرته) أي من الفرق بين الحدث والتجاسة (قوله وجب عليه الخ) تقدم عن البصري ترجيحه عن الرمي وسم وشيخنا خلافة (قوله انتهى) أي ما في شرح العباب (قوله وهذا) أي ما قلته في شرح العباب من وجوب الاخذ (قوله هو الذي يتجه الخ) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه تواتر لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحدث وعدم العمل باخباره بالتواتر بالاحتياط في الموضع سم (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف سم (قوله منه) أي من العدد وتحققه (قوله إذ قد توجد الاربعة) أي أربع ركعات أو السبع أي سبعة أشواط (قوله لترك ركن) أي في الصلاة (أو وجود صارف) أي في الطواف (فلم يقدل الاخبار به) أي بالعدد (المقصود) أي الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كما يأتي) أي في باب الصلاة والحج (قوله وهنا) أي في الحدث (قوله الواضح) إلى قوله بالمتن في النهاية وإلى قوله إحاطة الخ في المتن قول المتن (الرابع من قبل الآدي) أعلم أن المس يخالف اللبس من أوجه احدها أن اللبس لا يكون إلا بين شخصين واللس قد يكون من شخص واحد ثانيا أن اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والاثنتين ثالثا اللبس يكون بأي موضع من البشرة والمس لا يكون إلا باطن الكف رابعاً اللبس يكون في أي موضع من البشرة والمس لا يكون إلا في الفرج خاصة خامساً ينتقض وضوء اللامس والملموس وفي المس ينقض النقض بالماس من حيث الماس سادساً لمس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابها لمس المان حيث لم يكن فرق النصف لا ينقض بخلاف الذكر الميان ثامناً للمس الصغير والصغيرة اللذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينقض بخلاف مسها تاسماً لمس ابنته المنفية باللعان لا ينقض كاجتهاد الشارع في الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام طويل ينته في الاصل كردى في حاشية شيخنا على الغزى مثله الا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله تاسماً لمس الخ قول المتن (مس قبل الآدي الخ) الظاهر ان المراد اتساعه فلا يشترط فعل من الجانبين واحدهما حتى لو وضع زيد ذكره في كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا اختياراً انتقض مر وضوء عمرو ولا يتأقيه قولهم الا في هتك حرمة لانه المراد به هتك حرمة غالباً كإسباني أو لأن المراد انتهاك فليتأمل سم قال ع وشمل إطلاق المتن السقط وظاهره وإن لم تنفع فيه الروح وفي فتاوى الشارح مر أنه سئل عن ذلك هل ينقض أم لا لانه جاد فاجاب بأنه ينقض وقد يقال يدمم النقض لتعلق بهم النقض بمس فرج الآدي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال اصل آدي اه عبارة البجيري للمتمدان فرج السقط لا ينقض مسه إلا إذا نفع فيه الروح لانه حينئذ يقال له آدي اه أي وإن سقط ميتاً (قوله جزأ) حقه أن يؤخر عن الغاية قول المتن (قبل الآدي) ومثله الجني شيخنا وفي سم وع وشو السكردى عن اليعاقب ما يوافقه وعبارة البجيري والجني كالآدي إذا كان على صورة الآدي اه (قوله الواضح) اما المشكل فأنما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل فينتقض وضوء الرجل بمس ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذي يتجه) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه تواتر لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره عن الحدث وعدم العمل باخباره بالتواتر بالاحتياط في الموضع فان قلت لو أخبره بطهارة الثوب عمل بخبره على التفصيل السابق فالفرق قلت يفرق بأن طهارة النجس أو مس من طهارة الحدث دليل محجة استقلال غيره بطهارة يده و ثوبه عن النجس ولا كذلك تطهيره عن الحدث ولو أخبر العدل زيداً بأنه أعني زيداً ظاهر ثوب نفسه مثلاً لم يعمل بخبره فيه نظر (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف (قوله الرابع من قبل الآدي الخ) الظاهر أن المراد اتساعه فلا يشترط فعل من الجانبين واحدهما حتى لو وضع زيد ذكره في كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا

يسقطه فوجب قوله على أن الحدث قد يكون من غير فعله (الرابع من) الواضح والخني جزأ ولو سهو أو مكرها من (قبل الآدي) الواضح

الخنثى والمرأة بمن فرجه حيث لا محرمة ولا صغرى ولا عكس بالنسبة للمس أى بأن بمن الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه ولو مس المشكل كلا القلبين من نفسه أو من مشكل آخر أو فرج نفسه وذكر مشكل آخرى ولا محرمة بينها ولا صغرى انتقض وضوءه ولو من أحد المشكلين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لكل واحد منهما أن يصلى إذا لاصل الطهارة نهاية بزيادة تفسير زاد المغنى وفي عش مثله وقائده أى النقض لا بعينه أنه إذا اقتدت امرأة بواحد فى صلاة لا تقتدى بالآخر قال الجبىرى تعينه أى الآخر للبطان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر وأما عش ولو انتقض المشكل بما يقتضى انتقاض وضوئه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض وفساد ما فعله بذلك الوضوء من نحو الصلوات بما يقف بحجته على صحة الوضوء أم لا لمضى ما فعله على الصحة ظاهراً فيه نظر والأقرب الأول عبارة شيخنا ولو مس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لومه الإعادة كمن غن الطهارة فصلى ثم بان بعدئذ أنه (قوله الفرج) بدل من قبل الأذى وقوله الآن والذكر عطف على الفرج (قوله ملحق شفره) عبارة شيخنا وهو أى فرج الأذى فى الرجل جميع الذكر لا ما تنبت عليه العانة وفى المرأة ملحق شفرها أى شفرها الملتئبان وهما فرج الفرج لا ما فوقها بما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو اللحم الناتق فى أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلاً بخلاف ابن حجر فى قوله بأنه غير ناقض ومحل بعد قطعه ناقض أيضاً كما قاله الشباب الرملى فى حواشى الروض وقال الشمس الرملى كابن قاسم أنه لا ينقض اهـ (قوله بالمنفذ الخ) كذا فى المغنى وشرح المنهج واقتصر النهاية على ما قبله كما قال عش قضيته أن جميع ملتقاهما ناقض ونقل عن والده الشارح مر هو أمش شرح الروض ما يوافق إطلاقه وهو المعتمد وعبارة شرح الروض المراد بقبل المرأة الشفران على المنفذ من أولها إلى آخرها أى بطنها وظهرا لا ما هو على المنفذ منها أى فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين انتهى وتقدم عن شيخنا ما يوافق عبارة الجبىرى بعد ذكر مثل ذلك فقوله على المنفذ ليس بقيد اهـ (قوله دون ما عدا ذلك) فلا نقض بمن موضع ختانها من حيث أنه مس عند الشارح كما صرح به فى شرحى الارشاد وغيرهما إذا ناقض من ملقى الشفرين عنده ما كان على المنفذ خاصة لا جميع. ملقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح فى الإيعاب وقول الغزى المراد الشفران من أولها إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اهـ وخالف الجبال الرملى فى ذلك وذكر ما يفيد اعتداد كلام الغزى بعبارة فى النهاية وشمل أى القبل ما يقطع فى ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملقى الشفرين اهـ وكلام شيخ الإسلام فى شرح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الأخير منها والمراد بفرج المرأة الناقض ملقى شفرها على المنفذ ونحوها عبارة الخطيب فى شرحى التنبيه وإى شجاع كرى أى وفى المغنى ودعواه تأييد كلام شرح الروض لمقالة الشارح تقدم عن عش خلافه (قوله والذكر) إلى قوله وقول الزركشى فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله كدبر فور وبقي اسمه (قوله المتصلة) خرج به المنفصلة فلا نقض بمسها صرح به شرح بافضل والمغنى عبارة الثانى ومس بعضها الذكر المبان كس كل اهـ إلا ما قطع فى الختان إذ لا يقع عليه اسم الذكر قاله الماوردى وأما قبل المرأة والبر فالمنتهى أنه بى اسمها بعد قطعها ناقض مسها وإلا فلا لأن الحكم منوط بالاسم وبؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى صار لا يسمى ذكراً ولا بعينه أنه لا ينقض وهو كذلك اهـ (قوله ولو بعضاً منهما) أى من الفرج والذكر كرى (قوله بعضاً منهما) يعنى عنه قوله المار جزء الخ (قوله إن بى اسمه) أى إن أطلق على ذلك أنه بعض ذكر كما صرح به فى شرح الحضرمية عش أى وفى المغنى كما س (قوله كدبر الخ) لعل السكاف للتظهير لا للتشبيه (قوله

الفرج والناقض منه ملقى شفره المحيطين بالمنفذ إحاطة الشفتين بالفم دون ما عدا ذلك والذكر حتى قلفته المتصلة ولو بعضاً منها منفصلاً إن بى اسمه كدبر فور وبقي اسمه وقول الزركشى لا بتقدير

اختياراً انتقض وضوءه ولا ينافيه قوله الآن لانه حرمة لأن المراد به هناك حرمة غالباً كسبأى أو لأن المراد أنها كلفية أمل وقوله الأذى قد يخرج الجنى وفى شرح العباب بعد أن علم عدم نقض مس فرج البهيمة بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تعبد عليها ولا حرمة لها ما نصه وقد يؤخذ من هذا النقض بمن فرج الجنى

(موم) أى يوم أن الحكم غير منوط بالاسم كرى عبارة الكردى على شرح بافضل قال فى شرح العباب لا يتقيد بقدر الحشفة، وهو الاقرب كما قاله الزركشى وغيره وقال فى النهاية روى خذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودق حتى خرج غن كونه يسمى ذكر لا ينقض وهو كذلك اهـ واعتمد فى الایباب فيما إذا مس ذكر مقطوعا أو لمست شخصاً وشكت هل هو رجل أو خنثى أو عكسه انه حيث جوزه وجود خنثى ثمة لا تنقض وحيث لم يجوزه تنقض اهـ وتقدم قبيل التنبيه ما يوافقه (قوله) ومشتبه به) أى بالقبيل الاصلى من الذكر والفرج بان لم يعلم الاصلى منها كرى (قوله) ولو لمشتبه به) فيه نظر إذ لا تنقض بالشك وكذا يقال فى قوله والمشتبه به وفى شرح الروض وان التبس الاصلى بالزائد فالظاهر ان النقص منوط بهما لا باحدهما اهـ سم واعتمده البجيرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسألة الاشتباه وكذا اعتمده شيخنا عبارته ولو اشبهت الزائدة بالاصلية كان النقص منوطاً بهما لا باحداً لاننا لا ننقض بالشك ولو خلق له فى بطن كفه سلعة تنقض بجمع جواربها بخلاف ما لو كانت فى ظهرها ولو خلق له اصبع زائدة فى باطن الكف فان كانت غير مسامة تنقض الس بباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامة تنقض بباطنها دون ظاهرها وفى ظهر الكف فان كانت غير مسامة لم تنقض لظاهرها ولا بباطنها وإن كانت مسامة تنقض بباطنها دون ظاهرها على المتعمد اهـ قول المتن (بطن الكف) قال فى الروض ومن له كفان فنقضتا مطلقاً لازمة مع عامة اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فان قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله) وكذا الزائدة الخ) والحاصل ان الذكر الاصلى والمشتبه به ينقضان مطلقاً وكذلك الزائدان كان عاملاً أو كان على سنن الاصلى والذى لا ينقض هو الزائد الذى علت زباده ولم يكن عاملاً ولا على سنن الاصلى ويجرى نظير ذلك فى الكف كرى (قوله) بأن كانت الخ) وقال اللغنى وخلافاً لنهاية وسم عبارة المغنى ومن له كفان أى اصلتان فنقضتا بالس سواء كانتا عاملتين ام غير عاملتين لازمة مع عامة فلا تنقض على الاصبع فى الروضة بل الحكم للعامة فقط وصحح فى التحقيق النقص بها وعزاه فى المجموع لاطلاق الجمهور ثم نقل الاول عن البغوى فقط وجمع ابن الهاديين الكلامين فقال كلام الروضة فيما إذا كان الكفان على معصمين وكلام التحقيق فيما إذا كانا على معصم واحد أى وكانت على سميت الاصلية كالاصبع الزائدة وهو جمع حسن ومن له ذكران فنقض الس بكل منهما سواء كانا عاملين ام غير عاملين لازمة مع عامل وعمله كما قال الاسنوى نقلاً عن الفورانى إذا لم يكن مساماً للعالمين وإلا فهو كاصبع زائدة مسامة للبقية فينقض اهـ وغيب النهاية الجمع المذكور بما نصه فيه قصور إذ لا يلزم من استواء المعصمين المسامة ولا من اختلافه عدمه ولا ان المدار إنما هو عليها الى المسامة لا على الاتحاد محل ثباتها لانها إذا وجدت وجدت المساواة فى الصورة وان لم يتحد

إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لان عليه التعبد له حرمة اهـ (قوله) بقدر الحشفة) بل الكلام فى الاستكفاء بالحشفة لانها لا تسمى ذكر احر (قوله) ومشتبه به) فيه نظر إذ لا تنقض بالشك وقد ذكر ذلك فى شرح الارشاد ايضاً كتبها مشهورة على ذلك فراجعوه وكذا يقال فى قوله والمشتبه به وفى شرح الروض وان التبس الاصلى بالزائد فالظاهر ان النقص منوط بهما لا باحدهما (قوله) بطن الكف) قال فى الروض ومن له كفان فنقضتا مطلقاً لازمة مع عامة اهـ وقوله مطلقاً قال فى شرحه أى سواء كانتا عاملتين ام غير عاملتين اهـ وقوله لازمة مع عامة اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعامة فان قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح (قوله) أو اصبع) فى العباب أى بطن اصبع زائدة ان سامت الاصلية ولم تنبت على ظهر كفه اهـ وقوله ان سامت الاصلية قال الشارح فى شرحه سواء عملت ام لا وسواء نبتت فى بطن الكف ام فى ظره على الارجح اهـ ثم نازع فى قول العباب ولم تنبت الخ وبين ان كلام المجموع لا يخالف ذلك بل فيه ما يشعر به خلافاً لنقله عن معاصيخ الف ذلك كصاحب العباب فى تحريره وان ذلك إنما يتوهم من عبارة بى بى الراى واطال فى ذلك فراجعوه وعلم من هذا الكلام ان التى بباطن الكف لا ينقض إلا بباطنها فليست كالسلعة التى بباطن الكف التى الظاهر النقص بالسنن بها من سائر جواربها (قوله) بأن كانت الكف

بقدر الحشفة منه موم
ومشتبه به وكذا زائد
أو كان على سنن الاصلى
(ب) جزء من (بطن الكف)
الاصلية والمشتبه به وكذا
الزائدة من كف أو اصبع
ان عملت أو سامت
الاصلية بأن كانت الكف

على معصمها والاصبع على كفها (١٤٤) وسامتاها ويبحث في العبرة في العمل والمساومة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن نازع فيه إذا قضى أحدهم يديه إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ بهما على الاستواء هما أصليا اه وعبارة سم قوله بان كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحيث لم تسام لم ينقض ولو على معصمها م اه (قوله على معصمها) المعصم تقود موضع السوار من البد انتهى مصباح عش (قوله وسامتاها) كان الأولى تائب الفعل (قوله وبحت) إلى قوله وهو بطن الخ في النهاية إلا قوله خلافا لمن نازع فيه وقوله وبمفهومه إلى إذا انقضأ (قوله بوقت المس الخ) يرد عليه انها إذا كانت عاملة في ابتداء الامر دل ذلك على إصالتها فإذا طرا عدم العمل عليها صارت أصلية سلام والشل لا يمنع من النقص عش وفيه نظر إذ الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك لون البشرة كإثر الحناء بعد زوال جرمها والحجاب ما له جرم يمنع الإدراك باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير عش عبارة البجيرى قوله ستر بفتح السين إن اراد به المصدر وبكسرها إن اراد به الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدافع من عطف التفسير أو يقال المراد بالستر ما يستر وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج والحجاب ما يستر وينع فهو أخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اه (قوله وبمفهومه الخ) بيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الانقضأ يدل على أن غير الانقضأ لا ينقض فيكون تخصيصا للعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز ذكر دى وحلى (قوله خص الخ) وقد يقال ان هذان باب المطلق والمقيد لان المس مطلق فيقيد بخبر الانقضأ كما أشار إليه بعضهم بجيرى ويحاج بان الفعل في حين الشرط بمنزلة النكرة (قوله إذا انقضأ الخ) عبارة شرح البهجة والمنهج اى وشرحي بافضل والعباب والافضاء بها اى باليدو تقييده بقوله ما ظاهرا لان الانقضأ المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده بطن الكف بل هذان معنى الانقضأ باليدو قال في التهذيب الخ ويمكن الجواب عن الشارح م بأن أل فيه للعدد والمعبر: الانقضأ المتقدم في قوله إذا قضى أحدهم يديه الخ عش مداينى (قوله بطن الكف) اى ولو انقلبت الكف ونقل عن ابن حجر في غير التحفة عدم النقص بها مطلقا وفي شرح العباب للشارح م ولو خلق بلا كف لم يقدر قدر هامن الذراع ولا ينافيه ما باتى من انه لو خلق بلا مرق أو كب قدر لان التقدير ثم ضرورى بخلافه هنا لان المدار على ما هو مظنة للشهوة عند عدم الكف لا مظنة لافلا حاجة إلى التقدير انتهى اه عش (قوله مع يسير تحامل) لا ينافى بذلك اى اليسير ليقل غير الناقض من رؤس الاصابع إذا الناقض هو ما يستر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثير غير الناقض وقيل الناقض وفى الأها يمين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر شيخنا بجيرى (قوله تشمله) اى فرج الغير (قوله والخبر الناص الخ) وهو انه عليه السلام سئل عن الرجل يس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك بجيرى (قوله ان اشبه) اى الأصلية منهما بالزائد وقوله او زاد اى أحدهما وعلم الزائد (قوله) وبوجه بان كلامهما الخ قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع قاعدة الباب انه لا نقض يتأمل في عبارة هذا الفرق فان فيها ما فيها والا وضح ان يقال زائدا الحشنى بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله سم (قوله على الأشهر) وحكى ان يونس فتحها قال الدميرى ومثلها حاكمة العلم والذكر والحديث شيخنا (قوله كقبله) إلى قوله وشرعى في النهاية (قوله كقبله) اى قياسا على معصمها وكذا على معصم آخر فحيث سامت نقض المس بها ولو على معصم آخر وحيث لم تسام لم ينقض المس بها ولو على معصمها م ولو كانت المساومة للأصلية بعض الزائدة كان كان احدا المعصمين أقصر من الآخر قبل ينقض أو يختص النقد بالقدر المساومة (قوله بان كلامهما الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن نازع فيه إذا قضى أحدهم يديه إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ بهما على الاستواء هما أصليا اه وعبارة سم قوله بان كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحيث لم تسام لم ينقض ولو على معصمها م اه (قوله على معصمها) المعصم تقود موضع السوار من البد انتهى مصباح عش (قوله وسامتاها) كان الأولى تائب الفعل (قوله وبحت) إلى قوله وهو بطن الخ في النهاية إلا قوله خلافا لمن نازع فيه وقوله وبمفهومه إلى إذا انقضأ (قوله بوقت المس الخ) يرد عليه انها إذا كانت عاملة في ابتداء الامر دل ذلك على إصالتها فإذا طرا عدم العمل عليها صارت أصلية سلام والشل لا يمنع من النقص عش وفيه نظر إذ الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك لون البشرة كإثر الحناء بعد زوال جرمها والحجاب ما له جرم يمنع الإدراك باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير عش عبارة البجيرى قوله ستر بفتح السين إن اراد به المصدر وبكسرها إن اراد به الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدافع من عطف التفسير أو يقال المراد بالستر ما يستر وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج والحجاب ما يستر وينع فهو أخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اه (قوله وبمفهومه الخ) بيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الانقضأ يدل على أن غير الانقضأ لا ينقض فيكون تخصيصا للعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز ذكر دى وحلى (قوله خص الخ) وقد يقال ان هذان باب المطلق والمقيد لان المس مطلق فيقيد بخبر الانقضأ كما أشار إليه بعضهم بجيرى ويحاج بان الفعل في حين الشرط بمنزلة النكرة (قوله إذا انقضأ الخ) عبارة شرح البهجة والمنهج اى وشرحي بافضل والعباب والافضاء بها اى باليدو تقييده بقوله ما ظاهرا لان الانقضأ المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده بطن الكف بل هذان معنى الانقضأ باليدو قال في التهذيب الخ ويمكن الجواب عن الشارح م بأن أل فيه للعدد والمعبر: الانقضأ المتقدم في قوله إذا قضى أحدهم يديه الخ عش مداينى (قوله بطن الكف) اى ولو انقلبت الكف ونقل عن ابن حجر في غير التحفة عدم النقص بها مطلقا وفي شرح العباب للشارح م ولو خلق بلا كف لم يقدر قدر هامن الذراع ولا ينافيه ما باتى من انه لو خلق بلا مرق أو كب قدر لان التقدير ثم ضرورى بخلافه هنا لان المدار على ما هو مظنة للشهوة عند عدم الكف لا مظنة لافلا حاجة إلى التقدير انتهى اه عش (قوله مع يسير تحامل) لا ينافى بذلك اى اليسير ليقل غير الناقض من رؤس الاصابع إذا الناقض هو ما يستر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثير غير الناقض وقيل الناقض وفى الأها يمين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر شيخنا بجيرى (قوله تشمله) اى فرج الغير (قوله والخبر الناص الخ) وهو انه عليه السلام سئل عن الرجل يس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك بجيرى (قوله ان اشبه) اى الأصلية منهما بالزائد وقوله او زاد اى أحدهما وعلم الزائد (قوله) وبوجه بان كلامهما الخ قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع قاعدة الباب انه لا نقض يتأمل في عبارة هذا الفرق فان فيها ما فيها والا وضح ان يقال زائدا الحشنى بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله سم (قوله على الأشهر) وحكى ان يونس فتحها قال الدميرى ومثلها حاكمة العلم والذكر والحديث شيخنا (قوله كقبله) إلى قوله وشرعى في النهاية (قوله كقبله) اى قياسا على معصمها وكذا على معصم آخر فحيث سامت نقض المس بها ولو على معصم آخر وحيث لم تسام لم ينقض المس بها ولو على معصمها م ولو كانت المساومة للأصلية بعض الزائدة كان كان احدا المعصمين أقصر من الآخر قبل ينقض أو يختص النقد بالقدر المساومة (قوله بان كلامهما الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع

بخلاف كل من تلك فانه يصدق عليه انه يد رجل أو أنثى وذكر رجل وفرج عليه
ثى فانه يصدق ذلك (وكذا في الجديد حلقة) يسكون اللام على الأشهر (دبره) كقبله لان ك لا ينقض خارجة ويسمى فرجها ملتقى المنفذ

فلا ينقض باطن صفحة واثنان وعانة وشعر نبت فوق ذكر أو فرج وخبر من مس ذكره أو رفعه أي بضم الراء وبالفاء والمعجمة أصل نخذه فليتو ضامو ضوع وإما هو من قول عروة وحيد بن مسعود ذلك خروجا من الخلاف (الفرج بجملة) ومنها هنا الطير فلا رد عليه وذلك لعدم حرمتها واشتباها بطيور من مثل حل فطره وانتفي الجد فيه (تنبيه) يظهر كلامهم بل صريحه أن القديم يقول بنقض دبر البهيمة لا دبر الآدمي وهو مشكل جداً إلا أن يفرق بأن دبرها مساو لفرجها من كل وجه فشملة اسم الفرج (١٤٥) بخلاف دبره ليس مساوياً لفرجه

لتخالف أحكامهما في فروغ كثيرة فلا يشمله اسم الفرج على القديم الناظر للوقوف على المجرد للظاهر ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الاشكال نخص الخلاف ببقائها وقطع في دبرها بعدم النقص قال لأن دبر الآدمي لا ينقض في القديم فدبرها أولى اه وقد علمت أن لكلامهم وجهها (و ينقض فرج الميت والصغير) لصدق الاسم عليها (ومحل الجب) أي القطع لأنه أصل الذكر أو الفرج ولو نفي أدنى شاخص منه فنقض قطعاً (والذكر) والفرج (الاشل وباليه) الشلا في الأصح لشمول الاسم قبل إدخال الباء هنا متعين لأن الإضافة في مس قبل للمفعول ومتى كانت اليد ممسوسة للذكر لا ينقض الوضوء كما أفاده قولهم يبطن الكف الصريح في باء الالة المفتضى كونها الة المشاه وما ذكره في الإضافة صحيح وقوله ومتى الخ فاسد كرمه تعين الباء للالة لأن جعل اليد الة وإما هو باعتبار الغالب ولم يبالوا بذلك الإجماع اتكالا على ما مده من أنها مظنة للذة الصريح في أنه لا فرق

عليه نهاية (قوله) فلا ينقض باطن صفحة ولا ما بين القبل والدبر نهاية (قوله) من قول عروة أي بالاجتهاد (قوله) من الخلاف أي لعروة (قوله) ومنها هنا الطير فيه إشعار بأن إطلاق البهيمة على الطير ليس حقيقياً لكن في المصباح البهيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فبهيمة والجمع البهائم انتهى عرش (قوله) فلا رد أي الطير عليه أي على المصنف أي مفهوم كلامه (قوله) ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الخ بل هو إجماعهم وقوله أن لكلامهم فيه أنه لم يعلم أنه كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد سم قول المتن (و ينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ عرش قول المتن (ومحل الجب) والمراد بالمحل في الذكر ما حاذى قصبه إلى داخل وفي الفرج ما حاذى الشفرين من الجانبين وفي الدبر ما حاذى المقطوع قليوبي وهذا هو المعتمد خلافاً لما قاله شيخنا العزبي أن محل القطع خاص بالذكر فلا ينقض محل الدبر ومحل الفرج مجزئ (قوله) أي القطع إلى قول قيل في المغني (قوله) أي القطع قال في المجموع ولو نبت موضع الجب جلدة فيها كسه بلا جلدة معنى وإمداد (قوله) والفرج هو محل للجب على القطع كما قدمه لا على خصوص قطع الذكر وهو كذلك لغو وإن كان في العرف إسما لقطع الذكر عرش (قوله) منه أي من الذكر معنى قول المتن (والذكر الشل) هو الذي ينقبض ولا ينبسط وبالعكس معنى قول المتن (وباليه الشلا) وهي التي بطل عملها معنى (قوله) لشمول الاسم وفي حواشي سم على حجر لو قطعت يده وصارت معلقة بجلدة فهل ينقض المس فيه فطر انتهى والأقرب النقص لكونها جزء من اليد وإن بطلت منفعتها كما يلد الشلا عرش عبارة البيهقي ويحمل قوله باليه الشلا ما لو قطعت وصارت معلقة بجلدة كما قاله الحلبي وفي القليوبي على الجلال قوله وباليه الشلا خرجها المقطوع عن إن تعلقت ببعض جلدها إلا أن كانت الجلدة كبيرة بحيث يمنع انفصالها فرجعه وخرجها اليد من نحو نقد فلا ينقض بمسها أيضاً انتهى (قوله) لأن الإضافة في مس قبل الخ أي وهذا للفاعل إذ التقدير و ينقبض بمس اليد الشلا عرش (قوله) المفتضى كونها أي اليد (قوله) بذلك الإجماع أي إجماع عدم النقص فيها إذا كانت اليد ممسوسة للذكر (قوله) وما بينها وحرفها والمراد بين الأصابع فيما يظهر النقر التي بينها وبين ما حاذىها من أعلى الأصابع إلى أسفلها وبحرفها جو أنها تزايدت المغني وقيل حرفها جانب الخنصر والسيابة الإجماع وما عاودها بينها والاول وجهها واعتمده شيخنا اه لكن اعتمد الثاني الحلبي والقليوبي وفي الشوري ما يوافق عبارة الاول قوله وما بينها أي الأصابع وهو ما يستتر عند الضم بعضاً إلى بعض لا خصوص النقر وقوله وحرفها أي حرف الأصابع وهو حرف الخنصر وحرف السيابة وحرف الإجماع وقوله وحرف الواحمة من أصل الخنصر إلى رأس الزند ثم منه إلى أصل الإجماع اه (قوله) وحرف الكف) لو قال حرف الراحة لكان أولى كما عبر به شيخ الإسلام قليوبي (قوله) على غير فائد الظهورين ونحو السلس) كذا في النهاية والمعنى وقال الشدي لك أن تقول إنما يحتاج إلى هذا إذا قصر الحدث بالاسباب إما إذا قلنا أنه الأمر الاعتباري فلا حاجة إلى هذا لأن محل منعه عند عدم المرخص كإجماع في تعريفه وهذا المرخص موجود اه (قوله) والمانع السابق اقتصر عليه المغني (قوله) تكلف) يعني يكون قاعدة الباب أنه لا ينقض بالشك ويتأمل في عبارة هذا الفرق فإن فيها ما فيها والوضع أن يقال زائد الخشني بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله (قوله) لحظ ذلك هو إجماعهم وقوله أن لكلامهم فيه أنه لم يعلم أنه من كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد (قوله) وباليه الشلا لو قطعت يده وصارت معلقة بجلدة

(١٩) - شرواني وابن قاسم - أول) بين كونها ماسة للذكر أو ممسوسة له (و لا تنقض رؤس الأصابع وما بينها) وحرفها وحرف الكف لخبر الإفضاء السابق مع أنها ليست مظنة للذة (وبحرم) على غير فائد الظهورين ونحو السلس (بالحدث) الذي هو أحد الأسباب أو المانع السابق ويصح إرادة المنع لكن يتكلف إذ ينحل المعنى إلى أنه يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة

المغايرة بين السبب والمسبب اعتبارية كرى **(قوله)** ذلك المنع هو التحريم) وقد يمنع بأنه عدم الصحة فالمغايرة ظاهرة **(قوله)** فيكون الشيء سببا (الخ) يحتمل أى يكون مراده أنه إن لو حظ سببته لجميع ما بقى من شبيه الشيء لنفسه لكن مع الاحمال والتفصيل ولا يلزم أصح أو لكل واحد بانفراده فمن سببية الكل لبعضه بصرى ويندفع بذلك ما في سبب مناصه قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لاحتجته بتكلفه أه وأشار الكردى ايضا إلى دفعه مناصه لكن التحريم باعتبار ان مفهوم المنع يغير نفسه باعتبار أنه منصوص عليه بلفظ يحرم وهذه المغايرة كافية في السببية أه والفضل للمتقدم **(قوله)** إجماعا) أي حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر مانحو لمس الاجنبية ومس الفرج مما يختلف في نقضه فلا تحريم به الصلاة إجماعا وإنما تحرم به عند من قال بأنه حدث كرى وبواقفه قول النهاية وقول الشارح هنا إجماعا محمول على حدث متفق عليه أه وقال عش والاولى ان يقال في الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بما هي الحدث إجماعا وإن اختلفت جزئياته أه **(قوله)** ومثلا) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمعنى الا قوله على نزاع الى الطواف **(قوله)** صلاة الجنائز (الخ) فيها خلاف الشعبي وابن جرير الطبري معنى فقالا يجوزهما مع الحدث عش **(قوله)** وسجدة تلاوة قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود بين يدي المشايخ فهو من العظام أى الكبائر ولو كان بطهارة الى القبلة واخشى ان يكون كقوله تعالى وخروا له سجدا ومنسوخ أو مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعنا وإن ورد في شرعنا ما يقره بل ورد فيه ما ردها به يقال عش قوله من السجود داخل ولا يبعد ان مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع أو ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود وقوله واخشى الخ إنما قال ذلك لم يجعله كفر حقيقة لان مجرد السجود بين يدي المشايخ لا يقتضى تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبودا والكفر إنما يكون إذا قصد ذلك وقوله مؤول أى بمقتاديين أو بخروا لاجله سجدة شكرا أه **(قوله)** نقلا وقرضا) وقيل يصح طواف الوداع بلا طهارة ووقع في الكفاية نقلة في طواف القدوم ونسب الوهم معنى **(قوله)** بتبليث الميم) لكن الفتح غريب معنى قول المان (وحمل المصحف) هو اسم المكتوب من كلام الله بين الدفتين زباني وفي المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دفوف مثل فلس وفلوس وقد يؤنث بالهاو منه دفنا المصحف للوجهين من الجانبين (فرع) هل يحرم تصغير المصحف بان يقال مصحف فيه نظر والا قرب عدم الحرمة لان التصغير إنما من حيث الخط مثلا لأن حيث كونه كلام الله عز قال شيخنا يحرم تصغير المصحف والسورة لما فيه من إلهام النقص وإن قصد به التعظيم أه ولعل الا قرب الاول **(قوله)** ما نسخت تلاوته) أى من القرآن وإن لم ينسخ حكمه بخلاف ما كان منسوخ الحكم دون التلاوة فيحرم منه معنى **(قوله)** وبقية الكتب (الخ) كنورا وانجيل قال المتولى فان ظن أن في التوراة ونحوها غير مبدل كرهه مسه عبارة عش لكن بكرة ان لم يتحقق تبدله بان علم عدمه وظنه ولم يعلم شيئا أه قول المان (مس ورقة) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبير قسم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغي انه متى استعمل شيئا من ذلك حكم بكفره ولو قطعت اصبعه مثلا واخذ اصبعان ذهب نقل بالدرس عن بسط الانوار لا لا شق في انه استظهر عدم حرمة مس المصحف بهو المتمد خلافة كما نقله الشارح م في شرح العباب عن والد عش **(قوله)** ولو لباض) ولو لم يغير اعضاءه ولو من وراء حائل كنوب رقيق لا يمنع وصول اليد اليه معنى **(قوله)** المتصل به (الخ) وكذا يحرم مس المتفصل عنه ما لم ينقطع نسبه عنه كان جعل جلد كتاب على المعتمدتها بهو معنى وسم وبصرى وزباني قال عش وليس من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسها اما لو ضاعت أوراق المصحف أو حرق فلا يحرم مس الجلد كما ياتى عن سم نقلا عن الشمس الرملى أه وقال

وذلك المنع هو التحريم فيكون الشيء شبيها لنفسه أو بعضه (الصلاة) إجماعا ومثلا صلاة الجنائز وسجدة تلاوة أو شكر وخطة جمعة (والطواف) قرضا ونقلا للحدث الصحيح على نزاع في رفعه صح المصنف منه عدمه الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق (وحمل المصحف) بتبليث ميمه وخرجه ما نسخت تلاوته وبقية الكتب المنزلة (ومس ورقه) ولو البياض للخبر الصحيح لا يمس القرآن إلا طاهر والحمل أبليغ من المس (وكذا جلده) المتصل به

فهل ينقض المس بها فيه نظر **(قوله)** فيكون الشيء سببا (نفسه) قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لا صحته بتكلف وقوله أو بعضه كان مراده ان المنع من الصلاة مثلا بعض المنع من نحو الصلاة وعلى هذا ينبغي ان يرد البعض الفرد لان المنع من الصلاة فرد للمنع من نحو الصلاة لاجزله فليتامل **(قوله)** المتصل به

الحلي عن شيخه العلقمي فيحل مسه حيث نأى حين انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يسه إلا المطهر ون
 كما هو شأن جلود المصاحبات وقال سم ولو انفصل من ورقه بياضه كان قص هامشه فهل يجري فيه تفصيل
 الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان اه وأقره عش **(قوله)** يحرم مسه ولو تو ضاف قبل أن يستنجي وأراد مس
 المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوئه وغايته أنه مس المصحف ببعض طاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا لا اثر له في
 جواز المس بل قال النووي أنه لا يكره خلافاً للتولي ويحرم وضع شيء على المصحف أو بعضه كخبز وملح
 واكله منه لأن فيه آزاراً وممانئاً شيخنا زاد عش فرعان الوجه يحرق أوراق القرآن ونحوه بالنشا
 ونحوه في الاقتناع لأن فيه آزاراً وممانئاً تامل وهل يجوز بيع الجلد المنفصل لكف لأن قصديعه قطع
 لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجزاؤ سم على المنهج قلت وقد يتوقف فيه بان مجرد وضع يد الكافر عليه مع
 نسبته في الأصل للمصحف أهانة له اه **(قوله)** يؤخذ منه أي من التعليل **(قوله)** أنه لو جلد مع المصحف (الخ)
 أقول لو قيل إن كان المصحف قليلاً بالنسبة لما معه بحيث لا ينسب الجلد إليه أصلاً كواحد من عشرة مثلاً حل
 مسه وحمله أو عكسه حرماً واستوى فأكذلك تغليباً لحزمة القرآن لكان له وجه وجيه وقد يؤخذ من تعليل
 الشارح رحمه الله تعالى ما يؤيده فآمل بصري أقول في إطلاق المس في الصورة الأولى والحل في الآخرين
 نظر بل ينبغي أن يجري في ذلك التفصيل الآتي في المتاع **(قوله)** من سائر جهاته (الخ) خلافاً للنهاية والمخفى
 عبارتهما واللفظ للآل ولو حل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد حكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل وأما
 مس الجلد فيحرم من سائر الجهات للمصحف دون ما عداه كإتقي به الوالدر رحمه الله تعالى أه قال عش ومثل الجلد
 اللسان والكعب فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف اه وقال الكردى اعتمد الخطيب والجمال الرملى
 والطلاوى وغيرهم من سائر الجهات للمصحف فقط قال سم هذا إن كان منقولا عن الاحتجاب وإلا فالوجه
 ما وافق عليه شيخنا عبد الحيد أنه يحرم مس الجلد مطلقاً انتهى **(قوله)** وجود غيره معه فيه أي غير
 المصحف مع المصحف في الجلد **(قوله)** في غيره أي غير الجلد وقوله بما يأتي أي من نحو الخريطة وقوله قياسه
 أي الغير (عليه) أي الجلد **(قوله)** وأما هو فكالجزء (الخ) إن أراد ما لا يمكن فيه غير المصحف فلا يتم التقرب
 وإن أراد ما يشمله وغيره ففيه مصادرة **(قوله)** ويلزم (الخ) إلى قوله فان خاف في المعنى إلا قوله أو توسده أو إلى قوله
 لا التوسد في النهاية إلا ذلك القول وإلى المتان في الاقتناع **(قوله)** حمله أي لو حال تغوطه وجب التيمم وإن أمكنه
 نهاية قال عش ظاهره أنه لو فقد التراب لا يجب عليه تقليد الحنفى في صحة التيمم من على نحو ذلك ولو قيل به
 لم يكن بعيداً اه **(قوله)** أو توسده بحث ذلك في شرح الروض سم **(قوله)** نحو غرق أي سبى التزريق **(قوله)**
 ولم يجد آميناً أي مسلماته نهاية وشرح بافضل ويظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهراً أو يمكن
 وضعه عنده على طاهر من غير حمل ولا مس وإلا فهو مفقود شرعاً فوجوده كالعدم كاهو ظاهر وإن لم أر من
 تبعه عليه كردى **(قوله)** وإن خاف ضياعه أي بغير ما تقدم كاختسار قس مسلم بجريسي **(قوله)** جاز الخل (الخ) أي
 ولا يجب ظاهره ولو كان ليتيم عش **(قوله)** لم يخش نحو سرقته قال في الامداد والاحل وإن اشتعل على آيات

يحرم مسه ولو بشعرة (على
 الصحيح) لأنه كالجزء منه
 ويؤخذ منه أنه لو جلد مع
 المصحف غيره حرم مس
 الجلد الجامع لهما من سائر
 جهاته لأن وجود غيره معه
 لا يمنع نسبة الجلد إليه وبسليم
 أنه مندوب اليهما فتغليب
 المصحف متعين نظير ما يأتي
 في تفسير وقرآن استوى فان
 قلت وجود غيره معه فيه
 يمنع أعددته له قلت الأعداد
 إنما هو قيد في غيره بما يأتي
 ليتضح قياسه عليه وأما هو
 فكالجزء كالتقرر فلا يشترط
 فيه أعددته ويلزم عاجزاً
 عن طهره ولو تباعده أو
 توسده إن خاف عليه نحو
 غرق أو حرق أو كافر أو
 تبجنس ولو جلد آميناً يودعه
 إياها فان خاف ضياعه جاز
 الحل لا التوسد لأنه أقبح
 ويحرم توسد كتاب علم
 يحترق لم يخش نحو سرقته

كردى (تولى وحمل ومس خريطة) قال فى المنفى محل الخلاف فى المس كما نفهمه عبارة أما الحمل فيجرم قطعا
 اه وكذا فى ابن شبة ايضا فبين ان الاولى ترك الشارح تقدير الحمل لثلاثهم بصرى قول المتن (وخر خريطة)
 وهو وعاء كالكرسى من ادم او غيره والعلاقة كالخريطة معنى ونهاية وشرح المنهج قال البجيرى قوله
 والعلاقة فى الالات لا طولى بل جد اى فلا يجرم مس الزائد حيث كان طولا لمافراطا (قوله) ومثله كرسى
 الخ) وكذا فى الزبائى ومال اليه فى الاعباب اضطرب النقل فيه عن الجلال الرملى فقال القليوبى الكرسى
 كالصندوق فيجرم من جميعه قال شيخنا أى الزبائى ونقله عن شيخنا الرملى ايضا وقال سم لا يجرم مس شىء
 منه ونقله عن شيخنا الرملى ايضا ولى ما ساقه وخرج بكرسى المصحف القارى فيه فالكبرى اسمى الكبار
 المشتملة على الخزان لا يجرم مس شىء منها نعم الدفنان المنطقتان على المصحف يجرم مسهما لانهما من
 الصندوق المتقدم وفى سم على التحفة قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع اه مر فكان للجلال الرملى ثلاثة
 آراء فى الكرسى كرسى عبارة عرش (فرع) لو وضع المصحف على كرسى من خشب او جريد لم يجرم
 مس الكرسى قاله شيخنا الطباوى وشيخنا عبد الحيدو كذا مر لانه منفصل سم على المنهج وأطلق الزبائى
 الحرمة فى الكرسى فشمس الخشب والجريد وظاهره ان لا فرق بين المحاذى للمصحف وغيره اه زاد
 شيخنا وقال الحلبي والقليوبى يجرم من ماقرب منه دون غيره اه وفى البجيرى عن المدائنى بعدد كرهذه
 الاقوال المتقدمة مانصه والمتمندان الكرسى الصغير يجرم من جميعه والكبير لا يجرم إلا لمس المحاذى
 للمصحف اه ولعل هذا هو الاقرب قول المتن (وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف
 فيجرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه أو ما الحشب الخائل بينهما فلا يجرم مسه وكذا لا يجرم مس
 ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل فى راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقى السؤال عن خزانين من خشب
 أحدهما فوق الآخرى كفى خزانين مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف السفلى فهل يجوز وضع النعال
 ونحوها فى العليا فأجاب ربالجوز لان ذلك لا يعدل خلا لجرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان
 يوضع المصحف فى رفاها الاسفل ونحو النعال فى رفاها اخرى فوقعه سم على حجب قلت وينبى ان مثل ذلك فى الجواز
 مالم يوضع النعل فى الخزانة فوقعه حائل كفرة ثم وضع المصحف فوق الخائل كالوصلى على ثوب مفروش
 على نجاسة أمالو وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائل ثم وضع النعل فوقعه فجعل نظرو ولا يعد
 الحرمة لان ذلك يعدل إهانة للمصحف عرش (قوله) وقدا عدا الى قوله وظاهر كلامهم فى المنفى الى المتن فى
 النهاية (قوله) وحده) أى يختلف ما إذا اعدله وتغيره أى فيحل المس والحمل اقول هو فى المس ظاهره وأما فى
 الحمل فالظاهر جربا فى التفصيل الا فى حمله مع الامتعة بل هو من جزئياته بصرى وباتى عن سم ما يوافقه
 فى الحمل (قوله) حيثن) أى حين إذا وجد الشروط الثلاثة (قوله) أو أعدادهما له) أى وحده (قوله) فيحل
 حملهما الخ) ظاهره من غير كراهة عرش وكتب عليه سم ايضا مانصه هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما له
 أى مع كونه فيهما لانه يلزم من حملهما ومسهما حمله ومسهما لانه فيهما إلا ان يجاب بان المراد حل الحمل فى الجلة
 أى على تفصيل المتاع الا فى هذه الحالة من قبيل الحل فى المتاع وبان المراد حل مسهما على وجه لا يلزم
 منه مسه بان يمس طرف الخريطة الزائد عنه لا المتصل به ايضا لان مسه حرام ولو باجتماعه ولذا قال فى الروض

(و) حمل ومس (خريطة
 وصندوق) بفتح أوله
 وضمه ومثله كرسى وضع
 عليه كما هو ظاهر (فيهما
 مصحف) وقد أعد له
 أى وحده كما هو ظاهر
 لشيئهما حيثن بجملته
 بخلاف ما إذا اتنى كونه
 فيهما أو أعدادهما فيحل
 حملهما ومسهما وظاهر
 كلامهم أنه لا فرق فيما أعد
 له بين كونه على حجه

(قوله) وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيجرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو
 بعضها فيه واما الخشب الخائل بينهما فلا يجرم مسه وكذا لا يجرم مس ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل فى
 راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقى السؤال عن خزانين من خشب أحدهما فوق الآخرى كفى خزانين
 مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها فى العليا فأجاب ر
 بالجواز لان ذلك لا يعدل خلا لجرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان يوضع المصحف فى رفاها
 الاسفل ونحو النعال فى رفاها اخرى فوقعه (قوله) ومثله كرسى) قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع مر (قوله)
 فيحل حملهما ومسهما) هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما له أى مع كونه فيهما بدليل مقابلة هذا مقابله لانه

مبالغة على حرمة المس ولوم من وراء ثوبه أى ولوم من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فلي تأمل اه
وتقدم عن البصري ما يوافق جوابه في حل الحمل وصرح البجيرى بما يوافق جوابه في حل المس (قوله وان لا
الخ) في إطلاقه نظر سم عبارة ع ش عبارة سم على المنهج تقلا عن الشارح شرط الظرف أن يعد طرفاه
عادة فلا يحرم مس الخزان وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مر اه زاد البجيرى عن
سلطان والحنفى لا المس المحاذى للمصحف اه وبأن عن شيخنا ما وافقه (قوله وان لم يعد مثله له عادة الخ)
قال في الايعاب المراد بالمعدله ما عدله وقد سمي وعامله عرفا سوا ما عمل على قدره ام كان اكبر منه خلا فأن
قيده بكونه عمل على قدره اه وبني ان يقيد بذلك ما في التحفة والنهاية كرى وتقدم ما يوافقه عن سم
وغيره ويصرح به ايضا قول شيخنا ما انصه قوله وخر بطاى كيس ان عدله عرفا لاق به لا نحو تليس وغراة

فلا يحرم الامس المحاذى للمصحف فقط اه قول المتن (وما كتب الخ) أى وعمل ما كتب ام من القرآن
لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظرو الوجه لاه مر اه سم قول
(المتن وما كتب) اى حقيقة او جاكلا يدخل الختم الآتى في الهامش ع ش اى الطبع قول المتن (كلوح)
ينبغي بحيث يعدل لواح للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن
سم عبارة ع ش يؤخذ منه انه لا بد ان يكون ما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عمود قرآنا للدراسة لم
يحرم مس غير الكتابة خطيب وز يادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشبة وختم بها الاوراق بقصد
القرأة وصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق او
قماش فلا يحرم مسه اه قول المتن (وما كتب لدرس قرآن الخ) بخلاف ما كتب لغير ذلك كالخاتم المعبودة
عرفانها بعبارة الغنى اما ما كتب لغير دراسة كالقيمة هي ورقة يكتب فيها شىء من القرآن ويعلق على
الرأس مثلا للترك والى الباب التى يكتب عليها والدرهم كسائى فلا يحرم مسها ولا حملها وتكره كتابة الحروز
اى من القرآن وتعليقها الا اذا جعل عليها شع أو نحو ويستحب التطهير لخل كتب الحديث ومسها اه قال
ع ش قوله كالخاتم الخ يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله او قريبا من الشكل تيمم حرمة لانه لا يقال له خيتند
تيممة عرفا اه وفي البجيرى ما انصه قال شيخنا الجوهرى نقل عن مشايخه يشترط في كتاب القيمة ان يكون
على طهارة وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تجر بها وان
لا يتلفط بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصره ما لا يعقل وان يحفظها عن
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله في كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حررها وان لا ينقطع وان
لا يترها وان لا يمسها بحد يذو زاد بعضهم شرطا للصحة هو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للجوذة هو ان
يكون صامًا اه (قوله بل ينبغي الخ) مراره لغيره هو هو عمل تأمل والالىق بالتعظيم الملحوظ هنا عدم التفصيل
وايقام الكلام على إطلاقه بصري عبارة الكردى قوله بل ينبغي الخ أقره الحنفى على المنهج وقال القليوبى ولو
حرفا اه وفي الايعاب لو سعى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقا حرمة الى ان تذهب صور الحروف وتشتد

يلزم من حملها ومسها حملها ومسها لانه فيهما إلا ان يحجب بان المراد حل الحمل في الجملة اى على تفصيل المتاع
الآتى لاف في هذه الحالة من قبيل الحل في المتاع بان المراد حل مسها على وجه لا يلزم منه مسه بان عس
طرف الخريطة ان ادعاه لا المتصل ايضا لان مسه حرام ولو بحائل ولذا قال في الروض مبالغة على حرمة المس
ولوم من وراء ثوبه أى ولوم من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فلي تأمل (قوله وان لا) في إطلاقه نظر
(قوله وما كتب) اى وعمل ما كتب ام من القرآن لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع
ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في المقام بيان المكتوب فيه وانه لا يصح التمثيل المذكور إلا
بتقدير وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظرو الوجه لاه مر (قوله كلوح) ينبغي بحيث يعدل
لوح للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل ان حمله

وان لا وان لم يعد مثله له
عاده هو قريب (و) حمل
ومس (ما كتب لدرس
قرآن) ولو بعض آية
(كلوح في الاصح) لانه
كالمصحف وظاهر قولهم
بعض آية ان نحو الحرف
كاف وفيه يعدل بنبى في
ذلك البعض كونه جملة مفيدة
وقولهم كتب لدرس ان
العبارة في قصد الدراسة
والترك مجال الكتابة دون
ما يدها وبالكاتب لنفسه

قراءتها انتهى (قوله وقولهم كتب الخ) أى وظاهر قولهم الخ (قوله ان العبرة) الى قوله وظاهر الخ
 اقراءه عش وكذا اقراءه الشورى ثم قال ولو نوى بالمعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره انجه كونه غير
 معظم حينئذ كما اشار اليه شيخنا في شرح العباب اه (قوله بحال الكتابة الخ) وفي فتاوى الجلال الرملى كتب
 تيممة ثم جعلها للدراسة وعكسه هل يعتبر القصد الاول او الطارىء اجاب بانه يعتبر الاصل لا القصد الطارىء
 اه وفي القليوبى على المحلى ويتغير الحكم بتغير القصد من القيمة الى الدراسة وعكسه انتهى كرى (قوله او
 لغيره تبرعا) الظاهر ان المراد بالمتبرع الكاتب للغير يغير لذه لا يغير مقابل كما هو المتبادر منه بصرى (قوله
 وظاهر عطف هذا الخ) بل ظاهره ان هذا الايسى مصحفا اذا المصحف ما بقصد الادام لا ما ذكره بقوله ان
 ما يسمى الخ فتأمل بصرى (قوله وان هذا) اى القصد وقوله فان قصد به اى بما لا يسمى مصحفا عرفا (قوله
 وان لم يقصد به شئ الخ) لو قيل بالحرمة حينئذ مطلقا كان وجهنا نظرا الى ان الاصل فيه قصد الدراسة فان
 عارضه شئ يخرج عنه عمل بمقتضاه والا يبق على اصله بصرى (قوله نظرا للقرينة الخ) لو كان الكلام
 مفروضا في عدم العلم بقصد الكاتب أو الآخر لكان للنظر للقرائن وجه ليستدل بها على قصد وليس
 كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالنظر يظهر والله اعلم ما ذكرته لك آتفان الحرمة مطلقا نظرا
 الى ان الاصل في كتابة الالفاظ قصد الدراسة للادام كالمصحف او للادام كالوحي فان عارضه ما يخرج عنه
 كقصد التبرك فقط عمله ولا يبق على اصله بصرى وياتى عن عش في اذاب قضاء الحاجة ما يفيد عدم
 الحرمة في الاطلاق ولعل مقاله السيد عمر البصرى اقرب (قوله الا القسم الاول) اى ما قصد به الدراسة قول
 المتن (ق ائمة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه لآتى أن لا يعد ماسأله لأن مسه حرام ولو بحثنا وإن قصد
 غيره فقط سم (قوله هي بمعنى) الى المتن في النهاية (قوله هي بمعنى مع) يغني عنه جعلها مستعملة في الظرفية
 الحقيقية والمجازية بناء على جوازه وعلى عموم الجواز بصرى (قوله بل متاع) وإن لم يصلح للاستمتاع عش
 (قوله مثله) اى حمله في متاع (قوله) ومثله حمل حاملة قضيته انه يحرى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه
 وهو كما قال في شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال مر المتجه الحل مطلقا لان حل حاملة لا يعد حلالا فلا اعتبار
 بقصده سم عبارة النهاية ولو حل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا اه قال عش قوله مر ولو
 حل الخ اى ولو كان بقصد حمل المصحف خلافا لحج حيث قال بالحرمة اذا قصد المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح
 مر انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الادبى وغيره
 اه عبارة الكردى على شرح بافضل اعتمده اى جريان تفصيل المتاع في حل حامل المصحف الشارح ايضا في
 التحفة والامداد والاياعاب واعتمد الجلال الرملى الحل مطلقا وكذا سم والزيادة قال الشبرا ملى وظاهر
 كلام النهاية انه لا فرق الخ وفي القليوبى على المحلى قال شيخنا الطيلاوى محل الحل إن كان المحمول من ينسب
 اليه لا نحو طفل انتهى وعبارة شيخنا لا يحرم حل حاملة مطلقا عند العلامة الرملى وقال العلامة ابن حجر
 فيه تفصيل الامتعة وقال الطيلاوى ان نسب الحل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيرا حرام وإلا فلا اه
 (قوله بقصده) اى المتاع سم اى والباء متعلق بحمله في المتن (قوله لا فرق بين كبر جرم المتاع الخ) وفي
 شرحه على الارشاد وان صغر جدا وفي فتاوى به ما يسمى متاعا وفي فتاوى الجلال الرملى والمراد بالمتاع ما يحسن
 عرفا استنباهه للمصحف قيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستمتاع عرفا لا نحو إبردة أو خيطها واتفق الحل
 كرى عبارة شيخنا الجمع ليس قيدافى كنى المتاع الواحد ولو صغير اجدا كالأبرة كما قاله الرملى ومن تبعه وقال
 الشيخ الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع عرفا ويحمله معه معلقا حذرا من المسؤل لا حرام عليه حيث عد ماسأله

أو لغيره تبرعا وإلا
 فأمره أو مستأجره
 وظاهر عطف هذا على
 المصحف أن ما يسمى
 مصحفا عرفا لا عبرة فيه
 بقصد دراسة ولا تبرك
 وأن هذا إنما يعتبر فيما
 لا يساه فان قصد به
 دراسة حرم أو تبرك لم
 يحرم وإن لم يقصد به شئ
 فنظر للقرينة فيما يظهر
 وإن أقهره قوله لدرس أنه
 لا يحرم إلا القسم الأول
 (والاصح حل حله في) هي
 بمعنى مع كما عبر به غيره فلا
 يشترط كون المتاع ظرفا له
 (أمتعة) بل متاع ومثله
 حل حاملة بقصده لأن
 المصحف تابع حينئذ أى
 بالنسبة للقصد فلا فرق
 بين كبر جرم المتاع
 وصغره كما شمله إطلاقهم

كحمل المصحف في أمتعة (قوله في أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه لآتى أن لا يعد ماسأله
 سألته لأن مسه حرام ولو بحثنا وإن قصد غيره فقط فليتأمل (قوله) ومثله حمل حاملة قضيته انه
 يحرى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال المتجه
 الحل مطلقا لان حل حاملة لا يعد حلالا فلا اعتبار بقصده (قوله بقصده) اى المتاع

او مطلقا على ما اقتضاه كلام الرافعي وجرى عليه شيخنا وغيره لكن قضية مافي (١٥١) المجموع عن الماوردي الحرمة وهي

عراها (قوله أو مطلقاً) عطف على بقده (قوله وجرى عليه شيخنا الخ) وكذا جرى عليه النباهة والمغنى (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه مافي المجموع من الحرمة لتعليم الحل في الأولى أي في صورة قصد المتاع فقط (قوله فان قصد المصحف حرم) وفاقا للنباهة والمغنى (قوله وجرى عليه غير واحد) منهم الخطيب وقوله وجرى آخرون الخ منهم النباهة عبارة شيخنا ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع أو يطلق ولو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرمي وتحرم عند ابن حجب كالخطيب اهـ وعبارة الكردى على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الحل في صورتين أي قصد المتاع وحده والاطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى على ذلك في شرحه على الارشاد والعباب تبعاً للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج والبهجة والروض والخطيب في المغنى والافتاح وظاهر كلام التحفة إعتناء الحرمة في حالة الاطلاق ايضاً فلا يحل عندها إلا أن قصد المتاع وحده واعتماد الجمال الرمي الحل في ثلاث احوال والحرمة في حالة واحدة وهي ما إذا قصد المصحف وحده اهـ (قوله والمس هنا) أي فبالا إذا كان المصحف مع متاع (قوله تأتي فيها التفصيل الخ) فيه نظر وبوجه التحريم مطلقاً فليأتم لم يجرم به الحلبي وكذا شيخنا كما مر (قوله فأصاب بعضها المصحف) يعني ما يجاذبه من الحال الخفيف (قوله فيها) أي في صورة الوضع المذكور (قوله لا يتصور قصد جملة الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد جملة وحده مع الربط وهو ظاهر (قوله وحمله) مسه الخ مقتضاه أن من الشارح والقرآنية على انفرادها ساغت حيث يكون التفسير أكثر بصري عبارة المغنى ظاهر كلام اصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لا نه ليس بمصحف أي ولا في معناه كما قاله شيخنا هو خالف النباهة فقال العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحالة وضعه في الحل بالجمع كما افاده الوالد رحمه الله تعالى وعبارة مس بعد نقل إفتاء الشهاب الرمي المذكور وقضيته أن الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وإن جرمه مس مائة عينة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اهـ واعتدنا لافتاء المذكور شيخنا عبارته والمطور اليه جملة القرآن والتفسير في الحل وما في المس فان مس الجملة فكذلك ولا فالتطور اليه موضع وضع يده مثلاً (قوله في نحو ثوب الخ) ويحل النوم فيه ولو مع الجنابة شيخنا ويجري (قوله وتفسير) هل وإن قصد حل القرآن وحده ظاهر اطلاقهم نعم شوري وفي الكردى ما نصه قال الشارح في حاشية فتح الجواد ادليس منه مصحف حتى من تفسير أو تفاسير وإن ملئت حواشيه واجتنبه ما بين مطوره لأنه لا يسمى تفسيراً بوجه بل اسم المصحف باق مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف بحشي اهـ وفي فتاوى الجلال الرمي أنه كالنفس في الابعاب الحل وإن لم يرسم كتاب تفسير أو قصده القرآن وحده أو تميز بنحو حرمة على الاصح وفي شرح الارشاد للشارح المراد بما يظهر التفسير وما يتبعه بما ذكر معه ولو استطراداً وإن لم يكن له مناسبة بهو الكثرة من حيث الحر وفلفظاً لا سيما من حيث الجملة فتمحض إحدى الورقات من أحدها لا عبرة به اهـ وكذا في فتح الجواد والابعاب انتهى كلام الكردى (قوله أكثره) والورع عدم حل تفسير الجلالين لأنه لو كان زائداً بحر فينزل بما غفل الكاتب عن كتابته حرفين أو أكثر شيخنا (قوله مع الكراهة) كذا في المغنى والنباهة (قوله لا قل أو مساو) كذا في النباهة والمغنى (قوله تميز القرآن الخ) عبارة المغنى سواء تميزت الفاظه بلون أم لا اهـ (قوله لأنه المقصود الخ) أي دون القرآن حينئذ أي اذ كان التفسير أكثر من القرآن ناهية وهذا التعليل قد يتناقض ما مر عن الابعاب والشوري وقال المغنى لأنه لعدم الاختلال بتعظيمه حينئذ اهـ وهو يناسب ذلك (قوله وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن لم يحرم حمله ومسّه حينئذ

(قوله تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظر وبوجه التحريم مطلقاً فليأتم (قوله لا يتصور الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد جملة وحده مع الربط (قوله وتفسير أكثر) أفتي شيخنا الشهاب الرمي بأن العبرة في المس بالممسوس وفي الحل بالمجموع هو وقضيته أن

قياس ما يأتي في استواء التفسير والقرآن وفي بطلان الصلاة إذا أطلق فلم يقصد تفصيلاً ولا قراءة ويؤيده تعليم الحل في الأولى بأنه لم يحل بالتعظيم إذ حملها هنا لم يحل به لعدم قصد صرفه عنه فان قصد المصحف حرم وإن قصد ما فيه قضية عبارة سلم بل صريحاً الحرمة خلافاً للارذلي وجرى عليها غير واحد من المتأخرين وهو القياس وجرى آخرون أخذاً من العزيز على الحل والمس هنا كالحل فاذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تأتي فيها التفصيل المذكور ولو ربط متاع مع مصحف قبل يأتي هذا ذلك لتفصيل كما شمله كلامهم أولاً لأنه لربطه به مع علمه بذلك لا يتصور قصد جملة وحده كل محتمل فان قلت تصور كون أحدهما هو المقصود بالحل والآخر تابع يأتي ولو مع الربط قلت إنما يأتي هذا إن فصلنا في قصدهما بتأمل الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصدهما لا فرق (ر)

حمله ومسّه في نحو ثوب كتب عليه (تفسير) أكثر منه مع الكراهة وكذا في حمله مع

متاع للخلاف في حرمة أيضاً أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا لأنه المقصود وحينئذ وفارق استواء المبرع مع غيره تأمل القرآن

وهل العبرة هنا في الكثرة أو القلة بالحروف والمفردة أو المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما يأتي في بدل الفاتحة بأن المدار ثم على القراءات وهي إما تكتب باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول وهو إما تكتب بالحروف المكتوبة لتعدي كل وينظر ألا كثيراً يكون غيره تابعاً له وعلى الثاني فيظهر أنه يعتبر (١٥٣) في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم

لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه المبرد فيه شيء، وجوب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند اهله ولوشك في كون التفسير أكثر أمسوا به حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء من ثم حل نظير ذلك في الضمة والحرير وجرى بعضهم في الحرير على الحزمة فقياها هنا كذلك بل أولى ويجري ذلك فيما لو شك اقتضيه الدراسة أو التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته فيما لم يقصد به شيء، بانه المالم يوجد ثم مقتضى الحل والحرمة تعين النظر للقرينة الدالة على انهم جنس ما يقصد به تبرك أو دراسة وهما وجد احتمالان تعارضا فنظرنا لمقوى احدهما وهو اصل عدم الحرمة والمانع على الاول والاحتياط على الثاني فتأمله وما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفاً على الضمير المحرور ثم اعتراضه بانه ضيف على أن التحقيق انه لا ضعف فيه (و) حله ومسه في (دنايت) عليها سورة الاخلاص او غيرها لان القرآن المالم يقصد هنا

استواء الحرير الخ أي لم يحرم لبسه (قوله) وهل العبرة إلى قوله ولوشك آفره عش (قوله) والذي يتجه الثاني أي اعتبار الحروف المرسومة أي خلافاً لما في شرح الارشاد (قوله) في كل أي من التفسير والقرآن (قوله) لا يكون غيره أي غير الاكثر تابعاً له أي لاكثر (قوله) وعلى الثاني أي الحروف المرسومة (قوله) انه يعتبر إلى قوله لا يخرج من به شيئا (قوله) لخط المصحف الامام وهو الذي كان يقرأه سيدنا عثمان واخذته لنفسه عش (قوله) عند اهله أي اهل الخط وامتته وكتبه كقصد من ابن الحجاب في علم الخط (قوله) حل فيما يظهر خلافاً للظاهر والمغنى والطبري وسم وعش والشوري وشيئا (قوله) أمسوا به (الاولى) أو غيره (قوله) لعدم تحقق المانع قد يعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيع سم (قوله) بل (اولى) اعتمدته النهاية والمغنى كاسر (قوله) ويجري ذلك أي الظاهر والقياس كركى (قوله) فباشك اقتضيه تبرك الخ نقل الحلي في حواشي المنهج الحل عند الشك عن الشارح و آفره وفي المغنى ما يفيد الحرمة ونقلت عن الجلال الرمي أيضاً وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المصحف وفاقا لشيخنا الطبري وفي شرح المحرر للزبادي يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصده الدراسة أو التبرك انه يحرم تعظيماً للقرآن كركى (قوله) بين هذا أي الحل فيما لو شك اقتضيه الدراسة أو التبرك وقال السكردي أي ما ذكر هنا من أن الظاهر الحل في الشك في مساواة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة اه (قوله) وما قدمته أي في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله) على الاول هو قوله حل فيما يظهر وقوله على الثاني هو قوله فقياها الخ كركى (قوله) وما قدرته الخ أي وتقدير في المفيدة لعطف تفسير على امتناعه لا على الضمير المحرور وفي حله يدبر إعادة الجار (قوله) بانه ضعيف أي عند الجمهور (قوله) على أن التحقيق الخ أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه قول المتن (ودنايت) أي او دراهم كتب عليها قرآن وما في معناها ككتب الفقه والثوب المطرز بابات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام نهاية ومعنى (قوله) عليها إلى قوله وفي معنى في النهاية والمعنى (قوله) وغيرها أي غير سورة الاخلاص من القرآن (قوله) اكل طعام الخ أي وليس ثوب طرز بذلك عش (قوله) فيما لا يظهر للظرفية الذي تقدم ان في معنى مع مطلقاً فتأمله مع ما هنا بصري (قوله) او ورقة منه يعني عنه حل الاضافة في المتن على الجنس (قوله) اطلاقه يعني المحذور بصري عبارة السكردي أي اطلاق المصنف في الاصح الآتي في قوله قلت الاصح الخ اه انظر ما المانع من حله على ظاهره من رجوع الضمير للرافعي المانع (قوله) المميز إلى قوله وبحق النهاية والمعنى لا اقلوه مطلقاً (قوله) مطلقاً ظاهره ولو لحاجة التعلم إذا تاتي تعليمه سم وقال شيخنا بمنعه وله لا لبنتكم المالم يكن ملاحظاً اه عبارة عش يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمتنع من انتهاك لم يحرم اه وعبارة السكردي قال في الايعاب نعم يتجه حل تمكين غير المميز منه حاجة تعلمه إذا كان بمحضرة نحو الولي للأمن من أنه ينتهك حينئذ قال في المجموع قال القاضي ولا يمكن الصبيان من محو الألواح بالاقذار ومنه يؤخذ أنهم يمتنعون ايضاً من محوها بالبصاق وبصرح ابن العباد اه وفي القليوبي على المحلى يجوز مالا يشعر باهانة كالبصاق على اللوح لمحوره لانه اعانة اه وفي فتاوى الجلال الرمي جواز ذلك حيث قصده

الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها كثيراً وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وإن يحرم مس أية متميزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها في شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فرأيه (قوله) لعدم تحقق المانع قد يعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيع (قوله) ومن ثم حل يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر (قوله) وإن الصبي الحديث لما وضعه من الدراسة والحفظ لم تجر عليه أحكامه ولذا حل اكل طعام وهدم جدار ونقش عليهم وفي معنى فيما لا يظهر للظرفية الاعانة فيه كما قدمت الإشارة اليه (لا) حل (قلب ورقة) أو ورقة منه (بعود) مثلاً من جانب إلى آخر ولو قامت كائناً لطلانه (في الاصح) لا تتقاه بفعله فصار كأنه حامله (و) الاصح (أن الصبي) المميز لا يجوز تمكين غيره منه مطلقاً لانه قد ينتهك (الحديث) حدنا أصغر أو أكبر

الاعانة على نحو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم من المصحف بأصبع عليه ريق إذ يحرم إبطال شيء من البصاق إلى شيء من اجزاء المصحف ويسن منع الصبي من المصحف للتعليل خوفا من خلاف من منعه منه اه (قوله منع الجانب الخ) أي منع الصبي الجانب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) أي وكذا البحث الاول قال الكردى أفتى النووى بحل قراءة الصبي ومكنته في المسجد مع الجنابة اه (قوله على أنه) أي المس (قوله فلا قياس) أي لمنع الصبي الجانب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه وحمله الخ) أي لا يجب منعه من ذلك بل يستحب ذلك مغني وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضية كلام شرح المنهج جواز المنع وهو قريب لأن غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة أن تليح التحسين من هذا الامر المحظور واما أنه توجيهه وتحريم المنع فيعيد ويحتمل أنه يلزمه تمسكته ويحرم منعه كأصل له عبارة المصنف وقد نتجه أن كانت مصلحة الصبي في التحسين ثم رايت بخطي في مسودة شرخي شجاع أنه ليس الولي والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنقد المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد نتجه الخ لعله هو الاقرب (قوله من مسه) إلى قوله ثم في النهاية والمغني (قوله من مسه وحمله) لا في المصحف ولا في اللوح نهاية مغني ولا في نحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا فرق بين الذكر والاثني شيخنا (قوله عند الحاجة لعله الخ) وليس منها حل العبد الصغير مصحفا لسببه الصغير معه إلى المكتب لأن العبد ليس يتعلم وفاق ذلك لما مشى عليه الطيللاوى والجال الرملى سم على المنهج اه كردى (قوله عند الحاجة لعله ودرسه) أي بخلاف تمسكته من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث نعم نظير المسئلة ما إذا قرأ للتعبيد للدراسة بان كان حافظا أو كان يتعاطى مقدار الا يتحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعي ما يقتضى التحريم فتفطن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزى شارح المنهاج في رسم على حج مانصه الوجه انه لا يمنع من حمله ومسه للقرأة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب إذا فادته القرأة فله نظر الفائدة ما في مقصوده كالاستظهار في حفظه وتقوته حتى بعد فراغ مدة حفظه إذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى وقد يقال لا تنافي ما كان حل ما في الرافعي على إرادة التعبيد المحض ومانفله سم على ما إذا تعلق بقرائه فيه غرض يعود إلى الحفظ كما اشر به قوله كالاستظهار الخ (فائدة) وقع السؤال في الدرس عمالو جعل المصحف في خرج وغيره وركب عليه هل يجوز أم لا فاجبت عنه بان الظاهر أنه ان كان على وجه يعد ازراهه كان وضعه تحته بينه وبين البرذعة أو كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعد ذلك ازراهه ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم وإلا فلا فتنبه له فانه يقع كثيرا ووقع السؤال عمالو اضطرا إلى ما كول وكان لا يصل إليه إلا بشيء يضعه تحت رجليه وليس عنده إلا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجليه في هذه الحالة أم لا فاجبت عنه بان الظاهر الجواز فان حفظ الروح مقدم ولو من غير الادنى على غيره ومن ثم لو اشرت سفينة فيها مصحف وحيوان على الغرق واحتج إلى إلغاء احد هما لتخلص السفينة التي المصحف حفظ الروح الذي في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتنان لانا نقول كونه إنما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتنانا الا ترى أنه يجوز

لا يمنع) عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي ثم قال في شرحه والتصریح بعدم الوجوب وبالمعنى من زيادتي اه قضية جواز المنع أي منع الولي وهو قريب لأن غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة أن تليح التحسين من هذا الامر المحظور واما أنها توجيهه وتحريم المنع فيعيد والاصل ان المحظور يباح عند الحاجة والضرورة لا يجب عند ذلك ولان في حمله على الطهارة مصلحة له ليعتاد ذلك فلا يترك ان كان الله تعالى إذ باطله ويحتمل ان يلزمه تمسكته ويحرم منعه كأصل له عبارة المصنف وقد نتجه ان كانت مصلحة الصبي في التحسين ثم رايت بخطي في مسودة شرخي لا في شجاع أنه ليس الولي والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنقد المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض وقوله انه لا يمنع من حمله ومسه للقرأة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب إذا فادته القرأة فله نظر الفائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقوته حتى بعد فراغ مدة حفظه إذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه وقوله المميز المتبادر إرادة التمييز الشرعي فلا

وبحث منع الجانب القرآن
وانه يحرم على وليه
تمسكته منه إنما يتأتى على
بحث منع الجانب هنا من
المس وليس كذلك على
انه أكد حرمة على
المحدث بخلاف القرأة
فلا قياس (لا يمنع) من
مسه وحمله عند حاجة
تعلبه ودرسه ووسيلتهما

كحمله للكتب والياتيان به للعلم ليعلمه منه فيما يظهر وذلك لشقة دوام طهره ثم رأيت ابن الهادي قال يجوز تمسكه من حمله للدراسة والتبرك ونقله إلى محل آخر وإن هذا هو صريح كلامهم اعتباراً بما من شأنه أن يحتاج إليه انتهى وفي عمومته نظر كتحصيل الاسنوى ومن تبعه بالحل للدراسة فالأوجه ما ذكرته (قلت) الأصح حل قلب ورقة) مطلقاً (يعود) أو نحوه (و) به قطع العراقيون والله أعلم) لأنه ليس بحمل ولا في معناهم من ثم انفصلت الورقة على العود حرم اتفاقاً كما هو ظاهر لأنه حمل كالولف كنه على يده وقلبها ورقة منه وإن لم تنفصل ويحرم مسكه كحل لاسم معظم بمتنجس بغير معفو عنه وحزم بعضهم بأنه لا فرق تعظيلاً ووطء شيء. نقض به ويفرق بينه وبين كراهة لبس ما كتب عليه المستلزم لجلوسه عليه المساوي لو طئه بالنالوسلنا هذا الاستلزام والمساواة أمكننا أن نقول ووطؤه فيه إهانة لقصد ولا كذلك لبسه ويغتر في الشيء تابعا مالا يغتر فيه مقصودا

السجود للصنم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال إنه ان وقف انقاذ روحه على ذلك رجب وضعه حيثنحو يحتمل أنه لو وجد الفوت يترك كافر ولو يصل إليه إلا يدفع المصحف له جاز له الدفع لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغلظة إن وجدها على دفعه لكفر عرش وقوله بمتنجس الخ أي احتيالاً لاجراً وقوله على دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المصحف تحت رجله (قوله للكتب الخ) ينبغي وعن المكتسب إلى البيت (قوله والتبرك) الوجه خلافه سم (قوله ونقله) بالجر عطفاً على جملة الخ (قوله ونقله إلى محل آخر) وقضية كلامهم أن محل ذلك في الحل المتعلق بالدراسة فإن لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر منع منجزاً بمعنى ونهاية (قوله ما ذكرته) أي من جواز التمسك بالدراسة وسبلتها وعدمه لغيرهما (قوله مطلقاً) أي سواء أكانت الورقة قائمة فصيحاً بنحو عود أم لم تكن كذلك نهاية (قوله وأخوه) أي كالأول كنه وقلب به معنى (قوله) لأنه) إلى قوله وحزم في المعنى (قوله ليس بحمل الخ) أي ولا منسوبة معنى (قوله ويحرم مسكه) ويحرم كتب القرآن أو شيء من أسماءه تعالى بنجس وعلى نجس ومسه به إذا كان غير معفو عنه كأي المجموع لإظهاره من متنجس ويحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ويستحب كتبه وإيضاحه ونقطه وشكله ويجوز كتب آيتين ونحوهما اللهم في أثناء كتاب ويمنع الكافر من مسه لاسمائه ويحرم تعليمه وتعلمه إن كان معانداً وغير المعاند إن رجي إسلامه جاز تعليمه وإلا فلا وتكره القراءة بفم متنجس ويجوز بلا كراهة بنحو وطريق إن لم يلته عنها ولا كراهة أفعاء قال البجيرى قوله ويحرم كتب القرآن الخ وكذلك كتابة الفقه والحديث فيما يظهر قوله لا بطاهر الخ أي لا يحرم مسه بعض طاهر من بدن متنجس لكنه يكره فإذا تنجس كفه إلا أصبعه من فم هذا الأصبع المصحف هو طاهر من الحدث جاز وقوله ونقطه الخ أي صيانة له من اللعن والتعريف ويجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فمتنع وفي عرش عن سم على ح (فرع) أفتي شيخنا مبرجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جواز به نحو التركي أيضاً (فرع) آخر الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك انتهى وقوله وتكره القراءة بفم متنجس وكذا في حال خروج الريح لا مع نحو مس أو لمس لأنه غير مستقدر عادة وقوله وإلا كرهت هذا شامل لما قبله السائل في الطريق وعلى الاعتاب فيها التفصيل المذكور فإن انتهى عنها كرهت وإلا فلا كراهة إذ ليس القصد إهانة القرآن والإحرام بل ربما كان كفراً أه كلام البجيرى قال شيخنا وكذلك تكرر قراءة العلم بفم متنجس أه (قوله كحل اسم معظم) يشمل لاسم الأنبياء (قوله بغير معفو عنه) قضية التقييد به أنه يجوز المس بموضع المعفو عنه سم وبأي مافيه (قوله بأنه لا فرق) أي بين المعفو عنه وغيره عبارة البجيرى على المنهج قوله ومسه بعض نجس وفي حاشية شرح الروض ولو بمعفو عنه عرش وقال سم بغير معفو عنه وعبارة الحلبي أي ولو بمعفو عنه حيث كان عينا لأثراً ويحتمل الأخذ بالاطلاق ثم رأيت في شرح الإرشاد الصغير ومسه بعض متنجس رطب مطلقاً ونجاف غير معفو عنه أه (قوله ووطء شيء الخ) أي يحرم المشي على فراش أو خشب أي مثلاً نقش عليه شيء من القرآن شيخنا زاد المعنى أو من أسماءه تعالى أه (قوله ووضع نحو درهم الخ) عبارة النهاية ولا يجوز جعل نحو ذهب في كاغد كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم أه قال عرش أي غير هامن كل معظم كذا كراهة من حج في باب الاستنجاء من المعظم ما يقع في المكاتب ونحوها مافيه اسم الله واسم رسوله مثلاً فيحرم إهانتها بنحو وضع درهم فيه أه (قوله وجعله وقاية الخ) هذا قد يفيد حرمة جعل مافيه اسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو لمافيه قرآن بناء

اعتبار بغيره (قوله والتبرك) الوجه خلافه (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لحاجة التعلم إذ أتاني تعليمه وهذا ظاهر كلامهم وقضية التعليل بخشية الانتهاك امتناعه وإن وصاه الولي فليتامل (قوله كحل اسم معظم) مثل اسم الأنبياء وقوله بمتنجس الخ عبارة شرح الروض فلو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة غير معفو عنها فمس المصحف أو وضعه أحرأ وبغيره فلا قال المتولى لكن يكرهه قال في المجموع فيه نظر والتقييد بغير المعفو عنها ذكره في المجموع أه وقضية أنه على التقييد بجواز المس بموضع المعفو عنها (قوله وجعله وقاية) هذا يفيد

على أن قوله السابق ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر سم (قوله) ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) أفتي به شيخنا الشهاب الرمي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذا لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس ولا الحرم بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفتي به والد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذ قالا من المصحف جازع الكرامة قال عرش بني نبي أن المراد بنحو البسملة ما يقصده التبرك عادة أما ورق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الأمانة لكن في سم تعلقا عن والد الشارح جواز فليحذر اه (قوله) وتبريقه) أي تبريق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحو مشيختنا (قوله) وترك رفعه الخ) المراد منه أنه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقربة قوله بعدو بني الخ وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه شو (قوله) ورقة الخ) أي فيها شيء من نحو القرآن (قوله) وينبغي أن لا يجعله الخ) وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانبياء هنا الذئب أو الوجوب الأقرب الأول (قوله) وبلغ الخ) كذا في النهاية والمعنى (قوله) ما كتب الخ) عبارة النهاية والمعنى قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال عرش أي أو اسم معظم كسما، الانبياء حيث دلل قرينة على إرادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله) ومد الرجل) عبارة البجيرمي وفي النهاية بقرينه ومد الرجل إلى جهة المصحف وضعه تحت يدكافر ومثله الثائم وإن كانوا يعظمونها ويسن القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالنسب والظفر أيضا حادثة بخلاف اليد المتخذة من الذهب أو الفضة وعبارة الرحمان غرجت القيمة ولو لكافر نعم في سم ما يقتضي منعها له وعبارة هو يحرم تملكه ما فيه قرآن وينبغي المنع من القيمة لانه لا تنقص عن آثار السلف اه قال ابن حجر ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرمة لم بعد اه كلام البجيرمي (قوله) للحدث الخ) ومثله الجانب حيث لا من ولا محل كدري (قوله) ويسن القيام له) ينبغي وتفسير حيث حرم مسه وحمله مر اه سم وبأن عن البصري ما يفيد أن قوله حيث الخ ليس بقيد قال البجيرمي واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقباس على تقبيل الحجر الأسود بدال العالم والصالح والولد من المعلوم أنه أفضل منهم اه (قوله) وكأنه لعلمه بعدم تبديلها) فديقال لأحاجة إليه العلم بأن فيها غير مبدل قطعا ووجود مبدل معه بفرض تسليمه لا يمنع حرمة فعلها يظهر ويؤخذ منه بالأولى تدب القيام لتفسير مطلقا أي قل أو أكثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بتدبه لكتاب مشتمل على نحو ما يعلم يكن بعيدا ولم أره تفرقا في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولي وأقروه من أنه يكره للحدث مس نحو التوراة إذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شبة أنه لم يبدل جميع ما فيها فقيهما كلام الله وهو محترم اه وكل منهما يؤيد ما ذكره أولا بصري (قوله) ويكره) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله والغسل في المعنى (قوله) ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومعنى أي مثلا فالورق كذلك فليؤني (قوله) إلا لعرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب إذا تعين طريقا لصونه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضا عرش (قوله) والغسل أولى منه) أي إذا تيسر ولم يخش وقوع الغسالة على الأرض وإلا التحريق أولى بجبري عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم أن الأحراق أولى لأن الغسالة قد تقع على الأرض انتهى ابن شبة اه

حرمة جعل ما فيه اسم النبي ﷺ وقاية ولو لما فيه قرآن بناء على أن قوله سابقا ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر وقوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا الخ فبه شيخنا الشهاب الرمي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذا لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس ولا الحرم بل قد يكفر (قوله) لوال صورته) قد يؤخذ من هذا أنه لو نحنا نحو اللوح الذي فيه القرآن بما جاز القاء ذلك الماء على النجاسة قلنا ما فانه يحتمل الفرق احتمالا في غاية القوة ومنه أن إلقاءه هنا على النجاسة قصدي (قوله) ويسن القيام له) ينبغي وتفسير حيث حرم مسه وحمله مر (قوله)

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كآزم وتبريقه عبثا لانه أضر به وترك رفعه عن الأرض وينبغي أن لا يجعله في شق لانه قد يسقط فيمتن وبلغ ما كتب عليه بخلاف أكله لزوال صورته قبل ملاقاته للبعده ولا تضر ملاقاته للرقيق لانه مادام معدة غير مستقذ ومن ثم جاز مصه من الحليلة كما يأتي في الاطعمة قال الزركشي ومد الرجل للمصحف وللحدث كتبه بلا مس ويسن القيام له كالعلم بل أولى وصح أنه صلى الله عليه وسلم قام للتوراة وكأنه لعلمه بعدم تبديلها ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة ومنه تحريق عثمان رضى الله عنه للمصاحف والغسل أولى منه على الأوجه

بل كلام الشيخين في السير صريح في حرمة (١٥٦) الحرق إلا أن يحمل على أنه من حيث كونه اضعافاً للبال فإن قلت مران خوف الحرق

موجب الحمل مع الحدث وللتوسد وهذا مقتضى لحرمة الحرق مطلقاً قلت ذلك مفروض في مصحف وهذا في مكتوب لغیر دراسة أو لها وبه نحو بلی مما يتصور معه قصد نحو الصيانة وأما النظر لاضاعة المال فأمر عام لا يختص بهذا على أنها يجوز لغرض مقصود ولا يكره شرب محوره وإن بحث ابن عبد السلام حرمة (ومن يتقن طهر أو أحدث أو شك) أي تردد باستواء أو رجحان (في ضده) أطرأ عليه أم لا (عمل بيقينه) باعتبار الاستصحاب فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك لنبيه صلى الله عليه وسلم الشاك في الحدث عن أن يخرج من المسجد إلا أن يسمع صوتاً أو يجدر بما وفي وجهه يجب الوضوء وحينئذ فالقياس ندبه لكن يشكل عليه النهي في الحديث إلا أن يقال المراد منه النهي عن أخذ بشك يؤدي إلى وسوسة وتشكك غالب وزعم الرافعي ومن تبعه أنه يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث مؤول أو وهم ورفع يقين الطهر بنحو النوم وبقين الحدث بالمال المظنون طهره لا يراد أن على القاعدة

(قوله بل كلام الشيخين الخ) اضرب عن الخلاف المذكور بقوله على الوجه (قوله إلا أن يحمل الخ) أي كلام الشيخين (قوله مطلقاً) أي قصد به نحو الصيانة أو لا (قوله ذاك) أي مامر (قوله مفروض في مصحف) هذا يقتضي حرمة حرق المصحف أي لغیر غرض سم (قوله وهذا) أي قوله ولا يكره حرق الخ (قوله في مكتوب الخ) قد يقال أو ذاك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كافي قصة سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه سم (قوله بهذا) أي بأحراق القرآن (قوله ولا يكره شرب محوره الخ) أي محوما كتب عليه شيء من القرآن وشره بنهاية ومعنى قال ع ش توقف سم على حجج في جواز صبه على نجاسة أقول وبذني الجواز ولو قصداً لأنه لما بحيث جروها ولم يبق لها أثر لم يكن في صبه على النجاسة اهانة أو عبارة الشارح م في الفتاوى الأولى وغسله وصب ما غسلته في محل طاهر اه (قوله وإن بحث الخ) (فوائد) يكره كتب القرآن على حائط وسقف وللمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويندب للقارئ التعوذ للقرأة واستقبال القبلة والتدبر والتشعشع والترتيل والبقاء عند القرأة فإن لم يقدر على البقاء فليبتكأ والافضل قراءة نظراً للمصحف إلا أن زاد خشوعه في القرأة من ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليثها ويسن الدعاء عقبه وحضوره والشروع في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه وكثرة تلاوته وهو في الصلاة لم يزد أفضل منه غارجهما ونسيانه أو شيء منه كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا لأنسيته ويحرم تفسير القرآن والحديث بلا علم شيخنا وخطيب (قوله أي تردد) إلى قوله وفي وجهه في النهاية والمغني قول المتن (عمل بيقينه) يجوز أن يكون التقدير علماً بمقتضى يقينه السابق سم عبارة ع ش أي جازله العمل به ومع ذلك يسن له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أي فالمغني باستصحاب يقينه (قوله فلا ينافي اجتماع الخ) الاجتماع غير متصور سم عبارة المغني فن ظن الضد لا يعمل به لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه فعلم بذلك أن المراد باليقين استصحابه وإلا فاليقين لا يجامع مع شك اه (قوله من المسجد) أي الصلاة ع ش (قوله فالقياس ندبه) ظاهر إطلاقه ولو في داخل الصلاة فيندب أن يخرج منها ويتوضأ كما سرع الألباع عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قيل أنه ناقض (قوله يشكل عليه) أي على التذنب (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أي وأما بل مرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزم إلا أخذ بهذا الشك سم (قوله وؤول الخ) بأن مراده أن الماء المظنون طهارته بالأجتهاد مثلاً رفيع يقين الحدث وحمله على هذا وإن كان بعيداً أو لم ينظروا في حله على أن ظن الطهر رفيع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره وقال لم أره لغیر الرافعي واسقطه المصنف من الروضة وقال النشائي أنه معدود من أوهاه معنى وزاد النهاية تأويلاً آخر راجعه (قوله ورفع يقين الخ) جواب سؤال وادعى المتن (قوله بنحو النوم) أي والحال أن الحدث فيه مظنون بصري (قوله وبقين الحدث الخ) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الخ) أي بالأجتهاد مثلاً معني (قوله على القاعدة) أي السابقة في المتن قال العهد الذكري (قوله بتفصيله) أي الآتي انفاً في الشارح (قوله المطوى الخ) أي في المتن (قوله فإن كان قبلها) إلى قوله ولا أثر في النهاية إلا قوله مطلقاً وقوله ولو لمع إلى فإن لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المغني إلا قوله بكل حال الأول (قوله مطلقاً)

من حيث كونه اضعافاً للمال قضية هذا أن الغسل كذلك (قوله قلت ذاك مفروض في مصحف) هذا يقتضي حرمة حرق المصحف أي لغیر غرض وقوله وهذا في مكتوب لغیر در اسفل الخ قد يشكل على هذا الصنيع أنه جعل من هذا حرق المصحف حيث قال ومنه تحريق عثمان الخ (قوله وهذا في مكتوب الخ) قد يقال إن ذلك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كافي قصة عثمان رضي الله عنه (قوله عمل بيقينه) يجوز أن يكون التقدير عمل بمقتضى يقينه السابق وقوله باعتبار الاستصحاب أي فالمغني باستصحاب يقينه وقوله فلا ينافي اجتماع الخ الاجتماع غير متصور (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أي وأما بل مرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزم

لأنها مما جعل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكره بقولهم (فلو تيقنهما) بأن وجدانه بعد الشمس مثلاً (أى وجهل السابق) منهما (فقد ما قبلهما) يأخذ به بتفصيله المظوى اختصاراً (في الأصح) فإن كان قبلهما عدنا فهو الآن متظهر مطلقاً

لتيقنه الطهر وشك في تأخر الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطراً فان احتمل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لاحد طهره مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقرينة احتمال التجديد تويده وإن لم يحتمل فهو متطهر لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حدثه ولو علم قبلها طهارة وحدنا وجهل أسبقها انظر لما قبل قبلها وهكذا ثم أخذ بالضد في الأوتار وبالمثل في الاشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما بينته بما فيه في شرح العياب فان لم يعلم ما قبلها لزمه الوضوء بكل حال حيث احتمل وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فانه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعدمه

(فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء (يقتضى) ندبا) داخل الخلاء ولولحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية عبر به بالخارج للغالب

أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا معنى (قوله لتيقنه الطهر الخ) قد يعارض بأنه يتيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحاج بتيقن رفع الطهارة أحد الحدين فقوى اعتبارها سم (قوله فان احتمل وقوع تجديد الخ) أي بان اعتاد تجديد الطهارة وإن لم تطر دعاءته معنى زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو مرة كما في به الولد رحمه الله تعالى اه (قوله لاحدا الخ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله (قوله الآخر) بكسر الخاء (قوله عنه) أي رفع الحدث متعلق بالتأخر (قوله عدم تأخره) أي الطهر الآخر (قوله تويده) أي عدم تأخره خبر وقرينة الخ (قوله وإن لم يحتمل) أي بان لم يعتد التجديد معنى ونهاية (قوله لما قبل قبلها) الاولى لا يختص حذف قبل كافي للمعنى وغيره (قوله ثم أخذ بالضد في الأوتار الخ) توضيح ذلك ان يقال يتيقن طهارة وحدنا بعد الشمس مثلاً وجهل أسبقها وتيقنها قبل الفجر كذلك وتيقنها قبل العشاء كذلك فهداه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المراتبة الثانية وما بعد الشمس هو المراتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان إذ ذاك محدثاً فهو الآن قبل العشاء متطهر أو متطهراً فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد ولافتطهر ثم ينقل الكلام إلى المراتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكمه عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشي أي الزاوي بأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء المتيقن حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر لانها ثلاثة وهكذا على سلوك طريق الترتيب كما يؤخذ من ع ش على مر اه حفي وإذا تأملت ذلك تجد لكل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فاذا كان قبل اول المراتب محدثاً فهو في المراتبة الاولى متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتد فهو متطهر ايضاً وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر في الثالثة محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتد فهو متطهر وهكذا في جميع المراتب يجزى (قوله فان لم يعلم الخ) محرز قديم ملحوظ فيما سبق تقدره فضاء ما قبلها يأخذ به إن علمه ويجزى (قوله ما قبلها) أي اصلاً ولو لم يراتب (قوله بكل حال) لم يظهر المراد به ولم يذكره هنا شيخ الاسلام ولا النهاية والمغني وقول السكردي أي سواء علم ما قبل ما قبلها أم لا اه ظاهر السقوط لان قول الشارح فان لم يعلم ما قبلها المراد به العموم والاستغراق كاسم (قوله لتعارض الاحتمالين) أي الحدث والطهر يجزى (قوله بخلاف من لم يحتمل الخ) عبارة المعنى اما من يعتاد التجديد في أخذ الطهارة مطلقاً كاسم اه (قوله بكل حال) أي علم ما قبلها أم لا ثم الاولى إسقاطه لان الكلام مع عدم التذكر (فصل في آداب قاضي الحاجة) والآداب بالمجتمع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعاً فيشمل المستحب والواجب ع ش (قوله ندبا) كذا في المعنى وقال اعلان جميع ما هو مذكور في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستحباب إلا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيدى قوله إلا الاستقبال والاستدبار يعني ما يتعلق بها إذا دل الآداب إنما هو تركها إذهاباً ما حرمان او مكروهاً او خلاف الاولى او مباحاً كما يأتي اه (قوله ثم الاستنجاء) أي آداب الاستنجاء معنى الأزالة قال النهاية يعبر عنه بالاستنجاء بالاستسقاء بالاستنجار والاولان يعلمان الماء والحجر والثالث يختص بالحجر اه (قوله ولولحاجة أخرى) كوضع متاع أو أخذه ع ش (قوله وكذا في أكثر الآداب) يخرج بعيداً كترنحو اعتاد اليسار رجلاً واستقبال القبلة واستدبارها ومن الأكثر ان لا يعمل ذكر الله و (قوله للغالب) أي فلا مفهوم له سم (قوله والمراد) إلى قوله وفيه ادهل في النهاية والمعنى ثم فالأول قياسي ما تقدم انه يقدم الميّن في الموضع الذي اختاره للصلاة

الاخذ بهذا الشك (قوله لتيقنه الطهر الخ) قد يعارض بأنه يتيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحاج بتيقن رفع الطهارة أحد الحدين فقوى اعتبارها

(فصل في آداب قاضي الحاجة) يخرج بعيداً كترنحو اعتاد اليسار رجلاً واستقبال القبلة واستدبارها ومن

كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم (قوله بتجته التخير) بتجته تقديم اليين عند دخول أولهما ثم التخير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول والثاني وبتجته في مستقذين متصلين تقدم اليسار عند دخول أولهما والتخير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للآخر ثم اه سم (قوله تخير الخطيب) الخ عبارة النهاية ولا نظر إلى تفاوت بقاع المسجد شرفا وخسفا قال ع ش أي في الحس فإن قريب المنبر مثلا لا يساوي ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا نظر إلى هذا الشرف في تخير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه اه (قوله وشريف الخ) (فائدة) وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلا وبتجته تقديم اليين دخولا اليسرى وخروجا لجان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار المارض ولو اراد أن يدخل من دفة إلى مكان جهل أنه دفة وشريف فينبغي حمله على الشرافة سم على البهجة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضائها أو يتخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه نظر والأقرب الثاني لأن حرمة ذاتية ع ش أقول قد نبأ عن فها نقله عن سم قول الألباع وكالحلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمنى انصرافا الحماو السوق وإن كان محل عبادة كالسعي الأن فبما يظهر ومكان الظلم وكل منكر اه فالمسعى حرمة ذاتية لانه موضع عبادة ومع ذلك قدم الاستقذار المارض عليه كرى (قوله وقدر واقدر) وليس من المستقذين فبما يظهر السوق والقوة أشرف فيقدم بمينه دخولا قاله ع ش ولا تخلو عن نظر كرى أقول والنظر ظاهرا بل لا يبعد العكس في زمنا (قوله بتجته مراعاة الشريف الخ) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليين عند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول للمسجد الثاني خروج منه سم (قوله والاقدار في الثانية) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء والييين لخروجه منه سم (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور وفيه نظر سم وقد يمنع دعوى الآخر أجوبدعي أنه لما تجبر به ليشمل ما في الصحراء بقرينة ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن بناء أو دعاء أو يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنتين قصد أحدهما به نفسه والآخر معظم اسم نبينا فهل يكره الدخول به الحلاء الأقرب أنه ان استعماله أحدهما محل بقصده وغيرهما لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليب معظم ع ش (قوله أي مكتوب) إلى قوله وما لا الأذرى في النهاية لا قوله ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء وكذا في المغني لا قوله ولا يظهر إلى فكره (قوله أي مكتوب ذكره الخ) حتى حمل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها مخي (قوله ككل معظم) قال في شرح الارشاد ودون التوراة والتأجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخا اه وبتجته استثناء ما شك في تبدله بثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حيث ذكرناه كآفاده كلام شرح الروض وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما وشك فيه على ما تقر رفيتجه أنه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم (قوله من قرآن) بحث الزركشي يخرج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وإن نظر فيه غيره سم عبارة ع ش بقي ما يوجد نظمه في غير القرآن ما

الكعبة واليسار في الخروج منها ويحتمل مراعاة الدخول مطلقا في الكعبة وبقية المسجد بل بدعظمتها فيقدم اليين في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليين في دخول الكعبة والتخير في الخروج منها (قوله بتجته التخير) بتجته تقديم اليين عند دخول أولهما ثم التخير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول والثاني وبتجته في مستقذين متصلين تقدم اليسار عند دخول أولهما والتخير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للآخر مر (قوله بتجته مراعاة الشريف) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول للمسجد الثاني خروج منه سم (قوله والاقدار) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء والييين لخروجه منه سم (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور بل ومطلق الدهليز وفيه نظر (قوله ذكره الله) قال في شرح الروض لا حمل توراة وأجمل ونحوها كما أهمه كلامه اه أي مع الخلوع للمعظم بل يبنى التقييد بالمبدل (قوله ككل معظم الخ) قال في شرح الارشاد

بتجته التخير به يعلم تخير
الخطيب عند دخوله للمنبر
وشريفه ومستقذره بالنسبة
إليه كبيت بلصق مسجد
وقدر وأقدر منه كحلاء
في وسط سوق بتجته مراعاة
الشريف في الأولى
والأقدر في الثانية (ولا
يحمل) داخله أي الواصل
لمحل قضاء الحاجة (ذكر
الله) أي مكتوب ذكره
ككل معظم من قرآن

يوافق لفظ القرآن كلاربب مثلافيل بكرة حمله أو لافيه نظروا الأقرب الأول ما لم تبدل قرينة على إرادة غير القرآن (قوله) واسم نبي وملك عبارة النهاية ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء وإن لم يكن رسولا والملائكة عواما عنهم وخاصتهم أهو في سم قال في شرح الارشاد وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخو اصهم وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحا وهم لانهم افضل منهم محل نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزلة لا توجد في الغاضل اهـ (تنبيه) محل المعظم المكروه هل يشمل صاحبه له فيكره محل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم اهـ وأقره ع ش و عبارة الكردى وفي القليوبى على المحلى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصعابة والأولياء أي بكرة كالملائكة ونحوه الحلبي ايضا في حواشي المنهج سم قال وهل بكرة محل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اهـ (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وان ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي أن يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف سم (قوله او مشترك) كهن يزوكرهم ومحمد مثنى وشرح بافضل (قوله) وأقامت قرينة الخ) أي فان لم تقم قرينة فالأصل الاباحة ع ش (قوله) ويظهر أن العبرة الخ) الذي يظهر أيوافق ما مر أن العبرة بالكاتب نفسه إن كتب لنفسه أو لغيره بغير اذنه وإلا فالمكتوب له بصري (قوله) بقصد كاتبه الخ) لو قصد به كاتبه نفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رايت في شرح العباب ألا ترى أن اسم المعظم إذا رده بغيره صار غير معظم اهـ سم على حج قلت ويبقى فبالا قصدوا لا غير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم او تغير قصده وقياس ما ذكره في الحزمة من أنها تابعة للقصد الكراهة فيا ذكر تأمل وينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده وعليه فلو اخذوا من المصحف وقصد جعلهم أئمة لا يجوز مسأولا وحملها مع الحدث سيأوفى كلام ابن حجر ما يفيد انه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اهـ ع ش (قوله) ولألا فالمكتوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة حيث دللنا على الأصل الاباحة ع ش (قوله نظير ما مر) أي

واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على أنه المراد به ويظهر أن العبرة بقصد كاتبه لنفسه وإلا فالمكتوب له نظير ما مر

دون التوراة والانجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فبما يظهر لأنه كلام الله تعالى وإن كان منسوخا اهـ ويمكن أن يحمل عليه قوله في شرح الروض لآمل توراة وانجيل ونحوهما كما فهمه كلامه اهـ أي لا يكره حمل ذلك أي إلا أن علم عدم تبدله بل كان يتجه ايضا استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حيث دللنا على إفادته كلامه في شرح الروض حيث قال وجوزة أي الاستنجاء القاضي بورق التوراة والانجيل ويجب حمله على ما علم تبدله منهما وخلا عن اسم الله تعالى ونحوه اهـ فانه صريح في المنع عند الشك فالمنع دليل واضح على بقاء الاحترام فليتأمل وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقرر فيجته انه يكره حمل ما نسخ تلاوة من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة فليتأمل (قوله من قران) بحث الزركشي تخريج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وان نظره فيه غيره (قوله واسم نبي وملك) قال في شرح الارشاد وانه أي وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخو اصهم وبه صرح الاستوى حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحا وهم لانهم افضل منهم محل نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزلة لا توجد في الغاضل اهـ (تنبيه) محل المعظم المكروه هل يشمل صاحبه له فيكره محل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم فان قيل لو كره محل صاحبه له لكره دخول صاحبه لان عظمة الاسم هنا إنما هي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه الى الدخول بخلاف اسمه فليتأمل (قوله مختص او مشترك) في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف لكن كلامهم في كتابته على نعم الصدقة يقتضي خلافا وقد يفرق بقيام القرينة نعم على الصرف وانه ليس القصد به إلا التمييز خلافا هنا اهـ وقد يقصد هنا مجرد التمييز فليتأمل وينبغي أن يكون الرجل كالجلالة في عدم قبول الصرف (قوله) بقصد كاتبه) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رايت في شرح العباب ألا

فيكره حمل ما كتب فيه شيء. فذكر الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان ينزع غامته إذا دخل الحلاء وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء ولو دخل به ولو عمد اغيبه ندب بانحو ضم كفه عليه ويجب على من ييسره خاتم عليه معظم زعمه عند استنجاء بنجسه ومال الاذرى وغيره الى الوجه المحرم لا داخل المصحف الحلاء بلا ضرورة وهو قولى المدرك (ويعتمد) ندب في حال قضاء حاجته (جاءه السياره) انها لا انسب بذلك بخلاف بينه فيضع اصابعها بالارض وينصب باقيا لان ذلك أسهل لخروج الخارج اما القائم فان أمن مع اعتقاد اليسرى تنجسها اعتمادها ولا اعتمدها وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاول وبعضهم الثاني وقد بحث الاذرى حرمة البول أو التغوط قائما بلا عذران علم التلويت ولا ماء وضاق الوقت واتسع وحرمتنا التضمخ بالنجاسة عيناى وهو الاصح وبه يقيد اطلاقهم كراهة القيام بلا عذرو واضح انه لو لم يامن من التجنيس إلا باعتقاد اليين وحدها اعتمدها (ولا يستقبل القبلة) اى الكعبة

في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ قوله فيكره حمل الخ) أى من حيث الحلاء فلا ينافى حرمة حمل القرآن مع الحدث ان فرض سم على حج ويبنى ان يبلح ذلك كل محل مستقذرو إنما اقتصر على الحلاء ليكون الكلام فيه ع (قوله ولم يصح الخ) قال في المهمات وفي حفظي انها كانت تقرأ من اسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغني وقيل كان نقش معكوسا لقرأ مستقبلا إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الامر بن خبره وفي البرماوى عن المهبات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كفى خواتيم الاكاره (قوله غيبه ندب الخ) فعلم انه يطلب اجتنابه ولو نحو لا مغيباس على البهجة اه ع (قوله بنحو ضم كفه) كوضعه في عمامته او غيرهما معنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا سم (قوله ويجب الخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمدته الشارح من آخر اعلى ما نقله سم عنه في حاشية شرح البهجة ع (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاهرة فقيه اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا ياتي في الاستنجاء ايضا لا قصد تضمينه بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح في ان الكلام عند خشية التجسس اما عند عدمها بان استنجى من البول ولم يتخشى وصوله الى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمة القتال بسيف كتب عليه قرآن اى ونحوه لما ذكر من حرمة تنجيسه ما لم تدع له ضرورة بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه ع (قوله) اى او عن معصوم آخر (قوله) ومال الاذرى وغيره الى الوجه المحرم) ويبنى حمل كلامهم على ما اذا خيف عليه التجنيس معنى ونهاية قال ع (قوله) ويمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بال شخص له جفتان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكره من جهة الحمل له في المحل المستقذر ثم اياته في سم على حج اه (قوله) لا داخل المصحف) اى ونحوه معنى (قوله) وهو قولى المدرك) اى لا النقل سم عبارة الكردى لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل اه (قوله) وينصب باقيا) يضم كفا قال الاذرى في تحذبه معنى (قوله) لان ذلك الخ) اى وضع اصابع اليمنى بالارض مع نصب باقيا (قوله) أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان اليد في اليسار واما في البول فلان المنة التي هي عليه حامل الى جهة اليسار فعند التحامل عليه يسهل خروجه اه كوردى عن الايماب (قوله) اما القائم الخ) اى مطلقا واعتمدته النهاية والخطيب والزيادى والشورى وغيرهم تبعاً للجلال المحلى ان القائم في البول يعتمد مامعا (قوله) وعلى هذا) اى التفصيل المذكور (قوله) اطلاق بعض الشراح كشيخ الاسلام (قوله) اى وهو الخ) اى تحريم التضمخ الخ (قوله) وبه الخ) اى بقوله ان علم التلويت الخ (قوله) اعتمدها) اى ندباً بقول الماتن (ولا يستقبل القبلة الخ) وظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف واستدباره ببول او غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بانه ثبت للفضل لا لما ثبت للفاضل نعم قد يستقبله ويستدبره على وجهه بزيادة فحرم قبله بذكره به وكذا يقال في استقبال القبر المحكرم واستدباره سم على حج اه ع واعتمده شيخنا (قوله) اى الكعبة) الى قوله وان لم يكن في النهاية إلا قوله والتزده الى المتن وكذا في المعنى إلا قوله ولو مع عدمه الى الماتن وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالمظهر اه قال في شرحه وبحث الاذرى حرمة عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المتكررة نشبها باختلاط ترابها باجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها ترى ان اسم معظم إذا ريد به غيره صار غير معظم اه (قوله فيكره حمل الخ) اى من حيث الحلاء فلا ينافى حرمة حمل القرآن مع الحدث ان فرض (قوله) خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا (قوله) عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاهرة فقيه اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة اه ثم وادناه حرمو الاستنجاء بما فيه معظم ولم يجعلوه كفرا ثم فرق بان تلك حالة حاجه وايضا فالما يمنع ملاقة النجاسة فان فرض انه قصد تضمينه بالنجاسة باني فيه ما هتاعا على الحرمة لا تنافى الكفر اه وكلامه في الاراد والجواب شامل لغیر الانبياء والملائكة (قوله) وهو قولى المدرك) اى لا النقل (قوله) (تنبية) ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف واستدباره ببول او غائط ولا يستقبل القبلة الخ)

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرع بقضا الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره إذا لمسه انتهى
ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فمعدن المصحف أولى سم **(قوله قبة بيت المقدس)** أي صخره شيخنا
(قوله فيكره فيها الخ) أي يكره استقبالها واستدبارها في غير المعدن ول السكر أهة بمنزول به الحرمه في
السكبة من السائر بشرطه كذا في النهاية وحاشية شيخنا وقال المغني إنما يكره استقبالها دون استدبارها
كالشمس والقمر اه قول المتن **(ولا يستدبرها)** المراد باستدبارها كشف دبره إلى جبتها حال خروج
الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفا لدبره حال خروج الخارج وإذا استقبل أو استدبر واستمر من جبتها
لا يجب الاستئذان إضاعة الجهة المقابلة لجبتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن
كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة
لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً يجب عليه غير الاستئذان من جهة
القبلة أن استقبلها أو استدبرها فتفظن لذلك سم وأقره الشوبري وقال ع ش فرع اشكل على كثير
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لأن المراد باستقبالها مجازاً استقبال
الشخص حال أحاط قضا الحاجة واستدبارها جعله ظهره إليها حال قضا الحاجة سم على المنهج اه عبارة
شيخنا والمراد باستقبالها واستقبال الشخص بوجهه لها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة واستدبارها
جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافاً لما لا يكون
مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج لا يكون مستدبراً إلا إذا غطى وهو قائم على
هيئة الرأع وعلم ما ذكرناه أن يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً
لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتد أنه يحرم وهو عبارة
الرشدي بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد غالباً والخلاف إنما هو في مجرد
التسمية فإذا جعل ظهره للقبلة فتغوط فإشار حمر كالشهاب بن حجر يسميه مستقبلاً وإذا جعل صدره
والقبلة تغوط يسميه مستدبراً والشهاب بن قاسم كغيره يسمون ذلك إذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال
فالاول مستقبل اتفقا والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة
والفت ذكره غنياً والاول هو غير مستقبل ولا مستدبر عند الشارح مر كالشهاب بن حجر بخلافه
عند الشهاب بن قاسم وغيره **(قوله ارتفاعه ثلثا ذراع الخ)** هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب
لا يستتر سرته إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر في القائم أن يستتر من سرته إلى موضع قدميه كما في
الودر حمر الله تعالى ركلام الأصحاب في اعتبار ذلك خرج مخرج الغالب ولعل وجه صيانة القبلة عن خروج
الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنتهي بالركبة نهاية عبارة شيخنا وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع
فاكثر ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به واحتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط
قائماً فلا بد أن يكون سائر من قدمه إلى سرته لأن هذا حرم العورة اه وعبارة المغني نعم لو بال قائماً لا بد من
ارتفاعه إلى أن يستر عورته اه **(قوله فان فعل)** أي الاستقبال أو الاستدبار مع السائر المذكور كرى **(قوله)**

وخرجها قبلة بيت المقدس
فيكره فيها نظير ما يحرم هنا
(ولا يستدبرها) أدبا مع
سائر ارتفاعه ثلثا ذراع
فأكثر وقد نامته ثلاثة
أذرع فأقل بذراع الأذى
المعتدل فان فعل خلاف
الاولى

وإن كان أعظم حرمه من القبلة وقد وجهه بأنه يثبت المفضل ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره
على وجه يعد أزاراً فيحرم بل قد يكره به وكذا يقال في استقبال القبر المحترم أو استدباره فليست كل وفي العباب
وغيره وعندى ويكره قضا الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالعظم انتهى وقوله
عند قبر محترم قال في شرحه ويبحث الأذرع حرمته عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكررة نبشها
لاختلاط رتبها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله وعليه قال في
شرحه والحق الأذرع بذلك البول إلى جداره إذا لمسه انتهى ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فمعدن
المصحف أولى **(قوله فيكره الخ)** والوجه أن السترة المانعة للحرمه فيها تمنع السكره عنها من **(قوله)** ولا
يستدبرها **(تنبيه)** لا يخفى أن المراد باستدبارها كشف دبره إلى جبتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل

في غير المدد) وبصير المحل معداً بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كافي سم على حج ويذبحى أو بتبديته لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من اتباعه (قوله أما هو الخ) هذا صريح في أنه إذا اتخذ له محلاً في الصحراء بغير سائر وأعد قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجملة القبلة ومنه ما يقع للمساقرين إذا نزحوا بعض المنازل لرشيدى (ولو مع عدمه الخ) أى عدم ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كرى وخش (قوله على الوجه) ولو استقبلها بصدده وحول قبله عنها بالبحر بخلاف عكسه نهاية (قوله والتزوه الخ) اعتمد شيخنا والرشيدى وعبارته بعد ذكر كلام الشارح وتقريره به تعلم أن خلاف الأولى غير خلاف الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للنهى عنه لكنه ينهى غير خاص فهو المعبر عنه بالمسكروه كراهة خفيفة وأما خلاف الأفضل فعناء أنه انتهى فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن توقف في ذلك شيخنا عن الحاشية أهـ أي حيث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قد يشعر التعبر بقوله أفضل أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى ولم أره بل هو مخالف لما ذكره ومن أن الأولى والأفضل متساويان أهـ ووافقه البصرى ونقل السكردى عن كتب الشارح ما يوافق كلام الرشيدى عبارة تقول له لكنه خلاف الأفضل أى وليس هو خلاف الأولى كإنبه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب لفعله في الأولى أى غير المدد مع السائر خلاف الأولى فهو في حيز النهى العام وفى الثاني أى المدد خلاف الأفضل فليس في حيز النهى بوجه انتهى وفى البحر عن بعضهم الفضيلة المرغوبة فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والتأله أهـ قول المتن (ويحرم أن الخ) ينبغى أن يجب على الولي منع الصبي المجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر بل ينبغى وجوب ذلك على غير الولي أيضاً لأن إزالة المسكر عند القدرة واجبة وإن لم يأثم الفاعل سم أهـ عن (قوله لعين القبلة) ينبغى أن يراد بالعين ما يجوز استقباله في الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتى عن إمام الحرمين سم عبارة شيخنا قوله استقبال القبلة أى عنها يقيناً بالقرب وظناً في البدو وكذا يقال في استدبارها أهـ (قوله لزومه الاجتهاد) أى حيث لا سيرة نهاية وسم وشرح بالفضل قال السكردى والاسن ذلك ولم يجب كافي شروح الارشاد والعباب الشارح وفى النهاية وغيرها والكلام كالمعنى ما سبق حيث لم يكن معد لذلك أهـ (قوله ما يأتى قبيل صفة الصلاة) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد سم ومنه حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وأنه يجب التعلم لذلك نهاية قال السكردى ومنه أنه يجب تكرير لكل مرة حيث لم يكن منذر الدليل الأول ويجوز الاجتهاد مع قدرته على المدد يعاب ومنه أنه لو تخير تخير وأنه لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعمل ما يأتى فهو أن عمل ذلك كله ما إذا لم يغلبه الخارج أو يضره كنهه وإلا فلا حرج إمام أهـ (قوله بغير المدد) أى بناء كان أو صحراً (قوله ومنه) أى السائر (ارخاء ذيله) فلولم يتيسر له سائر إلا ارخاء ذيله لم يكلف السيرة أن أدى إلى تنجيسه لأن في تنجيسه أو به مشقة عليه والسيرة يسقط بالعذر عن قال شيخنا وتكفي هذه إذا جعلها سائراً أهـ (قوله وإن لم يكن له عرض) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة تولا بدان يكون عرض بحيث يسرها أى العورة جميعها سواء كان قائماً أم لا أهـ زاد الأول على نحو ما فأنصه

ظهره إليها كاشفاً للبرء حال خروج الخارج وإنه إذا استقبل أو استدبر واستمر من جهتها لا يجب الاستئذان أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستئذان من جهة القبلة أن استقبالها أو استدبرها تقتضيان ذلك (قوله وهذا في غير المدد) (تنبيه) متى بصير المحل معداً ولا يبعد أن يصير بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك (قوله لعين القبلة) ينبغى أن يراد بالعين ما يجوز استقباله في الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتى عن إمام الحرمين (قوله لزومه الاجتهاد) ومعلوم أن محل لزومه ما لم يستشر طرطه وإلا لم يلزم لأن الاستئذان إذا منع الحرمة مع تحقق أنه إلى جهة القبلة فنع الشك بالأولى (قوله) وباتى هنا الخ) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد (قوله وإن لم يكن له عرض) فيه نظر ظاهر

لأن القصد تعظيم جهة القبلة لا الستر الآتي وإلا اشترط له عرض يستر العورة لا يقال تعظيمها إنما يحصل بحجب عورته عنها لأننا نمنع ذلك بحمل الاستنجاء والجماع واخراج الريح اليها وأصل هذا التفصيل نهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك مع فعله للاستدبار في المعدو قد سمع عن قوم كراهة الاستقبال في المعد فأمر بتحويل مقعده للقبلة مبالغة في الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول القفال لو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها وخشى الرشاء جازاً فقامل قوله جازاً ولم يقل تعيين الاستدبار

ويحصل بالهدوء والراية والداية وكثيب الرمل وغيرها اه واعتمده شيخنا قال الرشيدى قوله لم أر أن يستر جميع ما توجه به أى من بدنه كما هو ظاهر وعليه لجعل جنبه لجهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يستر جميع جنبه عرضاً اه عبارة الكردى قوله وإن لم يكن له أى للستر عرض اعتمده الشارح فى كتيبه فيمكن هنا نحو العزوة وافقه عليه الشباب القليوبى وخالفه الجلال الرملى فاعتمده لا بد أن يكون له عرض بحيث يسترجع أنب العورة واعتمده الزبادى وسماه أى والمغنى كاسم (قوله لأن القصد الخ) فيه نظر ظاهر إذ من الواضح أن لا تعظيم مع عدم الستر عنها سم (قوله لا الستر) أى عن عين الناس وقوله الآتى أى أنفى المتن (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عماد ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه سم أى ولو سلمنا الملازمة لبطالان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا نأمنع الخ) قد يقال جل المذكور رات اليها لا يصلح سند للذم لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون ستر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل سم (قوله بحمل الاستنجاء الخ) أى بلا كراهة نهاية ومعنى (قوله والجماع الخ) أى وفصد وحجامة نهاية وفى أو حيص أو نفاس لأن ذلك ليس فى معنى البول والغائط عرش أو إخراج قيح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا كراهة وإن كان الأولى ترك تعظيمها قليوبى (قوله وأصل هذا التفصيل) أى كون الاستقبال والاستدبار فى المعد مباحاً فى غيره مع وجود الساتر بشرطه بخلاف الأولى ومع عدمه حرماً كما ردى (قوله عن ذينك) أى الاستقبال والاستدبار (قوله بتحويل مقعده الخ) وكانت لبيتين يقضى عليهما الحاجة يجرى (قوله تخير بينهما) خلافاً للبنى والنهاية عبارة الثانى وبحل ذلك كله ما يغلبه الخارج أو يضره كمنه وإلا فلا حرج ولو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها جازاً الاستقبال والاستدبار فإن تعارضوا وجب الاستدبار لأن الاستقبال أحشأ اه قال عرش قوله أو يضره الخ أى بأن تحصل له بالكم مشقة لا تختمل عادة فبما يظهر وقوله جاز الخ أى حيث أمكن لكل منها دون غيره فإن أمكننا معارِج الاستدبار كما فى قوله مر فإن تعارض الخ اه وقال الكردى قوله أى النهاية جاز الخ وفى سم على المنهج معنى قوله جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن منها فإن أمكنها فمعنى تعارضها وهذا واضح لكن الزمان أحوج إلى التعرض لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستدبار كصرح به سم على التحفة أى ولم يوجد معدو قوله مر وجب الاستدبار كذلك فى شرحى الإرشاد والاعباب والمغنى وشرحى الهبة والروض لشيخ الاسلام وشرح التنبيه للخطيب وأطبق عليه المتأخرون ووقع فى التحفة أنه قال فى هذه بالتخير وقال سم عليه أى التحفة قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جاز أى على البذل أى جاز ما أمكن منها فإن أمكننا فعل ما فى نظيره اه وقال الهاتفى عليه بعد كلام مانصه وهذا علم أن مانقله إذن الواضح أنه لا تعظيم مع عدم الستر عنها انتهى (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عماد ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا نأمنع ذلك بحمل الاستنجاء الخ) قد يقال حل المذكورات اليها لا يصلح سند للذم لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون ستر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل (فرع) أفتى شيخنا الشباب الرملى فى ميم قضى الحاجة قائماً بأن شرط الساتر فى حقه كونه ساتراً من سترته إلى الأرض وأقول إنما اشترط من الشرط ولم يكف عماداً الخارج لأن العورة حرمة الفرج فتبعته فى هذا الحكم ولو لاذك ما شترطو للقاعد ارتفاع السترة ثلثي ذراع وقد يقال قياس هذا الارتفاع أنه لو بال قائم على طرف جدار وجب كون الساتر من سترته إلى الأرض فعلم أن خروج البول مثلاً إلى جهة القبلة مضرو وإن كان بعيداً من الفرج ولو لاذك لم يشترط فى ستره القاعد زيادة على مقدار محل الخروج من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه ساتراً إلى محل قدميه هو راس الجدار هنا (قوله تخير بينهما الخ) فى شرح الروض أن الظاهر رعاية الاستقبال كما يراعى القبل فى الستر انتهى فالشارح قصده رد ما قاله والفرق بين ما هنا وما قال عليه (قوله على ما يقتضيه قول القفال) قد منع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جازاً جازاً على البذل أى جاز ما أمكن منها فإن أمكننا فعل ما فى نظيره ونظير ذلك قوله لا تفى فى الجراح وجباً وفى

وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيها لوجود كافٍ واحد سوائه الاتي في شروط الصلاة بان الملاحظ ثم ان الدبر مستتر بالاليتين بخلاف القبل وهما أن في كل خروج نجاسة بأزاء القبلة إلا إذا استأثر في الدبر وقت خروجهما فاختلنا (١٦٥) ثم لا نهاناً قلت رد على ذلك كراهة

استقبال القمرين دون استدبارهما قلت هذا تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا إيراد وإن كان الأصح ما ذكره وعليه فيفرق بينهما علويان فلا تنأت فيهما غالباً حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فإنه تنأت فيها كل منهما فتخير وعمل الكراهة هنا حيث لا سائر كالقبلة بل أولى ومنه السحاب كما هو ظاهر وشمل كلامهم محاذاة القمر نهاراً وهو محتمل ويحتمل التقييد بالليل لأنه محل سلطانه وعليه فابعد الصبح يلحق بالليل نظير ما يأتي في الكسوف ثم رأت عن الفقيه إسماعيل الحضري التقييد بالليل واجاب عما يستجيز للاطلاق من رعاية مأمعه من الملائكة بأنه يلزم عليه كراهة ذلك في حق زوجته نظراً لما معها من الحفظة (ويبعد) تدبا عن الناس في الصحراء بحيث لا يسمع لخارجهم صوت ولا يشم لريحهم ويظهر أن البناء كذلك ان سهل فيه ذلك ثم رأت الأذرعى نقل عن الحلبي ان غير الصحراء مأمم بعد مثلاً لكن تقييده بما لم يعد بعيد بل الوجه الابعاد مطلقاً ان سهل كما ذكرته فان لم يعد سن لهم الابعاد عنه كذلك ويسن

الشارح عن القفال غير مرضى عنده ولذا جاء بعلى كما هي عادته اه انتهى كلام الكردى (قوله) وعليه (الخ) أي التخيير (قوله) بان الملاحظ ثم (الخ) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا أيضاً تعظيم جهة القبلة كما في شرح الروض قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهما المقابلة بالنجاسة بكل منهما سم (قوله) وهما ان في كل (الخ) فديال يلزم في الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة وبالعودة وفي الاستدبار لا يلزم إلا الأول فترجح بصري (قوله) على ذلك أي التخيير (قوله) كراهة استقبال القمرين أي عند الطلوع أو الغروب لأن هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار في وسط السماء فإنه لا يمكن الاستقبال فيها إلا إذا نام على قفاه وصار يبول على نفسه زيادى اه كردى قال سم يحتمل أن يلحقهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أعظم منهما وقدر دعليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله لأنه أقر النبي أعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الأذرعى حرمة عند قبور الأنبياء اه (قوله) وإن كان الأصح (الخ) يكنى في الورود تصحيح ما ذكره سم (قوله) وعليه أي على الأصح (قوله) هنا أي في استقبال الشمس والقمر في غير المعد (قوله) ومنه السحاب فضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله أقرب سم فضيته أيضاً أنه لا يكره مطلقاً البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله) ويحتمل التقييد بالليل (الاعتماد) النهاية (قوله) فابعد الصبح (الخ) أي إلى طلوع الشمس (قوله) للاطلاق أي الشامل للنهار (قوله) من رعاية مأمعه أي القمرين لما يحتاج (قوله) كراهة ذلك أي الاستقبال (في زوجته) أي جماعها قول المتن (ويبعد) بفتح أوله من بعد لا يضمه من أبعداً ذلك إما ما هو من أبعده غير على ما في المختار لكن في المصباح ان بعد يستعمل لازماً ومتداً وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين عرش أقول وبفيده أيضاً تعبير الشارح فيما يأتي بالابعاد (قوله) ندباً إلى قوله ثم في النهاية والمغنى (قوله) عن الناس (الخ) ولو في البول نهاية وشرح بأفضل (قوله) ذلك أي البعد بحيث لا يسمع (الخ) (قوله) لكن تقييده أي الحلبي (قوله) فان لم يعد سم (الخ) كذا في المغنى (قوله) كذلك أي بحيث لا يسمع (الخ) (قوله) ويسن (الخ) كذا في النهاية (قوله) بالمغس كعظم ومحدث إسم ووضع في طريق الطائف قاموس قول المتن (ويستتر) ويكنى السر بالماء كالو بالأسافل بدنه متغصسة في ماء متبر وقا قاهر نعم ينبغي تقييده بالسكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي وتقدم عن بحثه مر الاكتفاء بالزجاج في ستر القبلة سم على المنهج اه عرش وكردى (قوله) بالسائر إلى قوله ويسن في النهاية إلا قوله وفارق إلى فزع (قوله) بالسائر السابق أي يمر تقع قدر ثلث ذراع فأكثر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الأدمى ولو برأحة أو وحدة أو أرغام ذيله نهاية ومعنى (قوله) بمنع رؤية عورته) يؤخذ منه أنه لا بد في السائر هنا أن يكون محيطه من سائر الجوانب ليحصل ستر العودة فيخالف القبلة في هذا أيضاً فاه بصري (قوله) ومحله أي محل الاكتفاء بالسائر السابق لكن

القصاص قول (قوله) بأن الملاحظ ثم (الخ) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا أيضاً تعظيم جهة القبلة قال في شرح الروض ثم في تعليل لزوم البداية بالقبل مانص لأنه يتوجه بالقبل القبلة فستره أم تعطيها ولأن الدبر مستور غالباً بالاليتين بخلاف القبل انتهى والاصل عدم تركيب العلة وإن كلاً علة مستقلة قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهما المقابلة بالنجاسة بكل منهما (قوله) كراهة استقبال القمرين يحتمل أن يلحقهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أعظم منهما وقدر دعليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله لأنه أقر النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم في هاش الصفحة السابقة عن الأذرعى حرمة عند قبور الأنبياء فيتأمل (قوله) وإن كان الأصح ما ذكر) يكنى في الورود تصحيح ما ذكر (قوله) ومنه السحاب فضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله الأقرب (قوله)

أن يغيب شخصه عن الناس للتابع بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمغس على نحو ميلين منها والظاهر أن هذه الجالبة في البعد كانت لعذر كانتشار الناس ثم حيث ذكر (ويستتر) بالسائر السابق لكن مع عرض منع رؤية عورته وعمله في الجالس كأدل

عليه تعليل بعضهم له بأنه يسر من سرته الى قديمه فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على مامر حتى يسر من سرته الى ركبته ومن عرضه حتى يسر عورته هذا ان لم يكن ببناء يسر تسقيفه عادة ولا كفى وإن بعد عنه الساتر وفارق مامر في القبلة بأن القصد تم تعظيمهما كما مر وهو لا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فرغم اتحادهما ليس في محله ومحل ذلك كله حيث لم يكن ثم من ينظر لعورته غير حليلته وعله ولا لزمه الستر على المنقول المتعمد ويسر وقع ثوبه شيئا فشيئا مبالغة في الستر فان رفعه دفعة قبل دنوه كرهه للإختصية نحو تنجس ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة لأنه يباح لأدنى عرض وهذا منه وان يعد الاصحار أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض الستر والامعاد أو الاستقبال أو الاستدبار قدم الستر

مع عرض (قوله بأنه الخ) متعلق بالتعليل والضمير للستر السابق (قوله الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهامش عن شيخنا الرمي ان يقال الى الارض لا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتأمل سم على حج قلت والفرق ان المقصود تم العظم فوجب لذلك الستر عن العورة وحرماها والمقصود هنا مع النظر المحرم وذلك ليس للإمامين السرة والركبة عش (قوله هذا) اي نذب الستر كردى (قوله يسر الخ) اي ومسقف نهاية (قوله وان يعد الخ) اي أكثر من ثلاثة أذرع نهاية (قوله وفارق مامر في القبلة) اي من عدم كفاية العبيد وعدم اشتراط العرض (قوله فرغم اتحادهما) أى الساتر عن القبلة والساتر عن العيوب (قوله ومحل ذلك الخ) اي محل كون الساتر المذكور مندوبا وقوله حيث لم يكن ثم الخ اي حيث لم يكن ثم أحد أو كان وهو بمن محل نظره اليه أو يحرم ولكن علم غض البصر بالفعل عنه كردى (قوله من ينظر الخ) اي بالفعل رشيدى (قوله ولا لزمه الستر الخ) إذ كشفها يحضره حرام وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن يوهمه ولو اخذه البول وهو محبوس بين جماعة جاز له التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يوجد إلا ما يحضره الناس جاز له كشفها أيضا كما يحته بعضهم فيه ما ظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها الوجه الوجوب وفارق ما في به الودرجة الله تعالى في نظيره ما من الجمعة حيث خاف فوتها إلا بالكشف المذكور وحيث جعله جائزا لا واجباً قال لان كشفها يسو صاعبها بان الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت نهاية رسم وقوله والوجه الوجوب وبأنى في شرح وبجواب الاستنجاء اعتياده وكذا نقل السكردى عن الامداد والاعباب اعتياده قال عش قوله مر ولو اخذه البول الخ اي بان احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله الى حديثي معه من عدم البول محذور ترميم بل ينبغي وجوبه إذا تحقق الضرر بتركه قوله وقد ضاق الوقت الخ افهم حرمة الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محله حيث لم يقبل على ظنه امكان الاستنجاء في محله لا ينظر اليه احدين يحرم نظره ولا جازله الكشف في اول الوقت كما قيل عثملة في فاقد الطهورين والتمتع في محل يغلب فيه وجود الماء اه وقوله ولم يغلب الخ صوابه يغلب (قوله ويسر) الى قوله ولو تعارض في المغنى لا يقول ولا يتخرج الى وان يعد (قوله ويسر) رفع ثوبه شيئا الخ وان يسيله شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه معنى وبافضل وشيخنا (قوله فان رفعه الخ) أى في الخلوة شرح بافضل (قوله ولا يتخرج على كشف العورة الخ) اي على الخلاف في جواز فانه لما إذا كان الكشف لغرض (قوله لانه) اي كشف العورة في الخلوة قسم (قوله لا دنى غرض) كالاستنجاء والبول ومعاشرة الزوج معنى (قوله وهذا منه) اي فلا يحرم سم اي باتفاق (قوله وان يعد الاحجار) اي إذا اراد الاستنجاء بها (او الماء) اي إذا اراد الاستنجاء بها وكليهما ان اراد الجمع معنى (قوله او والاستقبال الخ) اي لو عارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه لو أريد هذا التعارض ان استقبال أو استدبر فان الستر أو الاستقبال ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيث مع الستر سواء وجب أو لا وان أريد به ان استقبال أو استدبر حصل الستر والاتات وانه حيث ينبغي استقبال أو الاستدبار مع الستر ان وجب الستر لو جود من ينظر اليه من يحرم نظره فان لم يجب تركهما وإن فات الستر فهو محل في نظر الشق الثاني فليتأمل سم أقول

الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهامش عن شيخنا الرمي ان يقال الى الارض لا نقول الفرق يمكن ظاهر فقامتله (قوله ولا لزمه الستر) اي لا كشفها بحضرة الناس حرام وجوب غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن يوهمه (قوله لانه) اي كشف العورة وقوله وهذا منه اي فلا يحرم (قوله او والاستقبال الخ) اي او تعارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه ان أريد هذا التعارض ان استقبال أو استدبر فان الستر أو الاستقبال ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيث مع الستر سواء وجب أو لا وان أريد به ان استقبال أو استدبر حصل الستر والاتات وانه حيث ينبغي استقبال أو الاستدبار مع الستر ان وجب الستر لو جود من

وقوله وإن أريد أنه الخ هذا هو المتعين بقرينة المقام وقوله فهو محل نظر الخ لا يظهر وجهه (قوله في الأولى) أى تعارض الستر والابعاد وقوله وفي غير هاتين تعارض الستر والاستقبال والاستبعاد وقول المتن (ولا يبول) وصف البول في الماء كالبول فيه معنى (قوله ولا يتغوط) إلى قوله ورعيب في المغنى والنهاية (قوله فان فعل) أى البول والعاطف في المملوك أو المباح وكذا البصاق والمخاط وشيخنا (قوله كره) ويكرهه أيضا قضاء الحاجة يقرب الماء الذى يكره قضاء ما فيه معنى وشرح بافضل قال السكرى عليه قوله يقرب الماء قال في الابواب بحث يصل اليه كافي الجواهر اه وفيه توقف والأقرب إقائه على ظاهر إطلاقه فليراجع (قوله ما لم يستبحر الخ) قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر انتهى سم (قوله بحث لا تعافه الخ) لا شبهة في أن محل البول لا تعافه لأنفسه كيفما كان الماء سباعية بصرى (قوله فلا يكره في كثيره) أى دون قليله فيكره نهاية معنى (قوله في القليل) أى مطلقا معنى أى راكدا كان أو جاريا (قوله وإن وافقه) أى المصنف (قوله ما قرره الخ) خبر وجوابه والجملة خبره وبحث المصنف (قوله وطهره الخ) جملة حالية (قوله يمكن بالمكثرة) لكنه يشكك بما مر من أن يحرم استعمال الاناء النجس في الماء القليل واجيب بأن هناك استعمالا بخلافه هنا معنى وعش (قوله وتعين الخ) أى الماء القليل سواء كان راكدا أو جاريا رشيدى (قوله ويجرم في مسبل الخ) أى وفي مملوك غيره سم عبارة عش بعد كلام قول الأقرب الحرمه في المملوك للغير مطلقا استبحر أو لا حيث لم يعزل عما ملكه لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح م ما يوافق ما قلناه اه وعبارة شيخنا وهذا في المباح والمملوك له بخلاف المسبل أو المملوك لغيره من غير علم رضاه فيحرم ولو مستبحر المبحر على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من غير علم صاحبه وان كان نافعا عدا الأطباء فقد قالوا إن بوله في الحمام في الشتاء قائما خير من شربه ودواءه (قوله وموقوف) انظر ماصورة وقف الماء وقد يصور بمال وقف محله كثير مثلا يكون في التعبير بوقفه يجوز أو يمكن تصوره بمال ملك ماء كثيرا كبركة مثلا وقف الماء على من يتفزع به من غير نقل له عش عبارة الرشيدى وصورة الموقوف كما هو ظاهر ان يقف انسان ضئيلة مثلا من غلتهما صهرج أو فسقة أو أن يقف برأفد خيل فيه ماء أو موجود أو المتجدد تبعاً لإفلاهما لا يقبل الوقف قصدا اه (قوله مطلقا) أى راكدا كان أو جاريا قليلا أو كثيرا بصري عبارة قسم ظاهره وان استبحر كما تقدم اه (قوله وما هو واقف الخ) فلا أنفوس مستحجر في ماء قليل حرم وإن قلنا بالكرامة في البول فيه لما فيه هنا من تضمينه بالنجاسة خلافا لبعضهم نهاية (قوله إن قل الخ) وكذا فيما يظهر وان كثر وغلب على ظنه تغيره سم (قوله الحرمه تنجيس البدن) يؤخذ منه الحرمه فيما اتصل به بعض ثوبه بناء على حرمه تنجيس الثوب ايضا سم (قوله مطلقا)

في الأولى كما بحث وفي غيره اه وان وجب فيما يظهر (ولا يبول) ولا يتغوط (في ماء) مملوك أو مباح غير مسبل ولا موقوف (راكدا) قل أو كثر للغير الصحيح أنه ^{عليه السلام} نهى عن ذلك فان فعل كرم ما لم يستبحر بحث لا تعافه نفس البتة أما الجارى فلا يكره في كثيره لقوته وبحث المصنف حرمته في القليل لان فيه إلتافا له عليه وعلى غيره جوابه وان وافقه الاستوى في بعض تفصيل اعتمد ما قرره ان الكلام في مملوك أو مباح وطهره ممكن بالمكثرة نعم إن دخل الوقت وتعين لطهره حرم كاتلافه ويجرم في مسبل وموقوف مطلقا وما هو واقف فيه ان قل الحرمه تنجس البدن ويكره في الماء بالليل مطلقا كالاغتسال لما قيل أنه مآرى الجن وعجب استنتاج الكراهة

من هذه العلة التي لا يصل لها بل لو فرض (١٦٨) أن لها أصلا كانت التسمية دافعة لشرم فتحمل الكراهة هنا على الارشادية وقد يجاب

أي أركداً أو جارباً قليلاً وكثيراً (قوله من هذه الخ) أي كون الماء مأوى الجن في الليل (قوله دافعة لشرم الخ) يحتمل أن يقال لعل الوجه في ذلك تاديبته إلى تنجيسهم لعدم ريقه يتناول الخوف من شرمه على أنه ينبغي أن ينظر هل التسمية تدفع شرم المحسوس كالإذنا في البدن كما تدفع المعقول كالسوسة فقد حكى تعرضهم بالإذنا الحسي لكثير من الكمل مع أن ظاهر حالهم مواظبة الذكر بصري (قوله ويوجه) أي ذلك الالتزام (قوله فإن قلت) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله مطلقاً) أي لا يلاؤها وأنها راركداً أو جارباً قليلاً أو كثيراً (قوله ما معه) قد يقال فيبني الجواز فيما يمكن تطهيره منه كالبطيخة والتمر وقوله ودفع للنجاسة الخ هذا لا يأتي في القليل إلا أن يراد في الجملة وباعتبار جنسه سم ودفع النهاية لا يشكل المذكور من أصله بزيادة قوله وإنما يحرم في القليل لا يمكن طهره بالمكثرة اه وهو معلوم من أول كلام الشارح أيضاً ولذا نسكت عنه هنا (قوله ولا يقول) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله ولم أر في المغني إلا قوله منه إلى نقولاً قول المتن (وجهر) بجم مضمومة فمضما سأكنة نهاية مغني (قوله لصحة النهي عنه) لما يقال أنها سأكنة الجن نهاية ومغني (قوله وهو الثقب) بالفتح وحاد الثقب وبالثقب جمع قبة كالثقب بفتح القاف مختار وفي الأنايع أنه يضم المثلثة وشكون القاف قلت القياس ما في المختار لأنه في الأصل مصدر وعبرة شرح الروض بفتح المثلثة أفصح من ضمها اه ع (قوله خشية أن يتأذى الخ) عبارة النهاية والمغني لأنه قد يكون فيه حيوان ضئيف فيتأذى أو قوي فيؤذيه أو ينجسه اه قال ع ش ولو تحقق أنه ليس فيه حيوان يؤذى في ما لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتلته ينبغي أن يقال أن ندب قتله وإن يموت بسرعة فلا حرمه ولا كراهة وإن كره قتله فإن كان يموت بسرعة فالكرهه وإن كان لا يموت بسرعة بل يحصل تعذيب حرم للأمر بأحسن القتل وإن كان يباح قتله فإن حصل تعذيب حرم أو انتفى التعذيب فإن لم يحصل تأذيته عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وإن حصل تأذيته الكراهة كما هو قضية إطلاقهم فليحرم محل كلامهم من ذلك سم على المنهج اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) يتأمل الأخذ فإن المدد قد يحصل فيه الإذناء أو التأذي سم (قوله وأنه لا يكتفي بالأعداد هنا) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع من الصحراء فيكتفي بالقصد ثم هذا وينبغي أن يحصل الأعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود إليه ذلك سم (قوله أنه بحث الحرمه الخ) أقره المغني وكذا النهاية عبارة نعم يظهر تحريمه فيه إذا غلب على ظنه أنه حيوان نجس ما يتأذى به أو هلك وعليه يحمل بحث المجموع اه وأقره سم ونقل الكردى عن الأعداد مثله (قوله هنا) أي في الجحر وما الخ به (قوله وأنه قيد الكراهة) أي عند الجمهور كردى (قوله ولم أر ذلك) أي البحث وقوله فيه أي في المجموع وكان الأولى بإداله بمنه أو تقديمه على عدة نسخ (قوله هنا) أي في بحث أداب قاضي الحاجة (قوله بأن مقتضى بحثه) أي بحث المجموع (قوله في الملاعن) أي الآية انفار (قوله أن هذا الخ) خبر أن مقتضى الخ في الإشارة لنحو الجحر (قوله نقل ذلك) أي البحث المذكور (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر سم

بعض ثوبه بناء على حرمة تنجس الثوب أيضاً وقد يلحق به الإناة إن حرماً تنجيسه بلا حاجة وقد يقتضى هذا حرمة البول فيه إذا كان في إناة ولكن هذا قد لا يوافق جواز البول في الإناة الخالي عن الماء بل سيأتي ندب اتخاذ الإناة للبول فيه لا بد وقد يفرق بين الخالي وما فيه ماء لا نفى الثاني تنجيس لشئين الماء والإناة بلا حاجة وقد يقال تنجيس كل جائز فكذلك عند الاحتجاج (قوله ما معه) قد يقال فيبني الجواز فيما يمكن تطهيره كالبطيخة والتمر (قوله ودفع للنجاسة الخ) قد يقال هذا لا يأتي في القليل إلا أن يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم (قوله ومنه يؤخذ) يتأمل الأخذ فإن المدد قد يحصل فيه الإذناء أو التأذى (قوله وأنه لا يكتفي بالأعداد هنا بالقصد) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع من الصحراء هذا وينبغي أن يحصل الأعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود إليه لذلك سم (قوله أنه بحث الحرمه الخ) نعم يظهر تحريمه أي البول ومثله الغائط فيه أي في الجحر إذا غلب على ظنه أنه حيوان نجس ما يتأذى به أو هلك وعليه يحمل بحث المجموع مر (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر

بالترام أنها شرعية ويوجه بتظير ما مر في كراهة الشمس أنه مريب وفي الحديث دع ما يربك إلى ما لا يربك ودفع التسمية لذلك إنما يظن في غير عتاة كفرتهم فإن قلت الماء العذب روى لأنه مطعوم فليحرم البول فيه مطلقاً كالطعام قلت هذا ما تخجله بعض الشراح وهو فاسد لأن الطعام ينتجس ولا يمكن تطهير ما معه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعومات (و) لا يقول ولا يتنوط في (جهر) لصحة النهي عنه وهو الثقب أي الحرق المستدبر التنازل في الأرض والحق به السرب يفتح أوليه أي الشق المستطيل فإن فعل كره خشية أن يتأذى أو يؤذى حيواناً فيه ومنه يؤخذ أن الكلام في غير المدد وأنه لا يكتفي بالأعداد هنا بالقصد (فتبينه) وقع لشيوخنا وغيره أنهم نقولوا عن المجموع أنه بحث الحرمة هنا لصحة النهي وأنه قيد الكراهة بغير المدد ولم أر ذلك في عدة نسخ فيه هنا فإن كان فيه محل آخر أو في بعض نسخه وإلا فكلامهم مؤول بأن مقتضى بحثه في الملاعن الحرمه لصحة النهي فيها أن هذا مثلاً فنسبوه إليه قساماً مع نقل ذلك لا ذرعاً

وغيره عن المصنف ولم ينسبه له الكتاب من كتبه قبل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل (و) لا يقول ولا وقد

وقد يمنع الشمول بأن البالوعة في قوة المد لقضاء الحاجة كما يشعر به تقييد الشارح فيما يأتي المستحتم بأن لا منفذ له قول المتن (ومبرج) ومنه المراضى المشتركة نهاية وشرح بافضل زاد المتن فينبغي البول في إتمام إفراغه فيها ليسلم من النجاسة قاله الزركشي أهو في الكردى عن فتاوى السيد عمر البصرى المراضى جمع مراض وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الإنسان أى التغوط والمراد بالمراضى المشتركة ما يقع في المدارس والربط وبحجور المساجد الجوامع من اتخاذ مراضى متعددة المتأخذ متحدة في البناء المد لا استقرار النجاسة فينبى بنام واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبارية بأى وحدة وتحتية مشددة وفتح عليه منافذ متعددة ويبنى لكل منفذ حائط يسره عن الاعين وله باب يخص به فالبناء الواحد الذى هو مستقر النجاسة متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجتمع فيه ما يسقط منها من الاقدار وأما وجه الكراهة فيها هو ان الهواء ينفذ من أحدها مستقلاً فإذا ابرزت عدد من منفذ آخر فيرد الرشاش إلى قاضى الحاجة اه (قوله ولا يقول) الى قوله والمراد في المتن الاقوله وكالمائع الى المتن (قوله في محل صلب) فان لم يجد غيره دقة بنجر أو نحو معنى وشرح بافضل وفي الكردى عليه قوله أو نحو قوله قال في الاعياب أى بأن يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يامن عود الرشاش اليه اه (قوله ولا في مبرج الخ) بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع نهاية وشرح بافضل وفي الكردى عن الاعياب والحاصل انه إن كان يبول ويتغوط ما تمكرا لاستقبالها واستدبارها أو يبول فقط كره لاستقبالها أو يتغوط ما تم فقط كره له استدبارها اه (قوله وإن لم تكن هابة بالفعل) وفاقا للمعنى وشرح العياب للمولى وأقره عرش وخلافا للنباية وشروح الارشاد والعياب بافضل للشارح (قوله وكالمائع جامد الخ) وفاقا للزبادى وخلافا للنباية والمعنى وشروح الارشاد والعياب للشارح (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهى إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المنافاة بتقدير اعتقاد ما تقدم بان صورة ذلك البول في نفس البالوعة صورة هذا البول خارجا بحيث يسيل اليها وينزل وفيه نظر فليتأمل سم (قوله وهو) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله ولا) أى وإن اجتمعوا الحرام أو مكروه فلا كراهة فيه بل لا يبعد تدب ذلك تغييرا لهم شرح الارشاد للحج اه سم على المنهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن امتناعهم من الاجتماع لمحم وتعين طريقا لدفعهم ليعود عرش وفي الجبرى بعد ذكره عن الحلبي مثل ما سارع عن شرح الارشاد ما نصه وقد يجب ان لم عليه دفع معصية برماوى اه قول المتن (وطريق) أى مسلوكة اما الطريق للمجور فلا كراهة فيه معنى وفي الكردى عن الاعياب مثله (قوله في فكره) إلى قوله ومنه يؤخذ في المتن الاقوله مالم يطهر المحل والى المتن في النهاية الاقوله لذلك قوله وفي عومه نظر ظاهر (قوله في فكره) أى كراهة تنزيهه نهاية قال عرش ولوزنى اهدفه وتلف فلا ضمان على الفاعل وإن غطاه بتراب أو نحوه لأنه لم يحدث في التالف شيئا أو فعله جائز له اه قال الجبرى ويفرق بينه وبين التلف بالقامات حيث يضمن باب الغالب في الحاجة ان تكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب اه (قوله وقيل يحرم الخ) والمتمدد الكراهة معنى وشرح بافضل وفي الكردى عليه عن الاعياب محل كراهة ذلك إن كان نحو الطريق مباحا أو ملكا أو باذن مالكه أو لمن رضاه بذلك والإحرام جزء ما كاهو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة وفي نحو الحجر اه عبارة الجبرى عن الشوبزى محله إذا لم تكن الطريق مسلبة للمرور أو موقوفة أو مملوكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه وفي عرش عن سم على المنهج بعد كلام ما نصه ويحتمل ان يلزم الجواز أى في الموقوفة المسلبة للمرور والمملوكة للغير حيث لا ضرر على الأرض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض

(قوله ومبرج) أى محل هبها وقت هبها كما اقتضاء كلام المجموع ومنه المراضى المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع ثلاثا يترشش بذلك ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مانع خلافاً لما قاله ما قبله من عود الرأفة الكراهة عليه إذ ذلك لا يقتضى الكراهة لهم (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهى إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المخالفة

يتغوط ما تمكرا في محل صلب
(و) لافى (مبرج) أى
جهة هبها الغالب في ذلك
الزمن في فكره ذلك وإن لم
تكن هابة بالفعل ثلاثا يعود
عليه رشاش الخارج
وكالمائع جامد يمتد عود
ريحه والتأذى به ولا يبول
ولا يتغوط في مستحتم لا منفذ
له لأنه يحجب الوسواس
(و) لافى (متحدث) وهو
محل اجتماع الناس في الشمس
شتامو الظل صيفا والمراد
هناكل محل يقصد لغرض
كعيشة أو مقبل فيكره ذلك
ان اجتمعوا الجائز ولا فلا
(وطريق) فيكره وقيل
يحرم التغوط وعليه جماعة
وذلك لصحة النهى عن
التخلى فيها معللاً بأنه
يحجب اللعن كثيراً

(و) لا يبول ولا يتغوط
(تحت) شجرة (ثمرة) أى
من شأنها ذلك فيكره مالم
يطهر المحل أو يعلم بجي ماء
يطهره وقبل وجودها خشية
تلويثها فتعاف ومنه
يؤخذ أن الكلام في ثمرة
مأكولة إلا أن يقال أن
غيرها يعاف استعماله وإن
طهره وفي عمومها نظر ظاهر
والسكراهة في الغائط أخف
من حيث أنه يرى فيجنب
أو يطهر وفي البول أخف
من حيث أقدم الناس غالباً
على أكل ما طهر منه بخلاف
الغائط وعلى هذا يحمل
الاختلاف في ذلك (ولا
يتكلم) أى يكره له إلا
لمصلحة تكلم حال خروج
بول أو غائط ولو يغير ذكر
أو رد سلام للنبي عن
التحدث على الغائط ولو
عطس حمد بقلبه فقط
كجماع فان تكلم ولم
يسمع نفسه فلا كراهة
أو خشى وقوع محذور
بغيره ولو لا الكلام وجب أما
مع عدم خروج شيء فيكره
بذكر أو قرآن فقط واختير
التحريم في القرآن (ولا
يستنجي بماء في جلسة) بغير

فلاة وقفاً أو ملكاً اه قول المتن (وتحت ثمرة) ولو كان الثمر مباحاً وفي غير وقت الثمرة معنى (قوله) أى من
شأنها ذلك) أى لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفي سم على المنهج يدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يشمر
لكنته لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودي الصنبر وهو ظاهر اه أى يفكر البول تحت مالم يقبل على الظن
حصول ما يطهره قبل أو أن الأثمار عش (قوله) يفكره قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة اه
وقوله مملوكة شامل للملك غير نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتجنبها
به لم بعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الحزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه به اه
سم (قوله) مالم يطهر المحل كان المراد قصد تطهيره سم (قوله) بجي ماء مالم اه أى من مطر أو غيره معنى
عبارة النهاية بتحويل أو سيل اه (قوله) ومنه وخذ الخ الوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره سم
عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحاً وإن لم يكن ما كولا بل مشمو ما أو نخز له لا فرق بين وقت الثمرة وغيره اه
وفي الكردى عن الإيعاب ما يوافق (قوله) وفي عمومها نظراً الخ قالوا وجه أن يراد بالثمر ما ينتفع به باكل أو
غيره كرى (قوله) أى يكره إلى قوله كجماع في النهاية وفي المتن (قوله) لا لمصلحة عبارة في المتن وفي شرح
بافضل إلا لضرورة كذا راعى فلا يكره بل قد يجنب اه (قوله) أو رد سلام من عطف الخاص (قوله) حمد
بقلبه وهل يثاب على ذلك مالم لا فيه نظر والأقرب الأول ولا ينافيه ما في الأذكار للنووي من أن الذكر القلي
بمجرد لا يثاب عليه لأن محله فإلم يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه عش (قوله) فلا كراهة إذا يكره
المهمل ولا التنضح معنى عبارة عش والأقرب أن مثل التنضح عند طر باب الخلا من الغير لم يعلم هل فيه
أحداً لا لا يسمى كلاماً بتقديره فهو الحاجة وهي دفع دخول الغير عليه اه (قوله) أو خشى الخ قال في
شرح العباب وقدين إن رجحت مصلحته على السكرت وقديح إن كان ثم حاجة ولم ترجع المصلحة فيها
اه سم (قوله) بغيره) أى أو به نفسه شرح بافضل (قوله) بذ كر أو قرآن في شرح الحصن الحصين لما لقه مائه
قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ولم تستنحس حالاً من حالاته وهذا يدل على أنه كان
لا يغفل عن ذكر الله تعالى لأنه ^{عنه} كان مشغولاً بالله تعالى في كل أوقانه ذكراً له وأما في حالة التخلى
فلم يكن أحد يشاهده لكن شرع لآفته قبل التخلى وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن
الذكر عند الجماع فإذ كر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره القلب بالاجماع وأما الذكر باللسان
حينئذ فليس مأمراً لنا ولا ندبنا إليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة
الحياء والمراقبة وذكر نعمة الله تعالى في إخراج هذا العدو المؤذى الذى لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم
الذكور وإن لم يقله باللسان اه بصري (قوله) فقط أى بخلاف الكلام بغيره فانه إنما يكره حال
خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلافاً لما يوجه بعض العبارات إذ غائته أنه محل النجاسة ومن هو محلها
لا يكره له الكلام بغير ذلك فقط الإيعاب واعتماد الزايد والقلوب والشورى وغيرهم الكراهة مطلقاً اه
كردى وفي عش مأنه نقل سم على حج عنه الكراهة مطلقاً حال خروج الخارج أو قبله وبعده الحاجة
اه لست لم أزدك في عدة نسخ من سم هنا إلا أن يرد ما قدما عن سم عن شرح العباب وعليه فيه نظر
وقضية تقييد النهاية وفي المتن وشرح المنهج الكراهة بحال قضاء الحاجة عدم الكراهة قبله وبعده وفاقاً
للشارح (قوله) واختير التحريم الخ وهو ضعيف معنى ونهاية وباتى في الشرح التصريح بذلك (قوله) بغير

بتقدير اعتداد ما تقدم بأن صورة ذلك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجاً بحيث
يسيل إليها وينزل فيها وفيه نظر فليتام (قوله) وتحت شجرة) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو
مباحة اه وقوله مملوكة شامل للملك غير نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على
الخارج وتجنبها به لم بعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الحزم بالتحريم إذا كان فيه وصول أرض
الغير وشك في رضاه به اه والوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو بغيره (قوله) لم يطهر المحل
كان المراد قصد تطهيره (قوله) أو خشى وقوع محذور الخ قال في شرح العباب وقد بسن أن رجحت

معدأوبهأنصعدمنهواه
مقلوبفيكر وخشية تنجسه
ويسن المستنج بحجر عدم
الاتقالبل يلزمه حيث لا
ماء يكفيه لطهارة الخبث
والحدث وقد دخل الوقت
لأن قيامه يمتعه أجزاء الحجر
إلا أن يبعد ما بين غذيه
بحيث لا يتناس باطنها
صفحتيه (ويستبرى) ندبا
وقبل وجوب أو اتصر له جمع
أن ظن عود له لا الاستبراء
(من البول) وكذا الغائط
أن خشى عود شيء منه عند
انقطاعه فيها يظهر بنحو
تنجس ونز ذكر وجذبه
بلطف ثلثا يضعفه قال
بعضهم ودق الأرض بنحو
حجر ومسح البطن أخذاً
من أمر غسل الميت به اتسبى
ومسح ذكر وأتى بجامع
العروق بيده وغير ذلك مما
اعتاده مخرجاً للفضلة ثلثا
يعود شيء فيه جسده ولا بالغ
فيه لأنه يورث الوسواس
والضرر ويظهر أنه لو احتاج
في نحو المشي لمسك الذكر
المتنجس بيده جاز أن عسر
عليه تحصيل حائل يقيه
النجاسة ويكره لغير سلس
حشو ذكره ويكره القيام
قبل الاستنجاء إلى أن استبرأ
من جلوس ثلثا ينافي مامر
ويحرم التبرز على محترم

معد) إلى المتن في النهاية وكذا في المتن لإقوله أو به إلى فيكره (قوله أن صعد الخ) أي كافى المراحض المشتركة
(قوله بل يلزمه حيث الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا مأمول أو انتقل لتضمخ
بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالتييم أو بالوضوء والمأمول لا يكتفى لها اه (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ) مفهومه
عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزوم من انتقاله زيادة التنجيس والانتشار ويوجه بأنه
تنجس لحاجة الانتقال لحاجز سم (قوله لأن قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن
يبعد الخ هذا يقتضي أن الكلام في التغوط سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى (قوله وقيل وجوبا)
وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خروجه حتى منه بعد الاستنجاء أن يفعله نهاية عبارة
المغنى وإنما يجب الاستبراء كما قال به الفاضل والبغوي وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه
وسلم تزهوا من البول فإن عامة مذاب القبر منه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودده ويحمل الحديث
على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته أنه إن لم يستبرى. خرج منه شيء اه (قوله إن ظن الخ) قيد
للوجوب وينبغي أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم انقاع النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وكذا الغائط)
كذا في النهاية (قوله عند انقطاعه) إلى قوله قال في النهاية والمغنى إلا قوله فيما يظهر (قوله عند انقطاعه)
متعلق يستبرى أو الضمير للبول كما يفيد كلام غيره حيث ذكره فكان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند
انقطاعه (قوله بنحو تنجس الخ) أي كالمشي وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة مغنى وإيعاب (قوله وتزذكر)
بالمناة وقيل بالثلاثة كردى (قوله وجذبه الخ) عطف تفسير بحجرى (قوله ومسح ذكر أو أتى) عبارة المغنى
وتزذكر وكيفية الثرائ مسح بيسراه من دره إلى راس ذكره ويكون ذلك بالأهام والمسيحة وتضع
المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عاتقها اه عبارة النهاية أو وضع المرأة يسارها على عاتقها أو أثر
ذكر ثلثا بان مسح بأهلام يسراه ومسحتهما بجامع العروق إلى راس ذكره اه (قوله وغير ذلك مما
اعتاده الخ) قال في المجموع والخمار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن أنه لم يقم بمجرى البول
شيء بخلاف خروجه فنه من يحصل له هذا بادي عصر ومنهم من يحتاج إلى تكرره ومنهم من يحتاج إلى تنجس
ومنهم من يحتاج إلى مشي خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من يحتاج إلى شيء من هذا وينبغي
لكل أحد أن لا ينهى إلى حد أو سوسة لإيعاب مغنى (قوله ثلاثا بعد الخ) لتعليل للثمن (قوله ولا بالغ فيه)
أي الاستبراء (قوله أن عسر الخ) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة سم على حج وهو موافق لإطلاق
مر اه عش (قوله يكره لغير سلس حشو ذكره) أي بنحو قطة لأنه لا يضره نهاية ومغنى (قوله ثلاثا ينافي
مامر) يحتمل أنه إشارة إلى ما فهمه بما سبق أن الاستبراء يكون بالمشي فإذا أراد له يقال يكره القيام قبل
الاستنجاء سم (قوله قبل الاستنجاء الخ) هل المراد بالحجر حتى لا يتخالف ولا يستنجى بماء في مجلسه المقصود
للاتقال بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق وليس المستنج بحجرى إلى قوله لأن قيامه الخ
وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة سم (قوله ويحرم) إلى قوله وفي موضع في النهاية وإلى قوله

مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم ترجع المصلحة فيها انتهى (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ)
مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزوم من انتقاله زيادة التنجيس في الانتشار ويوجه
بأنه تنجس لحاجة الانتقال لحاجز سم (قوله لأن قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن يبعد الخ
هذا يقتضي أن الكلام في التغوط (قوله إن ظن عودده) ينبغي أن لا يكون هذا عمل خلاف (قوله أن عسر
عليه) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة (قوله قبل الاستنجاء) هل المراد بالحجر حتى لا يتخالف ولا يستنجى
بماء في مجلسه المقصود للاتقال بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق ويسن المستنج بحجر
إلى قوله لأن قيامه الخ وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة (قوله ثلاثا ينافي مامر) يحتمل أنه إشارة
إلى ما فهمه بما سبق أن الاستبراء يكون بالمشي فإذا أراد له يقال يكره القيام قبل الاستنجاء (قوله ويحرم التبرز
على محترم) قال في الرض وبمسجد ولو في إنافاقي شيخنا الشهاب الرملي بكرة إدخال المسجد قارورة بول

نعم في المعنى لإقوله كعظم وقوله وفي موضع إلى وقرب قبر نبي (قوله) ويحرم التبرز الخ) ولا يبعد إلحاق غيره من سائر النجاسة به ع (قوله) على محرم الخ) وفي مسجد ولو في إناء معني وروى عن زاذ النجاسة بخلاف الفصديه لحقة الاستدراك في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره كما عني به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد سم وأقنى شيخنا الشباب الرمي بحرمة إدخال المسجد قارورة بول مر يرض لعرضه على طيب فيه انتهى وقد يشكل يجوز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا من التلويث قليلاً وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المختل بين الزرع وعلقه في الحديث بانه ماوى الجن انتهى قال عني قوله مر بخلاف الفصداخ اى ولولا حاجة إلى الفصديه اه (قوله) كعظم (قوله) الاقرب حرمة إقامته في النجاسة قياساً على البول عليه ع (قوله) وقبر الحق الاذرعى بمحا البول إلى جداره بالبول عليه نهاية وفي الرشيدى هل يشمل القبر المحترم بقبر نحوى اه (قوله) وفي موضع نسك الخ) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمرءة وقزح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرقة على الحرمة في محل جلوس الناس والمرجح فيه الكراهة ما عرفت ومزدلفة ومعنى فلا يحرم فيها سعتها نهاية وقره سم قال عني قوله مر والمرجح فيه الكراهة اى يكون الرجوع في جميع ما تقدم من الصفا الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة ونزع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر قليلاً فان البناء متنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار إليه الشارح مر من انها محال شريفة لحرمة البول فيها ليس مجرد الارتفاع بها عني (قوله) وبقر قبر نبي) قد يقال قياساً الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس مأمور عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او اولى سم وتقدم عنه انه يحرم ذلك إذا كان على وجه يعد زاراً له يكفر به (قوله) في قبولي الخ) اى في قبره (قوله) ويسن اتخاذ اناء الخ) قال في الايعاب لأن دخول الحشوش ليلاً يمتشى منه والخبر كان للتي صلى الله عليه وسلم قد قدم من عيادان يبول فيه في الليل ويضعه تحت السرير رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعه وهو لا يعارضه ما رواه الطبري بسند جيد والحاكم ومصححه من قوله ^{بسم الله} لا يتبع بول في طست فان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه بول منع لاحتمال ان يراد بالارتفاع طول المسك وما جعل في الاناء كاذراً لا يطول مكثه غالباً وان انتهى غاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما رمى ويؤيده قول النووي الاولى اجتنابه نهاراً لغير حاجة انتهى كرى (قوله) وصورة هل يستثنى ما في محل الامتنان سم (قوله) ندبا) إلى قول المتن ويجب في المعنى لإقوله وان بعد إلى فان اغفل وقوله وعن ابن كج إلى المتن وقوله واسكانها (قوله) اى وصوله الخ) عبارة الامداد اى والمعنى عند إرادة دخوله للخلاا ووصوله لمحل إرادة الجلوس فيه في الصحراء كرى (قوله) او ليا به) وتوابعه سم

مر يرض لعرضه على طيب فيه انتهى وقد يستشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا من التلويث قليلاً وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المختل بين الزرع وعلقه في الحديث بانه ماوى الجن انتهى (قوله) وفي موضع نسك الخ) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمرءة وقزح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز فيها ذلك لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرقة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتى ان المرجح الكراهة ما عرفت ومزدلفة ومعنى فلا يحرم ولا يكره فيها سعتها مر (قوله) وبقر قبر نبي) قد يقال قياساً الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس مأمور عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او اولى (قوله) عن ان يتبع (في) شرح العباب انه يحتمل ان يراد بالارتفاع طول المسك (قوله) وصورة هل يستثنى ما في محل الامتنان (قوله) او ليا به) وتوابعه

كعظم وقبر ونسك ضيق كالجرق المشعر وقرب قبر نبي قال الاذرعى وبين قبور نبشت لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ويكره بقرب قبر محترم وتشدد الكراهة في قبولي أو عالم أو شهود ويسن اتخاذ إناء للبول فيه لئلا نعم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يتبع البول في إناءه لأن الملائكة أى الذين للرحمة والزيادة لا تدخل بيتاً فيه ككباب ولو معلماً وجنب وصورة ونهى أن يقول الإنسان أهرقت الماء ولكن لنقل بلى (ويقول) ندبا) (عدد دخوله) اى وصوله لمحل قضاء حاجته أو ليا به وإن بعد محل الجلوس عنه

وقوله ولو لحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية إى أما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضى الحاجة عش وبأنى عن سماء الله (قوله) فان اغفل ذلك) أى ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسيانا أو عدم معنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف و لا تأخذت من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها معنى وكردى (قوله) ولا يزيد الرحمن الرحيم) أى لا يستحب له ذلك لأن المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه المأثور معنى (قوله) ولا تأخذت التعوذ (الخ) عبارة المغنى وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا تعوذ القراءة حيث قدموه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا (قوله) لانها من جملتها) يعنى ان التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه نهاية (قوله) وهو مبنى (الخ) أى إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقديس كل على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إن ما هو داخل الخلاوم باسم الله عليها قبل الدخول فهى خارج الخلاه اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاه بداخله لقر به منه وتعلقه به أو يعمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم قول المتن (والجباث) زاد الغزالي اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبث الخبث الشيطان الرجيم معنى عبارة الكردى زادى العباب اللهم إني أعوذ بك من الرجس الخ (قوله) إى أغفر أو أسالك) عبارة الإيعاب منصوب بمحذوف وجوباً لأنه يدل من اللفظ بالفعل أو على أنه مفعول به أى أسالك قال في المجموع وهو أوجود اختياره الخطأ وغيره اه كردى قول المتن (وعند خروجه) أى عقبه معنى عبارة القليوبى إى بعد تمامه وإن بعد كدهاين طویل اه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول لحاجة أخرى بدليل قوله السابق ولو لحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذى اذهب عنى الذى الخ لذلك اه وقد تقدم عن النهاية وعش إطلاق نيب التعوذ واختصاص نيب غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله) منه) إى من الخلاوم وقوله أو مفارقتها إى محل قضاء الحاجة في نحو الصخر اه (قوله) وحكمة هذا) عبارة النهاية وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه ترك ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوفه من تقصيره في شكر نعم الله تعالى التى انعمها عليه فاطعمهم همضهم ثم سهل خروجه اه (قوله) الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله) ومن ثم قيل بكرها) عبارته في شرح بأفضل ومن ثم قال الشيخ نصر بكرر غفرانك مرتين والمحب الطبرى يكرر ثلاثا اه وعبارة المغنى وبكرر غفرانك ثلاثا اه قال الكردى ويندب أن يزيد عقب غفرانك ربنا وإليك المصير الحمد لله الذى أذاقني لذته واتى في قوته وذهب عنى إذا ما بينته في الأصل اه وعبارة المغنى وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة أن نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى أذاقني الخ (قوله) ولا يعبت) إى يبدوه ولا يلتفت يمتناو شمالا معنى (قوله) ولا يبطيل عوده) عبارة المغنى ويكره إطالة المكث في محل قضاء الحاجة المار ودى عن لقمان أنه يورث وجعاً في الكبد فإن قيل شرط الكراهة وجوده بنى مخصوص ولم يوجد اجيب بان هذا ليس بلازم بل حيث وجد انتهى وجد الكراهة لانها حيث وجدت وجد لكثرة وجودها في كلام الفقهاء بلان بنى مخصوص اه أو قاله البصرى قول المتن (ويجب الاستجاء) شرع مع الوضوء ليلة الاسراء وقيل في أول البعثة وهو رخصة ومن خصائصها أو ما بالما فليس من خصائصها أو الوجوب في حق غير الانبياء لان فضلهم طاهر شخبنا وعش (قوله) لا فوراً) كذا في النهاية والمغنى (بل عند إرادة نحو صلاة) أى حقيقة أو حكماً بان دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها فى أو له والحاصل أنه بدخول الوقت وجب

(قوله) وهو مبنى (الخ) أى ان كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشكل على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إن ما هو داخل الخلاوم باسم الله عليها قبل الدخول فهى خارج الخلاه اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاه بداخله بقر به منه وتعلقه به أو يعمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول (قوله) اللهم إلا أن يلحقوا باب الخلاه) (قوله) اللهم إني أعوذ بك الخ) قال ابن العماد هذا الذكر يدل على أن إبليس نجس العين لكن ذكر البغوى في شرح السنة أنه طاهر العين كالمشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك إبليس في الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجساً لما أمسك فيها ولكنه نجس الفعل من حيث الطبع (قوله) وعند خروجه) قد يشمل الخروج

أوضيق وقت وحينئذ لو
تعين الماء و علم أن شتم من لا
يغض بصره عن عورته
لم يعذر بخلاف نظيره في
الجمعة لأنهم توسعوا فيها
باعتذار هذا أشد من كثير
منها بخلاف إخراج الصلاة
عن وقتها (الاستنجاء)
للأحداث الأمرة به مع
التعود في بعضها على تركه
من التحور هو القطع
فكان المستنجى يقطع به
الأذى عن نفسه مقدما
وجوبا على طهر سلس
ومتيمع وندبا في غيره
(بماء) على الأصل ويكنى
فيه غلبة ظن زوال
النجاسة ولا يسن حينئذ
شم يده وزعم وجوبه
ردده في شرح العيب
وهو من يده دليل على
نجاسة يده فقط إلا أن
يشمها من الملاقى للجل
فانه دليل على نجاستها كما
هو ظاهر والكلام في ريح
لم تعسر إزالتها كما يعلم مما
يأتي ولو توقفت في المحل
على نحو أشنان أو صابون
فقتضيه إطلاعهم ثم الوجوب
هنا وفيه من العسر ما لا يخفى
وينبغي الاسترخاء لثلا
يبقى أثرها في تضاعيف
شرح المقدمة فليتبين ذلك
(أو حرج) ونحوه للاتباع
ومر حكم ما زمر

الاستنجاء وجوبا وسما بساعة الوقت ومضيها بضيقة كبقية الشروط ع (قوله نحو صلاة) أي بما
يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كرى (قوله وأضيق وقت) ينبغي أو خوف انتشار أو تضعف
بالنجاسة وفيه ما يأتي عن عرش (قوله وحينئذ) أي حين إذا ضاق الوقت (قوله من لا يغض الخ) أي
من يحرم نظره (قوله لم يعذر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التكشف والاستنجاء وفاقا للنجاسة
والإمداد والاعباب كامر (قوله لأنهم توسعوا الخ) ولأن لها بدلا ولا كذلك الوقت نهاية (قوله من
النحو الخ) أي الاستنجاء ما خذ من النحو بمعنى القطع فعنه لغة طلب قطع الأذى وأما شرطه إزالة الخارج
النجس الملوث من الفرع عن الفرع بماء أو حجر يشرطه شيخنا (قوله فكان المستنجى الخ) إنما يبيح بكن الثاني
للظن مع أن قطع الأذى يحقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء الحسية مع شدة التحليل والأذى
ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيخنا (قوله مقدما وجوبا) إلى قوله إلا أن شتما في النهاية والمغنى لا قوله
ولا يسن إلى وهو (قوله وندبا في غيره) عبارة عن النهاية والمغنى ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم أهقل عرش
أي ما يؤخره التأخير للانتشار والتضعف بالنجاسة سم إليه المنهج وقد توقف فيه فان التضعف بالنجاسة إنما
يجرم حيث كان غيبا وهذا انشاعا يحتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت و علم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب
بالحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا العمل ما ذكره بعده بقوله فرغ لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه و علم أنه
لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يجب الاستنجاء بالحجر فوراً للتخفيف الخارج اه وأهم
تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويروى به أنه قبل الدخول لم يخاطب
بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء أو باعه قبل الوقت صح وإن علم أنه لا يجد بدله في الوقت عرش (قوله على الأصل)
أي في إزالة النجاسة والاكتفاء فيها بالحجر رخصة خارجة عن الأصل كرى (قوله ويكنى فيه) أي في حصول
الاستنجاء وسقو طلبه (قوله غلبة ظن زوال النجاسة) وعلمته ظهور الحشو بعد النعومة في الذكر وأما
الائتي بالعكس قاله شيخنا (قوله حينئذ) أي حين وجود غلبة ظن الزوال (قوله وهو) أي شمر راحة النجاسة
(قوله دليل على نجاسته الخ) فلا تصح صلاته قبل غسله أو يتنجس ما أصابها مع الرطوبة إن علم ملاقة لعين
محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل أصابه بوضع النجاسة أو غيره لا نالاً يتنجس بالشك عرش (قوله فانه
دليل على نجاسته) خلافاً للنهاية والمغنى وللزاد وشيخنا عبارتها ولوشمر راحة النجاسة في بدو وجب
غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال
بعض المتأخرين إلا أن شمر الراحة من محل لا في المحل فيجب غسل المحل أيضاً وإطلاعهم بخالفه اه وعبارة
الاولين ولا يضرب شمر بجمها فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمتنا على يده بالنجاسة لا نالاً نتحقق أن محل
الريح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لا احتمالاً أنه في جوانبه فلا يتنجس بالشك أو أن هذا المحل قد
خفف فيه في الاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا أهقل عرش قوله بواطن الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الريح
في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء به بجزم حج ومقتضى قوله أو أن هذا المحل الخ عدم ذلك
وقوله وتخفف الخ يؤخذ منه أنه لو توقفت إزالة الراحة على أشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر لعله المذكورة
(قوله بما يأتي) أي في باب النجاسة (قوله ولو توقفت) أي إزالة الريح (قوله وفيه من العسر الخ) ولذا اعتمد
عرش عدم الوجوب كما مرنا (قوله وينبغي الخ) عبارة تخفيفاً لا بدان يسترخي لثلاثي النجاسة في تضاعيف
الفرج فسترخي حتى تتسفل تضاعيف المقعدة من كل من الرجل والمرأة تضاعيف فرج المرأة اه قول
المتن (أو حجر) علم من أن الواجب أحدهما وشمل إطلاقه حجر الذهب والفضة إذا كان كل منهما قاعاً وهو
الأصح معنى (قوله ونحوه) يعني عنه قول المصنف وفي معنى الحجر الخ (قوله ومرايح) أي في شرح ويكره
المشمس عبارة هناك ولا يكره الطاهر بما زمر لكن الأولى عدم إزالة النجس به اه (قوله حكم ما زمر
الخ) عبارة النهائية والمغنى وشمل إطلاقه ما زمر وأحجار الحرم فيجوزها على الأصح اه قال عرش
بعد الدخول الحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي ذهب غنى الأذى وعاقب لذلك (قوله وأضيق وقت)

في بول او غاطط بان يقدم الحجر (افضل) من الانتصار على احدهما يجنب من النجاسة (١٧٥) لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل

أصل السنة هنا بالنجس
خلافا لمن نازع فيه ولم نقل
عن نص كلام الاصحاب
انه يابم به وإن قيل محله ان
فعله عبثا وبدون الثلاث
مع الانتقام فيهما والانتصار
على الماء أفضل منه على
الحجر لانه يزيلهما بل
يتعين في قبلي مشكل دون
ثقيته التي يحلها على
الوجه لاصلتها حيثئذ
وفي قبة مفتحة وبول
الاقلف إذا وصل للجلدة
وبول ثيب او بكر وصل
لمدخل الذكر بقينا لاني
دم حيض ونفاس لم ينتشر
عن محله فلما بعد الانقطاع
ولو ثيبا الاستنجاء به فيما
إذا أرادت التيمم فقد
الماء ولا إعادة عليهما ويوجه
ما ذكر في البول الواصل
لمدخل الذكر بانه يلزم من
انتقاله لمدخله انتشاره
عن محله إلى ما لا يحصى
فيه الحجر فليس السبب
عدم وصول الحجر لمدخله
خلافا لمن وهم فيه لانه نحو
الخرقة تصل له واعلم ان
الواجب عليها غسل ما ظهر
يجلسها على قدميها ونزع
فيه الاسنوى بان المنتجه هو
الوجه الموجب لغسل باطن
فرجها لانه صار ظاهرا
بالثيابة قال كما يجب غسل
باطن الفم من النجاسة
دون الجنابة انتهى ولك

قوله مرزوم منع الصرف العلمية والتأنيث المعنوي وقوله مر وأجبار الحرم ولو استنجى بمجرم من
المسجد فان كان متصلا حرم ولم يجز هو وإن كان منفصلا فان بيع بعماسيحوا انقطعت نسبته عن المسجد كفي
الاستنجاء به وإلا فلا كقوله ابن حجر في شرح العباب عن الشامل واقره مثل المسجد وغيره من المدارس
والرباطات وخرج بالمسجد حرم به وراح به ما لم يعلم وثقيته اوقوله مر فيجوز بهما الخ والقياس الكراهة
خبر جامن الخلاف لكن قال الزبائدي اى وان حج الممتدنه بما مرزوم خلاف الاولى اه (قوله هنا) اى
في الجمع (قوله في بول) إلى قوله لو في ثقبتي النهاية إلى قوله فلا بد من الثلاث وبدون الثلاث إلى قوله فليس في المغني
إلا قوله ذلك وقوله او بكر (قوله اصل السنة) واما كمال السنة فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر نهاية
ومغني (قوله وحجر الحرم كثيره) مبتدأ وخبر قول المتن (وجمعهما افضل) اى فان تركه كان مكروها ع ش
وفيه وقفة ظاهرة (قوله بالنجس) ولو من غائط وإن وجب التسليم بعد ذلك شيخنا ع ش عبارة الكردى
وفي الايعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بان يكون معه من الماء ما لا يكفيه لو لم يزل بالنجس
الذي لم يجد غيره وذكره ايضا في الامداد من غير عزو لبعضهم وفي الامداد ينتج الخاق بعضهم سائر
النجاسات العينية بذلك فيس فيها الجميع المذكور وكذا في الخلق على المنهج وقال سم في حواشي المنهج ظاهر
كلامهم وقا قاهر بانهم عدم الاستنجاء لانهم إنما ذكروا ذلك في الاستنجاء انتهى كرى وفي ع ش
بعد ذكر كلام سم المذكور ما نصه وقد يقال ان ادت إزالة التها إلى غامرة النجاسة باليد استنجب إزالة التها
بالجاءد ولا قياسا على الاستنجاء لوجود العلة فيه اه (قوله انه باثم به) الوجه الوجه انه باثم بالنجس
استقلا بقصد العبادة لا مع الماء سم (قوله محله) اى النص والأثر (ان فعله) اى النجس (قوله وبدون
الثلاث) عطف على بالنجس (قوله فيها) اى بالنجس والدون (قوله بل يتعين الخ) عبارة التها وبه الخ
المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر إذا بال من فرجه او من احد هما لا التماس الاصل بالرائد نعم إن لم
يكن له آلة لذلك والاشي بل آلة تشبه واحدة منها يخرج منها البول انجه فيه اجزاء الحجر لا تنفعا احتمال
الزبادي وإن كان مشكلا في ذاته اه قال ع ش قوله لا تنفعا الخ يؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكي فيه
الحجر لانه أصل الذكر اه (قوله أفضل منه الخ) وفي الكردى عن الايعاب هذا إن لم يحذف نفسه كراهة
الحجر ونحوه مما ياتي في مسح الخف وغيره وإلا فالحجر افضل الخ (قوله وفي ثقبه مفتحة) زاد المغني تحت
المعدية لو كان الاصل منسد الا إذا كان الانسد ادعارضا كما مر اه عبارة الكردى وإن قامت مقام الاصل
في انتقاض الوضوء بخارجها بان افتتحت تحت السرعة وانسد الاصل وهذا في الافتتاح العارض عما اطبق
عليه المتأخرون اما الخاف فقد مر في اسباب الحدوث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه
كالا نسداد العارض وجرى الجمال الرمي إلى أى المغني على أن الاحكام جميعها تثبت حيثئذ للفتح ومنها اجزاء
الحجر فيه اه (قوله او بكر) قال المغني بخلاف البكر لان البكرة تمنع نزول البول إلى مدخل الذكر اه (قوله
بعدا لانتقطاع الخ) عبارة المغني وقادته فيمن انقطع دمه وبجرت عن استعمال الماء استنجت بالحجر ثم
تيممت لنحو مرض فاتها نصلي ولا إعادة عليها اه (قوله فليس السبب) اى تعين الماء (قوله عليها) اى المرأة
ولو ثيبة (قوله لباطن فرجها) اى الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) اى الاسنوى وكذا ضمير
رده قول المتن (وفي معنى الحجر الخ) إشارة إلى التماس وقول الشارح الوارد إشارة إلى وجود شرط الاصل
وهو كونه منصو عليه والى ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعا إذا لا يصح ارادة هذا
المغني هنا لانه مندرج فيه المقيس ايضا سم (وهو كونه منصو عليه) فيه نظر يعلم به رجعة جمع الجوامع (قوله

ينبغي او خوف انتشاره تعصم بالنجاسة (قوله انه باثم) الوجه الوجه انه باثم بالنجس استقلا بقصد العبادة
لا مع الماء (قوله وفي معنى الحجر) إشارة إلى القياس وقوله الوارد إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصو
عليه والى ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعا إذا لا يصح ارادة هذا المغني هنا لانه يندرج

رده بأن باطن الفرج الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه الفم لانه لا يظهر ولا يعمر لإصالح الماء إليه فن ثم فصل فيه بين الجنابة
والنجاسة واما باطن الفرج المذكور فلا يظهر اصلا ويعمر لإصالح الماء اليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة (وفي معنى الحجر)

الوارد) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم جئى له بروثة فرماها وقال هذار كس أى نجس فتعليبه منع الاستنجاء بها يكون نهار كسالا يكون نهار حجر دليل على أن ما فى معنى الحجر كالحجر اه (قوله) وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كاقال الكمال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وحيتذ فنع ذلك مالا وجه له وقوله كيف الخ مالا وجه له لان أباحنية رضى الله تعالى عنه لا بدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الخ به بل هو معترف بالمغارة ولكنه يدعى ان ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو فى معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا له فيظهر أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحجر معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتامل سم اقول انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لاني حنيفة نفسه والافاظ ظاهر انها لا يتابعه فقط وفى الكردى مانصه واعتراض الهاتفي فى حواشئ الحنفية على أن قاسم وطال وما قاله ان الاحاديث الواردة فى جواز الاستنجاء بالحجر لا تدل على منطوقا لا على جوازه به فقط لكون ما الخ بق غير حجر قطعاً واما جواز الاستنجاء بغير الحجر فلا يثبت الا بالقياس وما كان مرادى حنيفة من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا هو والمراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وهذا علم ان اعتراض الشارح انما هو على اخراج غير الحجر عن القياس لا على اصطلاح اى حنيفة وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع جدا انتهى اقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يتدفع اعتراض سم بما قاله الهاتفي لما صرح به الخ فى شرح جمع الجوامع من ان دلالة اللفظ على الموافقة مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق اى كاقال به الغزالي والامدى ولا قياسي اى كاقال به الشافعى والامان قول المتن (قالت) ولو حذر الرجال وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين المذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استباحة فى العرف ولو استجنى ذهب او فضة لم يطبخ ولم يمسها بذلك جاز ولا حرام و اجزائها بقوى الكردى عن الایعاب ما يوافقه فى المسئلتين وعن شرحى الارشاد ما يوافقه فى المسئلة الثانية ويتخالفه فى المسئلة الاولى وافرده سم ثم نقل عن شرح الروض ما يوافقه وتقدم فى الشارح فى بحث الاناء ما يوافقه فى المسئلة الثانية (قوله) فلا يجزى) لى قوله وتبين فى النهاية والى قوله وفى خبر ضعيف فى المعنى الا قوله وانما لى وقصب وقوله والنص والى ولا يجزى) وقوله وان لم يجد لى كطعموم (قوله) نحو ما وردى اى كحل معنى (قوله) ومتنجس) عبارة النهاية ونجس ومتنجس لان النجاسة لا تزال به اه (قوله) وقصب املس) ونحو الزجاج معنى قال عرش ومحل عدم اجزاء القصب فى غير جذوره وفيما لم يشق اه (قوله) رخو) اى بخلاف التراب والفحم الصلبن معنى (قوله) ولو قشر الخ) عبارة المعنى واما انثار والفوا كدفنها ما يؤكل رطبا لا يابساً كالبطيخ فلا يجوز الاستنجاء به رطبا ويجوز يابساً اذا كان من بلا ومنها ما يؤكل رطبا ويابساً هو اربعة اقسام احدها كحل الظاهر والباطن كالتين والنفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابسوه الثانى ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله قشره وما كرهه فى جوفه فلا يجوز بله واما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابساً كالزجاج الاستنجاء به وان كان فيه جوفه وان اكل رطبا يابساً كالبطيخ لم يجز فى الحالين وان اكل رطبا فقط كاللوز والباقلا جاز يابساً ولطبا ذكر ذلك الما وردى مبسوطا واستحسنه فى المجموع اه وافرده ع وش عقبه الكردى بانصه قال الشارح فى الایعاب وفى كون قشر البطيخ يؤكل يابساً نظرا اه (قوله) وتبين المعنى الماء الخ) عبارة المعنى وشرح بافضل

الوارد بناء على أن الاصح عندنا فى الأصول أن القياس يجوز فى الرخص خلافاً لى حنيفة وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغارة لما الخ به (كل جامد ظاهر قالع غير محترم) فلا يجزى نحو ما ورد ومتنجس وانما حاز الديغ به كالتنجس لانه عوض عن الذكاة وهى تجوز بالمدة النجسة وقصب املس و تراب او لحم رخو بان يلمس منه شىء بالمخل ويتعين الماء لا فى املس لم ينقل والنص باجزاء التراب لحديث فيه اى ضعيف يحمل على متنجس قيل او على مزيد تنقيف الرطوبه ثم غسله بالماء ويرد بان هذا لا يسمى استنجاء

فيه المقدس ايضا (قوله) وقوله ان ذلك يثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وحيتذ فنع ذلك مالا وجه له وقوله كيف الخ مالا وجه له لان أباحنية رضى الله تعالى عنه لا بدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الخ به بل هو معترف بالمغارة ولكنه يدعى ان

لم يحد غيره فيقيم ويعبد
كالمطعم أو لا ولو قشر أما كولا
كالبطيخ بخلاف قشر مزبل
لا يؤكل لكنه يكرهه أن
كان المطعم دخاله وفي خبر
ضعيف لا يربو ما يؤمل في
غسل دم الحيض والحق
الخطأ بالملح العسل والحل
والتدليك بنحو النخالة وغسل
اليدين بنحو البطيخ انتهى
وكان الزركشي أخذ منه
قوله لا تطهران منع استعمال
المطعم لا يتعدى الاستنجاء
إلى سائر النجاسات فيجوز
استعمال الملح مع الماء في
غسل الدم انتهى وقد غلبت
أن الأخذ غير صحيح لضعف
الخبر والذي يتجه أن النجس
أن توفى به والله على نحو ملح
بما اعتداه منتهى جاز للحاجة
والأفلا ويرق بين الاستنجاء
وغيره بأن المطعم من غيره
صحيحة ما يخفف امتناعه بخلافه
في الاستنجاء وما ذكر في
النخالة واضح لأنها غير
مطومة وفيما بعدها وجه
بأنه حيث اتفتت النجاسة
اتنى قبيح الامتنان فليكره
نظير ما مر أنفاً أو للجن
كظم وإن أحرق أو لنا
وللبياتم والغالب نحن
وكحيوان كفار أو جزئه
المتمصل وكذا نحو يداً أدى
حترم وإن انفصلت ويرق
بين نحو الفارق ونحو الحرق
بأنه قادر على عصمة نفسه
فكان أخس ومكتوب
عليه اسم معظم

ويجزى الحجر بعد الاستنجاء بشئ محترم وغير قالم لم ينقل النجاسة فإن نقلها تعين الماء أهال الكردى أى
من الموضع الذى استقرت فيه حال خروجه وإن لم تنجس أو الصفحة أو الحشفة وكذا أي تعين إذا ضحك بالحل
من ذلك نحو تراب رخو أو صابون منه هو كالعظم (قوله ولا يحترم) إلى قوله وفي خبر ضعيف في النجاسة
إلا قوله ولم يحد إلى كالمطعم (قوله ويعصى به) الوجه عصياناً بغير المحترم مما ذكر أيضاً إذا قصد به الاستنجاء
المطلوب لأنه لا يعتمد عبادة باطلة سمع وش (قوله مزبل) أى للنجاسة (قوله لكنه يكرهه) أى يحتمل أن يحله
مالم يحد غيره وإلا لم يكره سم (قوله أخذ منه) أى من ذلك الخبر (قوله جاز) أى استعمال نحو الملح (قوله)
ويرق بين الاستنجاء أى حيث امتنع بالمطعم وإن لم يحد غيره سم (قوله وما ذكر في النخالة) أى وقفاً
للمعنى عبارة مفيدة يجوز التدليك وغسل الأيدي بالنخالة ودقيق الباقلة ونحوه وأه وقوله فيما بعده وأه وهو
غسل اليدين بنحو هومة بنحو البطيخ كرى (قوله نظير ما مر أنفاً) كأنه إشارة إلى قوله بخلاف قشر مزبل
الخبير مع أن المطعم فيه اتفتت النجاسة عنه سم وجزء به البصرى والكردى (قوله أو للجن) إلى قوله أما
مكتوب في النجاسة إلا قوله لم يحترم وقوله ويرق إلى ومكتوب وقوله لم يحترم إلى وأه وما أنه عليه وكذا في
المعنى إلا قوله وإن أحرق (قوله أو للجن) عطف على قوله لنا (قوله كظم) ومنه قرون الدواب وحوافها
واسنانها لا يقال العلو هي كونه يكره أو قوماً كان منقبة فيه لأننا نقول هذه الحكمة في معظمه ولا
يلزم إطرادها عن (قوله وإن أحرق) وهل يجوز إحراقه بالوقود به أم لا في نظر والأقرب الجواز بخلاف
أحراق الخبز لأنه ضياع مال عس (قوله والغالب نحن) زاد النجاسة والمغنى وأعلى السواء بخلاف ما لو اقتص
به البياتم أو كان استعماله أغلب أعباء الكردى قال في العباب ولنا وللبياتم سواء وأه واعتمده شيخ
الاسلام والخطيب والجمال الرملى وكذا الشارح في شرح الأرشاد العباب وغيره وقوله في التحفة أنه
قال ولنا وللبياتم والغالب نحن أهافقضى ذلك أنه لا حرم في المساوى ولكن المعتمد خلافه كما يتنهى في الأصل
أه (قوله كحيوان) عطف على كالمطعم (قوله كفاة) أشار به إلى أنه ليس المراد بالمحترم هنا محرم قتله كما
ذكر في التيمم وغيره بل المراد به ما يشمل ممد الدم كالفارعة والحية والعقرب وغيره ما كافي في شرح الروض
وشرح العباب للشارح كرى (قوله وجزئه) أى (قوله قال في العباب كصوفه وبره) هو شعره ثم قال وكذا كتب حار
وأية خروف أه كرى (قوله المتصل) عبارة النجاسة إلا أن كان منفصلاً من حيوان غير آدمى فلا يحرم
الاستنجاء به حيث حكم بظهاره وكان قالمه كصغر ما كمل وصفه وبره ورشاه وفي المغنى والإيعاب
نحوها (قوله يحترم) قال في الامداد الذى يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير الحرقى والمردت وإن جاز قتله
كالزنى المحصن والمنتهى قتله في الحراة أهسكت المغنى عن يحد حترم وقال النجاسة ولو حرقاً أو لم ترد أخلاقاً
لبعض المتأخرين أه يعنى ابن حجر عس عبارة الكردى وقال شيخ الإسلام في شرح الروض استثنى ابن
العائد من المنع بجزء الحيوان جزء الحرقى وفيه نظارها واعتمد الطللاوى والجمال الرملى وسم والقليوبى
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بجزء الآدمى مطلقاً أه (قوله ونحو الحرقى) أى كالمرد (قوله بأنه قادر

ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحاً وبالجملة فيظهر
أن منشأ ما قاله الشارح أن لم يحترم معنى دلالة النص عند الخفيفة ولعله ظن أنه معنى ذلك دلالة اللفظ بالمطوق
وقد يشعر بذلك قوله كيف أخفيا لم (قوله بل ويعصى به) الوجه عصياناً بغير المحترم مما ذكر أيضاً إذا
قصد الاستنجاء المطلوب لأنه لا يعتمد عبادة باطلة فعل حرمة الاستنجاء بالنجس نعم الوجه عدم الحرمة إذا جمع
بين الحجر والنجس والماء لأن استعمال النجس حينئذ من تخفيف مباشرة النجاسة لا لسكالم العبادة كالمع
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة في هذه الحالة (قوله لكنه يكرهه) أى يحتمل أن يحله مالم يحد
غيره أو لا لم يكره (ويرق بين الاستنجاء) أى حيث امتنع بالمطعم وإن لم يحد غيره (قوله نظير ما مر أنفاً)
كأنه إشارة إلى قوله السابق بخلاف قشر مزبل لا يؤكل أخيراً مع أن المطعم فيه اتفتت النجاسة عنه (قوله)
والغالب نحن) قال في شرح الروض فإن استويا فوجهاً بناء على ثبوت الترافيه والأصح الثبوت قاله

و منسوخ لم يعلم تبدليه
و يحرم على غير علم متبحر
مطالعة نحو تورا علم
تبدليها و شك فيه و يفرق
بين إلحاق المشكوك فيه
بالمبدل هنا لا فيما قبله
بالاحتياط فيهما أو علم
محترم كمنطق و طب خلياً
عن محذور كالوجودين
اليوم لأن تعلمها فرض
كفاية لعموم نفعها أما
مكتوب ليس كذلك
فيجوز الاستجابه وهو
صرح في أن الحروف
ليست محرمة لذواتها
فافتاء السبكي ومن تبعه
بحرمة دوس بسط كتب
عليها وقف مثلاً ضعيف
بل شاذ كما اعترف هو به
و حرمة جعل ورقة كتب
فيها اسم معظم كأغدا لنحو
نقد إتمامه رعاية للاسم
المعظم كما هو واضح
و يحجب الاستدلال به
و جاز بالماء العذب مع أنه
مطوم لدفعه النجس عن
نفسه كما مر (و جلد)
بالرفع والجر لأنه قسم
للجامد المذكور وإن كان
في الحقيقة قسماً منه باعتبار
ما فيه من التفصيل
والخلاف فاندفع زعم
أنه لا يصح كل منهما
(دفع) في الظاهر

(الخ) أي ولو باعتبار الأصل فيشمل لما بعد الموت (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على اسم معظم لا على معظم
وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبدليه لأن ذلك لا
يخرج عن تعظيمه سم عبارة النهاية والمغني ما غير محترم كفسفة و تورا و إنجيل علم تبدليها و خلوها من
معظم فيجوز الاستجابه (قوله لم يعلم تبدليه) شامل للشك في تبدليه سم (قوله و يحرم الخ) وفي فتاوى
الجمال الرمي سئل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التوراة المبدلة للعالم المنجرون وغيره فهل ما قاله
معتدولاً فأجاب بأنه لا يجوز مطلقاً اه كرى (قوله علم تبدليها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي
الكردى عن الأعياب بين غير واحد من الأئمة أن ما بآيديهم لأن من التوراة والإنجيل مبدل جميعه قطعاً
لفظاً ومعنى و بينوا ذلك بما يطول ذكره لكن الحق أن فيها ما يظن عدم تبدليه ولو افترقه ما علمناه من شرعنا
ويجب حمل كلام الروضة كاصطفاي السير من أنه يحرم الانتفاع بكتبهم يعني بالمطالعة ونقل الزركشي
كالسبكي الإجماع عليه على ما علم تبدليه اه شك فيه لكن رجح بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراسخ لا سيما عند
الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فليحمل الإجماع على ما عدا هذه الحالة إذ كلام الأئمة مشحون بالنقل
عنها للرد عليهم اه (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو و عروض ومعنى وكردى (قوله لأن تعلمها الخ) قال في
الامداد بل هو أي المنطق أعلاها أي العلوم الآلية وإتمام النووي كآين الصلاح جواز الاستجابه به يحمل
على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناذبة للشرائع بخلاف الموجود اليوم
فانه ليس فيه شيء من ذلك لا بما يؤدى اليه فكان محترماً بل فرض كفاية بل فرض عين إن وقعت شبهة لا
يتخلص منها إلا بعرفته انتهى كردى (قوله كأغدا) يفتح الغين مغنى وفي القاموس وكسر الهاء القراطس
أو المراد به هنا الواقية (قوله و جاز) إلى المتن في المغني (قوله لدفعه النجس الخ) أي باعتبار شأن نوعه كآمر فلا
يرد أن قلبه لا بدفعه (قوله كآمر) أي في شرح ولا يقول في ما الخ كردى (قوله بالرفع) أي عطفاً على كل
والجر أي عطفاً على جامد مغنى ونهاية (قوله باعتبار) ضب بينه وبين قوله قسم سم عبارة الكرى مدى متعلق بقسم
وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله ودفع دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الظاهر اه (قوله)
فاندفع زعم الخ لا وجه لهذا الزعم سم شيوع عطف الخاص على العام بل ولا لعدده قسماً لأن عطف الخاص
لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع
عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منهما) عبارة ما مغنى تنبيهه كان ينبغي
للمصنف تقديم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فيمنع جلد طاهر غير مدبوغ دون جلد مدبوغ طاهر
في الظاهر فإن كلامه الآن غير منتظم لأنه إن كان ابتداء كلام فلا خبر له وإن كان معطوفاً على كل فكافدته
في كلامه وقرى بالرفع فيكون الجلد المدبوغ قسماً لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض أنه بعض
منه وإن كان مجزواً كما كافدته أيضاً عطفاً على جامد فكان ينبغي أن يقول ومنه جلد دفع أي من

الماوردى والرويانى انتهى (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على اسم معظم لا على معظم وتخصيص قوله لم
يعلم بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبدليه لأن ذلك لا يخرج عن تعظيمه
(قوله لم يعلم تبدليه) شامل للشك في تبدليه وقوله علم تبدليها يفيد الجواز في غير المبدلة (قوله و جاز بالماء العذب
مع أنه مطوم لدفعه) أي دفع مع قلته (فرع) في الروض ويجوز أى الاستجابه بذهب وفضة وجوه
انتهى قال في شرحه وبقطعة ديباج نعم حجارة الحرم والمطوبوع من الذهب قال الماوردى والرويانى بمنع
الاستجابه بما الحرم منها فإن استجبتى بهما أساو اجزاء انتهى وفي شرح الارشاد للشارح عطفاً على ما يجوز
أو كان ذهباً أو فضةً مطبوعاً أو شيئاً لذلك كآمر ولا حرم وأجزأه واعتمدهم كما عتدوا جواز الاستجابه
بحجارة الحرم ولا إثم وأنه لا فرق في الاستجابه بقطعة الديباج بين الرجال والنساء (قوله باعتبار) ضب بينه
وبين قوله قسم (قوله فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم سم شيوع عطفه الخاص على العام بل ولا لعدده قسماً
لأن عطفه الخاص لا يقتضى القسمية ولا ينافى القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل

أمثلة هذا الجامد جلد طاهر دبع جلد غير مدبوغ طاهر في الاظهر اه (قوله لا تنتقله) الى قوله وانما حل في النهاية إلا قوله نعم الى ويحرم (قوله لا تنتقله عن طبع اللحم الخ) وهو وان كان ما كولا حيث كان من مذكي لكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد كذا في النهاية ويجزم الشارح في فتح الجواد بحره ما كل المدبوغ مطلقا اي سواء كان من مذكي ام لا يصري (قوله ينبغي حملها الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغني (قوله بحيث لا يلين الخ) افاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوات ان غيره من جلود المذكاة لا تجزى. قبل الدبع وان اشتدت صلابتها كجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها ما يؤكل عيش (قوله لانه) الى قوله وانما حل في المغني (قوله اما تحس) اي ان كان من غير ما كولا مغني (قوله نعم الخ) عبارة المكردي وعمل المنع بالمطعموم على ما قاله جمع متقدمون واعتمدوا الزركشي وجزم به في الا توار ما إذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثيرا ولا جازوا قد جزم به في العباب وافره شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعه الشارح في الامداد والاياعاب وفي سم على المنهج بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور ما نصه لم يعتمدم هذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذي يطهر بالدغ بما جلد المعاط فلا يجوز ولا يجزى مطلقا اه (قوله ان استنجى بشعره الخ) اي بجانبه الذي عليه الشعر كركدي (قوله وان انفصل) وفي الايعاب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الرمي وبسقى في المنفصل انتهى قال القليوبي حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم على قياسه كسوة الكعبة إلا ان يفرق بان المصحف اشد حرمة وظاهر ان حله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كركدي عبارة عيش قوله وان انفصل ظاهره وان انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء أفصح من المس ويحتمل التقيد كالحدث ولعله الاقرب لكن قضية قول ابن حجر وانما حل مسه الى المنفصل لانه اخف صريح في الفرق المذكور إذ لا يحل مسه إلا إذا انقطعت نسبته إلا ان يقال اراد ابن حجر حل مسه عندهم يقول به وان لم تقطع نسبته اه اقول هذا التاويل في غاية البعد لا يعابا به فالعتمد الفرق المذكور (قوله ما يعابها) وهو جلد طاهر الخ (قوله ان لا يكون به رطوبة) فلو استنجى بحجر ملول لم يصح استنجاءه لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الماء ناهية وغني وشرح بافضل (قوله كالحل) اي ولو كان من أثر نحو استنجاء قليوبي (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا لنهاية والمغني (قوله انه) اي بلل المحل من عرق لا يؤثر اي لانه ضروري مغني وقليوبي قال سم هل مثل ذلك بلل الحبل فما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتا مل اقول تقدم عن القليوبي ويأتي عنه نفسه خلافاه بل اقتصرهم على استثناء العرق وتعليمهم له بالضرورة كالصريح في انه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت ان عيش عقب كلام سم المذكور بما نصه اقول الاقرب عدم كونه مثله إلا ان العرق بما انعم به البلوي بخلاف البلل المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله مر رطوبة من غير عرق اه وقوله ما يأتي اي في شرح ولا يطر الاجنبي قول المتن (لا يحج) بالكسر وفتح لغة عتار اه عيش (قوله ولا تعين) لان الحجر لا يزيل هذا ضابطا للجفاف المانع من اجزاء الحجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما (قوله وان بال

(قوله أو ما كولا) قد يقال جلد المذكي المدبوغ يجوز أيضا أكله إلا ان يقال غير المدبوغ ما كولا لم ينقل عن طبع اللعوم الى طبع الثياب بخلاف المدبوغ و يقال المراد ما كولا بالوضع والمدبوغ ليس كذلك وان جاز اكله كما يجوز لكل نحو تراب لا يعرض (قوله بجلد علم) ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه وحمله على الحدث (قوله وانما حل مسه) لعل هذا بناء على ظاهر تنقيده حرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليتا مل (قوله الذي يتجه انه لا يؤثر) هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء سم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتا مل (قوله ولم يبل غير ما اصابه بالبخ) يتأمل وقوله لكن قال جمع متقدمون بما جازاه حينئذ عبارة شرح الروض ويستثنى مما إذا حجب ما لو جف بوله ثم بال ثانيا فصل بوله الى ما وصل اليه بوله الاول فيكنى فيه الحجر صرح به القاضى والغزالي وقوله فصل بوله الى اخر صريح في انه لا يشترط على هذا ان يزيد الثاني على محل الاول بل يكفي ان يكون بقدره وهو الوجه خلافا لما اشار اليه الكنتز لشيخنا الا امام البكري من

لا تنتقله عن طبع اللحم الى طبع الثياب وإلحاق جلد الحوات الكبير به ينبغي حمله على ما إذا تجبر بحيث صار لا يلين وان تقع في الماء دون غيره في الاظهر لانه إما تحس أو ما كولا نعم ان استنجى بشعره الطاهر أجزأ ويحرم بجلد علم ان اتصل ومصحف وان انفصل وانما حل مسه لانه أخف (وشرط) أجزاء الانقصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالحجر ما يعمها (ان) لا يكون به رطوبة كالحل ولو من عرق على ما اعتمد الاذرع وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يؤثر ويؤيده ما يأتي وأن (لا يحجب التجس) الخارج أو بعضه وإلا تعين الماء في الجفاف وكذا غيره ان اتصل به وان بال أو تقوط ما ناعا ثانيا

(الخ) غايه لقوله ولا تمنع الخ كرى (قوله) لم يبل غير ما أصابه (الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغنى وبل الثاني ما به الاول اقاله عش قوله وبل الثاني الخ صادق بما إذا زاد عليه وهو منجبه (قوله) لئمن الماء (الخ) جرى عليه في شروح الارشاد والعياب كرى (قوله) لكن قال جمع متقدمون باجزائه (الخ) اعتمدته النهاية والمغنى قال الكرى وشيخ الاسلام في شرح البهجة والروض وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق وسم ويلحق بالمو كان الثاني بقدر الاول فقط ما لو زاد على ما وصل اليه الاول على الارجه لا مالم لا نقص عنه ولا

يشترط أن يزد الثاني على محل الاول بل يكفي أن يكون بقدره اهر اعتمد الا لحاق القليوبى وشيخنا (قوله) رد بحث (الخ) وقال القلى على عبارة عش ظاهر عبارة الشارح م باعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل ما وصل اليه بوله لم يجر الحجر ويحتمل خلافاً سم على البهجة وافق الشارح م رحمه الله تعالى بان طرو المذى والودى مانع من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالدرس عن تقرير الزبادى رحمه الله تعالى خلافاً قول والاقر م وافق به الشارح م ولا يختلفا اهر وافق الزبادى القليوبى وكذا شيخنا عبارة فان جف كله أو بعضه تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج ولو من غير جنسه ويصل ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو مذى ودى ودم وقيح بعد جفاف البول ولا كفى الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما إذا خرج بول للغالب اهر (قوله) وان لا ينتقل الخارج (الخ) فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين في المنفصل الماء وما المتصل بالمحل ففيه تفصيل يأتي معنى عبارة الكرى قال في الابعاب محل هذا في انتقال لا ضرورة اليه كما يعلم ما يأتي في الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وإن لم يجاوز الصفحة الحشفة اهر (قوله) الخارج إلى قوله لا أن سال في النهاية والمغنى لا قوله مطلقاً وقوله جاف إلى رطب وقوله ولو ما لم تغير نظيره (قوله) قبل الجفاف لم ينحس) لكن ينبغي هنا عدم اجزاء الحجر أخذاً من قوله السابق أن لا يكون به رطوبة كما محل سم قول (المتن ولا يطرأ اجنبى) أى ولو من الخارج كرشاشه شرح بافضل (قوله) على المحل المتنجس (الخ) فيه اسر ان الاول انه قد قبل حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناقض قوله مطلقاً في النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج في الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثاني ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر في النجس وإن كان الطارىء النجس محتاج للماء فكيف يحكم بالمانع مطلقاً سم (قوله) جاف (الخ) خلافاً للبغى والنهاية وشيخنا السكن الرشيدى اعتمد ما قاله الشارح (قوله) المامر) أى في شرح كل جاف مظاهر (الخ) (قوله) او رطب) أى ولو ببل الحجر معنى (قوله) ولو ما لم تغير نظيره) عبارة بافضل مع شرحه وان لا يعيبه ماء غير مطهر وإن كان طهوراً او مانعاً اخر بعد الاستنجار وقبله لتنجسه او كالمائع ما لو استنجى بحجر رطب اقاله الكرى قوله غير مطهر له لا يخلو عن تشو يش فان ذلك ينجر إلى انه لا يضرب جواز الاستنجار بالحجر طرو ما على المحل مطهر له وإذا طهره الماء لا حاجة إلى الحجر فامتنع هذا الاستثناء في حواشى التحفة لسم قوله لم تغير نظيره إن أراد لتغير نظيره المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب حول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهوليس مما نحن فيه لان الكلام في الاستنجاء بالحجر وإن أراد لتغير نظيره نفسه بمعنى انه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ما وضوءه المحل بان تقاطر عليه مثنى لم يمنع اجزاء الحجر فهو ممنوع مخالف لصرح كلامهم انتهى وحاول الهاتنى في حواشى التحفة أن يجيب عن ايراد سم فليجيب بشيء عبارته بمعنى إذا لاقاه لتغيره فلا سر حيث يظهر انه لا يكفيه إلا الماء وما إذا لاقاه لم تغير نظيره كان أصابته

اعتبار زيادة الثاني على الاول فليتاأمل (قوله) على المحل المتنجس بالخارج (الخ) فيه أمران الاول أنه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناقض قوله مطلقاً في النجس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج في الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثاني ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر في النجس وإن كان الطارىء النجس محتاج للماء فكيف يحكم بالمانع مطلقاً فليتاأمل (قوله) لم تغير نظيره) (إن أراد لتغير نظيره

ولم يبل غير ما أصابه الاول كما اقتضاء اطلاقهم لئمن الماء بالجفاف فلا يرتفع بما حدث لكن قال جمع متقدمون باجزائه حيثئذ وكأنه ليكون الطارىء من جنس الاول فصارا كئيه واحد وبه يعلم رد بحث بعضهم فيمن بالسم أى أنه يجر الحجر ولو غسل ذكره ثم بال قبل الجفاف لم ينحس غير محاس البول كما يعلم من قوله في شروط الصلاة ولا تغير المنتصف (و) ان لا ينتقل الخارج الملوث عما استقر فيه عند خروجه إذ لا ضرورة لهذا الانتقال فصارت كئيه باجنبى (و) ان لا يطرأ على المحل المتنجس بالخارج (اجنبى) نجس مطلقاً أو طاهر جاف اختلط بالخارج المامر في التراب أو رطب ولو ماء لم تغير نظيره

نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء موصوئاً فيه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فأصاب ماء وضوءه المحل بأن تقاطر عليه شيء منه أو لم يكن ماء وضوءه فيكون الماء متعيناً أيضاً لما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحيث أن الاحتياج لقوله لا تغير تطهيره بل هذا الاستنجاء يبرم خلاف المقصود إلا أن يقال لم يذهب عليه الشارع لوضوح أنه حيث طهر الماء لا يحتاج للحجر كقَالَ الهاتفي فالأمر حيث نطأه الخ وبالجمل فهو غير صاف من كل الوجوه فخره اه وأجاب عرش بمناصه ويمكن أن يقال احتراز بقوله لا تغير نظيره عملاً تقاطر من وجهه مثلاً حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لأنه تولد من مأور به على نجس معقونه فأشبهه ما لو تساقط على ثوبه الملوث بدم البراغيث اه أقول قوله فلا يضر في سم ما يوافقه لكن رده الكردى بمناصه هذا يخالف قول الشارع في هذا الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهر الخ إذا ما طهارة نحو الوجه غير مطهر للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستنجاء أو قبله اه ولو سلم والكلام هنا قبل الاستنجاء فلا يبقاه كلام عرش المفروض فيما بعده **(قوله)** لا عرق الخ هذا في الطاريء فلو استنجى بالأحجار ففرق بمحله فإن سال منه وجاز له لومه غسل ماسال إليه وإلا فلا لعموم البلوى به مراه سم وكذا في النهاية وشرح بافضل قال عرش قوله مراه لومه غسل ماسال الخ شامل للمواسل المالاتي التوب من المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عمداً يلبس وصوله إليه من التوب وبعبارة الشارع مراه في شروط الصلاة بعد قول المصنف ويبي عن محل استنجاء ونصهاو عرق على الأثر وتلوث بالآثر غير العسر تجتبه كافي الروضة والمجموع هنا اه وبعبارة الكردى ظاهره الاكتفاء بالحجر في غير المجاوز وكذلك ظاهر عبارة الامداد وشرح البهجة والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع أمامه الاتصال فلم يظهر لي وجهه بل الذي يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لأن استنجاء غسل المجاوز يتوقف على غسل جزء من الباطل وإذا غسل جزءاً من الباطل فقد طهر عليه اجنبي وهو ماء غسل فيتمين الماء في الجميع اه أقول ان قوله ظاهره الاكتفاء بالحجر الخ يعمه ان الكلام في العرق الطاريء بعد الاستنجاء بالحجر كما مر سم ففاد عبارتهم المذكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حيث أنه مطلقاً وان قوله أمامه الاتصال الخ يمكن أن يلتزم ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير المجاوز لتولد الطاريء عليه من مأور به نظير ما مر عن عرش وسم نقلاً **(قوله)** الخارج الخ إلى قوله ويظهر في المعنى **(قوله)** كدم أي ودي ومدى معنى **(قوله)** فوق العادة الغالية أي عادة غالب الناس نهاية قول المتن **(وحشفته)** أي وعمل الجلب في الجموب سم **(قوله)** وباتي الخ عبارة المعنى وشرح بافضل أو قدرها من مقطوعها في البول اه **(قوله)** مطلقاً أي سواء انفصل عما اتصل بالمحل أم لا كردى عبارة شيخنا فان تقطع بان خرج قطعاً في محال تعين الماء في المنقطع وكفي الحجر في المتصل وإن جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضاً في المجاوز فقط إن لم يكن متصلاً إلا تعين في الجميع وكذا يقال في المنقل فإن كان متصلاً تعين الماء في الجميع ومتفصلاً تعين في المنقل فقط اه **(قوله)** وكذا إن لم يجاوز وانفصل الخ عبارة النهاية ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل المماوإن لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع وجاوز بان صار بعضه باطن الآلية أو في الحشفة وبعضه خارجها فكل حكمة اه **(فيجزئها الحجر للضرورة)** وظاهر كلامهم يخالفه نهاية قال عرش وهو المعتمد عبارته مراه في شرح العباب فان اطردت بالمجاوزة فهو

المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء ما لا يضر وصول ذلك الماء إليه فهذا معلوم لا يحتاج إليه وهو ليس بما نحن فيه لأن الكلام في الاستنجاء بالحجر وإن أراد لتغير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فأصاب ماء وضوءه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يبرم أجزاء الحجر فهو متوع بخلاف لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قوله لم يضر الاختلاط بماء الطهارة لا ناقل محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم تجب إزالة النجاسة التي في هذا المحل تجب إزالة النجاسة عني عنها فإضراختلاطها بالماء نعم أن أصاب المحل بعد الاستنجاء بالحجر رشاش طهارة نحو الوجه لم يعد العفو فليتامل **(قوله)** لا عرق هذا في الطاريء ولو استنجى بالأحجار ففرق محله فإن سال منه وجاز له لومه غسل ماسال إليه وإلا فلا لعموم البلوى به مراه **(قوله)** وحشفته أي أو محل

كثيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر للمشقة اه قال شيخنا الشوري ما في شرح مر العباب وأوجه
 اه **(قوله لا جزاء الحجر)** الى قوله الذي لا عيد في النهاية لا قوله ولكون التراب الى المتن وقوله يحتمل **(قوله)**
 ولو بطرق حجر الخ ولو غسل الحجر وجف جازله استعماله ثانيا كدواء دغ به و تراب استعمال في غسل
 نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستعملا فكيف يكفى ثانيا يجب بانه لم يزل ما عاها وإنما
 ازاله الماء بشرط مزجه بالتراب وحيث قد يجوز التيمم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا تنجسه
 فاستفده فانها مسألة نفيسة معنى عبارة الكردى عن الاعباب والخطب في شرح التبيين ويكفى حجر واحد
 يستنجى به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اه **(قوله)** لكون التراب بدله اى بدل الماء في التيمم **(قوله)** او
 باطراف حجر ثلاثة و الثلاثة الاحجار افضل من اطراف حجر لكن اطراف الحجر ليست بمكر وهه ولو
 استنجى بخز غليظة ولم يصل الببل الى وجهها الاخر جاز ان يمسح بالآخر وتحسب مسحين كما في الاعباب
 كردى **(قوله)** و فارق عده اى عدالرى بحجر له ثلاثة اطراف **(قوله)** فان لم يبق يضم اليه كسر القاف والمحل
 مفعول به ويجوز فتح الياوم والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح ثم انى يدل على الاول ويجوز
 ايضا ضم الياوم وفتح القاف ببناء المفعول من الانقاء المحل نائب فاعله **(قوله)** برايع وهكذا اى الى ان لا يبقى الا
 اثر لا يزيله الا الماء او صغار الخذف معنى ونها يقال الكردى هذا ضابطا يكفى في الاستنجاء بالحجر وتس
 إزالة الاثر الذى لا يزيله الا الماء او صغار الخذف قال في الاعباب خرو وجامن خلاف من وجهه وفي حواشى
 المحلى القليوبى يجب الاستنجاء من الملوث وإن كان اى ابتداء قليلا لا يزيله الا الماء او صغار الخذف ويكفى
 فيه الحجر وإن لم يزل شيئا اه وعلى هذا في تصور الاكتفاء بطرف واحد نحو حجر من غير غسله كما هو
 ظاهر كردى وسر عن الحلبي ما يوافقه وهو الظاهر وإن قال ع ش بنفى في ذلك الاكتفاء بثلاث مسحات
 بالا حجار ولو قيل بتعين الماء او صغار الخذف لم يكن بعيدا و لعله اقرب اه **(قوله)** معفو عنه ولو خرج هذا
 القدر ابتداء وجب استنجاءه منه وفرق بين الابتداء والانهاء ولا يتعين الاستنجاء بصغار الخذف المزيلة بل يكفى
 امرار الحجر وإن لم يتلوث كما كتفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حللى اه يجبرى وياتى عن
 القليوبى ما يوافقه **(قوله)** والاسن الا يتار بالمشتاة بواحدة كان حصل برابعة فيأتى بخامسة معنى **(قوله)** تثلث
 اى بان يأتى مسحين بعد حصول الواجب سم **(قوله)** يحتمل عطفه على ثلاث جزم به في النهاية **(قوله)** فيعيد
 وجوب تعمها او قول الحاروى ومسح جميع موضع الخارح ثلاثا صريح في وجوب تعمم المحل بكل مسحة من
 الثلاث وانه لا يكتفى توزيع الثلاث الجانبية والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في العزى والروضة من
 ان الخلاف في الاستحباب وانه يجوز كل من السكتين ويدل لاجزاء التوزيع رواية الدارقطنى وحسن
 إسنادها والى لا يجد أحكم ثلاثة أحجار حجرتين للصفحتين وحجر للمسرة وقول الارشاد يمسحه ثلاثا ليس
 صريحا في التعميم بكل مسحة نعم هو ظاهر فيه وقد مال السبكي وابن القيتب الى وجوب التعميم بكل مسحة
 اذ بالتوزيع تذهب بقاعدة التثليث اه إيساد عبارة القشية والاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة
 المحل وإن كان اولى بل يكفى مسحة لصفحة اخرى لاخرى والثالثة للوسط اه وقال التوراني بى حاشية
 شرح المنهج وقد ف شيخنا الشهاب البرلسى في هذه المسألة مؤلفا واعتمد الاستحباب وكذلك الشيخ ابو الحسن
 البكرى ايضا ألف فيها واعتمد الاستحباب اه وأقاد الشهاب بن قاسم في حاشية شرح المنهج ان شيخه
 الشهاب الرلى اعتمده والى فيه ثم قال ووافقه عليه جميع من الاكابر من مشايخه وقرانهم وقرانته انه
 لا يجب التعميم بصرى **(قوله)** وجوب تعمم كل مسحة وقد جزم بذلك الانوارى بانه وكذا جزم به شيخنا
 عبادته ويجب تعمم المحل بكل مسحة كما قاله الرلى تبع الشيخ الاسلام لم يعتمد به بعضهم اه اى ووافقه

الجب في المبوب **(قوله)** تثلث اى بان يأتى مسحين بعد حصول الواجب **(قوله)** يحتمل عطفه على ثلاث قد
 ير دعى هذا الاحتمال انه يلزم عليه الفصل بين المتعاطفين باجنى وهو متنع وحمل الفاصل على الاعتراض في
 غاية البعد هنا وقد ير دعى هذا الاحتمال الثانى انه يلزم تقييد سن كل حجر لكل محله بما اذا لم يبق لوقوع هذا

لا جزاء الحجر أيضا ثلاث
 مسحات للهنى الصحيح
 عن الاستنجاء بأقل من
 ثلاث أحجار (ولو) بطرق
 حجر بأن لم يتلوث في الثانية
 فتجوز مئ والثالثة بطرف
 واحد لأنه إنما خفف
 النجاسة فلم يؤثر فيه
 الاستعمال بخلاف الماء
 ولكون التراب بدله أعطى
 حكمه أو (بأطراف حجر)
 ثلاثة لأن القصد عدد
 المسحات مع الانقاء وبه
 فارق عده في الحار واحد
 لأن القصد عدد الرميات
 (فان لم يبق) المحل بالثلاث بأن
 بق أثر يزيله ما فوق صغار
 الخرف لإدبقا ما لا يزيله إلا
 مئ معفو عنه (وجب الانقاء)
 برايع وهكذا ثم إن أنق يوتر
 فواضح (و) إلا (شن
 الايتار) للامر به ولم يسن
 هنا تثلث كما في إزالة
 النجاسة لانهم غلبوا جانب
 التخفيف في هذا الباب
 (وكل حجر لكل محله)
 يحتمل عطفه على ثلاث
 فيفيد وجوب تعمم كل
 مسحة من الثلاث لكل
 جزء من المحل

سمو الرشيدى (قوله) وهو المعتمد المنقول) ووافقا للنهاية والمغنى والمنهج وخلافه السمو وفاقه الرشيدى كما باتى ومال اليه البصرى كما مر (قوله) كما بينته فى شرحى الارشاد) اى بما حاصله ان فى كلامهم شبه تعارض فرجع جمع متاخرين الوجوب رعاية للدرك واخرون عدمه اخذا بظاهر كلامهم شرح بافضل قال الكردى قوله فرجع جمع الخ منهم شيخ الاسلام ذكر باى كنهه والشهاب الرملى والخطيب الشربى والشارح والجمال الرملى وغيرهم قوله آخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادى والزادى وغيرهم وأفرد الكلام على ذلك الشهاب البرلى بالتأليف اطال فى ذلك الكلام وقال انه لم ير لشيخه شيخ الاسلام فى المنهج وغيره سلفا فوجوهه لكن نقله الشارح عن جماعة من قبل شيخ الاسلام اه (قوله) وعلى الا بتار) يعبد هذا العطف ترتيب سن الا بتار على عدم الانقاء دون التعميم وكذا يعبد ذلك العطف بعد ان فهم الكيفية الاتية من التعميم (قوله) نذب ذلك) أى التعميم (قوله) بأن يبدأ) إلى المان فى النهاية والمغنى (قوله) بأولها) أى الاحجار (قوله) ويديره الخ) عبارة النهاية ويديره على الصفحتين حتى يصل إلى ما بدأ منه اه قال عرش اى ومن لازمه المرور على الوسط اه وقال الرشيدى اى مع مسح المسربة كاعلم من قول المصنف وكل حجر لكل عمله اه وعبارة الكردى قوله ويديره اى يرفق وفى الخادم للزركشى ان القفال قال فى فتاوى هذا كان يبر الحجر عليه فانه لا يرفقه فان رفع الحجر التجسس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر كالماء ما دام مترددا على العضو لا يتنجس باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا فكذلك الحجر انتهى اقول وهذا ما صدقت قوليهم وان لا يطر اجنبى كما مر عن شرح بافضل ما يصرح به (قوله) ويمر الثالث الخ) وللمسحة الزائدة على الثلاث ان استيعاب اليها فى الكيفية حكم الثالثة مغنى وعش (قوله) ويديره قليلا الخ) أى فى كل من الثلاث (قوله) ولا يشترط الخ) لكنه يسن عبارة المغنى وشرح بافضل ويسن وضع الحجر الاول على موضع ظاهر قرب مقدم صفحته اليمنى والثانى كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى اه (قوله) قليلا قليلا) حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها مغنى (قوله) من عدم الادارة) وفى بعض النسخ من الادارة وفى ذلك قريب لكن الموافق لما فى المجموع الاول وفى النهاية الثانى عبارة تم ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى لا بد منه كما فى المجموع وما فى الروضة من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة اه (قوله) فيمسح) الى قوله وكيفية الاستنجاء فى النهاية والمغنى الا قوله اى اولاً وإلى ثانى قوله اى اولاً كذلك فى موضعين وقوله كما صرح إلى وإلى اعلمه (قوله) كذلك) اى ثم يعمم (قوله) فالخلاف فى الافضل) اى لا فى الوجوب على الصحيح مغنى ونهاية قال الرشيدى اى كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفاً على الا بتار الذى هو الظاهر وهو الذى سلكه المحقق الجلال وغيره وظاهر ان معنى كون الخلاف فى الاستحباب أن كل قول يقول بنذب الكيفية التى ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيعين كما يعلم بمر اجمة كلامهما الغير القابل للتأويل وبينه الشهاب بن قاسم فى شرح الغاية اتم تبين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم فى كل مرة على كل من الوجبهين غاية الامر انه يستحب فى الوجه الاول وصف فى ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح من الا ترى كالشهاب ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل اه (قوله) ولا ينافى) أى كون الخلاف فى الافضل وقوله لانه اى وجوب التعميم وكذا ضمير به (قوله) كما صرح به تصريحاً الخ) من وقف على عبارة الراقى والروضة والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به لاذن انبى اليها كان هباء منثوراً مع ان إطباقهم المذكور لا يدل على زعمه لان ما لفتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها ما نقي بالاول والاول وعدم الانقاء به صادق بان مسح به بعض المحل فقام والحاصل ان الشارح

العطف على هذا التقدير فى حين فان لم يتنع منه أنه لا يتقيد بذلك قليلاً (قوله) وهو المنقول المعتمد) دعوى أنه المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه تساهل فيجيب منافع اصرح كتب الشيعين وغيرهما فانها ناصة نصاً للاحتيال معه على عدم الوجوب ولم بات فى شرحى الارشاد والباب بثنى يعتد به من ارادته مشاهدة الحق فعليه تأمل ما قاله فيها مع ما فى العزيز وغيره (قوله) كما صرح به تصريحاً لا يقبل تأويل الخ) من وقف على عبارة الراقى

وهو المنقول المعتمد الذى لا يحيد عند كما بينته فى شرحى الارشاد والباب وعلى الا بتار فيغيد نذب ذلك لكن من حيث الكيفية بأن يبدأ بأولها من مقدم صفحته اليمنى ويديره إلى غل ابتداءه وبالتانى من مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمر الثالث على مسرته وصفحته جميعاً ويديره قليلاً قليلاً ولا يشترط الوضع أو على غل طاهر ولا يضر النقل المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة (وقيل يوزع) أى الاحجار (لجانبيه) أى المحل (والوسط) فيمسح بحجر الصفحة اليمنى أى أولاً وهذا مراد من غير وجهها ثم يعمم وبثان اليسرى أى أولاً كذلك وبثالث الوسط أى أولاً كذلك فالخلاف فى الافضل ولا ينافى ما سبق من وجوب التعميم لانه ليس من محل الخلاف كما صرح به تصريحاً لا يقبل تأويل

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتسلط بظواهر موهمة لفرض صحة التمسك بها لا تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جب العاقل ما عندنا والمعجب مع ذلك دعواً ما ذكره هو المنقول للمتمدد فليحذر سم وقوله لأن مبالغتهم المذكورة الخ فيه نظر ظاهر (قوله اطباقهم الخ) فاعل صرح (قوله وعلوه) أي وجوب الثاني والثالث الخ (قوله وإنما خله) أي الخلاف (قوله مع قول كل الخ) عبارة النهاية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمدوا الدرر حقه الله وعبارة المغني وعلى كل قول لا بد أن يعمم جميع المحل بكل مسحة لصدق أنه مسحة ثلاث مسحات وقول ابن المقرئ في شرح ارشاده الأصح أنه لا يشترط أن يعمم بالمسحة الواحدة المحل وإن كان أولى بل يكفي مسحة لصفحة وأخرى لاخرى والثالثة للبرية مردود كما قاله شيخنا اه (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) عبارة المغني ويسن أن لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء بغير غدر في أخذ الحجر يساراً بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويغسل يساراً ويأخذ به أي اليسار ذكره أم مسح البول على جدار أو حجر كبير أو نحو أي كارض صلبة فإن كان الحجر صغيراً جعله بين عقبيه أو بين أي رجليه فإن لم يتمكن بشيء من ذلك وضعه في يمينه ويضع الذكرفي موضعين وضعا للثقل البلية وفي الموضع الثالث مسحاً وبحرك يساره وحدها فإن حرك العين أو حرهما كان مستنجياً باليمين وإنما لم يضع الحجر في يساره والذكرفي يمينه لأن من الذكربما كره وهو أمأقبل المرأة فتأخذ الحجر يساراً وإن كان صغيراً ومسحه ثلاثاً ولا تحكما حاكم الرجل فيساراه وفي السكر دى عن الإرباب مثله إلا قوله وأما قبل المرأة الخ (قوله وهو المعتمد) وقاله النهاية والمغني (قوله تعين الماء) أي لو توثق الموضع بالاولى كاسم (قوله ضر) خلافاً للنهاية والمغني وسم حيث قالوا واللفظ للارول وقضية كلام المجموع اجزاء المسح مالم تنتقل بالنجاسة سواء كان من أعلى إلى أسفل أم عكسه خلافاً للقاضي أه قال ع ش ويكتفي بذلك أن تكرر الانساح ثلاثاً وحصل بها الاتقاء بما يؤخذ ذلك من قول سم في حواشي شرح البهجة ما نصه ولو أمر رأس الذكر على حجر على التوالى والاتصال بحيث تكرر انساح جميع المحل ثلاثاً فكثر كفي لأن الواجب تكرر انساحه وقد وجد ودعوى أن هذه بعد مسحة واحدة بفرض تسليمه لا يقدح لتكرار انساح المحل حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا يخفى انتهى قلت وعليه فالمراد بالمسح في عباراتهم الانساح تدبروا الظاهر جريان ما ذكره في الذكرفي الدبر أيضاً كان امرحلق تدبره على نحو خرقة طوبى على التوالى والاتصال بحيث تكرر انساح المحل ثلاثاً (قوله والاولى) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله أن يقدم الخ) وأن بذلك يده بعد الاستنجاء بنحو الارض ثم يغسلهم وأن ينضح فرجه وإزاره من داخله بعده دفعا للوسواس وأن يعتمد على غسل الدبر على أصبغ الوسطى لأنه أمكن ويسن أن يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش ولا يتعرض للباطن وهو مالا يصل الماء إليه لأنه منتهى الوسواس نهاية زاد المغني وشرح بافضل نعم يسن للبكر أن تدخل أصبعه في الثقب الذي في الفرج فتغسله اه قال ع ش قوله ر بعد فراغ الاستنجاء ولو كان بمحل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالحجر أو الماء أي وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما مر أنه لا يتكلم مادام فيه وينبغي أن يكون بعد قوله غفرانك الخ لأن ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء اه (قوله لأنه أسرع جفافاً) أي وإذا جف تعين الماء وزاد في الإرباب ولا نه بقدر على التمسك من الجلوس للاستنجاء من البول ولا نه فديحتاج للقيام لاستواء ومسح ذكر بحائط فقط قدم الدبر لأنه إذا قام

والروضة والمجموع علم أنها نصوص قاطعة في عدم اشتراط التعميم وإن ما استدلل الشارح به إذا نسب إليها كان بهام متواتراً مع أن اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لأن مبالغتهم المذكورة تعقيداً أنه قد لا يكون هناك تعميم لأن معناها سواء أتى الأول أم لا وعدم الاتقاء به صادق بان يسح به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتسلط بظواهر موهمة لفرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جب العاقل ما عندنا والمعجب مع ذلك من دعواً ما ذكره هو المنقول للمتمدد فليحذر (قوله ولو مسح صعدوا) (قوله والوجه أنه لا يضرب حيث لا نقل ولهذا نظر

اطباقهم على وجوب الثاني والثالث وإن أتى بالاولى وعلوه بأنهما حيثئذ للاستظهار كثاني الاقراء وثالثها في العدة فتأمل وإنما خله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان أن يسح على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسح صعدوا ضرأوزولا فلا والاولى للسنتنجى بالماء أن يقدم القبل والحجر أن يقدم الدبر لأنه أسرع جفافاً (ويسن الاستنجاء) في التصريح به

اظهر شاهد لمطابق على ثلاث (يساره) انتهى الصحيح عنه بالبين فيكره كسه او الاستعانة (١٨٥) بها في الاستنجاء لغير حاجة وقيل

يحرّم وعليه جمع منّا
وكثيرون من غيرنا (ولا
استنجاء) واجب (لدو
وبع بلاوت في الاظهر)
إذ لا معنى لكاليرج مقابله
يوجب استنفاً بمظنة
التلوّث وإن تحقق عدمه
وبه فارق الريح عنده وبهذا
يظهر قوته ومن ثمّ تأكد
الاستنجاء منه بخروجها من
الخلاف وبكره من الريح
لأنّ خروج المحل رطب
فلا يكرهه وقبل يحرم وقبل
يكره وبحث وجوبه شاذ
ولو شك بعد الاستنجاء
هل غسل ذكره او هل
مسح ننتين او ثلاثاً تلتزمه
إعادته كما لو شك بعد
الوضوء او سلام الصلاة في
ترك فرض ذكره بغوى
وقوله لكن لا يصلي صلاة
أخرى حتى يستنجي لتردده
حال شروعه في كال طهارته
ضعيف وإعنا ذلك حيث
تردد في أصل الطهارة على
أن الذي يتجه في الأولى
وجوب الاستنجاء في الذكر
وليس قياس ما ذكره لأن
بعض الوضوء والصلاة
داخل فيهما وقد يتقن
الاتيان بها بخلافه هنا فان
كلام الذكر والدرم مستقل
بنفسه فتيقنه مطلق
الاستنجاء لا يقتضى
دخول غسل الذكر فيه
(باب الوضوء)

انطبقت الياتوه منع الاستنجاء بالحجر كافي المجموع انتهى كردى (قوله اظهر شاهد) هو شاهد لدين سم
قول المتن (يساره) سئل عن عمال خلق على يساره صورة جلاله ونحوها من إسم معظم فاجاب بانه يتخير
حيث لم يخط الاسم بحاسة ولا بالبين انتهى اقول ولو خلق ذلك في الكهين معا قبل يكلف لفخر مقام لا
فيه نظر والا قرب عدم تكليفه ذلك ثم يخفى أن الماردان قول لم فالبين أنه يسن ذلك لأنه يجب لأن في
وجوبه عليه مشقة في الجملة عرش (قوله للنسب) إلى قوله وقبل في المغنى (قوله لغير حاجة) ككونه مقطوع
اليسرى وامشولوا كردى (قوله وبه الخ) اى بالتعليل بالا كنفاء المذكور (قوله عنده) اى المقابل (قوله
وهذا) اى الفرق المذكور (قوله فوته) اى المقابل (قوله تأكد الاستنجاء الخ) وقال للهاية والغنى (قوله
منه) اى ما ذكر من الدودو البعروج المصنف بينها يعلم انه لا فرق بين الطاهر والتنجس مغنى ونهاية (قوله
ويكره) وفى الايعاب بعد كلام طويل مانصه والحاصل ان الاقرب إلى كلام الاصحاب انه لا يسن الاستنجاء
منه مطلقاً وإن كان للتفصيل السابق وجه وجيهه افعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذكر في السير من
التحفة أنه عليه السلام قال ليس منّا من استنجى من الريح وذكر أن الأولى أن لا يفعله لكن لم يقبده رطوبة المحل
وفي فتح الجواديين منه إن كان المحل رطباً فتخلص من هذه النقول ان الاستنجاء من الريح مباح على
الراجح حيث كان المحل رطباً وانه بحسب ما فيه من الخلاف تعتبره الاحكام الخمسة كردى وقوله والنهاية
فيه نظر إذ ظاهر صنيعه ما صريح المغنى اعتبار الكراهة مطلقاً (قوله وتيل يحرم الخ) اى إذا كان المحل رطباً
(قوله ذكره الخ) اى قوله ولو شك في هذا (قوله وقوله) اى قول البغوى عقب كلامه المذكور (قوله صلاة
اخرى) اى فيما إذا طار الشك بعد صلاة او اتانها (قوله وإعنا ذلك) اى عدم جواز شروع الصلاة مع
التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أى وما هنا في مقدمة الطهارة لا أصلها (قوله في الأولى) أى في
مسئلة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يخفى عنه قوله في الأولى (قوله قياس ما ذكره) اى بقوله كالمو
شك بعد الوضوء الخ

(باب الوضوء)

(قوله وهو اسم مصدر) إلى قوله لا نحو خضاب في المغنى إلى قوله وهو من الشرائع إلى وجوبه وقوله وهو
معقول المغنى إلى شرطه وقوله اى عند الاشتباه وإلى قوله كاسر في النّهاية لا قوله اما لكيفية في الغرة وقوله
اى عند الاشتباه (قوله اسم مصدر) وقد استعمل استعمال المصدر هنا بمغنى (قوله وهو التوضؤ) عبارة
النّهاية والمغنى إذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكلم والتعلم (قوله والا فصيح الخ) عبارة والمغنى والنّهاية
بضم الواو اسم للفعل الخوض وفتحها اسم للماء الخ وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمها فيهما وهو اضعفها اى قال
عش جملة الأول ثلاثه ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هى جارية فيما كان على وزن فعول نحو طهور
وسحور اه (قوله الذى هو الخ) اى شرعاً ولا حاجة إلى زيادة على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن
المراد بالاعضاء الأربعة ذاتها من الوجه واليد والراس والرجلين وصفتهما من الترتيب فيها والتعبير بالفعل
والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء إلى الاعضاء بالنّية ولو لم يغير فعل وأما معناه لغة فغسل بعض
الاعضاء سواء كان بنية أم لا شيخنا (قوله يتوضأ به) اى يعدو بها للوضوء به كالماء الذى في الابريق اوفى
المضأة لا لما يصح منه الوضوء كالماء خلافاً لبعضهم لأنه لم يسمع إطلاقه على ماء البحر مثلاً شيخنا ويحرم
(قوله من الوضوء الخ) اى الوضوء مأخوذاً من الوضوء سم (قوله لازالة لظلمة الذنوب) اى سمي بذلك

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضى الحسين (قوله اظهر شاهد) هو شاهد لدين فلا
يكرهه) عبارة في شرح الارشاد لكنه يسن في نحو البعرة والريح مع الرطوبة انتهى فان رجع قوله
مع الرطوبة لنحو البعرة أيضاً فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيثئذ لتنجس المحل فليراجع انتهى
(قوله مأخوذاً من الوضوء) اى الوضوء مأخوذاً
(باب الوضوء)

(٢٤) - شروانى وابن قاسم - أول) التوضؤ والا فصيح ضم واه وإن أریده بالفعل الذى هو استعمال الماء في الاعضاء الآتية
مع النية وهو المبوب له وفتحها إن أریده الماء الذى يتوضأ به مأخوذاً من الوضوء وهى التضارة لازالة لظلمة الذنوب وفرض مع الصلاة

لازاله الخ ع ش (قوله ليلة الاسراء) لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى له ^{بالبشارة} في ابتداء البعثة قبله الوضوء ثم صلى به ركعتين شبخنا عبارة البجيرى وفرض اول السكلى صلاة ثم نسخ يوم الخندق لإتمام الحدث والصلاة التي كان يصليها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأها ولا وعلى الاول هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك والظاهر الثاني ويدل له قولهم هنا فرض ليلة الاسراء ولم يبقوا شرع (قوله الحدث الخ) أى بشرط الانقطاع وقوله مع إرادة الخ أى ولو حكايل يدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في أوله ع ش وبجيرى (قوله نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة (قوله وهو معقول المعنى) خلافا للامام ومن تبعه نهاية أى حيث أقره عبارة قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لأن فيه مسحا ولا تنظيف فيه اه قال البجيرى مى عليه وهو ضعيف والمعتمد انه معقول المعنى لأن الصلاة منا جالبة لب تعالى فطلب التنظيف لاجلها وإنما اختص الراس بالمسح لستره غالبا كفى فيه بادن طهاره وخصت الاعضاء الاربعه بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولا آدم توجه إلى الشجرة بوجهه ومشى إليها برجليه وتناول منها بيده ومشى برأسه ورقها والتعبدى افضل من معقول المعنى لأن الامثال فيه أشد كافي الفتاوى الحديدي لابن حجر اه (قوله وإنما كفى الخ) بر دلدليل من قال انه تعبدى ع ش (قوله وشرطه) مفرد مضاف إلى معرفة فقيم وعبر النهاية والمعنى بشرطه (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في أشراف الظن بأنه قد يجوز التطهر به وإن لم يظن الاطلاق أو ظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق واستصحاب الاطلاق حال عدم التباس بمقتضى سم ودفع الشارح هذا الاشكال بزيادة أى عند الاشتباه وفي الكردى عن حاشية فتح الجوامد انه صلا ويتماجد لظن الطهارة لا عند وجود معارض وهو اشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضؤ من احدهما إلا بعد ان يتجهد ما يظن طهارة أو احدهما مؤكدا ناشئا عن الاجتهاد وخرج بذلك ما لورأى ما ولم يظن فيه طهارة فله الطهر به استنادا لاصل طهارة وإن غلب على ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في جنسه التجاسر وإنما لم يلفظ لهذا الظن لأن الشارع الغاءاه (قوله أى عند الاشتباه) والافلو شك في تنجس الماء المتين الطهارة وجزاء الطهر به ترجح طرف الطهارة واعتضاده باليقين فيمكن إبقاء كلامهم على عمومهم نظرا لما ذكر بصري عبارة ع ش عقب ما مر عن سم أنفأضاها قلت أو قال ان استصحاب الطهارة بمحصل الظن فيجوز ان يرد ظن انه متعلق الاعم من ظن سببه الاجتهاد واستصحاب الطهارة اه (قوله نحو حيض الخ) كالنفاس عبارة الخطيب وعدم المنافي من نحو حيض ونفاس في غير الخ ومس ذكر اه (قوله في غير نحو اغسال الحج) أى في الوضوء لغير الخ اما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافي ع ش (قوله نحو اغسال

ليلة الاسراء وهو من الشرائع القديمة كالدلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا اما السكينة المخصوصة أو الغرة والتحليل وموجه الحدث مع إرادة نحو الصلاة ويختص حلوله بالاعضاء الاربعه وحرمة مس المصحف بغيرها الانتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس وهو معقول المعنى وإنما اكتفى بمسح جزء من الرأس لانه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة لأن تشريفه المقصود يحصل بذلك وشرطه كالغسل ماء مطلق وظن انه مطلق أى عند الاشتباه وعدم نحو حيض في غير نحو اغسال الحج وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء

(قوله وشرطه كالغسل ماء مطلق) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطاه وما صوبه في المجموع وقد يستشكل بجعلهم التراب في التيمم من الاركان إلى أن قال والركن كفى نقل ان كلاً شرط ثم قال وعلى الاول فقد يجاب بان الماء المالم يكن خاصا بالوضوء والغسل بل يعمها والخبث كان بالشرط واشبه بخلاف التراب فانه خاص بغير الخبث وهو في المغفلة غير مطهر بل المطهر الماء بشرط مزجه به فكان بالاركان اشبه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب ركناً في التيمم بأن التيمم من قبيل العزم لانه فعل والتراب من قبيل الجوهر لانه جسم فكيف يتصور ان يكون الجسم جزءا من العرض انتهى وأقول هو إشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد ركناً للبيع من أن البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها ان ليس المراد بكون التراب ركناً أو شرطاً ان ذاته هي الركن أو الشرط ضرورة ان كلام الركن والشرط متعلقان بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل بالمراد بالركن أو الشرط هو استعمال الماء أو التراب أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركناً لا يقتضى كونه جزءا من الفعل لأن التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركناً إنما يقتضى كونه جزءا من هذا المجموع لا من الفعل الذى هو جزء هذا المجموع فليتامل (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراطه

الطبخ كالغسل لدخول مكة لغير حاج ومعتزم وكفيل العيدين بحجر مى (قوله تغير اضرار) قال فى الامداد ومنه الطيب الذى يحسن به الشعر على انه قد ينشف فيمنع وصول الماء للباطن فيجب ازالتها وهذا هو الراجح من الخلاف فى ذلك كرى (قوله او جرم كثيف) كدهن جامد وكوسخ تحت الاظفار نهاية زاد شرح بافضل خلافا للفرق الى افعال السكرى عليه قال الزبائدى فى شرح المحرر وهذه المسئلة مما تعم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفاريده او رجليه فليتنفطئ لذلك انتهى وقال الشارح فى حاشية التحفة وفى زيادات العبادى وسخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالته بخلاف نحو العجين يجب ازالته قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار فى الاحياء الذخائر هذا فقال يعنى عنه ان منع وصول الماء ما تحتها واستدل هو وغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار ورمى ما تحتها ولم يامر بمعاودة الصلاة انتهى كرى (قوله يمنع وصوله للبشرة) (فرع) وقعت شوكة فى عضوه فان ظهر بهضام يصبغ الوضوء قبل قلعه لان ما وصلت اليه صار فى حكم الظاهر وإن غاصت فى اللحم واستترت به صبح الوضوء سمم يأتى ما يتعلق بذلك بتفصيل (قوله) لا نحو خضاب الخ فى شرح العباب عن البلقينى ان ما يغطى جرمه البشرة ان امكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع ولا احرى قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله ببعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحادث الاصفراو الا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه ما يطرق المسكف غالباً فطره الباب فيه بخلاف التضمين بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا احرى الخ وليتام ما افاده كلامه من جواز تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضيان من اتلف الماء عشا بعد دخول الوقت فانه لا سب للعصيان المذكور الاحتفاظ على بقاء الطهارة سم قولوا الاشكال المذكور دفعه الشارح بقوله لانه ما يطرق الخ (قوله ودهن مائع) قال الشارح فى حاشية التحفة وفى المجموع والوضوء لو كان على اعضائه ثرى من دهن مائع فتوضا وامس الماء البشرى جوى عليها ولم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء ليس بشرط وطوى الخادم بعد ذكر هذا ويجب حمله على ما اذا اصاب العضو بحيث يسمى غسلاً فلو جرى عليه فتقطع بحيث يظفر عدم اصابته اذ ذلك العضو لم يكف كرى (قوله لا يمكن فصله عنه) اى بحيث يتخلى من فصله عنه بخطو تيمم عش (قوله كامر) اى فى اسباب الحادث فى شرح الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة مانصه وعلم من الالتئام انه لا تقض بالسم من ورا حائل وإن دق ومنه ما تجمد من غبار يمكن فصله اى من غير خشية مبيع

الظن بانه قد يجوز التطهير به وإن لم يظن الاطلاق وظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق واستصحاب الاطلاق حال عدم التلبس بمتنجس (قوله) لا نحو خضاب فى شرح العباب عن البلقينى اما يغطى جرمه البشرة ان امكن زواله عند التطهر الواجب لم يمنع ولا احرى قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله ببعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحادث الاصفراو الا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه ما يطرق المسكف غالباً فطره الباب فيه بخلاف التضمين بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا احرى قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله ببعده مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضيان من اتلف الماء عشا بعد دخول الوقت ولا يجابهم مسح الخلف لمن كان لا يسه بشرطه ومعه ماء لا يكفيه لو غسل وكف به لو مسح فانه لا سب للعصيان المذكور لا تقوى الطهارة ولا الاجاب المذكور الاحتفاظ على بقاء الطهارة فليتام (فرع) وقعت شوكة فى عضوه فان ظهر بهضام يصبغ الوضوء قبل قلعه لان ما وصلت اليه صار فى حكم الظاهر وإن غاصت فى اللحم واستترت به صبح الوضوء قال فى الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها بالدم فبى كالوشم انتهى ونازع السيد بان الظاهر جريان التفصيل المذكور فى العفو عن قليل الدم وكثيره فى ذلك ثم فرق بينهما وبين الوشم بانه يفعل وعاد انه لخر متبخلها فانها على الحاجة سباً حتى من يكثر مشبه (قوله كامر) كانه يرد قوله فى شرح قول المصنف فى اسباب الحادث الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة

تغير اضرار او جرم كثيف

يمنع وصوله للبشرة لانه نحو

خضاب ودهن مائع

وقول الفقهاء تراكم الوسخ

على العضو لا يمنع صحته

الوضوء ولا التقضى بلبسه

يتعين فرضه فيما إذا اصاب

جزأ من البدن لا يمكن فصله

عنه كامر ولا يضر اختلاط

الخضاب بالنوشادر ولا ان

الاصل فيه الطهارة فقد

اخبرنى بعض الخبيرة

انه يتعقد من الهباب من

غير ايقاد عليه بالنجاسة

فنايته انه نوعان وعند

الشك فلا نجاسة

طاهرة وهي التبن ونحوه ولا يضره ان يوقد عليه بالنجاسة وتخليل ان رأس اناته منعقد من دغاتها مع الهباب لان هذا غير محقق لاحتمال انه منعقد من الهباب وحده وان دغاتها سبب لذلك العقد وإن لم يكن من عينه وبهذا يعلم استرواح من جزم بنجاسة النواشدر حيث وجد ولا يضر في الخضاب تنفيطه للجلد وتربيته القشرة عليه لان تلك القشرة من عين الجلد لان جرم الخضاب كاهو واضح وجري الماء عليه وازالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقق مقتضى ان بان الحال ولا افطر الا احتياط بان يتيقن الطهر وشك في الحدث فتوضا من غير ناقض صحيح إذا لم يبين الحال ولا يكلف التيقن قبله لما فيه من نوع مثقة لكن الاولى فعله خروجا من الخلاف وإنما صحت وضوء الشاك في طهره بعد يتيقن حدثه مع تردده وان بان الحال لان الاصل بقاء الحدث بل لو نوى في هذه ان كان حدثا والا فتجديد صح وان تذكر واسلام وتعيين الا في نحو غسل كناية مع يذنها لتحل حللها المسلم وتقسيله لحليلته المجنونة او المستنقة مع التية منه بخلاف ما إذا اكرهها لاحتياج لنية للضرورة وتجب اعادته

تيمم فيما يظهر اخذاعا يأتي في الوشم لوجوب ازالته لا من نحو عرق حتى قد صار كالجزء من الجلد اه سم **(قوله)** على ان الاول اي ما وقده عليه بالنجاسة وقوله منه اي من الاول ويمتدأ وقوله ما مادته الخ خبره و الجملة خبر ان **(قوله)** وتخليل الخ عطف على الوقد **(قوله)** لان هذا اي الاعتقاد المذكور **(قوله)** وان لم يكن الخ الواو حالية وقوله من عينه اي عين دغان النجاسة **(قوله)** حيث وجد اي مطلقا **(قوله)** ولا يضر في الخضاب الخ ومنه اي مما لا يمنع وصول الماء للبشرة الخضاب بالقص ولا نظر لتنظيف الجسم من حرارته لان ذلك الجرم حينئذ من نفس البدن امداده كرى **(قوله)** وجري الماء الى قوله وتحقق مقتضى النهاية والى قوله والا في المغنى **(قوله)** جري الماء عليه يعني على العضو محل تأمل لان كلامه في الشر وط الحارجه عن حقيقة الوضوء وما هيته وجري الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وما هيته فتدبر بصري ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما فيه ولا يمنع من عدها شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد رده ما يعم النضج اه لكن الاشكال اتوى **(قوله)** وازالة النجاسة الخ اي العينية شرح بافضل اي ولو بغسله واحدة لكن يشترط ان تزيل الغسله عينه ووصافه لا ما عسر من لون او رجحان يكون الماء واردا على النجس إن كان دون القلتين وان لا تتغير الغسله ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يتشرب بالمغسول ويعطيه من الوسخ الطاهر وإتمامها بالعينية لاني التي تحتاج ازالته الى هذه الشروط فاحتاج الى التنبيه على ازالته واما النجس المحكي فالغسله الواحدة تسكن فيه عن الحدث والحيث حيث كان الماء القليل واردا وعم موضع النجاسة بلا تفصيل كرى **(قوله)** وتحقق مقتضى الخ وكذا عده الشارح من الشرروط في الاعياب والخطيب ورده النهاية بانه لا راكان اشبه كرى **(قوله)** ان بان الحال فلو شك هل احدث او لا فتوضا بان انه كان حدثا لم يصح وضوءه على الاصح معنى ونهاية واسنى **(قوله)** صحيح الخ قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ماصلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى حدثا سم **(قوله)** بان الحال اي تبين انه كان حدثا **(قوله)** بل لو نوى في هذه الخ انظر لم ينو ذلك وبان متطهر اسم اي قبل يحصل التجديد ام لا اول الاقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصري قوله صح يؤخذ منه ان ما من ان تحقق مقتضى ان بان الحال شرطه محله غير التجديد اه **(قوله)** وان تذكر اي أنه كان حدثا **(قوله)** واسلام وتعيين اي لانه عبادة يحتاج لنية والكافر ليس من اهلها وان غير المميز لا تصح عبادته فعلم ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل **(قوله)** حللها المسلم تقدم ما فيه من الخلاف في كونه قيدا **(قوله)** او المستنقة ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستنقيات وإنما ذكره استطراد المناسبة مسئلة المجنونة في كون النية من الحليل فلا تغفل بصري **(قوله)** بخلاف ما إذا اكرهها الخ اي فاشترت بنفسها مكرهه مقتضى كلامه لا اعتداف غسل المسكره وان غلب على ظنه عدم يذنها وفي النفس منه شيء بصري **(قوله)** للضرورة علة للمستنقيات بقوله الا في نحو الخ لا لقوله لا يحتاج لنية وان اوجته العبارة بصري أقول يدفع الالهام قوله الا في نواو الضرورة **(قوله)** وعدم الصرف الى قوله كاتاني في النهاية والمغنى **(قوله)** وعدم العصارف ويعبر عنه بدوام النية حكما بانه ومعنى **(قوله)** كرده او قول الخ او قطع امثلة الخاف للنية فان فعل واحدا من هذه الثلاثة في الاثنا انقطع النية فيعيد الباقى كرى لانية التبرك اي يذكر اسم الله او هذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة

الخ ما فيه وعلم من الاتقائه لا نقض باللس من ورا حائل وان رق ومنه ما تجتمع من غير يمكن فصله أى من غير خشية مسيح تيمم فيما يظهر اخذاعا يأتي في الوشم لوجوب ازالته لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه لكن هذا لا يقتضى ان يقول كما مر بل ان يقول كما علم عامر **(قوله)** من غير ناقض صحيح قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ماصلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى حدثا **(قوله)** إذ لم يبين الحال في الروض ولو توضا الشاك احتياطا فبان حدثا لم يجز اه وفي شرح الباب بخلاف ما إذا بان حدثا وإن كان قال إن كان حدثا والافتحيد **(قوله)** بل لو نوى هذه الخ انظر لم ينو ذلك وبان متطهر اه

لابنية التبرك أو قطع لانوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها ان (١٨٩) كان البناء بفعله كما باتى فان قلت لم

ألحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الاطلاق بقصد التبرك قلت يفرق بأن الجزم المستبر في البنية ينتهي به لا نصرافه لمدلوله مالم يصرف عنه بنية التبرك وأما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيراً ما يستعمل للتبرك احتيج لما خرج عن هذا الاستعمال وهو بنية التعليق به قيل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كفيته وإلا فان ظن الكل فرضاً أو شرك ولم يقصد بفرض معين النافلة صح أو نقلا فلا وبأى هذا في الصلاة ونحوها وهذه الحسة الأخيرة شروط في الحقيقة للنية وزيد وجوب غسل زائد اشتبه بأصله وجزءه يتحقق به استيعاب العضو وفيه نظر لأن هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم مالا يوجب إلا به فهو واجب وزيد السلس بدخول الوقت وظن دخوله وتقديم نحو استنجا وتخط احتيج اليه والولا بينهما وبينها

أو باتباعه صلى الله عليه وسلم في ذكره في كل أو غالب أوقاته بعد مجيئ الأسرها وكذا إذا أتى بها بنية أفعال المبادلات فتح إلا بمشبهة الله تعالى اه كرى عن الإيعاب (قوله بنية التبرك) أى وحده ع ش (قوله أو قطع) أى بنية القطع (قوله لانوم الخ) عطف على ردة (قوله كما باتى) أى في محث غسل (قوله فان قلت) إلى قوله وباتى في النهاية (قوله الاطلاق) أى في قوله ان شاء الله (قوله بقصد التعليق هنا) أى فافسد الوضوء وقوله وفي الطلاق بقصد التبرك أى وقوع الطلاق (قوله ينتهي به لا نصرافه الخ) يقتضى ان الكلام في لفظ ان شاء الله كما هو الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ فيه نظر لأن المتبر في النية هو القلب دون اللسان وان خافه قالناوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه صححت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة معنى ان شاء الله بقلبه لا مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليتأمل فقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفي البصرى بعد ذكر نحو عبارته إلى قوله ولا يأتى الخ مانصه ويحتمل ان يفرق بأن إلحاق الاطلاق بالتعليق هنا بالتبرك ثم هو الاحوط في البابين ثم ينبغي ان يكون ما ذكره حث فارقن التلفظ بالنية القلبية فان تأخر فلا يضر مطلقاً لمضى النية على الصحة ثم رابت كلام الشارح عند قول المصنف أو ما يتبدل به وضوء الخ يؤيد ما ذكرته فرأى جمعه وكلام الشيخين في نية الصلاة تعرضاً لمسئلة المشبهة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه واستحسن السكردى فرق البصرى المذكور (قوله ومعرفة كفيته) أى كيفية الوضوء كظنيته الاتي في الصلاة معنى (قوله لمدلوله) وهو التعليق (قوله هذا الصريح) أى لفظ التعليق (قوله تلك الصيغة) أى صيغة الطلاق (قوله حتى يقوى) أى لفظ التعليق على رفعها أى تلك الصيغة حينئذ أى حين نية التعليق من لفظه (قوله أو شرك) أى بان يعلم ان الوضوء مشتمل على فرض ونقل كرى (قوله أو نقلا) أى اوطن الكل نقلاً وينبغي ان يراى في العبارة أو شرك وقصد بفرض معين النافلة كما هو ظاهر بصرى (قوله وباتى هذا) أى التفصيل المذكور بقوله وإلا فان ظن الخ وقال ع ش أى شرط معرفة الكيفية اه (قوله ونحوها) أى من كل ما يعتبر فيه النية ع ش (قوله وهذه الحسة الأخيرة) أى المبدوء بقوله وتحقق المقضى (قوله وزيد الخ) جزم في المعنى بكونها شرطين ونقله في النهاية ثم رده بانهما الأركان أشبه بصرى (قوله وجوب غسل زائد الخ) فلو خلق له وجهان أو يدان أو رجلان واشتبه الأصل بالزائد وجب غسل الجميع معنى (قوله كما صرح به الخ) في كونه مصرحاً بالركنية نظر بصرى (قوله وزيد) إلى قوله وسيأتى في النهاية والمعنى (قوله) وزيد السلس الخ منه سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال الوضوء ثم وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين استنجاؤه وبين وضوءه لأن مجرد خروج الريح قبل وضوءه لا أثر له سم على حجج قلت ويشترط تقديم الاستنجا على الوضوء لأنه يشترط لظهر صاحب الضرورة تقدم إزالة النجاسة ع ش اقول وفيه كلام سم المذكور أيضاً فتمام (قوله بينه وبين الصلاة) قد يقال كون الموالاة بينها شرطاً لصحة الوضوء محل تأمل نعم بالاحلال بها يبطل الوضوء كحدث طارىء بصرى قول الماتن (سته) ولم بعد المار كنهائهم عد

(قوله لابنية التبرك) دخل الاطلاق وقوله كما باتى أى في قوله الثانى غسل وجهه (قوله قلت بفرق الخ) هذا الفرق وقوله فيه لا نصرافه لمدلوله يقتضى ان الكلام في لفظ ان شاء الله لأن اللفظ هو الذى له المدلول وهو الموافق لقوله أو قول ان شاء الله وحينئذ فيه نظر لأن المتبر في النية هو القلب دون اللسان حتى لو وجد بالقلب نية معتبرة اعتد بها وان وجد في اللسان مانحاً لها قالناوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه بان لم يقصد التعليق صححت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه تعليق بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة معنى ان شاء الله بقلبه لا مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ وقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ (قوله وزيد السلس) من السلس سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال

وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتى بعض ذلك (فرضه) أى أركانه (سته) فقط في حق السليم وغيره

التراب ركنا في التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المخلطة لانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب ركنا لان الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح العباب مانصه واقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد ركنا للبيع مع ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها ان ليس المراد بكون التراب ركنا او شرطا ان ذاته هو الركن والشروط ضرورية ان كلا من الركن والشروط متعلقان بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن او الشرط هو استعمال التراب والماء او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركنا لا يقتضي كونه جزءا من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركنا انما يقتضي كونه جزءا من هذا المجموع لان الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتامل اهـ **(قوله وما تميز به)** اي غير السليم (من وجوب زائد) بالاضافة بيان الماء (عليها) اي الستة (شروط) خبر وما الخ **(قوله)** كما تقرّر اي بقوله ويزيد السلس الخ (لا اركان) عطف على شروط **(قوله)** اربعة اي من الستة فسوغ الابتداء الوصف المقدّر وقوله بنص الخبر **(قوله)** لكونه اي لفظ فرض في فرضه والجار متعلق بقوله الاتي اخبر الخ **(قوله)** هو اي المفرد المضاف الخ **(قوله)** للعموم اي فيعم كل فرض منه بما هو في معنى **(قوله)** الصالح الخ نعمت للعموم مراد به المعنى العام حيث قد على طريق الاستخدام وقوله من حيث الخ متعلق به **(قوله)** اذ هو اي المعنى العام (حيث قد) اي بالنظر الى دلالة لفظه عليه وقطع النظر عن الحكم عليه **(قوله)** الصالح له) بان يكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى ولو في الجملة بنائي على شرح جمع الجوامع **(قوله)** وان كان مدلوله اي مدلول اللفظ العام وقوله في التركيب من حيث الحكم عليه احترز بذلك عن دلالة مجردا عن تركيبه مع غيره وعن دلالة لا من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهومه المتقدم اذ النظر فيه حيث قد من حيث تصور هو انه مدلول اللفظ فهو ملاحظ من حيث ذاته لا من حيث تركيبه مع غيره هو الحكم عليه بذلك الغير بنائي **(قوله)** كلية اي قضية كلية اي يتحصل منه مع ما حكم به عليه قضية كلية في الكلام مساححة اذ الكلية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله اي محكوم ما فيه الخ المحكوم فيه على كل فرد وهو القضية لا العام فنية تساهل والاصل محكوم ما في التركيب المشتغل عليه اي التركيب الذي جعل فيه العام موضوعا ومحكوم ما عليه وجعل غيره محكوما به عليه بنائي **(قوله)** لانه في قوة قضاء باعداد الخ) علة لقوله مطابقة ولخص فيها جواب الاصفاقي عن سؤال عصره بالقرافي الذي مضمونه ان دلالة العام على بعض افراده خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وحيث قد فاما ان يبطل حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة او لا يكون العام الا على كل فرد الذي هو معنى الكلية وحاصل الجواب انها داخل في المطابقة بناء على ان المراد بقوله فيها دالة الالة للفظ على تمام مسماه الا ع من الدلالة على تمام المسمى والدلالة على ما هو في قوة تمام المسمى بنائي بحذف **(قوله)** والصريح فيها اي الانجية عطف على قوله الصالح الخ **(قوله)** وليست العبرة الخ لا يخفى ان تطابقها امر معتبر في اللغة لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان الذي قرر اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النجاة ولا غير هو كون الحكم في العام تارة على كل فرد هو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيره فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على المعارف سم **(قوله)** ان مدلوله الخ) بدل من ظاهر الخ بصري **(قوله)** اخبر عنه الخ) اقول يمكن توجيه عبارة المتن بان الاضافة للجنس وان كان الاصل فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا او للمعد الخارجى والمراد بالفراد المخصوص المهورود

وما تميز به من وجوب زائد عليها شروط كما تقرّر لا اركان اربعة بنص القرآن واثنان بالستة ولسكونه مفردا مضافا الى معرفة وهو على الصحيح حيث لا عهد للعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه اذ هو حيث قد المعنى الذي استغرقه لفظه الصالح له من غير حصر وان كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كلية على الاصح اي محكوم ما فيه على كل فرد مطابقة لانه في قوة قضاء باعداد افراده والصريح فيها بناء على ظاهر كلام النجاة وليست العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر الا باصطلاحهم ان مدلوله كل اي محكوم فيه على مجموع الافراد من حيث هو ومجموع اخبر عنه بالجمع ثم رايت بعض الاصوليين

وضوئهم وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين استنجائه وبين وضوئه اذ لم يكن سلسا بغير الوضوء ايضا لان مجرد خروج الوضوء قبل وضوئه لا اثر له **(قوله)** في مطابقة المبتدأ للخبر) لا يخفى ان مطابقتها امر معتبر في اللغة

وضع ما أشرت إليه بقولي

الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى العموم شمول المجموع المحكوم عليه لكل فرد وان كان الحكم على المجموع لا على الأفراد ومثاله قوله تعالى الا اثم امثالكم فان الحكم بانها اثم على مجموع الدواب والطيور دون افرادها والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظري كون افراد العام الجمع او نحو واحد او جموعا فيكون المحكوم عليه كلا لا كلبه وهو مامر ولا كليا وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي اى من غير نظري الافراد وذكر بعض الاصوليين ان للعام دلالتين دلالة على المعنى المشترك وهي التي الحكم فيها على الكلى من غير نظري الى خصوص الافراد وهي قطعية ودلالة على كل فرد من الافراد بالخصوص وهي ظنية أتت به وفيه تأييد لما سركان كان فيه نظر وغفلة لما عليه محققهم اى ان اراد الدلالة الحقيقية المطابقة لاحدها (بقرع حدث) اى رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة لان القصود من الوضوء رفع

الاركان بقرينة السياق وتعداها فاما بعد بصري وقوله الماهية لا بشرط اى لا بشرط شئ من التحقق في ضمن فرد او اكثر وعدمه وهي المسماة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا اى وليس المراد بالجنس الماهية بشرط لا شئ اى بشرط عدم التحقق في ضمن فرد اصلا وهي المسماة بالماهية المجردة اقول ويجوز ايضا ان يراد الماهية بشرط شئ المسماة بالماهية المخلوطة (قوله وضع ما اشرت اليه الخ) سراده ان قول السابق للعموم (الصالح الخ) اشارة الى ان الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد اى احاطته عليها فوضع البعض ذلك اشارة اه كرى (لكل فرد) متعلق بشمول الخ (قوله ومثال) اى مثال الحكم على المجموع (قوله والحاصل) الى قوله وذكر في النهاية (قوله والحاصل) اى حاصل ما يتعلق بالمقام وقال السكردي اى حاصل كلام البعض اه (قوله قرينة الخ) كافى قولهم رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة اى مجموعهم لا كل فرد ودوام المنهاج من هذا القبيل نهاية (قوله وهو) اى المحكوم عليه الكلبة وقوله مامرا اى بقوله اى يحكم ما فيه على كل فرد (قوله وهو) اى الكلى (قوله وفيه تايد الخ) لم يظهر وجه التايد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض محتمه وجوه مكية لما نحن فيه بصري وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارع لما مر اشارة الى قوله الصالح للجمعية الخ وقال السكردي انه اشارة الى قوله اى يحكم فيه الخ وعليه فالتايد بل التصريح بظاهر لكنه ليس مطلوب الانبات هنا حتى يحتاج الى التايد وقوله وجه وجه الخ يعنى به اول وجهين السابقين منه (قوله اى ان اراد الخ) اى بخلاف ما اذا رد الدلالة التضمنية عبارة البنائي اعلم ان العلامة للفقائي اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعا لا لكل منها فكل واحد منها ببعض الموضوع له لا تمامه فيكون العام دالا عليه تضمنا لا مطابقة وما استدلل به من انه في قوة قضايها فاجوابه ان ما في قوة الشئ لا يلزم ان يساو به في احواله واحكامه اقول المتن (بقرع حدث) اى على التاوى والسلام عليها من سبعة اوجه جميعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن * كنية شرط ومقصود حسن

حققتها لغة القصود شرعا قصدا للشيء معتبرا بفعله وحكمها بالوجوب غالبا ومن غير الغالبية غسل الميت وغسلها القلب وزمنها والعبادات الا في الصوم وكيفية تحتلف بحسب الابواب وشروطها السلام التاوى وتمييزه وعلمه بالمتنوى وعدم اتيانه بمنافيا بان يشتمل جميعا وحكما والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة وللستر اشارة اخرى او تمييز رتبها كالصلاة تكون تارة فرضا واخرى نفلا نهاية معنى بزيادة شيخنا (قوله اى رفع) الى قوله او نوى في النهاية والمعنى الا قوله فالحدث الى وان نوى وقوله وبه رد الى واننى (قوله اى رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله كحرمة نحو الصلاة) الكفاية يعنى عن النجس عبارة شيخنا اى رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة نحو هاز ان بقصد ذلك ولم يعرفه او لم يعرفه او لم يعرفه فيه توقف فليراجع عبارات الحلي وان لم يلاحظ المتنوى بهذا المعنى اه (قوله لان القصود الخ) لتعليل لمخوف اى وانما اكتفى ببيان رفع الحدث لان الخ يجيزى عبارة الحلي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصود من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها اى المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فاذا نواه اى رفع الحدث فقد تعرض للقصدي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه (قوله فاذا نواه) اى رفع الحدث ع وش وبجيزى (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجيزى (قوله لان تلك الخ) ولا نهى التي تتاى فيها جميع الاحكام الاتية التي من حملها مالو نوى غير ما عليه رشدي

لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان هذا الذي قرره اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوى للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم كون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارف (قوله وان نوى غير الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره مانعه

وعش (قوله المانع) أى الامر الذى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرض شيخنا (قوله فلا يحتاج الخ) بل لا يصح إلا بتكلف (قوله وإن نوى الخ) قال فى شرح العباب بعد كلام ذكره مانصه ومن ثم اشترط هنا بإقائه الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكتفى إحضار نفس القصد نحو الوضوء والطهارة مع العقلة عن الفعل انتهى سمى (قوله غير ما عليه) أى كان بال و لم يمتن فوى رفع حدث النوم معنى (قوله به يرد الخ) أى بقوله لتلاعبه (قوله لكن غلطاً) وضابط ما يضر التلاطف فيه وما لا يضر كما ذكره القاضى وغيره أن ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلاً أو جملة لا تفصيلاً يضر التلاطف فيه فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه الثانى كالغلط فى تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لاجملة لا تفصيلاً لا يضر التلاطف فيه كالخطأ هنا وفى تعيين المأمون حيث لم يجب التعرض للامامة أماً إذا وجب التعرض لها كاملاً الجملة فإنه يضر خطيب (قوله لا عمد) ومن العمد كافى الامداد وغيره ما لوى الذكر رفع حدث نحو الحوض إذ لا يتصور فيه الغلط وخالف الجبال الرملى فاعتمد الصحة فى الغلط وإن لم يتصور منه كرهى (قوله) ونفى بعض احدائه) أى كان نام وبلى فوى رفع حدث النوم لا بالول شرح بأفضل (قوله) أو نوى) إلى قوله ولو نوى فى المغنى (قوله) أو نوى رفعه فى صلاة واحدة الخ) وقال اللاسنى واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى عدم الصحة فى ذلك وقال الزركشى وأقره سمى مال إليه السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى وشمل ذلك ما لوى نوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيره هو أو كذلك بخلاف ما لوى نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيره ما فإنه لا يصح وضوءه ولا واحداً كقوله البغوى لأن حدثه لا يتجزأ. وإذا نوى بعضه بغيره كقوله هو المتمدن وإن قال الشيخ أنه مردود اهـ (قوله) كذلك لوى نوى أن يصلى به الخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو نوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نوى معصية كإتائى به يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والأصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اهـ ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للنجاسة وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لوى نواه به بمحل نجس ما لوى نوى القيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصوداً رأى حال أقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة ومن ثم اشترط هنا كقوله الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكتفى إحضار نفس القصد فى نحو الوضوء والطهارة مع العقلة عن الفعل انتهى (قوله) أو نوى رفعه فى صلاة واحدة ون غيره) نقل الزركشى فى هذه عدم الصحة عن فتاوى البغوى واعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن رده فى شرح الروض (قوله) لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضها ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة لأن انتفاء تجزئته ينافى ارتفاع بعضها إذ لا بعض إلا للتجزئ. فلا يتصور ارتفاع البعض فإذا ارتد ارتفاع بعضها ارتفع كله ورد بأن هذا هو المتنازع فيه فلا يفيد الاستدلال به (قوله) وكذلك لوى نوى أن يصلى به بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو نوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نوى معصية كإتائى به يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والأصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اهـ ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للنجاسة وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لوى نواه به بمحل نجس ما لوى نوى المحم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصوداً رأى حال أقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فمما لوى نوى فى رجب استحالة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن محله إذا أطلق وأنه لوى نوى وضوءه صلاة إلا أن لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذعى قال فى أصل هذه المسئلة اعنى نية من فى رجب صلاة العيد لم يلح وجه القائل بعدم الصحة أقرب لأنه متلاعب اهـ مع أن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلى به بمحل متنجس بمغفوعه لم تبعد الصحة لأنه لا يتعين للصلاة على وجه مطلق وقد نصح الصلاة على النجس المغفوعه فليتأمل مروى لوى نوى أن يصلى به على أن لا تصح الصلاة عليه كشهيد المعركة فالوجه عدم الصحة وإن يصلى به فى الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة الصلاة فى الأوقات المكروهة فى الجملة كفى القضاء وما له بغير نعم أن تعذر يصلى فيها صلاة

ويصح أن يراد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم المراد رفع ما يصدق عليه ذلك وإن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطاً لا عمد لتلاعبه وبه يرد استحكال تصويره إذ التلاعب والعش كثيراً ما يقع من ضغفاء العقول أو نوى بعض احدائه أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضها ارتفع كله ولا يعارض بهه لأن المر رفع حكم الأسباب لنفسها هو واحد تعددت أسبابه وهى لا يجب التعرض لها فلما ذكرها ولو نوى رفعه وإن لا يرفعه أو رفعه فى صلاة وإن لا يرتفع لم يصح للتناقص وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس قيل تمييز أصله برفع الحدث أولى لأن فيه للمعد أى الذى عليه

أو للشمول الداخلي فيه ما عليه
 بخلاف التشكيك لأنه يدخل
 فيه نية مالم يكن عليه اه
 ويرد بان فيه إيهام اشتراط
 التعريف في النية وهو أضر
 مما أوجه التشكيك على أن
 التعريف يوهم أيضا أنه
 لا تصح نية غير ما عليه مطلقا
 فساوى التشكيك في هذا
 فالحق أن كلا أحسن من
 وجهه وان التشكيك أخف
 إيهاما (أو) نية الطهارة عن
 الحدث أو نية (استباحة
 مفترق إلى طهر) أى
 وضوءا أو ما إليه التعبير
 بالاستباحة ودل عليه قوله
 أو ما يتبدل به الوضوء كقراءة
 فلا وذلك كطواف وإن كان
 بصر مثلا أو عيذ ولو في رجب
 لأن نية ما يتوقف عليه وإن
 لم يمكنه فعله متضمنة لنية
 رفع الحدث وظاهر أنه لو
 قال بوضوء استباحة مفترق
 لوضوء أجزأه وإن لم يخطئه له
 شئ من مفرداته وكون نيته
 حينئذ تصدق بنية واحد منهم
 بما يفترق له لا يضر لأنه مع
 ذلك متضمن لنية وقع
 الحدث (أو) نية (أداء
 فرض الوضوء) وتدخل
 المستنات في هذا ونحوه
 تبعا كظهيره في نية فرض
 الطهر مثلا على أنه ليس
 المراد بالفرض

فما لو نوى في رجب استباحة الصلاة العبد لانه لا يبعد أن يحله إذا أطلق وإنه لو نوى بوضوئه صلاته الآن لم يصح
 لتلاعه ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس بمغفوعته لم تبد الصلحة ولو نوى أن يصلي به على من لا تصح
 الصلاة عليه كشديد المعركة قالوا به عدم الصلحة وإن يصلي به في الاوقات المسكر وهه قالوا به الصلحة لصلحة
 الصلاة فيها في الجملة ثم يكفي القضاء ما له سبب نعم إن قصد أن يصلي فيها صلاة لا سبب لها قالوا به عدم الصلحة
 مر اه سم وقوله نعم ان نقل البصري عن قنارى ابن زياد مثله واقره (قوله) والشمول أى العموم بدليل
 ما بعده (قوله) لأنه يدخل فيها (خ) التعريف كذلك سم وقد يجاب بأن الدخول في التعريف شمولي وفي
 التشكيك بدلي (قوله) نية مالم يكن عليه) أى فهو محتما مطلقا (قوله) وهو أضر) اطال سم في رد رده راجعه
 (قوله) على أن التعريف يوهم (خ) وكذا التشكيك يوهم صحة نية غير ما عليه مطلقا سم (قوله) مطلقا
 أى عمدا أو خطأ (قوله) في هذا) يعنى في نظير هذا من إيهام أنه يصح نية غير ما عليه مطلقا (قوله) أو نية
 الطهارة) الى قوله لانية في المعنى وللى قول المتن أو أداء في النهاية لا قوله لأن الى وظاهر (قوله) عن الحدث
 أولا ولا لاجله نهاية قول المتن (قوله) استباحة مفترق (خ) أى استباحة شئ مفترق محتما الى طهر نهاية معنى أى
 فرد من افراده كان قال بوضوء استباحة الصلاة أو مس المصحف يجزى (قوله) أى وضوء (خ) ولا رد على
 تعبيره بطهر قراءة القرآن والمسكث في المسجد مع افتقارهما الى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بغيرهما
 لأنه خرج بقوله استباحة إذ نية استباحتهما تحصيل للحاصل نهاية معنى قال ع ش وشرط نية استباحة
 الصلاة قصد فعلها بترك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة أى ولا نحوها بوضوئه قال في المجموع فهو
 متلاعب لا يصار اليه اه خطيب ومثله في حواشى شرح الروض اه (قوله) ودل (خ) فيه نظر ولو عبر
 بأشعر قرب في الجملة سم (قوله) وذلك) أى المفترق الى طهر (قوله) وإن كان مبصر مثلا (خ) أى مالم يقبده
 بفعله حالا ولا فلا يصح لتلاعه كـ اقبل يؤخذ منه أنه لو كان من المنصر فين بحيث يقدر على الوصول
 الى مكى في الوقت الذى عليه الصلحة وهو ظاهر واما لو كان عاجزا وقت النية ثم عرث له القدر بعد أن صار
 منصر فافترق له من يوصله الى مكى في ذلك الوقت من المنصر فين يصح لفساد النية عند الاتيان بها وما
 وقع باطلا لا ينقلب صحيحا وهذا مقتضى دليل ابن حبيب بقوله لأن نية ما يتوقف عليه إيهامه لا فرق بين أن
 يقيد ذلك بفعله حالا أو لا لكن ينافيه عدم الصلحة فمالو نوى بوضوئه الصلاة بمحل نجس فالاولى الأخذ بما
 قيل من فساد النية وبحمل ما اقتضاه التعاليل المذكور على أن يحله إذا لم يصح بمناقبه ع ش وتقدم
 عن سم ما يوافقه (قوله) أو عيذ (خ) أو صلاة العبد (قوله) شئ من مفرداته) أى من حيث خصوصه وإلا
 فلا بد من تصور ما يصدق عليه أنه يفترق الى وضوء لأن النية إنما يعتد بها إذا قصد فعل المنوى بقلبه ع ش
 قول المتن (أو أداء فرض) قال في الامداد المراد بالاداء هناك ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة
 كرى عبارة ع ش المراد بالاداء الفعل والاتيان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك لانه فعل العبادة
 قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدر شرعا بحيث يكون فعله فيها أو بعده قضاء اه (قوله) في
 هذا) أى في فرض الوضوء المنوى (قوله) على أنه (الخ) يوهم أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء
 الطهارة المشروطة الخ لا يكون دخول المسنونات تبعا وهو محل تأمل فظاهر أن المشروطة لنحو الصلاة أركانها

لا سبب لها قالوا به عدم الصلحة (قوله) لأنه يدخل فيه (خ) التعريف كذلك (قوله) ويرد بان فيه إيهام (خ) يرد
 عليه أن التشكيك فيه إيهام اشتراط التشكيك وهذا يقال لإيهام التعريف اشتراط التعريف وفيه إيهام صحة
 نية غير ما عليه مطلقا وهذا يقال لإيهام التعريف عدم صحة نية غير ما عليه مطلقا فكيف يسوغ الرد بان إيهام
 التعريف أضر وأزهد كما هو حاصل كلامه فتأمل (قوله) على أن التعريف يوهم (خ) والتشكيك يوهم صحة نية غير ما
 عليه مطلقا (قوله) التعبير بالاستباحة) قد يقال للتعبير بالاستباحة شامل لنية استباحة المكث بالمسجد المفترق
 الى طهر أى غسل فلا إيهام فيه الى الوضوء وقوله ودل فيه نظر ولو عبر بأشعر قرب في الجملة (قوله) على أنه
 ليس المراد (الخ) يتأمل ارتباط هذه العبارة مع قوله فيها المشروطة الخ قالوا فيها بيان حمل

لا غير بصري وسم **(قوله حقيقة)** أى لزوم الاتيان به معنى **(قوله إذا نواه)** أى أداء فرض الوضوء **(قوله)** المشروطة الأولى التذكير كافى عبارة غيره **(قوله ولا يرد عليه الخ)** ما كيفية الإبرادسم أقول كيفيته ان قضية قول الشارح والإلا يصح الخ عدم صحة نية العصى فرض الظهر مثلا إذ لا يتأتى فيها نظير قوله بل فعل الخ فيبقى الفرض على حقيقته **(قوله)** كافى المعادة يرد عليه انها حيث لا تتميز عن المعادة سم ولك ان يمنع مضرة عدم التمييز **(قوله)** أو أداء الوضوء إلى قوله فان قلت فى النهاية وحاشية شيخنا وكذا فى المبنى إلا قوله فى الثلاثة الأول فصرح بعدم كفاية فرض الطهارة أو يعلم من عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالاول **(قوله)** أو فرض الوضوء أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المكره من الأركان وبصدق فعل ذلك المستحضر كافى أو نظيره فى الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفى وإن لم يستحضر ما ذكر لضمن رفع الحدث لذلك شيخنا **(قوله)** أو الوضوء وإنما كفى بنية الوضوء فقط دون نية الغسل فقط لأن الوضوء لا يكون إلا عبادة فلا يطلق على غير ما يخلاف الغسل فانه يطلق على غسل النجاسة والنجاسة وغيرهما بية ومعنى وشيخنا **(قوله)** فى الثلاثة الأول أى فيجزى إدا فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة سم وقوله وكذا يجزى الخ أى كباقي فى الشارح أتقا **(قوله)** خروج الخبث أى خروج الطهارة عن الخبث **(قوله)** ومثله الطهارة الواجبة جزمه به النهاية **(قوله)** كذلك أى كطهارة أحدثت فى الوجوب والفرضية فلا يحصل التمييز **(قوله)** تلك أى طهارة أحدثت لانهه أى طهارة الخبث **(قوله)** ومن ثم يعنى من أجل انه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث **(قوله)** اختص بتلك أى طهارة أحدثت (الطهارة للصلاة) أى أو غير هاتما يتوقف على الوضوء كما ذكره فى التنبيه والمذهب وأما المصنف عليه فى شرحه معنى **(قوله)** على أن يربطها أى يربط الطهارة بالصلاة **(قوله)** يمحضها أى يمحض الطهارة للصلاة لطهارة الحدث وقال البصرى أى يميز نية الطهارة للصلاة الخ **(قوله)** شمولها أى الطهارة للصلاة **(قوله)** وطهر الخبث الخ) سرتبط بقوله لأنها قد لا تجب الخ ومن تمت تلك العلة أو بقوله على أن يربطها الخ وهذا هو الظاهر من السياق والسياق وعليه فقوله واجب لذاته أى للصلاة وجرى الكردى على الاحتال الأول فقال فالتبادر من الربط بالفرض والوجوب هو الواجب لعارض وهو إرادة نحو الصلاة لأن التوصيف بالفرض والواجب إنما يفيد فيه لافى الواجب لذاته أه **(قوله)** ومن ثم وجب ولم تجب الخ) تبرع على الوجوب لذاته بصرى **(قوله)** حيثن أى حين تضعه بذلك من الخبث **(قوله)** فان قلت هى الخ) أى الطهارة للصلاة وتعلق هذا السؤال والجواب بنية الطهارة للصلاة دون نية فرض الطهارة بتبين بعدم ماعن الكردى **(قوله)** لما يتأتى أى فى بحث الترتيب **(قوله)** أى الغسل **(قوله)** كفت أى نية الطهارة للصلاة **(قوله)** فى أى الطهارة للصلاة (مثله) أى رفع الحدث وقوله أى الطهارة للصلاة الأولى حذفه وتذكير الضمير **(قوله)** فى البابين أى باب الوضوء وباب الغسل **(قوله)** لا لارابعة عطف على الثلاثة الأولى سم وهى نية الطهارة فقط بصرى

الفرض على معنى لا يتأتى شموله المسنونات من غير اعتبار تبعية ولا يخفى أن المشروطة تنافى ذلك فتأمل **(قوله)** ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإبراد **(قوله)** كافى المعادة يرد عليه انها حيث لا تتميز عن المعادة انتهى **(قوله)** فى الثلاثة الأول أى لافى الأخير وهو نية الوضوء فيجزى إدا فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة لأن التبادر من اضافتها للصلاة طهارة أحدثت دون طهارة التجسس لعدم اختصاصها بالصلاة وقديوجه اجزاء نية الطهارة للصلاة شمول الطهارة لرفع الحدث وإزالة التجسس فقد تضمنت رفع الحدث وهذا التوجيه جار فى نية فرض الطهارة وشمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا يزيد على شمول فرض الطهارة له إذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة صاغ العموم وقد صرحوا بانقسام الاضافة انقسام اللام فلا تفاوت بينهما فالتفرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم اجزاء الأول دون الثانى نظر للتوجيه المذكور ممنوع عن عدم ديقاس ذلك التوجيه اجزاء نية الطهارة مع انه ليس كذلك كاسياني **(قوله)** لا لارابعة عطف على الثلاثة الأولى

وضوء العصى إذا نواه بل فعل طهارة الحدث المشروطة لنحو الصلاة وشرط الشئ يسمى فرضا ولا يرد عليه صحة نية العصى فرض الظهر مثلا بل وجوبها عند الأكثرين لأن المراد بالفرض ثم صورته كافى المعادة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء فى الثلاثة الأول فان قلت خروج الخبث بإداء الطهارة واضح لأنه لا يستعمل فيه وأما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة الواجبة كباقي الأنوار بالحدث ففصل إذ طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب إنما يتبادر منه تلك لانه لا يها قد لا تجب للمعفو عنه ومن ثم اختص بتلك الطهارة للصلاة على أن يربطها بها يمحضها لها ولا يعثر شمولها للوضوء المجدد كما لا يعثر شمول نية الوضوء له وطهر الخبث الغير المعفو عنه واجب لذاته بدليل الإثم بالتصمخ به ومن ثم وجب الفورى لإزاته حيثن ولم يجزى فيه نية لعدم تمحصه للعبادة فان قلت هى تشمل الغسل ايضا قلت لا يصح لما يأتى انه يكفى عن الوضوء فلينسجني ومن ثم كفت فى الغسل أيضا لاستلزامها رفع

تُشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير يميز قال الرافعي وعدم وجوب التعرض للقرضية (١٩٥) يشعر بان اعتبار النية هنا ليس للقربة

بل للتمييز لان الصحيح اعتبار التعرض للقرضية في نية العبادات وبه إن سلم وإلا فإني إن نية ومضان لا يشترط فيها التعرض للقرضية تنازع في عمومه يتضح مما مر ان الكتائية تنوي وعلمه أيضا أن نية فرض الوضوء كافية ولو قبل الوقت لاغلاء ذكر القرضية والاصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه إنما الأعمال اى إنما يحتملها لا كإلها لانه خلاف الاصل بالنيات جمع نية وهى شرعا قصد الشئ بمقتضى نية فعله وإلا فهو عزم ومحل القلب فلا عبرة بما في اللسان نعم يسر التلطف بما في سائر الابواب خروجاً من خلاف وجوبه والقصد ما يميز العبادة عن العادة وتمييز مراتب العبادات (ومن دام حدثه كاستحاضة) وسلس (كفاه نية الاستباحة) وغيرهما من ركن لم يدم حدثه ولو ماسح الخلف (دون) نية (الرفع) للحدث والطهارة عنه (على الصحيح فيها) اى في اجزائية الاستباحة وحدها وعدم اجزائية نحو الرفع وحدها لان حدثه لا يرتفع وقيل لا بد من جمعها لتكون الاولى لللاحق والمقارن والثانية للسابق وعلى الاصح يسر الجمع بينهما خروجاً من هذا الخلاف وقيل تنكى نية الرفع لتضمنها الاستباحة ويرد

(قوله قال الرافعي) إلى المتن في المغنى لإقوله يتضح إلى علم الخ وما أنه عليه (قوله هنا) أى في الوضوء (قوله) (وبه) اى بقول الرافعي ان الصحيح الخ (قوله إن سلم) وإن لم يسلم فوجه ان الكتائية تنوي ان النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز سم (قوله وإلا الخ) اى وإن لم يقبده بالتسليم فلا يترتب لان ما يأتى الخ قوله فإني الخ علة الجواب وقائم مقامه (قوله وعلم منه) اى من قول الرافعي عبارة المغنى قال وإما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه بناء على قول الشيخ اى حامدان موجه الحدث وبقال ليس المراد هنا لزوم الاتيان به وإلا لا يمنع وضوء الصبي هذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة وشرط الشئ يسمى فرضاً هو اقتصر النية على الجواب الثانى وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور سم وبصرى (قوله والاصل) إلى المتن في النية (قوله مقترناً بفعله) اى فعل ذلك الشئ فيجب اقترانه بفعل الشئ المنوى إلا في الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض ووقع النية فيه مقارناً للفجر لم يصح لوجوب التثبيت في الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران وان الشارع أقام فيه العزم مقام النية لعسر مراقبة الفجر وهو الصحيح شيخنا عبارة سم قوله مقترناً بفعله اعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل يتحقق ببدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في اجزائه المفهوم (قوله تميز العبادة عن العادة) كالجلوس للاعتكاف تارة وللستره اخرى وتمييز مراتب العبادة كالصلاة تكون تارة فرضاً واخرى تفلاً نية (قوله وسلس) إلى قوله ويرد في النية والمغنى لإقوله كن إلى المتن وقوله والطهارة عنه (قوله وسلس) اى سلس بول او نحوها نية ومغنى فكان الانسب تقديمه على قوله وعلى الاصح الخ كإفعله النية والمغنى إلا ان يقال آخره ليرده بما يأتى (قوله عنه) اى عن الحدث سم (قوله في اجزائية الاستباحة وحدها الخ) بدل من فيها في المتن (قوله لان حدثه الخ) علة للمعظوف فقط عبارة النية والمغنى اما لا كعبادة بنية الاستباحة فبالبقاء على التيمم واما عدمها لا كعبادة رفع الحدث فبالبقاء وحدها (قوله رقيب لا بد الخ) هو مقابل الصحيح في المسئلة الاولى وقوله لا فى وقيل تنكى الخ مقابله في الثانية (قوله كن لم يدم الخ) لا يفتى من هذا القياس (قوله ولو ماسح الخلف) غايه ما في المتن (قوله وعلى الاصح) الاولى الصحيح كافي النية او الاول كافي المغنى (قوله ليس الجمع الخ) اى لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها اللاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة مغنى والنية والافعى فان قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالعرض يحصل بها وحدها اجيب بان الفرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المغنى مطابقة للزما وذلك إنما يحصل بجمع التين اى (قوله و بد الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم بإباحة الصلاة فالتضمن صحيح وقوله كان لازماً ما بعد ايه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائطه وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلاً لانه إذا تحقق الرفع تحققت بإباحة الصلاة سم على حجة اى حش (قوله وحكمه في نية الخ) لعل في العبارة قلباً والاصل (قوله وبه إن سلم) وإن لم يسلم فوجه ان الكتائية تنوي أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور (قوله مقترناً بفعله) اعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل يتحقق ببدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في اجزائه المفهوم (قوله للحدث) ضيب بينه وبين عنه (قوله ليس الجمع بينهما) خروجاً من هذا الخلاف قال في شرح الروض لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها اللاحق قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالعرض يحصل بها وحدها قلت لا إذ الفرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المغنى مطابقة للزما وذلك بجمع التين انتهى (قوله و بد الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم بإباحة الصلاة فالتضمن صحيح لا يقال قد يرفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع آخر لانه لو التفت لهذا لم تصح هذه النية من التسليم فقاملة (قوله) كان لازماً ما بعد ايه) انه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائطه وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلاً

بمنع علة على أنه لو سلم كان لازماً ما بعد ايه ولا يكتفى به في النيات وحكمه في نية ما يستتبعه حكم التيمم وبأن اجزائه ترفع الحدث إن أراد

به رفعه بالنسبة لعرض فقط (١٩٦) فكذا هنا وبه يندفع زعم أن تفسير رفع الحدث برفع حكمه فيما مر يلزمه صحة نية

وحكم نية فيما يستبيح عبارة النهاية والمغنى وحكمة نية دأثم الحدث فيما يستبيح من الصلوات حكم المتيهم حراً
بحرف فان نوى استباحة فرض استباحه وإلا فلاه قال ع ش قوله مر حراً بحرف هذا إذا نوى الاستباحة
فلو نوى الوضوء أو فرض الوضوء أو أداء الوضوء هل يستبيح الفرض والتفل والنفل اجاب عنه الشهاب
الرملي بأنه يستبيح النفل لا الفرض تنزيلاً له على أقل درجات ما يقصد به غالباً القول وقد فرق بينهما بأن
الصلاة مشتركة بين الفرض والنفل فصدقه على أحدهما كصدقه على الآخر فحملت على أقل الدرجات
بخلاف الوضوء أو ما في معناه فان المقصود منه رفع المانع مطلقاً فعمل به وكان نيته كنية استباحة النفل
والفرض معاً وقد يجعل العدول اليه دون نية الاستباحة قرينة عليه اه (قوله وبه يندفع الخ) أى بقوله
فكذا هنا (قوله هذا المغنى) أى رفع الحكم (قوله عام) أى وهو المتبادر بحججى (قوله حتى نية الرفع أو
الاستباحة) المعتمد عند الشهاب الرملي أنه لا يكتفى بالمجرد نية الرفع أو الاستباحة سم واعتمده النهاية والمغنى
وشيناً أيضاً زاد الأول ومثل ما ذكر فى امتناع نية الرفع أو الاستباحة أو الطهارة عن الحدث وضوء
الجنب إذ تجردت جنباً به أى عن الوضوء لما يستباح له الوضوء من أكل أو نوم أو نحوه كما انفى به بالدرجته الله
تعالى اه بزيادة عن ع ش (قوله وهو قريب) رضى اليعاقبة الذى يتجه فى نذر التجديد أنه تكفيه نية الوضوء
له ونحوه دون نية الرفع والاستباحة وإن قلنا أن الذى قبلها أى الوضوء المجرد بالاكتفاء بأحدهما فيه لأن
القدسمة حكاية الأول لأنه المقصود من الثاني بخلافه هنا اه كرى (قوله خارج عن القواعد) وايضاً ان
الصلاة تختلف فيها هل فرضه الأول أو أم الثانية ولم يقل احد فى الوضوء بذلك فاقرقنا به ومعنى وسم (قوله
كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو تسميته بتجديداً على حصول نية فى الأول
فى الثاني وليس كذلك سم (قوله يؤخذ منه) أى من قوله كان معيد الصلاة الخ (قوله ان الاطلاق الخ) أى
بدون ملاحظة شئ من الحقيقة والصور ونحوها قول المتن (ومن نوى) أى وضوءه تماماً به (قوله أو تنظف) الى
قول المتن أو ما يندب فى النهاية والمغنى لإقوله والوجه الذى خرج قول المتن (مع نية معتبرة) أى مستحضراً
عند نية التبرد ونحوه نية الوضوء ومعنى ونهاية (قوله لخصوا الخ) أى كمال نوى الصلاة ودفع الغريم فلما تصح
لأن دفع الغريم حاصل وإن لم يتوجه مغنى وشيناً (قوله فلا يشتر الخ) أى بين قرينة وغيرهما مغنى (قوله
لكن من حيث الخ) استدراك على قوله أى لم يضره الخ (قوله والوجه الخ) والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبار
الباعث فان كان الأغلب باعث الاخرة أتيب وإلا أى بان كان الأغلب باعث الدنيا واستوى بافلاتنا به وشيناً
وظاهر المغنى اعتياده أيضاً (قوله ما عدا الربا) وأما ربا مقيس على الثواب مطلقاً كما يأتى فى باب صلاة النفل
وقوله ونحوه أى كالعجب وقوله مشا وبالخ تفصيل لما عدا الخ كرى والأولى للغير (قوله مع) أى الى آخره
(طروها) أى نية التبرد ونحوه مغنى (قوله فيطلب الخ) ولا يقطع نية الاعتراف حكم النية السابقة وإن

لأنه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة فتأمله (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند شيناً الشهاب
الرملي أنه لا يكتفى بالمجرد نية الرفع أو الاستباحة (قوله وزعم أن ذلك فى المعادة خارج عن القواعد) وايضاً فقد
قبل أن الفرض أحدهما لا يعينها (قوله كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو
تسميته بتجديداً على حصول نية فى الأول فى الثاني وليس كذلك (قوله) ومن نوى تبرداً مع نية معتبرة جازى
الصحاح (فرع) لم لو ادخل يده الماء القليل بعد غسل الوجه ما قصاد رفع الحدث نية الاغتراف فهل يغلب فيه
نيزع رفع الحدث فيرفع حدثه أو نية الاغتراف فلا يرفع نية نظره ولا يبعد عدم الارتفاع لنية الاغتراف
معارضة لنية رفع الحدث ومنافة لما لم يؤثر وقد يقال لنية رفع الحدث ونية الاغتراف لما رصنا فتساقطا
وتبقى النية السابقة عند غسل الوجه سالمة عن المعارض فيرفع حدث اليد بمقتضاها ويرد على هذا أن فيه
الاغتراف معارضة لنية السابقة أيضاً ولهذا الوقت عن مقارنة نية رفع الحدث منع رفع حدث اليد مع سبق
النية السابقة فليتأمل (قوله مساوياً أو راجحاً) فى شرح مر والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فان كان
الأغلب باعث الاخرة أتيب وإلا فلا (قوله فيطلبها لم يكن ذا كراماً) وهذا بخلاف نية الاغتراف فانها

السلس لهذا المغنى ووجه
اندفاعه أن رفع حكمه عام
وهو يختص بالسلم وخاص
وهو الجائز للسلس ويجدد
الوضوء لا تحصل له سنة
التجديد إلا بنية ماسرحتى
نية الرفع أو الاستباحة على
ما قاله ابن العباد وهو قريب
أن أراد صورتهما كما أن
معيد الصلاة ينوى بها
الفرض وزعم أن ذلك فى
المعادة خارج عن القواعد
ممنوع وكيف والشئ
لا يسمى تجديداً ومعاداً
لأن أعيده بصفته الأولى
ويؤخذ منه أن الاطلاق
هنا كاف كموثم فلا
تشرط إرادة الصورة
بل أن لا يريد الحقيقة
اكتماء بانصرافها للمدلولها
الشرعى هنا من الصورة
بقرينة التجديد هنا
كالاعادة ثم (ومن نوى
تبرداً) أو تنظفاً (مع نية
معتبرة) مما مر (جاز) له
ذلك أى لم يضره فى نيته
المعتبرة (فى الصحيح)
لحصوله وإن لم يتو فلا
تشريك فيه لكن من
حيث الصحة بخلافه
من حيث الثواب ومن ثم
اختلفوا فى حصوله
والأوجه كما بينته بأدلة
الواضحة فى حاشية
الايضاح وغيرها أن
قصد العبادة يثاب عليه
بقدره وإن انضم له
غيره مما عدا الربا ونحوه مساوياً أو راجحاً وخرج مع طروها بعد النية المعتبرة فيطلبها ما لم يكن

عربت لأنها المصلحة الطهارة لصونها ماها عن الاستعمال شرح بافضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد اسم عبارة عنها بقوله نية الاغتراف كنية التبريد في كونها تقطع حكم ما قبلها ولا والمعتمد كارجحه البقيني عدم قطعها لكونها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماها عن الاستعمال لا سببا لنية الاغتراف مستلزما تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التنظيف اه قال ع ش قوله مر ونية الاغتراف مستلزما لخال قال سم على حج لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الأنا من غير أن يلاحظ السابقة ولا أنه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص بده هذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية انتهى وقديم عن كون هذه نية الاغتراف إذ حقيقتهما الشرعية إخراج الماء خارج الأنا بقصد التطهير لما بق من اعضائه كما ذكره صحيح في الأعياب وعليه نهي مستلزما لها دائما غالبا اه **(قوله فيجب إعادة الخ)** أي دون استئناف طهارتها بقوم معنى **(قوله بنية رفع الحدث)** أي أو نحوه والباء متعلق بالاعادة قول المتن (او ما يندب له وضوء الخ) قال المحلى أي نوى وضوء لقراءة القرآن ونحوها اه سم وباقى في الشرح ما يفصله **(قوله)** علم شرعى أي وحمل كتبه وسماع حديث وفقه واستغراق خشك وخوف نية بقال ع ش قوله مر وسماع حديث هو وإن كان الوضوء له سنة كافتاء القرآن لكنه لا نواب في مجرد القراءة والسابع للحدث بل لا بدنى حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم احكامه على ما نقله ابن العباد عن الشيخ أبي اسحق ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقا بأنه لم يطالع على كلام الشيخ أبي اسحق وفي فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام ابن العباد واستظهاره لكلام الشيخ أبي اسحق مانصه وافتاء بعضهم بحصول الثواب مطلقا هو الوجه عندى لأن سماعه لا يخلو عن فائدة ولولم تكن الاعود بركته عليه السلام على القارى لكان ذلك كافيا انتهى وما استوجهه حج بواقفه ظاهر اطلاق الشارح مر ولوجه وجهه اه **(قوله)** وبعد تلفظ الخ أي سبقة منه **(قوله)** كنحو أربص الخ أي كس نحو أربص الخ **(قوله)** ونحوه قصد كالحجامة ع ش **(قوله)** فلا يجوز إلى قوله نعم في النية والمغنى **(قوله)** لا نه أي ما يندب له وضوء جائز معه أي الحدث **(قوله)** لا أن قصد التعليق الخ بان قصد انه لا يأتى بالوضوء إلا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث لأنه هنا علقها بما لا يتوقف على وضوء مراه يجزى فى ع ش بعد ذكره كلام الشارح وأقراره ما نصه قال سم على المنهج ويرد النظر في حال الاطلاق [الحاقه بالاول أى التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر أنه إذ قال نوبت الوضوء حمل على ما يقتضيه المظهر هو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارىء بعده وهو لا يضر والتعليق إنما يضر حيث قارن قصد اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها يحمل للجزم بها فاشبهه بالوقال نوبت الوضوء وإن شاء الله وأطلق اه عبارة البصرى ينبغي ان يعلق الاطلاق بالتعليق نظير ما مر نعم تغفل التعليق فلما نحن فيه لا يخلو عن خفاء إلا ان يراد به مجرد الارتباط بينهما وكونه لا جليا اه **(قوله)** ولا أي قبل الفراغ من ذكر الوضوء **(قوله)** فلا يبطلها ما وقع بعد فيه نظر لان نية القراءة بعد قصد التعليق الوضوء بها يتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد

لا تقطع حكم النية السابقة إذا عربت كارجحه الجلال البقيني لأنها المصلحة الطهارة إذ تصون ماها عن الاستعمال ولا نهما لا يردان على محل واحد بخلاف نية نحو التبريد فانهما غسل الاعضاء بنية فوردت هي وغسل الاعضاء لم رفع الحدث على محل واحد لجاء التناقض ولان نية الاغتراف مستلزما لتذكر نية رفع الحدث عند وجودها انتهى وقوله مستلزما الخ لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الأنا من غير أن يلاحظ نية السابقة ولا أنه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص بده هذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد فليتأمل **(قوله)** او ما يندب له وضوء قال المحلى أي إن نوى

ذا كرhalأنا حيثئذ نعد
قاطعة لها فيجب إعادة ما غله
للتبريد بنية رفع الحدث
كأنى المجموع وغيره (أو)
نوى استباحة (ما يندب له)
وضوء كقراءة لقرآن أو
حديث أو علم شرعى أو آله
لهو كدرس أو كتابة لشيء
من ذلك وكدخول مسجد
وزيارة قبر وبعد تلفظ
بمعصية وألحق به فعلها
وغضب وحمل ميث ومسه
كنحو أربص أو يهودى
ونحو قصد وقص ظفر وكل
ما قيل أنه ناقض وغير
ذلك بما استوعبته في شرح
العياب (فلا) يجوز له ذلك
أى لا يكفي في رفع الحدث
(في الأصح) لا نه جائز معه
فلا يتضمن قصده قصد رفع
الحدث نعم إن نوى الوضوء
للقراءة لم يبطل إلا أن قصد
التعليق بها أولا بخلاف
ما لو لم يقصد إلا بعد ذكره
الوضوء مثلا لصحة النية
حيثئذ فلا يبطلها ما وقع بعد

أو القراءة ان كفت وإلا
فالصلاة صح على مامل
اليه في البحر كما لو نوى
زكاة ماله الغائب أن يقي
وإلا فالحاضر واعترض
بأن الوضوء عبادة بدنية
وهي أضيق لعدم قبولها
التيابة بخلاف المسالية
وقد يجاب بأن كونها
وسيلة أضعفها فلم يبعد
إلحاقها بالمسالية أما مالا
يندب له وضوء كميادة
وزيارة نحو والد وقادم
وتشيع جنازة وخروج
لسفر وعقد نكاح
وصوم ونحو ليس فلا
تكفي نيته جزماً (ويجب
قرنها) أي النية (بأول)
مغسول (من الوجه) ومنه
ما يجب غسله من نحو اللحية
قال بعضهم ومن مجاوره من
نحو الرأس وظاهر كلامهم
يخالفه ويظهر أن ما يجب
غسله من الأنف الآتي
ليس كالمجاور لأن هذا يدل
عن جزء من الوجه فأعطى
حكمه بخلاف ذلك وذلك
ليتعد بما بعده فلو قرنها
بأنثائه كفي ووجب إعادة
غسل ما سبقها لوقوع لغوا
بخلوه عن النية المحققة له
(تنبيه) الأوجه فيمن
سقط غسل وجهه فقط
لعله ولا جبيرة وجوب
قرنها بأول مغسول من

تعلقها بالوضوء ولا إشكال فيه سم (قوله أو القراءة الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم
يصح فللصلاة فيحتمل صحته كالزكاة انتهى سم (قوله صح) خلافاً للنهاية (قوله زكاة ماله الغائب) أي
بمحل لا يبعد إخراجها في الموضع الذي أخرج فيه فقلاً للزكاة عش (قوله واعترض بأن الوضوء الخ) ويعترض
أيضاً بأن نية المذكور أو لا في مسئلة الزكاة صحيحة في نفسها بخلاف مسئلتنا سم أي أن القراءة غير معتد
بنيتها على كل حال عش (قوله بأن كونها) أي العبادة البدنية التي هي الوضوء (قوله) أما مالا يندب إلى
المتن في النهاية والمعنى (قوله بأول مغسول) ينبغي أو مسح فيها لو كان وجهه جبيرة فتكفي قرن النية بأول
مسحها قبل غسل صحيح الوجه فتعبر بهم بالغسل جرى على الغالب سم وبأني عن شرح العباب ما يوافقه
(قوله ومنه الخ) عبارة عش فرع ينبغي جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لأن غسله
أصلي لا بدل وفاقمرو عليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية اخذاً من العلة المذكورة اه
(قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة عش فرع قال مروي لا يكتفي قرن النية بما يجب غسله زيادة على غسل
الوجه ليم غسله إذا بدايه لتحضه للتعبية بخلاف قرنها بالشعر في الحية ولو إخراج عن حد ما إلا أن يوجد
ما يخالفه أي قوله ولو إخراج الخ سم على المنهج ومثل الشعر باطن اللحية الكثيفة فتكفي النية عند غسله
وإن لم يجب وجرم جميع ذلك الجبيري ثم قال خلافاً لما في حاشية القليوبي من أنه لا يكتفي قرنها باطن الشعر
الكثيف اه ووافق شيخنا القليوبي عبارته وبما يعتبر قرن النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر
المسترسل لا ما يندب غسله كباطن لحية كثيفة ولو قص الشعر الذي نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي
أو غيره من باقي أجزاء الوجه اه (قوله ليس كالمجاور) أي فيجزئ الاقتران بذلك (قوله بخلاف ذلك) أي
المجاور (قوله وذلك) إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله ليعتد بما بعده) عبارة شرح المنهج والمعنى وشيخنا
فوجب قرنها بالأول ليعتد به اه أي لا يعتد بها بجبري (قوله بأنثائه) أي أثناء غسل الوجه معنى (قوله
كفي) أي القرن والاولى كفت بالتأنيث كما في المعنى ثم قال ويفهم منه أنه لا يجب استصحاب النية إلى آخر
الوضوء لسكن خلفه في الاستصحاب المذكور وما الحكى وهو أن ينوى قطعها ولا ياتي بمناهيها كإعادة فوجب
كامل بما مر اه (قوله ولا جبيرة) قال في شرح العباب ومحل حيث لا جبيرة وإلا اجزأته النية عند مسحها
بالماء لأنه بدل عن غسل ماتحتها على ما يأتي بيانه في التيمم اه كروى (قوله فالرجل) فلو عمت الدلة جميع
أغصانه كتي تيمم واحد إن لم يكن هناك جبيرة فإن كان هناك جبيرة صلى كفاً فالتطهرون وتجب عليه
الإعادة عشا به جبري (قوله ولا يكتفي بنية التيمم الخ) سنذكر في باب التيمم عن شرح العباب ما نصه قال
الاسنوي لو كانت يده عليه فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحداث احتاج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يدرج
في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم
انتهى وقوله ونية الاستباحة فلا كقولهم يحتاج إلى قياسها الا لكفاً بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند
أول مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفي بنية التيمم لاستقلاله وبنية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة
عن نية التيمم ليد سم على جميع أقول والأقرب ما قاله حج في شرح المنهاج لما عطل به من أن كل طهارة مستقلة
بشروط لصحة كل منها ما لا يشترط للأخرى ويرتب عليه من الأحكام ما لا يرتب على غيره عشا وقول

الوضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى (قوله فلا يطلما ما وقع بعد) فيه نظر لأن نية القراءة بعد بقصد
تعليق الوضوء بها تتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد تعليقها بالوضوء لا إشكال فيه (قوله
أو القراءة ان كفت الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم يصح فللصلاة فيحتمل صحته كالزكاة
انتهى (قوله واعترض الخ) يعترض أيضاً بأن نية المذكور أو لا في مسئلة الزكاة صحيحة في نفسها بخلاف
مسئلتنا (قوله بأول مغسول) ينبغي أو مسح فيها لو كان وجهه جبيرة فتكفي قرن النية بأول مسحها قبل
غسل صحيح الوجه فتعبر بهم بالغسل جرى على الغالب (قوله ومن مجاوره الخ) والأوجه فيها أو سقط غسل

سم وقباسهما الاكتفاء الخ أقول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أى بدل غسل الوجه مثلا (قوله فى محلها) أى عمل النية وهو الوجه قول المتن (بسنه قبله) خرج به الاستنجا فلا يكتفى قرنها بقطعا ع وش ومعنى (قوله لا لها) أى قوله لتواردهما فى النهاية والمعنى (قوله من جملة) أى الوضوء الأصح المنع إذا لم يقصود من العبادة ركانها والسنن وأربع نهاية ومعنى (قوله ومحلها الخ) عبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف إذا عريت قبل غسل الوجه فإن بقيت إلى غسله كفى بل هو أفضل ليثاب على السنن السابقة لأنها إذا خلعت عن النية لم يحصل له ثوابها وعبارة شيخنا وندب أن بنى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التى قبل غسل الوجهين كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فإن لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها وقوله فإن لم ينو هذه النية فقد يخالف ما مر عن النهاية والمعنى إلا أن يريد بذلك لإصالة ولا تبعية قال ع ش قوله لم رل أنها الخ قضية هذا التعليل سقوط الطلب بفعل الدين المقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نفل شيخنا الشورى عن مختصر الكفاية لابن النقيب أن السنة لا تحصل بدون النية فلا يسقط الطاب بالغسل بمجرد عنها اه (قوله نعم الخ) عبارة أنها تقولوا أقرنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانفصل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عريت نيته بعده سواء أكان بنية الوجه وهو واضح أم لا وجو د غسل جزء من الوجه معتبرا بالنية غير أنه يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كافى الرضو فلو جود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق فى الحالة الأولى أى فيما إذا كان بنية الوجه لعدم تقدم ما على غسل الوجه كقوله بجلى فى المضمضة وجزءه فى العباب والحالة الثانية كالأولى كاهو ظاهر وعلم أنه لا يجب استصحاب النية ذكر إلى تمامه اه وفى الأسنى والمعنى نحوها إلا فى قوله والحالة الثانية كالأولى وقوله والحالة الثانية كالأولى كاهو ظاهر محل تأمل بالنسبة لقصد المضمضة والاستنشاق فقط بصرى ووافق شيخنا والجيرى النهاية فقال ما نصه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق إن لم يتفصل معها جزء من الوجه كحرفة الشفيتين والإكتفاء مطلقا وفاته ثواب السنة مطلقا والتفصيل فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فإن قصد غسله عن الوجه فقط لم يجب إعادة غسله إلا بان قصد السنة فقط أو قصد ما هو غسل الوجه وأطلق وجبت أعادته وهذا هو المعتد وقيل لا يبيده إلا أن قصد السنة فقط لا أن قصد الوجه فقط وقصد السنة وأطلق فإن قصد تحصيل الثواب حيث تدخل الماء بانوبه مثلا والاحسان بنوى أو السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم بنوى عند أول غسل الوجه النية المعترية والحاصل أن الكلام فى ثلاث مقامات الأولى فى الاكتفاء بالنية الثانية فى فوات ثواب السنة الثالثة فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل اه (قوله إن نوى غير الوجه الخ) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقر ونا بنية الوضوء غير الوجه بأن نوى الوضوء عند إدخال الماء الفم لكنه نوى بإدخاله المضمضة فأنفصل منه شئ من الشفة فنية غير الوجه ليست هى النية المعتد بها لأقترانها بالشفة كأقرب يوم وإلا لم يعتد بها بل هى أى نية غير الوجه قصد المضمضة بالفعل الذى أتى به وأما تلك أى النية المعتد بها فغيرها كاتقرر هكذا يظهر فى تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم إن أنفصل معناه ما قبل الوجه بعض الوجه كنى لكن إن لم يقصد به الوجه وجب إعادة سم (قوله غير الوجه) أى وحده بأن نوى غير الوجه فقط أو نواهما وأطلق قلوبى (قوله صار قالها) أى للنية لأنه أى انفصال جزء من الوجه كدى (قوله بل لا لانفصال)

الوجه سقوط غسل ما يجاوره لأنه إنما كان لأجل تحقق غسله (قوله ولا يكتفى بنية التيمم) سياتى أننا ننقل فى باب التيمم بإزاء قوله ولو نوى فرض التيمم بكفى فى الأصح عن شرح العباب ما نفعه قال السنوى لو كانت يده عليه فإن نوى عند غسل وجهه رفع المحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج فى النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم اه وقوله أو نية الاستباحة فلا كقولهم محتج الخ قياسها الاكتفاء بنية الاستباحة فى التيمم عن النية عند أول مغسول من اليدها خلاف قوله ولو لا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله نية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة غنى نية التيمم ليلد (قوله نعم إن نوى غير الوجه كالمضمضة) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقر ونا بنية الوضوء غير الوجه بأن نوى

ولا يكتفى بنية التيمم
لاستقلاله كالأولى
الوضوء فى محلها عن التيمم
لنحو اليد كما هو ظاهر (وقيل
يكتفى قرنها (بسنه قبله) لأنها
من جملة ومحل إن لم تدم
لغسل شئ من الوجه وإلا
كفت قطعاً لأقترانها
بالموجب حيث قد نعم إن نوى
غير الوجه كالمضمضة عند
انفصال حمرة الشفة كان
ذلك صار قافض وقوع
الغسل عن الفرض لأن
الاعتداد بالنية لأن قصد
المضمضة مع وجود انفصال
جزء من الوجه لا يصلح
صار قالها لأنه من ماصدقات
النوى بها بل للانفصال عن
الوجه

أي اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاعف المقدر **(قوله)** لتواردهما على محل واحد المتبادر رجوع هذا الضمير المتني لقصد المضمضة أو للغسل المذكور وحيث يتدبر دعوى تواردهما على محل واحد لان كل من القصد والمضمضة محل داخل القم وانفسال الجزء المذكور محل خارجهما فان اراد بالمثل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه **(فرع)** حيث اجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن ان يقال المراد بالضمير اعتداد الانفسال كما يصرح به كلام الشارح بعدو قصد المضمضة المتقضى لعدم اعتداد الانفسال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر او مع الوجه كما مر عن شيخنا ولقول ع ش إذا جمع في نيته بين فرض وسنة مقصودة بطلا فليقاس فيها إذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانيا وعدم الاعتداد بما فعله ولاه وان المراد بالمثل الانفسال نفسه قول المتن **(وله)** أي المتوضى ولو دأب الحدث وان لم يحمله تفريق أفعاله بجري **(قوله)** لا غيرهما خلافا لظاهر اطلاق المنهج والنهاية والمغنى وصريح محشيها الزبادي وع ش والبجيري عبارة الاخيرين قوله تفريقها أي النية أي بسائر صورها المقدمة أخذنا من إطلاقه وهو ظاهر خلافا لاجاب **(قوله)** لعدم تصور دخله قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء او لاجل استباحة الصلاة ونحو ذلك صح كان من تفريق النية فليتما سم على حجب ع ش **(قوله)** كان بنوى إلى قوله وظهر في النهاية **(قوله)** عند غسل الوجه الخ وكيفية تفريق النية عند المستون كان يقول نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء سم وقائدة التفريق عدم استعمال الماء بادخال اليدين من غير نية الاعتراف قبل نية رفع حدثها شوبري اه بجيري **(قوله)** عنه الخ قيد فلم يقله لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعد بجيري وبأنه عن النهاية مثله **(قوله)** وهكذا ولا فرق في جواز تفريقها بين ان يضم اليها نحو نية تبرؤا لانه **(قوله)** من هاتين الصورتين أي المذكورتين بقوله عنه او عنه لا عن غيره **(قوله)** عند كل عضو الخ والوجه انه لو نوى عند غسل وجهه ورفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كذا ذلك ولم يتجوز النية عند مسح راسه وغسل جلته إذ نية عند يده الآن كنيته عند وجهه نهاية أي كالتو نوى رفع الحدث عند وجهه واطلق فانها تتعلق بالجميع ع ش **(قوله)** لم تشمله نية ما قبله بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما **(فرع)** اختلف فيها لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح ويكون كل نية مؤكدة لما قبله او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالتو نوى الصلاة في اثنا ما فانه يكون قاطعا لنيته وقد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق سم وع ش زاد المغنى بعد ذكر ما يوافقه عن ابن شبة مانصه وهذا حسن لكنه ليس من التفريق لان النية الاولى حصلها المقصود بجميع الاعضاء اه **(قوله)** ولو ابطله إلى قوله

الوضوء عند ادخال الماء القم سكنه نوى بادخاله المضمضة فانفسل منه شيء من الشقة فنية غير الوجه ليست هي النية المحتد بها لان قترانها بالشفقة كما قد يتوهم والام بتدبرها بل هي قصد المضمضة بالفعل الذي انى به اما تلك فغيرها كما تقرر وهكذا يظفر في تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم ان انفسل معاه أي ما قبل الوجه بعض الوجه كني لكن ان لم يقصد به الوجه وجب اعادته **(قوله)** لتواردهما على محل واحد المتبادر رجوع هذا الضمير المتني لقصد المضمضة او للغسل المذكور وانفسال الجزء المذكور محل خارجهما فان اراد بالمثل جملة الوجه لان كل من القصد والمضمضة محل داخل القم وانفسال الجزء المذكور محل خارجهما فان اراد بالمثل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه **(فرع)** حيث اجزأت النية فانت المضمضة **(قوله)** لعدم تصور هية قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء او لاجل استباحة الصلاة ونحو ذلك صح وكان من تفريق النية فليتما **(قوله)** عند كل عضو لم تشمله نية ما قبله بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما **(فرع)** اختلف فيها لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لما قبله او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالتو نوى الصلاة في اثنا ما فانه يكون قاطعا لنيته وقد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق بدليل انه لا يصح تفريق

لتواردهما على محل واحد مع تنافيهما فأتضح بهذا الذي ذكرته انه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالمفسول عن الوجه لا اختلاف لمحظيها فتأمل له تعلم به اندفاع ما اطال به جمع هنا **(وله)** تفريقها أي نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم تصوره فيه **(على اعضائه)** أي الوضوء كأن بنوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه او عنه لا عن غيره وهكذا **(في الاصح)** كما يجوز تفريق افعال الوضوء وفي كل من هاتين الصورتين يحتاج لتجديدها عند كل عضو لم تشمله نية ما قبله لو ابطله او نحو الصلاة في الاثنا

وِظَاهَرُ فِي الْمَعْنَى (قَوْلُهُ وَلَوْ أَبْطَلَهُ) أَيْ بَحْثُ أَوْغِيرَ نَهَايَةِ (قَوْلِهِ أُتِيبَ الْخ) وَبَيَّطَ بِالرَّادَةِ التَّيْمُمُ وَنِيَّةِ الْوُضُوءِ
وَالْغَسْلِ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْوُضُوءِ انْقَطَعَتِ النِّيَّةُ فَيُعِيدُهَا الْبَاقِي مَعْنَى نَهَايَةِ قَالِ عَشْرَ وَهَلْ مِنْ قَطْعِ النِّيَّةِ مَا لَوْ عَزَمَ
عَلَى الْحَدِّثِ وَلَمْ يَوْجِدْهُ فِيهِ نَظَرُ وَقِيَاسُ مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَزَمَ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِمِطْلٍ كَالْمَعْمَلِ
الْكَثِيرِ لَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِالْشُرُوعِ فِيهِ أَيْ نَهَايَتِهَا لَا تَنْقَطِعُ هُنَا بِمَجْرَدِ الْعَزْمِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَحْتَاجُ إِعَادَةً مَاسِغَةً بَعْدَ الْعَزْمِ
أَهْ (قَوْلُهُ لَعْدَرُ) هُوَ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِ نَهَايَةِ الْخِ الْمَعْنَى بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَهْ (قَوْلُهُ يَأْتِي فِي الْغَسْلِ) يُقْنِي وَيُزِيلُ رَفْعَ جَنَابَةِ رَأْسِهِ
فَقَطَّ نِمْشَهُ الْإِيمَانُ ثُمَّ الْإِسْرَامُ اسْفَلُهُ وَبَحْثُ عَلَى قِيَاسِهِ أَنْ يَفْرُقَ النِّيَّةَ عَلَى عَضْوٍ وَاحِدٍ بَيْنَ رَفْعِ حَدِّثِ
كَفِّهِ ثُمَّ سَاعِدِهِ كَقَوْلِهِ الْأَطْفِيعَى عَنْ عَشْرِ أَهْ بِحَيْرِي (قَوْلُهُ فَانْهَ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ) قَدْ يَشْكُلُ الْإِمْتِنَاعُ
فِيهَا لَوْنُوِي عِنْدَ الْحِجْرَانِ يَدُورُ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ عَنِ الطَّوْافِ أَوْ لَاجِلُهُ وَهَكَذَا إِلَى تَمَامِ السَّبْعِ سَمِ (قَوْلُهُ) وَقَدْ
يَشْكُلُ (إِلَى الْمَنْ تَقْلَهُ عَشْرَ) وَ الشَّارِحُ وَ أَقْرَهُ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ الْخ) أَيْ الْمَقْتَضَى لِحُجُوزِ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ فِي
الطَّوْافِ (قَوْلُهُ فِي هَذَا) أَيْ فِي عَدَمِ حُجُوزِ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ قَوْلَ الْمَنْتَى (غَسَلَ وَجْهَهُ) وَفِي فِتَاوَى مَرْ وَلَوْ أَبْطَلُ
بِالسَّكَلِ وَغَيْرِ السَّكَلِ مَا غَسَلَ وَجْهَهُ لَمْ يَضُرَّ أَهْ بِحَيْرِي (قَوْلُهُ يَعْنِي) إِلَى قَوْلِهِ قَالِ فِي نَهَايَةِ
وَالْمَعْنَى (قَوْلُهُ يَعْنِي الْغَسْلُ الْخ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صَدْرُ الْمَنْتَى لِلْبِفْعُولِ أَوْ الْخَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ ظَاهِرُ
بَلْ كَ أَنْ تَقُولَ لِيَجُوزُ إِبْقَاؤُهُ عَلَى ظَاهَرِهِ وَفَعْلُ الْغَيْرِ الْمُسْتَدَلِّ ذَنْهُ أَوْ الْمُقْتَرَنُ بِذَنْهِ فَعْلُهُ حَكَا بِصَرِي (قَوْلُهُ)
إِنْ غَسَلَ أَيْ مَعَ النِّيَّةِ ذَكَرَ كَمَا عَمِلَ أَمْرُ رَشِيدِي (قَوْلُهُ وَلَوْ بَفْعَلٍ غَيْرِ الْخ) وَلَوْ الْقَاهُ غَيْرُهُ فِي نَهْرِ مَكْرَهَا فَنَوَى
فِيهِ رَفْعُ الْحَدِّثِ صَحَّ وَضَوْءُهُ نَهَايَةُ زَادَ الْمَعْنَى وَلَوْ نَسِيَ لِمَعْنَى قَوْلِهِ وَأَغْسَلَهُ فَانْفَسَلَتْ فِي الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ
الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ بَنِيَّةُ التَّنْفُلِ أَوْ إِعَادَةُ وَضَوْءٍ وَأَغْسَلَ نَسْيَانًا لَهُ أَجْزَ الْخِلَافِ مَا لَوْ انْفَسَلَتْ فِي تَجْدِيدِ وَضَوْءٍ
فَانْهَ لَا يَجُوزُ لَهُ لِأَنَّهُ طَرِيقُ مُسْتَقْلَمٍ بَنِيَّةُ تَوَجُّهُهُ لِرَفْعِ الْحَدِّثِ أَصْلًا وَبِخِلَافِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ احْتِطَاءً فَانْفَسَلَتْ فِيهِ
فَانْهَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَيْضًا الْمَامَرُ أَهْ (قَوْلُهُ إِنْ كَانَ ذَكَرَ الْآلِيَةَ الْخ) أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَزَبَتِ النِّيَّةُ فِيهِمَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ لَانْتِفَاءُ
فَعْلُهُ مَعَ التَّنَوُّقِ قَوْلُهُ لَمْ يَشْتَرَطْ فَعْلُهُ مَعْلَهُ إِذَا مَتَدَّرَكَ النِّيَّةُ مَعْنَى وَنَهَايَةِ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ مِنْهَا) أَيْ مِنْ
الْأَعْضَاءِ أَيْ انْفَسَا هَا لَعَلَّ حَذْفَ الْمَضَافِ (قَوْلُهُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ الْخ) أَيْ تَذَكُّرُ النِّيَّةِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْوُضُوءَ
عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ وَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ غَيْرَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ نَزَلَ فِي الْمَاءِ غَافِلًا عَنِ النِّيَّةِ أَرَفَعَ حَدِّثَهُمَا لَكُنْ التَّزَلُّوْلُ مِنْ
فَعْلِهِ ثُمَّ ظَاهَرُ مَا ذَكَرْنَا لَوْ نَزَلَ لِرُغْضِ كَازِ الْمَاعَالِي رِجْلَيْهِ مِنَ الْوَحْلِ أَوْ قَصْدَانِ يَقْطَعُ الْبَحْرَ وَيَخْرُجُ مِنْهُ
إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ أَرَفَعَ حَدِّثَهُمَا وَيَبْنِي خِلَافَهُ لَأنَّ نَزْلَهُ لِنَظَرِ الْغُرْضِ يَعْصِرُ قَاعَ الْحَدِّثِ وَبَحْلُ عَدَمِ
إِشْتِرَاطِ اسْتِحْضَارِ النِّيَّةِ حَيْثُ لَا صَارَفَ كَقَوْلِهِ سَمِ عَلَى الْمَنْجَعِ عَشْرَ عِبَارَةِ الْبَحِيرِي وَمِنْ بَعْدِهِ هَذَا أَيْ قَرْنَ
النِّيَّةِ بِالْغَسْلِ الْوَجْهِ يَكُنِي الْاسْتِصْحَابَ الْحَكْمِي بَانَ لَا يَصْرِفُهَا بَنِيَّةُ قَطْعٍ أَوْ تَصَدُّدٍ أَوْ نَحْوِهَا كَتَنْظِيفِ
وَمِنْهَا وَإِذَا نَوَى عَلَى الْفُسْقَةِ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ انْتَقَلَ قَبْلَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَعَسَلَهَا بِقَصْدِ التَّنْظِيفِ فَانْهَ صَارَفَ فَلَا
بَدَانَ بِاسْتِحْضَارِ نِيَّةِ الْوُضُوءِ أَهْ (قَوْلُهُ وَتَحْتَ) بِالْجُرْ عَطْفًا عَلَى مَنَابِتٍ وَتَقْدِيرُهُ مَعْنَى عَلَى تَأْوِيلِ الرَّافِعِي الْآخِي
(قَوْلُهُ أَيْ طَرَفِ الْخ) تَفْسِيرُ لِمَنْتَى كَيَأْتِي (قَوْلُهُ فَوَاحِ الْخ) أَيْ فَتَشْتَبِيهِ اللَّحْيَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا تَقَرَّرُ وَلَمْ تُشْمَلْهُ
عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ نَهَايَةً وَمَعْنَى (قَوْلُهُ دُونَ مَا تَحْتَهُ) أَيْ تَحْتَ الْمَنْتَى وَقَوْلُهُ وَالشَّعْرُ الْخِ عَطْفٌ عَلَى الْمَوْصُولِ
وَقَوْلُهُ عَلَى مَا تَحْتَهُ إِظْهَارٌ فِي مَقَامِ الْاضْئَارِ (قَوْلُهُ أَيْ) إِلَى قَوْلِ الْمَنْتَى وَمَنْتَى لِحْيَةٍ (قَوْلُهُ بَانَ الْمَنْتَى) أَيْ
لَفْظُ مَنْتَى اللَّحْيَيْنِ وَقَوْلُهُ يَلِيهِ أَيْ إِلَى الْمُنْبَادِ مِنْ الْمَنْتَى وَهُوَ الْآخِرُ بِصَرِي (قَوْلُهُ الْآخَرَةُ) أَيْ الْآخِرُ
الْمَنْتَى وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُنْبَادُ مِنْهُ (قَوْلُهُ وَهَمَا) أَيْ اللَّحْيَانِ (قَوْلُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِطَرَفِ الْمُقْبِلِ
الْخِ (قَوْلُهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَاسْفَلِ الْمُقْبِلِ مِنَ الذَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِي

تَبَيَّنَ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ (قَوْلُهُ فَانْهَ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ النِّيَّةِ فِيهِ) قَدْ يَشْكُلُ الْإِمْتِنَاعُ فِيهَا لَوْنُوِي عِنْدَ الْحِجْرَانِ يَدُورُ
إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ عَنِ الطَّوْافِ أَوْ لَاجِلُهُ وَهَكَذَا إِلَى تَمَامِ السَّبْعِ (قَوْلُهُ كَتَرَضَهُ لِلطَّرِ) الَّذِي فِي الرُّوضِ
اعْتِبَارُ نِيَّتِهِ فِي هَذِهِ فَقَالَ أَوْ تَعَرَّضَ لِلطَّرِ نَاوِيًا وَلَمْ يَسْجَعْ أَجْزَاءَهُ الْمَنْتَى (قَوْلُهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْخِ) عِبَارَةُ
الرُّوضِ وَاسْفَلِ الْمُقْبِلِ مِنَ الذَّقْنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِي شَرْحِهِ الذَّقْنَ بِمَجْمَعِ اللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِيهِ اللَّحْيَيْنِ بِالْعَظْمَيْنِ

شرجه الذن بمجتمع اللعين واللعين بالعظمين الذين ثبت عليهم الأسنان السفلى سم (قوله) من تحت
الغدار (الخ) بيان للقبيل (قوله) هي من متنها (لعل الأولى اسقاط من (قوله) ومن ثم (الخ) أي من أجل
ارادتهم الشمو ل (قوله) إلى الذن داخل في الحيا قول المتن (وما بين اذنيه) أي بين وندهما ولو تقدمت اذناه
عن محلها أو تأخر تاعنه فالعبرة بمحلها المتبادر فيجب غسلهما إلى الأول دون الثاني لأنهما أناطوا الحكم بما
تقربهما الموجبة بخلاف المرفقين والكعبين والحشفة فانهما أناطوا الحكم بهما ولو خرجت عن حد الاعتدال
حتى لاصق المرفق المنكسب والسكع الركبة فهو المعتبر في الحشفة شيخنا وعش وبجيري (قوله) حتى
ما ظهر إلى قوله واختلف في النهاية والمعنى وقوله حتى ما ظهر بالقطع أي ما باشره القطع فقط أما باطن
الانف والقدم فهو على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما يأتي في الشارح اه كرى عبارة
عش فرع قالوا يجب غسل مظهر بقطع شفة أو أنف والمرا دما ظهر من محل القطع لا ما كان مستترا
بالمقطوع فلا يجب غسل مظهر بقطع الشفة من لحم الأسنان والاسنان وكذا لا يجب غسل مظهر بقطع
الانف مما كان تحتها وإن صار بارزا منكشفاً وقافاً لم يفتى به شيخنا حج اه سم على المنهج وهو مستفاد من
قول الشارح مر بخلاف باطن الانف والقدم والعين اه وفي حاشية شيخنا ما يوافق وقال البصري بعد ذكر
ما مر عن سم على المنهج ما ضعه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الالتقاء فانه في شرح المذهب علل الأصح من
وجوب غسل مظهر بالقطع من انف وشفة بقوله كالمشكط جلده وجهه أي يده ثم حكى مقابل الأصح بقوله
والثاني لأنه كان يمكنه غسله قبل القطع ولم يكن واجبا في على ما كان اه وبه يظهر أن الالتقاء المذكور
إنما يتخرج على مقابل الأصح قليلا ثم اه وفيه نظر (قوله) من جرم نحو أنف) كحمة الشفتين نهاية (قوله)
بخلاف باطن العين) فرع اه لو ثبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل ما في حد الوجه منه
لأنه في حد الوجه أو لا تبعاملته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل سم وجزم عش بالثاني بلا عزو (قوله)
لضرره اه إن أن توم الضرر ومقتضاه الحزم أن تحقق الضرر طرأوى اه بجيري (قوله) وإنما جعل اه
باطن العين والانف والقدم (قوله) لغلط أمر النجاسة) بدليل إزالته عن الشهادة حيث كانت غير دم الشهادة
ويجب غسل موق العين قطعاً فان كان عليه نخور ماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجب إزالته وغسل
ما تحته نهاية ومعنى (قوله) لا غير) قد يقال هلا وجب أيضا غسل ما صاستر لباطن الانف لأنه بدل ما كان
من الانف سائر الهو كان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي وجوب غسل جميعه
وهو ظاهر وفي شرح مر أي النهاية حتى لو اتخذ له أنفان ذهب وجب غسله كما أتى به الوالد لأنه وجب
عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصلي اه سم (قوله) إلا
ما باشره (الخ) ظاهر المنع (قوله) وكه عطف على ما في محل الالتحام والضمير للتقيد وقال وكلها أي الالتمة
منه كان أولى وقوله وليس هذا أي التقيد المجموع أتملة (قوله) لأنها) أي الجبيرة (قوله) وبأنى هذا) أي ما ذكر
في الالتمة الماخوذة من التقيد (قوله) ولم يكتس) أي يلحم (قوله) لا اختلاف المدركين) فعلة وجوب الغسل أنه

الذين ثبت عليهم الأسنان السفلى (قوله) بخلاف باطن العين) فرع اه لو ثبت شعر في العين وخرج إلى حد
الوجه فهل يجب غسل ما في حد الوجه منه لأنه في حد الوجه أو لا تبعاملته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل ولا
يؤيد الأول وجوب غسل ما حاذى من اليد الزائدة الناتجة في غير محل الفرض البدل الأصلية لأن ذلك لأنها
تسمى يداً واليد يجب غسلها بدليل أنه لو ثبت شعر في العضد وتدل وحاذى اليد لم يجب غسله فهذا يدل على أن
وجوب غسل المحاذى منها الوجود مسمى اليد لا المحرر المحاذاة إلا لو يجب غسل المحاذى من الشعر المذكور
(قوله) لا غير) قد يقال هلا وجب أيضا غسل ما صاستر الباطن الانف لأنه بدل ما كان من الانف سائر اله
وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح
مر حتى لو اتخذ له أنفان ذهب وجب عليه غسله كما أتى به الوالد رحمه الله لأنه وجب عليه غسل مظهر من

التي هي من متنها أي
بجميعها ومن ثم عبر غيره
بمنتهى اللعين والذن
(و) عرضاً ظاهر (ما بين
أذنيه) حتى ما ظهر بالقطع
من جرم نحو أنف قطع
لوقوع المواجهة الماخوذة
منها الوجه بذلك بخلاف
باطن العين بل لا يسئل بل قال
بعضهم بكرة للضرر وأنف
وفم وإن ظهر بقطع جفن
وأنف وشفة وإنما جعل
ظاهراً إذا تنجس لغلط
أمر النجاسة واختلف
فتاوى المتأخرين في أتملة
أو أنف من نقد التحم
وخشى من إزالته عذور
تيمم الذي يظهر وجوب
غسل ما في الالتحام من
الانف لا غير لأنه ليس
بدلاً إلا عن هذا إذا انف
المقطوع لا يجب أن يغسل
مما ظهر بالقطع إلا ما باشره
الالتمة لأنه بدل عن جميع
ما ظهر بالقطع وليس هذا
كالجبيرة حتى يسمح بآقيه
بدلاً عما أخذه من محل القطع
لأنها رخصة وبصدد
الزوال وبأنى ذلك في عظم
وصل ولم يكتس ومع
ذلك لا ينقض لمسه كما
هو ظاهر لاختلاف
المدركين وإذا تقرر
أن الوجه ما ذكر

بدل عما طهر وعلة عدم النقص انه لا يلتذبه كردى **(قوله وهو الشعر الثابت الخ)** هذا اقتصار على بعض العذارى إذ العذار يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذى للأذن كردى عبارة سم قال فى الروض وهما أى العذاران هذا ما لاثنين قال فى شرحه أى محاذيان لها بين الصدغ والعارض وقبلهما العظان الثانتان بازاء الاثنين اه **(قوله وهو ما ينبت الخ)** والغنم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو التقفا بقا لرجل أغم وامرأة غما والعرب تدم به وتمدح بالزرع لأن الغنم يدل على البلاة والجبن والنخل والزرع بعن ذلك كاقيل : فلا تنسكى إن فرق الله بيننا * أغم التقفا والوجه ليس يازعا

مغنى ونهاية **(قوله لا موضع الصلع)** عطف على قوله الجبينان **(قوله وعنهما احتجزوا الخ)** عبارة النهاية وقوله غالبا لإيضاح لبيان إخراج الصلع وإدخال الغنم إذ التعبير بالمنابت كافى ذلك فيها لأن موضع الصلع مثبت شعر الرأس وإن انحسر الشعر عنه لسبب والجبهة ليست مثبتة وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الامام الخ زاد المغنى فثبت الشئ ماصلا لنباته وغير مثبتة عالم يصلح له كما يقال الأرض مثبت لصلاحتها لذلك وإن لم يوجد فيها نبات والحجر ليس مثبتا لعدم صلاحيته وإن وجد فيه نبات هو قال الرشيدى اعلم أن المصنف إنما زاد غالبا كغيره لأنه أراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على أن المراد به ما من شأنه الثبات فلم يورد اذ على محل واحد اه **(قوله لأن محل الأول)** أى الغنم وقوله والثانى أى الصلع **(قوله ليس من منابت الوجه)** الاختصار المناسب فيه من ثباته أى الرأس **(قوله قيل الاحسن الخ)** نقله المغنى عن الولى العراقى وقره **(قوله وما عمل نبتة الخ)** فيه إن الرأس المعنى له محل نبت غالباً وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد بدأ بخلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفترق الحال الخ فى عدم الافتراق نظر فليتأمل جداسم عبارة السيد عمر قوله كما هو واضح فى دعوى الوضوح خفاء لأن المنبت تابع للثابت فثبت تعيين وتشخص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال فى دفع أصل الاعتراض الضمير عائد إلى المتوضى المطلق أو الشخص المطلق لا خصوص المتوضى نفسه فيحصل فيه عموم بقبل التعميم اه **(قوله بإجماع الدال)** والعامه اليوم يبدلون الدال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كردى **(قوله أى موضعه)** إلى قوله ولو يجب فى النهاية والمغنى لا قوله إلا أنه إلى المتن **(قوله أى موضعه من الوجه)** وصاطبة كما قال الامام جزم به المصنف فى دقايقه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والطرف الثانى على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخط مستقيما فأنزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التخفيف نهاية ومعنى وإيعاب قال ع شرح قوله لم على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذى لأعلى العذار قربا من الوجه وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لأنه ليس محاذيا لمبدأ العذار وقوله لم إلى جانب الوجه أى حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اه **(قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار الخ)** اعلم أن من ابتداء العذار إلى جهة الزعة جزء ما بين الاثنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الاثنين قد نبأ فيه خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحذر الوجه أن يكون مصححهم فى القدر الزائد من التخفيف على ما بين الاثنين وفاقا لم رسم **(قوله يعتادها النسوة)** بالاشراف نهاية ومعنى المراد بالاشراف الأكابر ومن له وجاهة وإن لم تكن من أولاد فاطمة رضى الله تعالى عنها يجيرى

أنه بالقطع وقد تقدم فصار الانتفاء المذكور فى حقه كالأعلى **(قوله وهو الشعر على العظم الثانى بقراب الأذن)** فى الروض وهما أى العذاران هذا ما لاثنين قال فى شرحه أى محاذيان لها بين الصدغ والعارض وقبلهما العظان الثانتان بازاء الاثنين اه **(قوله وهو ما ينبت الخ)** وقوله وما عمل نبتة الخ فيه أن الرأس المعنى لا يثبت له محل نبت غالب وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد بدأ بخلاف مطلق الرأس قد قدر **(قوله فلا يفترق الحال)** فى عدم الافتراق نظر فليتأمل جدا **(قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار والزعة)** قال فى شرح الروض وما يقال بين الصدغ والزعة قال الرافعى والمغنى لا يختلف لأن الصدغ والعذار متلاصقان اه وفى عدم الاختلاف تأمل واعلم أنه من ابتداء العذار إلى جهة الزعة جزء ما بين الاثنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الاثنين قد نبأ فيه خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحذر الوجه أن يكون مصححهم فى القدر

وهو الشعر الثابت على العظم الثانى بقراب الأذن و (موضع الغنم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلع وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احتجزوا بقولهم غالبا قال الامام وغيره وهو مستدرك لأن محل الأول ليس من منابت الرأس والثانى ليس من منابت الوجه قيل الاحسن قول أصله الرأس لأن منابت شعر رأسه شئ موجود لا غالب فيه ولا نادر اه وليس فى محله لأن الموجود كذلك هو الشعر وأما محل نبتة الغالب وغيره فلا يفترق الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التخفيف) بإجماع الدال أى موضعه من الوجه (فى الأصح) لمحاذاته بياض الوجه إذ هو ما بين ابتداء العذار والزعة يعتاد تحيته ليسع الوجه (لا الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتدا الاثنين لأنه لا يمكن غسل الوجه إلا بغسل

بعض كل منها كما يعلم ما يأتي رلا (الزغتان) بفتح الزاى أفصح من إسكانها (وهما يابضان بكتنفان الناصية) أى يحيطان بها فليس من الوجه بل من الرأس لأنها في تدويره (قلت صحيح الجهور أن موضع التحذيف من الرأس) لا اتصال شعره بشعره (والله أعلم) ويسن غسل كل ما قبل إن من الوجه كالصلع والزغتين والتحذيف (ويجب غسل) محاذيه من سائر جوانبه عمالاً لتحقيق غسل جميعه إلا بقسله لا مالا يتم الواجب المطلق إلا به واجب ويجب غسل (٣٤) شعر المحاذى وإن كثف كما يجب غسل (كل هذب) بالهملة (وحاجب وذار) بالمعجمة

(قوله بعض كل منها) أى من الصدغين (قوله بما يأتى) أى أنفاً قول المتن (الناصية) هى مقدم الرأس من أعلى الجبين معنى قول المتن (أن موضع التحذيف من الرأس الخ) المراد بعض محل التحذيف وهو أعلاه وإلا فبعضه داخل في حد الوجه على ما حدده بجري ومرعن سم ما يوافقه (قوله كالصلع الخ) أى كوضعه نهاية (قوله والتحذيف) أى والصدغين نهاية بمعنى قول المتن (ويجب غسل الخ) إلا إذا سقط غسل الوجه قال ع وش ولو سقط غسل الوجه مثلاً لم يجب غسل مالا يتم الواجب إلا به لأنه إذا سقط المتبوع سقط التابع اه (قوله غسل محاذيه الخ) أى غسل جزء من الرأس ومن الخالق ومن تحت الحنك ومن الأذنين ويجب أدنى زيادة في غسل اليدين والرجلين معنى ونهاية (قوله لأن مالا يتم الخ) هذا التعليل لا يأتى فجازاه من قوله الآتى ويجب غسل شعر المحاذى وإن كثف (قوله بالهملة) عبارة المغنى والنهاية وهو يضم الهاء وسكون الدال المهملة ونهما وبفتحها مع الشعر الثابت على أجناف العين اه (قوله وهو مامر) أى في شرح فنه الخ عبارة النهاية والمغنى وهو بذال معجزة الشعر الثابت المحاذى للأذن بين الصدغ والعارض أول ما ينبت لا مرد غالباً اه (قوله وما انحط) إلى قوله وفيه فلاقية النهاية والمغنى إلا قوله قبل قول المتن (شعر أوشبش) أى ظاهراً وباطناً به معنى (قوله وميز الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل كان ينبغي إسقاط شعره أو يقول وبشرته أى بشرته جميع ذلك فقول له شعره أكران ما تقدمت اسم حالاً لنهايته وقوله وبشره غير صالح لتفسير ما تقدمت اجيب بأنه ذكر الحد أيضاً فنقص على شعره كإقصاء على بشرته ما ذكره من الشعر اه (قوله إن المراد نهائى) أى الشعور المذكورة وكذا يقال في الحد أيضاً المراد هو الحال فيه فالأولى ذكره وإن كان تركه للعلم به بالمقايسة بصرى أقول ليعنى عنه تفسير المراد بالمراد بهذين كاهو المتبادر (قوله فلاقية) أى اضطراب كرى (قوله لأن يابض الخ) في هذا التعليل توقف عبارة النهاية بمعنى كاللحية اه وهى ظاهرة (قوله فهى) أى العنقفة الكثيفة (عليه) أى على هذا الوجه ولو قال وقيل عنقفة كحنية لكن اشمل واخصر معنى (قوله ومثلها العارض) أى لم يعلم ذلك من عبارة المصنف معنى (قوله وأطلقها الخ) أى اللحية ولعله جواب عام عن معنى أنفاً قوله على ذلك أى العارض (قوله فيجب) إلى قوله قيل في النهاية والمعنى (قوله يلزم عليه) أى على ضبط الكثيف بما ذكر (قوله مثلاً) لعله أدخل به الحاجب (قوله إن لم يكن) أى التعذر (قوله فيه) أى في الشارب (قوله فيه إيهام) كذا فأنبا أطلعنا من النسخ غالباً بالمتأخرة والأنسب بما بعده أن يكون بإيهام واحدة (قوله ما قالوه) أى من الضبط المتقدم (قوله لأن مرادهم أن تلك الخ) فيه تسكف ظاهر فليتام سم أقول بل لا يظهر له وجه إذا رددت تلك الشعور السكبة لا السكل (قوله الأول) أى من الضبطين (قوله وقد يرجع) أى هذا التعليل الموافق للضبط الثانى (قوله ويجب الخ) أى عن قول الرافعى وقد يرجع الخ (قوله إذ كثيفه الخ) فيه أن هذا جارٍ في غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا ينعصف الجواب سم (قوله قالوه فيه) أى الرجوع في حد الكثيف (قوله لما تقرر) أى بقوله لأن مرادهم الخ وقد مر ما فيه الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقاً لمرفليتام (قوله لأن مرادهم أن جنس تلك الشعور الخ) فيه تسكف ظاهر فليتام (قوله إذ كثيفه الخ) فيه أن هذا جارٍ في غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا ينعصف

وهو مامر وما انحط عنه إلى اللحية عارض وحكمه حكها (و شارب و خد و عنقفة شعر أوشبش) تحته وإن كثف اندر الكشافة فيها فالحقت بالغالب وميز هذين مع أن تلك أسماء للشعور لا الخدين لأن المراد نهائى ومحلها وقيل ليرجع شعراً للحد بشرها لغيره وفيه فلاقية بل إيهام أن واجب الحد غسل شعره فقط وغيره غسل بشرته فقط (وقيل لا يجب باطن عنقفة كثيفة) بالمثلية أى غسله شعراً ولا بشر إلا أن يابض الوجه لا يحيط بها فهى عليه كاللحية في أحكامها الآتية (واللحية) بكسر اللام أفصح من فتحها وهى الشعر الثابت على الذقن التى هى مجتمع اللحيين ومثلها العارض وأطلقها ابن سيدة على ذلك وشعر الخدين (إن خفت كدب) فيجب غسل داخلها وباطنها أيضاً (وإلا) تخف بأن كثفت بأن لم تر البشرة من خلالها في مجلس التخاطب عرفاً قيل يلزم عليه أن الشارب

مثلاً لا يكون إلا كثيفاً التعذر رؤية البشرة من خلالها إنما يمكن ذلك دائماً تصريحهم فيه بأنه ما تتدر في الكشافة فالأولى الضبط بأن الكثيف مالا يصل الماء بباطنه إلا عنقفة بخلاف الخفيف اه ويرد بان هذا الضبط فيه إيهام بعدم انضباط المشقة فالحق ما قالوه ولا يرد ما ذكر في الشارب لأن مرادهم أن جنس تلك الشعور الخفيفة فيه غالبية بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكى الرافعى الأول قال وقيل الخفيف ما يصل الماء إلى منتهى بلا مغتور قد يرجع بان الشارب من الخفيف والغالب منعه الرؤية اه ويجب بان كون الشارب من الخفيف إتماماً بالنسبة للحكم إذ كثيفه كخفيفه حكاهما بالنسبة للحد فالوجه فيه هو الأول ولا يرد عليه الشارب لما تقرر

(فليغسل) الذكر المحقق (ظاهرها) ولا يكلف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استتر (٣٥) من شعرها لغسل الماء البها

إذ كثافتها غير نادرة ولما خرج منها عن حد الوجه بان كان لو مخرج بالمد عن جهة نزوله اخذا بما ياتي في شعر الرأس لانه لا تنقطع نسبتة عن بشرة الوجه لياتي فيه الخلاف الآتي لا يحتثذ ويؤيد قياس الضعيف الآتي على ذؤابة الرأس ويحتمل ضبطه بان يخرج عن تدويره بان طال على خلاف الغالب حكمها لوقوع المواجهة به كهي وبه يفرق بين وجوب هذا وعدم اجزائه مسح ذلك لانه لا يسمى راسا فيجب غسل باطن الخفيف أيضا وظاهر الكشيف فقط كالسلة المتدللة عن حد الوجه وكذا خارج بقية شعور الوجه ومحاذيه مساحة فيه دون اصوله لوقوع الخلاف في وجوب غسله من أصله كما قال (وفي قول لا يجب غسل) ظاهر كشيف ولا ظاهر وباطن خفيف (خارج عن الوجه) من البهية وغيره لخروجه عن محل الفرض كذؤابة الرأس ولما وجب التعميم مطلقا في غسل الجنابة لعدم المشقة فيه لقلته وقوعه بالنسبة للوضوء وأما لحية الخشن فيجب غسل باطنها حتى من الخارج مطلقا للشك في مقتضى المساحة فيها وهو الذكورة

(قوله الذكر المحقق) سيذكر بجزءها (قوله ما استتر من شعرها) بما يلي الصدر وما بين الشعر ع (قوله ولما خرج الخ) خبر لقوله الاتي حكمها (قوله بان كان الخ) تصوير للخروج وفيه نظر لانه يقتضي ان اللحية خارجة عما مع أنهم فرقوا فيها بين الخارج وغيره والمنقول عن سم وقره المشايخ أن المراد يخرج وجهه أن يلتصق بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتصق شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الحلق أو يلتصق الحاجب إلى جهة الرأس شيئا وعاشه بجمري (قوله اخذ الخ) اراجع للتصوير المذكور وقوله لانه الخ علة لما أخذ وقوله لياتي الخ متعلق بتنقطع الخ وقوله لا لا يحتثذ أي حين كان لو مد الخ (قوله ويؤيد) أي التصوير المذكور (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لو وقع الخ) علة لقوله ولما خرج منها حكمها (قوله به) أي بما يخرج الخ (كهي) أي اللحية وقوله به أي بقوله لو وقع الخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من اللحية وقوله مسح ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فيجب) إلى المتن في النهاية والمتن في قوله ومحاذيه (قوله فيجب الخ) تبرع على قوله ولما خرج منها حكمها (قوله غسل باطن الخفيف) الا في داخل الخفيف بناء على ما سبق من أن المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنالك الكلام في الخارج فراده بالباطن هنا الداخل المتقدم بصري (قوله المتدللة) أي الخارج منه نهاية (قوله وكذا) أي مثل خارج اللحية وقال الكردي مثل اللحية اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يجب غسل ظاهره وباطنه وما كان كثيفا يجب غسل باطنه فقط كركي (قوله ومحاذيه) أي وخارج شعور محاذي الوجه على حذف المضاف (قوله مساحة فيه) أي في خارج البقية ومحاذي الوجه وكذا خفي أصوله وخفي غسله (قوله دون أصوله) أي دون مافي حد الوجه فانه لا مساحة فيه بل يجب غسل ظاهره وباطنه وان كثف كما تقرر كركي (قوله لو وقع الخ) متعلق بقوله مساحة فيه قول المتن (خارج الخ) أي كل من الكثيف والخفيف (قوله ولما وجب الخ) أي للشعور مطلقا أي لحية أو غيرها كثيفا أو خفيفا ظاهرا وباطنا (قوله حتى من الخارج الخ) وفاقا لشرح المنج وخلاف النهاية والخطيب وفاقهما ع وشيخنا كما يأتي (قوله مطلقا) أي خفيفا أو كثيفا (مثله) أي قباحة كركي (قوله وهل خارج بقية الخ) ينبغي أن يكون محله فيما يطلب أزالته كالشارب والنفقة لا غيره كالحاجب والهدب بصري أي أخذنا من قولهم الآتي لا مراه الخ (قوله كذلك) أي كحبيتهما (قوله مطلقا) أي خفيفا أو كثيفا (قوله لا مراه) أي المراهة أي قياسا عليها في الخشن وفي بعض النسخ يضمنير التشبيه وعليه فوافق الدليل البديهي لكن لا تتم دعوى امر الخشن بالآلة (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد في بعد إخراج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يصير المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي إليها كالرجل في خارجها سم أقول لربيد الإخفاق كلام النهاية كركي (قوله والاول أقرب) خلافا للنهاية والمتن وغيرها عبارة الاولين وحاصل ذلك أن شعور الوجه أن يخرج عن حده فاما أن تكون نادرة السكثافة كالحجب والشارب والنفقة ولحية المرأة والخشن فيجب غسلها بظاهرها وباطناتها أو ككثفت أو غير نادرة السكثافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من رجل أو أثنى أو خشن وإن كانت نادرة السكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرر فأحذر اه قال ع وشيخنا سم ووقع لبعضهم الخ هو شيخ الإسلام في شرح المنج اه أي وابن حجر وعبارة البجيري والحاصل أن لحية الذكر وعارضيه وما خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخشن أن كثفت وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا أي ظاهرا وباطنا ولو كثف هذا هو المعتمد في شعور الوجه فاتبعه ع وشيخنا حاصل شعور الوجه سبعة عشر هي الشعران الثابتان على الخدين والسبب أن تنقية سبيل بكسر السين بمعنى المسبول

الجواب (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد في بعد إخراج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يكون المعتمد

فتعين العمل بالأصل من غسل الباطن فاندفع بالبعض منهم وهما وكذا المرأة لندرة اللحية لها فضلا عن كثافتها ولا يسن لها تنفها أو حلقة لانتها مثلثة حقها وهل خارج بقية شعورها كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لا مراه بازالته لانه مشوه وأما كثيفها فيمكن محتمل والاول اقرب

وهما طرقتا الشارب والعارضان تفتنه عارض سمي بذلك لتعرضه لوال المرادنية وهما المتخضعان عن الالذين
 إلى الذقن والعداران وهما الشعران الثابتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للالذين والحاجبان وهما
 الشعران الثابتان على اعلى العينين سميا بذلك لانهما يحجان عن العينين شعاع الشمس والاهاب الاربعة
 وهى الشعور الثابتة على جفون العينين واللحية وهى الشعر الثابت على الذقن والعنقه وهى الشعر الثابت
 على الشفة السفلى والشارب وهى الشعر الثابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان
 فكان يشرب معه وزاد فى الاحياء المتفككين وهما الشعران الثابتان على الشفة السفلى حوالى العنقه
 ويسن تنظيفهما لما قيل ان المسكين يجلسان عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها
 ظاهرها وباطنها الا الكشيف الخارج عن حد الوجه فيجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل او
 امرأة والاحية الرجل وعارضيه الكشيفة فيجب غسل ظاهره دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه
 بخلاف لحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كشفت ما لم تخرج عن حد الوجه
 والا وجب غسل الظاهر دون الباطن كما علت اه (قوله فى كلام الخ) كله يريد كلامه فى المنهج وشرحه فانه
 يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كونه من الرجل او عليه فثلمها
 الخنثى بل اولى لاحتمال ذكوره تسم (قوله ولو خف) الى قوله احتياطا فى النهاية والمغنى (قوله فان تميز الخ)
 والمراد بعدم التميز عدم إمكان افراده بالنسل والا فهو متميز بنفسه نهاية (قوله ولو لا الخ) اى وان لم يتميز
 بان كان الكشيف متفرقا بين اثناء الخفيف خطيب ولعباب وفى البجيرى بعد ذكر مثله عن شرح الروض
 مانصه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه فى جانب واحد مثلا تأمل سمع شوقر وشيخنا الحنفى ان المراد
 بالتمييز ان يسهل افراد كل بالنسل اه اقول وفى الحقيقة لا خلاف بينهما (قوله وجب غسل باطن الكل الخ)
 عبارة الخطيب وجب غسل الكل كما قاله الماوردى لان افراد الكشيف بالنسل يشق وامرار الماء على
 الخفيف لا يجزى وهذا هو المتعمد وان قال فى المجموع ما قاله الماوردى خلاف ما قاله الاصحاب اه (قوله
 لهذا) اى قوله ولو الا وجب الخ (قوله بانه الخ) متعلق بتضعيف الخ (قوله وما عل به الماوردى الخ) عطف على
 اسم ان خبره فهو ماعى المجموع (قوله لم أره الخ) خبر وتضعيف المجموع والتى وقوله منه اى من المجموع
 (قوله فلهذا جزم التبع) لانه يحتمل الحاقه فى الثابت فيها ويحتمل اسقاطه من المتروك فيها فحصل الشك فى
 نسبتة اليه بصري (قوله به) اى بوجوب النسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لا الواجب فى النهاية
 والمغنى الا قوله وان فرض الى اوراسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله واخر من
 جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما افنى به الشهاب الرملى نهاية ومنه ومنه سمى قال عرش ظاهره ومنه وان كان
 الاحساس بالذى من جهة الدبر فقط قياسا فى اسباب الحدوث من ان العامة من الكسفيين هى الاصلية
 ان ما به الاحساس منها هو الاصل ونقل الشورى فى حواشى المنهج عن خط الشارح م ر رحمه الله
 تعالى ما يوافقه اه عبارة شيخنا نعم لو كان احدهما من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول
 دون الثانى ان استويا علقا فان كان فى احدهما الخواص دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد
 فيها الخواص واحدها اكثر عول عليه اه (قوله وان فرض ان احدهما زائد الخ) ابراجع وسياق ان
 اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا سمى عبارة شيخنا

ثم رأيت فى كلام شيخنا ما
 يصرح به ولو خف بعضها
 فان تميز فلكل حكمه والا
 وجب غسل باطن الكل
 اجتباها وتضعيف المجموع
 الذى نقله شيخنا عنه لهذا
 بانه خلاف ما قاله الاصحاب
 وما عل به الماوردى لا دلالة
 فيه لم أره فى عدة نسخ منه
 فلذا جزم به ومن له وجهان
 يلزمه غسلهما وان فرض
 أن أحدهما زائد لوقوع
 المواجهة بهما أو رأسان

عند شيخنا الشهاب الرملى الى انها كالرجل فى خارجها (قوله فى كلام شيخنا) كأنه يريد كلامه فى المنهج وشرحه
 فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كونه من الرجل
 اه وعليه فثلمها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكوره تسم (قوله فان تميز الخ) المراد كما قاله ابن العماد بالتمييز إمكان
 افراد كل بالنسل ويعدمه تعدد الافراد ولا فكل متميز فى نفسه على كل حال م (قوله ومن له وجهان الخ)
 نعم لو كان له وجه من جهة قبله واخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى
 رحمه الله (قوله وان فرض ان احدهما زائد) ابراجع وسياق ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب

كفى مسح بعض أحدهما لأن الواجب مسح جزءه بما راس وعلا وكل كذلك ويندب أن يبدأ باعلى وجهه وأن يأخذ الماء بيديه جميعا للاتباع وكان عليه السلام يبلغ براحتيه إذا غسل وجهه ما قبل من أذنيه (تثنيته) ذكروا في الغسل أنه يفي عن باطن عقد الشعر أى إذا تعقد بنفسه والحق بها من ابتلي بنحو طبع لصق بأصول شمره حتى منع وصول الماء إليها ولم يمكنه إزالته لكن صرح شيخنا بخلافه وأنه يتيمم للضرورة فإن أمكنه بحلق محله فالذى يتجه أيضا وجوبه ما لم يحصل له به مثله لا تختمل عادة (الثالث) غسل يديه من كفيه وذراعيه واليدين مؤنثة (مع مرفقيه) بكسر ثم فتح أفصح من عكسه ودل على دخولها للاتباع والاجماع بل والآية أيضا يجعل إلى غاية للترك المقدر بناء على أن اليد حقيقة إلى المنكسب كما هو الأشهر لغة ويجب غسل جميع ما في محل الفرض من نحو شق وغوره الذى لم يستتر ومحل شوكة لم تنص في الباطن

ولو كان له وجهان وجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه أولم يشبهه لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشبهه ولم يسامت ويغنى أن يكتب في صورة ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه بغسلهما بما لو أحدهما غسل أحد الوجهين بما تم غسل به الثانى لأن المعبر في نفس الامر أحدهما ويحتل عدم الاكتفاء بذلك لوجوب غسل كل منهما مظاهرا أه زاد عش ويكفى قرن النية بأحدهما إذا كانا أصليين فقط فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما وتميز الزائد وكان على سمت الاصل وجب قرب نهايا الأصل دون الزائد وإن وجب غسلها زاد البجيرى قال الغزالي ومثل هذه المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لانه يندرو فوعها جديا فإذا وقعت الحادثة بحث عنها فالمشغل بمثل هذه المسئلة كمن أو قد تنور فى بلد خربة لا يسكن فيها أحد منظر من يحزبه أه أقول وفيه توقف ولو سلم فخصوص بزمن أهل التخرج والتجميع كزمنه بخلاف زمنا **(قوله)** كفى مسح بعض أحدهما ظاهره أن كان زائدا سم عبارة شيخنا وعش والبجيرى فإن كانا أصليين كفى مسح بعض أحدهما وإن كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وتميز وجب مسح بعض الأصل دون الزائد ولو سامتا واشتبه وجب مسح بعض كل منهما أه **(قوله)** والحق بها أى بعقد الشعر فى العفو عنها **(قوله)** بنحو طبع كتنور قاموس (قوله) ولم يمكنه إزالته يبنى أو يشق إزالته مشقة لا تختمل عادة سم **(قوله)** بخلافه أى الحاق **(قوله)** وأنه يتيمم عطف تفسير خلافه **(قوله)** وحمله أى كلام شيخ الاسلام **(قوله)** الذى يتجه العفو هو كذلك وبه أفق شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتته وما بعده أخذا بما يأتى في قوله نعم بان زال التحامم الخ أو يفرق فيه نظرم والأقرب الأول **(قوله)** فإن أمكنه الأولى تائين الفعل **(قوله)** ما لم يحصل به مثلة الخ أى حلق لحية الذكر **(قوله)** من كفيه أى قوله ويجب المغنى **(قوله)** الاتباع أى المتبع من فعله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** بل والآية أيضا الخ عبارة المغنى لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق وجهه دلالة الآية على ذلك أن يجعل اليد إلى حقيقة إلى المنكسب على الأصح مجازا إلى المرفق مع جعل إلى غاية للغسل الداخلة متنا إلى المتنا بقرئى الاجماع والاحتياط للعباد فو المغنى اغسلوا أيديكم من رؤس أصابعها إلى المرافق واللبعية كفى قوله من أنصارى إلى الله ويزدكم قوة إلى قوتكم أو تجعل باقية على حقيقتها إلى المنكسب مع جعل إلى غاية للترك المقدر فتخرج الغاية والمغنى اغسلوا أيديكم وأتركوا منها إلى المرافق أه **(قوله)** يجعل إلى غاية الخ وذلك بان يجعل التقدير هنا اغسلوا أيديكم من الأصابع وأتركوا من أعلاها إلى المرافق والدليل على أن المراد الغسل من الأصابع الحمل على ما هو الغالب فى غسل الأيدي أنه من الأصابع ومن لازمه أن يكون الترك من الأعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم عش وفيه ما لا يخفى من التكلف **(قوله)** للترك المقدر هذا يحتاج لقرينة سم **(قوله)** ويجب إلى المتن فى المغنى لإقوله وغوره إلى وسلعة وقوله وبصره إلى وجدة وكذا فى النهاية أنه اضطرب فى غسل ما جاوز أصابع الأصلية فأول كلامه يفيد وجوبه فاقا للشارح والمغنى وأخره يفيد عدمه **(قوله)** نحو شق وغوره الخ عبارة النهاية والمغنى وشرح بأفضل باطن ثقب واشق فيه نه أن كان لها غور فى اللحم لم يجب إلا غسل ما ظهر منها وكذا يقال فى بقية الأعضاء أه قال الكردى أعلم أن الذى ظنرى من كلامهم أنها حيث كانا فى الجلد ولم يوصلا إلى اللحم الذى وراء الجلد يجب غسلها حيث لم يخش منه ضرر أو لا يتيمم عنها وأحيث جاوز الجلد إلى اللحم لم يجب غسلها وإن لم يستتر لأن ظاهر الضوم من الجهة الأخرى فيجب الغسل حيث دلل أن خشى منه ضررا إذا تقرر ذلك فاحل على هذا ما تراه فى كلامهم بما يروى خلافه فقول التحفة وغوره الذى لم يستتر أى بان

غسلها فيحتاج للفرق أن هذا الغير المحاذى أيضا **(قوله)** مسح بعض أحدهما ظاهره وإن كان زائدا **(قوله)** ولم يمكنه إزالته يبنى أو يشق إزالته مشقة لا تختمل عادة **(قوله)** الذى يتجه العفو هو كذلك وبه أفق شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتته وما بعده أخذا بما يأتى من قوله نعم زال التحامم الزم غسل ما ظهر من تحتها أو يفرق فيه نظر **(قوله)** يجعل إلى غاية للترك المقدر وهذا

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو المراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم فان قلت ما المحجج الى هذا المحل وهو خلاف الظاهر من عبارة قلت الحامل عليه كلامه في غير التحفة ثم قال بعد عبارة لا يعاب وحاشية فتح الجواد هي نص فيها قلته فتأمل بانصاف اه **(قوله حتى استترت)** ليس بقيد فقد قال في لا يعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكه دخلت اصبعه ويصح وضوءه وان كان راسها ظاهر الانما هو اليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكه فهو باطن فان كان بحيث لو نقش الشوكه بقي نقبة حينئذ لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكه خارجا حتى ينزع اه مانعه بتعين محل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور راسها حينئذ لانها في الباطن والثاني على ما اذا ستر راسها جزءا من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها اه فيحمل قول التحفة استترت على دخولها عن حد الظاهر الى حد الباطن واعتماد الجلال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فغنده ان كانت بحيث لو نقشت بقي موضعها بقية وجب عليه قلعا بالصبح وضوءه ولا فلا ورايت في فتاويه مر اه عند الشك في كون محلها بعد القلع بقي مجافا ولا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه كرى عبارة شيخنا والبحيرى ويجب غسل موضع شوكه في مفتوحا بعد قلعه ولا يصح الوضوء مع بقائها إذا كانت بحيث لو ازيلت بقي محلها مفتوحا والصحيح الوضوء مع بقائها لكن ان غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها وان صح الوضوء وكل هذا فاجا إذا كانت راسها ظاهرة فان استتر جميعها لم تنصرا في الوضوء ولا في الصلاة على المعتمد لانها في حكم الباطن اه **(قوله ولا يرد)** اى على قوله لا لاحكام الخ (التصاق العضو الخ) اى حيث لا يجب الصلاة معه فتجب إزالة الوضوء ما تحت **(قوله وسلعة الخ)** عطف على نحو شوق وهى كيا كما في الصيال بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة الى البطيخة اه وفي القاوموس انها تتحرك إذا حركت عبارة شيخنا وسلعة بكسر السين غدة تخرج الخ أو ما بالفتح فسمى امتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزواجر والمشهور ان سلعة المشاع بالكسر ايضا واما بالفتح فالشجة اه **(قوله ولا يتساقط شيء الخ)** قال شيخنا يعنى عن القليل في حق من ابتلي به وعندنا قول بالعفو عنه مطلقا اه **(قوله وشعر)** اى ظاهر او باطنا معنى **(قوله وطال)** اى وخرج عن حد ما عرش وشيخنا **(قوله وما يجاذيه)** اى محل الفرض والمراد بالمحاذاة المسامحة لمحل الفرض كرى وبحيرى **(قوله نابتة خارجة)** اى خارج محل الفرض كان نبتت في العضد وتلدت للذراع بحيرى **(قوله تستصحب تلك المحاذاة الخ)** هذا هو المتجه بل لو لم تنبت الزائدة إلا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يجاذى منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر اه ثم وعش **(قوله ان ما جاوز الخ)** مما نبتت في غير محل الفرض معنى **(قوله لا يجب غسله)** وفاقا للمغنى وللنهاية او لا مخالفا له ثانيا كما مر **(قوله وقوله لم الخ)** عطف على يجب الخ وقوله مضى خبر وقول بعضهم الخ **(قوله وجدة الخ)** عطف على نحو شوق **(قوله متدلية اليه)** اى منتهية محل الفرض كرى عبارة النهاية والمغنى وان تدلت جلدة العضد منه لم يجب غسل شيء منها لا المحاذى ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها من غير وجهها عن محل الفرض او تقلصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدلت جلدة احد هما من الاخرى ان تقلعت من احدهما وبلغ التعلق الى الاخر ثم تدلت منه فلا اعتبار بما انتهى اليه قلعهما لا بما منه تعلقهما فيجب غسلها فيما إذا بلغ تعلقهما من العضد الى الذراع دون ما إذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءا من محل الفرض في الاول دون الثاني اه **(قوله ولو اشتهت)** الى قوله وتجاافت حقنه ان يقدم على قوله وجدة **(قوله وجب غسلها)** سواء اخر جنا من المنسكب ام من غيره معنى **(قوله ولو تجاافت الخ)** عبارة المغنى والنهاية ولو التصقت بعد تقاعهما من احدهما بالاخر وجب غسل محاذى الفرض منها دون غيره ثم ان تجاافت عنه لم يغسل ما تحتها

حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه إذا لحكم لما في الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد ابانته بالكليّة بحرارة الدم لأن ما بان صار ظاهراً وسلعة وان خرجت عنه وظفر وان طال ولا يتساقط بشيء مما تحته على الاصح وشعر وان كشف وطال ويدوان زادت وخرجت عن المحاذاة وما تحتها فقط من نحو بد نابتة خارجة وبعد قطع الاصلية تستصحب تلك المحاذاة على الاوجه وبه يعلم أن ما جاوز اصابع الاصلية لا يجب غسله وبه صرح جمع متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذى جرى على الغالب ضعيف وجدة متدلية اليه ولو اشتهت الاصلية بالزائدة وجب غسلها احتياطاً ولو تجاافت جلدة التحمت بالذراع عنه لزمه غسل ما تحتها لندرتها وإلا لم يلزمه بل لم يحز له فتحها

يحتاج لقرينة **(قوله وبعد قطع الاصلية)** لإدلى شرح العباب فان تدلت الزائدة بعد قطع الاصلية فالذى يظهر انه لا يجب غسله اى المحاذى مطلقا وحتمل خلافا **(قوله تستصحب تلك المحاذاة)** هو المتجه بل لو لم تنبت الزائدة إلا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يجاذى منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر

نعم ان زال التعمام لزمه غسل مظهر من تحتها زال الضرورة وبه فارق حلق (٢٠٩) اللحية (فان قطع بعضه) اى المذكور

من اليدين (وجب) غسل (ما بقى) منه لان الميسور لا يسقط بالمسحور (او) قطع (من مرفقيه) بان فك عظم الذراع من عظم المعصه وبقي العظام المسميان برأس المعصه (فرأس عظم المعصه) يجب غسله (على المشهور) لانه من المرفق اذ هو مجموع العظام الثلاث (او) قطع من (فوقه نذب) غسل (باقى معصده) محافظة على التحجيل الاق (الرابع مسمى مسح) يدا وغيرها (لبشرة رأسه) وإن قل حتى البياض المحاذى لاعلى الدائر حول الاذن كما بينته في شرح الارشاد الصغير وحتى عظمه إذا ظهر دون باطن مامومه كما قاله بعضهم وكانه لحظان الاول يسمى راسا بخلاف الثانى (او) مسمى مسح بعض (شعر) او شعرة واحدة (في جده) أى الرأس بان لا يخرج بالمد عنه من جهة نزوله واسر ماله فان خرج منها ولم يخرج من غيرهما مسح غير الخارج وإنما اجزأ تقصيره في النك مطلقا لانه ثم مقصود لذاته وهناكيب للبشرة الخارج غير تابع لما ولو وضع يده المبثلة على خرقه على الرأس فوصل اليه البلل اجزأ قبل المتجه تفصيل الجرم موقاه ورد بما مره حيث حصل الغسل بفعله بعد التية لم يشترط تذكر عاتده والمسح مثله وبفرق بينه وبين

أيضا لندره وإن سترته ا كفى بغسل ظاهرها (قوله) نعم ان زال الخ) ولو تضا فقطعت يده أو تثبت لم يجب غسل مظهر إلا لحدث فيجب غسله كالظاهر اصالته ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه ان يحصل من وضوءه ولو باجرة مثل والتية من الاذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى واعاد لندرة ذلك معنى زاد شيئا على المشقة الاولى ما مضى ولو كان فاقد اليدين مسح راسه بعد غسل وجهه وتم وضوءه ثم ثبت له يدا بدل المفقودتين لم يجب غسلها لانه لم يخاطب به حين الوضوء لفقد ما حينه فمسح الرأس وقع معتدا به فلا يبطله ما عرض من نبات اليدين اه (قوله) لزمه غسل مظهر الخ) اى واعاده ما بعدهم (قوله) لزوال الضرورة وبه الخ) عبارة التية بخلاف ما لو حلق لحيته السكنة لان الاقتصار على غسل ظاهر الملتصقة كان للضرورة وقدر التولا كذلك اللحية لتسكنة من غسل باطنها اه (قوله) اى المذكور الخ) عبارة المغنى اى بعض ما يجب غسله من اليدين اه (قوله) لان الميسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا تركتم بامرفاتوا منه ما استطعتم معنى ونهاية قول المتن (او من مرفقه الخ) وإن قطع من منكبه نذب غسل محل القطع بالماء كما نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى قول المتن (مسمى مسح) المراد به الانمساخ وإن لم يكن بفعله كما علم بامر لبشرة راسه ولو الجزء الذى يجب غسله مع الوجه تبعاتم ظاهره انه يكتفى بالمسح على البشرة ولو خرجت عن حد الرأس كسبعة ثبت فيه وخرجت عنه وبه قال اجمهورى وقال اشبراملى لا يكتفى بالمسح على البشرة الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده فقيها تفصيل الشعر واستوجه بعضهم بان الرأس اسم لما راسه ولا فلا يصدق بذلك شيئا (قوله) وإن قل) اى مسمى المسح ويحتمل ان الضمير للبشرة وهو احسن معنى وعليه فالتذكير بتاويل الجلد او لما تقرر في محله ان ما لا يستعمل إلا بالناء كالمرقة والتكررة يجوز تذكره وتأنيته (قوله) حتى البياض المحاذى الخ) أى البياض الذى وراء الاذن نهاية (قوله) وحتى عظمه) إلى المتن ذكره ع وشواقره قول المتن (او شعر الخ) ولو مسح شعر راسه ثم حلقه لم يجب إعادة المسح كما تقدم معنى وشيئا (قوله) ان الاول) اى عظم الرأس وقوله بخلاف الثانى اى باطن المامومة (قوله) لبعض شعر) اى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكتفى مسحه لانه من الرأس غسله ولا كان ليحقق به غسل الوجه لا لكونه فرضا من فروض الوضوء ع وشواقره يسمى (قوله) اى الرأس) إلى قوله وإنما اجزأ في المغنى والتية (قوله) بان لا يخرج بالمد الخ) اى ولو تقدر اربابا كان معقودا او متجذبا غير انه بحيث لو مد محل المسح منه خرج عن الرأس نهاية معنى وشيئا (قوله) من جهة نزوله) فشرع الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرين جهة نزولهما المتكبان وشعر القذال اى مؤخر الرأس جهة نزوله التقافا لزيادة فى شرح المحرر ذكرى (قوله) واسترساله) عطفت تفسير لئلا يولد فيه التباين باو بدل الواو وقال ع ش هو معطوف على المدوزاد الشبدي وحاصله انه يشترط ان يخرج عن حده بنفسه ولا بفعل اه (قوله) ولم يخرج الخ) وإن لم يخرج الخ) (قوله) وهناكيب الخ) والاصح ان كلامه البشرى والشعر هنا صل لان الرأس لما راسه وعلا وكل منهما حال تية زاد المغنى فان قبل هلا كفى بالمسح على النازل عن حد الرأس كما كنى بذلك للتقصور في النك اجيب بأن المسح عليه غير ماسح على الرأس والمأمور به فى التفصيل إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنزال اه (قوله) مطلقا) اى يخرج عن حد الرأس اولا (قوله) قيل المتجه تفصيل الجرم موق) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل م رسم على الهبة اه ع ش عبارة شيئا والمدار على وصول الماملا يجرى مسحه يدا وغيره ولو من وراء حائل لكن فيه حينئذ تفصيل الجرم موق على المعتمد خلافا لاجح حيث قال بأنه يكتفى مطلقا اه (قوله) ورد بما مر الخ) فديقال ما أشار اليه بامر مفروض حيث لم يكن ثم ما قبل الصرف ليو لا شترط التية ألا ترى انه لو عرضت لنية التبريد اثناء العضو فلا بد من استحضار النية معما ذكر اول الام يتعد بذلك الفعل والحاصل ان قياصة على الجرم موق واضح بصرى (قوله) بان ثم صار فالتح) فديقال وهذا ايضا صار فهو كون المسح عليه ليس من الرأس وكفى (قوله) إذا ظهر) هل المراد بظهوره مشاهدته او بحيث يكون إيضا حوا لى لم يشاهده فيه نظر ويحتمل أن

وذلك للاتباع فعله **فصله** فانه اقتصر على مسح الناصية وهي ما بين العنتين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الأذنان منه وخبر الأذنان من الرأس ضعيف وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم لانه بدل فاعلى حكم بدله ولا يرد مسح الخف لجواز دفع القدرة على الاصل فلم تتحقق فيه البدلية (والاصح جواز غسله) بلا كراهة لانه يحصل لمقصود المسح من وصول البلل للرأس وزيادة قوة هذا مراد من غير أنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف (٢١٠) يحصله مع زيادة (تنبيه) علوه انا عدم كراهة الغسل بانه الاصل ورفوقا بين وجوب

التعميم في المسح في التيمم
لا هنا بانهم بدلوه هنا صل
فنتج ان كلا من الغسل
والمسح اصل وحيد فقياه
ان الغسل احد مصادقات
الواجب الخير فكيف يقولون
باحتوائه وأنه غير مطلوب
وقد ذكرت الجواب عنه
في شرح الارشاد الصغير وقد
بجواب ايضا بان في الغسل
حيثين حصول البلل
المقصود من المسح وزيادة
على ذلك فهو من الحيثية
الاولى اصلي وواجب من
الحيثية الثانية لا ولا بل
مباح فلا تنافي (تنبيه
آخر) قد يقال يعارض
ما ذكر من اجزاء نحو الغسل
القاعدة الاصولية أنه لا يجوز
ان يستبطن من النص معنى
يعود عليه بالابطال ويجاب
بأن هذا ليس من تلك بل من
قاعدة أنه يستنبط من النص
معنى يعمم وهو هنا بناء على
أنه معقول المعنى الرخصة في
هذا العضو لستره غالباً كما سر
وحينئذ فيلزم من الاكتفاء
فيه بالاقل الاكتفاء فيه
بالاكمل حلاً للسهل على
وهو اللبل الصادق بحقيقة
المسح وحقيقة الغسل فتامله
وبهذا يعلم ورود الدوال

بذلك صار قاسم (قوله) ذلك الآية الخ عبارة المعنى قال تعالى واسحوا برؤسكم روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فيأذكر لانه المقوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل احذو وجوب خصوص الناصية والاكتفاء بما يمنع وجوب الاستيعاب وينبغي وجوب التقدير بالربع او اكثر لا نهادره والباء اذا دخلت على متعد كافي الآية تكون للتبعض او على غير كافي قوله تعالى وليطروا بالبيت العتيق تكون للاصاق او في النهاية نحوها لانه قال بدل والباء اذا دخلت الخ لان الباء الداخلة في حيز متعد الخ (قوله) بل دون نصفه أي نصف الربع (قوله) لانه بدل الخ أي ومسح الرأس أصل فاعتبر لفظة معنى (قوله) ولا يرد مسح الخ عبارة المعنى فان قيل المسح على الخف بدل فلوجب تعميمه كبده لاجب بقيام الاجماع على عدم وجوبه وبان التعميم يفسده مع ان مسحه معنى على التخفيف لجواز دفع القدرة على الغسل بخلاف التيمم إنما جاز للضرورة اه (قوله) بلا كراهة عبارة النهائية والمعنى وأشار بالجواز إلى نفي كل من استجابه وكرهاته وعبارة شيخنا واشهر تعبيره بالجواز ان المسح افضل كاقوله في شرح الحاوى اه (قوله) فتنبه أي يجموع ما تضمنه التعليل والفرق (قوله) قياسه أي مقتضى اصاله كل منهما (قوله) في شرح الارشاد الخ قال فيه فان قلت كيف هذا أي تعليل عدم كراهة الغسل بانه الاصل مع أن مراد المسح أصل قلت الاصل الاثم إنما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي اصاله الغسل او هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتامله اه وما ذكره اخبره الاظهر بصرى اقول ما ذكره اه ولا يظهر وجهه وكذا ما ذكره اخبر الان ان يراد به ما اجاب به من انه يمكن المراد بكون الغسل اصلا انه القياس لانه وجب او لا بكون المسح اصلا انه وجب غير بدل عن شيء اخر كان واجبا اه (قوله) فهو من الحيثية الاولى اصلي الخ) وقد يقال انه من هذه الحيثية من مصادقات المسح لاصل آخر (قوله) من تلك يعني من المنيات بتلك القاعدة الاصولية (قوله) معنى يعود الخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل (قوله) وهو الخ) أي المعنى المستنبط من النص (قوله) بناء على انه الخ) أي بنا على الرجوع من ان الموضوع معقول الحكم وقوله الرخصة خبر قوله وهو (قوله) كاسر أي في اول الباب (قوله) من الاكتفاء (قوله) أي الرأس وقوله بالاقل أي المسح وقوله بالاكمل أي الغسل (قوله) حلاً للسهل أي في الآية (قوله) وهذا الخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال الى ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين الخ أي الامام ومن تبعه قول المتن (غسل رجله الخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وإن قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما سر في النهاية ازيد المعنى وعلى الاصح ولو قطع الماء على راسه او تعرض للبطر وإن لم يمسح اجزاه ويجزى مسح برءو تلج لا يتوبان ما تقدم اه (قوله) من كل رجل إلى قوله وحكمته في المعنى الا قوله خلافا إلى او عطفاً إلى قوله والحامل في النهاية إلا ذلك القول (قوله) خلافاً لمن زعم امتناعه وقال ان شرطه ان يكون بغير حرف عطف نحو هذا جرح ضرب خرب وهنا بعاطف والمقرر في العربية خلاف ما زعمه بجزمي (قوله) لمن زعم الخ) كآب هشام والرضي (قوله) او عطف الخ) عطف على قوله على الجواز (قوله) وحكمته أي حكمته التعبير عن الغسل بلفظ المسح (قوله) والحامل على ذلك أي المذكور من التاويلات ريشدي (قوله)

يضبط بما يجب غلته في الغسل (قوله) بان ثم صار قاسم (قوله) قد يقال وهنا ايضا صار قاسم وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صار قاسم (قوله) قياسه ان الغسل احد مصادقات الواجب الخير يمكن ان يجاب بان

على القائلين بالتبعية لأن يكونوا قائلين بتعيين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلا مد) لحصول
المقصود والمذكور به (الخامس) غسل رجله مع كعبيه من كل رجل او مسح خفيهما بشروطه قال تعالى وارجلهم إلى الكعبين
بنصبه وهو واضح ويجزه على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للاشارة إلى وجوب الترتيب او عطفاً على الرأس حلاً
على مسح الخفين او على الغسل الخفيف إذ العرب تسميه مسحاً وحكمته انها مظنة للاسراف فاشير لتركه بذلك والحامل على ذلك

الاجماع على تعين غسل ما حيث لا خوف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به على دخول (٣١) الكعبين هنا مرفق المرفقين وهما

العظمان النابتان من الجانبين
عند مفصل الساق والقدم
ولو فقد الكعب او المرفق
اعتبر قدره اى من غالب
أمثاله فبما يظهر بخلاف
ما إذا وجد في غير محله
المتعاد كان لاصق المرفق
المنسكب والكعب الوكبة
فانه يعتبر وكذلك في الحشفة
كما اقتضاء إطلاقهم وقال
جميع متأخروهم يعتبر قدره
من غالب الناس والنصوص
وكلامهم محمولان على
الغالب ويجب هنا جميع ما مر
نظيره في اليدين بما عليهما
وما حاذاهما وهما وشم إزالة
ما ينحو شق أو جرح من
نحو شمع أو دواء ما لم يصل
لغور اللحم الغير الظاهر
او يلتحم فلا وجوب او
يضره فيتيمم (السادس)
ترتيبه هكذا من تقديم
غسل الوجه قالدن فالراس
فالرجلين لافعله عليه السلام المين
للووضوء المأمور به ولقوله
في حجة الوداع ابدؤا بما
بدأ الله به العبرة بعموم
اللفظ ولأن الفصل بين
المتجانسين لا بد له من
قائمة هي وجوب الترتيب
لانذبه بقربة الامر في
الخبر فلو غسل أربعة
اعضاء معاً لم يحسب إلا
الوجه ولا يستطع بكفة
القروض والشروط لنسيان
او اكراه لانها من باب
خطاب الوضع (فلا تغسل
محدث) في ما قليل واكثر

الاجماع (الخ) عبارة النهاية الجمع بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل اه (قوله) وخلاف الشيعة في
ذلك اى ذلك الاجماع وغيره من الاجامات لا يعتد به لان الاجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة
محمد عليه السلام على حكم شرعى وليس صاحب البدعة الذى يدعو الناس اليها من امة الدعوة دون المتابعة ومطلق
الاسم لامة المتابعة كذا في التلويح فلا يتنى الاجماع بخلافته كرى (قوله) (ودل) الى قوله الى الخ في المعنى
والى قوله فيما يظهر في النهاية (قوله) وهما العظمان (الخ) وفي وجه ان الكعب هو الذى فوق مشط القدم وهو
شاذ ضعيف معنى (قوله) والنابتان أى البارزان المرتفعان بجري (قوله) عند مفصل الساق (الخ) بفتح
الميم وكسر الصاد ع (قوله) كما اقتضاء إطلاقهم) اعتمد به الجري وشيخنا (قوله) وقال جمع متأخرون
يعتبر) اى فيما إذا وجد المرفق او المنسكب في غير محله المتعاد (قوله) والنصوص (الخ) من قول الجمع (قوله)
ويجب الى قوله او يلتحم في النهاية والمعنى (قوله) بنحو شق) اى كغيب (قوله) من نحو شمع) اى كحنا ولا
اثر لدهن ذائب ولون حنا معنى (قوله) ما يصل لغور اللحم) عبارة ع ش اى حيث كان فيما يجب غسله من
الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم بباطن الجرح فلا يجب إزالة ولو كان رى اه (قوله) لغور
اللحم الغير الظاهر) اى من الجانب الآخر وقوله او يلتحم الخ اى بعد ان كان ظاهراً من الجانب الآخر
او المراد بغير الظاهر الذى وصل الى اللحم فان وصل حيث لم يجد الباطل فهو غير ظاهر عبارة ليعا به وفي الخادم
بعد قول الروضة يجب غسل باطن القرب لانه صار ظاهر اصوره ته كفى الجرح ان يكون بحيث يرى الضوء
من الجانب الآخر وفي بصرة الجوى ان شقوق الرجل إذا كانت يسيرة لا تحتاج الى جلد الى اللحم والظاهر
الى الباطن وجب إيصال الماء الى جميعها وإن غشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه إيصال الماء لذلك الباطن
وإنما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغى إلحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب إيصال التراب اليه اه
ومناقله عن البحر وغيره يوافقه ما تقرعن المجموع الخ اه كلام الایعاب اه كرى (قوله) من تقديم
الى قوله قبل في المعنى لا قوله بكفة القروض والشروط وقوله لانها الى المتين وقوله خلافاً لركش والى
قوله بل لو كان في النهاية إلا ما تقدم وقوله قبل الى وقول الرواين (قوله) من تقديم غسل الوجه (الخ) عبارة
المعنى اى كما ذكره من البداة بغسل الوجه مقروناً بالية ثم المدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين اه
(قوله) من تقديم غسل الخ) لا حاجة الى لفظ تقديم (قوله) لافعله الخ) عبارة النهاية لانه عليه السلام لم يتوضأ
لأمر تبار ولم يجب تركه في وقت أو دل عليه بيان الجواز كفى التلويح ونحوه اه (قوله) والبرة بعموم
اللفظ) اى وهو عام شامل للوضوء منبهة (قوله) ولأن الفضل الخ) ولأن العرب إذا كرت متعاطفات
بدأت بالأقرب فالأقرب فلماذا كر فيها الوجه ثم المدين ثم الرأس ثم الرجلين دللت على الامر بالترتيب وإلا
لقال فاعملوا وجوهكم ومسحوا برؤسكم وغسلوا أيديكم ورجلكم نهاية (قوله) ولأن الفصل) اى بالمدح
بين المتجانسين اى غسل الوجه والرجلين (قوله) فلو غسل أربعة الخ) اى ولو بغير اذنه حيث نوى مع غسل
الوجه نهاية (قوله) لم يحسب الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التنكيس وعليه صح وضوءه
في تلك الحالة فان نوى معنى (قوله) لانها الخ) فيه نظر الا ان يرجع الضمير للشرط فقط والقروض ويراد
بها فروض الوضوء يدعى ان لا يتوقف عليه الشرط حكمهما (قوله) من باب خطاب الوضع) وهو خطاب
الله المتعلق بكون الشئ مسبباً او شرطاً او مانعاً او صحيحاً او فاسداً اى لا من خطاب التكليف حتى يتأثر بنحو
النسيان قول المتن (محدث) اى حدثاً مخرقاً فقط نهاية ومعنى (قوله) على الاوجه) اى خلافاً لما يأتى عن
الرواين مع رده (قوله) بنية مامر) اى ولو معتمدات نهاية ومعنى (قوله) او بنية نحو الجنبات) اى نحو رفع
الجنبات (قوله) غاطها الخ) راجع لقوله او بنية نحو الجنبات الخ قول المتن (إن أمكن تقدير ترتيب) (الاولى ترك

الواجب المخير هو القدر المشترك بين الحصول كما تقر في الاصول وهذا لا يتأني أن يتصف بعد الحصول
بالاباحة وغيره من حيث خصوصه فليأتى ما بأن المراد يكون الغسل أصلاً أنه القياس لأنه واجب ولا

بنية مامر حتى نية الوضوء على الأوجه أو نية نحو الجنابة أو أداء الغسل غاطلاً لا محلاً فالأمر كشي (قال) اصح أنه ان أمكن تقدير وقوع
(ترتيب) في الخارج (بأن غطس ومكث) بقدر زمن الترتيب (صح) له الوضوء (وإلا) بمكث بأن خرج حالاً (فلا) يصح (قلت) اصح الصحة

تقدر لان الامكان يعنى عنه (قوله لان الغسل الخ) اقتصر النهاية على التعليل الا ترى ثم قال ومن علله
كالتفاسر بان الغسل يكنى الاكبر الخ رد بانه يتعنى بغسل الاسفل قبل الاعلى اه اى فانه يكنى للغسل ولا
يكنى للوضوء بل يحصل الوجه فقط وسببه عليه الشارح ايضا بقوله الا ترى بل العلة الصحيحة الخ (قوله
فاولى الاصغر) قد منع المساواة فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المسك
بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب شم (قوله ولا نظر لكون المنوى الخ) عبارة النهاية والمغنى واكتفى بنية
الجنابة ونحوها مع كون المنوى الخ (قوله حينئذ) اى حين اذنوى نحو الجنابة (قوله لا يتعلق بخصوص
الترتيب) اى تفيد او ثباتها بوقوعه (قوله ولتقدير الترتيب الخ) عطف على قوله لان الغسل الخ (قوله في
لحظات الخ) ربما يفيد انه لا بد من وجود هذه اللحظات للطيفة وليس كذلك لانه ان كان المراد مجرد فرضه
وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب فلا فائدة في التقدير حالي (قوله قيل
هذا) اى قوله ولتقدير الترتيب الخ وفى سم بعد كلامه فانه اذا علمت ذلك على وجهه علمت قوة هذا القيل
وضعف رده المذكور وان منع ما علم به مكاره واخفى وان سئد ذلك المنع لا يصلح للسند به قوله كيف الخ
يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدر وهو الترتيب وليس امرا وهما فان اردانه ايضا هو فان كان
معنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فالى فائدة في تقديره فكان يكنى
دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة ومطابقا للواقع فهو غير ممكن كاتفر فليتأمل المتأمل اه
(قوله اذهو الخ) اى الفرض (قوله ويرد بمنع الخ) الرد بوضوح لان المنى تقدير الترتيب حقيقة قسم (قوله
مبنى على طريقة الرافعى) اى الطريقة التى مشى عليها الرافعى والا فالرواى متقدم على الرافعى ع ش
(قوله لما بانى) اى فى بيان العلة الصحيحة بصرى (قوله عندئذ ذلك) اى نية الوضوء او رفع الحدث الاصغر
اى وان امكن اى الترتيب حقيقة (قوله ضعيف) خبر وبحث الخ (قوله وما علم به ممنوع) هذا المنع بالنسبة
الى المقدمة المطلوبة وهى والاقامة شرطى اجزا ما ذكر ويرشدك الى ذلك سند المنع بصرى (قوله فكفتم)
اى العاطس وقوله لك اى رفع الحدث وقوله من جميع ما ذكر اى من النبات (قوله ومن ثم) اى من اجل
ان العلة الصحيحة ما ذكر (قوله الوجه) اى الى قوله بل لو كان فى المغنى (قوله لمعة) بضم اللام ع ش (قوله بل
لو كان الخ) اقره ع ش (قوله سواء امكن تقدير الترتيب) اى الحقيقى (قوله ومن قيد) اى عدم تأثير
المانع كدى (قوله بامكانه) اى الترتيب الحقيقى (قوله انما اراد التفرع) اى تفرع عدم تأثير المانع
(قوله على العلة الاولى) وهى قوله لان الغسل فيها ذاتى الخ (قوله هو كذلك) لكن الحق القمولى
بالانفاس ما لو قد تحت ميزابا وغيره او صب غير الماء عليه دفعة واحدة وبجواب عن رد عليه بان المراد
بقول القمولى دفعة واحدة ان الماء مع جميع بدنه فى تلك الدفعة حينئذ نصار كالانفاس لا كالماء غسل اربعة

طهرا غير مرتب لان
النية لا تتعلق بخصوص
الترتيب ولتقدير الترتيب
فى لحظات لطيفة وإن لم
تحس قيل هذا خلاف
الفرض اذهو انه لا يمكن
تقدير ترتيبه ويرد بمنع
ما علم به كيف والتقدير
من الامور الوهمية لا الحسية
وشتان ما بينهما وقول
الرواى ان نية الوضوء
بغسله اى ورفع الحدث
الاصغر لا تجزئ اذ يمكنه
الترتيب حقيقة مبنى على
طريقة الرافعى خلافا لمن
زعم بناء على الطريقتين
لما بانى وبحث ابن الصلاح
عدم الاجزاء عندئذ ذلك
اى وإن امكن لانه لم يعم
الغسل مقام الوضوء ضعيف
وما علم به ممنوع اذ لا
ضرورة بل ولا حاجة لهذه
الاقامة بل العلة الصحيحة
هى إمكان تقدير الترتيب
فكسفته نية ما يتضمن ذلك

وبكون المسح أصلا أنه وجب غير بدل عن شىء آخر كان واجبا فليتأمل (قوله فاولى الاصغر) قد منع المساواة
فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المسك بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه
ترتيب (قوله قيل هذا خلاف الفرض) لا يخفى ان تحقق الترتيب حقيقة فى الواقع يتوقف على زمن يسع عمارة
الماء لكل عضو من اعضاء الوضوء عقب ماسه لما قبل وهذا هو المسك الذى اشتراطه الرافعى قطعاً
والمصنف نى اشتراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فان اراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع
فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب حقيقة فأسأف اى فائدة في تقديره فكان يكنى دعوى سقوط اشتراط
الترتيب فى هذه الحالة وإن اراد بتقديره فرضه فرضا مطابقا للواقع فهو غير متصور م ما تقر اذا علمت ذلك
على وجهه علمت قوة هذا القيل وضعف رده المذكور وإن منع ما علم به مكاره واخفى وإن سئد ذلك المنع
لا يصلح للسند به قوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام في التقدير بل في المقدر وهو الترتيب وليس امرا
وهما فان اردانه ايضا هو فان كان معنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب
كاقدم ومطابقا للواقع فهو غير ممكن كاتفر فليتأمل المتأمل (قوله ويرد بمنع الخ) الرد بوضوح لان المنى تقدير

من جميع ما ذكر حتى قصده
بغسله الوضوء من ثم كان
الوجه أنه لا يؤثر نسيان لمعة
أو لمع فى غير اعضاء الوضوء
بل لو كان على ما عدا اعضاء
الوضوء مانع كشمع لم يؤثر
فما يظهر سواء امكن تقدير
الترتيب أم لا ومن قيد
كالاستوى ومن تبعه بامكانه
انما اراد التفرع على العلة
الاولى الضعيفة خلافا لمن

أعضاءه معاً بما يرمي في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه ايعاب اه كرى عبارة الالطيفي اقم قول المنهج ولو انغمس محدث اجزاءه الانغماس لابد منه فلا يكتفى بالغتسل بدونه لكن الحق القمولى مالم يورث تحت ميزاب والنصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتد وارضاءه في شرح العباب اه **(قوله لان تقدير الترتيب)** اى مطلقاً حقيقة اى اولاً **(قوله وسيعلم)** اى قوله لا عن الترتيب في النهاية ولى المتن في المعنى **(قوله وسيعلم)** ما يأتى في الغسل الخ اى ولد استكت هنا عن استثناءه **(قوله لان الاصغر)** لندرج اى فى الاكبر وان لم ينو هناية ومغنى بل وإن نفاة فليو اى خلافاً لم حيث قال فى اثناء كلامه ما نصه ثم رايت الشارح في شرح العباب لما علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ ارتقاءه وان نوى ان لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ثم اطال فى تأييد النظر راجعه **(قوله فلا تنافى)** اى بين الاندراج وسنة رفع الحدث الاصغر عند الغسل عن الاكبر **(قوله مثلاً)** اى او يديه معنى **(قوله بعد بقاء الخ)** فيه منافاة ورد للذقيقة التى اشار اليها فى الغسل ونظير اليد ثم ما عدا الرجلين هنا يصري وياتى هناك ما يندفع به المناقاة **(قوله فى الاخيرين)** اى القليلة والنوسط **(قوله اذ لم يجب غسلهما)** ان اريد عدم الوجوب مطلقاً ولو ضمننا لغيره فمتنع وان اريد عدم الوجوب استقلالاً فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذ كره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القصاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر وايضاً وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب فتأمل به بانصاف سم وفى البجيرى عن القليوبى والعزيرى ما يوافقه **(قوله لا عن الترتيب)** عطف على قوله عن غسل الرجلين وتقدم عن سم اتفاه ان رداعلى ابن القاص مع ما فيه **(قوله اى الوضوء)** سواء فى استحبابه لانه كان حال شروعه فيه اى انما فيه قساً على ما ساقى فى التسمية وبدءه بالسواك يشعر بانها ناول السن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والوجه ان يقال اول سنته الفعلية المتقدمة الترتيب حقيقة **(قوله لم يورث فيما يظهر)** هل كذلك ما لو كان المانع ما على أعضاء الوضوء على ما عدا اقل ما يجزى مسحه من الرأس ايضاً فيه نظر وقياس عدم التأثير فمذا كره عدمه هنا ايضاً وقد يشكك بقوله لم يغسل الأعضاء الاربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط اذ لا فرق فى المعنى بينه وبين تعمم جميع البدن مع المانع المذكور **(قوله اى مع تاخر الخ)** قد يقال ينبغى على طريقة ما قرره ان التقدم مع الانغماس دفعة واحدة كذلك **(قوله اذ لم يجب فيه غسلهما)** ان اريد عدم الوجوب مطلقاً ولو ضمننا فنوع يؤدب المانع انه لو قصد بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الاصغر بان قصد هذا الاثبات وهذا الذى معالم يحصل الوضوء كما هو الظاهر لان قصد رفع الجنابة دون الحدث صارف للغسل عن الحدث فلا يرتفع لزم لم يجب مطلقاً وجب ان يحصل وان اريد عدم الوجوب استقلالاً فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذ كره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القصاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر وايضاً وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب فقد لزوم الخلو عن الترتيب فتأمل به بانصاف ثم رايت الشارح في شرح العباب لما علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ ارتقاءه وان نوى ان لا يرتفع وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد اذنوى غير التحية دون التحية انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها فى غير ما عدا الاطلاق والفرق بينهما بان التدخلى فى الطهارة اقوى غير قوى فان قلت يدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض احداثه ونفى غيره من باقياها ان تصح النية ويرتفع حدثه مطلقاً قلت يفرق بان مقتضى احداثه واحد بخلاف الاصغر مع الاكبر لا اختلاف مقتضاها ما بان الاكبر بحرماً لا بحرماً الاصغر فليتامر وقد يؤيد النظر ان اندراج الاصغر فى الاكبر غاية ان تجعل نية الاكبر نية للاصغر فاذا نوى الجنابة ونوى ان لا يرتفع الاصغر تنافضت النية وصار كما لو نوى رفع الاصغر وان لا يرتفع

لان التقدير الترتيب لا يأتى إلا عند عموم الماء لأعضاء الوضوء معاً حالة واحدة وما ذكره من ان الغمس فى القليل اى مع تأخر النية عن الغمس يرتفع الحدث عن جميع أعضاء الوضوء وإن لم يمكث نظراً لذلك التقدير هو المتقول المعتمد خلافاً لمن زعم رفعه عن الوجه فقط إلا أن يعمل على تقدم النية على غمسه وسيعلم مما يأتى فى الغسل انه لو غسل جنب بدنه إلا أعضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها لان الاصغر لندرج فكانه لم يوجد وإنما سنت نية رفعه خروجه من خلاف من لم يقل باندرجاه فلا تنافى خلافاً لمن وهم فيه أو لارجلية مثلاً ثم أحدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقاء أعضاء الوضوء أو قبلها أو فى اثنائها والموجود فى الاخيرين وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة إذ لم يجب فيه غسلهما لا عن الترتيب لوجوبه فيما عداهما (وسنته) أى الوضوء (السواك)

عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه ولا يختص
 طلبه بالوضوء. فليس لكل غسل أو تيمم وإن لم يصل به نهاية عبارة المعنى بعد ترجيعه للقول الثاني كالشارح
 كما يأتي ماضيه قال الأذري وإذا تركه أو لم أره أي أتى به في أناته أو كالتسمية وأولى ولم أره منقولاً لا وهو
 حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكاة لا يطلب السواك للغسل وأن طلب لكل حال قليل ولعل سبب
 ذلك الاكتفاء باستحبابه في الوضوء المستنون فيه **(قوله هذا الحصر الخ)** جواب عما قيل من أنه لو قال ومن
 سنه السواك الخ كغيره بالحرر لكان أولى كلابيهم الحصر فإن سنه لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا الحصر
 إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمعنى وسننه المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لجميع
 سنه وقدر عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة **(قوله باعتبار المذكور هنا)** يتأمل معناه ففيه
 خفاء. وكان مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا
 لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا ذكر الآن من هذه
 السنن إلا هذه ولا ينبغي أنه تكلف سمى أو خال عن الفائدة **(قوله المذكور هنا)** أي في هذا الكتاب من
 أفعال الوضوء لا مطلقاً بصري **(قوله وهو مصدر الخ)** أي إذا كان بمعنى ذلك **(قوله وهو لغة البدك والته)**
 فهو مشترك بين المصدر والآلة عرش **(قوله استعمال نحو عود)** أي من كل خشن يزيل القلق أي صفرة
 الأسنان ولو نحو خرقة أو أصبع غير الخشنة شيخنا **(قوله وما حوله)** يعني ما يقرب منها فيشمل اللسان
 وسقف الحنك عرش **(قوله فافله الخ)** تفريع على إطلاق المعنى الشرعي لكن لا يناسبه الاستدراك إلا في
 قان الإطلاق المذكور ويشمل ما لا يذكر أيضاً **(قوله فلا بد من إزالته)** جزم به شيخنا **(قوله ويحتمل الخ)** لعل هذا
 الاحتمال أقرب بصري **(قوله لا تنها تخففه)** ولا إطلاقاً للتعريف **(قوله وذلك)** أي يندب السواك للوضوء
(قوله لو لا أن أشق الخ) أي لو لا خوف المشقة موجود الخ فادفع ما يقال أن لو لا خوف امتناع وجوده وهذا
 يقتضي العكس وفي عمرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي الأمر بالإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك
 ثبوت الطلب الذي فاقوجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تغطي ذلك أم يجزى
(قوله لا مرهم الخ) وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال عرش فان قلت هو صلى الله
 عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وإنما يبلغ الأمر بتبليغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا لا يجب بانه
 يحتمل أنه فرض إليه ذلك بأن خيره الله تعالى بين أن يأمرهم أمر إيجاب وأن يأمرهم أمر نذب فاختار
 الأسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤوفاً رحماً **(قوله ومحلّه بين غسل الكفين الخ)** أي على ما قاله ابن
 الصلاح وابن النقيب في عمدته وكلام الإمام وغيره عيل إليه وينبغي اعتناؤه وقال الغزالي كاللوردى والفقهاء
 محلّه قبل التسمية مفتي وجري على ما قاله الغزالي الشهاب الرمي والنهاية والزيادي وقال شيخنا وهو المعتمد
 وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه وما غسل الكفين فالسنن الوضوء الفعلية الداخلة
 فيه أو التسمية فالسنن القولية الداخلة فيه وأما المذکور المشهور بعده فالسنن القولية الخارجة عنه فلا
 تنافي **(قوله لأن أول سننه التسمية)** أي عند أول غسل اليدين المقرون بالنية كما افاده قوله كما يأتي
 وبذلك يظهر التقريب ويندفع قول السيد البصري تطبيق هذه العدة على معلولها يحتاج لتأمل **(قوله)**

هذا الحصر إضافي باعتبار
 المذكور هنا فلا اعتراض
 وهو مصدر ساك فابسوك
 وهو لغة البدك وآلته
 وشرعاً استعمال نحو عود
 في الأسنان وما حوله وأقله
 مرة إلا أن كان لتغير فلا
 بد من إزالته فيما يظهر
 ويحتمل الاكتفاء بها فيه
 أيضاً لأنها تخففه وذلك
 للخبر الصحيح لو لا أن
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسواك عند كل وضوء
 أي أمر إيجاب ومحلّه بين
 غسل الكفين والمضمضة
 لأن أول سننه التسمية
 كما يأتي ويسن في السواك
 حيث نذب لا بقيد كونه
 في الوضوء وإن أومضته
 العبارة

وذلك مبطل لما فليتأمل **(قوله هذا الحصر الإضافي)** لا ينبغي أن معنى كون الحصر هنا إضافياً كون المقصود
 إثبات النسبة للذكورات ونفها عن بعض ماعدا المذكورات وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله إيفيد
 ذلك وقد يوجه بأن ماعدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كقضية
 المذكور في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالروضة والمقصود بالنفي
 القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل **(قوله باعتبار المذكور هنا)** يتأمل معناه ففيه خفاء. وكان
 مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت
 هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا ذكر الآن من هذه السنن إلا

اتكالا على ماهو واضح
 كونه (عرضا) أى على عرض
 الانسان ظاهرها وباطنها
 لا طولا بل يكره الخبر
 مرسل فيه وخشية إدماء
 اللثة وإفساد عمورا الأسنان
 ومع ذلك يحصل به أصل
 السنة نعم اللسان يستاك
 فيه طولا لخبر فيه في أى
 داود وشرط السواك أن
 يكون بمزيل وهو الحشن
 فيجزى (بكل خشن) ولو
 نحو شعد أو شنان لحصول
 المقصود به من النظافة
 وإزالة التغير نعم يكره
 بمبرد وعود ريحان يؤذى
 ويحرم بذى سم ومع ذلك
 يحصل به أصل السنة لأن
 السكراة او الحمرة لامر
 خارج والعود أفضل من
 من غيره وأولاه ذوالريح
 الطيب وأولاه الاراك
 للاتباع مع ما فيه من
 طيب طعم وريح وتشعيرة
 لطيفة تنقي ما بين الأسنان
 ثم بعد النخل لأنه آخر
 سواك استاك به رسول
 الله ﷺ وصح أيضا
 أنه كان أراكا لكن الأول
 أصح أو كل راقا لمحب
 عليه ثم الزيتون لخبر
 الدارقطنى نعم السواك
 الزيتون من شجرة مباركة
 تطيب الفم وتذهب
 بالحفر أى وهو داء في

اتكالا (الخ) أى ولربال ذلك الإهم اتكالا (على ماهو واضح) أى من ندب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ)
 فاعل يسن (قوله أى على عرض الأسنان) إلى قوله أى من جنسه في النهاية لإلا قوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله
 لأنه إلى ثم الزيتون وكذا في المغنى إلا قوله لم يبرد (قوله أى على عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بحاجب
 فله الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم اليسر ويذهب إليه بهاية ومغنى وشرح بافضل قال عرش المتبادر من هذا أنه
 يبدأ بحاجب فله الأيمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك في الأسنان العليا والسفلى ظورا وبطنا إلى
 الوسط ثم اليسر كذلك اهـ (قوله فيه) أى في النبي عن الاستاك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر
 اللام وتخفيف التاء المثناة لحم الأسنان الذى حولها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل
 الأسنان فهو عمر بوزن تمر كرى ولفظ الجبرى وهى تثليث اللام ماحول الأسنان وعبرة القليوبى وهى
 اللحم المغرو فيه الأسنان وأصل لثنى حذف لام الكلمة وعوض عنها التاء اهـ فقول الكردى أو اللحم
 الخ مجرد تفتن في التعبير (قوله وإفساد عمورا الأسنان) روى ما بيننا من اللحم واحده عمر اهـ بصرى (قوله
 ومع ذلك) أى الكراهة في الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن وإلا فلنا نسب وأما في اللسان
 الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فله بلطف وعلى كراسى اضراسه اهـ خطيب
 وينبغي أن يجعل استعماله في كراسى الاضراس تنمى للسان ثم بعد الأسنان واللسان وبعد اللسان سقف
 الحنك عرش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير
 فيما عداهما ما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طول كاللسان في غير اللثة اماهى فينبغي أن يكون عرضا لأنه
 غل كراهة الطول في الأسنان بالخوف من إدماء اللثة عرش قال شيخنا ويسن أن يمر على سقف حلقه طولا
 وعرضا بعد امراره على كراسى اضراسه طولا وعرضا على بقية أسنانه عرشا وعلى لسانه طولا فيكره
 في طول اللسان وعرضا الأسنان اهـ وامل الاقرب في السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله عرش والله
 أعلم (قوله أن يكون بمزيل) أى طاهر فلا يكتفى بالتنجس نهاية ومغنى وشيخنا وبأى في الشارح اختيار أجزائه
 وفاقا للاستوى وشرح الروض (قوله وهو الحشن) بكسرتين كافى الأشموى لكن جوز القاموس فيه فتح
 الحامو كسر الشين بجبرى المتن (بكل خشن) خرج به المصنعة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال
 القلق لأنه لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بافضل (قوله ولو نحو سعداخ) أى وأخرقة
 مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طيب معروف فيه منفعة عجيبة في القروح التى عسر اندمالها اهـ
 (قوله وأشنان) بضم المهمزة عرش كسر هاء الغة وهو الغاسول أو حبه برماوى اهـ بجبرى (قوله يكره بمبرد)
 وفاقا للنهاية كاسر وخلافا للذنى حيث قال بعدم اجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الايعاب ما ملخصه بكره
 بعد ريحان وقصيب المان وطرقاه بالعصفور والورد والكزبرة والقصب والاس وبطرق السواك اهـ
 كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قبل من أنه يورث الحجام اهـ (قوله يحصل به) أى بما ذكره من المبرد وعود
 الريحان وذى السم (قوله والعود أفضل الخ) عبارة شيخنا والاستياك بالاراك أفضل ثم مجرى بد النخل ثم
 الزيتون ثم ذى الريح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقه فبذلك خمس مرات وبجبرى فى كل
 واحدة من هذه الخمسة خمس مرات فالجملعة خمسة وعشرون لأن أفضل الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء
 الورد ثم المندى بالريح ثم اليا بس غير المندى ثم الرطب بفتح الراء وسكون الطاء بعضهم يقدم الرطب على
 اليا بس وكذا يقال فى الجريد وهكذا نعم الخرقه لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اهـ زاد الجبرى وكل من
 هذه الخمسة بمراتبه الخمسة مقدم على ما بعده اهـ (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبع (قوله
 وأولاه الأراك) وفى الايعاب غصانه إلى من وعروقه وعبارة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع
 الأراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اهـ كردى (قوله أو كل راقا الخ) هذا أولى أو متعين إذ لا معدل إلى
 الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء قبل) أى من عبد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا
 هذه ولا يحنى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكتفى بالتنجس فيما يظهر مر (قوله)

لانه اول من استاك ونص بعضهم على انه من خصائص هذه الامة بالنسبة للامم السابقة للانبياء لانه كان للانبياء من عهد ابراهيم دون ائمتهم شيخنا **(قوله واليايس الخ)** اى من كل نوع عرش **(قوله من الرطب الخ)** عبارة النهاية فقيام الورد بغيره كالريق **(قوله من المندى الخ)** ومن اليايس الذى لم يندمغنى **(قوله اى من جنسه)** اى جنس المندى بالماء كرى عبارة السيد عمر البصرى وهذا هو الظاهر لان ترتيب الاجتماع ماخوذ من الاتباع فعلا وقولا وهما عبارة عرش ظاهره راءه اى الاراك مقدم باسائر اقسامه على ما بعده **(قوله ويظهر ان اليايس الخ)** وقيل بالعكس ومال اليه البجيرمى وكلام شرح بافضل يفيد ان السواك الرطب اولى من اليايس المندى بالماء **(قوله المتصلة)** الى المتن فى النهاية والمغنى **(قوله)** ولما كان فيه ما فيه اى من لزوم عدم اجراء الاشتان والخرفة ونحو ذلك مما لا يسمى سواكافى العرف **(قوله)** اختار المصنف اى فى المجموع نهاية **(قوله)** واصبه المنفصلة **(قوله)** وقال للمغنى كى باتى وخلافا للنهاية عارته فان كانت منفصلة ولمنعه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا استنجاء بجمع الازالة كما يحته البدرين شبهة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستجاراه وان جرى بعض المتأخرين على اجزائها اه قال عرش منهم شيخ الاسلام اه وقال السيد البصرى ومقتضى تعليله اى النهاية ان اصبع غيره المتصلة كذلك وهو لا يقول به **(قوله)** وان قلنا يجب دفنها اى على قول والافالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم عبارة للمغنى اما المنفصلة الخشنة فتجزى ان قلنا بطهارتها وهو الاصح ودفعنا مستحجلا واجب وان قلنا بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافا لاسنوى كما لا يجزى الاستنجاء بها **(قوله)** عدمه اى عدم اجزاء النجس هنا اى فى الاستياك **(قوله)** وجوابه اى كفى فى شرح الروض سم **(قوله)** ان ذلك اى الاستنجاء بالحجر معنى وكذا خبر منه **(قوله)** بخلاف هذا اى الاستياك **(قوله)** وليس رخصة الاستياك فانه ليس الخ وقوله المقصود منه الخ الاولى العطف **(قوله)** بجر النظافة اى ازالة التراب كربة معنى **(قوله)** ذلك اى النجس **(قوله)** ولا ينافى اى اجزاء السواك بالنجس **(قوله)** خلافا لبعضهم منهم النهاية والمغنى كاسم **(قوله)** مطهرة بفتح الميم وكسرها كل انا يطهر به اى منه فشب السواك به لانه يظهر الغم قاله فى المجموع معنى وباتى فى الشارح ما يوافقه **(قوله)** لان معناه الخ قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفا سم **(قوله)** ففى اى الطهارة الماخوذه منه مطهرة **(قوله)** ولا يجب الخ قد يقال لو فرض توقف زوالها عليه عيناً فظاهر انه يجب بصرى عبارة شيخنا وقد يجب كما اذا نذر او توقف عليه زوال نجاسة او ربح كره به فى نحو جمعه وعلم انه يؤذى غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذته ولا عذر ضاه فان كان باذنه او علم عذر ضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتبرك به ولا كان صاحب السواك عالما او لئلا يمكن خلاف الاولى ولو ما كان اصله التمدد لا يعتبر به الا باحة اه قول المتن (للصلاة) اى ولو قبل دخول وقتها شوى برى اه وباتى عن سلم مثله **(قوله)** فرضها الى قوله والقياس فى المغنى الى قوله وايضا فى النهاية لا قوله وبفرق الى وصلاة الجنازة **(قوله)** وان سلم من كل ركعتين اى من نحو التراويح معنى **(قوله)** والقياس الخ افى بذلك

حصولها اى اى حصول المقصود قال فى شرح العباب لا تجزى بجزى من السواك الا الاصابع لانه ضعيف وان قال الضياء المندى لارى باسناداه باسنادها فظن هل بشكل بالعمل بالضعيف فى القضايا او لا وليس هذا من ذلك **(قوله)** اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة الخ فى شرح راما اصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزى فان كانت اى الاصبع منفصلة ولو منعه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا استنجاء بجمع الازالة كما يحته البدرين شبهة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء **(قوله)** وان قلنا يجب دفنها اى على قول والافالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم **(قوله)** وجوابه اى كفى فى شرح الروض **(قوله)** ولا ينافى الخ اى لا يقال لارضا لم يرب فى استعمال النجس الذى حرمه وذلك لان تفكك كربة التحريم كفى فى الصلاة فانها رضاء للرب قطعاً مع اجزائها فى ثواب ومكان محرر من تفكك كربة التحريم **(قوله)** لان معناه الخ قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفا **(قوله)** والقياس الخ افى بذلك شيخنا الشهاب

من الرطب ومن المندى بماء الورد اى من جنسه ويحتمل مطلقاً وذلك لان فى الماء من الجلاء ما ليس فى غيره ويظهر ان اليايس المندى بغير الماء اولى من الرطب لانه ابلغ فى الازالة (لا اصبعه) المتصلة فلا يحصل بها اصل سنة السواك وان كانت خشنة (فى الاصح) قالوا لانها لا تسمى سواك ولما كان فيه ما فيه اختار المصنف وغيره حصوله بها اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة واصبعه المتصلة فيجزى وان قلنا يجب دفنها فوراً ويحث الاسنوى اجزاءها وان قلنا بنجاستها ككل خشن نجس ويلزمه غسل القدم فوراً لعصيانته واعتراض بان قياس عدم اجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدمه هنا وجوابه ان ذلك رخصة وهى لا تاتى بمعية والمقصود منه الاباحة وهى لا تحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة اذ لا يصدق عليه هذا بل هو عمة المقصود منه مجرد النظافة فلا يؤثر فيه ذلك ولا ينافيه خلافا لبعضهم خبر السواك مطهرة قائم لان معناه اقل تنقيه وتزويل لا شرعية كما هو واضح ولا يجب عينا بل الواجب على من اكل نجاسة دسومة ازالها ولو بغير سواك (ويسن) اى يتأكد

انه لو تركه اولها سن له تداركه اثناءه ما فعل قليل كما يسن له دفع المار بين يديه بشرطه (٢١٧) وارسال شعر أو ثوب كقب ولو

من مصل آخر ولسجدة التلاوة أو الشكر وان تسوك للقراءة على الوجه ويفرق بينهما وتداخل بعض الاغسال المستونة بان مبتاها على التداخل لمشتقتها ومن ثم كتبت في أحداهما بابقا ولا كذلك هنا لقرار انه ليس لكل ركعتين وان قرب الفصل ولانه ليس للصلاة وان تسوك لوضوئها ولم يفصل بينهما وبفعله القارىء بعد فراغ الالة وكذا السامع كما هو ظاهر اذ لا يدخل وقتها في حقه أيضا إلا به فن قال يقدمه عليه لتصل هي به لعل له عاية الافضل ولصلاة الجنابة وللطواف وذلك لخبر الحميدى باسناد جيد ركعتان بسواك افضل من سبعين ركعة بسواك وليس فيه دليل على افضليته على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لانهم لم يتحدوا الجزاء في الحديثين لان درجة من هذه قد تعدل كثيرا من تلك السبعين ركعة وايضا خبر الجماعة اصح من الجمع ان خبر السواك الضعيف من سائر طرقه وان الحاكم تساهل على عاده في تصحيحه فضلا عن قوله انه على شرط مسلم وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة لخبر مسلم صلاة الجماعة تعد خمسا وعشرين من صلاة الفذ

شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله انه لو تركه) اى تسبانا نابة (قوله سن له تداركه الخ) وفاقا للنباية وقال في المعنى والظاهر عدم الاستحباب لان الكف مطلوب في الصلاة فركاته ولي هو اولى بالاعتدال لان المسائل المذكورة خرج فيها عن الاصل لوجود المنقضى لمن السنة بصري واليه ميل كلام شيخنا (قوله ولسجدة التلاوة الخ) قال في شرح العباب واما الاستيكا للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة واولها هو الاصح فلاها سم وعش (قوله او الشكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود عش (قوله وان تسوك للقراءة) اذ كان خارج الصلاة فان كان فيها وسجد للتلاوة لا يطالب منه الاستيكا للاستحباب السواك الاول على الصلاة وتوابعها عش عن الاعياب (قوله على الوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكف به اى بالسواك للقراءة عن التسوك للسجود فليست يجب لقراءته ايضا بعد السجود اه سم وظاهره وان استاك للسجود وقد مر عن شرح العباب خلافه (قوله ويفرق بينهما) اى بين عدم تداخل سواك التلاوة وسواك السجدة (قوله ومن ثم كتبت الخ) اى في حصول اصل السنة وسقوط الطلب بانفاق وفي حصول الثواب ايضا عند النباية ومن وافقه (قوله وبفعله) اى السواك (قوله وقتها) اى وقت سجدة التلاوة (في حقه ايضا) اى في حق السامع كالقارىء (الا به) اى بالفراغ (قوله لعل له عاية الافضل) بوفائده الروض للصلاة قبل دخول وقتها فان الافضل فعلة قبل دخول الوقت ليتها للعبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشكل على افضلية السواك قبل الوقت حرمة الاذان قبله لا شغاله بعبادة فائدة لا نأقول الا اذان شرع للاعلام بدخول الوقت فعلة قبله بنافى ما شرع هو له بل فعلة قبله بوقع في ليس بخلاف السواك فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقته ثم رأيت سم على حجب استشكل ذلك ولم يحجب عش عبارة سم قوله لعل الخ فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يتخلل ذلك عن شيء مع قوله اذ لا يدخل الخ كذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستيكا لصلاة الظهر على الزوال وتقدم عن الشورى الجزم بهذا (قوله وللطواف) ولو تفلا نابة ومعنى (قوله وذلك) اى تاكد سن الاستيكا للصلاة (قوله وليس فيه دليل الخ) عبارة النباية والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة اى بالسواك على صلاة المفرد بسواك لكثرة التواتر المترتبة عليها (قوله التى هي بسبع الخ) وفي رواية بخمس وعشرين درجة كما باتى في الشرح (قوله من هذه) اى من السبع والعشرين درجة للجماعة (قوله وقول ابن دقيق العيد الخ) جواب عما مرد على قوله لانهم لم يتحدوا الجزاء الخ (قوله من صلاة الفذ) بشد الذال اى المفرد (قوله مناوع فيه) خبر وقول ابن دقيق العيد الخ الضمير المحرور له واما ضمير بانه فيجوز كونه له ولدراد خلافا لما في الكردى من انه راجع لخبر الرملى ثم الجامع بينه وبين هذه الامور المتصورة كلها او بعضها كونه امرا مطلوبا يسيرا وبما يدل عليه ايضا حديث اذا امرتك بامر فأتوا منه ما استطعت وقولهم المبسور لا يسقط بالمسور (قوله ولسجدة التلاوة والشكر) قال في شرح العباب واما الاستيكا للقراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة واولها هو الاصح فلاها سم وعش (قوله على الوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكف به اى بالتسوك للقراءة عن التسوك للسجود فليست يجب لقراءته ايضا بعد السجود اه (قوله لعل له عاية الافضل) فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يتخلل ذلك عن شيء مع قوله اذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستيكا لصلاة الظهر على الزوال (قوله وذلك لخبر الحميدى الخ) قال في شرح الروض فان قلت حاصله ان صلاة به افضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته مفردا وخمسا وعشرين ضعفا ان السواك للصلاة افضل من الفرض وهو خلاف المشهور ثم اجاب ببعض الاجوبة التي ذكرها الشارع ثم قال او يحمل اى او يحجب بحمل خبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت صلاتها وصلاة الافراد بسواك او بدونه والخبر الاخر على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك

بقصته مضمون الدرجة التي غيظه (٢١٨) فتكون صلاة الجمعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الالقي باب

مسلم (قوله بقصته) أي قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا خبر غيره في أي الحديث الأول (قوله وخمس الخ) وذكر الخمس هذا بناء على رواية أخرى غير رواية السبع كردى أي فالأرق لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا أن يقصد هذا إلى وجود تلك الرواية (قوله وهذا) أي الإذخاع الضم (قوله والمانع) عطف على المبنى (قوله من حصره) أي حصرت ثواب الجماعة على السبع والعشرين ورجع السكردى الضمير لأن دقيق العيد (قوله وبمنعه) أي الحصر أو الحيل أيضا أي كنعن الالقي باب الثواب (قوله وحينئذ) أي حين الإذخاخ (قوله فلا إشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كردى (قوله فلا إشكال) كان معناه أنه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتين فركعتان جماعة بخمس وعشرين ركعة ينضم إليها خمس وعشرون درجة والمجموع أزيد من سبعين ركعة فليتامل سم (قوله على هذا التضعيف) أي السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطأ الخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد أخرى (قوله وتوفر الخشوع الخ) عطف على الخطأ (قوله المقصود الخ) صفة لتوفر الخ (قوله وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطأ والتوفير (قوله وأما الحل الذي ذكره شيخنا الخ) نقله ثم وضعه راجعه أن رمت (قوله أظاھر الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا مكان الجمع الخ) في أن هذا لا يمكن إجماعا لوجود دليل ولو عين الشيخ ذلك الجواب مع أنه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج إليه دليل سم (قوله كما علمت) أي من قوله لا مكان الإذخاع كردى (قوله ومثل هذا) أي درجات العبادة (قوله الراى) أي الاجتهاد (قوله فهو) أي الخبر المذكور الوارد عن ابن عمر (قوله في حكم المرفوع) أي إليه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه) أي بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكره وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز أن تكون الدرجة هي الصلاة وتكون أحاديث الدرجة محمولة على أحد القسمين في أحاديث الصلاة فتأمل سم (قوله متفقة الخ) في أن كلا من الخمس والعشرين درجة والسبع والعشرين درجة وارد كما أنه عليه غير واحد إلا أن براد بذلك عدم وجود رواية النقص عن ذلك (قوله على الخمس والعشرين) كذا في النسخ والصواب على السبع والعشرين لأن الأحاديث التي ذكرها في الدرجة سبع وعشرون وأخمس وعشرون اه (قوله فدل الخ) أي ما ذكر من اتفاق أحاديث الدرجة واختلاف أحاديث الصلاة (قوله وحينئذ) أي حين إذا كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما بازا الدور) أي المخصوص بأهل الدور لا قائمتهم في غير الجماعة (قوله باثنين وأربعين صلاة الخ) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم هذا يدل على أنه لم يرد بقوله فدل على أن الدرجة غير الصلاة أنها غير بحسب الحقيقة وإلا فجدد معانيها كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجمعة باثنين وخمسين صلاة بل ينافي ذلك التفرع وإنما

والأخرى بدونه صلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه عشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفر بسواك بخمسة عشر انتهى قوله بعشر وجهه أنها إذا كانا بلا سواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زادت إذا كانت وحدها بسواك الخمس أو ثلاثين علمنا أن الزيادة للسواك عشر وقوله بخمسة عشر وجهه أنها لو كانا بلا سواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فإذا كان الافراد بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين (قوله فلا إشكال) كان معناه أنه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمس وعشرين ركعة تنضم إليها خمس وعشرون درجة والمجموع أزيد من سبعين ركعة فليتامل (قوله لا مكان الجمع بغيره) فيه أن هذا لا يمكن إجماعا لوجود دليل ولو عين الشيخ ذلك الجواب مع أنه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاختيال فلا يحتاج إلى دليل (قوله وبه يندفع) ما ذكر من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكر وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز أن تكون الدرجة هي الصلاة وتكون أحاديث الدرجة محمولة على أحد القسمين في أحاديث الصلاة فتأمل (قوله باثنين وأربعين) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم

لثواب المبنى على سعة الفضل والمانع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة وبمنعه أيضا أن رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأني الحل مع ذلك .. وحينئذ فلا إشكال بوجه وبسليم أن الدرجة الصلاة فلا شك أن للجماعة فوائد أخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطأ بها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان المقصود لمزيد الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك يزيد على زيادة السواك بكثير فلا تعارض وأما الحل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخول عن تكلف ومخالفة أظاھر الحديثين فيحتاج إلى دليل لا مكان الجمع بغيره بما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمر أن الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجمعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا دخل للرأى فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع أيضا تفسير الدرجة بالصلاة لأن أحاديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين وأحاديث الصلاة مختلفة فدل على أن الدرجة غير الصلاة لأنها تختلف بالمحل والصلاة اختلفت بها وحينئذ فتكون الصلاة

جماعة في مسجد العشرة وهو بازاء الدور باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجمعة وهو الجامع الأكثر جماعة غالبا أراد

أراد به أنها زائدة عليها مع كونها معناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجمعة أذعى هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل سم أي فإن هذا خلاف قوله السابق أي لا مكان الاختلاف الذي هو كالصرح في إرادة المغايرة بحسب الحقيقة ثم قول المحشى والمعنى أن الخمس إلخ لا صوب الموافقة لقوله السابق أي باعتبار إلخ والمغنى الشارح أن السبع والعشرين درجة سبع وعشرون صلاة إلخ (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما مر أن كل صلاة ركعتان (قوله وبهذا يتأيد إلخ) أي بقوله فتسكون الصلاة جماعة إلخ (قوله وإلا) أي وإن لم ينفع اللطف في دفع الادعاء بترتبه في شرح بفضل ويظهر أنه لو خشى تنجس فله لم يندب لها اه وكتب عليه الكردى مانصه وفي الإيعاب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافاً إن اتسع الوقت وعنده ما يطره فله ولم يخش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم راي بعضهم صرح بمجرته إذا علم من عادته أنه إذا استاك دس فله وليس عنده ما يغسله به وضاق وقت الصلاة اه (قوله لها) أي الصلاة (قوله له فيه) أي الاستاك في المسجد (قوله أطالو إلخ) خبره كراهة الخ (قوله في ردها) أي الكراهة يعني في رد قوله لها قول المتن (قوله وتغير الفهم) أفهم تعبيرة بالفهم دون السن نده لتغير فهم من لاسن له وهو كذلك النهاية وشيخنا قال ع ش هذا قد يشمل الفهم في وجه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة الفقا وليس بعيداً سم اه (قوله ربحا أولونا) أي أو طعنا فربما يطره نعم في الأولين أكد فيها يظهر أيضاً أن ضررهما متعدد بخلافه ولم يقيد صاحب المغنى بالتغير بوصف ولعله جنوح منه إلى التعميم الذي أشرت إليه بصري عبارة الحلي ربحا أولونا أو طعنا اه وعبارة البجيري على الاعتناع قوله راحة الفهم ليس بقيد بل مثله اللون كصفرة الأسنان والطعم اه (قوله بنحو نوم) إلى التنبيه في المغنى لا قوله مصدر إلى للفهم وقوله كالتسمية إلى منزل وقوله ولو لغيره إلى الردادة كل (قوله بنحو نوم) أي كجوع مغنى (قوله أو أكل كربة) كنوم وبصل وكراث شيخنا (قوله مصدر ميمى) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بمعنى اسم الفاعل) قيد قال أو راي على المصدرية رعاية للابنية بصري (قوله ويتأكد) إلى قوله أو الته في

هذا يدل على أنه لم رد قوله فدل على أن الدرجة غير الصلاة أنها غير بحسب الحقيقة والإفجر دمغارتها لها كذلك لا يفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة في مسجد الجمعة باثنين وخمسين صلاة بل ينافي ذلك التفرع وإما أراد به أنها زائدة عليها مع كونها معناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجمعة أذعى هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل اه (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة وفي شرح الروض أو يجعل صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الأفراد بسواك أو بدونه والخبر الآخر على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك أو بدونه ففصل صلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك أفضل صلاة المفتردين بسواك بخمسة عشر اه وقد قدمناه أيضاً فقد افاد هذا الرجل أن لفضيلة الجماعة خمسا وعشرين وفضيلة السواك عشراً أو بضع مائة فإذا كانت الصلاتان جماعة لكن أحدهما فقط بسواك فقد استوى باقي الجماعة وصارت التي بسواك زائدة بمالسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى وإحداهما فقط بسواك زادت على الأخرى بعشر السواك وإذا كانت إحداهما جماعة بسواك والأخرى فرادى بلا سواك زادت الأولى عما للجماعة وهو خمس وعشرون وبالسواك وهو عشر ومجموع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانت إحداهما جماعة بلا سواك والأخرى فرادى به فزيادة الأولى للجماعة هي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشرين بقي خمس عشرة زائدة على الثانية (قوله وتغير الفهم) لو كان له وجهان أحدهما من جهة فقاؤه لا يجب غسله لا يطلب مضضة للفهم الذي فيه ولا استنشاؤه للآفة الذي فيه وهل يطلب السواك

باثنين وخمسين صلاة وهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولو عرف من عادة أدماء السواك لفهمه استاك بلطف وإلا تركه وبفعله لها ولغيرها ولو بالمسجد أن من وصول مستقذر إليه وكراهة بعض الأئمة له فيه أطالوا في ردها (وتغير الفهم) ربحا أولونا بنحو نوم أو أكل كربة أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح السواك مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل من التطهير واسم الآلة للفم مرصاة للرب ويتأكد في مواضع أخر

النهاية (قوله) كقراءة قرآن ويكون قبل الاستعاذة شرح بأفضل وإنما (قوله) وكذا كالتسمية (الخ) وعليه فيستحب السواك قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء (فائدة) لو نذر السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من الأسنان وما حولها أم يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والاقرب الأول لانه المراد في قوله عند غسل الكفين إذا استكنتم فاستنوا عرضا وتفسيرهم السواك شرعا بأنه استعمال عود ونحوه في الأسنان وما حولها عرش وفي البجيرى عن البابي ما يوافقه في مسئلة النذر

(قوله) كالتسمية أول الوضوء قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم وفاقا لما رآه سم (قوله) الأول اقرب بل التسوية اقرب أخذابا لطلاق الاصحاب ولا داعي للتخصيص بصري عبارة السكردي عن الایعاب واليه يرشد اطلاقهم نظر الملازمة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمزله (قوله) بلا رادة كل (الخ) اى اوجاع لزوجته وامته وعند اجتماعه باخراهنه وعند دخول الكعبة وعند العطش والجوع وإرادة السفر والقدم منه فان لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم والليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظم أنها سرعاناً للفرق بسخطه للشيطان مطهرة للضم مطيب للشكبة مصف للخلقة، ترك للفظنة والفصاحة قاطع للرطوبة محل للبرص مبطئ للشيب مسو للظفر مضاعف للاجر مرهب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت او ملها ببعضهم إلى نيف وسبعين خصلة وشيخنا رواه كثيرها في المعنى (قوله) والاستيقاظ منه) اى وإن لم يحصل تغير لانه مظنته برماوى (قوله) وفي السحر) يقتضيان ما بين الفجرين وجمعه وبحار وادامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق وتسكن الصداع وتذهب جميع ما في الراس من الاذى والبعوض وتقوى الأسنان وتريد فصاحة وحفظا وغلا وتطهر القلب وتذهب الجذام وتنشئ المال والاولاد وتؤنس الانسان في قبره وباتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة بجيرى عن الزاهد (قوله) وعند الاحتضار) اى بنفس المريض او بغيره وقيل انه يسهل خروج الروح معنى وبجيرى (قوله) وللصائم (الخ) كايمن التطيب قبل الاحرام معنى (قوله) وان الخلف) اى قبل الزوال كرى (قوله) نديه) اى السواك (قوله) يلزمه دور) اى لان طاب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طاب السواك الغير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك طلب السواك الكمال كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل الاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب للاخر لم يمكن الامثال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقدم الاخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم وتعبه الها تقي حاشيته على التحفة فقال قوله دور ظاهر لان السواك امر ذو بال وكل امر ذى بال تسحب له التسمية والتسمية ايضا ذكر من الاذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالسسمية طليت السواك والسواك طاب التسمية فيكون تسلسلا إلى غير النهاية وان السواك المعتد به شرعا يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكرا معتدا بكمالها شرعا ايضا متوقف على السواك قبلها فيكون دورا قطعيا كما

كقراءة قرآن او حديث أو علم شرعى أو آلهم وكذا كالتسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خاليا ومنزل ولو لغيره ثم يحتمل تقيد به غير الخالي ويفرق بينه وبين المنسجد بأن ملائكته أفضل فروعوا كما روعوا بكرة دخوله خاليا لمن أكل كريها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والأول أقرب ولا رادة أكل أو نوم ولا استيقاظ منه وبدور وفي السحر وعند الاحتضار وللصائم قبل وأن الخلو في تنبيه نديه للذكر الشامل للتسمية مع نديها لكل أمر ذى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا يخلص عنه

للمم الذى فيه وبنا كد لغيره وللصلة فيه نظر والطلب غير بعيد (قوله) كالتسمية أول الوضوء قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم وفاقا لما رآه سم (قوله) نديه) اى ندى السواك وقوله يلزمه دور اى لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طاب السواك الغير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل للاخر لم يمكن

قال الشارح وإنما اكتفى الشارح بذكر الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل إذ تصور التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى كردى (قوله) لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول الخلق بعكس ذلك أى منع نذبه لها قاله سم وقد يجاب بأن منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع نذب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا التخلص من الدور ثم رأيت في الكردى عن الهاتنى جواباً آخر نصه قوله لا يمنع نذب التسمية له أى للسواك لا يمنع نذب السواك للتسمية لأن التسمية امر ذوو بال قطعاً فالسواك مندوب له قطعاً بخلاف السواك لما مر من أن الاستياك عند الامام ومن تبعه في معنى الاستنجار لا تندب له التسمية إذا تم هذا لا بدفع ما قيل يرد على هذا الحصر الخ (قوله) ويوجه الخ) لو تم لزوم أنها لا تسن مطلقاً حيث لم تقدمها سواك قاله السيد البصرى وقد يجاب بأن ما ذكره الشارح توجيهه لزم جميع منع نذب التسمية مع حصول الخاص ظاهرًا بعكس ذلك فيختص التوجيه المذكور بصورة الدور (قوله) هو عدم التأهل الخ) أى لأنه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله) ويسن الخ) إلى قوله وينبغي في النهاية إلى قوله وان يجعل في المغنى (قوله) مطلقاً) أى وإن كان لازماً لا تغير نهاية وشرح بافضل زاد المغنى وقيل إن كان المقصود به العبادة فالبينين أو إزالة الرائحة فباليسار وقيل باليسار مطلقاً وفي الكردى عن الأيعاب لو كانت الالة أصبغته بناء على ما رفقها سن كونها اليسار أن كان ثم تغير لأنها تباشره اه (قوله) لأنها لا تباشر القدر) قد ردد عليه أن اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته بالبينين ولعل قوله مع شرف القم الخ لدفع ورود ذلك سم (قوله) وان يبدأ بجانب القم الخ) أى إلى نصفه ويثنى بالجانب الأيسر إلى نصفه أيضاً من داخل الأسنان وغارجهما شبخنا وتقدم عن عرش مثله زيادة (قوله) وينبغي الخ) قال المحلى ويستحب أن ينوى الوضوء له ليتأهل على سننه المتقدمة غسل الوجه انتهى وقال سم قوله ليتأهل الخ فضيته حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بأن لا تحصل السنة أيضاً اه أقول وهو ظاهر لأن هذا الفعل يقع على العبادة وغيرها فجدد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف إلى العادة فلا يكون عبادة عرش (قوله) أن ينوى بالسواك الخ) أى أن لم يكن الوضوء وإلا فنيته تشمله مغنى وشبخنا عبارة شرح بافضل وينوى به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبعاً لما عمن أنه قبل التسمية والمعتمدان محل بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فيحتاج إلى احتياج لنية أن ينوى عند التسمية لشمول النية له كغيره اه وفي الكردى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج لاستئذانها عند ما ذكره ولا فاستصحابها لا بد منه كما رشح له كلامه في غير هذا الكتاب عبارة فتح الجواد ويسن له أن يستصحابها فيه من أوله بأن يأتى بها أو على أى كيفية من كيفياتها السابقة ويستصحابها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المتقدمة عليه اه فتعليله بقوله ليحصل الخ يفيد توقف حصولها على استحضرها وفي الأيعاب عن المجموع وغيره أن الأكل أن ينوى مرتين مرة عند ابتداء وضوءه مرة عند غسل وجهه اه عبارة شيخنا والاحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله) ويؤخذ منه) أى من القياس على الجماع (قوله) بمعنى يتختم الخ) أى لحصول الثواب سم وكردى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عرش (قوله) ما لم تشمله الخ) أى علاماً لتشمله الخ كالسواك قبل التسمية في الوضوء والمقرونة بالنية أو قبل الأحرام بالصلاة (قوله) لم يثبت عليه) بل لا يسقط به الطلب أيضاً كما مر عن عرش (قوله) وان يبلغ ريقه أول استياكه) كذا في النهاية وقال عرش ولعل حكمته التبرك بما يحصل في أول العبادة وبفعل ذلك وإن لم يكن السواك الجديداً وعبارة فتاوى الشارح مر المراد بالسواك ما اجتمع في فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه عبارة البجيرى عن

إلا لا امثال لأن الاتيان بأى منها يقتضى تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل (قوله) لا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول الخاص بعكس ذلك أى منع نذبه لها (قوله) لأنها لا تباشر القدر) قد رددان اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته بالبينين ولعل قوله مع شرف القم لدفع ورود ذلك (قوله) وينبغي

لا يمنع نذب التسمية له
ويوجه بأنه حصل هنا مانع
منها هو عدم التأهل
للكمال النطق بها ويسن
أن يكون بالبينين مطلقاً
لأنها لا تباشر القدر مع
شرف القسم وشرف
المقصود بالسواك وإن
يبدأ بجانب القم الأيمن
وينبغي أن ينوى بالسواك
السنة كالسنن بالجماع
ويؤخذ منه أن ينبغي
بمعنى يتختم حتى لو فعل
مالم تشمله نية ماسن فيه
بلانية السنة لم يثبت عليه
وان يعود الصبي ليألفه
وأن يجعل خنصره وإبهامه
تحت الأصابع الثلاثة
الباقية فوقه وأن يبلغ
ريقه أول استياكه

الألندر وإن لا يمسه وأن يضعه فوق أذنه (٢٢٢) اليسرى لحرقه واقتداء بالصالحين رضي الله عنهم فإن كان بالارض نهى ولا

المرحومي ويستحب أن يبلغ ريقه أول ما يستاك وفي كل مرة وقت وضعه في الفم وقبل أن يحركه كثيرًا لما قيل أنه أمان من الجذام والبرص وكل دواء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئًا لما قيل أنه يورث الوسواس **أهـ (قوله لا ألندر)** أي كان يعلق به قدر **(قوله وإن لا يمسه)** فإن ذلك يورث الباس ويحرم **(قوله وإن يضعه الخ)** كذا في المغني **(قوله فإن كان)** أي وضع السواك **(قوله وقد حصل به نحو ريح)** عبارة النهاية أن علق به قدره وعبارة المغني إذا حصل عليه وسخ أو ريح أو نحوه كما قاله في المجموع **أهـ (قوله أي إلا أن كان عليه الخ)** واطلق المغني السكره أو يمكن عمله على مقاله الشارح **(قوله وإن لا يزيد الخ)** كذا في المغني والانتفاع وزاد شيخنا لما قيل أن الشيطان يركب الزائده **(قوله على شبر)** أي بالشبر المعتدل لا بشبر نفسه يحرم **(قوله وإن لا يستاك الخ)** واستحب بعضهم أن يقولوا له اللهم يبيض به أسناني وشده لثاني وثبت به لثاني وبارك لي فيه يارحم الراحمين شيخنا إذا بلغ المغني قال المصنف وهذا لا بأس به وإن لم يكن له أصل فإنه عام حسن **أهـ (قوله حرام)** كذا في النهاية والمغني **(قوله ويتأكد التخليل الخ)** ويسن التخليل قبل السواك وبعده ومن أنار الطعام شرح بأفضل زاد المغني وكون الحلال من عود السواك ويكره بنحو الحد يداه زاد شيخنا قيل ويكره الخاو من الخلطة المعروفة وفي السكردي عن إعياب ويكره بعد القصب يعود وآس وورد النهي عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من طرق ضعيفة وانتهرك عرق الجذام إلا التين فإنه يورث الأكله وجاء في طب أهل البيت النهي عن الحلال بالخصوص والقصب بالحد يدك كجلاء الأسنان وبرداهه ويسن بل يتأكد على من يصحب الناس بالتنظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الأدب **أهـ (قوله بل هو أفضل)** أي من السواك وفي شرح العباب قال الزركشي وابن العباد وهو أي التخليل من أثر الطعام أفضل من السواك لأنه يبلغ ما بين الأسنان المغير للمقام لا يبلغه السواك وروبان السواك مختلف في وجوبه **أهـ سم (قوله بأنه موجود)** أي الاختلاف **(قوله في حالة)** إلى قول له ولو أكل في المغني لإقوله وافتح في لغة شاذة وقوله ويمتد إلى وحكمة الخ وكذا في النهاية لإقوله يوم القيامة إلى وأطيبيته **(قوله بل هو سنة مطلقا)** تقدم عن شيخنا أنه يعتبر به الأحكام الخمسة إلا إلا بأحقة قول المتن (اللائصام) أي ولو كان تفلا نهاية ومعنى زاد شيخنا ولو حكمه فدخل المسك كان نسي النية ليلا في رمضان فامسك فهو في حكم الصائم على المعتد خلافا لما قاله ابن عبدالحق والخطيب من عدم السكره للمسك لأنه ليس في صيامه زاد البجيرمي فإن قيل لا شيء كره الاستياك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمة مع أنها من بلة الخلو فوجب بان السواك لما كان مصحبا للماء ومثله الريق كان أبلغ من مجرد الماء الذي به المضمة أهمل المتن (بعد الزوال) خرج به ما لمات فلا يكره لأن الصوم لا يقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح م ما يوافقه ع شرع لم وفي حاشيته هنا أي على المنهج ماضيه (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الفاسل إزالة الخلو فبسواك وقياس دم الشهيد الحرمة وقال به الرمي أهجمي وياتي عن شيخنا مثله **(قوله وافتح الخ)** وأما الرواية فباضم فقطع ع

يعرضه وإن يغسله قبل وضعه كما إذا اراد الاستياك به ثانيا وقد حصل به نحو ريح ولا يكره إدخاله ماء وضوئه أي إلا أن كان عليه ما يقدره كما هو ظاهر وإن لا يزيد في طوله على شبر وإن لا يستاك بطرفه الآخر قبل لأن الأذى يستقر فيه وهو بسواك الغير بلا إذن ولا علم رضا حرام وإلا بخلاف الأولى إلا للترك كما فعلته عائشة رضي الله عنها ويتأكد التخليل أثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه ويرد بأنه موجود في السواك أيضا مع كثرة قوائمه التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما خرج به بالخل بخلاف لسانه لأن الخارج به يغلب فيه عدم التغير (ولا يكره) فيه مسألة من الحالات بل هو سنة مطلقا ولو لم يكن لاسنان له ما رآه مرضاة الرب (اللائصام بعد الزوال) لأن خلفه وهو يضم أوله وافتح في لغة شاذة تغيره أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة كما صح به الحديث وذكر يوم القيامة لأنه محل الجزاء لا فاطيئته عند الله موجودة في الدنيا أيضا كدل عليه حديث آخر وأطيبيته تدل على طلب إبقائه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر

جماعة وحسنه بعضهم أن من خصوصيات هذه الأمانة أنهم يسون وخلف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك عند

عند ابن الصلاح والسبكي وخصه ابن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فيهما معنى **(قوله)** والمسالم لما (الخ) الأولى إسقاط لما **(قوله)** رحمة اختصاصه بذلك أى اختصاص الكراهة بما بعد الزوال أنها بقى معنى **(قوله)** بخلاف قبله) فيحال على نوم أو اكل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائما كره له قبل الزوال كما قاله الجبلي وتبعه الأذرى والزركشى وجزم به ابن المقرئ كصاحب الأنوار وهو المعتمد وظاهر

كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولم يتسحر وهو الوجه ويوجه بان شأن التغير قبل الزوال أنه يحال على التغير من الطعام بخلافه بعد ما ناطه بالمظنة من غير نظر إلى الأفراد كما كشقة في السفر ناهية وإيعاب وفى المعنى ما يوافقه عبار فالأمداد لو تناول ليلا ما يمنع الوصال ولا ينشأ منه تغير فى المعدة بوجهه وكذا لو ارتكب الوصال المحرم فيما يظهر كره له السواك من الفجر على ما قاله جمع لأن الخلو فحيث من الصوم السابق اه يوافقها قول الشارح الأئى بان لم يتعاط فطر ينشأ عنه الخوف عى عى مانصه ونقل بالدرس عن شرح الباب للشارح مرقع ناعا والده ما يوافق ما قاله ابن حج ونص مانقل ويؤخذ منه أن فرض الكلام فيما يحتمل تغيره به ما لو افطر بما لا يحتمل أن يحال عليه التغير كنحو مسحمة أو جماع غشكه كالأو اصل فأذه الشارح مرقع شرح الباب وقال إن والده ابقى به اه **(قوله)** ومن ثم لو سواك (الخ) أو زال الشهيد الدم عن نفسه بان جرح جرا يقطع بوجهه ثم قال إن الدم عن نفسه قبل موته كره شيخنا إذا المغنى فتقويت المكلف الفضيلة على نفسه جائز وتقويت غيره لها عليه لا يجوز إلا بانه اه **(قوله)** حرم عليه (الخ) ولو تعدد مس أو لمس غيره مسسا ولمشأنا قضاء بغير أنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعددت نقض طهارة نفسه عينا ينبغي الكراهة مرقع اه سم **(قوله)** فطر ينشأ عنه (الخ) خرج به نحو إجماع بجبرى **(قوله)** على الوجه (الخ) وجرى الشهاب الرملى والخطيب والجمال الرملى وابن قاسم العبادى وغيرهم على عدم كراهة السواك حيث ذكرى **(قوله)** فسن السواك (الخ) اعتمده المغنى والزبائى وكذا النهاية وقالوا والده ثم قال ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو موقرا ما زال به الخلو فاقبله ما منع ظهوره وقتنا بعدم فطره وهو الأصح فهل يكره السواك لما زال أو لا المغنى قال الأذرى أنه محتمل وأطلقهم بفهم التعيم اه زد سم أى يفكره ولا يتخلف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لأن ذلك فيها إذا حصل تغير بالنوم أو أكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو فبالأكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الأكل اه زاد الكردى وعلى ما قاله أى سم إن حصل بما ذكر تغير الفم كره السواك عند الشارح أى ابن حجر دون الجماعة المذكورين وإن لم يحصل به تغير كرهه عند الشارح وغيره وفى شرح العباب بحث الأذرى كرهته للصائم قبل الزوال إن كان يديقه

أشق على أمى لا مريم السواك أو فترعت عليهم السواك ولا كذلك الحلال اه **(قوله)** بخلافه قبله) أى وإن لم يتسحر على الوجه مرقع الجبلى إلا إذا لم يقطر ليلاى خبثت يكره قبل الزوال أيضا لأن التغير حيث من أثر الصوم ولا محذور فيما يلزم من ذلك وهو زوال الكراهة بالغروب وغو بها بالقبر لان الحكم بزل بزوال علته وهى هنا إزالة الصائم أثر صومه وثبت عند وجودها ولو جامع ليلا فقط قبل زوال الكراهة قبل الزوال لا لقطع حكم الصوم أو لا لان إجماع لا مدخل له فى التغير فيه أنظر اه **(قوله)** ومن ثم لو سواك غيره وبغيره (الخ) لو تعدد مس أو لمس غيره مسسا ولمشأنا قضاء بغير أنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة أو مس رجل بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعددت نقض طهارة نفسه عينا ينبغي الكراهة مرقع وقياس ما تقر أنه لو زال الشهيد دم نفسه لم يحرم بان جرح فى الحرب جراحة يقطع بوجهه منها ثم أزاله بنفسه ثم مات فى الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الإزالة أنه شهيد لجواز أن لا يموت فليتأمل **(قوله)** اه أيضا فقد وجد (الخ) قد يشكل كالتوجيهين يجوز إزالة النجاسة عن الشهيد وأن ادت إلى إزالة القدم الشهادة وقد علم ما قرره إن سبب كراهة السواك إزالة الخلو فقصته كراهة إزالة التغير استيقا **(قوله)** كاه عليه جمع) ابقى به شيخنا الشهاب الرملى ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها ما زال به الخلو فاقبله

والمسالم بعد الزوال ويعتمد
لغة إلى نصف الليل ومنه إلى
الزوال صباح وحكمة
اختصاصه بذلك أن التغير
بعده يتمحض عن الصوم
لخلو المعدة بخلافه قبله وإنما
حرمت لإزالة دم الشهيد
لأنها تقويت فضيلة على
الغير ومن ثم لو سواك الصائم
غيره بغير أنه حرم عليه لذلك
ولو تمحض التغير من
الصوم قبل الزوال بان لم
يتعاط مقطرا ينشأ عنه
تغير ليلا كرهه من أول النهار
ولو أكل بعد الزوال ناسيا
مغيرا أو نام وانتبه كرهه أيضا
على الوجه لأنه لا يمنع تغير
والصوم فيه إزالة له ولو
ضمتا وأيضا فقد وجد
مقتض هو التغير ومانع
هو الخلو والمانع مقدم
لأن يقال أن ذلك التغير
أذهب تغير الصوم
لا صحتلاله فيه وذهابه
بالكلى فسن السواك لذلك
كأعليه جمع

لمرض في لثته وبخشي القطر منه الخ اه **(قوله)** وتزول الكراهة بالغروب كذا في المعنى وشرح الغاية للغزوي وقال شيخنا وكذا بالمتى لانه الان ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوسي وقال غيره لا تزول بالمتى بل قياس دم الشهيد الحرمة وبه قال الرملي اه **(قوله)** الحاشية لاحاجة اليه **(قوله)** هل يكره الخ اعتمد سمي وشيخنا واعتد الجبري عدم الكراهة قول المتن (والتسمية اوله) ويسن التعمد قبلها وان يزيد بعدها الحد لله على الاسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نور ارباعه وذك من همزات الشياطين وأعوذ بك يا بن محضرون ويسن الاسرارها شيخنا وفي النهاية والمعنى مثله لا قوله والاسلام نور اوقوله ويسن الاسرارها **(قوله)** اي الوضوء ولو بما مع منصوب لانه قربة والعصيان لعارض وتسن لكل امرئ بالعبادة وغيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من اثنا سورة وجماع وذبح وخروج من منزل للصلاة والحج والاذا ركروا تكرر مسكروه ويظهر كقوله الاذرعى تحريمها المحرم نهاية وفي المعنى ما يوافقه الا انه قال بالكراهة لمحرم عبارة سمي قال في العباب وتكره اي التسمية لمحرم او مكروه قال في شرحه والظاهر ان المراد بهما المحرم والمكروه لذاته فتسن في نحو الوضوء بمغصوب وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف اه وعبارة ع ش قوله م لمحرم اي لذاته كائنا وشرب الخمر في المباحات التي لا شرف فيها كقتل متاع من مكان الى اخر وقضية ما ذكرنا من اباحة فيه اه وعبارة الشريدي ليلظر لاول كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بماء مغصوب او الحرجة فيه ذاتية والظاهر الاول وحينئذ فصوره المحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشرب خمر او باكل ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين اكل المغصوب ان الفصيص امر عارض على حل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا اه **(قوله)** وأحمله الخ اقتصر عليه في شرح بافضل وقال الكردى عليه م بقل أنه ضعيف كما قال بقى التحفة والاياب ما بينته في الاصل من ان له طر قاي تقي بها الى رتبة الحسن فراجع بل بعض طرقه حسن اه **(قوله)** لما يباح الخ راجع للمعطوف فقط **(قوله)** واقلها الى قوله كما يصرح به في النهاية والمعنى **(قوله)** واقلها بسم الله ليحصل اصل التسمية بذلك ولا يحصل بغيره من الاذاكار لطلب التسمية بخصوصها شيخنا عبارة سمي **(فرع)** هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي بداية الامور فاجاب م بالنع لان البداية ورفيها مطلب البداية باليسمعة وبالحمد لله وذكر الله وهذه لم يرد فيها الا لطلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضع ايسم الله اي قائلين ذلك كافر به الائمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئ بال شام للوضوء اه **(قوله)** واكملها بسم الله الرحمن الرحيم وباقي بذلك ولو جنبنا وحائضا ونفسا كان يتوعدا كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الد كشيخنا قول المتن (فان ترك) ان بنى للمفعول فالتن كير بتاويل التسمية بمن ذكر اي قول بسم الله او ذكر بسم الله او الاتيان به مثلام **(قوله)** فائلا بسم الله الخ او

ما منع ظهوره قلنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكره له السواك أم لا والى المعنى قال الاذرعى أنه محتمل وإطلاقيهم بفهم التعميم اي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتناء شيخنا لان ذلك مفروض فيها اذا حصل تغير بالنوم والاكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيها اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلوفا بالاكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل **(قوله)** والتسمية اوله قال في العباب وتكره اي التسمية لمحرم ومكروه قال في شرحه بعد ان بين نقل ذلك عن الجواهر ما نصه والظاهر ان المراد بهما المحرم والمكروه لذاته فتسن في نحو الوضوء بماء مغصوب خلا لما بحثه الاذرعى وغيره وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف وإن نقله عن الحنفية كما علمنا عن العلماء اه واراد بما مر عن العلماء قوله قبل ذلك **(فرع)** في الجواهر وغيره عن العلماء ان الافعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تكره فيه اه **(فرع)** وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي بداية الامور فاجاب م بالنع لان البداية ورفيها مطلب البداية باليسمعة وبالحمد لله وذكر الله وهذه لم يرد فيها الا لطلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضع ايسم الله اي قائلين ذلك كافر به الائمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئ بال شام للوضوء **(قوله)** فان ترك ان بنى للمفعول اشكل التذ كير في الضمير لان ضمير المؤمنين

وتزول الكراهة بالغروب
(تنبيه) هل تكرر إزالة الخلوفا بعد الزوال بغير السواك كأصبعه الحاشية المنصلة لان السواك لم يكره لعينه بل لازالته كما يقرر فكان ملحظ الكراهة زواله وهو أعم من أن يكون بسواك أو بغيره أولا كما دل عليه ظاهر تنقيدهم إزالته بالسواك وإلا قالوا هنا أوفى الصوم بكره للصائم إزالة الخلوفا بسواك أو غيره كل محتمل والأقرب للمدرك الاول ولكلهم الثاني فتأمل اه (والتسمية اوله) أي الوضوء للاتباع وخبر لا وضوء لمن يسم وأخذ منه أحد وجوبها وردده أصحابنا بضعفه أو حمله على الكامل لما يأتي في المضمضة وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فان تركها ولو عمدا (ففي أثنائه) يأتي بها تداركا لها قائل بسم الله

أوله وأخره لا بعد فراغه وكذا في الأكل ونحوه كما يصرح به كلام الروضة وغيره باختلاف نحو الجماع لسرأه الكلام عنده وهي هناءة عين وفي نحو الأكل سنة كفاية لما يأتي رابع أركان الصلوة ثم رد النظر في الجماع هل يكنى (٣٣٥) تسمية أحدهما والظاهر نعم (وغسل كفيه)

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا (قوله) أوله وآخره) أي الأكل ذلك وإلا فالسنة تحصل بدونه رشيد زاده ش والمراد بالأول ما قبل الآخر فدخل الوسط أي والمراد بأخره ما عدا الأول (قوله) لا بعد فراغه) أي الوضوء أي الفراغ من أفعاله ولو بقي الدعاء بعده على أحد قولين ارتضاء الرمي ولكن نقل عن الزبدي والشبراغلي أن المراد إقفان فرغ من توبيعه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة أنا أنزلناه وهذا أقرب بـ شيخنا (قوله) كذا في الأكل) قال شيخنا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الأكل ليتقي الشيطان ما أكله وينبغي أن يكون الشرب كالأكل معنى ونهاية قال عرش قوله مر أنه يأتي بها الخ ينبغي أن محله إذا قصر الفصل بحيث ينسب إليه فراغه عبارة قسم مثنى شيخ الإسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونأزعه الشارع في شرح الأثر شاذهم أي ما عدا ما في شيخ الإسلام بحديث الطبراني أو لفظه كافي السكردى من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فليذكر اسم الله في آخره (قوله) ونحوه) أي ما يشمل على أفعال متعددة كالأكل كتحال والتأليف والشرب اه كرى عن شرحي الإرشاد لشارح (قوله) بخلاف نحو الجماع) أقول وهل يأتيها بقبله والحال فلهذا ولأنه لم يرد في ذلك شيئا ولعل الأول أقرب أخذنا من قولهم إن العاطس في الخلاه يحمد الله بقبله بصري وبرماوى ومال عرش إلى الثاني (قوله) والظاهر نعم) ويوجه بأن المصنوع منها دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن الشارع عدم الاكتفاء به من المرأة وإنما تكن من الزوج لأنه التفاعل وفيه وقفة عرش (قوله) وإن تيقن طهرهما) أي أو توضحا من نحو اريق معنى ونهاية (قوله) قبل الخ) وعن قال به النهاية ووالله كمر (قوله) أن أوله التسمية الخ) وفي قسم على المنهج ماضيه وكان شيخنا الشباب الرمي بجمع بين من قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين بأن من قال أوله السواك أراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من السنين القولية التي هي منه ومن قال أوله غسل الكفين أراد أوله من السنين الفعلية التي هي منه بخلاف السواك فإنه سنة فيه لانه فلا يأتي قرن التية قلبا بالتسمية ولا تقدم السواك عليهما لانه سنة فعلية في الوضوء لأم الوضوء هو في النهاية نحو باختصار بصري وكري ومعلوم أن ماجرى عليه الشارع كالمغنى خارج عن هذا الجمع (قوله) فينوي) أي بالقلب معها أي التسمية (قوله) بأن يقرن الخ) فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضائه بالتسل في أن واحد شيخنا (قوله) يلفظ بالنية) أي سرانها (قوله) وعليه جريت الخ) وكذا جرى عليه النايق والمغنى وغيرهما (قوله) في شرح الإرشاد) أي في الإرشاد أو فتح الجواد كرى وكذا جرى عليه في شرحنا (قوله) ويحتمل أن يلفظ بها الخ) قد يقال بقدر في هذا الثاني خلو التلفظ بالنية عن قبول بركة التسمية بصري (قوله) فاندفع) إلى قوله وعلى هذا في النهاية (قوله) فاندفع ما قبل قرنهما) دفع استحالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به وإنما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة المستحيلة فيه اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض رشيدى ولا يخفى أن قول الشارع فاندفع الخ متفرع على كل من الإختلافين (قوله) قرنهما) أي قرن التية بالتسمية (قوله) ولا يعقل التلفظ معه) أي مع التلفظ بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلفظ أي لا يمكن التلفظ بهما في آن واحد ولو قدم معه على التلفظ لاتصل الموجب بعدهما وأضح المعنى المراد (قوله) ومن صرح الخ) تأييد لقوله فينوي معها الخ وكذا قوله فالمراد الخ تفريع عليه ويجوز تفريعه على قوله ومن صرح الخ (قوله) وعلى هذا المعتمد) أي من أن أول سنن الوضوء التسمية المقرونة بالنية عند أول غسل ولو مجازي التأنيث يجب تأنيبه ويجب تأويل التسمية بذكر أي قول بسم الله وذكر اسم الله أو الاتيان به مثلا (قوله) وكذا في الأكل ونحوه) مثنى شيخ الإسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونأزعه الشارع في شرح الأثر شاذهم أي ما عدا ما في الطبراني (قوله) قيل ظاهر تقديمه السواك الخ) في شرح مر وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن وهو ماجرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والوجه أن

(٣٩) - شرواني وابن قاسم - أول) التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد بتقديمها على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد

يكون الاستيلاء بين غسلها والمضمضة كما استظهره ابن الصلاح كالامام ووجه بعضهم بأن الماء حينئذ يكون عقبه كما يجمع في الاستنجاء

البدن (قوله بين الحجر والماء) أى بتعقيب الثاني الأول (قوله يلزم الأول) أى المار في قوله وقبل الخ (قوله خلوا السواك الخ) قديقال لا يحذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذي ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيه سم اقول ومرة هناك أى ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانياً للسواك الثاني المطلوب للتسمية في الوضوء لدفع الدور (قوله له) أى للسواك (قوله أو مقارنتها) أى التسمية بالرفع عطف على خلوا الخ وفي دعوى لزومها (قوله وهو) أى كون التسمية مقارئة للسواك دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بـ غسل الكفين (قوله كاعتلت) أى من قوله ومن صرح بأنه الخ (قوله بما ذكر) أى من التوبة وغسل الكفين (قوله لا ثواب فيه) بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن ع ش (قوله وإنما انيب الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أن ما تقدمه الخ (قوله ناوى الصوم) أى النفل (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم (قوله وتجزئ هنا) أى في النية المقررة بالتسمية عند غسل البدن (قوله نية ماسر) أى حتى نية رفع الحدث ولا يقدح في ذلك أن السن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السن في كل عبادة تندرج في نيتها على سبيل التبعية قاله مرواً أو قل نية رفع الحدث معناها قصد رفعه بجموع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة سم اه يجزئ (قوله وكذا لو نوى الخ) تقدم عن شيخنا أن الحسن أن ينوى ولا السنة فقط كأن يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المتعبرة اه (قوله لأنه) أى النوى عند كل من السنن المتقدمة السنة قول المتن (فان لم يتيقن طهرهما الخ) قاله المحل فان يتيقن طهرهما لم يكره غسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحاً وقديقال بل ينبغي أن يغسلهما خارج الأناء ثلاثاً يصير الماء مستعملاً بغسهما فيه بناء على أن المستعمل في نفل الطهارة غير طهور فلعل المراد أنه لا يكره غسهما خوف النجاسة وإن كره غسهما لتأديته لاستعمال الماء الذي يرد الوضوء منه ع ش وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله بان تردد فيه) أى على السواء أو لا شرح بأفضل قال ع ش أى ولو مع يتيقن الطهارة السابقة اه (قوله غير مراد) يمكن أن يكون مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنزيه والتحريم سم (قوله لوضوئه) يعنى لوضوح أنه لو يتيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراماً وإن قلنا بكراهة تنجيس الماء القليل لما فيه من التضمنخ بالنجاسة وهو حرام نهاية وشيخنا قول (المتن كره الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بما طهور ثم اراد غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة سم قول المتن (غسهما) أى غمس كلا منهما بجعل الإضافة للاستفراق فيشمل ما زاده الشارح رحمه الله تعالى قاله البصري وفيه تأمل (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسهما أو باحداهما سم (قوله الذى) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله فيه ما تم) أى وإن كثر أو ما كثر أو رطب نهاية ومعنى (قوله ثلاثاً) ولو كان الشك في نجاسة مغفلة يقال أول سنته الفعلية المقدمة للسواك وأول سنته الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوى معها عند غسل كفيه بأن يقرنها بما عند أول غسلها ثم تلفظ بها سريعاً التسمية اه (قوله ويلزم الأول الخ) قديقال لا يحذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذي ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيه (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب (قوله غير مراد) يمكن أن يجعل مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنزيه والتحريم (قوله كره غسهما الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بما طهور ثم اراد غسهما في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسهما أو باحداهما (قوله ثلاثاً) تنجهاً محله في غير

بين الماء والحجر ويلزم الأول خلوا السواك عن شمول بركة التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما مر حواه كاعتلت واعتبر قرن النية بما ذكر ليناب عليه إذا ما تقدمها لثواب فيه وإنما انيب ناوى الصوم ضرة من أول النهار لأنه لا يتجزأ ويجزئ ههنا تماماً مرواً وكذا لو نوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للمقصود (فان لم يتيقن طهرهما) بان تردد فيه وصدقه بيقن نجاستهما غير مراد لوضوئه (كره غسهما) أو غمس أحداهما (في الأناء) الذى فيه ما تم أو ماء دون الغلتين (قبل غسلهما) ثلاثاً لنهى المستيقظ عن غس يده في الأناء قبل غسلها ثلاثاً

فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة إلا بتسلل اليديسما إحداهما بتراب نهاية زاد سم بل
تسعا قلنا بسبب الثامنة التاسعة اه وقال ع ش قوله مر إحداهما بتراب اى ولا يستحب ثامنة وتاسعة
بناء على ما عتمدته الشارح مر من عدم استحباب التثليث في غسل النجاسة المغلظة اما بالنسبة للحدث
فيستحب ذلك اه عبارة الكردى وفى الاعداد الذى يظهر ان الكراهة لا تزول في المغلظة إلا بمرتين بعد
السبع اه ونقل القلوبي عن مر ما يوافقه وابن قاسم عن الطبرائى والمخنى اعتياده وفى العنانى على
شرح التحرير ولو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برشها ثلاثا اه وعبارة الجيرى
(فرع) لو تردد في نجاسة مخففة هل يكتفى فيها بالرش ثلاث مرات او لابد من غسلها ثلاثا فيه نظر
والوجه الثانى وإن كان الرش فيها كافيا بطريق الاصله كما قاله ع ش واستوجبه سم الاول وقال
الاجمورى ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء نعم يظهر محل ما قاله سم على ما إذا أراد كالوضوء كدخال يده
في نحو ما قبل اه وقال ابن حجب في شرح الاشارة ولو تيقن النجاسة وشك اى مخففة او متوسطة او مغلظة
فما الذى يأخذه وب الذى يتجه الثانى أى حمل على الاغلب اه (قوله مغللا الخ) حال من فاعل النهى الخ
المخذوف و قوله الدال نعت لقوله ما نه لا يدري لانه فى هذه التعليل عبارة النهاية والمخنى والامر بذلك
إنما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا اصحاب اعمال ويستنجون بالاحجار واذا ناموا جالت ايديهم فرما
وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليلا نجسته فهذا محل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره المصنف في شرح
مسلم ويعلم من ان لم يمت واحتمل نجاسة يده فهو فى معنى التأنم وهو ما خوذ من كلامهم اه (قوله لان
الشارح الخ) فديقال هذا واضح حيث لم يعلمه وهنا قد علم بما يقتضى الاكتفاء برة واحدة وهو قوله فانه
لا يدري الخ سم ويرجى (قوله إذا غيحا حكا) والحكمة كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثا (قوله)
فانما يخرج بالبناء للرجول بيجرى ويجوز بناءه للفاعل يرجوع الضمير إلى المكلف المعلوم من المقام
(قوله استشكل هذا) اى عدم زوال الكراهة مرة الخ (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الشارع إذا غيحا الخ
(قوله بحث الاذرى الخ) اعتمدته النهاية والمخنى ايضا (قوله ان محل هذا) اى عدم الكراهة عند تيقن
الطهارة وابتداء (قوله دون ثلاث الخ) عبارة النهاية والمخنى مرة ومرتين كره غسما قتل كمال الثلاث
اه (قوله بقيت الكراهة) ينبئى تكميل ما مضى ثلاثا سم وتقدم انفا عن نهاية والمخنى الجزم بذلك
(قوله وهذه الثلاث هى الثلاث الخ) فديقال بل هى غيرها وان هناسنتين إحداهما الغسل ثلاثا للوضوء
والثانية الغسل ثلاثا للشك للنجاسة فهما وإن حصل بغسل واحد ثلاثا لكن الفضل تعدد ذلك الغسل
واتوهم ان بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفى ع ش وحاشية شيخنا ما يوافقه بلا عزو وقال
الكردى مانصه قوله هى الثلاث أول للوضوء واذنى الاعياب فليست غير حاجتى تكون ستا عند الشك ثلاثا
للوضوء وثلاثا لدخال خلا فى غلط فيه اه وبه ميل القاب وانه اعلم (قوله فيامر) اى فى الاناء الذى
فيه ما تم الخ وقول الكردى وهو قوله بان برده لزوم تكرره حيثئذ مع قول الشارح فى حالة التردد
قول الماتن (والمضضة) ما خوذ من المض وهو وضع الماء فى القم ولو تعدد القم فينبغى ان باقى فى ما فى تعدد
الوجه فان كانا اصلين تتمعض فى كل منهما وإن كان احدهما اصليا والاخر زائدا وتغير الاصل من
الزائد ولم يسمت فاعبرة بالا اصل دون الزائد وإن اشبه الاصل بالزائد تتمعض فى كل منهما وكذا ان تغير
لكن سمات وقوله والاستشاق ما خوذ من التشق وهو شم الماء وهو افضل من المضضة لان باثور من
أمتثال بوجوب الاستشاق دون المضضة وهما واجبان عند الامام احمد وحل المضضة افضل من محل

المغلظة ولا فسبما مع التراب بل تسعا قلنا بسبب الثامنة التاسعة (قوله اذا غيحا كباغاية) فديقال لكنه
علل الغاية هنا بما يقتضى الاكتفاء بالمرة الواحدة (قوله بقيت الكراهة) ينبئى الى تكميل ما مضى ثلاثا
(قوله وهذه الثلاث هى الثلاث اول للوضوء) فديقال بل هى غيرها وان هناسنتين احدهما الغسل ثلاثا
للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للشك فى النجاسة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثا لكن الفضل تعدد ذلك

مغللا له بأنه لا يدري أين
باتت يده الدال على أن سبب
النهى توهم النجاسة لزوم أو
غيره وإن لم ينزل الكراهة
مرة مع تيقن الطهر بها لأن
الشارع إذا غيحا كباغاية
فانما يخرج عن عهده
باستيقانها فاندفع استشكل
هذا بأنه لا كراهة عند
تيقن الطهر ابتداء ومن ثم
بحث الاذرى أن محل هذا
إذا كان مستندا ليقين
غسلها ثلاثا فلو غسلها
فما مضى من نجس متيقن
أو توهم دون ثلاث بقيت
الكراهة وهذه الثلاث هى
الثلاث أول للوضوء ولكنها
فى حالة التردد يسن تقديمها
على الغمس فيامر (و) بعد
غسل الكففين تسر
(المضضة) بعد المضضة
كما أفهمه قوله الآتى ثم
يستشاق يسن (الاستشاق)
للاتباع ولم يجبا

استشاق لانه محل الذكر والقراءة ونحوهما شيخنا (قوله للحديث الخ) دليل لنفي الوجوب (قوله كأمره الله) أى فى قوله فاعسلوا وجوهكم الآية ع ش وسم (قوله وحكمتها) الخ أى المضمضة والاستنشاق أى حكمة تقدم بها نية عبارة المغنى والدميرى ومن فواتد غسل البدن والمضمضة والاستنشاق والامعة أو صافه وهى اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أو لا ه زاد شيخنا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للاكل من فواتد الجنة والمضمضة للكلام رب العالمين والاستنشاق لشم رائحة الجنة وغسل الوجه للظفر الى وجه الله الكريم وغسل البدن لللبس السوارفى الجنة ومسح الرأس لللبس التاج والاكل فيها ومسح الاذن لسباع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للمشي فى الجنة اه (قوله معرفة أو صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوى من انه لو وجد فى الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته سم قول المتن (ان فصلهما الخ) وضابطه ان لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة فيه ثلاث كفيات الاولى الاصح الآتى فى المتن والثانية والثالثة مقابلة الآتى فى الشرح (قوله من جمعهما) أى الآتى (قوله على هذا) أى الاظهر وكان الاولى تأخير عن الاصح عبارة النهاية والمغنى ثم الاصح على هذا الافضل أنه يتمضمض الخ قول المتن (بغرفة) فيه لغتان التضم والتضم فان جمعت على لغة الفتح تعين فتح الر أو ان جمعت على لغة الضم جاز إشكال الر أو ضمها وفتحها فتلخص فى غرفات أربع لغات إفتتاح (قوله حتى) أى قوله فى نية النهاية والمغنى لا قوله أو متفرقة (قوله ومقابلة) أى الاصح (قوله متوالية) أى بان يتمضمض ثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك أو متفرقة أى بان يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى وكذا ثانية وثالثة (قوله لانه) أى ما ذكر من الثلاث لكل مضمضة والاستنشاق (قوله مستحق) أى شرط فى الاعتداد بذلك كترتيب الأركان فى صلاة النقل والوضوء. انجدد وقوله لا مستحب أى كتقديم النية من البدن والرجلين فى الوضوء على اليسرى منهما لان نحو البدن عضوان متفقان اما بصورة بخلاف الفهم والأنف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كرى عبارة شيخنا وضابط المستحق ان يكون التقديم شرط للحصول السنة كافى لتقديم غسل الكفين على المضمضة فانه ان قدم المؤخر وأخر المقدم فان ماخره فلا نوابه ولو فعله وضابط المستحب ان لا يكون التقديم شرط لذلك بل يستحب فقط فان أخره وقدم اعتبر بما فعله كافى لتقديم النية على اليسرى وقوله فأت ماخره هذا على ما فى الرواة الذى اعتمدته النهاية والمغنى والزىادى واما على ما فى المجموع الذى اعتمدته شيخ الاسلام والشارح فيفوت ما قدمه إلا إذا عاده (قوله كان اقتصر الخ) عبارة فى شرح بافضل فأتقدم عن محله لفوقوا بالاستنشاق مع المضمضة او قدمه عليها او قصر عليه لم يحسب ولو قدمهما على غسل الكفين حسب دونهما على المعتمد اه قال الكردى عليه قوله فأتقدم عن محله لفوقوا هذا اعتمده الشارح فى كتبه تبعه الشيخ شيخ الاسلام وكلام المجموع يقتضيه وقال سم العبادى فى شرحه على مختصر أنى مجموع وهو القياس وفى حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطبرلاوى وافر القليوبى فى الاسنوى على أن ما فى الروضة خلاف الصواب واعتمد الشهاب الرملى وتبعه الخطيب الشربى وولده الجلال الرملى ما فى الروضة ان السابق هو المعتد به وما بعده لغزو قوله لم يحسب أى الاستنشاق لا تيانه قبل محله لان محله بعد المضمضة وهو فى الاولى قدمه مع المضمضة وفى الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة راسا مالا لى فليس من على الخلاف بين الشارح والجلال الرملى فقد صرح فيها الخطيب الشربى فى شروحه على المنهاج والتنبيه وانى شجاع بحسبان المضمضة دون الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرملى وعبارة العناى على التحرير والذى تبين الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع (قوله كأمره الله) فان قيل أمر الله لا ينحصر فى القرآن فلناسياق الحديث لحالهم على امر معلوم وذلك ليس إلا لقرآن بخلاف السنة فانها لا تامل إلا منه ولم ينهنا فى اراد أمر الله ولو فى غير القرآن لكانت الحوا على جمهور ولم تقدم شيئا فامله بلطف تدركه (قوله معرفة أو صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوى من انه لو وجد فى الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها حكم بنجاسته (قوله) وافادت ثم الخ) يقال لنا افادت الفضيلة الترتيب (قوله

للحديث الصحيح لا تم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ويغسل رجله وخبر تمضمضوا واستنشقوا ضعيف وحكمتها معرفة أو صاف الماء (والاظهر أن فصلهما افضل) من جمعهما لخبر فيه (ثم) على هذا (الاصح) أن الافضل أنه يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا حتى لا ينتقل عن عضو إلا بعد كمال طهره ومقابلة ثلاث لكل متوالية أو متفرقة لانه أنظف وأفادت ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لاختلاف المحل كاستنشاق الأعضاء ففى قدم شيئا على محله كانت اقتصر على الاستنشاق

لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضغعة فالاستنشاق لان اللاغى كالمدوم كاصرحوا به في العفون الدية ابتداء بفعله العفو بعده عن القود عليها لان عفوه الاول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المدمر لجازله العفون القود عليها فان قلت قياس ما يأتي أنه لو أتى بالتعوذ قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعوذ فوات دعاء الافتتاح الاعتداد بالاستنشاق فيأذرك وفوات ما قبله (٢٣٩) قلت يفرق بان القصد بدعاء

الافتتاح أن يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداية بالتعوذات ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعوذ أن تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله وماتن فيه ليس كذلك لأن كل عضو من الأعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالبداية بالاستنشاق فأت هذا الثاني وقوع لغوا وحينئذ فكأنه لم يفعل شيئا فسن له غسل اليدين فالمضغعة فالاستنشاق ليوجد المقصود من التطهير ووقوع كل في محله إذ لم يوجد مانع من ذلك فأنامه ويأتي في تقديم الأذنين على محلهما ما يؤيد ذلك وقد تمت لشرف منافع الفم لأنه محل قوام البدن أ كلا ونحوه والروح ذكرنا ونحوه وأقلمها وصول الماء للفم والأنف وأكلمها أن يبالي في ذلك كما قال (ويبالي فيها غير) يرفعه فاعلا ونصبه استثناء أو حالا من ضمير المتوضى البدل عليه السياق (الصائم) للأمر بذلك في الخبر الصحيح بان

في المقارنة أن المضغعة تحصل دون الاستنشاق لأن أعاده ولا يكون من محل الخلاف اهـ واما الثانية فالاعتد به عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح واتباعه هو إعادة المضغعة والاستنشاق ثانيًا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرمي أو في الثالثة حسب عند الشارح ولم يحسب منهما شيء عند الرمي اهـ (قوله لغا) ظاهره وان اراد ابتداء ترك المضغعة والافتقار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق سم فلواتي بعد المضغعة ثم الاستنشاق حسب له عند الشارح ومن نحاهوه ولا يحسبان عند الرمي ومن نحاهوه وإنما يحسب عندهم الاستنشاق الاول كرى (قوله لغا) واعتد بما وقع بعده خلافاً للفتي والنهاية كما سر عبارة الاول فلواتي بالاستنشاق مع المضغعة حسبت دونه وأتى به فقط حسب له دونها وقدمه عليها فقتضية كلام المجموع ان المؤخر بحسب وقال في الرخصة لو قدم المضغعة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسوي وصوابه لو وافق ما في المجموع لم يحسب المضغعة والاستنشاق على الاصح والمعتد كما قاله شيخنا ما في الرخصة قال قوله في الصلاة الثالثة عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما وقع له ولا فكاكه تركه غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كالتعوذ ثم أت بدعاء الافتتاح اهـ وفي الثاني نحوها (قوله فله) اى لولى الدم (العفو بعده) اى بعد العفو عن الدية الخ (عن القود) متعلق بالعفو الخ (عليها) اى الدية (قوله الاعتداد الخ) خبر قوله قياس ما يأتي الخ (قوله وفوات الخ) عطف على الاعتداد (قوله ما قبله) اى فى الرتبة من غسل الكفين والمضغعة (قوله فأت ذلك) اى وقوع الافتتاح بدعائه (قوله اليه) اى دعاء الافتتاح على الوجه المقصود (قوله من الأعضاء الثلاثة) اى اليد والفم والأنف (قوله هذا الثاني) اى وقوعه في محله (قوله التطهير ووقوع الخ) بدل من المقصود (قوله وقد تمت) اى المضغعة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكرنا ونحوه) اى كالقراءة شيخنا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر معنى (قوله وصول الماء للفم) اى لو لم يدره الفم ولا وجهه (والأنف) اى وان لم يجذبه فى الأنف ولا أثره نهاية (قوله أو حالا) اى ببناء على عدم تعارفها منها بالإضافة قسم (قوله من ضمير المتوضى الخ) راجع لكل من الاستثناء والحال يعنى من الضمير المستكن في ببالغ الخ اجمع الى المتوضى المعلوم من السياق (قوله بان يبلغ) ببناء المفاعل من باب التفعيل كقوله ويصعد الآتى (قوله اسرار الاصبغ الخ) الاولى تنكير الاصبغ (قوله عليها) اى على أقصى الحنك ووجهى الأسنان الخ أو الحنك ووجهى الأسنان الخ أو الأسنان والثلاث احتمالات فليراجع (قوله بنفسه) يفتح الفاء بنفسه (قوله إلى خشومه) اى أقصى انفه كرى (قوله وإزالة ما فيه) اى فى الأنف (قوله ولا يستقصى فيه) اى فى الاستنشاق بان يجاوز الماء أقصى الفم بجيرى (قوله سعوطاً) يضم السين اى إدخال الماء أقصى الأنف قرره شيخنا وفتح اداء يصب فى الأنف مصباح بجيرى وقوله فى أقصى الأنف الاولى فوق أقصى الأنف (قوله ولا الخ) اى وإن تقدر كاملاً فلا يظهر هذا التعليل لأنه قد حصل بالاستقصاء قبل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الملحق به كالمسك ترك التنية على الأوجه شورى ورمى فكره لإبضاعه (قوله من ثم) اى من أجل خوف الافطار معنى (قوله كرهت له) اى إلا أن يفعل فيه من نجاسة نهاية اى فاته يجب عليه المبالغة حينئذ وعليه فلو سبق الماء في هذه الحالة إلى جوفه لم يضر لانه لو لم يدر ما مور به عن وكردى (قوله وإما حرمت القبلة الخ) عبارة الخطيئة فان قيل لم يحرم ذلك كما قالوا بتحريم القبلة إذا خشي الانزال مع ان الملة في كل منهما خوف الافطار ولنا سوى

لغا) ظاهره وإن أراد ابتداء ترك المضغعة والافتقار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله أو حالا) اى بناء على عدم تعارفها هنا بالإضافة

يبلغ الماء إلى أقصى الحنك ووجهى الأسنان والثلاث ويسن اسرار الاصبغ اليسرى عليها ووج الماء ويصعد الماء بنفسه إلى خشومه مع إدخال خضير يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصى فيه فانه يصير سعوطاً لا استنشاقاً أى كاملاً ولا نقصد حصوله بأفله كما علمنا مرفى بيان أفله أما الصائم فلا يبلغ كذلك خشية السبق إلى الحاق أو الدماغ فيفطر ومن ثم كرهت له وإما حرمت القبلة المحركة للشهوة

لأن أصلها غير مندوب مع أن قليلا يدعو لكثيرها والازال المتولد منها لأجله في دفعه وهنأ يمكنه ج الماء (قلت الظاهر تقضيل الجمع) بينهم الصلحة أحاديثه على الفصل (٢٣٠) لعدم صحة حديثه والأفضل على الجمع كونه (ثلاث غرف يتضمن من كل ثم يستنشق)

من كل (واشع أعلم) لورود التصريح به في رواية البخاري وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وعليه قيل يتضمن ثلاثا ولا ثم يستنشق ثلاثا ولا وقيل يتضمن ثم يستنشق ثم ثابته كذلك ثم ثالثه كذلك والكل يجزى وإنما الخلاف في الأفضل (وتليث الغسل) ولو للسلس على الأوجه خلافا للزكري لمأبأى أنه يغتفر له التأخير لمندوب يتعلق بالصلاة وذلك للاجماع على طلبه ويحصل بتحريك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وإن لم ينو الاغتراف على المعتد لما مر أنه لا يصير مستعملا بالنسبة لها إلا بالفصل كبسدين جنب انفسنا نأوبا في ماء قليل وبأى في تليث الغسل ما يوضح ذلك فبحث انه لو رددما الأولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانية فيه نظر وإن أمكن توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد وقد يحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو تلى لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول الشارح أن

القاضي أو الطيب بينهما جزم بتحريم المبالغة أيضا أجيب بأن القبلة غير مطلوبة الخ (قوله لأن أصلها) الأولى الموافقة لتعريف النهاية والمغنى لانها (قوله والازال) أي أو اجماع يجزى (قوله وهنأ يمكنه ج الماء) يؤخذ منه حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه إن فعلها وهو ظاهر نهاية اه بصري عبارة الكردى قال في الإيعاب بحث بعضهم الحرمة هنا أن علم من عادته أن إن بالغ بنزل الماء جوفه مثلا أي وكان صومه فرضا انتهى (قوله بينهما) إلى قول المتن وتليث الغسل في النهاية والمغنى (قوله على الفصل) بتفضيل الجمع (قوله لورود التصريح به) أي يكون الجمع بثلاث غرف يتضمن الغسل (قوله والكل يجزى) أي في حصول السنة معنى قول المتن (وتليث الغسل والمسح) المفروض والمندوب وباقى سنته نهاية ومعنى (قوله وذلك) أي سن تليث الغسل (قوله ويحصل الخ) عبارة شيخنا ويحصل التليث في الماء الجاري بمرور ثلاث جريات وفي الماء الراكد بالتحرريك ثلاث مرات اه (قوله لما مر) أي قبيل قول المصنف ولا تنجس قلنا الماء (قوله لا تحسب ثانية) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) قيل البحث ظاهر والنظر فيه نظر الأثرى أن الماء المستعمل في الوجه لم يفصل عنه ورده مرة بعد أخرى لم يحصل له سنة التليث وأجيب بأن قول الشارح هو الأصح أي مدركا كما يظهر ما يأتي كردى (قوله فيه نظر) تأمل هل بينه وبين ما يأتي في مسح الرأس شبه تناقض أم لا يصري أقول قد أشار الشارح إلى دفعه هناك بقوله ولضعف البطل الخ حاصله أن ماء المسح تافه وليس له قوة كقوة ماء الغسلة الأولى (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) وعلى هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحريك في الماء ولو قليلا سم (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر سم عبارة السيد البصري والمراد بالاستظهار الاحتياط بتحقيق وصول الماء إلى جميع أجزاء الممسول وتوقفه على ماء جديد محل تأمل اه أي لأن ذلك يحصل جزما بالتريديد (قوله وقد يحرم) إلى قوله ويظهر في المغنى لا قوله وقول الشارح إلى أو احتاج وقوله بل لو كان إلى وقد يندب وما ثابته عليه (قوله وقد يحرم الخ) عبارة النهاية وقد يجب الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو تلى خرج وقته اه (قوله واحتاج لمائه الخ) كذا في النهاية (قوله ولو تلى الخ) جملة حالية (قوله لم يمت) (فرع) لا يعيد في الوثلث وتيمم لأنه أتلفه في غرض التليث سم على البهجة قلت وكذا لا يعيد أو أتلفه بلا غرض وإن أتم لم يتيمم بحضرة ما مطلق كما يصرح به قوله مر الآتي في التيمم وإن أتلفه بعد لغرض كثيره وتظيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير عذر في الأظهر لأنه فاقد للمحال التيمم لكنه أتم في الشق الأخير عش (قوله لا يكفيه) أي الوضوء (قوله في شيء من السنن) كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق (قوله وقد يندب تركه الخ) عبارة الخطيب وإدراك الجماعة أفضل من تليث الوضوء وسائر أدايه اه قال البجيرمي قوله وإدراك الجماعة أي بأن لم يسلم إلا ما مخرج به إدراك بعض الركعات أو تكبيرة الأحرار قليلا وقوله وسائر أدايه أي ما لم يقل الخالف وجوبها كمسح جميع الرأس والأقدام على الجماعة اه (قوله نحو جماعة) هل يشمل تكبيرة التحريم وبعض الركعات فيخالف ما مر أنفاق القليوب في أواخر الجمع (قوله لم يرج غيرهما) أي والأقدام على الجماعة شيخنا (قوله والجيرة والعمامة) خلافا للنهاية عبارة سم الأوجه سن تليث مسحهما بخلاف الخلف لأن تليث مسحه يعيبه مر اه قال شيخنا وهو المتمد اه وقال عش قضيته أي التعليل أنه لو كان الخلف من نحو جاح يسن تليثه لأنه لا يخاف تعيبه اه (قوله والعمامة) أي فيما إذا

تركه حينئذ سنة صوابه واجب أو احتاج لمائه لعطش يحترق أو لتسمة طهره ولوث لم يتم بل لو كان معه ماء لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن أيضا وقد يندب تركه بان عاف فوت نحو جماعة لم يرج غيرهما (والمسح) إلى الخلف والجيرة والعمامة

كل مسح الرأس عليها كرى (قوله الحديث) تعليل لما في المتن (قوله والدك) عطف على الغسل (قوله من هذه) أي من ثلاثة الغسل (قوله وان الأولى أولى) فيه نظر سم عبارة السيد البصري وقوله ويظهر أنه الخ هذا واضح وقوله وان الأولى أولى محل تأمل والذي يظهر عكسه لأن كلامها ليس مقصودا بالذات بل لتكثير الغسل وحينئذ فالأولى الأتيان بكل غسلة مع مكملاتها ثم الانتقال منها لاخرى اه (قوله وسائر الاذكار الخ) قال في حاشية فتح الجواهر هي تشمل التبة اللفظية فيسن تكريرها ثلاثا كالترسمية اه وفي الاعباب ويحتمل خلافه إذ لا فائدة فيه إلا لمساعدة القلب وقد حصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية المنهج للحاجي لا يندب تثليثها كما افق به والشيخنا انتهى كرى ورجع عرش نذب تثليث التبة اللفظية ونظر البجيري في علته واستظهر السيد البصري عدم ندبه وقال شيخنا وهو أي عدم التذب المعتمد اه وهو الظاهر (قوله كالبسمة) أي اوله (قوله والدك عقيب) ودعاء الاعضاء وقراءة سورة إن أنزلناه شيخنا وفي السكردى عن الاعباب مثله (قوله لا يتابع في أكثر ذلك) وقياضا في غيره اه نحو ذلك والسواك والتسمية كاعباب اه كرى (قوله ويكره) أي قوله وإتمام بيط في المغني والنهاية (قوله ويكره القص) وأما وضوء صلى الله عليه وسلم مرة مرة مرتين مرتين قائما كان بيان الجواز شيخنا زاد المغني فكان في ذلك الحال افضل لأن البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب اه وفي سم مناصه لو احتاج في تعليم غير الوضوء إلى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي أن تقتني الكراهة مرة اه وفي عرش مناصه (فرع) لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل ينقذ نذرهما لا لأنه مكره فيه نظر قال شيخنا الشوري لا ينقذ قلت فان أراد بعدم انعقاده للعامة بحيث يجوز له الاقتصار على واحدة ففيه نظر لأن الثانية مستحبة والمكروه إنما هو الاقتصار على التثنية وان أراد بعدم انعقاده أنه لا يجب الاقتصار عليها فظاهر اه (قوله كالزيادة الخ) ويكره الاسراف في الماء ولو على الشطها بآى شط البحر بخلاف ما لو كان على نهر البحر فلا كراهة (قوله كاجته) أي تقييد الزيادة بنية الوضوء (قوله وتحرم من ماء موقوف الخ) أي تحرم الزيادة على الثلاث من ماء موقوف على من يتطهر به او يتوضأ منه كالدارس والربط لا غير ما ذكر فيها مغني ونهاية قال عرش ويؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستجمام منها للعللة المذكورة لأن الواقف إنما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستجمام منها لمن يرد الغسل لأن ذلك من سنته وكان يؤخذ من ذلك حرمة ما جرت به العادة من أن كثير أمن الناس بدخولهم في محل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساقى المعدة للوضوء لا زالة الغبار ونحوه بلا وضوء لا لإرادة صلاحه ينبغي أن محل حرمة ما ذكره مالم يجز العادة بفعل مثله في من الواقف ويعلم به قياسا على ما قاله في ماء الصهاريج المعدة للشرب من أنه إذا جرت العادة في من الواقف باستعمالها لغير الشرب وعلم به لم يجز استعمالها لغير العادة به وان لم ينص الواقف عليه اه (قوله أي بنية الوضوء) أي وأطلق فلزاد عليها بنية التبريد أو مع قطع نية الوضوء عنها لم يكره مغني (قوله المندوب) نائب فاعل لم يعط وقوله ما وقف الخ متعلق به أي لم يعط (قوله وإتمام لم يعط المندوب الخ) أي لم يجز أن يعطى الزائد على الفرض للميت من الموقوف للأكفان مع أنه يجوز التطهر بالزائد على الفرض في الثلاث من الماء الموقوف للتطهر للفرق المذكور بقوله لأنه الخ كرى (قوله لتفاته) أي حقارته كرى (قوله وشرط) أي قوله ويرق في المغني (قوله حصول التثليث) عبارة المغني التعدد اه (قوله ولا

(قوله وان الأولى أولى) فيه نظر (قوله ولا يحصل لمن تم وضوءه الخ) قال في شرح الروض والفرق بينهما بين نظير في المضغضة والاستنشق أن الوجه اليد متباعدان فينبغي أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر وأما التيمم والآنف فكعضو جاز تطهرهما معا كاليدين انتهى وفي قوله كاليدين إشارة إلى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الأخرى بل لو تيممها معا جاز ذلك فتأمل وهذا هو المتجه إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى ولا وجهه فليتأمل (قوله

للحديث الحسن بل الصحيح
كما أشار إليه المصنف أنه
صلى الله عليه وسلم مسح
رأسه ثلاثا والدك
والتلخيل ويظهر أنه غير
بين تأخير ثلاثة كل من
هذين عن ثلاثة الغسل
وجعل كل واحدة منها
عقب كل واحدة من
هذه وان الأولى أولى
والسواك وسائر الاذكار
كالبسمة والذكر عقيب
للتتابع في أكثر ذلك
ويكره النقص عن الثلاث
كالزيادة عليها أي بنية
الوضوء كاجته جمع وتحرم
من ماء موقوف على التطهير
وإنما لم يعط المندوب عما
وقفه للاكفان لأنه يتساح
في الماء لتفاته مالا يتساح
في غيره وشرط حصول
التثليث حصول الواجب
أولا ولا

ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلاثة حصص لستة الثلث كاشغله الماء وغيره وقوله لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حساب الغرة والتحجيل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لئانه فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الاول فتوقف على وجوده والاول إذ لا يحصل التكرير إلا حيثئذ (وباخذ الشاك) في استيعابه او عدد (بالبينة) وجوباً في الواجب وندباً في المندوب ولو في الماء فوق نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد ولا نظر لاحتمال الوقوع في رابعة وهي بدعة لانها لا تكون بدعة إلا مع التحقيق (ومسح كل راسه) للاتباع اذ هو اكثر ما ورد في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم وخروجاً من خلاف موجبوا الافضل في كيفية ان يضع يديه على مقدم راسه ملصقا مسبحته بالآخرى واهمها يصدغيه وذهب بها لفقاه ثم ان انقلب شعره رددها لميده ثم ليهل الماء بجمعه ومن ثم كانا مرة وفارقا نظيرهما في السعي لان القصد ثم قطع المسافة ولا لاجل وضوءه

يحصل الى قوله ولو اقتصر في النهاية (قوله ثم أعاده الخ) وحكم هذه الاعادة الكراهة كما في زيادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمه ذلك انه تابع للطهارة وتتمه لها في الجملة فلا يقال انه عبادة فاسدة فتحرسم على حجها ع ش عبارة الجبري رحمه مكره كتنجيد الوضوء قبل فعل صلاة اى تنزيهاً لا نحو ما خلافاً لابن حنبل والحرمة بانها تعاطى عبادة فاسدة وردهم بان القصد منه النظافة وقال بعضهم ولم يحرم نظراً للقول بمحصول الثلث به اه (قوله مع تباعد غسل الاعضاء الخ) عبارة المعنى والنهاية فان قيل قد مر في المضغطة والاستنشاخ أن الثلث يحصل بذلك اجيب بأن الفهم والافت كعضو واحد جاز ذلك فيها كاليدن بخلاف الوجه واليد مثلاً لتباعدهما فينبغي ان يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى الآخر اه وفيه بعد ذكر مثلها عن شرح الرض ما نصه وفي قوله كاليدن إشارة الى ان ثلث اليدن لا يتوقف على ثلث إحداهما قبل الاخرى بل لو ثلثها معاً اى امرت باجز ذلك فتأمل وهذا هو المنهج إذ لا يتطرق ترتيب تطهيرهما باعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الاولى مما لا وجه لها فليتأمل اه واقره ع ش (قوله خلافاً لجميع متقدمين) عبارة النهاية خلافاً للروايات والفوراني اه (قوله وبه الخ) اى بقوله مع تباعد غسل الاعضاء (قوله ولله) اى في محل واحد ع ش واما لو مسح بعض راسه ثلاثاً في محل متعددة فنقل عن الشباب الرملى انه يحصل به الثلث ورد له والده الشمس م ر والرد ظاهر بجبري (قوله حصلت ستة الثلث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتليته ينبغي نعم سم (قوله ويفرق بينه) اى بين عدم حساب الثلث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله وذلك) اى الثلث والتعدد في العضو المذكور (قوله وجوباً) الى قوله لا يخلط بل في النهاية والمعنى لا قوله ولو في الماء الى ولا نظر وقوله وفارقا الى ولا (قوله وجوباً في الواجب وندباً) فلو شك في استيعاب عضو وجب عليه استيعابه وهل غسل ثلاثاً او اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرح بافضل ومعنى (قوله نعم يكفي ظن الخ) اى يستفيضة هذا من قومه المراماد بالشك في ابواب الفقه مطلق الردع ع ش (قوله ولا نظر الخ) ردماً قيل لا يأخذ بالكثر حذراً من ان يدر اربعة فانها بدعة وترك سنة اهون من ارتكاب بدعة (قوله لانها الخ) علة لعدم النظر (قوله لا مع التحقيق) اى عند العلم بكونه رابعة شينخا (قوله اذهو الخ) علة للعلية (قوله وخروجاً) عطف على قوله للاتباع (قوله من خلاف موجب) اى كالامام مالك (قوله ثم ان انقلب شعره) ينبغي اذ لم ينقلب طولاه ان يتوقف تمام الاولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها الى جهة الفقا لان الاستيعاب إنما يتحقق حيثئذ سم (قوله لميده) اى مبدأ الوضع عبارة النهاية والمعنى الى المكان الذى ذهب منه اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الرد لاجل ما ذكر (قوله كانا مرة) اى كان الذهاب والرد مسجوعاً واحدة ومعنى ونهاية (قوله وفارقا) اى الذهاب والعود هنا نظيرها في السعي اى حيث يحسب كل من الذهاب والعود في السعي مرة (قوله وإلا) اى وان لم ينقلب شعره (قوله لنحو وضوءه) اى او عدمه وقصره ونهاية ومعنى (قوله فلا الخ) اى فلا رد ولا فائدة له فان رد لم تحسب ثانية لصيرورة الخ نهاية ومعنى (قوله لصيرورة الماء مستعملاً) تأمله مع قوله انفا فبحث انه لو رد الخ انتهى بصري ومن هناك جوابه (قوله بالله) اى بلل شعره (قوله عنه) اى عن الشعر او بالله (قوله للثانية) اى

المرأة الثانية الخاصلة بالرد (قوله ولضعف البلب الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة انما لنسب الطهوية بالشك ومع ان الفرض اقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة لماه الباقي فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتأمل سم على حجاجه ع وش وقد يقال ان صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح وهو كما يقال ان مسح الرأس يقع كله فرضا (قوله) ويقع إلى قوله من تناقض في النهاية والمغنى (قوله كزيادة نحو قيام الفرض) اى كضرب الركوع والسجود والقيام نهاية ومعنى (قوله) لا يغير الزكاة اى يخرج عنها دون خمسة وعشرين نهاية ومعنى (قوله) وعلى وقوع الكل فرضا اى المرجوح و (قوله) له اى مسح الكل (قوله) فاذا فعله وقع واجبا قد يقال ان كان الواجب مطلق مسح الرأس كلا وبعضا فواضح ومسح البعض فحل تأمل بصري قول المتن (ثم اذنيه) اعلم ان استنجاب مسحهما غير مفيد باستنجاب مسح جميع الرأس ومن ذهب إلى ذلك متمسكا بذكره من ذلك عقب مسح كلها فقد وهم بنهاية زاده سم بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل راسه إنما هو باعتبار اصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو اراد مسح جميع راسه فمسح بعض رأسه ثم اذنيه فهل يفوت سنة تعمم الرأس بالمسح فيه نظرا وقياسا فقلنا الفوات ويؤيده انه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الاذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاق اما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسيان مسح الاذنين وفوات بقية الرأس اه (قوله) ظاهرهما وباطنهما والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه شيخنا ويجزى فقوله (سبائيه وإيهاميه) نشر على ترتيب اللفظ (قوله) بماه غير ما در الرأس اى ليحصل الاكمل وإلا فاصل السنة يحصل بلبل الرأس في المسحة الثانية او الثالثة بخلاف الاولى شرح بافضل وشيخنا وبأنى للشارح (قوله) بماه جديد باخ اى غير ما در الرأس والأذنين ليحصل الأفضل فلو مسحهما بماتهما حصل أصل السنة شرح بافضل (قوله) ومسح صماخهما الخ ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهار اقتناع وشرح بافضل ويسن غسل الأذنين ثلاثا مع الوجه لما قبل إيهامته ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قبل إيهامته ومسحهما ثلاثا استقلا لكونهما عضوين مستقلين على الراجح والهاق كفيه مبلولتين بهما ثلاثا استظهار لاجلته ما فيها اثنتا عشرة مرة شيخنا وقلوبى (قوله) وأفادت ثم الغاء تقدمهما الخ ولا يشترط الترتيب في اخذ الماء لمسح الرأس ومسح الأذنين فلو لبلى اصابه ومسح راسه ببعضهما ومسح اذنيه بياقيها كفى معنى وشيخنا (قوله) فيسن فعلهما الخ اى يشترط لحصول السنة تأخيرهما عن مسح الرأس نهاية ومعنى وشيخنا (قوله) أو نحو الخمار إلى قوله والخبر في النهاية والمغنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله) أو نحو القلنسوة) يضم السين عرقية عشية يقطن بجيزى (قوله) اولم رد ذلك اى وإن سهل شرح بافضل والتعبير بالعسر جرى على الغالب نهاية (قوله) نعم قد يوجه الخ) ويبعد هذا التوجيه عدم ذكر الخلاف هنا ولعل المراد بالخلاف هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر (قوله) تقييده اى تقييد التكميل بالعسر بان سببه اى سبب التقييد (قوله) عليه اى العسر قول المتن (كل بالمسح الخ) وافق الفقال بانه يسن للرد استيعاب

(قوله) ولضعف البلب الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة انما لنسب الطهوية بالشك ومع ان الفرض اقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب انه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتأمل (قوله) ثم اذنيه) قد يتوهم من ترتيبه على قوله ومسح كل راسه انه لو اقتصر على مسح بعض راسه لم يسن مسحهما حينئذ فلا يحصل سنة مسحهما وهو فاسد بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل راسه إنما هو باعتبار اصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو اراد مسح جميع راسه فمسح بعض راسه ثم اذنيه فهل يفوت سنة تعمم الرأس بالمسح فيه نظرا وقياسا فقلنا الفوات ويؤيده انه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الاذن ولا يسع احد ان يقول انه لو مسح الأذنين بعد مسح الرأس مرة واحدة يجزى لما فاة ذلك لا طلاق اجزاء الوضوء مرة مرة من مرتين كصاحبه عنه عليه الصلاة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاق اما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسيان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس (قوله) كل بالمسح عليها في شرح مر ومقتضى

ولضعف البلب أثر فيه أدنى واختلاط فلا يتناهى مامر من التدبير في اختلاط المستعمل بغيره ويقع أقل مجزى. وهذا وفي سائر نظائره كزيادة نحو قيام الفرض على الواجب لا يغير الزكاة لتعذر تجزئه فرضا والباقي نفعلا عن المعتد من تناقض فيه يثبت بما فيه في شرح العباب وعلى وقوع الكل فرضا فمضى عدمه له من السنن انه باعتبار فعل الاستيعاب فاذا فعله وقع واجبا (ثم) مسح جميع (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما يباطن أمتلى سبائيته وإيهاميه غير ما در الرأس ومسح صماخهما بطرفى سبائيه بماه جديد أيضا للاتباع في ذلك كله نعم ماء الثانية أو الثالثة من ماء الرأس يحصل أصل سنة مسحهما لا تطهروا وأفادت ثم الغاء تقدمهما على مسح الرأس فيسن فعلهما بعده (فان عسر رفع العامة) أو نحو القلنسوة أو الخمار أو لم يرد ذلك نعم قد يوجه تقييده بأن سببه توقف الخروج من الخلاف عليه (كل بالمسح عليها)

وإن لم يضعه على ظهر لانه
 صلى الله عليه وسلم مسح
 ناصيته وعلى عمامته وأفهم
 قوله كل أنه لا يكتفى بالمسح
 عليها استقلالا والخبر
 المفترس عليه فيه اختصار
 بدليل الخبر الأول وبغنى
 أن لا يقتصر على أقل من
 الربع خروجا من خلاف
 وجهه وإن قيل لا وجه له
 وأفهم قوله لم أن التكميل
 بالمسح عليها رخصة أن شرطه
 أن لا يتعدى لبسها من حيث
 اللبس كان لبسها محرم
 من غير عذر كما يتمتع عليه
 المسح على خف كذلك
 (وتحليل) ما يجب غسل
 ظاهره فقط من نحو العارض
 (والحاجية الكثرة) من الذكر
 والأفضل كونه بأصابع
 يمينه ومن أسفل وبفرقة
 مستقلة وعرك عارضيه
 للاتباع ومن سن تثليثه
 وواضح أنه لا يكمل إلا
 بتعدد رقاها ثلاثا وآخر وجا
 من خلاف من قال أن ماء
 النفل مستعمل ويقاس به
 غيره وذلك ويحطلها المحرم
 ندبا برقى أى وجوبان
 ظن أنه يحصل منه انفصال
 شيء وإلا فتدبا (و) تحليل
 (أصابعه) اليمين بالتشبيك
 والرجلين بأى كيفية كان

مسح رأسها ومسح ذواتها المسترسلة تبعوا الحق غيره ذواتها من الرجل بذواتها في ذلك لكن جزم في المجموع
 بعد استحباب مسح الذوائب نهاية أى من الرجل والمرأة قال سلم على حجان هذا أى ما في المجموع عرض
 على هر بعد كلام القفال فرجع إليه عش وفي الكردى أن الأمداد أقرأته القفال وما الحق به وزاد
 الأيدياب وإن خرج عن حد الرأس بحيث لا يجزئ مسحه اه واعتمده شيخنا فقال ويسن مسح الذوائب
 المسترسلة وإن جاوزت حد الرأس اه (قوله وإن لم يضعه على الخ) وفارقت الخف بانه بدل ومقتضى إطلاقهم
 أجزاء المسح عليها وإن كانت تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما يحته بعضهم من أجزاء المسح على الطليسان
 نهاية وسم وشبخنا (قوله لا يكتفى بالمسح عليها الخ) عبارة النهاية لا يكتفى الاقتصاد على العامة وإن سقط
 مسح الرأس لنحوه واه وكذلك ظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل
 غيره وانه يمسح ما عدا مقابل الممسوح من الرأس ويكون به محصلا للسنه اه وكذا في المغنى إلا انه استظهر
 عدم اشتراط التأخر عن مسح الرأس وارق سم ما في النهاية وبأنى عن شيخنا ما وافقه وكلام الشارح يفيد
 الحكيمين الأولين أى عدم كفاية الاقتصاد على العامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس (قوله) وبغنى
 أن لا يقتصر (الخ) لا يظهر مناسبة ذكره هنا بل موقعه مشرح ومسح كل رأسه إلا أن يكون هذا راجعا إلى اثنين
 (قوله) من خلاف وجهه أى كفى حنيفة (قوله) أن شرطه (الخ) وللتكميل شرطه وخمسة الأول لا يمسح
 الواجب من الرأس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة خلافا للعلامة الخطيب الثانى أن لا يمسح المحاذى لما
 مسحه من الرأس والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشى إن مسح جميع العمامة كل الثالث أن
 لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على نحو العمامة وإلا احتاج إلى ما جدد فهو شرط
 للتكميل بالمال الأول والرابع أن لا يكون عاصيا باللبس لذاته كان لبسها محرم لا لعذر فيمتنع التكميل بخلافه
 لعارض كان كان غاصبا لها فيكمل الخافض أن لا يكون على نحو العمامة نجاسة معفو عنها كدم براغيث
 شيخنا وكذا في البجورى إلا انه ذكر الشرط الثانى عن الشيخ عميرة ثم ذكر عن الحنفى انه ليس المراد بذلك
 حقيقة الاشتراط وإنما المراد انه لا يشترط في تبادله السنه مسحه كما يفهمه كلام هر اه (قوله كذلك) أى
 لبسه من غير عذر (قوله ما يجب) إلى قوله وبغنى فى النهاية والمغنى (قوله ما يجب غسل ظاهره فقط الخ) اما
 الشعر الخفيف أو الكثيف الذى فى حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إصصال المال إلى ظاهره
 وباطنه ومنايته بتخليل أى غيره نهاية ومعنى (قوله من نحو العارض) أى السكتيف سم (قوله وعرك
 عارضيه) أى يسن دلكهما (قوله ومن) أى فى مشرح والمسح سن تثليثه أى التخليل (قوله) أى تثليث
 التخليل وكذا ضمير اوبه وغيره ويجوز إرجاعهما للتخليل و(قوله فى ذلك) أى فى توقف الكمال على ماء
 جديد (قوله ويحطلها المحرم الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للحنفية والزبائى ومال اليهم ما شيخنا ثم قال وحمل الأول
 على ما إذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره والثانى على خلافه وهذا جميع بين القولين (قوله وجوبا)
 متعلق بالرفق وكذا قوله ندبا بصري (قوله اليمين) إلى قوله ويسن فى النهاية وإلى قوله بجرى ما فى المغنى إلا
 ما بينه عليه (قوله اليمين) أى أصابع اليمين معنى (قوله بالتشبيك) الوجهان يقال بأى كيفية كان

إطلاقهم أجزاء المسح عليها وإن كان تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما يحته بعضهم من أجزاء المسح على الطليسان
 وافق القفال بانه يسن للمرأة استيعاب مسح رأسها ومسح ذواتها المسترسلة تبعوا الحق غيره ذواتها من الرجل
 بذواتها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره واه يمسح
 ما عدا مقابل الممسوح من الرأس ويكون به محصلا للسنه اه وتقديم عن شرح المذهب خلاف ما أفتى به
 القفال فى الذوائب وعرض على هر فرجع إليه (قوله وإن لم يضعه على طهر) وفارقت الخف بانه بدل (قوله
 كل) هل يعتد بالمسح عليها قبل مسح بعض الرأس فيه نظر وقوله كل يفهم المنع وعليه فالرفق بينهم وبين أجزاء
 غسل ما زاد على الواجب من اليمين والرجلين متلاذبا لانه لا فى الأصلي فى الطهارة بخلاف هذا (قوله
 وتحليل) قال فى الروض لا للمحرم اه وهو المعتمد هر (قوله العارض) أى السكتيف (قوله بالتشبيك الخ)

والأفضل أن يكون بالتشيك سم عبارة شرح بأفضل وتحليل أصابع الدين والرجلين والأولى كونه في أصابع الدين بالتشيك للحصول بسرعة وسهولة وإنما يكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة **(قوله)** لمن بالمسجد (الخ) أي وكان تشيكة عشا كما هو ظاهر فلا يضر التشيك في الوضوء وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة رشدي **(قوله)** بخنصر يسرى يديه كذا في النهاية وقال المعنى وشرح بأفضل بخنصر اليد اليسرى أو اليمنى كما في المجموع اه وقال السكري قوله أو اليمنى الخ مال إليه في شرحه الإرشاد والخطيب في الانعاف وأقصر شرح المنهج والتحفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب خنصر اليسرى أليق إذ هي لازالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يخلو عن وسخ اه **(قوله)** ويجب في ملتفة) أي التحليل ونحوه في أصابع ملتفة نهاية ومعنى **(قوله)** ويحرم فتق ملتحة) أي لأنه تعذيب بلا ضرر ورعاية أن خاف بخنصر تيمم فيها يظهر أخذها من التعليل نهاية ويحتمل أن أدا لأعاب أن قال له طبيبان عدلان أنه يمكن فتقها ورجي به قوة على العمل اتجاهه يأتي فيه ماسياتي من التفصيل في قطع السلعة اه وعقب السيد البصري كلام النهاية بما نصه فيه نظر بل الذي يظهر ويؤخذ من إطلاق التعذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف إذ مطلق التعذيب وإن لم يبيع التيمم لا يقتضي الحرمة لاسيما إذا كان لغرض **(قوله)** بأطراف الخ) أي بغسلها **(قوله)** وإن صب عليه الخ) وقال الزبادي وشيخان فان صب عليه غير هذا بأعلاهما على المعتمد اه **(قوله)** فيكون ذلك سنة) وعليه أقصر الشارح في الأعاب عبارته وأوضح أن قوله أي المجموع ولا يكتفي الخ ممتن للفاعل أي يسر له أن لا يكتفي بذلك لأنه قد لا يعلم العضو أماله معه فيكتفي فمن فهم أنه ممتن للفعول وأنه لا يكتفي بجريانه بطبعه مطلقا فقد وهم انتهت كردى **(قوله)** لأنه الخ) أي الماء **(قوله)** واستنائه) أي فيكون واجبا بصري **(قوله)** لكن محله) أي محل وجوب عدم الاكتفاء بجريانه الماء بطبعه **(قوله)** والا كفي) أي وإن غلظ العموم كفي جريانه بطبعه وعلم بذلك أن قوله وإن جرى بطبعه لا حاجة إليه **(قوله)** لنحو الاقطع) أي قوله ولو باقى في النهاية لا قوله إلى الوضوء وغيره والى قوله فالتعريف الخ لا قوله إلى الوضوء وغيره ولو باقى إلى ويكره **(قوله)** لنحو الاقطع) أي من مغلول يدو مخلوق بدو نها بصري أي وسلم لم يثبت له إلا بالترتيب كان أراد غسل كفيه بالصبر من نحو ابريق فينتجه تقديم اليمنى شيئا وبأقن سم مثله **(قوله)** مطلقا) أي في جميع الأعضاء نهاية **(قوله)** أي أن توضع بنفسه) أي ولم يمكن بالغسل فيها يظهر وجه تقيده بذلك أنه إنما يسر له التيامن مطلقا لتعذر المعية المطلوبة باصالة نحو الحدين ولا تتعذر إلا حينئذ بصري **(قوله)** بالغسل) ينبغي ولو حكا كالوقوف تحت ماء كثير يحيط بجميعه في أن واحد **(قوله)** ولغيره) أي غير نحو الاقطع **(قوله)** في الدين الخ) أي وإن سئل غسلا معا كان كافيا في نحو شيئا **(قوله)** بعد الوجه) خرج به غسل الكفين أو الوضوء فيظهر أن دفعة واحدة فيظهر أن غسلا بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فإن لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق أتجه تقديم اليمنى سم **(قوله)** والرجلين) أي وإن كان لا يصب بأفضل ونهاية **(قوله)** بخلاف البقية) أي الكفين والحدين والأذنين نهاية وجانب الراس شرح المنهج معنى زاد شيئا وهذا في السلم وكذا في نحو الاشل والاقطع أن ظهره وغيره فيظهر هاهنا يكره تقديم اليمنى كالسليم اه **(قوله)** وذلك) أي سن التيامن **(قوله)** أي هاهنا من باب التكريم) كتمسح شعروا كتحلل وحلق رأس وتنف ابطوق ص شارب ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر ومصاحفة نهاية واخذوا إعطاء شرح بأفضل والسواك ودخول المسجد وتحليل الصلاة وفارقا خلاصه الأكل والشرب واستلام الحجر والركن المياني معنى **(قوله)** وبلق في الخ) خلافا للنهاية في المعنى **(قوله)** كاسر) أي في فضل الخلاص وقد مناهاه فيهم سم **(قوله)** ويكره تركه

الوجه أن يقال بأي كيفية كانت والأفضل أن يكون بالتشيك **(قوله)** وتقديم اليمنى الخ) سيأتي عند قول المصنف في التيمم ويقدم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيها **(قوله)** بعد الوجه) خرج غسل الكفين أو الوضوء فيظهر أن دفعة واحدة فيظهر أن غسلا بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فإن لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق أتجه تقديم اليمنى **(قوله)** كاسر) أي في فضل الخلاص وقد مناهاه فيهم **(قوله)**

(وإطالة غرته) بأن يغسل
: توجه مقدم رأسه
وأذنيه وصفحتي عنقه
(و) إطالة (تججيله) بأن
يغسل مع اليدين بعض
العصدين ومع الرجلين
بعض الساقين وإن سقط
في الكل غسل الفرض
لعذر وغايته استيعاب
العصود الساق وذلك لخبر
الصحيحين أن أمي يدعو
يوم القيامة غرا يحجلان من
آثار الوضوء فن استطاع
منكم أن يطيل غرته فليفعل
زاد مسلم ونحمله أي يدعو
ببعض الوجوه والأيدي
والأرجل فالغرة والتججيل
اسمان للواجب وإطالتهما
يحصل أقلها بأدنى زيادة
وكألفها باستيعاب ما روى من
فسرهما بغسل ما زاد على
الواجب فقد أبدع وخالف
مدلولهما لغة لغیر موجب
(الموالاة) بين أفعال وضوء
السليم بحيث لا يحصل
زمن يحذف فيه الغسل قبل
الشروع فيما بعده اعتدال
الهواء والمحل والزمن
والبدن ويقدر الممسوح
مغسولا للاتباع ومر
وجوبها في طهر السلسل
ولذلك فالعبارة بالآخيرة
ومتى كان البناء بعد زوال
الولاء بفعله لم يشترط
استحضاره للنية كما مر

(وأوجبها القديم) مطلقا

أى ترك التيامن بأن يقدم اليسرى على اليمنى أو يتسلم معامعاش وشوبرى وشيخنا كالوضوء في ذلك
كل ما فيه تكريم يفكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الحدين ما يظهر دفعة واحدة
قياسا على ذلك أو يفرق الأقرب الثاني بإعاب وشوبرى قال عث عن سم مال اليه الجمل الرمي اه
واعتمد شيخنا تبعنا شرح الروض الاول اى كراهة التيامن في نحو الدين قول المتن (وإطالة غرته) (الخ)
تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتججيل قبل الفرض سم وعث (قوله) بأن يغسل (الى قوله) فالغرة
في النهاية (قوله) في الكل (الى) كل من إطالة الغرة وإطالة التججيل نهاية ومعنى (قوله) وذلك (الى) سن الاطالة
(قوله) أن أمي (الخ) اى أمه لا اجابة والمراد المتوضون منهم يجبرى عبارة عث قال شيخ الاسلام ولا يحصل
الغرة والتججيل إلا لمن توجها بالفعل اما من لم يتوجها فلا يحصلان له اه وينبغي عليه أن ذلك خاص بمن توجها
حال حياته فلا يدخل من وضاه الغاسل كما يشعر به تعبيره بتوضا وقضية تان من مات من اولاد المسلمين طفلا
ولم يتفق له وضوء كذلك لم يحصل له ذلك ويحتمل خلافه لانه كان معذورا وبقي مالهو تيمم ولم يتوضا لم يحصل
له ذلك ام لا فيه نظرو وينبغي الاول لأقامة الشارع له مقام الوضوء ولذا تنس أطالتهما فيه ايضا كما يأتي في باب
اه (قوله) للواجب) زاد النهاية والمندوب (قوله) باستيعاب ما مر) أى من مقدم الرأس (الخ) في الغرة والعصود
والساقى التججيل (قوله) وخالف مدلولهما لغة (الخ) بتأمل سم (قوله) بين أفعال الوضوء) إلى قوله وإذا
ثلث في النهاية الاقوله والمحل والى قول المتن وكذا في المتن (الخ) الاقوله فاضلة الى وهى وقوله لخبر الى المتن (قوله)
بين أفعال وضوء السليم (الخ) وكذا بين الغسلات وكذا في اجزاء كل عضو قلوبى بعبارة شيخنا عبارة المصنف
تشمل الموالاة بين الاعضاء والموالاة بين الغسلات والموالاة بين اجزاء العضو الواحد فيعتبر الشرع في
الفصلة الثانية قبل جفاف الاولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف
الجزء الذى قبله اه (قوله) مع اعتدال الهواء) قد يقال اشتراط اعتدال الهواء يغنى عن اشتراط اعتدال
المحل والزمن اما المحل فلا تنزاهم خروجه من الاعتدال خروج الهواء عنه لثبوته به واما الزمن فوفقه
بالاعتدال وعدمه تجوز باعتبار اعتدال الهواء الموجود فيه وعدمه ثم رأت الشارح المحلى اقتصر على
الهواء والمزاج وكذا وقع في اصل الروضة الاعتصاف عليهم بصرى وفي تقريب دليله نظرنم قد يقال ان
العبارة باعتدال الهواء الزمان والمزاج الزمان والاعتدال الفصل غير معتدل (قوله) ومر) اى قيل قول
المتن فرضه ستة كرى (وجوبها في طهر السلسل) ونجيب ايضا عن ضيق الوقت نهاية ومعنى (قوله) فالعبارة
بالآخيرة وينبغي ان يعتبر ايضا ان لا تحذف الاولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة ثم تقدم مثله عن
القلوبى وشيخنا وفي الكردي عن الايعاب ما نصه غسل وجهه مرة أو امسك حتى جف فغسل يديه وكان بحيث
لو ثلث وجهه لم يحذف بعد فانت الموالاة ولو غسله مرة أو امسك من ثلث يديه قبل جفافه وامسك من ثلث
قبل جفافه وامسك من ثلث يديه قبل جفاف ثالثة وجهه وكان بحيث لو لم يثلاث جفت الاولى في هذا المدة
حصلت الموالاة فهو متجه فيها أخلاقا لبعضهم اه (قوله) بفعله) ومنه مشيه في ما يغسل رجله وانظرو
اكره على الفعل و (قوله) لم يشترط استحضار (الخ) اى بل الشرط فقد الصارف أى ومن الصارف قصد
المشى في الماء لفرض آخر سم وتقدم في مجتبه ما يقتضى ان الاكراه صارف (قوله) كما مر) اى في غسل
الوجه (قوله) مطلقا) اى في وضوء السليم وغيره (قوله) حيث) إلى قوله لخبر في النهاية الاقوله وقبولها الى وهى

وإطالة غرته) تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتججيل قبل الفرض (قوله) وخالف مدلولهما لغة (الخ)
يتأمل (قوله) فالعبارة بالآخيرة) ينبغي ان يعتبر ايضا ان لا تحذف الاولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة سعى
لو جفت اولى الوجه مثلا قبل ثانيته أو ثانيته قبل ثالثته لم يحصل الموالاة بين الوجه واليد وان لم تحذف ثالثة الوجه
قبل اولى اليد في الاقتصار على اعتبار الآخيرة نظرا لغير اجمع (قوله) بفعله) اى ومنه مشيه في ما يغسل
رجليه وانظرو لكره على الفعل وقوله لم يشترط استحضاره التية اى بل الشرط فقد الصارف اى ومن
الصارف قصد المشى في الماء لغرض آخر ثم رأت في العباب في اوائل الباب فيمن دخل الماء لا بقصد غسل

(قوله)

حيث لا عذر لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهره قديع لمة مثل الدرهم (٢٣٧) لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء

وأجابوا عنه بأن الخبر ضعيف مرسل وبأنه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الجفاف بحضرة الصحابة ولم يتكروا عليه (وترك الاستعانة) بالصب عليه لغیر عذر لأنها ترفة لا يليق بمتعب فهي خلاف السنة وإن لم يطلبها والسين الما للغالب أو التأكيد اما هي في غسل الاعضاء فمكروه وهو يجب طلبها ولو باجرة مثل فاضلة عما يأتي في الفطرة وقبولها على من تعينت طرية لظهره فان فقدتها تيمم وصلى واعاد وهي في احضار نحو الماء مباحة (و) ترك (التقص) لانه كالنبرى من العبادة فهو خلاف السنة كافي التحقيق وشرعى مسلم والوسيط وصحح في الروضه المجموع اباحته والرافعي كراهته لخبر فيه ورد بانه ضعيف (وكذا) كان حكمهما مع ان الخلاف بقوته فيما قبله ايضا تميز مقابلة بصحة حديث الحاكم الآتي به فلا اعتراض عليه (التشيف) وهو اخذ الماء بنحو خرقة فلا إبهام في عبارته خلافا لمن زعمه يسن تركه في طهر الحى (في

(قوله) حيث لا عذر (الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التفريق بغیر عذر وفي طول التفريق اما بالاعذر فلا يضر قطعا وقيل يضر على القدم واما اليسير فلا يضر اجماعا اهـ وكذا في النهاية الا قوله وقيل يضر على القديم **(قوله)** فامر به (ابعد) وجه الاستدلال انه لو لان التفريق يضره لامر به مجرد غسل للعبة لا باعادة الوضوء سم **(قوله)** وبانه صح (الخ) وبانه صلى الله عليه وسلم توضأ في السوق فغسل وجهه وبديه ومسح رأسه قد دعى الى جنازة فأتى المسجد فمسح على خفيه وصلى عليها قال الامام الشافعى وبينهما تفريق كثير مغنى ونهاية قول المتن (وترك الاستعانة) أى ولو كان المدين كافر اشرح بافضل ونهاية **(قوله)** بالصب عليه (الخ) ويذنب ان لا يكون من ذلك الوضوء من الخفية لانها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غير فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يرتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساق الصغیرة ونظافة ما ثابى الغالب عن ماء غير ماء ع (قوله) لانها ترفة (الخ) وليس من الترفه المنهى عنه في العبادة عدوله من الماء المالح الى العذب على المعتد به ماوى وحلى **(قوله)** خلاف (السنة) عبر انها بقو المغنى هنا وفي موضعين الآتين بخلاف الاول وقال عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح الفرق بينهما ان خلاف الاول من اقسام المنهى عنه وخلاف السنة لانهى فيه اهـ **(قوله)** وإن لم يطلبها (أى الاعانة) حتى اوعاها غيره وهو ساكت كان الحسنة كذلك مغنى **(قوله)** والسين (الخ) عبارة النهاية وتعبيره بالاستعانة جرى على الغالب على ان السين ترد لغیر الطلب كاستحجر الطين أى صار حجر افلوا عنه غير مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان طلبها اهـ وقيد بالقدرة على المنع الشارح ايضا في الامداد والاياعاب واقره سم على المنهج كرى **(قوله)** للغالب) أى من ان الانسان يطلب الصب عليه أو التأكيد أى كافي قوله تعالى فاستيسر من الهدى أى يسر كرى **(قوله)** طلبها) أى الاعانة وكذا ضميم تعينت **(قوله)** (اماهى) أى الاستعانة لغیر عذر **(قوله)** عما يأتى في الفطرة (أى من مؤته ومؤته من تارقه مؤته وبه ولباته ومن دينه ومسكن وخادم يحتاج اليهما **(قوله)** وقبولها) أى ويجب قبول الاعانة على من تعينت (الخ) أى كالا قطع **(قوله)** (في احضار نحو الماء) أى كالاتاء والدلو اياعاب اهـ كرى **(قوله)** مباحة) قد اطلقوا على على هذا ورايت في شرح صحيح البخارى للقسطلاني مناصه واما احضار الماء فلا كراهة اصلا قال ابن حجر أى العسقلاني لكن الافضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال انها خلاف الاول انتهى كرى **(قوله)** (كافي التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لى بانى مافى التحقيق بناء على مذهب الاقدمين من اطلاق المسكروه على خلاف الاول سم وفيه ان الرافعى من المتأخرين لا من الاقدمين **(قوله)** كان حكمتهما) يعنى حكمة الفصل بكذا وقوله بقوته حال من الخلاف وقوله فيما قبله الخ خبر ان أى موجود في النقص كالتشيف وقوله تميز مقابلة الخ خبر كان **(قوله)** تميز ما قبله (الخ) لو كان المقابل نذب التشيف لثم ما قاله لكن المقهور من صريح الشراح انه لم يقل به احد متناو والمقابل لا باحة وان فعله وتركه سواء وعليه لحدث الحاكم كره دالوا بذهبوا وبسليم ما ذكر حديث النقص المؤيد للمقابل ما قبله يخرج في الصحيحين فأى تميز يفيد حديث الحاكم مع ما ذكره كرى **(قوله)** فلا اعتراض) أى بانه كان الاول ترك قوله كذا ليعود الخلاف الى النقص قول المتن (التشيف) بالرفع بخطه نهاية **(قوله)** (وهو) الى قوله وخبر في النهاية والمغنى **(قوله)** فلا إبهام في عبارته (الخ) عبارة النهاية والمغنى والتعبير بالتشيف لا يقتضى ان المسنون تركه إنما هو المبالغة فيه خلافا لمن زعمه اذ هو كافي القاموس اخذ الماء بخرقه والتعبير به هنا هو المناسب واما التشيف بمعنى الشرب فلا يظهر هنا إلا بنوع تكلف اهـ **(قوله)** (يسن الخ) خبر التشيف **(قوله)** (في طهر الحى) وسيأتى رجليه فانه سئل انه لا بد ان يكون ذا كراهية لئلا يترك الشارح حده **(قوله)** لم يصبها الماء) لا يقال ان المتبادر وعدم غسلها مطلقا فيشكل الاستدلال لان هذا ليس من باب التفريق بل من ترك غسل بعض العضو لانا نقول وجه الاستدلال انه امره باعادة الوضوء ولو لان التفريق يضره لامر به مجرد غسل للعبة **(قوله)** كافي التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لى بانى مافى التحقيق بناء على مذهب الاقدمين من

الاصح) لانه يزيل اثر العبادة فهو خلاف السنة لانه صلى الله عليه وسلم

ان الميت ين تشييعه نية (قوله رد الخ) اي وجعل بنفض الماء يده ولا دليل فيه لا باحة النفض لاحتمال
 كونه فعله بيانا للجزا نية ومعنى (قوله مندليا) بكسر الميم وفتح حى وبذلك لانه يندل اي يزيل الوسخ
 وغير يجير من (قوله عقب الخ) متعلق بقوله حى به (قوله ما لم يتجه الخ) متعلق بقوله يسن تركه الخ (قوله
 اوله تشييع عقبه) اي كلاً يمنع البال في وجهه ويديه التشييع معنى (قوله بل يثا كدفعه) بل قد يجيب ك اذا خشى
 وقوع النجس عليه ولا يجده ما يغسله به رسم عارة ع ش وهو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة
 بهوب ربيع وجهه بان الضمخ بالنجاسة ما يحرمه اذا كان بفعله عاوا هذا فليس بفعله وان قدر
 على دفعه نعم ينبغي وجوه به اذا ضاق الوقت اوله لم يكن ثم ما يغسله به وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ)
 عبارة النهاية والمعنى الثاني انه مباح واختاره في شرح منظم والثالث مكره اه (قوله مطلقا) اي لحاجة
 وبدونها (قوله وخبرانه الخ) الاسبق لخبر الخ باللام بدل الواو وان يقول فيما يأتي ينبغي على كل حله الخ
 (قوله على انه لحاجة الخ) وينشف اليسرى قبل اليمنى لبقية اثر العباداة على الاشراف حلي وكذا في اليسرى
 عن الامداد والاعباب (قوله والاولى الخ) اي واذا انتف الحاجة وبدونها والاولى ان لا يكون بذيله وطرف
 ثوبه ونحوهما فقد قيل ان ذلك يورث الفقر خطيب وشيخنا قال الجيرمى اي للثوب وزادته من وقيروفي
 الحديث وان الرجل يحرم الرزق بالذنب يصيبه فثبت هذا الحديث ان ارتكاب الذنب سبب الحرمان الرزق
 خصوصاً الكذب وكذلك يوجب الفقر كثرة التومم والنوم عر يانا اذا لم يستتر بشىء ولا لاكل جنبوا التهاون
 بسقاطه المائدة وحرقت قشر البصل وقشر التوم وكس البيت البيت بالليل وترك القمامة في البيت والمشى
 امام المشايخ وبداء الوالدين باسمهم وغسل الدين بالطين والتهاون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على يده
 وترك بيت العنكبوت في البيت واسراع الخروج من المسجد والتكير بالذهاب الى الاسواق والبطء في الرجوع
 منها وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من فقراء السائل اطافا السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود
 والامشاط بمشط مكرور وترك الدعاء للوالدين والتعمم قاعدا والتسرول قائما والبخل والتقتير والاسراف
 اه (قوله ذلك) اي التشييع بطرف ثوبه (قوله يقف) الى قوله وكانت في المعنى (قوله اي عقب الوضوء)
 اي كما عر به المنوي وقوله بحث الخ اي كما فسر به الزبادى (قوله بحث لا يطول الخ) هذا صريح في انه متى طال
 الفصل عر فالأبى به كالأبى بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملى انه باتى به مالم يحدث وان طال
 الفصل عر ش عبارة الجيرمى على الاقناع هذا اي عدم طول الفصل عر قائما هو الافضل وأما السنة فتحصل
 مالم يحدث فيما يظن شوبرى على التحرير اه (قوله ولعله الخ) اي قوله قبل ان يتكلم قول المتن (اشهد الخ)
 وبقدمه على اجابة المؤذن وبعدم اغضائه من يجب المؤذن وان فرغ من الاذان يجيرى (قوله لتكشف ذلك بفتح
 ارباب الجنة الخ) وفتحها له اكرامه له ولا يعلم انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو مسابق في علمه سبحانه
 وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه عر (قوله من
 التوابين) اي من الذنوب وليس فيه دعاء باكثر وقوع الذنب من بل بانه اذا وقع منه ذنب اهم التوبة منه
 وان كثر تعلما للامة وقوله من المنظرين اي عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة
 او عن الاخلاق الذميمة ملا على القارىء على المشكاو قيل اي من المنزهين من الذنوب اه يجيرى وقوله
 اي من الذنوب الاولى الى ما لا يليق بالعبد بالتوبة لا تقتضى سبق الذنب نظير ما يأتي في المغفرة كما يصرح
 بذلك قولهم تسن التوبة عن غارم المروءة (قوله مصدر) اي اسم مصدر يجيرى (قوله للتسبيح) اي لما فيه
 التنزيه يجيرى عبارة سم قوله للتسبيح اي معنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبيح بمعنى قال سبحان الله لان
 مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله اعتقاد تنزيهه) الاول تنزيهه (قوله على انه بدل من اللفظ بفعله الخ) اي

عقبه فلا يسن تركه بل
 يتأكد فعله واختار في
 شرح مسلم باحته مطلقا
 وخبر انه صلى الله عليه وسلم
 كان له مندلي يسبح به وجهه
 من الوضوء وفي رواية خرفة
 يتشف بها صحبه الحاكم
 وضعه الترمذى وعلى كل
 ينبغي حمله على انه لحاجة
 والاولى عدمه بنحو طرف
 ثوبه وفعله صلى الله عليه
 وسلم ذلك مرة لبيان الجواز
 ويقف هنا وفي الفصل حامل
 المنشقة عن يمينه والصاب
 عن يساره وكانت ام عياش
 توضع صلى الله عليه وسلم
 وهي قائمة وهو قاعد (ويقول
 بعده) اي عقب الوضوء
 بحيث لا يطول بينهما فاصل
 عرفا فيما يظهر نظير سنة
 الوضوء الآتية ثم رايت
 بعضهم قال ويقول فورا
 قبل ان يتكلم انتهى ولعله
 بيان للاكمل (اشهد ان
 لا اله الا الله وحده لا شريك
 له واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله) لتكشف ذلك بفتح
 ابواب الجنة الثمانية لقائله
 يدخل من ابوابها صح
 (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المنظرين) رواه
 الترمذى (سبحانك) مصدر
 جعل علما للتسبيح وهو
 براءة الله من السوء
 اعتقاد تنزيهه عما لا يليق

يفقد معناه ولا ينصرف بل يلزم الاضافة وليس معدرا للشيخ بل سيح وشتق منه اشتقاق (٢٣٩) حاشيت من حاشا ووليت من لولا

وأفتت من أف (اللهم
وبحمدك) واوه من اذمة فالكل
جملة واحدة او عاطفة اي
وبحمدك سبحتك (اشهد
ان لا اله الا انت استغفرك
وأوب اليك) لان ذلك
يكتب لقائله فلا ينطرق
اليه إبطال كاصح حتى يرى
ثوابه العظيم ويسن أن يأتي
بجميع هذا ثلاثا كما مر
مستقبل القبله بصدره افعا
يديه وبصره ولو نحو اعنى
كايسن اسرار موسى على
الرأس الذي لا شعر به تشبه
للسماوان بقول عقبه وصلى
الله وسلم على محمد وآل محمد
وبقرأنا أنزلناه أى ثلاثا
كما هو القياس ثم رأيت
بعض الأئمة صرح بذلك
(تنبيه) معنى استغفرك
اطلب منك المغفرة أى ستر
ما صدر منى من نقص بمحوه
فهي لا تستدعى سبق ذنب
خلافا لمن زعمه وظاهر
كلهم نذب وأوب اليك
ولو لغير متلبس بالتوبة
واستشكل بأنه كذب
ويحاج بأنه خير معنى
الانشاء أى أسألك أن
تتوب على أى هو باق على
خبريته والمعنى أنه بصورة
التائب الخاضع الذليل
وبأى فى وجهت وجهي
وخشع لك سعى ماوافق
بعض ذلك (وحذفت
دعاء الأعضاء) المذكور
فى المحرر وغيره وهو
مشهور (إذ لا اصله)

منسوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عمالا يليق بك أقم مقام فعله ليدل على التزبه
البلغ ولا يستعمل إلا فى مضاف فيقصد تكثيره ثم يضاف لان العلم لا يضاف ولا يثنى إلا إذا قصد تكثيره
رحماني اه بجبرى (قوله يفقد معناه) فيه تامل (قوله مشتق منه) أى ماخوذ منه (قوله اشتقاق حاشيت)
بمعنى قلت حاشا وكذا الأمر فباي بعده (قوله فالكل الخ) أى مجموع سبحانك اللهم وبحمدك (قوله جملة واحدة)
فالمنى سبحتك يا الله مصاحبا بحمدك شورى أى بالتنا علىك بجبرى (قوله لان ذلك) أى سبحانك اللهم
وبحمدك الخ (قوله يكتب الخ) أى فى رق ثم يطبع بطابع نهاية معنى قال عرش ويتعدد ذلك بتعدد
الوضوء لان الفضل لا حصر عليه اه (قوله فلا ينطرق اليه الخ) أى بصان صاحبه من تعاطى مبطل بان يرتد
والعياذ بالله لا لا فقد تقرر ان جميع الأعمال ينطرق اليه الا بطلان بالردة شورى وفى بشرى بان من قاله لا
يريدونه يموت على الايمان حفى اه بجبرى (قوله بجمع هذا) أى ما ذكر من الاذكار (قوله كاسر) أى فى
شرح وتلث الغسل والمسح (قوله مستقبل القبله) إلى قوله وان بقول فى النهاية والمعنى الا قوله ولو نحو
اعنى إلى السماء (قوله افعا يديه وبصره الخ) وذلك لان السماء قبلة الدعاء والطالب لشيء يبسط كفيه لآخذه
والداعى طالب ولا نحو أئمة العبادى خزانة تحت العرش فالداعى بمدد له حاجته بجبرى (قوله ولو نحو
اعنى) أى كمر فى ظلمة (قوله كايسن الخ) قد يقال لاحاجة اليه فى التعليل لان المقصود من رفع البصر اليها
ليس النظر اليها لا وهو لا يطلب حينئذ من حيث ذاته لكونه شاغلا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها بتوجهها
بالوجه كاقبل السماء قبلة الدعاء بصرى (قوله على الرأس) أى رأس المتحلل من الاحرام (قوله اشبهنا) متعلق
بقوله كايسن الخ وقوله للسما متعلق برأى اه (قوله وان يقول) إلى قوله وبقرأنا المعنى (قوله عقبه) أى عقب
الوضوء وعقب جميع الذكر المتقدم وصنيع شيخنا صريح فى هذا (قوله وصلى الله الخ) قد يقال بذنى ان
يزيد فى الصلاة للتعرض لسيادته ^{عليه السلام} وللأصحاب بصرى وعبار شيخنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم اه (قوله وبقرأنا أنزلناه الخ) لما ورد أن من قرأ فى أتروضه أنزلناه فى ليلة القدر مرة
واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب فى ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله عشر
الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لى ذنبي وسع لى دارى وبارك لى فى رزقى ولا تقتنى ما جزوت
عننى عرش وفى الكردى عن الایعاب مثله إلى قوله ولا تقتنى الخ (قوله أى ثلاثا) اما راجع لصلاة
والقراءة أو الثانية فالأولى متناهى ذلك كما هو ظاهر ويشمله العموم السابق فى التلث بصرى (قوله من
نقص) أى ذنبا كان أو غيره بصرى (قوله بمحوه) هذا مخالف لما ذكرنا ان الغفر محو اثر الذنب بالكلمة
والمغفرة ستره مع بقائه وعدم المأخذ به كما ذكره البولاق فى الشنشورى بجبرى (قوله واستشكل بأنه
كذب) كانه بناء على حمله على الحال وإلا فلا كذب يلزم على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير الحال ايضا سم
ولعله يحمله على العزم على التوبة (قوله بمعنى الانشاء أى أسألك الخ) لا يخفى بعده إلا أن يريد ان توفقى
للتوبة (قوله او هو باق الخ) لاحاجة إلى لفظه هو (قوله وهو مشهور) وهو ان يقول عند غسل كفيه اللهم
احفظ بدى عن معاصيك كما هو عند المعضضة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وعندا اشتقاق اللهم ارحنى
رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم يهين وجهى يوم تبيض وجهه وتسود وجهه وعند غسل اليد
الجبني اللهم اعطى كتابى يمينى وحاسنى حسبا يا بديرا وعند اليسرى اللهم لا تعطينى كتابى بشمالى ولا من
وراء ظهرى وعند مسح الرأس اللهم حرم شعرى وبشرى على النار وعند مسح الأذنين اللهم اجعلنى من
الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند غسل رجله اللهم ثبت قدى على الصراط يوم هزل فيه الاقدام
نهاية ومعنى وشرح بافضل وفى الكردى عن الایعاب زيادة قاعية أخرى وان بدى فى دعاء غسل الكفين
وقدى فى دعاء غسل الرجلين بتشديد الياى معنى (قوله لا نظر اليه الخ) خلافا للنهية والمعنى عبارته قال
المصنف فى أذكاره وتفيجهم بجمي فيه شئ عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال الشارح وفات الرافعى والنووى أنه روى
واستشكل بأنه كذب) كانه بناء على حمله على الحال وإلا فلا يلزم كذب على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير

يعتده به ووروده من طارق لا انفار اليه لانها كلها لا تخلو من كذاب أو منهم بالوضع كما قاله بعض الحفاظ فهى ساقطة بالمارة

عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل
الاحمال ومضى شيخه على أنه مستحب وافق به لهذا الحديث اه زاد الاول ونفي المصنف اصله باعتبار
الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فله لم يثبت عنده ذلك ولم يستحضره حينئذ عبارة الكردى
على شرح بافضل قوله لا اصل لاعداء الاعضاء على هذا جرى الشارح في كتبه وقال شيخ الاسلام في الاسنى
أى في الصحة ولا تقدرى عنه ﷺ من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في
فضائل الاحمال اه وذكر نحوه في شرح البهجة واعتمد استجابة الشهاب الرملى وولده وبؤدخ عناقته
في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن لكن لا يعتقد
سنيته فيقلب الاثنيان به عند الشارح ايضاً اه (قوله) ومن شرط العمل الخ عبارة المغنى فائدة شرط
العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ان لا يكون شديد الضعف وأن يدخل تحت أصل عام وأن
لا يعتقد سنيته بذلك الحديث اه زاد النهاية وفي هذا الشرط اى الاخير نظر لا يخفى اه عبارة سم
وشرط بعضهم أن لا يعتقد السنية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل مانحن
فيه إلا كونه مطلوباً باطلاً غير جازم وكل مطلوب طلياً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيته اه
(قوله) أن لا يشتد ضعفه أى سواء كان العامل بمن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأكد حتى مقتضى
ليكون فعله سبباً لا فائدة غير الحكم المستفاد من ذلك الحديث عرش (قوله) سنن كثيرة منها تقديم النية
مع اول السنن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كما مرو منها التلطف بالنوى ليساعد اللسان القلب
كما تقدمه يسر بها بحيث يسمع نفسه ومنها استحباب النية ذكر اقبله إلى آخر الوضوء ومضى وشيخنا (قوله)
ومن المشهور إلى قوله وغسل رجله في المغنى لا قوله ولا يكره إلى ولطم الوجه وقوله واعترض إلى
وأنرف (قوله) والدلك لم يكتف بفهمه من قوله السابق والدلك في شرح وبنك الغسل الخ كانه لا يستلزم
السنية فتأملهم أقول بل أعاده لقوله ويتأكد كدالخ (قوله) وتجنب رشاشه) فلا يتوضأ في موضع يرجع اليه
رشاش اسنى (قوله) وجعل ما يصب منه الخ) اى كالاربعين معنى (قوله) ترك تكلم) وفي فتاوى شيخ الاسلام
أنه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الرد ولا فأجاب بأن الظاهر الاول اه وهذا
بخلاف المشتغل بالفلس لا يشرع السلام عليه لان من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستحيان من الاطلاع عليه
فلا يليق بمخاطبته حينئذ عرش (قوله) بلا عذر) عبارة شرح بافضل لإلصاحه كما مر بمعروف ونهى عن
منكر وتعلم جاهل وقد يجب كان رأى نحو أعمى يقع في بره (قوله) ولطم وجهه) بالجر عطف على تكلم
(قوله) لبيان الجواز) واللطم خلاف الاولى كما في شرح الروض بجري (قوله) وإسراف الخ) عبارة الخطيب
ومنها أن يقتصد في الماء فيكره السرف فيه اه قال البجيرى ويكره التفتير ايضاً لأنه قد لا يعمر كما قرره
شيخنا اه (قوله) وأن يكون الخ) فيجزي يبدو منه حيث أسبق وصح انه ﷺ توضأ ثلاثاً مدهداً فممن بدنه
كيدنه ﷺ اعتدالاً وليؤتى ولا زاد أو نقص بالنسبة شرح بافضل (قوله) كأتانى) لعله في باب الغسل
(قوله) كوقبه) عبارة المغنى وان يعتمد موقه وهو طرف العين الذى إلى الالف بالسبابة لا بمن بالثنية
والايسر باليسرى ومثله للحاظ وهو الطرف الآخر وعمل سن غسلهما إذا لم يكن فيهما مص يمنع وصول
الماء إلى محله ولا ففسلهما واجب اه زاد شرح بافضل والمراد به اى الموقفين ما يشمل للحاظ اه (قوله)

ومن شرط العمل
بالحديث الضعيف كإفاله
السبكي وغيره أنه لا يشتد
ضعفه فانضج ما قاله المصنف
واندفع ما أطال به الشراح
عليه وبقي للوضوء سنن
كثيرة استوفيتها بحسب
الامكان في شرح العباب
ومن المشهور منها استقبال
القبلة في جميعه والدلك
ويتأكد كالمالاة لقوة
الخلاف فيهما وتجنب
رشاشه وجعل ما يصب
منه عن يساره وما يعترف
منه عن يمينه وترك تكلم
بلا عذر ولا يكره ولومن
عار لأنه ﷺ كلم أم
هاتى يوم فتح مكة وهو
يقتسل ولطم الوجه بالماء
واعترض بحديث فيه
ويجاب بأنه لبيان الجواز
وإسراف ولو على شطوأن
يكون مأوه تخوم كياتى
وتهد ما يخاف اغفاله
كوقبه

الحال ايضاً (قوله) أن لا يشتد ضعفه) شرط بعضهم ايضاً ان لا يعارضه حديث صحيح ولا حاجة اليه لظهور أنه
إذا تعارض حديثان ينظر إلى ترجيح ومعلوم ان الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم أن لا يعتمد
السنية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل مانحن فيه إلا كونه مطلوباً باطلاً غير جازم
وكل مطلوب طلياً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيته ثم ايت فماتى في قوله في الخف ويسن
مسح اعلا وسفله خطوطا ماله تعالى هذا البحث فتأمل (قوله) والدلك لم يكتف بفهمه من قوله السابق

وغيبه وخاتم بصل الماملاحتته وغسل رجليه بيساره وشر به من فضل وضوئه ورش إزاره به أن ثم حصول مقدله فيما يظهر وغلبه بحمل
 رشه ^{بصلاة} إزاره به قبل وان لا يصب ماما ناه حتى يطفغ خلفه للجوس وبينت ما فيه (٢٤١) الفتاوى وكان ^{بصلاة} إذا توضأ

الفضل ماء حتى يسيله على
 موضع سجوده فيبني نذب
 ذلك لمن احتاج لتنظيف
 محل سجوده بتلك الفضلة
 خلافا لما يوهمه كلام
 بعضهم من نذبه مطلقا
 وصلاة ركعتين بعده أى
 بحيث ينسب له عرفا كما
 يأتي بما فيه قبيل الجماعة
 ويحصلان بغيرهما كنجية
 المسجد وفي مسح الرقبة
 خلاف والراجح عدم نذبه
 واعترض بان حديثه يعمل
 به في الفضائل ويرد بما
 أنفا كما يشير إليه قول
 المصنف ان خبرهما
 موضوع فتقدير سلامته
 من الموضع هو شديد
 الضعف فلا يعمل به
 ويؤثر الشك قبل الفراغ
 من الوضوء لا بعده ولو في
 النية على الأوجه استصحابا
 لأصل الطهر فلا نظير
 لكونه يدخل الصلاة
 بطهر مشكوك فيه وقياس
 ما يأتي في الشك بعد الفاتحة
 وقبل الركوع انه لو شك
 بعد عضو في أصل غسله
 لزمه اعادته او بوضه لم
 يلزمه فليجمل كلامهم
 الاول على الشك في اصل
 العضو لا بوضه (فرع)
 صلى الخس مثلا كلا بوضه
 مستقل ثم لم ترك مسح

وعقبه) وبالبغ في عقب خصوصاً الشتاء فتدور ويل للاعقاب معنى وشيخنا (قوله به) أى بفضل
 وضوئه (قوله وعليه الخ) أى على ثم ذلك (قوله وان لا يصب ماما ناه حتى يطفغ) لعل معناه ان لا يصب
 الماء في ناهه المعدل وضوئه الى ان يمتلئ الا نامل اعله بل يجعله نازلا منه (قوله نذب ذلك) أى لا الفضل (قوله
 مطلقا) أى احتيج تنظيف ذلك أولا (قوله بعده) عبارة الخطيب عقب الفراغ من الوضوء اه قال الجعري
 أى ولو مجددا والمراد بالعقب فيما يظهر ان لا يطول الوقت بحيث لا تنسب الصلاة اليه عرفا وبحث بعض
 المتأخرين امتداد وقتها على ما بقى الوضوء وجعل قولهم عقبه على سن المبادرة وفيه نظر والا قرب ما قلناه اه
 (قوله أى بحيث الخ) وقا قلنا أى عبارة في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان الخ وهل فتوت سنة
 الوضوء بالأعراض عنها كما يحتمل بعضهم او بالحدث كما جرى عليه بعضهم او بطول النفل عرفا احتمالات
 اوجهها ثالثا كما يدل عليه قول المصنف في وضوئه ويستحب لمن توضأ ان يصلى عقبه اه ومال السيد البصري
 الى الاحتمال الثاني عبارة نقل عن السيد السهم ودى انه اقضى بامتداد وقتها مادام الوضوء باقيا لان القصد
 بهما عدم تعطيل الوضوء عن اداء صلاة به وصحة الفقيه عبد الله بن عمر باخرمه وهو وجه من حيث المعنى اه
 (قوله ويحصلان) الاول والثاني (قوله والراجح عدم نذبه) كذا في النهاية والمعنى عبارة شرح بافضل وان
 لا يمسح الرقبة لانه لم يثبت شيء به بل قال النووي انه بدعة وخبر مسح الرقبة امان من الغل موضوع لكن
 متعقب بان الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والخاص ان المتأخرين من امتناعا فدلوا الامام
 النووي في كون الحديث لا اصل له ولكن كلام المحدثين يشير الى ان الحديث له طرق وشواهد رتق بها الى
 درجة الحسن فالذي يظهر للفقير انه لا بأس بمسحها (قوله بما رتقا) أى في قوله ووروده من طرق الخ
 (قوله ان خبرهما) أى دعاء الاعضاء ومسح الرقبة (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب
 الرملي وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رايه عليه في الفتاوى الذى قرأه ولده عليه انه يؤثر في الصلاة اه
 وسأيت أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر ويحيث يحصل انه إذا شك في نية الوضوء بعد فراغه من الوضوء
 بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نية بعده لا يزيد على الشك في نفسه بعده او يضر بالنسبة
 لغيره حتى لو اراد مسح المصحف وصلاة أخرى امتنع ذلك ثم راسم (قوله استصحابا لاصل الطهر) فيه نظر
 إذا الكلام في تحقق الطهر لافي بقاءه حتى يستدل بالاستصحاب (قوله وقياس الخ) مبتدأ خبره قوله انه لو شك
 الخ (قوله او بعضه) أى في غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الاول) وهو يؤثر الشك قبل الفراغ من
 الوضوء (قوله فواضح) أى لان غير العشاء اعيدت بوضوء كامل والعشاء فعلت مرتين بكامل (قوله خلافا لمن
 وهم فيه) تأمل الخلاف ففيه دقة وهو انه ماصلى به وشك بعد العشاء ألزم بواحدة منها العشاء فلا يخص إلا
 بالخمسة ثم ان مع بقاء وضوئه شك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ يضر ضار فله ان يصلى به
 ماشاء فبعد من حتى العشاء والزمه اعادةها إنما كان ما طرأ بعد فعلها فاحتمل الترك منها فالزمها عيادته
 باقشير أى قوله والشك حينئذ يضر ضار الخ برد بان الاعادة مع الشك اضعف من فعلها ولا فلا يجازيه
 بالاولى وبما رعن سم أنفا (قوله لو غفل) أى عن حاله واعتقد الطهارة الكاملة كردى (قوله كالموضأ
 الخ) لا يظهر فيه إلا مجرد التنظير في الجزم بالنية لافي المنظر به عبادة باقشير ويمكن ان يجاب بحمل قول
 الشارح توضأ عن حدث على معنى توضأ وضوئاه ان يكون عن حدث فالمراد توضأ وضوئاه كاملا في اعتقاده
 او على حذف مضاف أى عن ثم حدث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الامر (قوله
 والذلك في شرح قوله وتليث الغسل والمسح كانه لا نه لا يستلزم السنية فتأمل (قوله وشر به ثم قوله ورش)
 هل وان توضأ من مسر (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي وقاسه على الصوم لكن

(٣١) شرواني وابن قاسم - اول) الرأس مثلامن إحداهن لزمه اعادة الخس ثم ان كل وضوء العشاء بفرض ان الترك منه
 وأعادهن به اجزأه لان الترك ان كان من غيره فواضح او منه فقد كله وان اعادهن به لا تكيل فلا خلافا لمن وهم فيه لامتناع الصلاة به لاحتمال
 أن الترك منه فنيته غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادهن به لم يبق عليه إلا العشاء كالموضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا أيضا

لأن الترك الأول التقييد بالأول بالنظر إلى التوضؤ فقط **(قوله)** وقد أعاد من به هذا لا يأتي في الثانية أي التوضؤ إلا بحد التأويلين السابقين **(قوله)** في صورتين أي الغفلة والتوضؤ

(باب مسح الخف)

وهو من خصوصيات هذه الأمة وشرع في السنة التاسعة من الهجرة غش وبجبري وشيخنا قول المتن **(مسح الخف)** يمكن أن يوجه تغييره بالخف مراد به الجنس دون تغييره بالخفين بان ذلك ليتناول الخف الواحد فيما لو فقد إحدى رجليه سم **(قوله المراد)** إلى قوله بل متواتر في النهاية لإقوله والخف إلى فلا يرد وقوله بل ذكره إلى ما بعده وكذا في المعنى إلا أنه قال الأول في التعبير بالخفين **(قوله)** المراد بالجنس غرضه به دفع ما لو رد على المتن من أنه يوم جواز المسح على خف رجل وغسل الأخرى وليس كذلك فكان الأول أن يعبر بالخفين وحاصل الجواب أن آل في الخف للجنس فيشمل ما لو كان له رجل واحد فقط لا يفتقر إلى الأصل أو سامت به فليس كذلك منها خفاو يمسح على الجميع وأما إذا لم يشبهه أو سامت فالعبرة بالأصل دون الزائد فليس الأول وخفاو دون الثاني إلا أن توقف لبس الأصل على لبس الزائد فليسه أيضا شيخنا وعش **(قوله)** أو الخف الشرعي يعني أن اللبس على الخف المبدور شرعا فيشمل من له رجل واحد ومن له رجلان أو أكثر على التفصيل المتقدم قال وعش وهذا الجواب أولى من الأول لأنه لا بدفع الإيهام إذا الجنس كما يتحقق في ضمن الكل كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما اه **(قوله)** هنا أي في الترجمة **(قوله)** منع لبس خف الخ أي امتناعه شرعا **(قوله)** على صحبة أي رجل صحبة **(قوله)** عليه أي بحيث لا يجب غسلها نهاية ومعنى **(قوله)** فكانت كالصحيحة أي في امتناع الإقصار على خف في الصحيحة والمسح عليه وجواز لبس الخفين فيها بعد كمال طهارتهما ثم المسح عليهما فيرفع حدتهما معا ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لأن مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله وجوب التيمم الخ لأن معناه أنها قبل لبس خفها يجب التيمم عنها كوجوب غسل الصحيحة قبله سم بأذن تصرف **(قوله)** عليهما أي على خف الكاملة وخف الناقصة **(قوله)** على الأخرى أي على خف المنفردة **(قوله)** وحدها هل لبس خف في باقي فائدة محل الفرض لمسح عليهما بدلا عن غسله المسنون سم وسيأتي عنه ما يفيد عدم من ذلك **(قوله)** وذكره هنا أي ذكر مسح الخف عقب الوضوء **(قوله)** لا بد من غسل الرجلين فسخه رافع للحدث لا مبيح نهاية ومعنى **(قوله)** فيه أي الوضوء **(قوله)** أن الواجب الخ أي على لبس الخف بشرطه ومعنى **(قوله)** لأن في كل الخ قد يقال غاية ما يقتضيه هذا التعليل الأول بينهما وأما تأخير المسح عن التيمم الذي هو المطلوب فلا نعم يتميز بزيادة التيمم طهارة كاملة بصري **(قوله)** مسحا مبيحا يوم أن مسح الخف مبيح لا رافع للحدث وهو خلاف ما صرحوا به أول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله أول كتاب الطهارة بل هنا أيضا كما مر عن

لأن الترك الأول لأن كان من العشاء فليس عليه غيرها أو من غيرها فوضوء العشاء كامل وقد أعاد من به مع الجزم بالنية في صورتين

(باب مسح الخف)

المراد به الجنس أو الخف الشرعي وكلاهما يحمل هنا مبين في غيره فلا يرد منع لبس خف على صحبة لمسحها وحدها وإن كانت الأخرى علية لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحيحة بخلاف ما لو لم يكن له إلا رجل فان بقي من فرض الأخرى بقية وإن قلت تعين لبس خفها لمسح عليهما وإن لم يقم منه شيء مسح على الأخرى وحدها وذكره هنا لتقام مناسبتها بالوضوء لأنه بدل عن غسل الرجلين فيه بل ذكره جمع في خامس فروضه لبيان أن الواجب النفس أو المسح وأخبره جمع عن التيمم لأن في كل مسحا مبيحا وأحاديثه صحيحة كثيرة

(باب مسح الخف)

يمكن أن يوجه تغييره بالخف مراد به الجنس دون تغييره بالخفين بتناول الخف الواحد فيما لو فقد إحدى رجليه **(قوله)** لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحيحة الذي يظهر أن معنى هذا الكلام المذكور في الروضة وغيرها أنه ينتج الإقتصار على خف في الصحيحة والمسح عليه وأنه يجوز لبس الخفين فيها والمسح عليهما فيرفع حدتهما لا مسحهما ولا يكتفي بغسلهما يكتفي مسحهما ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لأن مسح خفها كغسلها ولا حاجة للتيمم ولا ينافيه قوله لوجوب التيمم عنها لأن معناه أنها في نفسها يجب التيمم عنها لأن المراد وجوبه مطلقا **(قوله)** وحدها هل لبس خف في باقي فائدة محل الفرض لمسح

النهاية والمغنى **(قوله)** بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه عليه السلام سفر أو لاحضر أو جمع بعضهم رواه لجوازها الثاني منهم العشرة المبشرة وعند ابن شيبة وغيره عن الحسن البصرى قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازه خلافا للخوارج والشيعة كرى **(قوله)** بعض الحنفية) وهو التكرخى كرى **(قوله)** أخشى أن يكون إنكاره **(الخ)** وكلام القليوبى على المحلى يقتضى تكفير المنكر له وكلام الامداد عده كرى **(قوله)** أى من أصله) أحرز به عما إذا أنكر بعض شروطه وكيفيته واجبا كما تاتى اه كرى عبارة السيد البصرى قوله أى من أصله أى لا تفاصيل احكامه إذهى لم تثبت إلا بالأحاد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب أصل المسح وكونه مشروعا فانه ثابت بالتواتر اه قول المتن **(يجوز **(الخ)**)** أى من حيث العدول عن غسل الرجلين إليه فلا نافي به بقم واجبا دائما حتى قيل انه من الواجب المخير وورد بان شرط الواجب المخير ان لا يكون بين الشيء وبدله كاهنا شيئا وعش ورشيدى **(قوله)** ولو وضوء سلس) الى قوله بل يكره فى المغنى إلا قوله فعلم الى او شكوا قوله او راقه الى كان وكذا فى النهاية إلا قوله او خاف من الغسل فوت جماعة **(قوله)** سلس) بكسر اللام ع ش عبارة النهاية والمغنى دائم الحديث اه **(قوله)** لما تقرر) لعله كونه بدلا عن غسل الرجلين أو المراد بما تقرر الأحاديث الصحيحة **(الخ)** لكن قد يخدش هذا انه لم يصرح بالأحاديث فلم يعلم ان مردها الوضوء بصرى وجزم الكرى بالاول والظاهر بل التعين الموافق لكلام غيره هو الاحتمال الثانى وعدم تصریح الشارح بتلك الاحاديث مع كونه مسلكا فى غالب الابواب لاكتشافه عنه بقوله كثيرة بل متواترة وقوله فلم يعلم بخبره ظهوران مرجع ضمير واحاديثه مسح الخف فى المتن المراد به جز ما فى الوضوء **(قوله)** لا يغسل واجب أو مندوب) فلواجب مثلا او اغتسل لنحو جمعة أو تجسر رجله فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز شيئا **(قوله)** وأهم يجوز) يتأمل وجه الالهام فان المتبادر من الجواز الالباقه وهى لا تدل على افضلية غيرهما إلا أن يقال لما ذكرنا وجوب الغسل دل على انه هو الاصل فذكر الجواز فى مقابلته يشعر بمقابله بانه مفضل بالنسبة اليه ع **(قوله)** رغبة عن السنة) أى الطريقة وهى مسح الخفين بان اعرض عنه لمجرد ان الغسل تنظيفا لا للاحفظا افضل لا يقال الرغبة عن السنة قد تودى الى الكفر لان محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم ع ش وبذلك يندفع أيضا ما فى سم هنا **(قوله)** كراهته لما فيه **(الخ)** أى المسح **(قوله)** اعم) أى من الكراهة **(قوله)** بينهما) أى بين الرغبة والكراهة **(قوله)** او شكافى جوازه) أى لم تقطعت نفسه اليه لانه شك هل يجوز له فعله ولا معنى ونهاية أى وإلا يجوز له حينئذ لعدم جزمه بالنية ع ش وشيئا **(قوله)** شبهة فيه) أى فى دليله لنحو معارض له كأن يقول يحتمل انه نسخ باية الوضوء **(قوله)** او خاف **(الخ)** او كان ممن يقتدى به نهاية **(قوله)** فوت نحو جماعة) أى كلاً أو بعضا وظاهره وإن توقف الشعراء عليه ولكن ينبغي أن يجب المسح فى هذه الصورة ع ش وكذا يجب اذا كانت الجماعة جماعة جمعة واجبة عليه اجهورى وفرض المسئلة إن لم يرج جماعة غيرها وإلا كان الغسل افضل لكافى الزيادة والبصرى اه بجيزى **(قوله)** او راقه) أى غشيه والمراد اشار فان يشاهد بقرينة السياق بصرى **(قوله)** تركه افضل) جواب قوله ان تركه الخ **(قوله)** بل يكره الخ) أى فى كل من الصور الاربع المتقدمة **(قوله)** تركه) أى المتحقق بالغسل **(قوله)** ومثله) أى مثل مسح الخف وقوله فى الاولين أى الترتيب رغبة والترك شكوا قوله سائر الرخص أى باقيا كالجمع بالسفر كرى **(قوله)** وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمغنى **(قوله)** وقد يجب الخ) أى عينا رشيدى **(قوله)** لنحو خوف فوت عرفة) او انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد ردا لا ينوب

عليه بدلا من غسله المسنون **(قوله)** أى لا يثاره الغسل عليه) فيه ففة لأن إيثاره الغسل عليه مطلوب ضرورة انه افضل منه فكيف يكون قصده مقتضيا لجمان تركه فتامل **(قوله)** لنحو خوف فوت عرفة) فى شرح حم راو انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد ردا لا ينوب بمسح به وضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت او خشى ان يرفع الاماراه من ركوع ثانيا لجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل اه

بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون إنكاره أى من أصله كفى **(يجوز فى الوضوء)** ولو وضوء سلس لما تقرر لافى غسل واجب أو مندوب ولا فى إزالة نجس بل لا بد من الغسل إذ لا مشقة وأهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أى لا يثاره الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أوجد فى نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فعلم أن الرغبة عنه أعم وأن من جمع بينهما أراد الايضاح أو شكافى جوازه أى لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوت نحو جماعة أو أراقه خدث وهو متوضى. ومعه ماء يكفيه ولو لبسه ومسح لكان غسل كان افضل بل يكره تركه ومثله فى الاولين سائر الرخص وقد يجب لنحو خوف فوت عرفة

يُسمح به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالتسلل لخرج الوقت أو خشي أن يقع الإمام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت أو خيف انفجاره لو غسل نهاية وأقره سم قوله في الجمعة أي الواجبة عليه فان كان مسافرا أو رقيقا أو نحوهما لم يجب كاهو ظاهر عشر (قوله خوف فوت عرفة) صورته أن يلبسه لعدو أو لا يأتى أن الحرم ينتفع عليه لبس المحيط أجوورى أي بان كان لو اشتغل بالغسل فاتته الوقوف بعرفة أطفحى أو بجبرى (قوله أو إنقاذ أسير) أي خوف فوت إنقاذ أسير أي أو غرق لو اشتغل بالغسل و ينبغي تنقيده بضييق الوقت كاهو ظاهر أي بحيث لو مسمع انقضاء ما عند انقضاء الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب عليه الانقاذ وتأخير الصلاة أطفحى أو بجبرى (قوله لكن الخ) استدراك على قوله وبتعين الخ وتضعيف للكلام البعض مع اجل المذكور (قوله أو لكونه) إلى قوله وقد يجرم في النهاية أو المقتضى (قوله أو لكونه الخ) عطف على قوله لنحو خوف الخ (قوله لا يسره بشرطه) أي بخلاف صورة الأرهاق السابقة فلا يجب عليه لبس الخف ليمسح عليه ما فيه من الأحداث فعل زائد نهايته أو معنى (قوله وقد يجرم الخ) لم يذكر للمسكوه مثالا له لعدم وجود عشر وقال شيخنا وقد بكرة فيها إذا كرر المسح لأنه يعيب الخفاه وقد يجب بان الكلام في اصل المسح (قوله كان لبسه الخ) أي ولا يجزى كما يأتي سم عبارة عشر وفيه أن في كلام حج أن الكلام في المسح المجزئ بان كان مستوفيا للشرط وهو فيها ذكره باطل لما عايناه من امتناع لبس لذاته اه عبارة شيخنا وقد يجرم مع الاجزاء في إذا كان الخف مغصوبا أو من حر برجل أو من جلد ادى ومع عدم الاجزاء في إذا كان لبس الخف محرما أو قول المتن (للقيم) أي ولو عاصيا باقامته نهايته أو معنى أي كناشر من زوجه أو آق من سبده شيخنا عبارة البجيرى كعبدا أمره سبده بالسفر فأقامه (قوله وكل) إلى قوله أو ترم في النهاية إلى قوله ولو نحو جينون في المقتضى (قوله ركل من سفره الخ) أي لكونه قصيرا أو معصية أو سافرا لغير مقصد معلوم كالهائم عشر وبجيرى : شيخنا قول المتن (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهابا وإيابا نهايته قال البجيرى فان قيل كيف يتصور قوله لم يرد ولو ذهابا بالخف فانه يقطع سفره بوصوله مقصده بقال يتصور بان يسافر إلى غير محل إقامته وإذا وصل ولم يبق إقامة تقطع السفر فانه يترخص ذهابا وإيابا مدة الثلاثة أجوورى وصوره بعضهم بعادته من سفره لغير وطنه الحاجة اه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلاً وأنه لا يقم فيه بل يعود محلا من طريق آخر على يوم وليته مرقى مالو سافر ذهابا فقط مثلاً وكان فوق يوم وليته ودون الثلاث أهو قوله بقى مالو سافر الخ قال عشر قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك بما يأتي في شرح ولم يستوف مدة سفره (قوله اليوم الاول) بالنصب مفعول سبق وقوله ليلته فاعله (قوله قدر الماضي الخ) هل المعتبر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلاً لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في السنة فهل يمسح إلى منتصف الليلة الاربعة منها فقط أو إلى أن يمضي منها مقدار نصف الليلة الأولى كل تخمّل والأول أحوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصرى (قوله على ذلك) أي على ما في المتن (قوله من انتهاء الحدث) فلا

أو إنقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لاراجبا وبتعين حمله على مجرد خوف من غير ظن لكن تنبأ أن أنه يجب البدار إلى إنقاذ أسير رجى ولو على بعدو أنه إذا عارضه إخراج الفرض عن وقته قدم الانقاذ أو لكونه لا يسره بشرطه وقد تضيق الوقت وعنده من الماء لا يكفيه لو غسل وبكفيه لو مسح وقد يجرم كان لبسه محرم تعدا بتم إذا لبسه بشرطه كانت المدة فيه (للقيم) وكل من سفره لا يبيح القصر (يوما وليته للمسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة سابق اليوم الاول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أولا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم واللييلة للنص على ذلك في الأحاديث الصحيحة وابتداء المدة إنما يحسب (من) انتهاء الحدث

(قوله كان لبسه محرم) أي ولا يجزى كما يأتي (قوله والمسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي بالسفر أو بالإقامة كعبدا خالف سبده فيها ترخص بومالية اه قال في شرحه إن غايته في الاول إلحاق سفره بالعدم واما الثاني فلأن الإقامة ليست سبب الرخصة اه (قوله ثلاثة أيام الخ) أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلاً وأنه لا يقم فيه بل يعود محلا من طريق آخر على يوم وليته مرقى مالو سافر ذهابا فقط مثلاً وكان فوق يوم وليته ودون الثلاث (قوله من انتهاء الحدث) أي شيخنا الشهاب الرملى بان العبرة في النوم بإبدائه ووجه إمكان قطعه عادة بقياسه أن اللبس والمس كذلك بل أولى وقد قررهم بما حاصله فقال إن الحدث إن كان باختياره ولو حكما كاللبس واللبس وكذا النوم لأن أوائله بالاختيار حسب من ابتدأه وإلا كالأغماغم من ابتدأه اه قال في شرح الروض وأفهم كلامه أنه لو توطأ بعد حدثه وغسل رجله في الخف ثم أحدث كان ابتداء مده من حدثه الأول ولو بصرح الشيخ أبو غلى

بحسب زمن استمراره إلا أن يكون نوماً كما أتى به الودرحه الله تعالى ومثله للمس نهاية (قوله كيول) وقوله (أومس) خلافاً للنهاية كما مر آنفاً عبارة السكردى على شرح بافضل قوله من نهاية الحدث أى مطلقاً عند الشارح وشيخ الإسلام والخطيب وعند الجال الرملى من انتهائه أن لم يكن باختياره كيول وغاظط ومن أوله أن كان باختياره كلس ونوم قال الشارح في حاشيته فتح الجواد هل المراد به فيما لو وجد منه حدثان متعاقبان كان مس وأدام ثم بال وانقطع الأول فلا تحسب المدة إلا من انتهائه المس أو الثاني فتحسب من انتهائه البول كل محتمل وقضية تعليلهم الأول لأنه لا يتأهل للمعدة إلا بانتهائه دون انتهاء البول أو عبارة شيخنا وما جرى عليه الشارح أى الغزى من حسابان المدة من انقضاء الحدث وما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرملى حسابان المدة من أول الحدث الذى شأنه أن يقع باختياره وأن وجد بغير اختياره كالنوم والبس والمس سواء انفرد وحده أو اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذى شأنه أن يقع بغير اختياره كالبول والغاظطه وقوله كالبول الخ أى والريح والجنون والاغما يجبر من قال غش فائدة وقع السؤال عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ من أطول لاهل تحسب المدة من فراغ البول أو من آخر الاستبراء فیه نظر والظاهر الأول نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره أم (قوله) ولو من نحو مجنون الخ) محل العمل فيما إذا طرأ الجنون في أثناء حدث آخر كيول أو نوم أو مس أو بعده في أثناء المدة أو لا فالحدث بالجنون فلا يتأني قوله إلا أنى فعلى الأول أن افاق الخ فلية تأمل فإن المتبادر من قوله ولو نحو مجنون أنه مفروض في حدث طرأ المجنون وهذا غير متصور بصري (قوله في نحو الشروط) أى وتوابعها فإن المسح ومدة من توابع الوضوء كرى (قوله في ذلك) أى في مدة المسح (قوله استثنائه) أى المجنون (قوله غفلة عن ذلك) أطال سم في منعه راجعه (قوله وعلى الأول) أى من عدم الفرق بين المجنون وغيره (قوله على أن غلته) أى قول البلقينى لأنه لا صلاة الخ (قوله لدخول) الى قوله واستشكل في النهاية والمعنى (قوله لدخول وقت المسح) أى الواقع للحدث فلا يرد المسح في الوضوء المجدد قبل الحدث معنى وس (قوله به) أى بالحدث المذكور فاعتبرت مدة المسح منه فإذا حدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة فيما يزاد المعنى أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقى شراً مثلاً أم قال ع ش قوله حتى انقضت المدة أى ولو مقماً ثم عرض له السفر بعده وباتى عن عمره مثله (قوله فلا يحدث) أى بعد اللبس و (قوله فيه) أى في الحلق (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله واغترله) أى لمجدد الوضوء (هذا) أى المسح (قوله لأن وضوءه الخ) عبارة المعنى فإنه وإن جاز ليس محسباً من المدة لأن جواز الصلاة ونحوه ليس مستنداً إليه (قوله غير حدثه الدائم) أما حدثه الدائم فلا يحتاج معه إلى استئناف طهر إلا إذا أخر الدخول في الصلاة بعد

في شرح الفروع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الإمام هنا منع ظاهر وذلك لأن كون الشرط من باب خطاب الوضع لا يقتضى اعتبار هذا الشرط في حق المجنون إذا الشرط وإن كان من باب خطاب الوضع إلا أن ثبوت شرطية تابع لثبوت مشروطاً الذى هو من خطاب التكليف وهو الصلاة هو غير ثابتة في حق المجنون فكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النظر عن مشروطه الذى هو تابع له في الثبوت على أنه قد تمتع اقتضاء لتعليلهم ما ذكره في تعليل لأن وقت المسح لا يدخل بمحدثه إلا لا يتصور منه مسح جائز معتبر شرعاً فامعنى دخول وقت المسح بمحدثه فإن أريد أنه يمكن أن يجوز المسح بأن يفيق فذلك غاية التكلف لا يلزم اعتباره فمن ذلك كله كيف يسوغ المحجور على الحكم بغفلة هذا الإمام فعليك بالتأمل (قوله لدخول وقت المسح به) أى بالنسبة للوضوء الواجب فلا يتأني قوله بعده ويسن للابسة قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه وإذا جدد مسح لم تحسب المدة من هذا المسح بل من الحدث بعده كما هو صريح كلامهم ولهذا صرح به الشارح (قوله ولا يمسح سلساً أحدث غير حدثه الدائم) قال في الروض وخرج بغير حدثه حدثه الدائم فلا يضر ولا يحتاج معه إلى استئناف طهر إلا إذا أخر الدخول في الصلاة بغير الطهر لغير مصلحتها وحدثه بجري فيأتى فيه ما تقرر في غير حديثه أه وهو يفيد أن بطلان طهره

كيول أو نوم أو مس ولو من نحو مجنون كإقتضاه إطلاقهم وبوجه أن المعتبر الوضع كما يأتى في شروط في نحو الشروط خطاب الصلاة وحيث أن المجنون وغيره سواء في ذلك فيبحث بالبقينى استثناءه لأنه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الأول أن افاق وقد بقى من المدة التي حسبت عليه من الحدث شئ استوفاه وإلا فلا على أن غلته تلحق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره ولا يظن أحداً يقول به فلو عبر بأنه ليس متأهلاً للصلاة لسل من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو أحدث قتوضاً وغسل رجله فيه ثم أحدث فابتدأها من الحدث الأول ويسن للابسة قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واغترله هذا قبل الحدث لأن وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة إلا من الحدث ولا يمسح سلساً أحدث غير حدثه الدائم

الطهر لغیر مصليها وحديثه يجرى كما سيأتى في باب الحيض ومعنى وشيخنا قال سم بعد ذلك عن الاسنى وهو يفيد ان بطلان طهره بالتأخير لغیر مصلي الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه اه (قوله) ومتيمم لغیر فقد الماء (الخ) بان تيمم لمرض او جرح ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضا ومسح الخفين شيخننا ويحرمى وباقى الشارح مثله (قوله) الا لا يحل له) اى للذكور من السلس والمتيمم الذكورين (قوله) مسح له وللنوافل (الخ) قال فى شرح الارشاد فان اراد نقلا اجزاء المسح له يوما وليلة أو ثلاثة أيام وإن عصى بترك الفرائض فى هذه المدة على الأوجه انتهى سم عبارة شيخننا واعلم ان دائم الحدث كغيره فى المدة فاذا ار تكسب الحرمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل يوما وليلة إن كان مقما أو ثلاثة أيام واليه إن كان مسافرا اه (قوله) للنوافل فقط) ولو نوى فى هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته ام لا فيه نظروا الا قرب الثانى ع (قوله) وكال الطهر) اى بابدائه او تكيله عبارة النهائية والمعنى وشرح المنهج والطهر الكامل وكتب عليه الجبرى مناضه هذا واضح فى دائم الحدث دون المتيمم إذا تكلف المشقة وتوضا إذ الواجب عليه غسل الرجلين ع (قوله) بان قوله ولو الطهر الكامل أى ابتداء فى دائم الحدث وتتمها فى المتيمم المذكور اه (قوله) واستشكل (الخ) عبارة المعنى فان قيل اللبس يمنع المبادرة اجيب بانه يكون فى زمن الاشتغال باسباب الصلاة اه (قوله) جواز لبسه) اى السلس (قوله) بنه) اى بين طهر السلس (قوله) ولو شئ) اى قوله وصورة المسح فى المعنى والنهاية (قوله) ولو شئ (الخ) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما يثبت فى شرح العباب سم (قوله) فى التيمم المحض) اى فيما لو لبس الخف على التيمم المحض بان عمت العلة جميع أعضاء وضوئه (قوله) ان يتكلف الغسل) يعنى يتكلف مع بقائه غسل وجهه ويديه ومسح رأسه بعد حدثه ليسمح على الخف امداداه كرمى (قوله) وتكلفه حرام (الخ) تردد الاسنوى فى جواز هذا التكلف الذى يظهر كماله قال شيخنا ع إن ان غلب على ظنه الضرر حرم ولا فلا معنى وفى بعض نسخ النهاية مثله وفى بعضها الآخر ضرب على ذلك وكتب عوضه والأوجه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة المحلى فى شرح جمع الجوامع فى الخاتمة قيل الكتاب الاول بصرى وقوله ويستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر ظاهر اذ عبارته وقد يباح لجمع بينهما كان تيمم خوف بطله البرء من الوضوء من عمت ضروره ثم توضأ متحجلا لمشقة بطل البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا تنفاه فائدتاه وقال بحشمه البناء وهذا الوضوء جاز عندنا معاصر المالكية واما عند الشافعية فقد ذكر بعض الطلبة انه حرام على المعتد عندهم فقال الشارح إنما يتمشى على مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه اه (قوله) لأن العرض انه مضر) اى وإلا لوجب نزاع الخف ولا يجزى المسح عليه لحصول الشفاعة ع وحلى (قوله) وبجته (الخ) خلا للمعنى والنهاية عبارة الاول والمتحيرة تسمع عند عدم وجوب الغسل عليها اه عبارة الثانى وأقره سم أما المتحيرة فلا تقل فيها ويحتمل ان لا تسمع لانها تغسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الأوجه إن اغتسلت وليست الخف ففى كثيرها وإن كانت لا يسه قبل الغسل لم تسمع اه عبارة الحلي واما المتحيرة فان اغتسلت وليست الخف ثم أحدثت أو طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها ان تتوضا فان وضعت ومسحت

بالتأخير لغیر مصليها وحديثه (قوله) إلا ما يحل (الخ) ظاهره جواز المسح كذلك وإن مضى بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوم وليلة أو أكثر بلا طهارة ولا صلوة وقد يقال بذهبى إذا مضت المدة احتاج لتجديد اللبس لأنه لم يقطع النظر فى حقه من المدة مطلقا بدليل ان له المسح للنوافل يوما وليلة أو ثلاثة بليالها (قوله) فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل) قال فى شرح الارشاد فان اراد نقلا اجزاء المسح له يوما وليلة أو ثلاثة أيام وإن عصى بترك الفرائض فى هذه المدة على الأوجه اه (قوله) ولو شئ) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما يثبت فى شرح العباب (قوله) وفى المتحيرة (تردد) فى شرح م اما المتحيرة فلا تقل فيها ويحتمل ان لا تسمع لانها تغسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الأوجه ان اغتسلت وليست الخف ففى كثيرها وإن كانت لا يسه قبل الغسل لم تسمع اه (قوله) لبطلان طهره

ومتيمم لغیره فقد الماء كمرض وبرد الا لا يحل له لو بقى طهره الذى لبس عليه الخف فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل أو بعده مسح للنوافل فقط لأن مسحه مترتب على طهره المفيد لذلك لا غير فان اراد الفرض وجب النزاع وكال الطهر لانه محدث بالنسبة للفرض الثانى فكانه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث واستشكل جواز لبسه ليسمح عليه مع بطلان طهره بتخلل اللبس بينه وبين الصلاة وليس فى محله لانه يتغير فله الفصل بما بين صلاتى الجمع وهو يسع اللبس وإن تسكروا ولو شئ السلس والمتيمم وجب الاستئذان وغسل الرجلين وصورة المسح فى التيمم المحض لغیر فقد الماء ان يتكلف الغسل وتكلفه حرام على الأوجه لأن الفرض أنه مضر وفى المتحيرة تردد ويتجه أنها لا تسمع إلا للنوافل لانها تغسل لكل فرض ففى بالنسبة لغیره من أقسام السلس أما متيمم فقد الماء

الحنف كانت كثير ما فصلت الفرض والنفل وتزعه عن كل فريضة لانها تغتسل لها وقول حنن ويتجهانها
لا يمسح الا للثواب الخ فيه انها تسمع للفرض فيما اذا احدثت بعد الغسل او طال الفصل اه (قوله فلا
يمسح شيئا الخ) الاول ان يقول فلا يمسح لشيء لان الكلام فيما يستعيجه بالمسح لاق مسح شيء من الحنف
حنفي اه بغير ميم (قوله بعد الحدث) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو لو احد خفيه الخ) ومثل
ذلك ما لو مسح احد رجليه وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يطر خطيب ومثله ايضا
ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى به بعد الخ اه كرى زاد البجيرمي بخلاف ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح
مسافرا ه قول المتن (ثم سافر) اي قبل مضى يوم وليلة شرح اني شجاع للزى قال شيخنا خراج به ما لو مسح
في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع لفرأغ المدة اه (قوله ثم اقام) اي قبل مضى مدة
المسافر قول المتن (لم يستوف مدة سفر) فيقتصر على مدة مقم في الاولى بقسميه اخلافا للراعى في الشق الثاني
وكذا في الثانية ان اقام قبل استيفائها فان اقام بعدها لم يمسح مغنى ونهاية (قوله نعم الخ) اي حاجة لهذا
الاستدراك مع ان المتن يقتضيه بصري (قوله وخرج بالمسح) وخرج به ايضا ما لو حصل الحدث في الحضر
ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الاقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلا من غير مسح ثم سافر
ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافرين وابتداء ه ما من الحدث الذي في الحضر هكذا ظر لي من
من كلامهم وهو واضح ثبت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عمير وقوله عنه
ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقوله فليتأمل ما خذه من كلامهم والاقه ووجه من حيث المغنى ولعل ما خذه
من تقدير المدة بشئ محذور فاذا مضت تعين الاستئناف بصري وفي عشرين بعد ذكر كلام عميرة المذكور
ما نصوم ما ذكره مستفاد من قول الشارح موعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس
بالمدة ولا يمضي وقت الصلاة حضرا وقوله ايضا لو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى
يستأنف لبساعلى طهارة وقوله من قول الشارح موعلم الخ اي ومن قول التحفة وخرج بالمسح الحدث الخ
(قوله الحدث الخ) اي والوضوء ماعد المسح كما هو قضية التقيد بالمسح فلو توضع الارجلية حضرا ثم مسحها
سفرا اتم مدة المسافر سم وكردى (قوله فلا عبرة بهما) اي لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا
بمضي وقت الصلاة حضرا وعصيانا تمامه بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومغنى
(قوله وفارق هذا) اي عدم اعتبار الحدث هنا (قوله اعتبار الحدث في ابتداء المدة) اي كون ابتداء المدة
من الحدث (قوله بان العبرة الخ) قد يقال في التوجيه ان مقتضى الشروع في المدة الحضر ان يستوفى
مدته فقط وإن مسح في السفر عملا بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الاصل عند ابتداء المسح في السفر نظرا
ليكون المقصود لم يقع الا فيه في علي الاصل بصري (قوله ثم اى في ابتداء المدة) بجواز الفعل) اي المسح
(قوله وفي المسح) اي في كون المسح مسح اقامة لا سفر (قوله لانه اول العادة) انظر المراد بالعبادة الذي هو
او لحافاته ليس اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح اي الشروع فيه هو اول العادة
التي هي المسح سم اى الشامل لجميع ما في المدة (قوله ليجوز الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخ الاسلام اي
جواز مسح الحنف اه قال عشرين اشار به الى ان ذات الحنف لا تتعلق بها شروط وانما هو لاحكام اه
(قوله لكل بدنه من الحدثين) فلو اجتمع عليه الحدثان فغسل اعضاء الوضوء عنهما وعن الجنابة وقبلنا
بالاندر ارج ولبس الحنف قبل غسل باقى بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كالطهارة نهاية ومغنى (وتيمم

قد يستشكل بان بطلان بعد اللبس لا يضر كالو احدث بعد اللبس (قوله اجزاء) ظاهرة وان شرع في هذه
المدة وهو يعلم ان الباقي من سفره دون الثلاث كالو بقي عن سفره بعد مسح المسافر ومدته وما نوافقت
مسحهما مع عليه بانها الباقيان فليراجع (قوله وخرج بالمسح الحدث الخ) اي والوضوء ماعد المسح كما
هو قضية التقيد بالمسح فلو توضع الارجلية حضرا ثم مسحها مسافرا اتم مدة المسافر (قوله لانه اول العادة
انظر المراد بالعبادة الذي هو او لحافاته ليس اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح اي

فلا يمسح شيئا اذا وجده
لبطلان طهره برقبة وإن
قل (فان مسح) بعد الحدث
ولو احد خفيه (حضر ثم
سافر او عكس) اي مسح
سفرا ثم اقام (لم يستوف
مدة سفر) تغليبا للحضر نعم
ان اقام في الثاني بعد مضى
اكثر من يوم وليلة اجزاء
ما مضى وخرج بالمسح
الحدث ومضى وقت الصلاة
حضر فلا عبرة بهما بل
يستوفى مدة المسافر وفارق
هذا اعتبار الحدث في ابتداء
المدة بان العبرة سم بجواز
الفعل وهو بالحدث وفي
المسح بالتلبس به لانه اول
العبادة بدليل ان من سافر
وقت الصلاة له قصر هادون
من سافر بعد احرامها بها
فدخول وقت المسح كدخول
وقت الصلاة وابتداءه
كابتدائها (وشرطه) ليجوز
المسح عليه (ان يلبس بعد
كال طهر) لكل بدنه من
الحدثين ولو طهر سلس
ومتيمم تيمما عضوا
مضموما للفعل

في الحديث الصحيح إذا تطهر فلبس خفيه فلو غسل رجلا وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها ثم المسح حتى ينزع الأولي لا دخلها قبل كال الطهر ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها محل القدم أو وهما في مفرهما ثم نزعهما عنه إلى ساق الخف ثم أعادهما إليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها موضع القدم و إنما يبطل المسح بازالتها عن مفرهما إلى ساق الخف بقيدته الآتي ولم يظهر منها شيء. عملا بالأصل فيها (سائر) هو وما بعده احوال ذكرت شروطا لنظر القاعدة ان الحال مقيدة لصاحبها ولها إذا كانت من نوع الأمور به أو من فعل الأمور تناولها الامر كحجب مفردا وأدخل مكة محرما بخلاف اضرب هنداجالسة فان قلت هذه الاحوال هنا من اى القسمين قلت يصح كونها من الاول باعتبار ان الأمور به اى المأذون فيه ليس الخف والسائر وما بعده من نوعه اى ماله به تعلق ومن الثاني باعتبار أنها تحصل بفعل المسكف أو تشاعته (محل فرضه) ولو بنحو زجاج شفاف لأن القصد هنا منع نفوذ الماء وبه فارق ستر العورة وهو

عبارة النهاية والمغنى ونسكت الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لا عوازا لما لم يكن له المسح بل إذا وجد الماء لم ينعزم الوضوء الكمال وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء لمسح فهو كائنا ما حدث وقد مر اه قال الرشيدى لا يخفى ان من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد ان يصلي فرضا ثانيًا يتيمم به ويأتى بطهر كامل وظاهر انه لا يأتى هنا لان الصورة انه غسل ماعد الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزاع انما هو غسل الرجلين اه (قوله كاعلم) اى قوله ولو طهر سلس الخ (عامر) اى فى شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى قوله و إنما يبطل فى المغنى وكذا فى النهاية لا فلو ولو غسلها إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجلا الخ) ومنه يعلم بالاولى ما فى المغنى وشرح المنهيج انه لو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فيه لم يجز المسح إلا ان يزع عما من موضع القدم ثم يمدخلهما فيه اه (قوله ثم الاخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الاولى وعودها واما لو لبس الثنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت الثنى فلا يكف نزع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ع ش (قوله حتى ينزع الاولى) اى من موضع القدم محل ومغنى وشرح المنهيج اى وإن لم تخرج من الساق ع ش (قوله قبل وصولها الخ) خرج به ما لو كان بعد الوصول او مقارنا له ويمكن توجيهه فى المقارنة بأنه ينزل وصوله محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد فى بعض الهوامش خلافه من غير عز و قد يتوقف فيه ع ش (قوله و إنما يبطل الخ) جواب سؤال مشؤوه قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله بقيدته الاتى) اى قبيل قول المتن وهو بطر المسح كردى اى من ان لا يطول ساق الخف على خلاف العادة بحيث لو كان معتادا لظن شيء منها (قوله عملا بالأصل فيها) إذا الأصل فى المسئلة الاولى عدم الوصول وفى الثانية عدم الزوال عن موضع القدم (قوله وانما إذا كانت الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا لما تباينت بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فان العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فان الحال قيد فى علمها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده سم عبارة ع ش اقول ان هذا ليس من باب الامر بشئ مقيد إلا امرها وانما هو من باب الاخبار فاذا اخبر بان شرطه اللبس فى هذه الاحوال علم ان اللبس فى غير هذه الاحوال لا يسكن فيه كما هو واضح اه (قوله مفردا) بكسر الراء (قوله اى المأذون فيه) قضيته ان الامر فى القاعدة يشمل الاذن سم (قوله اى ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) اى كالستر وقوله أو تشا الخ اى كالما كان تباع المشى فيه (قوله ولو بنحو) إلى قوله والاقصال الخ فى النهاية والمغنى لا فلو لانه يلبس إلى ولا يضرب (قوله ولو بنحو الخ) الاولى اسقاط الباء (قوله زجاج شفاف) اى ان امكن متابعة المشى عليه نهاية (قوله وبه فارق ستر العورة) اى سائر العورة فان المقصود هناك منع الرؤية نهاية ومغنى (قوله وهو) اى محل الفرض (قوله قدمه بكعبيه الخ) فلو تخرج من محل الفرض وإن قل خرقه او ظهر شيء من محل الفرض من موضح الخ زضر وانما عني عن وصول الماء منه العسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية (قوله من سائر جوانبه الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه (قوله لانه الخ) اى الخف (قوله ويتخذ لستر اسفل

الشروع فيه هو أول العبادة التى هى المسح (قوله وانما إذا كانت من نوع الأمور به الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا لما تباينت بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فان العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فان الحال قيد فى علمها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده (قوله اى المأذون فيه) قضيته ان الامر فى القاعدة يشمل الاذن (قوله اى ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محل فرضه) فرع محمول كانه زائد من رجل او أكثر ووجب غسله بان كان ثابتا فى الأصل او محاذيا فلا بد من جعله فى الخف لكن هل يجب إفراده بخف عن الأصل او يكتفى بضمه مع الأصل فى خف لانه انما وجب طهره تبعاً للأصل فيوقعه كخف واحد فيه ونظر والثانى غير بعيد وفاقا للمل على الاول قبل يجب المسح على خفه ايضا ويكتفى بالمسح على الأصل لان هذا معه

الخف والسائر وما بعده من نوعه اى ماله به تعلق ومن الثاني باعتبار أنها تحصل بفعل المسكف أو تشاعته (محل فرضه) ولو بنحو زجاج شفاف لأن القصد هنا منع نفوذ الماء وبه فارق ستر العورة وهو

البدن) أى فقط وبه يندفع مافى البصرى (قوله بخلاف سائرهما) أى سائر العورة كالقميص وقوله فيها
 أى فى اللبس والاختاذ فانه بلبس من الاعلى ويتخذ لستره ايضا كدى اى ولو فى الجملة فلا يريد تنظير البصرى
 فيه بانه يتخذ لستر اسفل البدن اذ العورة منه اه وتقدم جواب اخر عنه (قوله من جنسه) اى
 سائر العورة (الحق به) اى بسائر العورة وقوله (وان تخلفا فيه) اى اللبس والاختاذ اللذان فى السراويل
 فانه بلبس من اسفل ويتخذ لستره ايضا كدى عبارة البشيشى الضمير فى تخلفا راجع لما فهم من
 قوله بخلاف سائرهما فيها وهو كونه بلبس من اعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه المحشى سم
 من ان فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقيصا هما تامل اه (قوله ولا يضراخ) عبارة للمخفى والمخفى ولو كان
 به تخرق فى عمل الفرض ضرر قل او كثرو لو تخرق البطانة والظاهرة بكسرها ولها والباقي صفيق لم يضروا والا
 ضرر لو تخرقا من موضعين غير متحاذيين لم يضرا اه زاد النهاية ان كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشى
 عليه اه (قوله لاعلى التحاذي) اى والباقي صفيق كما فى شرح الروض ع ش اه بجري اى وفى النهاية كما
 سرتا (قوله به) أى بالخلف (قوله اجزاء الست بها) أى مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين
 الجورب فان فيه الانفصال الاتى فى شرحه لاجرم وان فى الاظهر ويحتمل ان يكون المراد بقوله ولا اتصال
 البطانة به الخ انه اذا تخرق البطانة او الظاهرة اجزاء وان كان الباقي لا يمكن اتباع المشى عليه بخلاف الجورب
 فالمراد بقوله من قيده بقوله والباقي صفيق اى متين به يمنع ظهور رجل الروض ويستره بصرى وقوله
 ويحتمل الخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية انفا (قوله لا نجسا) الى قوله ويظهر فى النهاية والمخفى قول
 المتن (طاهر) قضية كونه حالا من ضمير بلبس ان لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كما لم يصح
 اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محل نظريته اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن
 النجاسة وكذا يقال فى قوله سائر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رقه فهل يصح
 اللبس حيثئذ ويجزى المسح بتجه الاجزاء قليلا لم نعم تبعد صحة لبس نجس الدين كما تنجس من جلد الميتة إذا
 دبح حال لبسه سم وقوله قبل المسح طاهره وان احدث قبل غسله لكن فى ابن معجب ما يفيد اشتراط الغسل
 قبل الحدث وهذا هو الظاهر ع ش وأجوب روى (قوله ولا متنجسا) أى ما لم يغسله قبل الحدث ع ش عبارة
 الرشىدى اى لا يكتفى المسح عليهما فليست الطهارة شرط لللبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهره حالا من
 ضمير بلبس خلاف ذلك اه وتقدم عن سم وياقنى فى الشرح نحوها ع ش (قوله مطلقا) اى اختلط به ماء
 المسح او لا (قوله او ما يعنى عنه الخ) عبارة لنهاية المخفى نعم لو كان على الخف نجاسة معفو عنها ومسح من
 اعلاه مالا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء به ازال التلوث ولو معزاله اه قال ع ش
 والظاهر ان زيادة التلوث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان تطهيره أو زيادته أو زيادته فى التلوث
 نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يعد جواز المسح عليها مر اه سم على حجب وعليه يجوز له المسح بيده

كالنابغ وكعضه والمسح لا يجب تعمه فيكنى مسح بعض خفه الاصلى او لا بد من مسح خف هذا الزائد ايضا
 لانه يجب غسله ومسح الخف بدل عن الغسل وكل خفه له حكم مستقل فيجب مسح بعضه فيه نظرا وما لم
 للاول وبوجه عندى الثانى ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حصل وجوب خف مستقل
 للزائد وجوب مسحه لكن لم اراه فيه قلله ساقط من نسختي (قوله بخلاف سائرهما فيها) اى لانه بلبس
 من اسفل ولا يتخذ لستر اسفل البدن وحيثئذ يشكل قوله وان تخلفا فيه لان الاول لم يتخلف فيه الا ان يريد
 المجموع وقوله وان تخلفا فيه يتامل فاعل فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقيصا هما تامل اه (قوله طاهرا
 لا نجسا ولا متنجسا) قضية كونه حالا من ضمير بلبس انه لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كما لا يصح
 اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محل نظريته اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره من
 النجاسة وكذا يقال فى قوله سائر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه خرق يظهر منه محل الفرض ثم رقه فهل
 يصح اللبس حيثئذ ويجزى المسح بتجه الاجزاء قليلا لم (قوله بما لا يعنى عنه) فى شرحه مر فلو كان على الخف

البدن بخلاف سائرهما
 فيها ولو كان السراويل
 من جنسه الخق به وان
 تخلفا فيه ولا يضر تخرق
 البطانة والظاهرة لاعلى
 التحاذي ولا اتصال البطانة
 به اجزاء الست بها بخلاف
 جورب تحته (طاهرا)
 لا نجسا ولا متنجسا بما لا
 يعنى عنه مطلقا او بما يعنى
 عنه

ولا يكلف حائلا لما فيه من المشقة ولأنه تولد من أمور به وقياسا على ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البراغيثا وأقره الأجهوري والخفي وعبارة شيخنا ولو عتبه النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعني عن يده الملاقية للنجاسة بخلاف ما لو عتبت النجاسة المعفو عنها العامة فلا يكمل بالمسح عليها لأن المسح عليها مندوب فليس ضرور أو ما هنا واجب فلا يحيد عنه اه (قوله) وقد اختلط به الخ) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه سم أي بان مسح من أغلى الخلف ما لا نجاسة عليه وسال المادو وصل موضع النجاسة عش (قوله) لا تنفاه اباحة الصلاة الخ) ولأن الخلف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها نية ومغنى قال عش قوله ولأن الخلف الخ قضيته عدم صحة مسح الخلف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو دهن جامد فيها شوكه ظاهرة أو سودا تحت أظفارها فليتأمل وفيه نظر والقلب إلى الصحة أميل سم على حجج وعليه فيمكن الفرق بان النجاسة متناهية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما تراه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح مر الآتي في مسئلة الجر موق فان صلح الأعلى دون الأسفل صحح المسح عليه والأسفل كالكفا وقوله ما لم تزل نجاستها عمومه يشمل النجاسة المعفو عنها وعليه فلا يكتفى غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة ولعل وجهه أن ما من الغسل إذا اختلط بالنجاسة نشرها فتمنع من العفو عنها لكن قد يشكك هذا غل في ما سمى على المنهج عن مر من أنه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الالساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني بما أصابه هذا الماء فتأمل فان قياسه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث أنه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حل كلامه هنا على نجاسة لا يعني عنها لكن قوله فيما يأتي فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلوث بخالفه اه عش ولك منع مخالفة بان ما تقدم عن مر وما قاله عليه فيها لا مندوحة فيه عن مخالطة الماء الطاهرة بالنجاسة المعفو عنها بخلاف ما يأتي فان فيه مندوحة عنها بمسح المحل الخالي عن النجاسة وفي البجيرى عن سم والزبدي والحلي والأجهوري اعتماد صحة المسح على الخلف مع الحائل اه (قوله) ومن أوم كلامه الخ) عبارة النهاية والغنى والمتنحس كالنجس كافي المجموع خلافا لابن اقرى ومن تبعه أنه يصح غلى الموضع الطاهر ويستفيد به من المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه (قوله) رطب أي الشعر أي والمحل عبارة الغنى والنهاية والخف أو الشعر رطب اه (قوله) فيظفر ظاهره أي ظاهر ما تحقق خرزه به كما هو ظاهر ويظهر أن المراد بالظاهر ما ليس بمستتر منه فيشمل الباطن بصري عبارة الغنى والنهاية طهر بالغسل ظاهره دون محل الخرزة يعني عنه فلا ينحس الرجل المبتلة اه (قوله) في غير الخفاف) أي من نحو القرب والروايا والدلاء والخروزة بشعر الخنزير مثلا لأن شفره كالآرة بجيرى (قوله) لا يتيسر الخ)

وقد اختلط به ماء المسح لا تنفاه اباحة الصلاة به وهي المقصود الأصلي منه ومن ثم لم يجزله أيضا نحو من المصحف على المنقول المعتمد في المجموع وغيره ومن أوم كلامه خلاف ذلك يتعين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعني عن محل خرزه بشعر نجس ولو من خرزير رطب لعموم البلوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب وبصل في القرض والتفل إن شاء لكن الأحوط تركه ويظهر العفو عنه أيضا في غير الخفاف مما لا يتيسر خرزه الأبه

نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صحح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلوث ولزمه إزالة اه والظاهر أن زيادة التلوث تحصل وأن لم يجاوز المسح محل النجاسة لأن رطبه طيبها وزادته زيادة في التلوث نعم أن عتبت النجاسة المعفو عنها الخلف لم يعد جواز المسح عليها مر (قوله) وقد اختلط به ماء المسح ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه سم أي بان مسح من أغلى الخلف ما لا نجاسة عليه وسال المادو وصل موضع النجاسة عش (قوله) لا تنفاه اباحة الصلاة الخ) وقال في شرح العباب من جملة حكاية عبارة المجموع تقلع عن الشافعي والاصحاب ولأن الخلف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها وقضيته عدم صحة مسح الخلف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو دهن جامد وفيها شوكه ظاهرة أو سودا تحت أظفارها فليتأمل (قوله) لا يتيسر خرزه (الأبه) قضيته تصوير العفو في الخلف بذلك (قوله) ويتجه اعتبار هذافي السلس) أقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يومه ليلة فقط لأنه لا يحس مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم إن اراد ترك القرض والمسح للوافل ثلاثة أيام بلياليها اتجه اعتبار

بلا نعمل للحوائج المحتاج إليها غالباً في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للقيم ونحوه وثلاثة أيام للسافر وبتيجه اعتبار هذا في السلس وإن كان يحدد اللبس لكل فرض لأن لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة بكاملها فتقدر قوة خفه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح لفعله أنه لا بد من قوته وإن أقعد لابس (تردده مسافر لحاجته) المعتادة ثلاثة أيام والإمتنع المسح عليه كواسع راس وضيق لا يتسع بالشيء عن قرب ورقوق لم يجلد قدمه (تنبيه) اخذ ان العباد من قولهم هناسافر بعد ذكرهم له وللقيم أن المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للقيم ونحوه وثلاثة أيام لغيره والذي يتجه أن تعبهم بالمسافر هنالغالب وإن المراد في المقيم ترده لحاجة إقامته المعتادة غالباً كإمام وأما تقدير سفره وحوائج له واعتبار ترده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قررته فتأمله (قيل) يشترط ايضاً ان يكون (حلالاً) فلا يكفي حرير لرجل ونحو مقصوب وتفقدان الرخصة لانتايط بمعصية والاصح ان ذلك لا يشترط كالتييم معصوب لأن المعصية ليست لذات اللبس

قضيته تصوير العفو في الخف بذلك سم قول المتن (يمكن اتباع الشيء) أي يسهل توالي الشيء فالمراد بما كان ذلك سهوله وإن لم يوجد بالفعل لا جوازه ولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والتابع بمعنى التوالى عادة في المواضع التي يقبل الشيء في مثلها بخلاف الوعة أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها شيخنا (قوله) بلا فعل) إذ لو اعتبر معه لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك نهاية ومعنى (قوله) للحوائج المحتاج إليها (الخ) أي مع مراعاة اعتدال الأرض سهولة وصعوبة فيما يطرئ نهاية ومعنى (قوله) في المدة التي يريد (الخ) هل يشترط إمكان ترده فيه تلك المدة حتى آخرها أم يكفي صلاحيته في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والأقرب الثاني مع ملاحظة قوله لما في من المدة عش وباقي عن القليوبى وسم شيخنا ما يوافقه (قوله) ونحوه أي كالعاصي بسفره (قوله) وثلاثة أيام للسافر) فإن كني دونها كيوم وليلة صح المسح عليه فيها ولو كني دون يوم وليلة لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخف الوارد في النصوص شيخنا عبارة القليوبى والاعتبار بالقوة بالولادة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة السافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته اهـ (قوله) وبتيجه اعتبار هذا في السلس (الخ) أقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لأنه لا مسح مدة المسافر بل لا مدة المقيم نعم إن اردت ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة أيام بإياله اتجه اعتبار ما ذكره بمدة المسافر لقيتاً لم سم (قوله) أنه لو تركه أي ترك السلس التجديد أو الفرض (قوله) فعمل (الخ) أي من تغيير المصنف بالامكان (قوله) أنه لا بد من قوته (الخ) الوجه اعتبار القوة من الحدوث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوماً وليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدوث بكف مرسى على البهجة وينبغي ان ضعفه في أثناء المدة لا يضر إذا لم يخرج عن الصلابة في بقية المدة غش (قوله) والإمتنع (الخ) يدخل تحت الإلزام بل يقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقاً فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليسمح مسحاً وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة أو أقل من ثلاث هـ لا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة سم وتقدم عن شيخنا القليوبى الجزم بما ترجاه (قوله) كواسع راس) أي لا يضيق عن قرب عش وشيخنا (قوله) وضيق (الخ) أي تقيل كالحديد أو غليظ كالخشبة العظيمة أو محدود راس معنى وقوله لم يجلد قدمه أي محل فرضه كردى والاولى الأسفل من كعبه (قوله) اخذ ان العباد (الخ) اعتمد شيخ الاسلام والمفتي والقليوبى والحفي والعزبى وكذا شيخنا عبارة قوله لتردد مسافر الخ فإذا ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد المسافر في حوائجه يوماً وليلة على المعتدل لتردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر ترده في حوائجه ثلاثة أيام بإياله اهـ ونقل عش عن منوات النهاية ما يوافق ما في الشارع غير أنه قوله مردو الحاجة يوم الحظاظهره اعتبار حوائج السفر وقال حج تنبيه اخذ ان العباد من قولهم هذا الخ ثم رابت في بعض هوامش الشارح مرد من مناهيه ما نصه قوله مرد والحاجة يوم وليلة إن كان مقبلاً حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر اهـ (قوله) فلا يكفي (إلى قوله) وفي وجهه النهاية والمعنى (قوله) فلا يكفي (حرير) عبارة النهاية فلا يجزى على معصوب ومسروق مطلقاً أي لرجل وامرأة ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل اهـ (قوله) والاصح ان ذلك لا يشترط فيمكن المسح على المعصوب والديباج الصفيق والمتخذ من فضة أو ذهب للرجل وغيره ومعنى (قوله) كالتييم (الخ) أي والوضوء نهاية (قوله) لأن المعصية ليست بذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح عن خف من جلد آدمي

ما ذكره المسافر لقيتاً لم (قوله) استوفى المدة (أي يوماً وليلة أو ثلاثة (قوله) والإمتنع المسح عليه) يدخل تحت الإلزام بل يقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقاً فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليسمح مسحاً وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة أو أقل من ثلاث هـ لا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة (قوله) لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح على خف من جلد آدمي إذا لم يجر فيه ليست من حيث اللبس

بن الحارث ومن ثم لم يجوز مسح خف المحرم (٢٥٢) لأن مصعبته من حيث اللبس لا غير فهو كمنع الاستنجاء بالماء في ذاته

ولما منعت المعصية بالسفر
الترخص لأنه ميسر
والمقصود باللبس ميسر
بل مستوفى به (ولا يجوز
منسوج لا يمنع ماء) يصب
على رجله أي نفوذه وإن
كان قويا يمكن تباع المشى
عليه (في الأصح) لأنه
خلاف الغالب من الخفاف
المنصرف إليها النصوص
وليس كتمتخرق البطانة
والظواهر بل اتحاداً لأن هذا
مع عدم منعه لنفوذ الماء إلى
الرجل يسمى خفا فهو
كخف يصل الماء من محل
خرزه بخلاف ذلك كجلدة
شده على رجله وأحكمها
بالربط بجامع أن كلا
لا يسمى خفاً وفي وجه أن
المعتبر ما مسح بالغسل
وهو ضعيف نقلاً ومرداً
وأن جرى عليه جمع لأن
أدنى شيء يمنع ماء المسح
أما منسوج يمنع ماء الغسل
فيجزي كلبد وخرق مطبقة
(ولا جرم وإن) يضم الجيم
وهما عند الفقهاء خف
فوق خف مطلقاً والمراد هنا
خفان صالحان وقد مسح
على أحدهما فلا يجزى (في
الظاهر) لأن الرخصة إنما
وردت في خف نعم الحاجة
اليه وهذا لأتم الحاجة اليه
أي غالباً فلا نظر لعمومها
التي في بعض الأقايم الباردة
مع أنه يمكنه إدخال يده

مثلاً ومسح بعض الأسفل ولو وصل البلل إليه من موضع خرز فان قصده أو الأعلى وحده فلا وجود للصارف
بقصده ما لا يصح مسحه وحده فان لم يصلح الأسفل فكذلك لتمامه فيمسح الأعلى أو الأعلى مسح الأسفل فان مسح الأعلى فوصل بلله للأسفل

خرزنهاية ومغنى أى مثلا (قوله) تأتت تلك الصور (الخ) فان قصدهما أو الأسفل وحده أو أطلق كنى وإن قصد الأعلى فقط لم يكف أى وكذا إن قصدوا أحدا منهما لما بعينه كما مر عن ع ش وشيخنا (قوله) أن خبطا بيدهما) يعنى اتصل أحدهما بالآخر بخبطة ونحوها نهاية (قوله) فصل أحدهما) أى عن الآخر (قوله) وإلا فكأن لم يوقين بل هو من إفراده فلا اقتصر على تقييد الجرمين بوقين بعدم الخبطة سم (قوله) جاز مسح الأعلى (الخ) هذا كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله ثم رأيت راجب بعدم الانقطاع سم ويأتى عن ع ش انفاء ما يوقه أيضا واستقر السيد البصرى انقطاع المدة واستثنافها (قوله) أو هو على حدث فلا) أى لأن وجود الأعلى عند تحرق الأسفل يؤهل نزله ابتداء اللبس فان كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وإن كان محدثا كان كاللبس على حدث فلا يكتفى ع ش (قوله) ولا يجوز مسح خف (الخ) أى قبل إذا وجب مسح الجبيرة بأن أخذت من الصحيح شيئا سم وبصرى وزىادى ورموى ونقله الأجورى عن عمرو وهو مقتضى كلام النباهة والمغنى وقال الشهاب الرملى المارد بالمسح أى فى التعليل إلا أن ما من شأنه أن يمسح فيشبهه ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئا من الصحيح اه ولا يخفى بعده (قوله) لأنه ملبوس (الخ) يؤخذ من ذلك أنه لو تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف انجزه له المسح لعدم ما ذكره مغنى ونهاية وهو ظاهر سم ثم زاد هو والنباية لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظرا إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظرا لما فعله اه واعتدلا بالأول أيضا لزيادى والشورى وشيخنا (قوله) فهو ك مسح العامة) قد يقال بذمى إذا دخل يده فى الخف ومسح الجبيرة فوارد المسح عن المفسول الباقى أنه يجوز لأن المسح قد تادى واجبه والمفسول يجوزى المسح عنه بصرى وقال ع ش ظاهر كلامهم عدم الاجزاء وإن أدخل يده فمسح الجبيرة أيضا فليحذر سم وهو ظاهر لأن مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكانه غسل رجله وغسل خف الآخرى وقد تقدم عدم اجزائه اه (قوله) بالبرى) هى العيون التى توضع فيها الأزرار جمع عروة كدوية ومدى مصباح اه يجوزى (قوله) بحيث لا يظهر شئ (الخ) أى إذا ما شئ مغنى (قوله) وفيه نظر (الخ) اعتماد الحلبي وشيخنا عابره أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح عليها واما بقية الشرط فتعتبر عند اللبس على المتعدي من خلاف طويل اه وقوله فتعتبر عند اللبس (الخ) يعنى قبل الحدث (قوله) فالوجه أن كل ما طرأ (الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر عن سم (قوله) إن كان قبل الحدث (الخ) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط المسح عند اللبس على الطهارة أيضا سم وهذا يخالف لما مر عنه عند قول المصنف طاهر إلا أن يقال إن ما هنا مجرد بحث كما أشار إليه بقوله قد (قوله) لحصول السترة) إلى قول المتن ويكتفى فى النهاية بالمغنى إلا أنه لا يمنع إلى هذا وقوله لخبرين إلى واستيعابه (قوله) وبه) أى التعليل

الاجزاء أيضا لشمول قصده لما لا يجوزى ويحتمل الاجزاء لشمول قصده لما لا يجوزى (قوله) فكأن لم يوقين بل هو من إفراده فلا اقتصر على تقييد الجرمين بوقين بعدم الخبطة (قوله) ولو تحرق الأسفل وهو بطر الغنل أو المسح جاز مسح الأعلى) كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله وما ذكره نفيسا على ما يخالف ذلك ممنوع (قوله) جاز مسح الأعلى) أى والظاهر انقطاع المدة بالتحرق وابتداء المدة من الحدث بعد التحرق ويدل على ذلك قوله لا أنى فظهر بعض الرجل وقوله أو هو على حدث فلا لأن امتناع المسح هنا صريح في انقطاع المدة وإلا فلا معنى لا متناغ فتامه ثم رأيت راجب بعدم الانقطاع وهو الظاهر وقد قدمته (قوله) لأنه ملبوس فوق مسح) قضيته انجز المسح عليه إذا تحمل المشقة وغسل الصحيح اجزأ مسح الخف عليها لا ذليل فوق مسح حيثن إذا لا يجب حينئذ مسحها فهى كخرقة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر (قوله) لأنه ملبوس فوق مسح) قضيته انجز المسح عليه إذا تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفعا ما عاى بل لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظرا إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظرا لما فعله (قوله) إن كان قبل الحدث لم ينظر إليه) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط

(قوله واستشكل) أي ما صححه المتن (بأنه) أي المشقوق (لا يسمى خفا) أي وقد مر اشتراط كون المسحوق عليه يسمى خفا معني (قوله يمنع ذلك) أي عدم التسمية وكذا أخير قوله الاتي وبسليمه (قوله كذلك) أي بالعري بحيث لا يظهر الخ قول المتن (وبسن مسح أعلاه) الخ ليس مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لئسانه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه سم واغتمده أي عدم السنية ع وش وشيخنا كتابا في (قوله تحت عقبه) كذا عبر في الأسنى والمغنى وعبارة النهاية على أسفل العقب والكل لا يتخلو عن شيء بعد قصر بهم بسن مسح العقب أيضا بصري عبارة ع ش لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب إلا أن راد باسقله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح أو عبارة الشورى قوله تحت العقب الأولي فوق ليعم المسح جميع العقب اه (قوله ثم ير الينى لساقه) أي إلى آخره كما صرح به الدميري كأنه يستحب غسله كذلك ولكن في المجموع أنه لا يسن مسحه معني وقوله كأنه يستحب الخ صريح في أن المراد باخر الساق ما يلي الركبة وهو الظاهر وقال شيخنا وع ش والبيجى والمراد إلى آخر الساق ما يلي القدم لأن ما وضعه على الانتصاب يكون أوله أعلاه وآخره أسفله فاعلى الأدنى رأسه وآخره جلده قال الساق ما يلي الركبة وآخره ما يلي القدم وهو السكبان فلا يسن التحجيل في مسح الخف خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه المراد إلى آخر الساق ما يلي الركبة اه (قوله بين العبارتين) أي بين التعبير وبين والتعبير بالاكمل (قوله ويكره تكرار مسحه) لأن ذلك يعيبه ويؤخذ من العلة عدم الكراهة إذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك نهاية ومعني وشيخنا (قوله اجزأ مسح بعض شعرة الخ) خلافا للنهاية في المغنى والزياى قول المتن (ويكنى مسمى مسح الخ) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين اه ولا يبعد اجزأ مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه سم على حج وهل يكنى المسح على الأزرار والعري التي للخف فيه نظرو ولا يبعد الاكتفاء أيضا إذا كانت مثبتة في بنحو الخياطة ع ش عبارة البيجى ويظهر الاكتفاء بمسح ازراره وعراه وخيطه المحاذى لظاهر الأعلى اه (قوله لا باطن الخ) قد يفيد اجزأ المسح على محاذى الكعبين لأنها ليسا عما استثناه ع ش (قوله وكراهة التام) أي كراهة الغسل في الخف لاقى الرأس (قوله لأنه يفسده) مقتضاه أنه لا كراهة إذا كان الخف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك نهاية ومعني وسم وقال البصرى إن الشارح استقرب في فتح الجرد الكراهة ولو كان الخف من نحو خشب اه (قوله اتفاقا) ولو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كما في نظيره السابق في الجر أو قسم على المنهج اه ع ش (قوله لم يرد الاقتصار عليها) أي على الأسفل والعقب ع ش (قوله والرخص يتعين فيها

الخف عند اللبس على الطهارة أيضا (قوله أما إذا لم يبدش الخ) لا يبعد أن لا يعتد ببلسه قبل الشد حتى لو أحدث قبل الشد لم تحسب المدة وصار بمنزلة اللبس على حدث فيلحز (قوله ويسن مسح أعلاه وأسفله طوطا) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لئسانه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم ساقه فاما نقل استدلال القائلين بأنه لا يسن مسح أسفله بل ليس بخلاف الفرض فلم يسن مسحه كالساق قال واما قاسمهم على الساق فجوابه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذوابة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فإنه محاذ على الفرض فهو كشعر الرأس الذي لم يزل عن محل الفرض واستفيد من ذلك عدم سن مسح الذوائب النازلة عن حد الرأس خلافا لما اتفق به الفقهاء في ذوائب المرأة (قوله ويكنى مسمى مسح) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الأذرى عن جمع من أن العبارة بمقدام الساق إلى رؤس الأظفار لا غير اه ولا يبعد اجزأ مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه وانظر ازراره وعراه (قوله لأنه يفسده) يؤخذ منه أنه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة مر (قوله لا باطن ما محاذى) لو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كما في نظيره السابق في

واستشكل بأنه لا يسمى خفا به وبسليمه فهذا في معنى الخف من كل وجه بخلاف نحو تلك الجلدة أما إذا لم يشد كذلك فلا يكنى وإن لم يظهر شيء من الرجل لأنه يظهر بالمشى (ويسن مسح) ظاهر (أعلاه) الساتر لظاهر القدم (أسفله) وعقبه وحرفته (خطوطا) بأن يضع يسراه تحت عقبه ويمناه على ظهر أصابعه ثم يمر الينى لساقه واليسرى لأطراف أصابعه من تحت مفرجا بين أصابع يديه لخبرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفها الضعيف يعمل به في الفضائل فاندفع ما قيل كان الأولي أن يقول ولا اكمل بدل يسن لأنه لم يثبت في ذلك سنة على أن الفرق بين العبارتين عجيب واستيعابه خلاف الأولي ويكره تكرار مسحه (ويكنى مسمى مسح) كما في الرأس ومن ثم أجزأ مسح بعض شعرة تبعاً له على الوجه وإن بحث جمع أنه لا يجزئ قطعاً وله وجه وبله وغسله كراهة لا لأنه يفسده ويجزئ مسح شيء منه (بمحاذى الفرض) إلا باطن ما يحاذى الفرض اتفاقاً و (إلا) ظاهر ما يحاذى (أسفل الرجل وعقبها) وهو مؤخر القدم (فلا)

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مره في الاستتباء بالحجر من أن مذهبا جواز التياش في الرخص خلافا لآي حنفية بصري (قوله لما ذكر) أي من عدم ورود الاقتصار على الحرف شرح المنهج قول المتن) ولا مسح لشاك الخ) سوا ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى قوله قيل في المتن (قوله كان شك الخ) ولو بقي من المدة ما يسع ركعة أو اعتقد طريان حدث غالب فأحرم بركتين أنقضت صلاته وصح الاقتداء به ولو لم يعلم المقتدي بحاله وفارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثل هذه الروض وشرحه ما نصوه هذا يريد بحث السبكي الآتي في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وإن قصر بان فرغت مدة خفيها بطلت أن عملا إذا ظن بقاء المدة إلى فراغها أو الالم تعتقدها واعتقد عرش و شيخنا البحث وقال للنهية عبارة شيخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فأحرم باكثر من ركعة لم تعتقد صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرمي اه زاد عرش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله وان مسح الخ) أي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) أي لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة بنهاية معنى (قوله اه) أي في بقاء المدة بصورته عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضرة والسفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه إعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) أي ان كان أحدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته إلى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح بنهاية معنى (قوله اخذني وقت المسح الخ) فلو أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك تقدم حدثه ومسح اول وقت الظهر وصلاته بام تأخر إلى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الآتي انما ان شك في فعلها التام لم يمنع فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (واحاض) إلى الباب في المعنى الا قوله اي ولم يستره الى او انتهت وقوله وان غسل إلى المتن وقوله وجب الى وخروج وكذا إلى الباب في النهاية الا قوله في تمام المدد وقوله اي ولم يستره الى او طال وقوله وجب الى وخروج (قوله في انما المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشرع في المدة لا يجب تجديد اللبس وفي ايضاح الناشئ ولو عبر بهي الحاي عند الإشارة إلى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان أولى لبحر زعما قاله الاذري بحفا فيمن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم أحدث جنابة مجردة فان له ان يقتسل من غير نزع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث تقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقيد الحدث بالأصغر وهو يخرج للأكبر فليتاامل جميعه وليحرر بصري أقول ونظر عرش في تقيد النهاية الموافق لما بحثه الاذري بما نصه اما لا كبر وحده بان خرج منه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقائه طهره فاذا أحدث حدثا آخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من مسح اذا رده بعدلانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخوله وفيه نظر لان ماوجب الغسل اذا طرأ بعد المدة بطلها بطلها فليقاس انه يمنع من انقضاءها ما بالاولى لان الدوام اقوى من الابدان ولذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابدان وايضا في النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجزئ مسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل عرش (قوله للامر الخ) علما في المتن (قوله منها) أي من الجنابة وقيس بها الحيز والنفس والولادة بنهاية معنى (قوله على عدم اجزاء غيره) أي

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مره في الاستتباء بالحجر من أن مذهبا جواز التياش في الرخص خلافا لآي حنفية بصري (قوله لما ذكر) أي من عدم ورود الاقتصار على الحرف شرح المنهج قول المتن) ولا مسح لشاك الخ) سوا ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى قوله قيل في المتن (قوله كان شك الخ) ولو بقي من المدة ما يسع ركعة أو اعتقد طريان حدث غالب فأحرم بركتين أنقضت صلاته وصح الاقتداء به ولو لم يعلم المقتدي بحاله وفارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثل هذه الروض وشرحه ما نصوه هذا يريد بحث السبكي الآتي في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وإن قصر بان فرغت مدة خفيها بطلت أن عملا إذا ظن بقاء المدة إلى فراغها أو الالم تعتقدها واعتقد عرش و شيخنا البحث وقال للنهية عبارة شيخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فأحرم باكثر من ركعة لم تعتقد صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرمي اه زاد عرش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله وان مسح الخ) أي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) أي لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة بنهاية معنى (قوله اه) أي في بقاء المدة بصورته عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضرة والسفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه إعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) أي ان كان أحدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته إلى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح بنهاية معنى (قوله اخذني وقت المسح الخ) فلو أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك تقدم حدثه ومسح اول وقت الظهر وصلاته بام تأخر إلى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الآتي انما ان شك في فعلها التام لم يمنع فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (واحاض) إلى الباب في المعنى الا قوله اي ولم يستره الى او انتهت وقوله وان غسل إلى المتن وقوله وجب الى وخروج وكذا إلى الباب في النهاية الا قوله في تمام المدد وقوله اي ولم يستره الى او طال وقوله وجب الى وخروج (قوله في انما المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشرع في المدة لا يجب تجديد اللبس وفي ايضاح الناشئ ولو عبر بهي الحاي عند الإشارة إلى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان أولى لبحر زعما قاله الاذري بحفا فيمن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم أحدث جنابة مجردة فان له ان يقتسل من غير نزع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث تقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقيد الحدث بالأصغر وهو يخرج للأكبر فليتاامل جميعه وليحرر بصري أقول ونظر عرش في تقيد النهاية الموافق لما بحثه الاذري بما نصه اما لا كبر وحده بان خرج منه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقائه طهره فاذا أحدث حدثا آخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من مسح اذا رده بعدلانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخوله وفيه نظر لان ماوجب الغسل اذا طرأ بعد المدة بطلها بطلها فليقاس انه يمنع من انقضاءها ما بالاولى لان الدوام اقوى من الابدان ولذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابدان وايضا في النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجزئ مسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل عرش (قوله للامر الخ) علما في المتن (قوله منها) أي من الجنابة وقيس بها الحيز والنفس والولادة بنهاية معنى (قوله على عدم اجزاء غيره) أي

الجرموق (قوله ولا مسح لشاك في بقاء المدة) (فرع) قال في الروض ولو بقي من المدة ما يسع ركعة واعتقد طريان حدث غالب فأحرم بركتين أنقضت صلاته وصح الاقتداء به اي ولو لم يعلم المقتدي بحاله كافي شرحه وفارقه اي يفارقه عند عروض البطلان اه وهذا يريد بحث السبكي الآتي في شروط الصلاة في قول المصنف هناك وان قصر بان فرغت مدة خفيها بطلت أن عملا إذا ظن بقاء المدة إلى فراغها

ولأنها لا تكرر تسكر الحدث الأصغر وإنما يؤثر في مسح الجبيرة لأن الحاجة فيها أشد والنزع اشق ولو تنجس بفلسمها بقيت المدة الأثر
بالنزع في الجنابة دون الخبث وليس هو (٢٥٦) في معناها (ومن نزع) خفيه أو أحدهما ولو لم يكن غسله في الخف أو انفتح بعض

غير النزع (قوله ولو لأنها) الأولى التذكير (قوله لا تسكر الخ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ مما تقرر رد ما يحتمل
بعض المتأخرين أن تجرد جنابته عن الحدث وغسل رجله في الخف جازله المسح نهاية في سم عن شرح
الارشاد للشارح مثله (قوله وإنما يؤثر في مسح الجبيرة) أي يؤثر نحو الجنابة في مسح الجبيرة الموضوعه
على طهره ولم يمنعه ما منع مسح الخف مع أن كلاهما مسح على سائر الحاجة موضوع على طهره معنى (قوله)
ولو تنجس بفلسمها فيه الخ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسلفها في داخل الخف عن الغسل المذكور أو المندوب
غش وقليوب وشيخنا (قوله وليس هو الخ) أي بخلاف الحيض والنفاس والولادة ولذا قيست هذه عليها
دونه (قوله ومن نزع خفيه الخ) أو خرجا أو أحدهما عن صلاحية المسح بنحو تحرق مغنى وشيخنا وعش
(قوله وانفتح الخ) أي ولو لم يظهر شيء من محل الفرض لكنه إذا مشى يظهر عش (قوله بعض الشرح)
بفتح الشين المعجمة والراء سم وشو برى أي العروق (قوله أو ظهر بعض الرجل الخ) أي ولو من محل الحز
بخلاف نفوذ الماء لمس استراط عدمه فيه نهاية في بحيرى (قوله وهو الذي الخ) نقله البحيرى
عن الرملى وهو قضية إطلاق النهاية والمعنى (قوله بتزليل الظهور بالقوة الخ) كما مر في انفتاح بعض الشرح
وبأى قوله أو طال (قوله وعلى خلاف العادة) أى كالظهور من محل الحز وقوله بالفعل أى وعلى العادة
(قوله والشك في شرطها الخ) فيه تأمل سم (قوله الأصل) وهو الغسل (قوله ولو احتجلا) أى كان شك في
بقائها نهاية ومعنى (قوله بطل مسحه الخ) جواب ومن نزع الخ (قوله وإن غسل بعده الخ) على المعتد وشو برى
قول المن (غسل قدميه) أى بنية جديدة وجوب لأن نيته الأولى أنما تارات المسح ودون الغسل عس وم
وشو برى عبارة شيخنا ويلزمه غسل رجله بنية جديدة على المعتد لأنه نظر أعلم ما حدث جد بدم يشمله النية
السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا فماد قصد غسلها أه (قوله فقط الخ) قال في شرح
الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته هذا هو
الذى يظهر ويبحث الأذرى وجوب الاستئناف عليه فيه نظاره أنظر الماراد بظهوره ويحتمل أن المراد به
وضوءه الذى وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك والوضوء
والصلاة بعده سم ومناقله عن شرح الارشاد في النهاية مثله الا قوله حيث النى الخ ويبحث الخ (قوله بطلان الخ)
وقوله لأن الأصل النك كذا في المعنى بلا عطف ولعله سقط من قلم الناسخ كابو يده اقتصار المحلى على التعليل
الأول والنهاية على الثانى (قوله فاذا قدر على الأصل تعين) عبارة المعنى فاذا زال حكم البطلان رجع إلى الأصل أه
(قوله ثم نزع) أى مثلا (قوله وأحدث الخ) أى بعد وجود نحو النزع مما يبطل اللبس ويقطع المدة سم
(قوله فلا يلزمه شيء) قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في الثانية بهذه الطهارة أى فيما إذا

والام تنعقد أه وحمل هذا على ما إذا ظن بقا المدة لا يحتمله هذه العبارة إلا بغاية التسف (قوله ولأنها
لا تكرر) قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ رد ما يحتمل الغزى من أن جنابته إن تجردت عن الحدث وغسل
رجليه في الخف جازله المسح أه (قوله الشرح) قال في شرح العباب بفتح المعجمة والراء (قوله والشك في
شرطها الخ) فيه تأمل (قوله غسل قدميه) يحتمل أن يحتاج غسلها للنية لأن مسحها السابق صرف النية
عن شروها لغسلها وإيضاً فهذا أحدث جديد حدث الرجاين لم يشمله النية السابقة لعدم وجوده عند ما قال في
شرح الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته
هذا هو الذى يظهر ويبحث الأذرى وجوب الاستئناف عليه فيه نظاره أو قوله بين طهره وصلاته أنظر
الماراد بظهوره ويحتمل أن المراد به وضوءه الذى وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن
لا يطول به الفصل بين ذلك والوضوء الصلاة بعده (قوله فلا يلزمه شيء) قال في شرح الروض وله أن يستأنف
لبس الخف في الثانية أى وهى ما إذا أحدث ولكن توشأ وغسل رجله في الخف بهذه الطهارة ذكره فى

الشرح أو ظهر بعض الرجل
أو التلصاف عليها أى ولم يستره
حالا ولا احتمال العفو عنه
نظير ما يأتى في كشف الرج
لسائر العورة واحتمل الفرق
بأن هذا نادر هنا بخلافه ثم
وهو الذى يتجه لأنهم
احتاطوا هنا بتزليل الظهور
بالقوة وعلى خلاف العادة
منزلة الظهور بالفعل ولم
يحاطوا بنظر ذلك ثم سره
أن ما هاتر خاصة والشك في
شرطها يوجب الرجوع
للأصل ولا كذلك ستر
العورة أو طال ساق الخف
على خلاف العادة فخرجت
الرجل إلى حد لو كان
معتادا لظهر شيء منها أو
انتهت المدة ولو احتجلا بطل
مسحه فبإيهما استأنف مدة
أخرى ثم إن وجدوا أحدا
ذكر (وهو بظهور المسح)
وإن غسل بعده رجليه لأنه
لم يغسلها باعتقاد الفرض
لسقوطها بالمسح (غسل
قدميه) فقط بطلان طهرهما
دون غيرهما بذلك لأن
الأصل الغسل والمسح بدل
عنه فاذا قدر على الأصل
تعين كسليم رأى الماء
(وفى قول يتوضأ) لأن
الوضوء عبادة يبطلها
الحدث فيبطل كلها بطلان
بعضها كالصلاة ويحجب
بأن الصلاة تجب فيها

الموالة بخلاف الوضوء ثم رأيت شارحا أجلب بنحوه
أحدث
وخرج بظهور المسح طهر الغسل بأن توشأ ولبس الخف ثم نزع قبل الحدث أو أحدث ولكن توشأ وغسل رجله في الخف فلا يلزمه شيء

أحدث ولكن الخ سم عبارة البجيرى عن عرش بل يصل بذلك الطهر لبقائه وإن بطلت المدة ثم إن أراد المسح نزع الخف ثم لبسه أه فى الصورة الثانية

(باب الغسل)

(قوله بفتح الغين) الى قوله ولا يجب فى المعنى الا قوله واسم مصدر لا غتسل وقوله وقيل عكسه وإلى قوله لا تقطع الخ وفى النهاية الى القولين المذكورين (قوله لما يغسل به) أى يضاف الى الماء وقوله ونحوه أى كاشتان وصابون شيخنا (قوله والضم أشهر الخ) أى فى الفعل الرابع للحدث أما إزالة النجاسة فالأشهر فى لسانهم الفتح عرش (قوله وهو لغة الخ) فيه إجمال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأى المعانى والحاصل أن حمله على الجميع ممنوع أما الغسل بالكسر والضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذى هو مصدر غسل إذ هو إسل الماء لا سيلانه وكذا اسم المصدر لانه بمعنى الاغتسال فليتأمل بصري ولا يخفى أن حاصل الحاصل عدم الصحة لا لاجمال عبارة البجيرى على الاقتناع وقوله وهو بفتح الغين وضم اللغة سيلان الماء الخ فيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء المهم إلا أن يكون السيلان بمعنى الإسالة أو أشار به إلى أنه لا يشترط الفعل أه ولا يخفى أن الجواب الثانى إنما يناسب المعنى الشرعى لا اللغوى الذى فيه الكلام ولك ان نجيب باختيار الاحتمال الثانى وجعله مصدرا مجهول وإثما اختاره للتفسير دون مصدر المعلوم لمناسبة للمعنى الشرعى المنقول اليه دون الثانى (قوله سيلان الماء على الشيء) أى مطلقا فمضى أى سواء كان ذلك الشيء بدنأ أو لا وسواء كان بدنأ أو لا شيخنا (قوله سيلانه على جميع البدن) أى بشرائط مخصوصة (بالبنية) أى فى غير غسل الميت نهاية أى ما هو فلابج فيه الغسل بل يستحب فقط عرش عبارة البجيرى قوله بالنية أى ولو مندوب فبشمل غسل الميت أه وهى أحسن (قوله ولا يجب فوراً) أى إصالة نهاية خرج به ما لو ضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع الحيض فيجب فيه لا لذاته بل لا بقاى الصلاة وفى وقتها عرش (قوله وإن عصى بسببه) أى كان زنى (قوله بخلاف نجس الخ) أى أزالته (قوله ثم) أى فى الغسل الذى عصى بسببه وقوله هنأى فى النجس الذى عصى به قول الماتن (موجبه) بكسر الجيم أى السبب الذى يترتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الواجب بالكسر والغسل هو الواجب بالفتح وهو مفرد مضاف الى معرفة فيعم فسأرى التعبير بموجبات الغسل شيخنا (قوله كما يعلم مما سيذكره الخ) أى من غير المسائل لا يجب غسله وإن الشهيد يحرم غسله وهو اعتذار عن عدم تقييده هنا جابى وعش (قوله ولا يرد السقوط الخ) الأولى توجيه ذلك بأنه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنازات سم (قوله عليه) أى على مفهوم قوله موت وعنى أو على الحصر المستفاد من كلامه (قوله فانه الخ) علة للمتنى بالميم (قوله يجب غسله) أى مع أنه لا يوصف بالموت على القول الأصح فى تعريفه لأن الموت عدم الحياة يعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عمامان شأنه الحياة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى خالق الموت والحياة ورد بان المتن قدور والعدم مقدر معنى ونهايه به يعلم فإدعائه الشارح من صدق كل من التعاريف الثلاثة على السقوط (قوله لأن الخ) علة عدم الورد (قوله صادق عليه) فيه نظر بالنسبة للآل لأن المفهوم من المفارقة سبق الوجود إلا ان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عمامان شأنه الخ راجعاً اليه أيضاً لكن يلزم حينئذ اتخاذها مع الثانى سم على حج وفى المقاصد رد الثانى الى الأول عبارته والموت زوالها أى الحياة أى عدم الحياة عما تصف بها

المجموع قال فى المهمات وأشار بقوله أنه يستأنف الى وجوب التزع إذا أراد المسح حتى لو كان المقلوع واحدة فقط فلا بد من نزع الأخرى أه وقد يتوهم مخالفة وجوب التزع إذا أراد المسح لقوله السابق عند قوله من الحدث بعد لبس فلما أحدث فتوا وغسل جليبه فيه الخ وهو خطأ لانه وجدناه بعد لبس ما يقطع المدعو يبطل اللبس كالنزع وغيره مما ذكر فى تصوير المسئلة

(باب الغسل)

(قوله ولا يرد عليه السقوط) الأولى توجيه ذلك بأنه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنازات (قوله صادق عليه)

بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه أي عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكها كالعمى الطارىء بعد البصر لا كطلق القدم اهـ وعليه فلا بدخول السقوط في الميت على القول الثاني أيضا عرش (قوله) أو عرض الخ تقدم عن النهاية والمنفي وهذا القول عرش وجرى على رده المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق أنه وجودى ويوافقه ما نقله الصفوى عن صاحب الود أن عدمية الموت كانت منسوبة إلى القدرة ففشت اهـ هذا وفي حواشى السيوطى أن طائفة من أهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والاثار مصروفة بذلك والتحقيق أنه الجسم الذى على صورة كيش كان الحياة جسم على صورة قرس لا يمر بشئ إلا حيا وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانه اثر قسميته بالموت من باب المجاز أو المشترك اهـ وردده حقيق في عامة فتاويه فقال واتفقوا على أنه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يؤى بالموت في صورة كيش الخ من باب التمثيل ثم صحح كونه اسرا وجوديا عرش (قوله) لكن الي قوله قال القوابل في النهاية والمعنى (قوله) أو ارادة نحو صلاة) أي بما يتوقف على الغسل كالطواف وقضيته عدم الوجوب بل لم يرد الصلاة أو اراد عدمها مع أنه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة خطابه بها خطاب بشروطها إلا أن يقال لما ارد بدخول الوقت بارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكما أو يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت قسم قول المتن (وكذا ولادة) أي انفصال جميع الولد ولو لاحدا التوامين فيجب الغسل بولادة جدها ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدته وجب الغسل ايضا ولو عض كلب رجلا أو امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثير في بلاد الشام فلا غسل لان هذا لا يسمى ولد اعرفا كما لو خرج نحو دود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شيخنا ومينته نجسة وزاد عرش ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة أو ولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل اهـ قول المتن (بلابل) أي بان كان الولد جافا وتطهر بها المرأة الصائمة على الاصح ويجوز لزوجه وطؤها بعد ما لانها بمنزلة الجنابة وهى لا تمنع الوطء اما المصحوبة بلابل فلا يجوز وطؤها بعد ما حتى تغسل شيخنا وعرش (قوله) ولو لعلة ومضغة) ولم يحكم الولد في ثلاثة اشياء القطر بكل منها وجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلة بكونها تنفض بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويبرز الولد عليها بانه ثبت به امية الولد وجوب الغرة برماوى وقوله وين بدالولد الخ قال القوابل في مالم يقولوا فيها أي في المضغة صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت بها امية الولد اهـ يجزى (قوله) قال القوابل الخ قال في الايعاب اى اربع منهن كما هو ظاهر كردى وقال الحنفى وشيخنا والمعتمدان يكتفى باحدة منهن اهـ واستقر به عرش عبارة قضيه اشترط هذا القول عدم الوجوب اذ لم يقل القوابل ذلك لعدم من او غيره تأمل سم على المنهج وهو ظاهر وبقي مالمو اختلفت القوابل فينبغي ان يأتى فيه ما قيل في الاخبار بتنجس الماء من تقديم الاوثق فلا كثر عدد الخ وقوله القوابل

أو عرض يضادها صادق عليه (وحيش ونفاس) اجماعا لكن مع انقطاعها واردة نحو صلاة فالموجب مركب هنا وفيما باتى (وكذا ولادة بلابل) ولو لعلة ومضغة قال القوابل

فيه نظر بالنسبة للاول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود الا ان يكون المراد بها معنى عدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ اجماعا اليه ايضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثانى (قوله) أو ارادة نحو صلاة) قد يشكل لان قضيته عدم الوجوب اذا دخل الوقت ولم يرد الصلاة أو اراد عدمها مع أنه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة وخطابه بها خطاب بشروطها إلا أن يقال لما ارد بدخول الوقت بارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكما أو يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت (قوله) قال القوابل انها اصل ادى) كذا قاله في الخادم لكن فيها اذ لم ترد ما ولا بلالافانه في قولهم يجب الغسل بوضع العلة والمضغة وان لم ترد ما ولا بلالافانه كذا اطلقوه ويجب تنقيده فيها اذ لم ترهما بما اذا قال القوابل انها اصل ادى اهـ ويجب بالولادة وان خرج الولد مقطعا في دفعات وفي شرح العباب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شئ الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويشكر الغسل يشكر ولولا الجاف لما تقرر من انه منى وسياق تسكره بتكرر خروج المني اهـ فليراجع ما قبله بتبادر من كلامهم

أى أربع منهن أن قلنا أنه شهادة ويحتمل الاكتفاء بواحد لحصول الظن بخبرها وهو الأقرب اه (قوله) انهما اصل آدمي لعل المراد ان تقول القوابل انهما متولدتان من المني وان فسدتا بحيث لا يحتمل تولد الاذى منها لخرج ماله وجد ضرورة علقه ومضغه وعلم تولدها من المني او شك فيه بصرى (قوله لان ذلك) اى الولد لو مضغه وعلقه (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء فلو اقلت بعض الولد وجب عليها الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متقطعا في دفعات وكانت تتوالت فى مرة أو فصل ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تنقض الصلوات السابقة لانها وقعت قبل وجوب الغسل شيخنا وسم زاد الاول ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فأنى يظهر وجوب الغسل اخذنا بما يحتمل الى ملى فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريقه المعتاد قال بعضهم قد يتجه الوجوب لان علته ان الولد منى منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الاصل ورد بان الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فبى غير خروج المني اه وقوله فالذى يظهر الخ اى وفاقا للشورى والمدابغى وقوله وقال بعضهم الخ هو القليوبى ويوافقه قول الشيرازى والاطفيحى وينبغى أن يأتى فيه ما تقدم من التفصيل فى انسداد الفرج بين الاصل والعارض فان كان الانسداد اصليا قيل لها ولادة وكانت موجبة للغسل والا فلا اه وهو الموافق لتعليقهم بان ذلك منى منعقد (قوله بخروج بعض الولد الخ) اى متصلا ببعض الذى لم يخرج او منفصلا عنه وعليه اقصر النهاية والمغنى عبارة الاول ولو اقلت بعض ولدك او رجل لم يجب عليها الغسل كما فى بهى الوالد رحمه الله كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة اه قال البجيرى ويبنى ما لو خرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظرا الى أنه لم يتحقق اتصاله بنجس مع قوطم بطهارة رطوبة الفرج او لا تصح محل نظر اجهورى والظاهر الثانى لاتصاله بنجس اه ومال سم والشورى الى الاول كما مر فى اسباب الحدث (قوله يحصل) الى قوله نعم فى المغنى الاول اه اصله الى الخبر (قوله لادى) ومثله الجنى بخلاف غيرها كما لبيمة شيخنا وعش (فاعل او مفعول به) ولو صيدا لم يجزونا فيجب عليهما الغسل بعد الكمال وصح من يميزه ويجزئ به يومه به كالموضوع مخطيب (قوله او مقطوع) اى ميان بحيث يسمى ذكر ا لكن لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقطوع منه وانما يجب على المولج فيه وكذا الفرج من المرأة إذا كان ميانا فانه يجب الغسل على المولج لاعتلى المرأة المقطوع منها ولودخل شخص فرج امرأة وجب عليهما الغسل ولودخل ذكر في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما فى بهى الرمل شيخنا وعش وبجيرى (قوله من واضح) سيذكر محرز (قوله او مشبهة به) تقدم عن شرح الروض ان القبض لا يكون الا بهما معا فقياسه هنا ان الغسل انما يكون بابلا بهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

انها اصل آدمى (فى الاصح)
لان ذلك منى منعقد ومن
ثم صح الغسل عقبها وانما
لم يجب بخروج بعض
الولد على ما تحته بعضهم
لانه لا يتحقق خروج منها
الا بخروج كله ولوعلى
بانتهاء اسم الولادة لكان
أظهر اذ الذى دلت عليه
الاخبار ان كل جزء
مخلوق من منيها (و جناية)
اجما وتحصل لادى حى
فاعل او مفعول به (بدخول
حشفة) من واضح اصلى
او مشبهة به

انه لا يجب الغسل قبل انفصال الولد (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء (فرع) الوجه ان ولادة احد توأمين يجب به الغسل لانه ولادة تامة ويصح الغسل حيث لادم مؤثر (قوله لاذ الذى دلت عليه الاخبار) هذا ردماقع لبعضهم من انها تتخير بخروج البعض بين الغسل لاحتمال ان فيه من منها وبين الوضوء لاحتمال كونه من منى الرجل فقط وبما رده ايضا قوطم فيمن قضت شوها انه لو خرج منها منى بعد الغسل وجب الغسل ايضا ولم يخبروها لاحتمال كون الخارج منى الرجل فقط او منها فقط وبما رده ايضا نقض الاستوى لتعليقهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد منى منعقد بخروج بعضه فانه يفيد انه لا يجب لا عيناه ولا تتخير اقسامه واذا دفع التخخير قال وجه تعين القبض به لانه يخرج عن حقيقة المني الى حقيقة اخرى ولم يوجد معنى الولادة حتى وجب الغسل (فرع) سئل عما لو عض كلب رجلا او امرأة فخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا قبل هذا الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء الكلب لحيوان طاهر حتى يجب تسديمه بالخروج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة الذى يظهر انه غير نجس لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا غسل لان الولادة المفترضة للغسل هى الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد فى الجوف وخروج منه فليتأمل (قوله او مشبهة به) يفيد

حج هنا وقال ما حاصله القياس أنه إنما يجب بإبلاجهما أو قد يقال عمله إذ لم يكن على سمت الأصلي فإن كان على سمتيه أمه ماله حج ع وشو واقفه القليوبي وشيخنا (قوله متصل) إلى قوله نعم في النهاية (قوله) إذا التي الختان (الخ) أي ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفصا وهو محل قطع البظر شيخنا (قوله) فقد وجب الغسل) وإن لم ينزل رواه مسلم والأخبار الدالة على اعتبار الانزال كخبر إنما المأمن الماء منسوخة وعمله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا إن أنزل شيخنا وخطيب (قوله) أي تحاذيا) يقال التي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينصا وقوله لا تماسا أي ليس المراد مجرد انضمامهما من غير دخول لعدم إيجاب ذلك للغسل بالإجماع شيخنا عبارة الخطيب وليس المراد بالانقاء الختانين انضمامهما الخيل تحاذيهما وذلك إنما يحصل بإدخال الحشفة في الفرج إذا الختان محل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر اه زاد السكردى ومخرج الحيض والولد فعند غيبة الحشفة يحاذى ختانه ختانه اه (قوله) بتغيب الحشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان نهاية أي ما هو الأقرب من الختان فكانه قال هي راس الذكر ع (قوله) لا بعصها) ولومع أكثر الذكر بأن شقه وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم نهاية ولوشق ذكره تصفين فأدخل أحدهما في زوجة والاخر في زوجة أخرى وجب عليه دونهما ولو أدخل أحدهما في قبلها والاخر في دبرها وجب الغسل عليهما شيخنا (قوله) لا بعصها (الخ) أي الحشفة عطف على حشفة في المتن (قوله) على ماسرا (الخ) أي في شرح الخامس غسل رجله كرى (قوله) فلم يجب به غسل) وأما الوضوء فيجب على المخرج فيه بالزعم من دبره مطلقا ومن قبله أي معنى (قوله) أو قدرها من مقطوعها) أي لا إدخال دونها وإن لم يبق من الذكر شيء بقا شيخنا أي بان كان الخرفي آخره ع (قوله) أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم إن تحز من أسفله بصورة تحز من الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع سم وشيخنا زاد ع وشو يؤخذ من قوله كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة بقدره حشفة بان تعتبر نسبة حشفة ذكر معتدل إلى باقيه ويقدره مثلها فان فرض أن حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا الحشفة اه (قوله) الواضح) الأول من الواضح لا يعني عنه الضمير (قوله) فبهما) أي قوله المتصل أو المنفصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة والمخلوق بدونها (قوله) ويجرى ذلك (الخ) هدام قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإبلاجهما الذكر والمبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فلا يرجع وقدر وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غاية البعد سم على حجج عبارة حجج في شرح العباب ونقل الاستوى عن البغوي أنه لا يثبت في المقتطوع نسب وأحصان وتحليل ومهر وعدة ومهارة وإطال إحرام ويفارق الغسل بانه واسع باهرا قد بدع مخالفة بين كلاميهما بان المراد بالاشارة بذلك من قوله ويجرى ذلك الخ مما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها والمخلوق بدونها كما يقتضيه قوله عقبه في الأول الخ ع عبارة الرشيدى بعد ذكر كلام سم المار لكن سياق في العدد تنقيد الشارح م وجوب العدة بالذكر المتصل اه (قوله) في الأول) أي مقطوع الحشفة (قوله) يعتبر قدر الذاهبة (الخ) أي من الملاصق للقطوع إن كان متصلا ولا في أي جهة كان وهذا ظاهر إذا علم قدرها من مقطوعها فلم يعلم قدرها منه اجتهدنا لم

متصل أو مقطوع لخبر الصحيحين إذا التي الختانان فقد وجب الغسل أي تحاذيا لا تماسا لأن ختانهما فوق ختانه وإنما يتحاذيان بتغيب الحشفة لا بعصها وإن جاز قدرها بالمادة على ما مر في الوضوء فلم يجب به غسل نعم يسن خروجهما من خلاف موجب وإن شد (أو قدرها) من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فبهما كما صرح به جمع متأخرون في الأول وعبارة التحقيق لا تنافي ذلك خلافا لمن ظنه وقد صرحوا بان إبلاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء سمه والأصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الأحكام ففي الأول يعتبر قدر الذاهبة

حصول الجنابة بدخول حشفة أحد ذكرين أحدهما زائدا قطعوا أشبهه وهو مشكل إذ لو تم لم يعتبر فكيف يؤثر مع احتمال الزيادة فالوجه عدم الحصول (قوله) أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم إن تحز من أسفله بصورة تحز من الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع (قوله) ويجرى ذلك في سائر الأحكام) هدام قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإبلاجهما الذكر والمبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فلا يرجع وقدر وقع البحث في ذلك

من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كما يقتضيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٣٦١) لغالب امثال ذلك الذي ذكره عليه يحمل

قول الباقين يعتبر الغالب في غيره اه وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر تكون نسبه اليه كنسبة معتدلة ذكر الاذى المعتدل اليه فيما يظهر فيها ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية لم يساو ذلك المعتدل وهو بعيد ولو نشأه وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر ولا أثر على الاوجه (نتيجه) قضية اطلاقهم من انه لا اثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منها من باقي الذكر وان قدر الذاهبة مثلها انه لو قطع بعضها لا يقدر بقدره من باقية فلا يؤثر ايلاج الباقي منها ولو مع بقية الذكر وفيه بعدلانه اذا قدر منه قدر كلها الذاهب فاولى بعضها الا ان يحجب بان الموجب تغيب كلها او قدره فلا يتبع من بعضها الموجود وقدر المقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها او عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول ايضا ويلزم مما تقرر من عدم الفرق وانه لا يقدر قدر البعض الذاهب انها لو شقت نصفين اوشق الذكر كذلك لا غسل بتغيب أحد الشقين

يظهر له شيء عمل بالاحوط على الاقرب شيئا وقوله ولا فإن أية كان أي كارجحه عن ش من القولين الرمي والثاني ان الاعتبار بموضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ أي كافي الشورى (قوله) من بقية ذكرها ولا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار بصاحبها اولى من الاعتبار بغيره نهاية وشيئا وكان الاول يبدال الضعيف بالاول ويقول من ملاصقا (قوله) وفي الثاني أي في المخلوق وبدون الحشفة (قوله) لغالب امثال ذلك الذكر أي امثال ذلك الشخص ع عبارة شيئا والقلوب في الغالب امثاله فاذا كانت حشفة ربع ذكرهم كانت حشفة ربع ذكره وهكذا اه (قوله) وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر الخ ذكر ع وش والبيجيري عن الزبادي مثله اقر او قال السيد البصري الاقرب ما اقتضاه كلام غيره أي كالتبعية والمخني العبرة بقدر حشفة معتدلة أي بالمساحة وما رتب عليه من المحذور من انه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية الخ لا بعد فيه لان المدار كاعتدال انفاغ النقاء المختارين لا على إدخال الحشفة فينبغي ان يكون المولج من ذكر البهيمية مقدار ما يكون في حكم النقاء المختارين اه (قوله) كنسبة معتدلة الخ أي حشفة معتدلة لذكر الاذى وقوله اليه أي الذكر المعتدل فاذا كانت حشفة المعتدلة ربعه كانت حشفة ذكر البهيمية ربعه وقوله فيها أي في اعتبارها اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله) لم يساو الخ أي كذا في قارة وقوله ذلك المعتدل أي معتدلة الذكر الاذى الخ كدري (قوله) ولو نشأه الخ عبارة النهائية وشيئا ولا يعتبر ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كالوثيري ذكره وادخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله) لم يؤثر (قوله) افني ابن زياد تبعا للكالبن الراداد اخذنا من كلام الباقين بان إدخال قدر الحشفة من المتني يؤثر مطلقا لكن يبقى النظر في انه هل ينظر لمساحة الحشفة بعد الشيء وان أدى الى اشتراط إدخال ضعفا لان المدار ثم على المحاذاة لا تحصل (لاحيثنا) ويكتفي بمساحة له وان لم تحصل المحاذاة جئت على تامل بصري (قوله) ولا أي وان لم توجد الحشفة ففاد كلامه ان إدخال قدر الحشفة مع وجودها لا اثر له مطلقا من المتني وغيره مع فقد ما يؤثر مطلقا كذلك وقال سم لعل معناه ان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له اه (قوله) الشامل لدخول قدر الخ لا يخفى بعده هذا الشمول وبعد ارادته سم (قوله) ان قدر الذاهبة أي كلاً او بعضا (قوله) انه لو قطع الخ خبر قوله قضية اطلاقهم (قوله) ولو مع بقية الذكر هذا لا ينبغي نسبته لاطلاقهم لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم اقول ويصرح بذلك أي التأثير قول البيجيري على المنهج ما نصه قوله او قدرها من مقطوعها أي كلاً او بعضا فاذا قطعت حشفته كلها او قطع بعضها يقدر له حشفة قدر حشفة المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله) وهو قريب الخ قال مر ويتجه البعض الذي يوجد مع فقد مسعى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقدته سم (قوله) انه لا يقدر قدر البعض الخ مر ما فيه انفا (قوله) انها لو شقت نصفين الخ وفاقا للنهاية كاسر (قوله) لا غسل الخ اعتمدته مر سم وكذا اعتمدت شيئا كاسر (قوله) من اطلاقهم تقدم ما فيه (قوله) والمدرك الخ عطف على اطلاقهم الخ والمراد بالمدرك قوله لانه اذا قدر منه الخ (قوله) والذي يتجه الخ تقدم عن سم والبيجيري اعني اعتياده (قوله) ان بعض

مع ولده فوافق على انه في غاية البعد (قوله) ولا لعل معناه ان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له وهو موله في شرح العباب (فرع) لو ادخل مجموع شق الحشفة من الذكر المشقوق فيحتمل انه يؤثر كادخالها من الذكر الاصل (قوله) الشامل الخ لا يخفى بعده هذا الشمول وبعد ارادته (قوله) ولو مع بقية الذكر هذا لا ينبغي نسبته لاطلاقهم لان كلامهم مصرح بان إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر إدخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض قال مر ويتجه ان البعض الذي يوجد مع فقدته مسعى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقدته (قوله) لا غسل بتغيب أحد الشقين اعتمدته مر (قوله)

وفي ذلك اضطراب للتأخرين ولعل مشأه ما أشرت اليه من اطلاقهم والمدرك المعارض له والذي يتجه مدركا أن بعض

الحشفة يقدر من باقي الذكر (٣٦٣) قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشئ فيه

الحشفة) أى الذاهب منها كرى وكتب عليه البصرى أيضاً مناصه أطلقه هنا والاقرب تقييده بمأمله أنفا من كونه محلاً للذة إذ نقص فلفه بسيرة لا تخل بالذة بعد كل البعد ان يكون مراداً لهم اه **(قوله)** يقدر من باقي الذكر الخ) انظر صورته في الطول سم على حج اه وش ولم يظطرر وجه التوقف نعم لو كان التوقف في تصوير العرض كان له وجه **(قوله)** لاشئ فيه) أى لا غسل في إدخاله على الموضع ولا على الموضع فيه نعم يجب الوضوء على الثاني مطلقاً بالزرع وعلى الاول حيث لا مانع من التنض **(قوله)** وان الذكر المشقوق الخ) فيه نظر سم وتقدم عن النهاية وشيخنا ما يخالف ظاهره وقال السيد البصرى لو جعل الحكيم في المشقوق معقلاً بالتسمية لكان أقرب وأنسب بكمالهم في التواضع فلو كان أحد الشقين يتساهلون الآخر أجنب بالحشفة أى ما بقي منها أو قدرها منه أى طولاً وإن لم يرسم واحدهما به لم يجنب بادخال احدهما ولو كله ولعل كلام النهاية المتقدم محمول عليه اه وتقدم عن سم عن مر ماوافق لإجمال ما استقر به **(قوله)** ان ادخل فيه قدر الذاهب الخ) يعنى إذا ادخل من احد الشقين بعض الحشفة الموجود فيه مع قدر البعض الآخر الذاهب في الشق الآخر من باقي الشق الاول **(قوله)** ولا بعد الخ) هذا يخالف لاطلاق ما قدمناه عن النهاية من عدم اعتبار ادخال قدر الحشفة مع وجودها **(قوله)** في تأثير قدر الذاهب) أى مع البعض الباقي من الحشفة وقوله وان كان أى الذاهب من الحشفة **(قوله)** باطلاً) أى الزعم صلة متنوع وقوله لتصرفهم الخ) سند المتع **(قوله)** يساه) أى يسمى ذلك الذى الباقي منه ذكر اربعين يعطى حكمه وقوله ولو بعد قطعه أى قطع حشفته **(قوله)** الباقي منه الخ) أى الموجود في كل من الشقين فمن هنا يعنى في ثم الظاهر أنه صفة لقوله كل الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة إلا أن يجب أن لا فى الباقي للجنس فهو في حكم النكرة **(قوله)** من الحشفة) بيان لما قد داخ مشوب ببعض **(قوله)** لا بعد الخ) خبر قوله كل الخ) وضمر تسميته لها رعاية لمعنى الكل وإن كانت خلاف الغالب وقد راعى لفظه في قوله منه في موضعين **(قوله)** وهى) أى عبارة المجموع **(قوله)** أى ما لا يجب الخ) أى فى الاستنجاء فلو غيب حشفته في شفرها كأن كانا طوبلين لم يجب الغسل شيئا **(قوله)** قبل) إلى المتقن في النهاية والمغنى لإقوله وجنية إلى وان كان وقوله ولو كان إلى اما الخ) **(قوله)** او دبراً) ولو لم ينفسه كان ادخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لا حذ عليه على المتمدن لانه لا يشتهى فرج نفسه شيئا وبرماى وزبادى **(قوله)** ولو لمسكه) وفي البحر قال المحبنا في بحر البصرة سمكه حافرج كفرج النساء الخ) فيها سقاء الملاحين فان كان لزم الغسل بالايلاج فيها انتهى كرى **(قوله)** وميت) وغير ميزون لم يشته ولا حصل لزواله لا قصد ولا انتشار ولا يعاد غسل الميت إذا أوج فيه أو استولج ذكره لسقوط تكليفه كالهيئة وإنما وجب غسله بالموت تنظيفاً وإكراماً له ولا يجب بوطء الميتة حد كاسيات ولا مهر نعم فسد به العباد فوجب الكفارة في الصوم والحج وكذا بباط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب الحد بالايلاج ويحرم به بالبيضة يلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الاحكام نهاية وقوله يحصل بها أى إذا كانت متصلة بخلاف الميابة كرى عن الاعباب وتقدم عن عشرين مثله وعن سم والرشيدى ما وافقه **(قوله)** على الاوجه) اقره عشرين وحزم به شيئا كاسر **(قوله)** وإن كان) أى الفاعل او المفعول به **(قوله)** ناسيا) أى او بلا قصد وان الذكر اشرل او غير منتشر خطيب زاد شيئا وحالة النوم **(قوله)** ولو كان في قصة الخ) اقره عشرين وحزم به البجبرى **(قوله)** لان الخ) علة للغاية **(قوله)** الشامل لها) أى لزيادة الكفاية **(قوله)** فلتنط (الاحكام الخ) قضيته وجوب المهر وثبوت النسب وحصول التحليل بالايلاج الذكر الكائن في قصة لا متفداً فيه بعد لا يخفى ولو قبل هنا بنظر مامر عن شرح العباب في حاشية ويجرى ذلك الخ) بعد بل الذى يميل اليه القلب ان الذكر الملقوف بخرة كثيفة لا متفداً ولا يحس ذلك الذكر المدخول فيه كانه كرى في القصة المذكورة فجبرى فيه ايضا بنظر مامر عن شرح العباب فليراجع ثم راي عبارة المغنى وإيلاج الحشفة بالحائل جار في سائر الاحكام كافساد الصوم والحج وقوله كافساد الصوم والحج لم يؤيده ما قدمته **(قوله)** بها يقدر من باقي الذكر قدره) انظر صورته في الطول **(قوله)** ان الذكر المشقوق الخ) فيه نظر **(قوله)**

وان الذكر المشقوق ان أدخل منه قدر الذاهب منها اثر والا فلا ولا بعد في تأثير قدر الذاهب وان كان موجودا في الشق الآخر لان الشق صيرهما كذرين مستقلين وزعم أن كلا منهما لا يسمى ذكراً بمنزعه باطلاً لأنه لتصرفهم بأن ما قطعت حشفته وبقي قدرها منه يساه ولو بعد قطعه فكذا كل من الشقين الباقي منه قدر ما فقد منه من الحشفة لا بعد في تسميتهما ذكرين حينئذ فتأمل ثم رأيت عبارة المجموع وهى ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شئ من الاحكام فقوله وحده قد يفهم من أنه لا بد أن ينضم لذلك البعض قدر الذاهب من الباقي فيؤيد ما قدمته (فرجا) واضحا أى مالا يجب غسله منه قبل أو دبراً ولو لمسكه وميت وجنية ان تحقق كملكه على الاربعه فيها وإن كان ناسيا أو مكرها أو الذكر عليه خرة كثيفة بل ولو كان في قصة كآفى به بعضهم وان نوزخ فيه بأن الاوجه أنه لا يترتب على ذلك حكم أصلاً لان القصة في

كفى أما الخنثى المولج أو
المولج فيه فلا غسل عليه
إلا أن تحقق كأن ولج رجل
في فرجه وهو في فرج امرأة
أو دبر فيجب المشكل بقينا
لأنه جامع أو جوعم والذكر
الزائدان نقض مسه وجب
الغسل بإبلاجه وإلا فلا
(وبخروج منى) بتشديد
الباء وقد تخفف من منى
صب إلى ظاهر الحشفة
وفرج البكر أو إلى ما يظهر
عند جلوس الثيب على
قدمها أى منى الشخص
نفسه أول مرة أو منى الرجل
من امرأة وطئت في قبلها
أو استدخلته وقضت شوبها
بذلك الجماع أو الاستدخال
لأنه حينئذ يغلب على الظن
اختلاط منها بالخارج فهو
اعتبار للظنة كالنوم
بخلاف ما إذا لم تقضها إذ
لا منى لها حينئذ يختلط
بالحارج (من طريقه
المعتاد) لإجماع ولمرض
كأمر حواه في سلس المنى
(وغيره) أن استحكم بأن لم
يخرج لمرض وكان من
فرج زائد كأحد فرجى
الخنثى أو من منفعت تحت
صلب رجل بأن يخرج
من تحت آخر فقرات
ظهوره أو ترائب امرأة
وهي عظام الصدر

كفى أى بالقصة كالخرقة **(قوله)** أما الخنثى يحترز الواضح وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف
لفظة عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره أيضا عبارة النهائية على المولج ولا على المولج فيه اهـ **(قوله)** إلا أن
تحقق أى من وجب الغسل **(قوله)** في فرجه أى قبله خرج به ما إذا ولج غيره في دبره فإنه يجب الغسل عليهما
لأنه لا إشكال في دبره وقوله أو دبر أى مطلقا وقوله لأنه جامع أى أن كان رجلا بإبلاجه حشفته في غيره وقوله
أو جوعم أى أن كان امرأة بإبلاجه غيره في قبله شيخنا **(قوله)** والذكر الزائدان عبارة شيخنا والقلوبى
ولو كان له ذكران أصليان أجنب بكل منهما أو أحدهما أصلى والأخر زائدان فلم يتميز فالعبرة بهما معاوان
تميز فالعبرة بالأصلى ولا عبرة بالزائدان لم يسامتا **(قوله)** وإلا فلا) ومرفى بحث أسباب الحدث بيان ما يحصل
به النقض مع شرطه كردى قول المتن (وبخروج منى) بنظرهم ففكر أم احتلام أم غيرهما نهاية **(قوله)**
بتشديد الباء) إلى المتن فى المعنى **(قوله)** إلى ظاهر الحشفة إلى قوله أو منى الرجل في النهاية وإلى المتن فى حاشية
شيخنا **(قوله)** إلى ظاهر الحشفة) قال فى العباب أى والنباية والمعنى ومن أحسن بنزول منيه فأمسك ذكره فلم
يخرج فلا غسل عليه قال فى شرحه حتى لو كان فى صلاة كلها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم
يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والأسنوى انتهى ولا يخفى إشكال ما قالاهم والوجه خلافه لأن المنى انفصل
عن البدن بمجرد استناره بما انفصل معه لا اثر له سم على حجب اه عش وكردى وقلوبى عبارة شيخنا
إلى خارج الحشفة فى الرجل فان لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إليها وان لم يخرج
منها حتى لو كان فى صلاة أو اجزائه عن فرضه اهـ **(قوله)** إلى ما يظهر الخ) أى الذى يجب غسله فى الاستنجاء
شيخنا **(قوله)** أى منى الشخص نفسه أى بخلاف منى غيره (أول مرة) أى بخلاف ما لو استدخل منيه بعد
غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شيخنا ونهاية معنى **(قوله)** أو منى الرجل) إلى المتن أقره عش **(قوله)**
وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في دبرها فغسلت ثم خرج منها منى الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما
يعلم من التعليق لا فى خطيب شيخنا **(قوله)** أو استدخلته) أى في قبلها **(قوله)** فواو الخ) أى لإيجاب الغسل
بمخرج منى الرجل من امرأة وطئت الخ **(قوله)** بخلاف ما إذا لم تقضها) أى بذلك الوطء أو الاستدخال بان
كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جوعمعت في دبرها وان قضت وطرها فلا غسل
عليها لإيجاب شيخنا **(قوله)** كالنوم يؤخذ منه نظير ما مر ثم أنه لو أخبرها بعدم خروج شىء من منها معصوم
تأخذ بخبره وهو واضح بصري **(قوله)** ولمرض) أى سواء كان المنى مستحكما بكسر الكاف بأن خرج لغير
علة أو غير مستحكم بأن خرج لعلة لكن لا بد من وجود علامة من علاماته شيخنا وعش عبارة النهائية ولو
بلون الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون طاهرا وجبا للغسل إذا وجد فيه الخواص الآتية اه قول المتن
(وغيره) كدبر أو ناقة نهاية **(قوله)** أن استحكم) سيد كر محترزه **(قوله)** بأن لم يخرج الخ) أى ووجد فيه
أحدى خواص المنى طلاوى و مر اه عش **(قوله)** كأحد فرجى الخنثى) أى وأن لم يخرج من الآخر
شئ وهو الظاهر وإن أومخلافه قول المتن شيخنا فان أمنى منها أو من أحدهما وحاض من الآخر وجب
عليه الغسل اهـ **(قوله)** تحت صلب) قال فى شرح العباب ومتناه عجب الذنب سم **(قوله)** تحت صلب أو
ترائب الخ) وقال للنهيج وعبد الحق وخلافه نهاية والمعنى لجلجلا الخارج من الصلب والترائب فى الانسداد
العارض كالخارج من تحتها فى إيجاب الغسل ووافقها سم والشورى والحلى والبجيرى وشيخنا
عبارة تويشترطان يكون من صلب الرجل وترائب المرأة فى الانسداد العارض بخلاف الانسداد الأصلى
وبخروج منى) قال فى العباب ومن أحسن بنزول منيه فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال
فى شرحه حتى لو كان فى صلاة كلها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله
البارزى والأسنوى اه ولا يخفى إشكال ما قالاهم والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن
وبمجرد استناره بما انفصل معه لا اثر له **(قوله)** أو استدخلته) هو المتجه فى شرح العباب كشرح
الروض وإن كان كلامهم قد يقتضى خلافه **(قوله)** تحت صلب) قال فى شرح العباب ومتناه عجب الذنب

وقد انسند الاصل والافلا لان يخلق (٣٦٤) منسدا الاصل ولو غير مستحكم فيما يظهر قياسا على ما مر في المنفتح تحت المدة (ويعرف)

فيكني خروجه من أي منفتح من البدن لان المنفذ الاصلية عند العلامة الملى خلافا للاملا من حجر اه
 (قوله) او ترائب امرأة) عطف على صلب رجل (قوله) وقد انسند الاصل) راجع إلى قوله إن استحكم
 والخال انه قد انسند الاصل مع خروج المستحكم كدوى عبارة سم ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا
 لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنى فعل المراد بالاصل بالنسبة له الفرج الاخر وإن لم تكن اصلته
 معلومة اه وعبارة البجيري على المنهج أى انسداد اعارضاو الاقويو جب الغسل مطلقا سواء من تحت
 الصلب او لا اه وقوله مطلقا الخ على طريقة النباهة والمغنى دون المنهج والتعفة (قوله) والافلا) أى وان
 لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج لمرض فلا يجب الغسل به بخلاف كافي المجموع عن الاحباب
 نهاية ومغنى (قوله) ولو غير مستحكم الخ) خلافا للنباهة والمغنى (قوله) قياسا على ما مر) قضيت ان الخارج من
 نفس الصلب لا اثر له كالخارج من المدة ثم واعرته الزركشي كالاستوى بان كلام المجموع صريح في ان
 الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح في شرح العباب وقد يجاب بعمل كلامه ان سلم انه صريح
 في ذلك على ما لو خلق اصله منسدا اه بوجه الاطلاق بان الصلب معدن الماء فيلزم اه وقد اعتمد مر اه
 سم عبارة النباهة قال الرافعي والصلب هنا كالعدة هناك قال في الخادم وصوابه كتبت المدة هناك لان كلام
 المجموع صريح في ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كقول اه (قوله) الخ) إلى قوله واما
 لزوم في النباهة الا قوله قوية وقوله كما باصله إلى حال الخ إلى قوله نعم يقوى المغنى إلى قوله يقوى قوله
 له إلى حال الخ (قوله) عيطا) أى خالصا وقوله الخى صفة كاشفة للخواص كدوى (قوله) لم اقف
 على هذا التقييد في غيره فليراجع (قوله) وإن لم يتدقق) أى ولا كان لا يرجع انظر لم نركه (قوله) مع فتور
 الذكر الخ) لاحاجة اليه في قول المتن (أورج عجين) أى الحنطة ونحوها خطيب أى ما يشبهه وأتحببته
 راحة عجينها وقوله وبياض يبض أى لدجاج ونحوه خطيب أى ما يشبه راحته وأتحببها غش (قوله) يعنى
 الخواص المذكورة) دفع به ما ورد على المتن من ان صفات منى الرجل البياض والثلثين مع وجوب الغسل
 باتفاقنا عنه ويفهم ذلك من حمل ال على المتن على العهد المذكور عش (قوله) بخلاف ما لو فقد الثلثين
 أو البياض) أى في منى الرجل والرقوة والاصفر ارفى منى المرأة شرح بافضل أعلم ان الغالب في منى الرجل الثلثانة
 والبياض وفي منىها الرقوة والصفرة لكن ليس ذلك من خواص الخى لانها تو جد في غيره كالرقوة الذى والثلثين
 فى الودى ومن ثم كان عدمها لا ينفيه ووجودها لا يقتضيه فقد يحجر منى الرجل لكثرة الجماع وقد يرق او
 يصفر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة لفضل قوتها كدوى (قوله) لو شك فى شيء الخ) كان استيقظو وجد
 الخارج منه أيضا تخيئنا نابهة (قوله) ولو بالثبتي) أى لا بالاجتهاد وإذا اشتبهت نفسه واحدا منها فله أن
 يرجع عما اختاره سواء فعله او لم يفعل ولا يعيد مصلاه نعم إن تيقن انه غير ما اختاره بعد ان صلى صلوات
 وجب عليه إعادة تلك الصلوات فان تيقن بعد ذلك انه هو الذى اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل فى صورته
 لجزءه بالنسبة بجيرى وشيخنا وفى سم وعش مثله إلا انها سكتا عن وجوب إعادة الصلوات فيها إذ تيقن
 خلاف ما اختاره لظهوره (قوله) لأنه إذا تيقن الخ) عبارة الخطيب لأنه إذا تيقن بمقتضى أحد همرى منه يقينا
 والاصل برأيه من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزم فعلها لا اشتغال ذهنه
 بهما جميعا والاصل بقاء كل منهما وقيل يلزمه العمل بمقتضى كل منهما احتياطا قياسا على ما قاله فى الزكاة من
 وجوب الاحتياط بتركه الا كثر ذهبوا فضة فى الانا المختلط منها إذا جهل قدر كل منهما اجاب الاول بمنع
 القياس لان اليقين ثم يمكن بسببه بخلافه هنا اه بخلاف (قوله) مختلط) أى مصوغ من ذهب وقصة (قوله)

المنى وإن خرج دما عيطا
 بخاصة واحدة من خواصه
 الثلاث التى لا توجد فى غيره
 (بتدققه) وهو خروجه
 بدفعات وان لم يلتهبه ولا
 كان له ربح (ولدة) بالمجمعة
 قوية (بخروجه) وإن لم
 يتدقق لقلته مع فتور
 الذكر عقبه غالبا (أورج
 عجين) او طلع نخل كما باصله
 ولعله سقط من نسخته او
 اكتفى باحد النظيرين حال
 كون المنى (رطبا) ربح
 (بياض يبض) حال كون
 المنى (جافا) وإن لم يتدقق
 ولا التذبح ووجه كان خرج
 ما بق منه بعد الغسل (فان
 فقدت الصفات) يعنى
 الخواص المذكورة (فلا
 غسل) لانه ليس بمنى بخلاف
 ما لو فقد الثلثين أو البياض
 ووجد احد تلك الثلاثة نعم
 لو شك فى شيء امنى هوام
 مدى تخير ولو بالثبتي
 فان شاء جعله منيا واغتسل
 او مذبا وغسله وتوضأ لانه
 إذا أتى باحد هما صار شاكا
 فى الآخر ولا ايجاب مع
 الشك واما الزم من نسي صلاة
 من صلاتين فعلها لتيقن
 لزومها فلا يبرأ منها
 إلا باليقين ومن معه إذا مختلط
 تركه الا كثر لسبولة
 العلم بالسبك نعم يقوى
 وورد قولهم لو شك هل
 عليها عدة طلاق او وفاة
 لزما الا كثر او شك هل
 زكاته بقرة او شاة ودرهم

(قوله) وقد انسند الاصل) ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنى
 فعل المراد بالاصل بالنسبة له الفرج الاخر وإن لم تكن اصلته معلومة (قوله) قياسا على ما مر في المنفتح
 تحت المدة) قضيت ان الخارج من نفس الصلب لا اثر له كالخارج من المدة ثم واعرته الزركشي
 كالاستوى بان كلام المجموع صريح في ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قاله الشارح في

وجب فيها) أى فى العدة وقوله فى أصل مقصودها هو العلم ببرأة الرحم (بدونه) أى بدون تكرار الحيض (قوله) وحيث أنه (هو) أى من شك فيها عليه من الزكاة (قوله) فبإذ كراخ) أى فى تيقن لزوم الجميع وعدم البرأة منه إلا يقرن وهو أداء الكل (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) خلا للفتى والنهاية بعبارة ما إذا اختار أنه منى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب من المكث فى المسجد وغيره للشك فى الجنابة كما أفتى به شيخنا اه واماؤه الشارح هو الموافق لما صرح به الشيخان عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام الخ قضيته أنه إذا اختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان عبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشئ اه وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخير إذا توضأ وجب أن يغسل ما أصابه ذلك البلب من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن على تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجسا وفيه وجه ضعف اه وقضيته أيضا إذا اختار كونه منيا حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرومى بخلافه فقال لو اختار كونه منيا لم يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة اه وقضيه هذا إذا قلنا بالتخير واختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى رأس ذكره لأن الأصل طهارته لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق بانما أو جينا غسل ما أصابه لاجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذابا أنه نجس فلا تصح تية الصلاة مع وجوده للتردد فيها واما قرأة القرآن والمكث بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئا خارجا لا ينجسه إلا لا تنجس بالشك اه بخلاف (قوله) ما لم يرجع الخ) قضيته أنه الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذا التفتوى لى إلى خبره يقتضى ذلك نهاية قال البجيرمى والمعتد أن الرجوع عما اختاره وإن فعله كما فى عرش ولا إعادة عليه ماصلا عانى اه (قوله) وحيث أنه) أى حين إذ رجع عما اختاره (قوله فى الماضى)

شرح العباب وقد يجاب بحمل كلامه أن سلم أنه صرح فى ذلك على ما لو خلق أصله منسدا اه وقد بوجه الإطلاق بان الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمد (م) (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) قضيته أنه إذا اختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان وذكر المسئلة فى باب الوضوء آخر الفروض وعبارة الروضة فإن الوضوء موجب للترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشئ اه وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخير إذا توضأ وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلب من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن على تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجسا وفيه وجه ضعف اه وقضيته أنه إذا اختار كونه منيا لم يحرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرومى بخلافه فقال لو اختار كونه منيا لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدتين لا بوجوب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته اه وقضيه هذا إذا قلنا بالتخير واختار كونه مذابا لم يغسل ما أصاب ثوبه منه لأن الأصل طهارته بل قضيته هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضا حتى رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وعبارة الروضة فى حكاية القائل بالاحتياط ما نصه والثانى يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلب اه فليتظر مع قول شيخنا وهذا الخ نعم فى شرح الروض ما يوافقه ويجب بانه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن لأن الثوب منفصل عن أى ما أفتى به شيخنا يشكل بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذابا وجه الاشكال أن لا تنجس بالشك أيضا ويجب بالفرق بانما أو جينا غاغل ما أصابه لاجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذابا أنه نجس فلا تصح تية الصلاة مع وجوده للتردد فيها اما مع قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل النجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة واما قرأة القرآن والمكث فى المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئا خارجا لا ينجسه إلا لا تنجس بالشك (فرع) عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

ومن ثم وجب فيها التكرار مع الاكتفاء فى أصل مقصودها بدونه وبأن ما ذكر فى الزكاة إنما يتجه فيمن ملك الكل وشكى اخراج بعض أنواعه وحيث أنه هو كفى صلاة من صلاتين فيما ذكر فيه ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحيث أنه لا يمكن له أن يفعل بقضية ما رجع إليه فى الماضى أيضا وهو الاحوط

متعلق بعمل يعنى بالنسبة لما قبله فيما مضى في الاختيار الاول وقوله ايضا كالمستقبل **(قوله)** ويحتمل أنه لا يعمل بها (الخ) هذا هو الوجه ثم على حججهم وجزم به شيخنا عارته وله الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما قبله بالاول **(قوله)** تنبيه (خ) اعلان الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وأنه إذا أصاب الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه أنه مذى كسائر ما يصيبه ما يتردد في أنه نجاسة أو يظنه نجاسة لا نالنا نتجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن وأنه لو اختار الخارج منه أنه مئى واغتسل ولم يغسل ما أصابه منه صبح لغيره أن يقتدى به وإن أصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الأمر أنه شاك في أن ما أصابه هل هو نجس أو لا وظن أنه نجس ولا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام لا نالنا نتجس بالشك كما مر وأنه لو اختار الخارج منه أنه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن أصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه العمل بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره أن امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك الشيء من الخارج ولم يصيبه منه شيء و أراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار أنه مذى ولم يغسله الوجه عدم صحة الاقتداء لأنه لا يتقدم عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره أنه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن أصابه منه شيء لأنه لا يلزمه غسله مطلقا وبذلك كله مع التامل نظر فيما ذكره الشارع في هذا التنبيه (س) في التخيير) الاول في التخيير **(قوله)** وعليه أي على أنه مثله في التخيير المذكور **(قوله)** صاحب (خ) أي من خرج منه ذلك الشيء وقوله والآخر أي من لم يخرج منه ذلك الشيء **(قوله)** (لأنه) أي صاحبه وقوله اختاره أي الآخر وقوله الثاني أي الآخر الذي اختار أن الخارج مئى **(قوله)** لا يلزم (خ) راقعه قسم كسائر **(قوله)** (لأنه) أي الثاني (لا يقتدى به) أي بصاحب الخارج وقوله في الصورة الخ أي فيما إذا تخالف اختيارهما وتقدم عن سبب ما يخالفه وفي الكردى عن الحاشي أن مقاله الشارع هو الاصول قياسا على عدم جواز اقتداء من اخذ أحد الانابين المشتبهين بظن الطهاره وتوضا منه بالذي اخذ الآخر منهما بظن الطهاره ايضا لا اعتقاد نجاسة إنا ما صاحبه وعلى عدم جواز الاقتداء بخالفه في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبراه اقول وقوله قياسا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالاجتهاد الذي نوله الشارع منزلة اليقين **(قوله)** (الاخيرة) الاولى المذكورة

ما اختاره فنتجس أن يجزئ أخذ ما فرقه به بين عدم الاجزاء إذا بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء إذا بان الحال في مسالة المشتبه بأنه متبرع في وضوء الاحتياط **(قوله)** ويحتمل أنه لا يعمل بها) وهو الوجه **(قوله)** تنبيه هل غير الخارج منه ذلك مثله في التخيير المذكور ليس المراد التخيير على الوجه المراد في الخارج منه ذلك إذ لا يعقل القول أنه إذا اختار أنه مئى اغسل أو مذى غسل ما أصابه فتامله لكن قد يمنع دعوى عدم التعقل المذكور بالنسبة لاختياره أنه مذى اذ قد يصيبه منه شيء ويختار أنه مذى فليتامل وأعلم أن الوجه أن غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وإنه إذا أصابه الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه أنه مذى كسائر ما يصيبه ما يتردد في أنه نجاسة أو يظنه نجاسة فإنه لا يلزمه غسله لا نالنا نتجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن كما هو مقرر وأنه لو اختار الخارج منه أنه مئى واغتسل ولم يغسل ما أصابه منه صبح لغيره أن يقتدى به وإن أصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الأمر أنه شاك في أن ما أصابه هو أصاب امامه هل هو نجس أو لا وذلك لا اثر له لا نالنا نتجس بالشك كالأصا به أو أصاب امامه أو أصابه مئى آخر شك في أنه نجس أو لا وظن أنه نجس فإنه لا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وأنه لو اختار الخارج منه أنه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن أصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره أن امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك شيء من الخارج أو لم يصيبه منه شيء و أراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار أنه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لأنه لا يتقدم عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره أنه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن أصابه منه شيء لأنه لا يلزمه غسله مطلقا وبذلك كله مع التامل نظر فيما ذكره الشارع في

ويحتمل أنه لا يعمل بها
لأن في المستقبل لأنه التزم
قضية الاول بفعله بموجبه
فلم يؤثر الرجوع فيه
(تنبيه) هل غير الخارج
منه ذلك مثله في التخيير
المذكور وعليه فهل يلزم
كلا الجري على قضية
ما اختاره حتى لو اختار
صاحبه أنه مذى والآخر أنه
مئى لم يقتد به لأنه جنب
بحسب ما اختاره لم أر في ذلك
شيئا والذي يتقدم ان
الثاني لا يلزمه غسل ما أصابه
منه للشك وأنه لا يقتدى
به في الصورة الاخيرة

وبتخير أيضا خفي بإبلاجه
في دبر ذكر ولا مانع من
النقص أوفى دبر خفي أوج
ذكره في قبله كما بينته في
شرح العباب مع رد ما
وقع للزركشي من وهم فيه
وكذا يتخير المولج فيه
أيضا ولو رأى منيا محققا
في نحو ثوبه لزمه الغسل
وأعادة كل صلاة يتيقنها
بعده لم يحتمل أي عادة فلما
يظهر حدوثه من غيره
(والمراة كرجل) فيأمر
من حصول جنابتها
بإبلاجه وخروج المني
ومن أن منها يعرف
بأحدى الخواص الثلاث
على المعتمد نعم الغالب
في منها الرقة والصفرة
وظاهر المتن حصر الموجب
فما ذكر وهو كذلك وتخير
المستحاضة ليس هو
الموجب بل احتمال انقطاع
الحيض كما يأتي وتنجس
جميع البدن إنما يوجب
إزالة النجاسة ولو بكشط
الجلد (ويحرم بها) أي
الجنابة وإن تجردت عن
الحدث الأصغر ويأتي
ما يحرم بالحوض في بابه (ما
حرم بالحدث) وصر في
بابه (والمسك) وهل
ضابطه هنا كافي الاعتكاف
أو يكفي هنا بدني طمأنينة

(قوله) ويتخير الخ أي بين الوضوء والغسل معنى (قوله) في دبر ذكر الخ أي لانه أي الخنثى إماما جنب بتقدير
ذكوره أو محدث بتقدير أنوثته خطيب أي باللسن وأما الذكر فيأتي قوله وكذا يتخير الخ (قوله) ولا مانع
من النقص أي بلبسه بأن لم يكن هناك محرمية ولا على الذكر حائل وإلا لم يجب شيء بحجري (قوله) أوفى دبر
خنثى الخ لأنها إماما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكر واحد محال وجود الإبلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي
وإماما محدثان بتقدير أنوثتهما بالنزع من الدبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كافي المعنى لانه إماما جنب
بتقدير ذكرته ذكرًا كان الآخر أو أنثى وبتقدير أنوثته وذكوره الآخر أو محدث بتقدير أنوثتهما (قوله)
أوفى دبر خنثى أوج ذكره الخ) وأما إبلاجه في قبل خنثى أوفى دبره ولم يولج الآخر في قبله فلا يوجب
عليه أي المولج شيئا خطيب أي لاحتمال أنوثته وكذا لا شيء على المولج فيه في الأولى لاحتمال ذكوره
وأما في الثانية فينتقص وضوءه بالنزع بحجري (قوله) وكذا يتخير المولج فيه الخ) اعترضه البلقيني في الأولى
بان حدثه بمحقق بالنزع سواء كان المولج ذكرًا أو أنثى وبالملازمة أيضا على تقدير أنوثته وليس موكن
شك في خارج الخ لانه لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل
لشك في موجه فيتعين حل كلامها على إجماع الخلاف في الخنثى فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ
لم يتحقق أحدهما بعينه سم و(قوله) فيتعين الخ) هذا ظاهر لو أراد بالخنثى فقط المولج بالكسر بخلاف ما إذا
أراد به المولج فيه في الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فإن حدثه بمحقق فيها أيضا بالنزع كما هو ظاهر
(قوله) ولو رأى إلى قوله نعم في الخنثى والنهاية (قوله) في نحو ثوبه أي أفرأشه ولو بظاهره معنى وأسنى
وإعباب وشرح بأفضل وهو قضية إطلاق التحفة وقيدته النهاية بباطن الثوب وفاقا للابوردي وجرى
عليه القليوبي وغيره ويمكن رفع الخلاف بحمل كلامه على ما إذا لم يحتمل كونه من غيره والآخرين
على ما إذا احتمل كما يوجب إلى ذلك كلامهم كدرى (قوله) ويمكن الخ في عرش ما يورثه (قوله) لزمه الغسل
وإن لم يتذكر احتملا ما نها به (قوله) وإعادة كل صلاة الخ أي مكتوبة ويندب له إعادة ما احتمل أنه فيها كالمو
نام مع من يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسعة فانه يندب لها الغسل وإعادة ما يورثه معنى (قوله) مالم
يحتمل أي عادة الخ) بأن نام في ثوب أفرأش وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالمسوح نهاية (قوله) أي
الجنابة) ولم يقل أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح لأن من المذكورات الموت
ولا يتأتى فيه ذلك ولأن إطلاق جواز العبور مختص بالجنب ولا يجوز في الحيض والنفاس إلا مع أمن
التلويث ولانه ذكر عورات الحيض في بابه فلو علم هالو التكرار رسم (قوله) وبأى ما يحرم بالحوض الخ)
وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكر رشدي في قول المتن (والمسك الخ) ويظهر أنه صغيرة كادخال
النجاسة أو الصبيان والمجانين في المسجد مع عدم الامتناع شورى (قوله) والثاني أقرب) ويوجه بأنهم إنما
اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لأن مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا عدم تعظيم المسجد بالمسك مع
الجنابة وهو حاصل بأدى مكث عرش وبعبارة البصري أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم إنما جاز

هذا التنبيه (قوله) أوفى دبر خنثى الخ) أي لأنها إماما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكر واحد محال وجود
الإبلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإماما محدثان بتقدير أنوثتهما بالنزع من الدبر والفرج (قوله) المولج
فيه) اعترضه البلقيني في الأولى بأن حدثه بمحقق بالنزع سواء كان المولج ذكرًا أو أنثى وبالملازمة أيضا على
تقدير أنوثته وجنثته فليس هو كمن شك في خارجه هل هو منى أو مذى لأن ذلك لم يتحقق أحد الأمرين بعينه
بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل لكشك في موجه فيتعين حل كلامها على إجماع
الخلاف في الخنثى فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه (قوله) ويحرم بها أي
الجنابة فإن قيل هل قال أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح قلت إنما يقل ذلك لأن
من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا ذرة على عدم التعميم ولأن إطلاق جواز العبور لا يتأتى في
الحيض والنفاس لانه إنما يجوز العبور منها مع أمن التلويث فاطلاقه الجواز إنما يناسب الجنابة ولانه

لانه أغلظ كل عمل والثاني أقرب

العبور لانه لا قربه فيه وفي المكث قربه الاعتكاف اه فيه إشعار بأن المدار في المكث على نظير مافي الاعتكاف اه ويمكن أن يحجب بان مرادهم ان المكث من جنس القربة في الجملة بخلاف العبور (قوله او التردد) الاولى اسقاط الهمة (قوله او التردد الخ) ومحل حرمة المكث والتردد إذا كان لغبر عذر فان كانا لعذر كان احتمل فاعلى عليه باب المسجد او خاف من الخروج على تلف نحو مال اجاز له المكث للضرورة ويجب عليه التيمم شرح بافضل ونهاية وباقي في الشارح مثله وقولهم على تلف نحو مال اى وان قل كدرهم عرش أى واختصاص أو منعه مانع آخر كدى عن الايعاب (قوله من مسلم) سيد كرمهزه قال في شرح العباب مكلف وخبر به الصبي الجنب فيجوز تمسكه من المكث فيه ومن القراءة كاقناله الزركشى عن فتاوى النووى ومثله المجنون اه وفي شرح مر ما يوافقه لكنه يخالفه ما ياتي في شرح القرآن من قول الشارح ولو وصيا الخ هو اه ووجه ما نقله الزركشى كايلازم الولى منعه من سائر المعاصي فليتامل سم وعبرة الشبر املى وهو اى ما نقله الزركشى مشكل ولو كان مفروضا فإذا احتاج المميز للقراءة او المكث للتعليم لكان قريبا اه قول المتن (في المسجد) ومثله رجبته وجنات جداره وإن كان كله في هوا الشارع كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بافضل وقوله مر رجبته هي ما وقف للصلاة حال كونها جزءا من المسجد عرش وقوله مر وجنات الخ فيه انه إن كان داخل في مسجديه فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الارض وإن لم يكن داخل في وقفيته فظاهر انه ليس له حكم المسجد رشدي وظاهر ان المراد هو الاول وإثابته عليه ثلاث يومهم كونه في هوا الشارع عدم صحة إدخاله في وقفية المسجد (قوله أرض) الى قوله أو الظاهر في النهاية (قوله هو اه) أى لو طائر افي برامى (قوله) بالاشاعة اى الاستفاضة (قوله او الظاهر الخ) وفي شرحى الارشاد والاياب والنهاية ما يفيد انه لا بد من استفاضة كونه مسجدا وظاهره يخالفه ما قاله هاتفي التحفة كدى وعبارة النهاية وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكتفى بالقربة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فلا استفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه بنى اه قال عرش قوله مر والا قرب الى كلامهم الاول وفي كلام حج ما يرجع الثاني واستشبهه بكلام السبكي فليراجع والا قرب ما قاله حج اه (قوله لكونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على وقفه) اى الصلاة (قوله على هذا الصلاة) اى على وقفه للصلاة فعلى صلاة فلا لة الخ والام صلة هذا وقوله فيه خبر مقدم وقوله دليل الخ والجملة خبر فلا لة الخ (قوله قال) اى السبكي (قوله ويؤخذ منه) اى ما مر عن السبكي (قوله ان حریم زمزم الخ) رجب البجري خلافه عبارة قال على الاجمورى المالكي في فتاويه سئل عن بئر زمزم هل هي من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام ام لا فاجاب ليست زمزم من المسجد فالبول فيها او حریمها ليس بول في المسجد وللجنب المكث في ذلك اه وهو كلام وجهه لان بئر زمزم مقدمة على انشاء المسجد الحرام فليست داخله في وقفيته فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لها قبل آدم اه بخلاف وقوله وكذلك الكعبة الخ فيه وقفة ظاهرة وكذا فيها قبله إذ الظاهر ان الكعبة وما في حوالها من المطاف ومحل البئر مخلوقتان للعبادة فمسجدتاهما وضعية

أو التردد من مسلم (في) أرض أو جدار أو هو اه (المسجد) ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر لأن الغالب فيما هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجدا أى صورة مسجد يصلى فيه أى من غير منازع ولا علنا له واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لان استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة بد المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال وإنما نهيت على ذلك لئلا يفتى بعض الطلبة أو الجهلة في نازع على شيء من ذلك إذا قام له هو في اه ويؤخذ منه أن حریم زمزم تجرى عليه أحكام المسجد

أصلية لا طارة بعد خلفهما والله أعلم **(قوله)** وكون حريم البئر (الخ) أى المقتضى لعدم الجريان **(قوله)** إن علم انها (الخ) أى يترززم **(قوله)** عن المسجد (الخ) أى الذى حول البيت المكرم **(قوله)** وعضده أى ذلك الاحتمال **(قوله)** على صحة وقف ما حاط (الخ) أى صحة كون ما حاط بترززم الشامل للمرهم من المسجد **(قوله)** ولا راجع إلى قوله بل يحتمل أى وإن لم يحتمل قاله الكردى ولعله راجع لما تضمنته قوله وعضده إجماعهم الخ والمغنى وإن لم يرجح ذلك الاحتمال فلا يصح الإجماع المذكور لأن وقف الممر للبئر الداخل فيما أحاط بها (الخ) **(قوله)** كالمسجد إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى **(قوله)** وكالمسجد ما وقف (الخ) أى فى حرمة المكث وفى النجعة للداخل بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للماوم إذا تابعد عن إمامه أكثر من ثلثمائة ذراع مغنى وفى الكردى عن الإعياب مثله **(قوله)** شائعا) بأن ملك جزأ شائعا من أرض فوقه مسجدا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجدا جدا وكان النصف وقفا على جهة والتصف موقفا مسجدا حرم المكث فيه ويجب قسمته أيضا كما هو ظاهر إعياب اه كردى عبارة الشبرا مىسجدا وتجب قسمته فوراً قال المناوى ثم موضع القول بصحة الوقف أى وقف الجزء المشاع مسجدا من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أجزاء ولا فلا يصح كبحه الأذرى وغيره وصرح به ابن الصباغ فى فتاويه اه **(قوله)** بما يأتى) ادخل فى الحج **(قوله)** بغير مسجدى الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استئذنا سم وقد يقال أن مسجد بينهما يجعل الله ثم إخباره لنيه فلا توقف على السبق **(قوله)** لا ما زيد فيها) وينبى أن يكون مثل ما زيد فيها ما يذيق مسجد مكة المكرمة من المسعى قول المتن (لا عبوره) ولو غير بينة لا قامة لم يحرم المرو فيها يظهر خلافا لابن العباد إذ الحرمه أنماهى لقصد المعصية لا للروور السابغ فيه كالمار ومن دخله فزى بشره لم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيها يظهر ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأوجه الحرمه كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يحزله بمجمعتها نهاية اه سم قال الكردى جميع ذلك فى الامدادو الإعياب وكثير فى فتح الجواد اه **(قوله)** ولو على هيته) إلى ومن خصائصه فى النهاية إلا قوله وذلك لأنهم وقوله ولو فقد إلى بل وكان وما نيه عليه **(قوله)** ولو على هيته) أى وحيث عبر لا يكلف الاسراع فى المشى بل يشى على العادة معنى ونهاية **(قوله)** وان حل (الخ) عبارة النهاية ولوركدابة ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب إليه بخلاف نحو سيره بحمله إنسان اه وفى الكردى عن الامدادو الإعياب مثله قال عرش قول منسوب إليه قياس نظيره من الصلاة أنه إن كان هنا ما يبيده لم يحرم المروور لأنه سائر وان كان يديده حرم لاستقراره فى نفسه ونسبة السير إلى غيره وقوله إنسان أى عاقل اه عبارة البجيرى عن الاجهورى ومن العبور السابغ فى نهر فيه أو راكب دابة تمر فيه أو على سرير يحمله بجائين أو مع عقلاء والعقلاء متأخرون لأن السير حينئذ منسوب إليه ألو كانوا كلهم عقلاء أو البعض عقلاء والبعض بجائين وتقدم العقلاء حرم عليه حينئذ لأن السير منسوب إليهم وحينئذ فهو ما كاه **(قوله)** ونحوه) أى كالصلاة **(قوله)** ولو عن الرجوع (الخ) عبارة النهاية قال ابن العباد من التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الآخر ثم عد له الرجوع فله أن يرجع اه **(قوله)** لأنه ترددا (خ) عبارة النهاية والامدادو لودخل

بجنى اه **(قوله)** بغير مسجدى الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استئذنا **(قوله)** أى المروور (به) فى شرح مرفلوركدابته ومرفيه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب إليه بخلاف نحو سيره بحمله إنسان ومن دخله فزى بشره لم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيها يظهر ولا نه حصول لا مروور وعلى الأول يحل كلام البغوى أنه لو كان فى بشر ودلى نفسه فيها يجزى حرم على ما إذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماما إلا فيه جازله المكث بقدر حاجته ويتمم لذلك كالأبغى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأوجه الحرمه كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يحزله بمجمعتها اه **(قوله)** لأنه تردد) قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من

وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجداً إنما ينظر إليه ان علم أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل انها محفورة فيه وعضده إجماعهم على صحة وقف ما أحاط بها مسجداً ولو لا فوقف الممر للبئر كوقف حريمها إذا لحق فيها لعموم المسلمين وكالمسجد ما وقف بعضه وان قل مسجداً شائعا وسيعلم بما يأتى أنه لا عبرة فى منى ومزدلفة وعرفة بغير مسجدى الخيف ونمرة أى الأصل منهما لا ما زيد فيها (لا عبوره) أى المروور به ولو على هيته وان حل على الأوجه لأن سير حامله منسوب إليه فى الطواف ونحوه ولو عتب له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله لأنه تردد وهو أعنى المروور به لغير غرض

على عزم أنه متى وصل الباب الآخر جمع قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد اه (قوله خلاف الأولى) وفاقا للثبوت وخلافا للغي عباره وكالاتي لم يجز له أن كان له غرض مثل أن يكون المسجد أقرب طريقه وإن لم يكن له غرض كره كافي الروضة وأصلها وقال في المجموع انه خلاف الأولى لا مكروه وبني على اعتبار الأولى حيث وجد طريقا غير مفضل قبل انه يحرم في هذه الحالة والإختلاف الأولى اه (قوله) وذلك أي ماذكر من حرمة المسكت دون العبور (قوله قبل الصلاة) أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة لا تلبس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد معني (قوله نعم) إلى قوله فان فقد في المعنى (قوله للضرورة) وبني على أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل إلا في الحمام لخوف برد الماء ونحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول أن يتيمم ومكث قدر حاجته كما قاله الرمي على سبيل المنهج (قاعدة) عن الإمام أحمد بن الحنبل أن يمكث بالمسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة ع (قوله) ولزمه التيمم) فلو وجد ماء يكتفي بعض أعضائه أو وجد ماء يكتفي جميعا لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها دون بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين تقليل للحدث سم على المنهج اه غش وعبارة الجبري ويجب عليه أيضا أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذا لم يسور لا يسقط بالمسور بر ماوى قال شيخنا العزى وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينأى عندئذ أو لا يدرى ويحتمل ويخشى على نفسه من الوقوع في عرضه لو اغتسل غدر مبيع للتيمم لأنه أشق من الخوف على أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمم ويصلي ويقضى لأن هذه مثل التيمم للبرد انتهى (قوله) ويجزى بترابه الخ) ويصح نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمم وأن وجد غير تراب المسجد فإن لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كما للتيمم بتراب مغسول والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجموع من ريح ونحوه اه وعبارة الكردى وحيث لم يجد غيره جاز له المسكت بالمسجد جنباً بلا تيمم كما هو ظاهر قال الشارح في الإيعاب وبحت الأذرى حله بما يجلب إليه من خارج و بتراب أرض الغير إذا لم يعلم كراهته لأنه ما يتساع به عادة انتهى (قوله) وهو الداخل في وقفه هل المشتري له من غلته كاجزائه أو كالأذى فرشته به أحد من غير وقف في نظر الأول أقرب ولو شك في كون من اجزائه ففيه تردد ولعل التحريم أقرب لأن الظاهر احترامه وكونه من اجزائه حتى يعلم مسوغ لا أخذه حاشية الإيضاح للحج وتروده المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأتى إذا قلنا أن الداخل في وقفته لا يجزى في التيمم وحل ذلك التردد على أنه هل يجزى أو لا وأما على ما ذكر الشارح من أن الداخل في وقفته يحرم التيمم به ويصح بخلاف الخارج عنه كالأذى تيب به الرياح فلا يظفر التردد لأن المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح ع (قوله) تيمم) أي حثانها به (قوله) جاز له الاغتسال الخ) ولزمه التيمم للدخول (قوله) جاز له دخوله مطلقا) أي سواء كان معه إنا أو لم يكن والذي يظهر أن دخوله واغتساله من البركة بالكيفية المذكورة واجب لا جازز أما إذا لم يكن معه إنا فواضح وأما إذا كان معه إنا فلا نه لم يفعل ذلك المسكت في المسجد لثله ولا يفتقر للإضرة كذا ذكره ولا ضرورة والحال ما ذكر بصري وقوله سواء كان معه إنا الخ أي سواء تيمم أو لا وقوله واجب لا جازز الخ يجب عنه بان ما هنا جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله) ومن خصائصه) إلى قول المتن ويحل في المعنى لا أقوله وليس إلى وخرج وقوله ولو صليا كما مر وقوله كما ينبغي في شرح

خلاف الأولى وذلك للخبر الحسن أني لأحل المسجد لحائض ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل والأصل في الاستثناء الاتصال الموجب التقدير مواضع قبل الصلاة نعم أن احتمل فيه وعسر عليه الخروج منه جاز له المسكت فيه للضرورة ولزمه التيمم ويجزى بترابه وهو الداخل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إنا تيمم ودخل لثله ليغتسل به خارجه فان فقد الإنا جاز له الاغتسال فيه واغتفر لزمه للضرورة بل لو كان المأوى نحو ركعة فيه جاز له دخوله مطلقا ليغتسل منها وهو ما فيها لعدم المسكت

الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله ويد الخرج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع مع (قوله) الأصل الخ) قد يقال يعارض هذا الأصل أن الأصل حل الصلاة على ظاهرها وعدم تقدير مواضع (قوله) ويجزى بترابه الخ) لو شك في التراب الموجود فيه هل دخل في وقفته أو طرأ عليها فهل يحرم التيمم به ويثبت التحريم لأن الظاهر أنه ترابه ويؤيده ما تقدم من ثبوت المسجدة بالاشاعة وقد تنجده اعتبار القرائن اه (قوله) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم الخ) قال في شرح العباب وفيه أي في المجموع أن خبر

والعباب (قوله ومن خصائصه الخ) وكذا بقية الانبياء لكنه لم يقع منه ^{صلى الله عليه وسلم} المكث فيه جنباً بحجته
 (قوله حل المكث الخ) قضية اختصاره في الخصوصية على حل المكث انه صلى الله عليه وسلم كغيره في القراءة
 عش (قوله وخبره) وهو كافي شرح العباب عن المجموع باعلى لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيرى
 وغيركم وعش (قوله ضعيف) قد يقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى ان الحديث الضعيف
 يعمل به في المناقب على انه امر براءة اصل الروضة يعلم انه لا اصل ولا مستند لثبوت هذا الخصوصية له صلى الله
 عليه وسلم الاحديث الترمذى هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق مستند ويرجع الامر الى نفيها عنه صلى الله
 عليه وسلم ايضا كما قال به الففال وإمام الحرمين والذي جزم به الشارح من ثبوتها هو محاكاة في اصل الروضة
 عن صاحب التلخيص وأشار الامام النووي في الزوائد الى ترجيح بصري (قوله الخ) اى قوله وخبره
 ضعيف الخ (قوله وخبره) الى قوله وبقراءة النهاية لا قوله ولو صديا كما روى قوله وتحريك الى بالقلب
 (ولو صديا) خلافاً للثابتة وشرح العباب كما مر مع ما فيه (قوله ومضى العبد) (قائدة) لا بأس بالنوم في المسجد
 لغیر الجنب ولو لغیر عزب نعم ان ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم
 إخراج الرجل به لكن الاولى اجتنابه بمعنى (قوله كما مر) اى في باب الحديث لكن مع ما فيه كرى (قوله ولو
 حر فامنه) لان نطقه بحرف بقصد القرآن شرع في المعصية فالتحريم لذلك لا يكون يسمى قارئاً نهاية قال
 سم ظاهره ولو بقصد ان لا يزيد عليه وهو ظاهره وافرده الشيدى والبحيرى (قوله وتحريك لسانه)
 عطفت تفدير عبارة الشورى والمراد إشارة بمحل النطق لسانه لا مطلق الاشارة (قوله بالقلب) عبارة
 النهاية والمخفى ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفته إن لم يسمع
 نفسه والنظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله ^{صلى الله عليه وسلم} اى
 الحديث القدسي والتوراة والانجيل اه (قوله ويقرا بكسر الهمزة الخ) عبارة المغنى روى بكسر الهمزة
 على التنبه وبضمها على الخبر المراد به النبى اه (قوله نعم يلزم الخ) ولا نذكر قراءة القرآن في وقت معين
 فاجنب فيه ولم يجزها يغتسل به ولا تراكبا يتيم به وجوب عليه القراءة فلم يمنع عليه التنقل بالقراءة كافي
 الارشاد ويناب ايضا في قراءته المذكورة فهذا كفاقد الطهورين حيث ارجو عليه صلاة الفرض
 وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المذكورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما في الفاتحة ثم عش
 وأجمورى (قوله فاقد الطهورين) اى الجنب بجيرى (قوله قراءة الفاتحة) ويتمتع بقراءة غيرها سم
 وعبارة الخطيب وفاقد الطهورين بقراءة الفاتحة وجوبا فقط للصلاة لانه مضطر اليها اما خارج الصلاة فلا
 يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان توطأ الحائض او النفساء إذا انقطع دمها اه (قوله في صلاته) اى المفروضة
 فقط لانه لا يصلح النوافل ولا بد ان يقصد القراءة او لا لم تصح صلاته عش وكذا قراءة اية في خطبة الجمعة
 شورى ومثل قراءة الفاتحة بدله القرآن في غير عنها كما فرده شيخنا العشباوى اه بجيرى (قوله لتوقف
 سمحتها الخ) يؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عنه من ان فاقد الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن إلا من
 المصحف ولم يمكنه إلا مع حمله لم يجوز له ولا بصري اى وهو الجواز (قوله ان قصد القراءة) هذا يشمل ما لو
 قرأه للاحتجاج بها فيحرم قراءته لا ذكره في المجموع اه بجيرى عن الشيخ خضر (قوله ومواعظه)
 الى قوله لانه في النهاية والمخفى (قوله واحكامه) وجملة القرآن لا يخرج عما ذكر فكانه قال محل قراءة جميعه
 حيث لم يقصد القرائة عش قول المتن (لا يقصد قرآن) كقوله في الاكل بسم الله وعند فرغ منه منه الحديث
 وعذر كونه بسبجان الذى يخبرنا هذا وعند المصيبة لانه وإن البهرا جمعون نهاية (قوله ام اطلق) كان جرى
 به لسانه من غير قصد نهاية ومضى واعداد (قوله لانه) اى القرآن او ما ذكر من الاذكار وما عطف عليه
 (قوله لا يكون الخ) خبر ان اى لا يعطى حكم القرآن من حرمة القراءة (قوله بال قصد) اى يقصد قرآن ولو مع

باعلى لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيره كضعيف وإن قال الترمذى حسن غريب اه (قوله حرفا
 منه) ظاهره ولو لم يقصد ان لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله قراءة الفاتحة) اى ويتمتع بقراءة غيرها (قوله

قوله لا يكون الخ) خبر ان اى لا يعطى حكم القرآن من حرمة القراءة (قوله بال قصد) اى يقصد قرآن ولو مع

غيره غش (قوله مطلقا) أى قصد القرآن أو لا (قوله وهو متجه) خلافا للنهية والمعنى عبارة الأول وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا فيه وبين ما يوجد نظمه فيه وفي غير مكانه ماعندهما والبرحمه الله هو الاقرب للبعقول اه (قوله ومن ثم) أى من اجل موافقة المدرك لما ذهب اليه ذلك الجع (قوله مطلقا) أى وجد نظمه في القرآن أو لا (قوله لكن نسوية المصنف) أى في غير المنهاج سم (قوله في جواز كله) أى كل القرآن أو كل ما ذكر من الأذكار وما عطف عليه والمال واحد ما مر عنه عش أن القرآن لا يخرج عن ذلك (قوله واعتمده غير واحد) وكذا اعتمده النهاية والمعنى كإسار عبارة الثاني وظاهره أن ذلك جار فيها يوجد نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه إلا فيه وهو كذلك كما شمله قول الروضة أمان قرأ شيئا منه لا على قصد القرآن فيجوز بل أفنى شيخي أى الشباب الرملى بأنه أن قرأ القرآن جبره لا بقصد القرآن جازاه (قوله ولو أحدث) إلى قوله نعم في المعنى (قوله وخرج) إلى قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي خروجه بذلك نظر إلا كلامه السابق في الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع إلخ إلى أن التقيد بالمسلم إنما هو للحرمة والمنع معاملة الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه عش اه بجبري (قوله فلا يمنع من القراءة) بل يمكن منها ما قرأته مع الإجابة فتحرر عليه لأنه مخاطب بفروع الشرع خطاب عقاب زبدي اه عش (قوله إن رجي إسلامه الخ) ولا يجوز تعليقه للكافر المعاند وينع تعليقه في الأصح وغير المعاندان لم يرج إسلامه لم يجر تعليقه ولا إجازة نهية ولا يشترط في المنع كونه من الأمام بل يجوز من الأحاد لأنه انتهى عن منكر وهو لا يختص بالأمام غش (قوله ولم يكن معاندا) مقتضاه أن المعاند إذا رجي إسلامه يمنع منه وفي النفس منه شيء لا سيما إذا غلب الظن فتفطن وعبارة شرح المنهج أن رجي إسلامه ولم يتعرض لعدم المعاندة بصري وقد يصرح بذلك ما في عش عن شرح البهجة للرملى بما نصه عبارة على البهجة نعم شرط تمكين الكافر من القراءة أن لا يكون معاندا ورجى إسلامه كإجماع المجموع والقياس أيضا منعه من كتابته القرآن حيث منع من قراءته اه (قوله لأن حرمة أكله) بدليل حرمة حمله مع الحدث وحرمة مسه بنجس بخلافه أى القراءة أو تجوز مع الحدث وبهم بنجس نهاية أى ولو لم يخالط وإن تعمد فعل ذلك عش (قوله ولا من المسكت) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتدل الذى صرح به الشيخان في باب الحيض بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللسان من أنها كالجنب الكافر ضعيف اه وفي شرح م ر وفي منع الكافرة إذا كانت حائضا وأمنت التلويث من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والاقرب حل المنع على عدم حاجتها للشرعية وعدمه على وجود حاجتها للشرعية اه سم وقال السيد البصري أقول لو جمع بحمل المنع على خشية التلويث والجواز على الأمان منه لم يكن بعيدا فليتأمل اه أقول ومنع هذا الجمع تقييدهم محل الخلاف بأمن التلويث كما سرع النهاية ويوافق جمع النهاية المذكور قول المعنى نعم الحائض والنفساء عند خوف التلويث كالمسلة اه (قوله شذوذ مشبهما) أى الشيخين وقوله في موضع آخر أى في اللعان (قوله وليس) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وليس له) أى الكافر ذكر أو أنثى (قوله إلا الحاجة الخ) كإسلام وسماع قرآن لا ككل وشرب معنى عبارة عش أى تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصوها من حيثنا كاستفتائه أو دعواه

تسوية المصنف) أى في غير المنهاج (قوله فلا يمنع من القراءة الخ) تعبيره في الكافر بل يمنع دون لا يحرم قد يشعر بعدم انتفاء الحرمة وهو الموافق لتكليف الكافر بالفروع لكن قضية كون ذلك محترز للحرمة على المسلم هو انتفاء الحرمة وهو الموافق لمقتضى تمكينه عليه الصلاة والسلام للكافر من المسجد مع غلبة جنابته وطلابه جواز دخول الكافر المسجد لحاجة باذن المسلم إذ لو كان دخوله حراما ما جاز إلا ذن فيه فليراجع (قوله ولا من المسكت) لم يشترط فيه ما قبله (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتدل الذى صرح به الشيخان في باب الصلاة بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من أنها كالجنب الكافر ضعيف اه وفي شرح م ر وفي منعها من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والاقرب حل المنع

يحرم مطلقا وهو متجه مدركا ومن ثم اختار جمع الحرمة في حالة الإطلاق مطلقا لكن تسوية المصنف بين أذكاره وغيرها ماذ كر صريح في جواز كله بلا قصد واعتمده غير واحد ولو أحدث جنب تيمم بخضر أو سفر حل له المسكت والقراءة لبقاء تبينه بالنسبة إليهما وخرج بالقرآن نحو التوراة وما نسخت تلاوته والحديث القدسي وبالمسلم الكافر فلا يمنع من القراءة إن رجي إسلامه ولم يكن معاندا ولا من المسكت لأنه لا يعتقد حرمتها وإن امتنع من مس المصحف لأن حرمة آكد نعم الذمية الحائض أو النفساء تمنع بلا خلاف كما في المجموع وبه يعلم شذوذ مشبهما على مقابله في موضع آخر وذلك لغلط حدثما وليس له ولو غير جنب دخول مسجد إلا الحاجة

بعض استباحة الوطء ولو محرماً ونحوه ما يؤوله من ولو محرماً أي كالزنا وقوله من ونحوه ما يؤوله كس المصحف ع ش (قوله بخلاف نحو عبور المسجد) أي بما لا يتوقف على غسل كالغسل ليوم العيد فلا يصح وقيل إن نذبه لم يصح معنى (قوله أو فرض) أي قوله ومر في التوبة إلا قوله وقولهم إلى الصلاة وقوله ويؤخذ إلى ويصح وقوله ما لم يقصد إلى السلس (قوله أو فرض أو واجب الغسل) أي أو الغسل المفروض أو الواجب نهاية (قوله أو رفع الحدث) أي أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية ومعنى (قوله أو الطهارة الخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابه وقوله عنه أي عن الحدث (قوله أو الواجبة أو للصلاة) أي أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيها تصديق بالوضوء واجب بان قرينة حاله تخصص كما هنا خصصت الحدث في كلام المغتسل بالأكبر بجري (قوله أو للصلاة) قد يتكرر مع قوله السابق كالطهارة للصلاة سم (قوله لأنه) أي كلام الغسل والطهارة (قوله أو رفع جنابه عليه أحيان الخ) أي أو رفع جنابه إجماع وجنابه باحتلام أو عكسه صح مع الغلط دون العمد ومعنى ونهاية (قوله وعكسه) واضح وأما قبله ففيه نظير ما مر فلا تغفل بصري (قوله غلطاً) أي ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن يكون منه كالحيض من الرجل قال قال به شيخي خلافاً لبعض المتأخرين ومعنى ونهاية وشيخنا وقولهم لبعض المتأخرين يعنون به الشارح قال ع ش قد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فإن صورته أن ينوي غير ما عليه يقظه عليه وذلك غير ممكن لأنه لا يتصور أن يظن الرجل حصول الحيض له ويحجب بامكان تصويره بخنثي أتضح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حياً فأنواه وقد اجنب بخروج المني من ذكره وبأن يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجمه حياً فنوي رفعه مع أن جنابته بغيره اه (قوله كنية الأصغر الخ) فيه نظير ما مرانفاقاً حكم الأصغر أخص من حكم الأكبر بصري (قوله غلطاً) واستشكل الغلط بأنه إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لأن التبع لحمل القلب وإن كان المراد أنه قصد قبله ورفع الأصغر حقيقة كان مقتضاه أن لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء واجب بان المراد بالغلط الجمل بان ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الأصغر كاف عن الأكبر كما ينبغي عن الأصغر ما جري عن الحنفى والشراعى ملى (قوله غير تقع حدثه) أي الأكبر (قوله لأنه لم ينزل إلا مسحه الخ) نعم برقع حدث رأسه الأصغر لاتبائنه بنية معتبرة في الوضوء كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية (قوله بخلاف باطن شعره الخ) عبارة النهاية والمعنى باطن لحية الذكر المكشوفة وعارضه لأنه من مفسوله أصالة ترفع الجنابة عنه اه قال ع ش قوله من لأنه الخ فضيعة ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتحجيل ثم قال بعد سوق عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بان مراد الشارح من بقوله أصالة لا بدلاً بخلاف مسح الرأس فانه بدل وكرو من مفسوله أصالة بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب اه (قوله ومنه) أي التعليل (بؤخذ الخ) فيفيد عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغرة شديد (قوله إلا أن يفرق) أي بين باطن الشعر ومحل الغرة والتحجيل (قوله ويصح الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم برقع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد اه قال الرشيدى ظاهره من أن نوى المعنى الشرعى وهو ظاهر اه واعتدده شيخنا والطلابى واعتدع ع ش والقبليوى كلام الشارح (قوله ما لم يقصد المعنى الخ) أي فلا يصح وينبغي أن يكون محل ما إذا تعدل لثلاثة وإلا فهو أولى بالأجزاء بما راد لحكمهما على أنه في صورة العمد إذا لا حظ رفع الحكم فلا ينبغي التردد في محتمل لأن حكمهما متحد لا تفاوت فيه بصري (قوله كنية الأجزاء الخ) قضية ذلك الأجزاء عند الإطلاق فليراجع ما باتى سم وتقدم انفا عن السيد البصري ما بواقه وعبارة الكردى ومفهوم كلام التحفة

في الأفل وفي مجموع الأفل والأكل وهذا لا يقتضى إيجاب السنن من مبنى ما قدمناه أنه أرباب المندوب والغسل المندوب (قوله أو للصلاة) قد يتكرر مع قولها السابق كالطهارة للصلاة (قوله لأنه لم ينزل إلا مسحه الخ) نعم برقع حدث رأسه الأصغر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي لو جرد التيمم المعتبر بالنسبة اليه والغسل يقوم مقام مسحه لاستلزامه عليه مع زيادة كما تقدم في محله (قوله كنية الأجزاء الخ) قضية ذلك الأجزاء عند الإطلاق

بخلاف نحو عبور المسجد (أو أداء فرض الغسل) أو فرض أو واجب الغسل أو أداء الغسل وكذا الغسل للصلاة فيما يظهر كالطهارة للصلاة السابقة في الوضوء أو رفع الحدث لأن رفعه يتضمن رفع الماهية من أصلها وقولهم إذا أطلق انصرف للأصغر غالباً مرادهم إطلاقه في عبارة الفقهاء أو الطهارة عنه أو الواجبة أو للصلاة لا الغسل أو الطهارة فقط لأنه قد يكون عاقبة به فارق الوضوء أو رفع جنابه أو عليها نحو حيض وعكسه غلطاً كنية الأصغر غلطاً وعليه الأكبر فيرفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لأنه لم ينزل إلا مسحه إذ غسله غير مطلوب بخلاف باطن شعره لا يجب غسله لأنه ليس فكأنه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة محل الغرة والتحجيل لأن الأفل يفرق بأن غسل الوجه هو الأصل ولا كذلك محل الغرة والتحجيل ويصح رفع الحيض بنية النفاس، عكسه ما لم يقصد المعنى الشرعى كما هو ظاهر كنية الأجزاء بالنقصاء وعكسه الآتى

والسلسل هنا كما مر فتمتع عليه بغير رفع الحدث ونحوه ومرت في شروط الوضوء شروط (٢٧٥) للنية وانها كالبقية تأتي هنا ويجب

في النية أن تكون نية (مقرونة) بنصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية الملفوظ به ويصح رفعه كما نقل عن خطه (بأول فرض) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مغسول ولو لم أسفل البدن إذ لا يجب هنا ترتيب ويسن تقديمها مع السنن المتقدمة كالسواك والنياب عليها كالوضوء ويأتي في عزوها ما مر ثم ويقول كالسواك اندفع الفرق بأن ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليكتف به جزما وحيث لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم ثم ليس من الوضوء الواجب فاحتاج إلى الاستصحاب لتل شئ من الوجهه على أن الذي يظهر أن قصده بالمقدم كغسل اليد قبل إدخالها الاثناء عند شك في طهرها السنة صارف له عن الاعتداد به عن الغسل فتجب إعادة دون النية على قياس ما مر في غسل بعض الشفة بقصد المضمضة فاستو يامن كل وجه (و تعميم) ظاهر وباطن (شعره) ولو لحية كشيفة ما عدا الثابت في نحو عين وأنف وإن طال وذلك للتبر الحسن وإن قال المصنف في موضع انه

الصحة في الاطلاق خلافا لمفهوم فتح الجواد وصرح الامدادو الايعاب من عدمها في الاطلاق اه (قوله) والسلس هنا (الخ) عبارة النهاية وبأن ما تقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس الخي نية الاستباحة إذ لا يكفي بغير رفع الحدث والطهارة عنه (قوله هنا) أي في النية وانها لو نفي من إحداثه غير ما نواه اجزاء اه وفي الكردى عن الامداد مثله (قوله وانها) أي تلك الشروط المارة في الوضوء (كالقبية) أي كقبية شروط النية الغير المذكورة هناك (قوله) ويجب (الخ) والاولى التفرع (قوله) بنصبه إلى قوله وبأن في النهاية وإلى قوله وبقره في المعنى (قوله) ويصح رفعه (الخ) أي على انه صفة لقوله نية معنى زاد سم ولا يصح تعريف المضاف اليه نية بالنسبة للمغسول الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس اه (قوله) ليعتد (الخ) فنو أي بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله لثبته معنى (قوله بما بعدها) قد فهم انه لا يعتد بما قارنوا وليس كذلك بصري (قوله) (الخ) أي أول الفرض (قوله كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله لنياب عليها) فإذا خلا عنها شئ من السنن لم يثبت عليه معنى ونهاية بل لا يسقط الطلب به كما مر عن ع ش (قوله مامر) الخ أي ما من أول السنن وعزيت قبل أول الفرض لم تكف معنى (قوله) فاستوبا أي الوضوء والغسل (قوله من جملة (الخ) خبر ان قال السيد البصري قوله من جملة الغسل (الخ) ذكر المعنى من السنن المتقدمة التي لا تكون داخلية في الغسل ما لم يخص من نحو إربق بحيث لا يس الماء حمرة شفته وهو واضح اه (قوله) فليكتف به) أي بمقارنته ما تقدم هنا وإن عزيت بعد (قوله لقوله فرض) أي في قوله بأول فرض سم (قوله) ثم) أي في الوضوء (قوله) ليس من الوضوء (الخ) أي فانه ليس (الخ) (قوله إلى الاستصحاب) أي استحباب النية واستصحابها (قوله انتهى) أي الفرق (قوله) على أن الفرض يظهر (الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صارفا عما ذكر لأن الكفيتين من جملة محل الفرض وقد أقرت النية بغسلها وقصد غسلها خارجا إناها احتياطا لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب قاله سم ثم اطال في توضيحه لكن برده على القياس الاتي في الشرح ولم يجب عنه (قوله) إن قصده) أي قصد المغسل وقوله المستعمله وقوله صارف (الخ) خبر ان (قوله اندفع الفرق) أي بين الغسل والوضوء (قوله هنا) أي في الغسل قول المتن (و تعميم شعره) فلو غسل اصول الشعر دون اطرافه بقيت الجنبات فيها وارتفعت عن اصولها فلو حلق شعره إلا أن اقص منه ما زبد على ما لم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الاصول أو غسلها ثم قص من الاطراف ما ينبت على الحد المغسول بل لازمة فيجب عليه غسل مظهره بالحق أو القص لبقاء جنباته بغيره وبعده وصول الماء اليه ع ش وفي الرشد والكردى عن الايعاب مثله (قوله) ظاهر إلى قوله وإن طال في النهاية والمعنى لا لافظة نحو (قوله كشيئة) وفارق الوضوء بتكرره مجرى وشيئا (قوله في نحو ع ش) لعله ادخل بالنجس وباطن الغم لو ثبت فيه شعر (قوله وإن طال) كذا في الزبدي والحلي وقال القايوني وإن خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبيد الحق اه وهذا هو المعتمد وإن نقل الايعاب عن الأذري وأقره أن محل العفو في شعره لم يخرج عن نحو العين ولا واجب غسل الخارج كردى واعتمد شيئا ما قاله الأذري عبارة نعم لا يجب غسل شعر نبت في العين أو الانف لانه من الباطن لأن الظاهر إلا إن طال فيجب غسل مظهره منه كاحتجابه الأذري هو أقر ع ش مقالة الشارح ولعلها هي الأقرب (قوله) عن علي (الخ) متعلق بالخبر (الخ) وحال منه قوله برفع ما يرفع على ذلك الخبر إلى النبي ﷺ وقوله

فايراجع ما يأتي (قوله) ويصح رفعه) كان المراد على الصفة ولا يصح تعريف المضاف اليه بالنسبة للمغسول الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس (قوله كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله) لقوله فرض) أي في قوله بأول فرض (قوله) على أن الذي يظهر أن قصده (الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صارفا عما ذكره لأن الكفيتين من جملة محل الفرض وقد أقرت النية بغسلها وقصد غسلها خارجا إناها

ضعيف بل قال القرطبي أنه صحيح عن علي كرم الله وجهه برفعه من ترك موضع شعرة من جنباته لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار

قال فن ثم عادت شعر
راسي فيجب نقض صفائر
لا يصل لباطنها إلا
بالنقض بخلاف ما انعقد
بنفسه وإن كثروا لتنف
شعرة لم يسلمها وجب
غسل محلها مطلقا (و بشره)
حتى الاظفار وما تحتها
وما ظهر من سماخ وفرج
عند جلوسها على قدميها
وشقوق وما تحت قلعة
وما ظهر مما باشره القطع
من نحو أنف جردع وسائر
معاطف البدن ومحل
التواتع نعم يحرم فتح المتنم
وذلك لحلول الحدث لكل
البدن مع عدم المشقة
لندرة الغسل ومرو أنه
يفسر تغير الماء تغيرا ضارا
ولو بما على العضو خلافا
لجمع (ولا تجب مضمضة
واستنشاق) وإن انكشف
باطن الفم والأنف بقطع
سائرهما كذا باطن العين
وهو ما يستتر عند انطباق
الجنفتين وإن انكشف
بقطعهما كما في الوضوء

من ترك الخبذل من الخبر (قوله قال) أي على (فن ثم عادت الخ) أي من أجل أن سمعت هذا التيهديد ففعلت
بشعر راسي ففعل العدو فقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كرددى (قوله فيجب) إلى قوله وسائر في المعنى
والنهاية (لا أقوله بنفسه إلى ولو تنف في الأول وإلى المتن في الثاني (قوله نقض صفائر) جمع صفيرة بالاضاد
المعجمة ع ش أي والفاء (قوله) انعقد بنفسه وإن كثرت) ظاهره وإن قصر صاحبه بأن لم يتبهد به بدن ونحوه
وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده ع ش عبارة شيخنا والبيجيري ويبنى عن باطن عقد الشعر وإن كثرت
حيث تعقد بنفسه وإلا عني عن القليل فقطع على ما قاله القليوبي ونقل الألفيجي عن الشيرازي ماسي أنه إذا كان
بفعله لا يعني عنه وإن قل وهو المعتمد ويعني عن محل طوبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تبهد بنفسه خلافا لما في
شرح الروض وغيره اه (قوله) وجب غسل محلها) وكذا لو بقي طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادي
من الشعر بالقطع كالبادي من البشرة بالنف سم وكردى عن الإعياب (قوله مطلقا) لم أره في كلام غيره
ولعله أراد به ولو كانت من نحو لحية كشفة (قوله حتى الاظفار) فالشعر هنا عام منها في التواتع شخنا
وبرماوى (قوله) وما تحتها) فلولا يصل الماء إلى بعض البشرة لحائل كشع أو وسخ تحت الاظفار لم تكف
الغسل وإن أزاله بعد فلا بد من غسل محلها ومثل البشرة عظم مريض بالكشط ومحل شوكه أنفتح وظاهر أنف اور
اصبع من نحو نقد شيخنا عبارة الخطيب (فائدة) لو اتخذها أنملة أو أنفا من ذهب أو فضة وجب عليه غسله
من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لأنه وجب عليه غسل مظهر من الأصبع والانف
بالقطع فصارت الأنملة والأنف كالاصليين قال البيجيري قوله لا أنملة الخ وكذا لو اتخذ رجلا أو يدا من خشب
قليوبي وقوله وجب عليه الخ أي أن التحم وقوله كالأصليين أي في وجوب غسلهما في نقض الوضوء بلس
ذلك ولا تسكني التية عندهما جهورى مع زيادة سلطان وقال الرمي تسكني اه (قوله من سماخ) هو بكسر
الصاد فقطع كما في القاموس والمختار ع ش (قوله) وفرج عند جلوسها الخ) وما يبدو من فرج البكر دون
ما يبدو من فرج الثيب فيخالف الوجوب فيهما كرددى (قوله) وشقوق) أي لا غور لها نهاية وشرح بافضل
(قوله) وما تحت قلعة) أي أن تيسر له ذلك ولا واجب لإزالتها فان أمذر ذلك صلى كفافة الطورين ولا يتيم
خلافا لفتح ع ش زاد شيخنا وهذا في الحي وأما الميت فحتم لم يمكن غسل ما تحتها لا تزال لأن ذلك يعد ازاء به
ويدفن بلا صلاة على المعتمد عند الرمي وقال ابن حجر ييمم عما تحتها ويصلي عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في
هذه المسئلة ستر على الميت والقافة بضم الفاف وإسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الخائن من ذكر الغلام
وبال لهما غرلة بغير معجزة مضمومة ورامسا كنه ولا مفتح ح اه (قوله) مما باشره القطع) أي بخلاف
الباطن الذي كان مفتحا قبل القطع فلا يجب غسله وإن ظهر بعد قطع ما كان يسره وشيخنا وكرددى (قوله)
جدع) بالبدل الممثلة ع ش (قوله) وذلك) أي وجوب التعميم (قوله) ومرو) أي في شرح قول المصنف
والمتغير يستغنى عنه كرددى قول المتن (ولا تجب مضمضة الخ) أي خلافا للحنفية بجيري (قوله) كافي الوضوء

احتياطاً لأجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا بنافي حصول الواجب مع ذلك وقديروا أنه إذا نوى رفع
الجنابة بمقار الغسل الكفين فغاية الأمر أنه نوى عند غسل الكفين رفع الجنابة وشيئا آخر وهو الاتيان
بهذه السنة لكن غسل الكفين من جملة الفروض وقد أقرت النية به فلا ينبغي الغاؤه لكونه قصد به شيئا آخر
معه إذ قصد ذلك الشيء الآخر لا بنافيه وإلغاء الغسل عن الجنابة بدون الشيء الآخر مع اتحاد محلها تحركا لفتايل
لكن يبقى الكلام أن قلنا بالاعتداد بغسل الكفين عن الجنابة هل تحصل السنة أو تقوت فيه نظر (قوله) ولو
تنف شعرة الخ) قال في شرح العباب قال في البيان وكذا لو بقي طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادي من
الشعر بالقطع كالبادي من البشرة بالنف ولأن بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت
وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذا هنا وباقى ذلك في المحدث نعم يلزمه إيضار عبارة الثيب فيغسل
الظاهر وما بعده من بقية أعضاء الوضوء وهو ظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادي وإن كان القطع في
محل الغسل وقد يقال الغسل من الشعر يرفع حدث ظاهره وباطنه فإذا كان القطع في محل الغسل لم يبق

وكان وجهه نفيه هذا نادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنها لان لائقا لا وجوب كليهما كالوضوء من ثم سن رعايته بالاثنيان هما مستقلين وفي الوضوء وكره ترك احدهما من الثلاثة وسن اعادته ما تركه منها تاكدا لعادة الاولين وفارق ما ذكر في باطن العين وكره قطريه من الخبث لانه لا غش وأخذ منه أن مقعدة الميسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد ادخالها ولا لم يجب هذا ايضا (تنبيه) قد يستشكل عدم باطن القدم باطنها هنا وما يظهر (٢٧٧) من فرج الثيب ظاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطنها ثم أريت الامام صرح بهذه الاولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن القدم بل أولى له وقد يجب اخذ من تشبيه الأصحاب لباطن القدم بباطن العين والذي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الأصابع بأن حائل القدم لا تعد له حالة مستقرة يعتاد زواله فيها بالكلية ويبقى داخله ظاهرا كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يعمد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف دائما فاشبه ما بين الأصابع فانه يظهر بتفرقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والأصابع وحالة ظهور وهو انفراج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الأصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه من مذهب أخرى في باطن القدم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال

لتعليل المتن (قوله هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشي دخوله فان في الانف شر أو في القدم بشر أو سم عن كثرة البكري (قوله) وعدم اغناء الوضوء الخ أي المطلوب للغسل أي المرحم وجوبهما هنا (قوله لان الخ) علة للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط (قوله) بوجوب كليهما أي في الغسل استقلالاً وإن كانا مجموعين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كاقول بوجوبه في الغسل (قوله) وفي الوضوء أي المستنون للغسل معطوف على مستقلين (قوله) وكرهه أي قوله أو تاكدياً في التوبة والمخفى (قوله من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء (قوله) وسن إعادة ما تركه الخ) أي بأن يأتي بعده وإن طال الفصل عش وكان الأولى تدارك ما تركه الخ (قوله) ما ذكر في باطن العين أي عدم وجوب غسله من الجنابة (قوله) وأخذ منه أي من التعليل (قوله) لم يجب غسلها الخ) ويجب غسل المسربة من الجنابة لانها تظهر في وقت قصير من ظاهر البدن شرح أبي شجاع للزري وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلا ليصل الماء إلى ذلك شيخنا (قوله) ومحلها أي وجوب غسل خبثها (قوله) عدم باطن القدم الخ) أي فلا يجب غسله (قوله) ما يظهر من فرج الثيب الخ) أي عند جلوسها على قدميه فيجب غسله (قوله) فقال لا يجب الخ) ضعيف (قوله) وافق الخصم فيه أي في باطن العين (قوله) بأن الخ) متعلق بيجاب (قوله) فأشبهه أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله) حالة بطون أي استتار (قوله) وهو التقاء الشفرين الخ) أي حالة التقاء الخ وقوله انفراج كل منهما أي حالة انفراج كل من الوضوءين المذكورين (قوله) فكما اتفقوا أي الأصحاب (قوله) ما ذكرناه الخ) أي من أنه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما (قوله) في باطن القدم الأولى تقديمه على قوله مذهب الخ (قوله) منها أنه ملحوظ في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين يرشد إلى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيهما وإثباتها فيهما بصرى (قوله) أي الغسل أي من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر (قوله) بالمعجمة إلى قوله قال في النهاية أي قوله اه في المخفى لإلا قوله قال المصنف (قوله) الطاهر كني والتجسس الخ) أي استظهارا وإن قلنا أنه يكفي غسلة لهما نهاية ومعنى (قوله) ويذهب أي يندب بجبري (قوله) محل التجسس أي من القبل والدير شيخنا (قوله) بطل غسله أي لم يصح (قوله) كاهو أي المس (قوله) فلا بد من غسلها الخ) والمخلص من ذلك أن يقيد النية بالقبول والدير كان يقول لا يترفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حيث يدير تفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه شيخنا عبارة الجبري وقال شيخنا العشاوي وهذا إذا نوى رفع الحدث الأكبر عن المحل واليدعما أو أطلق فان نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج إلى نفي رفع حدث أصغر عنها لان الجنابة بلم ترفع عنها فهذا مخلصه من غسل يده ثانيا اه (قوله) بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الاتي لومه غسل ما تأخر

فيه حدث يحتاج إلى رفعه فلا حاجة لغسل البادى حيث لا يراى (قوله) وكان وجهه نفيه هذا هنا الخ) عبارة الأستاذ البكري في كثره وإتمامه على نفي الوجوب هذا نادون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيهما موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشي دخوله فان في الانف شر أو في القدم بشر أو قيل غير ذلك اه (قوله) بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الاتي لومه غسل ما تأخر حدثه في محله انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الأول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل

أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمسك من السنة بما أجاب عنه في المجموع (وأكله) أي الغسل (إزالة القدر) بالمعجمة الطاهر كني والتجسس كذا قال المصنف ويذهب أن يتغن من يتغسل من نحو ابريق بل دقيقة وهي أنه اذا ظهر رجل التجو بالماء غسله ما يرفع الجنابة لانه إن غفل عنه بعد بطل غسله إلا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوءه أو إلى كففة لفخرة على يده اه وهذا دقيقة أخرى وهي إذا نوى كذا ذكره مس بعد النية ورفع جنابة اليد كاهو الغالب حصل يده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر

حدثه في محله انظر لشرائط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب
الوضوء قبيل السنن واغتسل جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء
او قبلها وفي اثباتها اهـ انه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباً به من اعضاء الوضوء وما رأت فغسلت
جنباً به منها وطرا حدثه الاصغر فليراجع سم وجرم بالمأفأة السيد البصري اقول ان في البصري وحاشية
شيخنا مثل ما في الشارح في الباب بين ذلك دفع المناقاة بان ترك الترتيب هناله صورتان الاولى بان يقدم العضو
الباقى جنباً به كالرجل على ما طرأ حدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهى التي افاد جوازها ما تقدم في الوضوء
والثانية بان يقدم ما طرأ حدثه كاليد على ما بقيت جنباً به المتقدم عليه رتبة كالوجه وهى التي افاد منها ما هنا
ولا تلزم بينهما كلياً ولا جزئياً حتى ينافى جواز احداهما منع الاخرى (قوله لتعذر الاندراج الخ) فان جنباً به
اليد رأت فغسلت ثم طرأ الحدث الاصغر عليها بالمس اى الفطرطان لا يقدم غسل كفاه على الوجه فلو اخره
بالسكة على غسل جميع اعضاءه ونوى كفى مدافعى اهـ بغيرى (قوله كمال الخ) فهو افضل من تأخير قدميه
عن الغسل معنى ونهاية (قوله للاتباع) اى المتقول عن قوله صلى الله عليه وسلم عرش (قوله سن له اعادته)
خلافاً لما يقوله الغنى عبارة هما واللفظ الاول ولو تواضعا قبل غسله ثم احدث قبل ان يغتسل لم يحتاج لتحصيل
سنة الوضوء الى اعادته كما في به الوالد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يده في الوضوء ثم احدث قبل
المضمضة مثلاً فانه يحتاج لتحصيل السنة الى اعادته غسل ما بعدنية الوضوء لان تلك الثانية بطلت بالحدث
اهـ قال شيخنا وحمل كلام ان حج على انه يعيده فخر وجان من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه
وبين ما قاله الرملى اهـ (قوله اختصاصه) اى سن الوضوء ويحتمل اى سن استصحابه (قوله ما قدمته) اى
من ارجاع ضمير كماله للغسل الاعام (قوله بل قيل الثاني) اى الاتباع الثاني يعنى لفظ راويه (قوله وعلى كل)
اى من القولين الى قوله وهذه الثانية في النهاية والغنى الا قوله اى الى والا (قوله بتقديم كماله) وهو الافضل نهاية
ومعنى (قوله ان تجرد جنباً به) كان احتكامه هو جالس متمكن معنى وكان انظر او تفكر فامنى شيخنا (قوله)
نوى به سنة الغسل) كان يقول نويت الوضوء لسنة الغسل شيخنا (قوله اى او الوضوء) اى او يقول نويت
الوضوء ويحتمل ان مراده او بنوى نية من نيات الوضوء المتقدمة عبارة عرش قوله مر سنة الغسل قضيته
تعين ذلك وإن غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكتفى وبشامل وجهه ونحو نويت
فرض الوضوء عبارة حجب بعد لفظ الغسل اى او الوضوء اهـ (قوله والا) اى وان لم تجرد جنباً به عن
الحدث الاصغر بل اجتمعت معه كاهو الغالب شيخنا (قوله نوى نية تجزئة) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك
بين ان يقدم الغسل على الوضوء او يؤخره عنه نهاية عبارة شيخنا هذا ظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان
اخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج والا نوى رفع الحدث او غيره من
النيات المعبرة اهـ وفي الغنى وسم ما يوافقه (قوله بقسميه) احدهما نية سنة الغسل والثاني نية تجزئة في

جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء وقبلها وفي اثباتها اهـ
فانه يدل على انه لا يمتري الترتيب بين ما بقيت جنباً به من اعضاء الوضوء وما رأت فغسلت جنباً به منها وطرا حدثه
الاصغر فليراجع (قوله ثم الوضوء) قال في شرح العباب قضية كلامهم ان الوضوء انما يكون سنة في الغسل
الواجب وبصره صرح ابو زرعة وغيره تبعاً للمحامي ولو قبل بتدبه كغيره من سائر السنن التي ذكرها هاتفي
الغسل المستنون ايضاً لم يعد ثم رأت المصنف في باب الجمعة جزم به هذا الاحتمال ابا خضار وعبارة العباب
هنا بعد ذلك الغسل المستنون في الاقل والا كماله واجب اهـ ولم يزد في شرحه على عز وهذا الجواهر (قوله
سن له) افنى شيخنا الشهاب الرملى بعدم اعادته من حيث سنة الغسل لخصولها بالمرأى الاولى بخلاف غسل
الركن قبل الوضوء لماذا احدث بعده سن اعادته لبطالته بالحدث اهـ (قوله بتقديم كماله) وبصره تأخير
الى قوله ثم ان تجرد الخ هذا الصنيع كالصريح في انه اذا لم تكن تجردت جنباً به عن الاصغر نوى نية تجزئة وان
اخره عن الغسل ولا يمنع من ذلك ارتفاع اصغره حيث بدأ الاندراج فظهر ان اعادته خلاف موجب وقوله بعدم

لتعذر الاندراج حيثئذ (ثم
الوضوء) كاملاً للاتباع
ويسن له استصحابه الى
الفراغ حتى لو احدث سن له
اعادته وزعم المحامي ومن
تبعه اختصاصه بالغسل
الواجب ضعيف كما علمنا
قدمته (ومضى قول ابو زرعة غسل
قدميه) للاتباع ايضاً
والخلاف في الافضل
ورجح الاول لان في
لفظ روايته كان المشعرة
بال تكرار بل قيل الثاني
لما يدل على الجواز لا غير
وعلى كل تحصل سنة الوضوء
بتقديم كماله وبعضه تأخير
وتوسطه اثناء الغسل ثم ان
تجردت جنباً به عن الاصغر
نوى به سنة الغسل اى
الوضوء كاهو ظاهر والا
نوى نية تجزئة عما مر في
الوضوء خروجا من
خلاف موجب القائل بعدم
الاندراج وهذه النية
بقسميه سنة

الوضوء كرى (قوله لأجزاء نية الغسل الخ) هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شروعا على الوضوء وكذا إذا
 أخره عنه لكن قد يثبته عليه وإلا فقيده توقف الإذن بانريد بالاجزاء مجرد سقوط الطلب وإن لم يثبت عليه فإرجاع
 وكتب عليه سبب ما مضى فديقال قضية مراعاة القائل بعدم الاندراج أن لا يجزئ نية الغسل عنها عند عدم
 تجرد الجنبات عن الأصغر فقام له وهو ظاهر ولعل لهذا الإشكال سكت النهاية والمخفى عن قول الشارح
 وهذه النية الخ (قوله بالترتيب) عطف على التبرؤ قوله وبعضها عطف على أعضاء الخ (قوله غسل ما تأخر
 حدثه) وقال غسله لكان اختصرا وظهر لما قد يوم هذا أن المراد بما تأخر حدثه غير البعض السابق وليس
 كذلك بصري (قوله في محله الخ) هذا مبني على ما تقدم له في الدقة وقد علمت ما فيه بصري وقد مر الجواب
 عنه (قوله بالاذن) والموقر تحت المقبل من الأنف نهاية (قوله بان يوصل الخ) عبارة المخفى كان باخذ الماء
 بكفه فيجعله على الموضع التي فيها انعطاف والتواء (قوله وطبق البطن) بكسر الطاء وسكونها غش
 والبطن بالكسر عظم البطن فالمني عليه طباط شخص بطن يجبري (قوله حتى يتيقن الخ) غارة النهاية
 وإنما سن تهتم بما ذكرناه أقرب إلى الثقة بوصول الماء وبعده عن الاسراف فيه اه (قوله بغلبة الظن)
 بل بمجرد الظن (قوله وبنا كد) إلى قوله وبحت في النهاية والمخفى (قوله ثم يميل أذنه الخ) قضيته أنه لا يتعين
 عليه فعله فيجوز له الانغماس وضبط الماء على راسه وإن أمكن له الأمانة وعليه قول إذا وصل منه شيء إلى
 الصباخين بسبب الانغماس مع إمكان الأمانة يتطل صومه لما أفاده قوله وبنا كد الخ أن ذلك مكروه
 أو لأنه تولد من مأذون فيه فله نظر وقاس القطر بوصول ماء المضمضة إذا بالغ القطر لكن محل القطر كقوله
 بعضهم إذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه وانغمس بان يتكرر ذلك فلا يثبت هنا بمره ثم رابت
 في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولوسبق ماء المضمضة الخ ما مضى بخلافه حالة المبالغة
 وبخلاف سبق ما مضى غير مشروعين وبعد قول المصنف لا يغسل التبرؤ لا يغسل ما وبذلك يخرج بما قرأه
 سبق ماء الغسل من حبس أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يقطر به كما فقه به والدرجة ما قلنا تعالى
 ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوه فسبق الماء إلى الجوف منها لا يقطر ولا ينظر إلى إمكان أمانة
 الرأس بحيث لا يدخل شيء لعمره وينبغي كقوله الأذرع أنه لو عرف أنه لو غطى به الرأس لم يصل منه إلى جوفه أو
 دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أن يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله إذا تمكن من الغسل إلا على تلك
 الحالة أو لا فلا يقطر فيها يظهر وكذا لا يقطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها انتهى غش
 (قوله وبنا كد ذلك) أي التعمد (قوله ويضعها) الأذن (عليه) أي الكف (قوله وبحت تعين ذلك الخ)
 خلافاً للنهاية عبارته وبنا كد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي يتعين يحمل على ذلك انتهى التاكيد
 غش (قوله بعد تعميدها) إلى قوله وما ذكر في النهاية والمخفى إلا قوله والحرم إلى المتن (قوله لأن ذلك) أي
 تقديم التخلييل وقوله لها أي للشعور (قوله والحرم كغيره الخ) هذا ظاهر إطلاق المتن وظاهر عدم تعقيد
 الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المعتمد عدم سن التخلييل وعليه فيمكن الفرق
 بين ما هنا والوضوء بأنه يجب إصصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إصصاله
 إلى باطن الكثيف على ما مر فطلب التخلييل هنا من المحرم استظهار بخلاف الوضوء غش (قوله ثم إفاضة
 الخ) ولا يمارض هذا الترتيب تعبير المصنف بالوالها لا تقتضي ترتيباً نهائياً ومعنى (قوله كذلك) أي

اندراجها فتكون مراعاة الخلاف وإن لم يقبل المخالف يجوز ثلثة نحو رفع الحدث وإن كان من رفعاً في
 اعتقاده وهذا ما يؤيد به أنه يستحب لافاقد الطهورين التيمم على نحو صخر كسبائتي في التيمم ولا حاجة إلى محله
 على تقليد القائل بجواز التيمم عليه لأنه إذا قلده صار من اتباعه في ذلك وليس هذا من مراعاة الخلاف في شيء
 وما يؤيد ما ذكرناه من أن قصد مراعاة الخلاف يسوغ مخالفاً اعتقاد الفاعل وإن لم يقبل المخالف ما جمع
 به شيخنا الشباب الرمي بين مسابتي المتن وجوب نية الفرصية في المعادة وفي الرخصة من عدم وجوبها
 في أنه إن أراد مراعاة الخلاف أتى بها وإلا فلا فليتأمل (قوله لأجزاء نية الغسل عنها) قد يقال قضية مراعاة

مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه فيقضى غلى شقه (اليسر) كذلك

وفارق ما باتى في غسل الميت بان ما هناك فيه يستلزم تكرار قلبه وفيه مشقة بخلافهنا وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من غير بعد ذلك
يسن ترتيب الغسل خلافا لما يوجهه بعض عبارات (تنبيه) وقع في الروضة وغيرهما يصرح بأنه يقدم غسل اعضاء وضوءه على الاضافة
على راسه لشرافها ونازع فيه الزركشي (٢٨٠) ثم اوله بما تنبؤ عنه عبارته وقد توجه على ودها بان شرف اعضاء وضوءه اقضى تكرير
طهارتها بالوضوء ولا ثم

مقدمه ثم مؤخره (قوله فارق) اى ما هنا حيث لا ينتقل الا ليرسل الا بعد فراغه من الايمن جميعه (ما باتى الخ)
اى انه يغسل شقه الايمن من قدام ثم الايسر كذلك ثم يجفوه يغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك قال
النهاية وعلى الفرق لو فعل هنا ما باتى ثم كان ايتا باصل السنة في اظهار بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره
لتاخره عن مقدم الايسر وهو مكروه اه (قوله بان ما هنا) اى تقديم الايمن مقدمه ثم مؤخره على الايسر
(فيه) اى فى غسل الميت فالجار متعلق بما تضمنه لفظة ما من معنى الفعل (قوله يستلزم تكرار قلبه) عبارة
تكرير قلب الميت قبل الشروع فى شئ من الايسر اه (قوله بعد ذلك) اى بعد ما باتى فى غسل الميت
(قوله يسن ترتيب الغسل) اى غسل الحى (قوله رفع في الروضة وغيره الخ) اعتمده المعنى (قوله وقد توجه)
اى عبارة الروضة وغيرها (على بعدها) اى عن هذا التوجيه (قوله دليلنا) اى على عدم وجوب ذلك
(قوله ويؤخذ من العلائق) وقرر شيخنا ان قوله ما اتصل له الخ إحدى طريقتين في مذهب المالكية فلا
يجب عليه استعانة في غير ما وصل اليه يده بخرقه ونحوها وهى اقل نقلا ابن حبيب عن سمعون وهى
المعتمدة عندهم من اعترض عليه نظر للطريقة الاخرى التى مشى عليها خليل وهى غير معتمدة عندهم
بحجى عبارة شيخنا لما قيل بذلك اى ما اتصل اليه يده لان المعتمد عند المخالف انه لا يجب عليه الاستعانة فيما
لم تصل اليه يده فيصيب الماء عليه ويحزته لم ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستعانة في ذلك فان نظر ناله سن
ذلك ما ذكر بنحو حبل او عصا خرو وجامن الخلاف اه (قوله فى الوضوء) اى فى سن تثليثه (قوله ثم غسله)
اى ثم دلكه (قوله شعور وجهه) اى من اللحية وغيره او (قوله ثم غسله) اى الوجه مع ما فيه من الشعور
اى ثم ذلك الوجه وكذا قوله الا فى (ثم غسله) اى غسل باقى البدن مع ما فيه من الشعور ثم دلكه كذا فى
الاقايع المأميد تأخير تثليث البدن عن تثليث الغسل ولو قيل بالنفريق بأن يغسل ثم بذلك ثم هكذا ثانية ثم ثالثة
لم بعد فراجع ثم رايت ترجيح البصرى ذلك التفريق فى الوضوء (قوله قبا ساعليه) اى على الوضوء
(قوله بان يغسل شقه الايمن) اى المقدم ثم المؤخر (ثم الايسر) كذلك خطيب وعش وكذا يقال فى قوله
الآتى او بالى لثلاثة الايمن الخ (قوله واقضاه كلام الشارح) اى وكلام شرح المنهج حيث اقتصر
عليها قلنا كالوضوء يغسل راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا (قوله ذلك) اى للتميز والانفصال
(قوله بخلاف ما هنا) اى فى الغسل (قوله فى خصوص ذلك) اى فى تعيين الكيفية الثانية (قوله وهو
حصول السنة بكل الخ) ظاهره تساوى الكيفيتين ومقتضى ما فرق به مع قولهم فى الوضوء لا يمتنع تعدد قبل
تمام العضو تعين الاولى فلا اقل من ترجيحها وصرح به شيخنا فى النهاية وبحاجب عن مقتضى المذكور بان
جعله كالعضو لا يقتضى مساواته له كل وجوه من ثم سن هنا الترتيب لا ثم بصري وكذا صرح بترجيح
الاولى شرح الروض وعليه اقتصر الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وقال الكردى الاول الكيفية
الثانية كما وصحته فى الاصل فراجع اه (قوله والذكر) لعل المراد به ما يشمل ذكر اول الوضوء عقبه
وذكر (قوله هناك) اى فى الوضوء (قوله لغير عذر) لعله راجع لجميع المعاطيف (قوله بتفصيلها)
اى الموالاة (قوله سيد كرها) اى سنية الموالاة فى الغسل (قوله وغير ذلك) عطف على الذكر ومن

يغسلها بعد ثم يغسلها فى
ضمن الاضافة على الراس
ثم البدن (وبذلك) ما اتصل
له يده من يده خرو وجامن
خلاف من اوجه دليلنا
أن الآيتو الخبر ايش فيها
تعرض له مع ان اسم الغسل
شرعا ولغة لا يقتصر اليه
ويؤخذ من العلة ان ما لم
تصل له يده يتوصل إلى ذلك
يبد غيره مثلا إذا خالف
بالوجوب ذلك (وبذلك)
بالشروط السابقة فى الوضوء
تخليل راسه ثم غسله للاتباع
ثم تخليل شعور وجهه ثم
غسله ثم تخليل شعور بقية
البدن ثم غسله قبا ساعليه
وهذا الترتيب ظاهر وإن
لم ار من صرح به وتثليث
البقية إما بان يغسل شقه
الايمن ثم الايسر ثم هكذا
ثانية ثم ثالثة او بالى لثلاثة
الايمن ثم لثلاثة الايسر وكان
قياس كيفية التثليث فى
الوضوء تعين الثانية للسنة
واقضاه كلام الشارح لكن
من المعلوم الفرق بين ما هنا
وتم فان كلام المنقول ثم
كاليدين متميز منفصل عن
الآخر فتعينت فيه تلك
الكيفية لذلك بخلاف
ما هنا فان كون البدن فيه
كالعضو الواحد متع قبا ساعيه

على الوضوء فى خصوص ذلك ووجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمل وكذا يسن تثليث البدن
والذميمة والذكر وسائر السنن هنا فظاهر ماس هناك ومن ثم جرى هنا اكثر سنن الوضوء كتنسية مقترنة بالنية واستصحابها وترك
نفذ وتنشف واستعانة وتكلم لغير عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والموالاة بتفصيلها السابق ثم وسيد ذكره فى التيمم وغير ذلك

ويكنى راكدون قل تحرك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه (٢٨١) من اضطراب فيه بين الاسنوي

والمعتقن لكلامه لأن كل حركة توجب مماسة ماء لبده غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه التغييرية المقضية للانفصال المقضى للاستعمال لأن المدار في الانفصال المقضى له على انفصال البدن عنه عرفا وما هنالك كذلك وكان الفرق انه يقتصر في حصول التثليث ما لا يقتصر في حصول الاستعمال لأنه انفساد للماء فلا يكتفى فيه بالامور الاعتبارية وقدر فيمن أدخل يده بلا نية اغترافا لأن البحر كما ثلاثا وتحصل لسنة التثليث (وتتبع) المرأة ولو بكرا او عجوزا غيرة غير الحدة والجمره (الحيض) ولو احتمالا كافي المتحيرة على الأوجه او نفاس وتنجيس بخروج الدم لا يمنع تطييبه المقصود منه (أثره) أى عقب انقطاع دمه والغسل منه (مسكا) بان نجعله في قطنه وتدخلها فرجها والواجب غسله لا غيره وإن اصابه الدم خلافا للمحامي والمولى نعم للثقبه التي ينقض خارجها حكم الفرج على الأوجه وذلك لأمره صلى الله عليه وسلم بما ذكره ومن ثم تأكد ذكره لأنه يطيب المحل ثم يبيته بالمولى حيث كان قابلا له (والا) تردع وإن جدته

الغير كانه عليه شيئا كونه يحمل لينا له فيه رشاش (قوله) ويكنى في راكد (الخ) عبارة الخطيب والنهاية والاسنوي وشيخان ولو انفس في ماء فان كان جاريا كفى في التثليث ثلاث جربات لكن قد يفوته ذلك لأنه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء إذ ربما يضيق نفسه وإن كان راكدا انفس فيه ثلاثا بان يرفع راسه منه وينقل قدميه او ينقل فيه من مقامه إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج إلى انفصال جملته ولا راسه لأن حركته تحت الماء كجرى الماء عليه اه قال البجيرى على الاختلاف قوله وينقل قدميه أى لاجل تثليث باطن قدميه وقوله وينقل فيه أى في حال انفساه اه (قوله) وإن لم ينقل قدميه (الخ) خلافا لظاهر ما مر أعفا عن النهاية والخطيب والاسنوي عبارة السيد البصري قوله وإن لم ينقل قدميه (الخ) قد يقال إذا لم ينقلها يموت تثليث باطنهما اه وتقدم عن البجيرى مثله وقد يجاب بان الشارح دفعه بالتقييد بقوله إلى محل آخر وما مطلق النقل كان برفعهما ثم يضعهما في محلها فلا بد منه عند الشارح ايضا كما يفيد قوله تحرك جميع بدنه وقوله لا كل حركة الخ وقد رجع الخلاف بينه وبين الجمع المتقدم بذلك ثم رأت في سقم ما ضعه قوله وإن لم ينقل الخ أى فيمكن تحريكها اه (قوله) الامور الاعتبارية أى كالانفصال هنا (قوله) وقدر (الخ) تأييد لقوله ولم ينظر الخ (قوله) المرأة إلى قوله نعم في المعنى الا قوله ولو احتمالا إلى او نفاس وقوله وتنجسه إلى المتن وإلى قوله ولا يضره في النهاية الا قوله خلافا للمحامي والمتولى وقوله وأولاه إلى فان لم ترد وقوله غير ماء الرفع وقوله بل وفي حصول الى اما الحديثة (قوله) غير الحديثة (الخ) واستثنى الزركشي المستحاضة ايضا واقره المعنى (قوله) ولو احتمالا كافي المتحيرة (الخ) عبارة النهاية وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقهوا الا ذرعى وغيره والأوجه ان المتحيرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافى الوالد رحمه الله بحركة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصرفه بحمل وطء المستحاضة مع جريان دمها وقوله وافى الخ باقى في الشارح ما يوافقه (قوله) تنجسه (الخ) متعاقبا بمسألة المتحيرة قالوا ولما تقدمه على قوله او نفاس بصري (قوله) تنجسه (قوله) وقوله تطييبه ضمير هما للدخل واللسك والاول للثاني والثاني للارل وضمير منه الاتباع (قوله) عقب انقطاع دمه) أى دم الحيض والنفاس بخلاف دم الفساد وغيره منه بداهة قول المتن (أثره) يفتح الهمزة المثلثة ويجوز كسر الهمزة وسكان الثاء (قوله) مسكا) هو فارسى معرب الطيب المعروف معنى (قوله) الواجب غسله) وهو ما يفتح عند جلوسها على قدميه عا ش (قوله) لا غيره) أى غير فرجها التسمية بالنهاية وعلم انه لا يندب تطييب ما اصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه (قوله) للثقبه التي الخ) أى ثقبه انشئ اسد فرجها او خشي حكم بان ثقبته نهاية (قوله) وذلك) أى سن الاتباع و (قوله) بما ذكر) أى بالجمع المذكر بجيرى (قوله) وكره تركه) أى بلا عذر خطيب (قوله) لأنه الخ) علة الأمر بما ذكر (قوله) ترده الخ) عبارة المعنى أى وإن لم يتيسر بان يتجدد ولم تسمح به اه (قوله) كقسطوا اظفار القسط بالمضم من عقاير البحر والاطفار بفتح الهمزة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور كرى عبارة البجيرى همتوا عن البخور ويقال في

ويكنى في راكد) قال في العباب ويحصل التثليث للنجس في جاربأ بمر عليه ثلاث جربات قال في شرحه وإن لم يتحرك كافي الخادم وغيره لكن قد يفوته ذلك لعدة تحت الماء اذ ربما يضيق نفسه اه والوجه انه لو ترك ذلك إلى تمام الثلاث الجربات بان يتركها لم يكن له ثقل فيه ونظر وبوجه تثليثه وكذا يقال إذا ترك ذلك حتى تحرك ثلاث حركات في الراكد ثم ما تقدم في ذلك في الوضوء الجاري هنا (قوله) لا كل حركة توجب مماسة ماء لبده الخ) قضية هذا التعليل انه لو اتحد الماء بكف كالوضوء على العضو ماء معه ثم حركه حتى جرى هذا الماء عليه من أحد طرفه إلى الآخر فلا يحصل التثليث بذلك (قوله) أثره) شمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقهوا الا ذرعى وغيره والأوجه ان المتحيرة بعد غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافى شيئا للشهاب الملى بحركة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصرفه بحمل وطء المستحاضة مع جريان دمها وسياقنى هذا في الشرح (قوله) ولا ترده) اهلا زاد اولم

القسط كسب بضم الكاف كافى الشورى والاعطار شىء من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه كافى البرماوى اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اولاه اكثر حرارة (قوله استعمال الاس) اى الامر باستعماله كما يستفاد من قوله بن شبة وان اوم كلام الشارح خلافه اللهم إلا ان يكون مستنده رواية اخرى بصري (قوله فالنوى) اى نوى الزبيب ثم مطلق النوى بجبرى (قوله بل لو جعلت ماماخ) عبارة الخطيب وشرح المنهج فان تجده اى الطين كفى الماء اه زاد النبا في دفع السكره كما فى المجموع لاجل السنة خلافا لانسوى اه وفى الجبرى على شرح المنهج اى غير ماء الفسل الزافع للحدث وعند الشيخ عميرة لا اكتشافا بماء الفسل الزافع للحدث اه وعلى الانقاع اى ماء الفسل فى دفع الرائحة لاجل السنة من حوى اه (قوله غير ماء الرفع) قضيت به ان الاختصار على ماء الرفع لا يكتفى فى دفع السكره سم اى خلافا للنبا هو شيخ الاسلام والخطيب على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفى حصول اصل سنة النظافة) خلافا لظاهر مامر عن النهاية (قوله وبه اخ) اى بقوله فالترتيب اخ (قوله معنى يعود على النص اخ) وهذا نظير قول الحنفية العلق فى وجوب الشاة فى الزكاة دفع حاجة الفقير هو يتدفع بوجوب قيمته تهاوردوا ذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الاصل وهو وجوب الشاة على التعمين وهو لا يجوز كذا فى ابن شبة وبه يعلم ما فى جواب الشارح فانه لو تم لما صح درهم على الحنفية بما ذكر لجواز استنادهم لما ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة فى صورة من الصور بصري (قوله ووجه اندفاعه اخ) أقول وايضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالباطل بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص البس الذى هو المجلس باليد ما اقتضى نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما بينهما) تنى ضمير المعطوفين باولائها التوبيع (قوله ومن ثم رجح غير اخ) واعتمده النهاية والغنى قال لا يمنع على الحرمة استعمال الطيب مطلقا قسما كان او غيره طال مدة احرارها أم لا اه (قوله لم يسئل لها اخ) اعتمده النهاية قال سم لا يقال بل لا يمنع لانه مظفر لانا نقول تقدم ان محله ما يظن من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه اه (قوله التطيب) اى بشىء من انواع الطيب نهاية (قوله بعده) اى الفجر (قوله اى الفسل) الى قول المتن ويسئل فى الغنى لا قوله وكذا التيمم وقوله وكون الايتان الى ذلك وقوله نعم الى واذر كذا فى النهاية لا قوله وذلك الى وعمل قول المتن (ولا يسئل تجديده) بل بكرة قياس على ما وجد وضوءه قبل ان يصل به صلاة ما يجمع أن كلا غير مشروع عرش (قوله يسئل تجديده) اى فى السلام أما وضوءه صاحب الضرورة فلا يستحب تجديده كما قاله الشورى وعش بجبرى (قوله وكون الايتان اخ) جواب عما نضامن الغاية (قوله وانما اخ) قد يفيد انه لا يجدد معه التيمم المضوم اليه سم وبقيده ايضا قول الشارح السابق وكذا التيمم (قوله وذلك) اى من تجديده وضوءه (قوله لان التجديد اخ) لو سكت عن هذه لكان اولى لان الفسل كان كذلك قايروني (قوله اذا صلى بالاول صلاة ما اخ) اى كما قاله المصنف فى باب النذر من زوائد الروضة وشرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحية المسجد وسنة الوضوء وغيرهما فان قيل ينسلس عليه الامر فيحصل له مشقة يجب بان هذا مقوض اليه اذا اراد ان يادة الاجر فعل مخفى لعله قيل اخر دلما استظهره الاستاذ البكرى من استثناء سنة الوضوء لئلا يلزم التسلسل بجبرى

بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفى فى دفع كراهة ترك الاتباع بل وفى حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولية كما علم ما تقرره وبه يتدفع ما قيل لاجراء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالابطال ووجه اندفاعه انه يكتفى فى حكمة النص عليه كونه افضل من غيره اما المحدة فتقتصر على قليل قسط او اعطار ولا يضر ما فيها من التطيب لانه يسير جدا فسوخ لها فيه للحاجة قال الاذعى والحرمة كالحدوة واولى بالنقض اى لقصر زمن الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما وسيأتى فى الصائفة انه يكره لها التطيب فلو انقطع قبيل الفجر فوت وارادت الفسل بعده لم يسئل لها التطيب فيها يظهر (ولا يسئل تجديده) اى الفسل لانه لم ينقل ولما فيه من المشقة وكذا التيمم (بخلاف الوضوء) يسئل تجديده ولو لماسح الخف كما مروان كل بالتيمم لنحو جرح وكون الايتان ببعض الطهارة غير مشروع انما هو مع امكان فعل بعضها الآخر وذلك لان التجديد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بتي

صلاة ما ولور كمة لاجدة
وطوافوا ولا كره كالغسله
الرابعة نعم بجه أنه لو قصد
به عبادة مستقلة حرم
لنلاعبه وإذا لم يعارضه
ما هو أهم منه وإذا لم
التسلسل (ويسن أن
لا ينقص) بفتح أوله
متعديا فضمير الفاعل
للمتطهر وقاصر فاعله هو
الفاعل وهو ما نقل عن
خطه (ما هو الموضوع من)
وهو رطل وثلاث (و)
ماء (النسل عن صاع)
وهو خمسة أرتال وثلاث
تقريباً فيهما للاتباع ومغله
فيمن بدنه قريب من
اعتدال بدنه صلى الله عليه
وسلم ونعمته ولا زيد
ونقص لائق به وقضية
عبارتهما من ندب عدم
النقص من بدنه كذلك أنه
لا يسن له ترك زيادة
لاسرف فيها والأوجه
ما أخذه ابن الرقعة من
كلامهم والخبر أنه يندب
له الاختصار عليهما أى
إلا حاجة كتيقن كمال
الأتان بجميع المطلوبات
وزعم غيره أن كلامهم
يشعر بندب زيادة لاسرف
فيها لأن مندوباً بها لا يتأتى
إلا بها قطعاً ممنوع (ولا
حد له) أى لمساها فلو
نقص عما ذكر وأسبغ

(قوله صلاة) يشمل صلاة الجنائزة ثم على حج وبذني أن المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرم بها ثم
قصدت لم يسن له التجديد ع وشي ومروى (قوله لاجدة) أى للزوجة أو شكر نهاية (قوله وطوافوا) وكذا
خطبة الجمعة مروى (قوله ولا إلخ) عبارة للمغنى أما إذا لم يصل به فلا يسن فإن خالف وفعل لم يصح وضوءه
لأنه غير مطلوب اه (قوله كره) تنزيهاً لا تحريمًا بدليل قوله كالغسله الرابعة سم زاد النهاية ويصح
اه وأهل ما مر عن المغنى من عدم الصحة هو الأقرب ويؤيده قول الشارح لا لا نعم بجه إلخ (قوله عبادة
مستقلة) لعل مراده بالمستقلة أنها عبادة مطلوبة منه لذاتها ع (قوله حرم إلخ) رده الرمي بأن قصد
منه النظافة وأطال الشورى في تأييده والرد على ما قاله ابن حزم بجري بحذف (قوله وإذا لم يعارضه إلخ)
عطف على قوله إذا صلى إلخ عبارة النهائية والمغنى نعم أن عارض التجديد فضيلة أول الوقت قدمت عليه
لأنها أولى منه كافي بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله ولا) أى وإن لم يقصد من التجديد بأن يعارضه
الأمم منه (قوله لزوم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم إذا التجديد بما يطلب إذا صلى بالاول لو أراد أخرى
مع بقا الأول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلى وإن لا يريد أخرى وإن لا يبقى الأول
فمن إن اللزوم تأمل سم وقد يقال إن مراد الشارح على فرض وجودها كما يفيد مروج قوله ولو إلخ
للشروط الأخير فقط أى عدم المعارض الأمم (قوله بفتح أوله) إلى قوله وقضية إلخ في النهاية (قوله)
بفتح أوله) أى وضوء الغاف مخففة ويجوز ضم اليه مع كسر القاف مشدداً ع (قوله متعدد إلخ) وهذا
أولى لأن نسبة النقص إلى المتطهر أولى شورى (قوله فضمير الفاعل إلخ) أى وماء الموضوع منصوب
على أنه معقول نهاية (قوله وهو إلخ) أى رفع الماء نهاية (قوله وهو رطل) إلى قوله أى إلا للمغنى
(قوله رطل وثلاث) أى بعداى نهاية وبالمرى رطل تقريباً ع (قوله تقريباً فيهما) أى في المدة
والصاع (قوله ومغله) أى على سن عدم النقص عما ذكر (قوله من ندب إلخ) بيان لعبارتهما (قوله)
كذلك) أى قرب من بدنه صلى الله عليه وسلم اعتدالاً ونعومة (قوله والأوجه إلخ) وفاقاً لهما بقوله المغنى
(قوله من كلامهم) أى الأصحاب معنى (قوله إلا الحاجة إلخ) وتركه الزيادة على الثلاث وصب ما يزيد
على ما يكفي عادة في كل مرة ولو الأولى ما لم يعرض له وسوسة أو شك في يقين الطهارة أو في غدد ما في يده وقد
يقع للإنسان أنه إذا توضأ من ماء قليل أو بمحلول كدبره فيكفيه القليل من ذلك وأنه إذا تطهر من مسيل أو ملك
غيره بأذنه كالخامات بالغ في مقدار الغرف فقلوا كثر من الغرفات والظاهر أن ذلك لا يحرم حيث كان استعماله
لفرض صحيح كالاستظهار في الطهارة ع (قوله وزعم غيره) أى غير ابن الرقعة (قوله أى لهما)
إلى قوله وفي خبر في النهاية وإلى قوله قال للمغنى إلا قوله أو غيره على الأوجه (قوله أو غيره على الأوجه) أى

قد يفيد أنه لا يجحد معه التيمم المضموم إليه (قوله صلاة) تشمل صلاة الجنائزة وقال الاستاذ البكري في كثره
غير سنة الموضوع فظاهر إلا إذا قلنا لسنة الموضوع المجدد كما هو ظاهر حديث بلال إلخ اه فليتأمل فيه وكان
مراده أن إذا قلنا الموضوع المجدد سنة اشترط في ندب التجديد أن يصل بالاول صلاة ما غير سنة الموضوع ولذا يلزم
التسلسل وإن قلنا لسنة فلا فرق إذا يلزم له (قوله ولا كره) أى تنزيهاً لا تحريمًا بدليل قوله كالغسله
الرابعة مر (قوله وإذا لم يعارضه) تصريح بشكر التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة أول الوقت
قدمت على التجديد لأنها أولى منه أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله والازم التسلسل) وأقول التسلسل
غير لازم إذا التجديد بما يطلب إذا صلى بالاول لو أراد أخرى مع بقا الأول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير
لازم لجواز أن لا يصلى وإن لا يريد أخرى وإن لا يبقى الأول فمن إن اللزوم تأمل (قوله لحدث أو غيره) كانه
إشارة إلى خلفه ما في شرح الروض حيث قال قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اه وهو محمول
على وضوء الجنب اه ثم رأيت في شرح العباب صرح برمد ما في شرح الروض من غير عزو إليه حيث قال وفي
المجموع عن البيان أن الوضوء فيه كالغسل وحل على وضوء الجنب وسبب كراهة ذلك اختلاف العلماء في
طوره مع أنه أن الأغضاء لا تخلو غالباً عن الأعراق والأوساخ فربما يورثه استغذار أو قضية ذلك بقاء كلام

كفى وفي خبر حسن أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مد ويسن أن لا يغتسل لجنازة أو غيره أو أن لا يتوضأ لحدث أو غيره على الأوجه

من عين غير جار لانه قد
يقدره وان يؤخر من اجنب
بحر وخرج التي غسله عن بوله
لئلا يخرج معه فضلة منية
فيبطل غسله قال بعض
الحفاظ وان يخط من يغتسل
في فلاة ولم يجد ما يستتر به
خطا كالدارة ثم يسمى الله
ويغتسل فيها وان لا يغتسل
نصف الثمار ولا عند العتمة
وان لا يدخل الماء الا بمنزرة
فان اراد القاء فبعد ان يستر
الماء عورته او كانه اعتمد
في غير الاخر على ما راه كاليا
في ندب ذلك وان لم يذكره
وفيه ما فيه وان لا يزال ذو
حدث اكبر قبله شيئا من بدنه
ولو نحو دم قال الغزالي ان
اجزاه تعود اليه في الاخرة
بوصف الجنابة فيقال ان
كل شعرة تطالبه بجنابتها
وان يغسل بكافئ او فضاء
انقطع دمها فخرج هو يتوضا
ان وجد الماء ولا يتم
ويحصل اصل السنة يغسل
الفرج ان اراد نحو جماع او
نوم ان اكل او شرب
والا كره وينبغي ان يلحق
بهذا الاربعة ارادة الذكر
اخذا من تيممه ^{كالتيمم}
لرد سلام من سلم عليه جنبا
والقصد به في غير الاول
تخفيف الحدث فينتقض
به وفي زيادة النشاط للعود
فلا ينتقض به وهو كوضوء
التجديد والوضوء لنحو
القراءة فلا بد فيه من
نية معتبرة ويجوز الغسل
عاريا قال جمع

خلافا للاسنى والمخني عبارة قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اهو هو محمول كما قال شيخنا
على وضوء الجنب اه (قوله في را كد) شامل للسبيل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من نظف جسده قبل
الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او
الغسل منه ان سبق التنظيف المذكور سم (قوله لانه قد يقدره) عبارة عن المخني والاياعاب وانما كره ذلك
لاختلاف العلماء في طهورة ذلك الماء والشبه بالماء المضاف الى شيء لازم كما الوردي قال ما عرق او
وسخ اه (قوله فيبطل غسله) يعني فيحتاج الى غسل آخر (قوله كالدارة) أي الدائرة (قوله) ولا عند
العتمة وهي تلك الليل الاول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره ان يدخله أي الحمام قبل
المغرب وبين العشامين لانه وقت انتشار الشياطين اه (قوله انتهى) أي قول بعض الحفاظ و (قوله
وكان الخ) أي ذلك البعض (قوله في غير الاخير) والاخير قوله وان لا يدخل الماء الا بمنزرة (قوله وفيه
ما فيه) قد ثبت وقت في التنظير فيه حيث نكروا ما يقع للشارح وغيره انه يذكر خبر اثم برتب عليه التدب مع
انه ليس مصر حابه في كلام الاحباب بصري (قوله وان لا يزال الخ) عبارة عن النهاية والمخطيب قال في الاحياء
لا ينبغي ان يحلق او يرقم او يستحد او يخرج دما وبين من نفسه جزء او هو جنب انسا جزاءه الخ (قوله
لان اجزاه الخ) ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا يرتفع جنابتها بفصلها سم على جميع
اه عش (قوله) تعود اليه في الاخرة) هذا مبني على ان العود ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف
وقال السعد في شرح العقائد النسفية المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره عش
عبارة الجبري في انه نظر لان الذي رد اليه مامات عليه لا جميع اطفاله التي قلها في عمره ولا شعره كذلك فرأى جمعه
قلوب في عبارة المدايني قوله لان اجزاه الخ الى الاصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فانه
يعود اليه منفصلا عن بدنه لتسكيته أي تويجه حيث امر بان لا يزال به حالة الجنابة او نحوها انتهت (قوله
وبقال ان كل شعره الخ) قائمته التي تبيخ واللوم يوم القيامة لتفاعل ذلك وينبغي ان محل ذلك حيث قصر
كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل ولا فلا كان تجاه المرت عش (قوله وان يغسل) أي الجنب (قوله
فرجه) واضمح ان محله حيث كان به مقدر ولو طاهر اكتمى ولا فلا حاجة اليه كما لو لم يحائل ولم يزل
بصري (قوله ريتو صالحا) وكيفية نية الجنب وغيره ما يأتي نويت سنة وضوءا لاكل او النوم مثلا اخذا
بما يأتي في الاغسال المستنونة ويظهر انها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الا ان ادراج تحية المسجد في
غيرها اه كرهى عن الاياعاب (قوله ان اراد الخ) قيد لكل من غسل الفرج والوضوء التيمم (قوله نحو
جماع الخ) انظر هل ادخل بالنحو مجالس اهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتبها (قوله
والقصد به) أي بالوضوء في غير الاول اي غير الجماع و (قوله فينتقض به) أي ذلك الوضوء بالحدث (قوله
وفيه) أي في الجماع (قوله فلا ينتقض به) اقول وهذا ما يلغى به فيقال للوضوء مشرعى لا ينتقض بالحدث
بصري (قوله وهو) أي الوضوء لنحو الجماع ابتداء (قوله كوضوء التجديد الخ) خبره (قوله ويجوز
الغسل عاريا الخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون
عورتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها او في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف
عورتهم وان علم عدم مثاله فقد روى ان الرجل اذا دخل الحمام عاريا لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا
عذر لان امرهن مبني على المبالغة في الستر ولما في خروجهن من الفتنة والشر وقد ورد ما من امرأة تخلع
ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والجنائين كالنساء وينبغي لادخله ان يقصد التطهير والتنظيف

البيان على عموم هو ما فهمه كلام المجموع لان وضوء المحدث يتأني فيه سبب السكر اه المذكور وحيث
فلوجه الدحل المذكور الى اخر ما اطال به (قوله في را كد) شامل للسبيل وغيره وظاهره انه لا فرق في
السكر اه بين من تغف جسده قبل الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجه بان من شأن
النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء والغسل منه وان سبق التنظيف المذكور (قوله لان اجزاه تعود الخ)

عله إذا لم يحتج له ولا
 كخوف رشاش يلحق
 ثوبه جاز لما يأتي من
 حل التعري في الخلوة
 لأدنى غرض وأقنى
 بعضهم بحرمه جماع من
 تنجس ذكره قبل غسله أى
 ان وجد الماء وينبغي
 تخصيصه بغير الساس
 لتصريحهم بحل وطه
 المستحاضة مع جريان دمها
 وغيره من يعلم من عادته أن
 الماء يفره عن جماع يحتاج
 اليه (ومن به) أى يبدنه
 (نجس) عتيق أو حكمى
 (يغسلهم) يقتل ولا تنكح
 لها غسله) واحدة (وكذا
 في الوضوء) لانها واجب
 مختلفا للجنس فلا يتداخلان
 (قلت الاصح تكفيه) حتى
 في الميت وللعلم بهذا ما هنا
 سكت عن استدراك ما ياتي
 ثم كما ستعلمه (والله اعلم)
 لحصول الغرض منها بمرور
 الماء على المحل اما في الحكمة
 فواضح (واما في العينية
 فالغرض انها زالت بحريه
 وان الماء وارد لم يتغير ولا
 زاد وزنه ولا حالت بينه وبين
 العضو فان انتفى شرطه من
 ذلك فالحدث باق كالنجس
 فلم ان الملاحظة لا يطرر محلها
 عن الحدث لا بعد تسييمها
 مع التعفير (ومن اغتسل
 لجنازة) اوحياض او نفاس

لا التزوم التمتع وتسلم الاجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رآى فيه عاريا وأن لا يجعل بدخل البيت الحار
 حتى يرقى في الاول وأن لا يكثر الكلام وان بدخل وقت الخلوة او يتكف إخلاء الحمام ان قدر عليه وأن
 يستغفر الله تعالى ويدع وجهه ويصلي ركعتين ويكره ان يدخله قبل المغرب وبين العشامين ويكره
 للصائم وصب الماء البارد على الرأس وشربه عند دخوله وجهه من حيث الطيب وان يتذكر بحرارة حرارة
 جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادق لا بأس بذلك غيره إلا عورة او مظنة شوبه لا بقوله لغيره عافاك
 الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يحاط الناس بالتنظيف بالازليح كبره وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن
 الادب معهم نهاية بادنى تصرف واكثر ذلك في المغنى قال عرش قوله مر وان علم عدم امثاله ومعلوم ان
 النبى عن المنكرو الامر بالمعروف ونماحيبان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررا لم يجب عليه وقوله مر
 ولا بالمصافحة وما اعتاده الناس من تقبيل الانسان بنفسه بعد المصافحة ينبغي انه لا بأس به ايضا سأل اذا اعتيد
 ذلك للتعظيم اه (قوله لا الوضوء الخ) اى عاريا (قوله ويرد) اى قول الجع انظر لم يجعل اطلاق الجمع
 على ما ذكره مع إمكانه (قوله بأن محله) اى محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا (قوله وأقنى)
 الى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشباب الرملى سم (قوله بحرمه جماع
 من تنجس ذكره الخ) اى بغير المذى اما به فلا يحرم بل يعنى عن ذلك فى حقه بالنسبة للجماع خاصة لأن
 غسله يفره وقد يتكرر ذلك منه فيشقى عليه واما بالنسبة لغير الجماع فلا يعنى عنه فلو اصاب ثوبه شيء
 من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان
 حكمه ما ذكر وان نذر خروجه وقضية قول ابن حبيب وغيره من يعلم الخ ان من اعتاد عدم فتور الذكركر بغسله
 وان تكرر لا يعنى عن المذى فى حقه عرش (قوله اى يبدنه) الى الباب في المغنى لا الاول لعدم صحة الواجب
 الى ان لو اغتسل وقوله وظاهر الى المتن وكذا في النهاية لا الاول اى غسلها الى المتن قول المتن (ولا ياتي لها
 غسله الخ) وعلى هذا تقدم من إزالة النجس شرط لا ركن معنى (قوله لانها) اى غسل النجس وغسل الحدث
 قول المتن (تكفيه) اى تنكح الغسلة من به نجس وحدث عنهما (قوله حتى في الميت الخ) في جعله غاية
 لما قبله المفروض الى الحى تسامح (قوله بهذا) أى بالسكفاية في غسل الميت (قوله ما ياتي) أى من
 اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت (ثم) اى فى الجنائز نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع مانع
 صحة نحو الصلاة ويحتمل ان المراد بالغرض هنا انفصال الوضوءارة النهاية والمغنى لان واجبهما غسل
 العضو وقد وجد اه (قوله ولا حالت الخ) قيد بالبعث يعنى عن هذا قوله زالت بحريه بصرى (قوله فلم الخ)
 اى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يطرر محلها عن الحدث الخ) اى لبقا بنجاسته معنى قال سم وقع
 السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحتها إذا حدث إثم بار ترفع بالسابعة فلا بد من قرن
 النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت باول
 الغسل الرفع والسابعة وحدها ترفع إذ لو الغسلات السابقة عليها مارفعت فليتأمل اه واقره عرش
 (قوله لا بعد تسييم الخ) اى بعد تمام السابعة يحكم بارتفاع الحدث لا قبله لانه يحتاج بعد السابعة الى

ظاهر هذا الصنيع أن الاجزاء المفصلة قبل الاغتسال لا ترفع جنابها بغسلها (قوله ما ياتي ثم كما ستعلمه)
 عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس اه واجاب بعضهم ايضا بان بدنى معنى مع
 كما قاله في الوقف في قول القائل بظنا بعد بطن انه لتعميم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون
 المتبادر من بعده معنى الترتيب ولهذا ارتكبه في موضع آخر كفى طالق طالق بعد طلاقه حيث قال ابو قح
 المصنفه ولأن المحرر عرهنك بمثل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن
 يزال ما عليه من النجاسة إن كانت اه مع إرادته بعد الترتيب لانه معتقده فن إبدال العبدان بغير المصنف
 بمثل عبارته مر يد اذ غافته لم يكن فاسدا فنامله (قوله لا بعد تسييمها) وقع السؤال هل تصح النية قبل
 السابعة فأجاب مر بعدم صحتها قبلها إذا حدث إثم بار ترفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى أنها

تطهير عن الحدث بصرى (قوله افر اكل يغسل) عبارة المغنى وعبره ان يغتسل للجنابة ثم للجمعة كانه فى البحر عن الاححاب اه (قوله وخطبة الجمعة الخ) بان قدم الكسوف ثم خطب ونوى بخطبته خطبة الجمعة والكسوف معنى (قوله بنية) اى الظاهر وسنة وخطبة الجمعة وخطبة الكسوف (قوله لانه مقصود) اى مع عدم مساواة المسنون الغير المنوى للواجب المنوى اى فى المقصود فاشبه سنة الظاهر مع فرضه كما اشار اليه النهاية والمغنى وصرح بذلك الحلي فاندفع بذلك ما طال به السيد البصرى هنا (قوله ومن ثم تيمم الخ) عبارة النهاية والمغنى وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون التيمم حيث تحصل وإن لم ينو بها بان المقصود ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس القصد هنا النظافة بدليل انه يتيمم عند عجزه عن المامام (قوله وإن تنوى) اى بان لم تتمرض امالو فليت فلا تحصل بخلاف الحدث الا اصغر فانه يرتفع وان نقاه لا ضمحل له مع الجنابة عش (قوله اشغال البقعة) التيمم به لغة قليلة وكان الاولى ان يقول لشغل البقعة وفى المختار شغل بسكون الغين وضمها وشغل بفتح الشين وسكون الغين وبفتح نى فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تغل اشغله لانه لغة رديئة اه عش (قوله ولا لا يغني عن حصول السنة الخ) على هذا لى نوى يوم الجمعة رفع الجنابة غلطا حصل غسل الجمعة سم (قوله لاحد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين عن حدث اما واجبان احدهما عن حدث كجنابة والاخر عن نذر فالجنابة كما قاله مر انه لا يحصل احدهما بنية الاخر لان بنية احدهما لا يتضمن الاخر امانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقا واما بنية الاخر فلان المنذور جنس آخر ليس من جنس ما عن الحدث بل لو كان نذرين انجمه عدم حصول احدهما بنية الاخر ايضا فلينال سم على حجج وذلك لان كلا من النذرين اوجب فعلا مستقلا غير ما وجبه الاخر من حيث الشخص والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنابة حيث اجزاهما بنية احدهما ان المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو اذا ارتفع بالنسبة لاحدها ارتفع ضرورة بالنسبة لباقيها اذا انتفع لا يتبعه من ثم لو نوى بعضهم لم يتف فكأنك كما كاشى الواحد عش (قوله ان الطهارات الخ) اى المشتركة بالمقصود منها (قوله وظاهر ان المراد الخ) هذا جار على ما جرى عليه شيخ الاسلام فى تحية المسجد لكن الظاهر من قول الشارح مر لو طابت منه اغسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقاء وجمعة ونوى احدها حصل الجميع الخ حصول الثواب ايضا خلافا للحجج ومن سبقه اه (قوله وان لم ينو معه الوضوء) بل لو نقاه لم ينتف لما سياتى من اضمحلال الاصغر مع الاكبر عش (قوله وافهم الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد نبهه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنابة وان الاصغر يضمحل معه اى لا يبقى له حكم فلهذا عبر المصنف بقوله كفى اه (قوله لم يبق له حكم) فالغسل عن الاكبر فقط لا عنه وعن الاصغر بصرى (باب النجاسة)

الفراد كل يغسل وإنما لم يصح الظاهر وسنة وخطبه الجمعة والكسوف بنية لان مبنى الطهارات على التداخل بخلاف الصلاة وما فى معناها كالخطبة (أو) لاحدهما حصل فقط (علا بما نواه وإنما لم يندرج المسنون فى الواجب لانه مقصود ومن ثم تيمم للعجز عنه بخلاف التيمم ومن ثم حصلت بغيرها وان لم تنو على ما باقى لان القصد اشغال البقعة وافهم المان عدم صحة الواجب بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تعدد الاينبغى حصول السنة بذلك لعذر موافق له لو اغتسل لاحد واجبين أو أحد فقلين فكر بنية فقط حصل الآخر وهو كذلك لما مر أن مبنى الطهارات على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كما فى التيمم (قلت ولو احدث ثم اجنب أو عكسه) او وجدا معا (كفى الغسل) وان لم ينو معه الوضوء ولا رتب اعضاءه (على المذهب والله أعلم) لا ندرج الاصغر فى الاكبر ولا نظرا لاختلاف المجلس مع حصول المقصود وأهم قوله كفى ان الاصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك (باب النجاسة)

تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل فى رفع الحدث فقد اقرت نية التيمم بالغسل الواقع والسابعة وقد هام ثم ارتفع ذلول الغسلة السابقة عليها ما رفعت فليتأمل (قوله ولا احدهما حصل) ان كان لفظ المصنف احدهما بانياً تيمم احدى فقله حصل اى غسل تلك الاحدى (قوله ولا لا يغني عن حصول السنة) على هذا لى نوى يوم الجمعة رفع الجنابة غلطا حصل غسل الجمعة (قوله لاحد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين عن حدث اما واجبان احدهما عن حدث كجنابة والاخر عن نذر فالجنابة كما قاله مر انه لا يحصل احدهما بنية الاخر لان بنية احدهما لا تتضمن الاخر امانية المنذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقا واما بنية الاخر فلان المنذور جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كان نذرين انجمه عدم حصول احدهما بنية الاخر ايضا فلينال (قوله وافهم قوله كفى) فى شرح مر وقد نبهه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنابة وان الاصغر يضمحل معه اى لا يبقى له حكم فلهذا عبر المصنف بقوله كفى اه (باب النجاسة)

أى فى بيان أفرادها وقوله وإزالة النجاسة استخدام إذا مراد بالنجاسة هنا أعيانها وبعضها أى إزالة النجاسة الوصف القائم بالخل المانع من صحة الصلاة حيث لا مخرج بغيره (قوله وإزالة النجاسة) أى قترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يدعى إزالة النجاسة على شيء يستدعى ذكر متعلقاته ولو أوزمه ولو غرضية ع ش (قوله لانه) أى التيمم (قوله عما قبلها) أى عن الوضوء والغسل (قوله أو تقديمها عقب المياه) أى لتوقف الإزالة على الماء (قوله) وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في مجتهما تقديم إزالتهما وأنه يمكن مقارنة إزالتهما وقد تمت على التيمم إشارة إلى أنه لا يشترط في مجتهما تقديم إزالتهما فليتأمل فى غاية الحسن سم على حج وقوله لانه يكفي مقارنة الخ أى قبلها لو كانت فيما يجب غسله فى الوضوء والغسل الملوكانت فى غير أعضاء الوضوء فيصح مع وجودها كالمعتمد من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السلم ع ش عبارة السيد عمر البصرى قد يقال الأولى توجيه هذا الصنيع بأن فيه الإشارة إلى أنها شرط للتيمم وليست شرطا للوضوء والغسل بآثارهم وإلا لما صح تطهير ما عدا محلها قبلها قبل إزالتهما وليس كذلك وأما الاختلاف فى الاكتفاء فى الغسلة فامر آخر ليس الملحوظ فيه أن رفع الحدث موقوف على إزالة التلأبل انهما أوجبان مختلفا: المجلس فلا يتبدل إخلال وعلى التنزل فاهنصف لا يرى ذلك فقامل وانصف اه ولا يخفى أن هذا عين جواب سم إلا أن فيه زيادة تفصيل (قوله على مامر) لعله اراد به رأى الرفعى دون رأى المصنف (قوله فى بعضها) وهو النجاسة المغلفة (قوله من تراب التيمم) أى من جنس التراب الذى يتوقف عليه التيمم (قوله المستقذر) أى لو طاهر كالبهق والمخاط والمثى فالغنى التلوى اعم من المعنى الشرعى كاهو الغالب شيخنا (قوله مستقذر الخ) اعتبار الاستقذار هنا بنا على اعتبار عدمه فى الحد المذكور فى شرح الروض وغيره بقوله كل عين حرم تناوله لى أن قالوا لا لحرمتها ولا لاستقذارها لى أن يقال أن المعنى أن حرمة تناوله لا لكونها مستقذرة سم على منبج اه ع ش زاده الرشيدى واعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستقذرة ذلك منعه فى الكلب الخى ولهذا ياله من لا يمتد نجاسته فلا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا بل زعمه عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) أن قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم فى التعريف يوجب الدور لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون موقفا عليه أو هو موقوفه عليه لكونه جزءا من تعريفها لا يجب بانه رسم والرسم لا يضر فيه ذلك اه حنفى أى تعبير الشارح بالحد على اصطلاح الأصوليين لا المنطقة (قوله حيث لا مخرج) أى بخلاف ما لو كان هناك مخرج أى يجوز كفى فائد الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلح لحرمة الوقت وعليه الاعادة شيخنا عبارة البجيرمى هذا القيد لا يدخل فى دخول المستحبى بالحجر فانه يعنى عن أثر الاستنجاء وتصح إمامته مع ذلك محكم على هذا لأن التنجيس إلا أنه عني عنه اه (قوله بغير ذلك الخ) ذكره النهاية والمعنى ويسطافيه أيضا (قوله وبالعد) عطف على بالحد (قوله وسلكها) أى سلك المصنف التعريف بالعد (قوله لسهولة معرفتها) أى بخلاف معرفتها بالحد فاهنصف بالنسبة للمتميزين فضلا عن غيرهم (قوله لى أن الأصل فى الاعيان الخ) اعلم أن الاعيان جماد وجوان فبالحد كله طاهر إلا ما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناء الشارع أيضا وقدره المصنف على ذلك بقوله وكتبنا بوقوعه والمراد بالحيوان ماله وروح بالجماء ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المئى والعلقه والمصنعة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

(قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في مجتهما تقديم إزالتهما لانه يمكن مقارنة إزالتهما وقد تمت على التيمم إشارة إلى أنه لا يشترط في مجتهما تقديم إزالتهما فليتأمل فى غاية الحسن (قوله مستقذر) لقائل أن يقول اعتبار الاستقذار فيما يناقض اعتبار عدمه فى الجدل الآخر المذكور فى شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناوله لى أن قالوا لحرمتها ولا لاستقذارها ونفيه فى قولهم فى الاستدلال على نجاسة الميتة كفى فى شرح الروض كغيره لحرمة تناوله لى أن قالوا لحرمت عليه الميتة

وإزالة النجاسة قبل كان
ينبغي تأخيرها عن التيمم
لانه بدل عما قبلها لا عنها أو
تقديمها عقب المياه وقد
يجاب بأن لهذا الصنيع
وجبا أيضا وهو أن إزالة النجاسة
لما كانت شرطا للوضوء
والغسل على ما روى كان لابد
فى بعضها من تراب التيمم
كانت آخذة طرفا عما قبلها
وعا بعدها فتوسطت
بينهما إشارة لذلك (هى)
لغة المستقذر وشرعا بالحد
مستقذر يمنع صحة الصلاة
حيث لا مخرج وحد
بغير ذلك وقد بسطت
الكلام عليه فى شرح
العباب بما لا يستغنى عن
مراجعته لكثرة قواعده
وعزة أكثرها وبالعد
وسلكه لسهولة معرفتها
وأشارة إلى أن الأصل فى
الاعيان الطهارة لأنها
خلقت للمنافع العباد ولما
تفضل أو تكل بالطهارة
ولى أن ما عدا ما ذكره

وجزا الحيوان كينته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر إن كان رشحا كالعرق والريق ونحوهما فطاهر وأعماله استحالة في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال إصلاحه كاللبن من الما كرو والادى وكالبيض طاهر والحاصل أن جميع ما في السكون أجماد أو حيوان أو فضلات فالحیوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وقرع كل منهما وأجماد كله طاهر إلا المسكر (قوله) وأشار به إلى عدم انحصار (قوله) خلقت لمنافع العباد) أي ولو من بعض الوجوه نهاية ومعنى (قوله) ونحوه) أشار به إلى عدم انحصار النجاسة فيأذ كره المصنف عبارة المعنى وعرفها المصنف كاصله بالعذر ظاهره حصرها فيما عده وليس مراد الآن منها أشياء بل يذكرها وسأنبه على بعضها فلقد ذكرها صافيا لإجماليا كما تقدم كان أولى اهـ (قوله) قد خلقت القطرة محل تأمل إلا أن كان المراد الصالح ولو مع ضخمة لا غير به صرى عبارة سم في هذا التفریع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار وكان الوجه أن يزاد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه اهـ (قوله) وأريد به هنا (خ) ظاهر تفسيره المسكر بالمعطى وإخراجهم الحشيشة بالمائع عن عصير العنب إذا ظهر فيه التخير وصار مغطيا للعقل ولم تقصر فيه شدة مطر به صار نجسا وقد يقتضى قوله مر إلى فى التخلل المحصل لطهارته والخمر وبكى زوال النشوة (خ) خلافة وان العصور مالم تصر فيه شدة مطر به لا يحكم بنجاسته وإن حرم تناوله عش (قوله) وإلا لم يحتج (خ) خلافا للنهاية عبارة وخروج زبادته على أصله مائع غيرده الحشيشة والبنج والافيون فانه وإن اسكر طاهر وقد صرح في المجموع بان البنج والحشيش طاهران مسكران اهـ قال عش قوله مر وقد صرح (خ) أشار به إلى جواب اعتراض وأرد على المتن تقديره أن البنج والحشيشة مخدران لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة مائع ليخرج به البنج والحشيشة لانهما خارجان بقيد الاسكار فأجاب بأنه صرح المذهب بأنهما مسكران لا مخدران اهـ (قوله) لم يحتج (خ) أي لأن ما فيه شدة مطر به لا يكون إلا مائعا حتى (قوله) كخمر) إلى قوله ولا يلزم في المعنى وإلى قوله على امتناعه في النهاية (قوله) كخمر بسائر أنواعه) عبارة النهاية خمر كان وهو المشتد من عصير العنب ولو محترقه ومثله وباطن حبات عنقود أو غيره مما شابهه للاسكار وإن كان قليلا اهـ زاد المعنى وهى أى المثلثة المغلى من ماء العنب حتى صار على الثلث والخمر وثنة وتذكرها لغة ضعيفة ولتحملها التاد على قلة اهـ (قوله) من غيره) أى كالبزيب ونحوه معنى (قوله) لأنه تعالى (خ) عبارة المعنى والنهاية ما الخمر فقلقه تعالى إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس (خ) وأما التنبذ فبالقياس على الخمر مع التنفير عن المسكر اهـ (قوله) ولا يلزم (خ) عبارة المعنى وصدما عداها إلى الخمر الإجماع فبقيت هى واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالإجماع وحمل على إجماع الصحابة في المجموع وعن ربيعة شيخ مالك أنه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن والليث اهـ (قوله) منه) أى من كون الرجس شرعا للنجس وقال السكردى أى من تسميته تعالى الخمر رجسا اهـ (قوله) ما جاز فيه) يعنى أن الرجس فيما بعده ما يعنى القدر الذى تعاف عنه النفس مجازا كرى (قوله) جازى) أى عند الشافعى نهاية أى والمحققين (قوله) وعلى امتناعه) أى الجمع (قوله) هو من عموم المجاز (خ) وهو استعمال اللفظ في معنى مجازى شامل للمعنى الوضعى وغيره كالمستفاد هنا الشامل للنجس وغيره قال سم قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجاز فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس

ونحوه طاهر (كل مسكر)
أى صالح للاسكار قد خلقت
القطرة من المسكر وأريد
به هنا مطلق المعطى للعقل
لاذو الشدة المطربة والالم
يحتج لقولهم (مائع) كخمر
بسائر أنواعها وهى المتخذة
من العنب ونيدو هو المتخذ
من غيره لأنه تعالى سماها
رجسا وهو شرعا للنجس ولا
يلزم منه نجاسة ما بعده فى
الآية لأن الرجس إجاز
فيه والجمع بين الحقيقة
والمجاز جائز وعلى امتناعه
وهو ما عليه الأكثرون

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستفاد ولا ضرر فيه يدل على نجاسته اهـ فليتأمل (قوله) قد خلقت القطرة) فى هذا التفریع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار فكان الوجه أن يزاد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه (قوله) وهو من عموم) قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجاز فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المترك في معنييه لا يدل على المطلوب بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك فتدبر فأى اندفاع عما لا ين

وأى قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معانيه لا يدل على المطلوب إلا بقرينة تدل على أن أحداً للمعنيين الراجع للخمر هو النجس وإى قرينة كذلك فتدبر فإى اندفاع لما لا ين عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجباه وأجيب عن الأول بأن القرينة عدم المانع عن ارادة المعنى الحقيقي بالنسبة للخمر ووجوده بالنسبة لما عداها وهو الإجماع وبأى الجواب عن الثاني اتقا (قوله أو حقيقة) عطف على قوله بجزأيه (قوله لأنه يطلق) ظاهره شرعاً (أيضاً) أى كما يطلق على النجس (قوله على مطلق الخ) لا يخفى أنه على هذا يكون رجس في الآية كحيوان في قولك الإنسان والبقر والغنم والأبل حيوان من استعمال المشترك المعنوي في معناه الأعم الشامل لأنواع مختلفة لا من استعمال المشترك اللفظي في معانيه الذى يدعيه (قوله استغناء بالقرينة) وهى بالنسبة للخمر اشتراك الرجس في النجس كإى عش وبالنسبة لما عداها الإجماع كإى النهاية والمعنى (قوله وفى الحديث الخ) فيه نامل إذا المتبادر منه الحرمة لا النجاسة ولهذا استدلل الشيخان على نجاسة النبيذ بقياسه على الخمر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح في الإعياب وقال ابن الرفعة في المطلب نفعاً عن البيهقي النبيذ كثير يسكر فكان حراماً وما كان حراماً اتفق بالخمر كرى (قوله نحو النبيذ) يفتح الباء كإى القاموس وقوله والخشيش لو صار في الخشيش المذاب شدة مطربة أتجه النجاسة كالمسكر المائع المتخذ من خبز وفاطش الخشيش الطيب لاوى وخالفه من ثم جزم بالموافقة وفى الإعياب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر جردوها ووجدت في الخشيشة لذوبها قالنى يظهر بقا الخمر على نجاستها لأنها لا تظهر إلا بالتخليل ولم يوجد نجاسة نحو الخشيشة إذا غلبت لأنها صارت كما خبز ووجدت فيه الشدة المطربة عش (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا تركه كما قبل سم عبارة السيد البصرى هذا الصنيع مشعر بحرمة القليل أعاقبه لكن يخالفه قوله لا تاقى إلا شربة وبخروج بالشراب ما حرم من الجادات فلا حد فيه وإن حرمت واسكرت على ما سأل النجاسة بل التعزير لا تنفاد الشدة المطربة عنها ككثير النبيذ والعنبران والعنبر والجوزة والخشيشة المعروفة فهذا كما ترى دال على حل القليل الذى لم يصل إلى حد الأسكار كما صرح به غيره اه أقول وما يبدل على حله عبارة الشارح في شرح بأفضل اما الجامد فظاهر ومنه الخشيشة والأفيون وجوزة الطيب والعنبران والعنبران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كاصحوه اه وبعبارة شرح المنهيج وخرج بالمائع غيره كخبز وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراماً اه وبعبارة السكردى على الأولى وله القدر المسكر الخ المسكر الذى لا يسكر فلا يحرم لأنه ظاهر غير مضر ولا مستقدر (قوله والمراد بالأسكار) تقدم عن النهاية خلافه (قوله بالمعنى المذكور) أى مجرد تغيب العقل (قوله الثلاثة) أى غير الخنفية بدليل ما بعده (قوله ولا يرد على اثنتى) أى مفهومه ومنطوقه وبعبارة أخرى جمعه ومنعه (قوله جامد الخمر الخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس لأنه مسكر كالبوطة وهل يكون جفافاً كالنخل في الخمر فيطهر أو يكون كالخمر المتعقدة فلا يظهر فاجاب بأنه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكراً لكان طاهر إلا أنه ليس بمائع اه أى حال أسكاره لو كان مسكراً وبؤخذ منه أن البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر إلى وجود ما قبل أسكارها لورد على ذلك الزبيب والنثر ونحوهما من الجامدات وهذا ظاهر جلى كذا فى النهاية ونقل في المعنى الإفتاء المنسوب لوالدنا مؤلف مرعته ثم قال وبؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اه وقوله وبؤخذ الخ الاتي بجلاله علماً وحالاً لكونه بمنزلة عن أحوال العامة حل مقالته المذكورة على تقدير تصوير البوطة على أنها في حال أسكارها من مقولة الجامد الذى لا يسيل بطبعه والجهل بتحقيقها على ما هو عليه ليس بقص بل قديمه كما لا بد منة بتشريع من شنع عليه بما هو يرى منه لا يلقى بجلالته وشأنه فى التماس المحال الحسنة لعموم الحقائق فكيف يتصورهم سيد محرو وقوله بتشريع من شنع الخ ومنهم سب عبارته على المنهج سئل شيخنا الرملى عن الكشك إذا صار

عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا تركه فإى قوله (قوله لم أقصر فيه شدة مطربة) اما إذا صارت فيه فلا أشكال في نجاسته فلا أشكال في نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم

أه كتاب أو شبهة كتاب آخر هو بالجزية كايه بجري (قوله والرق) قد يشمل باطلاقة الموطوءة بالملك مع أن الولد لا يتبعها في الرق عشا عبارة الجبري في قوله في الرق أي بشرط أن لا يظن الواطي في حال وطئه امرأة محرر ما إذا ظن أنها زوجته المحررة أو غير محررة فإما كان ولدًا محارره (قوله) وأخفهما في نحو الرق كالأخ) أي في متولدين أبلا وبقر مثلاً كدوى عبارة النهاية والمغني في عدم وجوب الزكاه (قوله وهو أخ) أي ما اقتضاه ما تقرر من أن الآدمي المتولد أخ (قوله) وبحسب طهارته نظر الصورة (أخ) إشارة لرد ما تقدم عن الرمي ووالده عبارة شيخنا وفي الجبري نحوها فإن كان المتولدين كلب وآدمي على صورة الكلب فجنس وإن كان على صورة الآدمي فظاهر عند الرمي ونجس معفو عنه عند ابن حنبل فيصلي إماماً ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينجنهم بلبسه مع رطوبة ولا ينجن الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء ولا ية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الانسكحة والتسري والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حنبل التسري أن يخاف العنت والمتولدين كلبين نجس ولو كان على صورة الآدمي والمتولدين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف قال بعضهم بكلف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولدين شائين وهو على صورة الآدمي إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه وأكله وإن صار خطيباً وإماماً (قوله بخلافه) حال من فاعل واضح (قوله ولا يثابه) أي كونه مكلفاً (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجن ما أصابه مع الرطوبة من المسجد وغيره وأنه ينجنه لكن يعني عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين سم (قوله فيدخل المسجد) الظاهر أن المالكي الذي أصابه مغاظ ولم يسبه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملاً باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث بثوث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منعه فهل للمنع فيما نحن فيه أيضاً أو يفرق فيه نظر سم على حج ونقل عن تناوئ حج أن له منعه أي المالكي المذكور حيث خيف التلويث وهو ظاهر لأن عدم منعه من يلزم عليه إفساد عبادة غيره عشا وقوله فهل للمنع أخ لا موقع لهذا الرد دعم قوله السابق قضيته أنه لا ينجن أخ في قول الشارح ولومع الرطوبة صريح في عدم إفساد عبادة غيره فلا وجه للمنع فيما نحن فيه أصلاً (قوله وحزم به غيره) اعتمده الجبري وشيخنا كاسم (قوله لأن في أحد أصليه) لعل الأنسب ترك بصري أي وما (قوله لكن لو قيل أخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسري أو جاز فيه وفي الشكاح محل تأمل والأقرب معنى أرجاعه إليهما معاً لاسم لا قد يتعذر عليه الثاني لأن القدرة على صدق الزوج قد يكون إيسر من قيمة الأمة وإيضاف ذره الأول أو سمع لأن العبد المكاتب يحل له الزوج باذن سيده ولا يحل له التسري باذن سيده فليتأمل بصري وتقدم عن شيخنا ما يفيد الجزم بالآول وسياق عن عشا ما يؤيد عدم تزوجه مطلقاً وفي الجبري ما يصرح به عبارته والمعتمد عند مر أنه طاهر فيدخل المسجد ويس الناس ولورطباو يؤمم ولا تحل منا كخته رجلاً كان أو امرأة لأن في أحد أصليه ما لا يحل منا كخته ولو لمثله ويقتل بالحر لا عكسه ويسرى ويزوج أمته لا عتيقه أجهوز ويزادى أه (قوله لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزبدي وغيره وأقره عشا ثم قال وانظر لو كان اثني وتحقق العنت فهل يحل له التزوج أم لا لأنه يمنع على الغير نكاحها لأن في أحد أصولها ما لا يحل

والرق وأخفهما في نحو الزكاة والأخضية وقضية ما تقرر من الحكم بتبعيته لاخس أبويه أن الآدمي المتولدين آدمي أو آدمية ومغفل له حكم المغفل في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحسب طهارته نظر الصورة تبعه من كلامهم بخلافه في التكليف لأن مناطه العقل ولا يثابه نجاسة عينه للعفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بمغفل إذا تعذرت لإزالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الناس ولو مع الرطوبة ويؤمم لأنه لا تلزمه إعادة ومال الاستنوى إلى عدم حل منا كخته وحزم به غيره لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلاً كان أو امرأة ولو لمن هو مثله وإن استوفى الدين وقضية ما يأتي في الشكاح من أن شرط حل التسري حل المناكحة أنه لا يحل له وطئه أمته بالمك أيضاً لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم

قبل لآعكسه لنقصه وقياسه
فقطه عن مراتب الولايات
ونحوها كالقن بل اولى نعم
فيه دية ان كان حرا لانها
تعتبر بأشرف الابوين كما
مر قال بعضهم وبعيد أن
يلحق نسبه بنسب الواطي
حتى يرثه ام والوجه عدم
اللاحق لان شرطه حل
الوطء او اقترانه بشبهة
الواطى وهما متنيان هنا
نعم يتردد النظر في واطي
يجنون الا ان يقال المحل
الموطوء هنا غير قابل للوطء
فتعذر اللاحق بالواطى
هنا مطلقا فلم انه لا قريب
له الا من جهة امه ان كانت
أدمية والذى يشبهه ان له ان
يزوج امته لانه بالملك
لاعتقته لما تقرر انه بعيد
عن الولايات قال بعضهم ولو
وطي ادى بهيمة فولد لها
الادمية ملكا لملكها
اه وهو مقيس وميتة غير
الادمية والسلم والجراد
لتحريمها مع عدم اضرارها
فلم يكن الا لتجاسستها
وزعم اضرارها ممنوع
وهي ما زالت حيايتها بغير
ذكا شرعية فخرج مروت
الجنين بذكا فامه والصيد
بالضغطة او قبل امكان
ذكاؤه والتاد بالسهم لان
هذا كانه شرعا واستثنى
منها الادمية لتكريمه بالنص

نكاحه فيه نظر والا قرب الثاني للالة المذكورة فيتعذر تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا
بقدر الامكان اه (قوله قيل لآعكسه الخ) اقول هو واضع فواجه حكمته بصحة التبريض وانما التردد
في قتل القن المسلم به لانه يزعمه بشرف الطرفين والقصاص برعى فيه المائلة بصري وتقدم اتفاقنا الزبدي
والاجوري ما يوافقه (قوله وقياسه) اى قياس عدم العكس وقوله فقطه عن مراتب الولايات الخ وفاقا
للخطيب وخلافا للرمى كما مر عن شيخنا وعبارة الجبري فان كان أحد اصله آدميا وكان على صورة الادى
ولوى نصفه الا على فقطه قال شيخنا مر هو ظاهر ويعطى احكام الآدميين مطلقا على القول بنجاسته
يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات وغيرها الا في عدم حل ذبحته ومناكحته واثمه
وقتل قاتله قتلوى اه (قوله لان شرطه) اى شرط اللحق (قوله ان يقال المحل الخ) وهو الكلب (قوله مطلقا)
اى مجنونا كان او غيره (قوله فلم انه لا قريب له الخ) فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون في حقه
في وطء امته عند تحقق العنت بناء على جواز الذى جرى عليه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة في حقه ولو
بان يخرج منه فتستدخله امرأة بشبهة فليتام اسم (قوله والذى يشبهه الخ) تقدم اعتماده عن الزبدي
والاجوري (قوله وهو مقيس) اقول ولا يحل اكله وان كانت امه ما كولة لان المتولد يمين ما كول وغيره
لا يحل اكله وبقي الموطى مخروف آدمية فأتت بولد تحكيمه أنه ليس ملكا لصاحب الحر وفثم ان كانت
امه حرة فهو حر تبعا لها وان كانت رقيقة فهو ملك للمالكها ومع ذلك ينبغي ان لا يجزى في الكفارة تبعا
لاخص اصله كما لا يجزى المتولد بين ما يجزى في الاضحية وغيره فليبال لعل هذا اولى منه بعدم الاجزاء
لانتها اسم الادمية عنه وان كان على صورته فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه فانه دقيق وبقي ايضا ما لو تولد يمين ما كول
ما هو على صورة الادمية وصار بزا فاعلا لم تصح امامته ببقية عباداته وهل يجوز ذبحه واكلامه لا واذامات
هل يعطى حكم الادمية ام لا فيه نظر والا قرب ان يقال بصحة امامته وتاثر عباداته وان بعد من الاربعين في
الجمعة لانها موطاة بالعقل وقد وجدوا انه يجوز ذبحه واكلامه ما كول تبعا لاصله وانه لا يعطى حكم
الادمية في شى من الاحكام لافي الحياة لافي الماتعش قول المتن (وميتة غير الادمية الخ) ولونحو ذباب
كدود دخل مع شعرها ووصفها ووبرها ويشها وعظها وظلفها وظفرها وحافرها وساير اجزاها نهاية
ومغنى قول المتن (والسلك) ولو كان طافيا نهاية بان ظهر بعد الموت على وجه الماء عش قول المتن
(والجراد) هو اسم جنس واحد جراد تطلق على الذكرو الانثى نهاية ومعنى (قوله لتحريمها) اى قوله
واستثنى في النهاية والغنى الا قوله وزعم اضرارها ممنوع (قوله مع عدم اضرارها) اى وعدم احترامها
نهاية ومعنى (قوله وزعم اضرارها الخ) رد قول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع احسن
لان في كل الميتة ضرر اسلم على البهجة اه عش (قوله وهى) ان الميتة شرعا نهاية (قوله ما زالت حيايتها
الخ) كذبيحة الجوسى والحرم بضم الميم وما ذبح بالعظم وغيرها ما كول اذا ذبح مغنى ونهاية قال عش
قوله مر والحرم اى اذا كان ما ذكاه صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج امالو كان مذبوحه وغيره وحشى
كمن مثلا فلا يحرم اه (قوله والناد) اى والمتردى معنى (قوله او قبل امكان ذكاته) اى الممودة فلا
يتاقيه ما بعده رشيدى (قوله منها) اى الميتة (قوله الادمية) ومثله الملك والجن فان ميتتهما طاهرة كذا
بها مش شرح البهجة بخط الزبدي في فتاوى الشهاب الرملى ما يوافقه ويوجه باوجه به بطرارة المتولد
بين الكلب والادمية من قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينسج حيا ولا ميتا حيث لم يقيد ذلك بالادمية
ولا يشكل بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التقييد بما مؤمن في هذا ونظائره ليس لآخراج الكافر بل للشأن على

مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث تثلوث
المسجد منه في فطار فان قلنا له منه فهل له المنع فيما نحن فيه ايضا او يفرق فيه فنظر (قوله فلم انه لا قريب له الخ)
فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون في حقه في وطء امته عند تحقق العنت بناء على جواز الذى
جوزه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة في حقه ولو بان يخرج باحتلام فتستدخله امرأة

فلا يتأني إهدار له وصف
عرضى قام به وللخبر
الصحيح لا تتجسوا
موتاكم فان المسلم لا
ينجس حيا ولا ميتا وذكر
المسلم للفالب ومعنى
نجاسة المشركين في الآية
نجاسة اعتقادهم أو المراءد
اجتماعهم كالنجس
والخلاف في غير ميتة
الانبياء صلوات الله
وسلامه عليهم قيل ومثلهم
الشهداء والسملك للاجماع
والجراد للاجماع ايضا على
ما قاله غير واحد وللخبر
الحسن أحلت لتاميتان
ودمان السملك والجراد
والكبد والطحال لكن
الصحيح كافي للمجموع أن
القائل أحلت إلى آخره
ابن عمر رضى الله عنهما
لكنته في حكم المرفوع
ورواية رفع ذلك ضعيفة
جدا ومن ثم قال احمد انها
منكرة وخبر الجرأدا أكثر
جنود الله لا آكله ولا
أحرمه صريح في حله خلافا
لمن وهم فيه وإنما لم يأكله
لعذر كاضب على أنه جاء
عندنا بنعم أنهم غزوا سبع
غزوات يأكلونه ويأكله
معهم ورواية يأكلونه
صححت في البخارى وغيره
(ودم) إجماعا حتى مايق
على العظام ومن صرح
بطهارته أراد أنه يعنى

الايان والترغيب فيه عش عبارة شيخنا هنا ومثل الأذى الجن والملاك أجناس لها
ميتة وهو الراجح واما ان قلنا بانها الاشباح نورانية تنطق فبها فلا ميتة لها هـ وفي باب الطهارة ومثل الأذى
الجن والملاك بناء على ان الملائكة اجسام كثيفة والجن انهم اجسام لطيفة لانهم اجسام نورانية لا يبق لهم
بعد موتهم صورة اهـ (قوله لتسك به الخ) فضية التسكريم ان لا يحكم بنجاسته بالموت معنى ونهاية (قوله)
وللخبر الصحيح الخ) ولانه لو كان نجسا لما امر بفسله كسائر النجاسات اى العينة لا يقال ولو كان طاهرا لما
امر بفسله كسائر الاعيان الطاهرة لانه لو قال غسل الطاهر معبود في الحدث وغيره بخلاف النجس على ان
الغرض منه تسكريمه وازالة الاوساخ عنه نهاية فيقال عش قوله بخلاف النجس فضية ان عظم الميتة اذا نتجنس
بمغلاظة لا يصح تطهيره منه ليرجع إلى اصله حتى لو اصاب نوبار طبا مثلا بعد ذلك لم يحتج للتسليم وبهذه
القضية صرح سم على حج فيما يأتى لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه (فرع) سئل شيخ الاسلام عن
الاناء العاج اذا لم فيه الكلب او نحوه وغسل سبع مرات احدثاها بتراب فهل يكتفى بذلك عن تطهيره
او لا فاجاب بان الظاهر ان العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغلظة اهـ وهو الاقرب عش (قوله وذكر
المسلم للفالب) كذا قالوا وقد يقال ما المانع من ان وجه الدلالة منه لظاهرة الكافر ان الخصم لا يفرق بين
المسلم والكافر في النجاسة بالموت فاذا ثبت طهارة المسلم كالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا شديدا (قوله)
نجاسة اعتقادهم الخ) اى لنجاسة بآدمهم معنى (قوله والخلاف) إلى قوله لكنه في النهاية يقول المعنى الا قوله على
ما قاله غير واحد (قوله والخلاف الخ) لم يتقدم حكاية الخلاف في كلامه في ميتة الأذى لكنه ثابت وعبارة
الحلي وكذا ميتة الأذى في الاظهر عش (قوله قيل) عبارة النهاية والمعنى قال ابن العربي المالكة اهـ (قوله)
ومثلهم الشهيد) ضعيف عش (قوله والسملك) وهو ما يؤكل من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا كاسياتى في
الاطعمة (والجراد) سواء امانا باصطاد أم يقطع رأس ولومن لا يحل ذبحه من الكفار أو حنفت أنه
نهاية اى بلا نجاسة عش (قوله انها) اى رواية الرفع قول المتن (ودم) اى ولو تحلب من سمك وكبد وطحال
نها يقول معنى اى سال عش (قوله حتى مايق) إلى المتن في النهاية الا قوله اى إلى متى (قوله ومن صرح الخ)
ظاهر صنيع المعنى ان النزاع معنوى عبارة وهما الدم الباقي على اللحم وعظامه فقبل انه طاهر وهو قضية
كلام المصنف في المجموع وجرى عليه السبكي ويدل له من السنة قول عائشة رضى الله عنها كنا نطبخ
البرمة على عهد رسول الله ﷺ تغلوا الصفرة من الدم فناكل ولا ينكره وظاهر كلام الحليمي
وجماعه انه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لانه دم مسفوح وإن لم يسئل لقلته ولا نفيه ما تقدم من السنة
اهـ (قوله الكبد والطحال) اى وإن سحقا وصارا كالدّم فبما يظهر عش (قوله انه يعنى عنه) صورته بعضهم
بالدم الباقي على اللحم الذى لم يختلط بشئ. كالماء دبحت شاة أو قطع لحمها وبقي عليه اثر من الدم بخلاف ما لو
اختلط بغيره كما يفعل في التي تدبج في الخلل المدلل للذبح الان من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من
الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعنى عنه وإن قل لا اختلاطه بآدمه وهو تصوير حسن فلينبه له ولا فرق في
عدم العفو عما ذكر بين المبتلى بك الجازر وبين غيره هو ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضرب لان الاصل الطهارة
عش عبارة الجمل على شرح الشباب الرملى منظومة ابن العماد قوله فقبل غسل مقوم ما ناه بعد الغسل لا يعنى
عندأى فانه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويغترف بقاياها اليسيرة لانها ضرورية لا يسكنه قطعها اهـ
وعبارة الرشيدى عليه بعد ذكره عن شيخه عش مثلها وقد سألته عن ذلك مرة فقال يغسل الغسل
المعتاد ويعنى عما زاد اهـ (قوله واستثنى) إلى المتن في المعنى لا قوله اى وإلى معنى (قوله اى ولو من

بشبهة فليتامل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعباب من جملة كلام طويل فالأذى
ثبت له الحرم من حيث ذاته تاروق من حيث وصفه أخرى والحرمه الثابتة له من حيث ذاته تقتضى الطهارة
لانه وصف ذاتى أيضا فلا يختلف باختلاف الأفراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى احترامه
وتعظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الحرقى ثبت له الحرمه الاولى فكان طاهر احياء وميتا ولم تثبت

ميتة الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الأول والمسك طاهر لخبر مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فإنه يشعر ما انفصلت في حال حياة الطيبة ولو احتالاً فلها يظهر أو بعد ذلك كآنها وإلا فتجسنان كما فاده الشيخ في المسك قياساً على النافعة أو عبارة الثاني وفارته طاهرة وهي خراج بجانب سرعة الطيبة كالسلة فتحت حتى تلقىها وقيل إنها في جوفها تلقىها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعد الموت فتجس كاللبن والشعر أم وفي الجبري عن الشبرا ملسي ما وافق كلام الشارع عبارة محل طهارة المسك وفارته إن انفصل الخ وكذا بعد موتها إن نهبات للخر وج ولو شك في نحو شعر أوريش أو من ما كورل أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو في عظم أو جلد أو من مذكى الماء كورل أو من غيره أو في لبن أو لبن ما كورل أو لبن غيره فهو طاهر ومن ذلك ما عتبه البلوى في مصر ثامن الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو ما كورل اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيته أو موته بقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفارة مطلقاً إذا شك في انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها للاسنوي ع ش اه (قوله) ومنى أول بن خراج الخ) هذا إذا كانت خواص المني أو اللبن موجودة فيه نهاية ومعنى (قوله) أول بن (قوله) الإولى إسقاطاً للمرة (قوله) لم يفسد) أي بان أصله الخلق نهاية (قوله) لأنه) إلى قوله وما رجع في النهاية والمغنى (قوله) دم مستحيل) أي إلى نتن وفساد نهاية (قوله) كاسيد كره) أي في شرط الصلاة نهاية ومعنى قول المتن (وقى) وهو الراجح بعد الوصول إلى المعدة ولو ما ومن لم يتغير كآقاله والمراد بذلك وصوله لما جاوز نخرج الحرف الباطن لأنه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلاته باقية بحيث لو زرع نبت كان متجسناً لا نجساً وبقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرج إن يكون متجسناً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقي عني عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر نهاية قال ع ش ومنه بالاولى لو ابتلى بدم اللثة والمراد بالابتلاء به أن يكثرو وجوده بحيث يقل خلو منه (قوله) وإن لم يتغير) يظهر أن محله في المانع بقرينة ما يأتي في الحب والعنبر المبلوع وعليه فالفريق لا يقال إن ملاقات النجاسة لبعض المانع تنجسه بخلاف غيره لا ناقول غاية ما يلزم منه تنجسه لا صيرورة نجساً ثم ريت نقلاً عن الاسنوي أنه بحث أن الماء الذي يتغير بذبغي أن يكون متنجساً فيظهر بالمأكثرة وهو وجهه معنى بصرى أي لا نقلاً كما تقدم عن النهاية التصريح بخلاف ذلك البحث واعتداه الحلي وشيخنا وبيده قول المغنى وقيل غير المتغير متنجس لا نجس ومال إليه الأذعي اه فذكر ذلك البحث بصيغة التريض (قوله) لأنه فضلة) أي مستحيلة كالبول معنى (قوله) وبلغم المعدة) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من القم ع ش (قوله) بخلافه من رأس الخ) أي بخلاف البلغم النازل من الرأس أو أقصى الجلق فإنه طاهر نهاية ومعنى (قوله) ما لم يعلم الخ) دخل فيه صورة الشك عبارة النهاية والمغنى والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كان خرج منتبهاً بصفرة لا إن كان من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فإنه طاهر اه قال ع ش قوله مر كان خرج الخ فضيضة أنه مع

ميتة إن تجسد وانفقد ولا فهو نجس تبعاً لها والعلة والمضغة ومنى أول بن خراج بلون الدم ودم بيضة لم تفسد (وقبح) لأنه دم مستحيل وصدید وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء قرح أو نفط إن تغير كما سيذكره (وقى) وإن لم يتغير ولا استقر في المعدة لأنه فضلة وبلغم المعدة بخلافه من رأس أو صدر كالسائل من فم النائم ما لم يعلم

له الحرم الثانية فلم يجز ولم يعظم لحجاز الاستجمام بجلده وإغراء الكلاب على جفنه واتخاذ الأواني من جلده لأنه لو وجد من عوارض المخالقات ما أوجب إهدار عوارض الصفات فتأمل ذلك يتضح لك أنه لا إشكال في كلامهم لكن قد يقال إن إردابان الطهارة وصف ذاتي أنها مقتضى الذات فهو بمنزلة ولذا اختلفت الأئمة فيها أو أنها قائمة بالذات فكل الأوصاف كذلك إلا أن يقال أنه إردابان الذات الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله) وقى) في شرح مر وهو الراجح بعد الوصول إلى المعدة ولو ما ومن لم يتغير والمراد بذلك وصوله لما جاوز نخرج الحرف الباطن من ذلك لأنه باطن فيما يظهر اه ولم اعتبر بجاوزة نخرج الحرف الباطن وهلا كفي وصوله وفي شرحه أيضاً ولو ابتلى بشخص بالقي عني عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر وجره قومة ومنه لها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن المأذر بطل الصلاة لاسعة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن إربتها تفوص في باطن الحمار ونجج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو

التن والصفرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك الخ من ذلك ما لو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من القم ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما مر عليه ولا ما لم يتحقق مرورُه على محل نجس اهـ (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها سم (قوله به) أى بالسائل من المعدة (قوله عني عنه الخ) أى لشقة الاحتراز عنه وينبغي أن لا يفي عنه بالنسبة لغیر من ابتلى به إذا مسه بلا حاجة كتابه عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من إناء فيه ماء قليل أو أكل من طعام ومس المعلقة مثلاً بفمه ووضعها في الطعام فإن الظاهر أنه لا ينجس ما في الإناء من الماء أو الطعام لشقة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التجنيس فلو أنصب من ذلك الطعام على غيره شيء لا ينجسه لانا لا نحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته عـ (قوله وأطلق غيره طهارته) قد يقال أن علم تجنيس ما قبل المعدة ينحوق بوصوله إلى فنجس وإلا فظاهر الأصل فليتلأ مل سم وتقدم أنفاً عن عـ (قوله ما يخالفه (قوله على الأول) وهو ما قاله الفحل (قوله من ذلك) أى متنجس (قوله لأنه باطن) أقول هذا يشكك بما تقدم أنفان من أن إطلاق طهارة بلغم الصدر مع أن الصدر يجاوز يخرج الحاء ثم رابته في العياب عقب كلام الفحل بذلك ثم قال ولمن جرى على كلام الفحل أن يجب بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبأن ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه وأقبله وهو قوله الآتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فتأمل لكن قضية ذلك أن يكون بلغم الصدر متنجساً وحيث لا يظهر كبير فائدة للحكم بطهارته إلا أن يقال أن الابتلاء يقتضي الحكم بطهارته وإن كان نجساً سم بخذف (قوله وجرة) إلى المتن في المعنى لإقوله سوداء وصفراء (قوله وجرة) مثلاً سم الحية والعقرب وسائر الهوام ليكون نجساً قال ابن العباد وبطل الصلاة بلسعة الحية لأن سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب لأن أربتها تغوص في باطن اللحم وتنج الدم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الوجه إلا أن علم ملاقة السم للظاهر هنا بقاءه وافر سم (قوله وجرة) بكسر الجيم وهو ما يخرج الحيوان أي من يعبر أو غير معني (قوله ومرة) بكسر الميم معنى (قوله وهي ما في الماراة) أن كان الضمير راجعاً إلى الصفراء فقط وافق مصرح الأطباء السواد في الطحال لا في الماراة لكن يكون في بيانه نوع قصور وإن كان راجعاً إلى الماراة كان منافياً للقرع عند الأطباء فليتلأ مل بصري وقد يختار الثاني ويقال أن المراد بهما المعنى اللغوي لا مصطلح الأطباء (قوله لاستحائهما) أى الجرقة والمرارة قول المتن (وروث) ولو من طير ما كثر أو بما لا نفس له سائلة أو سمك أو جرادتها بمعنى (قوله وهو ما خاص الخ) عبارة النهاية والعذرة

أنه من المعدة نعم من ابتلى به عني عنه منه في الثوب وغيره وإن كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وما رجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على ما قاله الفحل وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤدها وبما يصرح بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأقره من أن محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزاً وإن وصل طرفه للمعدة لا اتصال بحوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حيثئذ بخلاف ما إذا لم يصل إليها لأنه لأن ليس حاملاً متصل بنجس ويظهر على الأول أن ما جاوز يخرج الحاء المهمة من ذلك لأنه باطن وجرة وهي ما يخرج الحيوان ليخرجه ومرة سوداء أو صفراء وهي ما في الماراة لاستحائهما لفساد (وروث) بالثلاثة وهو ما خاص بمسامن الآدمي

الأوجه إلا أن علم ملاقة السم في الظاهر أو لا لا في سمها أو أما الخرزة التي توجد في الماراة وتستعمل في الأدوية فينبغي كإقالاته في الحاد نجاستها لأنها نجست من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا انعقد لمعها (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها سم (قوله وأطلق غيره طهارته) قد يقال أن علم تجنيس ما قبل المعدة ينحوق بوصوله إلى فنجس وإلا فظاهر الأصل فليتلأ مل (قوله أن ما جاوز يخرج الحاء المهمة من ذلك لأنه باطن) أقول هذا يشكك بما تقدم أنفاً من إطلاق طهارة بلغم الصدر مع أن الصدر يجاوز يخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح الباب عقب كلام الفحل قال ونظره وقوله بطهارة البلغم الخارج من الصدر صريح في أن الوصول إلى الصدر وما فوقه إذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجساً ولا متنجساً وسيأتي قريبا عن المجموع أنه يشترط لتنجس الخيط المتبلع وصوله للمعدة وعن الزركشي في الأصل لحوالة الطير أن باطن حلقوم الادمي لا نجاسة فيه وكل ذلك بر كلام الفحل ولمن جرى على كلام الفحل أن يجب عن الأول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبأن ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج كما قاله في المي للاق البول بفرض اتحاد غيرهما أو اختلافه فإنه مع ذلك بلا فية قيل راس الذكر وعن الثاني بأن ذكر المعدة مثال وعن الثالث بمنعه لأن الزركشي لم ينقله عن أحد فلا يعارض به كلام الفحل اهـ ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه وأقبله وهو قوله الآتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فتأمل لكن قضية ذلك أن يكون بلغم الصدر متنجساً وحيثئذ

والروث قيل بترادفهما وقال النووي ان العذرة بمنزلة بالآدى والروث أعمر قال الزركشي وقد منع بل هو
 مختص بغير الآدى ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الأثير ما يقتضيه انه مختص بذى الحافر وعليه فاستعمال
 الفقهاء في سائر البهائم توسع اه وعلى قول الترادف فاحدهما يغني عن الآخر وعلى قول النووي الروث
 يغني عن العذرة اه وفي البصري بعد ذكر مثلها عن الاسني مانصه وقوله قيل مراد فان تصور الترادف
 بطريقين إما بان يستعمل كل منهما في سائر الحيوانات وهذا هو الظاهر المتبادر وإما بان يختصا بفضلة
 الآدى وهذا ما فيه صاحب التحفة إلا أنه لا يخلو عن بعد فتأمل اه (قوله كالعذرة) بفتح العين وكسر
 المعجمة اسنى (قوله او بما من غير الآدى) أى مطلقا (قوله ولوم طائر) إلى قوله وحكاية جمع في النهاية
 والمغنى (قوله ولوم طائر الخ) راجع لكل من الروث والبول (قوله على البول) أى بول الاعراب في
 المسجد وقيس به سائر الابل واما امره صلى الله عليه وسلم العرينين يشرب ابوالاليل فكان للتدأوى
 والتدأوى بالنجس جائز عند فقد الظاهر الذى يقوم مقامه واما قوله ^{عليه السلام} لم يجعل شفاء امتي فيما
 حرم عليهما فمحمول على صرف الخنزيرية ومغنى أى فلا يجوز التدأوى به خلاف صرف غيره من سائر
 النجاسات حيث لم يتم غيره مقامه وعش (قوله واخرا جمع الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وقالوا للشهاب الرمي
 وخلافا للشارح كما يأتي عبارتها واللفظ الاول وافق به ابو الدر رحمته الله تعالى وهو المعتمد وحمل تنزهه
 صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومزيد النظافة واما الحصة التى تخرج مع البول او بعده احيانا
 وتسمى العامة الحصة فاتفق فيها ابو الدر رحمه الله تعالى بانها ان خير طبيب عدل بانها معتقدة من البول فنجسة
 ولا افتجسه اه وقولها واما الحصة الخ باقى للشارح اطلاق نجاستها (قوله طهارة فضلاته الخ) قال
 الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء بما به وهو المعتمد ولا يلزم من طهارتها حل تناولها
 فينبغي تحريمه لا لغرض كالمداو او لا يلزم من الطهارة ايضا احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو وجدت بارض
 وعليه فيجوز الاستنجاء بها اذا جدت عش (قوله واطوا فيه) وكذا اطال فيه النهاية (قوله ولواء)
 إلى قوله والعسل في المغنى إلى قوله وقيل من تقبين في النهاية (قوله بهيمة) ليس بقيد ومثلها الآدى (قوله)
 قيل من فم النحل) وهو الاشبه نهاية (قوله هو نبات في البحر) كذا في النهاية والمغنى أى في بحر الصين
 كما قاله صاحب الاقاليم السبعة بقذفه البحر وقال بعضهم بأكله الحوت فيموت فينبذه البحر فربو خذو يشق
 بطنه ويستخرج منه ويغسل منه ما صابه من اذاه الذى يؤخذ قيل ان بطنه السمك هو اطب العنبر
 كرودى (قوله وجلدة الماردة) إلى قوله وعن العدة في النهاية الا قوله كصا السكاو المائنة (قوله جلدة
 الماردة) بفتح الميم من اضافة الاعمال إلى الخاص (قوله طاهرة الخ) أى متنجسة كالسكرش فطهر بغسلها
 نهاية (قوله ومنه) أى بماء الماردة النجس (قوله كصا السكاو المائنة) خلافا للنهاية والمغنى كما مر
 وقال البصري اقول مقتضى اطلاقه أى الشارع انه نجس وإن لم يعلم تولده من البول وهو اوجه من قيد بذلك
 أى كالتبابة والمغنى لا ناهى وإن لم تكن متولدة من البول لكنها متولدة من رطوبة كائنة في معدن النجاسة
 فهو نجسة كاصرحوا به في البلعن الخارج من المدة فتأمل اه وكذا استشكل عش ما قاله بعدم ظهور
 الفرق بين الحصة المذكورة وبين خرزة المرة التى اطلقا نجاستها (قوله وجلدة الانفحة) إلى قوله وعن
 العدة في المغنى (قوله وجلدة الانفحة الخ) هى بكسر الميم وتفتح الفاء وتخفيف الحاء على الاصح ابن في
 جوف نحو سحلة في جلدة تسمى انفحة ايضا معنى ونهاية (قوله ان اخذت من مذبوح الخ) بخلاف ما إذا

كالعذرة أو بما من غير
 الآدى أو بما من ذى
 الحافر أو أعم وهو مافى
 الدقائق فعلى غيره أريد به
 الاعم توسعا (وبول) ولومن
 طائر وسلك وجردو مالا
 نفس له سائلة لانه ^{عليه السلام}
 الروث ركسا وهو شرعا
 النجس وأمر بصب الماء
 على البول وحكاية جمع
 مالكية قولنا للشافعي بطهارة
 بول الطفل غلط واختار
 جمع متقدمون ومتأخرون
 طهارة فضلاته ^{عليه السلام}
 وأطالوا فيه ولواءت أو
 رائت بهيمة حبالا بحيث
 لوزع نبت فهو متنجس
 يغسل ويؤكل والعسل
 يخرج قيل من فم النحل
 فهو مستثنى من التي هو قيل
 من دبرها فهو مستثنى من
 الروث وقيل من تقبين
 تحت جناحها فلا استثناء
 إلا بالنظر إلى أنه حينئذ
 كاللبن وهو من غير الماء كقول
 نجس وليس العنبر روثا
 خلافا لمن زعمه بل هو نبات
 في البحر فما تحقق منه أنه
 مبلوع متنجس لانه متجدد
 غليظ لا يستحيل وجلدة
 الماردة طاهرة دون ما فيها
 كالسكرش ومنه الخرزة
 المعروفة بانفعاها من
 النجاسة كصا السكاو
 أو المائنة وجلدة الانفحة من

لا يظهر كبير فائدة للحكم بطهارته إلا أن يقال ان الابتلاء يقتضى بطهارته وان لا نجسا (قوله فضلاته
 صلى الله عليه وسلم) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء ونأزه الجو جري في ذلك
 (قوله حبالا الخ) وقياسه في البيض لو خرج منه صحيجابعد ابتلاعه بحيث يكون فيه قوة فخرج الفرج
 أن يكون متنجسا لانجس امر (قوله كصا السكاو) مخالف شيخنا الشهاب الرمي فافق بطهارة عين
 الحصة لا احتمال انها حجر خلقه الله في هذا الحبل وليس متقدما من نفس البول إلا ان يخبر عدل طبيب بانها

لما بكل غير اللبن وإن جاوز سنتين كما اقتضاه إطلاقهم والفرق بينهما وبين الطفل الذي غير خفي (٢٩٧) . وعن العدة والحاولي الجرم بنجاسة

نسج العنكبوت ويؤديه قول الغزالي والقزويني انه من لعابها مع قولهم انها تتغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كاقاله السبكي والأذري عى لان نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تتغذى إلا بذلك وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وأتى بواحد من هذه الثلاثة وأتى بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حبة أو عرق في حياتها بطهارته كالعرق وفيه نظر بعد تشبيهه بالمرق بل الأقرب انه نجس لأنه جزء متجسد منفصل من حي فهو كيتفو في المجموع عن الشيخ نصر العفو عن بول بقرا الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد التنكير على البحث عنه وأظهيره (ومضى) للأمر بفصل الذكر منه وهو بمجمعة ويجوز إهمالها ساكنة وقد تكسر مع تخفيف الياء وتشديد ياء ما أصغر فريق غالباً يخرج غالباً عند شوة ضعيفة (وودى) إجماعاً وهو بمجملة ويجوز إجماعاً ساكنة ما أبيض كدر مخين غالباً يخرج غالباً إماعقب البول حيث استمسكت الطبيعة أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا) متى غير الأدنى (الأصح) كسائر المستحبات إمامي الأدنى ولو خصياً

أخذت من ميت أو من مذبح أو كل غير اللبن ولو للتداوى معنى (قوله) لما بكل غير اللبن) سواء في اللبن لبن إمامها غير ما شربته أم سقى لها كان طاهراً أم نجساً ولو لم يتحو كلبه خرج على هذه حالاً لا لم نعم يعني عن الجنب المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لمعوم البلوى به في هذا الزمان كافيه في بول الدرهم الله تعالى إذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير وإن الإصرار ضاق أنسع نهاية وفي المعنى مثلاً إلا قوله نعم الخ وقال عى قوله نعم يعني الخربيني أن يكون مراده باللعو الطهارة كما في شرحه على العباب أى فصيح صلاة عامله ولا يجب غسل الفم منه عند إرادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الحنظل الخبز بالسرجين أم لا لظاهر الإلحاق كاقفل عن الزادى بالدرس فليراجع وقوله لمعوم البلوى الخ ولو يكلف غيره إذا سهل تحصيله (قوله) والفرق بينه أى بين ذلك المذبح المجاوز سنتين (قوله) غير خفى) لأن الموعول عليه فيه على التغذية وعدمه وشربه بعد الحولين يسمى تغذية الموعول عليه فيها مسمى انفحة وهي مادامت تشرب اللبن لا تخرج عن ذلك معنى (قوله) وعن العدة) وهو للقاضى شرح ابن المكارم رشيدى (قوله) وأتى بواحد الخ) أى من ابن لنا واحد الخ يجزى (قوله) من هذه الثلاثة) وبقرض تحقيقاً فهو حينئذ متنجس لا نجس كما هو ظاهر وإن أوم كلامه خلافه بصري (قوله) وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وكلامه يخالفه (قوله) الأقرب انه نجس الخ) معتمد عى وقال البصري الذى يظهر انه إن تحقق كونه جزءاً من الجلد فنجس لما ذكره الشارح وأكرهه يترشح كالعرق ثم يتجسد فطاهر وكذا إن شك فيه يظهر نظراً لما ذكره أول الباب من أن الأصل في الأشياء الطهارة (قوله) بقر الدياسة) أى مثلاً فله خيلياً (قوله) على الحب) أى مثلاً فله اللبن رشيدى وجمل (قوله) عنه) أى الحب الذى بال عليه بقر الدياسة (قوله) تطهره) لعله بالجر عطفاً على البحث اخذاً من قول ابن العباد في منظومه فارك غسل خطين من قول النهاية والمعنى ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقبحه (قوله) لا لمر الخ) أى فى قصة على رضى الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله) بغسل الذكر) أى مامسه منه كرى (قوله) وهو بمجمعة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كرى (قوله) غالباً) وفى تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء أبيض خفيفاً وفي الصيف أصفر رقيقاً وبما نجس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجان نهاية أى هيجان شهوتين عى (قوله) وهو بمجملة ساكنة) هي اللغة الفصحى كرى (قوله) حيث استمسكت الطبيعة) أى بيس ما فيها فليؤى عبارة البصري هل المراد بالبول أو بالغائط أى بغيره أو بغيره (قوله) وأتد حمل شيء ثقيل) أى فلا يختص بالبالغين وأما المذنب فيحتمل اختصاصه بالبالغين لأن خروجه ناشئ عن الشهوة عى عبارة الحلبي والودى يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير (قوله) هل المتن) وكذا متى غير الأدنى الخ) أى ونحو الكلب إمامي نحوه فنجس بخلاف نهاية ومعنى (قوله) ولو خصياً الخ) عبارة النهاية رجلاً أو امرأة أو خنثى وغابته أى متى الخنثى أنه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر بالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في الطهارة متى الخى والميت والحصى والجربوب والمذسوح فكل من تصور له مني منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه ولو خرج منه شيء فإنه يكون نجساً لأنه ليس بشيء إله قال عى أى وإن وجدت فيه خواص المذى ولذا جزمهم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بان المذى إما حاكم بطهارته لكونه منشأً للادى وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المذى وغيره (قوله) وهو بصلى) وفي رواية مسلم فيصلى فيه نهاية (قوله) ما هو مذهبنا الخ) تقدم عن النهاية والمعنى اعتبار متعده من نفس البول فيحكم بنجاسته عنها (قوله) لما بكل غير اللبن) قال في العباب تبعاً لبحث الزركشى الطاهر قال في شرحه فتكون انفحة أكلته اللبن النجس نجسة لكنه مردود بخلافه لا إطلاقاً لهم وقوله هو أى الزركشى تقريراً على طهارة بول الماء كقولنا أنه لو أكل نجاسة فالأقرب طهارته أيضاً ولأن المستحيل في المدة كالمستحيل إليه طهارة ونجاسة الخ ما طال به في الرد عليه (قوله) وإن جاوز سنتين) اعتمده مر (قوله)

(٣٨) - شروانى وابن قاسم - أول) - ومسوحاً وخنثى إذا تحقق كونه منياً فطاهر لما صرح عائشة رضى الله تعالى عنها كنت أحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بصلى وصح الاستدلال به لأن الخالف يرى في فضلاته صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبنا

انها كغيرها غلى انه كان من جماع يلزم اخلاط منى المرأة لانه لا يحتمل الا نبيام صلى الله عليه وسلم وتجوز احتماله الذى افهمه قول عائشة في اصباحه صائما جنبنا من جماع غير احتلام (٢٩٨) يحتمل على ان المتعنت احتلام من فعل برؤية لان هذا هو الذى يكون من الشيطان

مخلّاه لان رؤيته شئ. لانه قد ينشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المني وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظر لاحتماله وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال اهل التشرّيع ان في ذلك ثلاث مجارى يجرى للذي ويجرى للبول والودي ويجرى للذي بين الاولين وبفرضه فالملاقاة باطنا لا تؤثر بخلافها ظاهرا ومن ثم ينتج من مستنتج بغير المالملاقاة لها ظاهرا ولا ينافي الاول ما سر في الطعاسم الخارج لان الملاقاة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ومن ثم لم يلحقوا به بلغم نحو الصدر كاسرو وما اقرر علم ان مافي الباطن نجس لسكرته في الحى لا يدار عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر او اتصل ببعض الظاهر كعديه وفي قواعد الزكوى اسباب في ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لسكرته الى اخره يجمع به بين القولين بانه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله وطبا وفركه بابسا لكن غسله افضل قلت الاصح طهارة من غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم لانه اصل حيوان طاهر

خلافه (قوله انها) بيان للوصول (قوله كغيرها) اى فى النجاسة وكان الاولى كفضلات غيره (قوله على انه الخ) عبارة النهاية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به لاعلى القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم واجب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منية عليه الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله يلزم الخ) في لزوم نظر لاحتمال كونه من نحو النظر قاله البصرى وحقه ان يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح اشار الى دفع ذلك النظر بقوله الاتى وبفرض الخ (قوله من فعل) اى ليلجاب برؤية اى بصورة حيوان ادى (قوله لان هذا) اى الاحتلام من فعل برؤية شئ. (قوله عن نحو مرض) ككثرة الذكر والمراقبة (قوله وبفرض صحة هذا) اى كونه نشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المني عش (قوله وبفرضه) اى فرض اتحاد المخرج (قوله وزعم خروجه) الى قوله ولا ينافي في المني ما يوافقه (قوله) ومن ثم ينتج الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو بالالشخص ولم يغسل محله تنجس منه وإن كان مستنجرا بالاحجار وعلى هذا الوجه جامع رجل من استنجب بالاحجار تنجس منها ويحرم عليه ذلك لانه ينجس ذكره اه قال عش قوله من استنجب الخ كذا لو كان هو مستنجرا بالحجر فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالا متناع ناشرة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقدته عذرا في جوازها نعم ان خاف الزنا نتجته انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستنج بالحجر الرجل او المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستنجرا بالحجر وهي بالماء وقوله ويحرم عليه أى وعليها ايضا (قوله الملاقاة) اى المني لهاى النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تأثير الملاقاة باطنا (قوله ما سر في الطعام الخ) اى تنجسه عند القفال (قوله في باطنين) اى فى اسرين باطنين وهما المني والبول بصرى (قوله بخلافها من) اى بخلاف الملاقاة في الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفي ظاهرى وباطنى كردى (قوله لم يلحقوا به) اى باطعام الخارج قبل وصوله للبدن فى التنجس (قوله كاسر) اى فى شرح وق (قوله اسباب الخ) اى اطالة كلام (قوله وهذا) اى قوله ان مافي الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة النهاية والمغنى ويسن غسل المني للخروج من الخلاف اه قال عش أى مطلقا طبا وكان واجبا لكن يعارضه أن محل مراعاة الخلاف ما لم تثبت سنة صحيحة بخلافه وقد ثبت فركه بابسا هنا فلا يثبت خلافه اه (قوله وفركه بابسا الخ) يبنى ان يتأمل معنى استجاب فركه مع كونه غسله افضل فان كون الغسل افضل يشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة لان يقال انهما مستان احدهما افضل من الاخرى كما قيل فى الاقوام فى الجولس بين المسجد بين سنة والا فترش اف نزل منه ولكن فى سم على حج ع شرع الارشاد ويسن غسله وطبا وفركه بابسا الحديث فى مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند الخالف لمعارضته لسنة صحيحة عش (قوله لانه) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله مطلقا الى وبض الميتة (قوله بوض ما لا يؤكل لحمه الخ) اى حيوان طاهر لا يؤكل الخ (قوله وبز القز وهو البيض الذى يخرج منه دود القز طاهر ولو استباحات البيضة وما واصلح للتخلق فطاهرة ولا فلا تهاى بقومغنى ومن هذا البيض الذى يحصل من الحيوان بلا كبس ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يأتى منه حيوان اه حج بالمعنى اه عش (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغير المتصلب اذا خرج من حى او دما كانه وظاهر لانه كالمنى او العلقة او المضغة سم وعش (قوله مطلقا) اى على ضرره دام لا تصلب ام لا قول المتن (غير الاذى) اى والجنى فيما يظهر عش (قوله وبه الخ) اى بقوله وليس الخ (قوله كالفرس) وإن ولدت بغلها به ومعنى (قوله الاصح خلافه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله من تعرض له) اى لما ويسن غسله وطبا عبارة شرح الارشاد ويسن غسله وطبا وفركه بابسا الحديث فى مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند الخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله فهو طاهر مطلقا) شامل لغير المتصلب اذا خرج من

فاشبهه منى الاذى ومثله بوض ما لا يؤكل لحمه فهو طاهر مطلقا لاجل اكله ما لم يعلم ضرره وببيض الميتة ان تصلب طاهر ولا ينجس (ولبن ما لا يؤكل غير الاذى) لانه افضل وليس اصل حيوان طاهر وبه فارق منية ما بين الما كول كالفرس فطاهر إجماعا لان ذكره وجلالة فهو نجس على قول والاصح خلافه (تنبيه) لم ادر من تعرض له صرح بعض الحنفية فى ابن المكي وهى الفرس

او البرذوة المتخذة للنسل بانه مسكر فيه شدة مطربة جدا فان ثبت ذلك في لبن بعينه قلنا نجاسة دون غيره لان الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطبايع واما الحكم على الجنس كله لوجوده في افراد منه فبعينه نعم قياسا ما مر في الميتة التي لا نفس لها سائلة انه لو ثبت ذلك في أكثر افراد الجنس حكما به على كنهه لم يأت في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (٢٩٩) حيث اسكاره لانه حينئذ كبر الزنج

نضمه هذا التنبيه من حكم لبن مكة الآتي (قوله أو البرذوة) يأتي تعريفها في قسم الصدقات كرى وفي الاوقيانوس انه نوع من الفرس فاوراء النهر له كالصلاحية للحمل اه (قوله المتخذة للنسل) ليتأمل فائدة هذا القيد بصري ويظهر انه ليبيان المعتاد في اورداء النهر من اتخاذها للنسل دون الكوب والخل (قوله لانه) اي اللبن حينئذ اى حين اسكاره (قوله اى القليل منه) اي القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فيه) اى في لحم الفرس (قوله مطلقا) اى حمض أو لا (قوله ولا فرق) الى قوله كالثلاث في المغنى لا قوله وشاة الى واما لبن الادى وإلى المتن في النهاية لا قوله كما هو المعروف الى ويعني (قوله ولا فرق الخ) اى في طهارة لبن الما كقول (قائدة) اللبن افضل من عسل النحل كما صرح به السبكي واللحم افضل منه كما اعتمدته الرمي خلافا لوالده شو برى اى لقوله ^{في} سيداد أهل الدنيا والآخرة اللحم ولقوله ايضا أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم اه الجامع الصغير للسيوطي وفي الاحياء ما حصله ان مداومة كراهة رعين يوم ما تورث قسوة القلب وتركه في ما يورث سوء الخلق يجرى (قوله وشاة ولدت كلها الخ) عبارة النهاية وكذا لبن الشاة أو البقرة إذا اولدها كاب أو خنزير فها يظهر خلافا للزكري في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والعجلة والثور والعجل خلافا للبلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لا وان وجدت فيه خواص اللبن كمنظيره في الحى اماما اخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا كافي المجموع اه (قوله منشؤه) اى ما يرى هو به (قوله كما هو المعروف الخ) عبارة المغنى كاحتمته من فئات اهل الخبرة هذا اه وعبارة الكردى وهو المعروف المشهور الذى سمعنا من فئات اهل الحيشة الذين يأتى الزباد من بلدهم اه (قوله ويعني الخ) وليحترز ان يصيب النجاسة التي في دبره فان العرق المذكور من ثمرتين عند دبره لا من سائر جسده كما اخبرني بذلك من اتق به معنى (قوله) ان كان جامدا) ينبغي ان يكون العبرة بالملاقى سواء الماخوذ والمأخوذ منه في الاناء أو في نحو مقلة على قاعدة تنجس الجامد حينئذ إذا كان الشعر كثيرا تنجس ما لا يراه فقط وبعد الحكم بتنجس الملاقى فما اخذ منه فهو مأخوذ من متنجس سواء وجد فيه من الشعر شيء أم لا وإذا كان الشعر قليلا فيجب عملا لاقاه منه فان اخذ من الملاقى شيء فهو معافا فان انفصل هذا الملاقى المعفوع به بلا شعر فواضح أو بشعر قليل بالنسبة اليه فكذلك او كثيرا وان لم يكن كثيرا بالنسبة لما كان فلا عفو فاما هذا التفصيل فانه لا يكاد يستفاد من التحفة ولا من كلام السيد وان كان عبارة اقرب اليه إلا ان قوله وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكنى بحيث الخ لا يغلو عن شيء اه عبدا لله بأقشير عبارة السيد عمر ما ذكره في المائع واضحا وما ذكره في الجامد فجعل تامل إذا العبرة فيه كما افادته حماته تعالى بمحمل النجاسة فان اخذ ما لا يراه كثير الشعر فتجس وان كان الشعر في مأخوذه قليلا بل أو معدوما وان اخذ ما لم يلاقه كثيره فظاهر وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكنى بحيث يكون كل جزء من الماخوذ يلاقه لا قليلا وحينئذ يخرج الشعر الماخوذ كله أو ما عدا قليله ثم ينظف به فترين انه لا اعتبار في الكثرة بالمأخوذ مطلقا اه (قوله لم يعرف عنه) اى عن الماخوذ وقوله والاي بان قلت في اى عن الماخوذ قول المتن (والجزء المنفصل الخ) هو منه المشبهة التي فيها الولد طاهرة من الادى نجسة من غيرهما المنفصل عنه بعد موته فله حكم ميتته بلا نزاع غاية ومعنى (قوله طهارة) الى قوله ولا لالتنجس في النهاية والمغنى (قوله فيد الادى الخ) اى ولو مقطوعة في سرعة نهاية ومعنى (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه كالاصل ان المسك طاهر مطلقا جرى عليه الزركشى

حى وهو ظاهر لانه كالمئى أو العلقة أو المضغة (قوله ان كان جامدا) أى وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه

عندم وهو مباح أى القليل منه بل من حيث ان اللبن تبع للحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يخل والاصح جله عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه أى وهو انه يحمض فاذا حمض كان اسكاره على قدر حمضه وقد يتخذ منه عرق ليشتد السكر منه وهذا الاشك في نجاسته لصدق حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبل وعدمه كحمار أحبل فرس وشاة ولدت كلها كما شمله كلامهم وقول الزركشى انه نجس قطعاً ممنوع وأما لبن الادى ولو ذكرنا وصغيره فوميتا فظاهر ايضا إذ لا يلبق بسكراته أن يكون منشؤه نجسا والوباد لبن مأكول يجرى كما في الخاوى ربحه كالمسك ويباضه يباض اللبن فهو طاهر أو عرق سنوربرى كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعني عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء

المأخوذ منه والذي يتجه الاول ان كان جامدا لان العبرة فيه بمحمل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه ولا عفى بخلاف المائع فان جريمه كالئى الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه ولا فلا ولا نظر للمأخوذ والجزء المنفصل من الحى كميته طهارة ونجاسة فبدا لادى طاعة خلافا لذكرين وآلية الخروف نجاسة للبر الحرس او الصحيح ما قطع من حى فهو ميت نعم فارة المسك المنفصلة في الحياة

والوجه أنه كالأنفة الخوف في العباب لكن اتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا لما
يكن في أحد هارطوبه قول الأفره متنجس الخ وقال مر أي الخطيب لا بد في طهارة المسك من انفصاله حال
الحياة أيضا سم (قوله في الحياة) أي حياة الظبية نهاية (قوله ولو احتجلا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظبية ميتة
وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل
الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حجج أه عش (وبعد ذكاته) الأولى الثانية
كافي النهاية والمغني (قوله ولا تنجس المسك) عبارة النهاية والمغني والاسني والأسي وإن لم تنفصل في الحياة
فنجس أه (قوله بالتركي) منسوب إلى الترك الذين في أواراء النهر (قوله ذلك) أي كونه من غير
الما كول (قوله إجماعا) إلى المتن في النهاية لا قوله بخلافه إلى ولو شك وكذا في المغني لا قوله وقياسه الخ (قوله)
وكذا الصوف أي للضان (والوبر) أي للابل (والريش) أي للطيور (قوله سواء انتفخ) وبكره تنف شعر
الحيو أن حيث كان تالمه به يسير أو لا حرم كردى (قوله أو تناثر) أي بنفسه (قوله وخرج بشعر الما كول
عضوا) وكذا خرج ذلك القرن والظلف والظفر الماتة فهي نجسة شرح بأفضل وكردى (قوله وإن قلت
الخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافة (قوله كلام بعضهم) لعلمه أراد به كلام الشهاب الرملي الذي اعتمدته النهاية
والمغني عبارة واللفظ الاول هذا كما إذا لم ينصل مع الشعر شي من أصوله فإن كان كذلك مع رطوبته فهو
متنجس بطهر بعسله كافي به والدرجة الله تعالى أه قال عش أي فلو كان يسير الا وقع له كقطعة لحم
يسيرة انفصلت مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهرا مر سم على المنهج أه (قوله ولو شك في
شعر الخ) ومثل الشعر اللين إذا شك كنافيه هل هو من حيوان ما كول أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو
بعدها فانه طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللين أو في الشعر من ما كول أو أدمى أو لا فهو
طاهر خلافاً في الأنوار وإن كان ماني في الأرض لأن الأصل الطهارة ولو تجر العادة بحفظ ما يأتي منه على
الأرض بخلاف اللحم فلذا انفصل فيها تفصيلها المعروف أه (قوله فهو طاهر الخ) وإنما تجر هنا تفصيل
اللحم الملقاة لأن العادة جرت بالقائه هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر أه
سم على حج أه عش (قوله إن العظم الخ) أي والجلد سم في شرح الغاية وعش على مر أه بجري
(قوله كذلك) أي وإن كان مسريا لجريان العادة برى العظم الطاهر مر أه سم (قوله وبه صرح
في الجواهر) أي بخلاف ما لو رابنا قطعة لحم ملقاة وشك كنهال هي من مذكاة أو لا لأن الأصل عدم
التذكية نهاية وعبارة في ما سبق في شرح ولو أخبر بتنجس الخ ولو وجد قطعة لحم في إناء أو خرقة بيك
لا نجس فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في إناء أو خرقة و النجوس بين المسلمين وليس المسلمون
أغلب فكذلك فإن غالب المسلمون طهارة غش قول المتن (وليست العلقو المضغة) ومع ذلك فلا يجوز
اكل المضغة والعلة من المذكاة كاصح بذلك شرح الرض في الاطعمة والاضحية (قوله وهي
دم) إلى قوله الذي لا يجب في النهاية والمغني قول المتن (ورطوبه الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه
باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس بذلك فينجس به ذكر المجمع أو لا لأن ماني الباطن لا ينجس أقول

كالأصل أن المسك طاهر مطلقا جري عليه الزركشي والوجه أنه كالأنفة الخ وفي شرح العباب لكن
المتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا لما يكن في أحد هارطوبه قول الأفره متنجس الخ وقال
مر لا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا (قوله ولو احتجلا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظبية ميتة
وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت
فستحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة (قوله ولو شك) في اللين من ما كول أو أدمى أو لا فهو طاهر
خلافاً للأنوار وإن كان ماني في الأرض لأن الأصل الطهارة ولو تجر العادة بحفظ ما يأتي منه على الأرض بخلاف
اللحم فلذا انفصل فيها تفصيلها السابق (قوله فهو طاهر الخ) وإنما تجر هنا تفصيل اللحم الملقاة لأن العادة
جرت بالقائه هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر (قوله وقياسه العظم كذلك)

ولو احتجلا عني الأوجه
أو بعد ذكاته طاهرة
ولا تنجس المسك بها
لرطوبته قبل انفصاده
قبل ومنه نوع من غير
ما كول هو اظليه وهو
المسمى بالتركي فيتعين
اجتناب ما علم فيه ذلك
لنجاسته (لا شعر الما كول
فطاهر) إجماعا وكذا
الصوف والوبر والريش
سواء انتفخ أم جزم تناثر
وخرج بشعر الما كول عضو
ابن ر عليه شعر فانه نجس
وكذا شعره وكذا لحمه عليها
ريشة ولا اثر لما باصلها من
الجرة حيث لا لحم به ولا
لشعر خرج مع أصله بخلافه
مع قطعة جلده ميتة وإن
قلت أخذنا عما تقرر في لجنة
عليها ريشة خلافا لما به
كلام بعضهم ولو شك في شعر
أو نحوه أو من ما كول
أم غيره أو هل انفصل من
سعى أو ميت فهو طاهر لأن
الأصل طهارة نحو الشعر
وقياسه أن العظم كذلك
وبه صرح في الجواهر
(وليست العلقو) وهي دم
غليظ استحال عن المني
سمى بذلك لعلوه بكل ما
لامسه (المضغة) وهي قطعة
لحم بقدر ما يعض استحال
عن العلقو (ورطوبه
الفرج) أي قبل وهو ماء
ابيض متردد بين المذي
والعرق يخرج من باطن
الفرج

الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج ما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً كجمل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبله والقطع في ذلك ذكره الامام واعترض بأن المنقول جريان (٣٠١) الخلاف في الكل (ينجس) من

الظاهر أنه يتنجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يفي عن ذلك فلا ينجس ذكر الجماع لكثرة الإبتلاءه وينبغي أن مثل ذلك أيضاً ما وارد دخلت أصبعها الغرض لأنه وإن لم يعم الإبتلاءه كالجاء لكنها قد تحتاج إليه كان ارادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضاً أنه إن طال ذكره وخرج عن الاعتدال أن لا ينجس بما صابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل إليه ذكر الجماع المتدلل لعدم إمكان التحفظ منه فاشبهه بالوراء التي التائم بسيلان الماء من فيه فإنه يفي عنه ماثقة لا حترأز عنه فكذلك غاش (قوله الذي لا يجب غسله) خلافاً للغنى والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أن يفي عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنها حينئذ رطوبية وجوفية وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا تنجس ذكر الجماع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل من أمه والامر بغسل الذكر محمول على الاستحباب ولا تنجس أي الرطوبة من المرأة على ما مر اه قال عث قوله من والحاصل الخ يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فإنه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد أن وإن قلنا بنجاسته يعني عنه وقوله فهي نجسة خلافاً للحج حيث قال بطهارتها إن خرجت ما يصل إليه ذكر الجماع وهو الأقرب اه (قوله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله الخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهر قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجماع وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر الجماع شيخنا اه بجري (قوله ومن وراء باطن الفرج الخ) لعل المراد بها الخارجية من داخل الجوف وهو فوق ما لا يبلغه الماء من الفرج سم (قوله والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج (قوله في الكل) أي من الأقسام الثلاثة قول المتن (ينجس) بفتح الجيم معنى (قوله من الحيوان) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله من الحيوان الخ) أي ولو شيئاً من كونه آدمي وغيره نهاية معنى (قوله الطاهر) خرج به النجس ككتاب ونحوه نهاية (قوله فيها) أي الثلاث المذكورة في المتن حال من مقابل الأصح على مذهب سيويه (من غيره) أي غير الآدمي حال من ضمير فيها (أقوى منه) أي من مقابل الأصح خبر أن أي تلك الثلاث حال من ضمير منه (من الآدمي) حال من ضمير فيها (قوله من تقريره) أي الشارح المحقق (له) أي لمقابل الأصح (قوله أما الأوليان) أي طهارة العلقه والمضغة (قوله من المني) أي بالطهارة (قوله شرط طهارة الأولين) (قوله أن يكونا) الأولى الثانية (قوله وهما) أي الأوليان ومن غير الآدمي (أولى منه) أي من غير الآدمي (قوله ويدلله) أي لكونهما أولى من المني بالنجاسة (قوله منه) أي الآدمي (قوله وفيه نظر) أي في الراد المذكور (قوله فيه) أي في الآدمي (قوله بنجاستهما) أي العلقه والمضغة من الآدمي (قوله وهو) أي ما يظلم (قوله ولهذا) أي لأن أصالة المني لم يعارضها شيء وأصالة العلقه والمضغة عارضها ما ذكر (قوله مع ذلك) أي النظر المذكور (قوله بل ذلك) أي قول المنهاج وليست العلقه والمضغة بنجس وقوله لما ذكرنا في الاستئناس المذكور وقوله ولا يعارضه أي احتمال الإطلاق وقوله لأنه تابع أي الرفاعي (في ذلك) أي في هذا من الجزم والحكاية المذكورين (قوله وأما الأخيرة)

أي وإن كان مرمياً لجريان العادة برمي العظم مر (قوله ومن وراء باطن الفرج) فإنه نجس قطعاً جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كآثر وقد ذكره كذلك في شرح العباب ثم خالفه حيث قال قال الأذري ومحل الخلاف في الخارجية عما لا ينفرج جلوس المرأة ولا يبلغه الغسل بالماء وأما ما يبلغه الغسل فله حكم الظاهر اه ونقله في الخادم عن صاحب المدين ثم كلام الأذري المذكور صريح فإن الخارجية مما يبلغه الماء لا خلاف في طهارتها أو لا يبلغه فيها خلاف والأصح الطهارة وثناؤه ما يأتي من نجاسة

الرفاعي بما قاله الاستئناس من تعييدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكره وأطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظراً إلى أقربيهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرفاعي بطهارته وحكاية الخلاف في نجاستها لأنه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته من أصالة المني لم يعارضها شيء بخلاف أصالتهما وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعدوه على المعتمد فلانها كالعرق

أى رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل النجاسة الخ) قال في شرح العباب أى والنهاية والمغنى بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها تحتد رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرضه الخ) محل تأمل لأن غاية ما يقتضيه الضرورة العفو لمشقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصرى وسم وقد يمنع مما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة اللبغم النازل من أقصى الحلق للضرورة (قوله فضرورة) إلى قوله وإن قلنا في النجاسة والمغنى (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز في الدخول ما يجب غسله وقديقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام في نجاسة ما فيه سم (قوله كالبيض والوداخ) وقيد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع اه وفي شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معها رطوبة نجسة انتهى سم (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفرغ كلام

الخارجة من الباطن لأن يقال على بعد يمكن حل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر في المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذى والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه باختصار كبير ولم يرد إلا سوى وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال في شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها تحتد رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض الخ ثم قال فيه قبل محل الخلاف أيضا في رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحيض وإلا فهي نجسة لما لا يليقها من الدم في الباطن فتنجس به ويرد أن حكى عن ابن دقيق العيد أنه مخالف للكلامهم والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا نه أن أريد الحكم بنجاستها في حال الحيض فظاهر كما سار أخذه من كلام الأذرعى وإن أريد الإطلاق كان غير صحيح لأنه لا حيض حتى يتجسس أو وجوده في الجوف فكذلك إذا عبرة بالملاقاة فيه كما باتى اه ثم قال في قول العباب نعم إن انفصلت رطوبة فرجها فتجسس ما نصه بان خرجت من جوفها ولول إلى داخله الذى يجب غسله خلافا لما تروهمه عبارة كغيره فالانفصال ليس بشرط إذا رطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وإن انفصلت كما اقتضاه إطلاقهم اه ثم قال وتردد ابن العباد في طهارة القصة القصعة البيضاء الذى يخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه أن تحقق خروجها من باطن الفرج أو أنها نحو دم متجمد فتجسس ولا يظفر اه ولا يخفى إشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر الجماع بعد وجود الحيض وإن انقطع وغسل لأن الحمل الذى وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقاة الذكر له ملاقات شئ من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وإن حكنا بعدم التنجس بالملاقاة في الباطن فليتأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضى الطهارة لكفاية العفو عنها (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام في نجاسة ما فيه (قوله حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز في الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يشكك مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا اثر للتلاقي بين الباطنين في الباطن أو أنه عفى عن ملاقاته لما (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفرغ كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يتأثر مع قوله وإن قلنا وقيد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد المنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل حيا بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع

وتولدها من محل النجاسة
غير متيقن خلافا لمن زعمه
فلا ينظر إليه وبفرضه
فضرورة وصول ذكر
الجماع والبيض والولد
لحملها أوجب طهارتها حتى
لا يتنجس ذكره بها
كالبيض والولد ومن ثم
قال في المجموع في موضع
لا يجب غسل المولود جماعا
وإن قلنا بنجاسة الرطوبة
ويحتسب البقيى أن رطوبة
ثقة بول المرأة نجسة
قطعا إن كانت أصلها

من الخارج وكذا ان شك لان الاصل في مثل هذه النجاسة الاستئناؤه وكذا رطوبة (٣ ، ٣) فرج الحيوان الطاهر فانه يخرج البول

وكذا رطوبة الدبر قال وقضية كلام البغوي الجزم بطهارة رطوبة باطن الذكر أى وصرح به جمع ولا شك أن فيه غرر جى المنى والبول يجتمعان في ثقبته فان كان البول من مجرى المنى فطاهر او من مجرى البول أو شك فنجس اه وما ذكره ظاهر لا في مسألة فرج الحيوان لما مر فيه وإلا في مسألة الشك فالذى يجه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الاصل السابق بمنوعة لان تلك الرطوبة مشابهة للعرق كما علم مما مر فلا نحكم بنجاستها إلا ان علم اختلاطها بنجس (ولا يظهر نجس العين) بغسله لانها مخرج لازلها من أعلى العين ولا استحالة الى نحو ملع لان حقيقة الاستحالة هناك ان يبقى الشيء بحاله وإنما تغيرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان ثالثهما في الحقيقة للنص عليهما ولعموم الاحتياج بل الاضرار اليه من ثم قال (الاخبر) ولو غير محترمة وارادها مطلق المسكر ولو من نحو زبيب وتمر وحسب نصريحه كالاصحاب في باقي البايعات السليمة على تلك المستلزم لطهارتها على ان أهل الأثر ومالك واحد على وصفه بذلك كما هو قول الشافعي (تخلت) بنفسها من

المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلاق بين الباطنين في الباطن اوانه عن غير ملاقاتهما سم وقد يجاب بان شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر عنه في الطعام الخارج والبلغم النازل عن أقصى الحلق (قوله من الخارج) أى ما يخرج من الباطن وقال السكردى أى من البول اه (قوله فانه) أى الفرج (قوله قال) أى البلقينى (قوله في ثقبته) أى ثقبته الذكر (قوله اه) أى بحث البلقينى كردى (قوله لما مر الخ) أى من قوله فلانها كالعرق الخ (قوله فالذى يتجه فيه) أى فى الشك (قوله فى الجميع) أى فى رطوبة ثقبته بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصرى أى فى البول والشك فى واحدة منهما هل أصلها من الخارج ام لا (قوله السابق) أى فى قوله لان الاصل فى مثل الخ (قوله كامر) أى فى قوله فلانها كالعرق الخ (قوله إلا ان علم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه انه إذا علم ملاقة بدون اختلاط فطاهر ووجه ما مر ان الملاقة فى باطنين لا تضرب بصرى (قوله بغسل) الى قوله ولا يرد فى النهاية إلا قوله قبل وكذا فى المعنى إلا قوله لا كصريحه الى ان (قوله ولا استحالة الى نحو ملع) كقصة وقعت فى ملاقة نصارت ملحا وأحرقت نصارت رمادا بها معنى (قوله وإنما تغيرت صفاته) بأن يتقلب من صفة الى صفة أخرى (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ (قوله ولو غير محترمة) والمحترمة هى التى عصرت لا بقصد الخربة بان عصرت بقصد الخلية او لا بقصد شيء وغير المحترمة هى التى عصرت الخربة ويجب إزالتها حينئذ قبل التخلل وبغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل فى التى عصرها المسلم واما التى عصرها الكافر فهى محترمة مطلقا شيئا بخبرى (قوله بجل تلك) يعنى بجل بيع خلاها والمسلم فيها (قوله على ان أهل الأثر الخ) عبارة تشرح العباب أى وبها فى النهاية ظاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين لكن فى تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد واهل الاثر انها اسم لكل مسكر اه سم (قوله على وصفه بذلك) أى جروا على تسمية كل مسكر بالخمر حقيقة وفى المسئلة قولان هل الخمر حقيقة فى المعاصرة من العنب مجاز فى غير اه او حقيقة فى كل مسكر رشيدى (قوله كما هو الخ) أى كون الخمر حقيقة مطلق المسكر (قوله تخلت) أى صارت خلا (قوله والتحريم) استطرادى (قوله قبل الخ) عبارة الخطيب قال الحلبي قد يصير العصور خلا من غير تخمر فى ثلاث صور إحداها ان يصب فى الدن العلق بالخل ثانيا ان يصب الخل فى العصور فيصير بمخالطته خلا من غير تخمر لكن محله كما علم ما مر ان لا يكون العصور غالبا ثانيا ان تجرد دميات العنب من عناقيدوه ولا بها الدن ويطين رأسه اه وجرم شخبنا بذلك بلا غرر وكذا يجزم به الشارح فى التنبيه الثانى (قوله لتعذر اتخاذها) أى انظر مع الإلخ إلا ان يقال غالبا سم عبارة النهاية ولان العصور لا يتخلل إلا بعد التبخير غالبا فلم يقل بالطهارة بل بما تذر الخل وهو حلال لإجماعه ولو بقى فى قدر الاناء ردوى خمر فطاهر لإطلاقهم كما قاله ابن العادى انه يطهر تبعا للآناء سواء استجر ام لا كما يظهر باطن جوف الدن بل هذا أولى اه (قوله على إطلاقه) أى المصنف (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على الخمر خمر تخلل لم يظهر فيه نظير بل ينبغى انها طاهر ويدل لها ما بقى عن البغوي فعلموا ان وقعت بفعل فاعل ثم غمر الخمر تقع قبل الجفاف بخمر أخرى بل لادانها لو وقع على الخمر النبيذ تخلل ظهرت للمجانسة فى الجملة ثم اياته قال فى شرح العباب عن الزركشى وابن العادى واحترز الشيخان

اه وفى شرح الروض وظاهر أن محله أى محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معها رطوبة بنجاسة اه (قوله لما مر فيه) لكن يحتاج الى دفع استدلاله بأنه مخرج البول اللحم إلا ان يدفع بان ملاقة الباطنين فى الباطن لا تؤثر إلا ان قضية ذلك تأثير الملاقة فى ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه (قوله على ان أهل الأثر الخ) عبارة تشرح العباب ظاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين فى الأثر بل الى ان قال لكن فى تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد واهل الاثر انها اسم لكل مسكر (قوله لتعذر اتخاذها) انظر مع الإلخ إلا ان يقال غالبا (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على

غير مصاحبة عين اجنبية لها لان علة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زال الخل اتحادا لخل إجماعا وهو مسبق بالتخمر قبل الإلخ فى ثلاث صور فلو لم يطهر لتعذر اتخاذها ولا يرد على إطلاقه خلا فان زعمه تخلل ما وقع فيه خمر أو عظم نجس ثم غرر خمر قبل تخلله لان مانع الطهارة هنا تنجسه لا كونه

بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عموال طرح خمر فوق خمر فأنها تطهر ويحتمل الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه سم ويمكن أن يدفع النظر براجع ثم يزعم إلى خمر أيضا وقوله لم تطهر أي كما صرح به في فتح الجواد وقوله ما يأتي عن البغوي الخ اعتمده الأسنوي والشهاب الرمي والنهاية وشيخان الجبيري وكذا اعتمده الخطيب إلا في قيد قبل الجفاف فقال ولو بعد جفافه خلافا للبغوي في تقييده بقبل الجفاف اه (قوله المستثنى إنما هو الخ) قد يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لأن معنى ولا يطهر الخ لا يصير طاهرا ولا يقبل الطهاره وحينئذ قال في يصير طاهرا ولا يقبل الطهارة إنما هو الخمر لا الخل أذهب بالنسبة إليه تحصيل الحاصل بصري عبارة سم قد يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فصيح أن الخمر أي عنها طهرت اه (قوله نظرا الخ) متعلق بقوله بتفرغ وقوله للغالب أي إذا صح الاستثناء المذكور وهو الذي جرى عليه النهاية والخطاب وغيرهما وسيجزم الشارح به أنافي التنبيه الثاني وقوله أي المطارد أي لو لم يصح ذلك الاستثناء قول المتن (وكذا أن نقلت من شمس الخ) أو من دون إلى آخره وفتح رأسه للوأمسواء أقصد بكل منها التخلل أم لا بخلاف ما لو أخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل فخي زاد النهاية وكذا الوص بغيره في دن متخمس أو كان العصير متنجسا اه وهل هذا النقل حرام أو مكروه والراجع إلى ذكر أه شيخان وجبيري (قوله فقططر) أي إذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه أولا ولا تنجست لاصطلاحها موضع الدن بسبب الهبوط بجبيري قول المتن (يطرح شيء) أي ليس من جنسها مما ألتى من جنسها فلا تقصر فلو صب على الخمر خمر آخر أو نبيذ تطهر الجميع على المعتد زبادي اه بجبيري (قوله كالج) أي وبصل وخبز حار ولو قبل التخمر مغنى ونهاية (قوله أوقع) إلى قوله لا يصرح في النهاية والمغنى (قوله أوقع فيها الخ) وليس منه فبما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر عرش وأقره الجبيري (قوله) وإن لم يكن له أثر في التخلل مقتضى هذه الغاية أن ما بطرح بمعنى مع لالسببية ثم رأيت في الجبيري عن عرش ماضيه والباء بمعنى مع لاسببية لانه حينئذ يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التخلل عادة اه (قوله) وقد انفصل منه الخ) أي أو هبطت الخمر بنزعها فليوي اه قال عرش بقي ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبره معصوم بأنه لم يتخلل منه شيء هل يطهر أم لا فيه نظرو الأقرب الأول لأن هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل عاينى فيها الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وباخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل اه (قوله كاسر) أي قبل التنبيه (قوله) أو كان نجسا الخ) وكلمته تنجس بالعين العناقيد وحباتها إذا تخمرت في الدن ثم تخللت نهاية قال عرش عن سم إن في شرح الروض ما يخالفه اه وقال الرشيدى مراده هر به الرد على الشهاب بن حجر في شرح الارشاد اه وفي بعض احوال ما مضى منه فالبغوي لو أدخل العنب

خمر (تنبيه) المستثنى إنما هو الخمر بقيد التخلل لا مطلقا كما هو واضح فاندفع ما قيل في عبارته تساهل لأن الطهر للخل لا للخمر ويتفرغ على سبق الخل بالتخمر الخنث في أنت طاق أن تخمر هذا العصير فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا للغالب أو المطرد (وكذا أن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه) فقططر (في الأصح) إذ لا عين (فان خللت بطرح شيء) كالج أوقع فيها بلا طرح وبقي إلى تخللها وإن لم يكن له أثر في التخلل أو نزع وقد انفصل منه شيء أو كان نجسا وإن نزع فوراً كما مر نعم يستثنى نحو حبات العناقيد مما يسر التثني منه كما يصرح به كلام المجموع وجرى عليه جمع متقدمون ومتأخرون خلافا لآخرين وإن أولوا كلام المجموع وبنوا كلام غيره على ضعيف إذ لا ملجئ لهم إلى ذلك

الخمر خمر ثم تخللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغي أنها تطهر وبدل عليه ما يأتي عن البغوي فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المر فقبل الجفاف تخمر أخرى بل لا يبعد أنه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت لله جافسة في الجلة ثم رأيت في شرح العباب عن الزركشي وابن العباد واحترز الشيبان بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عموال طرح خمر فوق خمر فأنها تطهر ويحتمل الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه (فزع) في شرح درو لوني في قدر الاناء دردى خمر فظاهر إطلاقهم كقوله ابن العباد أنه يظهر تبعا للأناسواء استحرام لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضا أنه لا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه سهلا أو سكرًا أو اتخذ من نحو عنب ومان أو برز بيب طهر باقلا به خلافا لجم من ابن العباد وليس فيه تحليل بمصاحبة لأن عين نفس العسل أو البرونحو هما يتخمران أو ابوداود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين أخرى اه (قوله) لأن الطهر لا للخمر قد يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فصيح أن يقال إن الخمر أي عنها طهرت (قوله) فان خللت بطرح شيء عبارة الروض لأمع عين قال في

مع العنايد في البدن وصار خلاخا قال ابن العاد لان حبات العنب ليست بعين اجنبية وكذا عر اجنبية والورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي التنقية من الحيات والعنايد لم يوجبها احد وهذا كله صريح واضح في المسئلة فلا يعدل عنه وإن قال العباب وتبعه النباهة ومثله اى المنتجس بالعين والعنايد وحياتها اذا تجمعت في البدن ثم تخللت فانه تبع فيه شرح البهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال وقد اطل شارحه ابن حجر في الرد عليه فراجعوه وعبارته في الامداد ويستثنى العنايد وحياتها فلا يضر مصاحبتها للخمر اذا تخللت كما افهمه كلام المجموع صرح به الامام كالفاضل واليغوى وجزم به البلقيني ومشى عليه الانوار ونوى الرطب كحبات العنايد انتهت وعبارة الكردى على شرح بافضل ويعني عن حبات العنايد ونوى التمر وثقله وشيارع العنايد على المنقول كما وصحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم ووافق ذلك للشارح اهـ (قوله ما احتيج الخ) لعله بالمد كما هو صريح تعبير غيره (قوله ويحرم لعدم

ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه في شرح الباب سم اى بل يكره شيئاً (قوله تتخذ خلا) اى تعالج بشى حتى تصير خلا يجرى (قوله وعلة) اى قوله وفي معنى التخلل في المعنى الا قوله كما لو قتل مورثه (قوله وعلة) اى عدم الطهارة (قوله لانه) اى قوله وفي معنى التخلل في النهاية الا قوله يحرم وقوله كما لو قتل الى ويظهر (قوله بفعل محرم) ما وجه ذكر الحرمة في بيان حكمة النبي والحال انهم ثبتت الا به بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل الدال على منع الارث ولعل هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبنى عليه بصري (قوله وعلى هذا) اى التعليل الثاني (قوله بالنقل السابق) اى فى المتن وقوله ثم اى فى النقل السابق (قوله وما ارتفعت اليه لكن الخ) خلاف ما لو نقص من خمر الدين بأخذ شىء منها أو أدخل فيه شىء فارفعت بسببه ثم اخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى المواضع الاول واعتبر البغوى كونه قبل جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويظهر الدين تبعاً لها وإن تشرب بها وأغلت ولو اخطأ عصير يخل مغلوب ضراو غالب فلا فاقان كان مساوياً فذلك ان اخبر به عدلان يعرفان ما يمنع التخمير وعدمه واعدل واحد فظهر اما اذا لم يوجد جذير او وجد وشك فالوجه ادارة الحكم على الغالب حيث انتهت وفي المعنى ما يوافقه الا فى تعقيد الصب بقبيل الجفاف وتقيد المساواة بما اذا اخبر به عدلان الخ قال سم ان شرح الروض نقل ما قاله البغوى من التعقيد المذكور وقره اهـ وقال الكردى ان الزبائى اعتمده اهـ وقوله لم ير الا ان صب عليها خمر الخ اى او نبذ او سكر او عدل ونحوها كما قاله القليوبي فاخر ليس بقبيل وليس فيه تخلل: صاحبة عين لان المدسل ونحوه يتخمير مدابني وشياخ عن النهاية ما يفيد (قوله لكن بغير فعله) اى بل بالاشتداد والغليان اسنى وخطيب (قوله تبعاً لها) ويبحث في ذلك سم وغيره لانه كان يكفي ان يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لطهارة الدن فانه لا يؤثر فيه الاستحالة كالابتنى شيخنا (قوله ونحوه) لعله بالرفع عطفاً على انقلاب الخ ويحتمل جزمه عطفاً على دم الظلمية مسكا

شرحه كحصاة حبة عنب تخمر جوفها اهـ وكان صورة الحبة المذكورة اذا طارت بخلاف ما لو بقيت في العصير ابتداء فينبغي ان لا تضرب اذا تخمر ثم تخلل وظاهر ان ما في جوف هذه الحبة اذا تخلل طهر والحبة كالاناء فينبغي طهارة جوفها تبعاً (قوله ويحرم لعدم ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه في شرح العباب بما فيه وظاهر الحديثين حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بين عامين بنحو نقل من شمس الى ظل وجرى عليه بعضهم لكن يرد كلام الشيخين في الزهر فانه مصرح بان المحرم انما هو التخليل بالعين لا بنحو النقل من شمس الى ظل وعبارتها اتخاذ الخمر جائز بالاجماع ثم لا قوله لا الخمر يطرح العصير او الملح والخبز الحار او غيرها فيها حرام والخل الحاصل منها نجس لعلتين احدهما تخمر التخليل والثانية نجاسة المطروح بالملاقاة فتستمر نجاسته اذا لم يزل لها الخ ما اطال به عنها وغيرهما وما يتعلق به وقد يؤخذ من ذلك انه لو طرح العين الطاهرة التي لا ينفصل عنها شى بقصد زرعها قبل التخلل ثم زرعها لم يحرم ذلك وطهر الخل فليتأمل (قوله لكن بغير فعله) خرج ما يفعله قال في شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتيج اليه لعصر
يايس او استقصاء عصر
رطب لانه من ضرورته
(فلا) اظهر ويحرم تعدد
ذلك الخبر مسلم انه صلى الله
عليه وسلم سئل عن الخمر
تتخذ خلا قال لا وعلة
تنجس المطروح بالملاقاة
فينجس الخل وقيل لانه
استعمل الى مقصوده بفعل
يحرم فهو قوب بقبض قصده
كما لو قتل مورثه وعلى
هذا لا تطهر بالنقل السابق
وهو مقابل الاصح ثم يظهر
بظهرها طهرها وما ارتفعت
اليه لكن بغير فعله تبعاً لها
وفي معنى تخلل الخمر انقلاب
دم الظلمية مسكاً ونحوه لادم
البصة فرحاً لانه بانقلابه اليه
يتبين انه طاهر لانه اصل
حيوان كالخمر وعند عدم
انقلابه ان كانت عن كبس
ذكر فكذلك

لصلاحته لحي. الفرخ منه وإلا فلا وبه يجمع بين تناقض المصنف فيه (تنبيه) يكسر السؤال عن زيب يجعل معه طيب متنوع وينفع ثم يصغر فتصير رائحته كرائحة الخمر والذي يتج فيه أن ذلك الطيب إن كان أقل من الزيب تنجس وإلا فلا ولاعبارة بالرائحة اخذنا من قولهم لوالتي على عصير خل دونه أي وزنا كما هو ظاهر تنجس لأنه لعلنا لخل فيه يتخمر وإلا فلا لأن الأصل والظاهر عدم التخمير وبؤخذ منه أنهم نظروا في هذا اللفظة حتى قال (٣٠٦) خبر أن شاهنا من حين الخلط في الأولى إلى التخلل ولم يشد ولا قذف بالرب لم ينفقت لقولها

وأراد بنحوه ضرورة نحو المنة ودو عبارة يطهر كل نجس استحالة حيوانا كدم بيضة استحالة فرخا القول بنجاسته ولو كان ودك بالرائحة لأن للحياة أثر إيجابي في دفع النجاسة ولهذا انظر أبو الهيثم لأن البود متولد فيه لانه ولو صار الزيل المختلط بالرائحة على هيئة القرب أطول الزمان لم يطهره (قوله) لصلاحته (الخ) كان اللام بمعنى عند فسوف أو ما تقدم عن النهاية من أن المدار على صلاحته للتخلل وإلا فدعوى كلفة الصلاحية فيها إذا كانت عن كبس ذكر كحل نظر (قوله) تنبيه يكسر السؤال (الخ) عبارة النهاية ولو جعل مع نحو الزيب طيبا متنوعا وقع ثم صفي وصارت رائحته رائحة الخمر فيحمل أن يقال أن ذلك الطيب إن كان أقل من الزيب تنجس وإلا فلا اخذنا من قولهم لوالتي على عصير خل دونه تنجس وإلا فلا لأن الأصل والظاهر عدم التخمير ولاعبارة بالرائحة وباحتمال خلافة وهو أوجه إله أقول لم يبين أن خلافة إطلاق الطهارة أو إطلاق النجاسة لكن الثاني أقرب لأن إطلاق الطهارة في غاية البعد لمعوله ما إذا قل الطيب جدا مع القطع حينئذ بالتخمير ولعل وجه اعتياد إطلاق النجاسة وإن كثر الطيب وقل الزيب إن الطيب ليس يمنع من التخمير وإن كثر بخلاف الخل مع العصير فليتأمل بصري وجزم بالاول الاجهوري وكذا عرش ارقه الرشيدى عبارة قوله مر وباحتمال خلافة الخ وهو الطهارة طلقا وهو مافى حاشية الشيخ عرش اه ويؤيده سابق كلام النهاية ولا حكمة كما يظهر برأيه (قوله) متنوع ليس بقيد للحكم وإنما قيد به لأنه الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشيدى (قوله) (الا) أي بأن غلبه الخل أو سواه خطيب (قوله) وبؤخذ منه (أي) من التعليل بأن الأصل (الخ) (قوله) في الأولى) أي فإذا كان الخل دون العصير (قوله) لا يشتد الخ) الأسبك الموافق لنظيره (الا) إسقاط الواو (قوله) في الأخير) أي فإذا كان الخل أكثر من العصير أو سواه (قوله) وباحتمال الفرق) أي بين الأولى وبين الأخيرتين وتقدم عن عرش انفا ما يقتضيه أنه هو الأقرب (قوله) بخلاف ما بعدها) أي الأخيرتين (قوله) غيشت) أي حين إذا قلنا أن ما ينطبق بالظنة الخ (قوله) من وجوده) أي التخمير (قوله) في انقلاب الشيء) أي الممكن (عن حقيقته) أي حقيقة أخرى (قوله) حقيقة) أي انقلابا حقيقيا (قوله) (الا) أي وإن لم يكن حقيقيا (قوله) إلى ذلك) أي الانقلاب (قوله) الحق (الاول) أي وقولهم قلب الحقائق محال مفروض في حقائق الواجب الممكن والممتنع والمراد استحالة قلب الواجب ممكنا وممتنعا وعكس ذلك (قوله) من ثم) أي لا جل أن الحق هو الاول (قوله) على ماسر) أي من الانقلاب حقيقة (قوله) وبأنهما) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله) أنه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخا دى كلبا فهو على طهارته فليتأمل سم (قوله) على الاول) وهو الابدال ذاتا وصفة (قوله) أنه يبنى) أي الخلاف في علم الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) أي في انقلاب الشيء عن حقيقته (فعل الاول) أي جواز الانقلاب

غلبان بل بفعل فاعل قال البغوى في فتاويه فلا يطهر الدين إذا لا ضرورة وكذا الخمر لا تصالحا بالمزق تنجس نعم لو غمر المزق قبل جفافه بخمر أخرى طهرت بالتخلل اه مافى شرح الروض واعتمد شيخنا الشهاب المولى رحمه الله تعالى التقييد بالجفاف ولا يخفى أن قياسا كره البغوى في تخمر المزق تنجس دالة على أنه لو صب على الخمر الأخرى من غير ارتفاع للزول طهرت بالتخلل وهو الظاهر فليتأمل (قوله) الذي يتج فيه الخ) في شرح مر وباحتمال خلافة وهو أوجه (قوله) أنه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخا دى كلبا فهو على

وكذا لولا في الأخيرتين وشاهداه اشتد وقذف بالرب وباحتمال الفرق بأن الاشتداد قد ينفى فلم ينظر لقولها في الأولى بخلاف ما بعدها لأنها أخبرنا بمشاهدة الاشتداد فلم يكن الغاء قولها إلا أن قلنا أن ما ينطبق بالظنة لا ينظر لتخلفه في بعض أفرادها وأن العلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به حينئذ يتجيه إطلاقهم النجاسة والخمرة في الأولى وعدمها في الأخيرتين وظاهر أن الحلف في كلامهم مثال فيلحق به كل مافى معناه مما لا يقبل التخمير ويمنع من وجوده إن غلب أو سواى (تنبيه آخر) اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالتحس إلى الذهب فقبل نعم لانقلاب العصابا حقيقة دليل فاذا هي حية تسمى والابل لابل الانجاز ولا مانع في القدرة من توجه الامر التكويني إلى ذلك وتخصيص الارادة وقيل لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق به والحق الاول بمعنى أنه تعالى يتخلل

بدل التحاس ذهبا على ما هو رأي الحقبة أن أو بأن يسلب عن أجزاء التحاس الوصف الذي صار به نحاسا ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهبا على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجوهر واستوائها في قبول الصفات والمحال أنما هو انقلابا ذهبا مع كونه نحاسا لا متنازع كون الشيء في الزمن الواحد نحاسا وذهبا من ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر في العاص بأحدهما من الاعتبارين المذكورين وبأنهما يتجيه قول امتثافي كلب مثلا وقع في ملحقة فاستحال ملحعا أنه باق على نجاسته بل وعلى الاول ايضا لأنه غير متيقن فعملوا بالأصل (تنبيه آخر) كثير ما يسل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يعمل أو لا ولم نزل أحد كلاما في ذلك وظاهر أنه يبنى على هذا الخلاف فعلى الاول

من علم العلم الموصل لذلك القلب علما يقينيا جازله عمله وتعليمه إذ لا تخذو وفيه حيث ذو وجهه ما تخيل أنه من هتك سر القدر وهو لا يجوز إفتاؤه
كافي تفسير البيضاوى فى بليغ ما أنزل اليك فيرد متبع أن هذا منه لأن ما وضع له علم يتوصل اليه (٣٠٧) به لا يسمى العمل به هكذا لذلك وإنما

الذى منه فعل الخضر
صلى الله عليه وسلم فى قتل
الغلام وفى بعض حواشى
البيضاوى المتعمد هذا منه
منزع صوفى وهو يؤيد
ما ذكرته أن الهتك إنما
هو فى نحو فعل الخضر صلى
الله عليه وسلم بما يكشفه
الله لأخصائه وهو جهة الطبقة
من غير تعلم ولا استعداد
وإن قلنا بالثانى أو لم يعلم
الإنسان ذلك العلم اللبى
وكان ذلك وسيلة للنش
فالوجه الحرمه وكذا تطهير
نحو نحاس حتى يقبل صبغا
أو خاطا لأنه غش صرف
نعم إن باعنا له بعله بحقيقته
جاز لمن يظن أنه يغش به
غيره كييع العنب لعاصر
الخمر وتخيّل أن الصبغ
الذى لا يشكك فى ملحق
بقلب الاغنيان قاسد
لقولهم ضابط الغش أن
يكون فيه وصف لو اطلع
عليه لم يرغب فيه بذلك الثمن
أى ولا تقصير من المشتري
لما باتى فى زجاجة ظنها
جوهرة وهنالا تقصير إذ
يعز الاطلاع على حقيقة
ذلك المسبوغ فان قلت
صرحوا بكراهة ضرب مثل
سكة الامام وظاهره حل
ضرب مغشوش غشه بقدر

(قوله جاز عليه) يعنى العمل به دليل قوله بعد لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر حملة على ما قبله
(قوله أنه) العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (قوله وهو الخ) أى سر القدر (قوله كافي تفسير البيضاوى) أى أن
علم الكيمياء وتعليمه من هتك سر القدر (قوله يمنع أن هذا) أى العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (منه) أى من هتك
سر القدر (قوله لذلك) أى لسر القدر (قوله قتل الغلام) من ظرفية الخاص للعام (قوله هذا) أى القول
بان العمل بالكيمياء من هتك سر القدر (منه) أى من البيضاوى (منزع صوفى) أى مشرب صوفى وخلاف
التحقيق (قوله وهو) أى ما فى بعض الحواشى (قوله بما يكشفه الله الخ) أى من إظهار ما يكشفه الله والعمل
به (قوله والاستعداد) ما الداعى الى تنى الاستعداد مع انصوفية يعتبرونه وبينونه فليتام بصري (قوله
وإن قلنا بالثانى) المراد به كاهو ظاهره وتبه عليه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق فى قول الشارح
وقيل لا لا الثانى من الاعتبارين السابق فى قوله أو بان يساوى الخ كاهو سم وبني عليه اعتراضه بما نصه
قوله وإن قلنا بالثانى الخ فيه نظر لا ناذنا قلنا بتجانس الجوهر وفرضنا ان خاصية النحاس سلبت وحصل بدلها
خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق وحصوله بالطريق الأول
وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدلوه ولا شىء حيث قلنا تامل ام (قوله ذلك) أى علم الكيمياء (قوله
وكان) لعل الاولى إسقاط الواو (قوله ذلك) أى العمل بالكيمياء (قوله فالوجه الحرمه) إطلاق منعه على
القول بالثانى محل تامل على أن النفس شيئا ان إطلاق تحريم العلم المجرد الخالى عن العمل وإن فرض حرمه
العمل لا شىء على نحو غش لاسيما بالنسبة الى من يعلم من نفسه ان علم ذلك لا يجزى الى عمله وكان الملاحظ فيه
أى فى إطلاق المنع بفرض تسليمه حمى الباب بصري وهذا مثل ما سرع سم وبني على أن المراد بالثانى ثانى
الاعتبارين لا ثانى القولين المرجوح وقدر ما فيه وعلى فرض ارادته فالأقرب ما قاله الشارح من إطلاق
حرمه تعلمه على القول بالثانى لأن شأن علمه ان يكون وسيلة لنحو غش ولو تعليمه لغيره (قوله أن باعه) أى بعد
نحو صيغته كرى وظاهر ان البيع ليس بقيد فثله نحو الهبة (قوله جاز الخ) فيه توقف لأن شأنه ان يكون
وسيلة للنش بتداول الايدى (قوله لمن يعلمه) من الاعلام (قوله كييع الخرائج) راجع للعنى بالميم
(قوله قاسد الخ) قد منع الفساد ولا لمة استدلال به عليه لأن من تصور تجانس الجوهر وانسلا بخاصية
النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة ورغب فى ذلك المصبوغ سم وفيه نظر ظاهر لانه ليس فى الصبغ
سلب الخاصية وانقلابها كاهو صريح جعل الشارح كلام الصبغ والخاطم مقابلا للكيمياء (قوله وظاهره
حل الخ) قد بناق فيه بان المتبادر الماتلة من حيث الصورة لا من حيث المادة قاله البصري ودعواه التبادر
المذكور ظاهر المنع (قوله حيث كان يساويه الخ) ينبغي وبإيمانه فتنه ظهوره قول المتن (وولد الخ) أى ولو
من غير ما كوله معنى ونهاية قول المتن (نحس) بتثنية الجيم لكن الضم قلب بغيرى قول المتن (بالموت) أى
حقيقة أو حكما فيشمل مالم يسلخ جلد حيوان وهو حتى عرش وحفى (قوله خرج به جلد المغاظ) أى فانه لا يظهر
بالدباغ لأن الحياة فى إفاضة الطهارة البغى من الدبغ والحياة لا تفيد طهارته معنى ونهاية (قوله وان دباغه) أى
ولو يوفقه بنفسه أو بالقاهر يخرج ونحو ذلك أو بالقاهر الدباغ عليه ولو بجورج نهاية معنى (قوله لانه
الغالب) المراد بالدباغ الحاصل بالمصدر بصري (قوله مالا قاه الدباغ) أى من الوجهين أو احدهما قول
المتن (وكذا باطنه) ويؤخذ من طهارة باطنه أنه لو تنف الشعر بعد دباغه صار موضعه متنجسا يظهر بطنه
وهو كذلك نهاية معنى هذا ظاهر فيما ذكرنا الشعر واما الشعر القليل فينبغي أن يجزى فى مثبته بعد تنف
طهارته فليتام (قوله وإن قلنا بالثانى) فيه نظر لا ناذنا قلنا بتجانس الجوهر وفرضنا ان خاصية النحاس
سلبت وحصل بدلها خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق
وحصوله بالطريق الاول وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدلوه ولا شىء حيث قلنا تامل ام (قوله قاسد الخ)

غش مضروب الامام قلت هذا الظاهر متجه إذ لا تخذو وحيث حيث كان يساويه غشا وليو نتجحت لا يتفاوت ثمتها (و) الا جلد نحس
بالموت خرج به جلد المغلظ (فيظهر بدنه) وان دباغه وأثر الاول لانه الغالب (ظاهره) وهو مالا قاه الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاته

من اخذ الوجهين او ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للاخبار الصحيحة فيه كخبر اذ ادبغ الاهاب فقد طهر ودعوى ان الدباغ لا يصلح

لبساطته بمنوعة بل يصلح بواسطة الرطوبة فيجوز بيعه والصلاة فيه واستعماله في الرطب نعم بحرم اكله من ما كره لا نتقله ليطع الثياب) هذا التعليل يقتضى حرمه اكل جلد المذكاة اذا دبغ بصرى عبارة ع شويرد عليه أن تعليل حج ان جلد المذكاة اذا دبغ من المأكول اه وعبارة الرشيدى قوله ومخرج حيوانه الخ خرج به جلد المذكاة وإن كان مدبوغاً فإنه يجوز اكله اه (قوله فيطر الخ) وقافا الشيخ الاسلام وقال النهاية والمغنى انه نجس يعني عنه اه (قوله تبع الخ) اى الشقة زبادى (قوله كدكن الخمر) كذا قال الشيخ وهو محل وقفة لا يمكن الفرق بين الشعر والدين بان الثانى على ضرورة اذ لو اكل الحكة بطهارته لم يمكن طهارته خل أصلاً بخلاف الشعر لا ضرورة الى القول بطهارته لا يمكن الانتفاع به لانه الشعر نهاية قال ع ش قوله مر محل ضرورة قد تمتع الضرورة بان يقال يعفى عن ملاقة الدين للخل مع نجاسة الدين للضرورة المذكرة ولا يلزم من النجاسة التجنيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على المنهج اه (قوله طهارة جميعه) اى شعر المدبوغ وإن كثرت (قوله دعى من دباغ الخجوس) كونها من دباغهم لا دخل له فى الاصل لا إسقاطه لاهام ذكره بصرى وفيه نظر (قوله لانها الخ) اى قسمة الفراء المذكرة (قوله فعلية مختلطة) صفة واقعة الخ (قوله وهو لا يؤثر) أى ذبح الخجوس الخ (قوله الا أن شوه الخ) يشكل عليه ما ذكره فى مسئلة قطعة لحم وجدت مرمية فى الماء وخرق بطنه يغلب فيه مسلوله على نجوسه من نجاستها و فرق شيخ مشايخنا الخطيب بين هذه المستلقو الشعر المشكوك فى انتافه من ما كره بان الاصل فى الشعر الطهارة وفى اللحم عدم التذكية اه ومن المعلوم ان الجلد كالحكم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التذكية فعدم التذكية فيها الاصل عدمه فبين ما فى كلام الشارح رحمه الله تعالى فى رد هذا الاختيار وفى مسئلة السجاب الاتية بصرى وتقدم عن ع ش اعتياد ما قاله الشارح فى فراء السجاب وعن سم وغيره اعتياد ان الجلد المشكوك فيه كالشعر المشكوك فيه فى الطهارة لا كالحكم فى تفصيله وايضا ان الخلاف هنا فى طهارة الفراء من حيث شعرها وما جلد فافظاهر بالدباغ لا خلاف (قوله فعلى مدعى) ذلك الخ المتبادر ان الاشارة للشهادة فعليه كان ينبغي ان يقول العمل به بدل اثباته ويحتمل انها للبختار المتقدم (قوله هو من ثم) أى لاجل عدم تأثير ذلك (قوله لانه لا يذبح الخ) غلة للنبح (قوله بل الصواب الخ) اعتمد ع ش وافر البجيرى (قوله لان ذلك) اى عدم وجود ذبح صحيح (قوله مطلقا) اى اصلا (قوله فهو) اى جلد السجاب المعلوم فروع (قوله من باب الخ) قد مر عن البصرى معناه (قوله كالجين الشامى الخ) فى جعل الجين نظير تامل لان اصله هو اللبن طاهر وشك فى تنجسه والاصل عدمه وإن فرض غالباً قاله البصرى وقدجاب بان بعض اصله الانفة النجسة كما اشار اليه الشارح قوله للمشتبر الخ (قوله كالجين الشامى الخ) اى السكر الافرنجى المشتهر تصفيته بدم الخنزير والادوية الافرنجية المشتهر تربيتها بالعرقية (قوله وقد جده صلى الله عليه وسلم جنة الخ) فى الاستدلال بهذا شئ لا محال ان اكله منها الطهارة للخنزير لا دليل لناديل واضح على نجاسته كما قاله النووي سم وفيه نظر اذ الكلام هنا فى انفة الخنزير الثابت نجاسة لحمه بالنص لا فى حية الذى كلام النووي مفروض فيه (قوله هو) اى الزرع (حقيقته) اى الدبغ (قوله هو) اى قول المتن ولا يجب فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله او هو اعم الى المتن قول المتن (بحريف) بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء نهاية ومعنى

للباطنة بمنوعة بل يصلح بواسطة الرطوبة فيجوز بيعه والصلاة فيه واستعماله في الرطب نعم بحرم اكله من ما كره لا نتقله ليطع الثياب) هذا التعليل يقتضى حرمه اكل جلد المذكاة اذا دبغ بصرى عبارة ع شويرد عليه أن تعليل حج ان جلد المذكاة اذا دبغ من المأكول اه وعبارة الرشيدى قوله ومخرج حيوانه الخ خرج به جلد المذكاة وإن كان مدبوغاً فإنه يجوز اكله اه (قوله فيطر الخ) وقافا الشيخ الاسلام وقال النهاية والمغنى انه نجس يعني عنه اه (قوله تبع الخ) اى الشقة زبادى (قوله كدكن الخمر) كذا قال الشيخ وهو محل وقفة لا يمكن الفرق بين الشعر والدين بان الثانى على ضرورة اذ لو اكل الحكة بطهارته لم يمكن طهارته خل أصلاً بخلاف الشعر لا ضرورة الى القول بطهارته لا يمكن الانتفاع به لانه الشعر نهاية قال ع ش قوله مر محل ضرورة قد تمتع الضرورة بان يقال يعفى عن ملاقة الدين للخل مع نجاسة الدين للضرورة المذكرة ولا يلزم من النجاسة التجنيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على المنهج اه (قوله طهارة جميعه) اى شعر المدبوغ وإن كثرت (قوله دعى من دباغ الخجوس) كونها من دباغهم لا دخل له فى الاصل لا إسقاطه لاهام ذكره بصرى وفيه نظر (قوله لانها الخ) اى قسمة الفراء المذكرة (قوله فعلية مختلطة) صفة واقعة الخ (قوله وهو لا يؤثر) أى ذبح الخجوس الخ (قوله الا أن شوه الخ) يشكل عليه ما ذكره فى مسئلة قطعة لحم وجدت مرمية فى الماء وخرق بطنه يغلب فيه مسلوله على نجوسه من نجاستها و فرق شيخ مشايخنا الخطيب بين هذه المستلقو الشعر المشكوك فى انتافه من ما كره بان الاصل فى الشعر الطهارة وفى اللحم عدم التذكية اه ومن المعلوم ان الجلد كالحكم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التذكية فعدم التذكية فيها الاصل عدمه فبين ما فى كلام الشارح رحمه الله تعالى فى رد هذا الاختيار وفى مسئلة السجاب الاتية بصرى وتقدم عن ع ش اعتياد ما قاله الشارح فى فراء السجاب وعن سم وغيره اعتياد ان الجلد المشكوك فيه كالشعر المشكوك فيه فى الطهارة لا كالحكم فى تفصيله وايضا ان الخلاف هنا فى طهارة الفراء من حيث شعرها وما جلد فافظاهر بالدباغ لا خلاف (قوله فعلى مدعى) ذلك الخ المتبادر ان الاشارة للشهادة فعليه كان ينبغي ان يقول العمل به بدل اثباته ويحتمل انها للبختار المتقدم (قوله هو من ثم) أى لاجل عدم تأثير ذلك (قوله لانه لا يذبح الخ) غلة للنبح (قوله بل الصواب الخ) اعتمد ع ش وافر البجيرى (قوله لان ذلك) اى عدم وجود ذبح صحيح (قوله مطلقا) اى اصلا (قوله فهو) اى جلد السجاب المعلوم فروع (قوله من باب الخ) قد مر عن البصرى معناه (قوله كالجين الشامى الخ) فى جعل الجين نظير تامل لان اصله هو اللبن طاهر وشك فى تنجسه والاصل عدمه وإن فرض غالباً قاله البصرى وقدجاب بان بعض اصله الانفة النجسة كما اشار اليه الشارح قوله للمشتبر الخ (قوله كالجين الشامى الخ) اى السكر الافرنجى المشتهر تصفيته بدم الخنزير والادوية الافرنجية المشتهر تربيتها بالعرقية (قوله وقد جده صلى الله عليه وسلم جنة الخ) فى الاستدلال بهذا شئ لا محال ان اكله منها الطهارة للخنزير لا دليل لناديل واضح على نجاسته كما قاله النووي سم وفيه نظر اذ الكلام هنا فى انفة الخنزير الثابت نجاسة لحمه بالنص لا فى حية الذى كلام النووي مفروض فيه (قوله هو) اى الزرع (حقيقته) اى الدبغ (قوله هو) اى قول المتن ولا يجب فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله او هو اعم الى المتن قول المتن (بحريف) بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء نهاية ومعنى

قد تمتع الفساد ودلالة الاستدلال به عليه لأن من تصور نجاسة الجواهر وانسلاب خاصية النجاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغب (قوله من احد الوجهين) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او ما بينهما فليتأمل (قوله وقد جده صلى الله عليه وسلم جنة الخ) فى الاستدلال بهذا شئ لا محال ان اكله

وشت بالثلثة وذرق طير
للخبر الحسن يطهرها اى
الميتة الما والقرظ وضابط
نزعها منه ان يكون بحيث
لوقوع فى الماء لم يعد اليه
الثنت وهو مراد من عبر
بالفساد وهو اعم ليشمل
نحو شدة تصلبه وسرعة
بلائه لكن فى إطلاق ذلك
نظر والذي يتجه ان ماعدا
الثنت ان قال خير ان انه
لفساد البغ ضرر ولا فلا
لا يتجدد اتفاق على اتقان
دبغته بتاتر بالماء فلا ينبغي
النظر لمطلق التأثير به بل
لتأثير يدل على فساد البغ
(لاشمس وتراب) وملح
وان جفف وطاب ريحه
لانها لم تزل لعود غفوته
بتنقع فى الماء (ولا يجب
الماء) وفى نسخة ماء (فى
اثنته) اى البغ (فى
الاصح) لانه لاجل ازالة
والمقصود يحصل برطب
غيره وذكر الماء فى الخبر
السابق شرط لحصول
الطهارة الكاملة لا لاصحابها
بدليل حذفه من الحديث
الاول (والمدبوغ كثوب
نجس) اى متنجس لملاقاة
الدباغ النجس أو الذى
تنجس به قبل طهر عينه
فيجب غسله بماء طهور مع
الترييب والتسيع ان
أصابه مغلفظ وان سيع وترب
قبل البغ لانه حينئذ لا يقبل
الطهارة (وما نجس) ولو
من صيد ماعدا التراب

(قوله كقرظ الخ) أى وعصف وقشور الرمان معنى (قوله وشب بالموخدة) هو من جواهر الأرض معروف
يشبه الزاج دبغه به وقوله وشت الخ هو شجر الطاعم طيب الريح دبغه به ايضا معنى ورشيدى (قوله وذرق
طير) اى وزيل نباته (قوله وهو) اى الثنت (قوله أو هو الخ) اى الفساد رشيدى (قوله وسرعة بلائه)
بفساد الباغ مع القصر وافتتاح مع المد عش (قوله لكن إطلاق ذلك) اى الفساد الاعم (قوله ان ماعدا
الثنت الخ) اى اما الثنت فيصير مطلقا عش (قوله وان جفف وطاب الخ) فلو ملح ثم تنقع فى الماء لم يعد اليه ثنت
ولا غيرهما ريبنى أن يطهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لانها الخ) اى الفضول معنى (قوله
اى البغ) الى قوله مع الترتيب فى النهاية لا لقوله بدليل الى المتن وكذا فى المعنى الا لقوله شرط الى المتن قول
المتن (ولا يجب الماء الخ) وظاهره انه لو كان كل من الجلد والداغ جافا فلا بد من مانع ليتأثر الجلد بواسطته
بالداغ سم ونهاية (قوله لا ازالة) ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) او يحتمل على
الندب نهايه ومعنى (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر سم اى لان القاعدة حمل المطلق على المقيد لا العكس
(قوله أو الذى تنجس به) اى البغ الذى تنجس بالجلد (قوله فيجب غسله) اى ما لاقاه الدباغ منه دون ما لم
يلاقه فيما يظهر لان تشب وجوب الغسل ملافاة النجس أو الذى تنجس به كما ذكره وهذا متفق فيما لم يلاقه
الدباغ من الوجه الاخر وسر بان النجاسة لا تقول به على الصحيح فليجر فان عم الدباغ الوجهين وجب
غسلهما وهو ظاهر سم وجزم الشورى بما استظهره (قوله وان سيع وتراب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع
السؤال عنه وهو ما لو بال كلب على عظم ميتة غير المغلف فغسل سبعة احوادها بتراب فهل يطهر من حيث
النجاسة المغلفة حتى لو أصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسيع والجواب لا يطهر اخذنا ما ذكره بل لا بد
من تسيع ذلك الثوب سم وفى عش بعد نقل كلام الشارع المذكور ما نصه وفيه ما رعدنقول المصنف
وميتة غير الادمي الخ اى من ان الاقرب ما افق به شيخ الاسلام من الطهارة من حيث النجاسة المغلفة
قول المتن (وما نجس الخ) اعلم ان النجاسة إما مغلفة أو متوسطة قد ذكرها المصنف على الترتيب
فبدأ بالها فقال وما نجس الخ معنى ونهاية قول المتن (نجس) بالضم والكسر كما فى مصباح القرطبي عش
وتقدم عن الجبيري انه بتليث الجم (قوله ولو من صيد) الى قوله كما اقتضاه فى النهاية الى قوله ويوجهه
المعنى لا لقوله المفاعلة الى المتن (قوله ومن صيد) اى معض الكلب من صيد نهاية ومعنى (قوله ماعدا
التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا اخر كبذن أو ثوب فهل يحتاج فى نظيره ذلك الشيء الى الترتيب أو لا اقل
شيخنا مر او بالثاني وثانيا بالاول فهو المعتمد عنده اى وعنده ولدهم لا نه رجوع عن الاقدام الاول ولسم

منها الطهار فالخبر لاذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي (قوله ولا يجب الماء) وظاهره لو
كان كل من الجلد والداغ جافا فلا بد من مانع ليتأثر الجلد بواسطته بالداغ (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر
(قوله ملافاة الدباغ النجس الخ) قد يؤخذ منه انه لا يجب غسل ما لا فى الدباغ فلا يجب غسل الوجه الذى
لم يلاقه الدباغ لا لتفاد سبب الغسل وهو ملافاة ما ذكر وسر بان النجاسة لا تقول به على الصحيح وعلى هذا قل
كان فى الوجه الاخر الذى يلاق شعره وحكمتا بنجاسته ثم تنقع لم يجب غسل ما ظهر من موضع نباته كمال شق
الجلد بحيث ظهر ما بين الوجهين فانه لا يجب غسله كما هو ظاهر نعم ان حصل فى منابت الشعر رطوبة اتصلت
بمنابتها ما اتصل بها من النبات فيها من الشعر اتجه وجوب غسل ما ظهر من موضع نباته ثم تنقع فليتناول
(قوله فيجب غسله) اى ما لاقاه الدباغ منه دون ما لم يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملافاة الدباغ
النجس أو الذى تنجس به كما ذكره وهذا متفق فيما لم يلاقه الدباغ من الوجه الاخر وسر بان النجاسة لا تقول
به على الصحيح فليجر فان عم الدباغ الوجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وان سيع وتراب الخ) يؤخذ
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو بال كلب على عظم ميتة غير المغلف فغسل سبعة احوادها بتراب فهل يطهر
من حيث النجاسة المغلفة حتى لو أصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسيع والجواب لا يطهر اخذنا
ما ذكره بل لا بد من تسيع ذلك الثوب (قوله ماعدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا اخر كبذن أو ثوب فهل

واعتمده أيضا الشارح في شرعي العباب والارشاد جرى عليه سم في شرح مختصر أبي شجاع وقال الزبائدي
 الاقرب الثاني اى عدم الاحتياج الى الترتيب كما اعتمده شيخنا الطندتاني اه وعول عليه الخطيب كرى
 (قوله واعتمده الشارح الخ) اى وهو قضية قوله هنا او متجنس وباقى عن عث عن سم ما يصرح بذلك
 (قوله اذلا معنى لتربيه) يؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب ترتبه مطلقا بخلاف
 الارض الحجرية والرملة التى لا غبار فيها فلا بد من ترتبهما نهاية وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين
 الطاهر والتنجس سم قال عث ولا يصير التراب مستعملا بذلك لانه لم يطهر شيئا ولم ينسقط استعمال التراب
 فيه لانه المذكور ثم ظاهر قوله بخلاف الارض الحجرية انه اذا بال كلب على حجر عليه تراب ووصل بوله
 الى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر الى ترتيب وقياس ما قاله سم فيما لو طامر من الارض الترابية شئ على نوب
 انه لا بد في تطهير الثوب ان اصابته وطرية من التراب من غسل الرطوبة التى اصابته وترتبه انه لا بد في تطهير
 الحجر المذكور من التراب وهو مقتضى التعديل بانه لا معنى لترتيب التراب ونقل بالدرس عن سم على البهجة
 ما يصرح بذلك اه (قوله غير داخل ماء كثير) رقا للنهاية والمغنى كما بانى قال سم توهم بعضهم من ذلك
 صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعا وغاية الامر ان مصاحبة الماء
 الكثير مانعة من التجنيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كالو مس نجاسة جافة توهم بعض
 الطلبة منه ايضا انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينتقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعا اه وقوله
 مانعة من التجنيس الخ اى اذا حال الماء بينهما بخلاف ما اذا مس الكلب يده مثلا وتحامل عليه بحيث لم يصبر
 بينهما إلا مجرد الدليل فانه يتنجس كما بانى عن عث ما يصرح به فلا فرق بين التجنيس ومبطل الصلاة
 خلافا لما يوهمه صنيعه (قوله كافتضاء كلام المجموع) هو المعتمد سم عبارة المغنى ولو كان في إناء ماء كثير
 فولغ فيه نحو الكلب لم ينتقض بولوغه عن قلتين لم يتنجس الماء ولا الا ناء لم يكن اصاب جرمه الذى يصله
 الماء مع رطوبة احداهما قاله في المجموع وقضيته انه لو اصاب ما وصله الماء ما هو فيه لم يتنجس وتكون كثرة
 الماء مانعة من تنجسه وصرح الامام وغيره وهو مقيد لمقوم قول التحقيق لم يتنجس الا ناء لم يصب جرمه
 ولولو غ في إناء فيه ما قيل ثم كثر حتى بلغ قلتين طهر المادون الا ناء كما نقله البغوى في تهذيبه عن ابن
 الحداد واه وزعم جمع وصحح الامام طهارته لانه صار الى حاله لو كان عليها حاله ولو غ لم يتنجس وتبعه
 ابن عبد السلام والدميرى والاول اوجه اه وفي النهاية ما يوافقه قال عث قوله مر مانعة من تنجسه
 الخ ومثله ما لو لاقى بدنه شيئا من الكلب في ماء كثير فانه لا يتنجس لان ما لاقاه من البول المتصل بالكلب بعض
 الماء الكثير بخلاف ما لو امسكه يده وتحامل عليه بحيث لم يصبر بينه وبين رجله إلا مجرد الدليل فانه يتنجس
 لان الماء الملاقى ليد الان نجس وكتجهامه عليه يده ما لو علمنا تحامل الكلب على محل وقوفه كالحوض بحيث
 لا يصبر بين رجليه ومقره حائل من الماء اه (قوله للثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما اذا اعد الماء حائلا
 بخلاف ما لو قبض يده على رجل الكلب داخل الماء شديدا بحيث لا يبق بينهما وبينه ماء فانه لا ينتجه الا
 التجنيس سم وتقدم عن عث مثله (قوله في الصورة الآتية) اى انفا فيما اذا طهر الماء الكثير

إذلا معنى لتربيه (بملاحظة)
 المفاعلة هنا غير مرادة
 كما قبضت اللص (شئ) غير
 داخل ماء كثير كافتضاء
 كلام المجموع لكن ظاهر
 كلام التحقيق أنه لا فرق
 وبوجه أن الكثير بمجرد
 لا يطهر المغلط فلا يمنعه
 ابتداء وكان هذا وجه
 اعتماد الأذرى وغيره
 للثاني ولم يثبتوا التصريح
 بالامام وغيره بالأول
 لأنه مبنى على قول الامام
 ومن تبعه بطهارة الاناء
 تبعاً في الصورة الآتية
 قريباً مع بيان ضعفه

يحتاج في تطهير ذلك الشئ الى الترتيب أخذاً من الافتصا على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم أو لا
 أخذاً من أن حكم المختل بحكم المختل عنه افعى شيخنا الشباب الرملى أو لا بالثاني وثانياً بالاول وهو المعتمد
 عنه لانه رجوع عن الافتاء الاول وقوله لانه لا منى لترتبه قال مر في شرحه يؤخذ منه انه لا فرق بين
 الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين الطاهر والتنجس فليتأمل (قوله غير داخل
 ماء كثير) توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعا
 وغاية الامر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التجنيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتنجس كالو
 مس نجاسة جافة توهم بعض الطلبة منه أيضا انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينتقض وضوءه وهو
 خطأ لانه ماس قطعا (قوله كافتضاء كلام المجموع) هو المعتمد (الثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما اذا

زوال التغير والقليل بالمكثرة (قوله ولو وصل شيء الخ) (فرع) حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاعتقال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصر الحمام وفوطه ونحو ذلك فأتين إصا به شيء له من ذلك فنجس وإلا فظاهر لا نالنا نجس بالشك ويطهر الحمام المذكور بمروء الماء عليه سبع مرات إحداهن بطفل بما يغتسل به فيه لأن الطفل يحصل به التريب كاصرح به جماعة ولو مضت مدة بحتمل أنه سمر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته كإني الهرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة بحتمل طهارة فها خطيب ونهاية قوله ما لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقاء الحمام على نجاسته عش ورشدي وشيخنا ومدابني (قوله وراه ما يجب غسله) ولو أكل لحم كلب ما يجب تسبيح درهم من خروجه خطيب زاد النهاية وإن خرج بعينه قبل استحاله فها يظهر واقفي به البلقي لأن الباطن محيل اه قال عش خرج باللحم العظيم فيجب التسبيح بخروجه من الدر ولو على غير صورته وبني أن مثل اللحم العظيم الرقيق الذي يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به وقال شيخنا الوادى بخلاف ما لو تقابها أي اللحم فانه يجب عليه تسبيح فمع التريب اه ومفهومه انه لا يجب التريب من القي. إذا استحاله وهو ظاهر وما افاده كلام شيخنا الوادى من وجوب التسبيح إذا خرج من فقه يفهمه قول الشارح م لم يجب تسبيح درهم الخ حيث قيد بالخروج من الدر وقوله محيل أي من شأنه الاحالة اه وبقي في الشارح قبل قول المتن وما نجس بغير هماغ خلاف ما مر عن الخطيب والنهاية (قوله فتنجس ما وصل إليه الخ) اما اصل تنجيس ما وصل إليه فلا ينبغي التوقف فيه لأن ذلك المغلط الاصل إلى ما ذكره بقا على نجاسته وملاقة الظاهر كذكر المجامع للنجاسة في الباطن يقتضي التنجيس وليس كلامه في اصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني الخ أو أمانته تنجيس المغلط فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلط ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل محل الاحالة وهو المدة فليتامل سم وقوله وقد يقال الخ هذا قياس ما مر في القي (قوله فعلى الثاني الخ) قد يقال بل وعلى الاول لا بد من الاستثناء لا نالنا بالنجس لا نقول بوجوب تطهير الملاقى للمغلط بل الملاقى للباطن لا يتم الاستثناء إلا على الاول لأن الموضوع ما نجس وعلى الثاني ما نحن فيه ليس من افراد الموضوع نعم لو كان الحكم كما لا يفي فهو نجس لا احتيج اليه على الثاني وبما تقرر يعلم انه لا حاجة بل لا وجه لقوله انما غير داخل ما كثير الخ فتأمل بصرى وقوله لا نالنا نقول الخ لا ينجم مع قول الشارح هنا في تنجيس وقوله الاتي او متنجس به وقوله بوجوب تطهير الملاقى للمغلط بل الملاقى للباطن لعل صوابه بوجوب تطهير الملاقى للملاقى للباطن لا يفي في علم المناظرة او كل قيد من قيود الكلام متضمن الحكم المصنف بملاقاة شيء الخ متضمن لهذا الحكم لما تقرر في علم المناظرة او كل قيد من قيود الكلام متضمن الحكم ففاد كلام المصنف وما لا يفي شيئا من كلب يتنجس به ويطهر بسبع غسلات إحداهن بالتراب (قوله من نحو بدن الخ) أي كوله ورثه وسائر رطوباته معنى ونهاية (قوله وإن تعدد) أي وإن تعدد الوانع والولوغ وكذا والواقي المحل التنجيس بذلك نجاسة أخرى نهاية ومعنى (قوله او متنجس به) عطف على قوله نحو بدن

غدا ما احتل بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديد بحيث لا يبق بينهما وبينها فانه لا يتجه إلا للتنجيس (قوله فتنجس ما وصل إليه كذا المجامع) أقول اما اصل تنجيس ما وصل إليه فلا ينبغي التوقف فيه لأن ذلك المغلط الاصل إلى ما ذكره بقا على نجاسته وملاقة الظاهر كذكر المجامع للنجاسة في الباطن يقتضي التنجيس وليس كلامه في اصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني الخ أو أمانته تنجيس المغلط فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلط ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل محل الاحالة وهي المدة فليتامل لا يقال بدل على نفى اصل التنجيس ايضا طهارة الانفحة وإن كان ما مر به السخلة لبنا نجسا لأن الجوف محيل مطهر لا نالنا نقول الجوف لا يحيل النجس إلى الطهارة مطلقا بدليل ما لو شرب بول مغلط ثم خرج منه ولو شرب المخرج فانه لا بد من غسله كإسائي وبدليل نجاسة القي. وإن لم يتغير فاذا صار القي نجسا بوصول الباطن مع طهارة أصله فكيف بنجس الاصل بل قد يحمله إلى الطهارة وقد لا (قوله غسل سبعا) في

ولو وصل شيء من مغلط وراه ما يجب غسله من الفرج فهل ينجسه فيتنجس ما وصل إليه كذا كذكر المجامع أولا لأن الباطن لا ينجسه ما لا فاه كل محتمل فعلى الثاني يستثنى هذا من المتن (من نحو بدن) أو عرق (كلب) وإن تعدد أو متنجس به (غسل سبعا)

عبارة النهاية سواء كان بجزء منه أو من فضله أو بما تنجس بشئ منها كان ولغ في قول أوما كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذي ولغ فيه أو باو معضنه من صيد أو غيره وسواء كان جافاً ولاقاً وطبام عكسه اه (قوله في هرد) وجه الردخ وجه الغسل سم وقد يقال ان حاصل الاراد ان في كلام المتن حمل الخاص على العام وال جواب عنه بان خصوص المحمول قرينة على ان المراد بالموضوع هو الخاص اى الجامد كما هو حاصل الرد في غاية البعد الاولى ما قاله الشورى من ان قرينة التخصص قول المصنف الاتي ولو تنجس ما منع الخ والسكر دى هنا كلام ظهور خطئه يعنى عن التنبيه عليه (قوله كذلك) اى يتنجس بنحو بل الكلب (قوله) فهو الذى رداخ اى لانه الذى يتنجس بالملاقاة سم اى واما الكثير فاما يتنجس بالتغير (قوله اما ظفر فاح) لم يبين حكم ظرف الماء الكثير المتغير فايراجع ثم ظهر ان قوله اما ظفر فاح في مطلق الظرف بصري اى الشامل لظرف الماء الكثير المتغير وظرف الماء القليل بخلاف ظرف الماء الكثير الغير المتغير فانه لا ينجس بلا خلاف كما مر عن الخطيب والنهاية (قوله لا بما ياتي) لعل في الحديث من التسبيع والتريب ويحتمل في المن بتغليب الترتيب على التسبيع عبارة عرش بان مزج الماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات ولا افور باق على نجاسته حتى لو نقص عن الفلتين عاد على الماء بالنجاسة اه (قوله فلا تبعية) اى لظرف الماء له (قوله لمن زعمها) يعنى الامام ومن تبعه (قوله اى الطيور) لى قوله وهى مينة فى النهاية والمغنى (قوله) طهور لئنا الخ) قال النووي في شرح مسلم الاشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها وهما الغتان اه والاول هنا اولى للاخبار عنه بالغسل الذى هو مصدر عرش ومعناه بالضم التطهير والفتح مظهر بحري (قوله اذا ولغ الخ) الولوغ اخذ الماء بظرف اللسان وهو لبس بقيد شيننا (قوله فغيره الخ) اى من بوله وروى عنه قهوا نحو ذلك نهاية زاد المغنى وفي وجه ان غير لعابه كاستر النجاسات اقتصارا على محل النص اه (قوله) وفي اخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية وعفوه الثامنة بالتراب اى بان يصاحب السابعة لرواية السابعة بالتراب المعارضة لرواية اولاهن فى محله فينسا قاطن فى تعين محله ويكفى فى واحدة من السبع كفى رواية احدىاهن بالطحا على انه لا تعارض لما كان الجمع يحمل رواية اولاهن على الاكمل لعدم احتياجه بعد ذلك الى ترتيب ما يترش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية احدىاهن على الاجزاء وهو لا ينافى الجواز ايضا اه (قوله اى لمصاحبة التراب لها) اى للسابعة فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة الثانية وسماه باسمها عرش (قوله وهى مينة الخ) فيه شئ سم اى اذ القاعدة الاصولية حمل المطلق على المقيد ويحاج بانها فيما اذا لم تعدد المقيد بقيود فنافية ولا فيحمل المقيد على المطلق كما نبهوا عليه في دفع تعارض روايات البدء بالسلمة والحدلة (قوله لبيان الافضل) اى لعدم احتياجه بعد ذلك الى ترتيب ما يترش من جميع الغسلات معنى ونهاية (قوله عدم ثبوتها) اى رواية احدىاهن (قوله ان القيود الخ) المراد ما فوق الواحد (قوله) ومزيل العين) لى قوله ويحث فى النهاية والمغنى (قوله) ومزيل العين) يتجه ان المراد بالعين مقابل الحكمة سم فتشمل الجرم والاوصاف حلى زاد عرش فلو غسل النجاسة المغلفة ووضع الماء عزوجا بالتراب فى الاولى ولم يزل به الاوصاف ثم ضم اليه غسلات اخرى بحيث زالت

شرح مر ولو اكل لحم كلب لم يجب تسبيح در في خروجه وإن خرج بعينه قبل استحالته فيما يظهر وأقضى به البلقين لان الباطن محل وقداق والوجه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاعتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ما تبين إصابة شئ من ذلك نجس ولا فظاها لانه لا تنجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احدىاهن بطل ما يغسل به فيه لحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة فيحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذى في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة كفى الهرة إذا اكلت نجاسة وغابت غيبة فيحتمل فيها طهارة فها اه (قوله في هرد) وجه الردخ وجه الغسل (قوله) فهو الذى رداخ اى لانه الذى ينجس بالملاقاة (قوله) وهى مينة) فيه شئ (قوله) ومزيل العين) يتجه ان المراد بالعين مقابل الحكمة (قوله)

فيه رد على من أورد عليه تنجس ماء كثير بنحو بوله فانه يظهر بزوال التغير على أن القليل كذلك ويظهر بالكثره فهو الذى رد بيادى الراى أما ظفره فلا يظهر إلا بما يأتى فانه بعد تنجسه يغلظ لم يعد طهره بغير التسبيح بخلاف الماء عهد فيه الطهر بزوال التغير والمكثرة فلا تبعية خلا فان زعمها (احداهن بالتراب) الطهور للحدوث الصحيح طهور لئنا أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاها من بالتراب وإذا وجب ذلك فلولوغه مع أنه أطيب ما فيه لكثرة لثته فغيره أولى وفي رواية أخرى أنه وفى أخرى الثامنة أى لمصاحبة التراب لها بدليل رواية السابعة وفى أخرى احدىاهن وهى مينة لأن النص على الأولى لبيان الافضل والاخرى لبيان الجواز يفرض عدم ثبوتها فالقاعدة أن القيود إذا تنافست سقطت وبقى أصل الحكم وأوف رواية أولاهن أو أخرها من شك من الراوى كما بينه البيهقي ومزيل العين غسل واحدة وإن تعدد وفارق ما رقى الاستتجار بالحجر بيئناه

الأوصاف مجعوماً قبل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف وعدك غسلة مصحوبة بالتراب أو لانه لم تزل عارضه فيه الغنى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر أقول ولا بعد القول بالأول اه أقول البحث الا في انقاصه في الثاني إذا اريد بالعين فيه ما يشمل الأوصاف (قوله) وهو متجه المعنى لعل وجهه حيلولة العين بين التراب وجزاء المحل المطلوب تطهيره اى فلو فرض ان الماء الممزوج ازالها اتجهما لجزاء بصري وبقى عن سم وشيخنا زيادة بسط في المقام (قوله ويكنى) الى قوله وإن كان المحل في النهاية لا لقوله آخر وجان الخلاف الى قوله وقولهم في المعنى لا لقوله ويظهر الى في الراكد (قوله) وتحريكه سبعا) اى ولولم يظهر منه شيء بان حرك داخل الماء سبعا معنى (قوله الى الراكد) متعلق بقوله وتحريكه الخ (قوله في نحو التل) اى وماء السيل المترب نهاية (قوله) امزجها الخ) ينبغي ان لا يبالغ بالمرج الى حيث لا يسميان الاطينا لمران الماء حيث قد تسلب طهوريته فلا تغفل بصري (قوله) آخر وجان الخلاف) عبارة المعنى خلافاً للسنوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه (قوله) ام سبق وضع الماء والتراب وإن كان المحل رطباً) وفي سم بعدد كرمثه عن شرح الروض مانصه وهذا الكلام كالصريح في انه إذا كان المحل رطباً بالنجاسة كنى وضع التراب أو الساكن اى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو وضع التراب أو اعلى عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض وقوع البحث في ذلك مع مروه حاصل ما تحرك معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أو اعليه وهذا محل ما اتفق به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لانه أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط بخلاف ما لوزالت أوصافها فيكنى وضع التراب أو لا وإن كان المحل نجساً وهذا محل عليه ما ذكر عن شرح الروض وانها إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء عزوجا بالتراب فان زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قوله من مزيل العين واحدة وان تعد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم اه واقره عش وعبارة شيخنا وحاصل كفيات المزج ان يمزج الماء بالتراب قبل وضعه ما على المنتجس أو يوضع الماء أو لا ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فذه ثلاث كفيات ثم ان لم يكن في المحل جرم النجاسة وكان جافاً كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف وإن كان في المحل جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولو زال الجرم فان كان المحل رطباً كفى كل من الاولين ولا يكفى وضع التراب أو لا ثم اتبعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارضاء شيخنا واستظهر بعضهم انه يكفى حيث لا أوصاف لان الوارد له قوة ويدل على ذلك كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحنفى اه وقوله ولو زال الجرم تقدم عن سم ما يوافقه وعن البصرى ما يخالفه وقوله واستظهر بعضهم الخ موافق لما مر عن سم في محل كلام شرح الروض (قوله) لانه واد الوجه ان المراد انه يكفى طهارتها حال ورود الألفى قطعاً لا تبنى لإختلافها الرطوبة بتجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينجس بملافة المحل ببقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهار المحل عند السابعة سم (قوله) والمراد بمجرده) اى بدون اتباعه بالماء قول المتن (والأظهر تعين التراب) ولو غبار مل وان عدم أو افسد الثوب أو زاد الغسلات فجعلها ثمانية مثلاً نهاية اى فلا يكون عدم التراب وفساده الثوب والزيادة في الغسلات مسقطاً

وهو متجه) ينبغي تعيينه ان اريد بالعين الجرم أو ما مجرد الاثر من طعم أو لون أو ريح في الاعتداد بالترتيب قبل زواله نظر (قوله) لانه واد) عبارة شرح الروض بان يوضع اى الماء والتراب ولو مترتين ثم يمزج قبل الغسل وإن كان المحل رطباً إذا الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته مع القطع بعدم طهار المحل قبل تمام السبع فليظهر هذا الذى ذكر مثله في شرح العباب أيضاً مع ما بأتى عنه من أن محل كون الوارد لا ينجس إذا زال النجاسة عتق وروده إلا ان يستثنى التراب كاملاً هنا وإلا لزم عدم إمكان الظهور بالقليل والوجه خلافه (قوله) لانه واد) الوجه ان المراد انه يكفى طهارتها حال ورود الألفى قطعاً لا تبنى لإختلافها الرطوبة بتجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينجس بملافة محل بقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهار المحل عند

وهو متجه المعنى ويكفى مرور سبع جريات وتحريكه سبعا ويظهر ان الذهاب مرة والعود أخرى ويفرق بينه وبين ما يأتي في تحريك اليد في الحلك في الصلاة بان المدار ثم على العرف في الراكد من غير تراب في نحو التل أيام زيادته فعلم أن الواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته لجميع أجزاء النجس سواء أمزجها قبل ثم صبها عليه وهو الاول خروجان الخلاف أم سبق وضع الماء والتراب وإن كان المحل رطباً لانه واد كلاماً وقولهم لا يكفى ذره عليه ولا مسحه أو دلکه به المراد بمجرد (والأظهر تعين التراب)

لتراب عرش **(قوله لانه)** إلى قوله ومن ثم في المعنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وإلى قول المتن ولا يزوج في النهاية إلا ما ذكر **(قوله فلم يرقم غيره إلخ)** والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحو مقامه وجرى عليه صاحب التبيين والثالث يقوم مقامه عند قدرة الضرورة ولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفسده التراب كالتراب دون ما لا يفسده معنى **(قوله وبه فارق إلخ)** أي التعليل المذكور **(قوله مع طاهر إلخ)** أو مع الآخر سم **(قوله آخر)** الأولى أسقاطه قول المتن (نجس) أي متنجس نهاية **(قوله ولا مستعمل)** أي في حدث أو نجس نهاية وشرح الروض أقول وصوره المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في المظلة فانه طاهر ومستعمل وإن قلنا انه مشروط لاشطر لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يتقبل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس وهو طاهر ومستعمل لما مر فإذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بنفسه في ماء كثير عا طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه سم على حج أي لأن وصف التراب بالاستعمال باق وإن زالت النجاسة وفيه على البهجة يتجه أن بعد من المستعمل ما لو استنجى بطين مستحجر ثم طهره من النجاسة ثم جففه ثم دقه لانه زال المانع وقا لم أره وقد يتوقف فيه بأنهم لم يعذر حجر الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه أن الحبل باق على نجاسته وقد يقال هو وإن لم يكن مطهر للمحل لكنه مزيل للذات فالحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح مر في حدث أو نجس عرش **(قوله ومن ثم)** أي من أجل أن القصد بالجمع بين نوعي الطهور **(قوله ما يأتي إلخ)** فلا يكتفي التراب المحرق ولا بالتنجس بعينه أو حكمية متوسطة أو غير هاتين **(قوله المختلط إلخ)** أي الغبار المختلط إلخ وإن كان ندبا نهاية **(قوله ونحو دقيق إلخ)** عطف على رمل وجرم في شرح الإرشاد بطلاق لانه لا يكتفي المختلط بالدقيق ويمكن عمله على ما يؤثر في التغيير فلا يتأني مقاله هنا سم **(قوله في التغيير)** أي تغيير الماء **(قوله حصول المقصود)**

السابعة **(قوله مع طاهر آخر)** أي أو مع الآخر **(قوله لا يكتفي تراب نجس)** قال في شرح الروض في قول الروض عز وجل الماء ما أنصفه قيل وضعه ما على المحل أو بعده بأن وضعوا ما من ترتين ثم جاز قبل الغسل وإن كان المحل رطبا إذا الطهور الوارد على المحل باق على طهر ربه وبذلك جزم ابن الرقعة فيما وضع التراب أولا ومثله عكسه بلار بيه وهذا مقتضى كلامهم وهو المتعمد كما قاله البقيني وغيره وهذا الكلام كالصرح في أنه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفي وضع التراب أو لا لكن أفتى شيخنا الشهاب مر بأنه لو وضع التراب أولا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهر المخالفة لما ذكره من شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما تقرر معه بالفهم أنه حيث كانت النجاسة غنية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجود في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا محل ما أتى به شيخنا بخلاف وضع الماء ولا لانه أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط بخلاف ما لو زالت أوصافها فبكتفي وضع التراب أو لا وإن كان المحل نجسا وهذا يجعل عليه ما ذكره من شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء عز وجل بالتراب فإن زالت الأوصاف بتلك التسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وإن تعددت ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم **(قوله ولا مستعمل)** قال في شرح الروض في حدث أو خبث أه أقول ضرورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في المظلة فانه طاهر لكنه مستعمل لا يقال إلا أن يظهر كونه مستعملا لأن قلنا أنه مشروط في طهارة المظلة لا مشروط لا ناقول وهو مستعمل وإن قلنا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً اقتدأ به ما لا بد منه وإن لم يستقل بذلك كان الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس مستعمل فإذا طهر زاد التنجس دون الاستعمال أما أنه نجس لظاهره أو أم أنه مستعمل فلأنه أدى به ما لا بد منه لأن طهارة المحل متوقفة على هذه التسلة وإن توقفت على غير هاتين نعم لو طهر بنفسه في ماء كثير عا طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه أه **(قوله ونحو دقيق)** جزم

لانه مأثور به للتطهير إذا قصد منه الجمع بين نوعي الطهور فلم يرقم غيره من نحو أشنان أو صابون مقامه كالتييم وبه فارق عدم تعين نحو القرظ في الباغ (و) الا طهر (إن الخنزير ككالب) لما مر أنه أسوأ حالا منه ومثله المتولد منه أو من كلب مع طاهر آخر (ولا يكتفي تراب نجس) ولا مستعمل في الأصح لانه لم يحصل الجمع بين نوعي الطهور ومن ثم اشترط في التراب هنا ما يأتي في التيمم نعم المختلط برمل خشن أو ناعم ونحوه بيق قليل لا يؤثر في التغيير يكتفي هنا كما هو ظاهر حصول المقصود

به هاتلا من إذال المل ونحو الدقيق لا يمتنعان من كدورة الماء بالتراب و يمتنعان من وصول التراب بالعضو
 عش (قوله ما عدا الماء الطهور) أى ومنه المستعمل سم (قوله الذى) نعت لعدم الاجزاء الخ وقوله ان
 غير الخ خبر وعمل الخ (قوله ان غير الماء الخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يغير الماء بذلك تغيرا
 فاحشا كنى (تنبيه) هل يجب اراقة الماء الذى تنجس ببولغ الكلب ونحوه او يتدب وجهان احصهما
 الثانى وحديث الاسرار اقره بحمول على من اراد استعمال الاناء ولو ادخل راسه فى اناء فيه ماء قليل فان خرج
 فيه جافا لم يحكم بنجاسته او رطبا فكذلك فى اصح الوجهين عملا بالاصل ورطوبته يحتمل انها من لعابه خطيب
 قول المتن (وما نجس الخ) أى من جامد معنى عبارة عش دخل فى ما غير الاذى كانه او ارض فيطر
 بالنضج كما هو مقتضى اطلاقم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذر الخ لان الابتلاء المذكور حكته فى الاصل
 فلا ينافى تخلفه فى غير الاذى وعموم الحكم سم على حج قال شيخنا الحلى لو وقعت قطرة من هذا البول
 فى ماء قليل واصاب شيئا وجب غسله ولا يكتفى بنضجه ولو اصاب ذلك البول الصنف شئنا كنى النضج وان لم
 يكن فى اول خروجه اها قول ولنا لم يكتف بالنضج فى الوصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذى
 وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول انتت قول المتن (بول صبي) خرج غيره كقيته وكان وجهه ان
 الابتلاء ببوله اكثر سم (قوله بفتح اوله) أى وثالثه نهاية (قوله أى يذق) عبارة شرح العبابى والنهاية
 أى لم ياكل ولم يشرب اه و عبارة اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم (قوله للتغذى) لى قوله
 واجزاء الحجر فى النهاية والمعنى الا قوله مع قوله المراد به الاشياء (قوله للتغذى) ظاهره هو مرة واحدة ولو
 قليلا وان لم يستغن عن اللبن فى ذلك الوقت حلى اه يجزى قول المتن (غير لبن) يشمل الماء وهل قسطة اللبن
 كاللبن ولا فيه نظر سم على حج وقوله ولا اعتمدته مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلى انها مثل اللبن
 وهو قريب لا يتجبر غيره عش عبارة البيهريقى والظاهر ان مثل اللبن القسطة أى من امه اولا وان كان
 لا يحتسب كما هم حافل لا ياكل اللبن قال القليوبى فى دخول فى اللبن الرائب وما فيه الانفحة والاطفول من
 مغلظ وان وجب تسبغ فيه لاسمن وجبة وقسطة لبن امه فقط اه والمعتمد ان اللبن الحالى من
 الانفحة لا يضر وكذا القسطة من طاقول وقسطة غير امه مثله الزبد حفى وقيل الزبد كالسمن اه يجزى
 وقوله ولا اطفئ وقفة (قوله لم يجاوز سنتين) أى تحديدا اخذنا من قول الزيادة لوشرب اللبن قبل الحولين
 ثم بال بعدهما قبل ان ياكل غير اللبن فهل يكتفى فيه بالنضج او يجب فيه الغسل والذى يظهر الثانى كما اعتمدته
 شيخنا الطنطاوى اه وفى سم على البهجة مثل ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما اه ولوشك هل
 البول قبلهما او بعدهما فينبى ان يكتفى فيه بالنضج لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول
 بعدهما عش وفى الكردى ما نصه ذكر الرمي على التحرير والاجهورى على الاتفاق ان ذكر الحولين
 على التقريب فلا تضر باده و من حرره اه وقال البيهريقى المعتمد الضرر لان الحولين تحديده هالاية

فى شرح الارشاد بطلاقه انه لا يكتفى المختلط بالدقيق ويمكن جملة على ما يؤثر فى التغير فلا ينافى ما قاله هنا (قوله
 بما نمت) أى ومنه الماء المستعمل (قوله) وما نجس ببول صبي دخل فى ما غير الاذى كانه او ارض
 فيطر بالنضج كما هو مقتضى اطلاقم ولا ينافيه قولهم الاتى وفارقت الذر الخ لان الابتلاء المذكور
 حكته فى الاصل فلا ينافى تخلفه فى غير الاذى وعموم الحكم (قوله ببول صبي) خرج غيره كقيته وكان
 وجهه ان الابتلاء ببوله اكثر (قوله لم يطعم غير لبن) هل قسطة اللبن وسمته كاللبن او لا لانهم ليسا لبنا
 ولهذا لا يحتسب بهما من حافل لا ياكل لثانيه نظر وقوله نضج لا يبعد ان محله الم مختلط بطروقة فى المحل مثلا
 ولا وجب الغسل لان تلك الرطوبه صارت نجسة وهى ليست ببول صبي ويؤيده انه لو وقع قطرة منه فى ماء
 قليل ثم اصاب هذا الماء شيئا فان من بود البعدان يكتفى فيه بالنضج ثم رأيت قول الشارح كسمن فصرح
 بان السمن ليس كاللبن (قوله أى يذق) عبارة شرح العبابى لم ياكل ولم يشرب غير اللبن انتهى و عبارة
 اصل الروضة لم يطعم لم يشرب سوى اللبن اه (قوله غير لبن) يشمل الماء (قوله لم يجاوز سنتين) أى

به هنا لاشم والطين تراب
 تيمم بالقوة فيسكنى (ولا)
 تراب (بمزوج بما نمت) وهو
 هنا ما عدا الماء الطهور
 (فى الاصح) للنص على
 غسله بالماء سبعاً مع مصاحبة
 التراب لاحداهن وعمل
 عدم الاجزاء فيها اذا غسله
 بالماء سبعاً الذى اطلقه
 فى التنقيح ان غير الماتع
 الماء وكان وضع المعزج
 بما نمت بعد جفاف المحل
 بحيث لا يمتزج بالماء وفى
 تحقيق عمل الخلاف الذى
 فى المتن بسط ليس هذا محله
 (وما نجس ببول صبي)
 ذكر محقق (لم يطعم) بفتح
 اوله أى يذق للتغذى (غير
 لبن) ولم يجاوز سنتين

كما ذكره غش ونقل عن القليوبي **اه (قوله مستين)** أى من تمام انفصاله سم قول المتن (نضح) ولا بد مع النضح من إزالة و صافه بكمية النجاسات وسكتوا عنها لأن الغالب سهو لفظه والها خلافا للزركشى من أن بقاء اللون والريح لا يضر معنى ونهاية وباقي في الشرح مثله وزاد شيخنا ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل **اه** عبارة البجيرى قوله من إزالة الوصافه أى ولو بالانضح اما لجرم فلا بد من إزالة قبل ذلك **اه (قوله وإن لم يسلم)** الاولى بلا سيلان لأن كلامه يومه ان حقيقة النضح توجد مع سيلان الماء وليس كذلك شيخنا وفى السكردى عن الاعياب النضح غلبه الماء للدجل بلا سيلان وإلا فهو الغسل **اه (قوله مع قوله المراد به الانشاء)** لا يخفى أن الاستدلال لا يتوقف عليه فإوجه الخلل عليه الذى هو خلاف الظاهر بصرى **(قوله اما إذا اكل غير ابن الخ)** ولو اكل قبل الحولين طعاما للتغذى ثم تركه شرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الأوجه نهاية وزبادى **(قوله كدمن)** ظاهره ولون من أمه وهو كذلك فيغسل منه ومثل السمن الجبن عش **(قوله فيعتين الغسل)** سواء استغنى بغير اللبن للتغذى عن اللبن أم لا نهاية **(قوله أو للاصلاح)** أى وإن حصل به التغذية سم عبارة البصرى قوله للاصلاح صادق بما إذا كان المتناول غذاء يتدأوى به بما إذا استعمله مدة مديدة ولو استغنى قات الحولين والاول واضح ويؤيده اغفرهم التحنيتك بتمر ونحوه والثاني محل كامل من حيث المعنى **اه** أقول بل تعبيرهم يشعر بقصر المدة **(قوله ولو نجسا)** أى ولو من مغلظة نهاية وسم **(قوله خلافا لما فى فتاوى البلقين)** أى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر والخطيب ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت أى من دبره محال لم يجب تسعير أو عظمته وخرجت وجب لأن الباطن سريع الاحالة ما قبل الاحالة سم وجزم بذلك شيخنا بلا عزو **(قوله أى المخلط)** إلى قوله ويفرق في النهاية والمعنى لا أقوله وحسب تقع فى بول وقوله باطنها أيضا **(قوله أى المخلط)** وهو الكلب ونحوه (والخفف) وهو بول الصبي المذكور **(قوله بان كان الخ)** أى عندئذ راد غلته فيدخل ما لو كانت عينية بان ادرك اثرها ثم انقطع فصارت حكمية سم **(قوله وهى التى الخ)** أى النجاسة المتبقية التى الخ معنى **(قوله لا يحس ببصر الخ)** أى لا يدرك لجرم ولا لون ولا طعم ولا ريح وما كان عدم الادراك الخفاء اثرها بالخفاف كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح او لكون المحل قليلا لا تثبت عليه النجاسة كإفراة أو السيف نهاية **(قوله نقبض ذلك)** وهى التى لها جرم او طعم او لون او ريح شيخنا قول

(نضح) بأن يعمه الماء وإن لم يسلم فافعله **عنه** قوله المراد به الانشاء فى الخبر الصحيح يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ومثله الخثي وفارقت الذكر بأن الابتلاء بحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن التغذية كسمن أو جاوز ستين فيعتين الغسل ولا يضر تناول شئ للتحنيتك أو للاصلاح ولا ين أذى أو غيره ولو نجسا على الأوجه لأن لنستحيل فى الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغلظا لزمه غسل قبله ودبره مرة لغيره وأجزاء الحجز والنص بوجوب السبع مع التراب محمول على ما إذا نزل المخلط بعينه غير مستحيل خلافا لما فى فتاوى البلقين (وما نجس بغيرهما) أى المخلط والخفف (إن لم يكن) أى يوجد فيه (عين)

من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنباه وإن طال **(قوله أو للاصلاح)** أى وإن حصل به التغذية **(قوله ولو نجسا)** كلبن كابة وقوله على الأوجه اعتمده مر **(قوله لما فى فتاوى البلقين)** أى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت حال لم يجب تسعير أو عظمته وخرجت وجب لأن الباطن سريع الاحالة ما قبل الاحالة **(قوله واما نجس بغيرهما الخ)** (مر فرج) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم محل الانتشار كافى فى الرض وأصله قال فى شرحه لأن الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم ينفصل كإفراة و ظاهره أنه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يظهر مكان النجاسة المصبوب عليه ويدل عليه التعليل المذكور إذ لو كان المراد أن محل النجاسة طهر بالصعب لكان الماء طهورا وإن انفصل وقد يجاب عن هذا بأن التقيد بعدم الانفصال لأنه بعد الانفصال يصير مستعملا فلا يوصف حيث يدان طهورا وقد يستشكل الحكم بالطهور به بعد مجاوزة مكان النجاسة بل يلغى الحكم بالاستعمال حينئذ لأن يقال لا بد من الاستعمال من مجاوزة ذلك الشئ بالكلية وقد يقال لم اعتبر فى التعليل الطهورية فانه يكفى فى عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الطهارة وهذا ولكن ظهر مع مر أنه لو لم يظهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفو عنه لم يبق عن إصابة الماء له ولا يقال إن هذا من إعصاء ما الطهارة ويحتمل كلام الرض وأصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالصعب ثم انتشرت الرطوبة **اه** فيلحجر **(قوله إن لم يكن عين كفى جري الماء)** فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفى جرى الماء وإن وجدت العين أكثر البول الخفيف الذى لا يمكن

بان كان الذي نجسه حكيمة
وهي التي لا تحبس بصر ولا
شم ولا ذوق والعينية تقبض
ذلك (كني جرى الماء)
على ذلك المحمل بنفسه
وبغيره مرة إذ ليس ثم
ما زال ومن ذلك سكين
سقيت نجسا وحب تقع في
بول ولحم طبع به فيطهر
باطنها أيضا يصب الماء على
ظاهرها ويفرق بينها
وبين نحو أجرة تقع في نجس
فان الظاهر انه لا بد من
نقع فيه حتى يظن وصوله
لجميع ما وصل اليه الاول
بان الاول يشبه تشرب
المسام وهو لا يؤثر كالوزن
صائم في ماء قاحس به في
جوفه وأيضا فباطن تلك
يشبه الاجواف وهي
لا تطارة عليها كائنا عليه
بخلاف نحو الآجر فيهما
وفارق نحو السكين لينجس
بائع نجس ثم حرق فانه
لا يطهر باطنه بالفسل إلا
إذا دق وصار ترابا أو نقع
حتى وصل الماء لباطنه
يتسدره إلى التراب وتأنير
نقع فيه بخلاف تلك فان
في رد أجزاء بعضها حتى
تصير كالتراب مشقة تامة
وضياع مال

المتن (كني جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل لا ذقد يكتفي جري
الماء وإن وجدت العين كثر البول الخفيف الذي يحس ببصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء منه قلت
لا نسلم كفاية جري الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الاتي غاية
الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه نزول واصله يجري الماء فالحاصل انه يكتفي في غير العين مجرد الجري وانه لا بد
في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تزول بمجرد الجري فيكتفي به لا لكونه مجرد جري بل لضعفه نزول
الاوصاف (نزع) لوصب الماء على مكان النجاسة وانتشر حوله لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كافي الروض
واصله اى المغنى ولكن ظهر مع امر انه لو لم يطهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم
مغف عنه لم يعرف عن اصابه الماء ولا يقال ان هذا من اصابه ماء الطهارة في يحمل كلام الروض واصله على
ما لو طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليجرح سم بخلاف قول المتن (كني جرى الماء)
من غير اشتراطية هنا وفيما مروى بانى لانه من باب التوكيد لشرح بافضل وقيل يجب التنية ونسب يجمع منهم
ابن سريج لكن قال في النجوع انه وجه باطل يخالف للاجماع وقال الشارح في الايعاب حينئذ فلا يندب
الخروج من خلافه كردى (قوله) ومن ذلك اى المتنجس بالنجاسة الحكيمة (قوله) وحسب تقع اى حتى
انتفخ شيخنا عبارة البصري ظاهره ان لم يتبق فيه قوة الانبات وكان الفرق بينهما وبين ما مر اى في شرحه وبول
ان المداير ثم على الاستجالة في الباطن ووصله لتلك الحالة قرينة عليها اه (قوله) فيطهر باطنها اى حتى
لوحملها في الصلاة لم يضرم وقال شيخنا بلا عوز ويعني عن باطنها اه (قوله) يصب الماء على ظاهرها
اى فلا يحتاج إلى سقي السكين ماء مطورا او اغلاء اللحم ولا إلى عصره مغنى ونهاية (قوله) ويفرق بينها اى
السكين والحب واللحم المذكورة (قوله) حتى يظن وصوله اى ظاهره انه لا بد من ظن الوصول على وجه
السيلان حتى توجد حقيقة الغسل ويحتل الاكتفاء بمطلق الوصول للضرورة مع تعذر او تعسر حقيقة
الغسل بصري اقول بل ظاهر كلام الشارح كثيره هو التاني اى الاكتفاء بمطلق الوصول (قوله) بان الاول
اى سقى السكين نجسا (قوله) فباطن تلك اى السكين والحب واللحم (قوله) بخلاف نحو الآجر فيهما اى
المشابتين وفيه نظر (قوله) وفارق نحو السكين اى عبارة المغنى واللحم بكسر الموحدة ان خالط نجاسة جامدة
كالرطل لم يطهر وإن طبخ وصار جري العين النجاسة وإن خالطه غيرها كالبول لم يطهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه
ان تقع في الماء لم يطهر وان كان رخوا وصله الماء كالعجين او مدقوقا بحيث يصير ترابا فان قيل لم يكتفي
بغسل ظاهر السكين اى في طهارة ظاهرها وباطنها ولم يكتف بذلك في الآجر اجيب بانه إنما لم يكتف بالماء
في الآجر لان الانتفاع به متأت من غير ملائمة له فلاجحة بالحكم بطهارة باطنه من غير اتصال الماء اليه بخلاف
السكين اه زاد النباية ولا يؤمر بسحقها لما فيه من تقويت مائيتها ونقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون
النجاسة داخل الاجزاء الصغار اه قال الرشيدى قوله لم يطهر وإن طبخ اى لا يظهر او لا باطنها كما هو صريح
السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه ع ش (قوله) فان فرد أجزاء بعضها اى فيه
انه لا يظهر في الحب المتبادر ارادته مع اللحم من هذا البعض ولو سلم فيقال انه يؤثر النقع فيطهر به (قوله)
حتى تصير كالتراب اى قد قبلا هذه ضرورة وغاية ما تقتضيه العفولا الطهارة بصري وتقدم عن شيخنا

تحصيل شيء منه فانه عين لان المراد بها هنا كما أشار اليه الشارح ما يحس ببصر أو شم أو ذوق والاثر المذكور
كذلك لانه يحس بالبصر وقد يحس بالشم والذوق مع انه يكتفي جري الماء عليه قلت لا نسلم كفاية جري الماء في
نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الاتي غاية الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه
نزول واصله يجري الماء فالحاصل انه يكتفي في غير العين مجرد الجري وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها
قد تزول بمجرد الجري فيكتفي به لا لكونه مجرد جري بل لضعفه نزول الاوصاف ولو سلم فالمراد ان الذي يخص
الحكيمة اطلاق كفاية جري الماء وذلك لا ينافي انه قد يكتفي في بعض افراد العينية للقيام (قوله) بان كان
اى عند اداة غسله فيدخل الماء كانت عينية بان ادرك اثرها ثم انتزع فصار حكيمة (قوله) فيطهر باطنها

ما يوافقه (قوله) وبعضها بالنصب عطف على اسم أن ولعل المراد بهذا البعض السكين (قوله) لا يؤثر فيه النقع هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين سم ويظهر أن المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وإنما لا شك في قوله السابق فإن في رد بعض أجزاء الخ كاسر (قوله) بنجس) ظاهره مطلقا جامدا كان كرماد السرجين أو مانعا كالبول فليراجع (قوله) أى يضطر إليه) قد يقال أو نعم به البولى بصرى (قوله) وأحق به الأجزاء) وعليه فلا بنجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين عش (قوله) المعجون به) أى بالنجس ظاهره ولو جامدا فليراجع (قوله) عين فيه) أى في مطلق المتن بنجس بدون قيد بغيرهما وإنما رجع الضمير إليه على طريق الاستخدام حتى احتاج إلى قوله من غيرهما ليصرف عليه قوله بل أو من أحدهما فينتقد بذلك اعتراض السيد البصرى بأن ضمير فيه عائد على ما بنجس بغيرهما فلا ضرورة لقوله بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرر اه (قوله) عين) إلى قول المتن ولا يضرب في المتن وإلى قول الشارح نعم في النهاية لا قوله يدرك إلى المتن (قوله) بعد زوال عينها) أى جرهما فالمراد بالعين هنا غير ما ارادها في قوله السابق أن لم يكن عين سم وعش أى ولتنبيه عليه ما ظفر في مقام الاضمار (قوله) أو صافيا من) لا تظهر لتقديره ثمرة (قوله) من الطعام وإن عسر) لسهولته غالبا فالخبيث نادر هنا نعم قال في الأنوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال عش أى فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعام أخذنا عما سيأتى للشارح حر فنيا لو عسر زوال اللون أو الريح اه وقال الشهيدى أى ولم يظهر بخلاف ما سياتى في اللون والريح خلافا لمن وهم فيه اه عبارة شيخنا فمضى عنه أى الطعام المتعذر مادام متعذرا فبكر أن المحل نجسا معفو عنه لا طاهرا وضابط التعذر أن لا يزل إلا بالقطع فإن قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة ما صلا به على المعتدول إلا فلا معنى للعفو اه وبأن عن القليوبى مثله (قوله) والآوجه جواز ذوق المحل الخ) أى وأن عمل منعه إذا تحقق وجوده فإما يزوقه أو انحصرت فيه نهاية أو عليه فلو أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فأراد ذوق قبل الغسل لبعده فيختبر به ذوقه بعد صب الماء عليه فظاهر عبارة المتنازع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق المحل فيغسل إلى أن يغلب على الظن زوال النجاسة ثم إذا ذاقه فوجد فيه طعما حمل على النجاسة ثم قضية قوله حر أو انحصرت فيه أنه لو ذاق أحدهما منع عليه ذوق الآخر لا تنحصر النجاسة فيه وقد مر له ما يخالفه عش (قوله) في الحكم بطهر المحل حقيقة) أى لانه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بلال لم تنجس إلا ذا معنى للغسل إلا الطهارة والآخر الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه نهاية أى وهو لا بنجس عش عبارة شيخنا والقليوبى وضابط التعسر أن لا يزل بالحث بالماء ثلاث مرات فتتعالى اللون والريح ثلاثا ولم يزل طهر المحل فإذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لأن المحل طاهر نعم أن بقاء ما في محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها إلا أن تعذر كما في بقاء الطعام لقوله دلالتها على بقاء النجاسة فإن بقاء متفرقين أو من نجاستين وعسر زوالها لم يضرب اه وقوله ففي حته إلى نعم يأتى عن النهاية ما قد يخالفه (قوله) وظاهره أنه) إلى المتن اعتمده عش (قوله) لا يجب شتم الخ) تنبئى زيادة لا ذوق قول المتن (عسر زواله) أى بحيث لا يزل بالمبالغة بنحو الحث والقرص سواء في ذلك الأرض والثوب والانا وسواء أطال بقاء الرائحة أم لا نهاية قال الجبجبرى وسئل حر عن صباغ يصيب الغزل بماء القوة دم الماعز ثم بعد ذلك يغسله غسلا جيدا حتى يصفو ماءه وتبقى الحرارة في الغزل فهل والحالة هذه يفي عن لون عسر زواله ولا فاجاب نعم يفي عن لون عسر زواله

وبعضها لا يؤثر فيه النقع وإن طال نعم نص الشافعى رضى الله عنه على العفو عما عجز من الحذف بنجس أى يضطر إليه فيه واعتمده كثير من وألحقوا به الأجر المعجون به (وإن كانت) عين فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الأوجه في المخففة والاكتفاء بالضح فيها إنما هو للغالب من زوال أو صافيا به (وجب) بعد زوال عينها (إزالة) أو صافيا من (الطعم) وإن عسر أن بقاءه دليل على بقاء العين والآوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة (ولا يضرب) في الحكم بطهر المحل حقيقة (بقاملون أو ريج) يدرك بشم المحل أو بالهواء وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب شتم ولا نظر نعم ينبغي سنه هنا فلم أنه لو زال شمه أو بصير مخلقة أو لعارض لم يلهو مسؤال غيره أن يشم أو ينظر له (عسر زواله)

اه ويظهر أخذ من مسئلة القوية أن الفعل حرام مطلقا فراجع وبأتى ما يتفق بالصبي بالنجس في بحث الغسالة (قوله ولومن مغاظ) فلو عرت إزالة لون نحو دم مغاظ أو ريمحه طهر خلا فالأمر كشيء في خادمه نهاية (قوله بأن لم توف الخ) أي بأن لا تزول إلا بالقطع أخذنا من في الطعم (قوله أو توقفت على نحو صابون الخ) عبارة النهاية ولو توقفت زال ذلك ونحوه على إشتان أو صابون أو حوت أو قرص وجب وإلا استحب وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب والأوجه أنه يعتبر لوجوب نحو الصابون أن يفضل عنه ما يفضل عنه ثم المأ في التيميم وإن لم يقدر على الحت ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجد ما فاضلة عن ذلك أيضا وأنه لو تعذر ذلك أي نحو الصابون حشا أو شرعا احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل تحقيقه يحتمل اللزوم وإن كلاً من الطهر والعفو إنما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقدان الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الأرجح اه وأقرها سم وعش قال الرشيدي قوله ولو توقفت زال ذلك أي لو النجاسة أو ريمحها وليس هذا خاصا بقول المصنف قلت فإن بقي الخ وإن أومه سيافه اه وقول النهاية هو الأول وجه تقدم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيها إذ بقي اللون أو الرخ وحده وكذا يخالفه قول البجيرمي ما نصه فإن قلت حيث وجبت الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الرخ وهما بنحو صابون إذا توقفت الإزالة عليه فما حل قوله يعني عن اللون والرخ دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر وإن توقفت على غير الماء فالجواب أنه يجب الاستعانة بما ذكر في الجميع ثم إن لم يزل بذلك بقي اللون أو الرخ حكما بالطهارة وإن بقي الماء معا أو بقي الطعم وحده في عنه فقط أن تعذر لأنه يصير طاهرا ويرتب على ذلك أن إذا قلنا بالطهارة وقد بعد ذلك على أن التمسح واجب وإن قلنا بالعفو وجبت مدايناه (قوله نحو طيب الخ) جواب قوله فإن وجدوه قوله به أي بنحو الصابون (قوله ومن ثم) أي لأجل ذلك الجامع (قوله فيما إذا وجدته) أي الماء (قوله قبول هبة هذا) أي نحو الصابون (قوله أو توقفت الخ) عطف على قوله وجدته (قوله على نحو حوت) والحت بالمشاة الحك بنحو عود والقرص بالمهمل تقطعه بنحو الظفر أي حكه به كركدي وقال عش والقرص بالصاد المهمل الغسل باطراف الأصابع وقيل هو القلع ونحوه اه وقال البجيرمي والقرص بالصاد المعجمة أو بالصاد المهمل الحت باطراف الأصابع اه (قوله أن محله) أي محل اعتبار ظن المطهر (قوله شيئا) أي من عسر الزوال أو سوه لونه في محل وتوقف زواله فيه على نحو الصابون وعدمه لم يطرده فيه) أي في ذلك المغير أي في غير ذلك المحل (قوله كما هو مشاهد) (فرع) ماء نقل من البحر ووضع في زبر فوجد فيه طعم زبل أو ريمحه أو لونه حكم بنجاسته كما قاله البغوي وإن احتمل أن يكون ذلك من جافة بقره لم يحكم بنجاسته خطيب وفي النهاية وسم عن افتاء الشهاب الرملي مثله قال عش قوله م حكم بنجاسته ضعيف وقد نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة أهو بوجه بأن هذا عامت به البلوى وما كان كذلك لا ينجس أهو في البجيرمي عن الحلبي والحفي ما نصه وحاصل المتمدك إذ أخذ من حاشية الجمهور أن الماء الذي في الزبر إذا وجد فيه طعم أو ربح يوجب محله بنجاسته إلا أن وجد سبب يحال عليه النجاسة وفي القلوبي على الجلال لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالما المنقول من البحر للأزبار في البيوت مثلا إذا وجد فيه وصف النجاسة عكس مطهراته للشك قاله شيخنا م وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة فيما للينوى بأنه محمول على ما إذا وجد سببها اه أي في البحر المنقول منه بأن أخبره عدل اه (قوله أن المصوغ) أي قوله ومرفق النهاية والمعنى كما يأتي قال البجيرمي والحاصل أن المصوغ بعين النجاسة كالماء أو بمتنجس تفتت النجاسة فيه أو لم تفتت وكان المصوغ غوطا يظهر إذا صفت الغسالة مع الصبي بعد زوال

ولم يجد فيه فبما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يظهر لأن الاستعانة بنحو الصابون من شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فدل عليه ولو من حد البعد مطلقا ويرفق بينه وبين الماء بأن به لا وهو التراب ولا كذلك ما هنا أو أن كان المتنحس بدنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من حد البعد لأن من صلى عاريا لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظر والثاني غير بعيد ثم رأيت قوله

ولو من مغاظ بأن لم توقف
إزالته على شيء أو توقفت
على نحو صابون ولم يجد
فيها يظهر للشقة فإن
وجدته أي بمن مثله فاضلا
عما يعتبر في التيميم فلما
يظهر أيضا بجامع أن كلاً
فيه تحصيل واجب خوطب
به ومن ثم اتجه أيضاً أن يأتي
هنا التفصيل الآتي فيما
إذا وجدته بعد الغوث أو
القرب نعم لا يجب قبول
هبة هذا لأن فيها منة
بخلاف الماء أو توقفت
على نحو حوت وقرص لزمه
وتوقفت الطهارة عليه
ويظهر أن المدار في التوقف
على ظن المطهر وعليه
يظهر أيضاً أن محله إن
كان له خبيرة وحيث
لا يلزمه الرجوع لقول
غيره وإلا سأل خبيراً
ويظهر أيضاً أنه لو عرف
من مغير شيئاً لم يطرده
فيه لاختلاف اللصوق
بالمحل بالأعراض من
نحو هواء ومزاج كاهو
مشاهد وأهم المتن أن
المصوغ بالنجس متى
تبقنت فيه عين النجاسة
بأن نقل

ابتلاع لطباره فانه فانه دقيق وبقى ما لو كانت لثته تدعى من بعض المأكّل بشو يشها على لحم الانسان
فول يعني عنه فيما يدعى بكنهه المشقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول ما لا تدعى لثته فيه نظر
والظاهر الثانى لانه ليس ماتعم به البلوى حيث ذاه وميل القلب الى الاول لان المشقة تجلب التيسير (قوله)
وبجب الخ) عبارة المغنى واذا غسل فله المتنجس فيقال في الغزرة ليعسل كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعاما
ولا شربا بل غسله ثلاثا يكون اكل النجاسة اه وتقدم عن عرش انهم لو ابتلى شخص يدي اللثة بان يكثر
وجوده منه بحيث يقل خلوه عنه يعني عنه اه (قوله) افنى ابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة
ثم نون باخرمة (قوله) كله) لعله ليس بقيد وإنما المدار على عدم عموم المطر للمحل المتنجس كما يفيد اخر كلامه
(قوله) بنجاسته فلا يطهره) قال في شرح العباب اذ جعل كون الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة اذ ازالها عقب
وروده من غير تغيير ولا زيادة وزن اه سم (قوله) لانها غير واردة الخ) فديقال سلبا انها واردة الا
انها ليس فيها السيلان الذى يتحقق به الغسل وعلى هذا فلا يبعد الاكتفاء بها في النجاسة المخففة سم (قوله)
اذهو) أى الوارد وقوله كما تقرر أى في قوله لسكوته عاملا وقوله العامل خير هو وقوله بان الخ متعلق بالعامل
والباء للتصوير (قوله) وإن لم يكن) اى الادارة والتذكير بتاويل ان يدبر (قوله) مفروض في واردة الخ)
عبارة تفي اول الطهارة محلها في واردة على حكمية او عينية ازال جمع او صافها اه (قوله) بخلاف تلك النقط)
اى فليس لها تلك القوة وعلى فرض وجودها فيه طهر محلها كرى (قوله) لانها عتمة) اى عت النجاسة
المحل قول المتن (لا العصر الخ) لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من اوجه نهاية ومعنى (قوله)
ولو فيها له محل الخ) كذا في النهاية (قوله) فيه) اى المحل (قوله) ومحل الخلاف) ذكره عرش عنه وافره
قول المتن (والاظهر طهارة غسالة تنفصل الخ) وليست بطهور لاستعمالها في خبث نهاية ومعنى (قوله)
والنفرة بينهما) لعل باطلاق العفو عن غسالة المعفو عنه كإباني حاشية قوله وانه يتعين في نحو الدم الخ عن
الزركشى والمجال والرمى (قوله) لان محلها) اى النفرة قول المتن (تنفصل إلى الخ) ويطهر بالغسل مصبوغ
بمتنجس انفصل عنه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وإن بقي اللون لمسرزواله فان
زادونه ضرر فان لم ينفصل عنه لتعقده لم يطهر لبقاء النجاسة فيه ومعنى وكذا في النهاية إلا انه زاد او نجس
عقب بمتنجس وسكت عن قوله فان ذاه الخ قال عرش قوله مر مصبوغ الخ اى حيث كان الصبغ رطبا
في المحل فان جفف الثوب المصبوغ بالمتنجس كنى صب الماد عليه وإن لم تنصف غسالته حيث لم يكن الصبغ
مخلوطا بجزء من نجاسة العين سم على المنهج وقاله مر انفصل عنه الخ هذا قيد يفيد انه لو استعمل للصبوغ
ما يمنع من انفصال الصبغ عما جرت به العادة من استعمال ما يسوونه فطاما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر
بالغسل للبقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترطوا الهابان كانت رطبة او مخلوطة بنجس العين اما حيث
لم يشترطوا الهابان جفت اى ولم تكن مخلوطة بنجس العين فلا يضر استعمال ذلك اه (قوله) لنجاسة) إلى
قوله فلفظ في النهاية والمعنى الاثولة والنفرة قالى المتن وقوله ويطهر إلى المتن (قوله) كدم) اى قليل (قوله)
كاسر) اى في شرح والمستعمل في فرض الطهارة كرى (قوله) وهي قليلة) اما السكينة فطاهرة (مالم
تتغير) وإن لم يطهر المحل كما علم مما مر في باب الطهارة معنى ونهاية قول المتن (بلا تغير الخ) وقع السؤال عما
يقع كثير ان اللحم يغسل مرارا ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويطهر في مرقة لون الدم ليعنى عنه ام لا اول
الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه عرش وقدمت عن المغنى عند قول المتن ودم ما يصرح بذلك (قوله)

أحدهما بذلك المحلين أو تلك المحال (قوله) ولا يجوز لابتلاع شيء قبل تطهيره (شامل للريق على العادة
وهو محتمل ويحتمل المسح به بالمشقة وكونه من معدن خلقته (قوله) بنجاسته فلا يطهره الخ) في شرح
العباب اذهو محل كون الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة اذ ازالها عقب وروده من غير تغيير ولا زيادة وزن
ثم قال عن الزركشى لو وضع ثوبان إبانة وفيه معفو عنه وصب عليه الماء متنجس بملاقاة لان دم نحو
البر اغتيل لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ما يطهر عليه اه (قوله) لم تكن للنقط النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب (الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما ينثر به المغسول من الماء قدراً وقية ما يخرج من الوسخ نصفاً وقية وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصفاً أو قية صدق أنه لم يزد وزنه إذا بعد اعتبار مقدار ما ينثر به المغسول من الماء ما يخرج من الوسخ الطاهر شخناً (قوله) إلا اكتشافاً فيها) يحتمل عوداً لعدم التغير وعدم الزيادة وللأخوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أى غير متعذراً وال أخذنا من غير التها به وغيره (قوله) ونجاستها (الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أو لم يظهر المحل) بأن بقى الجرم أو الطعم إلا أن تعذراً واللون والريح إلا أن تعسراً أو حملاً إلا أن تعذراً (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامحاً فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والاولى من المجموع (قوله) من طهارته) أى المحل (طهارته) أى المنفصل (قوله) حيث لم يتغير (الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكمها) إلى قوله بعد استقراره في المعنى إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوطه إلى وإذا ندب وإلى قوله ومر في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإذا ندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسالات الكلب (الخ) أى وإن كان من غيره فيفسل قدر ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أى وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم قطار منها شئ إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً لا احتمال أن المطار من الأولى فإن لم يكن يركب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شخناً وعش (قوله) لا احتمال (الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكماً الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب (الخ) خبر هذا قوله طهور سم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمعنى فقالوا واللفظ للاول ويستحب أن يغسل على النجاسة بعد طهرها غسلتين تكمل الثلاث ولو تخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كإقاله الجلبوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضي شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كأن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إذا التها فوراً إن عصى بها وإلا فلتحصول صلاة نعم يسن المبادرة بأزالتها حيث لم تجب اه وزاد المعنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيره هو وكذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجلبوى وقيل يسن التثنية فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل (الخ) أى بكفاية الضحك كاسم (قوله) لذلك) أى الترخيص (في المتوهمه كاسم) أى حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه ثم غفى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم (الخ) قال في شرح ما فضل ومثله في سم عن الإعياب ما نصه ولو وضع ثوباً في أمانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد غسله من صب ماء طهور وهذا ما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي الكردى قال في الإعياب قال الزركشى في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إزائه قبل تطهيره ثوباً آخر طاهراً ويتجرع ما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب إن لم يزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجلال الرملى لو غسل الثوب الذى فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب (الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما ينثر به المغسول من الماء قدراً وقية ما يخرج من الوسخ نصفاً وقية وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصفاً أو قية صدق أنه لم يزد وزنه إذا بعد اعتبار مقدار ما ينثر به المغسول من الماء ما يخرج من الوسخ الطاهر شخناً (قوله) إلا اكتشافاً فيها) يحتمل عوداً لعدم التغير وعدم الزيادة وللأخوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أى غير متعذراً وال أخذنا من غير التها به وغيره (قوله) ونجاستها (الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أو لم يظهر المحل) بأن بقى الجرم أو الطعم إلا أن تعذراً واللون والريح إلا أن تعسراً أو حملاً إلا أن تعذراً (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامحاً فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والاولى من المجموع (قوله) من طهارته) أى المحل (طهارته) أى المنفصل (قوله) حيث لم يتغير (الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكمها) إلى قوله بعد استقراره في المعنى إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوطه إلى وإذا ندب وإلى قوله ومر في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإذا ندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسالات الكلب (الخ) أى وإن كان من غيره فيفسل قدر ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أى وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم قطار منها شئ إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً لا احتمال أن المطار من الأولى فإن لم يكن يركب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شخناً وعش (قوله) لا احتمال (الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكماً الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب (الخ) خبر هذا قوله طهور سم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمعنى فقالوا واللفظ للاول ويستحب أن يغسل على النجاسة بعد طهرها غسلتين تكمل الثلاث ولو تخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كإقاله الجلبوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضي شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كأن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إذا التها فوراً إن عصى بها وإلا فلتحصول صلاة نعم يسن المبادرة بأزالتها حيث لم تجب اه وزاد المعنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيره هو وكذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجلبوى وقيل يسن التثنية فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل (الخ) أى بكفاية الضحك كاسم (قوله) لذلك) أى الترخيص (في المتوهمه كاسم) أى حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه ثم غفى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم (الخ) قال في شرح ما فضل ومثله في سم عن الإعياب ما نصه ولو وضع ثوباً في أمانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد غسله من صب ماء طهور وهذا ما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي الكردى قال في الإعياب قال الزركشى في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إزائه قبل تطهيره ثوباً آخر طاهراً ويتجرع ما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب إن لم يزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجلال الرملى لو غسل الثوب الذى فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر

بقا الدم فيه، يعني عن إصابة هذا الماء، ومثله إذا تلوث رجله من طين الشوارع المغفوعه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فيعني عما أصابه ماء الوضوء، ومثله ما لو كان بأصابعه وكفه تنجاسة معفوفة عفا فكل رطبا ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك لأنه ما طهره فهو معفو عنه، وهو ظاهر إطلاق الشارح أنه لا فرق بين إرادته غسله عن الحدث أو غنى نحو الأوساخ وبه صرح في الإيعاب حيث قال بعد كلام قررده ومنه يؤخذ أنه لو غسل ثوبه وفيه نجس معفو عنه لنظافة أو خبث آخر أويده لحدث وغيره وهو عليها احتياج لزوال أو صافها كغيرها بما مر بشرطه اه كلام السكودي (قوله في نحو الدم الخ) عبارة أنها يقول صب على موضع نحو بول أو خر من أرض ماء غمره طهره وإن لم ينضب أي ينشف فإن صب على عين نحو البول لم يطرأه زاد المغني لما علم عمران شرط طهارة الغسالة أن لا يزيد وزنها معلوم أن هذا يزيد وزنه اه (قوله إزالة غيبه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط (قوله بعد استقراره معها) يفهم أنه قيل استقراره لا ينجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فازال طهره فليراجع سم ولا يخفى بعده بل ما قدمناه عنه عن شرح العياد عند قول الشارح بنجاسته فلا يطرأه كالصريح بخلافه (قوله فإن لم ينقطع اللون أو الريح الخ) ومثله كاسرو وأشار إليه سم هنا تعذر زوالهما معا وتعذر زوال الطعم (قوله وصر) أي في شرح أو ريج عسر زواله كرى (قوله ويظهر ضبطه) أي الامعان (بأن تحصل الخ) تقدم عن شيخنا ضبط آخر راجعه (قوله أو ترفع التكليف) هل المراد بارتفاعه المعفوم بقا النجاسة والحكم بالطهارة للضرورة سم أقول المراد بذلك الأول عند النهاية مطلقا والثاني عند الشارح مطلقا التفصيل عند المتأخرين بإعادة الأول في الطعم، في الريح واللون معا بإعادة الثاني في الريح واللون فقط كاسرو (قوله واستثنى الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي أن هذا هو المعتدسم (قوله من أن لها) أي للغسالة (قوله تغيره) أي للتساقط والتذكير بتأويل المنفصل (قوله أو زيادة وزنها) أي وزن غسالة المخلطة (قوله وفيه نظير) أي في الاستثناء (قوله وكاسرو الخ) لعل الأولى التفرع (قوله على أن لك أن تأخذ الخ) هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله أحد الأوصاف سم وتقدم هناك عنه وعن غيره أن المراد بالعين هناك ما يشمل الأوصاف (قوله وعدم الزيادة) عطف على زوال التغير (قوله وأقضى) إلى المتن في النهاية (قوله في مصحف) هل مثل المصحف كتب العلم الشرعي أم لا فيه نظر

التثليث في المخلطة بأن يأتي بعد سبع إحداهن بالتراب بفصلين أيضا فانظر ما سبق (قوله بعد استقراره معها) يفهم أنه قيل استقراره لا ينجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فازال طهره فليراجع سم (قوله فإن لم ينقطع اللون أو الريح مع الامعان الخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر الريح فحل الحكم كذلك فيرفع التكليف أو لا أخذ من قول المصنف السابق قلت فإن بقيا معاضري على الصحيح وعلى الأول لا فرق بين هذا والقييد ذلك لعدم الامعان حتى لو عسر مع الامعان أو ترفع التكليف (قوله أو ترفع التكليف) هل المراد بارتفاعه التكليف المعفوم بقا النجاسة والحكم بالطهارة للضرورة (قوله واستثنى من أن لها حكم المخل الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد حيث قال في قول الارشادو كمدول غسالة لم تتغير ولم تنقل ماضيه فإن تغيرت الغسالة أو زاد وزنها فليس لها حكم المغسول بل يستأنف التطهير منها ثم قال وقولنا أن الغسالة لا تتغيره التي قللت وزنا تخالف حكم المغسول أي في النجاسة بنيه على أن المخلطة يستأنف التطهير منها بسبع إحداها بالتراب وإن كان المخل الذي انفصلت عنه يطرأ بماتى من السبع الخ تنهى وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي أن هذا هو المعتد (قوله فيه عين النجاسة) قد يقال حيث كان فيه عين النجاسة لم تتم المرة الأولى حتى يقال الباقي من السبع فليأتمل (قوله على أن لك أن تأخذ) يتأمل هذا الأخذ فقيه ما لا يخفى وقد يقال هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله أحد الأوصاف (قوله أنه متى نزلت الغسالة متغيرة الخ) هذا يدل على أن المراد بالعين في قولهم مزيل العين مرة وأن تعدد هي مقابل الحكمة لا الجرم فليأتمل (قوله لا تحسب من السبع الخ) قد يقال قضية قولهم أن مزيل العين واحدة أن يحسب

يبتدأ حسبها بعد زوال التغير وعدم الزيادة وأقضى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه

ولو كان لتيتم ويشعين فرضه على ما فيه (٣٢٤) فيها إذا امت التنجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلود والحواشي (ولو تنجس

مائع) غير الماء هو المتراد منه على قرب أي عرفا كما هو ظاهر ما لا محل للمأخوذ منه وضده الجامد (تعذر نظيره) لنتقطعه فلا يعيم الماء أجزاء من ثم كان الزئبق مثله وإن كان على صورة الجامد ومن ثم يشترط في تنجسه توسط رطوبة وذلك لأنه يتقطع قطعا مختلفا كل وقت فتبعد ملاقاته لجميع ما تنجس منه ولهذا لم يتخلل بين تنجسه وغسله بتقطعه كان كالجامد فيطهر بغسل ظاهره (وقيل يطهر البهمن) أن

تنجس غير دهن (بغسله) ويرده الحديث الصحيح في الفارة تموت في السمن أن كان جامدا فالقوها وما حو لها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية قاريوه إذ لو أمكن طهره شرعا يأمر رسول الله ﷺ بارتقائه ما فيه من إضاعة المال نعم محل وجوب ارتقائه حيث لم يرد استعماله في نحو وقود أو إسقاء دابة أو عمل نحو صابون به يأتي قيل العبد حكم الإيقاد به في المسجد وغيره والخيل في

تطهير العسل المتنجس إسقاؤه للنحل وسيأتي قبيل السير فرع نفيس يتعاق به (باب التيمم) هو لغة القصد وشرعا إيصال التراب للوجه

والأقرب الأول عرش (قوله ولو كان لتيتم) أي والغاسل هو الذي وهل للأجنبي فعل ذلك في مصحف التيمم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالة التمسك أو لأفیه نظر والأقرب عدم الجواز لعدم علمنا بأن إزالة التنجاسة منه يجمع عليه عرش سبوا قد قال الشارح مر على ما فيه المشرع بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من التفرع عرش (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور عرش (قوله غير الماء) إلى قوله نعم في المغنى إلى الأقوله أي عرفا كما هو ظاهر وإلى قوله وسيأتي في النهاية إلى ذلك قول (المتن تعذر تطهيره) ظاهره وإن وجد وقد قال مر فرع تنجس المعجن قبل يمكن تطهيره بنظر أن تنجس في حال جوده أمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا سمن أي وإن انجمد بعد أنظر هل يطهر ظاهره بغسله بعد الانجماد أخذنا سمن عن النهاية والمغنى في البهمن المخلوط بيول أولا والأقرب الأول فلا تنجس بدماسه (قوله لتقطعه الخ) عبارة للمغنى والنهاية ولو تنجس مائع غير الماء ولدهنا (تعذر تطهيره) إذ لا يأتي الماء على كله لأنه بطبيعته يمنع إصابته الماء (قوله ومن ثم) أي لاجل هذه العلة (قوله كان الزئبق مثله) أي في عدم إمكان تطهيره نهائيا (قوله ومن ثم) أي لاجل كونه في صورة الجامد (قوله يشترط في تنجسه الخ) فلو وقع فيه فارة فماتت ولا رطوبة لم تنجس مغنى (قوله وذلك) أي عدم عموم الماء أجزاء الزئبق ويحتمل أن الإشارة لقوله كان الزئبق مثله لكن يلزم عليه التكرار إلا أن يكون مانعا لعله أي لعليتها (قوله يطهر) أي الزئبق (قوله تموت في السمن) حال من الفارة أو صفة لها وقوله أن كان جامدا الخ من الحديث (قوله إذ أمكن الخ) بيان لوجه الدلالة (قوله لما فيه) الظاهر فيها بصرى أي والتذكير بتأويل أن يريق

(باب التيمم)

(قوله هو لغة) إلى قوله قيل في النهاية إلى قوله ولو يكن في المتن إلى قوله ورد في المغنى إلى قوله محته إلى ومن خصوصياتنا قوله سنة أربع وقبل وقوله يعني إلى التبيين وقوله قيل (قوله هو لغة القصد) يقال تيممت فلانا وبعته ونامته واعتمى قصدته معنى ونهاية (قوله إيصال التراب الخ) أي بدلا عن الموضوع أو التسل أو عضو منهما واجعوا على أنه مختص بالوجه واليد وإن كان الحادث أكبر معنى (قوله بشرائط الخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشدي زادت شيئا فشمع الأركان فلا يعترض بأنه أهمل التربة والترتيب أم (قوله هو رخصة الخ) وقيل عزيمته به جزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء وقيل فإن تيمم لفقد الماء فعزيمته أو لعدم رخصة ومن فوات الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية أفقد الماء فإن قلنا رخصة وجب القضاء أو لا فلا قاله في الكفاية معنى عبارة شيخنا واختلاف فيه فقيل رخصة مطلقا وقيل عزيمة مطلقا وقيل إن كان لفقد الماء فعزيمته أو لا فرخصة وهو الذي اعتمده الشيخ الحنفى أم وعبارة عرش وهذا الثالث هو الأقرب بما يأتي من محبة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة أن فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبله أن فقد شرعا كان تيمم مرض أم (قوله ومحته بالتراب الخ) لعله رد لدليل من قال أنه عزيمة عبارة عرش هذا جواب سؤال مقدر تقديره فلم ين أن التيمم رخصة والخص لا تناط بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المصوب أم (قوله لكونه الخ) خبر قوله ومحته الخ (قوله لا يجوز لها) أي لا لكونه السبب المجوز للرخصة فانه إنما هو فقد الماء كما يأتي رشدي (قوله والمتمتع إنما هو الخ) يرد عليه العاصي بسفره فإن الأصح محبة تيممه مع أن سبب التيمم فيه هو السفر الذي هو مظنة فقد المجوز له معصية عرش (قوله وقيل سنة ست)

(باب التيمم)

ومزيل العين من السج وإن تزلت غسالته متغيرة أو زائدة الوزن لا يقال إذا زلت كذلك يحكم بنجاسة المحل وإن لم يكن به أثر فلا تخص من السبع لأننا نقول المحل هنا محكوم بنجاسته وإن لم تنفصل الغسالة متغيرة ولا زائدة الوزن ما بقي شيء من السبع ومع ذلك تحسب الغسالات من السبع (قوله تعذر تطهيره) ظاهره وإن وجد قال مر فرع تنجس المعجن قبل يمكن تطهيره بنظر أن تنجس في حال جوده أمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا

واليد ين بشرائط أن وهو رخصة مطلقا ومحته بالتراب المصوب لكونه آلة الرخصة لا المجزأ لها والمتمتع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع رجحة

الميت وخص الأولين
لأنهما محل النص وأغلب
من البقية (لأسباب)
ويكفي فيها الظن كما قاله
الرافعي (تنبيه) جعله
هذه أسبانياً نظر للظاهر
أنها المبيحة فلا ينافي أن
المسيح في الحقيقة إنما هو
سبب واحد وهو العجز
عن استعمال الماء حساً
أو شرعاً وتلك أسباب
لهذا العجز قيل لو قال
لأحد أسباب كان أولى
ويرد بوضوح المراد
جداً فلا أولوية (أحدها)
فقد الماء حساً كان حال
بينه وبينه سبع فالمراد
بالحس ما تعذر استعماله
حساً وبؤده قولهم في
راكب بحر خاف من
الاستقاء منه لا إعادة
عليه لأنه عادم للماء
ويرتفع على كون فقد
هنا حسياً صحة تيمم العاصي
بفسره حيث أنه لا مانع
عن استعمال الماء حساً لم
يكن لتوقف صحة تيممه
على التوبة فائدة بخلاف
ما إذا كان مانعاً شرعياً
كقطش أو مرض وعبرة
المجموع لا يتيمم للقطش
عاص بفسره قبل
التوبة اتفاقاً وكذا لو كان
به قروح وخاف من
استعمال الماء لهلاكه لأنه

رجحه المغني وشيخنا قول المتن يتيمم المحدث (الخ) خرج بالمحدث وما ذكره المتن من أن يتيمم بالنجاسة لأن
التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها معنى (قوله) والنفساء (الخ) ومن ولدت ولداً جافاً نابتاً ومعنى (قوله)
وكذا الميت) أي يتيمم كسبائياً نابتاً (قوله) وخص الأولين (الخ) ولو أقصر المصنف على المحدث كما أقصر عليه
في الحائض ولكن أولى ليشمع جميع ما ذكره من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد
المحدث من عطف الأخص على الأعم معنى قول المتن (لأسباب) جمع سبب يعني لو أحدهما نابتاً ومعنى (قوله)
جعله هذه) أي ما سجد كره من القدر وما معه (قوله) بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارة كرهه قاله فان
يتيقن المسافر فقد خالف قوله فان لم يجد تيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد أسباب وقربته ما ذكره من أن نحو
القولين المذكورين سمى أي جازى عليه النابتاً ومعنى (قوله) فلا أولوية) نفي الأولوية بمنوع قطعاً سمى
(قوله) حساً والفقد الشرعي كالحس يدل على مسافر على مسبل على الطريق فيتيمم ولا يجوز له الوضوء
منه ولا إعادة عليه لفقد الوضوء عليه على الشرب بيقوه معنى (قوله) كان حال بينه (الخ) أقول وجه هذا المثال
من فقد الحس تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه
الشرع منه فإنه قد شرع وأعلم أنه لا قضاء مع فقد الحس سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيلة السبع
ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها أو لم ينبته لثباتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من
في السفينة الاستقام من البحر مره سمى (قوله) لا إعادة عليه (الخ) مقول قولهم (قوله) لأنه عادم (الخ) قد
يقال المعنى عادم شرعاً فلا دلالة بصري ولكن أن تقول أن الشارع لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور
معنى عادم حساً (قوله) هنا) أي في مسئلتى حيلة السبع والخوف من الاستقام من البحر (قوله) قال تعالى (الخ)
علة قول المتن أحدهما فقد الماء قول المتن (فان يتيقن (الخ) ومن صور التيقن فقد كافي البحر ما لو أخبر عدول
بفقد بل لا وجه لإحقاق العدل في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما بقي فبالويعت التنازل ثقة يطلب لهم
نهاية اه سمى قال عرش قوله مر لإحقاق العدل أي ولو عدل رواية وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو
بقى معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد منزل
منزلة اليقين اه عبارة الجبجي عن الحنفى والمعتدل أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستنداً للطلب لأن
خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين اه (قوله) المراد باليقين (الخ) وفاقاً لظاهر المغني
وخلافاً للنابتة كاسم (قوله) حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل
ماباتي الخ فيجوز دلالته ما بقي لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعم الظن يفسر التوهم الاتي بالخرج ظن

(قوله) وصحته بالتراب المغصوب (الخ) أي وإن كانت الرخص لا تناط بالمعاصي لكونه من آلة رخصة الخ
(قوله) بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارة كرهه قاله فان يتيقن المسافر فقد تيمم بلا طلب وقوله فان لم يجد
تيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد لأسباب وقربته ما ذكره من أن نحو القولين المذكورين (قوله) فلا أولوية)
نفي الأولوية بمنوع قطعاً وهذه منه مكررة ظاهرة (قوله) أحدهما فقد الماء حساً كان حال بينه وبينه سبع)
أقول وجه هذا المثال من فقد الحس تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف ما لو قدر على الوصول
إليه واستعماله حساً لكن منعه الشرع منه فإنه فقد حساً شرعياً فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعي
لا حسياً وأعلم أنه لا قضاء مع فقد الحس سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيلة السبع ومنه مسألة تناوب
البئر إذا انحصر الأمر فيها أو لم ينبته لثباتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقام من
البحر مر وفي شرحه من صور تيقن فقد كافي البحر ما لو أخبر عدول بفقده بل لا وجه لإحقاق العدل في
ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما بقي فبالويعت التنازل ثقة يطلب لهم اه وأقر الاستوى ما نقله عن
الماوردي أنه لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن ما لم يعتمد به أو أنه لا ملامة باعتدله لأن عدمه هو
الأصل فيبقى بخبر الفاسق اه قال الشارع في شرح العباب لكن في إطلاق هذا نظر أن قال فالوجه
أنه لا قبل خبر الفاسق مطلقاً إلا أن وقع في قلبه صدقه اه (قوله) حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم

الفقد يؤيده الاكتفاء بالطلب الذي لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكيف يمكن الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا أن يقال الظن بعد الطلب أقوى سم وتقدم آتفاع الحنفى اعتمادا قبل الإلخ وفاقا للنهابة (قوله أو الحاضر) إلى قوله إلا أن غلب في النهاية الأولى للآلة إلى لانه إلى قوله ولا طلب فاسق في المعنى الأولى وقوله وعود الضمير إلى المتن وقوله للآلة إلى لانه (قوله أو الحاضر) قضيته أن أحكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراط من خروج الوقت فقضية ذلك أن الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهم الماء من حد الغوث إلا أن من خروج الوقت ومن باب أولى حد القرب وحد البعد سم وفي الرشدى عن الشيخ خميرة ما نصه لك أن تنوقف في كون المقيم فيها أى في حالة تيقن وجود الماء كالمسافر من كل وجه بدليل أن المقيم يقصد الماء المتيقن وأن خرج الوقت بخلاف المسافر أو قول المتن (فقدته) أى الماء حوله معنى قول المتن (بلا طلب) بفتح اللام ويجوز أسكانها بفتح معنى (قوله لانه حيثن) أى طلب الماء حين تيقنه فقدته قول المتن (وإن توهمه الخ) ينبغى أن أخبار الصى المميز الذى لم يعمد عليه كذب بما يورث الوهم وما إذا أخبر بعدم وجود الماء فلا يعمل عليه لقوله لا غير مقبول عش (قوله أى جوز الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشارح أى وقع في وهمه أى ذهنة أى جوز ذلك أه يعنى تجوز أراجحو هو الظن أو مرجحو هو الوهم أو مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم الثانى أى المرجوح بل هو صحيح أيضا ويهم منه أنه يطلب عند الشك والظن بطريق الأولى أه (قوله وعود الضمير الخ) قد يقال بعد تفسير توهم يجوز لا مانع من أراجاع الضمير إلى المضاف الذى هو الفقد فتأمل بصرى ويمكن أن يحاج بان المراد الضمير في كلام الشارح ما يشمل ضمير فقدته كاهو صريح صنيع النهاية ورجوع ضميره للباء المضاف إليه في قوله لا فقد الماء متعين والاصل عدم تثبيت الضائر ولو سلم عدم الشمول فالمانع أن تجوز الفقد يشمل يقينه فلزم التناقض (قوله على حد فانه الخ) أى المختبر عش (قوله كاهو الخ) أى رجوع الضمير إلى المضاف إليه وهو المختبر قول المتن (طلبه) أى مما توهمه وإن ظن عدمه كما مر نهاية أى اتفاقا فإيدى بنا فى ما مر عنه عند قول المتن فإن تعين الخ إلا أن يحمل ما هنا على ظن غير مستند لخبر عدل ثم رأيت أن الرشدى دفع المناقاة بذلك وعبار قسم قال في العباب ولومع غلبة ظن عدمه أه وهو مع ما يأتى من قول الشارح مع المتن فلو مكث موضعه فلا يصح وجوب الطلب بما يتوهم فيه الماء ثانيا وثالثا حيث لم يفده الطلب الأول يقين الفقد أه قال في شرح العباب وإن ظن الفقد يتحصل منهما أن ظن عدمه ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وإن ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا في باطرأ بعدها فتأمل أه (قوله وجوباً في الوقت) ولو طلب قبل الوقت لفاتته أو نافلة

وهو اعم من اليقين (قوله بدليل ما يأتى في معنى التوهم) فستمتع دلالة ما يأتى على الوهم لأن من يحمل البقير هنا على ما يعم ظن الفقد يفسر التوهم الآتى بما يخرج ظن الفقد يؤيده الاكتفاء بالطلب الذى لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكيف يمكن الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا أن يقال الظن بعد الطلب أقوى (قوله أو الحاضر) قضيته أن أحكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراط من خروج الوقت فقضية ذلك أن الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهم الماء من حد الغوث إلا أن من خروج الوقت ومن باب أولى حد القرب وحد البعد (قوله وإن توهمه) قال في العباب ولومع غلبة ظن عدمه أه وهو مع قول الشارح الآتى في قول المصنف فلو مكث موضعه فلا يصح وجوب الطلب بما يتوهم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم يفده الطلب الأول يقين الفقد أه قال في شرح العباب وإن ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا في باطرأ بعدها فتأمل أه (قوله للبضاف إليه) أى كالماء في قوله هنا فقد الماء (قوله في الوقت) قال في شرح العباب لو طلب قبل الوقت لفاتته أو نافلة عشا فلو فرغ من الطلب دخل وقت حاضرة فله التيمم للحاضرة من غير طلب قاله الفقهاء وعلله بأن الطلب إذا كان لما يجب الطلب له في ذلك جاز التيمم بذلك الطلب قال الزركشى ويخرج منه أنه لو طلب لعطش محترم فلم يحده كان الحكم كما ذكره أه وفيه نظر لوضوح الفرق بينهما فانه في ذكره طلبه للتيمم

لمن وهم فيه بدليل ما يأتى في معنى التوهم (المسافر) أو الحاضر وذكر الأول للغالب (فقدته تيمم بلا طلب) لانه حيثن عبت (وإن توهمه) أى جوز ولوعلى تدور وجود الماء وعود الضمير للمضاف إليه سائق على حد ذاته رجس كاهو التحقيق في الآية بل متعين هنا بقرينة السياق فلا اعتراض (طلبه) وجوبا في الوقت ولو بنائه الثقة وإن أتاه قبل الوقت

فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله الفقهاء في فتاوى نهاية وإيعاب أى الحال انهم يحتمل تجديدهما كما هو ظاهر شوبرى وقال الاول و يؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه او حيوان يحترم كذلك اه و اعتمد المتأخرون و انظر نظرية اليعاقب و غبار قسم بعدد تنظيره ثم الوجه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفاتنة و عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب اه ثم قال الاول و قد يجب طلبه قبل الوقت كفى الخادماً او فى اوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا بمبادرته اوال الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في اظهر احتمالى ابن الاستاذ اه و نظره فيه مر سم بما يأتى من جواز اتلاف الماء الذى معه قبل الوقت و اقراه الرشيدى و اطال الكردى فى رده و قال القليوبى لا يجب الطلب قبله و إن علم استغرق الوقت فيه على المعتمد خلافاً لما نقل عن شيخنا مر اه **(قوله فى الوقت)** اى بقينا فلو تيمم شاكا فيعلم بصحة وإن صادفه شيخنا وعش وفي النهاية و شرح و بافضل ما يفيد وفي الكردى عن اليعاقب لو اجتمع فظن دخوله فطلب فيان انه صادفه صح اه **(قوله)** ما لم بشر طلبه قبله شامل للاطلاق عبارة للمعنى ولو اذن له قبل الوقت لطلب له بعد الوقت كفى اما طلب غيره له بغير اذنته او باذنه لطلعت قبل الوقت أو اذنه قبل الوقت و اطلق فطلب له قبل الوقت أو شاكا فيه لم يكن جزما فان طلب له في مسألة الاطلاق في الوقت ينبغي ان يكون كتنظيره في المحرم بكل رجلا يعقد له النكاح ثم ايت شيخنا به على ذلك اى فيكون اه وفي النهاية ما يوافق **(قوله)** ولو واحد من ركب و معلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعا لغيره كازر و جوق العبد ع **(قوله)** لا ية دليل للبتن و قوله لا يقال الخ بيان لوجه الدلالة **(قوله)** إلا أن غالب الخ خلافا لا إطلاق النهاية و المعنى و اعتمد ع ما قاله الشارح ثم قال و محل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق ما لم يبلغوا عدداً التوازه **(قوله)** هو اى شرط الوجوب **(قوله)** و ما هنا شرط الخ إن اراد بما هنا فقد الماء فهو شرط الانتقال لكن الطلب لا يتوجه اليه و إن اراد بنفس الماء فالطلب يتوجه اليه لكنه ليس شرطاً للانتقال بل شرط الانتقال فقد فليتأمل بصري و قد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال و الطلب متوجه اليه **(قوله)** ظاهر قوله لم يطلبه الخ محل تأمل و قياس ما مر في الوضوء الاكتفاء بغلبة الظن وهو به انسب من عدد الركات بل سياتى في كلامه آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن تعمم التراب لاعضاء التيمم لانها من المقاصد و منها فيغتفر فيها ما لا يغتفر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل نصريحه ثابان استناية الواحد كافية مصرح بالاكتفاء بالظن إذ خبره لا يفيد غيره مطلقا عندنا لا كثرين إلا ان احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن حقيقة نادر جدا فتأمل اه و انصف بصري و هو وجه معنى لكن يؤيد كلام الشارح ما مر عن الزهاجى وغيره من اشرط اتيقن كون الطلب في الوقت **(قوله)** لا ينافيه اى اشرط اتيقن الطلب

فصح التيمم الاخر به لاتحاد جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت له طش فانه لا يجانسه بينه وبين التيمم بعد الوقت حتى يعني عن تعدد طابله بعد الوقت ونقل الزركشي عن اظهر احتماين لان الاستاذ وجوب الطلب قبل الوقت واوله اذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعه الا بذلك هو الايجاب واوله متجه وقيله يحتاج لنظر لكن يؤيده وجوب السعي على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال لأن الفرق أن الجمعة أنيط بعض أحكامها بالفجر فلا يقاس بها غير ما هاهنا في شرح العباب (وقول) قد يشكل على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج اليه في الوقت للطهارة وإتلافه عثمان غير عصيان من حيث إتلاف ماء الطهارة وإلا فالعصيان ثابت من حيث انه إضاعة مال كما بين ذلك في شرح الروض فليتأمل وعلى تقدير الوجوب فالتبادر منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعه الا بالطلب قبل الوقت او اولا فالحاقه الى ان ضاق الوقت لم يقطع وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه ولا لازم تحته بدون طلب فليتأمل ثم وجهه بقاومه انه حيث علم فقد بالطلب قبل الوقت لغائته وعطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق الخ فقد رد هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتداء قبله واشتبه ماء وما ورد فاجتمعت للشر بجاز التطهر بما ظن انه الماء فليتأمل (قوله) تنبيه ظاهر قوله الخ قد يوجه بان الطلب شرط لصحة التيمم

مالم يشترط طلبه قبله ولو
 واحدا عن ركب للاية
 إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد
 ولا نهطارة ضرورة ولا
 ضرورة مع إمكان الطهر
 بآما. ولا يكتفى بطلب من لم
 يأذنه ولا طلب فاسق
 إلا إن غلب على ظنه صدقه
 وإنما لم يجب طلب المال
 للحج والزكاة لأنه شرط
 للوجوب وهو لا يجب
 تحصيله وما هنا شرط
 للانتقال عن الواجب إلى
 بدله فلم يكمل طلب الرقية
 في الكفارة وامتنعت
 إلا بناه في القبلة لأن المدار
 فيها على الاجتهاد وهو أمر
 معنوي يختلف باختلاف
 الأشخاص وهنا على القصد
 الحسي وهو لا يختلف
 (تنبيه) ظاهر قولهم
 طلبه أنه لا بد من تيقن أنه
 طلب أو أناب من يطلب
 وطلب فلو غلب على ظنه
 أنه أو نائبه طلب في الوقت
 لم يكف لأن الأصل عدم
 وجوده وما لباق أن ما تعلق
 بالفعل كعدد الركعات لا بد
 فيه من اليقين ولا بنافيه

(ما مر الخ) أى قبيل التنبيه الأول (قولاه) وما بعده (أى من الأسباب (قولاه) وإنما يلزمه (أى قوله المنسوب بين فى النهاية) وإلى قوله وشرط فى المعنى الأول قوله عادة إلى أن يستوعبهم (قولاه منزله) أى ممكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر أو نحوه وقوله وامتعتته أى ما يستصحبه معه من الأثاث شيخنا ونهاية معنى (قولاه) بأن يفشها أى بنفسه أو بنائبه الثقة كأمير (قولاه المنسوب بين الخ) والمراد بكونهم منسوبين إليه الاتحادهم منزلاً ورحلاً بغيرى عبارة شيخنا والمراد بفقته المنسوبون إليه فى الخطوط والرحال اهـ وعبارة المعنى سمو بذلك لارتفاق بعضهم ببعض وهم الجماعة يتزولون جملة ويرحلون جملة والمراد بهم المنسوبون إليه اهـ (قولاه) أن تفاحش الخ لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله المنسوب بين منزله عادة فليحرم رسم أقول ويندفع التعارض بجعل أن تفاحش الخ قيد للمنسوب بين الخ أيضاً كما يفيدته قول السيد البصرى ما نصه أى أن تفاحش كبيرها استوعب المنسوب بين إليه عادة كما هو ظاهر ثم حد الغوث على التفصيل الآتى ثم حد القرب أن وجد شرطه فباظهار فيما اهـ (قولاه) إلى أن يستوعبهم (أى إلى قوله وشرط فى النهاية (قولاه) إلى أن يستوعبهم) هلا قيد قول المصنف ورحله بذلك إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله سم (قولاه) أو يبقى من الوقت الخ ظاهره وأن آخر الطلب إلى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا ينافيه ما مر عن الخادم من أنه يجب عليه الطلب وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لأن الكلام ثم فى وجوب الطلب وما هنا فى وجوب الصلاة وأن ثم يتأخر الطلب عشرين وفى بعد كلام طويل فقولهم إلى أن يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهره فى خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق أى من وجوب الطلب قبل الوقت وأوله إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك فينبغى رده ومخالفته لما بيناه فى ما مر وعلم من قولهم أو يبقى من الوقت الخ اعتباراً من خروج الوقت هنا فإذا بقي ذلك تيمم من غير توقف على شئ ما مر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اهـ (قولاه) ما يسع تلك الصلاة) أى كاملة حتى لو علم أنه لو طلب لا يبقى ما يسعها كاملة امتنع الطلب ووجب الأجرام بها والأقرب أنه لا يقضى لأنه حينئذ وإن قصر فى الطلب صدق عليه أنه تيمم وليس معه ماء كالألف المامعاً بعد دخول الوقت عشرين (قولاه) ويكفى النداء الخ) يظهر أنه لا بد أن يغلب على ظنه سماع جميعهم لندائه حتى لو توقف على التكرير أو الانتقال من محل إلى آخر معين وعبارة النهاية نداء بجمعهم والمعنى نداء عاماً فيهم وفيها إشعار بما ذكر بصرى ونقل عن السيد محمد الشلى فى شرح مختصر الأيضاح ما نصه يظهر أنه لا بد أن يغلب على

ما مر عن الرافعى لأن الفقهاء وما بعده أمر خارج عن فعله وإنما يلزمه الطلب بما توفهمه فيه (من رحله) وهو منزله وامتعتته بأن يفشها (ورفته) بثلاث الرام المنسوب بين منزله عادة لا كل القافلة أن تفاحش كبيرها عرفاً كما هو ظاهر إلى أن يستوعبهم أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكفى النداء فيهم من معه ما يوجد به ولو بالثمن

والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعى أن الشرط ظن الطلب باستواء الأرض واختلافها وقد ينظر فى هذا بأن القرض اختلافاً فإنه صور قوله فان احتاج إلى تردد بقوله بأن كان ثم انخفاض أو ارتفاع أو نحو غير فليتامل (قولاه) المنسوب بين منزله عادة) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله أن تفاحش كبيرها فليحرم (قولاه) إلى أن يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك أيضاً قوله من رحله إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله (قولاه) إلى أن يستوعبهم الخ) لا يخفى أنه قد يشترع فى الطلب عند ضيق الوقت بحيث لا يبقى ما يتأتى فيه الطلب المذكور ويتجه أن يقال أن وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض الوقت الطلب المذكور كما يفيد ما تقدم من ابن الاستاذ فيجب أن يقع فى أول الوقت أو قد بقي منه ما يسع الطلب المذكور حتى لو أخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلب لو وقع من أول الوقت كفى وإن لزم خروج الوقت فليتامل فإنه قد يلزم على ذلك أنه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لأنه إن شرع فى وقت يسع استيعابهم فذاك أو لا يسع فهو مقصر بترك الواجب عليه وهو الشرع من أول الوقت أو قبله بحيث يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حينئذ فقولهم إلى أن يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهر فى خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق وقد يجب أن يقول أنه قد يلزم على ذلك الخ منع هذا اللزم مع اعتبارنا الطلب من أول الوقت لأن الرفقة المنسوب بين منزله قد تكثر ويقبل الوقت ثانى وقت المغرب والصبح وأما اعتبار الطلب قبل قبلى فينبغى رده ومخالفة ابن الاستاذ فيه لما بيناه فى ما مر فليتامل (قولاه) أو يبقى من الوقت الخ) فعلم اعتباراً من خروج الوقت هنا (قولاه) أو يبقى من الوقت الخ) قد يقال أن إرضائه إذا بقي ذلك تيمم من غير

فلا بد من ذكره وشرطه
أو بدل عليه لذلك وفيه
وقفة لأن قياما كطلب
الدلالة عليه بالأولى
(ونظر) من غير مشى
(حواله) من الجهات
الأربع إلى الحد الآتي
(إن كان بمستوى) من
الأرض وبخص مواضع
الحضرة والطير بمزيد
احتياط وظاهره وجوب
هذا التخصيص وإنما
يظهر أن توقفت غلبة ظن
الفقد عليه (فإن احتاج
إلى تردد) بأن كان ثم
انخفاض أو ارتفاع أو
نحو شجر (تردد) حيث
أمن بعضا ومحرما نفسا
وعصوا ومالا وإن قل
واختصاصا وخروج
الوقت (قدر نظره) أي
ما ينظر إليه في المستوى
وهو غلوة سهم المسمى
بحد الغوث وضبطه الامام
وغيره بأن يكون بحيث
لو استغاث بالرفقة مع
تشاغلهم وتفاوضهم
لأغاووه ويختلف ذلك
بأستواء الأرض
واختلافها هذا مافي
الروضة كأصلها المشير إلى
الاتفاق عليه لكن خالفه
في انجموع فقال إن كلامهم
بخالفه لقولهم أن كان
بمستوى نظر حواله ولا

ظنه عليهم جميعهم بدائته فلو علم أن فهم أصم أو نأما أو مغنى عليه لم يباغته ندأه وجوب طلبه منه بعينه اه
(قوله فلا بد من ذكره) أي قوله ولو بالتميز (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معه ما يوجد به
الخ (قوله وفيه وقفة الخ) ولهذا لم يذكر في أكثر كتبه إلا أنه جرى في الإيجاب على اشتراط الضم كروى
(قوله لأن قياما كطلب) بتسليمه في الاكتفاء هذا القدر نظر سبوا من يسرى ذهنه إلى المدلولات الاتزامية
أخص الخواص بصري قول المتن (حواله) مفرد بصورة المثنى يقال حواله وحواله وحواله بمعنى وهو جانب
الشيء المحيطة به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات شيخنا (قوله من
الجهات) إلى قوله قال الزركشي في المغني الإقوله وظاهره إلى المتن وإلى قوله واعترض في النهاية (قوله
الأربع) أي يمتناو شمالا وأماما وخلفا شيخ الإسلام وأقناع وشيخنا قال البصري والظاهر أن المراد بذلك
تتميم الجهات المحيطة به لإزالة معنى التخصيص اه (قوله إلى الحد الآتي) وهو حد الغوث وأشار به إلى أن
قول المتن قدر نظر متعلق في المعنى بكل من نظر تردد بجري (قوله) إنما يظهر أي الوجوب (قوله حيث
أمن الخ) عبارة وشيخنا والبصري يشترط أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وإن قل واختصاص سواء
كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذنب وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتبعم أو لا وهذا كله عند
التردد في وجود الماء في حد الغوث فإن تيقن وجوده في اشتراط الأمن على النفس والعضو والمنفعة والمال
إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة إن كان يحصله بمقابل ولا اشتراط الأمن عليه أيضا وإلا المال الغير الذي لا يجب
الذنب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فإن تردد في وجود الماء فوق ذلك إلى
نحو نصف فرسخ ويسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقا فإن تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه إن أمن غير
اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارة وما خروجه الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي
لا يشترط وجمع المال بينهما مجمل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتبعم وحل
كلام الرافعي على خلافه فإن كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقا اه (قوله وخروج الوقت)
أي وانقطاعا عن رفقته معنى زاد النهاية وإن لم يستوحش اه قول المتن (قدر نظره) أي المعتدل نهاية
وشيخنا وسيأتي في الشرح مثله (قوله وهو غلوة سهم) أي غاية رمية نهاية ومعنى وشرع بافضل أي إذا رماه
معتدل الساعد وهي ثلثائة ذراع كما هو محتم في الفوائد المدنية في بيان من يفتى بقوله من متأخري السادة
الشافعية بالمأقف على من سبق إليه فراجع منه إن اردته كروى وفي عرش عن المصباح هي أي غلوة
سهم ثلثائة ذراع إلى أربعائة اه (قوله مع تشاغلهم) أي بأحوالهم (وتفاوضهم) أي في أقوالهم
نهاية أي ومع اعتدال اسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الخدم من آخر رفقته المنسوبين إليه لا من
آخر القافلة حللي وعش وحقني (قوله ويختلف ذلك) أي حد الغوث (قوله هذا) أي قول المصنف تردد
قدر نظره (قوله في المجموع) اعتمده المغني عبارة قال في المجموع وليس المراد أن يدور الحد المدكور لأن
ذلك أكثر ضررا عليه من إتيان الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلا أو نحوه بقربه ثم ينظر
حواله اه وهذا مراد من غير التردد اه (قوله جبل صعدة) أي أو هدة صعدة علو حاجلي (قوله ونظر
حواله الخ) يظهر أن المراد بالتردد في هذا الحد على الأول والصعود على جبل والنظر حواله على الثاني حيث
توهمه في هذا الخدم من حيث هو لا في محل معين منه ولا قالوا يجب حينئذ السعي إليه فقط بشرط أنه لا نه والحالة
هذه متيقن عدمه فيعاداه فالحاصل أنه إن توهمه في منزله فقط أو رفقته فقط طلبه منه لا غير بطريقه
السابق أو محل معين من حد الغوث يسمى إليه فقط أو في غير معين فهو محل الخلاف المذكور ويحتمل
وهو الأقرب أن يجري الخلاف في المعين المذكور أيضا فينظر إليه إن كان بمستوى ولا يسعى إليه أو

توقف على شيء آخر لو موات النظر والتردد لما تبين أن تقامع أنهما معتبران في الطلب وأنه ذاتي ذلك نظر
وتردد لم أنه قد يخرج الوقت فكان ينبغي أن يقال أو يبين من الوقت ما يسع تلك الصلاة مع النظر والتردد
المذكورين وقد يجاب باختیار الأول وفوات النظر والتردد المعتبرين في الطلب لضيق الوقت لا يزيد على

ان من قال لا تدفع في البربط (٣٣٠) وابن عليه ان دور الطاب الا لان ذلك امر عليه من اتيان الماء الموضع البعيد من طريقه

وليس ذلك عليه عند احد
اه قال الزركشي فقد اشار
الى نقل الاجماع على عدم
وجوب التردد اه ويمكن
حمله على تردد لم يتعين بأن
كان لو صعد احاط بمجد
الغوث من الجهات الاربع
لذا فائدة مع ذلك وجوب
التردد وحل الاول على ما اذا
كان نحو الصعود لا يفيد
النظر بجمع ذلك فيتعين
التردد واغرض السبكي
المتن وتبعه جمع بانه إن
أراد قدر نظره سواء أحلحه
غوث أم لا خالف كل
الاصحاب وضبط حد الغوث
فهو كذلك غالباً لسن لو
زاد نظره عليه أو نقص عنه
اعتبر حد الغوث دون النظر
وإن لم يصح حواه اه وقد
علم الجواب عن المتن بما
جمعت به مع ما هو ظاهر ان
المراء النظر المعتدل فلا
اعراض عليه (فان لم يجد)
الماء بعد الطلب المذكور
(تيمم) لحصول الفقد حيث
(فلو) طلب كما ذكر
وتيمم (مكث موضعه) ولم
يصدق بالطلب الاول أن لا
ماء (فلاصح وجوب
الطلب) بما يتوهم فيه الماء ثانياً
وثالثاً وهكذا حيث لم يفده
الطلب الاول يقين الفقد
(لما يطرأ) من نحو حدث
وإرادة فرض ثان لأنه قد
يطلع على بترخصت عليه أو
يجد من يدل عليه ويكون
الطلب الثاني أخف ونظر

يصعد بحيث يراه على الخلاف بصري أقول كلامهم كالصريح بما استظهره كما يظهر بأدنى تأمل في كلام
الشارح وغيره (قوله ان امن) أى على ما تقدم (قوله وليس ذلك) إتيان الماء في الموضع البعيد (قوله عليه)
أى واجبا عليه عش (قوله فقد اشار إلى نقل الاجماع) لا يمكن ان يكون المشار اليه بذلك في قوله وليس
ذلك إتيان الماء في الموضع البعيد فالاجماع فيه لا يلزم منه وقوعه في المقيس وإن كان أولى لاحتمال الفارق
بصري أقول اعتبار مجرد الاحتمال مع تحقق الاولوية يؤدى إلى سد باب الاستدلال (قوله ويمكن حمله) أى
حمل ما في المجموع أو حمل قوله وإن كان بقربه الخ والمآل واحد (قوله لوجوب التردد) الاول للتردد
(قوله وحمل الاول) أى ما في المتن والروضة (قوله لا يفده النظر الخ) أى إلى الجهات التي يحتمل وجود الماء
فيها فهو بالنسبة إلى المفوضية عش (قوله فيتعين التردد) مقتضاه انه لو لم يفد نحو الصعود احاطة الجهات
الاربعة وجب عليه ان يتردد ويمشى في كل من الجهات الاربع إلى حد الغوث وفيه بعدل ان هذا بما يزيد
على حد البعد منه ويحتمل ان يتردد ويمشى في مجموع ما على حد الغوث لا في كل جهة حلي وقرر شيخنا
المشايخ عن شيخه عبدربه أنه يمشى في كل جهة من الجهات الاربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط نظره
بحد الغوث فإذا دار على كون نظره يحيط بمجد الغوث وإن لم يكن مجموع الذي يشبه في الجهات الاربع بلغ
حد الغوث على المعتدل خلافاً للحلي بجري (قوله واضبط حد الغوث) أى أو اراد قدر حد الغوث (فهو)
كذلك) أى قدر نظره قدر حد الغوث (قوله عليه) أى على حد الغوث (قوله بما جمعت الخ) يعنى قوله
وهو غلوة سهم المسمى بمجد الغوث ولو قال بما فسرته به سلم من إيهام ارادة قوله ولو يمكن حمله الخ (قوله ان المراد
النظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد أى تردد قدر نظره إن كان معتدلاً وهذا يجب عما نظر به سم
من ان هذا الوصف لا يتأتى لو كان المراد جنس النظر ابعاد قيدده بكونه نظر من يد التيمم فنظره لا يكون
تارة قوياً وتارة ضعيفاً بل على حاله واحدة واجب عنه بالعدل ما ذكرناه أقرب منه عش وقوله واجاب عنه بما
الخ وهو قوله لا إن يجب ان نظره قد يتفاوت شدة وضعف أو توسط بحسب الاوقات اه (قوله فلا اعتراض)
أى فإما إذا نظر المعتدل ويصدق ان قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصري (قوله الماء) أى قوله ونظر
فيه في النهاية أى قول المتن فلو علم في المعنى لا قوله ونظر أى الماء إذا قول المتن (تيمم) ولا يصح تأخير التيمم عن
الطلب إذا كان في الوقت ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية أى لا يمنع التأخير المذكور صحة
التيمم رشيدى (قوله ولم يتيقن الخ) أى ولم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية وباتى في الشارح
ما يفيد (قوله) حيث لم يفده الطلب الخ) قال في شرح الارشادى ولو يقول عدول طلبناه فلم نجد كاعتمده
جمع وينبى ان يلحق العدول ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما بأتى من الاكتفاء في تيقن وجود الماء واحد
بالاحتياط لعبادة في الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فان تيقن المسافر الخ من كفاية العدل سم وقوله
ما تقدم الخ أى عن النهاية (قوله يقين الفقد) أى وإن ظن الفقد كفى في شرح العباب سم (قوله من نحو حدث
الخ) كالندرو الطواف عش وقد يقال أنهم اذا خلان في فرض ثان فلا تظهر فائدة النحو ولعل لهذا حذف
المعنى لفظة النحو (قوله ونظر فيه) أى في قوله ونظر الخ (قوله يمنع ذلك) أى لو لم انعدم الطلب لو تكرر

في أنه يلزم عليه انعدامه لو تكرر وجب بمنع ذلك حيث لم يفده السكر اليقين فانه لا بدنى كل طلب من النظر أو التردد ولو

وقوله بتسليمه اى الزوم (قوله ارفع الطلب الخ) كذا فى اصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغى ان يتامل فى ارتباطه لسابقه بصري وقد وجه ارتباطه لسابقه بكونه بيانا لغاية تخفيف الطلب الثانى الا انه كان المناسب ان يقول فانه يرتفع الطلب (قوله ماء محل الخ) وظاهره انه لا بد ان يكون معاينوا لاقول يتبين وجود الما فى محل لاعلى التعمين لسكنته فى حد القرب قطعافلا وجه للطلب اذ لا سبيل اليه الا بالتدو ليس فى كلام احد من اصحاب ما يشعر باليجاب التردد فى حد القرب وانما ذلك فى حد الغوث كما مر راي الشهاب ابن قاسم قال ظاهر اطلاقهم ان العلم المذكور مقصور على جهة معينة ولا يلزم الحرج الشديد فقامل انتهى بصري (قوله كاحتطاب) الى قوله بخلاف مال فى النهاية والمعنى ما يوافقه لاقوله وان تبعه الى وانما يلزم قول المتن (يصله المسافر لحاجته) اى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوعورة والسهولة والصفى والشتاء معنى (قوله ان لم يخف خروج الوقت) اى كله فلو كان يدرك ركعة فى الوقت وجب عليه السعى للماء كما استظهره سم اجهورى اى بحيرى وفى عرش بعد ذكر ما استظهره سم مانصه ولا ينافى هذا مامر لان ما هنا فى العلم وما هناك فى الزهر فرق ما بينهما اه بخفف (قوله ولا كان نزل آخره) وبالاولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ وينبغى ان يخرج بذلك ما لو كان نازلا من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض عن قصده الى ان ضاق الوقت فلا يذنبى ان يجزئه هنا التيمم بلا اعادة سم وفى اطلاقه توقف ظاهر اذ قياس اتلاف الماء فى الوقت فى محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الاعادة فيما

يقول عدول طلبناه فلم يجده كما اعتمد جمع وينبغى ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وقارن ما ياتى من الاكتفاء فى يتبين وجود الماء باحد بالا احتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فى فان يتبين المسافر من كفاية العدل ثم قضية هذا الفرق عدم الاكتفاء هنا بالواحد وقرئ فى شرح العباب بين العمل هذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلب له بغير اذنه بان فعل هذا كالعيب حيث طلب من لم ياذن له فاورث رية فى خبره وبسط ذلك فراجع (قوله يقين الفقد) اى وان ظن الفقد كما فى شرح العباب (قوله) ان لم يخف خروج الوقت) يحتمل الاكتفاء باذكر الركعة فى الوقت (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) هذا مصور كاترى بما اذا نزل آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصده خرج الوقت وهو كذلك فى كلام الشيخين ويبقى الكلام فيما اذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ما فى حد القرب ولو طلب على الوجه المعترف فى الطلب خرج الوقت ويسقط الطلب ايضا عند التوى لانه اذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقوط التفتيش على غير المتيقن أولى ولذا سقط لم يكن مخالفا لما سبق عن ابن الاستاذ لانه يخص ذلك من كان نازلا فى جميع الوقت ونتجه ان يقال ان تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فاحر الى ضيقه فتنبه ان لا يسقط عنه الطلب وان لم يتمكن لنحو تحقق عدم الماء قبل وصوله الى محل ضيق الوقت فلا يعد سقوط الطلب لانه لا يزيد على سقوط السعى حينئذ للماء المحقق الوجود (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) وبالاولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ ولا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم فى حد القرب فان الفرق لا يصح إذغاية الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوم الحصول ابتداء لم يلزمه قصده نعم ينبغى وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما تقرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من انه اذا نزل آخر الطلب الى ضيق الوقت لم يسقط لان محله فممن كان نازلا قبل ضيق الوقت من يسع الطلب اى كاتقدم (فان قلت) قوله ولا كان نزل آخره هل يخالف ما تقدم اى نتجه ان يتعلق الطلب بأول الوقت (قلت) لانه لا ينبغى تصوير هذا بما اذا كان سائرا من اول الوقت وقضية ذلك ان هذا الماء كان فى حد البعد وهو لا يجب طلبه مادام فى حد البعد ما لو كان نازلا فى جميع الوقت مثلا فاعرض عن طلب الماء الذى على حد القرب منه الى ان ضاق الوقت فلا يتجه إلا وجوب الاعادة لترك الطلب الواجب بل ينبغى سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتامل وقد تقدم حاصل ذلك (قوله) كان نزل آخره) ينبغى ان يخرج بذلك ما لو كان نازلا من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض

على مامر وانما التفاتت فى الامعان فى التفتيش لا غير وتسليمه حيث افاده التكرار اليقين ارفع الطلب عنه كما مر حوا به فلا وجه للنظر حينئذ اما اذا انتقل لمحل اخر او حدث ما يوجب ركوبة ركب او سحاب فيلزمه الطلب قطعافلو علم علما يقينا نعم يظهر ان اخبار العدل كاف لان الشارع اقامه فى مواضع مقام اليقين (ماء) محل (يصله المسافر لحاجته) كاحتطاب (وجوب قصده) لانه اذا سعى اليه لشغله الدينوى فالدينى اولى ويسعى حد القرب وهو ازيد من حد الغوث السابق ومن ثم ضبطوه بنصف فرسخ تقريبا وانما يلزمه قصده (ان لم يخف) خروج الوقت ولا كان نزل آخره

لم يلزمه خلافا للرافعي وإن تبعه جمع متأخرون بل يقيم ويصلي بلا قضاء وإنما لزم من معه ماء التطهر به وإن علم خروج الوقت لأنه واجد وعمل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء وتيمم وإلا لزم قصده وإن خرج الوقت لأنه لا بد له من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضوا أو بضع له أو غيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمنا أو أجرة فإن خاف شيئا من ذلك تيمم للشقة بخلاف مال يجب بذله لأنه ذاهب منه ان قصد الماء وإن ترك فله من القصد لعدم العذر حيث تدور بخلاف اختصاص لأنه لا خطر له في جنب يقين الماء مع قدرة تحصيله إذ أدانق من المال خير منه وإن كثر وزعم أن هذا لا يأتي بنحو الكلب إلا أن حل قته وإلا فلا طلب لأنه يلزمه مقبوه التيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بمحاصل وبضيعه غلط فاحش لأن الخشية على الاختصاص هنا إنما هي خشية اخذ الغير له لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وخوف انقطاع عن الرفقة حيث توحش به عذر هنا لافي الجملة لأنه هنا يأتي بالبدل والجملة لا بد لها (فإن كان الماء (فوق ذلك) الذي هو حد القرب

إذا كان على النزول هنا كذلك فليراجع (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذاسم (قوله) خلافا للرافعي الخ عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا قال الشارح كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الأصحاب بحسب ما فهمه ويمكن أن يحمل الأول على ما إذا كان في محل لا يستطاع فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الروضة المالمقيم فلا تيمم وعليه أن يسمى ولو خرج الوقت والتعير بالمقيم جرى على الغالب والمعمل عليه المحل اه قال الرشدي قوله هر وعليه أن يسمى الخ أي ولو لم فوق حد القرب المالم بعد مسافرا اه (قوله بل تيمم) هذا في المسافر المالمقيم فلا تيمم وعليه أن يسمى إلى المالم وإن فات به الوقت قال في الروضة أنه لا بد له من القضاء أي لتيممه مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا أنه لا فرق بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك أي حيث لا مشقة عليه في ذلك وإن التعير بالمسافر والمقيم جرى على الغالب وإن الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اه مغنى وقوله وظاهر هذا الخ عمل تأمل لأنه أن كان في حد القرب بوا من على ما ذكر وجب قصده وإن حصل له مشقة إكفائه كلامهم أو في حد البعد لم يجب قصده مطلقا كما هو واضح فالمراد بقوله لا فرق الخ بصري وقوله وإن حصل له مشقة في إطلاقه توقف وقوله مطلقا تقدم عن الرشدي ويأتي عن سم ما يخافه (قوله) وإنما لزم من معه ماء حقيقة أو حكما بأن يعلم وجوده في حد الغوث كما مر قلوبى وأطفيحي اه بجري (قوله لأنه واجد) أي للماء فلا يكون خروج الوقت مجوزا للعدول إلى التيمم أطفحي اه بجري (قوله وعمل ذلك) أي عدم اللزوم (قوله فيمن لا يلزمه القضاء) هذا يفيد أنه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن إن ضاق الوقت فليتأمل سم (قوله كذلك) أي له أو لغيره (قوله تيمم للشقة) أي بلا إعادة إن غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر سم (قوله وإن ترك) لعلمه من تحريف الناسخ وأصله أو ترك عبارته في شرح بافضل على كل تقدير قال السكردى إذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك التقدير بتقدير طلبه أخذه من يخافه وهذا الزاد على الأسنوى في قوله القياس خلافا له لا يأخذه من لا يستحقه فرد به أنه يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء أخذه من يستحقه أو من لا يستحقه اه (قوله وبخلاف اختصاص) أي إذا كان يحصل الماء بلا مال عش (قوله وأن هذا) أي عدم اشتراط الأمن على الاختصاص (قوله) وحذف انقطاع إلى قوله لا في الجملة في النهاية والمغنى لا قوله حيث توحش به (قوله حيث توحش) قال في شرح بافضل وإن لم يستوحش اه ونقل البجيرى عن الزبائى مثله وصنيع النهاية كالصريح فيه (قوله والجمعة لا بد لها) أي وليست الظاهر بدلا عن الجمعة في كل أصل في نفسه كإتيان في باب صلاة الجمعة قول المتن (فإن كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر أما المقيم فيلزمه السعي للماء فوق ذلك أيضا إلا أن يعد مسافرا إليه فلا يلزمه السعي حيث ندسم وبجري قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يبسير كقدم مثلا وفيه

لم يلزمه خلافا للرافعي وإن تبعه جمع متأخرون بل يقيم ويصلي بلا قضاء وإنما لزم من معه ماء التطهر به وإن علم خروج الوقت لأنه واجد وعمل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء وتيمم وإلا لزم قصده وإن خرج الوقت لأنه لا بد له من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضوا أو بضع له أو غيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمنا أو أجرة فإن خاف شيئا من ذلك تيمم للشقة بخلاف مال يجب بذله لأنه ذاهب منه ان قصد الماء وإن ترك فله من القصد لعدم العذر حيث تدور بخلاف اختصاص لأنه لا خطر له في جنب يقين الماء مع قدرة تحصيله إذ أدانق من المال خير منه وإن كثر وزعم أن هذا لا يأتي بنحو الكلب إلا أن حل قته وإلا فلا طلب لأنه يلزمه مقبوه التيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بمحاصل وبضيعه غلط فاحش لأن الخشية على الاختصاص هنا إنما هي خشية اخذ الغير له لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وخوف انقطاع عن الرفقة حيث توحش به عذر هنا لافي الجملة لأنه هنا يأتي بالبدل والجملة لا بد لها (فإن كان الماء (فوق ذلك) الذي هو حد القرب

ونظر فليراجم بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وإنما يمتنع إذا بعدت المسافة عرفاً عرش **(قوله)** ويسمى الخ أي فوق ذلك قول المتن **(تيمم)** **(فرع)** لو كان في مينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيد بناية ومعنى قال عرش قوله غرقاً قال في شرح العباب عقبه أي نحوه كالتقام حوت وسقوط متول معه أو سرقته اه وقضيه عدم القضاء في مقيم تيمم بالخوف على نفس أو مال فليعتبر سم على حجب قوله ولا يعيد أي وإن قصر السفر قال سم وحمل عدم الإعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم بما لا يخل فيه وجود الماء يقطع النظر عما فيه السفةينة أم لا غلب وجود الماء فيه يقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه **(قوله)** أي وجود الماء إلى وكان وجه الفرق في النهاية إلا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى محل الخلاف وقوله ويلزم إلى وقولهم قول المتن **(آخر الوقت)** أي مع كون التيمم جائزاً له في انثائه بناية ومعنى قال الرشدي أي وإن لم يكن التيمم جائزاً له في انثائه بأن كان في محل يخل فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما علم من نظيره المار به صرح الزياي اه **(قوله)** بأن يبي الخ يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة سم **(قوله)** منه أي من وقت الصلاة فقله **(فيه)** لا حاجة اليه **(قوله)** ولو في منزلة أي قوله وبجواب في المعنى إلا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى محل الخلاف **(قوله)** ولو في منزلة الخ أي بأن يأتي له الماء هو فيه معنى **(قوله)** خلافاً لما وردى أي في وجوب التأخير وقد يكون التعجيل أفضل له أو أرض كان يصلى أول الوقت يسر فلو أخر لم يصل بها أو كان يصلي في أوله في جماعة ولو أخر صلى منفرداً أو كان يقدر على القيام أول الوقت ولو أخر لم يقدر على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك أفضل معنى ونهاية وبأن في الشارح مثله قول المتن **(فانتظاره أفضل)** لا يعيدان أفضل منه فعلم بالتيمم أول الوقت وبالموضوع آخره سم أي أخذاً من قوله الاتي فإن صلى بالتيمم الخ **(قوله)** آخره المراد بالآخر وما قبل الأول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين غش التأخير وعدمه على الاعتماد عرش **(قوله)** كما علم بالاولى محل تأمل بالنسبة لحكمة الخلاف لأن القائل بالتعجيل مع الظن يقول به مع الشك بالاولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك بصري وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة الأظهر فقط وأما مقابله فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه وبيان ما يتعاقب به **(قوله)** لأن فضيلته أي التعجيل **(قوله)** لظنون أي وبالاولى لمشكوك **(قوله)** ومن ثم من أجل أن الفضيلة المحققة لا تنفوت بغيرها **(قوله)** إذا اقتصر أي أراد الاقتصار **(قوله)** وبالموضوع آخره أي ولو منفرداً سم **(قوله)** له أي لقولهم فإن صلى بالتيمم الخ **(قوله)** بأن الفرض الخ كقوله له متعلق باستكمال الخ قوله بأن الثانية متعاقب يجب الخ **(قوله)** على ما قاله أي ابن الرفعة **(قوله)** ثم أي في المعادة بجماعة **(لما ذكرته)** أي من أن الثانية لما كانت آخر **(قوله)** هنا أي في المعادة بوضوء **(قوله)** بالتيمم نعت الصلاة **(قوله)** لا تعاد أي بالوضوء **(قوله)** لأنه الخ أي الإعادة فكان الظاهر التذكير **(قوله)** لم يؤثر أي لم يرد **(قوله)** بخلاف الإعادة للجماعة فيما أي فاتها وردت ولم يأت بدل للجماعة في الصلاة الأولى بصري

ولاً فلا يلزمه أي كإسراخ أخذاً من قول الرض بعد ذلك ولا يلزم البدوي النقلة للما عن التيمم اه اشموله التازل بمحل يلزم فيه القضاء لكن ينبغي أن يكون محله في الماء المعلوم وأما الذي لم يكن معلوماً ما ضاق الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطلب المؤدى إلى خروج الوقت كاصرحوا بذلك في المسافر والاولى وبفرق في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه نظر ثم راي ما يأتي في قوله لو توجه في شرح قوله إن لم يكن في صلاة بطل اه **(قوله)** آخر الوقت يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة **(قوله)** فانتظاره أفضل لا يعيدان أفضل منه فعلم بالتيمم أول الوقت وبالموضوع آخره ولا ينافي ذلك ردح الزركشي الآتي فتأمل وفي شرح مر ومحل ما ذكر إذا كان يصلي بها الخ حين منفرداً أو جماعة أم لا كان إذا قدمها صلاها بنحو التيمم في جماعة وإذا أخرها لنحو الوضوء أنفرد فاذي يظهر أخذاً من كلام الأذرع في التقديم أفضل **(قوله)** وبالموضوع آخره أي ولو منفرداً

(قوله حله) أى محل قولهم المذكور (قوله فيمن لا يرجو) أى لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله الآتى (من لم يرجه أصلا) قد يقتضيان ندب الاعادة في صورة الوهم وهو على تأمل وإن كان وجهه في الجملة بصرى أقول وقد يدعى أمر الدار شارح بعد الرجاء الظن الغير الغالب لا ما يشمل الشك والوهم كما يؤيد بذلك قوله الآتى اما لو ظن الخ (قوله وكان وجه الفرق) أى بين الرجى وغيره (قوله مطلقا) أى رجاء الماء او شك فيه (قوله تجبر) أى النقص المذكور و (قوله لندب الاعادة) لعل الاولى حذف ندب (قوله لم يرجه) أى لم يظنه (قوله أصلا) أى لا قويا ولا ضعيفا (قوله فلا حوج للاعادة الخ) الظاهر امتناع الاعادة أى مفردا حينئذ سم (قوله واما محل الزركشى الاعادة الخ) أى المنفية في قولهم الصلاة بالتمعن لا تعداد (قوله اما لو ظن) الى قوله إن كان في النهاية والمغنى لا قوله نعم الى ولو علم (قوله كتيبن الماء الخ) أى فيندب التأخير عند التيقن ويجرى القولان عند الظن وقد يفهم منه نظائر ما سبق أن عمل الخلاف في مسئلة الظن ما إذا اراد الاقتصار على واحدة فان اتى بها اول الوقت خالية عما ذكر ثم اتى بها مع فهو النهاية في احراز الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للأخريين فيما يظهر أخذنا من الوجه الذى ذكره الشارح سابقا مع ما فيه كلامه هناك من اياته في الروض مصرحاً به في مسئلة الجماعة بصرى (قوله نعم يسن تأخير الخ) قاله المصنف والمعتد الا ولها يوقى معنى أى يسن التعجيل وعدم التأخير لا فاحشا ولا غيرهم سم (قوله تأخير لم يفحش الخ) يحتمل أن يضبط بنصف الوقت بإعاب وإمداد (قوله ويظهر الخ) يظهر أن الماء كذلك بصرى (قوله ان الآخرين) أى ظان السيرة والقيام آخر الوقت (كذلك) أى كظان الجماعة آخره في سن تأخير لم يفحش (قوله ولو علم الخ) وان توقع انتها مالها في الوقت لزومه الانتظار وإدراك الركعة الأخيرة اولى من إدراك الصف الاول وهو اولى من إدراك غير الركعة الأخيرة وعمل ذلك في غير الجماعة اما فيما بعد فتدخرف وقت ركوع الثانية وهون تلوها للجماعة فالأرجح وجوب الوقوف عليه متأخرا او مفردا لا دراكها وان خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالأولى له ان يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتصح جمعة إجماعا وإدراك الجماعة اولى من تثليث الوضوء وسائر ادبها فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام ولو اكمل الوضوء بأدائه فادراكها اولى من كماله ولو ضاق وقتها أى الصلاة والماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يقتصر على فراغه ولا يلزم البدوى الانتقال ليظهر بالماء عن التيمم بما يقو كذا في المغنى لا قوله روى ذلك الى وإدراك الجماعة قال ع ش قوله هر وإدراك الركعة الخ ظاهره وان ادركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان ادراكها في صف يبنه وبين الصف الذى امامه أكثر من ثلاثة أذرع او في صف احد ثوه مع نقصان ما بين ايديهم من الصفوف ولعل الاقرب تقييد ذلك بما إذا كان الانقضاء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة و (قوله فاذا خاف فوت الجماعة الخ) فضيلته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل فوت بعض منها لو كان لو نلت أدركه في التشديد مثلا كان تثليث الوضوء اولى وفيه نظر لان الجماعة فرض فتواها يزيد على ثواب السنن فينبغى المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء بوقى ما لو كان لو نلت فاتت الجماعة مع إمام عدل وادراكها مع غيره وينبغى أن ترك التثليث فيه افضل ايضا اه ع ش وقوله مع امام عدل وينبغى او موافق (قوله ذو النوبة) أى ولو مقيا هر سم (قوله على نحو بشر الخ) أى كحكم تعدد غسله في غيره ع ش (قوله صلى فيه الخ) أى وجوبا سم عبارة النهاية في المغنى بل يصلى متبعا وارباعا قاعدا من غير إعادة افعال الشدوى أى والحل يغلب فيه فقد الماء ولا وجب الانتظار وان خرج الوقت فكيفه النور الزايد كالشهاب ابن حجره (قوله إن كان الخ)

(قوله فلا حوج للاعادة) الظاهر امتناع الاعادة أى مفردا حينئذ لانه الاصل فلهما لم يطلب إلا ان كان ثم خلاف يراعى (كتيقن الماء وظنه) اعتمده هر وقوله نعم يسن الخ المعتمد الاطلاق الاول هر (قوله ولو علم ذو النوبة) أى ولو مقيا هر (قوله صلى فيه بلا إعادة) محله في الحاضرة أما في الفاتنة فيلزمه التأخير وهو ظاهر في الفاتنة بعدد أما في الفاتنة بغير عدد ففيه نظر ويحتمل انها كالحاضرة لوجوب الفور فيها وقد يقال لو راعينا الفور امتنع التأخير للنوبة في الوقت ايضا وقد يلزم فليراجع (قوله إن كان

محله فيمن لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق ان تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يتنجس عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة الى مقابل الاظهر أن التأخير افضل مطلقا تجبر بتدب الاعادة بالماء بخلاف لم يرجه أصلا فلا حوج للاعادة في حقه واما محل الزركشى الاعادة على متيقن الماء آخر الوقت لان ابقاع الصلاة مع ذلك فيه خلل فهو غلط لان كلامهم إنما هو في مسئلة الظن ان تقرا أمالو ظن أو تيقن عدمه آخره فالتقديم افضل جزما وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهم كتيبن الماء وظنه نعم يسن تأخير لم يفحش عرفا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك ولو علم ذو النوبة من منزله حين على نحو بشر أو ستر عورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى اليه إلا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة إن كان

من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم ما يأتي وذلك لأنه عاجز حالا (٣٣٥) وجنس عذره غير نادر والقدر بعد

الوقت لا تعتبر بخلاف من
عذره ماء ولو اغترفه وغسل
به خبثا خرج الوقت فانه
لا يصلح لعدم عجزه حالا
(ولو وجد) محدث أو جنب
(ماء) ومنه رد أو تلج قدر
على لإذاته أو ترابا (لا
يكفيه فلا ظهر وجوب
استعماله) للخبير الصحيح
إذا أمرتكم بأمر فأتوا
منه ما استطعتم وإنا لم
يجب شره بعض الرقية في
الكفارة لأنه ليس برقة
وبعض الماء ماء ولو لم يجد
ترابا وجب استعماله جزما
ولا يكلف مسح الرأس
بنحو تلج لا بدوب ولو لم يجد
من الماء ما يظهر الوجه
واليدن لعدم تصور
استعماله قبل التيمم
المذكور في قوله (ويكون)
استعماله وجوبا على
المحدث والجنب (قبل
التيمم) لأن التيمم لعدم
الماء فلا يصح مع وجوده
نعم الترتيب في المحدث
واجب وفي الجنب الذي
عليه أصغر إياضاً لا مندوب
بقدم أعضاء وضوئه ثم
رأسه ثم شقه الأيمن ثم
اليسر وإلما يجب ذلك
لعموم الجنابة بجمع بدنه
فلا مرجح يقتضي الوجوب
ومن ثم لو فعل ما ذكر من
تقديم أعضاء وضوءه ثم
وجده ماء يكفيه في
فرض ثان إياضاً وجب صرفه

راجع لقوله صلى فيه كما مر عن الرشدي أنفاً (قوله محدث) إلى قوله والجنب في المغني وكذا في النهاية إلا قوله ولو لم
يجد إلى ولا يكلف (قوله محدث الخ) ومن به نجاسة وجود ماء ينسل به بعضها وجب عليه معنى (قوله استعماله)
أي الماء الذي فيه (قوله ولا يكلف مسح الرأس بنحو تلج الخ) فاد في عبارة المصنف ميموزة منة لا موصولة
لثلا رد عليه ذلك نهاية معنى (قوله) ولم يجد الخ) حاله (قوله لعدم تصور الخ) فلا استعماله بعد التيمم
لوجهو الدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب سم وقد يقال قد اشار الشارح إلى منعه بقوله
المذكور في قوله ويكون الخ إذ مفاد اشتراط بدء الطهارة بالماء الموجود وهذا غير ممكن هنا (قوله الذي)
لا حاجة إليه (قوله ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر
الرأس. يترك غير ماء طافه سم وقد يجب بحمل أعضاء الوضوء على المغسولة منها (قوله ذلك) أي الترتيب
وتقديم أعضاء الوضوء (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم المرجع للمقتضى لوجوب الترتيب (قوله وجب
صرفه الخ) هل الحكم كذلك وإن كان الماء كافيا لرفع الأصفر دون بقية الجنابة أو يحل في غيره إذا خذ من
مسئلة المأمور بصرف الماء للأولى محل تأمل ولعل الأول أقرب والفرق واضح صري (قوله نعم ينبغي
أخذ الخ) الأخذ ما ذكر محل تأمل لأن النجاسة لم تدخل في القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلذا تقدمت عليه
حيث لا قضاء مع التيمم وخير بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنابة بالنسبة للحدث الأصغر إذا
فرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل إن ثم ما فاداه سابقا من وجوب الصرف لما فعل وجهه أنها غلظ
منه بصري (قوله ما قاله في النجس) عبارة النهاية ولو وجد محدث تنجس بدنه بما لا يعني عنه ما لا يكتفي إلا
أحدهما تامين للبحث لأنه لا بد لأزالة بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تنجس التراب إذا لم يمكنه نزعه
كتنجس البدن فيما ذكر و ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الرضا عنه
أفتى البغوي وهو الوجه وإن قال القاضي أبو الطيب أن محل تعينه في المسافر أما المقيم فلا لوجوب إعادة
عليه بكل حال وإن كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في جمعه وعو تحقيقه وشرط طهارة التيمم تقديم
إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالة النجاسة يصح تيممه كما رجحه المصنف في وضوءه وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو

من شأن ذلك المحل وقت التيمم ندرة فقد الماء) هذا مشكل وكان المتبادر اشتراط مقتضى هذا ولعل هذا سهو
قال في شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء في مسئلة البئر بأنه محل يغلب فيه وجود الماء أي لا وجود
البئر محل يوجب غلبه وجود الماء فيه وقد يجب بان عدم تمكنه منها في الوقت صيرها كالعدم اه وقال في
قول العباب ولراكب سفينة خاف الغرق أو استنى من البحر أن يتيمم ولا يعيد ما فنه لا عدم اه أي ولا نظر
لكونه أولى بالأداة من هو محل يغلب فيه وجود الماء لأن عدم قدرته عليه صيره كالعدم فكان كمن هو
محل يغلب فيه عدم الماء اه و ظاهر جوابه عن استشكل مسئلة البئر أنه لا فرق بين غلبه وجود الماء بواسطة
وجود تلك البئر في ذلك الموضع وعدم غلبته وهو ما فتى لمسئلة راكب السفينة المذكورة إذ من شأن المحل
الذي به بحر تجري فيه السفن عموم وجود الماء فيه وحينئذ فقد يشكل تخصيص ما ذكر فيها أغنى مسئلة البئر
بالمسافر كما صرح به في شرح العباب فإن العباب فرضا في المسافر بقوله ولواجتمع جماعة مسافرون ببئر
الخ فقال في شرحه وخرج بالمسافرين في الأولى أي مسئلة البئر المقيمون فلا يصلح أحدهم بالتيمم
في الوقت لما في قوله وإن كان مقبلا لزمه طلب الماء الخ انتهى وقد يقال أراد بالمسافر من لا يلزمه
القضاء لان تعبيرهم بالمسافر والمقيم للغالب وعليه فعل المراد هنا غلبة فقد الماء مع قطع النظر عن هذه البئر
وقد قال مر الوجه أنه لا فرق بين المسافر والمقيم لان هذا من قبيل الحائل الحسي أما لزمه القضاء لغلبة وجود
الماء مع قطع النظر عن تلك البئر فلا وجه لجواز الصلاة بالتيمم لأنه لو غالب الوجود مع عدم البئر امتنع
الصلاة بالتيمم فمع وجود البئر أولى فإن عرض تعدد في ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله لعدم تصور استهاله
الخ) فلا استعماله بعد التيمم للوجهو الدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب (قوله ولم يجد) حال
(قوله ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك

إلى الجنابة لأن أعضاء الوضوء حينئذ قد رفعت جنباً بتمامها كان غير ما أتى بصرف الماء إليه لينزل جنباً به ثم ينبغي أخذاً مما قاله في النجس

المعتمد لأن التيمم مبيح ولا إباحة مع المانع فأشبهه ما لو تيمم قبل الوقت وإن رجحنا في هذا الباب الجواز في
 المعنى إلا قوله وظاهره إلى وظاهره قال عرش قوله لم إذا لم يمكنه زعمه أي كان خاف الهلاك ولو زعمه فإن أمكن
 أن يخش من زعمه بخذروه تيمم بوضاء ونزع الثوب وصلى عاريا ولا إعادة عليه لأن فقد السرة مما يكسر وقوله
 م روان رجحا الخ مشى عليه حج أو هو قله هو الأوجه أي خلافا للتحفة (قوله) أن محل ما ذكر أي وجوب
 الصرف إلى الجنابة (قوله) بخير خلافا للثبابة والمعنى كما سارنا (قوله) أي الماء إلى قوله لو من ثم في النهاية إلا
 قوله كما يلزمه إلى فإن امتنع وكذا في المعنى إلا قوله ولو لم يحمل إلى نحو الدلو وقوله هل يكتفى بغيره (قوله)
 أي الماء للظهور (الخ) أي وإن لم يكفها به ومعنى (قوله) ونحو الدلو أي كراهة ولو وجد ثوبا وقدر على
 شدة في الدلو أو على أدله في البئر وعصره أو على شقه أو إيصال بعضه ببعض ليجل وجب أن لم يزد نقصه على
 أكثر الأمرين من ثمن الماء أو جرة مثل الجبل ولو فقد الماء علم أنه لو جفر محله وصل إليه فإن كان يحصل
 بحفر يسير من غير مشقة لم يهر إلا فلا ذكره في المجموع عن الماء وروى وهل يذبح شاة الغير التي لم يجز إليها
 لكبه المحترم المحتاج إلى طعام وجهان في المجموع أحدهما نعم كما علم فليز من السكبا بذله أو على قله أقصر
 المصنف في الروضة في الأعمدة وهو المعتمد وثانها لا لسكون الشاة ذات حرمة إيضاحا بقوله معني قال عرش قوله
 لم يزعمه ينبغي أن المراد بنفسه لا أن يقر به أو بمن يستاجر له ثم تزاد جرة مثله على ثمن الماء قوله نعم الخ ومع لوم
 أنه يجب للمالك التيمم وأنه لو امتنع المالك من بذله لاجل جفره على تسليمها كافي الماء إذ طال بدفع العطش
 وامتنع مالكه من تسليمه (قوله) ونحو الدلو بالجر عطفًا على ضمير شراؤه بدون إعادة الخافض على مختار
 ابن مالك أو بالرفع عطفًا على التراب (قوله) واستجاره أي نحو الدلو وهو بالرفع عطفًا على شراؤه (قوله) بعد
 دخول الوقت الخ متعلق بيجب (قوله) لم يطش أي ولو لحقوا بها المحترم كما مر عن النهاية والمعنى انفا (قوله)
 قدما الخ ولو عكس هل يصح ويحرم سم (قوله) لا ماء طهره (سفر) الصحيح لزوم هنا إيضاحا مرسم (قوله)
 (سفر) يظهر أن التعبير به للغالب وإن المدار على فقد الماء يحمل يغلب فيه القصد أو يستوي فيه الأمران
 بصري (قوله) وعلم محل تامل إذ غاية ما يعلم منه حرمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهره الأول لا يستلزم الثاني
 بصري ويمكن أن يجاب بأن إيجاب الشراء مستلزم للنهي عن نحو البيع خارج لازم والنهي لا يقتضي
 الفساد كما تقر في الأصول (قوله) بطلان نحو البيع إلى قول المتن ولو ذهب في النهاية إلا قوله وهي إعم إلى
 المتن وقوله بشرطه إلى وزان وكذا في المعنى إلا قوله سواء إلى المتن وقوله صفة كاشفة وكذا قوله إلى بخلاف
 (قوله) بطلان نحو البيع الخ عبارة النهاية والمعنى ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا
 للشترى والمتهب لم يصح بيعه ولا هبته للمعجز عنه شرعا لتعنيه بالظهور أه قال عرش ظاهره أنه يبطل في
 الجبيع وإن كان زائدا على القدر المحتاج إليه ولعله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد إذا كان مقداره معلوما
 أخذنا ما قاله في تفريق الصفة أه بخلاف (قوله) في الوقت) فهو ممة أنه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح
 وسيأتي في كلامه مر ما يصرح به عرش ومعنى قول النهاية أو قد رعى تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل
 الوقت ببيع جائز وهبة لرفع لزوم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه له لظهوره ولزم البائع فسخ البيع في
 القدر المحتاج إليه فيما إذا كان له خيار كما أتى به بالدوحة تعالى أه وأقره سم (قوله) والقابل حاجة
 القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد سم (قوله) يبطل تيممه الخ) عبارة النهاية والمعنى يلزم منه استرداد
 ذلك فإن لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه (قوله) ما قدر الخ) أي ولو ضاق الوقت سم (قوله)
 على شيء ممة) أي ما ذكره من الشراء والاستجارة والاسترداد المفهوم من بطلان نحو البيع وبيعه لا تقتصر
 غيرهما مطلقا (قوله) قدما لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم (قوله) لا ماء طهره (سفر) الصحيح الأزوم
 هنا إيضاحا مر (قوله) والقابل) حاجة القليل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد (قوله) يبطل تيممه (ظاهره
 لكل صلاة وإن لم يكف لإظهاره واحدة (قوله) ما قدر على شيء ممة) فلو ضاق الوقت قضى تلك الصلاة أي
 إن كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعد ما ظاهره وإن كان الماء عندها باقيا في

أن محل ما ذكر فيمن لا قضاء
 عليه فيمن يقضى يتخير
 (ويجب شراؤه) أي الماء
 للظاهرة ومثله التراب ولو
 يحمل يلزمه فيه القضاء
 ونحو الدلو واستجاره بعد
 دخول الوقت لا قبله كما
 يلزمه شراء سائر العورة
 فإن امتنع صاحب الماء من
 بيعه للظهور ولو تمتنا لم
 يجز بخلاف امتناعه من
 بذله بعوضه وقد احتاج
 طالبه إليه لعطش ولم
 يجز مالكه لشره به حالا
 فيجبر بل له مقاتلته فإن
 قتل هدر أو العطشان ضمنه
 ولو لم يكن معه إلا ثمن
 الماء أو السرة قدمها
 لدوام نفعها مع عدم البذل
 ومن ثم لزومه شراء سائر
 عورة فنه لا ماء طهره
 سفره وعلم من وجوب
 شراء ذلك بطلان نحو بيع
 ذلك في الوقت بلا حاجة
 للوجب أو القابل ويبطل
 تيممه ما قدر على شيء ممة
 في حد القرب وإنما صح
 هبة بعد يحتاجه للكفارة
 لأنها على التراخي أصالة
 فلا آخر لوقتها وهبة
 ملك يحتاجه لدينه تتعلق
 بالذمة وقد رضى الدائن بها

على الأخير أخذنا مراً نفعا من النهاية والغنى وإن جرى عليه السكرى عبارة قوله ما قدر على شيء منه أى ما دام قادر على استرداد شيء من الماء المبيع أو الموهوب (قوله لم يكن له حرج على العين) أى وإن فعل ذلك حيلة من تعلق غرامته بعين ماله نهاية (قوله وقضى الخ) أى إن كان الماء في حد القرب فإظهاره وقضية الصنيع سم وبؤده قول المغنى ولو مر بماء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزم عليه ثم تيمم وصلى أجزاء ولا إعادة عليه لأنه فاقد للماء اهـ (قوله تلك الصلاة) أى التي وقع تفويت الماء في وقتها التقصير فيها بما يتوهم معنى (قوله يغلب فيه الخ) الأولى لا يغلب فيه وجود الماء سيد عمر البصرى (قوله لا ما بعدها) ظاهره وإن كان الماء عندها باقيا في حد القرب ولكنه معجز عن استرداده أما لو كان مقدورا عليه فالوجه وجوب قضائه أيضا لأن الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم (قوله لأنه فوته الخ) ولو تلف الماء في يد المشتري أو المتهب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه إعادة ويضمن المشتري الماء لا المتهب إذ قاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعدمه نهاية ومعنى (قوله في الوقت) أى أو بعده أما إذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ماء الطهارة وإن كان يعصى من حيث أنه إضاعة مال ولا إعادة أيضا معنى (قوله ولكنه يعصى أن اتلفه الخ) قضية هذا الصنيع أن الاتلاف عتبا ينقسم إلى اتلاف لغرض وغيره فتأمل ولا يخفى ما فيه سم أى وكان المناسب حذف عتبا عبارة النهاية ولو اتلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وإن اتلفه بعده لغرض كتبرد وتظيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا لغير غرض في الظاهر لأنه فاقد للماء حال التيمم لكنه إن تم في الشئ الأخير ويقاس به أى في الأثم ما لو أحدث في الوقت عتبا لا ماء ثم ولا يلزم من معه ما بذله لاحتياج طهارة به اهـ قال عرش قوله ولا يلزم من معه ماء الخ مثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزم به بذله لطهارة غيره إذ لا يلزم أن يصح عبادة غيره وحيد فهو فاقد للطهورين فصل في بعيد كما أتى به المؤلف مراه (قوله كتبرد) وتغير بجهنم (فرع) كولو عتسوا أو ليت ماء شرب أو يجمعه وضنوه لوارث بقيته لا يتلفه وإن كان مثليا إذا كانوا أربعة للماء فيها قيمة ثم رجوعه إلى وطنهم ولا قيمة له فيه وراد الوارث أنهم إذ لو ردوا الماء لكن إسقاطا للضمان فإن فرض الغرم يمكن الشرب أو كان آخر الماء فيه قيمة ولو دون قيمته يمكن الشرب وزمانه غرم مثله كسائر المنليات ولو أوصى بصرف ماء لأولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمجهته الميت لأن ذلك خاتمة أمره فإن مات اثنان من تراب وجد الماء قبل موته ما قدم الأول لسبقه فإن ماتا معا أو جهل السابق أو وجد الماء بعد ما قدم الأفضل لأفضليته بغلبة الظن بكونه أقرب إلى الرحمة بالحرية والندب ونحو ذلك فإن استوابع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالسكنف المنطوع به ثم المتنجس لأن طهره لا بد له ثم الحائض أو النفساء لعدم خلوهما عن التجسس غالباً ولنظحدثهما فإن اجتمعتا قدم أفضلهما فإن استوآقرا بينهما المجنب لأن حدثه أعظم من حدث المحدث حدثا أصغر نعم إن كفى المحدث دونه فاجتثأولى لأنه يرفع به حدثه بكامله دون المجنب معنى وفي النهاية مثله مع زيادة ونقله مؤنه كقوله ابن الرفعة وإن نوزع فيه عقب ولا قيمة فيه قال عرش قوله هر مؤنة أى لها وقع والأفانقل من حيث هو لا يكاد

حد القرب ولكنه معجز عن استرداده أما لو كان مقدورا عليه فالوجه وجوب قضائه أيضا لأن الماء على ملكه وهو قادر على استعماله (قوله وقضى تلك الصلاة) يبنى بالمبصلا بالتيمم بعد تأنف الماء أخذ من قول الروض وشرحه ما نصه وإن تلف الماء في يد المتهب والمشتري فكلا راقية أنه إذا تيمم وصلى لا إعادة عليه لأنه إذا تلف صار فاقد له عند التيمم أهل قوة سياق الشارح تشمر بفرض القضاء فإذا كان الماء باقيا في حد القرب وهو ظاهر فليتأمل والمراد بتلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها وعبارة الأرشاد قضى الأولى قال في شرحه إلى باع الماء في وقتها اهـ (فرع) في شرحه رلو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز وعبارة لزم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج إليه فإن إذا كان له خيار كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لفقده حسا) يؤخذ منه أنه لو تلف هنا حسا قبل الصلاة لا قضاء (قوله ولكنه يعصى أن اتلفه لغير غرض) قضية هذا الصنيع أن

فلم يكن له حرج على العين
فإن عجز عن استرداده تيمم
وصلى وقضى تلك الصلاة
بماء أو تراب بمحل يغلب
فيه عدم الماء لا ما بعدها
لأنه فوته قبل وقتها بخلاف
ما إذا اتلفه عتبا في الوقت
لا يلزمه قضاء أصلا لفقده
حسا لكنه يعصى أن اتلفه
لغير غرض لاله كتبرد

(بشمن) أو اجرة (مثله) وهو ما يرغب به (٣٣٨) فيه زمانا ومكانا لم ينته الأمر لسد المرقى لأن الشرية حيث قد تساوى دنائير فلا يكلف

يخلو عن مؤنة عليه ولو غصب منه ماء بأرض الحجاز ثم وجده بمصر غرمه قيمة الماء لمثله وإن كان للباقي قيمة
وقوله ولو دون قيمته أي ولا مؤنة لنقله إلى ذلك المثل اه (قوله بشمن أو اجرة مثله) أي إن قدر عليه بقدر أو
عرض نهاية معنى (قوله لأن الشرية حيث) ويبيد في الرخص إلى محال مثل ذلك نهاية معنى (قوله فلا يكلف
زيادة) نعم يسن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك نهاية معنى (قوله بتد الخ)
عبارة النهاية إن كان موسرا وماله حاضر أو غائب والأجل تمتد إلى قول المتن (لدين) أي شيء كان زكاة أو
لا ذي نهاية (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة سم رشدي أي لأن الصفة الكاشفة هي المينة الحقيقية متبوعها
كقولهم الجسم الطويل المريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله اللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها
وليست مينة لمهرومه كالضاحك بالقوة بالنسبة للانسان عرش قول المتن (أو مؤنة سقره) لافرق فيه بين أن
يربذه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك و زوجة و رفيق ونحوهم من يخاف انقطاعهم وهو
ظاهر نهاية يقال عرش قوله مر بين أن ربه أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج وقوله مر من يخاف
انقطاعهم أي يجب حملهم مقدما على ما طهرته اه (قوله المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية
والمنع ما كان أو طاعة اه (قوله كالقطرة) يؤخذ من تشبيهه بأنه أي بشرط فصله عن مسكنه وخادمه الذي
يحتاجه كقده منافع عرش (قوله ايضا) لا موقع له قول المتن (حيوان محترم) عبارة شرح الارشاد عن تلزمه
نقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفقته انتهت سم (قوله ادعى الخ) أي سلم
أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك و زوجة و رفيق ونحوهم
ما يخاف انقطاعهم بخلاف الدين لا بد أن يكون عليه كما مر معنى ونهاية (قوله وإن لم يكن معه) ذكر هذا
التعميم بعد سابقه يصدق بحيوان الغير ليس معه وليس مراد بالاولى أن يقول له وإن لم يكن معه ولو لغيره وإذا
كان معه أي في رفقته واطلع على حاجته بصري عرش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته
اه (قوله كسلب الخ) والكسب ثلاثة اقسام عقور هذا الاخلاف في عدم احترامه والثاني يحترم بلا
خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حراسة والثالث خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه
كلام النووي والمتقدم عند شيخنا مرأى ابن حجر أنه يحرم قتله بخضري اه بجري (قوله) تارك
صلاة الخ) قال في الامداد ظاهر ما ذكر ان من معه المائل كان غير محترم كإن حصن لم يجز له شر به وينميم
وهو محتمل ويحتمل خلافا لانه لا يشترط قتله نفسه اه وقال في الايعاب لعل الثاني اقرب ويقار ما يأتي في
العاصي بسفره بقدره ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع اهداره نعم إن كان اهداره بول
بالتوبة كترك الصلاة بشرط لم يبعد أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون احق بمائه إلا أن تاب اه كردى
وسم عرش وقول الايعاب لعل الثاني اقرب في البجيري عن مر مثله (قوله) ومنه أن يؤمر الخ) ومنه تركها
لغير عذر من نحو نسيان وأن يخبر بها عن وقت العذر إن كانت تجمع مع ما بعدها والسلام على غير تاركها
ججود أو لا فهو داخل في قوله ويرد كردى (قوله) مثله أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشرط أن يستتاب
بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استتابته) لعله أراد به نحو العاصي بسفره أو مرضه (قوله وزان) عطف
على حرفي (قوله) والماء المحتاج الخ) عبارة النهاية وتو له كان معه ما لا يحتاجه للعطش لسكنه يحتاج إلى منه في شيء
عما سبق جاز له التيمم كما ذكره في شرح المنهبط اه (قوله ايضا) أي كاشف المحتاج إليه لشيء. بما ذكر (قوله) أو
أقرضه إلى قوله وفارق في النهاية إلا قوله أو آلة الاستقاء قوله إجماعا إلى قوله حيث في المعنى إلا قوله أي

زيادة على ذلك وإن قلت
ما لم يبع بوجع لمتدلى زمن
يمكنه الوصول فيه لمحل ماله
عادة الزيادة لثمة بالاجل
عرفا (لأن يحتاج إليه) أي
التمن أو الاجرة (لدين)
عليه ولو هو مجلس أو الذي
في ذمته والمتعلق بعين ماله
كعبائه بدنيا فيها (مستغرق)
صفة كاشفة إذ من لازم
الاحتياج إليه لاجله
استغراقه (أو مؤنة سقره)
المباح ذهابا وإيابا على
التفصيل الآتي في الحج ومن
ثم اعتبرت هنا الحاجة
للسكن والحامد ايضا
ويشجره في القيم اعتبار الفضل
عن يوم وليلة كالقطرة (أو
نفقة) المراد هنا المؤنة
ايضا وهي أعم لشمولها
لسائر ما يحتاج إليه سفرا
وحضرًا وكسوة واجرة
طبيب واجرة خفارة وغيرها
(حيوان) ادعى وغيره ولو
لغيره وإن لم يكن معه على
الأوجه لأن هذه الامور
لا بد لها بخلاف الماء
(محترم) وهو ما حرم قتله
كسلب منتفع به وكذا ما
لا نفع فيه ولا ضرر على
المتعمد بخلاف نحو حرق
ومر تدرك عقور وتارك
صلاة بشرطه ومنه ان
يؤمر بها في الوقت وإن
يستتاب بعده فلا يتوب
بناء على وجوب استتابته
ومثله في هذا كل من وجبت
استتابته وزان حصن فان

وجوده كالعدم والماء المحتاج لشيء ما ذكر كالعدم ايضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير دلو) أو حبلا (وجب القبول) إلى

الى الغلبة الخ (قوله وفي الوقت الخ) الاولى تدميه على وجب الخ كما في غيره (قوله لاقبله) اذ لم يخاطب و مرأله
اعدا مه قبل الوقت فاهنا الى رشيدى (قوله سؤال كل من ذلك) اى من الهبة والقرض والعارية معنى
(قوله ان تعين طريقا) وقوله (وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما لا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة
ايضا وقد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع سم اقول وهو اى الرجوع للجميع صريح صنيع
النهاية وشرح المنهج لكن المغنى ذكر القيد الاول عقب وجوب السؤال ولعله على طريق الاحتياط
وصنيع الشارح حيث قيد الممن بقوله في الوقت الخ ثم عقب هذه القيد بقوله اى وقد جوز الخ ظاهر في
رجوعها لوجوب السؤال فقط (قوله ان تعين طريقا) اى لم يمكن تحصيلها ببراءة وانحوه معنى (قوله ولم
يحتاج له المالك الخ) فان احتاج الى الواهب لعطش حالا او مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب انتهابه معنى
واسنى (قوله وقد ضاق الوقت) اى عن طلب الماء كما في شرح الروض اى والمغنى يغنى عنه قوله ان تعين
طريقا بصرى (قوله فان لم يقبل) اى اى ولم يسأل (قوله لم يصح تيممه) هل المراد مادام مقدور اعليه نظير ما مر
أو بالنسبة لتلك الصلاة التي وقعت الهبة متلافي وقتها على تامل وعلى كل فعل من يجب عليه السؤال كذلك
او يفرق بينهما على نظر كذلك بصرى اقول قول الشارح والماء موجود في حد القرب مقدور عليه
صريح في الشئ الاول من التردد الاول ويصرح بكونه من الترددين مراد اقول البر ماوى فان امتنع من
القبول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادر اعليه اه (قوله والابان عدم الخ) عبارة المغنى وان تعذر الوصول
اليه بتلف او غيره حالة تيممه فلا تلزمه الاعادة اه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جازر حد القرب كما هو
قضية صنعيه سم عبارة ع ش أى او وصل بعده مفارقة مالكة الى حد البعد عميرة اه وقد يقال انه
داخل في قوله (بان عدم) اى الماء بحد القرب (قوله منه) اى ما ذكر من الهبة والقرض والعارية (قوله
صح ولا إعادة) مقتضاه ان الحكم كذلك في صورتي عدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التي وقع نحو
الهبة في وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب قضاءها في صورة الامتناع فلا يرجع ولا يحصر بصرى اقول اشار سم
الى الفرق بينهما بانصافه قوله او امتنع مالكة اى بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع
وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه اه (قوله وآلة الاستسقاء) بالرفع عطفا على ثمنه وتحمل جزء عطفا على
ضميره عبارة المغنى ولو وهب ثمنه اى الماء او ثمن الآلة استسقاء او قرض ثمن ذلك وان كان موسرا بالمال غائب
اه (قوله لم يلزمه قبوله) ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بالمال غائب نهاية اه سم (قوله وحيث طوبل)
اى مقرر الماء مقبول مثله من المقرض (قوله وللماء قيمة) مفهومه انه اذا لم يكن للماء قيمة لا يلزمه قبوله
فانظر لو لم يكن له استقرض قيمة عند المقرض فهل اذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول او يقال مالا
قيمة له لا يصح اقرضه ولا يثبت في الذمة سم عبارة المغنى فان قيل لم يجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه
قبول ثمنه وهو موسر به بالمال غائب اجيب بانه لما يطالب بالمال عند الوجدان وحيث يكون الخرج عن
المعد فان قيل ان اريد وجدان الماقد قدص الشافعى على انه اذا اتلف الماء في مفازة لوقبه ببلدان الواجب
قيمه في المفازة وان اريد قيمته فقيمه و ثمنه الذى يقرضه اياه سواء فى المعنى فاذا لافرق اجيب بانا لما
مر (قوله ان تعين طريقا ولم يحتاج له المالك الخ) بل وما بينهما لا اعتبره في وجوب قبول الهبة
والاعارة ايضا وقد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع (قوله ولم يحتاج له المالك) قال في شرح
الروض فان احتاج اليه لعطش ولو مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب انتهابه كما اقتضاه كلامهم ونقله
الزر كشى عن بعضهم واقره اه (قوله والاصل السلامة) اى بل وغلبتها (قوله او امتنع مالكة) اى
بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه (قوله او امتنع
الخ) هلا زاد او جازر حد القرب كما هو قضية صنعيه (قوله او اقرض ثمنه) اى ولو من اصله او فرعه او كان
موسرا بالمال غائب لما فيه من الخرج ان لم يكن له مال وعدم امن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال
لا يدخله اجل بخلاف الشر او الاستسقاء شرح مر (قوله وحيث طوبل الخ) مفهومه انه اذا لم يكن للماء

في الوقت لاقبله (في
الاصح) وكذا يجب
سؤال كل من ذلك ان
تعين طريقا ولم يحتاج له
المالك وقد ضاق الوقت
وقد جوز بذله له فجا
يظهر لغلبة المساحة في
ذلك فلم تعظم المنه فيه
ولا صل غلبة السلامة لم
ينظر والاحتياط تلف نحو
الدلو والى زيادة قيمته
على ثمن مثل الماء فان لم
يقبل اثم ثم ان تيمم الماء
موجود بحد القرب مقدور
عليه لم يصح تيممه واعاد
ماله منه صح ولا إعادة
(ولو وهب) أو اقرض
(ثمنه) أو آلة الاستسقاء
(فلا) يلزمه قبوله لاجعا
لعظم المنه وفارق قرض
الماء بان القدرة عليه عند
المطالبة أغلب منها على
الغن وحيث طوبل والماء
قيمة ولو توافقه لزمه قبوله
منه (ولو نسيه)

فان شرب الماء ثم يتيم لم يعد نهاية ومغنى قال الرشدي قوله لم يفسره اى مرضه اه (قوله السابقين) اى فى شرج او نفقة حيوان محترم الاول بقوله آدمى او غيره ولا غير وان لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم قتله (قوله بان يخشى) الى قوله ومن ثم فى المغنى ولما قيل قوله ودعوى النهاية (قوله بما ياتى) ومنه ان لا يشرب به الا بعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه تخذور يتيم ع ش اى او بعد معرفة ذلك ولو بالتجربة (قوله لان نحو الروح) اى تنفعه العنوة (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر انه لا يخلصه من الحرمة علمه من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا وعزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج يتعلق به حقو لم يتعلق به حق الطهارة م ر اه سم (قوله التطهر) الا قرب انه شامل للاستنجاء فتعين الاستنجاء بالحجر ولازالة النجاسة عن بدنه فصل في ما وتزومه الاعادة لكنه يستبعد اذا لم يكن الا مجرد توهم وجود المحترم المذكور (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى لعطشان بجانا كفى سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه لعطش حال او ما لا يلزمه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة بعوض او بغيره اه سم (قوله وان قل) اى الماء (قوله ما توهم) اى مدة توهمه عبارة النهاية حيث ظن اه (قوله محتاجا اليه) اى ولو ما لا كايصرح به الساق سم اى وكما مر عن الجواهر (قوله وهو خطأ قبيح) اى ويكون كبيرة فيما يظهر ع ش (قوله فلا يكلف) الى قوله ودعوى فى المغنى الا قوله ويظهر الى ولا يجوز (قوله ثم جمعه لشرب غير دابة الخ) ظاهر اطلاقم وان لم يكن حاضر اعلا بما لا يستعمل ع ش (قوله يلزمه ذلك) اى الطهر بالماء ثم جمعه (قوله وكفاها مستعمله) لعله ليس بعيد ولذا حذفه النهاية فليراجع (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه سم اى والطهر بالطهور ع ش (تولد كل متغير الخ) اى يصح الطهر بغيره بما يضر رشدي (قوله بخلاف متغير الخ) اى فانه يلزمه شربه وبموضا بالطهور ع ش ورشدي (قوله ما ذكر) اى يشرب الطاهر ويتيمم (قوله ولو احتاج لشرب الدابة يلزمه الخ) كذا فى المغنى (قوله غير يميز) اى من صى ومجنون ع ش (قوله فى المستقدر) اى

وخرج بالمحترم غير فلا يكون عطشه مجوزا لبدل الماء وله هل يعتبر الاحترام فى مالك الماء بما ضا ولا فيكون احق بمائه وان كان مدهر الزمان مع احصائه وغيره للنظر فيه مجال ولعل الثاني اقرب لانا مع ذلك لانه لم يقتل نفسه وهو لا يحل له قتله ويفارق ما ياتى فى العاصى بفسره بقدره ذلك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرط لم يعد ان يكون كالعاصى بفسره فلا يكون احق بمائه الا ان تاب على ان الزر كشى استشكل عدم حمل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وان قل شرع لا انما مرون باحسان القتل بان نسلك اسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب لو منعناه الامم عدم الاحتياج اليه وامام مع الاحتياج اليه للطهر فلا تخذور فى منعه الخ ما اطال به فى الجواب (قوله ومن ثم حرم) الظاهر انه لا يخلصه من الحرمة علمه من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا وعزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج يتعلق به حقو لم يتعلق به حق الطهارة م ر اه سم (قوله حرم عليه التطهر الخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم ايضا وتعين الاستنجاء بالحجر او لا فيه ونظرو القياس الشمول وهل يشمل ايضا زالة النجاسة عن بدنه فيحرم ايضا فصل فى ما وتزومه الاعادة لان العطش مقدم على النجاسة فيه نظرا ايضا ولا بعد الشمول ايضا لكنه يستبعد اذا لم يكن الا مجرد توهم وجود المحترم المذكور فليتأمل (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى العطشان بجانا كفى سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه لعطش حال او ما لا يلزمه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة بعوض او بغيره اه مقال الشارح فى شرح العباب عقب وظاهره انه يلزمه ان تردده ان امكنه لكن قال الاذرى ولا شك انه يتوهم دلبيته لالكل بهيمة ثم قال الشارح فيه والذى يتجه انه حيث علم احتياج احدهم القافلة اليه حال او لا تزود له ان قدر عليه ولا فلا اه (قوله محتاجا اليه) اى ولو ما لا كايصرح به الساق (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه (قوله فى المستقدر)

لاحتجاج لطهر إياها محتاج
 لطهر وإن كان حديثه أغاظ
 كما اقتضاه إطلاقهم لأن
 الأول حق للنفس والثاني
 حق لله تعالى نعم لو اتنا بوا
 ما له للطهر ولم يجوزوه جاز
 تقديم الغير لأن انتهاء
 المحتاج إلى ماء مباح من غير
 إصراره لا يوجب ملكه
 (ولو) لم يحتاج إليه لذلك حالا
 بل (ما لا) أى مستقبلا
 وإن ظن وجوده لما تقرر
 أن الروح لا بد لها فاحتيط
 لها رباعيات الأمور المستقبلة
 أيضا نعم لو احتاج مالك ماء
 إليه أى ولو لم يؤمنه ولا يقال
 الحق لغيره كما هو ظاهر
 ما لا يؤمن من يحتاجه حالا
 لزمه بذله له لتحقيق حاجته
 ومن علم أن وطن حاجته غيره له
 ما لا يؤمنه التزود له أن قدر
 وإذا تزود للآل ففضلت
 فضلة فان ساروا على العادة
 ولم يمت منهم أحد فالتضاء
 أى لما كانت تكفيه تلك
 الفضلة باعتبار عادته الغالبة
 فيها يظهر ولا فلا ولا يجوز
 إدخار ماء ولا استعماله
 لطبخ يتيسر الاكتفاء بغيره

حيث لا ضرر رسم (قوله) للاحتجاج (الخ) عطف على لعطشان (قوله) لأن الأول أى الشرب وقوله (والثاني)
 أى الطهر (قوله) اتنا بوا كذا فى أصله رحمه الله تعالى بصرى أى والاولى تناوبوا (قوله) ولو لم يحتاج إلى قوله
 أى لما كانت فى النهاية لا قوله أى ولو لا ما لا وكذا فى المعنى لا قوله وإن ظن وجوده (قوله) وإن ظن (الخ)
 فيه رد على مقاله أبو محمد لو غلب على ظنه فى الماء عند الاحتياج إليه للعطش لاستعمل ما معه لزمه استعماله
 اه وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حيث غاب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه فى المستقبل
 عرش (قوله) وجوده) أى فى غده نهاية (قوله) لغيره) أى غير المالك وهو يؤمنه (قوله) ما لا) ظرف لاحتجاج
 (قوله) من يحتاجه حالا) أى ولو لم يؤمنه (قوله) لزمه بذله (الخ) ويقدم الادعى على الدابة فيها يظهر وهل يقدم
 الادعى عليها ولو علم كلاهما وانقطاعه أى راكبها عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا فيه نظر والاقترب الاول
 لأن خشية الضرر مستقبله وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها ظاهر إطلاق الشارح أنه يؤرخ المحتاج
 إليه حالا وإن أخره معصوم بأنه لا يجد الماء فى المال وهو ظاهر للعللة المذكورة عرش (قوله) حاجة غيره)
 أى شامل لهيئة غيره فيتزود لكل بهيمة له ولغيره يعلم احتياجه اليه أن قدر سمع عن الألباب (قوله) أن
 قدر) أى ولا فلا سم (قوله) أى لما كانت تكفيه (الخ) هل يعتبر وضوء لكل صلاة لا يبعد إذ لا يجب الجمع
 بين صلوات بوضوء هل يعتبر الذى يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة من صلوات أول المدة وهو الصبح أو من
 آخرها وهو العشاء والحال يختلف فان الفضلة قد تكفى وضوء واحد فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة ولو
 كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة لو قسمت خصص كلاهما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو
 فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتام سم وقال عرش قوله حج أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة
 الخ الرد بن عبدالحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لا لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر اه
 ويرجى به كل صلاة ولو هابصدق عليها فعلت معهم ماء غير محتاج اليه فوجب قضاءه والى والآخرية
 وهو ما استقر به سم من احتمالين ابداهما فى كلام حج تحكم اه (قوله) وإلا فلا) أى فان مات منهم
 من لو تكفى لم يفضل من الماء شئ أو جدوا فى السير على خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادى لم يفضل شئ فلا
 قضاء معنى (قوله) ولا يجوز إدخار ماء (الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلكم وفتيت اه
 وحاصله الفرق بين الحاجة اليه المذكور حالا فتعتبر أو مالا فلا تعتبر مطلقا وقال مر أنه المعتمد اه سم
 عبارة النهاية ولا يتيسر لاحتياجه لغير العطش مالا كبل كمك وفتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك
 حالا فله التيسر من أجلها اه قال عرش ظاهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبل وصرح حج بخلافه فقيداه
 بما لم يعسر استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه
 وعبرة السكردى على شرحه بفضله قوله ولا يجوز إدخار الماء لطبخ (الخ) بخلاف احتياجه اليه لذلك حالا
 فيستعمله ويتيسر وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتيسر الاكتفاء بغيره أو يسهل أكله بإسبا أولا

أى حيث لا ضرر (قوله) ومن علم أن وطن حاجته غيره ما لا يؤمنه التزود له أن قدر) نقل فى شرح العباب
 العبارة السابقة عن الجواهر ثم قال وظاهره أنه يلزمه التزود له أن يمكنه لكن قال الأذرى ولا شأن أن يتزود
 لهيئته لذلك بهيئة ثم قال فى شرح العباب والذى يتجه أنه حيث علم احتياج أحدهم للقافلة اليه مالا
 لزمه التزود له أن قدر عليه وإلا فلا اه وقد تقدم أيضا به يعلم أنه جزم هنا بهذا البحث بخلاف ما يؤمنه
 كلامه أنه منقول صريحا (قوله) أى لما كانت تكفيه (الخ) فيه أمور أحدها هل يعتبر وضوء لكل
 صلاة لا يبعد نعم إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء وثانها هل يعتبر الذى يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة
 من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف فان الفضلة قد تكفى وضوء واحد أو أول المدة صبح وآخرها
 عشاء فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة وثالثها لو كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة
 لو قسمت خصص كلاهما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتام (قوله) ولا
 يجوز إدخار ماء (الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلكم وفتيت اه وحاصله الفرق بين الحاجة

و عليه جرى الاجمال الرمل و جرى التحفة على الفرق بين ما يئسر الا كتمناه عنه بغيره أو يسبل أكله باسفا فلا يجوز التيمم أو لا يكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال والمال و جرى المغنى على اخلاق جواز التيمم لذلك ولا يسع الناس اليوم إلا هذا اه بخذف (قوله) ولا لنحو بل كمك) فمدران الاحتياج للعطش مشروط بان يخشى منه مرضا أو نحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل الكمك كذلك فهو مثله والإفلا ولعل ما ذكرته يمكن ان يجمع به بين الكلامين إذ يبعد القول بأنه كالعطش وإن لم يوجد شرطه وكذا القول بأنه لا يدخل ما ذكر مطلقا وإن خشي منه نحو مرض و عبارة أصل الروضة الحاجة للماء لعطش ونحوه قد دخل بل نحو الكمك في قوله ونحوه ولكن بالقيود المعتبر في العطش كما هو ظاهر اه ثم رابت في السباطى على المحلى مانعه لا لطبخ وبل كمك وفتيت به إلا ان غاف من خلافه وعذو راء ما يأتى وعليه يحمل ما أتى به العراقى من وجوب التيمم حينئذ يصرى (قوله فيها) أى فى الطبخ ونحو اليل (قوله من حيث ذلك) أى نحو المرض السابق ذكره فى السبب الثانى بصرى (قوله أو يظن الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله أو يظن حدوته بعد) تأمل فى الشام هذا المعطوف بقوله مرض الخ لأن بقدر هذا مؤخر اعن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصرى قوله أو يظن حدوته الخ احتياج إلى التامل ويؤخذ منه ان المحرم لو خشى من التجرد طر ومرض كان له اللبس ابتداء وهو متجه مغنى وسيأتى فى هامش التحفة فى الحج نقل ذلك عن فتاوى السيوطى بصرى قول المتن بخاف الخ) شمل تغييره بالخوف ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قاله العدل قد يخشى منه ألف عش و يخالفه قول الشارح أو يظن حدوته بعد وكذا يأتى عن النهاية المغنى ما يخالفه (قوله ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ محذوف أى فتقول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغنى فان قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض شرط بل الشرط ان يخاف من استعمال الماء ما ذكر كاتقرر اجيب بان الغالب ان الخوف لإتباع حصول مع المرض ومع هذا قال ان يخاف من استعماله كذا كان أولى اه (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضا سم (قوله مطلقا) أى باردا أو مسخنا و عبارة عش قدر على نسخته أو لا يجيرى (قوله المعجوز عن نسخته) أى فان وجد ما يسخر به وجب نسخته وإن خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخر به إن علم به فى موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره عش واعتمده الحنفى اه بجيرى (قوله مرضا) أى حدوته (قوله وله وقع) الواو للحال والضمير بالخوف منه من المرض وزادته (قوله خفيف) راجع لصداع ايضا قول المتن (على منفعة عضو) كمى ومهم وخرس وشلل مغنى ونهاية (قوله بضم اوله) إلى قوله و ظاهر فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله بضم الباء إلى أى طول عش وفيه وقفة فليراجع (قوله بنحو المرض) أى كاسفر نهاية مغنى (قوله أى طول مدته) أى مدة يحصل فها هو ع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أخذ من إطلاقهم وهو الظاهر المتعين عش أى خلافا لمن قال أقله قدر وقت صلاة (وكذا زادته) عبارة النهاية والمغنى وكذا زادة العلة وهو إفراط الالم وكثرة المقدار اه أى بان انتشر الالم من موضعه لموضع آخر عش و عبارة سم قوله وكذا زادته فى الروض وشرحه ثم قال ولا يليجه التالم باستعمال الماء لخر أو يرد لا يخاف من الاستعمال معه وعذو رافى

ولا لنحو بل كمك يسبل
أكله باسفا على الأوجه
فهيها (الثالث) من الأسباب
الفقد الشرعى من حيث
ذلك بأن يكون به الآن أو
يظن حدوته بعد (مرض
بخاف معه) ليس بشرط بل
لأن الغالب خوف ما يأتى
مع وجود المرض دون
فقده والمراد أن يخاف (من
استعماله) أى الماء مطلقا
أو المعجوز عن تسخينه
مرضا أو زيادته وله وقع
لا نحو صداع أو تألم خفيف
أو (على منفعة عضو) بضم
أوله وكسره ان تذهب
كنقص ضوء أو سمع
كالخوف على ذهاب أصل
العضو أو الروح أولى نعم
مضى عصى بنحو المرض
توقفت محبة تيممه على التوبة
لتعديه (وكذا بطء البرء)
بضم الباء وقدجا فيهما أى
طول مدته وإن لم يزد الالم
وكذا زيادته وإن لم تقل
المدة (أو الشين الفاحش)

من نحو استحشاف أو نحول
أو نغرة تبق أو لجة تزيد
وأصله الأثر المستكره (في
عضو ظاهر) وهو ما يبدو
في المهنة غالباً كالوجه
واليدن وقيل ما لا يعد
كشفه هشكا للسروة
وبرجع للأول إن أريد
النظر لغالب ذوى
المروآت وظاهر تقييد
نحو العضو هنا بالمحترم
ليخرج نحو يد تختم قطعها
لسرقة أو عاربة بخلاف
واجبة القطع لعود لاحتمال
العفو (في الأظهر) لقوله
تعالى وإن كنتم مرضى
الآية وصح أنه ^{عليه السلام}
قال لما بلغه أن شخصاً
احتلم وبه جرح برأسه
فأمر بالفسل فأتى قتله
قتلهم الله أولم يكن شفاء
الى السؤال والحق ما
ذكر بالمرض لأنه في
معناه وخرج بالفاحش
نحو قليل سواد أو أثر جدرى
وبالظاهر الباطن ولو في
أمة حسنة تنقص بغيرها
واستشكل إن عبد السلام
بأنهم لم يكفوه فلما زادنا
على ثمن المثل وأجيب عنه
بما يقتضى عدم تحقق ذلك
وانه لو تحقق نقصه جاز
التييم ورد بأنه يلزم ذلك

العاقبة اه قالتم بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لا عبرة بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال قتال مل وقد
يقال التألم الناشئ زيادته فرع زيادة المرض فقوله وكذا زيادته مستدرك مع قوله السابق أو زيادته فليتأمل
اه (قوله من نحو استحشاف) أى كفتلورون من يبيض إلى سواد مثلاً والاستحشاف الرقة مع عدم
الرطوبة والنحول الرقة مع الرطوبة والنفرة الحفرة كرى وبجبرى (قوله أو نغرة تبق أو لجة تزيد) ظاهره
وإن صغر كل من اللحمة والنفرة ولا مانع من تسمية شيئاً لأن مجرد وجودهما في العضو يورث شيئاً ولعل
هذا الظاهر غير مراد لأن ما ذكره بيان للشرين وهو مجرد له لا يبيح التيمم بل إن كان فاحشاً تيمم أو يسيراً
فلا عرش أقول بل ظاهر صنيع الشارح كغيره أن ما ذكره بيان للشرين الفاحش لا لاصل الشين (قوله في
المهنة) في القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريك وكلمة الخدق بالخدمة والعمل اه وبعبارة
البجبرى المهنة بفتح الميم مع كسر ثانيه وحكى كسرهما مع سكون الهاء الخدمة اه (قوله للبروة) قال
التلسانى المروءة بفتح الميم وكسرهما بالهمز وترك مع إبداءها أو أوا ملكة نفسانية تقتضى تخليق الإنسان
بأخلاق أمثاله اه وقال الشهاب في شرح الشفاء المروءة فعولة بالضم مهموز وقد تبدل همزته واوا
وتدغم وتسهيل بمعنى الإنسانية لأنها مأخوذة من المرأوى تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يسترذل كالخرف
الدينية والملابس الخسيسة والجلوس فى الأسواق عرش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تقييداً (قوله
ليخرج نحو يد) اه هذا مبني على أن المالك ليس محترماً حتى نفسه وقدره سم أن الأقرب خلافه عرش
واستقرب سم هنا الأول عبارته وهل تقييد النفس أيضاً بالمحترمة أو يفرق بأن الإنسان لا يسوغ له قتل
نفسه فلا يتسبب فيه وقد يسوغ له قطع عضو لا كآلة به تاتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه
فيه نظر ولا يبعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقود أى وإن كان المستحق مجنوناً لا إذ يحتاج
فيجوز لوله غير الوصى العفو عن الارش سم (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وإن انتفياق النهاية لا لقوله ولو
بالتجربة (قوله لقوله تعالى) اه الظاهر أنه تعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كما هو صريح المعنى والنهاية
حيث قدما وذكره هناك (قوله فأمر بالفسل) أى من بعض الصحابة لظنه أن التيمم لا يكفي وإن الفسل
واجب عليه عرش (قوله فأتى) أى بالاغتيال نهاية (قوله قتله) اه مقول القول قال عرش ولا يشكل
هذا الدعاء أمثاله فانه لا يقصد بها حقيقة بل بقصد التفتير اه (قوله ولم يكن شفاء الى السؤال) أى ولم
يكن اهتداء الجاهل الى سببه السؤال عرش (قوله والحق ما ذكر بالمرض) اه عبارة النهاية لاطلاق
المرض فى الآية ولأن مشقة الزيادة والبطء فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق
ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء اه (قوله وخرج) إلى قوله ورد فى المعنى (قوله وأثر جدرى)
بضم الجيم وفتح الدال وبفتحهما الفتان مختار اه عرش (قوله واستشكله) أى قولهم ولو فى أمة حسنة الخ
(قوله لم يكفوه) أى المحتاج لطهر (قوله على ثمن المثل) أى الماء (قوله عدم تحقق ذلك) يعنى أن نقصان
غير محقق فى الرقيق والخسران محقق فى الزيادة على ثمن المثل قال سم قد يقال زيادة الفسل على ثمن المثل غير
محقق أيضاً لأنه بالتقويم وهو تخمين ليس يبين فليتأمل اه (قوله وأنه الخ) أى ويقتضى أنه الخ (قوله
نقصه) أى الرقيق (قوله ورد) أى ما اقتضاه كلام المحيىب من جواز التيمم عند تحقق النقص عرش (قوله
بأنه يلزم ذلك) أى إن قياس هذا الجواب وجوب استعمال الماء فى العضو الظاهر وعدم جواز التيمم إن

لم يتحقق النقص بذلك (قوله في الظاهر) أي بالنسبة للشين اليسير رشيدى (قوله ولم يقولوا به) أي بوجوب استعمال الماء في العوض الظاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أي الرديتاق مثله في الظاهر عش (قوله لأن الاستشكال الخ) فيه نظر لم ينقل كلام الرادو هو ابن شهاب وعبارته واجب بان حصول الشين بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كما ذكر الاصحاب كلهم أنه يجب استعمال الشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص لأن حصوله مظنون وفيه نظر لأن ما ذكره من عدم التحقق جار في الشين الظاهر أيضا وقد جوزوا أنه ترك الغسل والعدول إلى التيمم عند خوفه على الأظهر انتهت فتأمل بصرى (قوله وبما يقتضى الخ) بتأمل سم (قوله استعمال الماء) أي في الباطن عبارة النهاية وقرئ أيضا بينهما بأنه إما امرناه هنا بالاستعمال وإن تحقق نقص لتعلق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم يعتبر حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فأنقلبه وبه وإن فات حقه بالكلية بخلاف بدل الزيادة اهـ (قوله كما يقتل) أي الرقيق (قوله توجيه ما أطلقوه) أي من أنه لا تخوف الشين اليسير في الظاهر والفاش في الباطن (قوله بأن الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويفرق بينه) أي بين الخوف على الكثير في الباطن (قوله يشع فيها) أي في المعاملة عش (قوله ثم إن عرف ذلك الخ) عبارة النهاية والمعنى واللفظ الاول وعلى الاول أي الظاهر إنما يتيمن إن أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه مخوف طيب مقبول الرواية ولو عبد أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه وإلا فلا يتيمن كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السجى وقره وهو المعتمد وإن جزم بغوى بأنه يتيمن وقال الأسنوى أنه يدل لما في المجموع في الأطمعة عن نص الشافعى أن المضطر إذا خاف من الطعام المحضر إليه أنه مسموم جازله تركوا الانتقال إلى الميتة فقد فرقوا إلى الدرجه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك إلا بدليل ولا كذلك أكل الميتة وفي كلام ابن العباد ما يدل عليه أهـ عش قوله ولا كذلك أكل الميتة لك أن تعارضه بأنه ثم أيضا اشغلت ذمته بطب وفاقه وروحه باكل الظاهر وضرة غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل اهـ وباقي عن سم عن الشباب الرملى ما يدفعه (قوله ولو بالتجربة) خلافا لظاهر النهاية والمعنى من عدم كفاية معرفته بالتجربة واشترط كونه عارفا بالطب واعتمده عش والرشدى وشيخنا وكذا سم على البهجة (قوله اعتمد معرفته) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطب خلافا للحج عش أقول وقوله لا أنفأ وينبغي خلافه الخ يؤيد ما قاله حج من كفاية المعرفة بالتجربة (قوله فإخبار عارف عدل رواية) ولو امتنع من الأخبار إلا بآخرة وجب دفعه إليه إن كان في الأخبار كلفة كان احتياجه إلى إخباره إلى سعي حتى يصل للرخص أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصول منه الجواب بكلمة لا تتعب لم تجب لعدم استحقاق الأجرة على ذلك فإن دفع إليه شيئا بلا عذر عاجل ثم ظاهره أنه لو أخبر فاسقا أو كافرا لا يخذل به وإن غلب على ظنه صدقه وينبغي خلافه فتى غلب على ظنه صدقه عمل بقلو تعارض إخبار عدول فينبغي تقديم الأوثق فالأكثر عددا فلو استؤوا أو ثوقوا عددا أنسا قتلوا وكان لهم لم يوجد خبر فأتى فيه كلام المستجيب وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر ولم يكن بعيدا لأن معناه بآخرة علم ثم إن كان المرض مضبوطا لاحتياج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذا الشك واجب عليه ذلك ومن التعارض أيضا ما لو كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره طبيب آخر بخلاف ما يعرفه فتى فيهما تقدم عش وقوله ثم ظاهره إلى قوله ومن التعارض في الجبري سم على البهجة مثله إلا قوله وكان كان لم يوجد إلى ثم إن كان وقوله ومن التعارض الخ في إطلاقه الشامل لماذا لم يل بحجر الطبيب الآخر ظن نفسه نظر ظاهر (قوله وإن انتفيا) أي معرفة نفسه وإخبار عدل بان فقدنى عمل يجب طلب المأمومة فيها يظهر عش (قوله تيمم الخ) كذا في سائر كتبه وكلام شيخ الإسلام في الأسنى والغريمل به ونقله عن الأسنوى والزر كشي واعتمد الخطيب والجمال الرولى

يتحقق النقص والتيمم إن تحقق فليتأمل (قوله وبما يقتضى) بتأمل (قوله بأن الغالب) فيه نظر (قوله تيمم

في الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس في محله لأن الاستشكال فيه أيضا وبما يقتضى استعمال الماء وإن تحقق نقص ذلك كما يقتل بترك الصلاة ورد بأن ترك قتله يؤدي إلى تقويت حق الله تعالى بالكلية ولا كذلك هنا لأن اللبء بدلا ويمكن توجيه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأخير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فأناطوا الأمر بالغالب فيها ولم يعولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذله زائدا على الثمن بأن هذا بعد غشبا في المعاملة وهي لكونها العقل أى مرتبطة بكاله لا يسمح أهلها بالغش فيها كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يشع فيها بالنافه ويتصدق بالكثير فقبل له فقال ذاك عقلي وهذا جودى ثم إن عرف ذلك ولو بالتجربة اعتمد معرفته وإلا فإخبار عارف عدل رواية فإن انتفيا وتوهم شيئا مما مر تيمم

عدم صحة التيمم في ذلك كدى (قوله على الأوجه) خلافاً للنهية والمخفى كما رآ نقلاً (قوله ولو لمته الاعادة) أى وإن وجد الطيب بعد ذلك واخبره بجوازه قبلها سم على البهجة اه بجمري (قوله إلا بعد البرء) أى أو بالطهارة بالماء سم (قوله) وجود من غيره بمبيح التيمم) أى بان هذا المرض الذى بك مبيح للتيمم ويظهر ان يلحق بذلك ما لو تكلف بذلك وتوضأ بصري (قوله في جواز التيمم) أى الذى هو نظير العدول للنية واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة اسم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه سم (قوله بين هذا) أى تؤم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو لشهاب الرملى كما مر آنفاً (قوله التى يخشى) إلى قول المتن وإذا فى المخفى وإلى التنبيه فى النهاية إلى الاقوله يدل له إلى المتن (قوله وقد عجز عن نسخينه) قال سم فى آخر الباب ما فاضه الملو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم لىصى به فى الوقت اتي به شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر لانه واجد الماء قادراً على الطهارة قوله لانه واجد الخ وإى به يفارق مسألة الرحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد فإذا كان سخناً بحيث لو اشتغل تبريداً خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهم بان التبريد ليس من فعله ولا بختياره بخلاف التسخين عس واعتمد الحنفى كما مر (قوله أو تدفئة اعضائه) أى النافعة ما إذا نفعته التدفئة أو وجد ما يسخن به ولم يخف ما ذكر فانه لا يتيمم إذا ضرر حيثئذ والحاصل انه حيث خاف محذور البرء أو مرض حاصلاً أو متوقع جاز له التيمم وحيث لا فلا شرح بالفصل ومع الجواز تازمه الاعادة لندرة فقد ما يسخن به الماء ويؤثر به البعض كدى قول المتن (وإذا امتنع استعماله) أى الماء أى وجوبه بمعنى وباتى عن النهاية ما يوافق اوله لهذا وأخبره لما جرى عليه الشارح (قوله لعله) من جرح أو كسر أو مرض نهاية أى أو نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية لم يرد بامتناعه تجزئ به بل امتناع وجوب استعماله ويصح ان يرد به تجزئ به أيضاً عند غلبه ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم قال امتناع على أباه أو قال عس قوله عند غلبة ظن الخ افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جاز له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيثئذ فحيث اخبره الطبيب بان الغالب حصول المرض حرم استعماله الماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه وبعبارة الرشيدى لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعنيين خلافاً لما يؤهمهم كلامه مر اه (قوله مع خشية محذور الخ) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه سم أى بل الحرمة مقيدة بالظن اخذنا من قول الشارح لا يبدل قوله السابق الخ فانه قيده هناك بظن الضرر بل بغلبته كما مر آنفاً عن النهاية وحاشيته (قوله عامر) شامل لبطله البرء عبارة البجري عن عس وانظر

على الأوجه) وايداه الاسوى بمسئلة اسم المذكورة (قوله إلا بعد البرء) أى أو بالطهارة بالماء (قوله فى جواز التيمم) أى الذى هو نظير العدول للنية واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة اسم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه (قوله) لو لمته بيقين لكن ان تقول إذا كان المراد ان الصلاة لو لمته فى وقتها ييقين فلا يبرأ منها إلا بيقين سقط هذا الدال على تجزئ به تأخير القضاء عن الوقت عند عدم البرء أو وجود الخبر فتأمله (قوله وإذا امتنع استعماله الخ) فى شرح الباب قال الاسوى ويسن إذا تعذر مسح الأذنين ان يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما كذا إذا تعذر غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق اه ويبلغى سن تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره) قد يقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ منه ما ذكر وان كان الماخوذ صحيحاً (قوله مع خشية محذور) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه (قوله فى غير الشين) من غير الشين بطله البرء فيفيد اتجاه التحريم فيه وقد يتوقف فى عدم التحريم فى الشين وفى

على الأوجه ولو لمته الاعادة لكن لا يفعلها إلا بعد البرء او وجود من يخبره بمبيح التيمم ونازع ابن الهادى جواز التيمم بما فيه نظر والفرق بين هذا ونظيره لى تؤم سم طعام احضر اليه حتى يعدل عنه للنية بان الصلاة هنا لو لمته بيقين فلا يبرأ منها إلا بيقين يرد باننا لا نقول بعدم ما حقه يرد ذلك بل يفعلها ثم باعادتها وهذا غاية الاحتياط لها مع الخروج عما قد يكون سبباً لتلف نحو النفس (وشدة البرء) التى يخشى منها محذور مما ذكر وقد عجز عن تسخينه أو تدفئة اعضائه (ك) يخوف نحو (مرض) فى اباحة التيمم لما صح ان عمرو بن العاص رضى الله عنه تيمم لخوف الهلاك من شدة البرء فافره صلى الله عليه وسلم على ذلك (وإذا امتنع استعماله) أى الماء (فى) كل البدن وجب تيمم واحد لا غيرا وفى محل من البدن (عضو) أو غيره لعله ويؤخذ من تعبيره بامتنع حرمة استعمال الماء مع خشية محذور مما مر وهو متجه فى غير الشين ويدل له قولهم السابق فان خشى ضرر نحو الشمس حرم عليه استعماله

نعم الشين الظاهر لا يقتضي حرمة إلا في قرن تنقص قيمته ولم يأذن مالكة كما هو ظاهر (ان ٣٤٧) لم يكن عليه ساتر وجب عليه قطعا عندنا

(التيمم) الشرعي خلافا
لما كُتِبَ به التراب عليه
وذلك لتلاخله على العلة من
طهارة (وكذا) يجب (غسل
الصحيح) الذي يمكن غسله
(على المذهب) ولو اية صحيحة
في قصة عمر والسابقة انه
غسل معاطفه وتوضأ
وضوء الصلاة ثم صلى
قال البيهقي معناه انه غسل
ما أمكنه وتوضأ وتيمم
الباقى وتلطف من خشى
سيلان الماء محل العلة بوضع
خرقة مبلولة بقر به لينغسل
بقطرها ما حواه من غير
أن يسيل اليه شيء ويلزم
العاجز استنجاء من يفعل
ذلك باجرة مثله ان وجدها
فاضلة عما يعتبر في الفطرة
فان تعذر ذلك قضى لندوره
ولا يجب مسح محل العلة
بالماء كما فهمه كلامه ويجب
بالتراب إن كان محل
التيمم ما لم يخش منه شيء
عامر (ولا ترتيب بينهما)
أي التيمم وغسل الصحيح
(لجنب) والحائض
والنفساء أي لا يجب ذلك
لأن الأصل لا يجب فيه ذلك
قاولي بدله وإنما وجب
تقديم الغسل إذا وجد ماء
لا يكفي به لأن التيمم هنا
للعلة وهي مستمرة وثم
لفقد الماء فوجب استعماله
اولا لوجود الفقد عند
التيمم والاولى تقديم
التيمم ليزيل الماء اثر

هل يحرم الاستعمال عند خوف بطله البره الظاهر الحرمة اه (قوله نعم الشين الخ) أي الفاحش أخذنا من
قوله ما مر قول المتن (وجب التيمم) وفي شرح العباب قال الاسنوي ويسن إذا تعذر مسح الاذنين أن
يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين او المضمضة او الاستنشاق اه ويذهب سن
تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله خلافا الخ) عبارة المعنى والنهاية وعرف التيمم
بالايف واللام إشارة للرد على من قال من العلماء انه يبر التراب على المحل المعجوز عنه اه (قوله) وذلك لتلاخله
الخ) ويلزم إمرار التراب ما يمكن على محل العلة إن كان محل التيمم ولم يخش مخدورا ما مر نهاية ومعنى
وباقى الشارح مثله قول المتن (وكذا غسل الصحيح الخ) قال في الروض أي والمعنى ولما بين حبات الجدرى
حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما مر اه عش (قوله لرواية) الى قوله وبحت الاسنوي في المعنى
(قوله) ويتلطف) أي وجوب ان يذكر التلطف الى دخول الماء الى الجراحة وقد اخبره الطيب بضرر
الماء اذا وصل اليه عش اه يجزى (قوله) بوضع خرقة الخ) ويتعامل عليها شيخ الاسلام وخطيب عبارة
النهاية وعصرها اه (قوله) فان تعذر ظاهره أنه يقضى ولو مع الاتيان بالمس الا في كلامه المصرح به
هنا في النهاية وقد يوجه بان الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد أو ما لا يجب المس فلا نه اتيان ببعض الواجب
لانه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليتأمل بصري (ذلك) أي الاستنجاء عش (قوله قضى لندوره)
عبارة النهاية والمعنى وشرح بافضل فان تعذر أمسه ماء بلا فاضة اه قال الكردى قوله له أمسه ماء وهذه تربة
فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة اه وقال عش قوله مر بلا فاضة أي وذلك
غسل خفيف اه وقال البجيرى قوله مر أمسه بلا فاضة فان تعذر الامساس صلى كفاه الطهورين وأعاد
عش اه وهذه عبارات قد تفيد عدم وجوب القضاء مع الامساس (قوله) ولا يجب مسح محل العلة الخ)
وإن لم يخف منه لان الواجب إنما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزم اويضع سائر اعلى الدليل لمسح على
السائر إذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك نهاية ومعنى سم أي بل ينسب الوضع المذكور كإتيان
(قوله) لم يخش الخ) أي ولا لغير التراب على الصحيح فيقضى لنقص البديل والمبدل كإتيان قول المتن (لجنب)
الاولى لم يد الغسل ولو مندو بصري (قوله) والحائض الخ) أي ومن طيب منه غسل مسنون نهاية ومعنى
(قوله) ما وجب الخ) والقول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفي به نهاية (قوله) ليزيل
الماء هذا الباقي إذا دعت العلة الوجه واليد ونظر الزركشي في مسح السائر هل الاولى تأخيرها عن التيمم
كالغسل والذي يتجه ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ما المسح حينئذ كذا في
شرح العباب سم على حج وقوله هذا الباقي الظاهر لكنه قد يوجب تقديم التيمم فيه بما قاله الاسنوي من
أن الاولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غير ما تقدم التيمم حينئذ لكونه بدلا عن غسل الوجه واليد وهو
مقدم على بقية الأعضاء سوى غير الرأس (قوله) وبحت الاسنوي الخ) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه
نهاية (قوله) ثم يتيمم محل تأمل إذ لا ترتيب بين أجزاء الرأس بصري وقد يجاب بأنه لا خروج من الخلاف
الذي أشار اليه السابق الى رده بقوله السابق وتأيمم بوجوب الخ والمتفرع على البحث إنما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله)
تنبيه الى المتن ذكره عش واقره (قوله) ما افادته المتن الخ) انظر من إن افاد ذلك فان كان من اطلاق قوله
ولا ترتيب بينهما للجنب فيقيد أن المراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة
المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكره فيها وإن كان من اطلاق مفهوم قوله الاتي ولم يتحدث فليس بعيدا
فليتأمل سم وقوله فقه ان المراد الخلص منه بان اطلاق المتن لفي الترتيب بين تيمم الجنب وغسل صحيحه

الفرق بين الشين والبطل (قوله) ولا يجب مسح محل العلة) نعم يظهر استحبابه (قوله) ليزيل الماء) هذا الباقي
إذا دعت العلة الوجه واليد ونظر الزركشي في مسح السائر هل الاولى تأخيرها عن التيمم كالغسل والذي يتجه
ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ما المسح حينئذ كذا في شرح العباب (قوله)
وبحت الاسنوي الخ) زاد في شرح الروض عقبه ما نصوفى البيان فيما إذا كان حدثه اصغر مثل ذلك ونقله

التراب وبحت الاسنوي ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل في جرح برأسه يغسل صحيحه ثم يتيمم ثم يغسل باقى بدنه

(تنبيه) ما أفاده المتن أن الجنب إذا أحدث لا يلزمه الترتيب وإن كانت علته في اغضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علته في يده مثلا فتيمم عن الجنباته ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم (٣٤٨) عن الأكرار لأنه فرضا ثانيا فيندرج فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متجه

نظير ما مر في جنب بقى رجلاه فاحتله غسلهما قبل بقية أعضائه وضوءه وما أو ما إليه الكلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو مناف لكلامهم أنه حيث اجتمع الأصغر والأكبر استعمل النظر إلى الأصغر مطلقا (فإن كان محدثا) حدثا أصغر (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية الترتيب الوضوء فلا يتنقل عن عضو عليل حتى يكمله غسلا وبدلا فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخير عنه لأن العضو الواحد لا ترتيب فيه (فإن جرح عضوا فتيمن) يلزمه ما تقر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم تيمم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لأن الرأس يكفي مسح صحيحه فإن عمته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لم يقطر الترتيب أو ما عدا الرأس فتيمم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المفتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما يوجب

شامل لما إذا كانا عن حدثه إلا كبير ولما إذا كانا عن حدثه الأصغر وقوله فليس يعمد وهو ظاهر المنع فإن المصنف لم يتعرض هناك للترتيب أصلا (قوله يشمل الخ) خبر قوله وما أفاده الخ (قوله إذا أحدث الخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فرائضه حدثا أصغرا أو حدثا ثانيا فتيمم عن الجنباته لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لا لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا ثم يحذف (قوله وإن كان) أي تيمم إلا كبير (قوله له غسلهما الخ) بدل عما س (قوله مطلقا) أي تيمما وضوءا قول المتن (فإن كان) أي من العلة معني قول المتن (حدثا) مثله مر يد التجدي ببناء على ما تقدم من نفيه لمن لا يتم وضوءه إلا بالتيمم بصري (قوله حدثا أصغرا) أي قول المتن وبحسب النهاية والمخفى لا قوله أو طلاء وقوله وإن لم يجد إلى المتن (قوله فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقويم التيمم على مسح الرأس وتأخير عن غسل الوجه نهاية (قوله وله تقديمه الخ) مرانه يسن البدء بالوجه فلو كان المانع باقيا نظير بحث الأسنوي بصري (قوله وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية (قوله وتأخير عنه) أي أو توسطه نهاية وشرح بافضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم تيمم عن عله ثم يغسل باقي صحيحه ع ش قول المتن (فإن جرح عضوا) أو امتنع استعماله فيها لغیر جرحه معني ومنهج (قوله ولم تيمم الجراحة الرأس) الاختصار لا يفيدون تعمها كافي النهاية والمخفى (قوله فثلاث تيممات) ولا بد لكل واحد منها من تيمم مستقلة على المعتمد لأن كل واحد منها طهارة مستقلة لا تسكبر لما قبلها ع ش (قوله فأربع تيممات الخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى فلو صلى فرضا لم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد يجزى (قوله أو ما عدا الرأس الخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيمما عن الوجه قبل الانتقال إلى اليد وتيمما عن اليد قبل الانتقال لمسح الرأس وله الماء واليدين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عتقهما كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيث ذلك ما لو عمت الرأس والرجلين نهاية ومعني (قوله ثم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين (قوله ويسن جعل اليدين الخ) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحسب غسلهما كانا كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان سم (قوله كعضوين) أي في التيمم نهاية (قوله نحو الواح) عبارة غير خشب أو قصب اه (قوله لا نجار نحو الكسر) أي كالحل معني ونهاية (قوله أو لصوق الخ) وكذا الشقوق التي في الرجلان احتاج إلى تقطير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي فطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جيرة باقية فيه تفصلها بجري (قوله لإيهام تلك الخ) قد يقال الإيهام مع الواو أيضا فتامله سم (قوله فلم يحتج الخ) ومع ذلك هي

ختم في الرضة ثم قال أنه حسن اه وعبارة الرضة قال صاحب البيان وإذا كانت الجراحة في يده استحب أن يجعل كل يد كعضو فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى وتيمم عن جرحيها ثم يطهر اليسرى غسلا وتيمما وكذا الرجلان وهذا حسن لأن تقديم اليمنى سنة فإذا انقصر على تيمم فقط طهر مبادفة واحدة وأه اعلم انتهى (قوله ما أفاده المتن) انظر من أين أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله لا ترتب بينهما للجنب ففيه ان المراد بين التيمم عن الجنباته وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيهما وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الآتي لم يحدث فليس بعيدا فليتامل (قوله فتيمن عن الجنباته) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لا لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا فإن قيل يفرض هذا في إذا لم يجد ثانيا لا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنباته (قوله ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحسب غسلهما كان كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان (قوله لإيهام تلك)

بعضها ثم مسحه ثم واحد عن الرجلين ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان (وإن كان) على العليل ساتر (أوضح الجيرة) وهي نحو الواح تشد لا نجار نحو الكسر أو لصوق بفتح أو له أو طلاء أو عصابة بقصد (لا) عبارة أصله لا قبل وهي أولى لإيهام تلك أن ما يمكن نزع له لا يسمى ساترا اه ويرد بان من الواضح أن هذا قيد للحكم لا تسميتها ساترا فلم يحتج الواو (يكن نزعها) عنه مخوف بمحذور عامر

(غسل الصحيح) ويتلف بغسل ما أخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وماعذر (٣٤٩) غسله ماتحتها واما كمنه مسه الماء بلا

إفاضة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه أقرب إليهما من المسح فنعين وحرف مسه بمسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المسح هنا وافرقت المسح بأنه أقرب للغسل كما تقرر (وتيمم) لرواية سندها جيد عند غير البيهقي في المحتمل السابق إنما يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم مسح عليها بغسل سائر جسده (كما سبق) في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل أما إذا أمكن نزعه بلا خوف وتحذروا عما فيجب ويظهر أن محله إن أمكن غسل الجرح أو أخذت بعض الصحيح أو كانت محل التيمم وأمكن مسح العليل بالتراب ولا فلا فائدة لوجوب الزرع وسيأتي آخر الباب بقية من أحكامها ومنها أنه يجب عليه وضعها على طهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبيرة) أو نحوها وقت غسل عليه (عاء) أما أصل المسح فلخبر المشعورج السابق وأما تعميمه فلا نه مسح أبيض للعجز عن الأصل كالمسح في التيمم وبه فارت الخف ومن ثم لم تتألف ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعما عني عن مخالطة ماء مسحه له أخذنا ما بقي في

أوضح لاستغنائها عن الجواب ع (قوله لوجوب الزرع) الأول للقول المتن (غسل الصحيح) وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك الخ لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الأمور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالظهر فيكنى الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على جميع الجبيرة أو التيمم إذ أعت الجبيرة الراس فلا يجب الجمع بينهما فإظهار لسان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم طهر ماتحتها من الجرح في الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالظهر كما تقرر ويتردد النظر في أنه هل تعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا أراد الاقتصار على أحدهما لانه أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجرى هذا التردد فيما إذا لم تعام الجبيرة الراس فهل يكفي مسح الجبيرة أو تعين غسل الصحيح المكشوف لانه أقوى وكل من التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود أقوى وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث أمكن ولا فسخ لجميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها مسح (قوله لا للفرق الظاهر الخ) وعبر بعضهم عن الأساس المذكور بالمسح الخ أي الذي في كلام الشافعي وغيره (قوله للفرق الظاهر الخ) وعبر بعضهم عن الأساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق أنه رتبة بينهما كأما وضخته في الأصل كروي (قوله في المحتل السابق) أي في شرح وكذا البراءة والشيخ الخ (قوله إن محله) أي وجوب الزرع (قوله إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالزرع سم (قوله وأخذت بعض الصحيح) أي ولم تات غسله فمع وجودها كما هو ظاهر بصرى (قوله على طهر) أي كامل لا طهر ذلك العضو فقط ع (قوله مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظرم (قوله وقت غسل عليه) أي المحدث دون الجنب أخذنا بما مر (قوله السابق) أي أنفا بقوله لم مسح عليها (قوله وأما تعميمه) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى الإقوله لو كان قياسه إلى وخرج (قوله وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله ومن ثم) أي لاجل مفارقتها الخف بذلك (قوله ثم تأتت) فله المسح إلى أن ينشأ نهاية معنى (قوله وعم الخ) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها على حج أي قبل يكفي للمسح على الجبيرة التي عمها جرم الدم لا في نظره والأقرب الأول وفي حاشية شيخنا العلامة الشربري على المنهج عن مقتضى كلام الباب ما يوافقه ثم راي قول الشارع رم في آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا أن يكون يجر حدهم كثير مانصه والأوجه محل ما هنا على كثير تجاوزه وأحصل بفعله أو على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء لإصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فرأجه ع (قوله وكلامهم هناك في القضاء فيجب مع الدم المذكور لنقصان البدل

قد يقال الإلزام مع الواو أيضا فتأمل (قوله غسل الصحيح) وتيمم كسابق ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة تمام لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الأمور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالظهر فيجب الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على مسح جميع الجبيرة أو التيمم إذا عمت الجبيرة الراس ولا يجب الجمع بينهما فإظهار لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم هو طهر ماتحتها من الجرح في الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالظهر كما تقرر نعم هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردد النظر في أنه هل تعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا أراد الاقتصار على أحدهما أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجرى هذا التردد فيما إذا لم تعام الجبيرة الراس بل في بعض الصحيح مكشوف فإقبل يكفي مسح الجبيرة أو تعين غسل الصحيح لانه أقوى لأنه يرفع الحدث مطلقا بخلاف المسح فإنه يرفع إلى البرمود بدل على التعين فيما ذكران كلام التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود أقوى فليتأمل وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث أمكن ولا فسخ لجميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها (قوله إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالزرع (قوله ويجب مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر (قوله وعمها) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها (قوله

شروط الصلاة أنه يعنى عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى ماسه له (وقيل) يسكني مسح (بعضها)

كالحف وهو يدل عما أخذته من الصحيح ومن ثم لم تأخذ منه شيئاً أو أخذت شيئاً وغسله لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصحيح لما تقر بأن مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسح كل ما مستشكل إلا أن يجب بان تعبد ذلك لما شق اعرضوا (٣٥٠) عنه وأوجبوا الكل احتياطاً وخرج بالماء مسحاً بالتراب إذا كان بعض التيمم فلا

يجب لانه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل نعم يسكن كستر الجرح حتى يمسح عليه خروجا من الخلاف (فأذا تيمم) من ذكره وقد صلي فرضابعد تيمم وغسل مسح كاسر (لفرض ثان) لما يأتي أنه لا يؤدي بالتيمم إلا لفرض (ولم يحدث) يعني ولم يطل تيممه (لم يعد الجنب غملاً) لشيء من بدنه لبقاء طهره كما يأتي (ويعيد الحدث) غسل (ما بعد عليه) لبطان طهر العليل ويلزمه لبطان ما بعده عملاً بقضية الترتيب الواجب على المحدث دون الجنب ويرده ما يأتي أن طهارته باقية بدليل أنه يتنقل به (وقيل يستأنفان) أي الجنب والمحدث لتركب طهرهما من أصل وبدل فإذا بطل البدل بطل الأصل كمنع الحف بناء على الضعيف أن فيه الوضوء (وقيل المحدث كجذب) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه لبقاء طهر العليل بدليل صحة تنفله كما تقرر وإنما وجبت إعادة تيممه المتحد أو المتعدد لضعفه عن أداء فرض ثان به فإن قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثانية لما تقرر من بقاء طهره الأول

والمبدل وليس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تلازم بينهما كما هو ظاهر بل غاية الدم المذكور أن يكون من وضع جيرة فوق أخرى وهو لا يمنع صحة المسح (قوله كالحف) أي أو الرأس وافرقي الأول بينهما وبين الرأس بان في تعميه مشقة النزوع وبين الحف بان فيه ضرر أمان الاستيعاب يليه نهاية (قوله هو) أي مسحها سم (قوله) وأخذت شيئاً (الخ) سكت عمالو مسه مبالاة إضافة كاتقدم فظاهر أنه لا يفتي عن مسحها سم يعني وفيه نظر كاسر (قوله لم يجب مسحها) فاطلا فم وجوب المسح جرى على الغالب من أن السائر يأخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل خطيب (قوله قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فيذكر (قوله من الصحيح) بيان لما أخذه (قوله أنه لا يجب) الأسبك حذف الضمير (قوله) إلا أن يجب الخ هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد يشق سم (قوله كستر الجرح الخ) هل ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم يأخذ من الصحيح شيئاً وقد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ماتحت السائر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسن السائر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراعى خلافاً يرى ذلك سم على صحيح وقد يقال كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع السائر لأن رعاية الخلاف إنما تطالب حيث نفوت مطلوباً باعتدائواحي هنا نفوت الغسل الواجب لعدته عليه اللهم إلا أن يقال أن الكلام مفروض فيما إذا تعذر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسن وضع السائر ليسجده بدل الصحيح منضم التيمم بدل الجرح ع ش أي ومفروض فيما إذا لم يأخذ من الصحيح شيئاً ورأى المخالف أن المسح كالتيمم بدل عن محل الجرح (قوله من ذكر) إلى قوله فإن قلت في النهاية والمغنى لا أقوله وللمتعدد (قوله من ذكر الخ) أي من على عليه سائر عبارة النهاية والمغنى من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأدى فريضته اه وهي أولى (قوله كاسر) أي في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل ومسح كل جيرة لا يمكن نزها وإمساس الماء ما تعذر غسله بما تحتها قول المتن (لفرض ثان) أي وثالث وهكذا نهاية ومعنى (قوله ولم يطل تيممه) أي يحدث أو غيره كردة سم قول المتن (لم يعد الجنب) أي ونحوه غسل الأوى لا مسحاً منه ونهاية ومعنى (قوله ويلزمه) أي بطلان طهر العليل بطلان الخ فإذا كانت الجراحة في اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين نهاية (قوله عملاً بقضية الترتيب الخ) كالونسي من أعضاء الوضوء لغة معنى (قوله) والمتعدد خلافاً للنهاية ومعنى (قوله لما تقرر) متعلق بسقوط الخ وقوله بدليل الخ متعلق ببقاء طهره الخ وقوله أن لا يجب الخ خبر قوله قياس الخ (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى صفة التيمم المتعدد (قوله بل يكفي تيمم واحد) اعتمده النهاية والمغنى وقال الشهاب الرملي (قوله فتعده فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله مصحح الرافعي) أي بقوله السابق ويعيد المحدث ما بعد عليه (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعد عليه (قوله في إيجابه) أي التيمم من حيث هو (قوله أنه الخ) فاعل مرو الضمير للوضوء المجدد وقوله أنه حكاية النيبان لمقتضى التجديد (قوله وهذا) وهو (أي مسحاً) (قوله) وأخذت شيئاً وغسله) سكت عمالو مسه مبالاة إضافة كاتقدم فظاهر أنه لا يفتي عن مسحها (قوله إلا أن يجب) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد يشق (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم تأخذ من الصحيح (قوله حتى يمسح عليه) قد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ماتحت السائر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسن السائر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراعى خلافاً يرى ذلك (قوله لم يعد الجنب غملاً) قال في المنهوج ولا مسحاً أهأى يحدث أو غيره كردة (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى وقوله بل يكفي تيمم واحد هو ما اعتده

بدليل التنفل به أن لا يجب إعادة التيمم المتعدد في الأولى بل يكفي تيمم واحد لأن تعدده فيها إنما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في الثانية أي فتعده فيها الذي جزم به في شرح الرّوض جزم المذهب إنما يناسب مصحح الرافعي قلت هذا القياس له وجه وإن أمكن الجواب عنه بأن الأصل فيما وجب في الأولى أن يجب في الثانية سقط الماء بقاء طهره ففي التيمم المتعدد بحال لأن العلة في إيجابه نقصه عن أداء فرض ثان به وقد مر في الوضوء المجدد أنه في نحو التيمم كالأصل عملاً بمقتضى التجديد أنه حكاية الأول بصفته وهذا مقرب لما هنا فوجب تعدد التيمم هنا إنما هو لتوجد

أى مامرفى الوضوء. وقوله لما هنا أى من وجوب إعادة التيمم المتعدد وقوله هنا أى فى الطهارة الثانية (قوله حكاية الاول) الظاهر الثالث (قوله قلت هذا الثالث اصح) أى فبعد كل منهما التيمم فقطه معنى (قوله ووجهه) إلى قوله أو أما إذا تردد فى المعنى الا قوله أو بطل تيممه والى الفصل فى النهاية إلا ذلك القول (قوله ووجهه الخ) عبارة النهاية وهو قول الأكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه إنما يحتاج إلى إعادة ما بعد عليه ان لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز التنقل اه (قوله كاعلمته الخ) الاخصر الاول كامر (قوله أما إذا حدث الخ) أى أو أجنب ثابعا ش (فرعان) لو أجنب صاحب الجيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعه بخلاف الخف والفرق ان فى إيجاب النزع مشقة ولو كان على عضو جبيرتان فيرفع احدهما لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لان لبسهما جميعا شرط بخلاف الجبيرتين معنى ونهاية (قوله فانه يعيد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الاعضاء كاصر حوايه وكذا يشكل فى الجنب فانه لا يعيد جميع مامر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيد جميعه بل يغسل اعضاء الوضوء عن الحدث الاصغر ومنه ايضا مسح الساتر فى غير اعضاء الوضوء. والظاهر انه لا يعيده لانه رفع جنبه مانتحه من الصحيح وفعا مقيدا بمدة البرء كان مسح الخف رفع حدث الرجل مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فصح قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط سم بحذف (قوله ولو لم يرفع الخ) عبارة المعنى ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراح فى غير اعضاء التيمم ثم أحدث بعدا فريضة من صلاة أو طواف لم يبطل تيممه لانه وقع عن غير اعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فيتوضا ويصلى وضوءه ما شاء من التوافل (ولو برا) بتثليث الزام وهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع العذر جنبيا كان او محدثا ويجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كالمواظف لمة بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة وبطلان بعضها لا يقتضى بطلان كلها اه بحذف وعبارة النهاية ولورفع الجيرة عن موضع الكسر فوجهه قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها وإذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجدان المتييم المامى تفصيله الاق اه أى فيقال ان تحقق ذلك وليس فى صلاة امتنع الاحرام بها وفيها فان وجب قضاءها ككون الساتر اخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وان لم يجب اتها ع ش (قوله أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعضه فلا وجه لإعادة جميعه لارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد القدر المعتل منه فلا وجه للتعبير بالإعادة إذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل سم أى فكان ينبغي أن يقول غسل محل علته كما فى المعنى

شبخنا الشهاب الرمى فقال بكفى تيمم واحد (قوله فانه يعيد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الاعضاء إذ الردة لا تبطله كاصر حوايه وهل يبطل مسح الجيرة فيه نظر (قوله فانه يعيد جميع مامر) لا يخفى اشكاله فى الجنب فانه لا يعيد جميع مامر إذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيده جميعه بل يغسل بعضه وهو اعضاء الوضوء وعن الحدث الاصغر فليتأمل ومنه ايضا مسح الساتر فى غير اعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيده لانه رفع جنبه مانتحه من الصحيح وفعا مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فصح قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط ولو لم يقم مقام الغسل لوجب اعادته لكل فرض والحدث الاصغر لا يؤثر فى طهارة غير اعضاءه ولهذا اطلق المحلى وغيره قولهم فيما إذا حدث وإن كانت العلة بغير اعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للجنب اه فلم يهرضوا المسح الساتر فتأمل وقولهم تيمم الجنب مع الوضوء لا ينافى قول الرضى وان اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته فى غير اعضاء الوضوء ثم أحدث بعده فرضه لم يبطل حكم تيممه فيتوضا ويصلى وضوءه ما شاء من التوافل لان كلامهم بالنسبة للعرض وقوله أعاد المحدث غسل عليه فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعضه فلا وجه لإعادة جميعه لارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد به القدر المعتل منه فلا وجه

حكاية الاول فلم ينظر
لكون التيمم الواحد كفى
فتأمل (قلت هذا الثالث
اصح والله اعلم) ووجهه
واضح كاعلمته لما تقر به
خلافا لمن نازع فيه أما إذا
أحدث أو بطل تيممه فانه
يعيد جميع مامر ولو برأ
أعاد المحدث غسل عليه
وما بعده

فلا يجوز بنجس كان جعل في بول ثم جف أو اختلط به بخروث مفتت ومثله تراب المقبرة المنبوشة لاختلاطها بعذرة الموق وصديدهم المتجمد ومن ثم لم يطهره المطر قال القاضي ولو وقعت ذرة نجاسة في صبرة تراب كبيرة تحرى وتيمم وهو مبنى على الضعيف السابق انه لا يشترط التعدد في التحرى فعلى الاصح لا يتحرى الا ان كان النجس لا يتجزأ ثم جعل التراب قسمين نظير ما مر في فصل الكمين عن القميص بعد تنجس أحدهما ولا يضر أخذه من ظهر كلب لم يعلم النجاسة به مع رطوبة (حتى ما يدوى به) كالارمى بكسر أوله وما يؤكل سفها كالمدبر وطين مصر المسمى بالطفل كاصرح به جمع وما أخرجه الارضة منه وان اختلط بلباعها كعجون بما تع جف وان تغير به لونه وطعمه وريحه ويشترط ان يكون له غبار ولم يذكره لانه الغالب فيه (و) من ثم صرح (برمل) خشن (فيه غبار) ولومته بان سحق وصار له كما بينته في شرح الارشاد وغيره اما الناعم فلا لانه للصوة بالمصنوع وصول الغبار اليه ومن ثم

اخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور لا ما يشمله ويمكن أن يقال قوله ولا يستعمل في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه عش (قوله وذلك) اي اشترائط الطهارة (قوله بالطاهر) اي بالتراب الطاهر (قوله بنجس) اي متنجس (قوله ومثله) اي من التراب النجس (قوله تراب المقبرة الخ) اي تراب البيارة مجمع قاذورات الكنيف (قوله المنبوشة) اي الذي علم نيشها فان لم يعلم جاز بلا كراهة في زيادى قال عش قوله مر فان لم يعلم الخ اي بان علم عدم نيشها او شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شمله لكل من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك ان الاصل الطهارة لم يرد نهى عنه مع الشك اه (قوله لا اختلطها) الاولى التائيد (قوله المطر) اي ولا غيره (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية ابو الطيب اه والمشهور ان القاضي اذا اطلق قال حسن شيخ البيهقي والقاضيان فهو ابو الطيب الطبري فينبغي ان يتأمل في هذا المثل بصرى (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يحز له التيمم منها من غير تحروان كانت كبيرة قوله ان يتحرى وتيمم اه ويتجه في الكبير جدا جواز التيمم بلا تحرك او لا واشتبهت نجاسة في مكان واسع جدا يجوز الصلاة فيه سم (قوله لا يتجزأ) يراجع مفهوم لا يتجزأ واسقطه مر اه سم عبارة عش قوله مر جاز اي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين واعلم مر لم يذكر هذا القيد لتعبيره مر بالذرة فانها لا يمكن انقسامها وقال ابن حجب لا يتجزأ اي حيث لم يمكن تفرق اختلاط من النجاسة فيها اه وانظر لوجه تيمم من غير اجتهاد هل يصح تيممه كالتيمم من تراب على ظهر كلب شك في اتصاله به رطبا ولا جافا ولا يصح كالأصغر اختلاطها طاهر بنجس الطاهر الثاني لتحقيق النجاسة فيما ذكره اه مخدّف (قوله بعد تنجس أحدهما) ظاهره ان فصل أحدهما مع بقاء الكم الثاني متصلا بالقميص ولا يكتفي في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقيق التعدد بما ذكر عش (قوله ولا يضر) الى قوله ولم يذكره في المتن (قوله لم يعلم النجاسة بالخ) فلو علم النجاسة به جازين او شك فيه جاز وقاس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نيشها عدم الكراهة ايضا ويحتمل خلافه لان الغالب هنا الرطوبة ولغظ نجاسة الكلب عش (قوله كالارمى) اي والسيخ بكسر الواو حذوه هو ما لا يثبت اذ لم يعلم الملح فان علام يصح التيمم به معنى ونهاية (قوله بكسر أوله) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرهما لغتان خلافا لالاسنوى اه سم (قوله ومثله) اي من المدر لانه تراب لا من خشب لانه لا يسمى ترابا وان اشبهه معنى ونهاية (قوله بما تع جف) اي كخشل نهاية ومعنى (قوله ان يكون له غبار) فان كان جريشا اي خشنا وندبالا برقع له غبار لم يكف معنى ورايت فتاوى ابن زياد في رجل تسبل دمه عفى كل وقت ومثي اتصل تراب التيمم بالوجه صار طينا قال فالظاهر اخذنا ما تقدم صحة تيممه واول ايضا صحة تيمم من ابلى بكثرة العرق في بدنه كاشاهدنا ذلك في بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التشييف اه كرى (قوله ومن ثم) أى لاجل اشترائط وجود الغبار (قوله برمل خشن الخ) عبارة النهاية و برمل لا يصدق بهضو ولو كان ناعما فيه غبار من ولو بهضو لانه من طبقات الارض والتراب جنس له فلا يصح برمل ولو ناعما لا غبار فيه او فيه غبار لكن الرول لا يصدق بالعضو لمثله وصول التراب الى العضو اه زاد المتن ويؤخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو ان يكون له غبار يعانى بالوجه واليدين (قوله بان سحق الخ) وفي فتاوى المصنف لو سحق الرول الصرف وصار له غبار أجزأ أى بان صار كله بالسحق غبارا وبق منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو نهاية (قوله ومن ثم) اي لاجل الصلوك المذكور (قوله لو علم عدم لصفه) اي او غاب على ظنه فيما يظهر وينبغي ان يقال ولو علم لصوق الخشن الخ او تردد فيه لا يجوز لعدم حصول التعميم الاتي المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح

ذلك بالخشن والتاعم للغالب (٣٥٤) ولا ينافي ما تقرر إعادة الإباء المفيدة لمغاربة الرمل للتراب لانه بالنظر لصورة الرمل قبل السحق نعم

فما أتى في العباب وهو قياس الوضع كما مر فيه وهو ظاهر بصري (قوله ذلك) أي صحة التيمم وعدمها (قوله ولا ينافي ما تقرر) وهو قوله ولومنه بأن سحق الخ كدوى قضية صنع النهاية أن المراد بذلك كون الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أي والاصل بغيره من قال عرش ولا يبعد أنه أي قول المتن وبرمل فيه غبار من المجاز حكما لانه استناد للفظ إلى غير ما هو له من الملابسات وفي سم على حج قد يوجه بأنه لو قال وبغيره من الرمل أو هم اشتراط تيمم عن الرمل أو قول المتن (لا يبعدن) بكسر الدال كنفطو كبرت نهاية ومعنى وقولها كنفط محل تأمل إذ هو لكونه من المائعات ليس من محل التيمم (قوله كنورة) أي قوله ومر في المعنى لا قوله ولا احتمالا (قوله ومثله طين الخ) أي وسحافة نحو أجر معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طفته شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النور يضمن التون حجر الكاسب ثم غلبت على إخلاط أتصف إلى الكلس من زربخ وغيره ويستعمل لازالة الشعر انتهت وفي الصحاح الكلس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يبنى به أو وفي سم على حج قال في العباب ولا يبحر أي وإن كان رخوا كالسكذان أي البلاط وزجاج وخزف وأجر سحقته أهال في شرحوه وإن صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا أو عرش قول المتن (مختلط الخ) أي ولا يتراب مختلط الخ معنى أي يقينا عرش (قوله بخص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجلس أو الجير شيخنا (قوله وزعفران) أي ومسلك عرش (قوله لانه نعمته) يؤخذ منه مع ما مر في الرمل التاعم أنه لو علم عدم منه لم يضر بصري (قوله ولو احتمالا) إطلاقه يقتضي أن الامر كذلك ولو كان مرجوحا جدوا هو محل تأمل لتصريحهم بالاكشاف بغلبة ظن التعمم بصري أي ولعل لهذا أسقطه النهاية والمعنى (قوله وكذا خبث الخ) اعتمدهم وقوله بأن استعمال الخ أي ثم بشرطه سم على حج وهو لم يزل محل الاحتياج للتطهير إذا استعمله في غير الأخيرة أما إذا استعمله فيها فهو ظاهر كالغسالة المنفصلة منها وأما مدر الاستعمال إذا طهر أو استعماله في غير الأولى ولم يلوث فهل يكفي هنا إذا ذوق وصار ترابا لانه، يخفف لانه لا يزال ولا زالت المنع فيه نظرا لا القرب الثاني عرش أي كما يفيد قول الشارح يرد بان السبب في استعمال الخ (قوله كالماء) عبارة والمعنى والنهاية لانه أدى به فرض فلم يجز استعماله ثانيا كالماء أو (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى سم (قوله بدليل ان ماء السلس الخ) قد يقتضي ان استعماله اتفاقا لكن قال المتن وفي عرش عن الاسنوي مثله ما ضعه ويجرى الخلاف في اناء المستعمل في طهارة أو انما الحدث فان حدثه لا يرفع على الصحيح أو قول المتن (ما بقي بعضه) أي حيث استعمله في تيمم وأجب عرش (قوله بعدم مسحه) عبارة غير محالة تيممه أو (قوله بالمثلثة) أي قوله نعم في النهاية والمعنى (قوله بعدم مسحه) خرج به ما تناثر بعده مسامسه كالطبقة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع سم عبارة والمعنى والنهاية أما ما تناثر ولم يمس العضو بل لا في ما صق بالعضو فليس يستعمل قطعا كالباقي في الأرض أو (قوله لم يجز) أي خلافا للاسنوي نهاية ومعنى (قوله وإيهام قول الرافعي الخ) عبارة المعنى وقول الرافعي إنما ثبت للتناثر حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية وأعرض التيمم عنه مراده كما قال شيخنا ان ينفصل عن المساحة والمسوحة لا ما يفهمه الاسنوي من أنه لو أخذه من الهواء قبل إعراضه عنه أنه يكفي أو وفي البصري بعد ذكره عن النهاية مثلها ما ضعه أو قول رابطة في تعليقه منسوبة لطلحة ثنائي من متأخري المصريين ان حصل كلام الرافعي أنه يشترط في الحكم على المتناثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكلية عن المساحة والمسوحة وجبوا وأعرض التيمم عنه وفرع الاسنوي على الثاني أنه لو أخذه من الهواء وتيمم في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافا للاسنوي أو (قوله نوع قلب) قد يوجه بأنه لو قال وبغيره من الرمل أو هم اشتراط تيمم عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب ولا يبحر أي وإن كان رخوا كالسكذان كما قاله في شرحه وزجاج وخزف وأجر سحقته أو قال في شرحه وإن صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا انتهى (قوله وكذا خبث الخ) اعتمدهم وقوله بأن استعمال أي ثم بشرطه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى (قوله بعدم مسحه) خرج به ما تناثر بعده مسامسه كالطبقة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع (قوله

التيمم حقيقة أعماها بالغبار الذي صار ترابا بالرمل في العبارة نوع قلب وهو ما يؤثره الفصحاء لأغراض لا يبعد قصد بعضها هنا لا يبعد كثورة وسحافة خزف ومثله طين شوي وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما صاحبه نارسا وقد لم يضر رمادا (ومختلط بدقيق ونحوه) كجص وزعفران أو قل الخليط جدا بحيث لا يدرك لانه لنعمته يمنع وصول التراب للعضو (وقيل ان قل الخليط جاز) نظير ما مر في الماء ويرده ما تقرر ان قليل الخليط دنا يمنع ولو احتالا وصول الطهر للعضو لكثافته بخلافه ثم للطافة الماء (و) مر ان التراب لا بد أن يكون طورا لا يخبث (لا) يصح التيمم (يستعمل) في حدث وكذا خبث فما يظهر بان استعماله في مقامات (على الصحيح) كالماء بل أولى وكون التراب لا يرفع الحدث فلا ياتر بالاستعمال بخلاف ما يرد بان السبب في الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر بل زوال المنع من نحو الصلاة بدليل ان ماء السلس مستعمل مع أنه لا يرفع حدثا فاستويا (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضه) أي التيمم بعدم مسحه وكذا ما تناثر بالمثلثة منه بعد

مسحه وإن لم يضر عنده فلو أخذه من الهواء عقب انفصاله عما مسه لم يجز وإيهام قول الرافعي وإنما ثبت له حكم الاستعمال إذا

انفصل بالكلية وأعرض عنه الأجزاء غير مرادله لأن غايته أنه كالما هو يضربه ذلك فأولى التراب نعم يفرق أن في أنه لا يضرب نارفع اليد بما فيها من التراب نعم عودها اليه لأنه لا يحتاج لهذا هنا نزوله منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالنقاط من الماء وما قيل في توجيهه مقابل الاصح أن التراب كثيف إذا علق بالحل منع غيره أن يعلق به بخلاف الماء لرفقه يرد بأن ذلك (٣٥٥) بفرض تسليمه لا بما يقتضى علوق

بعض المماس لا كله فبعض المماس متناثر وقد اشتهر فنع الكل لعدم التميز من ثم لم يميز المماس عن غيره وتحقق أن المتناثر هو ذلك الغير لم يكن مستعملا كما هو واضح ثم رابت المجموع صرح بذلك أنه قسم المتناثر الى ما أصاب العضو ثم تناثر عنه وصحح انه مستعمل الى ما لم يسه البتة وإنما لاق ما لصق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالأرض اه نعم لا يضرب نارفع اليد عن العضو ثم عودها اليه لمسح بقية الاحتياج اليه هنا لا في الماء كاتقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث يمتناثر اليه شيء مما ذكر (ويشترط قصده) أي التراب لقوله تعالى فقيموا أصدعيا أي اقصده بالنقل بالعضو واليه (فولسته) أي التراب (دبح عليه) أي على وجهه أو يده (فردده) على العضو (ونوى لم يجز) يضم أوله لانتهاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وان قصد بوقفه في مهبها التيمم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتاه لما قصد الرمي ومن ثم لم واخذه من

بجله قالو به يعلم الدفاع ما ورده على الأسنوي أن الرافعي إنما ذكره فيها إذا رفع يده وأعادها وكل به مسح العضو اه وهو كلام توجيه وفي تناقض علامة الزمن ومقتضى ابن عبد الرحمن بنزاد رحمه الله تعالى الذي تميل اليه اعتمادا ما قاله الرافعي وجرى عليه الشيخ زكريا في شرح الروض والسلم بوردى في حاشيته وشيخنا العلامة المزج في عيابه والكلام الودادي كوكبه والعلامة تقي الدين الفقي في مهمات المهمات وغيرهم وان المتناثر قريب من المتناظر من الماء وقد قالوا بابطالها من حيث الحكم باستعماله فالغا وجه أن المستعمل طهور لانه لا يرفع الحدث اه بصري (قوله) لأن غايته أنه كالما قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بأنه لا يثبت على العضو ولا يجرى عليه فاغفر فيه ذلك دفعا للشبهة ثم (قوله) مقابل الاصح) وهذا الوجه ضعيف جدا وغلط فكان التعبير بالصحيح اولى معنى ونهاية قوله عاق بكسر اللام من باب علم يعلم ع (قوله) وتحقق أن المتناثر هو ذلك (الح) ولوشك امس المتناثر العضو لا ما فالقياس الحكم ببقاء طهوريته سم وبصري وعش (قوله) نعم لا يضرب نارفع (الح) يفتى عنه قوله السابق نعم يفرق أن (الح) (قوله) وعلم) الى المتناثر النهاية والمغنى (قوله) من ذلك) أي من حصر المستعمل فبما ذكر نهاية ومعنى (قوله) كثيرين) أي او واحد وقوله من تراب يسير أي في نحو خرقة نهاية ومعنى (قوله) أي التراب) الى قوله من ثم اشرط في النهاية والمغنى لا قوله بالنقل الى المتناثر وقوله لانه الى لو اخذوه قوله مع التية الى كفي (قوله) بالعضو واليه) الاوضح ما وافق لما بان الى العضو به وبغيره (قوله) يضم اوله) ويصح أن يفتح اوله بناء على أن تعاطي العبادة الفاسدة حرام نهاية أي والاصل في الحرمة إذا انقضت للعبادات عدم الصحت والافلا يلزم من الحرمة عدم الصحة رشدي وعش (قوله) لانه (الح) قد يمنع عبارة المغنى والنهاية والقصد المذكور لا يكتفي هنا بخلاف بالبرز للطر في الطهر بالماء فانفسلت أعضاؤه لأن الما موره به في الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اه (قوله) أوسفته) أي الريح (قوله) مثلا) أي اوبده الاخرى (قوله) مع التية المتناثر (الح) قد يوه هذا انه لم يفتقر بالاختلاف بالرفع انه لا يجرى وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدما أن وجودها من اول الرفع ليس بشرط بل الشرطان توجب قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصري عبارة سم قوله ورفع اليد (الح) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي مكان حيث سبقت بمساحة العضو للتراب المعسوح لان النقل من ذلك الجدل الذي وجدت النية عنده كاف سم (قوله) فعلك (الح) بتخفيف العين وتشديد هاء كاف المختار عش (قوله) فعلك وجهه) أي اوبده (قوله) اجزا ايضا) قد يقال بذهي الاجزاء وان لم يكنف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في الهواء بحيث لولا التحريك ما حصل لان هذا نقل بالعضو فليتامل سم عبارة عش ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاد الهواء بالغباء على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه سم على المنهج اه (قوله) مقترنة بنقل المأذون) مقتضى ما ساقى انها اذا وجدت قبل مسح الوجه اجزا بصري (قوله) ومستدامة (الح) عبارة النهاية والمغنى ويشترط أن ينوى الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه

لأن غايته أنه كالما قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بأنه لا يثبت على العضو ولا يجرى عليه فاغفر فيه ذلك دفعا للشبهة (قوله) وتحقق أن المتناثر هو ذلك) لوشك امس المتناثر العضو لا ما فالقياس الحكم ببقاء طهوريته (قوله) رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي مكان حيث سبقت بمساحة التراب للعضو المعسوح لان النقل من ذلك الجدل الذي وجدت عنده كاف (قوله) اجزا ايضا) قد يقال بذهي الاجزاء وان لم يكنف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في

العضو ورده اليه أوسفته على اليد فمسحها وجهه مثلا أو أخذها من الهواء ومسح به مع التية المقترنة بالاختذ في الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفي لوجود النقل المقترن بالنية حينئذ وظاهر أنه لو كنف التراب في الهواء ففعل وجهه فيه أجزاء أيضا كالو معك بالأرض (ولويم) بلا اذنه لم يجز كالموسفة ريح أو (بأذنه) بأن نقل المأذون التراب للعضو ومسحه بنوى الآذنين معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة

إلى مسح بعض الوجه (جار) ولو بلا عذر (٣٥٦) إقامة لفعل ماذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون الماذون مبرأ ولا يبطل نقل الماذون

قال ع ش ولم يذكر اشتراط الاستدامة لما يأتي من أن المتعمد عدم اشتراطه اه (قوله ولو بلا عذر) لكن يستحب له أن لا ياذن لغيره وذلك مع القدرة خرو وجام من الخلاف بل يكره له ذلك ويجب عليه عند العجز ولو باجرة عند القدرة عليها معنى ونهاية (قوله) ومن ثم اشترط كون الماذون مبرأ) خلافاً لما مر من إطلاق شيخ الاسلام والمفتي والنهية عبارته مر ولو صديداً وكافراً وحاقضاً ونفساً بحيث لا تقض اه أى بمسها كان يكون بينهما محرمية أو صغر أو مسته بما حل ع ش قال ع ش قوله مر ولو صديداً مبرأ يذو وجب ونقل سم على المنهج عن مر انه لا يشترط كونه مبرأ بل ولا كونه ادسياً وعبارته نزع قائم له لا فرق في صحة نقل الماذون بين كونه ذكراً أو أنثى ولا بين كونه عاقلاً أو كونه مجنوناً ولو صديداً لا يبرأ وادعية محبة تفعل بامرء انتهت لا يقال لا فعل له في هذه الحالة لا ناقول فعل الدابة المعلقة بامرء وأشار به بنزلة فله فليتا مل اه ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كما نقل عن مر بالدرس اه عبارة الرشيدى قوله مر ولو صديداً ولو غير مبرأ كما في به الشارح بل ائفى بان البيهية مثله اه (قوله مبرأ) قد تبينه انه لا يشترط التمييز بل الشرطان يترتب نقله عن نحو اشارته الى انه حينئذ يكون بنزلة نقله وهو فليتا مل سم (قوله) ولا يبطل نقل الماذون الخ) قال فى النهاية ولو يولعه غيره باذنه فاحدثا أحدهما بعداخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضى حسين فى فتاويه وهو المتعمد أما الأذن فلا نه غير ناقل وأما الماذون له الا نه غير متميم وكذا لا يضر حدثها فى الحالة المذكورة ايضاً اه وقال فى المفتى وهذا هو المتعمد وإن قال الراى يذنى ان بطل يحدث الامر كما فى تعليق القاضى حسين اه وإن كان ماقاه فى حدث الاذن محله فى إذا وجد قبل التية او بعدها وجددها قبل مسح الوجه فواضح ولا إشكال جداً والحاصل ان نوى أى بعد الحدث عند ابتداء الماساة قبل انتقال التراب إلى الوجه فواضح أنه يكتفى به لوجود النقل المقرن بالنية المتعمدها وإن نوى بعد انتقال التراب الى الوجه فيذنى ان لا يعتد به بصري بخذف وحمل ع ش كلام النهاية على الشئ الثانى وافره عبارته قوله مر لم يضر الخ اه ولا يجب عليه تحددية التيمم كما يأتى وقوله اما الأذن الخ خلافاً لابن حجج اه ونقل سم عن مر ما يصرح بذلك وافره عبارته قوله كذا قاله القاضى الخ اعتمده مر قال وعلى هذا يكتفى بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم رايته فى النهاية والمفتى فى شرح قول المصنف الا نوى وكذا استدما الخ ما يصرح بذلك (قوله) ومن ثم) أى لاجل حصر النية فيما ذكر (قوله) وبه) أى بقوله لا فى النية الخ (قوله) بجماعة) أى الغير المحجوج عنه قوله لا نه الخ إلى الحاج عن الغير (قوله) (لاذن) إلى قوله واجب فى النهاية والمفتى قول الماتن (وأركانها) أى التيمم وركن الشئ سجا به الاقوى معنى ونهاية (قوله) خمسة) النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وسناتى مرتبة كذلك نهاية (قوله) واجب عن الاول الخ) هل رد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلاً مع عدمه ان أركانها ونحو العائد لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدمه ان أركانها سم (قوله) طهورية الماء) لعله من إضافة الصفة إلى موصوفها كما يفيد قوله الا نوى فلم يحسن عدله الخ الماء الطهور (قوله) بمحل التيمم) الاضافة لليبان والاولى بالتيمم (قوله) بان الماطر الخ) قد يقال بتأنيده مامرله انفا ان تراب الملاحظة مستعمل دلو لم يكن له دخل فى التطهير لما تاتر قدره بصري وسم اقول دفع الشارح المناقاة بقوله لكن بشرط الخ (قوله) تم) أى فى الملاحظة (قوله) وجهه) أى مزج الماء بالتراب وقوله استقلاله أى التراب وقوله بهذا التيمم وقوله بخلاف المامتم أى فى الوضوء (قوله) بدليل

الحوادث بحيث لو لا التجرىك ما حصل لأن هذا نقل بالعضو فليتا مل (قوله) كذا قاله القاضى ومن تبعه) اعتمده مر قال وعلى هذا يكتفى بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه (قوله) واجب عن الاول) هل رد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلاً مع عدمه ان أركانها ونحو المصلى لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلاً مع عدمه ان أركانها ونحو العاقد لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدمه ان أركانها (قوله) بان الماطر ثم هو الماء) قضية هذا المحصر ان التراب غير

بحدوث الأذن لأنه غير مباشر للعبادة فهو كجماع المستاجر فى زمن احرام الاجير كذا قاله القاضى ومن تبعه والمتعمد بما يحته الشيطان أنه يبطل لأنه المباشر للنية بل والعبادة لأن ماذونه إنما ناب عنه فى مجرد ادخال التراب ومسح عضوه به ومن ثم لم يضر كفره لا فى النية المحققة للعبادة والمحصلة لها وبه فارق المقيس عليه المذكور وبؤده قولهم لا يضر حدث الماذون لأن النوى غيره وبه فارق بطلان حجة عن الغير بجماعة لأنه النوى ثم (وقبل يشترط عذر) للأذن لأنه لم يقصد التراب ويرده ان قصد ماذونه كقصده (وأركانها) خمسة وزاد فى الروضة التراب وقصده وقال الرافعى الاحسن إسقاطها لانهم لم يعدوا المامر كنفائى الوضوء فكذا التراب ولأنه يلزم من النقل القصد وأجيب عن الاول بان اشتراط طهورية الماء لا يختص بالوضوء بل يشاركه فيه الغسل وإزالة النجس فلم يحسن عدده كذا الوضوء بخلاف التراب فانه يختص بمحل التيمم ويرد بمنع اختصاص التراب ايضاً لوجوبه فى الملاحظة فساوى الماء إلا أن يفرق بان الماطر ثم هو الماء لكن بشرط مزجه فاخص استقلاله بالتطهير به لحسن عدده وكنا فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بانفك القصد عن النقل بدليل ما

ما من فيمن وقف بمسرح قاصد التراب ورد بأن المدعى أنه يلزم من النقل القصد أى لوجوب (٣٥٧) قرن الثانية كما يأتي لأعكسه فلا يراد

ما ذكر في الوقوف بمسرح
الريح لان الذى فيه انه لم
يلزم من القصد النقل نعم
قال السبكي افراد القصد
بالحكم عليه بالركنية أولى
من عكسه المذكور في المتن
لان القصد مدلول التيمم
المأمور به في الآية والنقل
لازم له وبجانب منع لزوم
النقل كما يقتصر وبسليمه
فما في المتن هو الاولى لانه
ذكر اول المأمور رعاية
لفظ الآية ثم اللازم لانه
المطرود وهو الطريق لذلك
المأمور (نقل التراب)
أى تحوله من نحو الارض
أو الهوا الى العضو
المسوح بنفس ذلك
معضو كان معك وجهه
ويده بالارض ولا بد من
الترتيب حقيقة إذ لا يمكن
تقديره هنا أو بغيره من
ماذونه كما مر او من نفسه
كان اخذ ما سفته الريح من
الهوا أو من الوجه كما يأتي
ثم رده اليه وكان سفت على
يده او كره ولو قيل الوقت
فسحبه بعده لانه النقل به
لوجه إنما وجد بعد الوقت
وأفهم النقل ركنًا بإطلاقه
بالحدث قبل مسح الوجه
ما لم يجد الثانية قبل وصول
التراب للوجه لوجود
النقل حينئذ (فلو نقل
من وجهه) اليه او (الى يد)
بان حدث عليه بعد زوال
نراه بالكلية تراب آخر

ما من فيمن وقف (الخ) فانه في هذه الصورة قصد ولم ينقل وقوله لأعكسه أى أن القصد يلزم منه النقل نهاية
(قوله قال السبكي) الى قوله وبسليمه في النهاية (قوله قال السبكي (خ) بالتأمل الصادق يظهر انه بعد النقل
ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ زائده هو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد ليس شيئًا زائدًا على النقل
والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السبي لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصد قصد
حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية الاستباحة كفى
وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح سم (قوله كما يقتصر) أى في
الوقوف بمسرح الريح (قوله ذكر اول) أى في قوله ويشترط قصده و (قوله حصوله) الاولى قصده (قوله)
وبسليمه أى بان يراد بالقصد القصد المتصل بالمقصود (قوله المأمور) أى القصد و (قوله رعاية
لفظ الآية) أى لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد و (قوله ثم اللازم) أى النقل و (قوله لانه
المطرود) أى لان النقل يوجد ابدًا بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او اليه لا بد منه
مطلقا إلا ان القصد لازم له كما صرح به فهو أيضا موجود ابدًا سم وقد يجاب بأن قول الشارح المذكور
مبنى على تسليم لزوم النقل للقصد ومعلوم انه لا يلزم من وجود اللازم وجود المأمور فنبه الشارح على ان
النقل يستلزم القصد ايضا فالزوم على تسليم ما قاله السبكي من الطرفين وبذلك يتدفق استشكل البصرى
ايضا بما نصه قوله لانه المطرود هذا لا يتناسب التسليم فتدبره اه (قوله لذلك المأمور) أى القصد سم (قوله)
أى تحوله الى قول المتن كفى في المعنى ما يوافقه لا يقولوا لا بد الى او بغيره والى واثباتها في النهاية ما يوافقه إلا
ذلك القول (قوله وأفهم عند النقل (خ) عبارة المعنى والنهاية فان قيل أن الحدث بعد الضرب وقبل مسح
الوجه يضر كالضرب قبل الوقت اوع الشك في دخوله مع ان المسح بالضرب المذكور لا يتقاع عن التمسك
والضرب بماعلى الكم واليد فينبغي جوازه في ذلك اجيب بانه يجوز عند تجديد النية كما لو كان التراب على
يده ابتداء والمنع إنما هو عند عدم تجددها بطلانها وبطلان النقل الذى قارنته اه قال عرش قوله فان
قيل الخ حاصله ان ما عاين به الاجزاء في مسألة التمسك حاصل بالاولى فبالا واحد بين النقل والمسح وقوله بانه
يجوز أى المسح بالضرب المذكور وقوله عند تجديد النية أى قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله
مر وبطلان النقل فلوم يجددها لا اعتداسا التراب لم يكف لاتقاء النقل اه (قوله بان حدث عليه) أى
على الوجه (قوله منها اليها) عبارة النهاية والمعنى من يد الى اخرى او من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله
ومسحه به اه (قوله جازان بمسح (خ) و (قوله جاز مسح به (خ) خالفه المعنى فيما قال يشترط قصد

مظهر أصلا وهو مع منافاته لقوله فاختص استقلاله فتأمل فيه نظر لان ما يدل على أنه أيضا مظهر تأثره
بالاستعمال حتى لو جففه لم يصبح التيمم به لاستعماله فلوم يكن مظهرا فلا وجه للحكم باستعماله وانتقال المنع
اليه وايضا قرب التيمم إنما هو بمسح وتراب المخلاة مسيح ايضا فتأمل (قوله نعم قال السبكي (خ) بالتأمل
الصادق يظهر انه بعد النقل ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ زائده هو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد
ليس شيئًا زائدًا على النقل والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السبي لعدم وجود النقل فان قيل
المراد بالقصد حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية
الاستباحة كفى وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح (قوله وبسليمه)
لا يقال السبكي جعل القصد ملزوما للنقل لا زاموا والشارح عكس فكيف يكون ما قاله الشارح مبنيا على تسليم
ما قاله السبكي لان هذا غلط وقوله هو الطريق لذلك المأمور موافق لقولهم واللفظ لشرح الروض والنقل
طريقه أى طريق القصد (قوله رعاية لفظ الآية) أى لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد
لانه المطرود أى لان النقل يوجد ابدًا بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او اليه لا بد
منه مطلقا إلا ان القصد لازم له كما صرح به فهو أيضا موجود ابدًا (قوله المأمور) أى القصد (قوله)

فأخذه ومسح به يديه (أو عكس) أى نقل من يد الى وجه وكذا منها اليها (كفى في الأصح) لوجود حقيقة النقل ولو أخذه لمسح به وجهه فتذكر
أنه مسح جاز أن مسح به يديه أو لبدنه ظنا أنه مسح وجهه فبان أنه لم يمسحه جاز مشحبه لان قصد عين المتقول اليه لا يشترط على المعتد

(و) ثانيها (نية استباحة الصلاة) ونحوها ما يقتصر للظهر وسيأتي تفصيل ما يستبيحه ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر فإن أكبر أو عكسه صح بخلاف ما لو تعدد نظيره ما مر في نية المغتسل أو المتوضي غير ما عليه واتحاد النية والاستباحة في الحدين هنا لا يقتضي الصحة مع التمدد خلافاً لما وقع لابن الرفعة (لا) نية (رفع الحدث) أو الطهارة عنه لأنه لا يرفعها ولا لم يطل بغيره كروية الماء ولأنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص صليت بأحبابك وأنت جنب فسيأه جنباً مع تيممه بإفاده لعدم رفعه نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة برفعها فخاصاً بالنسبة لفرض ونوافل جاز كما هو ظاهر لأنه نوى الواقع (تنبيه) قوله صلى الله عليه وسلم وأمر وصليت صريح في تقريره على إمامته وحيث أن قبل بلزوم الإعادة أشكل بأن من تزمه لا يصح إمامته أو بعدم لزومها أشكل بأن التيمم للبرد تنازعه الإعادة وقد يجاب بأنه لما يفيد صحة صلاته وأما صحة صلاتهم خلفه فهي واقعة حال عمتهم لأنهم لم يعلموا بوجوب الإعادة حالة الاقتداء بغيرهم لذلك وخبت فلا إشكال أصلاً

التراب لعضو معين مسح أي أو يطلق اه (قوله وثانيها) إلى التنبيه في النهاية والمخفى لإقوله واتحاد النية إلى المتن وقوله فسيأه إلى قول المتن (نية استباحة الصلاة الخ) يرد بالنظر في نية استباحة مفتحة إلى التيمم من غير تعيين هل يكفي نظير ما مر للشارح في الوضوء ولا على الأول لأن فيه من حيث العموم وعدم إرادته ما سياتي لنا قريباً بصري عبارة البصري على التمهيد قوله ونية استباحة مفتحة إليه بأن نوى هذا الأمر العام أو ينوي بعض أفراد كاسره وإذا نوى الأمر العام استباح أدنى المراتب وهو ما عدا الصلاة وخطبة الجمعة والطواف لأن ما نواه ينزل على أدنى المراتب اه وعبارة شيخنا ويصح أن ينوي النية العامة كان يقول نويت استباحة مفتحة إلى طهر اه وقال عشي بنيني أن يقال فيه أن كان محدثاً حدثاً أصغر لم يصح لشمول نيته للمسكت في المسجد ورامة القرآن وكلاهما مباح له فلا تصح نيته كإلقال في وضوئه نويت استباحة مفتحة إلى طهر وإن كان محدثاً حدثاً أكبر صححت نيته وزلت على أقل الدرجات فيستبيح من المصحف ونحوه اه وقوله كإلقال في وضوئه الخ هذا مخالف لاطلاقهم بالصحة هناك فراجع اه (قوله ما يقتصر الخ) بيان لنحو الصلاة عشي (قوله) وسيأتي تفصيل الخ) عبارة المخفى والنهاية بما يقتصر استباحته إلى الطهارة كطواف وحمل المصحف وسجود تلاوة إذ الكلام الآن في صحة التيمم وأما ما يستباح به فسيأتي اه (قوله) ولو تيمم الخ) ولو نوى الظاهر مقصورة عند جوازه فله الاتمام وأما عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه قاله البغوي في فتاويه معنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصلي بالتيمم فرض الظاهر خمس ركعات أو ثلاثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح لأن أداء الظاهر خمس ركعات غير مباح وكذا لو نوى أن يصلي عراباً مع وجود الثياب اه قال عشي قوله لم يصح بحتم اه (قوله صح) فلو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان تيمم وقتاً يتروأ وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر نهاية معنى أي من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية الأكبر غلطاً وعكسه عشي (قوله) بخلاف ما لو تعدد أي كان نوى استباحة الصلاة عن الأكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفي شرح الكنتز للاستاذ البكري ولو كان عليه حدث أصغر أو أكبر نوى الاستباحة عنهما كفي أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحل نظراً والوجه أنه إذا نوى الأكبر كفي وإن نفي غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه اه وفي قوله وإن نفي غيره المقتضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه ونظراً ولا يبعد عدم حصوله لو قوله الأصغر عنه كإلقال دخل المسجد ونوى سنة الطهارة دون التحية ولكن في كلام الرافعي ما يفيد أنه مع نية رفع الأكبر يرفع الأصغر وإن نفاه سم بخلاف وقوله أنه مع نية رفع يرفع أو يرفع أو يرفع عشي في الغسل الحزم بذلك بلا عزم (قوله) والاستباحة) أي الاستباحة به قول المتن (لأرفع الحدث) أي أصغر كان أو أكبر نهاية ومعنى (قوله) لأنه لا يرفع الخ) أي فلا تسكني لأنه الخ وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن قال بعضهم أنه يرفعه حيث نذاه (قوله لم يطل) أي التيمم (قوله بغيره) أي الحدث (قوله صليت الخ) أي أصليت كإلقال رواية عشي (قوله مع تيممه) أي عن الجنابة من شدة البرد نهاية (قوله إفادة الخ) وقد يقال إن إتمامه بذلك لأن التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه عشي (قوله لفرض الخ) أي أو لفرض فقط أو نوافل فقط معنى (قوله) وأما صحة صلاتهم) أي وإن لم يأسرهم بالإعادة لأنها على التراخي فليس ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر الخ) ولو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتروأ وقتاً ويتروأ وقتاً أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر نهاية معنى أي من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية الأكبر غلطاً وعكسه عشي (قوله) بخلاف ما لو تعدد أي كان نوى استباحة الصلاة عن الأكبر مع علمه أن ليس عليه أكبر وفي شرح الكنتز للاستاذ البكري ما نصه ولو كان عليه حدث أصغر أو أكبر نوى الاستباحة عنهما كفي أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحل نظراً والوجه أنه إذا نوى الأكبر كفي وإن نفي غيره أو الأصغر لم يحصل له إلا ما نواه وفي قوله وإن نفي غيره المقتضى لحصول رفع الأصغر مع نفيه ونظراً ولا يبعد عدم حصوله لو قوله الأصغر عنه كإلقال دخل المسجد ونوى سنة الطهارة دون التحية والفرق بأن مبنى الطهارات على التداخل مع وجود الصرف غير قوي وبيق الكلام فيما لو نوى أحدهما لبعينه فليتنامل هذا ولكن في كلام الرافعي ما يفيد أنه مع نية رفع الحدث الأكبر يرفع الأصغر وإن نفاه نيته (قوله) وأما صحة صلاتهم الخ)

(ولو نوى التيمم لم يكف
جزءا أو فرض التيمم) أو
فرض الطهارة (لم يكف في
الاصح) لأنه طهارة ضرورية
غير مقصود في نفسه فلم
يصلح لأن يجعل مقصودا
بخلاف الوضوء ومن ثم
لا يسن تجديده فإن قلت
كيف لا يصح هذا مع أنه
لإنما نوى الواقع قلت ممنوع
باطلا لأنه وإن نواه من
وجه نوى خلافة من وجه
آخر لأن تركه نية الاستباحة
وعدوله إلى نية التيمم
أو نية فرضه ظاهر في أنه
عبادة مقصودة في نفسها من
غير تقييد بالضرورة وهذا
خلاف الواقع من ثم لم
يكن في تيمم نحو غسل
الجمعة استباحة جازلة لنية تيمم
الجمعة وسنة تيممها لا تخص
الامر فيها ولو أخذ امره

فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتأمل سم (قوله التيمم) إلى قوله فإن قلت في المعنى وإلى قول الماتن
ويجب في التوبة قول الماتن (فرض التيمم) أي والتيمم المفروض نهاية ومعنى قول الماتن (لم يكف الخ)
محله ما لم يصفه لتنعو صلاة حلبي وشبخنا عبارة عرش والجبري على الانزعاج فرع صمم ابن الرمي على
أن محل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذ لم يصفه لنحو الصلاة فإن اضافها كنوت التيمم
للسلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز أخذ من العلة لأنه لا ما يبطال هناك لأن التيمم لا يصلح مقصودا لما اضافه
لم يبق مقصدا سم على المنهج أقول ويستبيح النوافل فقط تنزيلا على أقل الدرجات اه (قوله) لأنه
طهارة ضرورية الخ هذا التعليل يقتضي أن صاحب الضرورة لا ينوي فرض الوضوء لأن طهره طهر
ضروري وليس مرادا عرش (قوله) ومن ثم أي لاجل أنه غير مقصود في نفسه (قوله) لأنه لا يسن تجديده (وقضية
عدم سنه أنه إذا جدل لا يصح لكن نقل عن الشارح مكرر اهته فقط وهو صريح في الصحة عرش (قوله)
كيف يصح هذا) أي عدم كفاية نية التيمم أو فرضه نهاية (قوله) بطلانه أي الصادق لكل وجه (قوله) أو
نية فرضه (قوله) ظاهر في أنه عبادة هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لأنه
إن أراد أن ما ذكر ظاهر في أنه أراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نية فهو ممنوع بل هو خلاف
الفرض قطعاً ضرورة أن الفرض إن لم ينو ذلك وإن أراد أن ما ذكر يدل ظاهره على ذلك من غير أن يكون
هو مبدأ ذلك نأويله فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح سم أي والمدر ك مع
المقابل إلا أن المذهب نقل لا يستحال (قوله) ومن ثم الخ المشار إليه قوله لأن تركه الخ (قوله) جاز الخ
عبارة التبايعوا المعنى نعم إن تيمم ندبا كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله أجزأه نية التيمم بدل الغسل اه قال
عرش قوله مرأجزأه الخ ظاهره وإن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وعبارة حجب من ثم لم يكن الخ اه يعني
تقتضي اشتراط الإضافة وقبه أن قوله بدل الغسل يعني عن الإضافة كما يأتي (قوله) لا تخص إلا امر فيها أي
في تلك النية (قوله) فرضه (الابدالي) (بان نوى فرض التيمم قاصداً أنه بدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض
أصل عرش (قوله) أي بأوله) أسقطه النهاية والمعنى وقال سم قوله أي بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من
أنه لو قرأ قبل ممساة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده اه (قوله) حتى لو عزبت الخ) أي ولم
يجدها قبيل المسح (قوله) بطلانه بعزوها الخ) أي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه أخذ من قوله

أي وإنما يأمرهم بالعادة لا بما على التراخي فليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتأمل (قوله) لم يكف
ظاهره وإن ضمن إلى نية فرض التيمم كونه للصلاة بان نوى فرض التيمم للصلاة قال في شرح العباب ما نصه
فيه قال السنوي لو كانت يده علية فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياج لنية أخرى عند
التيمم لأنه لم يندرج في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسله إلى نية
أخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيها والأوجه الأول وتقدير الجنب الغسل أو التيمم باقيه
هذا التفصيل اه وقضية ذلك أنه لو احتاج لأربع تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الأربعة علة غير
عامة لغبر الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيمم لنية وإن نوى عند غسل
صحيحه رفع الحدث فليتأمل وبقي الكلام لما لو احتاج لتيمم خاص لمعه بشعره ظهره بأن كان جنباً وغسل
ماعداه تلك العلة عن الجنباً ثم حصلت العلة في أعضائه الأربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل
يكفي نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم وجهه عن النية عند التيمم لعله ظهره كما يكفي عن نية تيممات الوضوء
على ما تقرر أو يفرض في نظر (قوله) ظاهر في أنه عبادة مقصودة هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه
وذلك لأنه إن أراد أن ما ذكر ظاهر في أنه أراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نية فهو ممنوع بل
هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة أن الفرض إن لم ينو ذلك وإن أراد أن ما ذكر يدل ظاهره على ذلك من غير
أن يكون هو مبدأ ذلك نأويله فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح (قوله) أي
بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من أنه لو قرأ قبل ممساة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده (قوله)

وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خلف الطبري الصحة

واعتمده وليس من محل الخلاف كما هو ظاهر ما إذا عزبت قبل وصول يده لوجه ثم قرنها بنقلها إليه لما علم مامر أنه حيث بطل نقله قبل وصول يده لوجه فنوى ورفعها إليه وأمرغه عليهما كفى (فان نوى) يتيممه (فرضا وتلا) أى استباحتهما (أيحيا) عملا بنيهما وأفهم تشكيده الفرض عدم اشتراط توحده فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحداهما أو من غيرهما وتعيينه فى إطلاقه يصلى أى فرض شاء وفى تعيينه كان يتيمم لمنزلة أو لفائنة حتى يصلى غيره كالظن بعد دخول وقته لأنه صح ما قصدته لجاز غيره لأنه من جنسه نعم لو عين فاحطاً لم يصح بخلاف الوضوء لأنه يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح ما شاء والتيمم مبيح وبالخطأ صادفت نيته استباحة ما لا يستباح (أو) نوى (فرضا) فقط (فله التفضل على المذهب) لأنه تابع أولوى بالاستباحة وسيعلم أن صلاة الجنازة فى حكم التفضل وإن تعينت عليه وظاهر أن الطواف كالصلاة ففرضه يبيح فرضها ونقله يبيح نقلها (أو) نوى (تفلاً) فقط (أو) نوى (الصلاة)

الآتى وليس من محل الخلاف (قوله) واعتمده (وكذا اعتمده النهاية والمغنى) لكنهما حملا وفاقا للبهات ما نقل عن ابن خفاف على ما إذا استحضرت النية عند مسح الوجه فالتزاع لفظى عبارتها واللفظ الاول قال فى المهمات والمنهج الاكتفاء باحضارها عندهما وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لا فى خلف الطبرى وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لان الزمن يسير لا تعزب النية فيه غالباً حتى أنه لو لم ينبز إلا عند ارادة المسح للوجه أجزأ ومقابل الاصح لا يجب الاستدامة كالواقرة نية الوضوء اول غسل الوجه ثم انقطعت اه قال عرش قوله هو غالباً كون التعبير بالاستدامة جرياً على الغالب وان غزوبها بين النقل والمسح لا يضر ببعده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلته فى اعتبار الاستدامة اه وقال الرشيدى قوله هو ومقابل الصحيح لا يجب الاستدامة إلى أى يكفى قرنها بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه اه (قوله مامر) أى فى شرح نقل التراب (قوله وليس) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله) فلو نوى فرضين (الخ) أى كان نوى استباحة الظهر والصدر وبنى الصحة أيضاً فيما لو نوى أحد فرضين لابعينه كان قال نويت استباحة الظهر والعصر عرش (قوله حتى) ظرف لقوله يتيمم (قوله) نعم لو عين (الخ) أى كن نوى فائنة ولا شيء عليه وأما عليه عصر وكذا من ظن أو شك هل عليه فائنة فتيمم لهما ثم ذكر الماصح تيممه لان وقت الفائنة بالتذكر كما سياتى معنى ونهاية قول المتن (أو نوى فرضاً فله التفضل) أى مع الفرض تقدم عليه أو تأخر نهاية ومغنى قال عرش قضية إطلاق المتن أنه يستبيح بنية الفرض الصلوات الخمس وغيرهما من القرائض وان لم يقيد الفرض فى نيته بالمعنى لان الفرض اشتهر فى الفرض العيني بحيث إذا رد غيره لا يذكر إلا مقيداً فوجب حمل اللفظ عليه عند الاطلاق بخلاف الصلاة فانها تصدق على كل من الفرض والتفضل صدقاً واحداً فطلقاً ينزل على اقل الدرجات وبقى ما لو قال نويت استباحة فرض وأطلق فهل يحمل على الفرض العيني فيصلى به ما شاء أو على فرض الكفاية فيصلى به صلاة الجنازة وما فى معناها فله نظرو بعض الهوامش من غير عزوئه يحمل على الجنازة تنزيلاً على اقل الدرجات وأقول حيث جعلت العلة التنزيل على اقل الدرجات فالأقرب حملة على من المصحف وما فى معناه لان ما يصدق به الفرض من المصحف وحمله إذا وجب كان خيف عليه تنجس أو كافر وما يصدق عليه ذلك المسك فى المسجد لا إذا رد الاعتكاف فيه فلا يصلى به فرضاً من الصلوات ولا تفلاً منها اه عبارة البجيرى قوله أو فرضاً فقط (الخ) محله إذا شاءه لعله لا مالو نوى فرضاً وأطلق كان نوى استباحة فرض ولم يدعى ذلك فانه يستبيح باعادة الصلاة لتنزيله على اقل درجات الفرض وهو تمكين الخليل وحمل نحو المصحف لمن نذره أو خاف عليه من اخذ كافر اسم وهذا هو الاحوط اقول قضية إطلاق المتن أنه إذا نوى استباحة فرض وأطلق يستبيح به الفرض العيني كاحدى الصلوات الخمس كما ذكره عرش أو لا وايضاً كلام النهاية والمغنى فى بيان مقابل المذهب وقول الشارح الماراً فتوافر تعيينه فى إطلاق (الخ) كالصريح فى ذلك والله اعلم (قوله) أو نوى فرضاً فقط (قوله) أى كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو فرض الطواف شيخنا وهذا التصوير بتقيد الفرض بالصلاة والطواف موافق لما مرأتنا فى البجيرى وعن عرش آخر ومخالف لإطلاق المنهاج والمنهج وكلام النهاية والمغنى والشارح كما مر (قوله) لأنه تابع (تابع) لعل المراد أن التفضل تابع فى المشروعية للفرض فان لم يتخاطب بالفرض لم يتخاطب بالتفضل أو ان التوافل شرعت جارية لقرائن فكانت مكملتها فقدت تابعة هذا الاعتبار عرش وقال بعضهم المراد ان الخطاب وقع أو لا بالفرض ليلة الاسراء وما لسنن فضها النبي صلى الله عليه وسلم بعد اه (قوله) وسيعلم (الخ) أى من قول المصنف الآتى والاصح صحة جناز مع فرض (قوله) وظاهر (إلى المتن فى النهاية والمغنى) (قوله) فقرضه) أى ولو منذوراً قال الشورى وطواف الوداع كالفرض العيني على الأقرب وان توقف فيه بعضهم من حيث أنه ليس ركناً وللقول بأنه سنة اه ورايت لحاقه بالعيني فى كلام غيره ايضاً كرى قول المتن (لا الفرض) منصوب

لا الفرض (منصوب معطوف على المفعول الذى تضمنه تنقل إذ معناه فعمل النقل

يفيد فيها مداره على الالفاظ
والنيات ليست كذلك على
ان بناء ما على الاحتياط يمنع
العمل فيها بمثل ذلك لو فرض
ان للالفاظ فيها دخلا فاندفع
مالا استوى وغيره هنائية
ماعدا الصلاة كسجدة
تلاوة او من مصحف او
قراءة او مكث بمسجد او
استباحة وطه تيسر جميع
ماعداها لاشتمائها لانيها
أعلى ونية الادون لا تيسر
الا على نعم نية خطبة الجمعة
كنية صلاة الجنازة فيستبيح
بها ماعدا الفرض العيني
فالحاصل ان نية الفرض تيسر
الجميع ونية النقل او الصلاة
او صلاة الجنازة او خطبة
الجمعة تيسر ماعدا الفرض
العيني ونية شي ماعدا الصلاة
لا تيسرها وتيسر جميع
ماعداها (و) نالها رابعها
وخامسها سواء كان عن
حدث اكبر ام اصغر
(مسح) جميع (وجهه)
السابق بانه في الوضوء إلا
ما يأتي بالتراب اى إصماله
اليه ولو بخرقه ومنه ظاهر
لحيته المسترسل والمقبل من
انفه على شفته وبنيتي
التفطن لهذا ونحوه فانه
كثيرا ما يغفل عنه (ثم) مسح
جميع (يديه مع رقبته)
للاية مع خبر الحاكم وصحة
التييم ضربان ضربة للوجه
وضربة لليدين إلى المرفقين
لكن صوب غير وفقه على
ابن عمر رضي الله عنهما ومن

معطوف على المفعول الذي تضمنه تنقل إذ معناه فعل النفل سم وعش وقضية قول الشارح أى جازله الخ
انه سرفوع معطوف على الفاعل الذي تضمنه تنقل (قوله لأن الفرض) إلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى
فالحاصل وقوله او خطبة الجمعة (قوله لأن الفرض الخ) اى فى الأولى (تبيينه) يكنى في نذر الوتر تيمم
واحد وكذا الضحية ونحو ذلك فيلوي وقال الشيخ الباقي نقل عن مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشر
تيممات لو جوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحية او الوتر
كفاه تيمم واحد حيث لم ينذر السلام من عدد معين فان نذره وجب التيمم بعده وفي فتاوى م ر ما يوافقه
خلا فالجرح في شرح العباب اه بجري وباتى في هامش والتذكرة كفض عن عرض زيادة بسطوا استظهار ما في
شرح العباب لحج (قوله) انما يفيد فيما مداره الخ) يؤخذ منه انه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح
الفرض وهو الذي يشبهه ولعله مراد ان استوى إذ جعل مقامه ان يندر الحكم على جرح التلطف واحاد المتدينين
لا يفتي عليهم انه لا دخل لى النية وجودا وعدمها بصري (قوله على ان بناها) اى النيات (قوله بمثل ذلك)
أى كون المفرد المحلى باللعوم (قوله ونية ماعدا الصلاة) إلى المتن في المغنى (قوله كسجدة تلاوة) أى
او شكرنا بقا ومغنى (قوله) او مس مصحف) اى او حله مغنى (قوله) او قراءة او مكث الخ) اى لنحو جنب
نهاية مغنى (قوله يبيح) الاولى التانيث (قوله) نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب
الرملى اى اوله ان خطبة الجمعة حاكم الفرض العيني وفاقا لظاهر كلام الشيخين نظر الانها بدل ركعتين على
قول فلا يجمعها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جاز ان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني سم (قوله)
فالحاصل الخ) عبارة شيخنا والحاصل أن المراتب ثلاثة المراتب الاولى فرض الصلاة لو مندورة وفرض
الطواف كذلك وخطبة الجمعة لانها بمنزلة ركعتين فهى كصلاتها عند الرملى ويختاط فباعتنا ابن حجر
كشيخ الاسلام فلا يصلى بالتيمم لما فرضوا ولا يجمع معها فرضا اخر ولو مثلها فلا يخطب ثانيا بعد ان خطب
اولا بتيمم واحد ولو كان في المرة الاولى زاد على الاربعين خلا فلا ينقسم وله جمع الخطبتين على المنبر
الواحد بتيمم واحد لانها فرض واحد المراتب الثانية نقل الصلاة ونقل الطواف وصلاة الجنازة لانها وإن
كانت فرض كفاية فالصحيح انها كالنفل المراتب الثالثة ماعدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من
الجنب ونحوه لو مندورة ومس المصحف وتمكين الخليل فاذا نوى واحدا من المراتب الاولى استباح واحدا
منها ولو غير ما نوى او استباح معه جميع الثانية والثالثة واذا نوى واحدا من الثانية استباح جميعا وجميع الثالثة
دون ذلك من الاولى واذا نوى شيئا من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية اه (قوله) وثالثها
ورابعها الخ) يعنى ان قول المتن (ومسح وجهه) إشارة إلى الركن الثالث (قوله ثم يديه الخ) إشارة إلى
الرابع (قوله ثم) المفيد لترتيب إشارة إلى الخامس ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث اكبر أو اصغر
وغسل مسنون او وضوء مجددا وغير ذلك لما يطالب به التيمم مغنى ونهاية (قوله) وجميع وجهه) اى او وجهيه
نهاية اى حيث وجب غسلهما بان كانا اصليين او احدهما زائدا واشبهوا ويميز وكان على سمعت الاصل
فان يميز ولو يكن على سمته لم يجب غسله فلا يجب مسحه عش (قوله) إلا ما يأتى) كانه إشارة إلى عدم وجوب
إصماله منبت الشعر الخفيف فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتامل سم ويمكن ان
يقال اكسفاء بالاول (قوله بالتراب) متعلق بمسح وجهه (قوله ومنه) الى قوله وبنيتي في النهاية والمغنى
(قوله ثم مسح جميع يديه الخ) وباتى هتاما من فى الوضوء من غسل من قطعت يدها وبعضها جوبا او ندبا
وكذا زيادة دبا واصبع وتدى جلد نهاية (قوله ومن ثم) اى لاجل ذلك التصويب (قوله) اختار المؤلف
(قوله) نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أن خطبة الجمعة حاكم الفرض العيني وفاقا
لظاهر كلام الشيخين نظر الانها بدل ركعتين على قول فلا يجمعها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جاز
ان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني (قوله) إلا ما يأتى) كانه إشارة إلى عدم وجوب إصماله منبت الشعر الخفيف
فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتامل (قوله ثم يديه الخ) هذا إشارة إلى ركعتين مسح اليدين

أى فى شرح المذهب والتفصيل وقال فى الكفاية أنه الذى يتعين ترتيبه اهـ وهذا من جهة الدليل وإلا فالمرجح فى المذهب ما فى المتن معنى (قوله قد ترجح الاول) أى ما فى المتن (قوله إنه) أى ما فى حديث الصحيحين (قوله) ومن ثم) أى لاجل تقدم مقتضى البدلية (قوله وجب) إلى قوله ويكتفى فى النهاية (قوله وجب الترتيب) فيشترط تقدم مسح الوجه على مسح اليدين (قوله كونه) أى فى الموضوع ولو منع شخص من الموضوع إلا متكسبا حصل له غسل الوجه ويتمم الباقي لعجزه عن الماء لإعادة عليه لأنه فى معنى من غصب ماءه بخلاف ما لو أكره على الصلاة بخلافه تلزمه إعادة لأنه لم يأت عن وضوئه يبدل فى هذه بخلاف الأولى نهاية ونحوه فى الاسنى أى والمغنى وقضيته عدم وجوب إعادة فى الأولى وإن كان يتمم بمحل لا يسقط به الفرض ولعل وجهه أن التيمم ليس لعدم الماء حسا حتى ينظر لما ذكر بل لوجود الحيلولة نعم قد ينظر فيه باعتبار آخر وهو أن هذا العذر نادر وإذا وقع لا يدوم وأليس كذلك يتأمل بصري واستقر عرش ما قبل نعم الخ عبارته قوله مرر ولا إعادة عليه الخ ظاهره وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء، وقياس ما تقدم عن سم فيمن كان فى سفينة وتيمم فيها الخوف الفرق أن محل عدم إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه فقد الماء، يقطع النظر عن البحر الذى فيه السفينة أن محل عدم إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه وجود الماء ويحتمل عدم إعادة مطلقا لكون المنافع حسيا فاشبهه ما لو حال بينه وبين الماء سبع ولعله الأقرب اهـ (قوله وإنما يجب الخ) عبارة للمنفى فإن قيل لم يجب الترتيب فى الغسل ووجب التيمم الذى هو بدل منه اجيب بأن الغسل لما وجب فيه تعمم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب فى عضوين فقط فاشبهه الموضوع اهـ (قوله ومن ثم يجب الخ) يعنى من أجل عدم وجوب التعمم فى التيمم وجب الترتيب فيه وإن لم تغف عبارته وحق التعبير وهنا لم يجب التعمم أصلا لم يشبهه الغسل فوجب الترتيب وإن تمك (قوله مطلقا) أى سواء كان التيمم عن حدث أكبر أم أصغر (قوله وقد يعترض الخ) لعل الانسب تقديمه على قوله ويكتفى الخ (قوله ما يصرح بعدمه) أى تصریح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب وغيره سم (قوله نظرا الخ) مغفول له لقوله تأويل الخ (قوله بل ولا يسن) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى ما وافقه (قوله ما فيه من المشقة) وعلم حكم الكشيف بطريق الأولى نهاية ومعنى قول المتن (فلو ضرب يديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لأن مسح الوجه باليمين ثم اليمين باليسار يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل ياله ياله إن رفعها إليه أو به منها وإن وضعه عليها وكذا فى مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان رد اليمين عليه ثم اليمين بان رد اليسار عليها إن صح اجزاء ذلك غير تقع الاشكال وحيث تصور مسئلة الحرة الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليمين ثم ترتيب يديها عليها فيندفع الاشكال إلى فيها فليتأمل سم بخلاف قوله إن صح اجزاء ذلك باقى عن النهاية ما يفهم اجزاءه وعن عرش والرشيدى ما يفيد (قوله يشترط) إلى قوله غير مغفول عنه فى النهاية والمغنى (قوله) تقدم طوره الخ، فلو مسح وعلى يديه نجاسة لم يصح تيممه لأن التيمم باحة الصلاة ولا باحة مع المنافع فاشبهه التيمم قبل الوقت ولهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو تنجس يديه بعد تيممه لم يبطال تيممه نهاية ومعنى قال عرش قوله مرر لم يصح الخ أى سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلو عجز عن إزالة النجاسة على

الظاهر فيه ولكن البدلية المتعضية لا عطاء البدل حكم المبدل منه قد ترجح الاول على أنه واقعة حال فعلية محتملة فقد مقتضى البدلية لأنه لم يتحقق له معارض ومن ثم وجب الترتيب هنا كونه وإنما لم يجب فى الغسل لأنه لما وجب فيه تعمم البدن صار كله كعضو واحد ومن ثم يجب وإن تمك لأن تعمم البدن بالتراب لا يجب مطلقا فلم يشبه الغسل ويكتفى غلبة ظن تعمم العضو بالتراب وقد يعترض وجوب الترتيب بأن فى حديث البخارى المذكور ما يصرح بعدمه لولا تأويل الواو ثم نظرا للبدلية المذكورة (ولا يجب) بل ولا يسن (إيصاله) أى التراب (مثبت الشعر الخفيف) فوجه أيدى هذا فيه من المشقة وبه فارق الموضوع (ولا ترتيب) بالفتح واجب بل مندوب (فى نقله) أى التراب إلى العضوين (فى الأصح فلو ضرب يديه) التراب معا (ومسح يمينه) أو يساره (وجهه ويساره) أو يمينه (يمينه) أو يساره (جاز) لأن الفرض الأصل المسح والنقل ونسيلة إليه فلم يشترط فيه ترتيب (تنبيه) يشترط لصحة التيمم تقدم طهر جميع البدن من نجس غير مغفول عنه

والترتيب (قوله ما يصرح بعدمه) أى تصریح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب وغيره (قوله فلو ضرب يديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لأن مسح الوجه باليمنى ثم اليمنى باليسار يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل ياله ياله إن رفعها إليه أو به منها وإن وضعه عليها وكذا فى مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان رد اليمين عليه ثم اليمين بان رد اليسار عليها إن صح اجزاء ذلك غير تقع الاشكال وحيث تصور مسئلة الحرة الآتية بوضعها دفعة على الوجه واليمين ثم ترتيب يديها عليها

إذا كان معه من الماء ما يكفي لزالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لم يمتد له إلا إعادة بكل تقدير وتقدم الاجتهاد في القبلة لاستر العورة لأنه أخف ولهذا لا يجب الإعادة مع العري بخلافها مع الخبث وعدم القبلة (٣٦٣) ويندب التيمم جميع ما مر في الوضوء

ما يتصور جربانه هنا فن ذلك (التسمية) أولا حتى جنب ونحوه والذكر آخره السابق ثم وذكر الوجه واليدين بناء على نديه والاستقبال والسواك وعمله بين التسمية وأول الضرب كما أنه ثم بين غسل اليدين والمضغرة والغرة والتججيل وإن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتخليل أصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضرتين) لورودهما مع الاكتفاء بضرته حصل بها التيمم وقيل يسن ثلاث ضربات لكل عضو ضربة (قلت الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضرة بخرفة ونحوها) كان يضرب بخرفة كبيرة ثم مسح ببعضها وجهه وبعضها يديه (والله اعلم) لخبر الحاكم المارنا بما فيه قبل ويشكل على وجوبهما جواز التمسك بربانته لا أشكال في ذلك لأن المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مر لا حقيقة الضرب التمسك بشرط فيه الترتيب كما مر فإذا مكل وجهه ثم يديه فقد حصله نقلتان نقلة للوجه ونقطة لليدين وآثر والتعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث والغالب أذني وضع اليد على تراب ناعم بدونه كان قوله فيه ضربة للوجه وضربة

ماله كنفاد الطهورين لحزمة الوقت ويعيده (قوله إذا كان معه من الماء ما) فضيته أنه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه بماء النجاسة به أفتى لكنه خوف في ذلك سمع وعش ومن خالفه فيه النهاية والغنى كما مر (قوله بكل تقدير) أي تقدم الطهارة أو تأخر كرى (قوله وتقدم الاجتهاد) والوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد في القبلة نهاية ومعنى وكذا في الاستئذان (قوله لاستر العورة الخ) وفاقتنا بها الغنى (قوله جميع ما مر) هل منه الدلك فيه نظرم (قوله ولا) أي قول المتن في النهاية لا قوله وعمله إلى الغرة الخ (قوله وإن لا يرفع الخ) عطف على قوله جميع ما مر الخ قول المتن (قلت الأصح الخ) هو هنا معنى الرجوع بقربة جمعة بينه وبين المنصوص ولا يصح عمله على ظاهره لما يلزم عليه من الثاني فإن الأصح من الوجه للصحاب والمنصوص للإمام وفي الوصف بهما معان تناف عن (قوله كان يضرب) أي قوله هل ما في المجموع في النهاية وكذا في الغنى لا قوله ويشترط إلى آخره (ثم مسح ببعضها وجهه الخ) أي دفعة واحدة نهاية قال عرش والشيدى والفظ للاول البطلان على هذا الوجه واضح ولكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقد مر أن خصوص الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيها ولو مسح ببعض الخرفة وجهه ثم بأصابع يديه أعبارة سم لا يخفى إشكاله لأن مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقيق النقل به أو رفع البعض إلى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غابة الأشكال إلا أن يجاب بما تقدم فليتأمل أي وهذا التصور مقيد بما إذا كان ترديد الخرفة على عضو واحدة كما مر عن النهاية وأما إذا رددت ببعضها على الوجه ثم بأصابع اليدين فيجزئ هذا المسح ويندفع الإشكال (قوله بما فيه) أي من كونه موقوفا على عمر (قوله والغالب) أي وللغالب (قوله أذني وضع اليد الخ) لا لكونه شرطاً أذني الخ (قوله كان قوله فيه) أي قوله هل صلى الله عليه وسلم في الخرب المار (قوله وبعضها الخ) الأولى ثم ببعضها الخ (قوله مع أخرى اليدين) أو بأخرى فقط كما هو ظاهر رسم لكنه لا ينتج المدعى ولو قال أو ببعضها بعض اليدين فقط لظهر التريب (قوله والا كرهت الخ) لعل المراد بالكره خلاف الأولى على طريقة المتقدمين لأن ذلك مخالف للحديث نعم أن ثبت نهى خاص لم تعد بصري (قوله الصورة المذكورة) يريد بها قوله كان يضرب بخرفة الخ كرى (قوله الواجبة فيها) أي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة وجوب

فيندفع الإشكال الآتي فيما فليتأمل وقد يستدل على صحة أجزاء ذلك فيرفع الإشكال بما سيأتي في قوله ووصول الغبار بين الأصابع من أن التفرج في الأولى لا يمنع أجزاءه في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل وقد منع هذا استدلال بتعدد النقل في صورة وصول الغبار بين الأصابع لأن وصوله لما بينها نقل لما بينها ونقل ما عدا ما بينها إلى الوجه نقل آخر لوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما بينها ولا يضربان الشرط ترتيب المسح لا النقل بل الشرط فيه تعدد لكن هذا لا يضرب في تصوير مسئلة الخرفة بوضعهما على الوجه واليدين دفعة واحدة أصح أن هذا نقل واحد وأن ترتيب الأيدي عليها لا يمنع من جديده وقد يدل على وحدته أن الظاهر أنه لو وضع الوجه واليدين على الأرض دفعة واحدة ثم رتب التردد عليهما لم يكف فليتأمل (قوله إذا كان معه من الماء) فضيته أنه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بماء النجاسة به أفتى لكن خوفاً في ذلك (قوله) وتقدم الاجتهاد رجح في شرح الروض في موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قبل عن التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد ر الأول (قوله جميع ما مر) يشمل السواك وهو ظاهر وسيتأتى وهل منه الدلك فيه نظر (قوله ثم مسح ببعضها الخ) لا يخفى إشكاله لأن مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقيق النقل به أو رفع البعض إلى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غابة الأشكال إلا أن يجاب بما تقدم فليتأمل (قوله مع أخرى اليدين)

اليدين للغالب أيضاً إذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وبعضها مع أخرى اليدين كفى ونجيب الزيادة على ضربتين إن لم يحصل الاستيعاب بهما والا كرهت على ما في المجموع عن الحاملي والرواني (تبيين) الصورة المذكورة بد قوله وإن أمكن بضرة بخرفة هل الضربة الثانية الواجبة فيها

مسح بها اليدين جميعهما أو بعض احدهما معهما أو معينا لانه لو علم بالاولى الوجه وبعض اليدين جاز للنظر في ذلك مجال والذي يتجه ان الذي يجب مسحها هو آخر جزء مسح من (٣٦٤) البدن هذا هو الذي تتعين الضربة الثانية له فيقع بالاولى لغوا بخلاف ما قبله (وبقدم) ندبا

ضربتين مطلقا (قوله مسحها الخ) أي يعيد مسح اليدين كردى (قوله والذي يتجه الخ) أقول ما ذكر انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليدوا بقاء للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي قلنا تماسم ويوافق قول النهاية والمغنى ولو ضرب بنحو خرقه ضربة ومسح بها وجهه وبديه سوى جزء منهما ما ومن احدهما كاصبع ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق بخلافه (قوله ندبا) أي قوله واسقط في النهاية والمغنى (قوله يقدم ندبا) ايضا لا حاجة اليه (قوله ندب الكيفية المشهورة) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الاول ويأتى به على كفيته المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور اصابع اليمين سوى الإبهام بحيث لا يخرج انامل اليمين عن مسبة اليسرى ولا مسبة اليمين عن انامل اليسرى ويمرهما على ظهر كفها اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه الى حرف الذراع ويمرهما الى المرفق ثم يدير يطن كفها الى بطن الذراع ويمرهما عليه رفعا لهما فاما بذا بلغ الكوع امر لهما اليسرى على إبهام اليمين ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح احدى الراحتين بالآخرى اه (قوله لعدم ثبوت شئ الخ) عبارة المغنى وهي كافي المجموع مستحبة وان قال ان الرفعة انها غير مستحبة لانه لم يثبت فيها شئ لان من حفظ حجة على من لم يحفظ صورته ان يضع بطون اصابع اليسرى الخ (قوله نقل) أي المصنف (قوله وانما سن) الى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله فيها) أي في الكيفية المشهورة (قوله لعدم انفصاله) يتامل سم (قوله فهو) أي مسح الذراعين بتراب الراحتين (قوله كافر) أي في شرح وكذا ما تناثر في الاصح (قوله ومن ثم) أي لا جل ان لا يحصل التشويه (قوله ويسن ان لا يمسح التراب الخ) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه اثر عبادة غش (قوله حتى يفرغ من الصلاة) التي فعلها فرضها ونفها ليستحب ادامته حتى يفرغ من الرواتب البعديين من التواتر اذا فعله اول الليل عش (قوله بتقدير التراب ماء) أي والمسح مفسولا نهاية (قوله فتنس) وتسن الموالاة ايضا بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدث كاتجب في وضوء نهائية ومغنى وتجب ايضا في وضوء السلم عند ضيق وقت الفريضة نهائية والاولى في طهارة السليم الخ (قوله ووصول الغبار الخ) عبارة المغنى فان قيل يلزم على التفريق في الاول عدم صحة تيممه لمنع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع ووصول الغبار في الثانية اجيب بانه لو اقتصر على التفريق في الاولى اجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كافر فحصل التراب الثاني ان لم يزد الاول قوة لم ينقصه وايضا الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكلف نقضه الخ (قوله في الثانية) يعنى بعد الضربة الثانية بقرينة ما بعده (قوله على الحاصل الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر اليسير على ما تقدم من اطلاق انه يضر الخليط وان قل فانه لم يمسح وعش واجاب الرشيدى بما نصه لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط يضر مطلقا وإن قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصا وهو من جنس التراب المسحوب وبينه يخلط اجنبى طاريا فان دفع ما في حاشية الشيخ عش هناك وفي جوابه ونظره بقى انه لا وجه لتصديق هذا الجواب بعلى بل هذا الجواب مبنى على تسليم منع الاجزاء كما يعلم ما مر انفا عن المغنى (قوله من ذلك) أي من التفريق في

(زيمته) على يساره (و)

يقدّم ندبا ايضا (أعلى وجهه)

على باقيه كالوضوء فيهما

واسقط من أصله ندب

الكيفية المشهورة في مسح

اليدين لعدم ثبوت شئ فيها

ومن ثم نقل عن الأكثرين

انما لا تندب لكونه مشى

في الروضة على ندبا وانما

سن فها مسح احدى الراحتين

بالأخرى ولم يجب لتأدى

فرضهما بوضوء مع

الوجه وجاز مسح الذراعين

بترابهما لعدم انفصاله

وللا حاجة لتعذر مسح الذراع

بكفها فهو كنفل الماء من

محل الى آخرها يغلب فيه

التقاف ويعذر في رفع اليد

وردها كافر كرد متقاف

يغلب في الماء وتخفيف الغبار

من كفيته ان كثف بالنقض

او التفض حتى لا يبق الا قدر

الحاجة للتتابع ولا يشوه

خلفه ومن ثم لا يسن تكرار

المسح ويسن ان لا يمسح

التراب عن اعضاء التيمم

حتى يفرغ من الصلاة

(وموالاة التيمم) بتقدير

التراب ماء (كالوضوء)

فتسن وقيل يجب لانه بدله

(قلت وكذا الغسل) تسن

موالاته كالوضوء وغروجا

من الخلاف (ويندب

تفريق اصابعه اولاً) أي

اول كل ضربة لانه ابلغ في اثاره الغبار لاخلاف موقع الاصابع فيسبل تعمم الوجه بضربة واحدة وكذا اليدان ووصول الاولى الغبار بين الاصابع من التفريق في الاولى لا يمنع اجزائه في الثانية إذا مسح به لما مر ان ترتيب النقل غير شرط فحصل التراب الثاني من التفريق في الثانية ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على الحاصل من ذلك غالباً بغبار يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم

ومن ثم غشية غبار لم يكلف نقضه للتيميم إلا إن منع وصول ترابه للعضو عليه يحمل إطلاق التهذيب وجوب النفض وظاهر أنه لا يضر بوصول الغبار من الأولى وإن كثراً لمقرّر أن ترتب النفل غير شرط فالأصل من الأولى يصلح للتيميم به وإذا مسح به وبفارق مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها من ثم أخذ التراب فيها يدينه ونوى تمسح به أجزأ وأن كثراً كعلم عامر (٣٦٥) لما لو سقته رج على وجهه ولا ينافي ندب

قبل الراء من تسكيره
 الاحرام (بطل) تيممه
 وان ضاق الوقت عن
 الوضوء اجماعا وكذا لو
 توممه وان زال توممه
 سريعا كان رأى ركبا
 او تخيل سرايا ماء او سمع
 من يقول عندي ماء لفلان
 أو نجس أو مستعمل أو ماء
 وردلانه لم يأت بالمانع إلا
 بعد توممه الماء بمجرد
 سماعه للفظ بخلاف اودعني
 فلان ماء وهو يعلم غيبته
 وعدم رضاه بأخذه اما لو لم
 يعلم ذلك فيبطل لانه يلزمه
 البحث عنه ولا نه اذا شك في
 الرضا صار أخذه متوهم
 الحل وإنما يبطل فبا إذا
 رآه مثلا أو توممه (ان لم
 يقترن) وجوده أو توممه
 (بمانع كعطش) وسبع
 وتعدر استفاء لانه حينئذ
 كالعدم ويؤخذ منه ان
 كل مامنع وجوب الطلب
 كذلك ومنه أن يخشى من
 لا تلزمه الاعادة خروج
 الوقت لو طلبه فقولهم
 هنا وان ضاق الوقت محله
 فيمن يلزمه طلبه وان خاف
 خروج الوقت وهو من تلزمه
 الاعادة وهذا معلوم بما
 قدموه في الطلب فوجب
 حمل اطلاقهم هنا عليه
 كما تقرر

قبل الراء) أى قبل تمامه لا بقرينة ما يأتي قبله من صورة المعية بصري وسم وعش (قوله وان ضاق الوقت)
 سيأتي تفصيله من تلزمه الاعادة (قوله عن الوضوء) او الغسل (قوله اجماعا) وخبرنا في ذر التراب كافيكم ولولم
 نجد الماء عشر حبيب فاذا وجدت الماء فامسه جلدك نهاية ومعنى (قوله وكذا لو توممه) الى قوله ولو خفي
 النهاية لا لقوله عن الوضوء (قوله لو توممه) منه ما لو تومم زال المانع الحسى كان تومم زال السبع فيبطل
 تيممه لو جوب البحث عن ذلك بخلاف زال المانع الشرعى كتومم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم
 للشارح ر. ومنه كما قال ح. في شرح العباب ما لو رأى رجلا لا يسا إذا احتمل أن تحت ثيابه ماء عش (قوله
 وان زال توممه) ومحل بطلانه بالتومم ان بقي من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به الصلاة
 فيه نهاية او قول هذا شامل لمن يلزمه القضاء مع ذلك لا ينفيه ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان
 خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده سم عبارة السيد البصري ينبغي ان تفيد مسالنا العلم والتوهم بما
 إذا كان فيها بمحل يجب طلبه منه اخذا من تعليله وان لم ار من صرح به حتى لو قال ان محله كذا وهو فوق
 القرب ماء مباحا أو هو فوق حد الغوث ماء نجسا يظهر انه لا يبطل تيمم سامعه في الحالين اه (قوله كان رأى
 ركبا) او غمامة مطبقة بقرينة ومعنى (قوله سرايا) وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء كافي
 القاموس عش (قوله او سمع الخ) قال في الحامد ولو قال لفلان عندي من ثمن خمر ماء يبطل تيممه لو جوب
 البحث عن صاحب الماء وطلبه منه ولو سمع قائلا يقول عندي للعطش ماء لم يبطل تيممه بخلاف عندي ماء
 للعطش ونظيره عندي ماء لوضوئى ولو وضوئى ماء فيبطل في الاولى دون الثانية نهاية قال عش قوله ر. عن
 صاحب الماء الذى اشتراه واضع اليد على المامنه بضمن الخبر وقوله لم يبطل تيممه معتمدا اه (قوله
 او نجس او مستعمل) عطف على لفلان وقوله او ما ورد عطف على ما (قوله بخلاف اودعني الخ) وكذا لو
 قال عندي لغائب ماء لم يبطل تيممه ولو قال عندي لحاضر ماء يبطل تيممه معنى (قوله وهو يعلم غيبته) اى
 يستحضر في ذهنه عند سماع لفظ الماء ما ذكره في يظهر بصري فان كان يعلم حضوره ولم يعلم من حاله شيئا
 يبطل لو جوب السؤال عنه نهاية (قوله اما لو لم يعلم الخ) شامل للشك فيبطل بالشك في الصورتين عش وسم
 قال البصري قوله اما لو لم يعلم الخ صادق بما اذا علم الغيبة والرضا لكن مع العلم بعدم تمكن الوديع منه وهو
 محل تأمل فينبغي ان يكون حكمه كسابقه اه اى فلا يبطل (قوله صار اخذ متوهم الحل) المتوهم اما
 المرجوح او الواقع في الوهم اى الذهن فيشمل الراجح وعلى كل التعبير بالمشكوك اولى وان امكن حمل
 التوهم على الثانى والشك على مطلق التردد الشامل للظرفين والوسط بصري وفيه تأمل بل تعبير الشارح
 أنسب بقوله أولا وكذا لو توممه وبحمل جملة اخذه الخ على اسم صار (قوله ويؤخذ منه ان كل مامنع وجوب
 الطلب الخ) محله واضح فبا إذا كان الوجدان مع الحاجة الى الطلب اما لو كان حاضرا عنده فيبطل
 تيممه مطلقا اخذنا ما تقدم ثم رابت الحشى سم قال قوله محله الخ قد يقال لا يحتاج اليه بل هو ممنوع لان

تصریح بان البر لا يبطل التيمم مع وجود المانع (قوله قبل الراء) ان أراد قبل تمامه شل وجدانه في
 اثباتها وهو متجه موافق لقوله في شرح الارشاد وقضية قوله قبل احرام لو انى اثباته تسكيره الاحرام
 كان كذلك لان الاحرام انما يتحقق بانتهاها اه ويبقى وجدانه مع تمامه وبمحتمل انه كذلك ايضا لان
 الدخول بتمامه وقد فارق المانع ويؤيد ذلك قول الشارح الا انى بان كان بعد تمام الراء من تسكيره
 الاحرام (قوله وكذا لو توممه وان زاد توممه سرى بالخ) ومحل بطلانه بالتومم ان بقي من الوقت زمن لو
 سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به الصلاة فيه شرح ر. او قول هذا شامل لمن يلزمه القضاء مع ذلك لا ينفيه
 ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده (قوله عندي ماء الخ)
 في الحامد ولو قال عندي من ثمن خمر ماء يبطل التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاقرار فانه يجب عليه
 البحث عن صاحب الماء وطلبه منه اه (قوله وعدم رضاه) بقى الشك في رضاه داخلا في اما الخ (قوله
 محله فيمن يلزمه طلبه) قد يقال لا يحتاج لذلك في الوجدان بل هو ممنوع لان المراد يوجد ان المامنه حصوله

وإنما يبطل بتوهم ستره أو بركه لعدم وجوب طلب الغلبة الضمنية بها وعدم حصوله بالطالب (٣٦٧) (فرع) ذكر شارح هنا كلاماً عن

الحنفية فيما لو مرت متيم قائم
تمكناً بما تم استيقظوا عليه
بعد بدعه عنه ولم يبين حكم
ذلك عندنا والذي يظهر من
كلامهم فيها إذا أدرج في
رحله ما ولم يقصر في طلبه
أو كان يقربه بشئ خفية
الآثار أو رأى وأطى
متيمه الماء دونها عدم
بطلان تيممه (أو) إن
رجعه بلا مانع أيضاً لا عبرة
بتوهم منا (في صلاة) بأن
كان بعد تمام الرأى من تكبيرة
الاحرام (لا يسقط) أي
قضاءها (به) لكونه لم يحل
الغالب فيه وجود الماء
(بطلت) الصلاة لبطلان
تيممه كما علم من سياق
كلامه إذ المبحث في مبطله
لا يبطلها فلا اعتراض عليه
(على المشهور) وإن ضاق
الوقت على ما تقرر لعدم
الفائدة في بقائها لوجوب
إعادتها (وإن أسقطها)
لكونه لم يحل الغالب فيه
فقد الماء أو استوى فيه
الامران (فلا) تبطل
الصلاة بل يتيمها ويسلم
الثانية لأن تيممه لا يبطل
الابتهاؤها وتلقف الماء
وهي منها تبعاً ففعلها لا
يجوز سهو تذكره بعدها
وإن قرب الفصل لفصله عنها
بالسلام صورة وإن بان
بالعود لو جاز أنه لم يخرج به
ووجه عدم بطلانها برؤيته

المراد بالوجدان حصوله وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه الإعادة فليتلأأ إلا أن يلتزم
أن المراد بالوجدان اعم من حصوله وكرهه بحيث يجب طلبه أه بصري (قوله) وإنما يبطل (إلى الفرع) إلى
المعنى إلا المستلزم إلى المثنى في النهاية إلا التلخيص المستلزم (قوله) وإنما يبطل (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير
التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار
عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريباً لأن من صلى عارياً فوجده سترة وجب الاستئذان فإن
استمر فوراً استمرت سجته وإلا يبطل على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أي فكان الظاهر الثالث (قوله)
لغلبة الضمنية) أي البخل بالستره وقوله لعدم حصوله أي البره (قوله) ولم يبين أي ذلك الشارح عرش
ويجوز كونه ببناء المفعول (قوله) بتوهمه المراد به ما يشمل الظن كأمراً عن النهاية والمعنى (قوله) بأن كان
بعد تمام الرأى (الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجوه لا في صلاة سم (قوله) كاعلم أي قوله
لبطلان تيممه (قوله) فلا اعتراض (الخ) أي بانه كان الأولى له أن يقول بطل أي التيمم عرش وظاهر ما ذكره
الشارح لا يدفع أو يثبت أي بطل قول المتن (وإن أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها نهاية ومعنى (قوله)
لكونه) إلى قوله لا يجوز في المعنى والنهاية (قوله) وإن تلف الماء أي يبطل بابتهاؤها وإن تلف الماء سم أي علم
تلقف الماء قبل سلامتها فهو معنى (قوله) ففعلها) الأولى المضارع (قوله) لا يجوز دسره (الخ) كذا في الزيادي
وابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح م رأى والمعنى به يعلم ما في كلام شيخنا الشورى من التوقف
في كلام حجر رحمه الله بقى ما لو تذكر فواتركي بعد سلامه هل يأتي به أم لا في نظر والأقرب أنه إن قصر
الفصل أتى به وإلا فلا لأنه كانه لم يخرج منها عرش أي فإني حينئذ سجود سهو تذكره قبل سلامه ثانياً
(قوله) بعدها أي التسليم الثانية وقوله عنها أي عن الصلاة (قوله) وإن بان) غاية قوله لو جاز أي
العود وقوله أنه لم يخرج الخ فاعل (قوله) ووجه عدم) إلى قوله وأما قول ابن خيران في المعنى إلا قوله
أو معها وقوله فقد تنقل إلى والحاصل وإلى قوله حيث لم يكن في النهاية إلا ما ذكره وقوله ولا كاعلم إلى أن
البدل وقوله فاندفع إلى المال وأقام وقوله فإن وضع إلى ولو لم (قوله) لا امتناع اقتضاها (الخ) أي بكل حال نهاية
ومعنى (قوله) مع تخبره مع قصيره أي بخلاف ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم لا تقصير لأنه لا تقدم
الطلب سم (قوله) على أن البدل هنا أي التقليد (قوله) لم ينقض أي فانه مادام في الصلاة فانه مبدئاً (قوله)
بخلاف التيمم) أي فانه انقضى بتأمل سم وجه التامل أن البدل هنا حقيقة دوام الطهر المترتب

وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه الإعادة وإنما يتأني ما ذكره لو كان المراد بالوجدان العلم
به بحيث يحتاج في حصوله إلى طالب وليس كذلك فليتلأأ إلا أن يلتزم أن المراد بالوجدان اعم من حصوله
وكرهه بحيث يجب طلبه (قوله) وإنما يبطل بتوهم ستره (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر
السياق فيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه
بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريباً لأن من صلى عارياً فوجده سترة وجب الاستئذان فإن استمر فوراً
استمرت سجته وإلا يبطل على ما فصلوه في شروط الصلاة (قوله) بأن كان بعد تمام الرأى هذا يدل على أنه
إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجوه لا في صلاة فاعلم هل يشكل بقوله لا في أو معها من قوله المالونى ذلك
مع روية الماء كافتتاح الصلاة حينئذ كذا قيل ذلك بقوله لا إنشاء الخ وقد حكم بعدم البطلان فيه
وحكمها بالبطلان وإن أسقطها التيمم إذا كان الوجود مع تمام الرأى فليتلأأ إلا أن يفرض بجمرة الصلاة فيها
يأتي لسبق انقضاءها بقية السكن الوجه خلاف ما يأتي في المصية وانها كالناخر وعلى هذا يتفق ما هنا مع ما
يأتي فليتلأأ (قوله) وإن تلف الماء أي يبطل بابتهاؤها وإن تلف الماء (قوله) مع تخبره مع قصيره (خلاف
ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه لا تقدم الطلب (قوله) على أن البدل أي التقليد وقوله
لم ينقض أي فانه مادام في الصلاة فهو مبدئاً (قوله) بخلاف التيمم) أي فانه انقضى وبتأمل (قوله)

هنا أنه تلبس بالمقصود كوجود المكفر الرقية بعد شروعه في الصوم وليس كصل يخفف تخرق فيها لا امتناع افتتاحها مع تخبره مع قصيره
بعدم تمهده ولا كاعلم قلدي في القبلة بأبصر فيها لبثتها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كاعتدله بالأشهر

حاضرت فيها لقد ترحا على الاصل (٣٣٨) قبل فراغ البدل ولا كس تحاضرة شفيت فيها لتجدد حدثها ثم انزوى قاصر بعد رؤيته إقامة أو

اتماما بطلت لأن إنشاء هذه التية زيادة لم يستبحها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرؤبة باطل فاندفع بالتصوير فيها بالقاصر ما لا تنسى هنا أما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤبة الماء أو معها فلا تبطل والشفاء في الصلاة كروية الماء فيها فصله المذكور فإن وضع الجيرة على ظهره لم تبطل ولا بطلت ولو يميت لم يفتقد الماء وصلى عليه ولو بالوضوء ثم وجده ولو بعد صلاته وجب غسله الصلاة عليه في الحضرة لأن ذلك حاشية امره فاحتطه وقياسه ان من صلى عليه بالتييم ثم رأى الماء قبل دفنه لم يه إعادة ما إن كان حاضر الماء المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك إذا وجده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقره الاتفاق بل أشار لنقل الاجماع على أن صلاة الجنائزة

على فعل التيميم نظير دوام التقليد المرتب على نيته (قوله حاضرت فيها) أي في الأشهر (قوله لقد ترحا الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقية بعد الشرع في الصوم لأن ادعى ان الصوم ليس بدلا عن الرقية (وقوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيميم فرغ منه سم (قوله شفيت فيها) أي في الصلاة (قوله لأن إنشاء الخ) وتقليد الحكم الاقامة في الأولى نهاية ومعنى (قوله كافتتاح الخ) خبر لأن (قوله وهو) أي الافتتاح (قوله بالتصوير فيها) أي في نية الاقامة ونية الاتمام عبارة عن المغنى بصور الأولى بالقصر الثانية (قوله أو نوى ذلك) أي الاقامة أو الاتمام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الاسلام وفيه نظر مرادهم عبارة النهاية والمغنى واللفظ الأول ولورقانت الرؤبة الاقامة أو الاتمام كانت كتقدمها فتنقضه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما افاده الودرحه الله تعالى اه (قوله فيها تفصيله) صوابه فيه تفصيلها كما في نسخة سم عبارة قوله ففيه تفصيلها أي بين ان تسقط بالتيميم أو لا وله فان الخبيران للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيميم اه (قوله فان وضع الخ) عبارة المغنى في نظر إن كانت ما تسقط بالتيميم لم تبطل وإن كانت ما لا تسقط بالتيميم كان تيميم وقد وضع الجيرة على حدث بطلت اه (قوله ولو بعد صلاته) يعني عنه قوله وصلى عليه (قوله ان من صلى عليه بالتييم) أي وليس ثم من يحصل به الغرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائزة والحسن (قوله اخذ من كلام البغوي) محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما في البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأول وجهه محله كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضرة أمافي السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحى جزم به ابن سراقه لكنه فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراج وجهه وغسله وبعده فالوجه انه يكتب بيمينه السابق مراعاة لحرمته وقوله وقيل تغيره وجب إخراج وجهه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغنى مثله (قوله والحاصل) ولو تيميم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتيميم ثم دفنه ثم وجد الماء توا وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مربي نبي أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضي خلافا قسم أقول والأقرب ما تقدم من حجج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله ما لم يتغير عرش (قوله انها) أي صلاة الجنائزة (قوله) وإن تيمم الميت كتييم الخ فان كان في فعل يغلب فيه فقد الماء ويستوى الامران فلا إعادة ولا وجب غسله والصلاة عليه عرش (قوله حيث الخ) ظرف فيرد قوله بان وقتها الخ صلته عرش (قوله قبل الدفن)

لقد ترحا الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقية بعد الشرع في الصوم لأن ادعى ان الصوم ليس بدلا عن الرقية (قوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيميم فرغ منه (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الاسلام وفيه نظر مرادهم (قوله فيها تفصيله) أي بين ان تسقط الصلاة بالتيميم أو لا وله فان الخبيران للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيميم (قوله وردوا تفرقة الاسنوى بينهما) أي بينهما اخذ من كلام البغوي محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما في البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأول وجهه محله كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضرة أمافي السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحى جزم به ابن سراقه لكنه فرضه في الوجدان بعدها إلى أن قال وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه قبل تغيره وجب إخراج وجهه وغسله وبعده فالوجه انه يكتب بيمينه السابق مراعاة لحرمته ويصلى بالوضوء على القبر اه (قوله والحاصل الخ) كذا في شرح مروي ولو تيميم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيميم ثم دفنه ثم وجد الماء توا وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مربي نبي أن

لا تنفى عن الاعادة وليس هنا وقت مضيق تكون

خبر

بعد قضاء حتى يفعل الحرامته بان وقتها الواجب فعلها فيه اصالة قبل الدفن فتبين فعلها قبل حرامته ثم بعده اذ رأى الماء لاسقاط الفرض

على ان عبارته اولت بانها في حاضراى او مسافرا واجد الماء خاف لو تضافاته صلاة الجنابة (٣٦٩) فهذا لا يقيم عندنا خلافا لابي

حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل

به الفرض فليس له التيمم

لفعلها لانه لا ضرورة به

اليه ولا فرق في عدم

بطلان الصلاة بالسبقرؤية

الماء بين الفرض والنفل

وقيل يبطل النفل لانه

لا حرمة له كالفرض وادخاله

النفل فيما يسقط بالتيمم

تارة وتارة لا يقتضى ان نحو

المقيم كايومه قضاء الفرض

يسن له قضاء النفل الذى

يشرع قضاؤه وان يجوز له

فعل النفل بالتيمم وان لم

يشرع قضاؤه به يصرح

قوله بعد وان المتشغل الى

اخره (والاصح ان قطعها)

اي الصلاة التى تسقط

بالتيمم الشاملة للنافلة كما

يصرح به كلامه فحمل غير

واحد من الشراح لها على

الفرض وانما هو لان من جملة

مقابل الاصح وجها بحرمة

القطع وهو لا يأتى في النفل

(ليتوضا افضل) من اتمامها

بالتيمم وان كان في جماعة

تقوت بالقطع انوى اعادتها

بالماء بعد فراغها كما شمله

كلامهم خروجا من خلاف

من اوجهه وقدم على من

حرمة لانه اقوى ولا يجوز

له قلبها فغلا ويسلم من

ركعتين لانه كافتتاح صلاة

بعد رؤية المأمور ان باطل

وبه فارق نديه لمن خشي فوت

الجماعة كما يأتى نعم ان ضاق

وقتها بان كان لو تواضع

جزء منها خارجا حرم قطعها

خبر ان (قوله ان عبارته) اى ابن خيران (قوله اما اذا كان ثم من يحصل الخ) خالفه النهاية فقال والوجه
جواز صلاته عليه المبيت مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به اه وافره سم وقال عرش قوله
مر مطلقا اى في محل يغلب فيه فقد الماء ام لا لكن اذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله
وجبت عليه وصحت عين لا تسقط بفعله كنافلته اه (قوله اليه) اى الى التيمم (قوله ولا فرق) الى قوله
وادخاله في النية والمخني (قوله الصلاة السابقة) اى التى تسقط بالتيمم (قوله بين الفرض) اى كظفر
وصلاة جنازة قوله والنفل اى كمدبوتر معنى قول المتن (وقيل يبطل النفل) اى الذى يسقط بالتيمم نهاية
(قوله وادخاله الخ) اى بقوله وان سقط الخ وقوله وتارة لا الا صوب وتارة قبله لا اى يسقط بالتيمم بقوله
او في صلاة لا تسقط به الخ (قوله تقتضى الخ) خبر وادخاله الخ (قوله ان نحو المقيم) اى كالعاصى بسفره (قوله)
وانه يجوز له) اى يقتضى انه يجوز لنحو المقيم (قوله فحمل غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمخني (قوله)
وهو لا يأتى في النفل) اقول عدم اتيانه في النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينفى تعميم المسئلة لان غاية
الامر ان يكون هذا المقابل مفصلا له نظائر كثيرة سم قول المتن (ليتوضا افضل) ظاهر هو ولو صلاة جنازة
وهو قريب ان لم يحش تغير فان خيف عليه تغير ما قال تمام افضل بل قد يقال بوجه به عرش (قوله وان
كان في جماعة الخ) اى خلافا لما يحتمل الاذرعى سم اى ولها نية عبارته ويظهر ان يقول ان ابتداءها في
جماعة ولو قطعها او تواضعا لانظر فالحق فيهما مع الجماعة افضل وان ابتداءها منفردا ولو قطعها وتواضعا
في جماعة او ابتداءها في جماعة ولو قطعها وتواضعا في جماعة او ابتداءها منفردا ولو قطعها وتواضعا
منفردا فقطعها افضل اه قال عرش قوله مر او ابتداءها في جماعة الخ ظاهره ولو كانت الثانية
مفضولة لوبني تخصيصه بما اذا استويتا او كانت الثانية افضل من الاولى اه (قوله انوى اعادتها) فيه
دلالة على مشروعية اعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم لان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء
او يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعاد بالوضوء مالم ير فيها فليحرم سم وقوله واما يقال الخ اى وما
هناليس منها ووجه طلب الاعادة هنا الخروج من الخلاف كما به عليه الشارح (قوله من خلاف من اوجهه)
اى القطع (قوله ولا يجوز قلبها الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز كما يفهم من شرح الرض وغيره سم ويصرح
بالجواز قول النهاية قال في التسليم او قلبها فغلا وقد يقال لا افضل قلبها فغلا فان بفعله لا افضل الخروج منها
قال الاذرعى وكأنه اراد ان اصبح الا وجه ما هذا اى القطع واما هذا اى القلب لان ذلك مقالة واحدة ولم ار
من رجح قلبها فغلا اه (قوله لانه كافتتاح صلاة الخ) قد يمنع به لم يات بزيادة على قدر موائه وانما غير صفته
بالنية فليتماثل مر اه سم (قوله ومر) اى انفا انه باطل الجملة حالية (قوله وبه) اى بالتعليل
المذكور (فارق نديه) اى القلب (قوله نعم) الى قوله لتفوت بنية النهاية والمخني لا قوله بان كان الى حرم
(قوله بان كان الخ) قال سم عن الشارح مر انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعه ادا حتى لو كان

لا توقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضى خلافه (قوله اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض الخ) في شرح
مر والاوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل به الفرض (قوله وهو لا يأتى في النفل) اقول
عدم اتيانه في النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينفى تعميم المسئلة لان غاية الامر ان يكون هذا
مفضلا له نظائر كثيرة (قوله وان كان في جماعة) اى خلافا لما يحتمل الاذرعى (قوله انوى اعادتها) فيه
دلالة على مشروعية اعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم لان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء او
يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعاد بالوضوء مالم ير فيها فليحرم (قوله ولا يجوز قلبها فغلا الخ) فيه
نظر بل المتجه الجواز وهو المأمور من قول شرح الرض كثيره انما لم يقدوا افضله والخروج منها هنا
قبلها فغلا والتسليم من ركعتين كما يفدوها به فبالقدر المحقر في صلاته على جماعة لان تأثير رؤية الماء في
النفل كدوى في الفرض اه وقوله لانه كافتتاح صلاة الخ قد يمنع به لم يات بزيادة على قدر موائه وانما غير
صفته بالنية فليتماثل مر (قوله وقع جزء منها خارجا) قال في شرح العباب فان قلت تاخير الصلاة الى ان

إذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها وهذا أى مانته سم عنه مر بفهم من قوله مر لئلا يخرجها
عن وقتها مع قدرته على أدائها فيه عرش وفي الجبري عن الحلبي أن المعتمد مافي التحفة واليه رجع مر
اه (قوله الذي) إلى قوله وحمل في النهاية والمغني (قوله الذي لم ينعدا) هذا التقييد لا يناسب قول
المصنف الاتي إلا من نوى عددا فكان الأولى للشارح بقية المتن على إطلاقه قاله عرش ورده الرشيدي
بما نصه أن هذا القيد لا بد من ذكره هنا خلافاً لما في حاشية الشيخ عرش لأنه سيعلم من حكاية الشارح
للمقابل أن المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصوره قول المصنف لا يجاوز
ركعتين أنه لم ينعقدراً كما صور به الشارح مر وصورة قوله لا من نوى عددا عكس ذلك أهو قول المتن
(لا يجاوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك عرش (قوله فان راح) عبارة للمغني هذا إن رأى الماء قبل قيامه
لثلاثة فما فوقها والآنتم ما هو فيه اه (قوله بعد فعلها الخ) عبارة النهائية في ثلاثة فافهم الخ قال عرش
قوله في الثالثة أي بان وصل إلى حديثه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب لب أن كان يصلي من قيام وبان
يستوي جالساً وإن لم يشرع في القراءة أن كان يصلي من جلوس ونقل عن العباب ما يوافقه اه (قوله وحمل
بالتشديد) مشتق من قال هذا تحول كان سبع مشتق من قال سبعان الله ونظر من قال فيه نظراً أي قال الشارح
هذه العبارة محمولة لصدقها يعني يجب أن تعمل هذه العبارة المطلقة على مقيد لئلا يلزم الفساد القيد ما اشار
اليه الشارح بقوله قبل ركعتين وخبر لصدقها راجع إلى العبارة والضمير الذي في فاهو راجع إلى ما صدق قاله
الكردي وفيه تكلفات ليقبلها العقل ولا النقل وإنما أراد الشارح أن شارحاً دخل ما زاده الشارح بقوله
فان راح الخ في عبارة المتن وأدعى أنه يستفاد منها إذ يصدق على هذه الصورة الزائدة أنه لم يجاوز فيها ركعتين
الخ لأن في قوله لصدقها الخ المحكي عن ذلك الشارح قلباً وأصله أنه يصدق على هذه الصورة أنه لم يجاوز فيها
ركعتين الخ (قوله فاهو) أي ذلك الشارح يعني قوله لصدقها الخ (قوله مطلقاً) أي قبل فعل ركعتين أو بعده
قول المتن (إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزة زهنا فلا
يناسب حمل العدد المنوي على ما يشمل الركعة فتأمل لمسم وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عددا
يشمه عرش (قوله وإن زاد على ما نوى الخ) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء من نوى زيادة
ركعتين وقوله منه أي العدم (قوله على بعضهم) أي الحساب قول المتن (فيتمه) أي جواز أو الأفضل
فقلعه ليصله بالوضوء عرش (قوله عملاً) إلى قوله خلافاً في النهاية والمغني (قوله ولوراه أثناء قراءة الخ)
شامل لما إذا رأى الماء في أثناء ما هو الظاهر ولما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه وهو ظاهر لأن الظاهر
أن الوقف إنما يجزى عن قصد استمرار القراءة لأن قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان مانع الأثرى أنه
لو اجنب بعد انتهائه لما يحرم الوقف عليه لا يجزى الوقف حينئذ نسب (قوله تيمم لها) أي بان كان جنباً عرش
أي أو نحوه (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سم على البهجة قد نبذ خدمته عدم البطلان إذا رآه أثناء
يبقى من وقتها ما لا يسع إلا ركعة معتفراً للخروج من الخلاف كما جرى عليه في الكفاية قبل ما إذا كان عليه فائتة
وإراد قضاءها قبل المؤداة فانه يتغير لذلك للخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت ليس رعاية خلاف
من حرم قطعها أولى من رعاية خلاف من أوجبه مطلقاً وهذا يفرق بين ما هنا وما قاله ابن الرفعة بنما على
تسليمه إذ ليس هناك إلا خلاف واحد فاعتناوه هنا خلافاً من تعارضان فقسا قطعاً إذ رآه أحدهما فقط
لا موع لها وبقي العمل بالأصل وهو حرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على إيقاعها كاملة فيه
اه فليتأمل (قوله التي ما لوراه فيها) بقي ما لوراه في أول تحرر كله للوضوء إلى الثالثة (قوله لا من نوى عددا)
أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزة فلا يناسب حمل العدد المنوي
على ما يشمل الركعة فتأمل (قوله عند الاحرام) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء من نوى
زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء
وهو الظاهر وإن عبر غير بعدم ارتباط بعض الأيات ببعضه وشامل لما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه

الذي لم ينعدا بل أطلق
ثم رأى الماء قبل ركعتين
(لا يجاوز ركعتين) بل يسلم
منها لأنه الأحب للمعهود
في النوافل فإن رآه بعد
فعلها اقتصر على الركعة
التي رآها وحمل شارح
هذا للعبارة قال لصدقها
على أنه لم يجاوز ركعتين بعد
رؤية الماء فأرهم أن له
فعل ركعتين بعد رؤيته
مطلقاً وليس كذلك (إلا من
نوى عددا) قبل رؤية الماء
وإن زاد على ما نوى عند
الاحرام كما هو ظاهر ومنه
الركعة عند الفقهاء
فلا غراض عليه باصلاح
الحساب غير سديد على أن
بعضهم وافق الفقهاء
(فيتمه) عملاً بنية ولا يزيد
عليه لما مر أن الزيادة
كافتتاح صلاة أخرى ولو
راه أثناء قراءة تيمم لها
بطل تيممه وإن نوى قدراً
معلوم لعدم ارتباط بعضها
ببعض

جملة يرتبط بعضها ببعض متبداً وخبراً اه أقول قد يمنع هذا الأخذ بأن المراد بالارتباط أن لا يعتد بما فعله قبل رؤية المألو أو اقتصر عليه وذلك إنما يكون في الصلاة دون غيرها ع ش اى كيدل عليه قول الشارع الاتى لان صحة بعضها (قوله) وبه (الخ) اء بالتعليل (قوله) لان صحة بعضها (الخ) عبارة شرح العباب لجواز تفرقه وقد يؤخذ من هذا التعليل انه لو راء أثناء خطبة الجمعة اتبها إذ لا يجوز تفرقها انتهت سم (قوله) لا ترتبط ببعضها) فيتوضا وياى ببقية طوافه لان المألوالة فيه سنة ع ش (قوله) اورائه نحو حائض (الخ) أى من انقطع نحو حيضها شيدى (قوله) وجب النزع) أى وحرم عليها تمسكته معنى (قوله) لانه لا يبطل إلا برويتها (الخ) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية وطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هواغى المأموم الماء قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازماً سم على حجج الظاهر من كلامه انه رأى بعد إحرام الامام وقبل إحرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رأى الماء لم يبطل صلاته و يصح الاقتداء به مع العلم بأنه رأى الماء فأى فائدة في اخبار المأموم له بوجود الماء نعم ان كان الضمير في إحرامه راجعاً للامام على معنى انه قيل إحرام الامام رأى المأموم الماء انجحه السؤال ع ش (قوله) لمن وهم فيه) عبارة المغنى والنهاية خلافاً لما فى الانوار من وجوب النزاع قول المتن (ولا يصلى بتيمم (خ) سواء كان تيممه عن حدث اصغرام اكبر وسواء كان فرضاً لم يقدم أو سوا ما كان الفرض ادا ما قضائهما بقية (قوله) ولو من صبي) اى لانهم الحقوا صلاته بالفرائض حيث لم يجوزواهما من قعود ولا على الدابة في السفر لغير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الهى والمجنون لو فاتتها صلوات وأراد قضاءهما بعد الكمال عملاً بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه فلا لهما لليلة السابقة ع ش (قوله) وجنب (الخ) (فروع) لو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثاً اصغر انتقض طهره الا اصغر لا الاكبر كالأول أحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا اكبر حتى يجد الماء بلا مانع وغسل جنب كل بدنه سوى رجله ثم تقدم الماء وحصل له حدث اصغر وتيمم له ثم وجد الماء بكفى رجله فقط تعين لها ولا يبطل تيممه ولو تيمم ولا لتام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجد فيه ما أى الحدث الا اصغر والا كبر بطل تيممه ويجوز للرجل جماع أهله وان علم عدم المأمورقت الصلاة فيتيمم ويصلى من غير إعادة نهاية ومعنى (قوله) خلافاً لمن غلطوا) عبارة المغنى وقول الدميرى ويستثنى من اطلاقه التيمم للجنابة عند تجزئه عن الماء إذا تجردت جنباته عن الحدث فانه يصلى بتيممه فرائض ضعيف تبع فيه صاحب الحاوى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضى لان الجنابة مانعة اه (قوله) تجزئهم جمع المعادة) عبارة النهاية والمغنى ولو صلى بتيمم مكتوبة منفردا وفى جماعة ثم أعادها فى جماعة به جاز لا يجمع بين فرض و نافلة (قوله) بأن صلاة الهى) أى الاصلية (قوله) لو بلغ فيها) اى تيممها بذلك التيمم وفى فتاوى رمابو افقه ع ش (قوله) ولا كذلك المعادة) وقد يفرق أيضاً بان فى جمع الهى بين صلاتين جمعا بين فرضين فى الجملة اى بالنسبة الى المكلف الملحق به الهى احتياطاً بخلاف المعادة مع الاصلية فليست معا فرضين بالنسبة الى احد قد يصرى (قوله) وان استويا) اى صلاة الهى الاصلية ومعادته فكان الظاهر الثالث (قوله) وغيرهما) اى واستقبال الكعبة ولو فى السفر (قوله) وإنما

وهو ظاهر لان الظاهر ان الوقت لا يمحى من قصد استمرار القراءة لان قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان مانع الا ترى انه لو اجنب بعد انتهائهم لا يمحى الوقت عليه لا يمحى الوقت حينئذ (قوله) لو راء أثناء طواف (بطل) عبارة شرح العباب قال الصيدلانى والفورانى ولوراء أثناء طواف قطعه لجواز تفرقه انتهى قال فى شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل انه لو راء أثناء خطبة الجمعة اتبها إذ لا يجوز تفرقها (قوله) لانه لا يبطل إلا برويتها) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية وطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقد رأى هواغى المأموم قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازماً (قوله) ولا كذلك المعادة) قد يقال بل هى صالحة للوقوع عن

وبه يعلم أنه لو رآه أثناء طواف بطل أيضاً لان صحة بعضها لا ترتبط ببعض أو رآته نحو حائض أثناء وطؤه تيمم له وجب النزاع بخلاف المألو رآه هو لبقاء تيممها لانه لا يبطل إلا برويتها دون رؤيته خلافاً لمن وهم فيه) (ولا يصلى بتيمم) ولو من صبي وجنب تجردت جنباته عن الحدث الا اصغر خلافاً لمن غلطوا فيه ويشكل على الصبي تجزئهم جمع المعادة مع الاصلية بتيمم واحد إلا أن يفرق بأن صلاة الصبي صالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولا كذلك المعادة وان استويا فى وجوبية الفرض فيهما كما باتى أى صورة والقيام وغيرهما وإنما

لم يصل بتييمه لفرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضاً كما صححه التحقيق احتياطاً له لإصلاحه في الحقيقة نقل فلم يقع تيممه إلا بالنفل (غير فرض) واحد عيني كما صح عن ابن عمر قال البيهقي ولم يعرفه مخالف من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنان أن يصل بتييم واحد لإصلاحه واحدة ثم يحدث (٣٧٢) للثانية تيماً وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولا نه طهارة ضعيفة ولأن الموضوع كان

لم يصل إلى قوله وإتمام استيعاب النهاية والمعنى إلى قوله لم يعرف إلى بل روى (قوله لفرض) متعلق بتييمه وقوله فرضاً مفعول لم يصل (قوله كما صح عن ابن عمر) قال بتييم لكل صلاة وإن لم يحدث نهاية ومعنى (قوله) ولم يعرفه مخالف (الخ) أي صار إجماعاً سكتوا (تبار) ولأن الموضوع الأنسب بقوله في الخ الطهارة بصري أي كما عبر به النهاية (قوله) كان يجب لكل فرض أي لقوله تعالى إذ قم إلى الصلاة إلى قوله فتييموا ما به (قوله) فنسخ يوم الخندق (الخ) عبارة المعنى ثم نسخ ذلك في الموضوع بأنه ^{صلى الله عليه وسلم} صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد ففي التيمم على ما كان عليه اهـ (قوله) وخرج يصلي تمكين الحليل (الخ) لا يخفى أن في هذه الصورة العاذا وهوان يقال لنا تيمم لا ينتفع بخروج خارج ينقض خروجه الوضوء بصري (قوله) وجمعها عطف على تمكين الخ والضمير للمرأة وقوله بين ذلك أي التمكن وقوله بانوته أي الفرض لا التمكن ونحوه (قوله) كإمر أي قيل قول المتن ومسح وجهه (قوله) فانه أي ما ذكر من التمكن مراراً والجمع بينهما صلاة فرض (قوله) كالخطبة والجمعة فلا يجمع بينهما بتييم أي ولا بين خطبتين في محلين كان خطبتيه وضع ولم يصل فيه ثم انتقل للأخرو وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لأن قاسم فرجه عـش (قوله) مطلقاً أي سواء تيمم للخطبة أو للجمعة فكان القصد به الإشارة لرد ما في الأسنى بصري (قوله) وإتمام استيعاب الجمعة (الخ) اعتمد شيخنا الشباب الرمي أنه يستيعب الجمعة بتييم أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك أن الخطب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة فله أن يخطب به ولا يصلي للجمعة به وأنه لو تيمم للخطبة فله أن يخطب به أن يصلي بالجمعة اهـ (قوله) بتييم أي خطبة الجمعة (قوله) أن لها أي الخطبة (قوله) روى أي فليجزأ جمع بينهما وبين الجمعة وقوله كإمر أي كونه فرض الخ أي فليستيعب بتييمها للجمعة (قوله) فلم يجمع أي بتييم (قوله) فلم يصل أي بتييمه لفرض قبل البلوغ (قوله) وإتمام يجب أي قوله صلاة الثانية في النهاية والي قوله هذا غايته في المعنى (قوله) تجاز الجمع (الخ) عبارة للمعنى والنهاية فإن قيل كيف جمعهما بتييم مع أن كلا منهما فرض يجب بأن هذا كالمسئ من خمس يجوز جمعها بتييم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة ويؤخذ من ذلك أنه لو تيمم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له أن يصل به ذلك التيمم لما ذكر اهـ (قوله) لهذا أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية (قوله) وصلاة الثانية (الخ) عطف على قوله أجمع الخ (قوله) لكن قياسه هذا على الخ محل تأمل إذ لم يصرح أي شيخ الإسلام بأن الإجماع ما ذكر حتى يرد عليه ما أشار إليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسئتين واحداً بالذات وما عداه فوجوبه بالتبع أما حرمة الوقت أو ليتوسل به إلى تيقن البراءة وعبارته فإن قلت فكيف جمعهما بتييم وادع أن كلا منهما فرض قلت هذا كالمسئ من خمس يجوز جمعها بتييم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة انتهت بصري وقدم عن المعنى والنهاية مثل عبارة شيخ الإسلام (قوله) فهذا أي جواز الجمع في صلاة نحو المربوط بنحسب (قوله) بل هذا أوال (الخ) يمكن أن يقال الصلاة ثانها وظيفة واحدة فكفي التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فإن كلا وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم قول الماتن (ويتنقل) أي مع الفريضة وبدونها بتييم نهاية ومعنى قول

الفرض أيضاً وذلك فيها إذا أعاد مع جماعة ناسياً الفعل الأول ثم بان فساده كسأني في محله فليتمل لأن الإجماع بانته تيقن في هذه الصورة أنها ليست معادة (قوله) وإتمام يستيعب الجمعة بتييمها (اعتمد شيخنا الشباب الرمي أنه يستيعب الجمعة بتييمها (قوله) جازله إعادة به (الخ) هل قياس ذلك أن من صلى الجمعة حيث يتمتع بالتعدد ولزمه الظهر لشك في تقدم جمعه وعدم التمكن من إقامة الجماعة يجوز له فعل الظهر بتييم الجماعة أو يفرق (قوله) بل هذا أولى فتمله يمكن أن يقال الصلاة ثانها وظيفة واحدة فكفي التيمم لهما بخلاف صلوات

يجب لكل فرض فنسخ يوم الخندق بقي التيمم على الأصل من وجوب الظهر لكل فرض وخرج يصلي تمكين الحليل مراراً بتييم وجمعها بين ذلك وصلاة فرض بانوته في تيممها كما مر فانه جائز للشك في علم من كلامه في غير هذا المحل أن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقاً لانه لا يجري قول أنها بمثابة ركعتين الخت بالفرض العيني وإتمام يستيعب الجمعة بتييمها نظر السكتها فرض كفاية فالخاص أن لها شيئاً متصلاً بالعيني روعي كما روعي كونه فرض كفاية احتياطاً فيهما ويؤيده ما مر في الصبي فانه روعي في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النقل فلم يصل الفرض لو بلغ وإتمام يجب تيمم لكل من الخطبتين لانهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتييم فرضاً يجب إعادة كان ربط بنحسبة ثم فك جازله إعادة به وأن كان فعل الأولى فرضاً لأن الثانية هي الفرض الحقيقي تجاز أجمع نظر هذا وصلاته الثانية بتييم

الأولى نظر الفرضيتها أولاً هذا غاية ما وجه به كلامهم هـ ثم رأيت في كلام شيخنا ما يؤقعه لكن قياسه هذا على ما يأتي الماتن في المنسية من خمس لا يتم لأن ما عدا الفرض فهو سبيله ولا كذلك هنا لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيلة أصلاً ومع ذلك كله فهذا يشكك على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً بل هذا أولى فتمله (ويتنقل) ما شاء) لأن

النقل لا ينحصر بخفف فيه

(والنذر) أي المندور من نحو صلاة وطواف (كفرض) أصلي (في الأظهر) لأن الأصل أنه يسلك به مسلك واجب الشرع فم إن نذر اتحامل كل نفل شرع فيه جازله نوافل مع فرضه لأن ابتداءه نافل والقراءة المنذورة كذلك إن عينها نعم إن قطعها بنية الأعراض ثم أراد اتتمامها احتمل وجوب التيمم لأنه بالاعراض عن البنية صيرها كالفرض المستقل ومثله مالو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لأنها لا يسميان الآن فرضاً واحداً (والأصح صحة) فروض كما يفهم (جناز) وإن تعينت (مع فرض) عيني لشبهها أصالة بالنفل في جواز الترك وتعينها بانقراض المكلف عارض وإتالم يحز فيها الجلوس والركوب لأنه يحدو ركبتها الأعظم وهو القيام ومران نية النفل تنيحاً أخلاقاً للقول شارح هنا لا ينحيا لأنه من غير جنسها فهي رتبة متوسطة بين الفرض والنفل اه ويلزم أن نية النفل لا تنبج نحو مس المصحف لأنه من غير جنسه وهو خلاف ماصحوا به (و) الأصح (أن من نسي إحدى الحسن) ولم يعلم عنها لزمه فعل الحسن فوراً وجوباً إن كان الفوات بغير عذر

المتن (والنذر كفر) قال في شرح العباب كالو تر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فما يظهر لنا مع ذلك يسمى صلاة واحدة منذورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه أم وقال م ر أنه اى الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظاهر الاربع القلبية والبعدية سم على حجب اقول قوله فلم يلزمه الجوهو المعتمد ومخلفه غير التراوىح ما يندرانه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لانه اخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة واما التراوىح فلا ينقد نذر السلام فيها لوجوبه بشرع الواجب لا بنقض نذره (قوله) فانظر سنة الظاهر (الخ) اقول الظاهر انه يكتفى بها بتيمم واحد كالو تر وكسنة الظاهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين وأما التراوىح فقبل يجب أن تيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منهما المكن نقل عن فتاوى حج انها كالو تر فيسكت فيهما بتيمم واحد لأن اسم التراوىح يشملها كما هي صلاة واحدة وهو ظاهر عن شوقم في هامش لا للفرض على المذهب لأن الفرض اصل الخما يتعلق بالمقام (قوله) من نحو صلاة (الخ) كالقراءة المنذورة (قوله) لأن الاصل إلى قوله القراءة في النهاية والمعنى (قوله) جازله نوافل مع فرضه) وعليه فلو ابطم بعد الشروع فيها فهل اذاعاها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لافيه نظرو الاقرب الاول لكن قياس قول حج نعم ان قطعها أى النافلة لنذر اتأماها بينا الاعراض ثم اراد اتأماها احتمل وجوب التيمم لانه الخ لوجوب التيمم فيما لو ابطمها ثم اراد اعادةها (فروع) تيمم الفرض وأحره به ثم بطل أو ابطمها فوجه اعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لانهم يؤدبه الفرض عن قوله اى النافلة التي نذر اتأماها يعلم بمراجعة التحفة ان مرجع ضمير قطعها القراءة المنذورة لاناقله الى الخ فيقياسه المبنى على تفسيره فاسد ولو سلم ان مرجع الضمير مقالاه لاقيس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله) كذلك اى كفرض اصلى او كصلاة المنذورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد جازله أن يتفلى بتيممها ماشا معها وبونها (قوله) ان قطعها اى القراءة المنذورة كما ياتي عن سم ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سياق كلام الشارح وسياقه خلافا لما مر عن ش من ارجاع الضمير لاناقله الى نذر اتأماها (قوله) احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه هو الذى يحتاج قراءته للطهارة سم ولى ترجيح هذا الاحتمال بيل كلام الشارح هنا ويصرح بترجيحه ما نقله عن شرح العباب لما انصفه فان فرض تيممها اى القراءة لخوف نسيان قول يستريح منها بتيممها ما نواه وإن تعدد المجلس او مادام المجلس متحدا او مالم يقطعها بنية الاغراض كل محتمل والذى يتقدح الثالث اه (قوله) ومثله اى مثل ما لو قطع القراءة المنذورة بنية الاغراض الخ (قوله) وإن تعينت إلى قوله ومضى في النهاية إلى قوله ويلزمه من الخنى قول المتن (مع فرض) مراده به انه إذا تيمم لفرض جازله ان يصلى بذلك الفرض ويصلى معه ايضا على جائز معنى (قوله) ومضى اى فى شرح لا للفرض على المذهب (قوله) لول الشارح) هو ان شبهة بصرى (قوله) فهى رتبة متوسطة الخ) اى فيصلى بتيمم الفريضة الجنابة وتيمم الجنابة النافلة لا يصلى بتيمم النافلة الجنابة ولا بتيمم الجنابة الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة تصحيح في الباقي معنى (قوله) ويلزمه اى ذلك الشارح يعنى تعليقه بقوله لانه من غير جنسها (قوله) وجوب ان كان هذا تفصيل لقوله فورادون ما قبله والازم تفصيل الزوم إلى الوجوب والتدبر هو فاسد لانه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم محبة الحكم لأن فعل الحسن لازم مطلقا سم اى فقروا معمول المقدراى فيفعلون فور الخ (قوله) بخمس) الاولى بخمسة بآنا. (قوله)

ووالا فندباو كنسيان اِحداهن مالو صلاهن بخمس وضوآت ثم علم ترك الملة من اِحداهن لتيقنه حينئذ ان عليه اِحداهن وقد جهل عنها فيلزمه

فعلين إذ لا يتيقن برأه ذمته إلا بذلك فإن أراد قولن بالتيمم (كفاه تيممهن) لأن الفرض واحد وجوب ماعداهن من الخس إنما هو بطريق
الوسيلة للتحقق برأه الذم قال السبكي (٣٧٤) والاحسن كفاههن تيمم لإيهام ذك أنه إنما يكفيه تيمم إذ أنوى به الخس وليس مراداً بل

المراد أنه تيمم تبعاً واحداً
للمنسية ويصلي به الخس
أه وإيهام ذلك بدفعه ما هو
معلوم أنه إذا وجد فعل
وما فيه راحته كان التعلق
بالفعل فقط ويعضده بل
يعينه السياق فإنه إنما هو في
نية فرض واستباحته مع
غيره تبعاً ولو تذكر المنسية
بعد فعل الخس لم تلزمه
إعادتها كما رجحه المصنف
وسبقه إليه صاحب النجوى
ويفرق بينه وبين ما لو ظن
حدثاً فهو ضالاه تيمم تبعاً
ثم يمكنه اليقين بنحو المس
بخلافه (هـ) وإن نسي
صلاتين مثمن وعلم كونهما
مختلفتين كظهر وعصر من
يوم أو يومين (صلى كل صلاة)
من الخس (ب) تيمم) وهذه
طريقة ابن القاص (وإن شاء
تيمم مرتين) عدد المنسي
(وصلى) بكل تيمم عدد غير
المنسي مع زيادة واحد وترك
ما بدا به قبله فيصلي في هذه
الصورة (بالاول اربعاً)
كالظهر والعصر والمغرب
والعشاء وعلم عامر أنه ان
كان الفوات بغير عذر وجب

فأسد لأنه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم محبة الحكم لأن فعل الخس لازم مطلقاً (قوله) كان التعلق
بالفعل فقط) إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممتنع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا
يمنع جواز غيره المترتب عليه لإيهام خصوصاً مع إمكان التنازع أيضاً فإنه كلاً لا يدفع الإيهام والاحتراز
عنده أحسن (قوله) إنما هو في نية فرض واستباحته قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره
تبعاً للعم من أن ينوي ذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروعاً وذلك الفرض وما يجمعه
معه (قوله) وعلم كونهما (الخ) بخلاف الشك الآتي (قوله) وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر أنه لو صلى الخس

إذ لا يتيقن (الخ) متعلق بقوله لزمه فعل الخس قول المتن (كفاه تيممهن) ويشترط في النية أن يقول نويت
استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي استباحتها من الخس في يوم كذا مثلاً فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي
الصلاة فيه كان نوى استباحة صلاة الصبح مثلاً يمكن له أن يصلي غيره هاهنا من صلوات ذلك اليوم لا احتيال أن
المعنية ليست عليه فلا يكون مستباحاً في نية لفرض ع (قوله) وجوب ماعداه (الخ) لعل الأولى إسقاط
لفظة وجوب كإعماله النهاية والمعنى (قوله) لإيهام ذك (أى) ما في المتن (قوله) بدفعه ما هو معلوم أنه (الخ) لا يخفى
أن الإيهام لا يندفع بذلك شديداً عبارة سم والبصري قوله كان التعلق بالفعل (الخ) إن أراد تعين التعلق بالفعل
مطلقاً فهو ممتنع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه لإيهام خصوصاً
مع إمكان التنازع عفاً قاله كلاً لا يدفع الإيهام والاحتراز عنه أحسن (قوله) ويعضده (أى) تعلقهن بكفاه
(قوله) فإنه إنما هو (الخ) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً للعم من أن ينوي بذلك
التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروعاً وذلك الفرض وما يجمعه معه سم (قوله) واستباحته مع
غيره (الاولى العكس) (قوله) ولو تذكر (أى) قوله وعلم في المعنى والنهاية لإلا قوله وبقري إلى المتن (قوله)
ويفرق بينه (أى) بين تذكر المنسية (قوله) وعلم كونهما (الخ) أى بخلاف الشك الآتي سم قول المتن (صلى كل
صلاة تيمم) أى فصلي الخس تيممات نهاية ومعنى (قوله) وهذه طريقة ابن القاص) وظاهر كلام
ابن القاص في التلخيص تعيين طريقته ومنع طريقة ابن الحداد قال الاستوى وغيره وهو يتخرج على الوجه
الذهاب إلى أن القضاء على الفور مطلقاً فإن طريقة ابن القاص عاجل إلى البراءة كذا إفادته بشبهة ويؤخذ
من قوله قال الاستوى (الخ) أنه حيث كان القضاء على الفور لسكون الفوات بغير عذر تعين الأخذ بطريقة ابن
القاص وهو جريحه معنى لما فيه من المبادرة إلى البراءة الواجبة فوراً من غير ضرورة إلى ارتكاب خلافها
لكن قول الشارح وعلم عامر الخ بغير بخلافه لعلها تامل بصري قول المتن (وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر
أنه لو صلى الخس مرتين بتيمميين أجزأه سم (قوله) عدد غير المنسي) وهو ثلاثة لأن المنسي ثنتان معنى
(قوله) وترك (الخ) يجوز جرحه ونصبه (قوله) في هذه الصورة) أى التي في المتن (قوله) (عامة) أى اتفاقاً شرح
وأن من نسي إحدى الخس قول المتن (ولا) مثال لا يفد وقوله ليس منها التي بدأ بشرط لا بد منه نهاية
ومعنى (قوله) كالصحيح) إلى قول المتن لا بتيمم في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله أما إذا إلى المتن (قوله)
كالصحيح) الأولى تأخير الصبح عن العشاء (قوله) ماعدا الظاهر (الخ) أى من الثلاثة المتوسطة وهي العصر
والمغرب والعشاء (قوله) فيمن (أى) في الثلاثة المتوسطة (قوله) (أحدى أولئك) أى الثلاثة المتوسطة (قوله)
ولهم فيها) أى في طريقة ابن الحداد وضبطها (قوله) وضوابط أخرى) مثلاً أن تضرب المنسي في المنسي فيه
وتزد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب بالمنسي في نفسه وتسقطه من الحاصل وتصل بعد الباقي في نسيان
صلاتين تضرب اثنين في خمسة تحصل عشرة تزد عليه اثنين ثم تضرب فيها فيهما تسقط الحاصل وهو أربعة
من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم أن الشرط أن يترك في كل مرة ما بدا به في المرة قبلها بما يقو معنى قال ع

والعشاء فبقين لأنه صلى ماعدا الصبح والظهر بتيممين فإن كانت المنسيتان فيهن تأدت كل تيمم وإن كانتا نيتك تأدت الظاهر بالتيمم قوله
الاول والصبح والثاني وإن كانتا إحدى أولئك مع إحدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عبارات
وضوابط أخر أما إذا لم يترك ما بدا به كان صلى بالثاني الظاهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ إلا بالاحتمال أن المنسيتين العشاء وواحدة غير الصبح

فبالاول تصح غير العشاء فتنبى العشاء عليه (او) نسي (متفقين) لا يعلم عينهما ولا يكونان (٣٧٥) إلا من يؤمن اوشك في اتفاقهما

(صلى الحسن مرتين بتيميمين)!

لان الفرض في كل مرة واحد فيقع بذلك التيمم وما عداه وسيلة كما مر ولتين ترك واحد من طواف واحد الحسن طاف وصلى الحسن تيمم لان الفرض في الحقيقة واحد وجوب فعل الكل وسيلة نظير مأمور (ولا يتم لفرض قبل) ظن دخول (وقت فله) لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت وإنما جاز اوله ليحوز فضيلته ومباداة لبرائة ذمته ولا يصح ايضا النقل قبله ولو احتيالا لان جدد النية بعده قبل المسح كما مر اما فيه فيصح له ولو قبل بعض شروطه كخطبة الجمعة لغير الخطيب لما مر فيه انه لا بد له من تيممين مطلقا وكثر كما افاده قول الروضة واصلاها قبل وقته وصرح به الاستوى وغيره ولا ينافيه زيادة المتن واصلة فله لان الوقت قبل فعل فعله الشروط يسمى وقت الفعل فلا اعتراض عليهم اخلافا لمن ظنوه وإنما لم يصح اى عند وجود الماء مطلقا خلافا لمن وهم فيه ففي المجموع إذا قلنا يجزى. الحجر في نادر كالذي وان رطوبة الفرج لا يفي عنها بتييمم ويقضى وباقي في المتن ان من يجرحه دم لا يفي عنه بتييمم ويقضى قبل طهر جميع البدن عمالا يفي عنه للتضعف بمفعول ضعف

قوله مر في نسيان صلاتين الخ اى وفي نسيان ثلاث صلوات أقرب ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد النسي وهو ثلاثة تصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب النسي في نفسه تنبى تسعة ومثله يقال في نسيان اربع (قوله) فبالاول تصح الخ اى فبالتييمم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء وبالثاني لم يصل العشاء معنى (قوله) ولا يكونان (الاولى) التانيث قول المتن (صلى الحسن مرتين الخ) اى فبصلى بكل تيمم الحسن ليخرج عن العدة بيقين معنى قول المتن (بتييممين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على هذا التقدير من كون الشرطان يرتك كل مرة ما يدا به في المرة التي قبلها كما يؤخذ من الشارح مر لجواز ان يكون المنيان صبيحين او عشائرين وهو لا تأملا فاحدا منهما ع (قوله) ولو لتين ترك واحد الخ لو نذر شيئا ان رده الله سالما ثم شك انذر صدقاهم عتقا قال الغوى في تناو بهو يحتمل ان يقال عليه الاتيان بجميعهما كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل ان يقال يجتهد كالقبلة والا واني اهو الراجح الثاني فان اجتهد ولم يظهر له شيء ما ليس من ذلك فالواجب وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج من واجبه بقيتا الا بفعل الكل ومالا يتم الا بالقبلة واجب ولو جهل عددا عليه من الصلوات وقال لا تنص عن عشر ولا يزيدن على عشرين لانه عشر وون صلاة ولو نسي ثلاث صلوات من يؤمن ولا يدري كلها تختلف او ثنتان من جنس واحد وجب عشر ايضا اى بعشر تيمات قاله الفقهاء قال وان نسي اربعا من يؤمن ولا يدري انها مختلفة او من جنس واحد وخمس او ستا لم صلاة يؤمن اى بعشرة تيمات ايضا وكذا في السبع والثمان من يؤمن واما الثلاثة من ثلاثا يام لا يدري انها مختلفة او متفقة فانه يقضى ثلاثة ايام اى بثلاث تيمات وكذا اربع او خمس من ثلاثة ايام فانه مع زيادة من عشر (قوله) وجوب فعل الكل (الاولى) الاخصر وما عداه (قوله) ظن دخول (الى) قوله كما افاده في النهاية ما يوافقه الا قوله ولو احتيالا (قوله) فضيلته (اى) اول الوقت (قوله) النقل (اى) نقل التراب (قوله) ولو احتيالا (اطلاعه) شامل للمرجوح وهو يناقض قوله قبل ظن دخول الخ المار آنفا فيجعل على الشك كاعبر به النهاية (قوله) قيل المسح (الاولى) العطف (قوله) كما مر (اى) في شرح نقل التراب (قوله) اما فيه الخ (اى) اما التيمم في وقت الفرض بقيتا وظنا فصيح له (قوله) كخطبة الجمعة الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب وغيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة نهاية معنى (قوله) لما مر (اى) في شرح لا الفرض على المذهب (قوله) مطلقا (اى) سواء تيمم للخطبة او للجمعة (قوله) كما افاده (اى) التعميم قوله لو قول الروضة الخ اى بطريق المفهوم (قوله) فعله (الاولى) اسقاط الضمير (قوله) فلا اعتراض عليهما (اى) على المنهاج والمحذور (قوله) وإنما لم يصح (الى) قوله والحق في شرح المنهاج مثله (قوله) اى عند وجود الماء الخ (اى) حسا وشرعا خلافا للنهاية والمعنى (قوله) فيه (اى) الاطلاق (ففى) المجموع الخ (اى) لتعليل لقوله اى عند وجود الماء مطلقا وقوله وان رطوبة الخ عطف على قوله لا يجزى. وقوله بتييمم هو عطف الاستدلال وقوله وياتي الخ عطف على قوله في المجموع الخ فهو لتعليل ثان للتقيد بوجود الماء المقدور على استعماله (قوله) طهر جميع البدن (متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح سم وكذا قوله الآتى للتضخيم متعلق بذلك (قوله) جميع البدن (تقيد بالبدن ثم قوله والاصح الخ تصرح بصحة التيمم قبل زواله عن الثوب والمكان سم (قوله) لصحة الصلاة (اى) التي تفعل بالتيمم (قوله) والا (اى) وان كان عدم صحة التيمم قبل طهر البدن لسكون زوال نجس لا يفي عنه شرط الخ (قوله) والحق به الاجتهاد الخ تقدم ان الوجه عند شيخ الاسلام والخطيب والرمي عدم اشتراط تقدم الاجتهاد في القبلة بصرى عبارة قسم المعتد عدم الحاق (اه (قوله) لما مر) اى قبيل قول المصنف ويندب التسمية (قوله) فيها (اى) فى الصلاة مع الخبث والصلاة مع عدم

مرتين بتييممين أجزأه (قوله) قبل طهر (متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح (قوله) جميع البدن) تقيد به بالبدن ثم قوله والاصح الخ (تصرح بصحة التيمم قبل زواله عن الثوب والمكان (قوله) والحق به الاجتهاد في القبلة (المعتد عدم الحاق

التيمم لالكون زواله شرط لصحة الصلاة والاصح قبل زواله عن الثوب والمكان والحق به الاجتهاد في القبلة لما مر من وجوب الاعادة فيها

و يدخل وقت فعل الثانية في جمع (٣٧٦) التقديم بفعل الاولى فيتميم لها بعد ما لا قبلها نعم إن دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه لانه انما يصح

لها تبعا وقدرت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق ما مر من استباحة الظهر بالتيمم لفائدة شحى لانهم لما استباحوها استباح غيراتها تبعا وهنا لم يستبح مانوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت فوقهم يبطل بدخوله مثال لا يقد ولو أراد الجمع تأخير اصح التيمم للظهر وقتها نظرا لصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها ولا لتبوعها لانها الآن غير تابعة للظهر ووقت الفائتة تذكرها فلو تيمم شاكفيا ثم باتت لم تصح والمندورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لما قبله صلاة الجنائزة لا يصح لها قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكن يكره (وكذا النفل الموقت) راتبا كان أو غيره لا يتيمم قبل دخول وقته (في الاصح) لما مر في الفرض وسياق بيان وقت صلاة الواجب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن ارادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع اكثرهم وظهر انه يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت لمن ارادها وحده

الاستقبال (قوله) ويدخل الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) بعدها لا قبلها (الاولى التذكير (قوله) وقتها) أى الثانية (قوله) بطل تيممه) صريح في انه لا يباح لهذا التيمم شيئا أصلا (قوله) وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله) (ما مر) أى في شرح الروض فان نوى فرضا وتلا (قوله) من استباحة الظهر (الخ) عبارة والمعنى والنهاية ولو تذكر فائتة فقيم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه أجزأه (قوله) شحى) متعلق بالتيمم (قوله) لانه الخ) الاولى العطف كما في النهاية والمعنى (قوله) ثم) أى في مسألة الفائتة (لما استباحها) أى الفائتة وقوله هنا أى في مسألة الجمع عرش (قوله) مانوى) وهى الثانية كالعصر وقوله على الصفة الخ وهى الجمع (قوله) وقضيته) أى التعليل بزوال التبعية عرش (قوله) بطلان تيممه الخ) معتمد عرش (قوله) ولو اراد الجمع الخ) ولو تيمم لمقصورة فصل به تامه جازها به زاد المعنى وكذا لو نوى الصبح ثم اراد الظهر مثلا جاز كما في فتاوى البغوى ولو تيمم لمؤدفاً أو ول وقتها وصلاها به في آخره أو بعده جاز اه (قوله) وقتها) أى كما يصح وقت العصر نهاية ومعنى (قوله) العصر) عطف على الظهر (قوله) ولا لتبوعها) أى من حيث انه متبوعها الان سم (قوله) شاكفاً) أى في شرح الروض او طائفاً سم اقول وقد نبهنا في مقدم من كفاية ظن دخوله وقت الفرض بل عبارة النهاية والمعنى وهى ولا بد لصحته من معرفة دخول الوقت بقينا او طائفاً كقتل التراب المقترن به نيته فلو تيمم شاكفاً لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق في الفرض بين الاداء والقضاء فوقت الفائتة بتذكرها اه صريحة في خلافه (قوله) لم تصح) أى الفائتة لعدم صحة تيممها وباحتتمل أن الضمير للتيمم بتأويل الطهارة وعلى كل فالاولى التذكير (قوله) وصلاها الجنائزة الخ) ولومات شخص بعد تيممه أى المتيمم الجنائزة جاز له أى للتيمم ان يصل عليه أى الميت بذلك التيمم لما تقدم أى من جواز الحاضرة بتمام الفائتة نهاية ومعنى زيادة (قوله) لا يصح لما قبل الغسل الخ) الاوجه ان المراد بالغسل الغسلة الواجبة وان اريد غسله فلانا نهاية وافر البصرى واعتمده عرش (قوله) راتبا) الى قوله وظهر في المعنى وإلى قوله وظن في النهاية (قوله) انقطاع الغيث الخ) ثم لو عن ان يصلها مع الجماعة او صلاها منفردا ثم اراد اعادة تيممها بذلك التيمم لم يمنع عرش (قوله) مع الناس) ولو اراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الاوجه كما لا يتيمم لنجبة المسجد لا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انهم لو تارخ عن موافقتهم في الخروج الى وقت غلب على ظنه اجتماع معظم من الصحراء جواز التيمم لم يقل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله الى الصحراء وهو واضح عرش (قوله) اجتماع اكثرهم) وظهر انه لو اجتمع دون الاكثروا رادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التيمم حينئذ سم (قوله) بلحق بها) أى بصلاة الاستسقاء (في ذلك) أى التفصيل (قوله) بان صلاة الجنائزة موقته معلوم) اعترضه سم على حجج بأنه إن اراد أنه معلوم بالوصف بمعنى أن يدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وإن اراد انه معلوم بالشخص بمعنى أن وقت بدايته ونهايته متعنيان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو مجموع كاهو معلوم وقوله الا ترى لانها نهاية لو قمتها معلومة يقال ان اراد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلا الجنائزة كذلك فليتأمل اه اقول وبمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريدون فدفعه في منزل منزلة المعلوم لكونه موكولا الى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه عرش وفي الرشيدى نحوه وفي البصرى بعد ذكر ما عايناه من اعتراض سم مانصه والحاصل ان الفرق بينهما وبين الجنائزة محل توقف

(قوله) صح التيمم للظهر) كذا في العباب وعزا في شرحه لجموع (قوله) ولا لتبوعها) أى من حيث أنه متبوعها الان (قوله) شاكفاً) فى شرح الروض او طائفاً (قوله) اجتماع اكثرهم) وظهر انه لو اجتمع دون الاكثروا رادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز التيمم حينئذ (قوله) موقته معلوم) قد ينظر فيه بأنه إن اراد انه

بمجرد التغير ومع الناس باجتماع معظمهم واعترض التوقف على الاجتماع بأنه يلزم عليه أن من اراد صلاة الجنائزة أو العيدي جماعة واما لا يتيمم لها لا بعد الاجتماع ولا قال به ويجب بالفرق بأن صلاة الجنائزة موقته معلوم وهو من فراغ الغسل إلى الدفن والعيديوها محذور

معلومة فنظر فيها إلى ما عزم عليه وظن بعضهم أن لاخلص من ذلك الاعتراض فأجاب بأن الفرض في تيمم للمفقد يريد فعلها بالصحراء فان علم أن لاماه بها تيمم بعد الخروج إليها لاقبله لثلا يحدث نومه يبطل تيممه وان نومه ان بها ما اخر الى الاجتماع ويرد بأن فيه مخالفة لاطلاقهم اعتبار الاجتماع وبأنه قد يعلم أن لاماه بها فيحدث ما يوم حدوث ما بها فيؤخر للاجتماع فلا وجه لما ذكره من التفصيل والتجدة بدخول المسجد وخرج بالوقت النوافل المطلقة فيقيم لها أى وقت شاء ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلي فيه والاصح فان قلت هي مؤقتة أيضا بمقتضى ما ذكر قلت المراد بالوقت ماله وقت عود الطرئين والمطلقة ليست كذلك لان ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص لما يأتي فيه ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وقد ينقص (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه بصحراء فيها حجر او رمل فقط او يجلس فيه تراب ندى ولا اجرة معه يحففه بها (لزمه في الجدي ان يصلي الفرض) المكتوب

وأما بينهما وبين العيد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الأولى التأنيث (قوله في تيمم الخ) خبر ان (قوله فعلها) أى صلاة الاستسقاء (قوله ويرد) أى جواب البعض (قوله بان فيه) أى في فرضه المذكور (قوله والتجدة) إلى قوله قلت في المني وإلى المتن في النهاية (قوله والتجدة) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله أى وقت شاء) عبارة المني متى شاء إلا في وقت الكراهة قال الزركشي ينبغي ان يكون هذا إذا تيمم في وقتها ليصلي فيه ولو تيمم فيه ليصلي مطلقا أو في غير وقتها لا ينبغي منعه وهو مرادهم بلا شك ويؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم في غير وقتها ليصلي به فيه لم يصح اه ونحوه في النهاية اقول ما عساه الزركشي عمل تأمل وان تبعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها بعده ولو لم يماز كره لصح التيمم للظن بقل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها ومع الاطلاق وهو باطل قطعاً فاطلاقهم متجه واما ما عساه شيخ الاسلام فهو متجه مع قطع النظر عن كلام الزركشي لانه متلاعب في التوبة ويؤيده ما نقلناه في اول باب الموضوع عن فتاوى العلامة ابن زياد فرأى جمعه هذا مظهر بيادى النظر ثم رايت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبيه لهذا وأجاب بأنه وقتها في الجملة يتبدل جوازها في نحو مكة مطلقا وفي وقت الاستسقاء في يوم الجمعة مطلقا اه وانت خير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية اليه فليتأمل بصرى (قوله النوافل المطلقة) أى وما تأخر سببه ابدانها (قوله ما عدا وقت الكراهة الخ) الاخصر الاوضح الا وقت الكراهة او قبله فصل في (قوله ان تيمم قبله) في تقييده ما قبله بمساحة سم (قوله والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجا واطلق وهو متجه ليقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه في وقتها في الجملة كما في نحو مكة سم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلي فيه وقوله هي أى النوافل المطلقة (قوله بمقتضى ما ذكر) أى من انه لا يفعلها في وقت الكراهة فكانها مؤقتة بغير وقت الكراهة عش (قوله قلت المراد بالوقت ماله وقت الخ) قد يقال جعلهم الكسوف والاستسقاء والجنائز وتيممة المسجد من المؤقتة بنافي تفسيره ما ذكر اذا وقتها مختلفة غير محدودة الطرئين بصرى (قوله لكونه) الى قوله لو يتجه في الاقوال المكتوبة وقوله كالعاجز الى وهي وكذا في النهاية لا قوله ولو لم يحل لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) عبارة المني باقدهما حسا كان حبس في موضع ليس فيه واحد منهما او شرعا كان وجدما وهو محتاج اليه لنحو عطش او وجدر ابا ندى ولم يقدر على تحميمه بنحو تاراه (قوله او يحبس الخ) عبارة النهاية او وجدما ومنع من استعمالها مانع من نحو حاجة عطش في الماء او نداوة في التراب (قوله ولا اجرة معه يحففه) أى فان امكنه التجهيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان بهجراحة في يده فغسل وجهه ثم اراد التيمم من جراحة الدين انه يكلف تنشيف الوجه والدين قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع بلل يده صار كالتراب الندى الماخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان محل تكليفه تنشيف الوجه مالم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب بجميع اجزائه الوجه في الحالة المذكورة عش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المنذورة لكن اسقطه غيره وهو في البعيرى عن القليوبي قوله الفرض أى ولو بالنذر اه (قوله لكنه لا يحسب من الاربعين الخ) وينبغي ان مثله ما لو تيمم محل يذهب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه انما يصلي

معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بدايته الاولى معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقياء وبداية الثانية معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان اراد أنه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو متعوق كما هو معلوم وقوله الاقإ لانهاية لوقتها معلومة يقال عليه ان اراد انها غير معلومة بالوصف فمتعوق او بالشخص فصلاة الجنائز كذلك فليتأمل (قوله ان تيمم قبله) في تقييده ما قبله بمساحة (والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجا واطلق وهو متجه ولا

وذلك لحركة الوقت كالمعجز عن السرة (٣٧٨) والاستقبال وإزالة النجاسة وهي صلاة صحيحة بحث بها من حلف لا يصلي ويحرم الحرج

منها ويطلبها الحدث ونحوه كزوجة ما وارتاب ولو بمحل لا يسقط القضاء ويتجه جوازها أول الوقت خلافاً لبحث الأذري أنه يجب تأخيرها إلى ضيق ما دام يرجو ما وارتاب وعن القفال أنه أفتى بفعله لصلاة الجنابة ويوجب بوجوب تقديمها على الدفن وإن لم تفت به ففعلت وفاد بحركة الميت كرمه الوقت في غيرها لكن الذي نقله الزركشي عن قضية كلام القفال أنه لا يصلحها أي إلتفاتاً من تبة النقل كما مر ثم رآته غلله بقوله كما في حق الميت إذا تعذر غسله ونيمه فانه لا يصلي عليه ولا نها في حكم النقل وهو ممنوع منه اهـ وبتبعه غيره فقال قول القفال يصلي فيه نظر وإن تعينت عليه وسبقها لذلك الأذري فقال لا يجوز إقدامه على فعلها قطعاً لأن وقتها متسع ولا تقوت بالدفن ولا ينافي ذلك أن المتييم في الحضرة يصل عليها لأنه يباح له النقل الملحقة به بوقع للأذري أنه ناقض نفسه فقال في باب الجنائز من لا يسقط بتييمه الفرض وفاقد الطهورين ان تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا

لحركة الوقت يقضى بعد ذلك عش (قوله) وذلك أي اللزوم (قوله) كالمعجز عن السرة) قدبهم أنه تلازم الاعداء وليس كذلك فكان الأول حذفه (قوله) ونحوه أي كالكلام معنى (قوله) ويتجه جوازها (الخ) خلافاً للثبوت والمغنى والشهاب الرمي والزيادة حيث قالوا واللفظ الثاني والظاهر كما قال الأذري أنه لا يجوز له أن يصلي ما رجاء أحد الطهورين حتى يضيق الوقت اهـ (قوله) خلافاً لبحث الأذري (الخ) أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرمي وهل يجري بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها بمنع فعلها لكونها لا تقام إلا أول الوقت سم (قوله) مادام يرجو ما وارتاب) لا يخفى أنه لا بد من طلبها على التفصيل السابق في الطلب فإذا طلب ولم يجد واحداً منها فأن وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت ولا يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما محتمل معه ذلك بطلت وما يجزى احتيال الماء فلا ينبغي أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما محتمل معه الوجود للقاء سم وقوله من أحدهما أي من كل منهما وقوله ثم توهم وجود الماء (الخ) ومثل الماء هنا وفي بابي التراب (قوله) بفعله أي فاقد الطهورين (قوله) ويوجب (الخ) قضيته ان محل ذلك إذا لم يوجد غيره سم أي فوافق ما نأى آخره عن الأذري (قوله) لكن الذي نقله الزركشي عن قضية كلام القفال (الخ) اعتمده المغنى عبارته وتقدم ان صلاة الجنابة كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتييم واحد وقياسه ان هؤلاء الثلاثة وهم من لم يجد ماء ولا رتابة من على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس عليها لا يصلونها والظاهر وجري عليه الزركشي وغيره فاقد الطهورين ونقله في بابها عن مقتضى كلام القفال اهـ وقوله لا يصلونها (الخ) قال القليوبي وان تعينت بان لم يكن غيره فيدفن الميت بلا صلاة اهـ (قوله) ثم رأته أي الزركشي (قوله) إقدامه أي فاقد الطهورين (قوله) ولا يفوت أي فعل صلاة الجنابة (قوله) ولا ينافي ذلك أي عدم جواز الإقدام (قوله) لأنه (الخ) علة لعدم المناظرة (قوله) ان تعينت أي بان لم يكن هناك غيره (قوله) صلى أي أحدهما (قوله) وهذا التفصيل (الخ) اعتمده النهاية عبارته وتقدم ان صلاة الجنابة كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتييم واحد وقياسه ان هؤلاء أي فاقد الطهورين ومن يبدنه نجاسة وحسب يمكن تجسس لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضاً بغيره ويؤخذ ما ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتأويل لا سبوه وهو كذلك كما أفتى به أبو الدررحم الله تعالى اهـ أي ما لم يكن مأموماً أو واجب السجود تبعاً لآلامه سم وعش وقيل في (قوله) بين من قال بالمنع (الخ) أي وأطلق (قوله) وأما قول الثاني أي الذي تبع الزركشي (قوله) وكفادتها إلى قوله قيل في النهاية والمغنى ما يوافق (قوله) أو حبس عليه فانه يصلي وجوباً بالقاء بان ينحى للسجود بحيث لو زاد أصابه ويعيد نهاية ومعنى (قوله) ماعداء) يشمل المنذرة وقد مر ما فيه (قوله) فلا يجوز له أي من ذكر من فاقد الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها ما فاقد السرة فله التنفل لعدم لزوم الاعداء كدأتم الحدث ونحوه ممن

يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لأنه وقتها في الجملة كما في نحو مكة (قوله) ولو بمحل (الخ) تبع فيه شرح الروض فانه قيد البطلان برؤية التراب بما إذا كان بمحل يغني عن القضاء ثم قال كاصح به في المجموع كذا نقله الزركشي عنه ولم أره فيه وفيه نظر انتهى وقوله خلافاً لبحث الأذري أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرمي وهل يجري بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها بمنع فعلها لكونها لا تقام إلا في الوقت (قوله) مادام يرجو ما وارتاب) لا يخفى أنه لا بد من طلبها على التفصيل السابق في الطلب فإذا طلب ولم يجدوا أحداً منها فأن وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت ولا يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما محتمل معه ذلك بطلت وما يجزى احتيال وجود الماء فلا ينبغي أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما محتمل معه الوجود للقاء سم (قوله) ويوجب (الخ) قضيته ان محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله) فلا يجوز له (تنفل) قضيته انه يتمتع عليه بسجود السهولة لا تنفل ليس من الصلاة ولهذا احتاج إلى التنية بخلاف التثنية الأولى لأنه من الصلاة نعم إن كان مأموماً ويجزى مامه للسهو فلا يبعد وجوب متابعتها ما يليها مثل ما قد

التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وان تعينت عليه ففيه نظر يسقط ظاهر وكفا قد مر من عليه حيث خشي من إزالته ميعش تيمم أو حبس عليه وخرج بالفرض المذكور ماعداء فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فائنة

مطلقا ولا نحو من مصحف
وكذا نحو قراءة الفاتحة
في الصلاة ومكث بمسجد
لنحو جنب وتمكين زوج
بعد انقطاع نحو حبس لعدم
الضرورة (ويبعد وجوبا
لان عذره نادرا لا يدوم ولا
بدل هنا هذا إن وجد ماء
وكذا ترابا بمحل يسقط
القضاء والالم تجز الاعادة
هنا كغيره لانه لا فائدة
فما وليس هنا حرمة وقت
حتى تراعى واختار المصنف
القول بان كل صلاة وجبت
في الوقت مع خلل لا يجب
إعادتها لان القضاء إنما
يجب بامر جديد ولم يثبت
في ذلك شيء قيل مراده
بالاعادة القضاء كما باصلا
لا مصطلح الأصوليين
ان ما بعده إعادة فما خارجا
قضاءه وليس بصحيح
بل مراده بها ما يشمل
الامرين فيلزمه فعلها في
الوقت إن وجد ما مر فيه
والإخراج به) ويقضى المقيم
المتيمم لفقد الماء (لندرة
فقده في الإقامة وعدم دوامه
وبإباحة بالتيمم إذا كان
جنباً أو نحوه القراءة مطلقا
كما اقتضاه كلام الشيخين
وغيرهما وقال جمع انه
كفأ الطهورين ويسن له
قضاء ما صلا من التوافل
أي التي تقضى والجمعة بفعلها
ويقضى الظهر (لا المسافر)

يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المخافى نهاية وكذا في المغنى لإقوله كدأتم الحدث قال ع وش وقضية حصر
المتن فيه من ذكر ان غيرهم ممن يصح منه الفرض بتفعل ويدخل فيه من تحييز القلب والمربوط على خشبة
ونحوهما وفيه بعد لانهم إنما يصلون للضرورة ولا ضرورة للتلل اه (قوله مطلقا) أي ولو بمحل يغلب فيه
فقد الطهورين (قوله ولا نحو من مصحف) أي كحمله نهاية ومعنى (قوله) وكذا نحو قراءة (الخ) عبارة
الشارح في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاذا الطهورين بقراءة الفاتحة فقط حتما في صلاة الفرض
فنها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المندورة كل يوم لفائدة الطهورين
بوما يكالهم لرافيه وتلاوة قضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المندورة وتردد
والاوجه إلحاقها بما قبلها اه اقول وبقي ما لوقرنا بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء
هل تجزئه القراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المخصوصة أولا اخذنا ما قالوه في الاجارة من انه لو
استقر لقراءة شيء من القرآن في وقت معين واجنب فيه فقرأ او هو جنب حيث قالوا لا يستحق الاجارة لان
القصد من القراءة التواب وقراءته لا ثواب فيها فيه نظروا الأقرب الثاني لما ذكر عرش بحذف (قوله) لنحو
جنب) متعلق بمسئتي القراءة والمكث بصري (قوله) والالم تجز الاعادة) أي حيث وجده بعد خروج الوقت
اما لو وجده فيه بان ظن عدم وجدانه في جميع الوقت فصلى قبل اخره ثم وجد ترابا بمحل يغلب فيه وجود
الماء فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتد بها ع وش وفي البصري عن العباب ما يوافقه (قوله) واختار
المصنف (الخ) عبارة المغنى ومقابل الجديد اقول احدها يجب الصلاة بلاعادة واطرد ذلك مع كل صلاة
وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المذني واختاره المصنف في المجموع قال لانه أدى وظيفة الوقت وإنما
يجب القضاء بامر جديد ثانيا بتدبيل الفعل ويجب الاعادة ثالثا بتدبيل الفعل ولا إعادة رابعا يحرم عليه
فعلها اه (قوله) قيل مراده (الخ) جرى عليه التهاوي المغنى (قوله) مراده (بالاعادة) أي في المكن (قوله) بل
مراده ما يشمل (الخ) اعتمده ع وش والريشدي قول المتن (ويقضى المقيم (الخ) أي وجوبها ثانية ومعنى
(قوله) لندرة) إلى قوله ولا لانه لما في المغنى لإقوله ويسن إلى والجمع قوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا
يعتبر إلى المتن وقوله أو جرح أو مرض (قوله مطلقا) أي في الصلاة وخارجا الفاتحة وغيرها (قوله) وقال جمع
(الخ) عبارة المغنى وفي قول لا يقضى واختاره المصنف لانه أتى بالمقدور وفي قول لا تلزم الصلاة في الحال بل
يصبر حتى يجده وعلى الاول هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة أولا كفأ الطهورين ظاهر كلام الشيخين
الاول وظاهر كلام القاضى وصاحب الكافي الثاني والاوجه اه (قوله) ويسن له أي للمقيم المتيمم (قوله)
والجمعة) إلى قول المتن ومن تيمم لبرد في النهاية لإقوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا يعتبر إلى المتن

أقضى شيخنا الشباب الرمي بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله) والالم تجز الاعادة (الخ) عبارة في شرح
العباب اما اذا قدر عليه بمحل لا يبنى التيمم فيه عن القضاء بان غاب في وجود الماء فلا يجوز له قضاءها اذا
قائمه فيها وظاهره انه لا فرق بين قدر تم على ذلك في الوقت ويعدوه انه اذا وجد بعده فلا فرق بين ان يكون
صلى في الوقت على حاله ولا الاول ظاهر لما مر من صحة صلاته فقوله البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة
فيه نظر والثاني كذلك فقوله ايضا بوجوب استعماله فيه لانه ضيع حق الوقت وفوته فقضاءه بخلافه فيها
قبله برده قول المجموع ومن فوت صلاة عمدا فقد الطهورين حرم عليه على الصواب قضاءها حيث لا تسلسل
مع عدم الفائدة اهل لمصنعا بل تلك لقيام العذر فيه أول من هذه اه فليتا مل هذا الردفانه فيما نحن فيه
ليس فاذا للطهورين فان قلت قول البغوي إن قدر في الوقت وجبت الاعادة يتعين على الشارح تسليمه
مع قوله السابق بطلانها برؤيته فيها بمحل لا يبنى عن القضاء ان اراد انه مع بطلانها يجب اعادتها به كاهو
الظاهر وان اراد انها لا يجب اعادتها به فهو في غاية البعدو الاشكال قلت قد يفرق الشارح بين رؤيته حال
الصلاة ورؤيته بعد فراغها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوي المذكور وان اراد ما هو الظاهر من قوله
السابق المذكور نعم ما تقدم من رده على البغوي بقول المجموع المذكور ففيه تأمل اذ ليس فيما ذكره

ايضا فلا تناط بمعصية ولا نه المأزومه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام ويؤخذ منه ان الواجب ليس رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمه وبه يجمع بين من عبرى في كل الميتة للمضطر بأنه رخصة ومن عبرى بأنه عزيمة وأما رد الامام في موضع أن الواجب هل يجمع الرخصة فيحمل على (٣٨١) أن مرده هل يجمع الرخصة المحضة

هذا ولك أن تقول الذى يتجه ما صرح به كلامهم ان الواجب بجمع الرخصة المحضة وأنه لا ينافى تغييرها الى سهولة لأن الواجب فيها لما كان موافقا لحرص النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصلى غالباً لما يكن منافياً لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه إن فقد الماء حساً لحيلولة نحو سبع لما مر أول الباب لاشرا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدوته على زوال مانعها بالتوب ولو عصى بالأقامة لم يحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده لم يلزمه القضاء لأنه ليس عللاً للرخصة بطريق الاصاله حتى يفتقر للحال فيه بين العاصى وغيره بخلاف السفر فاندفع ما للسبكي هنا (ومن تيمم

قوله ايضاً) أى كالتيمم (قوله ولا نه الخ) لتعليل لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهى لا تناط بالمعاصى فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته عرش أى ورد الوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر للسبكي ردى هنا توجيه اخر ظاهر السقوط (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النها يعقل ويؤخذ الخ (قوله منه) أى من التعليل الثانى (قوله ان الواجب) أى التيمم الواجب على العاصى يسفره (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله وبه) أى يقول السبكي (قوله وإنه) أى وجوب الرخص (لا ينافى تغييرها) أى تغير الرخصة من الصعوبة (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ما أو جرح أو مرض يتحصل منه وجوب القضاء فى الثلاثة قبل التوبة وأما صحة التيمم قبلها فعلى هذا التفصيل سم (قوله تيممه) أى العاصى يسفره (فيه) أى فى السفر عرش (قوله لما مر أول الباب) عبارة هناك لأنه لما عجز عن استعمال الماء حسام يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما إذا كان مانعاً شرعياً كعطش أو مرض أه (قوله لم يلزمه القضاء) وفاقاً للنهاية كما مر وخلافاً للمغنى عبارة وكالعاصى يسفره العاصى بأقامته فيقضى أه (قوله يحضر) أى قوله ليقبل فى المغنى لا قوله أو عاد إليه وإلى قول المتن وإن كان فى النهاية لا ما ذكر (قوله لندرة فقد ما يسخن الخ) ولو وجد ما يسخن به الماء لم يكن ضائق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وإن خرج الوقت وليس له التيمم ليعصى به فى الوقت اقبل بذلك شيخنا الشباب الرملى رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه لو وجد الماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخرق من البرد فان علم أن توبته تاتى فى الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وإن علم أنها لا تاتى إلا خارج الوقت صلى بالتيمم فى الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ما أخر غير ما تناوبه فيه ولكن امتنع استعماله لنحو ردو الأفعال أمراه سم على صحيحه عرش (قوله وإتماماً بامر الخ) عبارة المغنى والثانى لا يقضى لحديث عمرو بن العاص السابق وبه قال ابو حنيفة وأحمد وبه اقله المختار المار عن المصنف لأنه صلى الله عليه وسلم بأمره بالاعادة ويجاب الاول بأنه الخ قول المتن (أو لمرض) المراد به هنا اعم من أن يكون جرحاً أو غير غيره فهو معنى (قوله فى غير سفر) عبارة النهاية بقوله المغنى حاضر إذا كان أو مسافراً أه (قوله لما مر فيه) أى انفاً (قوله أو عاد الخ) لا نسب ولو عاد إليه بصري (قوله لنقص البدل) أى لا لاجل النجاسة معنى (قوله قبل لا حاجة لهذا الاستثناء الخ) وفى هذا الاستثناء اشكال اخر وهو عدم صحة التيمم لأن

القضاء مر (قوله ولا نه المأزومه فعله) يتأمل هذا التعليل (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ما أو جرح أو مرض يتحصل منه وجوب القضاء فى الثلاثة قبل التوبة وأما صحة التيمم قبلها فعلى هذا التفصيل (قوله لندرة فقد ما يسخن به الماء) لو وجد ما يسخن به الماء لم يكن ضائق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وإن خرج الوقت وليس له التيمم ليعصى به فى الوقت اقبل بذلك شيخنا الشباب الرملى رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه لو وجد الماء وقادر على الطهارة ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخرق من البرد فان علم أن توبته تاتى فى الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وإن علم أنها لا تاتى إلا خارج الوقت صلى بالتيمم فى الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ما أخر غير ما تناوبه فيه ولكن منع استعماله لنحو ردو الأفعال (قبل لا حاجة لهذا الاستثناء) وفى هذا الاستثناء اشكال من وجه

تيمم (لمرض) فى غير سفر معصية لما مر فيه (عن الماء مطلقاً) أى فى كل أعضاء الطهارة (أو) بمنعه (فى غرض) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لعدم عذره (لأنه لا يكون بجرحه) أو غيره (دم كثير) لا يعنى عنه لكونه بفعله قصد الجوارح وعاد إليه كما يعلم مما يأتى فى شروط الصلاة فإذا تغذر غسله حيث عاد لندرة العجز عن إزالته بما حاراً ونحوه أما اليسير فلا يضر إلا أن كان بجعل التيمم ومنع وصول التراب لمحله لنقص البدل والمبدل حيث قبل لا حاجة لما لا استثناء لأن من صلى بنجاسة لا يأتى فيها لم يلزمه إتخاذها وإن لم يكن تيممها وبجواب بأن فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وإن كان) بالأعضاء وبعضها (سائر) كجيرة ولم يكن به ذم لاي في عنه هنا أيضا وذكره في الاول تمثيل لا تنقيد (لم يقض في الاظهر ان وضع على طهر) لشبهه بالخف بل اولى للضرورة ووقعه ان لم يكن به وضو التيمم وإلا لزم القضاء قطعا على مافي الروضة لنقص البدل والمبدل لكن (٣٨٢) كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب نزع) ان لم يخف منه محذور تيمم

لانه مسح على سائر فاشترط وضعه على طهر كالخف (فان تعذر) نزعوه ومسح وضى (قضى على المشهور) لقوات شرط الوضع وما أورده صنيعة من انه لا يجب نزع الموضوع على طهر غير مراد بل هو كالوضع على حدث لا ستواتهما في وجوب مسحها نعم مران مسحه إنما هو عوض عما أخذه من الصحيح وانه لو لم يخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحيث فتيحه محل قولهم بوجوب النزع فيها وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما إذا أخذت شيئا منه وإلا لم يجب نزع ولا قضاء لانه حيث كعدم السائر (نتيجه) المراد بالطهر الواجب وضعا عليه ليقط القضاء الطهر الكامل كالخف ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحة فيه وهي يجب عليه الطهارة لوضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضبطها إلا على وضوء انتهت وقضية التشبيه بالخف امور الاول انه لا بد من كمال طهاره الوضوء ان وضعا على شيء من اعضائه

شرطه طهارة البدن عن نجس لاي في عنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجب ايضا باطهر اقبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قرره الشارع فحسب سبق سمى اى خلافا للثانية والمعنى ولا يخفى انه لا ينافى على كل من الجوابين قول الشارع الاتي وبجواب الخ (قوله) وهي التفصيل الخ) هذا التفصيل لا تفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى بإفاده الكلام فيها بصري (قوله) المذكور في مفهوم الكثير) اى ان الديران كان حاله ان بعض التيمم ضر وإلا فلا ريب في قول المتن (وان كان سائرا) والحاصل من صور الجيرة في لزوم القضاء وعدمه انها ان كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء أخذت من الصحيح شيئا ام لا وسواء وضعا على طهر ام لا وسواء تعذر نزعها ام لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح قدر اذ ادعى على قدر الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما إذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح إلا قدر الاستمسك وضعت على طهر اى وتعذر نزعها فلا قضاء وكذا إذا لم تأخذ من الصحيح شيئا وسواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم فلا يجب مسحها حيث عرش وبصري وشو برى وشيخنا (قوله) وذكره في الاول تمثيل الخ) الاول ان يقول وتركهنا ككتفا بذكره في الاول (قوله) لشبهه الى قوله نعم في المعنى والى قوله وبعبارة المجموع في النهاية (قوله) ومحل ان لم يكن الخ) الظاهر انه في كان بعض التيمم وجب القضاء وان خشي من مسح الجرح بالتراب محذورا اخذا من التعليل المذكور وان كان النزاع لا يجب حيثن كما تقدم إلا فائدة فيه بصري وبأن عن سم مثله (قوله) قطعا) عبارة النهاية مطلقا (قوله) على مافي الروضة الخ) عبارة النهاية والمعنى كافى الروضة لنقصان البدل والمبدل جميعا وهو المعتمدون قال في المجموع ان اطلاق الجهور يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) اى سواء في أعضاء التيمم ام في غير هان من أعضاء الطهارة نهاية ومعنى وبأن في الشارع مثله قال عرش وسواء كان الحدث اصغر او اكبر اه (قوله) لانه مسح الخ) لعل المناسب بمسح بالمضارع (قوله) نعم مر) اى فى شرح ومسح كل جيرة ته وقيل بعضها (قوله) فيما) اى فى الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله) على ما إذا أخذت الخ) اى ولم يكن غسله بدين نزع كسابق بصري (قوله) ولا قضاء) اى ان لم يكن بعض تيمم على ما مر كاه وظاهر فلا بد من نزع حيثن ومسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كاه وظاهر سم (قوله) المراد الخ) وفاقا للنهاية كاسرو خلافا للذين عبارة المراد طهارة ذلك المحل فقط ولا ينافى ذلك قولهم كالخف إذا المشبه قد لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه اه (قوله) صريحة فيه) فى دعوى الصراحة توقف (قوله) وهو) اى وجوب الطهارة (قوله) طهارة الوضوء) اى الغسل (قوله) اشترط طهره الخ) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية (قوله) بل رجح الاكتفاء الخ) اعتمدوا على شدي وتقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله) المحدث) اى بالحدث الاصغر (قوله) مسح الخ) اى تيمم ومسح على الجيرة وضلى (قوله) لانه) اى المحدث حين الوضع (على طهارة الغسل) اى الحقيقية (وهى) لا تنتقض إلا بالجناية) اى ولا جناية حين الوضع (فهى) اى طهارة الغسل (الان) اى حين وضع المحدث عبارة النهاية والمعنى ولو تيمم عن حدث اكبر ثم حدث حدثا اصغرا انتقض طهره الا اصغرا لا الا كبر كالمو

آخر وهو عدم صحة التيمم لأن شرطه طهارة البدن عن نجس لاي في عنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجب ايضا باطهر اقبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قرره الشارع فحسب سبق (قوله) ولا قضاء) اى ان لم يكن بعض تيمم على ما مر

وكلام ابن الانساذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعا على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكفيه كالا بليس الخف في هذه الحالة وهو أحدث ظاهر الثالث أنه لو وضعا على غير أعضاء الوضوء اشترط طهر من المحدثين أيضا وقه بعد من ثم لم ير تيمم تيمم الزركشى بل رجح الاكتفاء بطهارة محلها فلو وضعا المحدث على غير أعضاء الوضوء ولا جناية ثم اجنب مسح ولا قضاء لا على طهارة الغسل وهى لا تنتقض إلا بالجناية فهى الآن كاملة

أحدث بعد غسله فجرم عليه كل ما يجرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يجدا الماء بلا مانع
 اه قال ع ش قوله مر على المحدث أى من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة ومكث المسجد فلا
 يجرم لبقاء طهره بالنسبة فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له الجنابة وقوله مروى يستمر تيممه أى يقرأ
 القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم وقوله مر حتى يجدا الماء الخ وعليه فاذا اراد صلاة التوافقة وتوضأ هالم
 محتج بالتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله بغير أعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفتقد الماء ثم
 أحدث حدثا أصغر فتييمم بنية زوال مانع الأصغر ويصل بذلك التيمم التوافل لبقاء تيممه بالنسبة للحدث
 الأكبر اه ع ش (قوله فى الآن) أى حين اذ تيمم ومسح عن الجنابة

(باب الحيض)

(باب الحيض)
 والاستحاضة والنفاس ولما
 كانا كالنابئين له لاصلته
 أما الاستحاضة فواضح
 وأما النفاس فلان أكثر
 أحكامه بطريق القياس
 عليه ولغلبة أحكامه أفردوه
 بالترجمة وهولته السيلان
 وشرعا دم جبلة يخرج في
 وقت مخصوص والنفاس
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم
 والاستحاضة ما عداهما
 على الأصح والقول بان بنى
 اسرائيل أول من وقع
 الحيض فيهم

والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارة بل الطهارة ترتب عليه وهو
 مخصوص بالنساء ع ش عبارة البجيرمي وإنما أخره عن الغسل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله
 عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة أى وما قبله مشترك بين الرجال
 والنساء (قوله فلان أكثر أحكامه الخ) أى ولقوله ثم اندم حيض مجتمع سم (قوله وغلبة أحكامه) أى من
 حيث الوقوع والأحكام الاستحاضة أكثر لا يخرج شيدي وع ش (قوله أفردوه بالترجمة) أى فقد ترجم
 لشيء وزاد عليه وهذا لا يعد عيا بجري (قوله وهولته السيلان) يقال حاض الوادى إذا سال ماؤه وحاضت
 الشجرة إذا سال خضها ويقال إن الحوض منه لحيض الماء أى سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء
 وبالعكس نهاية أى تاتى بأحدهما بدل الآخر (قوله دم جبلة) أى دم يتضيه الطبع السليم خطيب
 (قوله يخرج) أى من عرقى أقصى رحم المرأة على سبيل الصحة ولو حاملان الأصح ان الحامل تحيض
 وشملت الجنينة حكمها حكم الأدمية في ذلك على الصحيح وأما غيرها من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى
 لها من الدم فهو من الحيض اللغوى ولا يتعلق به حكم إلا في التعليق ونحو الطلاق والعق كان قالان سال
 دم فرسى فروجى طالق أو فعبدى حررو الذى يحيض من الحيوانات أربع نظمها بعضهم في قوله
 أرا نب يحضن والنساء ه ضيع وخفاش لها دواء
 وزيد عليها أربعة أخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

يحض من ذى الروح ضيع امرأة ه وأرب وناقة وكلبة
 خفاش الوزغة والحجر فقد ه جملت ثمانية وهذا المتمد

شيخنا (قوله بعد فراغ الرحم) أى من الخ ولو علقه أو مضغه أى وقبل مضى خمسة عشر يوما فان كان بعد ذلك
 لم يكن نفاسا كما يأتى ع ش و شيخنا (قوله ما عداهما الخ) دخل فيه دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض
 لأن ذلك من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد إلا أن يتصل بحيض المتقدم فيكونان حيضاتية
 ومعنى وكذا دخل فيه الدم الذى تراه الصغيرة أو الأيسة عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم غيخر من

كما هو ظاهر فلا بد من نزعه حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب والواجب القضاء سواء ترك النزاع مع أمكانه
 أو مع عدم أمكانه أو نزع ولم يسمح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كما هو ظاهر

(باب الحيض)

قال في شرح العباب قال الجاحظ ويحيض أيضا الأرب والضعف والخفاش وزاد غيره والحجرة وهى إثنى
 الخيل والناقة والوزغة السكابة أهماء في شرح العباب والظاهر أن ذلك لا اثر له في الأحكام حتى لو عاق
 بحيض شيء من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم مقدار أقل الحيض مثلا ما أو لا كون هذه المذكورات
 يقع لها الحيض ليس اسرا قاطعا وذكر الجاحظ وغيره له لا يقتضى ثبوته في الواقع ولا القطع به وأما ثانيا
 فيجوز أن يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان أراد بحيضها
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان أكثر أحكامه) أى ولقوله ثم اندم حيض مجتمع (قوله

يطله حديث الصحيحين
 هذا في كتيبه الله على
 بنات آدم (أقل سنة) الذي
 يمكن أن يحكم على ما تراه
 المرأة فيه بكونه حيضاً
 (تسع سنين) قرية أي
 استكمالها إلا إن رآته قبل
 تمامها بدون ستة عشر يوماً
 بليلها فزعم إمام هذا
 أن التسع كلها ظرف
 للحيض ولا قائل به ليس
 في محله لأنه إنما يوم ذلك
 لو كانت التسع ظرفاً وهي
 هنا خبر كما هو جلي وشتان
 ما بينهما ولا حد آخر
 سنة ولا ينافيه تحديد سن
 اليأس باثنتين وستين سنة
 لأنه باعتبار الغالب حتى
 لا يعتبر النقص عنه كما
 يأتي ثم وإمكان إزالتها
 كما كان حيضها بخلاف
 إمكان إزال الصبي لا بد
 فيه من تمام التاسعة والفرق
 حرارة طبع النساء كذا
 قيل والوجه أنه لا فرق
 ثم رأيت صرح بذلك في
 المجموع حيث جعل
 الأصح فيها استكمال التسع
 أي التقريبي المعتبر بما مر
 وزاد في الصبي وجهها
 تسع ونصف ووجهها عشر
 سنين وأشار إلى أن الإمام
 فرق بأنها أسرع بلوغاً منه
 أي لأنها أحر طبعاً منه
 (وقله) زمناً (يوم ليلة)

عرق فقه في أدنى الرحم يسمى الماذل بالمعجمة على المشهور سواء أخرج أم لم يخرج أم لا زاد المعنى واختلف
 في الدم الذي تراه الصغيرة واليسة والأصح أنه يقال له استحاضة وقد فساده قيل لا تطلق الاستحاضة إلا
 على دم واقع بعد حيض أم (قوله) يطله حديث الصحيحين (الخ) أي أعوموه هذا ولكن في إبطاله نظر سم
 عبارة الجعيري قيل أول من حاض أمنا هو الما كسرت شجرة الخنطة وأدمنتها قال تعالى وعزق وجلالى
 لادمنك كادمت هذه الشجرة ثم رأى وخطيب قيل وكان يوم الثلاثاء ولما دمت الشجرة عاب الله بناتها
 بالحيض والولادة والتفاس قال الله تعالى يا أبا داود أنا الرب المعبود أعامل الذرية بما فعل الجدد أم وعبرة
 ع وش وجمع بينهما بأن الإضافة للجنس أي جنس بنات آدم وبمحمل قصة بني إسرائيل على أن المعنى بأنهم أول
 من فشا فيهم وحمل ما في قصة حواء على الأول الحقيقي لا يقال برد على ما ذكره في الحديث ما ذكره من
 الحيوانات التي تحيض لا ناقول ليس في الحديث حصر الحكم بأنه كتيبه وقدره على بنات آدم لا ينافيه
 كتيبه على غيرهن أيضاً قول المتن (أقل سنة) (الخ) أي ولو بالبالد البارد وقول روات الدم أياماً بعضها قبل زمن
 إمكانه وبعضها فيه جعل المرتب في زمن الامكان حيضاً إن توفرت شروطه الآتية نهاية ومعنى قول المتن (تسع
 سنين) أي وغالبه عشرون سنة وأكثره اثنان وستون سنة ع (قوله) قرية (إلى قوله) فزعم في المعنى لا أقوله
 أي استكمالها إلى قوله ثم رأيت في النهاية لا أقوله ذلك (قوله) قرية (نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية
 ثلثاً يوم واربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوماً بسبب
 الكسور فإذا قطعت على الثلاثين خص كل سنة خمس يوماً وسدسه لأن ستة منها في خمسة بثلاثين وخمسة
 الباقية في ستة بثلاثين سدساً فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوماً وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثلاثمائة
 يوم وخمسة وستون يوماً وربع يوم إلا أن من ثلثاً تعجز من يوم والسنة العديدة ثلثمائة يوم وستون يوماً
 لا تزيد ولا تنقص شيئاً ع (قوله) أي استكمالها أقول لا إمام بالنسبة لأصل العبارة وإمام هذا التقدير
 فيندفع الإمام مع الظرفية أيضاً قد دفع الاحتمال مطلقاً للنظر في المعنى إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض
 لا معنى لجعلها أقل سنة كما يدرك بالتأمل سم (قوله) فزعم (الخ) فزعم على قوله أي استكمالها والمشار إليه
 بقوله هذا أقول المتن تسع سنين كرى (قوله) ولا حد آخر سنة بل هو ممكن ما دامت المرأة حية نهاية (قوله)
 ولا ينافيه أي قوله ولا حد آخر سنة ع (قوله) لأنه أي ذلك التحديد (قوله) والأقرب أنه لا فرق
 أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي أخذاً بما يأتي وقد اعتمد ذلك مر أم سم على حجج وعليه فالعنوان
 خروجه من الرجل قبل استكمال التسع مما لا يسع حيضاً وطهراً للمرأة يقتضى الحكم ببلوغه لكن ما نقله عن
 مر مخالفه ما ذكره مر هنا في الشرح من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتي في باب الحجران التسع في
 المعنى تحديداً لتقريب أم أي من الرجل والمرأة يظهر من كلامه مر حيث جزم به اعتداده تحديداً فقدم
 على ما نقله سم عنه مر من أنه تقريبي ع (قوله) أي التقريبي (الخ) اعتبار التقريب فيها بما مر له
 وجه في الجلة وأما فيه فحل تأمل بصرى (قوله) أي لأنها أحر طبعاً (الخ) هذا خلاف ما أطبق عليه
 الأطباء أنها أبرد طبعاً من الرجل وحينئذ فلعل الأولى أن يوجه كلام الإمام بأنها أبلغ شوية وأتم
 فلذا يسرع توليد طبيعتها البنى على الوجهين المذكورين بصرى (قوله) زمناً تمييز محول عن المضاف
 أي أقل زمناً يوم الخ ودفع به ما أورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم وإسهم التفضيل بعض ما
 يضاف إليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم ليلة وهو لا يجوز لما فيه من الأخبار باسم الزمان عن الجنة

يطله حديث الصحيحين (الخ) أي لعموم هذا ولكن في إبطاله نظر ظاهر (قوله) على ما تراه المرأة (فيه) هذا
 يدل على أن التسع مع الخبرية أيضاً على الرؤية فالإمام لا يوافق حاصل مع الخبرية أيضاً لا يقال المراد استكمالها
 فحل الرؤية ما بعدها لا ناقول ليس صريح العبارة وإرادته لا تمنع احتمالها ولومرجوحاً فلا ينافي
 الإمام نعم قد دفع الاحتمال مطلقاً للنظر في المعنى إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض لا معنى لجعلها أقل
 سنة كما يدرك بالتأمل (قوله) والوجه أنه لا فرق (إلى) أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي أخذاً بما يأتي وقد

يجرى وشيخنا **(قوله أي قدرها)** إلى قوله وسيأتي في النهاية والمغنى **(قوله أي قدرها)** فسر بذلك ليشمل ما لو طرا الدم في أثناء اليوم إلى مثله من اليوم الثاني وفي أثناء الليلة كذلك شيخنا وع ش **(قوله متصلا)** لا يخفى أن الكلام في أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الأكثر والغالب وأنه لا يتصور وجود الأقل فقط إلا مع الاتصال إذ مع التقطع أن بلغ مجموع الدماء يوما ليلة فجميع حيض ويلزم الزيادة على الأقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللفظ لا السحب يتصور الأقل بدون اتصال بقول الشارح وإن لم تتلفق الخفيه نظر سم ع وش ويشتد ويأتي عن شيخنا مثله **(قوله وإن لم تتلفق الخ)** قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فانه لم يسم عبارة شيخنا بنا فيه أي التلفيق قوله متصلا لأن شرط الاتصال إنما هو في الأقل وحده واما الأقل الذي مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله فقام برى ذما وقتنا ووقتاقام فهو حيض تبع له بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا ناسحنا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الشكل حياضا وهو المعتمد والحاصل أن له صورتان الأولى أن يكون وحده وهي التي شرط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها **(قوله إن المراد بالاتصال)** أي اتصال دم الحيض قول المتن (بليالها) أي مع بليالها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلتقت شيخنا وقلوب **(قوله وإن لم تتصل)** إلى قوله وقد يشكل في المغنى وإلى قوله فقامه في النهاية **(قوله وإن لم تتصل)** أي الدماء مغنى وعبارة النهاية وإن لم تتصل دم اليوم الأول ببليله كان رات الدم أول الشهر أه أي فتكمل البالي ليلة السادس عشر ع **(قوله كل ذلك)** أي من الأقل والأكثر والغالب **(قوله)** باستقرار الشافعي الخ إذا ضابط لشي من ذلك لغة ولا شرع فارجع فيه إلى المتعارف بالاستقرار المتأخر وهو دليل ظني فيفيد الظن وإن لم يكن تتبع لك أكثر الجزئيات بل يكتفي بتتبع البعض وإن لم يكن أكثرها هذا ما يحيط عليه كلام سم في الآيات البيئات بجري وشيخنا **(قوله بالاخير)** وهو كون الغالب ستا وسبعة **(قوله لانه أقل الخ)** عبارة غير ذلك الشهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك **(قوله فيكون أقل من ذلك)** بل قد لا يكون بينهما طهر إذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لو رات حامل عاتها كخمس ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حياضا وما بعدها نفاسا وقولهم إن الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حياضا وإن بلغ مع ما قبله يوما وليلة سم **(قوله أو تأخر)** أي وكان طره وبعد بلوغ النفاس أكثر كافي المحجوع نهاية ومغنى **(قوله ثم رات الدم كان حياضا)** أي إذا بلغ أقله كما يأتي **(قوله فان العائد الخ)** يبنى أن المراد العائد في الستين احترازا عن العائد بعدها كما أفهمه قول شرح الروض وقضية كلامه أنه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر رات الدم بعدا كثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سم وبصرى **(قوله إلا أن عاد الخ)** أي وبلغ

اعتمد ذلك م **(قوله أي قدرها متصلا)** لا يخفى أن الكلام في أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الأكثر والغالب وأنه لا يتصور وجود الأقل فقط إلا مع الاتصال إذ مع التقطع أن بلغ مجموع الدماء يوما ليلة فجميع حيض ويلزم الزيادة على الأقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللفظ لا السحب يتصور الأقل فقط بدون اتصال بقول الشارح وإن لم تتلفق الخفيه نظر (وإن لم تتلفق) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فانه لم يسم عبارة شيخنا بنا فيه أي التلفيق قوله متصلا لأن شرط الاتصال إنما هو في الأقل وحده واما الأقل الذي مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله فقام برى ذما وقتنا ووقتاقام فهو حيض تبع له بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا ناسحنا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الشكل حياضا وهو المعتمد والحاصل أن له صورتان الأولى أن يكون وحده وهي التي شرط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها **(قوله إن المراد بالاتصال)** أي اتصال دم الحيض قول المتن (بليالها) أي مع بليالها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلتقت شيخنا وقلوب **(قوله وإن لم تتصل)** إلى قوله وقد يشكل في المغنى وإلى قوله فقامه في النهاية **(قوله وإن لم تتصل)** أي الدماء مغنى وعبارة النهاية وإن لم تتصل دم اليوم الأول ببليله كان رات الدم أول الشهر أه أي فتكمل البالي ليلة السادس عشر ع **(قوله كل ذلك)** أي من الأقل والأكثر والغالب **(قوله)** باستقرار الشافعي الخ إذا ضابط لشي من ذلك لغة ولا شرع فارجع فيه إلى المتعارف بالاستقرار المتأخر وهو دليل ظني فيفيد الظن وإن لم يكن تتبع لك أكثر الجزئيات بل يكتفي بتتبع البعض وإن لم يكن أكثرها هذا ما يحيط عليه كلام سم في الآيات البيئات بجري وشيخنا **(قوله بالاخير)** وهو كون الغالب ستا وسبعة **(قوله لانه أقل الخ)** عبارة غير ذلك الشهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك **(قوله فيكون أقل من ذلك)** بل قد لا يكون بينهما طهر إذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لو رات حامل عاتها كخمس ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حياضا وما بعدها نفاسا وقولهم إن الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق أنه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حياضا وإن بلغ مع ما قبله يوما وليلة سم **(قوله أو تأخر)** أي وكان طره وبعد بلوغ النفاس أكثر كافي المحجوع نهاية ومغنى **(قوله ثم رات الدم كان حياضا)** أي إذا بلغ أقله كما يأتي **(قوله فان العائد الخ)** يبنى أن المراد العائد في الستين احترازا عن العائد بعدها كما أفهمه قول شرح الروض وقضية كلامه أنه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر رات الدم بعدا كثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سم وبصرى **(قوله إلا أن عاد الخ)** أي وبلغ

فان المرأة قد لا تحيض أصلاً وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء، بما لم يتبع لأن بحث الأولين أتم وحل دمه على الفساد (٣٨٦) أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقهم لما روي أنه امرأه ما بعد سن اليأس حيث

أقلوه إلا فو دم فساد كما صرح به في الروضة بصرى (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه لا حدلاً كثر الطهر بين الحيضتين إلا أن يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض حيضاً متتابعاً بعد بعض مراته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة وقد لا تحيض أصلاً ما زاد الغنى حتى القاضى أبو الطيبان امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوماً وليلة وكان نفاسها أربعين والخبر في من اتق به أن والى كانت لا تحيض أصلاً وإن اختى منها تحيض في كل سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعد موتها (قوله السابق) أى قيل قول الماتن وأقل طهر الخ (قوله بمخالفة شيء الخ) أى بان تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً وأظهر دونها بياناً ومغنى (قوله لم يتبع) أى فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة عش (قوله وجل دمه) أى الخائف لما مر (قوله وقد يشكل عليه) أى على التعليل المذكور (قوله بما مر انفاً) أى في شرح تسع سنين (قوله إن ذلك) أى تحديد سن اليأس باثنين وستين (قوله فيهما) أى فى الحيض وسن اليأس عش (قوله عدم الخلاف الخ) أى الخلاف المشهور وإلا فهناك قول للشافعى بأن أقله يوم وقول بأن أقله يومه وهما غير بيان عش (قوله هنا) أى فى الحيض و(قوله ثم) أى فى سن اليأس (قوله وعليه) أى على أن المراد كل النساء (قوله وما التزمه الخ) أى من عدم الخرق (قوله أى الحيض) أى قوله لا يقال فى النهاية والمغنى قول الماتن (ما حرّم بالجناية) أى من صلاة وغيرهاتها (قوله هى الطهارة الخ) عبارة المنهج طهر عن حدث أو العبادات لتلعبها (قوله كغسل الجمعة) أى مع غسلها بالحرمه نهاية ومغنى (قوله نحو النكاح الخ) أى كالسكوف ويجزى (قوله هذا) أى حرمة الطهارة بنية التعبد الخ (قوله لعموم كونه الخ) أى لعموم كونه خارجاً من أحد السيلين (قوله مع وجوده) أى الحيض مطلقاً أى اتصل دمه أو قطع (قوله بمثله الخ) دفع به توهم قرامته بالنون لعمومه أنه إذا لم يمتنع من غير ظهور لون فيه كجمرة لم يحرم عش (قوله كره) ومحل الكراهة عند انتفاء حاجة عبور هاتها ومغنى وأسنى والأقرب أن من الحاجة المروء من المسجد بعد بيته من طريق خارج المسجد وقربه من المسجد ويؤيده قصر يحرم بأنه يجوز إدخال التعل المتنجس المسجد حيث آمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله ثوب متنجس نجاسة حكيمة وإن زاد على ستر العورة عش (قوله وبه) أى بالكراهة كرى ويجوز راجع الضمير للغلط (قوله فارت الجنب) فان الصحيح في المجموع أن عبوره خلاف الأولى سم (قوله ويجزى) أى قوله فان أم فى النهاية والمغنى (قوله ويجزى ذلك) أى تحريم عبور المسجد (قوله كذا جرى الخ) أى ومستحاضة وسلس بول نهاية

نفاسها دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهراً وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه لا حدلاً كثر الطهر بين الحيضتين فتأمل إلا أن يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض حيضاً متتابعاً بعد بعض مراته أبعده عن بعض (قوله وعبور المسجد) قال في شرح الروض وخرج بالمسجد وغيره كغسل العبد والمدرسة أو الرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر أى الحائض وذو النجاسة (قوله وهذا مع قول الشارع الاتي ما هو واضح الخ) مقتضى الفرق بين المستحى على العموم وغيره ومع ذلك فقبحاً في شرح الروض نظر إذا تاذى المستحقون بالتلويت (قوله إن خافت) قال فى العباب وإن خافت تلويت نحو مدرسة لم يكره قال فى شرحه أى من حيث الحيض وأن حرم كاهو ظاهر من حيث تنجس الوقت أو ملك الغير (قوله فان أمته كره) قال فى شرح الروض ومحلها أى الكراهة إذا عبرت لغير حاجة (قوله فارت الجنب) فان الصحيح في المجموع أن عبوره خلاف الأولى (قوله ويجزى ذلك) أى تحريم العبور

حكوا عليه بأنه حيض وإبطوا به بتحديد له بما مر وقد يحجب بما مر انفاً أن ذلك تحديد بالنسبة للنقص عنه لا غير وبأن الاستقراء أن كان ناقصاً فيهما لكنه هنا أتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما أتى من الخلاف القوي في سنة وفى أن المراد نساء عشرين أو كل النساء وعليه المراد فى سائر الأزمنة أو زمنها فهذا كله مؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموه فى الحيض فتأمل فانه مهم لظهور التناقض فى كلامهم يبدى الراى (ويحرم به) أى الحيض (ما حرّم بالجناية) لانه أغلظ (و) زياده فى الطهارة بنية التعبد لغير نحو النكاح واليد لا يقال هذا لا يختص بالحيض بل يوجد فى جنب بعد خروج منه وقبل انقطاعه إذا الظاهر حرمة غسله حينئذ بنية التعبد وحينئذ فلا زيادة لأن هذه الصورة داخلية فى قوله ما حرّم بالجناية لا ناقل هذه الحرمة ليست لخصوص الخى لصحة الطهر بنية التعبد من سلسه وإتمامه لعموم كونه ما نافع من محبتها فى غير السلس بخلاف الحيض

فان الحرمة لئلا يتصور صحة طهره مع وجوده مطلقاً تأمله (عبور المسجد إن خافت) ولو مجرد الاحتمال كما شمله كلامهم وعليه ومغنى يفرق بينهما بشرط الظن فى حرمة بيع نحو اللعب لتخذه خراباً المسجد بخاط له لا سامع وجوده بنية التلويت هنا (تلويثه) بمثله بعد التحية بالدم صيانته له عن الخبث فان أمته كرهه لغلط حدثها وبه فارت الجنب ويجزى ذلك فى كل ذى خبث يخشى تلويثه كذا جرى

أمن لم يكره فيما يظهر وهذا
يظهر الفرق ويندفع ما قيل
لا يحتاج لهذا لأنه ليس
من خصوصيات الحائض
لا يقال يجرى ذلك أيضا في
كل مكان مستحق للغير لما هو
واضح أنه يحرم تنجيسه
كالتنجيس بجدار الغير
لأننا نقول إنما يصح ذلك
عند التحقق أو غلبة الظن
لا مطلقا بخلاف المسجد
لأنه حرمة فظهر الفرق
بينه وبين غيره وعلم بما ذكر
حرمة البول فيه في إناه
وإدخال نجس فيه بلا
ضرورة وان أمن التلويث
نعم يجوز لإخراج دم نحو
فصد ودم واستحاضة في
إناه أو قامة أو تراب من
غيره فيه وأن سهل لإخراج
ذلك خارجه خلافا لبعضهم
وبحث حل دخول مستبرى
يده على ذكره لمنع ما يخرج
منه سواء السلس وغيره
(والصوم) ولا يصح إجماعا
فهما هو تعبدى والأصح
أنه لم يجب أصلا وتظهر
قائمة الخلاف في الإيمان
والتعاليق وفيما إذا قضت
فلا تحتاج لنية القضاء بناء
على أنه ما سبق لفعله مقتضى
في الوقت وهذا أولى مما
ذكره الاستوى وغيره

فلينأمل (ويجب قضاؤه)
إجماعا

ومعنى **(قوله)** أو نعل به الخ) فان أراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله معنى **(قوله)** فان أمن الخ) وخرج
بالمسجد غيره فصل اليدو المدرسة أو الرباط فلا يكره ولا يجرم عبوره على ما ذكرناه في سبب بعد ذكر
مثله عن شرح الروض مانصه وهذا مع قول الشارح الآتى لما هو واضح الخ بقضى الفرق بين المستحق
على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض نظر إذا تاذى المستحقون بالتلويث اه وبعبارة ع
قوله مر ولا يجرم عبوره الخ أى عند سبج دخوف التلويث فان تحقق أو غلب على ظنه حرم بل يجرى ذلك في
دخول ملك غيره اه حجب بالمعنى وقال سم على المنهج وظاهره عدم الحرمة مع خشية التلويث وهو مشكل
ويتجه وقا لم أر المراد لا يجرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا ولكن يحرم من جهة أخرى إذا كان مألوكا
ولم ياذن المالك ولا ظن رضاه أو موقوفاه طاقا نعم إن كان موقوفا وكان أرضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا
يبعد وقا لم أر الجواز انتهى **(قوله)** لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الحائض **(فرع)** سئل مر عن
غسل النجاسة في المسجد وانفصال الفسالة فيه حيث حكم بطايرها كان تكون النجاسة حكيمة فقال
ينبغي التحريم للاستعداد وان جوز نال الروض في المسجد مع سقوط ما منه المستعمل فيه لان المستعمل في
النجاسة مستقدر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الروض **(فرع)** يجوز لقاء الطاهرات
كقشور البطيخ في المسجد إلا إن قدرها أو قصد الأزدراء به فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز
الروض وان سقط الماء المستعمل فيه مر **(فرع)** قال مر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القياماء
المضغضة في المسجد وإن كان مختلطا بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه في ما إذا كان البصاق متبذرا
في ما المضغضة ظاهرا بحيث يحس ويدرك منفردا فليأمل عش **(قوله)** وهذا) أى بقوله فان أمن الخ
(يظهر الفرق) أى بين الحائض وذى الحجب **(قوله)** ويندفع) عطف على قوله يظهر الخ **(قوله)** ما قيل الخ)
وقا لظاهر النهاية والمعنى **(قوله)** لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ **(قوله)** لأنه الخ) أى تحريم العبور
(قوله) يجرى ذلك) أى تحريم العبور سم **(قوله)** أيضا) أى كجرى بانه في كل ذى خيث الخ **(قوله)** لما هو
الخ) متعلق بيقال المعنى **(قوله)** لا نال الخ) متعلق بلا يقال الخ **(قوله)** إنما يصح ذلك) أى تحريم عبور
كل مكان الخ **(قوله)** عند التحقق الخ) أى تحقق التنجيس أو ظنه **(قوله)** بخلاف المسجد) أى فيجرم عبوره
بمجرد احتمال التنجيس **(قوله)** وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كسب أو أصابه بول جف سم ومر
عن عش جواز الدخول بذلك التوب بلا ضرورة **(قوله)** بلا ضرورة) ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر اه
سم **(قوله)** في إناه أو قامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناه أو القامة أو التراب فوراً لا نقضاء الحاجة
والمسجد يصابان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر اه سم **(قوله)** من غير فيه) أى المسجد **(قوله)** وبحث
حل دخول مستبرى الخ) أى مر سم وأقول وينبغى أن لا كراهة في دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل
المسك ومثل المستبرى بالاولى المستنجى بالاحجار ووقع في كلام الشيخ القليوبي خلافة **(قوله)** يده على
ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقة على ذكره أم لا عش **(قوله)** وينبغى الخ) فيه وقفه ظاهرة سيما إذا
تلوث يده بالخارج بل بخلاف هذا والبحث الذى في الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المارأ نفا
وإدخال نجس الخ **(قوله)** لا يصح) إلى قوله وفيما المعنى **(قوله)** إجماعا فيها) أى في تحريم الصوم وعدم
صحته نهاية معنى **(قوله)** وهو) أى عدم الصحة (تعبدى) قاله الامام والوجه أنه معقول المعنى لأن
خروج الدم مضغف الصوم يضعف أيضا فلو امرت بالصوم لاجتماع عليهما مضغفان والشارع ناظر إلى
حفظ الأبدان نهاية **(قوله)** في الإيمان والتعاليق) كان يقول متى وجب عليك صوم يوم فانت طاهر معنى **(قوله)**
بناء على أنه ما سبق الخ) باتى ما فيه **(قوله)** وهذا) أى قوله بناء على الخ **(قوله)** بما ذكر الخ) أى في توجيه

(قوله) وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كسب أو أصابه بول جف وقوله بلا ضرورة ينبغى الاكتفاء
بالحاجة مر **(قوله)** في إناه أو قامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناه أو القامة أو التراب فوراً لا نقضاء

عدم الاحتياج لنية القضاء (قوله) وتسميته قضاء (الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهره انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبارة جمع الجوامع مع شره والقضاء فعل كل وقبل بعض ما خرج وقت اداته استدراكا لما سبق لفعله مقتضى وجوب اداء مطلقا الى من المستدرك كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر او من غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لانهما اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كما زعمه وأن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة سم (قوله) بل يكره (الخ) وقال الاسنوي والنهاية والمغني (قوله) كما قاله البيضاوي) هو ابرئره وهو مقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الآن ع ش (قوله) وهو الالوجه) بل الالوجه كما افاده شيخنا عدم التحريم بخلاف المجنون والمغني عليه فبسببها القضاء نية ومعنى (قوله) جزم به في شرحه (الخ) اشار المحشي سم الى التوقف في هذا القول وذكر عبارات عن الشرح المذكور يحل في الاداء في الحيض وذكر ما يشر به أنه لم يقف في الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء في الصلاة فليتأمل ما افاده وليراجع بصري (قوله) ولا تنعقد (الخ) وقال المغني وخلاف النية عبارة على الكراهة هل تنعقد صلاها او لا والالوجه نعم اه اى وتنعقد نفلا مطلقا فتجزم معها مع فرض آخر يتيمم واحد ع ش (قوله) عليها) اى على الكراهة والحرم (قوله) من حيث كونها صلاة (الخ) قد يمنع ذلك

وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت كما تقرر انما هو بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت (بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها اجماعا للشقة بل يكره كما قاله جمع متقدمون او يحرم كما قاله البيضاوي وأقره ابن الصلاح والمصنف وهو الالوجه ثم رأيت الشارح المحقق جزم به في شرحه بجمع الجوامع ولا تنعقد منها عليهما لأن الكراهة والحرم ههنا من حيث كونها صلاة

الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر (قوله) وتسميته قضاء (الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهره انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبارة جمع الجوامع والقضاء فعل كل وقبل بعض ما خرج وقت اداته استدراكا لما سبق لمقتضى لفعل مطلقا اه وقوله للفعل قال المحلى اى لان يفعل وجوباً او نداء فان الصلاة المندوبة تقضى وقوله مطلقا قال المحلى اى من المستدرك وغيره كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر او من غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض والصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما وإن كان القدس سبب الوجوب والندب في حقهما الوجوب القضاء عليهما او نداء به اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كما زعمه وإن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة والظاهر ان منشأ ما وقع فيه الغفلة عن قولهم مطلقا والاقصاع على ما قبله فليتأمل (قوله) جزم به في شرحه بجمع الجوامع) ينبغي انه يقتضى اى محل من ذلك الشرع جزم به فان اراد قوله في الكلام على العزيمة ويحجب بمنع الصدق فان الحيض الذى هو عذر في الترك مانع من الفعل الخ فوسو لان هذا في اداء الصلاة حال الحيض لا في قضائها بعد الحيض الذى الكلام فيه مع ان هذا ايضا لان هذا ايضا في الصوم الواجب قضاؤه فضلا عن مجرد صحته وإن اراد قوله في مبيح ان مطلق نهي للتحريم والنزبه للفساد اى سواء رجع النهى فبما ذكر الى نفسه كصلاة الحائض وصومها الخ فهو سواء ايضا لان هذا ايضا في اداء الصلاة حال الحيض لا في القضاء الذى الكلام فيه مع ان هذا متعلق ايضا بالصوم الواجب القضاء فضلا عن مجرد صحته وإن اراد محلا آخر فيفتش وقوله ولا تنعقد منها عليهما الخ في الجزم بذلك منع بل يحتمل صحته على الكراهة بل والتحريم ولا نسلم ان نية القضاء من حيث الكون صلاة ولا من حيث خارج لازم ومن ادعى ذلك فعليه البيان بل يجوز ان يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم تأهلها حال الحيض لتلك العبادة فليتأمل وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء وهو نظير الاعراض عن إضافة الله تعالى الذى جعله سبب حرمة صوم يوم النحر (قوله) من حيث كونها صلاة) قد يمنع ذلك فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارجا كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيض فليتأمل فان عدم قبول رخصة الشرع امر لازم للقضاء فانهمي للارام

فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر أن عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عن بعة مع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادات وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء انتهى للآزم كقولنا سم (قوله نظير ما يأتي الخ) هذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنمقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومها قبل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم وبصرى (قوله رض الخ) بالجر عطفنا على الأصحاب (قوله إذا دخل الخ) وأيضا الآخر لو قسمهما (قوله على القول به) أى وإلا فالأصح سنيتهما لا وجوبهما (قوله فزمن الحيض) أى حتى يتأتى طلب قضاءهما سم (قوله قال) أى فى المجموع (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صوربه فى شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله لا يمكن ذلك) أى من قضاءهما (قوله إن سلم الخ) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمتنع عقب الفراغ بل الطور وما يسعها بتبعيتها للطواف سم أى ورد عليه ما يأتي من أنه ليس قضاء ما يطلب فى الحيض بل عقبه (قوله وتسليم ذلك) أى ثبوتها وطلبها فى الفرض المذكور (قوله ليس قضاء لما وقع طلبه فى الحيض) أى بل بعد الحيض (قوله ويحرم ما بين سرتها وركبتها) أى المباشرة به ولو بلا شهوة معنى ونهاية ويأتى فى الشارح مثله قال عرش وظاهر إطلاق المصنف حرمة مس الشعر الثابت فى ذلك المحل وإن طال وهو قريب فليراجع وظاهره أيضا حرمة مس ذلك بظفره أو سبه أو شعره أو لسانه منه أيضا وما نقل عن شيخنا العلامة الشورى من عدم جرمته بنحو ظفره فقيه وقفة (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ الحائض أى بان تعين وطؤها لدفعه جاز بل ينبغى وجوبه وقيل إن ذلك حل استثناءه بيده تعين لدفع الزنا سم على حجة وينبغى أن مثل ذلك مالمو تعارض عليه وطؤها والاستمنا بيده فقدم الوطء لأنه من جنس ما يباح له فعله وبقى ما لو دار الحال بين وطء زوجته وبين ما بان تعين طريقا كان أدق قبلها وبين الزنا والأقرب تقديم الأول لأن له الاستمتاع بها فى الجملة ولأنه لا حذره بذلك مالمو تعارض وطؤها فى الدبر والاستمنا بيده نفسه فى دفع الزنا والأقرب أيضا تقديم الوطء فى الدبر لما تقدم وينبغى كفر من اعتقد حل الوطء فى الدبر لأنه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة زنا البجيري ومو المعتداته يقدم الاستمنا بيده على وطء زوجته دبرها أقول ولو قيل بتقديم الاستمنا بيده على وطء الحائض أيضا لم يبعد إذ تحريم الثانى يجمع عليه بخلاف الأول وفى البجيري قال البرماوى وهو أى تقديم الاستمنا بيده الأقرب لأن الوطء فى الحيض متفق على أنه كبير بخلاف الاستمنا

كقولنا سم (قوله لا امر خارج) قد يؤيد أنه لا امر خارج صحة قضاء ركعتي الطواف بناء على إطلاق المنقول عن النص والأصحاب إلا وجه الفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) هذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنمقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك فى الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومها قبل هناك فى التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم (قوله على القول به) أى وإلا فالأصح سنيتهما لا وجوبهما وقوله فى زمن الحيض أى حتى يتأتى طلب قضاءهما (قوله فان فرض طوره) هذا الفرض صوربه فى شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره (قوله إن سلم ثبوتها) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمتنع عقب الفراغ بل الطور وما يسعها بتبعيتها للطواف (قوله وما بين سرتها وركبتها) لو ماتت فى زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كما فى الحياة بل أولى لأنه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها إذا لم تكن حائضة بخلافه فى الحياة كما ساقى فى الجنائز لحال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه كذا ذكرنا (قوله إجماعا فى الوطء) قال فى العباب والوطء من عائد عالم مختار كبيرة يكفر مستحله اه وقوله والوطء قال فى شرحه كفى المجموع هنا والوضحة فى الشهادات واقتصارهم على الوطء فى الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء فى غير الفرج أو بعد الانقطاع والفتح بغير الوطء فقضيته أن ذلك ليس بكبير وهو ظاهر (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ

لا امر خارج نظير ما يأتي
فى الاوقات المكروهة
نعم ركعتا الطواف يسن
لها قضاءهما على ما فى شرح
مسلم عن الأصحاب ونص
عليه لكنه صوب فى
مجموعه خلافا لإلا يدخل
وقتها للإبلاغ فلم يكن
الوجوب أى على القول به
فى زمن الحيض قال فان
فرض طوره عقب فراغه
أمكن ذلك إن سلم ثبوتها
حيث أنه وتسليم ذلك
ظاهر إن مضى عقب الفراغ
وقبل الطور وما يسعها
لكنه ليس قضاء لما وقع
طلبه فى الحيض (و) يحرم
(ما بين سرتها وركبتها)
إجماعا فى الوطء

فان فيه خلافا لان الامام احمد قال بجوازه عندهيجان الشهوة عند الشافعي صغيرة اه (قوله ولو
بجائل) إلى المتن في النهاية (قوله بل من استحله الخ) عبارة النهاية ووطوا في فرجها اي في زمن الدم
عالماعدا غنارا كبيرة يكفر مستحله ويستحب للواطي مع العلم وهو عام مختار في اول الدم اي من اقباله
وقوته تصدق ويجزى ولو على فقير واحد بمقتل اسلامي من المذهب الخالص او ما يكون بقدره وفي اخر الدم
اي من ضعفه بنصفه سواء كان زوجا أم غيره ومحل ما تقرر في غير المنجزة ما هي فلا كفارة بوطها وان حرم
ولو اخرته بالحيض فكذبها المحرم او صدقها حرم وإن لم يكذبها ولم يصدقها فالوجه كقوله الشيخ حله للشك
بخلاف من علق به طلاقا واخرته به فانها تطلق وإن كذبها لانه مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا منها
وبقاس النفس على الحيض فيما ذكره الوطء بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في آخر الدم ولا يكره طبعها
ولا استعمال ما مسته من عجين او غيره هو اكثر ما ذكر في سم عن العباب وشرحه في المغني مثله الا قوله مر
او ما يكون بقدره وقوله وإن لم يكذبها الى بخلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة طاهره ولو فجاز ادمن حيضها
على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم أن وطأها فيه ليس بكبيرة لتجويز أبي حنيفة له (فرع) قال مر المتمد
انه لا يحرم على الحائض حضور المختصر سم على المنهج وقوله مرو يستحب للواطي الخ ومثله تارك الجمعة
عمدا فيستحب له التصديق بدبنار اسلامي سم على حج وقوله مر مع العلم اي بالتحرير سم ويؤخذ منه ان الصبي
لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كاله سم على حج وقوله مر تصديق خفيضته
تكرر طلب التصديق بما ذكر بقر الوطء هو ظاهر وظاهره ايضا انه يتصدق وان وطى وخلف الزنا
وتقدم ما فيه وهو عدم الحرمة فلا يطلب منه التصديق بقوله مر فيما ذكر ان مر استحب ان يتصدق بدبنار
او بنصف دبنار ع ش قال شيخنا قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدبنار او نصفه او
ما يساوي ذلك اه وبخلافه ما في سم عن العباب وشرحه بما نصه ويندب به اي بسبب الوطء المحرم المذكور
دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها للواطي وزوجا وغيره ودون المرأة الموطوءة
كافي الجواهر بدبنار اسلامي ان وطى اوله ونصفه اخره اي الدم وهو من ضعفه وشره وعنه في النقص اه (قوله)

ولو بجائل بل من استحله

الحائض بان تعين وطؤها لدقعة جاز لانه غير تكب اخف المفسدين لدفع اشد هما بل ينبغي وجوبه وقياس
ذلك حل استمنائه بده تعين لدفع الزنا (فرع) أكثر الحيض عند أبي حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما
زاد على العشرة ولا نظر للخلافة فيه نظر وينبغي أن يجزى فيه ما نوقله في شرب النبيذ حيث يجزى أبو حنيفة
فرأجه (فرع) يسن التصديق بدبنار في الوطء اول الدم ونصفه في الوطء اخره فلو تكرر الوطء هل
يتكرر التصديق (فرع) قال في الروض ويستحب للواطي عمدا عالما في اول الدم وقوته التصديق
ويجزي على فقير بمقتل اسلامي وفي اخره وضعفه بنصفه اه قال في شرحه وسواء كان الواطي زوجا وغيره
وكالوطء في آخر الدم الوطء بعد انقطاعه الى الطهر ذكره في المجموع اه وقوله زوجا وغيره دخل في قوله
او غيره الزاني وقال في قوله عالما مانصه بالتحرير الحيض او النفس مختارا اه ولما استدلل بالحديث قال
وقيس بالحيض النفس اه وفي العباب وشرحه ويندب به اي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق
الوطء ودون غير من سائر التمتع فلا كفارة فيها اتفاقا للواطي وزوجا وغيره ودون المرأة الموطوءة كافي
الجواهر التصديق بدبنار اسلامي ان وطى اوله كنار ك فرض الجمعة عدوا انا اي عالم مجر متعامدا فانه يندب
التصديق بالدبنار المذكور وقضية صنيعة ان التصديق بنصف الدبنار لا يسن لتارك الجمعة وليس كذلك
وعبرة المجموع ويسن لمن تركها بلا عذر ان يتصدق بدبنار او نصفه اه ويندب للواطي المذكور ان
يتصدق بنصفه اي الدبنار المذكور ان وطى اخره اي الدم وهو من ضعفه ولو لم يجد ما يتصدق به فهل يسقط
عنه الطاب بالنوبة او يبقى حتى يجد وجهان والقياس الثاني وبحث بعضهم ان الكفارة تسن للناسي والجاهل
لكن دون كفارة العمدة ومثل تعبيرهم تارة باول الدم واخره وتارة باقباله وادباره القوي والضعيف

بل من استحلّه ظاهره ولو بمحائل فليراجع (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الأصحاب وغيرهم وكانهم أرادوا أنه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فإن كثيرين من العامة يحجلونه أما اعتقاده بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفرة أو كدرة فلا كفر به كافي الأنوار وغيره في الأولى وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما انتهى سم (قوله أي زمن الدم) أي المجمع على الحيض فيه يختلف غير المجمع عليه كالزائد على العشر فإن باحنيقة يقول أكثر الحيض عشرة أيام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحلّه حيث شربوا ويحرم (قوله ومفهوم الخبر الصحيح الخ) وهو منع ما تحت الأزار كدري (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عنهما تحت الركبة وأراد به بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقهما سم عبارة الشبهة أما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطه فجائز وإن لم يكن ثم حائل وكذا بما بينهما بمحائل بغير وطه في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يرغب على ظنه أنه إن باشرها وطى لماعرفه من عادته من قوة شبيهة وقلة تقواه أو هو أوالى بالتحريم ممن حركت القبله شوته وهو صائم وما نفست السرة والركبة في المجموع والتنقيح أن المختار الجرم بجواز الاستمتاع به (قوله مطلقا) أي ولو بلا حائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجح إخراج عبارة المغني والنهاية بخص مفهوم الأول وعموم هذا الخبر لأن الاستمتاع بما تحت الأزار يدعو إلى إجماع الخ من حام الخ (قوله وبه) أي بخبر من حام الخ ويجوز إرجاع الضمير لقوله لتعارضها وعده الخ (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطء أخذ من خصوص الثاني المفيد لماعدا الوطء وقوله الثاني منطوقه فيه عموم أي فيقصر على ما تحته أخذ من خصوص الأول المفيد للتقييد بما تحت الأزار حتى ينخص حكم الاستمتاع وهو حرمة الوطء بما تحت الأزار حتى ينخص حكم الاستمتاع وهو حرمة الوطء بما تحت الأزار (قوله منطوقه فيه)

فقول المجموع المراد بإقبال الدم من قوته واشتداده وبإدراكه من ضعفه وقرب انقطاعه جرى على الغالب وكذا الخبر السابق وبذلك يعلم أن قول بعضهم يتعوضوا لما إذا وطى في وسطه والقياس التصديق بثلاثي دينار ليس في محله إذ لا واسطة لأن زمن القرة مستمر إلى أن باخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف أم كلام العباب وشرحه باختصار كثير وإسقاط أشياء ولو كان الواطء غير مكلف فهل لو إليه أن يطلب منه التصديق عنه بماله فيه نظرو الظاهر وقال الرمي الأول وهل له التصديق منه من مال نفسه لا يبعد الجواز وقفا الرمي أيضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظر (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الأصحاب وغيرهم وكانهم أرادوا أنه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فإن كثيرين من العامة يحجلونه أما اعتقاده بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفرة أو كدرة فلا كفر به كافي الأنوار وغيره في الأولى وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما انتهى سم (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عنهما تحت الركبة أو أراد به بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقها (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطء أخذ من خصوص الثاني المفيد لماعدا الوطء وقوله الثاني منطوقه فيه عموم الخ أي فيقصر على ما تحته أخذ من خصوص الأول المفيد للتقييد بما تحت الأزار حتى ينخص حكم الاستمتاع وهو حرمة الوطء بما تحت الأزار فلا يحرم إلا الوطء تحت الأزار أي وهو الوطء في الفرج (قوله بل من باب أن ذكر بعض أفراد العلم لا ينخصه) إن أراد العلم الأول الذي هو مفهوم الحديث الأول فإن أراد ببعض أفراد العلم لا ينخصه خصوص الحديث الثاني الذي هو ماعدا الوطء وهو قضية التوجيه التي نقله فهو غلط لأن هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لأن حكم العام المحرمة حكم هذا الفرد والحل والفرد الذي لا ينخص ذكره العام شرطه أن يكون مذكورا بحكم العام وإن أراد به النكاح الذي هو المستثنى في الحديث السابق الثاني لم يقدل أنه يكفي تخصيصه بالفرد الأول الذي هو حل ماعدا النكاح وإن أراد العلم الثاني الذي هو منطوق الحديث الثاني وأراد بفرده خصوص مفهوم الحديث الأول فاما لا فهو غلط أيضا لأن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لأن حكم هذا الفرد المحرمة حكم هذا العام والحل ومثل ذلك تخصيص واما ثانياً فهذا لا يضر المصنف لأنه يكفي في مطلوبه تخصيص العام الأول أي المنتج من الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتاملوه واحفظه

كفر أي زمن الدم ومفهوم الخبر الصحيح لك ما فوق الأزار كناية عنهما وعما فوقهما مطلقا وعما بينهما بمحائل في غير الوطء وقيل لا يحرم غير الوطء لخبر مسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح ورجحوا الأول مع أن هذا أصح منه لتعارضهما وعنده يترجح ما فيه احتياط وفي الخبر من حام حول الخبي يوشك أن يقع فيه وبه يضعف اختيار المصنف للثاني وإن وجه بأن الحديث الأول في مفهومه عموم للوطء وغيره وخصوصا بما تحت الأزار والثاني منطوقه فيه عموم لما تحت الأزار وفوقه وخصوصا بما عدا الوطء فيكون خصوص كل قاضيا على عموم الآخر لا نالنا سلم أن هذا من باب التخصيص

بل من باب أن ذكر بعض أفراد العام لا يخصه وحيداً يتحقق التعارض وتعين الاحتياط كما تقرر فتامله وبعبارة تحتل ان المحرم الاستمتاع وهو عبارة اصله والروضة وغيرها وانه المباشرة وهي عبارة المجموع والتحقيق وغيرها فبلى الاول يحرم النظر بشهوة لا اللبس بغيرها وعلى الثاني عكسه وهو الالوجه وبحسب الاستوى تحريم مباشرتها له بنحو يدها فبما بينهما رده بانه استمتاع بما عدا ما بين سرتها وربكتها وهو جائز إذ لا فرق بين استمتاعه بما عداها بلمسه بيده أو سائر بدنه أو بلمسها لكتبتها تمتع بمنعه ولا عكس وقد يقال إن كانت هي المستمتعة اتضح ما قاله لانه كما حرم عليه استمتاعه بما بين سرتها وربكتها خوف الوطء المحرم يحرم استمتاعه بما بين سرتها وربكته لذلك وخشية التلوث بالدم ليس علوه لاجزاعه لوجود الحمة مع تيقن عدمه وإن كان هو المستمتع اتجه الحل لانه مستمتع بما عدا ما بينهما وسيدكر في الطلاق حرمة في حيض ممسوسة ليست بحامل بحمل اعتد بوضعه فلا اعتراض عليه في ذكره حله في قوله (فاذا انقطع) دم الحيض لزم إمكانه ومثله النفاس (لم يحل قبل

الاخصر الانسب لما قبله في منظومه (قوله من باب أن ذكر بعض أفراد العام الخ) إن أراد بالعام مفهوم الحديث الاول وبعض أفراد خصوص الحديث الثاني بما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله فقيه ان هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لأن حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرق الذي لا يخصص ذكره العام شرطه ان يكون مذكوراً بحكم العام وإن أراد به التكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يقدلانه يكتي تخصيصه بالفرد الاول الذي هو ما عدا التكاح وإن أراد بالعام منظوم الحديث الثاني وبفرد خصوص مفهوم الحديث الاول بما تحت الازار فقيه ما تقدم من ان هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لأن حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك تخصيصه وايضاً ان هذا لا يضر بالخصف لانه يكتي في مطلوبه تخصيص العام الاول المنتج ان الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتامله واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الاول الخ اى اخرج الحديث الاول له (قوله) وحيداً يتحقق الخ تحقق التعارض بثنائي قوله لا يخصه لأن الذى لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فقدره مو قوله ويتعين الاحتياط إغماذكروا جميع الاحتياط إذا لم تدفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فیرتكب كما يعلم ذلك بجماعة الأصول (قوله هو) أى الثانى (الوجه) وفاقاً للنهي وللنهاية والمغنى (قوله) وبحسب الاستوى إلى قوله وسيدكر الخ عقبه النهاية بما نصه والوجه عدم الحرمة في جانبها خلافاً للاستوى اهـ (قوله) تحريم مباشرتها الخ عبارة الغنى والنهاية قال الاستوى وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والركبة حكمه حكم متعاته بهائى ذلك المحل اهـ والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما منعاه منه تمتعها ان تلمسه به فيجوز له ان يلبس بجميع سائر بدنها الا ما بين سرتها وربكتها ويحرم عليه تمكينها من لمسها بما بينهما اهـ عبارة شيخنا والبحيرى ويحرم على المرأة وهي حائض ان تباشر الرجل بما بين سرتها وربكتها اى جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وربكتها اهـ (قوله) او سائر بدنها الخ (قوله) الوطء (قوله) وقد يقال بالشرح بافضل قال الكردى عليه ما نصه بحث نحو في التحفة ايضاً وجرى في شروحه على الارشاد والعباب وفي حاشيته على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرتها وربكتها اهـ اى بما عدا ما بين سرتها وربكتها كاسر (قوله) اتجه الحل الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد خلافه (قوله) وسيدكر الخ) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله) وسيدكر الخ) توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة ماى الطلاق وقوله ممسوسة اى موطوءة ع (قوله) فلا اعتراض الخ وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله) لزم إمكانه اى بان كان بعدمضى يوم وليقترن بشدي عبارة ع (قوله) لا حرجاً زاعماً لقطع قبل فراغ عاداتها وظنت عودته فلا يجوز لها الصوم اهـ (قوله) غير الطهر الخ الطهر هو الغسل والتيمم اوهما منه فيصير التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل سم (قوله) الصلاة اى المكتوبة بمعنى (قوله) لم يجب

(قوله) بعض أفراد العام أى فاتحت الازار الذى هو محل خصوص الاول فرد من أفراد عموم الثانى لما تحت الازار وقوله وما عدا الوطء الذى هو خصوص الثانى فرد من أفراد عموم الاول للوطء وغيره ولكن لقائل ان يقول الذى لا يخصص العام ذكر بعض أفراد حكمه لا ذكره بغير حكمه بل بتقيضه كما هنا فليتأمل اى وقد تقدم بيانه (قوله) وحيداً يتحقق التعارض) بثنائي قوله لا يخصه لأن الذى لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فقدره (قوله) يتعين الاحتياط) إغماذكروا جميع الاحتياط إذا لم تدفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فیرتكب كما يعلم ذلك بجماعة الأصول (قوله هو) أى الثانى (الوجه) وفاقاً للنهي وللنهاية والمغنى (قوله) وبحسب الاستوى إلى قوله وسيدكر الخ عقبه النهاية بما نصه والوجه عدم الحرمة في جانبها خلافاً للاستوى اهـ (قوله) تحريم مباشرتها الخ عبارة الغنى والنهاية قال الاستوى وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والركبة حكمه حكم متعاته بهائى ذلك المحل اهـ والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما منعاه منه تمتعها ان تلمسه به فيجوز له ان يلبس بجميع سائر بدنها الا ما بين سرتها وربكتها ويحرم عليه تمكينها من لمسها بما بينهما اهـ عبارة شيخنا والبحيرى ويحرم على المرأة وهي حائض ان تباشر الرجل بما بين سرتها وربكتها اى جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وربكتها اهـ (قوله) او سائر بدنها الخ (قوله) الوطء (قوله) وقد يقال بالشرح بافضل قال الكردى عليه ما نصه بحث نحو في التحفة ايضاً وجرى في شروحه على الارشاد والعباب وفي حاشيته على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرتها وربكتها اهـ اى بما عدا ما بين سرتها وربكتها كاسر (قوله) اتجه الحل الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد خلافه (قوله) وسيدكر الخ) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله) وسيدكر الخ) توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة ماى الطلاق وقوله ممسوسة اى موطوءة ع (قوله) فلا اعتراض الخ وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله) لزم إمكانه اى بان كان بعدمضى يوم وليقترن بشدي عبارة ع (قوله) لا حرجاً زاعماً لقطع قبل فراغ عاداتها وظنت عودته فلا يجوز لها الصوم اهـ (قوله) غير الطهر الخ الطهر هو الغسل والتيمم اوهما منه فيصير التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل سم (قوله) الصلاة اى المكتوبة بمعنى (قوله) لم يجب

خصوص الحيف والإلحرم على الجنب (و الطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل القعدة وما يؤول إلى بالنسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المغلظ غير الاستمتاع وأما فيه فقلوله تعالى حتى يطهرن قرى في السبع (٣٩٣) بالتدديد وهو واضح الدلالة بالتخفيف

وهو بقرضه أن بمعنى المحدث كما قاله ابن عباس وجماعة واضح أيضا وإلا فقلوله عقبه فاذا طهرن (تنبيه) ذكروا أن الجائع الحيف يورث علة مؤهله جذا البجاء وجذا الم ولد وحكى الغزالي امتداد هذا الثاني للفعل ويرتفع قبل الطهر أيضا سقوط قضاء الصلاة كذا عبر الرأى بالقضاء وكان سبقت مقتض له فأتضح التمييز فيه بالسقوط تارة وعدمه أخرى ولا كذلك الاداء فاختصار عبارته بحذف القضاء واستعمال

السقوط فيها يفوت التنبيه على هذه النسكة الدقيقة ولا يرد ارتفاع حرمته تكاح المسترة أبا لا تقطع لأنه لم يحرم بالحيف بل بحرمة موجودة قبله فليس بمأخوذ فيه (والاستحاضة) كان بجواز الدم خمسة عشر ويستمر (حدث دائم كسلس) بفتح الام اى دوام بول أو نحوه فانه حدث دائم أيضا فهو تشبيه لبيان حكمها الاجمالى لا تمثيل لها فلما ذارغ عليه قوله (فلا تمنع الصوم

والصلاة) وغيرهما بما يحرم بالحيف كالوطء ولو حال جريان الدم والتوضغ بالنجاسة للحاجة جائز أيانا لذلك الحكم الاجمالى وقوله

أى الصلاة (قوله خصوص الحيف) أى لا عموم الحدث الا كبر (قوله وما يؤول) أى من تمنع ومس مصحف وحله ونحوها نية (قوله وأما فيه) (الخ) الاولى راماها (الخ) كفى المسمى (قوله هذا الثاني) أى ابراث جذام الولد (قوله للفعل) هل أو التيمم وظاهره لا سحر وقد يقال انها كفى بالنسل عن التيمم كفى المسمى هنا بل هو الظاهر من محاسن الشرع (قوله ايضا) أى كسقوط حرمة الصوم (قوله ان من شأن القضاء) (الخ) أى السقوط كذلك يقتضى سبق الوجود (قوله وعدمه) أى عدم وجوبه (ولا كذلك الاداء) تأمل فيه سم وقد يجاب بان المراد كصحوها فى الاصول ان القضاء يعتبر فى ماهيته ان يسبق فى وقته الخارج مقتضى له ولا كذلك الاداء لأن مقتضىه وقته قبل خروجه (قوله فاختصار عبارته) (الخ) اختصار الروضة عبارة الرأى كرى (قوله فيها) أى فى القضاء والاداء (قوله ولا يرد) أى على المتن وحصره (قوله ويستمر) (الخ) فى التعبير بالاستمرار نظرا (قوله بفتح اللام) إلى قوله به يعلم فى المسمى الا قوله وإشارة إلى وجوبها (قوله بفتح اللام) (قائمة) المستحاضة اسم للراة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام اسم للشخص وفتحها للبول ونحوه عديدها به أى بجيرى (قوله ونحوه) كالمذى والغائط والريح نهاية ومعنى والودى والدم لأن سلس الريح لا يجب عليه الاستحاضة منه بل يكره له ذلك كغيره من (قوله فانه حدث دائم ايضا) (الخ) حاصله ان قول المصنف حدث دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسلس تشبيه بالاستحاضة فى انه حدث دائم اشارة به مع التفرغ بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الاجمالى ثم اشارة إلى حكمها التفصيلى بقوله (فتفصل المستحاضة) رشيدى (قوله لا تمثيل) ويجوز ان يكون تمثيلا للحدث الدائم الذى اشتغل عليه التشبيه عن عبارة المسمى فإن قيل قوله حدث دائم ليس حدا للاستحاضة ولا لزوم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الاجمالى أى حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتشبيه لا لتمثيل ايجاب بعدم لزوم ما ذكرته لانه إنما حكم على الاستحاضة بأنها حدث دائم ولا يلزم من ذلك ان سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم اه قول المتن (فلا تمنع) كذا فى المسمى بالياء لكنه فى المحل والنهاية بالتاء ولعل الاول بتاويل الحدث الدائم قول المتن (فلا تمنع الصوم) أى فرضا كان أو نفلا كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به فى المنجحة كإياى خلافا للزركشى فى النقل هنا بقاى فى الشارح ما يوافقه (قوله أيانا) (الخ) علة لقوله فرغ عليه قوله فلا يمنع الخاى أيانا اذا على البيان الاول قوله وقوله فتفصل الخاى وفرغ على ذلك التشبيه قوله الخ قول المتن (فتفصل المستحاضة) (الخ) أى فى الوقت سم وشيخنا أى كإياى فى المتن رشيدى أى فان قوله وقت الصلاة متعلق بجميع الافعال السابقة كانه عليه النهاية والمعنى عبارة العباب وشرح الارشاد فيجب فى الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فان لم يتدفع به الدم تاجمت الخ (قوله وإشارة إلى ان أكثر احكامها الاية الخ) قال فى العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما ر قال فى شرحه جميعه ومنه ان يحشوه بقطعة فان لم ينقطع عصبه بخرقة وجرى الجلال البلقين نظير ذلك فى سلس الريح اه وفى الروض وشرحه مثله سم (قوله وجوبا) وقوله الاية قبل الوضوء معمولا لتفصيل الخ (قوله ان لم ترد) إلى قوله به يعلم فى النهاية

التيمم غير الغسل أو التيمم ولا يفتى ما فيه فكان الواجب ان يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فلي تأمل (قوله للفعل) هل أو التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك الاداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) فى التعبير بالاستمرار نظرا (قوله فتفصل المستحاضة) (الخ) أى فى الوقت كما هو ظاهر وعبارة العباب فيجب فى الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فان لم يتدفع به الدم تلجمت الخ اه وفى شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة إلى ان أكثر احكامها الاية تاتى فى السلس) قال فى العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما ر قال فى شرحه جميعه ومنه ان يحشوه بقطعة فان لم

(٥٠) — شروانى وابن قاسم — أول (فتفصل المستحاضة) (فرجها) أيانا لحكمها التفصيلى وإشارة إلى ان أكثر احكامها الاية تاتى فى السلس وجوبا ان لم ترد الاستحاضة بالحجر أو خرج الدم لمحل لا يجزى فيه الحجر قبل الوضوء أو التيمم (و) عقب الاستحاضة

(قوله تحشوه وجوب بالخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رابت ما باني عن شرح العباب سم اقول ويصرح بكفايته اذا منع الدم قول النهاية والمغنى في شرح وتعصبه مانصه بان تشد خرقه كالنكة بوسطها وتلجم باخرى مشقوقة الطرفين تجعل احدهما قدما والآخر واما وتشدهما بتلك الخرقه فان دعت حاجتها في رفع الدم او نقله الى حشوه بنحو قطن وهي مقطرة لم تناذ به وجوب عليها الحشوق قبل الشد والتلجم ويكتفى به وان لم يحتاج اليها اه قال ع ش قوله مر ويكتفى به أى الشد وقوله مر اليها أى الشد والحشوه اه (قوله ثم ان انقطع به الخ) قال في شرح العباب ومافي الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشوشحت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذي تقرر وجهه ان الحشوشمع بزوز لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشوه عليه انتهى سم (قوله بفتح فسكون) اى وكسر الصاد المهملة المخففة على المشهور نهاية ومعنى ومقابله ضم التامو تشديد الصاد ع ش (قوله على كيفية التلجم الخ) تقدمت انفا عن النهاية والمغنى (قوله نعم ان تأذت) اى تأذيا بالاحتمال عادة وان لم يبع التيمم ع ش عبارة سم والشورى عن شرح العباب ويتجه ان يكتفى في التأذي بالحرقان وإن لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله ويلزمها) اى الحشوه نهاية ومعنى اى او العصب (قوله) وان كانت صائمة اى ولو تقلز زادى (قوله تركت الحشوه نارا) بل يجب تركه اذا كان صوما فراضا مغنى ونهاية فلو حشت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز تركه لانه لا يبطل صوما باستمرار الحشوه ويندفع معه خروج الدم المبطل لصلاتها وبقى ما يتعلق به ع ش (قوله محافظه على الصوم) اى لان الحشوه يبطله لان فيه إيصال عين للجوف سم (قوله عكس ما قالوه الخ) والمراد انهم راعوا انها مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشوه لئلا يفسد به صوما لم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشوه خروج الدم المقتضى لفسادها بخلاف مسئلة الخطيئانهم وجوب اخر اجماعا بمصلحة الصلاة وبطلان صومه ونظر فيه بعض مشايخنا بانهم لم يبطلوا الصلاة هنا بخروج الدم كما يبطلوا هائم بقاء الخطيئان راعوا انها في الحقيقة كلا منهما حيث اغفروا ما ينافيه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافي ع ش انظر المنافي المغتفر هنا للصوم (قوله فيمن ابتلع خيطا) اى قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج (قوله لان الاستحاضة الخ) اى ولان المحذور هنا لا ينتفى بالكيلة فان الحشوه ينتجس وهي حاملته بخلافه فنهاية ومعنى (قوله من مئة) اى طويل الزمان كرى (قوله الظاهر) الاولى والظاهر بالواو كما في النهاية وفيما باني في الشارح او فالظاهر بالفاء كما في المغنى (فلوروعيت الخ) (فرع) لو حشت ناسية الصوم او حشت ليلا واصبحت صائمة والحشوه باقى في فرجهما قبل يجب تركه لصحة الصلاة تردد فيه بعض المتأخرين اقول ان كان تركه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب التزح لئلا نصير حاملة لنجاسة في الصلاة بلا حجة وان كان يبطله بان يتوقف إخرجه على إدخال

تحشوه وجوبا بنحو قطن دفعا للنجس أو تخفيفا لثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه وإلا لزمها عقب ذلك أنها (تعصبه) بفتح فسكون بعصاة على كيفية التلجم المشهورة نعم إن تأذت بالحشو أو العصب وآلمها اجتماع الدم لم يلزمها وان كانت صائمة تركت الحشوه نارا او انتصرت على العصب محافظه على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا لان الاستحاضة علة من مئة الظاهر واما فلو روعيت الصلاة

ينقطع عصبه بخرقه وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في سلس الرج اه وفي الروض وذو السلس يتناول مثلما قال في شرحه اى مثل الاستحاضة بان يدخل قطنه في إحليله فان انقطع والاعصب مع ذلك راس الذكر اه (قوله تحشوه وجوب بالخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رابت ما باني عن شرح العباب (قوله ثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه الخ) قال في شرح العباب ومافي الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشوشحت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذي تقرر وجهه ان الحشوشمع بزوز لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشوه عليه اه (قوله نعم ان تأذت) قال في شرح العباب ويتجه ان يكتفى في التأذي بالحرقان وان لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله وان كانت صائمة تركت الحشوه نارا) قال الاستاذ ابو الحسن البكري في كثره فان بقي الحشوه لنهار فخرج على مسئلة الخطيئان اصبح وبعضه منبعا اه وفيه اشكال لان النزح هنا لا يضر الصوم والبقاء لا يضر الصلاة فامعنى هذا التزح لان بصور ذلك بما اذا توقف النزح على ما يبطل كادخال إصبعها فرجها لاخراج الحشوه بان لم تتمكن من إخراجها إلا بادخال إصبعها (قوله محافظه على الصوم) اى لان الحشوه يبطله لان فيه إيصال عين

وبما عذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم به يعلم رد قول الزركشي ينبغي منعها من صوم النفل (٣٩٤) لانه ان حست افطرت والاضيعت

فرض الصلاة من غير اضطراب

لذلك وجهه انه ان التوسعة

لها في طريق الفضائل بدليل

ما يأتي من جواز التأخير

لمصلحة الصلاة وصلاة النفل

ولو بعد الوقت كما في الروضة

وان خالفه في أكثر كتبه

اقتضت ان تسامح بذلك ولا

يضر خروج دم بعد العصب

لان كان لتقصير في الشد

وبحث وجوب العصب

على سلس الخي أيضا قليلا

لحديث كالحب قال الجلال

الباقين ولو انفتح في مقعده

دمل فخرج منه غائط لم

يغفر عن شيء منه وقال

والده بعد قول الاسنوي

انما يعني عن بول السلس

بعد الطهارة ما ذكره غير

صحیح بل يعني عن قليله أي

الخارج بعد احكام ما وجب

من حشو وعصب في الثوب

والبدن كافي التنبيه قبل

الطهارة وبعدها وتقييدهم

بها انما هو لبيان أن ما

يخرج بعدها لا يقضيها

وتبعه في الحاد بل قال ابن

الرفعة سلس البول ودم

الاستحاضة يعني حتى عن

كثيرهما لكن غلطه

النشائي أي بالنسبة لكثير

البول (و) عقب العصب

(توضأ) وجوبه فلا يجوز

لها تأخير الوضوء غنه كما

نحو الاصباح باطن الفرج فلا يجب النزاع سم على المنهج وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح مر فان
الحشو يتنجس وهي حاملته من جوب النزاع ع والاقرب ما قدمناه عنه في حاشيته تركت الحشونها را
من عدم جواز النزاع مطلقا (قوله) وبما عذر قضاء الصوم الى الحشونها ماعني فانه يبطله لان فيه ايصال
عين للجوف (قوله) وبه اي بالتعليل المذكور (قوله) ضيعت الخ اي يخرج الدم (قوله) من جواز
التأخير اي تأخير الصلاة كافي الروضة (قوله) وإن خالفه الخ) وجمع شيخنا الشهاب الرمي بحمل الاول
على الزواجب اي ومنها الوتر كما هو ظاهر والثاني غير ها هو ظاهر ذلك أن المراد بجواز الرتبة بعد الوقت
جوازها ولو مع الفصل المستعني عنه كان صلى الفرض اول الوقت ثم تمهل الى خروج الوقت فتصلي الرتبة ولو
كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلي الفرض اخر الوقت فيخرج قبل طول الفصل فلها فعل الرتبة
حيثئذ لكان متنجها مر ا ه سم واقرا النهاية بالجمع المذكور (قوله) إن تسامح بذلك اي بصوم النفل وفاقا
للهناية والمغنى (قوله) ولا يضر الى قوله وبمحت في النهاية والمغنى (قوله) ولا يضر الخ اي في الصلاة او قبلها
ع ش (قوله) إلا ان كان لتقصير في الشد اي ونحوه كالحشو فيبطل طهرها وكذا صلاتها إن كانت في صلاة
ويطل طهرها ايضا بشفتها وان اتصل اي الشفاء باخره اي الطهارة بانه ومعنى (قوله) لم يغفر عن شيء
منه (فرع استطردى) وقع النفل عن ميت اكل المرض غزجه ولم يمكن الغاسل قطع الخارج منه
فالحكم في الصلاة عليه حيثئذ اقول الواجب ان يغسل ذلك الميت ويغسل غزجه بقدر الامكان ويسد
غزجه بقطن او نحوه ويشده عليه عقب الصدع صبا او نحوه ويصلي عليه عقب ذلك فورا ولو قبل وضع
الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة وخرج منه قعر اعني عنه للضرورة
ع ش (قوله) والده اي والد الجلال البلقيني وقوله بعد يقول الاسنوي اي بعد ذكره وقوله لا ما يعني الخ
مقول الاسنوي وقوله ما ذكره الخ اي الاسنوي من المحصر مقل والد الجلال (قوله) كافي التنبيه اي في كتاب
التنبيه كردى (قوله) وتقييدهم بها اي بالطهارة كردى يعني بعد الطهارة (قوله) وتبعه اي والد الجلال
(قوله) يعني حتى عن كثيرهما قال في شرح العباب قال ابن العادو يعنى عن قليل سلس البول في الثوب
والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله وتجفيفه وغسل العصابة او
تجديدها بحسب الامكان ويعنى عن كثير دم الاستحاضة إن لم يمكنها الحشو لتأذيه او صوم وتصل في غير
المسجد وإن كان الدم يجرى ا ه وتفريقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواؤها
ا ه وقد يجاب بان الدم اخف من البول سم وقوله او تجفيفه لعل الحمزة من زيادة التأخير وقوله وقد يجاب
الخ لكن قضية قوههم المشقة تجلب التيسير والضرورة تبيح المحظورات عدم الفرق هنا (قوله) اي بالنسبة
لكثير البول قضية اقتصاره في التغلظ على كثير البول ان كثير الدم يعني عنه لكن سباني للشارح مر
تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو بالقليل بالبول ان الغائط لا يعنى عنه مطلقا وإن ابتلى
بخروجه ع ش اي كما تقدم عن الجلال البلقيني (قوله) وتبعه اي والد الجلال قول المتن (وتوضأ) اي
او تيممها بوضوء معنى (قوله) وعقب العصب الى قوله ومن ثم في النهاية الى قول المتن وتبادر في المغنى (قوله)
ولا يجوز ان توضأ الخ) ومثل الوضوء الاستنجاء وما بعده كما مر (قوله) لا وقت الصلاة اي ولو نالته نهاية
زاد المغنى وقد سبق بيان الاوقات في ا به اي التيمم ا ه (قوله) لا نه الخ) الاول التذكير (قوله) كالتيمن الخ)
ظاهر ما شرط ازالة النجاسة قبل طهارتها وليس كذلك والفرق ان الطهر بالماء ارفع في الجملة اي في غير هذه
الصورة فكان قويا ولا كذلك التيمم حتى ا ه يجزى اي خلافا للشراملى (قوله) ومن ثم كانت عبارة
المغنى فيجى هنا جميع ما سبق ثم قاله في المجموع فدخل في ذلك النوافل الموقفة فلا توضأها قبل وقتها هو

للجوف (قوله) يعني حتى عن كثيرهما قال في شرح العباب قال ابن العادو يعنى عن قليل سلس البول في
الثوب والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله وتجفيفه وغسل العصابة

لا يجوز لها تأخير الحشو عن الاستنجاء والعصب عن الحشو ولا يجوز لها أن توضأ إلا (وقت الصلاة) لاقبله لان طهارة ضرورة
كالتيمن ومن ثم كانت كالتيمن في تعين نية الاستبابة كإفادته في الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عيدين كما سئذ كره وفي أنها إن نوت

فرضوا ونفلا ايجابا والا فانوته وغيره (٣٩٦) ما لم يكن اعلی منه عامر في التيمم بتفصيله (وتبادر) بالوضوء لوجوب الموالة عليها فيه كما

كذلك اه (قوله فرضوا ونفلا) الاولى الموافقة لما سبق فرضاً وفرضاً ونفلاً عبارة النهاية وتجمع بطهارتها بين فرض ونوافل ولو تواترت قبل الزوال مثلاً لقائته في وقت الشمس قبل لئان تعصلي به الطهر قال الا ذرعي يشبه ان يكون على الخلاف في نظيره من التيمم ولم يحضر في وقت افعال ع ش قوله في نظيره ما لم يجر الرأب مع من ان التيمم يصلى فكذلك اهنا وقد يفرق بينهما بان التيمم لم يطرأ بعد تيممه ما يزيل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب اه (قوله وتبادر بالوضوء) اى عقب ما قبله وتوالى افعاله سم (قوله بالوضوء) اى اى التيمم نهاية ومعنى (قوله ولها تليثه) خلافاً للزركشي حيث منع ذلك اى التليثية نهاية (قوله لما ياتي) اى في قول المصنف فلو اخرت الخ (قوله اى الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية الالفاظ الاعظم وكذا في المعنى الا قوله السلس الفرق هنا (قوله قال جمع الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن ع ش قول المتن (وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت واظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراجعة القليلة كما اقتضاء كلام الروضة شتم عبارة الحلبي وظاهر كلامهم ان طال الواسع استغرق غالب الوقت وان حرم عليها ذلك ولا ينبغي ان هذا واضح بالنسبة للسرو والاجتهاد في القليلة دون غيرهما فيجراه وفي ع ش ما وافقه (قوله مشروعة) اى بخلاف ما اذا لم تكن مطلوبة ككون الامام فاسقا ومخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء ع ش واطفيحي (قوله انلس) عبارة النهاية واستشكل التمثيل باذن المرأة لعدم مشروعيته لها قال الا ذرعي ينبغي حل الاذان في كلامهم على الرجل السلس دون المستحاضة اه قال ع ش قوله قال الا ذرعي الخ هو صحيح ولكنه لا ياتي مع جعلهم الاذان من امثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة [وهو صريح في المرافة وقد يجاب بان التعيير بالمرأة تجرد التمثيل فكانه قيل فان اخرت المرأة وغيرها من دام حده اه (قوله وذهب الخ) اى وتحصيل سيرة واجتهاد في قبلة ما يوق معنى (قوله ان شرعها) اى بخلاف الشبهة مطلقا وغيرها المترتبة قول المتن (لم يضر) اى وان خرج الوقت نهاية اى كماله حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالفت في الاجتهاد في القبلة او طلب السرو الا بان علت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهر لانه يصدق عليها انها اخرت لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز ع ش (قوله و مراعاة الحق) اى من مراعاة نحو انتظار جماعة من السن (قوله بان ذلك) اى الاشكال (قوله تخفيفه) اى الخبث (قوله لما مر) اى في شرح وتعبه (قوله ومن ثم) اى لاجل رعاية هذا الظاهر (قوله لو اعتادت) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والمعنى (قوله لو اعتادت الانقطاع الخ) اى واخبرها بذلك ثقة عارف اخذ ما ياتي قبيل الفصل (قوله بالفرض) اى اقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريد كاياتي (قوله لسنه) اى كانتظار جماعة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله فان رجعت ذلك فقط) اى بدون اعتياد ووثوق سم (قوله بناهما) الشيخان علي ما مر الخ) اى فيمن رجعا الماء آخر الوقت وهو المحدثان نهاية ومعنى اى فيكون التعميل افضل ع ش (قوله في الشامل) هو لان الصباغ ع ش (قوله يوقه) اى في ذلك الترجيح (وقفة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى كما مر آنفاً (قوله ولا يكن التأخير الخ) كان يكون لكل وشرب وغزل وحدث ونحوها ما يوق معنى قون المتن (فرض الخ) اى التأخير ويبطل طهرها فتجب اعادة الوضوء واعادة الاحتياط نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ويبطل الخ فضيته انها حيث اخرت لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضوا ونفلا وقوله

مر ولها تليثه وبقيته سنة لما ياتي و (بها) اى عقبه تخفيفاً للحدث ما أمكن وقال جمع ينتظر الفصل بما بين صلاتي الجمع (فلو اخرت لمصلحة الصلاة كسرت) لعورة (وانتظار جماعة) مشروعة لها واجابة مؤذن ولما قوا واذن لسلس وذهاب إلى المسجد لا اعظم ان شرع لها (لم يضر) لنذب التأخير لذلك فلا تعدبه مقصرة واستد كل بان اجتناب الخبث شرط ومراعاته احق ومجاوب بان ذلك إنما يتوجه لو كانت المبادرة تزيله بالكلية وانما لم يبرأ تخفيفه لما مر ان الاستحاضة علة من متوق الظاهر دوامها فوسع لها في النوافل وان ادى الى عدم اجتناب بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الانقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة ووقفت بذلك لومها تحريه فاذا وجد الانقطاع في بعضها المبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التعميل لسنه فان رجعت ذلك فقط في وجوب التأخير له وجهان بناها الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزركشي ما جزم به في الشامل من يجرى ب التاخير كالوكان يبدنه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فانه يجب

أو تجددها بحسب الامكان ويعني عن كثير دم الاستحاضة ان لم يكن لها الجشون لاذ به أو صوم وتصل في غير المسجد وان كان الدم يجري اه وتفرقة في العنوين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استراؤها وهما وقد يجاب بان الدم اخف من البول (قوله وتبادر بالوضوء) اى عقب ما قبله وتوالى افعاله (قوله وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت واظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراجعة القليلة كما اقتضاء كلام الروضة (قوله فقط) اى بدون اعتياد ووثوق (قوله

التأخير لازاتها فكذلك هانتها وفيه وقفة لان ذا النجاسة ثم بتسليم ما ذكره في لا عذر له في التعميل مع انه يلزمه مر القضاء لو صلى بالنجاسة وهذه لها عذر لما مر ان الاستحاضة علة من متوق الظاهر دوامها (والا) يكن التأخير لمصلحة الصلاة (ليضر على الصحيح)

مر أعادته أي الظهر وقوله مر وأعادة الاحتياط أي التسل والحشو والعصب اه (قوله المارح) انظر في محل عبارة النهاية والمعنى لتكرار الحدث والتجسس مع استغنائه عن احتمال ذلك بقدر تعالى المبادرة نهاية ومعنى قول المتن (لكل فرض) وكذا الواحد ثقت قبل أن تصلي حدثا خاصا سم على المنهج ع وش وحلى (قوله) وتنقل (الخ) وينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تتنفل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كاشمته عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الرتبة بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظرسم ومقتضى ما تقدم من الروضة وجمع الشهاب الرمي الجواز (قوله ما شات) أي بوضوه وتقدم أن صلاة الجنائز حكمها حكم النافلة معنى (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة المعنى والنهاية والثاني لا يجب تجديدها لأنه لا معنى للامر بالآلة النجاسة مع استمرارها وعلى الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة ولم تزل العصابة عن موضعها والالوه وقع والإيجاب التجديد بلا خلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع إمكان الخ) وخذ منه أن محل وجوب تجديدها عند تلوثها بما لا يفي عنه فإن لم تلوث أصلا أو تلوثت بما لا يفي عنه لفته فالواجب فيها يظهر تجديد باطلها لكل فرض لا تغييرها بالكلية وما تقرر من العفو عن قليل دم الاستحاضة هو ما أتى به الوالد رحمه الله واستثناء من دم النافذ التي حكوا فيها بعدم العفو عما خرج منها نهاية (قوله بعد نحو الوضوء) أي كالتيتم (قوله ولو في الصلاة) إلى الفصل في المعنى الإلزامية عليه وكذا في النهاية الأقول من تردد إلى المتن (ولو في الصلاة) يخرج ما بعدها فظاهر أنه لا يلزم ما شئ لكن هذا ظاهر في الصورة الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء الصلاة فالوجوب الوضوء والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم وقوله فالوجه إلى آخره يأتي عن النهاية والمعنى ما يصرح به (قوله وفيه) أي في أثناء نحو الوضوء نهاية ومعنى قول المتن (ولم تعد انقطاعه الخ) أي ولم يخرجها فاعرف بعوده نهاية ومعنى وبأني في الشرع ما يفيد (قوله وجب الوضوء الخ) اقتصاره على تقديره قديم أن قول المصنف وسع الخ يختص بالمعطوف وليس كذلك فكان الأولى ترك تقديره هنا ثم التنبيه في شرح وجب الوضوء على رجوعها لما كافي النهاية والمعنى قال سم قوله وجب الوضوء فإن عاد عن قرب تبين بقاها طهارتها لكن لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عود لم تعد لشرعها فيها مع التردد اه وبأني عن النهاية والمعنى مثله (قوله وبعده) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الاعتداء المتقدمة فإنه لا يلزم ما شئ بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) أي وأخبرها ثقة عارف

وتتنفل ما شات) ينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تتنفل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كاشمته عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم نفل الرتبة بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر وفي شرح الروض وظاهر كلام المصنف تستيعح النوافل في الوقت وبعده وبه صرح في الروضة فقال والصواب المعروف أنها تستيعح النوافل مستقلة وتبع الفرض ما دام الوقت باقيا وبعده أيضا على الأصح لكنه خالف ذلك في أكثر كتبه فصحيح التحقيق وشرحي المذهب وسلم أنها لا تستيعح بعد الوقت وفريق بينهما وبين التيمم بأن حديثها متجدد ونجاستها متزايدة اه وجمع الشهاب الرمي يحمل الأول على الرواتب أي ومنها الوثركا هو ظاهر والثاني على غيرها هو ظاهر ذلك أن المار ادجو زال الرتبة بعد الوقت جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان تصلي الفرض أول الوقت ثم نفل إلى خروج الوقت تصلي الرتبة ولو كان المار ادجو ذلك بشرط الموالاة كان تصلي الفرض آخر الوقت فخرج قبل طول الفصل فلها فعل الرتبة حيثئذ لكن متجها (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعدها فظاهر أنه لا يلزم ما شئ لكن هذا ظاهر في الصورة الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتدت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء الصلاة فالوجوب الوضوء والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم (قوله وجب الوضوء) فإن عاد عن قرب تبين بقاها طهارتها لكن

لما مر من تكرار الحدث
المستغنى عنه (ويجب
الوضوء لكل فرض) ولو
منذور أو تتنفل ما شات
كالتيمم بجامع دوام الحدث
فيهما وصح قوله والتيمم
للمستحاضة توضئه لكل
صلاة (وكذا) يجب لكل
فرض (تجديد) غسل
الفرج والحشو و(العصابة
في الأصح) كتجديد الوضوء
ولو ظهر الدم على العصابة
أوزالت عن محلها وزواله
وقع وجب التجديد قطعاً
لكثرة الخبث مع إمكان بل
سهولة تقليله (ولو انقطع
الدم بعد) نحو (الوضوء)
ولو في الصلاة أو فيه (ولم
تعد انقطاعه وعوده)
وجب الوضوء احتمال
الشفاة الأصل أن لا غود
(أو) انقطع فيه أو بعده
وقد (اعتادت) الانقطاع
ولو على تدور

على ما اقتضاه كلام المعظم لكن بحث (٣٩٨) الرافعي أنه كالدعم (ووسع في الصورتين (ضمن الانقطاع) المعتاد (وضوء الصلاة) أى أقل

ما يمكن من واجبهما فيما يظهر ترجيحه من تردد للأدعى باعتبار حالها والصلاة التي تريداه على الوجه الذي أفهمته عبارة الروضة خلافاً للآسنوي (وجوب الوضوء) وإعادة ماصلته به لا مكان أداء العبادة بلا مقارنة جدت وتبين بطلان الطهر اعتباراً بما في نفس الأمر أما لو عاد الدم قبل إمكان ما ذكر سواء اعتادت عودة أم لا او ظنت قرب عودته لعادة او اخبر ثقة قبل إمكان ذلك أيضاً فإن وضوءها

باق بحاله فتصلي به نعم ان امتد الزمن على خلاف العادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوءها وما صلته به وبما تقرر علم ان خبر العارف الثقة يعود قرباً او بعيداً كالعادة ولو شفت حقيقة لم يلزمها تجديد شيء إلا ان خرج حدث عند الشروع في الوضوء او بعده

(فصل في أحكام المستحاضة إذا (رأت) المرأة الدم (لسن الحبض) السابق أى فيه وهو ما بعد التسع (أقله) فأكثر (لم يعبر) أى يجاوز الدم لا بقيد كونه أقله استحالته فلم يجز للاحتراز عنه على أنه يصح ان يريد بالآقل هنا ما عدا الأكثر وجبئذ لا يرد على العبارة شيء لا يقال

بعودتها فيه ومعنى (وأبأن في الشرح ما يفيد (قوله) على ما اقتضاه كلام المعظم (الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم اصحاب وهو الوجه ان بحث أنه لا يبعد إلحاق هذه النادرة بالمعدومة اه قول المتن (ووسع) بكسر السين نهاية ومعنى (قوله في الصورتين) أى الانقطاع بعده وفيه بصري وكردى ويؤيده قول الشارح الا في المعتاد لكن صنيع المنهج كالصرح بل صنيع النهاية والمعنى صريح في ان قول المصنف ووسع الخ ارجاع لكل من المعطوفين ويصرح بذلك ايضا قول القليوبي ما نصه حاصله أنه ان وسع زمن انقطاع الوضوء والصلاة وجب الوضوء وما معه وإلا فلا ولا عبرة بعادة ولا عدما اه ومقتضى ذلك قول الشارح الا في سوا ما اعتادت عودته لأن مراد الشارح بالصورتين الاعتقاد وعدمه (قوله) المعتاد) عبارة النهاية والمعنى بحسب عاداته او باخبار من ذكر اه أى ثقة عارف (قوله) على الوجه) راجع لقوله والصلاة التي تريداه وقوله خلافاً للآسنوي أى القائل بان المنجى اعتباراً أقل ما يمكن كركعتين في طهر المسافر ومعنى قول المتن (وجوب الوضوء) أى وازالة ما على فرجه من النجاسة نهاية ومعنى أى في صورتي الاعتقاد وعدمه (قوله) وإعادة ماصلته (الخ) عبارة الغني والنهاية فلو خالفت وصلت بالوضوء أى في صورتي الاعتقاد وعدمه لم تنعقد صلاتها سواء امتد الانقطاع ام لا لشرعها مترددة في طهرها والمراد ببطان وضوءها بذلك إذ اخرج منها مد في اثباته او بعده وإلا فلا يبطل وتصل به قطعاً كما صرح به في المجموع لا نه بان ان طهرها رافع حدث اه (قوله فتصلي به) لكن تعيد ماصلته به قبل العود معنى (قوله) على خلاف العادة) أى او الاخبار ثم (قوله) بان بطلان وضوءها (الخ) أى اعتباراً بما في نفس الأمر وطهارة المستحاضة مبيحة لرافعة ولو استمسك السلس بالقعود دون القيام صلى قاعداً وجواً بحفظ الطهارته ولو لإعادة عليه وذو الجرح السائل كالتستحاضة في الشدو الغسل لكل فرض ولا يجوز للسلس ان يعلق قارورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حاملاً للنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة فيجوز وطهارة المستحاضة وان كان دمه جارياً في من يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه نهاية زاد المعنى ومن دام خروج منيته يلزمه الغسل لكل فرض اه (فصل في أحكام المستحاضات) وللأستحاضة أربعة أو أربعون حكماً ذكره في المطول لثانيتها (قوله) إذا رأت المرأة) أى ولو حامل لا مع طلق منه وخارج بالمرأة الحائض فلا يحكم على ما رآه بأنه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح ع (قوله) أى (قوله) أى (قوله) يعنى ان اللام بمعنى (قوله) ما بعد التسع) أى تقرى بيا فدخل ما قبلها بمن لا يسع حبساً وطهراً كما تقدم سم قول المتن (أقله) بدل من قول الشارح الدم (قوله) فأكثر) أى من الأقل قال ع (قوله) فأكثر أى أكثر اه وهذا إشارة الى الجواب الذي ذكره الشارح بقوله على أنه يصح الخ وتقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله) أى يجاوز (الخ) ليتأمل ليعلم ما فيه وكذا قوله على أنه يصح الخ والحاصل أن كلامهما مع ما فيه من مزيد التكلف وار تكاب التعسف غير تام كما يشهد به التامل الصحيح فلا عدول عن تقديره فأكثر كما فعله تبعاً للشارح المحقق نعم ان اراد بقوله أى يجاوز الخ تتميم الترجيح المشار اليه بتقديره فأكثر لان هذا ترجيح مستقل فالاول تام ومع ذلك فالانحصار على ترجيحه المحقق أقعد بصري (قوله) لا بقيد كونه أقل) هذا الصنيع قد يفهم أن الأقل والأكثر وصفان للدم والمفهوم من صنيع الشارح المحقق انهما وصفان لزمه كاهو المتبادر بصري (قوله) لا استحالته) أى عبور الأقل (قوله) أيضاً) أى كالأقل بقيد كونه أقله (قوله) بل يمكن) الظاهر التأنيث (قوله) والفرق (الخ) هذا الفرق لا يثبت

لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تنعقد لشرعها فيها مع التردد (قوله) على خلاف العادة) أى أو الاخبار (فصل) (قوله) ما بعد التسع) أى تقرى بيا فدخل ما قبلها بمن لا يسع حبساً وطهراً كما تقدم (قوله) على أنه يصح (الخ) أقول من التوجيهات القرية السهلة ان يقال المراد برؤية أقل الحيض رؤية قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط الى الأكثر وفوقه أدز به جميع ذلك بصدق معارضية الأقل فصحت تقسيمه الى عدم عبور الأكثر والى عبوره من غير تكلف وعلى هذا فرجع الضمير في عبور الدم المرتب وإياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العبادة المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله) والفرق

دون الأكثر بقيد كونه دونه لا يمكن مجاوزته للأكثر أيضاً فساوى الأقل لا ناقول بل يمكن والفرق أن الأقل بقيد كونه

يوم اولية لا يتوم فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف البدن لشموله لما عدا آخر لحظة (٣٩٩) من خمسة عشر ذمولا اتصاله به قد تنوم

مجاوزته فاجتنب فيه
ونظيره قول الماتن فان لم يما
اي المادون القليل كما هو
صريح السياق ففيه هذا
التاويل ولان كان الظاهر
رجوع الضمير للماء لا بقيد
كونه دون (أكثره)
ولم يكن بقي عليها بقية طهر
كما هو معلوم من حكمه
على الطهر بانه لا يمكن ان
يكون دون خمسة عشر فاندفع
ليراد هذا عليه (فكله حيض)
على أي صفة كان واحتمال
تغير العادة ممكن فلو رأت
خمس أسود ثم أحمر حكمتها
على الأحمر أيضا بانه حيض
ثم ان انقطع قبل خمسة عشر
استمر الحكم والا فلا حيض
الاسود فقط أما لا يبق عليها
بقية طهر كان رأت ثلاثة
دما ثم اتى عشر نفاء ثم
ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة
الاخيرة دم فساد وخرج
بانقطع ما لو استمر فان كانت
مبتدأة فغير مبزاة ومعتادة
لورأت خمسها المعبودة
أول الشهر ثم نفاء أربعة
عشر ثم عاد الدم واستمر
فيوم ويلة من أول العائد
طهر ثم تحيض خمسة أيام
سته ويستمر دورها عشرين
وبمجرد رؤية الدم لومن
امسكان الحيض يجب
الزام أحكامه ثم انقطع

ما دعاه من الامكان بل هذا الامكان الذي ادعاه ظاهر الاستحالة كما لا يخفى سم (قوله فهو لا اتصاله) أي
اتصال البدن بأخر لحظة (قوله كما هو الخ) أي هذا التفسير (قوله صريح السياق) دعوى الصراحة
ممنوعة قطعاً وبنافضه قوله وإن كان الظن الخ سم (قوله دون) أي دون القتاين (قوله ولم يكن) إلى قوله
وخرج في النهاية والمعنى لا قوله كما هو إلى الماتن (قوله ولم يكن بقي الخ) سيد كرمه ولو عبر بمن امكان
الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض أقله لشمل ما سببه كره واستغنى عن زيادة أكثر معنى (قوله كما هو
الخ) أي اشتراط ان لا يكون عليها بقية طهر (قوله ليراد هذا) أي ترك القيد المذكور (قوله على أي صفة
كان) عبارة النهاية أي سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع العمل على صفة واحدة أم انقسم إلى قوى وضعيف
وافق ذلك عاداتها وخالفها اه (قوله قبل خمسة عشر) أي قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم)
أي بان الكل حيض (قوله فالثلاثة الاخيرة الخ) شامل للبتداء أيضا وانظر لو كان الدم المرئي بعد النفاء
سنة مثلا فهل يجعل الزائدة على تسكلمة الطهر حيزا لا يبعدان يجعل سم على حج وظاهره انه لا فرق بين
المبتدأة والمعتادة لكن في قول حج الآتي كقوله فبالوراثتختها الخ ما يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة
وان المجتدة لا تحيض يوما ويلة من أول الشهر ع ش (قوله فغير مبزاة) لا يخفى ما في هذا الصنيع من إهمال
ان المعتادة في هذا الحالى مبزاة فلا نسب فيوم ويلة بدل فغير مبزاة بصري عبارة البعيرى على المخرج وقول
ابن حجر فغير مبزاة أي مستكملة للشروط فلا ينافي انها تسمى مبزاة فائدة شرط كما صرح بذلك فيما يأتى وإنما
كانت فائدة شرط تمييز لان زمن النفاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر اه (قوله عملت
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتشثيل ماذا ذكر خمسة من أول الشهر ولعلمنا تنقل سم
أي من المعتادة إلى الثالثة كالخمس إلى الثانية كالثالثة وبذلك يندفع اشكال السيد البصري بمناضه قوله عملت الخ
قد يقال هذا الاطلاق محل تأمل لاقتضائه انه لو كان عاداتها أكثر من الثلاثة عملت بعادتها فيستلزم ان
يحكم على النفاء الذى لم يحتوش بدمين بانه حيض ثم قوله كقوله فبالوراثتختها الخ ان كان الدور المعتاد فيها
عشرين فالنظير صحيح وان لم يقيد بذلك كما هو ظاهر اطلاقه فحل تأمل اه (قوله منه) أي من العائد
(قوله وبمجرد) إلى قوله وكذا في النهاية والمعنى (قوله وبمجرد رؤية الدم) أي مبتدأة كانت او معتادة وعلى
كل مبزاة كانت او غير مبزاة معنى ونهاية (قوله فتقتضى صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائمة بان

الخ لم يثبت هذا الفرق الامكان الذى ادعاه بقوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى امكان أمر
ظاهر الاستحالة كما لا يخفى فقامل ذلك فانه واضح (قوله فهو لا اتصاله به قد تنوم مجاوزته) هذا يقتضى
حصر المشروط بعدم مجاوزته في البدن مع ان الاكثر كذلك بل هو احوج لذلك الاشراط (قوله كما هو
صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً وبنافضه قوله وان كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر)
أي مجاوزتها (قوله فالثلاثة الاخيرة دم فساد) شامل للبتداء أيضا وكتب شيخنا البرلى بها مش شرح
المخرج مانضه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئله لدهاء المتخللة بالنفاء اذا زادت على خمسة عشر بالنفاء
فهي استحاضة اه اقول بخصر ذلك هذا وانظر لو كان الدم المرئي بعد النفاء سنة مثلا فهل يجعل الزائد على
تسكلمة الطهر حيزا لا يبعدان يجعل (قوله ما لو استمر) لو استمر سنة فقط فلا هل يكمل الطهر بثلاثة منها
والباقي حيض او كيف الحال ولا يبعد الاول وقوله كقوله كقوله الخ لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فرات
ثلاثة دما من اوله ثم أربعة عشر نفاء ثم عاد الدم واستمر فهل تقول يوم ويلة من أول العائد طهر ثم تحيض
ثلاثة ويستمر دورها ثمانية عشر وقد تغيرت عاداتها كما هي متغيرة في مثلها المذكور ينبغي نعم (عملت
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتشثيل ماذا ذكر خمسة من أول الشهر ولعلمنا تنقل (قوله
يجب الزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم ويلة
فاكثر استمر الحكم بالوقوع ان انقطع قبل يوم ويلة بان لا وقوع فلما تمت قبل يوم ويلة قبل يستمر حكم
الطلاق لا نأحكامنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيزا بخلاف

قبل يوم ويلة بان لا شيء فتقتضى صلاة ذلك الزمن

نوت قبل وجود الدم أو عليها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صم بخلاف ما لونت مع العلم بالحكم لتلاعها نها بومعنى (قوله وإلا الخ) عبارة المغنى وإن انقطع ليوم وليلة فكثر ولدون أكثر من خمسة عشر يوما فالكحل حيض ولو كان قويا وضعيفا وإن تقدم الضعيف على القوى فإن جاوز خمسة عشر ردت كل منهن أى من المبتدأة المميزة وغير المميزة والمتعادة كذلك إلى مردها وقضت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على مردها ثم في الشهر الثاني وما بعده يتركى التريض وبصاين ويقعان ما تعلق له الظاهرات فإزاد على مردهن فإن شفين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضا كآفى الشهر الاول فيمدن الفسل لتبين عدم صحته ولو قوعه في الحيض اهـ (قوله يجب التزم احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم إن استمر إلى يوم وليلة فكثر استمر الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بان أن لا وقوع فلومات قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأخذنا بمجرد الرواية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع أو الحياضة لا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء الكناح فيه نظرا على حج والا قرب الاول عـش (قوله كفت) أى عن احكام الطهر سم وقوله وإن انقطع أى ادم الانقطاع سم وفى هذا التفسير توقف بل صريح السياق ان الانقطاع على ظاهره (قوله فعلت) أى احكام الطهر (قوله حتى تمضى خمسة عشر) أى تجاوزها سم (قوله الآتى) أى فى قول المصنفان فان عينه فان كانت مبتدأة الخ (قوله وفى الشهر الثانى الخ) هذا مفروض فى الروض وغيره فيها إذ لم تجاوزها وقوله لا تنفل للانقطاع شيئا بل يثبت له ما ثبت له فى الشهر الاول بل دليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما فى التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما صححه الرافعى الخ) تقدم عن المغنى ويأتى فى الشارح اعتماده (قوله إن الثانى وما بعده كالاول) أى فيلزمها فى الانقطاع احكام الطهر وفى الدم احكام الحيض سم قول المتن (والصفرة والكدرة الخ) أطلق الصفرة والكدرة على ذى الصفرة والكدرة بمجاز الوعد المضاف أى ذو سم على حج اهـ عـش (قوله وصح) إلى قوله هل إن قولها فى النهاية والمغنى (قوله يبعث) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والذى فى الاسنى وغيره يبعث البها فإرجع بصرى أى بزيادة اليها (قوله حتى ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحيضة والدرجة بضم الدال وإسكان الزاء بالجيم وروى بكسر الدال وفتح الزاء وهى نحو خرقه كقطة تدخلها المرأة فرجها ثم تحرجها لتظفر هل بقى شيء من اثر الدم ام لا ولا الكرسف القطن لحاصل ذلك انها تضع قطة فى اخرى أكبر منها وفى نحو خرقه وتدخلها فرجها وكانها تفعل ذلك ثلاثا تلوث بها بالقطة الصغرى والقصة بفتح القاف الجص شهت الرطوبة النقية بالجص فى الصفا معنى (قوله بعد دخول زمته) قليلا مل سم ويظهر أن مراد الشارح ان قولها محتمل لكونهما فى اخر الحيض وفى اوله فكان جملا وقول عائشة صريح فى الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه) إلى قوله خلافا فى النهاية (قوله لما وقع فى الروضة) اعتمده المغنى بعبارة ومحل الخلاف إشارات ذلك فى غير أيام العادة فإن راته فى العادة قال فى الروضة جزما اهـ (قوله قيل الخ) واقفه المغنى عبارة وكلام المصنف يفهم ان الصفرة والكدرة دمان والذى فى المجموع قال الشيخ ابو حامد هما ماء اصفر وماء كدر وليس ابدم

الانقطاع فى الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والاصل بقاء الكناح فيه نظر (قوله كفت) أى عن احكام الطهر وقوله وإن انقطع أى ادم الانقطاع (قوله حتى تمضى خمسة عشر) أى تجاوزها (قوله وفى الشهر الثانى الخ) هذا مفروض فى الروض وغيره فيها إذ لم تجاوزها (قوله لا تنفل للانقطاع شيئا) أى بل يثبت له ما ثبت له فى الشهر الاول بل دليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما فى التحقيق وغيره (قوله كالاول) أى فيلزمها فى الانقطاع احكام الطهر وفى الدم احكام الحيض (قوله والصفرة والكدرة حيض) أطلق الصفرة والكدرة على ذى الصفرة والكدرة بمجاز الوعد المضاف أى ذو (قوله وصح عن عائشة الخ) ويدل على ذلك ايضا خبر إذا وقع الرجل امله وهى حائض إن كان دما حرا فليصدق ببديار وإن كان اصفر فليصدق بنصف دينار ورواه ابو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمته) يتامل (قوله

الانقطاع بان كانت لودا دخلت القطة فخرجت بيضاء نقية فيلزمها حيض التزم احكام الطهر ثم إن عاد قبل خمسة عشر كفت وإن انقطع فقلت وهكذا حتى تمضى خمسة عشر فيثبت ترد كل إلى مردها الآتى فان لم تجاوزها بان أن كلام من الدم والنقاء المختوش حيض وفى الشهر الثانى وما بعده لا تنفل للانقطاع شيئا ما لان الظاهر أنها فيه كالاول هذا ما صححه الرافعى وهو وجهه لكن الذى صححه فى التحقيق والروضة وهو المنقول كآفى المجموع ان الثانى وما بعده كالاول (والصفرة والكدرة حيض فى الاصح) لشمول الاذى فى الآية لها وصح عن عائشة رضى الله عنها ان النساء كن يبعثن بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فنقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ولا يعارضه قول أم عطية كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئا لان الاول أصح وعائشة اقوى والأزم له صلى الله عليه وسلم من غير ما على ان قولها بعد الطهر مجمل لاحتماله بعد دخول زمته او بعد انقضائه والمبين اولى منه وما اقتضاه المتن من جريان الخلاف فى المبتدأة والمتعادة فى أيام العادة وغيرها هو المعتد

منوع على ان نفي الدموية غنهما من اصلها ليس بصحيح (فان عبره) اى الدم كثر فلما (١٠٤) ان تكون مبتدأة او معتادة وكل منهما

ما يميزه او غير ميمز او المعتادة
اما ذكره للقدر والوقت
او تاسية لهما او لاحدهما
فالاقسام سبعة (فان كانت
مبتدأة) اى اول ما ابتدأها
الدم (مميزه بان) تفسير
للمطلق المميزه لا بقيد كونها
مبتدأة (ترى قويا وضعيفا
فالضعيف استحضارة وان
طال والقوى جيز ان لم
ينقص) القوى (عن اقله)
اى الحيز (ولا عبرة اكثره)
ليمكن جعله حيزا (ولا
نقص الضعيف عن اقل
الظهر) وهو خمسة عشر
يوما ولا ليجمع طهرها بين
الحيزتين فلواختل شرط
بما ذكر كانت فائدة شرط
تمييز وسياق حكمها كان
رات يوما لسود و يوما احمر
وهكذا لعدم اتصال
الضعيف بخلاف ما لورات
يوما ولية اسود ثم احمر
مستمر اسنينا كثيرة فان
الضعيف كله طهر لان
اكثر الطهر لاحد له وانما
يغفر للقيد الثالث كقوله
المتولى ان استقر
الدم بخلاف ما لورات
عشرة سوادا ثم عشرة
حررة مثلا وانقطع فانها
تعمل بتميزها مع نقص
الضعيف عن خمسة عشر
وكذا لورات خمسة اسود
ثم خمسة اسفر ثم ستة احمر
اربعة اسود ثم سبعة احمر
ثم ثلاثة اسود فتعمل
بتميزها فحيزها الاسود
الاول على المعتمد الذى

والامام حمادى كالصديد تلوه صفره وكدره ليساعلى لون الدماها وكلام الامام هو الظاهر كما جزم به فى
اصل الروضة او كذا اجزم النهاية بما قاله الامام بلا عرو (قوله منوع) مكابرة سم وبصرى (قوله اى الدم)
الى قوله (ما يغتفر فى النهاية) لا قوله لا تفسير الى المتن الى قوله وكذا فى المعنى الا ذلك وانه عليه (قوله
والمعتادة) اى الغير المميزه قول المتن (فان كانت) اى من عبردها اكثر الحيز وتسمى بالمعتادة
شرح المنهج ونهاية معنى (قوله لا يقيد الخ) لا يحتاج اليه وكذا زيادة طلاق المميزه بقيد لا مقيد حتى يراد
مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لولا قال تفسير المميزه لا للمبتدأة المميزه لان حسننا بصرى (قوله اى اول
الخ) كذا فى شرح المشرع المحقق ايضا والنهاية وشرح المنهج ويحتاج الى التامل ولو اقتصر على اى امارة
ابتدأها الدم لكفى فيما يظهر ثم رأت صاحب المعنى فسرها بقوله هى التى ابتدأها الدم بصرى وفى الجيزى
قوله اى اول ما ابتدأ الخ ما مصدرية اى اول ابتداء الدم باها وهو على حذف مصنف ليصح الاخبار اى
ذات اول الخ وهذا تكلف والاولى ان يكون اول ظر فاجازوا التقدير فان كانت فى اول ابتداء الدم باها اى
فى اول زمن ابتداء الخ اقول المتن (قويا وضعيفا) اى كالا سود والاحمر وقوله عن اقله هو يوم وليلة وقوله
ولا عبرة اكثره هو خمسة عشر يوما متصلة نهاية معنى (قوله) وهو خمسة عشر يوما ولا (اى) متصلة وقوله
ولا اشارة الى شرط اربع وهو ان يكون الضعيف متواليا والمراد باصالها ان لا يتخللها قوى وتوغلها انما
يجزى وبصرى (قوله ما ذكر) اى من الشر وطال الاربعة (قوله) كان رات الخ) هذا مثال فقد اشترط الرابع
وذكر المعنى فقد البقية ايضا على ترتيب الف بمافيه فان قد شرط من ذلك كان رات الاسود وما فقطوا
سنة عشر والضعيف اربعة عشر اورات ابدى او ما اسود يومين احمر فكثير المميزه (قوله ليجمع طهرها)
علة للمتن عبارة الشبر املى قول المتن ولا ينقص الضعيف الخ قال الرافعى رحمه الله تعالى لا يتردد ان نجعل
الضعيف طهر او القوى بعده حيزة اخرى وانما يمكن اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاستوى لذلك
بالورات او ما وليلة اسود اربعة عشر احمر ثم السواد ثم قال ولو اخذنا بالتميز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى
حيزا والضعيف طهر او القوى بعده حيزا آخر قلزم نقصان الطهر عن انله اه ويدفع بذلك توقف
السيد البصرى فى التطبيق (قوله) كانت فائدة شرط) اى مميزة فائدة الخ (قوله) وسياق الخ) اى فى
قول المصنف او مبتدأة لا مميزة الخ (قوله) يوما الخ) اى او يومين معنى (قوله) للقيد الثالث) وهو ان لا ينقص
الضعيف عن اقل الطهر (قوله) ان استمر (الدم) ما ضابط الاستمرار هنا سم والمفهوم من كلامهم ومن قول
المشرع مع نقص الخ ان المراد بالاستمرار هنا ان لا ينقص عن خمسة عشر (قوله) وكذا لورات الخ) تامل
الجمع بينه وبين مسايى فى قوله وكذا خمسة سوادا ثم خمسة صفره ثم حرة مستمرة فالعشرة الاولى حيز ثم
رات المحشى قال قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود ولم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه اذ رات سوادا
ثم حرة ثم سوادا كل سبعة ان حيزها السواد مع الحرة قياها فى هذا المثال ان حيزها السواد مع الحرة
كلام المحشى وما اشار الى استحسانه فى الصورة الثانية جارى فى الاولى اذ لا فرق بينهما بصرى وسياق عن المعنى
عن الصحاب الرمى الفرق بينهما وكذا قول المحشى سم وقياها الخ باقى عنه نفسه ان فرق بينهما (قوله) على
المعتمد او فاقا للنهاية والمعنى فى الاولى وخلافها فى الثانية (قوله) وعلمه ان انقطع الخ) ان كان قيدها فى
الثانية فقط فقد يقال الاولى ايضا تحتاج الى التقييد وفيها فقد يقال قوله فائدة شرط تمييز محل تامل
بالنسبة الى الاولى بصرى ويعلم ما ياتى عن المعنى انه قيد للثانية فقط وانه فرق بينهما (قوله) لما تقرر عن
المتولى (اى) من ان القيد الثالث مفقود اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يتحصل من
ذلك انه ان انقطع الدم علمت بالتميز مطلقا وان استمر علمت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر

منوع (هذا مكابرة (قوله) ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا (قوله) او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة
اسود) لم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه فيما اذ رات سوادا ثم حرة ثم سوادا كل سبعة ان حيزها السواد مع
الحرة وقياها فى المثال ان حيزها السواد مع الحرة (قوله) لما تقرر عن المتولى) اى من القيد الثالث مفقود

والإنه في فائدة شرط تمييز
ولورأت يوم أو ليلة أسود
فاحمر فإن انقطع قبل خمسة
عشر فالكل حيض وإن
جاوز عملت بتمييزها
فحيضها الأسود وتقتضى أيام
الاحمر وفي الشهر الثاني
بمجرد انقلاب الاحمر تلزم
أحكام الطهر وتعرف القوة
والضعف بالولون فأقواه
الأسود ومنه ما فيه خطوط
سواد فالاحمر فالأشقر
فالأصفر فالأكدر
وبالخناء والريح الكريه
وماله ثلاث صفات كاسود
تخمين منتهى أقوى ماله صفتان
كاسود تخمين أو منتهى ماله
صفتان أقوى ماله صفة فإن
تعدا لاسود تخمين وأسود
منتهى وكاحمر تخمين أو منتهى
واسود بمجرد فالحيض
السابق وشمل قوله والقوى
حيض مالتاخر كخمسة
جمرة ثم خمسة أو أحد
عشر سوادا ثم أطبقت
الحررة ولورأت مبتدأة
خمسة عشر حررة ثم مثلها
أسود تركت الصلاة
والصوم جميع الشهر لأنه
لما أسود في الثانية تبين
أن ما قبله استحاضة ثم
إن استمر الأسود

فوقه من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الطهر إن
انقطع الدم فإن استمر فهي فائدة شرط تمييز فليتامل سم **(قوله وإلا)** أي بان استمر فهي فائدة شرط
تمييز قضيتها أنه لو استمر الدم الاحمر في مثاله الأول بعد كذا كان حيضها يوما وليلة لأن حيض فائدة شرط
التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي الذي صرح به في شرح الروض من أن حيضها العشر الأول سم وقد
يجاب بان يكون حيض فائدة شرط التمييز يوما وليلة فيما إذا اجتمع القوى والضعيف فقط بخلاف ما إذا
اجتمع القوى والضعيف والأضعف كما هنا **(قوله قبل خمسة عشر)** أي من أول الدم **(قوله وإن جاوز)**
أي مجموع الدم من خمسة عشر **(قوله بمجرد انقلاب الاحمر)** أي انقلاب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح
العياب ولورات قويا وضعيفا كاسود يوم أو ليلة أو أكثر ثم انصل به احمر قبل الخمسة عشر لهما أن تمسك في
مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون الجميع حيضا
فإذا جاوزها كانت مميزة فحيضها الأسود فقط وتغتسل وتقتضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل
وتفعل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه إلى الاحمر فإن انقطع في دور قبل مجاوزة خمسة عشر بان أنه مع القوى
حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعلت أيام الضعيف انتهت وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ
كان المراد صلاة لزمها قياسا سبق وإلا فقد بان أن صلوات أيام الضعيف غير واجبة سم بحذف **(قوله)**
وتعرف إلى قوله وليس قياسا الخ في المعنى إلا قوله وتشمل إلى ولورات وإلى قوله وليس قياسا الخ في النهاية
إلا قوله ومنه إلى فالاحمر **(قوله ومنه ما فيه خطوط)** الخ مثل الأسود في ذلك غير ما يظهر ثم رآته في المعنى
قال والمراد بالضعيف الضعيف المحض لوق في فيه خطوط ما قبله فهو ملحق به انتهى بصري **(قوله)**
مالتاخر أي وإن وقع بعد ضعفه ضعيف أيضا فيشمل مالتاوسط وهو ما مثل به الشارح عرش **(قوله كخمسة)**
جمرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا الخ أي فحيضها الأسود **(قوله تركت الصلاة والصوم)** أي وغيرهما
تركها الحائض معنى **(قوله لما أسود)** أي انقلب إلى الأسود **(قوله ثم إن استمر الأسود)** الخ أي والا

اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه أيضا فإنه يتحصل من ذلك أنه إن انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وإن
استمر عملت به بشرط أن ينقص الضعيف عن أقل الطهر فوقه من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور
التي ذكرها لكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الطهر إن انقطع الدم فإن استمر فهي فائدة شرط تمييز فليتامل
(قوله وإلا) أي بان استمر فهي فائدة شرط تمييز قضيتها أنه لو استمر الدم كان استمر الاحمر في مثاله
الأول بعد كذا كان حيضها يوما وليلة لأن حيض فائدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي من أن
حيضها العشر الأول وخلاف ما صرح به في شرح الروض فإنه بعد أن علق قول الروض فالحيض السواد
فقط ثلاث مسائل ثالثها أن يتاخر الضعيف ولا يتصل بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم أطبقت
الحررة قال وما ذكرته في الثالثة هو ما صرح به الروايات وصححه النووي في تحقيقه وشرح الحاموي الصغير لكنه
في المجموع كالأصل جعلها كنوسط الحررة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حررة ثم سوادا كل واحد
سبعة أيام فحيضها السواد الأول مع الحررة انتهى أي فيكون حيضها في الثالثة السوادا مع الصفرة فقد نسب إلى
تصحیح التحقيق وغيره أن حيضها في الثالثة السواد فقط إلى المجموع والاصل أنه السوادا مع الصفرة وأجاب
شيخنا الشباب الرملي بأن الحررة إنما جعلت حوضا تبع للسواد ولقره بانه لكونه تاليه في القوة بخلاف
الصفرة مع السوادا انتهى فعلم صحة ما في التحقيق وأما جعل المذكور فغير مسلم مر **(قوله وفي الشهر الثاني)**
هذا ليس قياسا ما تقدم عن التحقيق والروضة والمجموع قليل والصفرة الخ في ظاهره فتامله ونبات في
المبتدأة الغير المميزة وما بعد ما قبله في الدور الثاني وما بعده الخ هو موافق لهذا بخلاف ما تقدم حاصل ذلك
الفرق بين التقطع واختلاف الدم **(قوله بمجرد انقلاب الاحمر)** أي انقلاب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح
العياب سيعلم ما يأتي أنها لورات قويا وضعيفا كاسود يوم أو ليلة أو أكثر ثم انصل به احمر قبل الخمسة عشر
لزمها أن تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون

كانت غير مميزة خفيضا يوم
 ليلة من أول كل شهر
 وقضت الصلاة ولا يتصور
 مستحاضة تورث ترك الصلاة
 والصوم إحدى ثلاثين يوما
 إلا هذه وليس قياس هذا
 ما لورات أكر خمسة عشر
 ثم أصغر ثم أشقر ثم أحر ثم
 أسود كذلك ثم أسود نخينا
 أو منتننا ثم نخينا منتننا كذلك
 حتى تترك ذلك ثلاثا عشر
 ونصفا خلا فاجعل لنا إنما
 ربنا الحبيب فيما مر على
 الخامسة عشر الثانية
 لنسخها للاولى لقوتها من
 غير معارض مع ان الدور
 لم يتم وهنالم الدور ثم
 استمر الدم لم ينظر للقوة
 لانه عارضها تمام الدور
 المقضى للحكم عليه حيث
 مضى ولم يوجد فيه تمييز بان
 يوما ليلة منه حيض وبقته
 طهر فوجب في الدور الثاني
 ان يكون كذلك عملا
 بالاحوط المبنى عليها امرها
 اما المعتاد فيصور تركها
 لذنيك خمسة واربعين يوما
 بان تكون عاداتها خمسة
 عشر اول كل شهر فترى
 اول شهر خمسة عشر
 حرمة ثم ينطبق السواد
 فترك الخامسة عشر الاولى
 للعادة ثم الثانية للقوة رجاء
 استقرار التميز ثم الثالثة
 لانه لما استمر السواد بان
 ان مردها العادة ولورات
 بعد القوى ضعيفين وامكن
 ضم اولها كخمس سوادا
 ثم خمسة حرمة ثم صفة
 مستمرة وكخمس سوادا

بأن لم يجاوز عن خمسة عشر فتعمل بالتمييز خفيضا الاسود (قوله) كانت غير مميزة) لفقد الشرط الثاني
 (قوله) خفيضا يوم وليلة (خ) اي ويكون ابتداء دورها اي الثاني الحادي والثلاثين نهاية (قوله) وقضت
 الصلاة) اي الصوم معنى اي قضت صلاة غير يوم وليلة (قوله) لا يتصور مستحاضة) اي مبتدأة سم
 (قوله) احد او ثلاثين) اما الثلاثون فظاهر واما الاحد الزائد عليها فلكون يوم وليلة من اول كل شهر خفيضا
 (قوله) وليس قياس (خ) خلا فالتباين هو المعنى (قوله) ما لورات) اي المبتدأة (قوله) كذلك في الموضوعين
 إشارة الى خمسة عشر كردى (قوله) ذنبك) اي الصلاة والصوم (قوله) لجمع) واقفه نهاية والمعنى (قوله)
 فبما سم) اراد به قوله ولورات مبتدأة (خ) كردى (قوله) مع ان الدور (خ) اي قبل تمام الخامسة عشر الثانية
 والمناسب لقوله الا لا نه عارضها لان الدور (خ) (قوله) لما تم الدور) اي تم الثلاثون (قوله) للقوة) اي
 للثالثة (قوله) تمام الدور) اي الاول بتمام الخامسة عشر الثانية (قوله) ولم يوجد فيه تمييز (خ) قد ينظر
 فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز سم (قوله) في الدور الثاني) المراد به غير الدور الاول
 فيشمل ما بعد الثاني ايضا (قوله) بالاحوط) يتأمل سم (قوله) أما المعتادة) الى قوله ولورات في النهاية
 والمعنى (قوله) لذنبك) اي الصلاة والصوم (قوله) يوما) اي مع ليلته (قوله) استقرار التميز) اي بعدم المجاوزة
 عن الثانية (قوله) ولورات (خ) قال في المعنى وان اجتمع قوى وضعيف واضعف بالقوى مع ما يناسبه منها
 في القوة هو الضعيف حيض بشروط ثلاثة ان تقدم القوى وان يتصل به الضعيف وان يصلح ما للحيض
 بان لا يزيد مجموعها على اكثره كخمس سوادا ثم خمسة حرمة ثم اطبقت الصفرة قال وان حيض كارجحه
 الزايف في الشرح الصغير والمصنف في تحقيقه ومجموعه لانها قوبان بالنسبة لما بعدها فان لم يصلحها
 كعشر سوادا وستة حرمة ثم اطبقت الصفرة او صلحها لكن تقدم الضعيف كخمس حرمة ثم خمسة سوادا
 ثم اطبقت الصفرة او تاخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى كخمس سوادا ثم خمسة شقرة ثم اطبقت الحرمة
 خفيضا في ذلك السواد فقط وما تقرر في الثالثة هو ما صرح به الروايات وصححه المصنف في تحقيقه وشرح
 الحاوى الصغير لكنه في المجموع كاصل الروضة جعلها كنوسط الحرمة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا
 ثم حرمة ثم سوادا كل واحد سبعة ايام خفيضا السواد الاول مع الحرمة و فرق شيخنا بينهما بأن الضعيف في المقيس
 عليها توسط بين قوين فالخفاهة باسبقها ولا كذلك المقيسة اه ونحوه في النهاية الا انه نقل عن والده
 فرقا خرقه فيه انها لورات سوادا ثم صفره ثم شقرة لا تلحق الصفرة بالسواد عندا مكان الجمع مع انه واضح
 انه ليس كذلك بصري بخذف (قوله) بعد القوى ضعيفين) ما صدقات هذا بمجرد قوله فبما سبق وكذا لو
 رات خمسة اسود ثم خمسة اصغر ثم خمسة احر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذلك مفروض مع
 الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الاخر سم (قوله)

الجميع خفيضا فاذا جاوزتها كانت مميزة خفيضا الاسود فقط وغتسل وتقتضى ايام الاحر وفي الشهر الثاني
 يلزمها الغسل وتعمل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلا به الى الاحر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخامسة
 عشر بان انه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعات ايام الضعيف اه وقوله فيلزمها
 قضاء نحو صلاة (خ) كان المراد صلاة لزمها فبما سبق ولا لاقد بان ان صلات ايام الضعيف غير واجبة (قال)
 قلت) هذا مشكل لان انتقام المجاوزة في هذا الدور لا يغير حكم الادوار السابقة التي حكم على الضعيف فيها بانه
 طهر (قلت) لا اشكال لان الادوار السابقة طاهر قطعاً فاذا تركت بعض صلاتها لم يفسد ما قضاها فاذ اقتضت في
 ايام الضعيف في هذا الدور ثم انقطع قبل خمسة عشر بان ان القضاء في الحيض لا يجرى فيلزمها القضاء بعد
 ذلك (ولا يتصور مستحاضة) اي مبتدأة (قوله) ولم يوجد فيه تمييز) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت
 فيه شروط التميز (قوله) بالاحوط) يتأمل (قوله) ولورات بعد القوى ضعيفين) من ما صدقات هذا بمجرد
 قوله فبما سبق وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصغر ثم ستة احر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان
 ذلك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الاخر

فالعشرة الأولى حيض فان كانت الحرة في الأولى احدى عشر تعذر ضمها للسواد وتعين ضمها للصفرة (أو) كانت (مبتدأة لأمينة بان) فيه مامر (رأته بصفة) واحدة (أو) أمينة (٤٠٤) بان رأته بأكثر لكن (فقدت شرط تميز) فقدت معطوف على لأمينة لا على رأته فاندفع ما قبل

فالعشرة الأولى (حيض) وفاقا للنهاية والمعنى في الصورة الأولى وخلافا لها في الثانية كاسم آتفا وعبارة سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة واصلا كما بينه في شرح العباب ثم قال ان الأوجه ان حيضها السواد فقط واستدل به فراجع اه (قوله تعذر ضمها للسواد الخ) أي لحضها السواد فقط (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض معنى ونهاية (قوله فيه مامر) أي من تفسير الممينة والمراد ههنا التفسير لمطلق غير الممينة فقوله مامر أي نظير مامر سم (قوله فيه مامر) وفيه مامر بصري (قوله واحدة) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الأظهر في المعنى لا قوله على أن إلى أطلق (قوله) لكن فقدت شرط تميز) أي من شرطه السابقة معنى (قوله فقدت معطوف الخ) أي بتقدير موصوف له معنى (قوله أنه) أي صنع المصنف (قوله وليس ذلك الخ) وهذا خلافا في مجرد التسمية وإلا فالحكم صحيح معنى ونهاية (قوله يقتضي انها الخ) مسلم لكن لا يتم التعريب وإنما لم يكن لو كان يقتضي انها تسمى غير ممر فليس كذلك نعم إطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير أنه لا يحسن تفرقه على ما قبله فاما لم بصري ولك أن تمنع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بالممينة يستلزم تسميتها بغير الممينة إذ النقصان لا يرتفعان فتم التعريب ويحسن التفرع (قوله وإن عطف فقدت الخ) أي كما هو الظاهر المتبادر قول المتن (فالاظهر ان حيضها الخ) نعم إن طرا لها في أثناء الدم تميز عادت إليه نسخا لما مضى بالتعريف معنى ونهاية قول المتن (يوم وليلة) أي من أول الدم وإن كان ضعيفا معنى (قوله وإن طهرها الخ) إشارة إلى ما استقر به الولي العراقي والمكت من أن قول المصنف وطهرها الخ يعود إلى الظاهر اليه في فقره بالانصب ويحتمل أنه مفرغ على القول الأول لا الظاهر بفقره (قوله لتيقن) إلى قوله وحيث في النهاية لا قوله على صفته أو تغير لا دون قوله وإن تغير إلى وفي الدور (قوله واليقين الخ) أي كوجوب الصلاة (قوله كالتميز الخ) عبارة النهاية من تميز الخ فالكاف استقصائية (قوله لكنها في الدور الأول الخ) الدور فيمن تختلف عاداتها هو المادة التي تشتمل على حيض وطهر كالشهر في المبتدأة وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الأشهر المشتملة على العادات المختلفة كترت الأشهر أو قلت ثم إن لم يتكرر ردت إلى الثوبة الأخيرة على ما يأتي وإن تكرر بان انتهت إلى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضا فرق بين الانتظام وعدمه على ما يأتي عش (قوله وصلت) أي وتفضل ما تفعله الطاهرة (قوله كاسم) أي في قوله ولورات مبتدأة الخ (قوله تغسل الخ) أي أن استمر فقد التميز نهاية (قوله وصل الخ) أي وتفضل ما تفعله الطاهرة معنى (قوله وعبر إلى المتن في المعنى (قوله وإلا فتحييرة) عبارة النهاية والمعنى فكتحييرة وقال عش إنما جعلها مر كالتحييرة ولم يعدها منها لما يأتي من أن المتحييرة هي المعتادة الناسية لعادتها أو قدر وقتا وهذه ليست معتادة لكنها منها في الحكم اه فإني الشارح من التشبيه البالغ (قوله كما يأتي) أي حكمها نهاية ومعنى (قوله للشروط الخ) أي الأربعة (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض معنى (قوله وهي تعلمهما) أي قدرا وقتا معنى (قوله نعم) إلى قوله وتشتمل في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله) عند مجاوزة العادة) أي إن كانت دون أكثر الحيض سم (قوله لعله ينقطع قبل أكثره) أي قبل

أنه يقتضي أن فاقدة شرط تميز تسمى غير ممة وليس كذلك بل تسمى ممة غير معتد تميزها على أن قولهم الآتي وحيث إلى آخره يقتضي أنها لا يطلق عليها اسم الممة بلا قيد ومن ثم أطلق عليها في الروضة أنها غير ممة فلا اعتراض عليه وإن عطف فقدت على رأته (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة و) ان طهرها تسع وعشرون لتيقن سقوط الصلاة عنها في الأقل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك إلا بمثله أو أمارة ظاهرة كالتمييز والعادة لكنهما في البور الأول نصبر إلى خمسة عشر لعله ينقطع ثم بعدها إن استمر الدم على صفته أو تغير لا دون اغتمس وصلت وإن تغير لا على صبرت أيضا كما مر وفي الدور الثاني وما بعده تغسل وتصلي بمجرد مضي يوم وليلة وتقتضي ما زاد على يوم وليلة في الدور الأول وعبر تسع وعشرين لابقية الشهر لأن شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون إلا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الدم وإلا فتحييرة كما يأتي وحيث أطلقت الممة فالمراد الجامعة للشروط السابقة (أو) كانت (معتادة) غير ممة (بان سبق لها حيض

وطهر) وهي تعلمهما (فقد البها قدرا وقتا) وإن زاد الدور على تسعين يوما كان تحصى من كل سنة إلا خمسة أيام فهي الحيض وبقي مجاوزة السنة طهر للحديث الصحيح بامر مستحاضة بالرد لذلك نعم لم يزم في أول دور أن تسلك عند مجاوزة العادة ما يحرم بالحيض لعله يتفاد قبل أكثره

فيكون الكل حيضا وفي الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجر دجاوزة العادة وشمل كلامهم هنا (٤٠٥) الآية إذا حاضت وجاوز دما خمسة

عشر فرد لعادتها قبل الياس لما بات في العدد أنها تحيض بروية الدم ويتبين كونها غير آيسة فلم كونها مستحاضة بمجاوزة دما أكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه أنه دم فساد غفلة عما ذكره في العدد أن أرادوا الحكم على جميعه بذلك وإلا فهو تحمك مخالف لتصريحهم هنا أن دم الحيض المجاوز استحاضة وقد يجاب عنهم بأنه يطلق على الاستحاضة أنها دم فساد فلم يخالفوا غيرهم (وتثبت العادة) المردودة هي الباهيا ذكر (بمرة في الاصح) لأن الحديث المذكور دل على اعتبار الشهر الذي وليه شهر الاستحاضة من غير تفصيل بين أن يخالف ما قبله أو وافقه فلو كانت عاداتها المستمرة خمسة من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحاضت ردت للستة هذا في عادة متفقة وإلا فإن انتظمت لم تثبت إلا بعشرين كان حاضت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم ثلاثة ثم خمسة ثم السابعة فرد لثلاثة ثم خمسة ثم سبعة لأن تعاقب الاقارار المختلفة قد صار عادة لها فإن تنكرت بان استحاضت في الاربعة ردت للستة إن علمتها ولو نسيت ترتب تلك المقادير أول

بمجاوزة أكثره على حذف المضاف عبارة النهاية وفي المعنى نحوها الاحتمال انقطاعه على خمسة عشر فإذا انقطع على خمسة عشر فاقبل فالك حيض وان عبرها فقتض ما وراء قدر عاداتها (قوله تغتسل الخ) أي وتصوم وتصل نهاية وتقبل ما تغتسل الطاهرة. معنى (قوله تحيض) أي تعتد بالحيض (قوله أنه) أي ما أراد الآية عش (قوله غفلة عما ذكره الخ) قد يمنع أن ما قالوه غفلة وإن ما بات في العدد يرد ما قالوه لجواز أن يكون مافي العدد فيما إذا علم وجود دم الحيض بشرطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه سم على حج أقول وقد ثبتت وقوف قوله مشكوك فيه مع قولهم أن الآية إذا رأت دما لم ينقض عن يوم ولية حكمه بأنه حيض فامعنى كونه مشكوكا فيه مع هذا لو وجد مثله لغير الآية لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بأنه حيض بالنسبة لقد رعاتها ويحكم لما رآه بأنه استحاضة إلا أن يقال لما عرفت من ثبت لن بالاستقرار الياس في هذه المدة أو رثا الشك فبارأته من الدم حيث جاوز أكثر عش (قوله على جميعه) أي على قدر العادة وما زاد عليه (قوله بذلك) أي بأنه دم فساد (قوله وإلا) أي بأن أرادوا الحكم بذلك على ما زاد على قدر العادة (قوله إن دم الحيض الخ) أي الشامل لما رآته الآية وغيره (قوله وقد يجاب الخ) أي بختار الثاني (قوله وتثبت العادة الخ) أي إن لم تختلف فلو حاضت في شهر خمسة ثم استحاضت ردت إليها نهاية ومعنى (قوله لأن الحديث) أي قول المتن ومتحيرة في المعنى إلا ما نهي عليه (قوله المذكور) أي أنفا اجمالا (قوله بين أن يخالف) أي الشهر الذي يليه شهر الاستحاضة (قوله هذا) أي مافي المتن (قوله في عادة متفقة) أي غير مختلفة (قوله وإلا) أي وإن اختلفت عاداتها نهاية ومعنى (قوله لم تثبت) أي العادة المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) أي في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة به في المثال المذكور ستة أشهر معنى (قوله فرد لثلاثة) أي في السابع (ثم خمسة) أي في الثامن (ثم سبعة) أي في التاسع وهكذا أبدا معنى (قوله ردت للستة) أي دون العادات السابقة نهاية قال عش والسبعة في هذا المثال هي أكثر النوب فلو حاضت في الشهر الثالث ثلاثة وخمسة ردت إليه واحتاطت في الزائد على ما يفيد كلام المنهج لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره أنه حيث لم يتكرر الدور ترد للنوبة الأخيرة ولا احتياط عليها مطلقا وهو مقتضى كلام المنهج اه وقوله على ما يفيد كلام المنهج أي وجرى عليه التحفظ النهاية والمعنى (قوله ولو نسيت ترتيب تلك المقادير) أي دون العادات بأن لم يدر ترتيب الدور في نحو المثال المتقدم هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس أو الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس أو غير ذلك من الوجوه الممكنة عش (قوله ولم تنظم) أي بأن تقدم هذه مرة وهذه أخرى سم ونهاية ومعنى (قوله ولم يتكرر الدور) أي كان استحاضت في الشهر الرابع نهاية ومعنى (قوله ونسيت آخر النوب) أي فإن ذكر تهردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الرض وشرحه ما نصه فإن قلت قد علم ما ذكر أنها تحاط أيضا إلى آخر النوب فاستوى حال النسيان والذكر قلت الفرق أنه في النسيان يكون الاحتياط بعداقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لأنها قد تكرر آخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها إلى آخر السبعة فليتام اه (قوله فيها) أي فيما إذا تكرر الدور ولم تنظم عاداتها ولم يتكرر الدور

(قوله غفلة عما ذكره) قد يمنع منع أن ما قالوه غفلة وأن ما بات في العدد يرد ما قالوه لجواز أن يكون مافي العدد فيما إذا علم وجود دم الحيض بشرطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله ولم تنظم) أي بأن تقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسيت آخر النوب) أي فإن ذكر تهردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة قال في الرض وشرحه ثم بعد ردها إلى ذلك تحاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة (فإن قلت) قد علم ما ذكر أنها تحاط أيضا إلى آخر أكثر النوب فاستوى حال النسيان والذكر (قلت) الفرق أنه في النسيان أن يكون الاحتياط بعداقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لأنها قد تكرر آخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها إلى آخر السبعة فليتام (قوله فيها) كأن وجه ثنية الضمير دون

تنظم ولم يتكرر الدور ونسيت آخر النوب فيها احتاطت فتحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كحاض في نحو الوطوطاها في العبادات إلى آخر

السبعة لكنها لا تغتسل آخر الحصة (٦-٤) والسبعة ثم تكون كطاهر إلى آخر الشهر أو معتادة مميزة قدمت التمييز كاقال (ويحکم للمعتادة

المميزة) حيث خالفت العادة للتمييز كان كانت خمسة من أول كل شهر فاستحيضت فرأت خمسة محررة ثم خمسة سودا ثم محررة مطبقة (بالتمييز لا العادة) فيكون جيبضا السواد فقط (في الاصح) لان التمييز علامة حاضرة وفي الدم الذي هو محل النزاع العادة منقضية وفي صاحبه ومحل الخلاف حيث لم يتخلل بينهما أقل الطهر ولا كان كانت عادتيا خمسة أول الشهر فرأت عشرين أحمر ثم خمسة أسود كان كل منها جيبضا قطعاً (أو) كانت متحجرة بأن) هي اما على باها لان المراد هنا المتحجرة المطلقة وهي محصورة فيما ذكر فيكون قوله الآن الذي هو تصرف بمفهوم المحصر وإن حفظت المفيد لقسمين آخرين كل منها يسمى متحجرة مقيدة راجعا لمطلق المتحجرة لا بقيد التفسير المذكور وهذا احسن أو بمعنى كان ليفيد بالمنطوق أنها ثلاثة أقسام أيضا هذا أحدها والآخران أقادها مقابلة وهو وإن حفظت إلى آخره فتعين شارح هذا وادعاه أنه الاصول بمفهوم (نسيت) أو جعلت وقت ابتداء الدور أو عادتيا قدرا

بالسكية وأما إذا تكرر وانظمت ونسيت انتظامها لجيبضا أقل النوب وإن كانت ذاكرة للنوبة الأخيرة حلوي واعتمدها الخفي وكذا يؤخذ من سم وعشاه بجري أقول وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغني من الاحتياط عند نسيان آخر النوب مطلقا عبارة سم فيها كان وجه تسمية الضمير دون جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى إذ لم يلزم نسيان ترتيب الأقدار لنسيان آخر النوب لعموم الأقدار لا الأخيرة فليتام اه (قوله أو معتادة) في قول المتن ومتحجرة في النهاية والمغني إلا ما نته عليه (قوله فرأت خمسة الخ) عبارة والمغني والنهاية فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر لجيبضا العشرة السوداء الخمسة الأولى اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التمييز (قوله وفي صاحبه) قد يقال وفيه سم (قوله بينها) أي العادة والتمييز (قوله ولا كان كانت الخ) عبارة شيخ الاسلام والها بقول المغني وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسة عشرين ضعيفا ثم خمسة قوية ثم ضعيفا فقدر العادة جيبضا للقوى جيبضا آخر لان بينهما طهرا كاملا اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد سم عبارة والمغني ثم أحمر اه (قوله كان كل منها) أي من العادة وهي الخمسة الأولى من العشرين الآخر والتمييز وهو الخمسة الأخيرة السوداء (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض مغني (قوله على باها) أي من التصور المفيد للحصر (قوله فبما ذكر) أي الناسبة لعادتها قدرا ووقتا (قوله وإن حفظت) أي إلى آخره بدل من قوله لاني (قوله راجعا الخ) خبر فيكون قال سم لاجابة إلى هذا فان الضمير في أو كانت متحجرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لافان كانت مبتدأة وهو المرأة التي غردمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كالابن في تمام اه (قوله لمطلق المتحجرة) أي التي في ضمن المتحجرة المطلقة (قوله لا يفيد الخ) لمجرد التاكيد (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله وهي محصورة الخ أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور أو بالعادة مع أنه من المتخير المطلق كأدل عليه عطفه على ما قبله سم وقد يجاب بجمل النسيان في المتن على مطلق الجمل كما جرى عليه النهاية فأجرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد ايضاح وبيان لقسمي الجمل هنا (قوله أو بمعنى كان) أي كاهو الشائع في كلام الشيخين (قوله انها) مطلق المتحجرة (قوله ايضا) الأولى تقديمه على قوله بالمنطوق (قوله هنا) أي الناسبة لعادتها قدرا ووقتا والذكير باعتبار القسم (قوله انه الاصول الخ) لك أن تستدل على اصوية هذا بسلامته لما زوم الاول من مخالفة الظاهر في ضمير وإن حفظت على مافرة سم وقد يجاب بأن ما استدلل به لوسلم إنما يفيد الاظهير لا الاصولية (قوله أو جعلت الخ) عبارة النهاية أي جعلت عادتيا الخ لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة جيبضا ثم تفريق مستحاضة فلا تعرف شيئا مما سبق اه قال عرش قوله أي جعلت فسر النسيان بالجمل إشارة إلى انه لا يشترط سبق العلم كإيشير إليه قوله لنحو غفلة أو علة الخ اه (قوله ونسيت الخ) عبارة والنهاية والمغني سميت به أي بالمتحجرة جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى إذ لم يلزم نسيان ترتيب الأقدار لنسيان آخر النوب كعدم الأقدار لا الأخيرة فليتام اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التمييز (قوله وفي صاحبه) قد يقال وفيه (قوله ولا كان كانت عادتيا خمسة أول الشهر الخ) عبارة شرح الروض وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسة عشرين ضعيفا ثم خمسة قوية فبما سم ضعيفا فقدر العادة جيبضا للقوى جيبضا آخر لان بينهما طهرا كاملا اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد (قوله راجعا لمطلق المتحجرة الخ) لاجابة إلى هذا فان الضمير في أو كانت متحجرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لافان كانت مبتدأة وهو المرأة التي عبر دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كالابن في تمام اه (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله السابق وهي محصورة فبما ذكر أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور أو بالعادة مع أنه من المتخير المطلق كأدل عليه عطفه على ما قبله (قوله انه الاصول الخ) لك أن تستدل على اصوية هذا بسلامته

ووقتا) ولا تمييز لها وإن قالت دوري ثلاثون ونسيت أيضا محيرة بكسر الهمزة فتحها في أمرها ومن ثم لم يختلف أصحابنا لتخيرها

وتخطئ بعضهم بعضا في باب كاهنا (ففي قول كبتة) غير مميزة فيكون حيزها يوم وليلة على الاظهر من اول الهلال لانه الغالب على ما فيه وطهرها بقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الامة (والمشهور وجوب الاحتياط) الآتي لان كل زمن يمر عليها يحتمل للحيز والطهر والاقطاع وادامة حكم الحيض عليها باطل اجماعا والطهر يناهيه الدم والتبويض تحكم فاقضت الضرورة الاحتياط الا في عدة فرقة الحياة فانها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في العدد نظرا للغالب ان كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر ولان انتظار سن اليأس فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم قدر دورها بثلاثة ادوار فان سكت في قدر دورها وقالت اعلم انه لا يزيد على ستة دورها سنة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيجرم) على حليها (الوطء) ومباشرة ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليها تمكينه لاحتمال الحيض لا طلاقها لان عدة تحريمه من تطويل العدة لا يتأتى هنا لما تقرر في عدتها وعلى زوجها مؤنتها ولا خيار له لان وطأها متوقع (ومس المصحف) والمسك بالمسجد

لتحيرها في أمرها وتسمى بالحيرة بكسر الباء أيضا لانها الخ (قوله ويخطئ) بالجرم عطف على مختلف قاله السكردي وبمنعه كتابته بالياء فالظاهر انه جملة حالية فكان الاولى بتقديم المسند اليه او ترك الواو (قوله كاهنا) اي في احكام المنحيرة (قوله من اول الهلال الخ) عبارة النهاية نعم لا يمكن لاحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الثانية فيكون ابتداء دور الهلال متى اطلقوا الشر في مسائل الاستحاضة غنوا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من اول الهلال ام لا لا في هذا الموضع اهاى فردهم بالشهر الهلالي نقص او كل عرش (قوله لانه الخ) اي ابتداء الحيض في اول الهلال (قوله على ما فيه) عبارة عرش قال الشيخ عميرة قال الرافعي وهي اى قوله لانه الغالب دعوى مخالفة للحسن اه وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اقول الماتن (والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كإفادته الناشئ ما لم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرحه ر سم على حج وما ذكره عن شرحه ر يوجد في بعض النسخ والصواب اسقاطه عرش (قوله الآتي) اى قوله (ما لم تعلم) في النهاية والى قوله فان شكت في المغنى (قوله يناهيه الدم) اى على هذا الوجه سم عبارة عرش وهذا بمجرد لا يصح ما نعلم من كونه طهرا دائما لجزا ان يكون كعدم فساد الا ان يمنع هذا بان ما تراه المرافعة سن الحيض يجب ان يكون حيزا ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا إيمان من الحكم على الكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض اه (قوله التبويض) اى بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر عرش (قوله فاقضت الضرورة الخ) ولا يجمع تقدم بالسفر ونحوه ولا تقوم في صلاتها بطاهر ولا متحيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها ان افطرت لشرع لا حتمال كونها حائضا معنى (قوله الا في عدة الخ) راجع الى الماتن (قوله على التفصيل الآتي الخ) اى إذا طلقها في اول الشهر اما إذا طلقها في آتائه فان كان مضى منه خمسة عشر او أكثر فلها ما بقي واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقي من الشهر ستة عشر يوما فاكثر فبشهرين بعد ذلك عرش (قوله ما لم تعلم الخ) راجع الى قوله فانها بثلاثة أشهر كدى (قوله فان شكت الخ) عبارة شرح الروض فلو شكت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمي (قوله على حليها) اى من زوجها وسيدها نهاية ولو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوج عرش (قوله ومباشرة) اى الى قوله ولو بعد الخ في النهاية إلا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها وقوله لصلاوة الى قول الماتن وتغتسل في المغنى الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها (قوله لا طلاقها) عطف على الوطء الى الماتن وقوله ومس المصحف عطف على تمكينه في الشرح وفيه نوع تعقيد فكان الاولى تأخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقها الخ (قوله ونها) اى وسائر حقوق

بما لزم الاول من مخالفة الظاهر وان حفظت على ما قرر (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كإفادته الناشئ ما لم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرحه ر واقول لعل ما قاله الناشئ مبنى على ظاهر ما سبق من المغنى وغيره (قوله يناهيه الدم) اى على هذا الوجه (قوله فان شكت الخ) عبارة شرح الروض فلو شكت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمي (قوله فيحرم على حليها الوطء) قال الناشئ قال ابو شيكل في شرح الوسيط هذا إذا لم تبلغ سن اليأس فاذا بلغت ذلك فالذي يظهر لي وتقتضيه القواعد انه يجوز لزوجه ان يجامعها زال احتمال الحيض ويؤيد ما قاله ابو شيكل قول المحامي في الباب وقت انقطاعه ستون سنة اه كلام الناشئ (فان قلت) يريد ما قاله ابو شيكل من زوال احتمال الحيض ما قاله في باب العدد من انه لو رأت امرأة الدم بعد اليأس بشرط الحيض كان حيزا (قلت) لا يرد له جزا ان يكون ذلك مفروضا في دم متميز علم انه حيض لوجود شروطه بخلاف المشكوك فيه لمجاوزه اما كثر الحيض كاهنا ثم رايت الشارح تعرض لهذا الهمام (قوله لا طلاقها الخ) فيه امر ان الاول صرح الشارح في باب الطلاق بان طلاقها لا سى ولا بدعى لا تعلم يقع في حيض ولا طهر محقق وكلامه هنا لا ينافيه لان عدم الحرم متجماع ذلك والثاني ان عدم الحرم هل هو وان تعدت بثلاثة أشهر بان اعتدت

الروحية كالقسم عس (قوله إلا الصلاة) وفاقا للبغي وخلافا للنهاية عبارته وما أفهمه كلامه أى السنوى في المهمات من جواز دخوله للصلاة فرضا أو تفاردها والبرحمه الله تعالى بفهمه كلام الروضة من أنه لا يجوز له دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فإنه من ضرورته باعتبار قسم المعتمد حرمة مكنتها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولو للصلاة هر وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه قوله هر لصحة الصلاة خارجة فيه انتهى بحجة مع ترك السورة فالفاروق ونقل شيخ الاسلام في الاسنى كلام المهمات المذكور وأقره (قوله إلا الصلاة أو طواف الخ) أى إذا أمئت التلويت اسنى ومعنى ونهاية قول المتن (والقراءة الخ) أى للقائحة والسورة نهاية ومعنى وقال البصرى هل القراءة المذكورة كالقراءة في غير الصلاة أو محلها في غير عالم أرى ذلك شيئا ولعل الثانى أوجه اه وفى كلام عس ما يؤيده قول المتن (في غير الصلاة) ظاهره أنه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغى خلافه لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية بفهم من مهمات الدين بل وينبغى لها جواز مس المصحف وحمله إذا توقفت قرأته عليها وأنه لو لم يكف في دفع النسيان لإجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قرأته في الصلاة لما منع قيامها كاشتغالها بصناعة تتبعها من تطويل الصلاة والتألفه لاجازها القراءة وتظهر أنه لا يجب عليها حينئذ أن تقصد بتلويتها الذكر أو تطلق بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها ثم إن كانت قراءتها مشروعة وعن السامع لمajeود التلاوة والإفلاخ عس (قوله بأمرها الخ) أى وبالقرأة في الصلاة كما يستفاد من قوله أضاف الصلاة الخ سم (قوله على القلب) أى وثاب على هذا الأمر أو ثواب القراءة عس (قوله أضاف الصلاة) أى ولو نفلا (قوله لجائزة مطلقا) أى فاتحة أو غير هانهاية قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه سم (قوله محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة سم (قوله وكذا صلاة الجنائز) أى وصلاة الجنائز كصلاة الفرض وجوب الغسل لها لا في صفتها الخاصة وهى وجوبها كالفرض ولو شبهها بالنفل كان أولى قال سم على حجج وينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء اه وعليه فيفرق بينها وبين المتيمم بأن طهره محقق دون هذه عس وأقر الرشيدى كلام سم أيضا (قوله لأنه من مهمات الدين) أى من الأمور التى أهم بها الشارع وحث على فعلها عس (قوله ولو بعد خروج الوقت) وفاقا للبغي وخلافا للنهاية عبارته وشمل إطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما مر اه أى في شرح وبجب الوضوء لكل فرض من أنها فعلها بعد خروج الوقت إن كانت راتبة بخلاف النفل المطلق عس (قوله بعد خروج الوقت) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد النفل بطهارة الفرض سم اه رشيدى (قوله قد صرح به) أى بوجوب القضاء عليها (قوله لكن انتصر كثيرون لعدم وجوبه الخ) عبارة المغنى وهو ما فى البحر عن النص وقال في المجموع أنه ظاهر نص الشافعى وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت قال في المهمات وهو المفتى به اه (قوله وأنه الذى الخ) عطف على قوله انتصر الخ قول المتن (لكل فرض) خرج به النفل فلا يجب عليها الاغتسال له وهو المعتمد نهاية اه سم قال عس قوله لكل فرض أى ولو نذرا وصلاة جنازة زبأى وظاهر أنها اتصل على الجنائز ولو مع وجود الرجال ثم قوله وصلاة جنازة وهو ظاهر حيث لم تعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كماها غسل واحد كما هو ظاهر وقوله لم فلا يجب عليها الاغتسال الخ

إلا لصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا (والقراءة في غير الصلاة) وإن خشيت النسيان لا مكان دفعه بأمر ارها على القلب والنظر في المصحف أضاف الصلاة لجائزة مطلقا وفارقته الطهورين بأن جنايته محققة (وتسلي) وجوب (الفرائض) ولو مندورة وكذا صلاة الجنائز كما يحتمل الاسنوى (ابدا) لا جبال الطهر (وكذا النفل) الراتب وغيره (فى الاصح) ندباً لأنه من مهمات الدين فلا وجه لحرماتها إياه ولو بعد خروج وقت الفرض كما صححه في الروضة وإن صحح في كتب خلافه لأن إباحة النوافل المطلقة لها تدل على أنهم وسعوا لها في شأن النوافل وسكت أى هنا ولا فقد صرح به في فصل القدوة عن وجوب قضائها مع أنه المعتمد عندهما الطول تفريعه لكن انتصر كثيرون لعدم وجوبه وأنه الذى عليه النص والجمهور (وتقتل لكل فرض)

في وقتها كما بأصله وكأنه اكتفى بقوله وتوضأ وقت الصلاة وذلك لاحتمال الانقطاع كل وقت ومن ثم لو ذكرت وقته كعند الغروب اغتسلت عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تكرر مدة النقاء لأنه لم يطرأ بعده دم ويلزمها إذا لم تنغمس أن ترتب بين أعضاء الوضوء على الأوجه لاحتمال أنه واجبها ولا يلزمها على الأوجه أيضا لأن جعلها بالحال يصيرها كالغائط وهو يجزئه الوضوء بنية نحو الحيض ولا تجب المبادرة بها عقبه لأنه لا يمكن تكرار الانقطاع بينه وبينها بخلاف الحدث واحتمال وقوعه في الحيض والاقطاع بعده لأجله في دفعه لكن ينبغي ندبا لأنها تقلل الاحتمال لأنه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسير فإن أخرت جددت الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة (وتصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم) تصوم (شهرًا) آخر (كلين) حال من رمضان وشهر أو تنكيره غير مؤثر لتخصيصه بمقدرته وهي مؤكدة لرمضان لثلاث توهم إطلاقه على بعده

أي ويكفيها له الوضوء مظاهره وإن فعلته استقلالاً كالضحى قضية كلام شرح البهجة أن عمله حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أما لو فعل استقلالاً وإن كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل عرش (قوله في وقته) إلى المتن في النهاية لا لقوله كما بأصله إلى الاحتمال الخ قوله لأنه لا يمكن إلا أن أخرت وكذا في المتن لا لقوله ويلزمها إلى ولا يجب (قوله ذلك) أي وجوب الاغتسال لكل فرض (قوله) لم تكرر الخ) أي لا وجوباً ولا ندباً بل لوقيل بحرمته لم يكن بعيداً لأنه تعاط لعبادة فاسدة عرش (قوله بعده) أي الغسل (قوله) ولا يلزمها نيته الخ) يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطاً بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكر غلطاً فلا احتياط المخلص على كل تقدير تعيين نية رفع الأكر سم على حجب اه رشيدي واجاب عرش بمناصه ويمكن المراد لا يلزمها نية رفع حدث الحيض لأن المراد في لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث الأكر اه وعبارة البصري لا ينبغي أن الاحوط الاثنيان بنية الوضوء أيضاً بشرط اه (قوله أيضاً) أي كلزوم الترتيب (قوله بما عقبه) أي بالصلاة عقب الغسل معنى (قوله لأنه لا يمكن الخ) يعني أي الغسل إنما ترمي به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ معنى (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع ان المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإذا بادرت برئت منها وإذا أخرت أو قمتها في الحيض فلم تبرأ فكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا احتمال ولا مانع من تكرره فالجواب أن احتمال الانقطاع هنا كسروج الحدث في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل منهما تقليل للبعضى وإن لم يدفعه بالكلية فالقول بوجوبها ثم لا هنا لا يغفلون عن خفاء إذ الذي يظهر يادى الرأى التسوية فيها أو في عدمها اه (قوله جددت الخ) أي وجوباً معنى وبصرى (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي غير المتخيرة ليسع قياس هذه عليها عرش (قوله المؤخرة) وهي ما أخرت لمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم عرش وسمل قول المتن (وتصوم الخ) أي وجوباً معنى ونهاية (قوله لاحتمال) إلى قول المتن وإن حفظت في النهاية (قوله وتنكيره) أي الشهر (قوله لتخصيصه الخ) هذا عجيب فان المسوغ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة فانهم صرحوا بأن ذلك كعكسه من مسوغات محيى الحال من التنكرة سم وعرش ورشيدي (قوله بمقدرته) أي من لفظ آخر عرش (قوله وهي) أي الحال المذكورة (قوله مؤ كدلة رمضان) لافان أن يقول إن رمضان حقيقة في الملل الناقص أيضاً فالتقييد

في وقته قال في شرح الروض وتعبيره كأصله بالفريضة يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل بعدها بعد نقله عن القاضي إلى الطبيب أن كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالناسل أيضاً اه وظاهر كلامه لا كثيرين التقيد بالفرض وهو أيسر وكلام القاضي أحوط اه والمحدث عدم وجوب الغسل للنفل شرح حر (قوله ولا يلزمها نيته على الأوجه) يشعر بجواز فيه والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وأن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطاً بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكر غلطاً فلا احتياط المخلص على كل تقدير تعيين الأكر فليتام (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع ان المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإن بادرت برئت منها وإذا أخرت أو قمتها في الحيض فلم تبرأ وإن كان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة (قوله لتخصيصه بمقدرته) هذا عجيب فان المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشار كته في الحال للبرعة فانهم صرحوا بأن ذلك من مسوغات محيى الحال من التنكرة وبذلك عبر في التسهيل وعبر السيوطى في مسرغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا في مسوغات الابتداء بان منها أن يعطف على سائر الابتداء نحو زبدور رجل قائم (قوله وهي مؤ كدلة رمضان

بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الاتي فالكمال إلى اخره ومؤسسة لشهر لافادتها ان المراد به ثلاثون يوما متواليه (فيحصل) لها بفرض ان رمضان ثلاثون يوما (من كل) منها (اربعة ٤٠) عشر) يوما لاحتمال ان حيفضا اكثر أو انه طرأ أثناء يوم وانقطع أثناء السادس عشر فيبطل

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل لهما منه ثلاثة عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يومان هذا ايضا فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لا لبقاء اليومين كاهو واضح فلا اعتراض على المتن كالا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء اذا علت ان الانقطاع كان ليل لوضوحه ايضا (ثم) اذا بقي عليها يومان (تصوم من ثمانية عشر) يوما ستة ايام (ثلاثة اولا وثلاثة اخرها) فيحصل اليومان الباقيان (لان الحيفض إن طرأ أثناء اول صومها حصل الاخيران او ثانيه فالاول والثامن عشر او ثالثه فالاولان واثنا السادس عشر حصل الثاني والثالث او السابع عشر فالثالث والسادس عشر او الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا تتعين هذه السكيفية كاهو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكميات تبلغ الف صورة وصورة ولعل في جميع مسائل الصوم بانواعه لاني هذه الصورة مخصوصها لبداة فساد (ويمكن قضاء يوم) عليها بئذ مثلا (بصوم يوم ثم) صوم (الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه

بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع ان في صحته نظر افان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد به ما ذكرته مع قصور عبارته عن إفادته سم (قوله بل مؤسسة) اي محصلة لغني لم يحصل بدونها عش (قوله فيبطل منه) اي كل منهما (سنة عشر الخ) اي وبقي عليها يومان وكان ينبغي ان يذكر هنا ما حق يظهر قوله الاتي هنا ايضا فامل (قوله هنا ايضا) اي فبالا انقص رمضان كما في اذا كمل هذامراده وتقدم ما فيه عبارة النهاية والمقتضى به بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقديرين يومان زاد للمتنى فلو قال وتصوم رمضان شهر كمالا وبقي يومان لا غنى عن كمالين وما بعده قاله ابن شبة اه (قوله لغرض الخ) بالعين المعجمة (قوله فلا اعتراض على المتن) ان اراد به ما مر عن ابن الشبهة فيرد بان ما ذكره لا يدفع اولوية ذلك قال عش وبقي الاعتراض عليه اي المتن من جهة اخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقه يعتبر ثلاثين كالشهر الاخر وان كان ناقصا إلا ان يقال ان هذا الإيهام ضيق اه (قوله لوضوحه ايضا) لا موقع له ايضا إلا ان يكون راجعا إلى قوله كالا يعترض الخ وفيه أن التشبيه مغن عنه وقد يقال أنه راجع إلى قوله فالكمال في رمضان فيدخل الخ عش (قوله لان الحيفض إلى قوله كاهو في المتن) (قوله ولا تتعين هذه السكيفية) ذكر المتن والنهاية غير هاراجعها (قوله يمكن تحصيلها) اي تحصيل البراءة عن قضاء يومين وكان الأولى ثبوت الضمير كافي النهاية (قوله لا في هذه الصورة) اي صورة بقا يومين (قوله وصورة) عبارة النهاية وواحدة اه (قوله بانواعه) اي الشاملة لنقص يوم ويومين فأكثر (قوله لوقع يوم الخ) اي لان الحيفض ان طرأ في الاول سلم الاخير او في الثالث لم الاول وان كان اخر الحيفض الاول سلم الثالث او الثالث لم الاخير نهاية (قوله ولا يتعين هذا الخ) وفي النهاية والمغني بعد ذكر كفيات اخر ما نصه واللفظ للثاني هذافي غير الصوم المتتابع اما المتتابع بئذ او غيرده فان كان سبعة ايام فادونها صامته ولاء ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شر وعما في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فأكثر حيث يتأتى اكثر وذلك فمادون السبع فلقضاء يومين ولا تصوم يوما واثني وسابع عشرة وثمان عشرة ويومين بينهما ولا غير متصلين بشيء من الصوم في رمضان لان الحيفض إن فقد في الاولين صح صومها وإن وجد فيها صح الاخيران إذ لم يعد فيها وإلا فالمتوسطان وإن وجد في الاول ودون الثاني صح ايضا وبالعكس فان انقطع قبل السابع عشر صح مع ما بعده وإن انقطع فيه صح الاول والثامن عشر ونحو الحيفض لا يقطع بالاول وان كان الصوم الذي تحمله قدر ايسره وقت الطهر لضرورة تحيها المحتاجة فان كان المتتابع اربعة عشر فادونها صامت له ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع ايضا ولاء بين افراده وبينها وبين الستة عشر فلقضاء ثمانية متتابعة تصوم اربعة وعشرين ولا تنبر اذا الغاية بطلان ستة عشر فيبقى لها ثمانية من الاول والآخر ومنها ومن الوسط ولقضاء اربعة عشر تصوم ثلاثين وإن كان ما عليها شهرين متتابعين صامت مائة أو اربعين يوما ولا فبقدر الاذ يحصل من كل ثلاثين اربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية وإنما يجب الاول لانها لو فرقت احتمل القطر في الطهر فيقطع الولاء اه (قوله اي المتغيرة الخ) الافدأ المرأة التي جاوزدها كثر الحيفض فتامله سم (قوله كما مر) اي في شرح او متغيرة بان الخ (قوله نه عادت) إلى قوله في حفظ التقدير في النهاية والمغني الا قوله

الخ أقول لقائل ان يقول ان رمضان حقيقة في الهلاي ناقص ايضا فالتقدير بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع ان في صحته نظر افان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد ان فيه إشارا إلى ان رمضان يكون كاملا وناقصا وانه حقيقة في الامرين فالتقدير المذكور مخرج للناقص ولا ينبغي ان عبارته في غاية القصور والبعد عن ذلك فليتأمل (قوله اي المتغيرة لا يفيد التفسير) الافدأ المرأة التي جاوزدها اكثر الحيفض فامل (قوله المحتاجة للنية) مخرج نحو القراءة

لوقوع يوم من الثلاثة في الطهر بكل تقدير كاعلم عامر ولا يتعين هذا ايضا (وإن حفظت) أي المتغيرة لا يفيد التفسير كما مر (شيئا) المحتاجة من عاداتها ونسبت شيئا كالوقت فقط او القدر فقط (فليقبح) من طهر او حيفض (حكمه) وهذا تعبير هانسي فلذا جعلها عقب المتغيرة المظنة

فروم ان سياقه يقتضى انها متحيرة مطلقا ليس في محله (وهي في) الزمن (المحتمل) للحيض والظهر (كحائض في الوطء) ومن المصحف والقراءة في غير الصلاة (وطاهر في العبادة) المحتاجة للنية كاعلم من الامثلة السابقة احتياطا كالتحيرة (١١٤) المطلقة (وان احتمل انقطاع واجب

الغسل لكل فرض) احتياطا ايضا والا فالوضوء لكل فرض في حفظ القدر فقط كان قالت كان حيض ستة ايام من العشر الاول من كل شهر الخامس والسادس حيض يقينا وما بعد العاشر طهر يقينا ومن السابيع للعاشر يحتمل الانقطاع فتغسل لكل فرض ومن الاول للخامس يحتمل الطرو فلا غل قالوا ولا تخرج هذه اى الحافظة للقدر فقط عن التحير المطلق لا يحفظ قدر الدوروا ابتداء وقد قدر الحوض كهذا المثال بخلاف قولها حيض خمسة واصلتها في دورى ولا عرف سوى هذا ودورى ثلاثون ولا عرف ابتداء فهي متحيرة مطلقا لان كل زمن يمر عليها محتمل الثلاثة الحيض والظهر والانقطاع وفي حفظ الوقت فقط كان قالت اعلم اني احيض في الشهر مرة واكون في سادسه حائضا السادس حيض يقينا والعشر الاخير طهر يقينا ومنه للعشرين يحتمل الانقطاع دون الطرو ومن الاول للسادس يحتمل الطرو فقط (والاظهر ان دم الحامل) الصالح لكونه حيا ولو بين توأمين حيض للخبير الصحيح دم الحيض اوسود يعرف ولا نه لا نتمه

المحتاجة إلى احتياط (قوله) المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة سم (قوله) كاعلم) أى التقيد بما ذكره (قوله) السابقة) في التحيرة المطلقة (قوله) (والا فالوضوء الخ) ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهر امشكو كافيه وما لا يحتمله حياض امشكو كافيه بانه يقوى معنى قال ع وش الظاهر انها لا تفعل طواف الا فاضة في الطهر المشكوك فيه ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما نسبت انتظام عاداتها فردت لاقول التوب واحتاطت في الزائد لان الطواف لا اخر لوقته فيجب تأخير طهرها المحقق لا يقال انتظار هاله مع الاحرام فيه مشقة شديدة لانا نقول يمكن دفعها بما ذكره ومن ان الحائض حياضا عققا تنخلص من الاحرام بالهجوم على الطواف مقددة مذهب الحنفى او غير ذلك ما ياتي في المحج هذا ولم يتعرضوا لوطا طواف الا فاضة من التحير هل يجب إعادة نية من يغلب على الظن مع وقوعه على الطواف كاتى قضاء الصلوات ولا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك اه بخذف (قوله) يحتمل الانقطاع اى والحيض والظهر نهاية معنى قال ع ش الذى يظهر ان ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر الصلابة لا يكون بعد الانقطاع كاتى توهم من عطفه عليه وجعل كل منها احدا لمحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع او معه الانقطاع والحاصل انها ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على الانفرداته غير ممكن كاتين بل المراد احتمال طهر معهما انقطاع سم على المنهج اه (قوله) يحتمل الطرو) وبعبارة النهاية والغنى يحتمل الحيض والظهر اه (قوله) قالوا) اى الاصحاب معنى (قوله) ولا تخرج) الى قوله بخلاف قولها في النهاية الى قوله في حفظ الوقت في الخفى (قوله) بخلاف قولها الخ) ولوقالت كتبت اخطئ شهر ابشر حياضا فلحظة من اول كل شهر ولحظة من اخره حيض يقينا وما بين الاولى الى التي من اول الشهر ولحظة من اخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة وهذه اللحظة اى التي اخر الخامس عشر مع لحظة من اول ليلة السادس عشر طهر يقينا وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من اخر الشهر يحتمل الحيض والظهر دون الانقطاع معنى ونهاية (قوله) ولا عرف سوى هذا) اى سوى قدر الحيض من قدر الدوروا ابتداء (قوله) والعشر الاخير طهر يقينا) فيه نظر بالنسبة لاولها والان يفرض انها في جميع السادس حائض بصري (قوله) ومنه) اى من السادس (قوله) يحتمل الانقطاع) اى الحيض (قوله) فقط) اى دون الانقطاع قول المتن (ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وافصح وإن حملت على رأسها او ظهرها حاملة لا غير انتهى سم (قوله) الصالح) الى قوله نعم في النهاية وكذا في الغنى الا قوله ولانه الى وانما (قوله) الصالح) اى وإن خالف عاداتها حيث لم ينقص عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم التى كانت تراها في غير زمن الحمل ع ش قول المتن (حيض) اى وإن ولدت متصلا بآخره بلا تخلل فقام معنى ونهاية (قوله) للخبير الصحيح الخ) عبارة النهاية لعموم الادلة كخبر دم الحيض الخ (قوله) ولانه لا نتمه الخ) عبارة بالنسبة لانه دم لا نتمه الرضا بل اذا وجد معهما حكم بكونه حياضا وإن ندر فكذلك لا نتمه الحمل اه (قوله) وانما حكم الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) ليس حياضا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع

(قوله) والاظهر ان دم الحامل) قال في شرح المذهب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وافصح وإن حملت على رأسها وظهرها حاملة لا غير اه (قوله) ليس حياضا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حياضا ايضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد لانه ان اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حياضا وإن لم اتصال النفس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما لو جاز ذمه النفس الستين فانه يكون استحاضة ولا يحتمل ما بعد الستين حياضا متصلا بالنفس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفس دون ما اذا تأخر صرحوا به (قوله) ليس حياضا) محله ما لم

الرضا لو وجد وإن ندر فكذلك الحمل وإنا حكم الشارع برأه الى رحم به نظر الى القلب وكون الحمل يسد مخرج الحيض لإتمامه أغلبي أيضا نعم الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس حياضا ولا نفاسا وإذا ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه إلا حرمة الطلاق فيه إن انقضت العدة باطل لكونه

منه وبالبطوق والاحرم
لاقتضاء العدة بالحيض
حيث (و) الاظهر ان
(النقاء بين الدم) الذي
يمكن كونه حيضا بأن
لم يزد النقاء مع الدم على
خمس عشرة واحتوش
بدمين في الخمسة عشر ولم
ينقص مجموع الدم عن
أقل الحيض كما تفيد ال
المهنية في الدم فاصلاح
نسخة المصنف التي بخطه
كذلك الى أقل الحيض ليس
في محله (حيض) سببا للحكم
الحيض عليه لأنه لما نقص
عن أقل الطهر أشبه الفترة
بين دفعات الدم والفرق
بينها ان النقاء شرط ان
تخرج القطنة بيضاء نفية
والفترة تخرج معها ملوثة
ومن ثم اتفقوا على انها حيض
ومحل الخلاف في نحو الصلاة
والصوم والوطء دون
انقضاء العدة فانه لا يوصل
به اجاعا ودون الطلاق
فانه لا يحل فيه (وأقل
النفاس) وهو الدم
الخارج بعد فراغ جميع
الرحم وانت وضعت
علقة أو مضغة

الولد حيضا أيضا حتى واستمر الخارج مع الطلق وخروج الولد الى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة
كان جميعه حيضا وان لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينها فانه يجوز خلاف ما لو جاز دمها
النفاس السنين فانه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد السنين حيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا
تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق محله ما لم يتصل الخ انه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض
كيوم فقط لا يكون حيضا وان كان مجموعهم مع ما تقدمه قدر الحيض فلا يرجع سم على حجج والأقرب انه
حيض لانه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستصحب الي تحقق ما ينافيه ع (قوله) (والاحرم) شامل للنسب
لغيره كحمل الشبهه وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمه في الاول ان عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع
لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضا او طاهرا سم (قوله) الذي الى قوله ودون الطلاق في النهاية
والمنفى (الاقوله) كما تفيد الى المنفى (قوله) بان لم يزد الخ) فإذا كانت ترى وقتادما ووقتادما واجتمعت هذه
الشروط حكمنا على الكل بانه حيض اما النقاء بعد آخر الدماء فظهر قطعا وان نقصت الدماء عن أقل الحيض
ففي دم استحاضة معنى (قوله) فاصلاح نسخة المصنف الخ) عبارة والمنفى والاظهار ان النقاء بين دماء أقل
الحيض فاكثر حيض قال ابن الفركاح ان نسخة المصنف والنقاء بين الدم حيض ثم اصلحه بعضهم بقوله بين
أقل الحيض لان الرجاء انه إنما ينسحب إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه قال الولي العراقي وهذه
النسخة التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب وقد رأت نسخة المصنف التي بخطه وقد اصلحت كما قال غير
خطه اه ونحوه في النهاية (لأن ما نقله فيه عن ابن الفركاح عزاه فيها للبرهان الفزاري وهو المراد بان
الفركاح لتفريق كان في سابق ابيه ثم ما شرعا عليه تبعا للشارح الحق في محل الأقل على الأقل اصطلاحا
لا يستغنى عن تقدير فاكثر لكنه يشمل صورة غير مزادة هو كون الدماء واصله الى حد الاكثر اصطلاحا
إذا لا تصور تخالفا بينهما يحكم عليه بانه حيض فيلحق الأقل على معناه لفقوه هو ما عدا الاكثر فيستغنى
عن تقدير فاكثر الموضع في أيام ما ليس بمراد والاصل عدم التقدير بصري (قوله) ليس في محله) فيه نظر
ويكفي في الاصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين المهنية وعدم القرينة عليها فيكون الاصلاح في محله ما
لا ينبغي تردد فيه سم اقول بل في نظره نظر إذا لم يجر كما في شرح مسلم اصلاح عبارة كتاب وان اذن مؤلفه
في خطبته بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا او صوابه كذا ولو سلبنا الجواز فهو ما تقبل العبارة معنى
صحيحا ولا فتحمل عليه ولو كان بعيدا كما نبه عليه القاضي غضد الدين (قوله) دون انقضاء العدة) أي فلا
تنقض بتكرار هذا النقاء إذا لا يعد هذا النقاء قرأ سم (قوله) الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم) أي
وقبل أقل الطهر فلو لم ترد ما لا بعد مضى خمسة عشر يوما فاكثر فلا نفاس لها على الاصح سم عن العباب
يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق أو الولد حيضا فلورأت يوما فقطدما ثم
وضعت متصلا به فظاهر ان ذلك اليوم دم فساد وان تقدم بعضه على الطلق انتقصه عن أقل الحيض ولا يمكن
تكيله من الخارج عقب الولادة لانه نفاس (قوله) ليست حيضا و نفاسا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم
ولما كان حيضا كذا عبر به وغير واحد وقضية انه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم وليلة لا يكون
حيضا وان كان مجموعهم مع ما تقدمه قدر الحيض فلا يرجع سم (قوله) (والاحرم) شامل للنسب لغيره كحمل
الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمه في الاول ان عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة
الطلاق كانت حائضا او طاهرا فان قلت التطويل لم يلزم من الطلاق في الحيض حيث قلنا صادق في الجملة انه
لزم من طلاقها في هذا الحيض ان عدتها بعد الولادة وبعد ما يلقاها من النفاس الذي لا يحسب من عدتها
فيحصل التطويل ولا يضره ان تحريم الطلاق في عدة الشبهة ثابت وان كانت طاهر هذا المنفى (قوله) ليس
في محله) فيه نظر ويكفي في الاصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين المهنية وعدم القرينة عليها فيكون
الاصلاح في محله ما لا ينبغي تردد فيه (قوله) دون انقضاء العدة) أي فلا تنقض بتكرار هذا النقاء إذا لم يعد
هذا النقاء قرا (قوله) الخارج بعد فراغ جميع الرحم الخ) قال في شرح الارشاد كالعباب وغيره وقبل مضى

فيها صورة خفية اخذها من الفسل إذ لا تسمى ولادة لا حيث كاهر حوا به لا تخالف (١٣٤) بين ما ذكره هنا وفي المذخر خلافا

لمن ظنه وإطلاقم أنها لا تنقض بعلقة بمحول على الأغلب أنه لا صورة فيها خفية من النفس وهو الدم إذ به قوام الحياة أو خروجه عقب نفس وإذ لم يتصل بالولادة فابتداء من رؤية الدم على تناقض للمصنف فيه وعليه فزمن النقاء لا نفاس فيه فيلزم فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من الستين كما قاله البلقين (لحظة) هو كقول غيره بجهة بمعنى قول الروضة لاحدا لا فله لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر الغالب والاكثر لان الكل من (واكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما بالاستقرار كاهر (ويحرم به ما حرم بالحيض) حتى الطلاق لإجماع لأنه دم حيض يجمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون غدا للوليد لا يؤثر لحوقه به في ذلك تخالفهما في غيره إذ النفاس لا يتعلق بعدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبل بالولادة أو الانزال الناش عنه العلق وأقله لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استغراقه لوقتها بخلاف أقل الحيض كذا

وشرح الارشاد زاد المغني والنهاية وعلى هذا فيحل للزوج أن يستمتع بها قبل غسلها أو تيممها كالجنب اه (قوله فيها الخ) راجع للعلقة ايضا بدليل قوله الاتي وإطلاقم الخ سم (قوله صورة الخ) ويبنى الاكتفاء باخبار قابلة واحدة بها لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله عن (قوله لا حيث كاهر حوا به لا تخالف) اي حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة عن المغني وهو يكسر التون لغة بالولادة وشرعا ما مر وسعى بذلك لا يخرج عقب النفس او من قولهم نفس الصباح اظاهر ويقال لذات النفس نفاسا بضم النون وفتح الفاء وجمعها نفاس كعشار وعشار يقال في فعله نفس المرأة بضم الراء بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما والضم افصح واما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه (قوله قوام الحياة) الاولى قوام النفس (قوله واذالم يتصل) الى قوله لكن للحظة في النهاية والمغني (قوله واذالم يتصل بالولادة) اي واذما تخرج الدم عن الولادة قال النفاس من خروجه لا منها نهاية ومعنى (قوله فابتداءه الخ) اي من حيث الاحكام عرش اي لا من حيث الحسبان من الستين او الاربعين (قوله من رؤية الدم) اي قبل مضى أقل الطهر كاهر انفا (قوله فزمن النقاء) اي الذي بين الولادة ورؤية الدم عرش (قوله فيلزم ما فيه الخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ما رجحناه قول المصنف بطلان حوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم انط البطلان وجودها وإن لم يتحقق كاجعل النوم ناقضا وإن تحقق عدم خروج شيء منه نهاية ومعنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد عرش (قوله كما قال البلقين) عبارته كافي النهاية ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيكون كان محسوبا من الستين اه (قوله بل ما وجد منه او ان قل نفاس) اي ولا يوجد اقل من مجزئ دفعه نهاية ومعنى بضم الدال عرش (قوله انساب) اي من المجة قول المتن (ستون) وقال بعض العلماء سبعون وقال أبو حنيفة أي وأجد أربعون معنى (قوله لانه دم) الى قوله ولك منعه في النهاية وإلى قوله ثم رأت في المغني (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة عن المغني والنهاية حكمه حكم الحيض في سائر أحكامه الا في شيئين اجد هما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجبه لثبوته قبله بالانزال الذي حبايت منه الثاني ان الحيض يتعاقب به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولها قبله بمجرد الولادة وقد يخالفه ايضا في ان أقل النفاس لا يسقط الصلاة الخ فعلم من هذا ان في قول الشارح بالولادة او الانزال الخ التوزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة اذا كان الحمل من زنا سم اي او من وطء شبهة (قوله وانه لا يمكن ان يسقط الخ) اي وحده كما يصرح به التعليل فلا يرد ما أورده الشارح

خمس عشرة يوما من الولادة اه فلم ترد اما أصلا إلا بعد خمسة عشر قال الاستوى فلا نفاس لها بالكلية في اصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب اه قال في العباب والخارج مع الولد احوال الطاق دم فساد وبين التوامين حيض كعدمه خروج عضو دون الباقي اه وقوله كعدمه خروج عضو لعل محله اذ لم يكن الحال حال طلق اخذها قبله (قوله فيها) راجع للعلقة ايضا بدليل وإطلاقم الخ (قوله اخذها من الفسل) فيه شيء يعرف مما تقدم في الحواشي ثم عن الخادم (قوله من رؤية الدم) اعتمده مر (قوله لكنه محسوب من الستين الخ) قال في شرح العباب ورد بان حسان النقاء من الستين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتداءه من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) فقد يقال هذا لا يأتي بالنسبة للعدة فقها اذا ولدت ولم ترد ما فطنت ثم رأت قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤية طهر فيعد قرا لانه محترى بالدم السابق على الولادة وقد بالدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحيض اذ تعلقها به ليس إلا بمثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فقها اذا ولدت امته ولم ترد ما فطنت حيث تدمر بها ثم رأت الدم قبل خمسة عشر يوما فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذي هو نفاس فلتراجع المسئلة وتحرر (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة اذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن ان يسقط صلاة) اي وحده كما يصرح به

نقله ابن الرفعة عن البينديجي ولك منعه بأنه يتصور إسقاطها بأن تكون مجنونة من أول الوقت الى أن ترق لحظة فتدفع حيث تدفع قارة النفاس لهذه اللحظة استأجعت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها تضادها ثم رأيت بعض الشراح

سم عبارة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة الخ نقل في النهاية كلام ابن الرفعة وأقره من غير تعقب وتعليق في المغني بنحو ما هنا قال وربما يقال قديس قطعه فيما إذا بقي من وقت الضرورة ما يسع تكثيره الأحرار فمنست أقل النفاس فيه فانه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلى هذا لا يستين ما قاله اه وقد يجاب من قبل ابن الرفعة بأن المراد أن أقل الحيض يستقل باسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولا تزد الصورة المذكورة إلا المسقط فيها للصلاة إنما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا إسقاط ويكتفى هذا القدر إذ الفرض إثبات خصيصية للحيض ليست للنفاس اه (قوله أشار لذلك) أي المنع المذكور (قوله فياتي هنا الخ) عبارة المغني لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الردع له عند الأشكال فينظر امتداده تلك في النفاس أم معتادة مميزة غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة إلى التمييز بشرط أن لا يزيد الأقوى على ستين ولا ضبط في الضعيف وغير المميزة إلى اللحظة على الأظهر والمعتادة المميزة إلى التمييز لا للعادة في الأصح وغير المميزة الحافظة إلى العادة وثبتت مرة إن لم تختلف في الأصح والأقضية التفصيل السابق في الحيض والناسية إلى مرد المبتدأة في قول وتختلط في الآخر لا ظهر في التحقيق اه (قوله طهر) أي هو طهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاسا فقط (قوله فيما ذكر مبتدأة فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاسا لحظة اه وهذا مراد الشارع بقوله لا أتى ونفاس المبتدأة مجة فهو كالاستثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله مميزة فيه) أي مبتدأة مميزة في النفاس (قوله ما لم تزد) أي المميزة يعني تميزها على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كافي بعض النسخ والمغني قال سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اه (قوله ولا شرط) عبارة المغني ولا ضبط اه (قوله لا يتصور التحير) أي المطلق (في النفاس الخ) اعتمده النهاية والمغني لكن أقر الشريدي ما قاله الشارع (قوله وبه) أي بعلمها ابتداء نفاسها (قوله يبتني التحير) أي المطلق (خاتمة) يجب على المرأة تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالما بآلومه تعليمها وإلا فلها الخروج أسوال العلماء بل يجب عليه منها إلا أن يسأل هو ويخبرها فستغنى بذلك وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم خيرا إلا برضا وإذا انقطع دم النفاس والحيض واغتسلت أو تيممت حيث يشرع لها التيمم فللزواج أن يطأها في الحال من غير كراهة فإن خافت عود الدم استحب له التوقف في الوطء احتياطاً مغني ونهاية

(كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب الصلاة أي الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعادتها وحكمها

التعليل فلا يرد ما أورده الشارع (قوله من الحيض) أي هو طهرها (قوله ومثلها فيبدأ كمرتبدة فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاسا لحظة اه وهذا مراد الشارع بقوله لا أتى ونفاس المبتدأة مجة اه (قوله ونفاس المبتدأة مجة) هو كالاستثناء من ومثلها الخ (قوله ما لم تزد على ستين) لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعيف هنا) فيه بحث لأنه تقرر أنه لو انقطع الدم في الستين بعد رؤيته ثم عا د قبل خمسة عشر يوما من حين الانقطاع كان العائد نفاسا لا حيضا إذ الظاهر الفاصل بين النفاس والحيض في الستين لا يكون أقل من خمسة عشر ومن لازم ذلك كون زمن الانقطاع المذكور نفاسا وحيث قلور رات مثلا نصف الستين سوادا ثم عشرة حمرة ثم عاد السواد وجاوز الستين فإن جعلت حمرة المذكورة طهرا وما بعدها حيضا خالف هذا الذي تقرر وإلا لزم أن للضعيف شرطا في الجلدة ولم يصح نفي جنسه على الإطلاق إلا أن يريد لا شرط له بالنسبة لما بعد الستين وهو تكلف واجمال وإبهام فليتأمل

(كتاب الصلاة)

وحيضا نفاسا العادة وبعد قدرها إلى مضى قدر طهرها المعتاد من الحيض طهر ثم بعده حيضا كعادتها أو نفاسا فقط فهي مبتدأة في الحيض فطهرها بعد نفاسها المعتاد تسعة وعشرون يوما ثم تحيض أقله وظهر تسعة وعشرين يوما وهكذا ومثلها فيبدأ كمرتبدة فيهما وإن تكررت ولا بد أن يلا دم ونفاس المبتدأة مجة أو حيضا فقط ردت في الحيض لعادتها فيه كالطهر وفي النفاس مجة كآدميزة فيه تمييزها ما لم تزد على ستين ولا شرط للضعيف هنا ولو نسيت عادة نفاسها احتاطت أبدا سواء المبتدأة في الحيض والناسية لعادتها فيه وأما قول ابن الرفعة لا يتصور التحير في النفاس إذ المذهب أن من عادتها أن لا تراه أصلا إذا رأت الدم وجاوز الستين تكون كالمتبداة وحيث فابتداء نفاسها معلوم وبه يبتني التحير ففيه نظر إذ ما ذكره لا يدل على انتفاء مطلق التحير عن النفاس لما تقرر في الناسية ومن ثم قال الجلال البلقيني النفاس الناسية أن نسيت قدر عادة نفاسها وعلت وقت ولا بدتها وجاوز الدم تحتاط أبدا

أن كانت مبتدأة لأن ابتداء حيضها غير معلوم وأن نسيت القدر والوقت بأن تقول ولدت مجنونة واستمر بي الدم فكتاب

(كتاب الصلاة) هي شرعا

وأنما مبتدأة في الحيض احتاطت أبدا أيضا

فكتاب الخ غير مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للدلول شيخنا (قوله أقوال وأفعال) أى أقوال خمسة وأفعال ثمانية فالجمله ثلاثة عشر هى أركان الصلاة وأما الطائفة فهى هيئة تابعة للركن فلا تعدر كنعالي التحقيق فالأقوال تكسيرة الاحرام والفاضة للتشديد الاخير والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليمة الاولى والأفعال النية لانها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود دسرين والجلوس بينهما وجلوس التشهد والصلاة على النبي ﷺ الذى يعقبه السلام والترتيب شيخنا وقال البجيرى المراد بالاقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ (قوله مفتحة الخ) قد يقال لاحاجة اليه مع قوله مخصوصة فلما بدله بقوله على وجه مخصوص لكان أولى إذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال المخصوصة مثلاً من غير ترتيب وافتتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم رشيدى قال شيخنا أعترض قوله مفتحة بالتكبير الخ بأن مقتضاه ان التكبير والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويحاجب بان الشئ قد يفتح ويختتم بما هو منه كما هنا اهـ زاد عن سيم على البهجة كابد عليه ما ذكره في خطبة العيد ان التكبير قبله خارج عنها وأن الشئ قد يفتح بما ليس منه فان هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى أنه الأصل فتأمل ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعاً اهـ (قوله غالباً) قد يقال ليس له ضابط حتى تعلم به الجماعية والمالعية إلا ان يقال ليس المراد منه من تمتة التعريف بل الإشارة إلى ان المعروف هو الغالب وهو ما عدا المذكور تين نعم لا يلائم هذا التوجيه قوله الا في مع حذف غالباً بصري (قوله فلا ترد صلاة الاخرس الخ) أى وصلاة المربوط على خشبة لعدم الأفعال فيها شيخنا (قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لانه ان اراد ان كون المراد ان وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما عني وإن أراد ان مراده وان لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الافراد كان غير جامع وان اريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتأمل سم عبارة البصري قوله بل لا يردان الخ لعل تأمل لانهما ان كانتا ماصدق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر فالتعريف غير صادق عليها فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا يردان) الاولى التانيث (قوله لان وضع الصلاة الخ) ان اراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم يخرج هذا الفرد واصلاً فان اراد بالاصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وان اراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه سم وقد يقال ان المراد ان المعروف بفتح الراء صلاة غير المعذور ونحو الخرس لا مطلق الصلاة (قوله فاخرج الخ) لم يظهر المراد منه ثم رابت الفاضل المحشى اشار لنحو ما ذكرته تليار اجمع بصري (قوله لا شتا لها على الصلاة الخ) أى فهو من تسمية الكل باسم الجزء. هذا ان كانت مأخوذة من صلى إذا دعا كما اشهر وقيل مأخوذة من صلى إذا حرك الصلوات وهما عرفان في الحاضر تين يتحيان عند الركوع والسجود ويرتفعان عند الرفع منهما وقيل من صليت العود بالنار إذا قرأته بها والصلاة تقوم للانسان للطاعة من ثم وورد من تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كاملة ولا يضر كون الصلاة أوبة وليت واهو الفالتر كها وانتفاع ما قبلها وصليت باقى لانهم يأخذون الواوى من الباى وبالعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قبل مطلقاً وقيل

(قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لانه ان اراد ان كون المراد ان وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن اراد ان مراده وان لم يفهم منه فهذا لا يمنع من الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الافراد كان غير جامع وان اريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتأمل (قوله لان وضع الصلاة ذلك) ان اراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم يخرج هذا الفرد واصلاً فان اراد بالاصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وان اراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه (قوله فاخرج عن له لعارض الخ) يقال عليه هذا الذى خرج لعارض هل هو من الافراد حقيقة اولاً وهل يشمل لفظ التعريف اولاً فان قال من الافراد حقيقة ولا يشمل فهو واراد قطعاً ولا فهو ممنوع فتأمل اللهم إلا ان يكون المراد انه شئ ووضع ما ذكره فيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله وخرج بقول مخصوصة) قد يقال ان اصدق جمع الأقوال والأفعال في سجدتي التلاوة والتكبر اصدق معنى مخصوصة ايضاً فان اراد به معنى خاصاً في الواقع فهذا لا يفهمه السابق فلا فائدة في الاخراج بالنسبة

أقوال وأفعال مخصوصة
مفتحة بالتكبير مختمة
بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة
الاخرس وصلاة المريض
التي يجربها على قلبه بل
لا يردان مع حذف غالباً
لان وضع الصلاة ذلك فا
خرج عن لعارض لا يرد
عليه سميت بذلك لاشتغالها
على الصلاة لغة وهى الدعاء

بخير شيخنا (قوله) وخرج بقوله مخصوصة (الخ) قال ابن العباد أنها خارجان بأقوال وأفعال فأنها فعل واحد مفتتح بالتكبير يختم بالتسليم نهاية وبصري وعبارة سم أن صدق جمع الأقوال والأفعال في يحدن التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضا وإن أراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لاشتغالها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع فعلان خارجان عن معنى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان وأجبان تكبيرة الإحرام والسلام وفعلان كذلك النية والسجود وكل من هويه والرفع معنى غير مقصود اه (قوله) كصلاة الجنائزة قال في المغني فيدخل صلاة الجنائزة بخلاف يحدن التلاوة والشكر اه فالظاهر أن قول الشارح كصلاة الجنائزة مثال للمغني ثم رأيت كلامه في فتح الجواد مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتتمثله هذا على ظاهره نعم لا نسب حيثئذ عطفها على سابقها لما في هذا من الإيهام بصري أي بأن يقول وصلاة الجنائزة فأنها ليست صلاة وكذلك جعله سم مثالا للمغني حيث استشكله بأن صلاة الجنائزة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بأن رفع اليدين سنن الكلام فبها يتوقف عليه حقيقة الصلاة وعبارة شيخنا بعد ادخاله صلاة الجنائزة في المعروف كالمغني نصه وصلاة الجنائزة نية أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل القيام للفاخرة فاعلا والقيام للصلاة على النبي ﷺ فعلا وهكذا وإن كانت في الحس فعلا واحدا اه قول المتن (المكتوبات خمس) الأصل فيها قبل الأجماع إيات كقوله تعالى واقموا الصلاة أي حافظوا عليها دائما بأكال وأجبانها وسنها وقوله تعالى أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي بحكمة موقته وأخبار في الصحيحين كقوله ﷺ فرض الله على ليلة الإسراء خمسين صلاة فدل أن راجعه وإسالة التخفيف حتى جعلها خمسين لكل يوم وليلة وقوله للاعراب خمس صلوات في اليوم والليلة قال الاعراب هل على غير هذا قال لا إن تطوع وقوله لمعاذنا بعته إلى ابن أخيرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ في حق ﷺ أكثر الأصحاب لا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص معنى ونهاية (قوله) أي المقرضات إلى قوله فان جبريل في النهاية والمغني إلا قوله ولا ينافيه إلى وفرضت وما ننبه عليه (قوله) ولا تراجمه (الخ) عبارة المغني وخرج بقولنا العينية صلاة الجنائزة لكن الجماعة من المقرضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا أنها بدل من الظهر وهورأى والأصح أنها مستقلة اه (قوله) والعشاء ليو نس) وقيل من خصوصيات نبيينا ﷺ وهو الأصح شيخنا عبارة سم عن الإيعاب والأصح أن العشاء من خصوصياتنا اه وأقره عشي (قوله) ولا ينافيه) أي ما ورد من أن الصحيح (قوله) بعد صلاته) ظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله (قوله) ليلة الإسراء) وهي قبل الهجرة بسنة نهاية ومعنى وشيخنا (قوله) لعدم العلم (الخ) ولا احتمال أن يكون صرح له بأن أول اليوم أن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لاشتغالها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع فعلان خارجان عن معنى السجود (قوله) فأنها ليست صلاة كصلاة الجنائزة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين (قوله) أي المقرضات) لما كان الكسب غير الفرض لغو وانتم منه شرعا فسر المراد هنا بقوله أي المقرضات (قوله) وردان الصحيح (الخ) قال في شرح العباب قيل وهذه الصلوات تفرقت في الأنبياء فاجزأ لآدم والظهر لأبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بها هذه الأمة وخالف الرافعي في شرح المسند بعض ذلك فجعل الظهر لآدم والعشاء للمغرب ليحيى بن يوسف والعشاء لموسى وأورد فيه خبرا أو الأصح كما مر أن العشاء من خصوصياتنا اه (قوله) ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفية) أي وأصل وجوب الخمس كان معلقا على العلم بالكيفية وبذلك يندفع ما ينوهم من أنه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تأخير البيان عن وقت الحاجة وإنما كان يصح ذلك لو لم يكن

وخرج بقوله مخصوصة
سجدة التلاوة والشكر
فأنها ليست صلاة كصلاة
الجنائزة (المكتوبات)
أي المقرضات العينية
(خمس) معلومة من الدين
بالضرورة في كل يوم وليلة
ولا تراجمه لأنها من جملة
الخمس في يومها كما سيعلم
من كلامه ولم يجمع هذه
الخمس لغير نبيينا ﷺ
وورد أن الصبح لآدم
والظهر لداود والعصر
لسليمان والمغرب لعقوب
والعشاء ليو نس ولا ينافيه
قول جبريل في خبره الآتي
بعد صلاته الخمس هذا وقت
الأنبياء قبله لا احتمال أن
المراد أنه وقتهم على
الاجمال وإن اختص كل
من ذكر منهم بوقت
وفرضت ليلة الإسراء ولم
يجب صبح يوم تلك الليلة
لعدم العلم بكيفية

وجوب الحسن من الظهر نهاية ومعنى **(قوله فان جبريل الخ)** قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في معناه ان هذه الصلوات التي صلاحها جبريل كانت صليحة ليلة فرضها لما اسرى به وانه صبح بالصلاة جامعة اى لان الاذان لم يشرع الا بعد ما بدئته وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو اصحابها اى كان متقدما عليهم وميلناهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة اه سم **(قوله)** ابتدا بالظهر **(الخ)** وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله وكرام من رعبه من الضيفان فكان تعديفه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لانه تجاه الكعبة وهو يحجب رؤيتها ثم وجب عليه وعليها قيام الليل ثم نسخ في حقنا وصحة ايصاعه المعتمد بفرض الصلوات الخمس وهي افضل العبادات البدنية الظاهرة والعبادات البدنية الباطنة كالتمسك والصبر والرضا بالقضاء والقدر افضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادتين سنة وافضل الجميع الايمان شيخنا **(قوله)** فن ثم **(الخ)** الاولى ابدال الفاء بالواو **(قوله)** بذلك اى بجبريل **(قوله)** وبآية **(الخ)** عطف على قوله بذلك **(قوله)** في البداية **(الخ)** ظرف لقوله تاسي **(قوله)** سميت اى قول المتن واخره في التنبؤ اى قوله له واختلفوا في المعنى الا قوله عقب وقوله تدل الى فليس **(قوله)** سميت بذلك اى سميت صلاة الظهر بلفظ الظهر **(قوله)** اول صلاة ظهرت اى في الاسلام فانها اول صلاة صلاحها جبريل وامامنا النبي والصحابة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا يصر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم افضل من جبريل قطعاً لانه يصح ان ياتم الفاضل بالمفضول خصوصاً ضرورة تعلم الكيفية ولا يضر ايضا كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط الامام عدم الانوثة وان لم يتحقق المذكور شيخنا **(قوله)** اى الحر عبارة غير شديدة الحر **(قوله)** اى عقب وقت زوالها مقتضاه ان وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فيما اذا بعد هذا الوقت الغير المعبر من بجانب المنتهى فليخرج بصري وقديقال يحد بظهور الزوال لنا بما ياتي من زيادة الظل او حدوته **(قوله)** اى ميلها **(الخ)** اى الى جهة المغرب نهاية ومعنى **(قوله)** باعتبار ما يظهر لنا **(الخ)** لان التكليف انما يتعلق به معنى والجار متعلق بالميل او بزوال الشمس **(قوله)** لانفس الامر اى لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا ان الفلك المحرك لغيره يتحرك في قدر النصف بحرف متحرك اربعة وعشرين فرسخاً ولذلك لما سال عليه السلام جبريل هل زالت قال لا نعم فلما ساله ان تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك اربعة وعشرين فرسخاً وزالت الشمس فقال نعم شيخنا **(قوله)** فلو ظهر اى الميل وكذا امر جمع ضمير قوله الاتي ويعلم **(الخ)** **(قوله)** لم يصح وان كان اى التحريم (بعده) اى الميل **(قوله)** وكذا في نحو الفجر اى وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس نهاية **(قوله)** امر وجودى **(الخ)** هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده والنبي مختص بما بعد الزوال معنى زاد شيخنا المراد به خيال الشيء لانه وجودى وقوله لنفع البدن اى يدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغیره) اى قالوا كاه قوله مر كافي الآية اى قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البضاوى فانه لا يظهر للحس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام او لا يوجد وتتفاوت الاسباب خرجتها اه سم **(قوله)** ويعلم بزيادة الظل **(الخ)** واذا اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتك او شاخص تقم في ارض مستوية وعلم على راس الظل فزال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من اصل الوجوب ملحقاً على الكيفية وهنا توجه آخر لعدم وجوب صبح ذلك اليوم وهو ان الحسن انما وجبت على وجهه ابتداء بالظهر وحاصله ان الحسن وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين التوجيهين من البون البائن خلافتان توهم انهما بمعنى واحد كيف وحاصل الثاني ان وجبت ما عدا صبح يوم هذه الليلة حتى لو بين كفيتهما في المحب وحاصل الاول ان وجبت ما بين كفيتهما في وقته حتى لو بين كفيتهما في الصباح وجبت فتأمل **(قوله)** لعدم العلم بكفيتهما قد يستغنى عنه بانه فرض الحسن ما عدا صبح ذلك اليوم ولا لابين كفيتهما كما مر **(قوله)** فان جبريل الخ قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في معناه ان هذه الصلوات التي صلاحها جبريل

كافي الآية لكن في الدنيا بدليل وظل ومددو لاشمس ثم فليس هو عدمها خلافاً لن ثومنه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد ينعدم في (١٨ ٤) بعضها كمكة في بعض الأيام واختلّفوا في قدره فيها فقليل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل

جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوماً وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومنها عقبه وقيل يوماً من يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوماً ويوم بعده بستة وعشرين يوماً عدداً الاخير والاول غلط والذي بينه اثمة الفلك هو الاخير وقول اصحابنا ان صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرره اثمة الفلك لان عرض مكة احدى وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريباً فلا ينعدم الظل فيها الا قبل الاطول بنحو خمسين يوماً وبعده بنحوها ايضاً وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب ولما وقت فضيلة اول الوقت وجواز الى ما يسع كله ثم حرمه ونوزع فيه بان الحرم التأخير اليه لا بإيقاعه فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمه بذلك الاعتبار وضرورة وسيأتي وهذه الاربع تجري في البقية وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع واختيار وهو وقت الجواز (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ظل الاستواء أي عقبه هو

أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محققي المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نعمها شيخنا ومغني (قوله ولا لاشمس ثم) أي في الجنة (قوله فليس الخ) تفريع على وجود الظل في الجنة مع انه لا شمس فيها (قوله أي الظل الموجود الخ) أي فالاضافة لادنى ملاسمة الا فالزوال لا ظل له بل الظل للشيء عنده شيخنا (قوله وقد ينعدم) أي ظل الاستواء (قوله في قدره) أي الانعدام (قوله فقليل يوم واحد هو) اقصر عليه أي ما يقو المعنى (قوله احدى وعشرون) الاولى احدى وعشرون (قوله لها) الى قول المتن ويقي في النهاية يقو المعنى الا قوله أي عقبه هو قوله فلو فرض الى ذلك (قوله لها وقت فضيلة الخ) عبارة شيخنا ولها ستة اوقات ووقت فضيلة أي وقت لا بقاع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده هو اول الوقت بحيث يقع الاشتغال بالسياسة وما يطلب فيها ولا جبالاً ولو كالا كما يضطو في المغرب ووقت اختيار أي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده هو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى ان يبقى من الوقت ما يسعها فيكون مساوياً لوقت الجواز الا في وقت نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز إيقاع الصلاة فيه بلا كراهة هو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى ان يبقى من الوقت ما يسعها في الثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة ولا يستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور فيها متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكرهة ووقت حرمة أي وقت يحرم التأخير اليه فالاضافة فيه لادنى ملاسمة ولا بإيقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسعها وان وقعت اداء بان ادرك كمكة في الوقت فهو اداء مع الاثم ووقت ضرورة وهو آخر الوقت اذ ان الموانع والباقي من الوقت قدر التشكيك فكثر فتجب هي وما قبلها ان جمعت معها وقت عذري وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير اه (قوله اول الوقت) قال القاضي الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه معنى (قوله ثم حرمة) وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها معنى ونهاية (قوله لا يمنع تسميته الخ) كيف والاضافة يكن فيها أدنى ملاسمة سم (قوله ونوزع فيه الخ) وتظهير بجري في وقت الكراهة كذا في النهاية اقول ويرد بتظهير ما روي في وقت الحرمة بصري (قوله واختيار الخ) ليس هذا وقتاً مستقلاً فوجه عده على ان صدق وقت الاختيار عليه محل تأمل اذ هو وقت يختار عدم التأخير عنه مع تاتي فيه ما يظهر من كلامهم بصري (قوله ظهور ذلك) أي معرفة المصير المذكور عبارة النهاية والمعنى معرفة وقت العصر اه والمال واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما معنى زاد شيخنا وينبني على القول بانها من وقت الظهر ان الجمعة لا تقوت حينئذ وعلى الاول والآخر تفوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدمه من ان الاحكام لا تناط الا بما يظهر لنا اذ مقتضاه ان الزيادة قبل الظهور ليست من العصر بصري وقد يجاب بان مفاد كلام الشاعر تعسر الظهور لا تعذر واستحالة عادة (قوله فلو فرض مقارنة تجر مه لها الخ) ان اراد بان التحريم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي باعتبار ما نظه بان اتصل بنام التحريم ظهوره واظهرت في اثانته فهو مطابق للمفرد عليه غير ان فيه المناقاة المذكورة ان اراد ان التحريم قارن الزيادة الظاهرة لانها في مطابق للمفرد عليه وان سلم من المناقاة المذكورة بصري (قوله في عرض الشراك) بالكسر اسم السير الرقيق بظاهر النعل ع

ش به كانت صليحة ليلية فرضها لما أصرى به وإنه صيبح بالصلاة جامعة أي لان الاذان لم يشرع الا بعد بالمدينة وان جبريل صلى على الله عليه وسلم وهو باصحابه أي كان مقدماً عليهم ومباغاهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم ان بيان الاوقات إنما وقع بعد الهجرة فحصره ذلك باطل اه (قوله) كما في الآية أي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوي فانه لا يظهر للحسن حتى تطلع فيقع ضوءه على بعض الاجرام ولا يوجد يتفاوت إلا بسبب حركتها (قوله لا يمنع تسميته) كيف والاضافة

(اول وقت العصر) لكن لا يسكاد بتحقيق ظهور ذلك الا بأدنى زيادة وهي من وقت العصر (في) فلو فرض مقارنة تجر مه لها باعتبار ما يظهر لنا صح نظير ما قالوه في عرض الشراك ان فعل الظهر لا يسن تأخير عنه والتأخير

في خبر جبريل لمصير النبي . مثله ليس للاشتراط بل لان الزوال لا يتبين بأقل من قدره عادة فان فرض تبيينه بأقل منه حمل به وذلك في حديث جبريل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أي الشيء مثله ولا ينافيه قوله وصلى في (٤١٩) الظهر حين كان ظله مثله لأن مناه فرغ

منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ فلا اشتراك بين الوقتين لخبر مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس الملم بحضر العصر (وبقي) وقته (حتى تغرب) الشمس للخبر الصحيح وقت العصر مالم تغرب الشمس سميت بذلك لمعاصرتها الغروب كذا قيل ولوقيل لتناقص ضوء الشمس منها حتى يفنى تشبيها بتناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى تفنى لكن أوضح (والاختيار ان لا تخر) بالفوقية (عن) رقت (مصير الظل) للشيء (مثلين) سوى ظل الاستواء إن كان لان جبريل صلاها به في ثاني يوم حينئذ ولها غير الاوقات الاربعة السابقة وقت اختيار وهو هذا وقت عذر وهو وقت الظل لمن يجمع وقت كراهة بعد الاصفرار فلو قاتها سبعة وزيد ثامن على ضئيف وهو صلاتها في بعد افسادها فانها قضاء عند جمع ومع ضعفه لا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصحيح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من

(في خبر جبريل الخ) وهو أمي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي . قد رث الشراك نهاية ومعنى (قوله مثله) أي مثل عرض الشراك (توابع ذلك) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وذلك) راجع لما في المتن وهو دخول وقت العصر بالمصير المذكور (قوله ولا ينافيه) أي ما في حديث جبريل وصلى في العصر الخ (قوله سميت بذلك) أي سميت صلاة العصر بلفظ العصر (قوله لمعاصرتها الخ) أي مقارنتها له تقول فلان عاصره فلا ينافيه لكن المراد بالمقارنة هنا المقارنة شيخنا قول المتن (والاختيارات لا تخر الخ) رسمى مختار الراجحة على ما بعد أو الاختيار جبريل إياه نهاية زاد المعنى وقوله فيه الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وقال الاصطخرى يخرج وقت العصر بمصير الظل مثليه ووقت العشاء بالثلث والصحيح بالاستيفار لظاهر بيان جبريل السابق وأجيب عنه بما تقدم (قوله سوى ظل الاستواء) إلى قوله من غير معارض في النهاية والمعنى (قوله به) أي بالنبي ﷺ و (قوله حينئذ) أي حين مصير ظل الشيء مثليه (قوله بعد افسادها) أي عمدنا نهاية ومعنى (قوله فانها قضاء الخ) والاصح انها أداء كما كانت قبل الشروع فيها نهاية ومعنى أي فلا يجاب فعلها فوراً وإن واقع ركعة منها في الوقت فاداء وإلا لقضاء ع ش (قوله لصحة الحديث به) وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وإن كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر شيخنا (قوله وهي الصلاة الوسطى) أي على الاصح من أقوال شيخنا (قوله فهي أفضل الخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصرها ثم عصر غير هاتين صبحها ثم صبح غير هاتين العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استوراكل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غير هاتين جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب (قوله لانها فيها الماشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلها لان المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلها لا يقتضي ذلك الذهاب سم (قوله عادت) أي لو عادت الشمس (قوله عاد الوقت) أي وجوب إعادة المغرب إن كان صلاها وجب على من أفرط في الصوم الامساك والقضاء لا يتبين انه أفرط نهاراً من لم يكن صلى العصر يصلها أداء وهل بأتم بالتأخير بلا عذر إلى الغروب الأول وبين عدم أتمه الظاهر الثاني حلها به بغير معنى في كلامهم الميل إلى ذلك كله إلا لاخير فالفيه إلى الانتم وهو الظاهر الموافق لقواعد المذهب (قوله وانها الخ) عطف على خلافه (قوله عنده) أي عند وقته المعتاد (قوله وما ذكره اخر ابيد) قال في شرح العباب وسيأتي انها تخرت له ﷺ عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وإن جاوز جد المعتاد خلافاً لما يرويه كلام الزركشي أيضاً أنه وقد يتجه انه حيث طال الليل أو اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدر وإلا بان لم يمت شيء من ليل أو نهار ولا أيامه لم يقدر لانه ليلة

يكفي فيها أدنى ملازمة (قوله لان معناه فرغ منها حينئذ) ما المانع من حمله على ظاهره لان مجرد كون ظل الشيء مثله لا يخرج به وقت الظل إلا بدنه قدر ظل الاستواء ايضاً وهو قد يسع الظل فليتام اللهم إلا ان يكون هذا الكلام على التنزيل وتسلم ان المراد حين كان ظله مثله أي سوى ظل الاستواء لا يظل الاستواء (قوله لانها فيها الماشق) لا يقال المعنى الذي أوجب أنها فيها مشق موجود في أصل فعلها لان هذا ممنوع لان المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلها لا يقتضي ذلك الذهاب (قوله عاد الوقت) فيه إبحاث منها ان الظاهر ان حاصل عود الوقت انه يزيد في ذلك اليوم زيادة وتلك الزيادة لا تنقص من الليلة الاتية ومنها انه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب ان يصلها بعد الغروب الثاني لانه بعد ما يتبين بقاء النهار وهل يلزم من كان أفرط في صوم القرض الامساك والقضاء لا يتبين انه أفرط نهاراً أو لا يلزم واحد منهما ما ذكره العود بما هو بالنسبة لغیر ذلك ومنها ان من لم يكن صلى العصر يصلها أداء وإن أتم بتعد تأخيرها بلا عذر إلى الغروب الأول كما هو ظاهر في ذلك كله فظهر (قوله وما ذكره اخر ابيد الخ) قال في

الأدلة وإنما فضلو الجماعة الصبح والعشاء لانها فيها مشق (فرع) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العباد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنه وخرج الوقت وإن كانت موجودة وما ذكره آخر ابيد وكذا ولا

فالأوجه كلام ابن العباد ولا يصح كون (٤٢٠) عودها معجزة له صلى الله عليه وسلم كما صرح حديثها في وقعة الحندق خلافاً لمن زعم ضعفه

واحدة زيد فيها أو يوم واحد كذلك بخلاف أيام الدجال لأنه فات فيها عدد من الأيام والبالى سم بحذف (قوله فالأوجه الخ) فيجب على من صلى المغرب إعادتها بعد الغروب وعلى من افطر قضاء الصوم على ما قاله الحنشي ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لأن هذا بمنزلة من أكل ناسياً ويجب عليه الإمساك أنفاً وشيخاً ورافاً ما يوافقهم جميعه إلا ما نقله عن الشيخ سلطان (قوله حديث) أي حديث عود الشمس والثاني مكتسب من المضاف إليه (قوله لأن المعجزة الخ) متعلق بقوله ولا يصح (قوله بل عودها) أي بدعائه صلى الله عليه وسلم قوله إلا لذلك أي يصل على العصر أداء قوله لا يشتغله الخ أي فكره أن يوقظه ففاتته صلاة العصر يجزئ (قوله بنومهم صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهل تيمم وصلى بالأيام اسم أقول ولعله اجتهد جواز التأخير بل أفصلته بما قد يؤدي إلى إيقاظه صلى الله عليه وسلم (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر (قوله جاء في حديث) إلى المتن في النهاية (قوله والمغرب يغروبها) لرغبته الشمس في بلد فضل المغرب ثم سافر إلى بلد آخر فوجد الشمس من تشرق فيه وجب عليه إعادة المغرب كما في بقية بالدرجته الله تعالى نهاية يأتي في الشرح خلافاً (قوله وبه يعلم أنه دخل الخ) قضية سكونه عن وقت الصبح أنه لا ينزل طلوعها من المغرب، نزول طلوعها من المشرق فلا تجب صلاة الصبح في ذلك اليوم (قوله في حديث قيس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنما ليلة واحدة طالعت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمله سلم وفيه نظر إذا ظاهراً المدار على مضى قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله أنه يلزمه قضاء الخمس) وعليه فبين البداية فما يظهر بالصبح ثم بما بعدها على الترتيب فإن الفرض يقتضي ترتيبها كذلك وسيأتي أن الترتيب في قضاء الفوات مندوب بصرى قول المتن (والمغرب) سميت بذلك لفعليها عقب الغروب نهايتها ومعنى فالعلة المجاورة شيخنا (قوله يدخل) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المتن إلا قوله لصفة إلى خرج (قوله ويعرف) أي الغروب (قوله في العمران والصحارى التي بها الخ) أي ويكتفي في غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شيخنا (قوله من غرب الخ) أي الغروب ما خذ من غرب بفتح الراء إذا بعده معنى نهايتها (قوله صفة كاشفة) الأولى مؤكدة سم على حج أقول بل الأولى لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المدينة لمحققة موصوفها وهي هنا ليست كذلك فالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الأخرى وأما المذكور فأنها

شرح العباب وسيأتي أنها تأخرت له صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وإن جاز وحده المعتاد خلافاً لما يرويه كمال الزركشي أيضاً هو قديم بدماء ذكره من تقدير غروبها ما تقر في أيام الدجال إلا أن يفرق بأن الشارع أمر بالتقدير في أيام الدجال لا في هذا بدليل أنه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو أمر بذلك لنقل ثم أتت بقوله لا في قيل يكره ويجزئ ذلك فيما لو مكنت الشمس طاعة عدم مدة أه وهو يخالف ما نقلناه عن شرح العباب على وفق استيعاده هنا ما ذكره آخر من امتداد الوقت لغروبها وقد تمتع المخالفة بتصوير ما هنا بما إذا امتد النهار لكن لم يفت الليل وما يأتي بما إذا امتد بحيث فإن كان امتد قدر يوم وليلة وقد يتجه أنه حيث طال الليل أو اليوم فإن لم يزل طوله فوات نهاراً وليل قدروا بالان بفتت من ليالي الشهر ولا يأمر به بقدر لأنه ليلة واحدة زيد فيها عدد من الأيام والليالي فإيتا لم قد يتو فافقائه بان هذا الفرق إنما يظهر إن كان الشهر الذي فيه اليوم الذي الجمعة ينقص عدداً أيامه الباقية بقدر الجمعة والوجه اتجاها هذا الفرق وإن أيام الدجال إنما كان فيها ما بين في الحديث لأنه لم يرد فيها شهر متدبر الطرفين فإن بعض أيامه كجمعة مثلاً مع تحقق عدداً أيامه ما لم يكن فيها أي كذلك فالوجه عدم التقدير فإيتا لم (قوله بنومهم صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهل تيمم وصلى بالأيام (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر (قوله قيس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنما ليلة واحدة طالعت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمله سلم (قوله كاشفة) الأولى مؤكدة

أو وضعه وكذا صرح أنها حسبت له عن الغروب ساعة من نهار ليلة الأسراء لأن المعجزة في نفس العود أو ما بقا الوقت بعدوها فيحكم الشرع ومن ثم ما عادت صلى على العصر أداء بل عودها لم يكن إلا لذلك لا يشتغله حتى غربت بنومه صلى الله عليه وسلم في حجره قال ابن العباد يحتاج لمعرفة وقت العصر إذا طلعت من مغربها أه وأقول جاء في حديث مرفوع أنها إذا طلعت من مغربها تأسير إلى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبه يعلم أنه يدخل وقت الظهر برجوعها عنه بمنزلة زوالها ووقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب يغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليالٍ لكن ذلك لا يعرف إلا بعده مضياً لأنها ما على الناس فيخذ قيس ما يأتي في التنبيه الآتي أنه يلزم قضاء الخمس لأن الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة واجبهما الحسن (والمغرب) يدخل وقته (بالغروب) أي غيبوبة جمع قرص الشمس وإن بقي الشعاع ويعرف في العمران والصحارى التي بها جبال بزوال الشعاع من أعلى المحيطان والجبال من

غرب بعد (وبقي) وقتها (حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم) للأحاديث الصحيحة الصريحة فيه والأحر صفة كاشفة تجامع

إنما إذا الشفق حيث أطلق إنما ينصرف للأحر وخروج به الأصفر والأبيض ولولم يغيب أولم يكن محل اعتبار حيث غيبته بأقرب محل إليه ولها غير الأربعة السابقة وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع وقت اختيار وهو وقت الفضيلة لنقل الترمذى عن العلماء من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخيرها عن أول الوقت ويؤخذ منه إذن من هؤلاء القائلون بالجديد كراهة هذا التأخير حتى على الجديد وحيث فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز بلا كراهة، وكأنه لأن في وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فإن قلت بأن في ضبطه وقت الفضيلة ما يهمل منه أنه يقرب من وقت الجواز هنا على الجديد قلت ادعاء قربه منه عن رذائل المعتبرين في وقت الجواز على الجديد زمن ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وإن ندر وهذا يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير فيصور حتى على الجديد وقت فضيلة أول الوقت وما فضل عنه كراهة قتله (وفي الجديد ينقض بمضى قدر) زمن (وضوء) وغسل وتيمم وطلب خفيف

تجامع كل من اللازمة والكاشفة ع (قوله إذا الشفق الخ) في إثباته المطلوب نظر سم (قوله) ولولم يغيب أو (يكن) أي لولم يغيب الشفق الأحمر حتى يطلع الفجر أو لم يجد أصلاً شيئاً (قوله) اعتبر حيث دخل الخ) يأتي ما يتعاقب به (قوله) ولها غير الأربعة الخ) عبارة عن النهاية والغنى ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع وقت ضرورة وقت حرمة وقول السنوي نقلاً عن الترمذى ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد ظاهر مراعاة القول بخروج الوقت انحصاراً ستة عبارة شيئاً والراجح أن لها سبعة وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال بها ما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معاً وتخرج معاً ويدخل بعدها الجواز بكرة مراعاة للقول بخروج الوقت وإن كان ضعيفاً إلى أن يبقى من الوقت ما يسعهم ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جميع تأخيرها زدت وقت الادراك وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضي من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها كانت ثمانية أو قال عشرين وقت فضيلة واختيار غيرها واحداً الاتحاد بها بالذات ولذا جعل أوقاتاً خمسة ولك أن تجعلها ستة لا اختلاف في وقت الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم سم على المنهج (قوله عن أول الوقت) أي عن وقت الجديد نهاية ومعنى (قوله) ويؤخذ منه) أي من هذا المنقول (قوله) من هؤلاء خبر مقدم لما بعده (قوله) بالجديد) لعل الصواب هنا في قوله الاتي على الجديد القديم (قوله) كراهة الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله) فلا يتصور الخ) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله سم (قوله) عليهما أي الجديد القديم (قوله) وكأنه) أي عدم تصور ذلك (قوله) فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يأتي الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيهم (قوله) هنا) أي في المغرب (قوله) ما يحتاجه الخ) أي من ما يحتاجه الخ (قوله) بالفعل الخ) ذكر فيما سيأتي في مبحث التعجيل ما قد يتأخره فراجع به يجب بعدم التناهي كما يظهر بالتأمل لأن ما قبله قبل الوقت الآتي ذكره قد احتاج إليه بالفعل في الجلة ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما يحتاج إليه وإن كان قد احتاج إليه بهرى (قوله) وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندب في بعضها بل ينبغي اعتبار قدر أربع تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة على غير عامة لتغير الرأس وعامة الرأس وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل بدو رجل بتيمم وتيمم سابع للعلّة غير أعضاء وضوءه فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر وضوء الغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكّل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بالمحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبر مع ذلك أو وحدها لم امتداد الوقت إلى انقضاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن القول بذلك سم وفي عشرين نحو

وقوله إذا الشفق الخ) في إثباته المطلوب نظر (قوله) أوق) قد يقال بمعنى المعطوف عليه (قوله) فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله (قوله) فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا تأتي الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه تأمل (قوله) وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندب في بعضها فإن وضوء من سن الغسل وإن كفى الغسل عنه وقد يكون بأعضاء وضوءه ثلثة تجوز لتيمم بل ينبغي اعتبار قدر أربعة تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة أربع على غير عامة لتغير الرأس وبني أن ينقص من زمن وضوءه والغسل قدر التيممات لسقوط غسل ما تيمم عنه منهما وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل بدو رجل بتيمم فإذا كانت العلّة في كل من اليدين والرجلين استحب أربع تيممات وتيمم سابع للعلّة غير أعضاء وضوءه فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر وضوء الغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكّل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بالمحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبر مع ذلك أو وحدها لم امتداد الوقت إلى انقضاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن

والثوب والحل ويقدر
مغلظ (وسر عورة)
واجتهاد في القبلة (وأذان)
ولو في حق امرأة على
الأوجه لأنه يندب لها
اجابته (واقامة) والمخ بها
سائر سن الصلاة المتقدمة
عليها كنعم و تقمص
ومنى لحل الجماعة أو كل
جائع حتى يشبع (وخمسة
ركعات) بل سبع لندب
ثنتين قبلها أيضا لأن
جبريل صلاها في اليومين
في وقت واحد وجوابه
أن المبين فيه إنما
هو أوقات الاختيار وقد
تقرر أن وقت اختيارها
هو وقت فضيلتها على أنه
متقدم بمكة وهذه
الاحاديث متأخرة بالمدينة
فقدمت لاسيا وهي أكثر
رواة وأصح اسنادا
واستثنت هذه الأمور
لتوقف بعضها على دخوله
وعدم وجوب تقديم
باقيها والعبرة في جميعها
بالوسط المعتدل من فعل
كل إنسان واستشكل
الجديد بتأخرها على جمع
التقديم فيه ومن شرطه
وقوع الثانية في وقت
الاولى وأجب بأن
الوقت السابق يسعها
سيما ان قدمت تلك
الأمور على الوقت (ولو

(قوله وإزالة الخيب الخ) أي واستنجاء وتحفظ دائم حدث نهاية (قوله) ويقدر (مغلظا) أي لانه قد يقع سم
(قوله) وتقصص أي ولو لتجمل عش (قوله حتى يشبع) أي الشبع الشرعي نهاية ومعنى وهو يقدر تلك
البطن ولا يكفيه لقيامات يكسر بها حدة الجوع كما صرح به في التنقيح ولا يعبر الشبع الزائد على الشرعي
نهاية ومعنى لأن هذا مذموم شيخنا (قوله بل سبع) إلى المتن في المعنى وكذا في النهاية الا قوله من فعل كل
إنسان (أقوله أيضا) أي كندب ثنتين بعد المغرب (قوله صلاها في اليومين الخ) أي بخلاف غير هاتين (قوله
لأن المبين فيه) أي في حديث جبريل (قوله) إنما هو أوقات اختيار الخ أي وأما الوقت الجائز وهو محل
الزراع فليس فيه تعرض له معنى ونهاية (قوله على أنه) أي خبر جبريل (قوله وهذه الاحاديث) أي احاديث
القديم (قوله) واستثنت هذه الأمور أي استثنى مضمي قدر هذه الأمور على الجديد للضرورة كردى (قوله)
هذه الأمور) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة عن المحلى وللحاجة على فعل ما ذكر معها اعتبر مضمي
قدر زمنه اه (قوله على دخوله) أي الوقت سم (قوله من فعل نفسه) وافقه المعنى دون النهاية وسم
وشيخنا فقالوا والمتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتدل من فعل نفسه خلافا لقول
والا لزم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظير له اه (قوله على جمع التقديم فيه) أي على
جواز في وقت المغرب (قوله) ومن شرطه أي شرط صحة الجمع (قوله) وقوع الثانية الخ قضيت أنه لا بد لصحة
جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الاولى وفي المنهج شرحه في باب صلاة المسافر مانصه ورابعها
أي شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثانية فلو أقام قلبه فلا جمع لزوال السبب اه وعليه فيحتاج للفرق
بين الوقت والسفر وفي حاشية سم على حج عن شرح العباب ما حاصله اشترط كون الثانية بتأخيرها
الوقت وذكر عن والده مر انه ردوا كفى بدارك ما دون الركعة قال وسبقه إليه الروايات واطال في تقريره
وذكر في حاشيته على المنهج أن مر اعتمده وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحيث قد يسقط السؤال من
اصله عش (قوله بأن الوقت يسعها) أي وقوع الاولى تامة ووقوع عقد الثانية على المعتد عش
أي على معتمد مر في غير نهاية وإلا فتعبر النهاية هنا كالمتن والشارح كالصريح في اشترط وقوع
الثانية كاملة (قوله) سبأن قدمت الخ) فان فرض ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع معنى
ونهاية قول المتن (ولو شرع) أي في المغرب نهاية (قوله على الجديد) إلى قوله ولو لظهور النع في النهاية لإقوله
كذا الظاهر إلى المتن وكذا في المعنى لإقوله لا الجماعة (قوله) وقد بقي منه ما يسعها) قال في شرح العباب أي أقل

القول بذلك (قوله ويقدر مغلظا) أي لانه قد يقع (قوله على دخوله) أي الوقت (قوله) من فعل كل هذا
يوجب اختلاف الوقت (قوله) وأجب بأن الوقت السابق يسعها الخ) عبارة لا تنوى فان قيل الجمع بين
المغرب والعشاء تقديم جائز ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت إحداهما وكذا يدل على أن
وقت المغرب لا ينحصر فيأخذ كتم قدرنا لا يلزم فان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوصا إذا كانت
الشرائط عند الوقت مجتمعة فيه فان فرضنا ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع لفوات شرطه
وهو وقوع الصلاتين في وقت إحداهما واجاب القاضى حسين باننا لا نسلم أن شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل
شرطه أن تؤدى إحدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الأخرى عقبها وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المذهب
فانه نظير من جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظاهر قبل غروب الشمس والعصر بعد
الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جوابا آخر عن الكفاية ورد فيه راجعه (قوله) وقد بقي منه ما يسعها) قال في
شرح العباب أي أقل مجزى من أركانها بالنسبة للحد الأوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن نقل بامر عن
القفلان في المغرب لوضوح الفرق بينهما إذا المدا هنا على أن يشرع وقد بقي من الوقت ما يمكن فعلها فيه من غير
إن يملأه لعدم تقصيره وحيث خلافا ما إذا لم يبق ذلك لانه مقصر فيلزم المبادرة إلى ما يمكنه فيها في الوقت
ويحرم عليه المد انتهى وقوله بخلاف ما إذا لم يبق ظاهره وإن كان له عذر في الوصول لذلك الحد كنوم جائز

والإلم بجزء الدرك إذا أطلقوه

وبه يندفع بحث بعضهم أن من أدرك ركعة لزمه المبادرة بإيقاع ما يمكنه منها في الوقت أو دون ركعة يلزمه ذلك (ومد) في حالته المغرب وهي مثال إذ سائر الخمس إلا الجمعة كذلك بقراءة أو ذكر بل أو سكوت كاهو ظاهر (حتى) خرج وقتها على الجديد جازيل بلا خلاف فلا ركعة ولا خلاف الأولى وحتى (غاب الشفق جاز) له ذلك المدمن غير كراهة لكنه خلاف الأولى (على الصحيح) وإن لم يوقع منها ركعة على المعتد لما صح أنه عليه السلام قرأ فيها الاعراف في الركعتين كليهما وأن الصديق رضى الله تعالى عنه طول في الصبح فقيل له كادت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لتجدنا غافلين ولظهور شذوذ المقابل قطع في غير هذا الكتاب بالجواز نعم يحرم المدان ضاق وقت الثانية عنها ويظهر أن مثله مالمو كان عليه فائدة فورية وسيأتي آخر سجود السهو بسط يتعلق بذلك فراجع (قلت القديم اظهر والله اعلم) بل هو جديد لأن الشافعي رضى الله عنه علق القول به في الاملاء

على صحة الحديث وقد صححت فيه احاديث

يجزى من أركانها بالنسبة للحد الوسط من قبل نفسه فيما يظهر وإن قل عاصر عن الفقال في المغرب لظهور الفرق بينهما اه سم **(قوله)** والإلم بجزء أى وإن لم يبق ما يسعها **(قوله)** وبه يندفع (الخ) أى بل يلزمه المبادرة في الصورتين وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر لكن ينبغي أن يحمله في الثانية إذا تعدد التأخير فإن كان بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فينبغي عدم وجوب المبادرة سم **(قوله)** لزمه المبادرة (هل يقتصر على أقل واجب سم **(قوله)** ومدى صلاته المغرب (الخ) خرج بمجرد الاتيان بالسنن بأن يبق من الوقت ما يسع جميع واجباته دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى كما صرح به الأنوار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي المنقول عنه في هذه المسئلة لكن قيده مر بأدراك ركعة سم على حجج اه ع ش **(قوله)** إلا الجمعة) فيمنع تطويلها إلى ما بعد وقتها بلا خلاف لنوقف سمحتا على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غير هانيتها قال ع ش قوله مر فيمنع الخ ينبغي إلا في حق من لا تلزمه سم على حجج اه ع ش **(قوله)** نعم يظهر أن إيقاع ركعة في شرط لتسميتها مؤداة ولا تكون قضاء لانهم فيها نهاية ومعنى **(قوله)** فرائضها (الخ) عبارة المغنى كان يقرأ فيها الخ قراءة صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبره لها اه **(قوله)** شذوذ المقابل) أى للصحيح **(قوله)** نعم يحرم المداخ (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن يبق من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها قبل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة في وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها لأنها مؤداة وبين أن لا يكون كذلك فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما بآتى فيه نظر سم على حجج اقول لا يبعد إلحاقها بالفائتة في وجوب القطع إذ خاف فوت الحاضرة ع ش وظاهر اختيار الشق الأول من وجوب القطع مطلقاً **(قوله)** إن ضاق (الخ) أى إلى أن ضاق الخ سم وع ش **(قوله)** بل هو جديد) أى كأنه قديم نهاية ومعنى **(قوله)** في الاملاء (الخ) أى وهو من الكتب الجديدة نهاية ومعنى **(قوله)** اسم لأول الظلام) ظاهره فقط وقال المحشى يعنى البرماوى أى اسم للظلام من أول وجوده عادة وظاهره يشمل غير أول الظلام شيخنا قول المتن (بمغيب الشفق (الخ) (تنبيه) قد يشاهد غروب الشفق الآخر قبل معنى الوقت الذى قدره الموقتون فيه وهو عشرين درجة قبل العبدة بما قدره أو بالمشاهدة وقاعدة الباب وكذا الاحاديث تقتضى ترجيح الثاني والاجماع القلعي يرجع الأول وكذا يقال فيالو مضى ما قدره ولم يغب الشفق الآخر فتح الجواد لابن حجج والمعتدنان العبدة بالشفق لا بالدرج ولا يعمل بقولهم مدابغى اه يجزى (قوله) لفعلها فيه) أى لفعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلاقة الحالية والمحلية شيخنا

فايراجع **(قوله)** والإلم بجزء أى وإن لم يبق ما يسعها وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر **(قوله)** وبه يندفع بحث بعضهم (الخ) أى بل يلزمه المبادرة في الصورتين لكن ينبغي أن يحمله في الثانية إذا تعدد التأخير فإن كان بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فينبغي عدم الوجوب **(قوله)** لزمه المبادرة) هل يقتصر على أقل واجب **(قوله)** ومد إلى أن قال بقراءة أو ذكر (الخ) خرج بمجرد الاتيان بالسنن بأن يبق من الوقت ما يسع جميع واجباته دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى كالمندوب صرح في الأنوار بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها لكانت الوقت ولو اقتصر على الأركان تقع في الوقت بأن الأفضل أن يتم السنن اهو ظاهره أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي المنقول عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر سجود السهو لكن قيده مر بأدراك ركعة **(فرع)** شرع في المغرب مثلاً وقد بقى من وقتها ما يسعها ومد إلى أن يبق من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها قبل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها مؤداة وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما بآتى فيه نظر وظاهره حرمة المد إلى أن يبق من وقت الثانية ما لا يسعها **(قوله)** إلا الجمعة

من غير معارض (و العشاء) يدخل وقتها وهي بكسر العين والمدللة اسم لا ل الظلام وسميت به الصلاة لفعلها حيثئذ (مغيب الشفق) الاحمر لما مر وينبغي تدب تأخيرها والاول الاصفر والابيض خرو جامن خلاف من اوجب ذلك ومران من لاشفق لهم يعتبر بأقرب اليهم ويظهر ان محله مالم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرها (٤٢٤) بان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هو لا في هذه الصورة

لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء حيثئذ وإنما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند اولئك إلى ليلهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هو لا مدسه وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وإن قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبوبة الشفق بالأقرب وإن أدى إلى طلوع فجر مؤلا فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون ايضا بفجر أقرب البلاد اليهم وهو بعيد جدا لضعف وجود فجر لهم حتى كيف يمكن الغاؤه ويعتبر فجر الأقرب اليهم والاعتبار بالغرب إنما يكون كما يصح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر دون ما إذا وجد فإدار الأمر عليه لا غير ولا ينافي هذا إطلاقا في حادثة الا في ثلعتين حمله على اعتبار ما قرأته من النسبة (وبقي) وقتها (إلى الفجر) الصادق لخبر مسلم ليس في النوم تفریط إنما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى خرجت الصبح اجماعا ليقبى على مقتضاه في غيرها (والاختيار ان لا تخرج عن ثلث الليل) اتباعا لفعل جبريل (وفى)

(قوله من غير معارض) رأما حدث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فحمل على وقت الاختيار كما سمي (قوله لاسر) أي في شرح. يقي حق يغيب الخ (قوله وبغني) إلى قوله ويظهر في النهاية وإلى قوله ثم رأيت في المتن إلى قوله يظهر إلى قوله وبغني (قوله من اوجب ذلك) كالامام في الاول والمزني في الثاني معنى (قوله لاشفق لهم) أي لا يغيب شفقههم عبارة النهاية من لا عشاء لهم لسكونهم في نواح تقصر ليلهم ولا يغيب عنهم الشفق أي الاحمر تكون العشاء في حقهم بمعنى من يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد اليهم أه (قوله يعتبر بأقرب بلد الخ) بقي ما لو استوى في القرب اليهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في إحداها قبل الاخرى فهل يعتبر الاول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لا يؤدى إلى فعل العشاء قبل دخول وقتها على احتمال عش (قوله ويظهر ان محله الخ) اعتمده الزبائدي وعش والرشيدي وشيخنا (قوله مالم يؤد الخ) أي بان يغيب الشفق في أقرب البلاد لهم وقد بقي من ليلهم ما يمكن فيه فعل العشاء عش (قوله إلى طلوع فجرها) أي فجر بلدة من لاشفق لهم (قوله وإنما الذي ينبغي الخ) اعتمده المغني والزبائدي وغيرهما كما سمي (قوله فان كان السدس الخ) عبارة الاجوروي وشيخنا واللفظ الاول مثاله إذا كان من لا يغيب شفقههم ولا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلاً وليل أقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلاً وشفقههم يغيب بعد مضي عشرون درجة فإذا نسب عشرون إلى ثمانين كانت ربعاً فيعتبر لمن لا يغيب شفقههم مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درج فنقول لهم إذا مضي من ليلكم خمس درج دخل وقت عشاءكم أه (قوله وإن قصر جدا) فان لم يسع إلا واحدة من المغرب والعشاء قضى العشاء وإن لم يسع واحدة منهما قضاهما كما يأتي ما يفيد (قوله ثم رأيت بعضهم ذكر الخ) رافقا لما ظهر في النهاية (قوله دون ما إذا الخ) الانسب لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله أو اعتبار بالغرب لا يمكن كون الخ (قوله الأن) أي في التنبيه (قوله الصادق) إلى قوله ولها في النهاية وإلى قوله كما قاله الشيخ في المتن وشرح المنهج (قوله خبر مسلم ليس الخ) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الحسن معنى وشرح المنهج (قوله ومن ثم كان عليه الاكثرون) ووجهه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله ولها غير هذا والاربعة السابقة) وقت كراهة فالوقتها سبعة معنى وشرح المنهج وأدب شيخنا فان زدت وقت الادراك وهو وقت طرو الموانع بعد ان يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية أه (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وفيه تسميح لانه يشمل وقت الحرمة وقت الضرورة فكان الاول أن يقول وهو ما بعد الفجر الاول حتى يقي من الوقت ما يسع أو (قوله كما قاله الشيخ ابو حامد) أي الفز إلى شيخنا (قوله من قول الروايي باتحاده) أي ويشكل عليه حديث ولان اشق على امتي لاسرهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل سم (قوله وجب قضاءها) أي وقضاء المغرب بشيخنا والبجيري (قوله على الارجح) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد ينبغي إلا في حق من لا تلازمه (قوله) وهو أوجه من قول الروايي باتحاده الخ) أي ويشكل عليه حديث لولا أن أشق على امتي لاسرهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل (قوله وجب قضاءها على الوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو مشكل لانه يلزم عليه توالي الصوم القاتل أو المضار أو الاعتيم لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب ومنه ما يسع ذلك وإن كان الثاني فهو مشكل بالحكم بانعدام وقت العشاء ليقاس اعتبار قدر طلوعه بأقرب البلاد بقاؤه وقت العشاء ووقوعها إذا في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما إذا لم يغيب الشفق فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الاتي وفرع عليه الزركشي وابن العباد الخ يؤيد خدمته حكم

قول نصفه) لحديث صحيح فيه ومن ثم كان عليه الاكثرون ولها غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجرين كما قاله طلوع الشيخ ابو حامد وهو وجه من قول الروايي باتحاده مع وقت الجواز وإن حكا في شرح الروض ولم يتبعه ووقت عذره وهو وقت المغرب لمن يجمع تقديم (تنبيه) لو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر كإغربت الشمس وجب قضاءها على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين

ولم تقب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم بأقرب بلد إليهم وفرع عليه الزركشي وابن العادهم بقدر وفن
الصوم إليهم بأقرب بلد إليهم ثم يسكنون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم وما قاله إنما يظهر إن لم تنسج (٤٣٥) مدة غيبو بها أكل ما بقيه بنية
والصائم لتعذر العمل بما

عندهم فاضطررنا إلى ذلك
التقدير بخلاف ما إذا توسع
ذلك وليس هذا حينئذ
كأيام الدجال لوجود الليل
هنا وإن قصر ولولم يسع
ذلك إلا قدر المغرب أو
أكل الصائم قدم أكله
وقضى المغرب فيما يظهر
(والصبح) يدخل وقتها
(بالفجر الصادق) لأن
جبريل صلاها أول يوم
حين حرم الفطر على
الصائم وإنما يحرم بالصادق
إجماعاً ولا نظر لمن شذفلم
يجرمه إلا بطولع الشمس
ومن ثم رد وإن نقل عن
اجلاء صحابة وتابعين بأنه
غالب للاجماع وإن
استدل به بقوله تعالى
فحونا آية الليل وجعلنا
آية النهار مبصرة بالآل على
أنه لا آية للنهار إلا

طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد إليهم ثم رأيت قول الشارح الآتي وفرع عليه
الزركشي وابن العادهم وبوخذه من حكم ما نحن فيه سمع على حجاج بن آدم وهو أنهم بقدر وفن في الصوم إليهم
بأقرب بلد إليهم عرش بخذف (قوله) ولم تقب الخ) ولو تأخر غيبو به في بلد فوق العشاء لاهلها غيبو به
عندهم وإن تأخرت عن غيبو به عند غيرهم تأخر أكثر كما هو مقتضى كلامهم سمع على البيهقي أقول
وعلى هذا ينبغي أن يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبو به الشفق عندهم زمن ما يسع العشاء وإلا فينبغي
أن يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفاً من فوات العشاء عرش (قوله) أنه يعتبر حالهم الخ) تقدم أن علمه عالم
يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرهم وإلا فينسب وقت المغرب عند أولئك إلى إليهم ثم تعتبر هذه النسبة في إليهم
القصير (قوله) إذا توسع الظاهر الثالث (قوله) وقضى المغرب) ينبغي والعشاء على قياس ما تقدم وقياس
ما رعن الشيخ إلى حامد أنه لو قصر النهار جداً بأن لم يرد على ثلاث درج مثلاً ان يعتبر حالهم بأقرب البلاد إليهم
فيعتبر أن بعضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى
السيوطي بعد كلام ما مضى وما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلاً ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصص الصبح
والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها لأن فان من أول وقت الصبح إلى أن الوقت الظهرا أكثر
من أول وقت الظهرا إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهرا إلى أول وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى
وقت المغرب فيقدر إذا ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد اطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروها
بما يتعين الإحاطة به وتأمله سمع بخذف قول المتن (والصبح) بضم الصاد وحكى كسر هاء الفاعل والنهار
فلذلك سميت به هذه الصلاة معنى (قوله) ومن ثم) أي من أجل عدم النظر والاعتبار بذلك القول الشاذ (قوله)
وإن استدل به أي ذلك القول الشاذ (قوله) الدال) أي هذا القول السقيم أي في زعم المستدل (قوله) ما يؤيد
الخ) ظاهره أنه صفة ثانية لقوله تعالى الخ ولو قالوا يدا به الخ عطف على استدلاله لكن أولى (قوله) لأن
الخ) علة لقوله ولو لا نظر الخ ومتعلق بعدم الانبعاث المفهوم منه (قوله) صحة ذلك) أي النقل المذكور أو الحصر
المذكور (قوله) فسفاسف) أي ردى قاموس (قوله) أي نوحى السماء) أي فيها بين الجنوب والشمال من
جهة المشرق شيخنا (قوله) مستطيلاً) أي امتد إلى جهة العلو كذنب السحابة كسرة السنين وهو الذئب شيخنا
(قوله) ثم نعبه ظلمة) أي غالباً وقد يتصل بالصادق شيخنا وبجبري (قوله) في تحقيق هذا) أي في بيان حقيقة
الفجر الكاذب (قوله) على الحدس) أي الوهم والخيال قاموس (قوله) كنع الخرق الخ) أي خرق السماء
والثامه (قوله) لم يشهد الخ) أي الشرع يعني لم يرد في الشرع ما يصححها ولا ما يبطلها وكان الأولى إبراز الضمير

ما نحن فيه (قوله) ولم تقب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد الخ) قياس ذلك أنه لو قصر النهار
جداً بأن لم يرد على ثلاث درج مثلاً ان يعتبر حالهم بأقرب البلاد إليهم فيعتبر أن بعضي بعد الفجر ما تزول فيه
الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي أنه سئل عما روى في حديث الدجال
من وصف آخر أيامه بالقصر جداً وأنه قيل بارسول الله كيف نصلى في تلك الأيام القصار قال تقدر وفن فيها
الصلاة كما تقدر ونها في هذه الأيام الطوال ثم صلا قال السائل للسبب وما كيفية التقدير في القصير هل هو
مثلاً إذا كان اليوم ثلاث درج فيكون حصص الصبح ودرجة الظهر كذلك والعصر كذلك فاجاب بقوله اما
كيفية التقدير إذا كان اليوم ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصص الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على
حسب تفاوتها لأن فان من أول وقت الصبح إلى وقت الظهرا أكثر من أول وقت الظهرا إلى وقت
العصر ومن أول وقت الظهرا إلى وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذا ذلك على
حسب هذا التفاوت الخ اه وقد اطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروها بما يتعين الإحاطة به وتأمله
(قوله) قدم أكله الخ) هذا واضح أن لم نعتبرهم بأقرب البلاد إليهم لتأمله (قوله) وقضى المغرب) ينبغي والعشاء

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - أول) الكاذب وهو ما يبدو مستطيلاً وأعلاه أضواء من باقيه ثم تعبته ظلمة (تنبيه) في تحقيق هذا
وكرر مستطيلاً كلام طويل لاهل الهيئة مبني على الحدس المبني على قواعد الحكماء الباطلة شرعاً ومنع الخرق والالتزام التي لم يشهد بصحتها

على انه لا يبيح بيان سبب كون اعلاؤه اضواء مع انه ابد من اسفله عن مستمده وهو الشمس ولا ببيان سبب انعدامه بالسلكية حتى تعقبه ظلمة كما
صرح به الائمة وقدرها وبساعة الظاهر ان مرادهم مطلق الزمن لانها تطول وتارة تقصر اخرى وزعم بعض اهل الهيئة عدم انعدامه وانما
يتناقص حتى ينغمر في الفجر الصادق ولعله باعتبار التقدير لا الحس وفي خبر مسلم لا يغير نكراذان بلال ولا هذا العارض لعمد الصباح حتى
يستطير اى ينشتر ذلك العمود اى نوحى الاق وقد يوخى من تسمية الفجر الاول عارضا لثاني شيان احدهما انه يعرض للشعاع الناشئ
عند الفجر الثاني انجاس قرب شعوره كما يشهر به التنفس في قوله تعالى والصبح اذا نفثت عن ذلك الانجاس ينتفس منه شيء من شبه كوة
والمشاهد في المنحبس (اذخر ج ٢٦) دفعة ان يكون له اكثر من آخره وهذا السكون كلام الصادق قد بديل عليه ولا ينافي به سبب

طوله واضاءة اعلاه
واختلاف زمانه وانعدامه
بالسلكية الموافق للحس
اولى بما ذكره اهل الهيئة
القاصر عن كل ذلك ثانيهما
انه صلى الله عليه وسلم اشار
بالعارض الى ان المقصود
بالذات هو الصادق وان
الكاذب اما قصد بطريق
العرض ليتبين الناس به
لقرب ذلك فيتيقروا البديهة
فضيلة اول الوقت لاشتغالهم
بالنوم الذى اولاه هذه العلامة
لنعمهم ادراك اول الوقت
فالحاصل انه نور ببرزه الله
من ذلك الشعاع وانما خلقه
حينئذ علامة على قرب الصباح
ومخالفته في الشكل ليحصل
التمييز وتوضح العلامة
العارضة من العلم عليه
المقصود فتأمل ذلك فانه
غريب مهم وفي حديث
عند احمد ليس الفجر
الابيض المستطيل في الافق
ولكن الفجر الاحمر المعترض
وفيه شاهد لما ذكرته آخر
وما يؤيد ما شرت اليه من
السكوة اذ خرج غير واحد

على قياس ما تقدم

عن ابن عباس ان الشمس ثلثة اوسنتين كل يوم من كوة فلا يدع انها عند قربها من تلك الكوة فيجب شعاعها ثم
ينتفس كما مر ثم رايته للقرافي المالكي وغيره كالاصبحي من امتنا فيه كلاما يوضحه وبين صحة ما ذكرته من السكوة ووافق استشكل لكونه
يظهر ثم يغيب وحاصله وان كان فيه طول ليس الحاجة اليه انه يبيض يطلع قبل الفجر الصادق ثم يذهب عندها كثر الابصار دون الرصد المجتد
القوى النظر وذكر ابن بشير المالكي انه من نور الشمس اذ قربت من الافق فاذا ظهر النسب به الابصار فيظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقل
الاصبحي ابراهيم ان بعضهم ذكر انه يذهب بعد طلوعه ويعود مكانه ليلا وهذا البعض كثيرون من امتنا كما مر وان ابا جعفر البصري بعد ان
عرفه انه عند بقاء نحو ساعتين يطلع مستطيلا ان تحور ربع السماء كانه عمودور بالماء اذا كان الجو نقيا شامواين ما يكون اذا كان الجو
كدر اصبة اعلاه دقيق واسفله واسع اى ولا ينافي هذا ما قدمته ان اعلاه اضواء ان ذلك عند اول الطلوع وهذا عند من يدق به من الصادق

هنا جريا على الاطلاق الثاني (فائدتان) احدهما قيل الحسكة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة فان زمن البقرة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة غالباً ثمان عشرة النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة لتجرب ما يقع فيها من التخصيرات فانيتها اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعيد عندا كثر العلماء وابدى غيرهم له حكماً من احسنها تذكرة الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشوءه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكولته كميلها وشيوخه كميلها للغروب وموته كغروبها وفيه نقص فيزاد عليه وفناء جسمه كانهما (٤٢٨) اثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكرة بذلك كما ان كاله في البطن وتيممه

للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حينئذ كذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعة اربما توفى النشاط عندهما بمعاناة الاسباب وكان حكمة خصوصها تركب الانسان من عناصر اربعة وفيه اخلاط اربعة فيجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحه وتعده لهذا اولى واظهر من قول الفقهاء انما يزد عليها لان مجموع احوالها عشرة ولا شيء من العدد يخرج اصله عنها والمغرب ثلاثا وانها وتر النهار كافي الحديث فتعود عليه بركة التوراة ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لانها تسمى البتراء من البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لتجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة ليكون النفس على الحركة فيه اقوى (فجر) صبح ان اول ايام الدجال كسنة

(قوله جريا على الاطلاق الثاني) فديقال لاحاجة الى اثبات اطلاقين ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل (قوله تركب الانسان من عناصر اربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كاتقرر في محله (قوله صبح ان اول ايام الدجال) اى في حديث مسلم (قوله ويجرى ذلك قبل المكنث) عبارة شرح العباب وفي الخادم من بعضهم لو ان قوما مكثت الشمس طالعة عندهم مدة طويلة فاتهم بقدرن للصلاة قالوا لعل مستنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام شرح العباب قلت لا يرد هذا على ما قدمناه عن الشارع في شرح العباب على قوله فرع عود الشمس بالغروب يحمل ذلك على ما اذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله (قوله لان في ذلك) اى اختلاف المواقيت (قوله)

وانها ككشور وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول وقيس به الاخير ان التقدير بأن تحرر قدر اوقات الصلوات الارض وتصل وكذا الصلوات الزمانية وغير العبادات كحلول الآجال ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس طالعة عند قوم مدة (تنبيه) ذكر اصحابنا ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يلد طلوعها وبآخر عصرها وبآخر وبآخر وعشاء وآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لا يوافق كلام علماء الهيئة والمقات لان ذلك انما ينبغي على كربة الارض والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس اذا اعظم جبل ارتفاعا على الارض فسخان وثلاث فرسخ

والنسبة إلى كرة الأرض
تقريباً كنسبة سبع عرض
شعيرة إلى كرة قطرها
ذراع فلم ينشأ ذلك
الاختلاف إلا من
اختلاف أوضاع الشمس
بالنسبة إلى كرة الأرض
فما من درجة من الفلك
تكون فيها الشمس في
وقت من الأوقات إلا
وهي طالعة بالنسبة إلى
بقعة غاربة بالنسبة إلى
أخرى متوسطة بالنسبة
إلى أخرى في وقت عصر
بالنسبة إلى أخرى وعشاء
وصبح كذلك (قلت بكرة
تسمية المغرب عشاء و)
تسمية (العشاء عتمة) للنبي
الصحيح عنها ورود
تسمية الثاني لبيان الجواز
(و) بكرة (النوم قبلها) أى
قبل فعلها بعد دخول وقتها
ولو وقت المغرب لمن
يجمع ^{لله} لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} كان
يكرهه وما بعده رواه
الشيخان ولأنه ربما
استمر نوم حتى فات الوقت
ويجسرى ذلك في سائر
أوقات الصلوات ومحل
جواز النوم إن غلبه بحيث
صار لا تمييز له ولم يمكنه
دفعه أو غلب على ظنه أنه
يستيقظ وقد سبق من
الوقت ما يسبها وطهرها
والأحرار ولو قبل دخول
الوقت على ما قاله

الأرض (قوله ونسبته) أى أعظم الجبال في الأرض (قوله قطرها) وهو الخط المرفوض في منتصف الكرة
(قوله إلى أخرى) كأنه صفة للدة أو قرية أو بقعة سم قول المتن (بكرة تسمية المغرب الخ) ولا يكره تسمية
الصبح غداة كافي الوضوء والاولى عدم تسميته بذلك وتسمى صبحاً ونحوه في القرآن جاء بالثانية والسنة
بهما معاً معنى ونهاية قول المتن (تسمية المغرب عشاء الخ) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها العشاء ان انتهى
سم ونقل عشرين عن من مثله وزاد المغني ولا للعشاء العشاء الاخرة اهـ (قوله للنبي) إلى قوله ولو قبل
دخول الخ في الثانية بالمعنى إلا قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع (قوله تسمية الثاني) الاولى التسمية الثانية
أى تسمية العشاء عتمة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوى وينبغي أن يكره أيضاً قبله وإن كان بعد فعل
المغرب للبعض السابق أى تخافه استمراره إلى خروج الوقت نهاية زاد المغني والظاهر عدم الكراهة قبل
دخول الوقت لأنه لم يخاطب بها هو ونقل الرشيدى عن الزايدى مثله واعتمد الشبرا ملى ما قاله الاسنوى
وكذا اعتمد شيخنا عبارة ويكره نوم قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرها فإنه لا يكره النوم قبله إلا بعد
دخول وقتها اهـ وقال السيد البصرى ينبغي أن يكون محله أى عدم الكراهة إذا لم يغلب على الظن الاستغراق
والإفنيغنى أن يكره للخلاف القوى حيث نذرت في الحرم اهـ (قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم
المحذور هنا إذا وقع قبله فاصلاً وأوجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل وقتها إلا فيه قبل فعلها وقد يصور
بالنوم قبل فعل المغرب بمن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً بمنحرف (قوله وما بعده)
أى الآتى في المتن عبارة النهاية كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها اهـ (قوله ويجسرى ذلك) أى الكراهة
المذكورة (قوله) ومحل جواز النوم الخ) ظاهره مع الكراهة لكن صرح النهاية بالمعنى بأنه إذا غلب عليه
بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال التمييز فلا حرمه فيه ولا كراهة اهـ (قوله وإلا) أى وإن
انتفى كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستيقاظ وقال البصرى أى وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ بأن غلب
عليه الاستمرار أو شك وقد تفصل مسألة الشك بالنسبة إلى التعميم الآتى في قوله ولو قبل دخول الوقت
فتدبر اهـ (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه الثانية بالمعنى فقال لا فإن نام قبل دخول الوقت لم يجرم وإن
غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لأنه لم يخاطبها اهـ (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل يستثنى الجمعة فيجرم
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك نظر والحرمه هي قياس وجوب السعى على بعيد
الدار وظاهر أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم النوم المفوت لذلك السعى
الواجب سم وقال عشرين لا يكره النوم قبل الوقت لغير بعيد الدار وإن خاف فوت الجمعة لأنه ليس

إلى أخرى) كأنه صفة للدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب عشاء) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها
العشاء ان اهـ (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوى سياق كلامهم يشعر بأن المسئلة مصورة عما بعد دخول
الوقت ولغافل أن يقول ينبغي أن يكره أيضاً قبله وإن كان بعد فعل المغرب للبعض السابق أى تخافه استمراره
إلى خروج الوقت اهـ في الوقت قال ابن الصلاح كراهة النوم تعم سائر الأوقات وكان مراده بعد دخول
الوقت كما يشعر به كلامهم في العشاء ويحتمل أن يكره بعد المغرب وإن لم يدخل وقت العشاء خوفاً الاستغراق
أو التكاثر وكذا قبل المغرب لا سيما على الجدي بدري يظهر تحريمه بعد الغروب على الجديده (قوله ولو وقت
المغرب لمن يجمع) قد يقال المتن المحذور هنا إذا وقع قبله فاصلاً وأوجب تأخيرها إلى وقتها فلم تقع إلا قبل
وقتها إلا فيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم قبل فعل المغرب بمن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب
أيضاً ويمكن أن يصور أيضاً بنوم خفيف لا يمنع الجمع فإذا أراد الجمع كره أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء
وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتامل (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيجرم
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك فيه نظر والحرمه هي قياس وجوب السعى على بعيد الدار
وظاهر أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم عليه النوم المفوت لذلك السعى الواجب
(قوله بأنها مضافة لليوم) أى لاضافتها لليوم حرم كل ذى ربح كرهية بقصد إسقاطها ولم تسقط (قوله)

كثيرون ويؤيده ما يأتى من وجوب السعى للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها

ومن ثم قال ابو زرعة المنقول خلاف ما قاله (٤٣٠) اولئك (والحديث بعدها) اى بعد دخول وقتها وفعلها فيه او قدره ان جمعا تقديما لا قبل

مخاطبها قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعد الدار اه وفي الجبري عن القليوبي مثله
(قوله ومن ثم) اى من اجل هذا الفرق بين الجمعة وغيرها (قوله المنقول خلاف الخ) اعتمده النهاية
والمعنى كما مرنا قول المتن (والحديث بعدها) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه وهو
اشد كراهة معنى ونهاية زاد سم وكذا المحرم قال ابن العباد كبيرة البطال وغيره والاحبار الكاذبة فانه
لا يحل سماعها لإعجاب والحق بالحديث نحو الحياطة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سم عبارة الجبري
والحق بالحديث نحو الحياطة ولعله لغير سائر العورة ومثل الحياطة الكتانية وينبغي ان لا تكون للقران او
لعلم منتفع به كما صرح به الحلبي اه (قوله اى بعد) الى قول هو اوجه في النهاية (قوله او قدره الخ) عبارته
في شرح الارشاد والوجه خلافا لابن العباد انه اذا جمعا تقديما لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى
وقت الفراغ منها غالبا اه سم وفي عرش عن الاسنوى ما يوافقه (قوله على الوجه) وفاقا للنهاية
وخلافا للمعنى قوله لانه اى الحديث بعد العشاء (قوله لانه ما يوافقه) قوله لانه كان له صلاة الليل
معنى (قوله وليختم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله قضية الاول) وهو قوله لانه ما يوافقه الخ (قوله ينتهى)
الاولى التانيث (قوله هو) اى ما قاله الاسنوى من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور (قوله من قول غيره
هو قبلها الخ) نقل المعنى هذا القول عن ابن النقيب وأقره (قوله ويرد) اى قول الغير (قوله بما يأتى) أى من
الاستثنائات لاسيما من قوله بل لو قدمنا الخ (قوله فان فوت وقت الاختيار) هلا قال او وقت الفضيلة
سم وبصرى (قوله وللمسافر) اى فلا يكره في حقه الحديث بعدها مطلقا سواء كان السفر طويلا او لا
وسواء كان الحديث في خير او لحاجة السفر لكن نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العباد بان
مقتضى اطلاقهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حل الحديث على ما حاصله ان يحتاج الى المسافر لا عاتنه على
السهر المحتاج اليه عرش (قوله لاسم) اى لا حديث عرش (قوله او اناس ضيف) اى ما لم يكن فاسقا والاول
حرم الاعداء كخوف منه على نفس او مال وهذا اذا كان له ان يأسه لكونه فاسقا اما لو كان من حيث الضيافة
او كونه شيخا او معلما فانه يجوز ان لا يلاحظ في ان يأسه شيان من ذلك فيظهر الحاقه بالاول فيحرم عرش (قوله
ونحو ذلك) كتكميل بمادة الحاجة اليه كسباب معنى ونهاية (قوله عامة اليه) اى أى كثره عرش قول المتن
(قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ) اى ولو عشاء نهاية ومعنى (قوله اذ اتين) الى قوله على ما في الذخائر في
المعنى (قوله للاحاديث) الى قوله ويندب في النهاية الا قوله كثره في شرح العباب (قوله للاحاديث
الصحيحة الخ) او ما اخبر اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر فعارض بها وان المراد بالاسفار ظهروا بالفجر
الذى به يعلم طلوعه فالتأخير اليه افضل من تعجيله عند ظن طلوعه بها وقبحه لا يحتمل ايضا ان المراد بالاسفار
انما هو التنبه عن التأخير عنه دون التقديم عليه (قوله يحصل) اى التعجيل واصله (قوله باسبابها) اى
كاظهاره والاذان والسر معنى ونهاية (قوله مع ذلك) اى الاشتغال المذكور (قوله نحو شغل الخ) اى
كاخراج حدث يدافعوه وتحصيل ما ونحو ذلك معنى ونهاية (قوله يوفى خشوعه) بل الصواب الشيع كاسر
في المغرب معنى عبارة عرش قوله يوفى خشوعه قضية ان الشيع بفوت وقت الفضيلة قد يخالفه ما رله

ذلك على الوجه لانه ربما
قوته صلاة الليل او اول
وقت الصبح او جميعه وليختم
عمله بافضل الاعمال وقضية
الاول كراهته قبلها ايضا
لكن فرق الاسنوى بان
اباحة الكلام قبلها تنهى
بالامر بايقاعها في وقت
الاختيار واما بعدها فلا
ضابط له فكان خوف
القوات فيه اكثر وهو اوجه
من قول غيره هو قبلها
أولى بالكراهة لتفويته
فضيلة قول الوقت ويرد بما
يعلم بما يأتى ان مطلق
الحديث قبلها لا يستلزم
تفويت ذلك فصح تعجيلهم
بعدها واما ما قبلها فان
فوت وقت الاختيار كره
اى كان خلاف الاول ولا
فلا (إلا) لمنتظر الجماعة
ليبعد ما معهم ولو بعد وقت
الاختيار وللشافعي لغير أحد
لا سمر بعد العشاء المفضل
او مسافروا للعداء (في)
خير) كعمل شرعى او الاله
أو قراءة أو ذكر أو مذاكرة
اثار الصالحين او اناس
ضيف أو زوجة عند زفافها
او الملاحظة بها ونحو ذلك
(والله اعلم) لما صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان يحدثهم
عامة ليلة عن بنى اسرائيل
ولانه خير ناجز فلا يترك
لمفسدة متومة (ويسن
تعجيل الصلاة لاول

الوقت) اذا تبين دخوله للاحاديث الصحيحة أن الصلاة أول وقتها أفضل الاعمال ويحصل باشتغاله
باسبابها عقب دخوله ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ويغتفر له مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير واكمل لقم توفر خشوعه
في

وتقديم سنه راتبة بل لو قدمها اغنى الاسباب قبل الوقت واخر بقدر هامن اوله حصل سنة (٢١٤) التمجيل على مافي الذخائر ويستثنى من

نذب التمجيل مسائل كثيرة ذكرتها في شرح العباب وغيره وضابطها ان كل ما رجحت مصلحة فعله ولو أخرقات يقدم على الصلاة وان كل كمال كاجماعه اقترن بالتأخير وخلاصته التقديم يكون التأخير لمن اراد الانقصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الاراد معه افضل ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بمضى قدر اجتماع الناس وفعلهم لا يسايبها عادة وبمضى يصلي بمن حضر وان قل لان الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكبيرة آخرة ولا ينظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظره كروم من ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم عن وقت عادته اقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع انه لم يطل تأخره بل أدرك صلاتهما واقتدى بهما وصوب فعلهما نعم يأتي في تأخر الراتب تفصيل لا يتأنيه هذا لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف فوت الحج لو صلى العشاء وكمن رأى نحو

في وقت المغرب والاقرب إلحاق ما هنا بما هناك اه (قوله) تقديم سنة (الخ) جعله في حيز الاعتذار يومه ان افضل خلافه مع ان افضل تقديم السنة راتبة كالا يخفى بل قد يقال افضل تقديم اكل اللقم الموفرة للشحوع سم (قوله) بل لو قدمها (الخ) فيه ما مر من الاشارة اليه وفي وقت المغرب بصري عبارة ع ش قد بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المعتبرة في وقت الفضية ما يحتاج اليه بالفعل ولعل مراده من شأنه ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من انه لو قدم الاسباب (الخ) اه (قوله) حصل سنة التمجيل) اي لكن الفعل في أول الوقت افضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك التحرم مع الامام ومن ادرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكمل ع ش (قوله على ما) عبارة النهاية كما اه (قوله في الذخائر) هو ان الدال المعجزة ع ش (قوله) مسائل كثيرة نحو اربعين صورة منها نذب التأخير بل يرى الجارو لمشاقر ما و وقت الاولى وللواقف فيؤخر وان كان نازلا وقتها ليجتمع مع العشاء بمزلة فإى إذا كان سفره وسفر قصره ولمن يقيم وجود الماء والستره والجماعة والقدرة على القيام اخر الوقت لو دأثم الحديث إذا جال انقطاع ولمن اشبهه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه او يظن فواته اخرها بها بزيادة المغنى وللمعذور في ترك الجماعة فيؤخر الظهور الى اليأس من الجماعة إذا أمكن زوال عذره كإسباتي في الجمعة اه وقوله لمسا فرالخ استشكله السيد البصري بانه محل تأمل لما سياتي ان الجمع مطلقا خلاف الاولى خروجه من جملة ما نفعه اه وقد يجب بان كلامها مفروض فيمن اراد الجمع (قوله) كاجماعه) ظاهر السياق تقييدها بالمطلوب بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة لكون الامام فاسقا وخالفه او غير ذلك مما يكره فيه الاقتداء فليراجع (قوله) لمن اراد انقصار (الخ) بخلاف ما لو اراد التعدد فانه افضل من الانقصار نعم واضح ان عمله إذا كان الكمال في الثانية بما يقتضى مشروعية الاعادة كاجماعه وإلا فالأخير اولى ولا يتأني التعدد كالصلاة في المسجد بصري (قوله) على صلاة واحدة) اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو يتيقنه اخر الوقت اخر ما يثناه ثم سم (قوله) ويندب للامام (الخ) إسباتي له قيل فصل الاستقبال مالفظة وسن تأخير ما قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب اى للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم اطبق العلماء على كراهة تأخير هامن أوله اه فليتلما لاجمع بين اطلافة هنا وتقييده ثم بصري (قوله) لان الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل (الخ) قد يشكل على قوله السابق ان كل كمال كاجماعه اقترن (الخ) إلا ان يقال ان مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وقت من اصلها بالتقديم بخلاف صورة كاجماعه فانها حاصلة مع كل من التقدّم والتأخير وان فات بتقدّمها صفة كمال فيها لكن يعارضه قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره و فقه امامه نذب له الا براد وان امكنه في قريب على الوجه انتهى ع ش (قوله) ومن ثم) اي من اجل كراهة الانتظار لنحو شريف الخ (قوله) في تأخر الراتب (الخ) اي الامام الراتب المسجد (قوله) لعلمهم منه ﷺ (الخ) وقد يجب ايضا بانهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم يمنع عادة من الحضور سم (قوله) نحو غريق (الخ) اى حريق (قوله) على ميت خيف انفجاره) بقى ما لو تعارض عليه فوت عرقو انفجار الميت فهل يقدم الاول والثاني فيه ونظر والا قرب تقديم الثاني لان فيه هتك طهره متو لا يمكن تداركه بخلاف الحج فانه يمكن تداركه ع ش (قوله) تجب الصلاة) اى قوله فان قلت في النهاية المغنى لا قوله وكذلك وإذا قوله ومثله فاقته بعذر (قوله) إلا ان عزم (الخ) اى قال لم يعزم ثم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات

الحديث على ما حاصله انه يحتاج اليه المسافر لاعتاده على السهر المحتاج اليه (قوله) وتقديم سنه راتبة) جعله في حيز الاعتذار يومه ان افضل خلافه مع ان افضل تقديم السنة راتبة كالا يخفى بل قد يقال افضل ايضا تقديم كل اللقم الموفرة للشحوع (قوله) على صلاة واحدة) اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو يتيقنه اخر الوقت اخر ما يثناه ثم سم (قوله) لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم (الخ) قد يجب

غريق أو أسير لو أنقذه أو صائل على محترم لودعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجاره (تنبيه) تجب الصلاة بأول الوقت وجوبا موشعا إلى أن لا يبقى إلا ما يسعها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا ان عزم على فعلها

اثناه وكذا كل واجب
 موشع قيل لا يجاب ذلك
 حيث لم يسن التأخير
 لا كالإبراد وفيه نظر ثم
 رأيت بعضهم رده بأنه
 يلزم مزيد جمع التأخير
 الشامل للمندوب والجائز
 نيته وإلا عصي وكانت
 قضاء وكان وجه الرد به
 أن ندب التأخير لم يناف
 وجوب النية وإن اختلف
 ملحظا للباين والأولى في
 وجهه أن ندب التأخير
 عارض فلا يرفع حكم
 الواجب الأصلي وهو
 توقف جواز التأخير
 على العزم وإذا أخرها
 بالنية ولم يظن موته فيه
 فات لم يصب لأنه لم يقصر
 لكون الوقت محدودا ولم
 يخرجها عنه وبه فارق ما
 يأتي في الحج ومثله فائتة
 بعذر لأن وقتها العمر
 أيضا فان قلت سرف في النوم
 أنه لو توم الفوت معه
 حرم فهل يقيسه هذا حتى
 يتضيق توم الفوت قلت
 نعم إلا أن يفرق بأن من
 شأن النوم التفتوت فلم
 يحز لإلزامه ظن الإدراك
 بخلافه هنا (وفي قول
 تأخير) فعلى (العشاء
 أفضل) ما لم يجاوز وقت
 الاختيار لاحادث فيوم من
 ثم اختاره المصنف وغيره

وتركل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيئات ع عبارة السيد البصري قوله إلا ان عزم الخ أي على
 الاصح في شرح المذهب والتحقيق وصحح السبكي أنه لا يجب ابن شهبة وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع
 وبالفتح منع الموانع فقال ان لا يجب إثبات حكم بغير دليل شرعي اه (قوله اثناه) أي قبل خروج وقتها
 (قوله لا تأجب ذلك) أي العزم (قوله لا كالإبراد) يعني لا في نحو الإبراد ما يسن فيه التأخير (قوله ثم رأيت
 بعضهم) هو ابن شهبة بصري (قوله الشامل) أي جمع التأخير (قوله للمندوب) أي كاللواحق بصفة المسافر
 سفر قصر (قوله والأولى في وجهه الخ) الوجه ان حاصل المقام فيمن له الجمع ان الواجب عليه في أول الوقت
 اما فعلها والعزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها ليجتمع مع الثانية في وقتها ثم ان اتفق فعلها في الوقت
 فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسما إن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت سم (قوله في وجهه)
 أي وجهه القليل المذكور (قوله ولم يظن موته فيه الخ) فان غلب على ظنه انه يموت في أثناء الوقت بعد مضى
 قدرها كان لزومه قود فطال به لولي الدم باستيفائه فأمر الامام بقتله تعين الصلاة في أول الوقت فيعصى
 بتأخيرها عنه لأن الوقت تضيق عليه بظنه وقضية كلام التحقيق ان الشك كالظن معنى ونهاية زاد سم عن
 العباب وشرحه ما نصه وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر والأقرب بالحقا ثم رأيت الاسنوي ذكر
 ما يؤيد ذلك اه (قوله فأت) أي في أثناء الوقت وقد بقي منه ما يسما قبل فعلها معنى ونهاية (قوله وبه) أي
 بقوله لكون الوقت الخ (قوله ما يأتي في الحج) أي من أنه يفسق إن مات ولم ينجح كرى (قوله ومثله) أي مثل
 الحج ما يأتي فيه (قوله فائتة بعذر الخ) أي من صلاة ومثله الصوم ومقتضى هذا التشبيه انه بالوت بتبين اسمه
 من آخر وقت الامكان ع (قوله فان قلت الخ) ارجع إلى قوله وإذا أخرها بالنية الخ (قوله سرف في النوم الخ)
 قد يقال الذي مرجوه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تنافي توم عدم الاستيقاظ فلو ابدل التوم بالشك
 لكان حسنا لتماحه مع كفايته في الإبراد على ما هنا فليتأمل بصري وباتي عن سم مثله وعبارة ع (قوله بعد
 سوق كلام الشارح نصه وقضية قول الشارح م فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك الخ
 أنه لو توم موته لم يأثم بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا
 يكون التوم ملحقا بتوم الفوت بالنوم اه (قوله فهل يقيسه هذا) أي قياس الفوت بالنوم الفوت بنحو
 الموت (قوله حتى يتضيق) أي وقت الاداء سم (قوله بتوم الفوت) أي بغير النوم ع (قوله فلم يحز إلا
 مع ظن الإدراك) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك
 احتمال توم الفوت فهذا ينافي قوله انه لو توم الفوت معه حرم لأن توم الفوت صادق مع ظن الإدراك بل
 التوم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل سم (قوله ما لم يجاوز) إلى قوله والذي يتجه في المعنى إلا
 قوله كلهم أو بعضهم وقوله لأنه عارض إلى ومن يصلي وكذا في النهاية لا لقوله من ثم إلى لكن (قوله لكن
 تقديم الخ) عبارة المعنى والمشهور استحباب التعجيل لعموم الاحاديث ولا نه هو الذي واظب عليه صلى
 الله عليه وسلم وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قبل التعجيل افضل اريد ما إذا خيف التوم وحيث قيل

لكن تقديمها هو الذي واظب عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون (و) من أجل نذب التعجيل لم تعارضه مصلحة راجحة فلذلك (يسن
الابراد بالظفر) أي ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون اذناها عن أول وقتها إلى أن يبقى (٢٣٣) للحيطان ظل يمشي فيه قاصدا لجماعة ولا

بجاء نصف الوقت (في
شدة الحر) الخبر البخاري إذا
اشتد الحر فارد بالظفر
فان شدة الحر من ميعاجم
أي غليانها وانتشار لهما
وخرج بالظفر لجماعة لأن
تأخيرها معرض لفواتها
لكون الجماعة شرطا فيها
وما في الصحيحين مما يخالف
ذلك حمل على بيان الجواز
(والاصح اختصاصه) أي
سن الايراد (بيلدحار) أي
شديد الحر كالجزا وبعض
العراق واليمن (وجساعة
مسجد) أو محل آخر غيره
(يقصدونه) كلهم أو بعضهم
بمقفة في طريقهم إليه شديدة
بحيث تسلب خشوعهم
كان ياتوه (من بعد) في
الشمس لمشقة التعجيل
حيث بخلاف وقت بارد
أو معتدل وإن كان بيلدحار
وبلدباردة أو معتدلة وإن
وقع فيها شدة حر أي لانه
عارض لوضعها فلم يعتبر
ويؤخذ منه ان البلد لو
خافت قطر هافي اصل وضعه
بأن كان شانه الحرارة دائما
وشانها البرودة كذلك
كالطائف بالنسبة لقطر
الحجاز أو عكسها لم يعتبر القطر
هنا بل تلك البلد التي هو
فيها وبهذا يجمع بين من
عبر بيلد ومن عبر بقطر
فالاول في بدخالفت وضع

التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه (قوله) لكن تقديمها هو الذي واظب الخ) أي أو أما التأخير فكان لعدم
ومصلحة تقتضي التأخير عش (قوله) و من أجل نذب التعجيل) اشار به إلى ان قول المصنف و يسن الايراد
الخ مستثنى من قوله و يسن تعجيل الصلاة الخ لكن محل هذا الاستثناء في غير أيام الديال اما هي فلا يسن
الابراد فيها لانه لا يرجي فيها زوال الحر في وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقاء الوقت المقدر كاتقل عن الزيادة
معللة له انتهاء الظل واما البرادى التي ليس فيها نحو حيطان يمشي في ظلها طالب لجماعة فالظاهر كما هو قضية
إطلاقم سن الايراد فيها لانه وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الحر عش (قوله) بتأخيرها دون اذناها
عبارة النهاية وخرج بالصلاة الاذان كما فهمه كلامهم وصرح به في المطلب وحمل امره صلى الله عليه وسلم
بالابراد به على ما إذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وحمله بعضهم على
الاقامة ولا بعده فيكون ادعى بعده في رواية الرضى التصريح بتأخير الاقامة اه (قوله) إلى أن يبقى) أي
يصير نهاية ومعنى (قوله) لا بجواز نصف الخ) أي لا يؤخرها عنه، غنى قول الماتن (في شدة الحر) أي لا في شدة
البرد إلى ان يخف قياسا عن شدة الحر لأن الايراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه مر اه سمى المنهج قول
الاولى لان الحر له وقت تنكسر سورة بخلاف البرد وإنما قلنا هذا لاولى لان الصحيح جواز جر بان القياس
في الرخص عش وحلى (قوله) فارد بالظفر) البالد متعددة وقيل زائدة ومعنى ابردوا اخر واغلى سيل
التضمين فتح الباري اه شوبرى (قوله) من فجع جهم) قال في النهاية أخرجه عن النشبية والتبيل أي كانه
نارجهم في حرها انتهى عش (قوله) أي غليانها الخ) هو من كلام الراوى (قوله) وانتشار الخ) عطف
تفسير عش (قوله) وما في الصحيحين الخ) أي من انه صلى الله عليه وسلم كان يبردها نهاية ومعنى (قوله) حمل
على بيان الجواز) جمعا بين الأدلة نهاية زاد المعنى مع ان الخبر رواه الاسماخيلي في صحيحه في الظفر فتعارضت
الروايتان فيعمل بخبر الصحيحين عن سلمة كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس لعدم
المعارض اه قول الماتن (قوله) بيلدحار) رجح السبكي عدم اختصاصه بيلدحار وقال شدة الحر كافية ولو في
ابراد البلادين شبه ابرصى عبارة النهاية والمعنى ومقابل الاصح لا يخص بذلك فيسن في كل ما ذكر
لاغلاق الخبر اه (قوله) أو محل اخر الخ) كرا بطو مدرسة ولو عبر بمصلى بدل مسجد شمل ما قدرناه لان
يراد بالمسجد موضع الاجتماع للصلاة فيشمل ما ذكر معنى (قوله) أو بعضهم) صادق بو ادبصرى وبجيرى
(قوله) بحيث تسلب خشوعهم) أي أو كما قاله نهاية ومعنى وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من
المصلين حتى لو كان بعضهم برضا وشجاير ولو خشوعه بهيجته في اول الوقت ولو من قرب يستحب له الايراد
او العبرة بالغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظرو ولا يبعد الثاني ثم رابت حج صرح به عش قول الماتن
(من بعد) ضابطا بعد ما ياتوا قاصده بالشمس معنى عبارة النهاية ما يذهب معه الحشوع أو كما قاله لاثاره
بالشمس اه (قوله) وبلدة باردة) أي كالشام وقوله أو معتدلة أي كصر قلوب (قوله) وإن وقع الخ) أي
اتفق نهاية ومعنى (قوله) لانه) أي وقع شدة الحر فيها (قوله) يؤخذ منه) أي من التعليل (قوله) لو خالفت
أي وضعه (قوله) دائما) أي في وقت الحر كالصيف (قوله) كذلك) أي دائما (قوله) أو عكسها) أي حوران
بالنسبة للشام وبقي ما لو كان بلدة شان بعض شهورها كالاسد لحرارة دائما وعدمها في غيره فهل يسن
الابراد فيها في ذلك الشهر الحار ام لا ظاهر كلام الشارح الاول (قوله) وهذا) أي الماخوذ (قوله) بين من
عبر) أي عند ذكر شروط سن الايراد وقوله بيلدحار كالمصنف (قوله) في بدخالفت الخ) أي لا لاجل ادخالها
(قوله) وعلى هذا) أي الثاني (قوله) لان يرد) أي المصنف كالرافعى (قوله) أي من حيث الجملة الخ) يعنى ان

فلتأمل (قوله) يؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطر هافي عبارة الارشاد في قطر حر بشدته اه وهي مصرحة
بأن شدة الحر في غير قطر الحر لا أثر له (قوله) ولم يأتهم غيرهم) ومفهومه من الابرادهم إذا كان ياتهم غيرهم فمن

(٥٥) — شرواني وابن قاسم — أول) القطر والثاني في بلد تخالفه كذلك لكن قد يعرض لها مخالفة وعلى هذا يحمل قول
الزركشى اشتراط شدة الحر مخالفت لتعليل الرافعى إلا ان يريد بقوله في شدة الحر أي من حيث الجملة لا بالنسبة إلى افراد البقاع والاشخاص

فالخاصة الحر بالنسبة إلى جملة البلد ومجموعه من حيث الجملة وإن لم يكن جميع البقاع كذلك أو على جميع الأشخاص كذلك كرى وقوله إلى جملة البلد للمناسبة إلى جملة القطر (قوله فالخاصة) أي حاصل قول الزركشي بعد الجمل وقوله من كونه أي البراد كرى (قوله وبلد) عطف على قوله وقت الحر على يوم اقترانه في (قوله ومن يصلي الخ) عطف على قوله وقت بارد وكذا (قوله وجمع الخ) معطوف عليه (قوله وجمع يصلي) يأتيه بلام مقابلة (قوله عبارة النهاية والمغني) وشرح بافضل أو بمحل حضره جماعة لا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن بمحذو الخ (قوله ولم يأتيهم غيرهم) مفروضة من البرادهم إذا كان يأتيهم غيرهم ففي الاقتصاد على الامام في قوله نعم الخ فيه ما فيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة أول الوقت وكان مقبلا به لكن ينتظر غيرهن له البراد اما كان أو مامو كما اقتضاء كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وفي سم بعد ذلك من كونه عن شرح الارشاد للشارح مانصه وقوله نحو امام شامل للامام وغيره وقوله والذي يتجه الخ لعل المراد منه إذا كان مع الامام غيرهن الا افضل فعلموا ولا جماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتام وقوله المقيم به قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متحما للمشقة وقد يرد بالمقيم من حضر أول الوقت اه عبارة السيد البصري قوله نعم الخ ما محل هذا الاستدراك بعد قوله السابق أو بعضهم ثم قوله والذي يتجه الخ يظهر انه يأتي فيمن يكون في معناه من المقيمين بالمسجد بل يظهر انه يأتي في كل من حضر قبل استيفاء الجماعة فليتام اه (قوله لا يتبع) أي لان بيت النبي ﷺ كان عند المسجد وفيه كثير من أهل الصفة مقيمون فيه ومع ذلك كانوا يردون انتظار المغائبين كرى (قوله أن افضل له الخ) فان قلت غير الامام لا محذور يترتب على إعادة خلاف الامام فان إعادة تحمل على اقتداء المفترض بالمتنقل وفيه خلاف قلت ذكر وفي صلاة يطن نخل ان الخلاف محل غير العادة لا نه قيل ان الثانية هي الفرض ع وش وفيه توقف فليراجع (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون افضل له فعلموا ولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم (قوله فشم لك) أي نحو الامام المذكور (قوله الاعادة) الأولى فعلموا ولا (قوله وافرقت بعضهم الخ) أي قائلا بعدم افضلية ما تقدم قال سم ومشي الشارح على الفرق في شرح الارشاد اه (قوله بين ما هنا) أي بين نحو الامام المذكور (قوله وكذا يسن الخ) وهو المعتمد خلا لما يقتضيه كلام المصنف نهاية ومعنى (قوله وبعضها) إلى قوله والحديث في النهاية والمغني لا لا قوله عند الاصوليين (قوله بان فرغ من السجدة الثانية) أي بان رفع راسه من السجدة الثانية وان لم يصل إلى احد تجزئه فيه القراءة كما يأتي وفي ما لو قارن رفع راسه خروج الوقت هل يكون قضاء لا فيه نظروا الا قرب الاول وينبئ على ذلك ما لو علق بطلاق زوجته على صلاة الظهر مثلاً قضاء وأداء عشاء عبارة السيد البصري هل المراد بالفراغ منها رفع راسه عن الارض أو حصول القدرة على الجزاء حتى لو سجد الثانية واطمان فيها فخرج الوقت قبل رفع راسه كانت اداء محل تامل لعل الاول هو المتبادر من الفراغ وان كان الثاني اوجه معنى اه وقوله هو المتبادر قول بل هو المتعين كما مر عن عشاء قول المتن (قوله لا يصح الخ) والوجه الثاني ان الجميع اداء مطلقا تبعاً لما في الوقت الثالث انه قضاء مطلقا تبعاً لما بعد الوقت الرابع ان ما وقع في الوقت اداء ما بعده قضاء هو التحقيق وظاهر فائدة الخلاف في مسافر ع في الصلاة بنية القصر وخروج الوقت وقتنا المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الانتمام فان قلنا ان صلاته كلها اداء فله القصر ولا لزمه الانتمام مغني وفي عشاء عن ابن

الافتقار على الامام في قوله نعم الخ فيه ما فيه (قوله نعم الخ) عبارة في الارشاد ولو حضر موضع الجماعة اول الوقت وكان مقبلا به ولكن ينتظر غيرهن له اما ما كان أو مامو ما البراد كما قاله الاسنوي والاذرعي واقتضاء كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه قوله نحو امام شامل للامام وغيره مقوله والذي يتجه ان افضل له فعلموا ولا جماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتام (قوله المقيم به) قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متحما للمشقة وقد يرد بالمقيم من حضر أول الوقت (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون افضل له فعلموا ولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل (قوله وافرقت بعضهم الخ) معنى على الفرق

(فجميع آدم) أي ونوى به الادام رشدي (قوله كذلك) أي كاملة (قوله لخير
 الشبخين الخ) مفهوماً دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أي مؤداة) أي وإلا ففقط إدراكها
 لا يتوقف على ركة في الوقت سم على المنهج اه عش (قوله على معظم أفعال الصلاة) قيد بالمعظم لأن
 الركة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام عش أي والمراد بالأفعال ما يشمل
 الأقوال بما يجري (قوله إذ غالب ما بعد الخ) مروجه التقيد بالغالب (قوله تكرير لها) أي كالتكرير في باقي
 المحلى وغيره ولا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركة مقصودة بأفعالها مستقلة بالتصديق لتأنيده التكرار
 صورة عش عبارة الشورى على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم في آياته إن غلب جعله تكرير حقيقة
 لأن التكرير إنما هو الاتيان بالشئ ثانياً مراداً به تأكيد الأول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركة مقصود
 في نفسه كالوأي كان كل واحدة من خمس اليوم ليست تكرير المتلها في الامس اه (قوله عند الأصوليين)
 فيه نظر فليتأمل هذا التقيد سم يعني أن هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كافي شرح جمع الجوامع
 والمعنى (قوله إن ما في الوقت أداء مطلقاً) ونقل الزركشي كالقمولى عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في
 الوقت نوى الادام وإن لم يبق من الوقت ما يعبر ركة وقال الامام لا وجه لنية الادام إذا علم أن الوقت ما يعبر
 بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الامام على ما إذا نوى الاداء الشرعى وكلام الأصحاب على ما إذا
 لم ينو الصواب ما قاله الامام به افق شيخنا الشباب الرملى سم على حج اه عش (قوله والصواب
 الخ لعله يقطع النظر عن الحل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر في رد هذا) نديتوقف فيه
 لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها والمعنى أدركها فكانه أدرك الصلاة في الكمال
 والفضل لا في الاداء بصري ولا يعني أن ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف
 فيه (قوله ولا خلاف في الاتمخ) أي إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الاداء)
 ظاهره وإن فات بعذر ويبنى أنه إذا فات بعذر وكان عزه على الفعل وإتمامه لقيام العذر به حصل له
 ثواب على العزم يستوى ثواب الادام ويريد عليه عش أقول ويرجع كلام الشارح ما تقدم من تفاسير أوقات
 الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارجها لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت
 الفضيلة أو الاختيار إلى فعلها في وقت الجوامع العزم في أول الوقت وإيضاحه لا يزيد عليه لا يظهر له وجه
 (قوله ومر) أي في بيان وقت العصر (قوله أفسد) أي عمدانية ومعنى (قوله كانت اداء الخ) المتعمدانه
 لا يجب إعادتها قوله عش وبصري (قوله لنحو غيم) أي كسبر في مكان مظلم نارية ومعنى (قوله جوازاً)
 إلى الماتن في النهاية إلى قوله ووقع في المعنى لا ما لا نية عليه (قوله إن قدر على اليقين) أي بالصبر حتى يتيقن
 الوقت والخروج ورؤية الشمس مثلاً ومعنى عش (قوله نعم) استدراك على الماتن (قوله أن أخبره)
 أي من جهل الوقت (قوله ثقة) أي من رجل أو امرأة ولورقيامه في حال عش ومعنى اخبار الثقة
 مزولة وضما عدل وأفاق ومضى عليها زمن يمكن فيه اطلاع أهل المعرفة والعدل عليها ولم يطمئنا فيها اه
 (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالما أو الشفق غار بمعنى (قوله في حيوة) متعلق بقوله جمع
 (قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارات النهاية لا متعلق عليه الاجتهاد اه وعبارة ما غنى فانه يجب
 عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز أن امكنه اه (قوله إذ لا حاجة به) أي لمن جهل الوقت حيثئذ
 أي حين وجود الاخبار أو السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو امكنه الخروج

في شرح الارشاد (قوله عند الأصوليين) فيه نظر فليتأمل هذا التقيد (قوله إن ما في الوقت أداء مطلقاً الخ)
 ونقل الزركشي كالقمولى عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الادام وإن لم يبق من الوقت ما يسع
 ركة وقال الامام لا وجه لنية الادام إذا علم أن الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل
 كلام الامام على ما إذا نوى الاداء الشرعى وكلام الأصحاب على ما إذا لم ينو الصواب ما قاله الامام به افق
 شيخنا الشباب الرملى (قوله بخلاف ما لو امكنه الخ) سيأتي نظيره هذا في القبة كالأحوال حائل وامكنه صعوده

(الخ) سيأتي نظير هذا في القبة كالأحوال حائل وأمكنه صعوده لرؤية الكعبة فإنه لا يجب للشقة ويجوز تقليد المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإما حرم الخ سم (قوله) لأن فيه الخ) أي يجوز له ولا يجب عليه وهو من يرى أن أول الوقت طلوع الخ (قوله) أي الخروج (قوله) وللمنجم الخ) أي يجوز له ولا يجب عليه وهو من يرى أن أول الوقت طلوع النجم الفلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها مضي وبأق في الشارح مثله (قوله) العمل بحسابه) أي جواز الأوجوب بما صرح به غيره وهو شامل لما الموجز عن اليقين وقد ينظر فيه حيثئذ فان جريان العادة الإلهية بوصول النجم المخصوص إلى المحل المخصوص في الوقت المخصوص أقوى في إفادة الظن بدخول الوقت من سماع صوت الديك فليتامل ثم رأت سم على المنهج نقل عن مر وجوب عمله بحسابه كمنظيره في الصوم عنده بصري عبارة ع ش بل يجب عليه ذلك فإنه نقله سم على المنهج عن الشارح مر اه (قوله) ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن غيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وإن يفرق بأن أمارات دخول الوقت أكثر وأيسر من أمارات دخول رمضان سم على حج والأقرب عدم الفرق كما صرح به مر في فتاوى ع ش عبارة البجيرمي والمعتمد أنه متى غلب على ظنه صدقها أي المنجم والحاسب جاز تقليدها مقاسا على الصوم كافي ع ش وقرره شيخنا الحنفى اه عبارة الكردى على شرح بافضل والذي اعتمداه المغنى والتحفة والنهاية وغيرهما عدم جواز تقليدهما هنا وكذلك الصوم في التحفة والمغنى والأسنى وجري الشباب الرملى وواقفه الطلابى والجمال الرملى على وجوب تقليدهما فيه أي الصوم وقيداه الجمال الرملى بما إذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب إذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما عدلان اه (قوله) غيره) صادق بالأعمى وقد ينظر فيه بأنه أولى من غيره بالتقليد حيث سأغ بصري (قوله) لم يجوز لقادر تقليده) لأن المجتهد لا يلد بجته حتى لو أخبره بجهتان صلاته وقت قبل الوقت بلزمه إماعتها مغنى وشرح بافضل وبأق في الشارح مثله (قوله) إلا أعمى الخ) منقطع بالنسبة لأعمى البصيرة لأنه ليس بقادر على الاجتهاد عبارة المغنى وشرح المنهج وللأعمى كالبصير العاجز تقليد المجتهد عاجز في الجملة اه (قوله) فانه يخبر الخ) كذا في النهاية والذي يصرح به كلام غيرهما من محل التخيير في أعمى البصر فقط دون أعمى البصيرة وهو الذى يتجه إذا مراد به كاهو ظاهر العاجز عن الاجتهاد بصري أي فيجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله) كفرة الخ) أي ومطالع ومصلحة مغنى (قوله) وصباح ديك الخ) ظاهره أنه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد أنه يحتمل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها هل أسرع فيها عن عادته أو لا وهل أذن الديك قبل عادته إن كان ثم علامة يعرف بها وقت أذانه المعتاد إلى غير ذلك مما ذكر قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بورود ونحوه لجعل الورد ونحوه القلة الاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش وبأق عن شيخنا البصري ما يوافقه (قوله) ديك مجرب) يتجه أو حيوان آخر مجرب سم (قوله) وكثرة المؤذنين الخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده ما بعده أنه لا يشترط كونهم قناعة ولا عليهم بالأوقات والثاني واضح فإن توافق اجتهداتهم وإن لم يكن أو أعارفين يغلب على الظن دخوله وإما الأول فحقل تأمل حيث يبلغوا عدد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم محل ما ذكره فيمما يظهر في مستقلين أمالو كانوا متابعين لواحد منهم كاهو مشاهد في مؤذنى الحرمين فالحكم متعلق بتبوعهم فيما يظهر فإن كان قناعة عارفا بالأوقات جاز على مرجع الامام النووي فليتامل بصري (قوله) وكذا عارف الخ) قد يقال هو في يوم الغيم يجتهد فالتأويل عليه في المغنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه إلا أن يجاب بأنها أعلى رتبة من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد ويبقى أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر اه سم

لأن فيه مشقة عليه في الجملة وإنما جرم على القادر على العلم بالقبلة التقليد ولو لم يخبر عن علم لعدم المشقة فانه إذا علم عين القبلة مرة واحدة اكتفى بها ما لم ينتقل عن ذلك المحل والأوقات متكررة فيعسر العلم كل وقت وللنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره وإذا أخبر نفعه عن اجتهاد لم يجوز لقادر تقليده إلا أعمى البصر أو البصيرة فانه غير بين تقليده والاجتهاد نظرا لعجزه في الجملة (ورد) كقراءة ودرس (ونحوه) كصنعة منه أو من غيره وصباح ديك مجرب وكثرة المؤذنين يوم الغيم بحيث يغلب على الظن أنهم لسكرتهم لا يحفظون وكذا ثقة عارف بأوقات

لرؤية الكعبة فإنه لا يجب للشقة ويجوز تقييد المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإما حرم الخ (قوله) وللنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن لغيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وإن يفرق بأن أمارات دخول الوقت أكثر وأيسر من أمارات دخول رمضان (قوله) ديك مجرب) يتجه أو حيوان آخر مجرب (قوله) وكذا عارف بالأوقات يومه) أي يوم الغيم قد يقال هو في يومه يجتهد فالتأويل عليه في

عبارة شيخنا وهذا أى العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الاولى ومثله اخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصبح فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغم لأنه لا يؤذن إلا في الوقت غالباً نعم إن علم اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جاز اعتمادهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم اخذ من بعض والا فهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس ايضاً وثق بالمزاويل الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات الحجرية بيت الابرار لعارف به فهذا كمال العلم بنفسه واخبار الثقة عن علم وأذانه في الصبح والمزاويل والمناكب والساعات وبيت الابرار الصحيحة في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد يؤرد من قرآن اودرس ومطالعة علم او نحو ذلك كخياطة وصوت ديك ونحوه كحمار ومعنى الاجتهاد بذلك ان يتأمل في كمال الخياطة هل اسرع فيها ولا وفي اذان الديك هل قبل عادته او لا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية انه ان حصل العلم بالنفس او ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد او لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقبل المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير واما الاعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز اه يتحذف وعبارة الكردى على شرح بافضل والحاصل ان المراتب ست احدها مكان معرفة الوقت بيقين ثانيها وجود من يخبر عن علم بالنهار تية دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكب المحررة والمؤذن الثقة الغير ابعها إمكان الاجتهاد من البصير خامسها مكانه من الاعمى سادسها عدم إمكان الاجتهاد من الاعمى والبصير فصاحب الاولى يخبر بينها وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجده خير بينها وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى ما دونها وصاحب الثانية يخبر بينها وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينها وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاًه (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصبح وكأقوال في العباب وأذان العدل العارف في الصبح كالاخبار عن علم وفي الغيم كالاجتهاد لكن للبصير تقليده اه سم (قوله) إذلاً يتقاعد الخ) فبقدر حال هو لا يقبل الديك لم يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه بدخول الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كما هو مقتضى صنيع الشارح رحمه الله تعالى فواضح وإن كان يقلده بمجرد استماعه من غير اجتهاد كما يصرح به كلام غيره فقياسه على الديك محل تأمل يعرف بما تقرر فليحذر وكذا صنيعه يقتضى ان كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في المعطوف عليه مع ان المصرح به في كلام غيره ان ابا نعم تقليدهم فليتأمل بصري (قوله وعلم الخ) عبارة النهاية والمعنى فلو صلى بلا اجتهاد اعاد مطلقاً تركه الواجب وعلي المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخيره الى خوف الفوات أفضل اه (قوله) وقع في حديث الخ) الاولى الاخضر وما في حديث أبي داود وما يخالف ذلك في المسافر لاجحة فيه لانه الخ (قوله يخالف ذلك) أى عدم الانقضاء (قوله وغيره) أى غير المبالغة (قوله) كذا إذا الخ) خبر لان قوله صلى الظهر جواب إذا والخلة الشريطية جواب كان وقوله لان الذى الخلة لعليه العلما المتقدم ولو حذف لان كان اوضح واخصر (قوله) لا يستحله شكهم الخ) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر فتأمل فانه ظاهر سم اقول وينتج الظهور ما يشعر به الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم منتظراً معهم للزوال (قوله)

المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله وإذا اخر ثقة عن اجتهاد الخ إلا أن يجاب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في العباب بقوله كالمجتهد والعادة انه لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتمد على امر أقوى ما يعتمد عليه المجتهد فهو ابعد عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين الخضر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصبح وكأقوال في العباب وأذان العدل العارف في الصبح كالاخبار عن علم وفي الغيم كالاجتهاد لكن للبصير تقليده اه (قوله) لا يستحله شكهم معها) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر

يومه إذ لا يتقاعد عن الديك
المجرب وعلم من كلامه حرمة
الصلاة وعدم انقضاء ما مع
الشك في دخول الوقت
وان بان أنها في الوقت لأنه
لا بد من ظن دخوله بامارة
ووقع في حديث عند أبي
داود وما ظاهره يخالف ذلك
في المسافر ولا حجة فيه لأنه
واقعة حال محتملة أنها
لللبا في المبادرة وغيرها
بل عند التأمل لا دلالة فيه
أصلاً لان قول أنس كنا
إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في السفر فقلنا زالت الشمس
أولم تزل صلى الظهر لان
الذي فيه انهم إنما شكوا
قبل صلاتهم لاستحالة
شكهم معها

وبقرضه ولا عبرة به الأثرى انه يجوز اعتماد خبر العدل وان شك فيه الغاء للشك واكتفاء بوصف العدالة ففعله عليه السلام اولى بذلك وهذا يتضح
اندفاع قول المحب الطبري لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الطهر عند الشك في الزوال أى مثلاً كخاص بالقصر ونحوه (فان) اجتهد
وصلى ثم بعد خروج الوقت (تيقن (٤٣٨) صلاته) أى إحرامه بها (قبل الوقت) ولو تجبر عدل رواية عن علم الاجتهاد (قضى فى الاظهر)

وبقرضه) أى بقاء الشك مع الصلاة (قوله وبهذا) أى بقوله ووقع في حديث الخ (قوله) اندفاع قول المحب
الطبري الخ) كلام المحب الطبري قريب ولكن الاقرب الا لوقفت بقواعده الحمل على انه مباعدة في المبادرة سم
(قوله بما فيه) أى في حديث ابى داود والباء داخلة على المقصور و قول السكرى اى بالشئ الذى يجوز فعله في
السفر اه سبق قلم (قوله من جواز الخ) بياناً (قوله اجتهد) الى الفرع في النهاية والمعنى الا قوله لا عن
اجتهاد (قوله قبل) الى المتن (قوله فان تيقن) اى وقوع صلاته قبل الوقت و (قوله فى الوقت) اى اوقبله نهاية
ومعنى قول المتن (قضى الخ) حتى لو فرض انه صلى الصبح ثلاثين قبل الوقت لزمه ان يقضى صلاة فقط
وبيانه ان صلاة اليوم الاول تقضى بصلاة اليوم الثانى والثالث وهكذا بما على أنه لا يشترطنية الاداء
ولانية القضاء. وانه يصح الاداء بنية القضاء. وعكسه عند الجمل بالوقت كساقى في محله معنى (قوله) في تبين
ذلك اى وقوع صلاته قبل الوقت (قوله) يتيقن قبله الخ) عبارة النهاية والمعنى اى وان لم يتيقن وقوعها قبل
الوقت بان لم تبين الحال وان وقوعها فيه او بعده اه قال عرش (فرع) سئل مر عن اجتهد في الوقت
لنحو غيم وصلى ولم تبين له الحال لكن غاب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة فاجاب بانه
تجب عليه الاعادة وقد يتوقف في هذا الجواب بما فيه من حيث فعله على الاجتهاد لا ينقض الا بتبين خلافه ويجرد
ظن انها وقعت قبل الوقت لا اثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانياً بعد الصلاة فاداه اجتهداه الى خلاف ما بين
عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اه (قوله) فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوباً
ولا ندباً ولوليل بالنسبة لردده في الفعل هل وقع في الوقت ولا يمكن بعد عرش (قوله) لعدم تيقن المفسد
لكن الواقعة بعد الوقت قضاء لاثم فيه معنى ونهاية (قوله) ثم وصل قبله اى الوقت ولعل المراد به قبل خروجه
على حذف المضاف فيشمل صورتين (قوله) يخالف مطالعها مطلع بلده اى ويدخل اوقات صلواتها بعد
اوقات صلوات بلده (قوله) كذا بحث) اعتمده مر اه سم أى وقالوا الدهو اقره شيخنا (قوله) لا اختلاف
يوم الروية يوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه ايضا اذ يوم الروية في مسألة الصوم نظيره هنا
وقت الصلاة الذى دخل ببلده يوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذى وصل اليه وكون المختلف
هنا وقتين وفي مسألة الصوم يومين لا اثر له في الفرق سم (قوله) لم راهله اى بسبب اختلاف المطالع كرى
(قوله) وحكم هذه) أى مسألة أن يرى ببلده الخ (قوله) اذ قضيت الخ) مبتدأ خبره قوله لا الاق الفطر وقوله
تعليمهم اى لما باتى في الصوم من الموافقة معهم في الاخر الخ وقوله فطرا اى الموافقة معهم في الفطر (قوله)
من سافر الخ) الباء داخلة على المقصور وعليه وقوله انه يستمر اخبر وقضية الخ (قوله) ويوجه اى استمرار
الصوم (قوله) هنا اى في السفر من بلد الروية الى غيرها (قوله) اخره اى اخر رمضان (قوله) لبلد عدي
أى لبلد عدي اهلها بالروية بسبب اختلاف المطالع كرى (قوله) وعلى الاحتمال الاول) وهو الفطر في مسئلتنا
وان كان غير مرضى (يفرق بان الصلاة الخ) اى وعلى الاحتمال الثانى لاشكال لاننا نلزمه بموافقتهم
في الفطر فكذلك في الصلاة باقتضير وقوله في مسئلتنا يعنى في مسئلتنا ان يرى ببلده فصوصم الخ (قوله) لانه اى
رمضان (قوله) بخلافها اى الصلاة من حيث الوقت (قوله) ومن ثم الخ) ان كان مبنيها على الفرق فحتاج

لفوت شرطها وهو الوقت
فان تيقن في الوقت اعاد
قطعا قيل لو قال اعاد كان
اولى اه وهو موم لم اعلمت
ان محل الخلاف انما هو في
تبين ذلك بعد الوقت (والا)
يتيقن قبله ولو بان لم تبين
الحال (فلا) قضاء عليه لعدم
تيقن المفسد (فرع) صلى
في الوقت ثم وصل قبله لبلد
يخالف مطالعها مطلع بلده
لزمه اعادتها نظير ما باتى في
الصوم كذا بحث ولك ان
تقول ان اراد بما باتى الموافقة
معه في الآخر صوما أو
فطرا فليس نظير مسئلتنا
لاختلاف يوم الروية ويوم
الموافقة وإنما الذى يتوهم
أنه نظيرها أن يرى ببلده
فيصوم ثم يسافر ويصل
اثنا يومه لبلد لم ير اهله
وحكم هذه لمره صريحاً بل
كلهم يحتمل إذ قضية
تعليمهم بانه بالانتقال اليهم
صار مثلهم الفطر وقضية
تخصيص الشراح قول
الحاوى والارشاد فطرا
من سافر من بلد غير الروية
الى بلدها انه يستمر صاماً
ويوجه بانه استندنا الى
حقيقة الروية فلم يعارضنا في
ذلك اليوم الا ما هو اضعف
منها وهو استحباب

المنتقل اليهم بخلاف ما لو اصبح آخره صائماً فانقل في ذلك اليوم لبلد عدي فانه يفطر لانه عارض
الاستصحاب ما هو اقوى منه وهو الروية وعلى الاحتمال الاول يفرق بأن الصلاة خفت فيها من حيث الوقت مما يخفف في رمضان
لانه لا يقبل غير بخلافها فاحتيط له أ كرو من ثم لوجه تقديم ثم دخل المقصد في وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم

إلى التأمل بصري (قوله وحج) أى فى مسئلتناو (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كصلى على الخ) قد يفرق بان الصى ادى وظيفة هذا الوقت مطلقا وهذا يؤيد ما باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه سم وقد يمنع دعوى الاطلاق بان الصى إنما ادى الوظيفة باعتبار نيتها لا وجوبها (قوله الذى) الى المتن فى النهاية والمغنى لا قوله لم يتعده و قوله كذلك الى فندبا (قوله وجوبا الخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسى الى خلافا للشارح والمغنى كما بانى (قوله بغير عذر) قد مر ان من افسد الصلاة في وقتها لا تصير قضاء خلافا للثبوتى ومن تبعه لكن يجب إعادتها فورا كما صرح به صاحب العباب كذا فى المغنى ويظهر ان محله إذا كان بغير عذر ثم رايت فى سم على المنهج قال المعتقد انه لا يجب إعادتها فورا اه بصري اى مطلقا سواء كان بعذر او بدونه كما مر عن عشرين (قوله لم يتعده) اى بان كان قبل الوقت او بعده لكن عليه ولم يكتفه دفعه وغلب على ظنه انه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسمعها وظهر اه (قوله بان لم ينشأ عن قصيره بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن ابقى الخطا والنسيان وبقي ما ولد دخل الوقت وعزم على الفعل ثم شاعل فى مطالعة او صنعة او نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لان هذا نسيان لم ينشأ عن قصيره منه كما حكى عن الاستوى أنه شرع فى المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لذه حمر الشمس فى جهته عشرين (قوله فندبا) ولو تيقظ من نومه وقد بقي من وقت الصلاة المفضضة مالا يسع إلا الوضوء او بعضه حكمه من فاته بعذر فلا يجب قضاءه فورا كما فى به الى والد رحمه الله نهاية قال عشرين قوله لم مالا يسع إلا الوضوء الخ فهم انه لو استيقظ وقد بقي ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالتحريم وجب فعله حتى لو اخر حتى خرج الوقت عصى بذلك وجب قضاءه فورا ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كازالة النجاسة من يده وسرور تراه (قوله تعجلا الخ) لتعليل للثبوت الشامل للوجوب والندب قول المتن (ويسن ترتيبه) اى الفاتى يفيض الصبح قبل الظهر وهكذا نهاى معنى قول المتن (وتقدم به الخ) ومن فاته صلاة العشاء هل لصلاة الترتيب قبل قضائها وجبان او جهما بعدم الجواز نهائية (قوله إن قلت بعذر) قيد فيها ومثله فى الاول لو فاتت كلها بغير عذر فيما يظهر بصري ويصرح بذلك قول النهاية واطلق الاستحباب ترتيب الفواتى فاقضى انه لا فرق بين ان تقوت كلها بعذر او عدا او بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو المعتقد اه وقول المغنى قد اطلقوا استحباب ترتيب الفواتى وهو ظاهر إذا فاتت كلها بعذر او غيره فان فات بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور كما مر وحيث فقد يقال يجب البداية به اه وقوله فقد يقال الخ خلافا لما مر عن النهائية وفاقا لما بانى فى الشارح (قوله وإن خشى) الى قوله ولو خشى فى المغنى لا قوله بان يقع الى ويجب (قوله من اوجب ذلك) أى المذكور من الترتيب والتقديم معنى (قوله وللاتباع) فانه صلى الله عليه وسلم فاته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها بعد الغروب صلى المغرب ومعنى نهائية (قوله ولم يجب الخ) عبارة للمغنى فان لم يرتب ولم يقدم الفاتى جاز لان الخ (قوله وكقضاء رمضان) عطف على قوله لان الخ قال السكردى اى كايسن تقديم قضاء رمضان على رمضان اخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما بانى فى الصيام فنعين انه علة لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لضرورة الوقت) اى فانه حين وجب الصبح لم يجب الظهر معنى (قوله المجرى) اى عن قيد الاستحباب سم (قوله وقدم) اى تقديم الفاتى على

ومسئلة الصوم يومين لا تراه فى الفرق (كصلى على الخ) قد يفرق بان الصى ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا يؤيد ما باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه (قوله وجوبا) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسى (قوله ويسن ترتيبه) أى سواء كان بعذر او لا فيجوز ترك الترتيب وإن كان الفوات بغير عذر كما اقتضاء إطلاقهم استحباب الترتيب وإن وجب البدار لان تقديم ما وجب البدار فيه أضياعا لما تقدمه لا ينافى البدار كما يجوز تقديم الرتبة القليلة على ما وجب فيه البدار مرسى (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) المجرى للندب) كانه إشارة الى قول جميع الجوامع والندب اى ويخص الندب مجرد قصد القرية اى عن

رجع مقتضى هذا فقال
الاقرب عدم لزوم الاعادة
كصلى على الخ ثم بلغ فى
الوقت (ويبادر بالفاتى)
الذى عليه وجوبا إن فاتت
بغير عذر ولا كنتم لم
يتعد به ونسيان كذلك
بأن لم ينشأ عن قصير
بخلاف ما إذا نشأ عنه
كعب شطرنج أو كجول
بالوجوب وعذر فيه
يبعده عن المسلمين أو
إكرام على الترتيب والتلبس
بالمناقب فندبا تعجلا لبراءة
ذمته (ويسن ترتيبه
وتقدمه) إن فاتت بعذر
على الحاضرة التى لا يخاف
فوتها وإن خشى فوت
جماعتها على المعتقد خروجا
من خلاف من اوجب
ذلك وللاتباع ولم يجب
لان كل واحدة عبادة
مستقلة وكقضاء رمضان
والترتيب فى المؤديات
إنما هو لضرورة الوقت
وفعله صلى الله عليه وسلم المجرى
للندب وقدم

على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لاتفاق موجبيه على أنه شرط للصحة قول أكثر موجبيها عينا أنها ليست شرطاً للصحة فكانت رعاية الخلاف فيها كدونها في دفعه بالسنن وغيره من المأخذ فثبت الحاضرة بأن يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البداء بها لحرمه خروج بعضها عن الوقت مع (٤٤٠) إمكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغيره على ما فات بعدد وإن فقد الترتيب لأنه سنة

والبدار واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة أن اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر أن يصرف زمانا لغير قضائها كالطلوع إلا ما يضطر إليه نحو نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق بخشي فوته ولو تذكر فائتة وهو في حاضرم يقطعها مطلقا أو شرع في فائتة طائفة من وقت الحاضرة قبل أن يضيقه لزمه قطعها ولو شك في قدر فوات عليه لزمه أن ياتي بكل ما لم يتبين فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاءها أو في كونها عليه فلا يفرق بان شك في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استتباع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم ليقين اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسبائي انه لا يجوز إعادة الفرض في غير جماعة إلا أن شك في شرط له أو جرى في صحته خلاف وقع في بعض روايات حديث الصحيح التي ناموا عنها ما يقتضي على ما زعمه شارح ندب فعلها ثانياً في مثل وقتها من اليوم الثاني قال وهي مسئلة عريضة لمار من صرح بها اه وليس كما

لا يجوز إعادة الفرض في غير جماعة إلا أن شك في شرط له أو جرى في صحته خلاف وقع في بعض روايات حديث الصحيح التي ناموا عنها ما يقتضي على ما زعمه شارح ندب فعلها ثانياً في مثل وقتها من اليوم الثاني قال وهي مسئلة عريضة لمار من صرح بها اه وليس كما

قال الما لمعت أن قواعدنا تقتضي حرمة ذلك ولا حجة في تلك الرواية لأن لفظها صلاها الغد فلو أنها لا نطقوا أن وقتها أنقضى بالربا بصلاتها في غيره بل دوماً على ما كنتم عليه من صلاتها في وقتها ويؤيده الرواية الأخرى أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم قالوا يا رسول الله ألا ففضيها لوقتها من الغد قال نعم كم ربكم عن الربا وبقبله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل في حرمة فعل الفائتة ثانياً

من غير موجب (وتكره

الصلاة عند الاستواء) وإن ضاق وقته لأنه يسع التحريم للنهي الصحيح عنه (الأبوم الجمعة) ولو لم ينحصرها لحديث فيه لكن فيه مقال إلا أن يكون قد اعتضد (وبعد) أداء فعل (الصحيح حتى) تطلع الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا ومن طلعوها حتى (ترفع الشمس كرح) طوله نحو سبعة أذرع في رأى العين وإلا فالمسافة طويلة سواء أصلى الصبح أم لا (و) بعد أداء فعل (العصر) ولو لم يجمع تقدما (حتى) تصفر الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا ومن الأصفر (حتى) تغرب (لن صلى العصر ومن لم يصلها فالكرهه تتعلق بالفعل في وقتين وبأزمن في ثلاثة أوقات كاتقرر روي للتحريم وقيل للتنبيه وعليهما لا تتعقد لانه ذات كونها صلاة وإلا لحرمت كل عبادته حتى تاتى الانقضاء لإذ لا يتناولها مطلق الأمر وإلا كان مطلوبا منها عاينه من جهة واحدة وهو محال كاهو مقرر في الأصول وأصل ذلك ما صرح من طرق متعددة أنه عليه السلام النهي عن الصلاة في تلك الأوقات مع التقييد بالرح والريح في

بالإجماع بصري (قوله من غير موجب) (تنبيه) يسن إيقاظ التائبين للصلاة لاسماعه عند ضيق وقتها فان عصى بنومه وجب على من علم بحاله إيقاظه إذا رآه نائما امام المصلين أو الصف الأول أو محراب المسجد أو على سطح لا اجار له أو لا حاجز له أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس أي ولو كان صلى الصبح أو بعد صلاة العصر أي ولو كان صلاها أو نام خاليا في بيت وحده أو نامت المرأة مستلقية ووجهها إلى السماء أو نام الرجل أي أو المرأة منطعا على وجهها فانه منجعة بغضها الله تعالى ويسن إيقاظ غيره أيضا لصلاة الليل والنسحر ومن نام في يده غمرا أي دهن ونحوه والتائب بعرفات وقت الوقوف لأنه وقت طلب وتضرع نهاية ومعنى بزيادة من عس قول المتن (عند الاستواء) أي يقينا فلو شك في ذلك لم يكره لأن الأصل عدمه عس (قوله) وأن ضاق إلى قوله ولا حرج في التوبة والمغنى إلا قوله لكن إلى المتن وقوله بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا في موضعين (لأنه يسع التحريم) محل تأمل ولعل الأقرب أن يقال بقارنه بصري (قوله عنه) أي عن الصلاة عنده والتذكير باعتبار الفعل أو التنقل (قوله ولو لم ينحصرها) كذا في التوبة والمغنى (قوله) لكن فيه مقال (الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا يضر كونه مرسلًا لا اعتضاده بأنه عليه السلام استحباب التذكير اليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استئذاناه (قوله) بعد أداء فعل (الصحيح) أي أداء مغنبا على القضاء بجبري (قوله) بخلافه قبل فعلها (أي فلا تكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير نبوي من أنه جزم المتولى بكرهه التفضل حينئذاه سم عبارة النهاية والمغنى قال الاسنوى والمراد بخصر الكراهة في الأوقات إنما هو بالنسبة للأوقات الأصلية فستأتى كراهة التنفل في وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الامام لحظية الجمعة أو الأولى أو الثانية إذا قلنا بأن الكراهة للتنبيه وهو الذي صححه في التحقيق إما إذا قلنا بأنها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر إلى صلاته وبعد الغروب إلى صلاته والمشهور في المذهب أن الكراهة فيها للتنبيه أو بخذف (قوله) طوله (الخ) وترتفع قدره في أربع درج برماوى أو بجبري (قوله في رأى العين) التعلق بقول المتن كرح (قوله) كاتقرر) وتجتمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت نهاية (قوله) لا تتعقد) وبأثم فاعلمها نهاية ويعز معنى (قوله) لانه أي الكراهة (قوله) وإلا) أي بان كانت الكراهة لعموم كونها عبادة (قوله) لحرمت كل عبادة هذه الملازمة بمنوعة قطعا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه لخارج صريح كلامهم فليتأمل سم أقول صرح المغنى كالشراح بان النهي راجع إلى نفس الصلاة (وهي) أي كراهة الصلاة لذاتها (قوله) مطلوبا ومنها عاينه أي مطلوب بالفعل والترك محلي (قوله) وأصل ذلك) أي الكراهة في الأوقات الخمسة (قوله) لكنه أي التقييد (قوله) بما ياتي في العرايا أنهم (الخ) عبارته هناك فيما دون خمسة أوسق لخبرهما أي الصحيحين رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو

المتن بل أولى كاهو ظاهر (قوله) إلا أن يكون قد اعتضد) عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مرسلًا لا اعتضاده بأنه عليه السلام استحباب التذكير اليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استئذاناه وقديقال قضية هذا العاخذ استئذاه ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا أن يقال هذا إنما ذكره تقوية للنص الوارد في الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الأوقات المنع إلا ما نص على استئذاناه ثم رايته في شرح العباب بعد حكايته ما تقدم من أنه استحباب التذكير ثم رغب الخ عن البيهقي قال واعترضه السبكي بأنه يتوقف على صحة الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث النهي أو (قوله) بخلافه قبل فعلها) أي فلا يكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير نبوي من أنه جزم المتولى بكرهه التفضل حينئذاه (قوله) ولا لحرمت (الخ) هذه الملازمة بمنوعة قطعا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك

أخذوا بالأكثرو هو الخطة احتياطيا فيه هنا امتداد الحرمة للمؤمن لذلك وقد يجاب بان الأصل جواز الصلاة إلا ما تحقق منه وحرمه إلى بابا
إلا ما تحقق حله فإثر الشك هنا الأخذ بالزائد ثم الأخذ بالأقل عملا بكل من الأصلين فنامه مع الإشارة إلى حكمة النهي بانها أطلع وتغرب بين
قرني شيطان وحيث يسجد لها الكفار (٤٤٢) ومعنى كونها بين قرنيه وفالجميع محققين وإن نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام في

الاتصاف إلى أنه تعبد محض
وأن ما أبدى له من الحكم
الكثيرة كلها غير متضحة
بل متكلفة وقد نهينا عن
التكلف أنه يلبق ناصيته
بها حتى يكون مجبورا
عابديا مجبورا له (الإلصاق)
لم يتجره متقدم على الفعل
أو مقارنا له (كفائته) ولو
نافلة أخذها ورد الصلاة
صلى الله عليه وسلم سنة
الظهر بعد العصر لما شغل
عنها والمختص به إذا متها بعد
لا أصل فعلها (تنبيه)
علل غير واحد اختصاص
هذه الأداة به صلى الله عليه
وسلم بأنه كان إذا عمل عملا
داوم عليه وورده ما يأتي في
معنى الراتب المؤكد وغيره
وما جاء في رواية أنه صلى الله
عليه وسلم في نومهم عن
الصبح قضى سنتها ولم يداوم
عليها ويتسلمه فمضى داوم
عليه أنه كان لا يتركه إلا لما
هو أهم أو لبيان الجواز
وما ذكره المتكلمون في
الخصائص أن منها مداومته
في هذه الصورة ولم يتعرضوا
لما سواها ووجه الخصوصية
حرمة المداومة فيها على أمته
ولإباحته على ما يصح

دون خمسة أوسق ودونها جاز يقينا فاخذناه لأنها الشك مع أصل التحريم اه (قوله أخذوا بالأكثرا)
لعل الصواب بالأقل يعرف بتأمل الحديث والحكم ويمكن أن يجاب بان مراد الشارح حرموا بيع
الأكثرا بأخذ الأقل من الشك (قوله لذلك) أي للاحتياط (قوله هنا) أي في خبر العمرايا (قوله الأخذ)
مفعول اثر (قوله بالزائد) وهو الخسة أوسق وفيه ما رافعا عن سم (قوله وثم) أي في خبر النهي عن
الصلاة (قوله بالأقل) وهو الرع (قوله ومع الإشارة) عطف على قوله مع التقيد (قوله بانها أطلع الخ) وفي
رواية الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت فارقها فإذا زالت فارقها فإذا
دنت لغروب فارقها فإذا غربت فارقها ع (قوله بين قرني الشيطان الخ) وهذه الحكمة خاصة بما
يتعلق بالزمن فان قلت أنها موجودة في الصلاة التي لحاسب أيضا قلت هي تحال على سببها غير هاعلى موافقة
عباد الشمس اطفئها أي بجري ونقل في الهامش عن حواشي البهجة لعمر الدياطي ما نصه هذه حكمة
لما يتعلق بالزمن وأما حكمة كراهة ما يتعلق بفعل الصبح والعصران الشارع لم يجعل لها رتبة بعدة
فكان المتأمل بعدهما استدرك على الشارع فلم يتعمد صلاته اه (قوله وأطال ابن عبد السلام الخ)
الاولى تقديمه على قوله ومعنى كونها الخ (قوله إلى أنه الخ) أي النهي عن الصلاة في الأوقات الخمسة (قوله أنه
يلصق الخ) خبر قوله ومعنى كونها الخ (قوله لم يتجره) إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله لم يتجره) لعل أصله
ما لم يتجره أي وقت الكراهة فسقط لفظة ما من قلم الناسخ عبارة في شرح بفاضل كفائته ولو نفلا لما
يقصد تأخيرها إليها ليقضها فيها فانها لا تتعدون كانت واجبة على الفور اه عبارة المعنى ومحل صحة
ما ذكر إذا لم يتجر به وقت الكراهة ليو قضاها فيه والابان قصد تأخير الفائتة والجزاء ليو قضاها فيه لم يصح
اه (قوله أو مقارنا) يأتي ما فيه (قوله لصلاته الخ) لتدليل للثب (قوله سنة الظهر الخ) ركعتين نهاية ومعنى
(قوله والمختص إدامتها) فليس لمن قضى في وقت الكراهة صلاة ندام عليها ويجعلها ردا معني
ونهاية (قوله لا أصل فعلها) أي فعل سنة الظهر الفائتة بعد العصر بلا أدائها فيجوز للامة أيضا (قوله
ويرده) أي ذلك التعليل وكذا خبير وبسليمه (قوله ولم يداوم عليها) ولعل حكمة الفرق بينهما وبين سنة
الظهر أنها فانت باليوم وهو ليس فيه تفریط وسنة الظهر فانت بالاشتغال بقدم وفقد غديس بابل اه
يجري (قوله أو لبيان الخ) عطف على لما هو الخ (قوله وما ذكره المتكلمون الخ) كذا في أصله رحمه
الله تعالى والظاهر أنه معطوف على قوله ما يأتي الخ فهو عارده بما رافعا لا نسب تقديمه على قوله ويتسلمه الخ
فلينال بصرى (قوله في الخصائص) متعلق بالمتكلمون (قوله أن منها) أي من الخصائص (قوله
في هذه الصورة) أي فعل سنة الظهر بعد العصر (قوله ووجه الخصوصية) متعلق بقوله ويتسلمه فمضى
دوام الخ فكان المناسب تقديم قوله وما ذكره الخ عليه كأم عن السيد البصري ثم يقول فمضى الخصوصية الخ
(قوله وإباحته الخ) أي لأوجوبها (قوله وعليهما) أي الإباحة والتب (قوله لأنها معرضة الخ) ولأن
سببها متقدم معني (قوله لم يدخل) إلى قوله ولو على غائب في المعنى إلى قوله وكان إشارتها لأنها محل النص
وقوله أي إن استمر إلى ركعتي طواف (قوله لم يدخل المسجد بقصدها فقط) أي بان دخله لا لغرض أو
لغرض غير التحية أو لغرضها معني (قوله وكان إشارتها) أي بحمد الشكر (قوله فعلها الخ) أي وأقره
صلى الله عليه وسلم (قوله بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس معني (قوله وحله) أي عدم
الخارج لا يوجد إلا في حال كونه خارج صريح كلامهم فليتأمل (قوله أخذوا بالأكثرا) لعل الصواب
بالأقل يعرف بتأمل الحديث والحكم (قوله بانها أطلع وتغرب) انظر هل يشمل هذا ما بعد فعل الصبح

به كلام المجموع أو نذاله على ما نقله الزركشي وعليها فتركه صلى الله عليه وسلم للدوام لا إشكال فيه بوجه فتأمل اه كراهة
(وكسوف) لأنها معرضة للفوات (وتحية) لم يدخل المسجد بقصدها فقط (وسجدة شكر) وتلاوة كآبأصله وكان إشارتها لأنها محل
النص لأن كعب بن مالك رضى الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته وعمله لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد السقوط فيه قط ولم لا تمتنع

إى إن استمر قصد تحريمه إلى دخول الوقت فبإظهاره وكذا يقال فى كل بحر لأن قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله ولا وجه للنظر إليه ويؤيده ما يأتى
فى رد قول جمع المكروه تأخيرها إليه إلى آخره وركعتي طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٣) الأوجه وإعادة جمعها ولو أاما

خلا قال البلقينى ومن تبعه نعم
يلزم نية الإمامة كما يأتى
وصلاة استسقاء وسنة وضوء
وكذا عيد وحجى بناء على
دخول وقتها بالطلوع وقد
نقل ابن المنذر الإجماع على
فعل الفاتحة وصلاة الجنازة
بعد الصبح والصرى ويقاس
بهما ما فى معناهما ماذكر أاما
ما لا سبب لها كصلاة التيسيع
 وذات السبب المتأخر كركعتي
الاستخارة وركعتي الاحرام
وتنوع فيه بأن سببها إرادته
لا فعله ويرد منع ذلك به
السبب الاصل والارادة
من ضرورات وقوعها
إذا تحرى لإيقاع صلاة غير
صاحبة الوقت فى الوقت
المكروه من حيث كونه
مكروها اخذا من قول
الزركشى الصواب الجرم
بالمنع إذا علم بالنتى وقصد
تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم
مطلقا ولو فاتت بحجب قضاؤها
فور لأنه معاند للشرع وعبر
الزركشى وغيره بمراغم
للشرع بالكلية وهو مشكل
بتكفيرهم من قبله قص
اظفار كقول لا فعله رغبة
عن السنة فإذا اقتضت الرغبة
عن السنة التكفير فأولى
هذه المعاندة والمراغمة ويحاج
بتعين هذا على أن المراد
أنه يشبه المراغمة والمعاندة
لأنه موجود فيه حقيقة

كرامة سجدة التلاوة (قوله أى إن استمر قصد تحريمه) فإن نسي ذلك القصد انعقدت كذا نقل عن الناصر
الطبرائى وهو واضح بجري (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم (قوله قبله) أى قبل دخول وقته
(قوله ويؤيده) أى قوله لأن قصد الشيء الخ أو التقيد باستمرار القصد (قوله ركعتي طواف الخ) عطف
على فاتحة المتن (قوله مع جماعة) أى وأطهار ماء كما يأتى (قوله بناء على دخول وقتها بالطلوع) معتمد
بالنسبة إلى العيد وضيف بالنسبة إلى الضحى كما يأتى وأما على القول بدخوله بارفع الشمس كرخ فلا
يتأتى ذلك لخروج وقت الكراهة بارفعها (قوله أاما) إلى قوله وعبر فى المتن الا قوله ونوزع إلى أاما إذا
وقوله من حيث إلى فتحرم (قوله أاما لا سبب الخ) محترز قول المتن لا سبب (قوله) وذات السبب الخ
محترز قول الشارح متقدم على الفعل الخ جواب أاما محذوف لعله من جواب أاما الا نى فى قوله أاما إذا تحرى
الخ ولو أبدل أاما هنا بآو بأن يقول أو التى تحرى بإيقاعها الخ لكان واضحا مع الاختصار وقول الكردى
أن أاما الخ مبتدأ وكصلاة التيسيع خبره يلزم عليه مع خلوه عن فائدة معتد بها عدم اقتران جواب أاما بالغاء
عبارة النهاية أاما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمنع فى وقتها مطلقا أى قصد التأخير
إليه أاما لا زاد للمتنى كالصلاة التى لا سبب لها (قوله ونوزع فيه) أى فى جعل ركعتي الاحرام وركعتي
الاستخارة من ذات السبب المتأخر (قوله إرادته الخ) أى ماذكر من الاستخارة والاحرام
(قوله غير صاحبة الوقت) أى بخلاف تحرى الوقت المكروه بالموادة كان آخر العصر ليفعلها فى
وقت الاصفرافاته وإن كان مكروها فصح لوقوعها وقتها وفى الكردى على شرح بافضل بعد
ذكر مثله عن الامداد وإن قاسم مانصه وفى حواشى المحلى للقلوبى ولا تركه صلاة الاستسقاء وكذا
الكسوف وان تحرى فعلها فيه لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها (قوله اخذا من
قول الزركشى الخ) أى ومن التعليل ايضا لأن معانده للشرع لاتاتى إلا حينئذ شرح العباب (قوله
شورى (قوله مطلقا) سواء كان لها سبب متقدم أم لا (قوله لأنه معاند الخ) ولأن المانع يقدم على
المقتضى عند اجتماعهما وأما مداهته صلى الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر فقد تقدم الجواب عنها
مغنى أى من أنها من خصوصياته صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الخ) أى التعليل بالمعاندة والمراغمة (قوله
ويحاج الخ) وقد يقال أنه فيما سبق صرح بلفظ مشعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكفر
كسائر الفاظ الردة نعم هو قيسه لو قيل له لا تحربها الوقت المنهى عنه فقال أفل سراغمة الخ بصرى (قوله
وقول جمع) أى قوله بخلاف الخ فى المتن (قوله وقول جمع الخ) راجع إلى قوله ما إذا تحرى الخ ومقابل له
(قوله لا التأخير) أى وإنما كره التأخير لكونه مؤديا للإيقاع لانداته (قوله وكذا) إلى التنبيه فى النهاية
(قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذان محترزات قوله السابق من حيث كونه مكروها سم عبارة
البصرى قال فى النهاية وليس من تأخيرها بإيقاعها وقت الكراهة حتى لاتنعقد ما جرت به العادة من
تأخير الجنازة ليصلى عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أتى بذلك
والدرجته الله تعالى أوفى له تأييدا باعتبار الجنية التى أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما
سبق فى الوقت المكروه من حيث الخ (قوله أعلم) أى قوله فصلاة الجنازة فى النهاية وإلى قوله وهذا
التفصيل فى المتن (قوله أن المتعمد الخ) وعليه لم يظهر للتفكير صورة السبب المقارن بل السبب أاما متقدم
أوما تأخر قاله الكردى وفى الجبرى عن البرماوى ما يوافق ويرد على قول الشارح الا نى والمعادة الخ
(قوله وقسيمه) وهما التقدم والمقارنة (قوله بالنسبة للصلاة) أى كفى المجموع (قوله لا للوقت) أى عنى
والعصر ومعاند الزوال (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه (قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذان

وقول جمع المكروه تأخيرها إليه لا إيقاعا فيه مراد بان المنهى عنه بالذات لا بإيقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد التحية فقط
بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما (تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق ورد لا وهم وقعت
فيه أعلم أن المعتمد أن المراد بالتأخير وقسيمه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه وفصله الجنازة وقت الفاتحة ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والنحية والوضوء اسبابها من طهر الميت وتذكر الفائتة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الاول وعلى الثاني (٤٤٤) ان تقدمت على الوقت فتقدمة وإلا فماتت هذا التفصيل اولى من اطلاق المجموع

ما في الروضة نهاية معنى (قوله والنذر) أي المطلق وأما المقيد بوقت الكراهة فلا ينبغي كما في الروض وغيره كرى (قوله على الاول) أي المتمدن كرن الناحية وقسيمه بالنسبة للصلاة (قوله على الثاني) أي من كونها بالنسبة للوقت (قوله ان تقدمت) أي الأسباب المذكورة (قوله وهذا التفصيل) أي قوله وعلى الثاني ان تقدمت الخ (قوله في الثانية) إشارة الى نحو صلاة الاستسقاء كرى عبارة البصري الظاهر ان مراده بالثانية بقرينة السياق صلاة الاستسقاء وحيث ذهب في الترتيب ثالثة لثانية فيحرمه اقول ونحو صلاة الاستسقاء في التراكيب الاضافية بالا صلاة الثلاثة واولها صلاة الجنائز وثالثها سنة الظهر (وغيره) أي اطلاق غير المجموع (وقيل نعم) أي الثانية (قوله أي والغيت) لعل الاول طلب الغيت فليتأمل بصري وقال المحشي عبد الله باقشر الظاهر بل المعين الغيت لانه المتأخر على ما عليه القيل والالو كان طلبه لكان متقدما ومقرنااه وياتي عن سمي ما يوافقه لكن برده قول الشارح الآتي الحامل عليها الطلب الغيت المفيد ان المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة مقدمة لقوله (قوله ويربان القحط الخ) ويرد ايضا بانه لو سلم بالسبب طلب الغيت لان نفسه والطلب قطعاً غير متأخر قاله سمي وتقدم ما يرد (قوله فالاول) أي القحط (قوله اولي) أي من اناطته بالغيت وطلبه (قوله حرمتها) أي حرمة صلاة الاستسقاء وقت الكراهة (قوله جواز سنة الوضوء) أي جواز التعيين بها ونيها لا في جواز فعلها (قوله ويربان معنى كونه الخ) اقول ووضح منه ان يقال ان الوضوء باعتبار الوجود الخارجي سبب للصلاة وباعتبار الوجود الذهني مسبب عنها نظير ما قرره في العلة الغائية (قوله وكونها الخ) بالجر عطف على كونه الخ (قوله وواضح) خر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كقرف (قوله والمعاداة) أي بطهارة مام وبجماع (قوله لتيمم الخ) أي لما فعل بتيمم وانقر اذ قال الرشيدي ونظر ما وجه كون المعاداة تماسيه مقارنة مع ان السبب فيها وجود الماء مثلا ه واجيب بانه ليس السبب لسن الاعادة وجود الماء بل كونها بوضوء أو نحوه وهو مقارن لها جز ما ي باعتبار الدوام (قوله فصعد الخطيب الخ) أي لولى في حرم مكة برماوى (قوله فيحتمل القياس) أي لما هنا على ما هنا كسمي أي قياس من دخل المسجد في وقت الكراهة او شرع في صلاة قبله على من دخل حال الخطبة او شرع في صلاة قبلها ثم صعد الخطيب في الانقصار على ركعتين (قوله القياس في الاول) أي فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعا مثلا سم (قوله مطلقا) أي سواء كانت ذات سبب ام لاو (قوله ثم) أي في الدخول حال الخطبة (قوله ولا سبب الخ عطف) على مطلقا (قوله هنا) أي في الدخول وقت الكراهة (قوله لا في الثانية) وهي ما اذا شرع في نفل لا سبب لها ودخل في اثنا عشر وقت الكراهة (قوله لا يفتقر الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عددا مخصوصا فهل يصلي ماشاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ونظر الثاني وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلا فقل بتمامها ويقتصر عليها في نظر ولا يبعد ان الامر كذلك سم قول المتن (ولا في حرم مكة) عن أي ذكر قال وقد صعد على درجة الكعبة من عرفى فقد عرفى ومن لم يعرفى فانا جند سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة الا بمكة

محرز قوله السابق من حيث كونه مكرها (قوله ويربان القحط الخ) يراد ايضا بانه لو سلم بالسبب طلب الغيت لان نفسه والطلب قطعاً غير متأخر (قوله فيحتمل القياس) أي لما هنا على ما هناك (قوله يتجه القياس في الاول) أي فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعا مثلا (قوله لا يفتقر في الدوام الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عددا مخصوصا فهل يصلي ماشاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثاني وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلا فهل بتمامها ويقتصر عليها في نظر ولا يبعد

في الثانية ان سببها متقدم وغيره انه مقارن وقيل تحرم لان سببها متأخر أي وهو الغيت ويربان القحط هو الحامل عليها لطلب الغيت فالاول هو السبب الاصل فكانت اناطة الحكم به اولى قبل وقوع في المجموع حرمتها وهو سبق قلم انتهى وليس في محله بل الذي فيه حلها ونازع الغزالي في جواز سنة الوضوء بانه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستجالت نيته بان يضفيها اليه ويربان معنى كونه سببا لانه سبب للندب صلاة مخصوصة عقبه لاطلاق الصلاة وكونها سببه ان مشروعيته لاجل الصلاة من حيث هي صلاة وواضح فرقان ما بين المقامين فبطلت الاستحالة التي ذكرها والمعاداة لتيمم او انفراد لا يكون سببها الامقارنا لاستحالة وجود سبب لها قبل الوقت وكذا العيد والضحى بناء على دخول وقتها بالطول وياتي في التحية حال الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الانقصار على ركعتين فيحتمل الفرقان ذلك لانظلا لستواء ذات السبب وغيرها ثم لاهنا والذي يتجه القياس في الاول يجمع ان كلام

يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة عليها كانشاء صلاة اخرى مطلقا ثم ولا سبب لها هنا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من رواه ابن المظني ثم دخل وقت الاكرهت ولم يخرج بعد الضحى لم يلزمه الانقصار على ركعتين بدخوله لا يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء (والا صلاة في بقعة من بقاع حرم مكة) المسجد وغير ما حرم صيده (على الصحيح) للحديث الصحيح بان عينا منعتهم لا تمنعوا احدا

رواه أحمد وروى في المشكاة ونقل السوطي في الجامع تخريجهم عن أحمد وابن خزيمة وإني نعيم في الحلية والدارقطني والطبراني في الاوسط والبيهقي في السنن كلهم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بصري وفي الكردى نحوه (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد يجزئ (قوله قال الحاملي الخ) اعتمده الاسني والنهابة والمعنى (قوله) والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هاسم (قوله من خلاف من حرمه) كالكوفي حنيفة يجزئ (قوله هو مخالف الخ) اى فلا يسن الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلى صريحا أى) ولذا حمله مقابل الصحيح على ركعتي الطواف (قوله وبها يصفى الخلاف) زاد في شرح بافضل ويتجه ان الصلاة ثم ليست خلاف الاولى اه وقال الكردى عليه والذي جرى عليه شيخ الاسلام والحطيب والجمال الرملي وغيرهم انها خلاف الاولى وحكاها الاذرعى عن النسخ اه

(فصل فيمن تلتزمه الصلاة) (قوله وتوابعها) بالنصب عطف على قوله اذا الخ قول المتن (انما تجب الصلاة الخ) (فرع) لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها وصورة انه يشبهه صغير ان مسلم وكافر ثم يبلغا ويستمر الاشتباه فان المسلم منها بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها لانه لم يعلم عنه مره سم على المنهج اقول فلو اسلموا سلم احدهما فظاهر انه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ الى الاسلام اذ اذا قالوه فيها الشك بعد خروج وقت الصلاة هل عليه ام لا من عدم وجوب القضاء بل هذا فرد من ذلك ويبغى ان يسن له القضاء ولوما تافى الصورة الثانية معا ومرت باصلي علمهما بتعلق النية ويفرق بينهما وبين صغار المماليك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال ان يكون السابى لهم كافرا يتحقق اسلام احدهما هنا فاشبهاهما لو اخطأ مسلم ميت بكافر ميت عشرين حذفت (قوله السابقة الخ) اى قال للعهد سم على حج اه ع ش وقال السيد البصري قد يقال بقاء الصلاة على اطلاقها اقل تكلفا وافيد لشموله صلاة الجنائزة اه قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق اعنى اصم اخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة نهاية قال ع ش مفهوما اخرس ليس بمرد لان النطق بمجرد اه لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع فعمل التقييد بالآخرس لانه لازم للصمم الخلق وخرج بقوله خلق الخ ما لو طرأ عليه ذلك بعد التمييز فان كان عرف الاحكام قبل طرؤ ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فيعبر كلسانه ولها تارة بالقرعة بحسب الامكان اه عبارة شيخنا ويزاد عليها شيان الاول نلامة الحواس فلا تجب على من خلق اعنى اصم ولو ناطقا وكذا من طرأ له ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلوردت حواسه لم يجب عليه القضاء الثاني بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان نشاقا شامقا جبل فلو بلغته بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي لانه كان غير مكلف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء لانه مقصر في ترك ما حقه ان يعلم في الجملة فتحصل ان شرائط الوجوب ستة اه بأذن تصرف وكذا مال السيد البصري وع ش على ما قاله الرملي من عدم وجوب القضاء وكذا الاجمورى عبارة قاله سم يجب على الثاني دون الاول اه قال بعض مشايخنا الفرق وجود الاهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الاخر اه قلت هذا الفرق فيه شئ من اذن لم تبلغه الدعوة كافر او في حكمه ولاخر سم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه (قوله ولو لم يلمض) الى قوله اى الجع في النهاية والمعنى الا قوله لان الى بل (قوله فدخل المرتد) هذا جاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة سم على المنهج قلت قرينته قول المصنف الامرا تدعش وبصري لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة مجازه وجوز به بضم يجزئ (قوله لا كافر اصلي الخ) لا يقال لاحاجة الى ذكر هذه المحترزات فانها تاتي في قول المصنف ولا تضاعف على الكافر الخ لا تناوول ما ياتي في القضاء وما هنا في عدم الوجوب وما مختلفان ع ش عبارة الجبيري قد يقال يغني عنه قول المتن ولا تضاعف الخ لانه يلزم من نفي القضاء في الوجوب واجيب بان قصد اخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن يغني عنه اه (قوله)

أن الامر كذلك (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذرهما (فصل) (قوله السابقة) اى قال للعهد

طاف بهذا البيت وصلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار ولزيادة فصلها ثم فلا يحرم من استكثارها المقيم به ولأن الطواف صلاة بالنص واتفقوا على جوازه فالصلاة مثله قال الحاملي والاولى عدم الفعل خروجا من خلاف من حرمه انتهى لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لانا نقول ليس قوله وصلى صريحا في إرادة ما يشمل سنة الطواف وغيره وإن كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تمنعوا أجداصي من غير ذكر الطواف وبها يصفى الخلاف (فصل) فيمن تلتزمه الصلاة أدا وقضاء وتوابعها (انما تجب الصلاة) السابقة وهي الخمس (على كل مسلم) ولو فيها مضى فدخل المرتد (بالعاقل) ذكر أو أنثى أو خنثى (ظاهر) لا كافر أصلي بالنسبة

للمطالبة بها في الدنيا لأن
الذي لا يطالب بشئ وغيره
يطالب بالاسلام أو بذل
الجزية بل للعقاب عليها
كسائر الفروع أي المجموع
عليها كما هو ظاهر في
الآخرة لتسكنه منها
بالاسلام ولص لم تكن من
المصلين الذين لا يؤتون
الزكاة ولا صي ويجنون
ومضى عليه وسكران بلا
تعمد لعدم تسكينهم
ووجوبها على متعد بنحو
جنونه عند من غير به
وجوب انعقاد سبب لوجوب
القضاء عليه ولا حائض
ونفسا وإن استعجلنا ذلك
بدوا لهما مكلفان
بتركها قيل إن حمل عدم
الوجوب على ازداد من
ذكره على عدم الائتم بالترك
وعدم الطلب في الدنيا ورد
الكافر أو على الأول ورد
أيضا وعلى الثاني ورد غيره
عن ذكر انتهى وليس
بمديد لأن الوجوب حيث
أطلق إنما ينصرف لمدلوله
الشرعي وهو هنا كذلك
ثبوتا وابتغاء فإيه أن
في الكافر تفصيلا والقاعدة
أن المفهوم إذا كان فيه
تفصيل لا يرد

للمطالبة (الخ) أي تناول لإلزام مطالب من جهة الشرع ولهذا عاقب بشدي (قوله) لا يطالب بشئ (الخ) أي
منا وإلزام مطالب شرعا إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها وهو ع (قوله وغيره) أي غير
الذي (قوله) أي المجمع عليها (الخ) أي كالعقاب عليه ع قال السيد البصري لم يظهر وجه التقييد به أي بالمجمع عليها
التنبيذ والبيع بالتعاطي فلا يعاقب عليه ع قال السيد البصري لم يظهر وجه التقييد به أي بالمجمع عليها
فينبغي أن يكون مثله المختلف فيه إذا وافق طرف الإيجاب في المأمور والتعزيم في المنهي حكم الله تعالى
بحسب نفس الأمر فالحاصل أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الأمر سواء أجمع
عليها أو اختلف فيها إذ لا شبهة بخلاف المخطئ ومقلده ثم رابث عبارة تحقيق النوى مخاطب بالفروع
كصلاة وزكاة وصوم وحج وغزو ونحر وحرمان زنا ووراء انتهت وفي الانقضاء على هذه الأمثلة اعتبار بالتنقيذ
لأشياء جعلت للتقيد كما جرى عليه المحشى في الآيات والشروح والورقات اه (قوله في الآخرة) متعلق
بالعقاب (قوله) وجوبها مبتدا خبره قوله وجوب انعقاد الخ حاصله أن من عر بكون الصلاة واجبة
عليه أراد أنه لا يفقد له سبب وجوب القضاء عليه لأنه يجب عليه حيث لا اداء لأنه لا يصلح كرى (قوله)
ينحو جنونه) أي كسكره وانغمائه سم (قوله) وجوب انعقاد سبب) أي وجوب سببه انعقاد السبب وهو
دخول الوقت أي لا وجوب اداء وفيه أن انعقاد السبب موجود في غير المتعدي مع أنه لا قضاء عليه فالأولى
التعليل بأنه بتعديه صار في حكم المكلف فكانه مخاطب بأدائها فوجب القضاء نظر ذلك تأمل حللي واجب
بأن المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التلغيز لا يرد غير المتعدي اه يجزى (قوله) أي وجوب سببه
انعقاد (الخ) الأولى أي وجوب ريد به انعقاد سببه (قوله) لوجوب القضاء (الخ) علة لا انعقاد سبب لوجوب
على المتعدي بنحو جنون كأيضه صنيع شرح المنهج وشرح جميع الجوامع وقضية ما مر عن الكرى أنه
صلة سبب (قوله قيل) إلى قوله لأن إسقاطها في النهاية لإلزامه لا تقتصر إلى لكونه (قوله قيل الخ) لعل
الأوجه في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره الذي
هو توجه المطالبة في الدنيا وحيث يتضح انتفاؤه عن الازداد بانتفاء جزائه أو احدهما سم على حج اه
رشيدى وقوله بانتفاء جزائه أي كالمجنون والحائض وقوله أو احدهما كالكافر فإنه يطالب بها من جهة
الشارع ولا يطالب بها من الوصي يطالب بها من وليه لأن الشارع يجزى (قوله) على ازداد (الخ) متعلق
بعدم الوجوب (قوله) ورد الكافر) أي لأنه اثم بالترك سم (قوله) أو على الأول) أي عدم الائتم بالترك
عش (قوله) ورد الخ) أي الكافر لذلك سم (قوله) أو على الثاني) أي عدم الطلب في الدنيا ع (قوله)
ورد غيره) أي لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وفيه كالصبي سم (قوله) لمدلوله الشرعي) أي الطلب الجازم
رشيدى (قوله) أن في الكافر تفصيلا) وهو أنه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب باعتبار وجوب القضاء

(قوله) لا يطالب بشئ) ينفى أن المراد لا يطالب مناول لإلزام مطالب شرعا إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى
للعقاب عليها تأمل (قوله) ينحو جنونه) أي كسكره وانغمائه (قوله) قيل الخ) لعل الأوجه في جواب هذا
القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع اثره الذي هو توجه المطالبة في
الدنيا وحيث يتضح انتفاؤه عن الازداد بانتفاء جزائه أو احدهما (قوله) ورد الكافر) أي لأنه اثم
بالترك وقوله ورد الكافر لذلك (قوله) ورد غيره) أي لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وفيه كالصبي
(قوله) تفصيلا) يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فإنه إن أراد به التفصيل بين المرتد وغيره ففيه امران
أحدهما أنه ادخل المرتد في المسلم حيث قال ولو فإمضى الخ فلا يدخل حيث في ازداد من ذكر
والثاني أن الوجوب بمدلوله الشرعي وهو الطلب طلبا جازما ثابت في حق المرتد وغيره من الكفار
ضرور قان الجميع مكلفون بفروع الشريعة واما المطالبة مناهم بذلك أو عدمها فامر آخر خارج عن
معنى الوجوب وإن أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الأول ثابت في حق الكافر دون
الثاني ففيه أن كلا منهما خارج عن مدلول الوجوب شرعا الثابت في حق الكافر لما تقرروا أن أريد

وعدمه جعله قسمين الاصل قسم والمراد قسم وان كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهذا بحاج عما اعترض به سم على حج ع ش (قوله) وصوابه ورد الصبي (اي لانها لا تطلب من غير الصبي) ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن التبعيض سم (قوله) ورد الصبي (اي لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه وشيدى وتقدم عن سم منله) بذلك يتدفع قول البصري لا يخفى ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فلي تأمل قول المعتز ورد غيره وقول الشارح صوابه ورد الصبي اه (قوله) (اذا اسلم) الى قوله ونظر في المعنى إلا قوله لا تقصار الى لكونه قول المتن (ولا قضاء على الكافر) (اي كغيرهما من العبادات ولو قضاها لم تعتد نهاية ونقل سم عن افتاء السيوطي صحته وقال الشكردي وهو اى الانعقاد التحقيق ان شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكذا لا يجب انصافا ولا يسئل بل لا يعتد على معتمد الرمي وجزم غيره بالانعقاد واستوجه سم وعلى الاول ليفرق بينه وبين الحائض والنفساء بانهما اهل للعبادة في الجملة اه (قوله) ترغيبا له في الاسلام) ولو اسلم أتيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلوة عتق قاله في المجموع نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم ولو اسلم الخ فمعه انه لم يسلم لا يثاب على شيء منها في الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعوضه عنها في الدنيا ما لا أو ولد أو غيرهما وفي البصري مثله (قوله) (المرتد) وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر بل حكمه حكم الكافر الاصل فلا يجب عليه الصلاة ادا ولا قضاء اذا اسلم شيخنا وع ش (قوله) (بالجر) (اي على البذل) نهاية (قوله) (أو لكونه) (الانصح) (اي على مذهب البصريين من ان الكلام المستثنى منه اذا كان تاما غير غير موجب كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فلا يرجع اتباع المستثنى المستثنى منه ويجوز النصب معني ونهاية (قوله) حتى زمن جنونه (اي الخالي من الحيض ونحوه ع ش ولو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط القضاء من حيث لا نه من حيث لا يجوز من سم قوله وسقط القضاء من حيث لا يذى حيث لم يكن متعديا شيخنا (قوله) (مخلاف زمن حيضها ونفاسها) (اي الواقعين في ردتها سم) (قوله) (ما يخالفه) (اي من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون نهاية ومعنى (قوله) وهو سبق قلم) أجاب عنه بعضهم بأن المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا الى من نسبت إلى السوء يجزى وشيخنا (قوله) (لان الخ) لتعليل لقوله (مخلاف زمن حيضها) الخ بيان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو الجنون (قوله) (اسقاطا عنها) (اي اسقاط الصلاة عن نحو الحائض سم) (قوله) (عزيمة) (اي لانها انتقلت من

فقط ابراده على ان قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي (ولا قضاء على الكافر) (اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام) وقوله تعالى قل للذين كفروا ان يتوبوا يغفر لهم ما قد ساء (ولا المرتد) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لا تقصير ضبط المصنف عليه أو لكونه الانصح فيلزمه قضاء ما فاته زمن الردي زمن جنونه او إغماؤه أو سكره فيها ولو بلا تعدن فليظا عليه بخلاف زمن حيضها ونفاسها ووقع في المجموع ما يخالفه وهو سبق قلم لان اسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها الردة

التفصيل في الاثم لم يصح لانه اثم مطلقا دائما (قوله) (فقط ابراده) بينا أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل الايراد (قوله) (وصوابه) (ورد الصبي) (اي لانها لا تطلب من غير الصبي) ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن التبعيض (قوله) (ولا قضاء على الكافر) في فتاوى السيوطي مسألة الكافر إذا اسلم واراد ان يقضى ما فات في زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل لذلك وهل ثبت ان احدا من الصعبة فعل ذلك حين اسلم الجواب نعم لذلك وذلك ما خذ من كلام الاصحاب اجمالا وتفصيلا ثم اطال جدقا بيان ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة وقرئ بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عن غيب وبسبب ليست متعدي به والقضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو متعدي به واسقاط الصلاة عنه من باب الرخصة مع قول الاكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة اه لكن في شرح مر الجزم بعدم الانعقاد وجه في درسه بان قضاءه لا يطلب وجوبا ولا ند بالانه يتغير هو الاصل فلم يطلب ان لا يعتد (قوله) (ترغيبا له في الاسلام) قضية هذه العلة ان لا يجب ولا يسئل وهل يصح نظر لانه كان مخاطبا في الجملة او لا لانه بعد الاسلام غير مطلوب مطلقا على ما تقرر والعبادة اذا لم تطلب الاصل ان لا تصح فيه نظر وعلى الثاني فيفارق صحة قضاء الحائض بناء على صحته على قول كراهته بانها من اهل خطاب في الجملة (قوله) (حتى زمن جنونه) (لو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط القضاء من حيث لا نه من حيث لا يجوز سم) (قوله) (حيضها ونفاسها) (اي الواقعين في ردتها سم) (قوله) (عنها) (اي

وجوب الفعل الى وجوب الترك ولا يشكل بكون اكل المضطر البينة رخصة مع أنه انتقل من وجوب ترك الاكل الى وجوب فعله لان الاكل وان كان واجبا تميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا تميل اليه النفس غالبا قال شيخنا وفي البجيرى يعدد كرنحوه عن غش ما فيه والحق ان الحائض والنفساء انتقلنا الى سهولة تخيئته فوجه كونه من جهة الحكم تغير في حقهما العذر مانع من الفعل وشرط العذر الماخوذ في تعريف الرخصة ان لا يكون مانعا من الفعل كما يستفاد كل ذلك من المحلى على جمع الجوامع اه (قوله وعنه) اى واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) اى لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك شيخنا وقال البجيرى المراد بالي رخصة في حق المجنون اى ونحو معناها اللغوى وهو السهولة لانه ليس مخاطبا بترك الصلاة من جنونه اه (قوله ونظر فيه) في لزوم القضاء على المجنون المرتد (قوله لم يصح الخ) يفيد ان كلامه في جنون لا تعدى ولكن قول الشارح ولو بلا تعدى يقتضى فرض الكلام في الاعم فقيه ما فيه سم (قوله) اى للسافر سفر قصر (قوله وجوابه ما تقرر الخ) فيه شبه مصادرة وبقدير تسليم انها موجبة للقضاء في زمن الجنون فيه تقديم المقتضى على المانع قالوا وان يقتصر على اى ما قاله الامام هو القياس لكن خرجنا عنه لفظ الرد فكان وجودهما ناعما من التخفيف وان لم تكن المعصية في السبب المبيح بصري وفى سم نحوه (قوله مقارنة للجنون الخ) لعل الاولى سابقة على الجنون لجعل تابعا لها بخلاف المعصية في السفر فانها بالعكس فجعلت تابعا له (قوله لها) اى الردة (قوله ومنع المجنون الخ) ان عم منه قوى السؤال وان خص بغير التعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر سم (قوله عليه لاجلها) اى على ارد المجنون لاجل الردة (قوله واوجب السكر) اى تعدد ثم قوة عبارته تدل على ان كلامه في سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذى ذكره صالحان للمتصل بها ايضا سم (قوله الاول) اى القضاء وقوله الثانى اى صحة الاقرار وقوله مع انها اى الردة وقوله منه اى السكر (قوله ولا قضاء على الصبي الخ) اى وجوبا نعم يندب قضاء ما فاته زمن التمييز دون ما قبله فلا يتعدى قضاء وشيخنا وبجيرى وفى السكر دى عن الشورى عن اى يعاب منه (قوله زمن الخ) متعلق لغائه (قوله بعد الخ) متعلق بالقضاء (قوله مع التهديد) اى حيث احتيج اليه سم وع شراى كان يقول له صل ولا اضربك شيخنا (قوله فلا يكفي مجرد الامر) اى حيث لم يقدم عبارة السيد البصرى يبين ان يكون محله اذا علم عدم جدواه وهل يكفي الامر مرة واحدة او يعيد لكل صلاة او

الحائض (قوله وعند رخصة) اى واسقاطها عنه اى عن المجنون او المعنى عليه والسكر ان المفهوم من قوله حتى من جنونه الخ وقوله ولو بلا تعدى يفيد دخول غير التعدى لانه غير ساقط عنه فليتامل (قوله لم يصح) يفيد ان كلامه في جنون لا تعدى ولكن قول الشارح ولو بلا تعدى يقتضى فرض الكلام في الاعم فقيه ما فيه (قوله مقارنة للجنون) قد يقال غايته اجتماعه مع من مانع فلم يقدم الاول لان يقال اقوته باقتضائه التخليط او بتقدمه إلا أنه قد يدعى هذا ما لو شرع في السفر بعد تائبه بالمعصية ويحاج بالفرق بما علم من الاول (قوله بخلاف السفر) قد يقال الفرق غير موجبه لان حاصل النظر ان مقارنة المعصية للسفر كالمتمنع ترتب مقتضاها عليه وهو جواز اثره فلا كان مقارنة الردة للجنون كذلك اى غير مانعة من ترتب اثره وهو سقوط القضاء عليه وحاصله لم جعلتم مقارنة الردة وترادون مقارنة المعصية للسفر وظاهر ان هذا لا يتدفع بدوى ان المعصية المقارنة للسفر غير مانعة للقصر اى غير مانعة من ترتب اثر السفر عليه كما هو حاصل هذا الفرق ويحاج بأن المراد الفرق بأن الردة تنافى التخفيف (فرع) الوجه فبين لم تبلغه الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ما فاته قبل بلوغها وبين خلق اعنى اصم اخر شراى انه غير مكلف وان لو ردت له حواسه لم يجب قضاء ما فاته قبل الرد (قوله ومنع المجنون) ان عم منه قوى السؤال وان خص بغير التعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر (قوله واوجب السكر) اى تعدد ثم قوة عبارته تدل على ان كلامه في سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذى ذكره صالحان للمتصل بها ايضا (قوله مع التهديد) اى حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها إذ ليس المرتد من أهلها ونظر فيه الامام بأنه لم يصح بالجنون فمقارنة الردة له كقارنة المعصية في السفر له وجوابه ما تقرر ان الردة الموجبة للقضاء مقارنة للجنون لم يؤثر فيها تخفيف عليه بخلاف السفر فانه لم يقرن به مانع للقصر أصلا فان قلت لم وجب القضاء مع الجنون المقارن لها تغلظا ومنع الجنون صحة اقراره فلم ينظر للتغليظ عليه لاجلها وأوجب السكر الاول ولم يمنع الثاني تغلظا لهما مع انها أحسن منه قلت لانا ليس فيها جناية إلا على حقوق الله تعالى فاقضت التغليظ فيها بحسب وهو فيه جناية على الحقيقين فاقضى التغليظ عليه فيها فتأمله (ولا) قضاء على (الصبي) الذكر والاثني لما فاته من صباه بعد بلوغه لعدم تسليفيه (ويؤمر) مع التهديد فلا يكفي مجرد الامر

عندئذ عدم الامتنال بالاول محل تأمل ولعل الثالث اقرب اه **(قوله)** اى يجب على كل الخ قال فى شرح العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولا لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب اه وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظرو ويستبعد جريانه **(تنبيه)** اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب الآتى الا ان يكون باعتبار الاكد وقال مر ان ما ذكره يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير اه **(قوله)** وان علا قال فى شرح العباب ولومن قبل الام كما قاله التاج السبكي سم كلام الشارح هنا ايضا مفيدله **(قوله)** ان الوجوب عليهم على الكفاية جزم به شيخنا والبجيرى **(قوله)** ثم الوصى الخ عبارة النهاية والمعنى والامر والضرب واجبان على الولي ابا كان او جد او وصيا وقيا والملتقطو مالك الرقيق فى معنى الاب كما فى المهابت وكذا المودع والمستعير كما افاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والامام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له اه **(قوله)** نحو ملتقط الخ اى كالوقوف عليه شيخنا **(قوله)** وكذا الخ يقتضى ان كل ائمة ذكر فى مرتبة الوصى والقيم وهو محل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد يقتضى ايضا ان كلام من الابوين مقدم على مالك الفن وهو ايضا محل تأمل ويصرى **(قوله)** واقرب الاولياء انظر ما المراد بالاولياء فى شرح العباب عبارة السمعى فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه اى من قول السمعى ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولومع وجود اب علم منه ترك ذلك ويظهر ان المراد بهم اى المسلمين صلحاء تلك القرية التى هو بها دون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه وان المراد بالاولياء اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان المراد بهم جميع الاقارب وان لم يوافق النكاح دليل ما مر فى اب الام وهذا هو الاقرب انتهى سم بخذف **(قوله)** فصلحاء المسلمين قد يقال ان كان المراد بالصالح من له اهلية التعليم والامر فواضح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجملة فكان

اى يجب على كل من ابويه
وان علا ويظهر ان الوجوب
عليهما على الكفاية فيسقط
بفعل احدهما حصول
المقصود به ثم الوصى او
التقسيم وكذا نحو ملتقط
وما لك فن ومستعير ووديع
واقرب الاولياء فالامام
فصلحاء المسلمين

احتج به وقوله فلا يكفى مجرد الامر اى حيث لم يفقد **(قوله)** اى يجب على كل من ابويه قال فى شرح العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولا لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب انتهى وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظرو ويستبعد جريانه **(تنبيه)** اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب السابق فى قوله ثم الوصى الخ وقوله فالامام فصلحاء المسلمين وما ياتى عن العباب وشرحه ان الزوج بعد الابوين وقبل بقية الاولياء الا ان يكون باعتبار الاكد فليتنامل وقال مر ان ما ذكره يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير انتهى **(قوله)** وان علا قال فى شرح العباب ولومن قبل الام كما قاله الشيخ السبكي **(قوله)** واقرب الاولياء انظر ما المراد بالاولياء هل نحو الوصى والقيم والقاضى وعبارة العباب وكذا المسلمون فيمن لا ولي له وفى شرحه بعد ان بين ان هذا منقول عن السمعى ما نصه وعبارة تعالى السمعى فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهى ويؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك ان يكون الصبي يبلد ليس فيها امام ولا قاض ونحوهما او يعرضون عنهم ويظهر ان المراد بهم صلحاء تلك القرية التى هو بها دون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه انتهى ثم بعد قول العباب والزوج فى حق الزوجة بعد الابوين وقبل الاولياء قال ويؤخذ من قول السمعى السابق فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام ويحتمل ان

الى معرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويترك فيها العام والخاص منها

الاصلح اسقاط الصلحا ثم رابت غير لم تعرض لهذا التقيد بصري (فمين لا اصل له) لاحاجة الى افراد هذا بالذكر لان قوله لم يتركه الوصي او القيم ليس الا فمين لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة ويترك عقب قوله او القيم فالامام سمح وقوله هذه المسئلة اي قوله ولو كذا نحو منقطع الخ وقوله ويترك لعل مراده ويتركها اي هذه المسئلة (قوله اعله الخ) فاعل يجب (قوله ويترك الخ) فديال على ذلك اذا علم من حال الصغير انه متاهل لفهم هذه الامور ولا فجرد التمييز بالمعنى الذي قرره لا يحصل معه هذا التأهل غالبا بصري (قوله لا ينصرف الامر) اي وجوب التعليم (قوله حيث ذكروا) اي حين ذكرهما فكان الانسب تقديمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) ينصرف على قوله لكن لا ينصرف الخ (قوله ثم ذكرك) اي البعث بمكة والدفن بالمدينة (قوله وان محمد الذي الخ) عطف على النبوة (قوله بان زعم كونهما سد الخ) بل نقل في الشفا من غير صفته صلى الله عليه وسلم كان قال كان اسودا موضع كان قال لم يكن تباهما ككفر ايضا وقوله لثلاثين اعلم ان قد يقال ما لم يعلم فتلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فاني بكفر بزعم اصدا المذموم الذي وجدناه في التامل نعم قد وجدنا اصل ايجاب تعليمها بالخصوص انها اكد الشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) عطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) اي قوله ولو سنة في المعنى والى قوله وفيه في النهاية (قوله ولو قضاء) اي لما قلنا بعد السبع وخمسة عشر (قوله عن المحرمات) ينبغي والمكروهات الظاهرة بصري (قوله وبساتير الشرائع) كحضور الجاعات والصوم اطاقها نهاية (قوله اي عقب) الى قوله وانما لم يجب في المعنى (قوله بان ياكل ويشرب الخ) ويختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الحسن بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين يحفظ القرآن وناظر فيه عند الخلقة في زمن ابن حنيفة فرضي الله تعالى عنه وقد لا يحصل الا مع العشر شرح بافضل وقوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعي كرى (قوله وفيه) اي تفسير التمييز بما ذكره عرش (قوله وانما لم يجب امره بترك الخ) لكن يسن امره حيث ذكروا وشيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجهان المراد انه لو تركها وتوقف فعلمها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل التارك فليتامل سم على حجة امره عرش وقوله من غير سبق الخ اي او معه لكن لم يتوقف فعلمها على الضرب بل كفي فيه بمجرد الامر انيا (قوله ضرب باغير مبرح) اي او ترك خلافا لما نقل عن ابن مبرح من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات عرش عبارة شيخنا قال بعضهم لا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا الملم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتد ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يفد الامر بمرح تركه على المعتد خلافا للقبني ولو تالف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة اه عذف وفي البيهقي من نحوه (قوله وجوبا) اعتمد شيخنا وكذا عرش ثم قال محل وجوب الضرب ما لم يترك عليه به وبغضائه فان ترك عليه ذلك تركه اه (قوله عن ذكر) اي الولي ابا كان او جد او نحوهما من مربيها كالوصي والقيم وغيرهما عبارة عرش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولي له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو مع وجود الولي حيث لم يقم به اه (قوله اي على تركها) الى قوله ولو لم ينفذ النهاية والمعنى (قوله او ترك شرط الخ) وفي محبة المكتوبات من الطفل قاعدا وجها ورجح بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويحرج بان في المعادة معنى ونهاية قال عرش وهو المعتداه (قوله او بشئ من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا اقتصروا عليه وما كان وجهه ان انكار احدهما كافر لكن لا ينصرف الامر فيهما وحيث فلا بد ان يذكر له من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة بما يميزه ولو بوجه ثم ذكرك واما مجرد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان النبوة والرسالة وان محمد الذي هو من قریش و اسم ابيه كذا واه كذا وبعث بمكة ودفن بكذا بنى الله ورسوله الى الخلق كافة ويتعين ايضا ذكر لونه لتعريفهم بان زعم كونه اسود ككفر والمراد لثلاثين اعلم ان قد يقال ما لم يعلم فتلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فاني بكفر بزعم اصدا المذموم الذي وجدناه في التامل نعم قد وجدنا اصل ايجاب تعليمها بالخصوص انها اكد الشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) عطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) اي قوله ولو سنة في المعنى والى قوله وفيه في النهاية (قوله ولو قضاء) اي لما قلنا بعد السبع وخمسة عشر (قوله عن المحرمات) ينبغي والمكروهات الظاهرة بصري (قوله وبساتير الشرائع) كحضور الجاعات والصوم اطاقها نهاية (قوله اي عقب) الى قوله وانما لم يجب في المعنى (قوله بان ياكل ويشرب الخ) ويختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الحسن بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين يحفظ القرآن وناظر فيه عند الخلقة في زمن ابن حنيفة فرضي الله تعالى عنه وقد لا يحصل الا مع العشر شرح بافضل وقوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعي كرى (قوله وفيه) اي تفسير التمييز بما ذكره عرش (قوله وانما لم يجب امره بترك الخ) لكن يسن امره حيث ذكروا وشيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجهان المراد انه لو تركها وتوقف فعلمها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل التارك فليتامل سم على حجة امره عرش وقوله من غير سبق الخ اي او معه لكن لم يتوقف فعلمها على الضرب بل كفي فيه بمجرد الامر انيا (قوله ضرب باغير مبرح) اي او ترك خلافا لما نقل عن ابن مبرح من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات عرش عبارة شيخنا قال بعضهم لا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا الملم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتد ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يفد الامر بمرح تركه على المعتد خلافا للقبني ولو تالف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة اه عذف وفي البيهقي من نحوه (قوله وجوبا) اعتمد شيخنا وكذا عرش ثم قال محل وجوب الضرب ما لم يترك عليه به وبغضائه فان ترك عليه ذلك تركه اه (قوله عن ذكر) اي الولي ابا كان او جد او نحوهما من مربيها كالوصي والقيم وغيرهما عبارة عرش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولي له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو مع وجود الولي حيث لم يقم به اه (قوله اي على تركها) الى قوله ولو لم ينفذ النهاية والمعنى (قوله او ترك شرط الخ) وفي محبة المكتوبات من الطفل قاعدا وجها ورجح بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويحرج بان في المعادة معنى ونهاية قال عرش وهو المعتداه (قوله او بشئ من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

المراد بهم جميع الاقارب وان لم يوافق التكاح بدليل ما مر في الامور وهذا هو الاقرب انتهى (قوله فمين لا اصل له) لاحاجة الى افراد هذا بالذكر لان قوله لم يتركه الوصي او القيم ليس الا فمين لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة ويترك عقب قوله او القيم فالامام سمح وقوله هذه المسئلة اي قوله ولو كذا نحو منقطع الخ وقوله ويترك لعل مراده ويتركها اي هذه المسئلة (قوله اعله الخ) فاعل يجب (قوله ويترك الخ) فديال على ذلك اذا علم من حال الصغير انه متاهل لفهم هذه الامور ولا فجرد التمييز بالمعنى الذي قرره لا يحصل معه هذا التأهل غالبا بصري (قوله لا ينصرف الامر) اي وجوب التعليم (قوله حيث ذكروا) اي حين ذكرهما فكان الانسب تقديمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) ينصرف على قوله لكن لا ينصرف الخ (قوله ثم ذكرك) اي البعث بمكة والدفن بالمدينة (قوله وان محمد الذي الخ) عطف على النبوة (قوله بان زعم كونهما سد الخ) بل نقل في الشفا من غير صفته صلى الله عليه وسلم كان قال كان اسودا موضع كان قال لم يكن تباهما ككفر ايضا وقوله لثلاثين اعلم ان قد يقال ما لم يعلم فتلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فاني بكفر بزعم اصدا المذموم الذي وجدناه في التامل نعم قد وجدنا اصل ايجاب تعليمها بالخصوص انها اكد الشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) عطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) اي قوله ولو سنة في المعنى والى قوله وفيه في النهاية (قوله ولو قضاء) اي لما قلنا بعد السبع وخمسة عشر (قوله عن المحرمات) ينبغي والمكروهات الظاهرة بصري (قوله وبساتير الشرائع) كحضور الجاعات والصوم اطاقها نهاية (قوله اي عقب) الى قوله وانما لم يجب في المعنى (قوله بان ياكل ويشرب الخ) ويختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الحسن بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين يحفظ القرآن وناظر فيه عند الخلقة في زمن ابن حنيفة فرضي الله تعالى عنه وقد لا يحصل الا مع العشر شرح بافضل وقوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعي كرى (قوله وفيه) اي تفسير التمييز بما ذكره عرش (قوله وانما لم يجب امره بترك الخ) لكن يسن امره حيث ذكروا وشيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجهان المراد انه لو تركها وتوقف فعلمها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل التارك فليتامل سم على حجة امره عرش وقوله من غير سبق الخ اي او معه لكن لم يتوقف فعلمها على الضرب بل كفي فيه بمجرد الامر انيا (قوله ضرب باغير مبرح) اي او ترك خلافا لما نقل عن ابن مبرح من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات عرش عبارة شيخنا قال بعضهم لا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا الملم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتد ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يفد الامر بمرح تركه على المعتد خلافا للقبني ولو تالف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة اه عذف وفي البيهقي من نحوه (قوله وجوبا) اعتمد شيخنا وكذا عرش ثم قال محل وجوب الضرب ما لم يترك عليه به وبغضائه فان ترك عليه ذلك تركه اه (قوله عن ذكر) اي الولي ابا كان او جد او نحوهما من مربيها كالوصي والقيم وغيرهما عبارة عرش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولي له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو مع وجود الولي حيث لم يقم به اه (قوله اي على تركها) الى قوله ولو لم ينفذ النهاية والمعنى (قوله او ترك شرط الخ) وفي محبة المكتوبات من الطفل قاعدا وجها ورجح بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويحرج بان في المعادة معنى ونهاية قال عرش وهو المعتداه (قوله او بشئ من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

ترك

اذ اعرض بمينه من شمالة اي ما يعرضه مما ينفعه وانما لم يجب امره بتركها قبل السبع لندرت به (ويضرب ضربا)

غير مبرح وجوبا بمن ذكر (عليها) اي على تركها ولو قضاء او ترك شرط من شروطها او شئ من الشرائع الظاهرة

ترك نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه ذكر نحوه الزركشي اهـ مراتب الشارح في شرح العباد ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وان لم ينسب بعدو نظري كلام المهمات ونزع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اهـ بحذف واعتمد النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سمع عن الشارح مر اهـ واعتمد شيخنا البجيرى ما في شرح العباد (قوله) ولولم ينفذ الا المبرح) اقره ع وش جزم به شيخنا والبجيرى كامر (قوله) تركها) اى المبرح وغيره بصري وكردى (قوله) اى عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيمرى انه يضرب فى اثناءها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغى اعتباره لان ذلك مظنة البلوغ معنى ونهاية واعتمده ع وش والبجيرى وشيخنا ثم قالوا المراد بالانتهاء ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة اهـ (قوله) على المعتمد) خلافا لثنايو والمعنى كامر انفا (قوله) نعم بحث الاذرى (الخ) وهو صحيح نهاية قال ع وش وقال الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض انه يجب امره بها نظراً لظاهر الاسلام ومنه فى الخطيب على المنهاج اى ثمان كان مسلماً فى نفس الامر صحت صلاته ولو لا فلا وينبغى ان لا يصح الاقدام به (فرع ع) قال مر يجوز لمؤدب الاطفال الاتمام بمكاتيب الاتمام امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم اوصياء لان الحاكما اقره لتعليمهم كما ساطله على ذلك فثبت له هذه الولاية فى وقت التعلم ولانهم ضاعون فى هذا الوقت لغبية الرضى عنهم وقطع نظرهم عنهم فى هذا الوقت اهـ اقول يؤيد الجواز تايداً لظاهر ان المؤدب فى وقت التعليم لا يتقص عن المودع للرقق والمستعبر له اقول ايضا ينبغى ان يجوز مؤدب من سلمه اليه وليه الاحكام امره وضربه لانه قريب من المودع فى هذا الوقت سمع على المنهج اهـ ع وش قال شيخنا والبجيرى وللعلل الامر لا بالضرب الا باذن الولي اهـ (قوله) انما يمنع الوجوب (الخ) محل تأمل لانها على تقدير الكفر غير معقولة فاقى بنسب الامر بصلاة مشكوك فى انعقادها وعدم التدب هو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليتام بصري (قوله) ولا ينتهى) الى التنبيه فى النهاية الامانة عليه (قوله) ولا ينتهى (الخ) عبارة النهاية ثمان بالغ رشيداً انتفى ذلك عن الاولياء واسقيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي اهـ وفى سمع بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقضيته ان غير الاب من ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح انه كالأب اهـ قال ع وش ذلك انه اى صحيح قال ولا ينتهى وجوب ذنبك اى الامر والضرب على من ذكر الا يبلوغه رشيداً فقول له على من ذكر شامل لغير الاب من الوصى والقيم وغيرهما امر وهو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا ببلوغه رشيداً او هو هنام تنفك اهـ (قوله) رشيداً) اى بان يصلح دينه بان لا يفعل محر ما يبطل العدالة من كبيرة او اصرار على صغيرة اذا لم تغلب طاعاته على معاصيه ويصالح ماله بان لا يذير بان يضيقه باحتيال غبن فاحش كردى (قوله) واجرة تعليمه (ذلك) اى من صلاته صوم وغيرهما من سائر الشرائع ع وش (قوله) ثم ما من علت) ثم ثبت المال ثم اغنياء المسلمين بجيرى وشيخنا (قوله) كقرآن (الخ)

نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع اى فى قول الاصل يجب تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان فى معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه انه لا مضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي انتهى ثم رايت الشارح فى شرح العباد ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وان لم ينسب بعدو نظري كلام المهمات ونزع مر فى الضرب على السنن لان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى فاورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فاجاب بمنع انه سنة بل هو فرض كفاية وبانه حرفة والحرفة يضرب عليها (قوله) لا قبله على المعتمد فى الروض وكذا اى يضرب فى اثناء العاشرة (قوله) على من ذكر لا يبلوغه رشيداً) قضيته وجوب الضرب على الام ونحوها بعد بلوغه سفيهاً لكن فى شرح الروض عن المهمات ما يشعر بخلافه فليظن (قوله) رشيداً) قال فى شرح الروض عن المهمات فان بلغ سفيهاً فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي انتهى وقضيته ان غير الاب من ذكر

ولولم ينفذ الا المبرح تركها وفاقا لابن عبد السلام وخلافا لقول البليغى يفعل غير المبرح كالحد والفرق ظاهر وسيدكر الصوم فى باب (لعشر) اى عقب تمامها لا قبله على المعتمد للحديث الصحيح مروى بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربه عليها وفى رواية مروى الاولاد كهم حكمة ذلك التمرين عليها ليعتادها اذا بلغ واخر الضرب للعشر لانه عقوبة والعشر زمن احتمال البلوغ بالاحتلام مع كونه حينئذ يقوى ويحتمل غالباً نعم بحث الاذرى فى فن صغير لا يعرف اسلامه انه لا يؤمر بها اى وجوب الاحتمال ككفره ولا ينتهى عنها لعدم تحقق كفره والاوجه تدب امره ليالفها بعد البلوغ واحتمال كفره انما يمنع الوجوب فقط ولا ينتهى وجوب ذنبك على من ذكر لا يبلوغه رشيداً واجرة تعليمه ذلك كقرآن واداب ماله ثم على ابيه وان علا ثم ما من علت ومعنى وجوبها فى ماله كركاثة ونفقة مونه وبدل متلفه ثبوته

في ذمته ووجوب إخراجها من ماله عليه وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال لزمه إخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك (تنبيه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات ابوين أن وجوب مامر عليها فالزوج وقضيته وجوب ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الاسلام بن البرزى بتقديم الزاى نسبة لبزر الكتان وهو ظاهر لانه امر بمعروف ولكن لم يخش نشوزا أو أمارته وهذا أولى من اطلاق الزركشي التذب وقول غيره في الوجوب نظرا والجواز محتمل وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الاكثرين وعند غيرهم النظر المؤدى اليها ووجوبها قطعي وشرعي لاعقلى على الاصح ويلزم من كونه شرعيا توقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يتضح ما صرح به السمعي من أنها أول الواجبات مطلقا لا يقال هذا أيضا يتوقف على ذلك فجاء الدور لا تناقول

ثم ينبغي أن محل تعليمه القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجره حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبى اموالو كانت المصاحبة في تعليمه صنعة يتفق على نفسه منها ما احتاج اليه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له اذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لوليّه شغله بالقرآن ولا يتعلم العلم بل يشغله بما يديه وعليه منه مصلحة وإن كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجاسة نعم ما لا بد منه لصحة عيادته يجب تعليمه له ولو وليدا يصرف أجره التعاميم من ماله على ماسر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون ابيه فقيرا وعدمه بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي ع ش (قوله في ذمته) أى الصبي ع ش (قوله وجوب إخراجها الخ) عطف على ومعنى الخ ويحتمل على وأجره الخ (قوله فان بقيت) أى نحو الاجرة (قوله وهذا) الاشارة راجعة الى قوله ومعنى وجوبها الخ مع قوله وجوب إخراجها الخ (قوله فالزوج) أى فان فقدوا تركا لتعليم فعلى الزوج (قوله وقضيته) أى قضية كلام السمعاني (قوله ولو في الكبيرة الخ) خلافا لثنايه عبارة وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها إذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حق تعالى وفي فتاوى ابن البرزى انه يجب عليه أمرها بالصلاة وضربها عليها اه وافقه مر والبرزى وشيخنا فقالوا مثل العلم الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب إلا باذن الولي وإن كان له الضرب للنشوز اه قال ع ش قوله مر وليس للزوج الخ أى لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يخش نشوزا ولا أمارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزوج منهم وقوله مر ضرب زوجته أى بالبالغة العاقله اما الصغيرة فله ضربها اذا كانت قائدة الابوين سم على المنهج وقوله مر وفي فتاوى ابن البرزى الخ ضعيف اه (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا حتى الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم انه يردده لجواز أن يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان قد باوها بل قد يقال ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابوها حال غيبتها عنها لان الزوج حينئذ لا يتقصد مستعير الرقيق ووديعه بجامع ان لكل ولاية وسلطان ويجردان الرقيق مال لا يؤثرهنا سم (قوله ان لم يخش الخ) قال في شرح العباب بخلاف ما اذا خشى ذلك لما فيه من الضرر عليه اه سم (قوله وهذا) أى القول بالوجوب ان لم يخش نشوزا أو أمارته (قوله واول ما يلزم المكلف الخ) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا تتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله بتوضيح لك الحال وما فيه سم (قوله وعند غيرهم النظر الخ) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر والإلزام فليتأمل سم (قوله لاعقلى الخ) أى خلافا للعزلة وكثير من المتردية (قوله من كونه) أى الوجوب (قوله وهذا) أى يتوقف الوجوب على معرفة النبي ﷺ (قوله هذا أيضا متوقف على ذلك الخ) إن أراد أن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كان معرفة الله تعالى متوقفة على معرفة النبي فالمشبهه بمنوع لما تقدم ان المتوقف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لا نفس معرفته تعالى وإن أراد ان معرفة النبي متوقفة على وجوب

ليس كالاب في ذلك قضية عبارة الشارح أنه كالاب (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا حتى الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم انه يردده لجواز أن يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان قد باوها بل قد يقال بل ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابوها حال غيبتها عنها لان الزوج حينئذ لا يتقصد مستعير الرقيق ووديعه بجامع ان لكل ولاية وسلطان ويجردان الرقيق مال لا يؤثرهنا سم (قوله ان لم يخش نشوزا) قال في شرح العباب بخلاف ما لو خشى ذلك لما فيه من الضرر عليه انتهى (قوله واول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا يتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته وأن وجوب معرفته متوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله بتوضيح لك الحال وما فيه (قوله وعند غيرهم النظر المؤدى اليها) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب

لان الحثية بذلك الوجه مختلفة بالاغتبار مراً أول الكتاب إشارة لذلك (ولا قضاء (على شخص (ذى حيص) أو نفاس ولو فردة كاسر لإذ أظهر بل يحرم عليه كما مر أول الحيص (أو ذى جنون أو إغماء) أو سكر بل لا تعد لإذ أفاق إلا في زمن الردة كما مر (بخلاف) ذى (السكر) أو الجنون أو الاغماء المتعدى به إذا أفاق منه فإنه يلزمه القضاء وإن ظن متناول المسكر أنه لقلته لا يسكره لتعديه وكذا يجب القضاء على من أغشى عليه أو سكر بتعد ثم جن أو أغشى عليه أو سكر بلا تعد مدة ماتعدى به إن عرف وإلا فإينتهى اليه السكر غالباً والاغماء بمعرفة الأطباء لا ما بعده بخلاف مدة جنون المرتد كما سر لأن من جن في ردة مرتد في جنونه حكماً ومن جن مثلاً في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وظاهر ما تقرر أن الاغماء يقبل طرؤ إغماء آخر عليه دون الجنون وأنه يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طرؤ الثاني عليه وفي تصور ذلك بعد إلا أن يقال أن الاغماء مرض وللأطباء دخل في

معرفة الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فالمشبه بمنع وأن معرفة النبي موقوفة على معرفة الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى موقوف على معرفة النبي فقله لجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكتفات التي ذكرها الظهور أن الموقوف في المشبه به هو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه (قوله هذا) أي توقف معرفة النبي وقوله بوجه ما لعله أراد به من حيث نبوته وقوله وذلك أي توقف معرفة الله تعالى وقوله بالكامل يعني لا مكان معرفة الله تعالى بالمثل (قوله) وإن قلنا الواجب المعرفة بوجه ما لا يعني ما في جملة هذا غاية بل كان ينبغي أن يقول بعده فلا دور أيضاً لأن الختم قوله المعرفة بوجه ما لعله أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لذاتها (قوله) لأن الحثية في ذلك الخ (لعله أراد به أن معرفة الله تعالى موقوفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الاختصر الواضح لأن الوجهين متغايران وقوله بالاعتبار الأول إسقاطه إذ اختلف بالاعتبار إنما هو المقيد وأما القيدان فمختلفان حقيقة (قوله شخص) دفع به كالحكي ما ردد على المتن من أن الحيص صفة المرأة فلما نسب للصنف أن يقول ذات حيص وإنما عارض الصنف بذلك المحجج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والأنثى على الحيص ع (قوله) أو نفاس إلى قوله وظاهر الخ (في المعنى) لا قوله بل يحرم إلى المتن إلى قوله وقد يكثر في النهاية إلا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتماد الشباب الرمي والنهاية والمعنى وسن الكراهة والانتقاد (قوله) أو ذى جنون أو إغماء (سواء قل من ذلك أم طال أو يوجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار في قضاء الصلاة من الحرج لكسرتها بتكرارها بخلاف الصوم نهاية ومعنى (قوله) أو سكر) ومثل ما ذكر المعتوه والمبرسم معنى ونهاية وشرح بافضل وفي القاموس المعتوه هو ناقص العقل أو فاسده والبرسم هو الذي أصابته علة هبى فيها اه (قوله بلا تعد) انظر هل من الجنون بالتعدى الحاصل أن يتعاطى الخلاوى والاوراد بغير طريق موصل لذلك أو الأقرب الثاني لأن ضابط التعدى أن يعلم ترتيب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك ع (قوله التعدى به) فوجب كونه محرماً أو أكره عليه أو أكله لقطع غيره بعد زوال عقله بدله مثلاً كما يمكن تعدد ما يفسد عنه القضاء لعذره نهاية ومعنى قال ع (قوله) أو أكله ومثله ما لو أطمعه غيره لذلك ولم يعلم به وبقي الكلام في أن الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة للآكل أو لا لأنه ليس له الصرف في بدن غيره فيه نظرو لا يبعد الأول لقصد الإصلاح المذكور حيث كان عالماً بأسباب المصلحة أو أخبره بها فاه (قوله) وإن ظن الخ) ظاهره وإن استند ظنه لخبر عدل أو عدول وينبغي خلافه ع (قوله) ونبيغى الخ فيه نظر (قوله) إن عرف) أي أمدما تعدى به (قوله غالباً) توجهه أن السكر له أمد ينتهى به ويقتضى عنده بخلاف الردة فإنها لا تنتهى ولا تنتفى إلا بالسلام ولم يوجد بصري (قوله) وكذا يجب القضاء على من أغشى عليه الخ) أعلن أن القسمة العقلية تقتضى ستاً وثلاثين صورة من ضرب الجنون والاغماء والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غير ها وضرب الثانية عشر الحاصلة في اثنين التعدى وعدمه فالجمله ما ذكر قالوا وقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقاً والواقع في غيرها يجب فيه القضاء مع التعدى ولا يجب مع عدمه وغير المتعدى به الواقع في التعدى يجب فيه القضاء مدة التعدى به فقط مدته أي بغيره (قوله) والاغماء عطف على السكر (قوله) لا ما بعده) الأولى التانيث (قوله) وظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من أغشى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لاشبهة أن منه ما هو مرض بصري عبارة ع (قوله) قد يعارضه قسماً في زوال العقل إذا أخبر الأطباء بعد ذلك أنظر وقد يجب بانه لا يلزم من ظهور علامات لم يستدلوا بها على إمكان العود دخول جنون على جنون لأن الأول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائماً لان العقل شئ واحد فلا يمكن النظر وإلا وجب فليتام (قوله) ولا على ذى حيص) أي لكن يصح قضاء الحائض كما في به شيخنا الشهاب الرمي (قوله بل يحرم) أي أو يكره (قوله) أو ذى جنون) في فتاوى السيوطي الجنون هل يجوز له قضاء ما فاته إذا أفاق من صلاة أو صوم أم يستحب أم يكره الجواب القضاء للجنون مستحب ذكره في المهمات

تكرر زواله اه وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالانغماء والسكر كما يأتي في الشارح (قوله وقد يعكر عليه) اى يشكل على الجواب عن بعد تصور التمييز والحاصل ان الاعتراض بعد تصور التمييز جارفي دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردى والظاهر بل المتعين ان ضمير عليه راجع إلى قوله بخلاف الجنون والحاصل ان الجنون نظير السكر وقد افهم كلامهم السابق انفا دخول سكر على سكر (قوله يميز خارجا الخ) قد يقال والجنون كذلك والحاصل ان الذى يظهر ان يحمل كلامهم المذكور على مجرد التصور لا قصد الاحتراز اى في تصور طر وجنون على اخر بصري وهو صريح فيما قلته انفا في مرجع ضمير عليه (قوله ويندب) الى قوله من شروطها في النهاية والمغنى الا قوله اخر وقوله القاصر (قوله لنحو يجنون) اى كالمغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه اى لعدم التعدى (قوله السابق انه الخ) صفة وقت الضرورة (قوله هو وقت الخ) خبره قوله مانع الوجوب بينه ان في التعبير بالاسباب تجوزا ولعل العلاقة الضدية فان المانع مضاد للسبب ع (قوله ونحو الحضيض الخ) اى كالكافس والاعفاء والسكر ع (قوله المتن) (وقد بقي من الوقت تكبير الخ) ولا يشترط ان يدرك مع التكبير قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا لزوم نهاية ومعنى (قوله اى قدرها) اى قدر منها فاكثر نهاية ومعنى (قوله اخف يمكن الخ) اى من فعل نفسه ع (قوله كركعتين الخ) اى واربع للقيم ع (قوله القاصر) اى الجامع لشروط الفصر سم وان اراد الانمام بل وإن شرع فيها على قصد الانمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتسقط في ذمته ع (قوله ومن شروطها) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى وشرح المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر الستر والتحرى في القبلة وزاد المغنى وبدخل في الطهارة هنا وفيما يأتي الخبث والحدث أصغرا أو كبرا وقال ع (قوله ظاهر كلامهم اعتبار قدر فعل الطهارة وان امكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصبا والكفر وهو مشكل على ما ياتي فنيا لوطا المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديمه اه عبارة البجيرى عن ع اى قدر طهر واحد ان كان طهر رافعية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يتخلو قدر أطهار بتعدد العروضا اه (قوله

وقد يعكر عليه ما افهمه كلامهم ايضا من دخول سكر على سكر الا ان يقال ان السكر يميز خارجا بالشدّة والضعف فالتمييز بين انواعه يمكن ويندب القضاء لنحو يجنون لا يلزمه ثم وقت الضرورة السابق انه يجري في سائر الصلوات هو وقت زوال مانع الوجوب (و) حكاه انه (لو زالت هذه الاسباب) السكر الاصل والصبا ونحو الحضيض والجنون (و) (قد بقي من) آخر (الوقت تكبيرة) اى قدرها (وجبت الصلاة) اى صلاة الوقت ان بقي سليما زمنا يسع اخف يمكن منها كركعتين للسافر القاصر ومن شروطها

انتهى وسيأتى في كلام الشارح النص صريح بنده (قوله وقد بقي من الوقت قدر تكبيره وجبت الصلاة) وفى قول بشرط تركمة وشرط الوجوب على القرائن بقاء العلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة اخف ما يمكن والاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبير او الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا لزوم ولا نه لا تختص بالوقت اى من شرحه باختصار (قوله وجبت الصلاة) اى فيلزم الكافر الذى اسلم فضاها ولولا ذلك لم يلزم (قوله للسافر القاصر) قد يقتضى الوصف بالقاصر اعتبار ما عزم عليه حتى لو عزم على ترك القصر اعتبارا بغير ركعات لان ايراد هذا الوصف الاشارة الى شروط السفر وعبارة العباب كالقصور وان كان مسافرا اه (قوله ومن شروطها) يدخل فيها السفر وطهارة الحدث والخبث والاجتهاد واعتمد عدم اعتبار قدر الستر والاجتهاد لان الطهارة اخص شروط الصلاة وآكد ما بدليل انه ليس لنا صلاة بجزء بلا طهارة ولا صلاة بجزء تلباسا كما في صلاة فاقد الستر وقولا باجتهاد كافى لنقل السفر (قوله لانه يمكنه فعلها الخ) قد يقال قياس ذلك ان نحو الستر والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الاتيان بها حال المانع بل وقبل وجوده بل يجري ذلك في نحو المغنى عليه والمجنون لا مكان اتيانها بذلك قبل عارضهما الا ان يفرق بتخلل العارض الذى لا يطالب معه ذلك (قوله ما يعلم منه) يتأمل ذلك (قوله اما الصبي فواضح الخ) خالف ذلك بالنسبة للصبي في شرح العباب فقال وظاهر كلامهم بل صريحه ان الصبي لو بلغ آخر الوقت اشترط لانزاهه بصاحبه خلوه من الموانع قدر ايسع اخف بجزء من نحو طهر وان صبح تقديمه وغيره مما ولو بلغ اول الوقت بشرط لانزاهه بصاحبه خلوه قدر ايسع طهر ايصح تقديمه وكان القياس اشتراط الانساع هنا لظهور مطابقا لاولى لان الصبي ثم توجه اليه الخطاب بها في الوقت من وليه وهنالم يتوجه اليه شئى في الوقت اصلا وقد

٢ قول المحشى قوله لانه يمكنه فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله أما الصبي فواضح ليس في نسخ الشارح التى بايدنا

على الوجه خلافه نازع في بعضها ومن مؤداة لزمته تنبليلا للإيجاب كالأقننى مسافر بتم لحظة من صلاته يلزمه الاتمام وكان قياسه
الوجوب بدون تكبيره لكن المالم يظهر ذلك غالبا هنا سقطوا الاعتباره لعصره وإذ المدار (٤٥٥) على إدراك قدر جزء محسوس من

الوقت وبه يفرق بين اعتبار
التكبيره هنادون القياس
عليه لأن المدار فيه على مجرد
الربط وشيعل بما باتى ان
محل عدم الوجوب بأدراك
دون تكبيره إذا لم تجمع
مع ما بعدهما والازمت معها
ان خلا من الموانع قدرهما
(وفى قول يشترط ركعة)
باخف ما يمكن لخبر من أدرك
ركعة السابق وجوابه ان
ان الحديث محتمل والقياس
المذكور واضح فتعين
الاخذ به وإتمام أدراك الجمعة
بدون ركعة لانه إدراك
إسقاط وهذا إدراك الإيجاب
فاحتيط بهما (والأظهر)
على الأول (وجوب الطهر)
مع العصر (بأدراك التكبيره
آخر) وقت (العصر)
وجوب (المغرب) مع
العشاء بأدراك تكبيره
(آخر) وقت (العشاء)
لاتحاد الوقتين في العذر في
الضرورة أولى ويشترط
بقاملا لاهنا أيضا بقدر
ما سوما لزمه قل بلغ ثم
جن مثلا قبل ما يسع ذلك فلا
لزم وإن زال الجنون فورا
على ما اقتضاه إطلاقهم نعم
ان أدرك ركعة آخر العصر
مثلا فعاد المانع بعدما
يسع المغرب وجبت فقط
لتقدمها بكونها صاحبة

على (الوجه) وقال لا لاسنى وخلا فاللغنى والنهاية في التحرى في القبلة والستر بصري (قوله) ومن مؤداة أى
كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيره مثلا سم (قوله) اسقطوا اعتباره أى فلا تلزم بأدراكه
وإن تردد فيه الجوابى نهاية ومعنى (قوله) وسيعلم بما باتى عدم الوجوب الخ يعنى في مسئلة طرو المانع في
العصر وقد أدرك من وقت الظهر دون تكبيره وحينئذ فقد يقال ان كانت الباقى قوله بأدراك الحسبىة
فحل تأمل لانها لم تجب ثم أدرك دون التكبيره بل بالتبعية للعصر وإن كانت للمعية فلا يصلح ذلك
تقييد الماهاتم الأولى أن يقول عند عدم إدراك تكبيره ليشمل من لم يدرك دونها أيضا فانه سياتى أنه يجب
عليه الظهر أيضا بصري (قوله) قدرهما أى وقدر شرط الصلاة على مختار وقدر الطهارة فقط على مختار
النهاية والغنى وغيرهما (قوله) باخف أى قوله هذا إن لم يشرع في النهاية والمغنى الاقوله وما زمه (قوله)
باخف ما يمكن أى لاى أحد كان محلى ومعنى وبفرق بين هذا وبين ما تقدم حيث اعتبر فيه فعل نفسه ان
المدر ثم على معنى زمن يتمكن فيه من الفعل والمدار هنا على وجود زمن يكون من أهل العبادة عرش (قوله)
ان الحديث محتمل أى لان راد فيه ادراك الاداء كاتقدم سم (قوله) والقياس المذكور أى فى قوله كالأقننى
اقتدى مسافر الخ (قوله) لانه أى ادراك الجمعة (ادراك إسقاط) أى ادراك المسقط الوجوب الظهر (وهذا)
أى ادراك صلاة الوقت (ادراك الإيجاب) أى ادراك وجب لها (قوله) في الضرورة أولى لانها فوق العذر
نهاية (قوله) بقدر ما مر الخ من الشروط سم عبارة النهاية مدة تسعهما معاها وعبارة المغنى قدر الطهارة
والصلاة أخف ما يجزى كركعتين في صلاة المسافر اه (قوله) وما زمه أى قدر المؤداة شرح المنهج (قوله)
مثلا راجع لكل من الركعة والعصر وبغنى عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته (قوله) هذا أى لزوم المغرب
فقط (قوله) هذا إن لم يشرع الخ خلافا للمغنى والنهاية عبارة عما ذكره البغوى في فتاوى وقال ابن العباد
محل ما لم يشرع الخ الوجه ما قاله البغوى لانه أدراك ما يسع الصلاة فيه كاملة فيلزمه تضاهىها ويقع العصر له
ناقله (قوله) فيها أى العصر (قوله) ونوزع فيه ما لا يجدى هذا ممنوع بل النزاع في غاية الاجداد واتجاه
للتعامل المتصف وهذا الاعتماد استاذ الشهاب الزمى وجوب المغرب دون العصر لانها صاحبة الوقت ففى
احق به ومقدمه على غير صاحبه وعليه فتتقلب العصر المفعول لتفلاسم (قوله) كالو وسع الخ عبارة النهاية
ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيره ومضى بعد المغرب ما يسع العصر معها وجب ادراك الظهر اه (قوله)

يجاب بأنه بالكل هتاتين أنه من أهل الخطاب بذلك الفرض في الوقت مع إمكان إبقائه فيه فلم يفرقه للظهر
الذى يمكن تقديمه لهما وأنه لا مكلف من أول الوقت حينئذ بخلافه ثم فاعفوه له ذلك ابقى ان نقائل ان يقول
إذا كنّا يمكن الكافر من الفعل لقدرة على إزالة المانع بالنسبة للشروط فلهذا كفى كذلك بالنسبة لنفس
الصلاة حتى تجب وإن لم يدرك بعد الاسلام قدر تكبيره (قوله) ومن مؤداة كالصحيح فيمن أدرك من آخر
وقت العشاء قدر تكبيره مثلا (قوله) ان الحديث محتمل أى لان راد فيه ادراك الاداء كاتقدم (قوله)
والأظهر وجوب الظهر الخ في فتاوى السبوطى مسئلة ادراك التكبيره آخر وقت العصر وجبت مع الظهر
لانها تجمع معها وهو مشكل لان الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذان باب النوع المسمى في الأصول
بقياس المكش اهو يجب ايضا بمنع ان الرخص لا يقاس عليها وقد مضى في جمع الجوامع على جواز القياس
فيها خلافا لاقى حنفية (قوله) بقدر ما مر منه الشروط قال في الخادم وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر
طهارتان أو واحدة اعنى في ادراك الصلاةتين وفي وقت الثانية ظاهر كلامهم الثانى ويحتمل اعتبار طهارتين لان
كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى اه (وقول) بما يؤيد الثانى ويرد على توجيه الاول
انهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يعتبر وادراك قدر الطهارة التى يمكن تقديمها مع انه لا
يجب تقديمها وقد يفرق فليتأمل (قوله) ونوزع فيه ما لا يجدى ممنوع بل النزاع في غاية الاجداد

الوقت وما فضل لا يكتفى للعصر هذا ان لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تعين عدم تمكنه من المغرب ونوزع فيه ما لا يجدى ولو أدرك من وقت
العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب بقدر ركعتين مثلا وجبت العصر فقط كالو وسع مع المغرب قدر أربع ركعات القديمة أو ركعتين للمسافر

فتعنين العصر) أى مع المغرب (قوله فتعنين الخ) الانسب فتجب (قوله قدر تسع) الى قوله أو سبع أو ست لا يخفى ان هذه مسألة المتأخرين فافادتها (قوله المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للست (قوله بلزمه سوى الصحيح) وجهه ان ما عاقد الصبح وان وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع سم (قوله من وقت العشاء) أى اخره (قوله خص) الى قوله وللبلقينى في النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أى الظهر والمغرب (قوله وليس بصحيح الخ) قد منع ذلك بان مراده ان القيل انه لو حذف لفظ اخر افادت العبارة انه يجب الظهر بادر اك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناء بشرط السلامة أيضا بقدر ما تقدم كافي المدرك من الآخر وكون إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يخفى عن هذا ما يأتي ان ذلك قبل إداظر المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حينئذ فامل (قوله لا يلزم فيه الظاهر) أى والمغرب وقوله بعد قدر صاحبة الوقت أى من العصر أو العشاء (قوله كما يأتي) أى قبيل قول المتن وإلا فلا (قوله وفيه) أى في إدراك ما يسع في الآخر قول المتن (ولو بلغ فيه الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم ان محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم توجد دالة المانع ولا يتصور أى هذا الأداء لا في الصبي لان بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه سم (قوله ولا يتصور بالا احتلام الخ) وقالوا لظاهر المغنى والمنهج وخلافها لانه عبارة ته ولا يتصور بالا احتلام إلا في صورة واحدة وهى ما إذا نزل الخ إلى ذكره فامسك أى بما حل حتى رجع الخ فإنه يحكم ببلوغه وإن لم يبرز منه إلى خارج كما في به بالوالد رحمه الله تعالى اه واعتمد عش والقلوبى والحلى وشيخنا وكذا سم كما يأتي (قوله لتوقفه على خروج الخ) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك كما يحكم ببلوغ الحلى وإن لم يبرز منها قاله سم ثم اطال في منع رد الشارح في شرح العباب لقول الناشئ (قوله وجوبا) الى قوله ومحل هذا في النهاية إلا قوله لمحق الى يسن وكذا في المغنى إلا قوله وكما لو نذر الى نعم قول المتن (قوله اجزائه) أى ولو جمعه مروض ومغنى وإن كان متبعا كما اختاره الطيالسى ومرو عش (قوله وجوبا) أى كالمبلغ بالناهر وهو صائم فانه يجب عليه إمساك بقية النهار مغنى قول المتن (على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا يخرج له بتدائها حال نقصان مغنى (قوله انما للجمعة) أى بجامع الشروع في كل منهما في غير الواجب عليه وعبارة المغنى والنهاية في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة اه (قوله وكون أولها نقلا لا يمنع الخ) قضية ذلك ان ثاب على ما قبل البلوغ ثواب

والانجاء للتمام المنصف ولذا اعتمد الاستاذ الثهاب الرلى وجوب المغرب بدون العصر لانها صاحبة الوقت فهو احق به مقدمة على غير صاحبتها عليه فتقلب العصر المتعطل نقلا (قوله بلزمه سوى الصحيح) ووجهه ان ما عاقد الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع (وليس بصحيح) - قد يمنع ذلك بان مراده هذا القيل انه لو حذف لفظ اخر افادت العبارة انه يجب الظهر بادر اك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناء بشرط السلامة أيضا بقدر ما تقدم كافي المدرك من الآخر وكون المدرك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت ومن فيه غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يخفى عن هذا ما يأتي لان ذلك قبل إداظر المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حينئذ فامل والحاصل ان هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ اخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تشمل مع التقييد وتشملة بدونه غير لا تحميحالا بخدور فيه فكيف يجوز بفساد ذلك قدبر وإن شاء الله تعالى اه راجع (قوله ولو بلغ فيه الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم ان محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم توجد دالة المانع ولا يتصور إلا في الصبي لان بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لتوقفه على خروج الخ) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحلى وإن لم يبرز منها ثم رتب في شرح العباب نقل ما قاله الناشئ ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة وما عايد ما فخر زواله بمنزلة بروز الخى اه وهو عجيب لانه إن أراد ان البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم ان يكون حملها حال صبا فهو ممنوع عجب وإن اراد انه بالولادة يثبت ببلوغه من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله اجزائه) أى ولو عن الجمعة مروض (قوله

فتعنين العصر لانها المتبوعة الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فاقبل بلزمه سوى الصحيح ولو أدرك ثلاثا من وقت العشاء لم هى وكذا يجب المغرب على الأوجه نظرا لتمحض تبينتها للعشاء وخص ما ذكر لان الصحيح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بادر اك جزء مما بعدها إذ لا جمع وللبلقينى في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر الافاد وجوب الظهر بادر اك غير الآخر أيضا وليس بصحيح لان ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا ان أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعنين في كلامه التقييد بالآخر وإن استويا في أنه لا بد من إدراك ما يسع في الكل لا تفرقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أى الصلاة بالنسب ولا يتصور بالا احتلام لتوقفه على خروج الخى وإن تحقق وصوله لتبعية الذكر (أنها) وجوبا (وأجزائه على الصحيح) لانه أداها صحيحة بشرطها فلم يؤثر تغير حاله بالكمال فيها كقن عتق أثناء الجمعة وكون أولها نقلا لا يمنع وقوع باقيها واجبا كصحب التطوع النقل

والقول نذر إتمام ما هو فيه
من صوم تقطوع نعم تسن
الاعادة هنا وفيما يأتي
خروجهم من الخلاف (أو)
بلغ (بعدها) في الوقت حتى
العصر مثلاً في جمع التقديم
بسن أو غيره (فلا إعادة)
واجبة (على الصحيح) لما
ذكر وفارق ما لو حجب ثم
بلغ بأنه غير مأمور بالنسك
فضلاً عن ضربه على تركه
وأنه لما وجب مرة في العمر
امتناع بتبعين وقوعه حال
الكمال بخلافها فيها وبجل
هذا وما قبله إن قلنا أن نية
الفرضية لا تلزمه أو نواها
أما إذا قلنا بلزومها لم ينوها
في قولهم يصل شيئاً هنا وليس
في صلاة ثم قلتموه ولو زال
عذر جمعة بعد عقد الظهر
لم يؤثر إلا إذا انقضت الحنثي
بالذكورة وأمكنه بالجمعة
لتبين كونه من أهلها وقت
عقدها (ولو) طراً مانع
كان (حاضراً) أو نفست
(أو جن) أو أغنى عليه
(أول الوقت) واستغفره
(وجبت تلك) الصلاة
(إن) كان قد (أدرك) من
الوقت قبل طرو مانعه
فالاول في كلامه نسي
بدليل ما عقبه به فلا
اعتراض عليه (قدر
الفرض) الذي يلزمه
بأنه يمكن مع إدراك
زمن طهر بمتنع تقديمه

النفل وعلى ما بعده ثواب الغرض ع (قوله) وكالونذر إتمام الخ) أي فإن أوله يقع نفلاً وما قبله واجباً وعليه
فتباح على ما قبل النذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويحرمه ذلك ع (قوله) نعم تسن الاعادة
الخ) ظاهره ولو مفرداً وظاهره أيضاً أنه يحرم قطعها واستئثارها بالكونه حرام بها مستجمعة للشرط ع
أقول بل قولهم وجوبها بمرح في حرمة القطع (قوله) خروجهم من الخلاف) ولزومها حالة الكمال مغني ونهاية
قول المتن (فلا إعادة) أي وإن كانت جمعة متأخراً عن قول المتن (على الصحيح) والثاني يجب الاعادة لأن
الماتى به نفل فلا يسقط به الغرض وهو مذهب الأئمة الثلاثة معنى (قوله) لما ذكر) وكلامه إذا صلت
مكشوفة الرأس ثم عتقت نهاية ومعنى (قوله) فيها) أي في جنح الفرق (قوله) إن قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه)
صريح في الإجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أي
الذي اعتمده النهاية والمغني (قوله) وبجل هذا) أي عدم وجوب الاعادة و (قوله) وما قبله) أي وجوب
الإتمام والجزاء عبارة عن النهاية رسوا في عدم وجوب الاعادة على الأول اكان نوى الفرضية إما لبناء
على ما سيأتي أن الأرجح عدم وجوبها في حقها أي الصبي (قوله) لم يصل الخ) أي لعدم وجود شرط انعقاد
صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله) ولو زال) إلى قوله وكالاول في النهاية لا لقوله وقد عدل إلى وجب وكذا في
المغني لا لقوله فالاول إلى المتن (قوله) ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنه بالجمعة سم (قوله)
بعد عقد الظهر) شامل لما بعده فرغ منها (قوله) إلا إذا انقضت الخ) عبارة عن النهاية والمغني نعم لو صلى الحنثي
الظهر ثم بان رجلاً وأمكنه بالجمعة لزمته اه (قوله) أمكنه بالجمعة الخ) مفهوماً أنه لا تلزمه إعادة الظهر
إذا لم يمكنه وهو مشكل فإن مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره وطلباؤ ذلك يقتضي وجوب
الاعادة للظهر إذا لم يمكنه بالجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التي انقضت في يومها بل جميع ما فعله من صلوات
الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب إعادة على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان التي وقعت باطله هي
الاولى وما بعده الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياساً على مسئلة البارزى في
الصحيح وبأنها ما نقل عن من نية الاداء الاطلاق ع (قوله) ولو طرأ مانع الخ) ومعلوم أنه لا يمكن
طربان الصباو الكفر الأصلي نهاية ومعنى عبارة الجبري لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا كالسكر الكفر الأصلي
والصباو أيضاً وطرو واحد منها كاف وإن اتى غيره بخلاف الزوال فإنه لا تأتجب الصلاة معه إذا انقضت كما عايش
(قوله) أو أغنى الخ) أي أو سكر بلا تعد ع (قوله) واستغفره) أي استغفر ما قبل منه بعد الطرو نهاية
ومغني وسم (قوله) تلك الصلاة) أي الثانية التي تجتمع معها نهاية ومعنى (قوله) إن كان قد أدرك الخ) أي
لم يمكنه من الفعل في الوقت فلا يسقط بما يطرأ بعده كماله النصاب بعد الحول وإمكان الاداء فإن الزكاة
لا تسقط مغني ونهاية (قوله) فالاول) أي لفظ الاول و (قوله) في كلامه) أي المصنف (وقوله) نسي) أي إذا
المراد به ما قبل الآخر دون حقيقة الاول ولا حقيقة الاول لا يمكن أن يدرك معافاً ولا ركعة ع
وسم (قوله) بدليل ما عقبه به) وهو إن أدرك الخ (قوله) بأخف يمكن) أي من فعل نفسه ع (قوله) وبجل
(قوله) بمتنع تقديم الخ) ومن الظهر المنتع تقديمه في بطلان طهر من زال مانعه وليس صياح اول الوقت
فيعتبر معنى من يسعه وكان وجه اقتصاره على الطهر مع قوله بالتعميم لما رعد عدم الاحتياج إليه هنا إلا بآتي
في غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت ثم رأيت ابن شبة قال ما لفظه قال الاستوى والتخليل هذين
يعني التيمم ودوام الحدث قديوم اختصاص ذلك من فيه مانع من رفع الحدث لكن الحنث والنفس
والاغرام نحوها لا يمكن مع فعل الطهارة فتجبه لاحتياجها حتى إذا ظهرت الحائض مثلاً في آخر الوقت

إن قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه صريح في الإجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه في المجموع من عدم
وجوب نية الفرضية عليه (قوله) لم يصل) أي لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهو نية
الفرضية (قوله) ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنه بالجمعة (قوله) واستغفره) أي
استغفر ما قبل منه بعد الطرو ولا يجمعه إلا في نية قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض (قوله) نسي) إذ مع

ثم حجت بعد إدراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب هو هذا الإشارة إلى ما حجت به أولا فالجواب على ذلك بصري (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه سم عبارة المغني اما الطهارة التي يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر معنى زمن يسعها اه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل (قوله لافرق الخ) أي في عدم اشتراط إدراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر أو الوقت فيهما ثم يطرل نحو جنون سم (قوله غير مكلف به) أي بالطهر (قوله مطلقا) أي أمكن تقديمه أو لا (قوله يرد به) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله ولو نظروا للتكليف الخ) وأيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا سم وفيه ان وجوب ذلك على الولي إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهره وبقي في الشرح انفا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر (قوله انه) أي الكافر (قوله إنما يكون الخ) أي إن اراد أنما يتصور فبطلانه واضح أو إنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصود مجرد المنع فتأمل سم (قوله ويجب معها) أي مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ) أي ولابد أن أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لأحاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب بأدراك في وقت نفسه إذا فرض أن المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو من وقت الاول لا نأقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائما به وقت الاول كما لو سلم الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلا ثم جن أو حاضرت فيه اه (قوله دون ما بعده مطلقا) أي جمعت مع الفرض الاول ام لا (قوله يصلح للاول مطلقا) أي في الجمع وفي القضاء أيضا وقت الاول في الجمع وقت للثانية تبعا بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم جواز تقديم الاول بل وجوبه على وجه في جمع التأخير نهاية ومعنى (قوله وكلا لول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسي سم وقد يجب بان الشارح أشار إليه بقوله كاعلم ما تقرقر ولأنه أعادته تهيدا لقوله ما إذا زال الخ (قوله أثناءه) أي الوقت (قوله ما إذا زال) أي قوله واشترطوا في المغني (قوله زال أثناءه) أي زال المانع في أثناء الوقت القدر المذكور معنى لعل المراد بالانتهاء هنا مقابل الآخر فيشمل الاول كما باقي في الشارح عن أصل الروضة (قوله كذلك) أي كطهر والمانع في أول الوقت في تفصيله المتقدم (قوله لكن لا يتأتى استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الأصلي من نحو الحائض والمجنون إدراك الطهر مطلقا فان نحو الحيض والجنون لا يمكن معه فعل الطهارة وإنما عاب بالاستثناء لأن قولهم السابق يتنوع بتقديم الخ قوة الاطهر أي يمكن تقديمه بذلك أن قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ بخلاف لا كافي المغني والله اعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرض كما وصفنا معنى ونهاية (قوله لا انتفاء التمكن) أي كماله التمكن بالنصاب قبل التمكن معنى (قوله هنا) أي في طرأ المانع في أول الوقت (قوله وفي الآخر) أي في زوال الموانع في آخر الوقت (قوله إزالة) أي إزالة الله تعالى المانع كردي (قوله يمكنه) أي من فعل الفرض بأدراك زمنه (قوله في الصبي الخ) اعتمد رانه لا يشترط فيه إذا زال صباحه في آخر الوقت أو أوله خلوه من الموانع قدر إمكان

إدراك قدر الفرض من أنه قبل طرأ المانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقي (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه وهل مثله السر والاجتهاد فيه نظر وقد يفرق مر (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطرل نحو جنون سم (قوله ولو نظروا للتكليف الخ) أيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف (قوله إنما يكون الخ) إن اراد أنما يتصور فبطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل (قوله وكلا لول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسي (قوله في غير الصبي) هلا قال والكافر على قياس ما تقدم له فيه

تقديمه وقد عهد التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما وادعاء ان الصبي غير مكلف به وان التخفيف على الكافر اقضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقا يرد به الاول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الا مكان قبل الوقت مطلقا وفي الثاني أنه مكلف كالسليم فكما اعتبروا الا مكان في الملم فكذلك فيه والتخفيف عليه إنما يكون في امر اقضى بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل هو ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وادرك قدرها أيضا دون ما بعدها مطلقا لأن وقت الاول لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للاول مطلقا وكلا لول ما لو طرأ المانع أثناءه كاعلم ما تقرقر وما إذا زال أثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي والكافر (والا) يدرك ذلك (فلا) يجب لا انتفاء التمكن واشترطوا هنا قدر الفرض وفي الآخر قدر التحريم لأن ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعد

(تنبيه) صرخ في اصل الروضة والمجموع في الصبي بلغ آخر وقت العصر مثلاً بتسكيره أنه لا بد في لزوم العصر له من ان يدرك من زمن المغرب قدرها وقدرة الطهارة وفي اصل الروضة فيما إذا بلغ اول رقت الظهر مثلاً انه لا بد من إدراك قدرها اول الوقت دون الطهارة لانه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكل جداً لانهم في إدراك الاخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي ادراك الاول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس اولى بل متحتم لانه قبل الوقت لم يتوجه اليه خطاب من وليه بطهاره مع ذلك اعتبر قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد ان ادرك من اول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاء وفي الوقت توجه اليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا خلوه من الموانع وقت المغرب (٥٩٩) بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر

وحيث قد يؤخذ من هذا جميع ما اشارت اليه الروضة فاعتراض على اصلها انه ينبغي استواء الاخر والاول في عدم اعتبار القدرة على التقديم لانه لم يجب الى هذا مال جماعة لكن اكثر المتأخرين على اعتقاد ما في اصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التحل للمأخوذ في الفرق بامر من احدهما انه في الاخر لما لم يدرك قدر العصر المتبوع للطهارة في الوقت ولما تأخر عليه بعده لزم اعتبار بعده ايضا اعطاء للتابع حكم متبوعه وحذرا من تميز التابع باعتباره في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر لا بعده وفي الاول لما ادرك قدر الفرض الذي هو المتبوع اول الوقت استغنى به عن تقدير إمكان تابعه الممكن التقديم اول الوقت ايضا فالحاصل ان المتبوع في ادراك الاخر

طهارة يمكن تقديمها وهي طهارة الرفاهية وفي شرح الروض ما يؤيده الوجه وقال للبرلسي والطلباوى وابن حجر خلافاً سم على المنهج بصري (قوله صرخ الخ) كان الاولي التثنية (قوله بلغ الخ) حال من الصبي او صفة له بناء على ان اللجنس ومدخوله في حكم السكره ولو حذفه لكان اولى (قوله مثلاً) الاولي تأخيرها عن تسكيره ليرجع اليه ايضا (قوله قدرها) اي قدر العصر مع قدر المغرب (قوله قدر الطهارة) اي مطلقاً (قوله دون الطهارة) اي التي يمكن تقديمها كإيفاد التعليل (قوله وهذا مشكل) اي الجمع بين هذين التصريحين (قوله مع كونها) اي القدرة على الطهارة (قوله لانه الخ) متعلق بقوله اولى الخ (قوله حيث قد) اي حين الاستشكال المذكور (قوله من هذا) اي الاشكال وتعليله المذكور (قوله ثم جميع ما اشارت اليه الروضة) عبارة الروضة بعدد كرات مقدم عن اصلها قلت ذكر في التثنية في اشراط زمن الطهارة لمن يمكنه تقديمها وجهين وهما كالحلاف في آخر الوقت فلا فرق فانه وان امكن التقديم فلا يجب والله اعلم انتهت بصري (قوله انه ينبغي الخ) بياناً (قوله استواء الاخر والاول في عدم اعتبار القدرة الخ) اي فيشترط في كل منهما ادراك ما يسع الطهارة كالفرض وان امكن تقديمها (قوله والى هذا) اي الاستواء المذكور (قوله من التفرقة) اي اعتبار القدرة على التقديم في الاول دون الاخر (قوله فيمكن التحل) اي التكلف كزدي (قوله بامر من) متعلق بالتحل (قوله في الوقت) متعلق بيدر كالمضي (قوله وإنما قدر) بناء المفعول من التقدير ونائب فاعله ضمير قدر العصر (قوله لانه اعتباره) اي قدر الطهارة (قوله اول الوقت) ايضا) متعلق بتقدير إمكان الخ (قوله ثانياً) اي الخ هذا شدت محل من الاول (قوله بقياس ما قرره) هلا قال ما قرره (قوله العصر) مع قوله الاى والمغرب بدل من قوله امر ان (قوله اعتبار طهارتها) اي المغرب (قوله لما تقر الخ) فيه شبه مصادرة (قوله هنا) اي ادراك الاخر (قوله بذلك) اي بالمقتضى (فيها) اي في العصر والمغرب ولو قال بذلك معاى يقتضى العصر والمغرب جميعاً لكن اخصر وأوضح (قوله في وقت العصر لان الخ) فيه انه ليس من عمل النزاع والتوهم ولا يدخل له في الفرق اصلاً وإنما المناسب هنا اثبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه (قوله وان زالت السلامة الخ) اي في وقت المغرب (قوله اجحافاً) اي اضراً (قوله للدوام) اي للمغرب (و القضاء) أي العصر (وان زالت الخ) اي في وقت المغرب (فصل في الاذان والاقامة) وهما من خصوصيات هذه الامة كما قاله السيوطي وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة ويكفر بجاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة غش وشيخنا (قوله بروية عبد الله بن زيد) قيل انه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعنني حتى لا ارى شيئاً بعده قمى من ساعته مغنى (قوله المشهورة الخ) وهي مارواه او داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله تعالى عنه

فصل في الاذان والاقامة

استتبع تابعه في كونه بقدر بعد الوقت مثلاً لا يميز التابع وفي ادراك الاول اكتفي بوقوع المتبوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكرنا ثانياً انه في ادراك الاخر تعارض عليه امران بقياس ما قرره والعصر هو مقتضى اعتبار الطهارة من وقت المغرب والمغرب هو مقتضى اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقر في ادراك الاول الوقت فعملوا هنا بذلك فيها واعتبروا طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا تمكنه من الطهارتين في وقت العصر لان فيه جحافاً عليه بالزامه بالفرضين الادام والقضاء وإن زالت الغلابة قبل تمكنه من الطهارتين فخرجوا عن ذلك الاجحاف ولم يلزمه بالعصر لان ادراك قدر طهرها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبه الوقت وهي المغرب الا كفاً بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها وأما الادراك الثاني فله يتعارض فيه شيان بالنظر لصاحبه الوقت فاحتيط بالزامه بمجرد تمكنه من طهرها قبل الوقت (فصل في الاذان والاقامة) الاصل فيها الاجماع السويق بروية عبد الله بن زيد

ليلة تشاور فيها يجمع الناس وراه عمر (٦٠) فيها ايضا قبل وبعدة عشر محيايا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمى تلك الرؤية وحيا

أنه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس بعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف في وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت له يا عبد الله اتبع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه إلى الصلاة فقال أو لا أدلك إلى ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأذان ثم تأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول إذ اذقت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الإقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فآخزته بما رايت فقال انها رؤيا حتى أن شاء الله تعالى قم مع بلال فالتى عليه ما رايت فانه اندى صوتا منك فقم مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بدته فخرج يجر رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله فان قيل رؤية المنام لا يثبت بها حكم اعيب بانه ليس مستند الذات الرؤيا فقط بل وبانها نزول الوحي فقد روى الزوران النبي صلى الله عليه وسلم ارى الأذان ليلة الاسراء سمعته مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل السما وفيهم ادم ونوح عليهم افضل الصلاة والسلام فكل الله الشرف على اهل السموات والارض معنى ونهاية (قوله وراه) أى الأذان و(قوله فيها) أى تلك الليلة (قوله أرى) أى الأذان عش (قوله حكمة ترتيبه) أى الأذان و(قوله عليا) أى الرؤيا و(قوله انه) أى الأذان (قوله فاحتاج) أى الأذان (لما يؤذن الخ) أى كترته على الرؤيا (قوله وتعظيم لقدره) عطف تفسير (قوله بالمعجمة) الى قوله وهو قوى في النهاية والمعنى الإقواله اصله القوله إذ لم يثبت الى المتن (قوله وهو لتفاح) أى كالأذن والتأذين نهاية ومعنى والاولان اسماء مصدر والآخر مصدر عش (قوله وشرعا) فالمعنى العرفي سبب للقوى على خلاف الغالب في النقل من كونه اخص منه مطلقا عش (قوله ذكر مخصوص الخ) هو اسم الالفاظ التي قد ذكر الأذان لأن السنة الفعل لا الالفاظ سم (قوله اصالة) اراد به ادخال اذان المعنوم ونحوه مما ياتي أى فهو اذان حقيقة لا اخر اجزائه وإنما قد يذكر لأنه الأصل والشهاب سم فهم ان مراده به اخر اجزاء ما ذكر فكتب عليه ما مضى قوله اصالة اخر من الأذان الذي يسن لغير الصلاة كذا قاله في شرح الارشاد ولا حاجة لهذا الاحتراز عن ذلك فانه اذان حقيقة انتهى رشيدى (قوله بالصلاة) أى بدخول وقتها عش (قوله لانه يقيم) أى سمي الذكر الآتي بذلك لانه يقيم اصالة (قوله كل منها الخ) خبر الأذان والاقامة (قوله اجماع الخ) أى وإنما الخلاف في كيفية مشروعتها نهاية ومعنى (قوله ان كلا منها الخ) توجيه لا فرق للضمير وهو عائدة الى شيئين ولو اتى به معنى كما فعل في المحرر اولى معنى قول المتن (سنة) أى ولو لجمعة نهاية ومعنى وباتى في الشارح ايضا (قوله على الكفاية الخ) أى في حق الجماعة اما المنفرد بها في حق سنة عين معنى ونهاية وسم (قوله إذ لم يثبت ما يصرح الخ) أى والاصل عدم الوجوب واستدل النهاية والمعنى على عدم الوجوب بوجوه كل منها يقبل المنع (قوله لكل من الجنس) حقه ان يكتب قيل قوله اجماع او يحذف استغنائه بما يأتى في المتن (قوله إذا حضرت الصلاة) أى دخل وقتها (قوله فليؤذن الخ) استعمل الأذان فيما يشمل الإقامة او تركها للعلم بها عش اه يجزئى (قوله من الشعار الظاهر) أى وفى تركها تلوين نهاية ومعنى (قوله فيقاتل) الى قوله فعلم في المعنى الإقواله واحدهما وقوله نظير ما يأتى في الجماعة على قوله ومن ثم في النهاية إلا ما ذكر (قوله بحيث يظهر الخ) لعل راجع للأذان فقط كما يفيد قوله في بلد الخ (قوله يكنى) أى الأذان نهاية وشرعا (قوله من محال الخ) أى في مواضع يظهر الشعار بها معنى (قوله والضابط) أى فى كفايته لمن شرع لهم عش (قوله وعلى الأول الخ) أى من انما سنة يؤخذ من هذا من حديث إذ أصليت المكتوبات وصمت رمضان وأحلت الحلال وحرمت الحرام ادخل الجنة قال نعم جواز ترك التطوعات

(قوله ذكر مخصوص) هو اسم الالفاظ التي قد ذكر الأذان لأن السنة الفعل لا الالفاظ (قوله اصالة) احتراز عن الأذان الذي يسن لغير الصلاة كذا في شرح الارشاد وينت بها منه لا حاجة لهذا الاحتراز لأن الأذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف معه عليه فراجع (قوله على الكفاية) وكذا على العين ان لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر (قوله فليؤذن) فالامر يدل على الوجوب

وصح قوله انها رؤيا حتى ان شاء الله وفى حديث عند الزرافيه مقال انه صلى الله عليه وسلم راى ليلة الاسراء ثم اخر للدنية حتى وجدت تلك المراتى وكان حكمه ترتيبه دون سائر الاحكام عليها انه تمزج مع اختصاره بانه جامع لسائر اصول الشريعة وكانها فاحتاج لما يؤذن بهذا التميز ولا شك ان تقدم تلك الرؤيا مع شهادته صلى الله عليه وسلم بانها حق ومقارنة الوحي لها وسبقه عليه الواية لا بد او غيره انه قال لعمر لما اخبره برويته سبق بها الوحي رفع الشاوه وتعظيم لقدره (الأذان) بالمعجمة وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص شرع اصالة الاعلام بالصلاة المكتوبة (ولاقامة) وهى لغة مصدر اقام وشرعا الذكر الاتي لانه يقيم الى الصلاة كل منها مشروع اجماعا ثم الاصح ان كلا منها (سنة) على الكفاية كما ابتداء السلام إذ لم يثبت ما يصرح بوجوبها (وقيل) انها (فرض كفاية) لكل من الخس الخبر المنقضى عليه إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احكم ولائها من الشعار الظاهرة كالجماعة وهو قوى ومن ثم اختاره جمع فيقاتل اهل بلد تركوها او احدهما بحيث لم يظهر الشعار فى بلد صغيرة يكنى بمحل وكيرة لا بد من محال نظير ما يأتى في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها والأصغر اليه وعلى الأول رأسا

لا قتال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد من ظهور الشعار كما ذكره فلان لا يتأقفا ما يأتي ان اذان الجماعة يكفي سماع واحد له لانه بالنظر لاداء اصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع اهل البلد ومن ثم لو اذن واحد في طرف كبيرة حصلت السنة لاهله دون غيره وهذا يعلم انه لا فرق فيما ذكر بين اذان الجمعة وغيره وان كانت لا تقام إلا بمحل واحد من البلد لان القصد من الاذان غيره من اقامتها كما هو واضح من قولنا فلان لا يتأقفا ما يأتي الى اخره (ولما يشرعان للمكتوبة) دون المنذورة وصلاة الجنائز والفلوان شرعت له الجماعة فلا يتبدان بل يكرهان لعدم ورودهما فيها نعم قد يسن الاذان لغير الصلاة كما في اذان المولود والمهموم والمصرع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان او بهيمة وعند مزدحم الجيش وعند الخريق قيل وعند انزال الميت لقبره قياسا على اول خروجه للدينا لكن رددته في شرح العباب عند تناول الغيلان اي تمر الدجائن لخبر صحيح فيه وهو الاقامة خلف المسافر (ويقالي العبد ونحوه)

راسا وان تأملى اليه اهل البلد فلا يقاتلون ومن قال يقاتلون يحتاج لدليل نعم ان قصد تركها الاستخفاف بها والرغبة عنها كفر كما يأتي في الرداه شرح اربعين للشارح اى بصري بحذف (قوله لا قتال) اى على اهل بلد تتركوها (قوله كما ذكر) اى الضابط (قوله فلم) اى من قوله بالنسبة لكل اهل البلد (قوله انه لا يتأقفا) اى قوله لا بد من ظهور الشعار الخ (قوله ما يأتي) اى في شرح ويشترط الخ (قوله يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالوقوع قال الرشدي اى بالوقوع كما يصرح به كلامهم الا اني وليتأقفا وجرم به شيخنا بلا عزم (قوله وهذا) اى اشتراط ظهور الشعار كما ذكر (قوله ومن ثم) اى من اجل انه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد كون الاذان بحيث يسمعه كل اهل الخ (قوله وهذا) اى بالاستدراك المذكور (قوله بين اذان الجمعة الخ) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد سم (قوله غيره) اى القصد سم (قوله من اقامتها) اى الجمعة قول المتن (ولما يشرعان) اى على القولين سم ونهاية ومعنى (قوله دون المنذورة) الى قوله نعم في المغني ولما هو في النهاية الا قوله والمصرع والغضبان وقوله وعند مزدحم الى وعند تغول (قوله والنفل) ولما شرعت الخ) شمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للاولى لانها نفل ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى سن الاذان لها لما قبل ان فرضها الثانية وفي سم على حج الرد في ذلك فلا يرجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان اى باضاعش واستقرب البجير من ترك الاذان للعادة مطلقا (قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات سم ومعنى (قوله لغير الصلاة الخ) هل يشترط في اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رافع الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظرا ولا يبعد لاشتراط سم عبارة شيخنا والمعتد اشتراط المذكور في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشورى على المنهج من انه لا يشترط في الاذان في اذان المولود المذكور وقوى افهمه ما استظهره بعض المشايخ من انه تحصل السنة باذان القبالة في اذان المولود اها (قوله كما في اذان الخ) بصيغة الجمع (قوله والمهموم الخ) ولو لم يزل المهم ونحوه بمرة طلب تسكيره ولم يبين من رأى اذن منها معاش اقول وقضية صنع الشارح حيث عطفها على المولود ان المراد العيني (قوله اى تمر الدجائن) اى تصور مردة الجن بصور مختلفة بتلاوة اسماء يعرفونها شيخنا (قوله وهو الاقامة الخ) اى وقد يسن الاذان والاقامة الخ ولا يخفى ان المولود كذلك يسن فيه الاذان والاقامة كما يأتي في باب (قوله خلف المسافر) ينبغي ان يحل ذلك ما لم يكن سفر معصية فان كان كذلك لم يسن عرش (قوله من كل نفل) الى قول المتن وقعت في جماعة في المغني الا قوله غالبا وقوله لتخصيصه بما قبله وقوله والاول افضل وكذا في النهاية الا قوله والاول الصلاة الصلاة قول المتن (و يقال في العبد الخ) هل يسن اجابة ذلك لا يبعد سنها بالاحول ولا قوة إلا بالله وبني كراهة ذلك لنحو الجنب سم على حج وقوله كراهة ذلك اى قول الصلاة جامعة لا قوله لا حول ولا قوة إلا بالله ما يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك وقوله لسم احكم على الكفاية (قوله بين اذان الجمعة وغيرها) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد (قوله غيره) اى غير القصد (قوله ولما يشرعان) اى على القولين (قوله للمكتوبة) هل المراد لو اصاله فتدخل المعادة على هذا فتجدان محل الاذان لها ما لم تفعل عقب فعل الفرض والا كذا في اذانه عن اذانه كافي القاتنة والحاضرة وصلاتي الجمع او لا وتدخل المعادة في النفل الذي تسن له الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة فيه نظرا (قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات (غير الصلاة) هل شرط اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظرا ولا يبعد لاشتراط (قوله وهو) اى قد يسن (قوله ويقالي في العياد الخ) هل يسن اجابة ذلك

ونحوه عش (قوله من كل فعل الخ) أى وإن نذر فعله و يذبح نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الأذان والأقامة أحج والمعتدانه لا يقال إلا مرة واحدة بدلا عن الإقامة كيدل عليه كلام الأذكار للنووي مر انتهى زيادى اه عش وياتى عن شيخنا أنه بزيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والورثيت يسن جماعة فليأظهر اه وهذا داخل فى كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا وترسن جماعة تراخى فعله عن التراويح كاه وظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا قبل والأقرب أنه يقوله تدبر لكل ركعتين من التراويح وللو تر مطلقا لانه بدل عن الإقامة اه وفي سمنه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكر كقولهم فى التراويح صلاة القيام اثابكم الله وهل النداء المذ كورأى فى نحو العبد بدل عن الأذان والأقامة أو عن الإقامة فقط مشى ابن حجر على الأول فيؤتى به مرتين الأولى بدل عن الأذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والثانية بدل عن الإقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملى على الثانى وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للبغرد لأن المراد أنه بدل عنها فى الأصل والغالب شيخنا (قوله لا جنازة الخ) عبارة المغنى وخرج بذلك الجنازة والمنذورة نافلة التى لا تسن الجماعة فيها كاضحى أو سنها فيها لكن صليت فرادى فلا يسن لها ذلك أما غير الجنازة فظاهر وأما الجنازة فلان المشيعين الخ (قوله لأن المشيعين الخ) يؤخذ منه أنه لو لم يكن معه أحد أو زاد بالنداء سن النداء حينئذ لمصلحة الميت اه كرى عن الألباب عبارة عش يؤخذ منه أن المشيعين لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم الإمام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده فيه اه وغبار شيخنا بخلاف صلاة الجنازة فلا ينادى لها إلا أن احتج إليه بقول الصلاة على من حضر من أموات المسلمين كايقبح الآن اه (قوله حاضررون) أى فلا حاجة لأعلامهم نهاية ومعنى (قوله اغراء) أى احضروا الصلاة والزموها معنى (قوله مبتدأ) أى أخبره جماعة على رفعه أو عنذوف على

من كل نفل شرعت فيه
الجماعة وصلى جماعة
ككسوف واستسقاء
وتراويح لا جنازة لأن
المشيعين حاضررون
غالباً (الصلاة) ينصبه
إغراء ورفع مبتدأ

لا يبعد سنها بالاحول ولا قوة إلا بالله وينبغى كراهة ذلك لنحو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح فى شرح العباب قيل ووترسنت فيه الجماعة اه وهو ظاهر ان فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح لأن النداء لها يكتفى له اه وقضيته أنه بمنزلة الأذان فى المكتوبات لكن ماسياى عن الأذكار به ولو لم يكن به بمنزلة الإقامة ثم قال الشارح فى شرح العباب قال الزركشى وهل يحل عند الصلاة كالإقامة أو عند دخول الوقت كالأذان لم أر فيه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر الثانى ليكون سببا لاجتماع الناس ويؤيده أنما كسفت الشمس أرسل ﷺ مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كأنه فى أول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء ليجتمع الناس إليها ولو قيل باستحبابه مرتين بدلا عن الأذان والإقامة لم يبعد اه وهو متجه لكن جزم فى الأذكار بالأول فقال وياتى به عند إرادة فعل الصلاة ودخل فى قوله لا غيرها أى لا غير الجماعة المشروعة فى نافلة ما لا يسن فيه جماعة وما يسن إذا صلى فرادى والمنذوره وكلام الأذكار ليس نفا فى الثانى فعلى كونه بمنزلة الإقامة أو يسن مرة أخرى بدلا عن الإقامة يؤتى به فى نحو التراويح لكل إحرام كاه وظاهر على كونه بمنزلة الأذان ولا يسن مرة أخرى بدلا عن الإقامة يؤتى به مرة واحدة فى أول التراويح مثلا كاه وظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الإقامة أن يسن للبغرد بدل قياس كونه بمنزلة الأذان أو بمنزلة الأذان أن يسن له أيضا مع أنه ليس كذلك كما قال فى شرح الروض لا للجنازة ومنذورة ونافلة لا تسن جماعة كاضحى أو صليت فرادى فلا يسن لها ذلك الخ اه وهنا تفصيل لا يبعد وهو انه ان احتج بجمع الناس سن مرتان واحدة بدلا عن الأذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الإقامة وان لم يحتج بجمع الناس لحضورهم سن المرة الثانية فقط فليتامل وقد يقال قياس الأذان سن مرتين وإن كانوا حاضرين وقد يفرق فليحرج (قوله وتراويح) أى لكل ركعتين وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كاه وظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا فى شرح مر وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جماعة بمنزلة الأذان فإن كان بمنزلة الإقامة فقد يتجه أنه لا فرق بين تراخى فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الإقامة

نصبه أى حضروها و (قوله أو خبراً) أى حذف مبتدؤه أى هو أى المنادى له (قوله أو المحذوف) أى هى سم (قوله أو مبتدأ حذف خبره) هذا لإيتائنا هنا شدي عبارة سم فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى هى الصلاة بدليل السياق ومنها جامعة وفيه شئ اه و آقره عث قال المحفى وحاصله ان الخبر بقدر جاراً و مجروراً مقدماً فتكون النكرة مفيدة اه اى وينزل الوصف منزلة الجامد (قوله لتخصيصه) الخ يتأمل سم وقد يجاب اراد بتقدير الخبر ظرفاً مقدماً كما مر عنه نفسه انفا

قوله (أو الصلاة الصلاة) اى أو الصلاة فقط معنى وشرح المنهج و اوحى على الصلاة نهاية (قوله أو الأول افضل) اى لو روده عن الشارع قول المتن (والجديد) قال الرضى الذى قطع به الجمهور نديه معنى زاد النهاية ولم يتعرضوا للخلافه و افصحوا فى الروضة بترجيح طريقتهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالتحرر اه قول المتن (للفرد) ويكتفى فى اذانه اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام للجماعة فيشترط فيه الجمهور بحيث يسمعون له لان ترك ذلك يخل بالاعلام ويكتفى اسماعوا واحداً ما الاقامة فتنس على القولين ويكتفى فيها اسماع نفسه أيضاً بخلاف المقيم للجماعة كما فى الأذان لكن الرفع فيها أخفض اه معنى (قوله وان بلغه اذان غيره) اى حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى مع اهله بالفعل فلا يتبدل به الأذان حينئذ شيخنا وفى الجبرى عن مر والزبائى والشبرا مىلى والقبلى ومثله (قوله على المعتمد) اى وما فى شرح مسلم من انه اذا سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم نهاية اى وصلى معهم فان لم يتفق صلاته معهم اذن و ظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لعذر ام لا وانه لا فرق فى ذلك بين كونه صلى فى بيته أو المسجد عث عبارة الرشيدى لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الأذان كالمفرد اه (قوله الخبر الآتى) أى انفا فكان الأولى بتقديمه على النهاية كفى المعنى (قوله المؤذن ولو منفرداً) لا يناسبه قوله الآتى وقضية المتن الخ ثم رايت ما ياق عن السيد البصرى عبارة النهاية والمعنى المفرد اه (قوله ما استطاع الخ) عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحداً منهم و ببالغ كل منهما فى الجمهور ما لم يجهد نفسه اه قال عث اى فى يحصل اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحداً من المصلين وكال السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطاب عن غيرهم كما مر اه (قوله أو باديئك) أو للتبوع و (قوله فاذنت) أى أردت الأذان و (قوله مدى صوت الخ) المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من اوله الى اخره و قول الشوبرى اى يعش اى غاية بعده لعل المراد به المعنى اللغوى لانه يقتضى ان لا يشهد الا من سمع غايته بخلاف من سمع اوله وليس مراداً شيخنا اه بجبرى (قوله ولا انس) ظاهره ولو كان كافراً أو لا مانع من عث (قوله ولا شئ) يحتمل ان المراد غير الانس والجن ما يصح إضافة السمع اليه ويحتمل ان يراد به الاعم ويشهد له رواية لا حرج ولا لخير قاله الحواى فى شرح مسند الشافعى شوبرى اه بجبرى (قوله لا يشهد الخ) اى وشهادتهم سبب لقربه من الله تعالى لانه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجاز به على ذلك وهذا الثواب العظيم إنما يحصل للمؤمن اذا احتسب بالمدام عليه وإن كان غير له اصل الثواب عث اى اذا لم يقصد الثواب الدنيوى فقط قول المتن (لا يسجد الخ) اى كالتبوع فيه فقهه وإن كان يجوز المسجد وحصل به التوهم المذكور عث اه بجبرى (قوله أو غيره) اى من امكنة الجماعة كدرة و رباط نهاية ومعنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الروض

الآتيان به لكل ركعتين من الترواج أى كما تقدم (قوله أو المحذوف) أى هى (قوله أو مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى هى الصلاة بدليل السياق ومنها جامعة وفيه شئ (قوله لتخصيصه الخ) يتأمل (قوله أو الصلاة الخ) فى شرح مر اوحى على الصلاة كفى العباب (قوله وإن بلغه اذان غيره) أى اذا وجد الأذان لم يسن الأذان لمن هو مدعوا به إلا ان اراد اعلام غيره أو انقضى حكم الأذان بان لم يصل معهم مر (قوله لا يسجد الخ) عبارة الروض لا فى مسجد اذن او اقيمت

(قوله صلوات) هي الظهور والعصر والمغرب اه محلى ولا يعارضه ما قدمه الشارح من شرح ويسن تقديمه اى الفاتحة على الحاضرة الخ وما هو صريح في ان المغرب لم يفتحه لا مكان تعدد الفوات في ايام الخندق ع ش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده انه على التقديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يخالفه تسم (قوله ولا ينافيه) اى ذلك التعميم (القديم السابق) اى في المأودة وجه المناقاة انه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالفاتحة اولى نهاية ومعنى (قوله للاختلاف عنه) اى في ذلك التقديم فمن بمعنى (قوله بل قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وعلى ما تقدم عن الرافعي من اقتصار الجمهور في المؤادة على انه يؤذن بحري التقديم هنا على اطلاقه اه (قوله وهو) اى القديم (قوله لمناقاته الصبح) اى بنومه وهو واجبه واستشكل هذا يحدث نحن معاشر الانبياء تمام اعيننا ولا تمام فلو بانوا واجب عنه السبكي بان الانبياء من يمين اركان هذا من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين و اجاب غيره بحجوب حسن وهو ان ادرك دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بان بقطة القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض امته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب ايضا بانه فعل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يتخاطب باداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم شارك امته الانبياء اخص به ولم يرد اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالخطاب حال نوم عينه دون قلبه فتأمل ع ش وقد يجاب ايضا بانه صلى الله عليه وسلم نام في تلك المرة قلبه الشريف ايضا على خلاف العادة للتشريع (قوله سار الخ) والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان فيه شيطانا كما يدل عليه رواية ارجو ان ينام هذا الوادى فان فيه شيطانا اظف بحى اه بحري (قوله واذن بلال) اى باره صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله على الاول) اى الجديد و (قوله الثاني) اى القديم الاصح نهاية (قوله حق للفرض) وهو المعتمد معنى (قوله فان كان عليه فوات الخ) تفريع على القديم الرابع ع ش (قوله متواليه) ولا يضر في الموالاة والفرض اخذ من قول ح ش في شرح قول المصنف الا ان شرطه الوقت الخ انما هو به يه لمان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان القول انما يحصل بالسكوت او الكلام غير المندوب لا حاجة انتهى ع ش قول المتن (لم يؤذن لغير الاولى) ولا ينتقض بهذا وبما ياتي في المجموعتين ما تقدم من انه حق للفرض لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه شرح العباب (فرع) نسي صلاة من الخمس و اوجبتنا الخمس فان والاها اذن للاولى والافل كل مر اه سم (قوله فان طال فصل) اى بان كان بقدر ركعتين خاف يمكن كالفصل بين صلاتي الجمع ع ش (قوله بين كل) اى كل اثنين (قوله ولو جمع تأخير الخ) مع التوالى كما هو صريح المنهج اى والمغنى بصري (قوله اذن للاولى الخ) ويشترط هنا وفيما مر وما بان ان يقصد به الاول بل لا يطلق انصرف لما قلنا وقصد به الثانية فينبغي ان لا يكتفى به حلبي اه بحري (قوله فيؤذن لها) اى ايضا (قوله ولو الى الخ) دخل فيه ما اذا تذكر فائت بعد فعل

كلام شارح) قد يقال معنى كلام الشارح المذكور انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل (قوله وعلى الثاني حق للفرض) انظر الاستوى في ندب الاذان في وقت الاولى من المجموعتين اذا نوى جمع التأخير فالدهميري ويظهر تخريجهم على انه حق الوقت او الصلاة فان قلنا بالاولى اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق للصلاة وفي شرح العباب ويؤخذ من قولهم انه حق الوقت انه يؤذن للاولى في وقتها ونوى جمعها تأخير اكما به بعض المتأخرين وقياسه ان يؤذن للثانية في وقتها وإن جمعها تقديمها وقد يتنازع فيه لان نية التأخير او فعله التقديم صير الوقت هو الثاني والاول كاصحوا به بقياسه عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الاولى) قال في شرح العباب فان قلت ما تقرر من انه حق للفرض ينتقض بما ياتي في تولى فواته او جمعه وعين من انه لا يؤذن لغير الاولى قلت لا ينافيه خلافا لمن توهه لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه (فرع) نسي صلاة من الخمس و اوجبتنا الخمس فان والاها اذن للاولى والافل كل مر (قوله ولو الى

صلاة يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها (قلت القديم) انه يؤذن لها علمت جماعة او فرادى خلافا لما يوجهه كلام شارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذلك جدد لقديم وهو (اظهر والله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادى سار قليلا ثم تزلوا واذن بلال نصلي ركعتين ثم الصبح وذلك بعد الخندق فالاذان على الاول حق للوقت وعلى الثاني حق للفرض وفي الاملاء حق للجماعة (فان كان) عليه فواته و اراد قضاها متواليه (لم يؤذن لغير الاولى) او منفردة فان طال فصل بين كل عرفا اذن لكل ولو جمع تأخير اذن للاولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت أم غيرها وكذا تقديمها لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لوزال التبعية ولو والى بين فاتته وموادة اذن لا ولاهما الا ان يقدم الفاتحة ثم بعد الاذان لها

الحاضر فان كان عقها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يؤذن لكل سم ونهاية ومعنى (قوله) يدخل وقت المؤداة أى قبل أن يحرم بالفاتحة فى مالواذن وأراد أن يصلى ثم عرض له ما يقتضى التأخير واستمر حتى خرج الوقت قبل يؤذن لها اخذنا من إطلاعهم الاذان للفاتحة اولافيه نظر والاقرب انه لا يؤذن لانه اذن لهذه الصلاة والموا لاة بين الاذان والصلاة لا تشتط عرش (قوله) فيؤذن الخ) وحيث لم يؤذن الثانية فابعداها قام لكل نهاية ومعنى (قوله) ايضا) لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سننها عرش قول المتن (ويذهب لجماعة النساء الاقامة) اى بان قعها لإحداهن ولو اقامت لرجل او خشي لم يصلح نهاية وقياس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمه ويحتمل خلافه وهو الاقرب اخذنا ما ذكره حجب فى شرح قول المصنف الاقرب لا الاذان الخ عرش (قوله) والخائى) ظاهره صحة إقامة الخئى للخائى والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهو قياس ما صرح به فى شرح العباب من أن المرأة لا تقبم للخئى سم وفى النهاية ما يوافقه (قوله) لاستنهاض الحاضرين) اى إصالة فلا يشك طلبها للبغرد سم (قوله) والتشبه بالرجال الخ) اخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامرء لانه ليس فى فعله تشبه بغير جنسه وبناء على أن علة تحريم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماها والحكم المترتب على العلة المركبة ينتبى بانتما جزمها والتشبه منتف فى حق الامرء فينتبى تحريم الاذان عليه عرش (قوله) من ثم حرم عليها الخ) اى وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة فى الصلاة ولو بحضرة اجنبى فكذلك اخرجها مره اسم وياتى عن النهاية مثله وخالف المغنى فقال وينبى أن تكون قراءتها كالاذان لانه يسن استماعها واختاره البصرى (قوله) إن كان ثم اجنبى) وفاقا للبغنى والاسنى وشرح المنهج وخالفا للنهية عبارة ولو اذنت المرأة للرجال او الخائى لم يصلح اذناها وأثبت لحرمة نظرهما اليها وكذا لو اذن الخئى للرجال او النساء ورفع فى هذه اى النساء صوته فوق ما يسمعن او الخائى كما هو ظاهر ولا فرق فى الرجال بين المحارم وغيرهم كإقتضاه كلامها وهو المعتمد ثم قال ويؤخذ بما تقدم فى الفرق بين غائبا واذناها عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة فى الصلاة وخارجها وإن كان الاصغاء للقراءة مندوبا وهو ظاهر واقفى به الى الدرر حقه الله قد صرحوا بأكراهة جهرها فى الصلاة بحضرة اجنبى وعلوه بخوف الافتتان او بحجب (قوله) يسمع الخ) وهو يلزم على سامع اذناها السماع فيجب عليه سد الاذان ام لافيه نظر والاقرب الثانى لانه لا يحرم سماع نحو الغناء منها إلا عند خوف الفتنة قال فى الايمان وحيث حرم عليها ذلك كافى الجهر قبل تناب أم لافيه نظروا الاقرب الاول كالصلاة فى المنصوب اه أقول بل الاقرب الثانى ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبة منها شرعا بخلاف الاذان عرش (قوله) وسماعها) اى سماع الاجنبى لغنائها مع الكراهة ومعنى ونهاية (قوله) وقضية هذا) اى التعليل الثانى (قوله) عدم التقيد) تقدم عن النهاية اعتماده وياتى فى شرح والذكرة ما يوافقه قال سم وقضيته ايضا عدم التقيد بالرفع إلا أن يقال المختص بالرجال هو الاذان مع

الخ) يدخل فيه ما إذا تذكر فاة بعد فعل الحاضرة فان كان عقها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يؤذن لكل (قوله) والخائى) ظاهره صحة إقامة الخئى للخائى والوجه المنع لاحتمال انه أنثى وهم رجال وهذا هو قياس ما صرح به فى شرح العباب من أن المرأة لا تقبم للخئى (قوله) لاستنهاض الحاضرين) فلم طلبت للبغرد إلا أن يقال اصل مشروعيتها الاستنهاض فلا يشك قوله ولكل على انفراداه (قوله) ومن ثم حرم رفع صوتها) اى وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة فى الصلاة ولو بحضرة اجنبى فكذلك اخرجها ويقارن الاذان بأنه يطلب الاصغاء والنظر الى المؤذن حتى يحنس الاذان بخلاف القراءة فان من يحسنها لا يطلب منه تركها ولا الاصغاء لغيره وبأنه وظيفة الرجال والقراءة وظيفة كل أحد فليس فى قراءتها تشبه بالرجال فليتأمل (قوله) عدم التقيد) اعتمد مره وقضيته ايضا عدم التقيد بالرفع إلا أن يقال المختص بالرجال هو الاذان

لها أيضا (وتندب لجماعة النساء) والخائى ولكل على انفراداه أيضا (الاقامة) على المشهور لانها لا تستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها بخئى منه مخذور بما يأتى (لا الاذان على المشهور) لافيه من الرفع الذى قد خئى منه افتتان والتشبه بالرجال ومن ثم حرم عليها رفع صوتها به إن كان ثم اجنبى يسمع وإلا لم يحرم غنائها وسماعها للاجنبى حيث لا فتنة لأن تمكينها منه ليس فيه حمل الناس على مؤد لفتنة بخلاف تمكينها من الاذان لانه يسن الاصغاء للمؤذن والنظر اليه وكل منها اليها مفتى ولانه لا تشبه فيه اذ هو من وضع النساء بخلاف الاذان فانه مختص بالذكر فحرم عليها التشبه بهم فيه وقضية هذا عدم التقيد بسماع اجنبى إلا أن يقال لا يحصل التشبه إلا حينئذ ويؤيده ما يأتى فى اذناها للنساء الظاهر فى أنه لا فرق فى عدم كراهته بين قصدها للاذان وغدمه فان قلت ينافيه ما يأتى من حرمة قبل الوقت بقصده بجماع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذلك فيه متابذة صريحة للشرع بخلاف هذا اذ الذى اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير ولا رفع صوتها بالتلبية لأن كل أجد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسن الاصغاء لها ولا نظر الملبى

الرفع وكلامهم يصريح بعدم حرمة اذان المرأة بالرفع وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصدته وقصد التعبد من حيث انه اذان اه وياتي عن عرش الجزم بذلك (قوله ويؤيده) اي الحصر المذكور (ما ياتي) اي انما قوله لا فرق في عدم كراهته الخ (تقدم انقاع سم وياتي عن عرش اعتماد الحرمة مع قصد الاذان الشرعي مطلقا (قوله بنا فيه) اي عدم الفرق (ما ياتي) اي في شرح وشروطه الوقت (قوله بان ذلك) اي الاذان قبل الوقت بقصدته وقوله بخلاف هذا اي اذان المرأة بقصدته (قوله عدم ندبه الخ) اي وهو لا يستدعي الحرمة عرش بل ولا الكراهة (قوله ولا رفع صوتها) عطف على قوله غناؤها (قوله لها) اي للتبعية (قوله بقدر ما يسمع) اي ولم تقصد الاذان الشرعي فان رفعت فوق ذلك او اردت الاذان الشرعي حرم وان لم يكن ثم اجبني عرش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى اي فليس اذانا شرعا نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبيه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيها يظن لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبيه بالرجال اه (قوله وكذا الخ) عبارة الاسنى والمخنى والخنى المشكل في هذا كله كالمرأة اه وعبارة شرح المنهج فان اذنا اي المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه او فوفقه كرهه بل حرم ان كان ثم اجبني اه وعومل الخنى معاملة المرأة احتياطوا التحريم للاحتياط سائق معبود وكثير اما احتياطوا في امر الخنى فلا يريد كيف حرم مع الشك في انوته سم قول الماتن (والاذان مثنى) وفي العباب فان زاد منها اي زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الاخر ولم يؤد الى اشتباه وقال الله اكبر او لقن الاذان اجزا انتهى سم (قوله معدول) اي قوله واعتذر في النهاية لا قوله اي لانها الى والوالي قوله لم يحكى على الخ في المعنى الا قوله قال ولهذا وقوله اي مع الى فالاولى وما ننبه عليه (قوله اي معظمه الخ) وكتباته مشهورة وعندها بالرجوع تسع عشرة كلمة نهاية ومعنى اي فلو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه عرش (قوله التشبه الخ) اي التليل قول الماتن (والاقامة الخ) وكتباتها مشهورة وعندها احدى عشرة كلمة معنى ونهاية (قوله اي لانها الخ) اي ثني لفظ الاقامة لانها الخ (قوله بالقصود) وهو استنهاض الحاضرين كاسم (قوله واعتذرتني) اي اعتذر المصنف في دقائقه عن عدم استثناء لفظ التكبير (قوله فكانه فرد) هذا ظاهر في التكبير او لها وما في آخرها فمساو للاذان فالاولى ان يقال ومعظمها فرادى معنى (قوله فالاولى) اي قوله بخلاف الخ في النهاية (قوله وقيل الفتح) اي ينقل حركة الف الى اللام ضم (قوله يجمع كل كلمتين الخ) اي والسكعة الاخيرة بصوت معنى (قوله اي اسراعا) اي قوله وفي خبر الخ في

مع الرفع فلا يتحقق التشبيه الاحتمال وكلامهم يصريح بعدم حرمة اذان المرأة اذا لم ترفع صوتها وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصدته وقصد التعبد من حيث انه اذان (قوله ولو اذنت للنساء) انظر التقيد بالنساء سيأتي انه ولا يصح اذنا الرجل والرجال وليس فيه افصاح بكرهه او عدمه فان لم يكرهه اشكل التقيد (قوله لم يكرهه) وكان ذكر الله تعالى اي فليس اذنا شرعا فان قلت ما للصارف له عن الاذان حتى انتفت الكراهة بل والحرمة قلت الصارف له قرينة حالها هي انها ليست من اهل الاذان ونظيره ما تقدم في باب الغسل ان حال الجنب وعدم تماهله للقرآن قرينة صارقة له عن القرآنية حتى لم تحرم قراءته بغير قصد فان قلت فليجز اذنا ما رفع الصوت نظرا اصراف تلك القرينة قلت عارضها رفع الصوت الذي هو شعار ظاهر للاذان ومقصودا لصلته فيه نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبيه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا قصدت حقيقة الاذان فما يظن مقصدها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبيه بالرجال (قوله وكذا الخ) عبارة شرح الروض والخنى كالمرأة قاله في المجموع اه وعبارة شرح المنهج فان اذنا اي المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه او فوفقه كرهه بل حرم ان كان ثم اجبني اه وقد استشكل الحرمة في الخنى لاحتمال انه رجل فكيف حرم مع الشك وبجوابه انه عومل بمعاملة المرأة احتياطوا التحريم للاحتياط صانع معبود كثيرا ما احتلطوا في امر الخنى (قوله والاذان مثنى الخ) في العباب فان زاد منها اي زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الاخر ولم يؤد الى اشتباه وقال الله اكبر او لقن الاذان اجزا (قوله وقيل الفتح) اي ينقل

ولو اذنت للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنى (والاذان مثنى) معدول عن اثنين اثنين اي معظمه اذ التكبير اوله اربع والتشهد آخره واحد (والاقامة فرادى) لالفظ الاقامة) للحدث المتفق عليه امر بلال اي امره صلى الله عليه وسلم كافي رواية النسائي ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة اي لانها المصرفة بالمقصود والا لفظ التكبير فانه ثني اولها وآخرها واعتذر عنه بانه علي نصف لفظه في الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع جمع كل تكبيرتين في الاذان بنفس واحدا ومعوقفة لطيفة على الاولى للاتباع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية الفاظه فانه ياتي بكل كلمة في نفس وفي الاقامة يجمع كل كلمتين بصوت (ويسن ادراجا) اي اسراعا

(وترتيله) اى الثانى فيه للامر بهما ولا نه للثامنين فالترتيل فيه البالغ وهى للحاضرين فالادراج فيها شبه ومن ثم من ان تسكون اخفض صوتا منه (والترجيع فيه) الثبوت فى خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين من تين سراجيح يسמעن بقرعها قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما إذ هما المقصودتان المنجبتان (٦٨) ولينذكر خفاءهما اول الاسلام ثم ظهورهما الذى انعم الله به على الامة انعاما

لا غاية توراه سمى بذلك لانه رجع الرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما فيصح تسمية كل به لكن الاشهر الذى فى اكثر كتب المصنف انه للاول (والتثويب) بالثالثة (فى كل من اذانى مؤادة واذان فائنة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الخيميلتين للحديث الصحيح فيه من ثاب اذار جمع لانه بمعنى ما قبله فكان يراجعا الى الدعاء بالصلاة ويكره فى غير الصبح كحى على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الخيميلتين لم يصح اذانه وفى خبر الطبرانى رواية من ضعفه ابن معين ان بلالا كان يؤذن للصبح فيقول لى على خير العمل فامر صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويزكحى على خير العمل به يعلم انه لا تثبت فيه لمن يجعلونها بدل الخيميلتين بل هو صريح فى الرد عليهم (وان يؤذن) ويقسم (قائما) وعلى عال احتيج اليه (والقبلة) لانه المأثور سلفا وخلفا وخبر الطبرانى وابن الشيخ ان بلالا كان يترك الاستقبال فى بعضه غير الخيميلتين لخالفته للأثر المذكور الذى هو فى حكم النهاية الاجماع المؤيد بالخبر المرسل استقبال واذن على ان الخبر ضعيف لان فى سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية المذكور ايضا ان بلالا كان ينحرف عن القبلة عن يمينه فى مرتى على الصلاة وعن يساره فى مرتى على الفلاح ويستقبل القبلة فى كل الفاظ الاذان الباقية وحديثه ان اخذ هذا الموافق لمامر والموجب لحجية المرسل والمثبت للاستقبال فيما عدا الخيميلتين وهو مقدم على الناقى اولى وغير قائم قدر

النهاية قول المتن (وترتيله) اى الا التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين فى نفس عشرين (قوله ومن ثم) اى لاجل انها للحاضرين قول المتن (والترجيع فيه) ولو تركه صرح الاذان مغنى وسم وعش (قوله) وهو ذكر الشهادتين من تين (الخ) فهو اسم للاول كاصرح به المصنف فى مجموعوه ودقائقه وتحريره وتحقيقه وان قال فى شرح مسلم انه الثانى مغنى ونهايه وشرح المنهج (قوله قبل الجهر بهما) ويأتى بالاربع ولاء قال فى العباب فلو لم يات بهما سرا ولا اتى بهما بعد الجهر عش (قوله المنجبتان) اى من الكفر المدخلتان فى الاسلام نهايه ومعنى (قوله) فصح تسمية كل (الخ) لا يخفى ان المناسب لذلك التوجيه ان يكون اسمائى لانه الذى رجع اليه وحيد فتسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع رشيدى وفى سم نحوه قول المتن (والتثويب فى الصبح) وخصص بالصبح لما يعرض للتأثم من التكاسل بسبب النوم نهايه ومعنى (قوله من اذان مؤادة) بلا توتين بتقدير الاضافة اى مؤادة صبح كدى (قوله وهو الصلاة خير من النوم) اى القطة للصلاة خير من الراحة التى تحصل من النوم ويسن فى الليلة المطرقة او المظلمة وذات الريح ان يقول بعد الاذان وهو الاول وبعد الخيميلتين الاصلوا فى رحا لكبرى من تين لما صحت الامر به وقضية كلامهم انه لو قاله اى الاصلوا عوضا اى عن الخيميلتين لم يصح اذانه وهو كذلك لانه يأتى بغيره واذان المغنى الا وقضية كلامهم الخ فقال بده فلو جعله بعد الخيميلتين او عوضا عنهما جاز افعال الشكر دى قوله فى الليلة ليس بقيد كافى شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعداء الجماعة اه وقال عش قوله راء المظلمة المراد بها الظلام ينشأ عن نحو سحب اما الظلمة المعتادة فى اواخر الشهور ولعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه وقره الرشيدى (قوله كحى على خير العمل مطلقا) اى كما يكره هذا فى الصبح وغيره (قوله فان جعله) اى لفظ حى على خير العمل (قوله لم يصح اذانه) والقياس حينئذ حتم لانه به صار متعاطيا لعبادة فاسدة عش (قوله حى على خير العمل) اى اقبلوا على خير العمل عش (قوله وبه) اى بدكر خبر الطبرانى اى بقوله فامر (الخ) (قوله على عال (الخ) عبارة النهاية ويستحب ان يؤذن على عال كمنازة و سطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة يستحب فيها ذلك الا ان احتيج اليه لكبر المسجد كفى بالمجموع وفى البحر لو لم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على الباب وينبئ تقييده بما اذا تعذر فى سطحه ولا فهو اولى فيما يظهر اه وفى المغنى نحوه (قوله احتيج اليه) ظاهره انه قيد فى كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد فى الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه ان يكون على عال مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى (قوله والقبلة) اى ان لم يحتج الى غيرها ولا كمنازة وسط البلد فيدور حولها فليؤدى به جهرى ويأتى ما يتعلق به (قوله لانه المأثور (الخ) ظاهر الرجوع لكل من القيام والاستقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهايه والمغنى بالثانى (قوله بل يكره اذان غير مستقبل (الخ) مع القدرة عليه واجزا لان ذلك لا يخل بالاعلام نهايه ومعنى (قوله فى بعضه) اى الاذان (قوله بخالفته) اى الخبر (قوله المذكور) اى آتفا (قوله على الخبر) اى خبر الطبرانى (قوله ومعارض) عطف على ضعيف (قوله راء به المذكور) كانه اراد به من ضعفه ابن معين (قوله عن يمينه) وقوله عن يساره عن فهمها بمعنى الى (قوله وحيد) اى حين التعارض وقوله هذا اى المروى الثانى وقوله لمامر اى المأثور وقوله هو اى والحال ان الميثب (الخ) قوله اولى خبر كان (قوله وغير قائم) اى قوله وقضيتهما فى حركة الف الله را (قوله والترجيع فيه) قضية كونه سنة يفيدانه غير شرط فيه فصح بدونه (قوله انه للاول) لا يخفى ان وجود الاول سبب لتحقيق الرجوع المذكور فلو رافى لانباف التوجيه المذكور لان

ياخذوا بما فى خبر الطبرانى وابن الشيخ ان بلالا كان يترك الاستقبال فى بعضه غير الخيميلتين لخالفته للأثر المذكور الذى هو فى حكم النهاية الاجماع المؤيد بالخبر المرسل استقبال واذن على ان الخبر ضعيف لان فى سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية المذكور ايضا ان بلالا كان ينحرف عن القبلة عن يمينه فى مرتى على الصلاة وعن يساره فى مرتى على الفلاح ويستقبل القبلة فى كل الفاظ الاذان الباقية وحديثه ان اخذ هذا الموافق لمامر والموجب لحجية المرسل والمثبت للاستقبال فيما عدا الخيميلتين وهو مقدم على الناقى اولى وغير قائم قدر

أى الفرقين (قوله بخفض الصوت) مفهومة أنه إذا رفع صوته ما استطاع لتحصيل كمال السنة كما مر يسر له ذلك ايضا (قوله وجمعا) أى بالفرقين (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لا هنا أى جعل السبابتين اه سم (قوله فى كل منه) أى قوله ويشترط فى المغنى الإقوله وكالحج وقوله وإن كره إلى قول المتن ويسر فى النهاية إلا ما ذكر وقوله لخير إلى نعم وما نبه عليه (قوله سماع واحد) أى بالقوة على ما مر عن الرشيدى وشيخناو بالقلع على ما مر عن عرش (قوله وعدم بتأخيرها) ومنه ما يقع من المؤذين حال اشتراكهم فى الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكر واحد بعض الكلمات وغيره بأقربا ويبنى حرمة ذلك لانه تعاط لعبادة قاسدة عرش (قوله لانه لا يقع) أى غالبا فلا فرق بين أن يشتبها صوتا أو لا هنا بقومغنى (قوله وترتيبها) فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبنى على المنتظم منه والاستئناف اولى ولو ترك بعض الكلمات فى خلاها فى المترك واعاد ما بعده نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر ويبنى على المنتظم ظاهره وان قصد التكبير والفرق بينهما وبين الفاعلة لا يحسن اه وقال عرش قوله مر أى بالمترك أى حيث لم يطل الفصل بما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كل به اه قول المتن (وموالاته) فان عطس فى أثناء ذلك سن ان محمد الله فى نفسه وان يؤخر رد السلام إذا سلم عليه وغيره والتشيمت إذا عطس غيره وحدها تعالى إلى الفرائغ وان طال الفصل فيه ويوشمت حيث نذافا وداشمت أو تكلم بمصلحة لم يكره وكان تاركا للسنة ولو رأى اعمى مثلا يخاف وقوعه فى شر وجب انذاره مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر إذا كان المسلم يمكث إلى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما قبل يرد عليه حالا أو يترك الرد اه وقال عرش قضية كلامه مر وجوب الرد بدفراغ الاذان وهو مخالف لما فى الآيات المشهورة من عد الاذان من الصور المسقطلة للرد لكنه من موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب إذا سلم عليه وقوله مر وجب انذاره أى وان طال ولا يبطل به الاذان اه (قوله ولا يضراخ) أى ولو عمدنا نهاية (قوله لا يسير كلام وسكوت ونوم واغماخ) ويسر ان يستأنف فى غير الأولين معنى زاد النهاية وكذا فهم ما فى الإقامة فكانت القرها من الصلوة تا كدها لم يساغ فيها بفاصل البتة بخلاف الاذان (قوله وان كره) ان كان فاعله ما يقع به الفصل كما هو الظاهر فنحو الاغماخ الذى يتسبب فيه الوردة ليست كذلك قال ابن قاسم قوله وإن كره أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد فى الأخير كراهة التحريم أو الكراهة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فليتام اه بصرى (قوله والاضراخ) أى وان خش بحيث لا يسمى مع الاول اذا نأفى الاذان وإقامة فى الإقامة استأنف جازمنا بقومغنى قول المتن (والتميز) أى لو صديقا تبادى باذانه وإقامته الشعرا وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما فى المجموع من قبول خبره فباطل بقا المشاهدة كروبة التجاسة ضعيف كما ذكره فى محل اخر نعم قد يقبل خبره فم احتفت به قرينة كاذن فى دخول دار وإيصال هدية وإخباره بطلب ذى وليمة له فتجب الاجابة وان وقع فى القلب صدقه نها يقال عرش قوله نعم قد يقبل خبره أى فان قوت القرينة هنا على صدقه صدقه قبل خبره وقباس ما باتى له فى الصرم ان الكافر أن خبر بدخول الوقت ووقع فى القلب صدقه قبل والى فلا وان الفاسق كذلك اه (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى أوائل نشأته لانتظام قصده وفعله حينئذ نهاية وأقره سم وعرش (قوله باسلام غير العيسوى اخ) لاعتقاده ان محمدا رسول الله إلى العرب خاصة نهاية بعبارة المغنى والاسنى والعيسوية فرقة من اليهود تنسب إلى انى عيسى استحق بن يعقوب بالاصحابى كان فى خلافة المنصور يعتقد ان محمدا رسول الله إلى العرب خاصة وخالف اليهود فى أشياء غير ذلك منها انه حرم

بخفض الصوت ومهما علم سر الحاقهم لها به فى الالتفات لا هنا (ويشترط) فى كل منه ومن الإقامة سماع النفس لمن يؤذن وحده والإفاسماع واحد وعدم بناء غيره على ما أتى به لانه يقع فى اللبس وكالحج و (ترتيبها وموالاته) للتابع ولان تركها يوم اللبس يحل بالاعلام ولا يضرب سكران كلام وسكوت ونوم واغماخ وجنون وردة وإن كره (وقوله فى لا يضراخ) كلام وسكوت طويلا ن كسائر الاذكار والكلام فى طويلا لم يفحش ولا اضرا جزما (وشترط المؤذن) والمقيم (الاسلام والتميز) فلا يصحان من كافر وغير ميم كسكران لعدم تأهلهم للعبادة ويحكم باسلام غير العيسوى

الذي اجماعه (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله في باب الردة عن الشافعي اه سم على صحيح وقال شيخنا الزاوي ان الشيخ يعني الرمي رجوع اليه اخرا وعبارة العلقمي عند قوله بالتكليم اسعد الناس بشفا عتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خلاصا من قلبه نصبا ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغتر بما ذكره بعض اهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ اشهد قال الاذرعى والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كلام القفال وغيره وهو قضية الاحاديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام اصحابه انظر الى قوله بالتكليم لعمري طالب قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ اشهد اه كلام الاذرعى وفي الحديث الصحيح امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخ مشايخنا فان قيل كيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرات قل هو الله احداى السورة كلها اه فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان او كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله اه كلام العلقمي اه ع ش يحذف (قوله فيعيد الخ) عبارة المغنى والنهاية فان اذن او قام غير العيسوي بعد اسلامه ثانيا اعتد بالثاني ولو ار تدالمؤذن بعد فراغ الاذان ثم اسلم ثم اقام جازوا والاولي ان يعيدهما غير دحى لا يصلى باذانه واقامته لان ردت توره شبهة في حاله اه (قوله) ويشترط لصحة نصب الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط في جواز نصب مؤذن راتب من قبل الامام او نائبه ومن له ولاية النصب شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة او غير ثقة عن علم وان يكون بالغاميا فغير العارف لا يجوز نصبه وان صح اذانه بخلاف من يؤذن لنفسه او الجماعة عن غير نصب فلا يشترط معرفته بها بل متى دخل الوقت صح اذانه كاذن الاعمى ولو اذن قبل عليه بالوقت فصادف اعتد باذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه اه قال ع ش بعد سق عبارة التحفة ما نصه وهي صريحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول الشارح م ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضى ذلك إذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سبوا وقصر حوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد به ولو نقل عن م ما يوافق اطلاق شرحه من محجة توليته اه وباقي عن الزاوي ما يوافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) اي كالناظر الموقوف لذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه وامانته الخ) فان اتنى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زيادى وقال شيخنا م يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من يكره الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا اول منه قليوبى اه بحجري (قوله او مرصد) أى وجود مرصد عارف بعلمه الاوقات بصري عبارة المغنى بعد كلام نصها فشرط المؤذن راتبا وغيره معرفة دخول الاوقات بامارة او غير ما فان ابن ام مكتوم كان راتباعا انه لا يعرفها بامارة فانه كان لا يؤذن حتى يقال له اصبت كما رواه البخارى ويؤخذ من ذلك ما جرت العادة به من ان المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن ينصب الامام لهم موقعا يخبرهم بالوقت ان ذلك يكنى كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والذكرة) ظاهر اطلاقه اشترط ذلك في اذان المولود وغيره مما روي قبل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلوة بل يكن بعدا وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله لم يتغير في المغنى لا قوله الخبر الى نعم وقوله وقيل احسن

قصده وقوله شرح م (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان الشافعي قال اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم انكشف عن الحال وقت له قل اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ولا ينافي ذلك قول الروضة كاصلا في باب الكفارة ان ذكر الشافعي أن الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الخ لظهور ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة

بنقطه بالشهادتين فيعيده
لوقوع اوله في الكفر
ويشترط لصحة نصب نحو
الامام له تكليفه وامانته
ومعرفة بالوقت او مرصد
لاعلامه به لان ذلك ولاية
فاشترط كونه من اهلها (و)
شرط المؤذن (الذكرة)

وقوله وإن كان إلى لانه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله فلا يصح اذان امرأه وخنثي الخ) وينبغي الحرمة أن وجد رفع الصوت والا فلا لا يقتض آخر سم أي عارض من قصد التشبه بالرجال وقصد الاذان الشرعي (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوي شرح مرأه سم (قوله كآمر) أي قبيل والاذان متني (قوله) ويكره كل منهما الخ أي بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للحدث لأن القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره له كآني التبان والعباب وفي شرحه عن المجموع عن الامام والغزالي فبقية الاذكار بالاولى فعمل انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للحدث مجرد كونهما ذكراً كانوا وهم والله تعالى اعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسأيت انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن سم على حج اه عش ورشدي قول المتن (للمحدث) أي حدثنا اصغر نهاية ومعنى (قوله نعم ان احدث الخ) أي ولو حدثنا كرسن له اتمامه ولا يستحب قطعه ليتوضأ ثلاثاً يوم الثلاثاء فان تطهر ولم يطل زمنه بنى والاستئناف اولى بنهاية ومعنى قال عش قوله لم ولوجدنا اكبر الخ أي فلو كان الاذان في مسجد حرم المكس ووجب قطع الاذان سم على حج اقول وينبغي أن محل وجوب القطع حيث لم يأت فعله بلامكث بأن لم يأت سماع الجماعة له إلا إذا كمل بمحله مثلاً ولا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الاذان في مروره أو يباب المسجد ان اراد كماله اه (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاقده الطهورين سم وعش ورشدي وعبارة المعنى والنهاية فان قيل برد على ذلك أي قول المصنف ويكره للحدث الخ المتيمم ومن بعده سلس بول وفائدة الطهورين فان الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والاقامة اجيب بان المراد بالمحدث والجنب من لا تابح له الصلاة اه وهو لا تابح لهم الصلاة (قوله خبر الترمذي الخ) ولا نه يدعو إلى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافواه اعظم غير معظله قاله الراعي وقصديته ايهن له النظر من الخبث ايضا وهو كذلك نهاية ومعنى قول المتن (وللجنب اشد) تقدم ان الحيض والنفس اغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معها اغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وكان مراده اذانها بغير رفع الصوت وبولن لم يكره في غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كاتقدم اه وقد يقال ان الحائض والنفساء بغير رفع الصوت ليس اذاناً شرعياً بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان الذكر لا يكره للحدث الا ان يقال انه ليس ذكراً محضاً بل ذكر مشوب بكونه اذاناً ثم رابت في الرشدي مانصه وفيه نظر اذ لا يسمى هذا اذاناً وإنما هو مجرد ذكر اه قول المن (والاقامة اغلظ) ويجري اذان واقامة من مكشوف العورة والجنب وان كان في مسجد لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتعريض لمعنى اخر وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة ومعنى ونهاية (قوله لنسبته الخ) عبارة غير لفر بها من الصلاة زاد

فلا يصح اذان امرأه وخنثي الرجال وخنثي ولو محارم كما ماتها لهم واذانها للنساء جائز كآمر (ويكره) كل منهما (للمحدث) غير المتيمم لخبر الترمذي لا يؤذن الا متوضئ نعم إن احدث اتمامه سم له اتمامه (و) كراهته للجنب غير المتيمم (اشد) لان حدثه اغلظ (والاقامة) مع احد الحدتين (اغلظ) منه مع ذلك الحدث لتسببه لوقوع الناس فيه بانصرافه للطهارة

الاسلام المحكية قدير (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثي لرجال وخنثي) وينبغي الحرمة أن وجد رفع الصوت والا فلا لا يقتض آخر فليتأمل (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوي شرح مرأه سم وقوله جائز كآمر أي بل ليس اذاناً حقيقة (قوله) ويكره كل منهما للحدث أي بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للحدث لأن القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى قال في التبان فصل ويستحب ان يقرأه هو علي طهارة فان قرأه حدثاً جازاً باجماع المسلمين قاله الامام حسين ولا يقال ارتكب مكر وهابل تارك الافضل اه وفي العباب ولا نكره أي التلاوة لمحدث قال في شرحه لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث كما صح عنه ولا ينافي ذلك كراهة في حق المحدث خلاف الافضل اه وبين قيل ذلك ان ما ذكره العباب نقله في المجموع عن الامام والغزالي انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للحدث مجرد كونهما ذكراً كانوا وهم والله تعالى اعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسأيت انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاقده الطهورين (قوله وللجنب اشد) قال في شرح الروض وتقدم ان الحيض والنفس اغلظ من

أذان الجنب لا إقامة المحدث
(ويسن) للاذان (صيت)
أى على الصوت لزيادة
الاعلام وللخبر الصحيح
أنه عليه السلام قال لرائى الاذان
فى النوم الله على بلال فانه
أندى صوتاً منك أى أبعد
مدى صوت وقيل احسن
ويسن (حسن الصوت)
احسانه لانه ابعث على
الاجابة و (عدل) ليقبل
خبره بالوقت وليؤثر من نظره
الى العورات وخر وعالم
بالمواقف من ذرية مؤذنيه
عليه السلام فذرية مؤذنى اصحابه
فذرية صحابى ويظهر تقديم
ذرية صلى الله عليه وسلم على
ذرية مؤذنى الصحابة وعلى
ذرية صحابى ليس منهم وبكره
اذان فاسق وصى واعى
لانهم مظنة الخطا والخطيئة
والتغنى فيه مالم يتغير به
المعنى والاحرام بل كثير منه
كفر فليتنبه لذلك ولا يجوز
ولا يصح نصب راتب بمنزلة
فاسق مطلقاً وكذا اعنى إلا

النهاية فان انتظره القوم ليتطهر شق عليهم وإلا ساءت به الظنون اه (قوله) وبحث الاسنوى (الخ) اعتمده
المغني دون النهاية عبارة وقضية كلامه كراهة إقامة المحدث اشد من كراهة اذان الجنب وهو
الوجه المتقدم من قربها من الصلاة لكن قال الاسنوى يتجه مساواتهما اه قال ع ش قوله م لكن
قال الاسنوى (الخ) ضعيف اه (قوله) الاذان إلى قوله مالم يتغير فى النهاية لا لقوله وقيل احسن وقول لرائى
كان إلى انه وقوله ويظهر إلى وبكره (قوله) لرائى الاذان) أى عبدالله بن زيد معنى قول المتن (عدل) أى عدل
رواية بالنسبة لاصل السنة وأما كالمافيتير فيه كونه عدل شهادة نهاية وسم (قوله) ومن ذرية مؤذنيه
(الخ) كبلال وابن ام مكتوم وأى بخدوثة وسعد القرظى نهاية ومعنى (قوله) ليس منهم) أى من اولاده صلى
الله عليه وسلم قاله ع ش ولعل الصواب من اولاده مؤذنيه صلى الله عليه وسلم (قوله) وبكره اذان فاسق (الخ)
ويجوز نهاية (قوله) رضى) أى بمنزلة ولا يصح كسار (قوله) واعى) أى حيث لم يكن معه يصير يعرف الوقت
نهاية ومعنى (قوله) لانهم مظنة الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعنى مع ترتيب عارف برشده وقد
يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ سم وما ذكره اه ولا فقد مرأى عن النهاية والمعنى ما يفيد به قد يفيد
ما يأتى فى الشرح ثم رايته أى سم صرح هناك بان الضم المذكور يزول به الكراهة واما ما ذكره ثانياً
فصنيع النهاية والمعنى وكذا ما يأتى فى الشرح قد يخالفه والفرق بين الصبي والاعنى ظاهر (قوله) والتعطيل
والتغنى فيه أى تعدد الاذان والتطريب به نهاية ومعنى (قوله) مالم يتغير به المعنى (الخ) قال ابن عبد السلام
يحرم التحليل أى غير المعنى او هو محذور كدمرة اكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليحترق من
اغلاط تقع لنؤذنين كدمرة قاشد فيصير استغما ومداها اكبر فيصير جمع كبن يفتح اوله وهو طويل له
وجوه احدى من الوقف على الله والابتداء بالله لانما يؤدى إلى الكفر كالذى قبله ومن مدألف الله
والصلوة والفلاح لان الزيادة فى حرف المدو الاين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطا ومن قلب الالف
ها من الله ومدمة زة اكبر ونحوها وهو خطا ولحن فاحش وعدم النطق بها الصلاة لانه يصير دعاء على النار
شرح بافضل (قوله) ولا يصح نصب (الخ) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعنى سم (قوله) مطلقاً
أى ضم اليه المرفع ولا قول المتن (قلت الاصح انه (الخ) مثل امامة الجمعة لان افضل منها ايضا ويظهر ان
امامتها افضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى نهاية ومعنى
قال سم وفيه شىء اه (قوله) مع الإقامة (الخ) ينبغي ان الامامة افضل من الإقامة وحدها عند المصنف
سم (قوله) كما اعتمده (الخ) وقال الله بن حجر خلافاً للنهاية والمعنى حيث قالوا واللفظ للثاني وصحح المصنف فى
نسكته ان الاذان مع الإقامة افضل من الامامة وجرى على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد ما فى الكتاب اه
(قوله) خلافاً لمن نازع فيه) اعتمد من المنازعة سم وكذا اعتمدها المعنى كسار انفا (قوله)

الجنب فتسكون الكراهة معها اشد منها معها اه وكان مراده أن اذانها يغير رفع الصوت فهو وإن لم يكن
فى غير هذه الحالة بكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها يرفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفى
الروض ويجزى الجنب أى اذانه أو إقامة مؤذن كان فى المسجد مكشوف العورة فان احدث فى اذانه استحباب
امامة فان وضوا لم يطلبنى اه وقوله فان احدث قال فى شرحه ولو حدثنا اكراه فانظر لو كان فى المسجد
ويجبه قطعه وحرمة مكته (قوله) و (عدل) أى لو عدل روي او بالاكمل عدل شهادة م (قوله) لانهم مظنة
الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعنى مع ترتيب عارف برشده وقد يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ (قوله)
ولا يصح نصب راتب) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعنى (قوله) لا ان ضم اليه من يعرفه
لا يقال قياس كراهة اذان الاعنى انه لا يجوز نصبه راتباً او ضم اليه من ذكر لانه خلاف المصلحة لانا نقول
لإثا ذكره لمعنى يزول بالضم المذكور (قوله) والامامة افضل (الخ) هى شاملة لامامة الجمعة وقضية ذلك انه
افضل منها عند المصنف والمتبادر ان امامة الجمعة افضل من خطبتها وقضية ان الاذان افضل من الخطبة وفيه
شىء (قوله) كما اعتمده) ينبغي افضل من الإقامة وحدها عند المصنف (قوله) خلافاً لمن نازع فيه)

ومن احسن قولنا نحن دعا الى الله قالت عائشة هم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن عباس هو النبي ﷺ لانه الاحسن مطلقا وهم الاحسن بعده
ولا كون الامة مكية لانه لا مانع من ان (٤٧٤) المكي يشير الى فضل ماسيش ع وبدو الماصح انه صلى الله عليه وسلم دعاه بالمغفرة وللإمام

لقله تعالى ومن احسن الخ لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضل الاذان على الاقوال دون الافعال
كالامامة فليتامر وايضا فقد اعتبر مع الدعاء الى الله تعالى ما عطفه عليه فليتامر سم (قوله ولا ينافيه الخ) عمل
تامر اذ لفظ المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المراد به النبي ﷺ وهذه الصيغة تقتضي المحصر
فيه ومقتضى ما ذكره الشارح ان يكون المراد الاعمال من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذن فليتامر وفيه
ايضاح هذا الترتيب الذي ادعاه ما ماخذه بصري (قوله لانه الاحسن الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله ولا
كون الامة مكية) اي الاذان انما شرع بالمدينة بقوله لانه لا مانع الخ لكن الظاهر والاصل خلافه وهذا القدر
كاف في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بصري (قوله والماصح الخ) عطف على
لقوله تعالى الخ (قوله خوف زيفه) اي بعدم رعاية حقوق الامامة (قوله وانه قال الخ) عطف على قوله انه
ﷺ الخ (قوله يغفر لمدى صوته) معناه ان ذنوبه لو كانت اجساما غافرا لهما ما قدر ما ملاما المسافة التي بينه
وبين متبني صوته وقيل تمتد له الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة اذا بلغ غاية رفع
الصوت ذكره المجموع اه حج في شرح الباب اه ع (قوله ويشهد له) اي بالاذان ومن لازمه
[بما نه نطقه بالشهادتين فنه ع (قوله وانما لم يواطى الخ) جواب عن دليل الاول المار (قوله ولا خليق)
بسكر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه بتشديد اللام لارادة المبالغة في شيىء والمغفرة في علم
الصرف ان فعلية من اوزان مبالغة المصدر من الثلاثى وعبارة ع (قوله وفي النهاية الخ) بالكسر والتشديد
والقصر الخالفة وهو وامثاله من الابنية كالري والدليل مصادر تدل على معنى الكثير قريبه كثر واجتهاد في
ضبط الامور وتصريف اعنتها (قوله انما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان ترتب من
برصده الوقت قسم (قوله واعترض) اي ذلك الجواب (قوله بان الخ) صلة الجواب (قوله وهو لا يجزى)
لا ينبغي ما في هذام الفساد لانه لو فرض صدوره منه صلى الله عليه وسلم فاني يتوهم عدم الاجزاء او الاجزاء
وعده انما يؤخذ من اقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وزاده فضلا وشرافا بصري ويقال ان مراده انه
لا يقول الاول لعدم اجزائه كاعلم من ادلة الاذان من ان كلماته تعبدية لا يجوز تغييرها (قوله بان نه في غاية
الخ) صلة اعترض الجواب الخ ع (قوله اذن مرة في السفر الخ) كذا جزم به المصنف وعزه الخبر الترمذي
لكن اعترض بان احدا اخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فامر بلالا فاذن وبه علم اختصار رواية
الترمذي ومعنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلانا الفاسم عبارة النهاية بعد كلام على ان معنى
أذن عند بعضهم امر كافي رواية اخرى اه (قوله فقال ذلك) اي أن محمدا رسول الله (قوله على ما يأتي ثم)
اي في بحث تشهد الصلاة (قوله فالاحسن الجواب) اي عن توجيه افضلية الامامة بمواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان وقوله لا جد القولي اي القول بافضلية الاذان والقول بافضلية
الامامة ع (قوله وقد تفضل الخ) جواب عما يتوهم وروده على ما اختاره المصنف من تفضيل السنة على
الفرض (قوله كابتداء السلام الخ) وإبرام المعسر على انظاره مع الاول وفيها مسنة والثاني فرض ويسن
لمن صلح للاذان والامامة اجمع بينهما وان يطوع المؤذن بالاذان وان يكون الاذان بقرب المسجد وان
لا يكتفي اهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فان اي المؤذن من الاذان تطوعا
رزه الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق مؤذنا وهو يحد متبرعا فان تطوع به فاسق وثم امين او امين

اعتمد من المنازعة (قوله لقوله تعالى ومن احسن قولنا لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضل الاذان
على الاول دون الافعال كالامامة فليتامر وايضا فقد اعتبر مع الدعاء الى الله تعالى ما عطفه عليه فليتامر
(قوله انما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان ترتب من برصده الوقت (قوله بان نه في غاية)
متعلق بقوله اعترض الجواب (قوله اذن مرة في السفر) كذا جزم به المصنف وعزه الخبر الترمذي لكن

بالارشاد والمغفرة أعلى
ومن ثم قال الماوردي دعا
للإمام بالارشاد خوف
زيغته وللمؤذن بالمغفرة
لعله بسلامة حاله وانه جعله
امينا والامام ضامنا والامين
خير من الضامن وانه قال
المؤذن يغفر لمدى صوته
ويشبهه كل رطب وبابس
وأخذ ابن حبان من خبر
من دل على خير فله مثل اجر
فاعله ان المؤذن يكون له
مثل اجر من صلى باذانه
ولما لم يواطى بالخبر
وخلفاؤه عليه لا احتياج
مراعاة الاوقات فيه الى
فراغ وكانوا مشغولين بامور
الامة ومن ثم قال عمر رضي
الله عنه لولا الخليفة أى
الخلافة لا دنت واعترض
بان الاشتغال بذلك إنما
يمنع الادامة لا الفعل في
بعض الاحيان لاسيما
اوقات الفراغ كما اعترض
الجواب بان له اذن لقائل اني
رسول الله وهو لا يجزى او
ان محمدا رسول الله لا جزالة
فيه بانه في غاية الجزالة
ككل إقامة ظاهر مقام
مضمر لنسكتة على انه صح
انه اذن مرة في السفر
راكبا فقال ذلك ونقل عنه
في تشهد الصلاة انه كان
يأتى بأحدهما تارة
وبالآخرى على ما يأتي
ثم فالاحسن الجواب بان

عدم فعله الاذان لا دلالة فيه لا حد القولين لا حتماله وقد تفضل سنة الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل ان علم من وثم
نفسه القيام بحقوق الامامة لى افضل والافوه وقضيته بل صريحه ان كلاما من الوجوه ان الاولين قائل بافضلية ما رآه على الاطلاق (وشرطه)

وتم أمين أحسن صوتاً منه وأنى الأمين في الأولى والأحسن صوتاً في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدر ما أو من ماله ما شاء ويجوز للواحد من الرعية أن يرزقه من ماله واذن صلاة الجمعة أهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستئجار عليه أي الاذن والاجرة على جميعه ويكفي الامام لا غيره ان استاجر من بيت المال ان يقول استاجرتك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما إذا استاجر من ماله واستاجر غيره فإنه لا بد من بيانها على الأصل في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستئجار على الاذن ضمناً فيطال اقرارها إذا كانت كلفة قهراً وفي الاذن كلفة لعلها رغبة في الاذن للمؤمنين وللإمام أن يرزقهم وأن تعددوا بعدد المساجد وأن تقارب وتوكل جمع الناس بأحداهم لا تتعطل ويبدا وجوباً عن ضايق بيت المال وتدابير اتسع بالأمم أه قال غش قوله مر رزقه الماء أي وجوباً وقوله مر عند حاجته بقدرها يعني أن كان محتاجاً بأخذ بقدر حاجته ولا يأخذ بقدر اجرة مثله وقوله مر الاجرة على جميعه وفائدة ذلك نظير فيما لو اخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابلها من المسمى بسقطه اما لو اخل ببعض كلما ته فلا شيء له في مقابلته هذا الاذن لبطالته بجملة بترك بعضه وقوله مر تدخل الاقامة في الاستئجار فيسقط ما يقابلها عند تركها اماماً اعتيد من فعل المؤمن من التسديحات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة على الاذن فالذي لم يفعله لا يسقط من اجرة تلك الاذن شيء وقوله مر إذا كانت كلفة فيه يؤخذ منه ان لو كان فيها كلفة كان احتياج في استماع الناس الى صعود دحل عال وفي صعود دمشق أو مبالغة في رفع الصوت والتاني في الكلمات ليمكن الناس من سماعه سمحت الاجارة لها ما عرش **(قوله عدم الصارف)** الى قوله مر من في المغنى وكذا في النهاية الا قوله مر فلو قصد الى لا النية **(قوله عدم الصارف الخ)** فلو قلنا انه يؤذن للظهر فكانت العصر صرح النهاية **(قوله لا النية الخ)** فلو اذن جاهلاً بدخول الوقت فصادفه اعتد به بهذا فارق التيمم والصلاة نهاية ويشرح الباب زاد المغنى ويؤخذ من ذلك ان الخطبة كالاذن بناء على عدم اشتراط النية أه قال عرش قضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلاً بدخول الوقت فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراطية الخطبة وبمحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل من ركعتين سمع على حج وقوله مر اجز الخ هو المعتمد أه **(قوله لم ينصرفه)** الخ أي لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا فارت وقوله وفي التفرع نظر لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح إذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل سم وقد يقال وجه النظر ان ما ذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفق عليه **(قوله وفي التفرع نظر)** قد يقال التفرع واضح نظراً لاشتراط عدم الصارف بصري عبارة عرش والذي يظهر عدم تاتي النظر لان الصارف إنما يمنع الصحة إذا كان مقارناً للفظ ما بعده فلا يخلو فيقتصد الاذن بالتكبير تين حسبنا منه فلا يتأتى صرفها بعد فأن يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء بقي ما لو اذن لدفع تغول الغيلان مثلاً وصادف دخول الوقت فهل يكفي أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه اقول قضية اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارح فلو قصد الخ كالصريح فيه **(قوله لا نه)** الى قوله لا كصرح في المغنى والى قوله كافي المجموع في النهاية الا قوله منه ان انوى وقوله مر قبل لا **(قوله فلا يجوز الخ)** ولا يصح الاذن للجماعة بالعجمية وهناك من يحسن العربية بخلاف ما إذا كان هناك من لا يحسنها فان اذن لنفسه وكان لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاية في المجموع عن الماوردي وافرغها ومعنى أي يسن له عرش **(قوله ومنه)** أي من قوله للالباس **(قوله)**

عدم الصارف وكذا الاقامة
فلو قصد تعليم غيره لم يعتد
به لا النية على الاصح ومن
ثم ينبغي نذرها وفعر على
الاصح أنه لو
تكبير تين بقصده ثم أراد
صرفها للاقامة لم ينصرفا
عنه فينبى عليهما وفي
التفرع نظرو (الوقت)
لأنه إنما يراد للأعلام به
فلا يجوز ولا يصح قبله
إجماعاً كما صرح به بعضهم
للالباس ومنه يؤخذ

اعتراض بأن أحداً أخرجه في مسنده من طريق الترمذي باللفظ فأمر بلال فأذن وبه يعلم اختصار رواية الترمذي وان معنى اذن فيها امر بالاذن كاعطى الخليفة فلا نا كذا **(قوله ثم اراد صرفها)** أي لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا فارت **(قوله وفي التفرع نظر)** لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح إذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل **(قوله الوقت)** قال في الباب فان اذن جاهلاً بدخول الوقت وصادفه اتجاهه الاجزاء أه هو احد احتمالين لصاحب الوافي رجحه الزركشي كائنه الشارح قال وفارق التيمم والصلاة بشتراط النية ثم بخلاف هنا أه وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلاً

انه حيث امن لم يحرم لانه ذكر نعم ان نوى به الاذان اتجهت حرمة لانه تلبس بعبادة قائدة ويستمر ما بقى الوقت و قول ابن الرفعة لا وقت الاختيار لعله للافضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يحمل على ان ذلك بالنسبة للصلى (الا الصحيح) للخبر الصحيح فيه وحكمته ان الفجر يدخل وفي الناس الجانب الثاني فما زال بذنب تقدم له تيمم الادراك فضيلة اول الوقت ولا تقدم الاقامة على وقتها بحال وهو ارادة الدخول فى الصلاة حيث لا جماعة ولا اذان لا مام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتد بها وقيل لا ويشترط ان لا يطول الفصل اى عرفا بينهما كاتى المجموع وفيه ايضا يس بعد الاقامة (٤٧٦) لكل احدوا الامام كدال امر بنسوة الصفوف بنحو استوا و احكم الله وان تلبثت بذلك

بميتائهم شمالا فان كبر المسجد
امر الامام من يامر بالنسوة
فيطوف عليهم او ينادى
فيهم ويسن لكل من حضر
ان يامر بذلك من رآى منه
خلا فى تسوية الصف
والاولى خلا فالأولى حثيفة
ترك الكلام بعد الاقامة
وقبل الاحرام الى الحاجة
اهم لخصا وبه يعلم ان الكلام
الحاجة لا يؤثر فى طول
الفصل وان الطول إنما
يحصل بالسكوت والكلام
غير المندوب للحاجة وقد
قال الاذرى يظهر ان الجماعة
إذا كثرت كثرة مفرطة
وامتدت الصفوف الى
الطراف ان ينتظر فراغ
من يسوى صفوفهم او
تستنى هذه الصورة لان
فى وقوف الامام غن
التكبير ومن معه فيما الى
تسويتها بامر طائف ونحوه
تطويلا كثير واضرا
بالجماعة وكلام الأئمة بحمول
على الغالب اه وشرعى
للعباب الذى يتجه مآخذه
اولا وهو ما اقتضاه اطلاقهم
انتظار الامام تسويتها وان
فرض أن فى ذلك إبطاء

حيث أمن) أى الالباس سم **(قوله)** شقو ط مشروعيته الخ أى للجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله ع ش **(قوله)**
والنص الخ هذا يدل على ان مشروعية الاذان للصلاة وهو المعتقد كائن للوقت وعلى هذا النوى المسافر
تاخير الصلاة فان قلنا بالاول لم يؤذن ولا اذن معنى **(قوله)** بالنسبة للصلى اى فى تلك الصلاة نهاية قول
المتن **(الا الصحيح)** اى اذانه نهاية **(قوله)** للخبر اى قوله لوفيه فى المعنى لا قوله ولو بالاشارة قوله وقيل لا **(قوله)**
بل بذنب تقديم اى تقديم اذان اخر على اذانه فى الوقت سم **(قوله)** اعتد بها اى ولائها على الفاعل ع ش
عبارة سم قوله ولو لا تقدم اى لا يطلب تقديمها اه **(قوله)** بينهما اى بين الاقامة والصلاة **(قوله)** وفيه
الخ اى فى المجموع **(قوله)** بذلك اى الامر بالنسوة **(قوله)** فيطوف اى المأمور بالنسوة **(قوله)** بذلك
اى النسوة **(قوله)** انتهى اى كلام المجموع **(قوله)** وبه يعلم الخ انظر منشاهذا العلم اقول منشؤه فان
كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فامل لكن قد يقال غاية هذا الطلاق يمكن تخصيصه بما
تقدم سم **(قوله)** ان ينتظر الخ لعل ينتظر بالرفع خبر ان الشدواسه خبر الامام مخوف والجملة خبر ان
الجماعة الخ قوله او تستنى الخ اى عن قولهم فان كبر المسجد امر الامام الخ ولو ابدل قوله ان الجماعة إذا
كثرت بهما إذا كثرت لسم عن هذه التكلمات **(قوله)** فيما حال من الامام ومن معه قوله الى تسويتها متعلق
بالوقوف **(قوله)** بامر طائف) بالاضافة **(قوله)** تطويلا الخ خبر لان الخ **(قوله)** وفي شرعى الخ اى المسمى
بالايعاب **(قوله)** ما يجتبه الخ خبر والذى الخ **(قوله)** وهو اى ما يجتبه الزركشى ولا **(قوله)** انتظار الامام الخ
مفعول اطلاقهم وقوله وان فرض الخ غاية لما يجتبهه ولا وقوله ان فى ذلك اى فيما يجتبهه ولا وكذا الامر فى قوله
الاتى لان ذلك **(قوله)** بان مضى ذلك ما يقطع النسبة **(قوله)** فيها اى فى الجماعة **(قوله)** ومن ثم اى لاجل الفرق
بين الواجب وغيره **(قوله)** المضى فيها اى فى الجماعة **(قوله)** هنا اى فى غير الجماعة **(بذلك)** اى بقدر الركعتين قول
المتن (فرن نصف الليل) اى شتاء كان او صيفا ناهى بقاى فى الشارع ما يوافقها قال ع ش ولو اذن قبل نصف الليل
هل يحرم او لا فيه نظرا ه سم وقضية قول الشارح قبل ولو اذن قبل الوقت بنيتة حرم ان يقال هنا بالتحريم
حيث اذن بنيتة اه **(قوله)** ولان العرب الى قوله واخترت فى المعنى **(قوله)** ولان العرب الخ عبارة للمعنى وانما
جعل وقتها فى النصف الثانى لانه اقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب
الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده انعم صباحا اه **(قوله)** حين يبقى سميع الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

لكن ان لم يفحش بأن لم يمض زمن يقطع نسبة الاقامة عن الصلاة من كل وجه لأن ذلك من
مصلحتها فلم يضرب الإبطاء لاجله فان غش بان مضى ذلك اعادها و ظاهرا ان الكلام فى غير الجمعة لوجوب الموالاة فيها ويحتاج
للايجاب مالا يحتاج لغيره ومن ثم ينبغى ان يضبط الطول المضرب فيها بقدر ركعتين باخفى يمكن اخذنا نظيره من جمع التقديم ولا يضبط
الطول هنا بذلك لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (فرن نصف الليل) كالدفع من مزدلفة ولان العرب تقول حيثذا نعم صباحا
وتصحيح الراقى انه فى الشتاء حين يبقى سبع وفى الصيف حين يبقى نصف سبع لغيره رد المصنف بان الحديث باطل واخترت تحديه بالسحر
بطولع

وبطوع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء معنى (قوله وهو السدس الأخير) قاله ابن الصيف وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق معنى (قوله وأذان الجمعة) إلى قوله على أنه في النهاية إلا قوله خلافا لما في الروق (قوله وأذان الجمعة) الخ) الأول تقديمه على قول المتن فن نصف الليل (قوله ليس كالصبح في ذلك) أي في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت عش (قوله وكل محل للجماعة) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (يؤذن واحد) الخ هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والاقرب هنا وفيه ما يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظر الأصل كطلب التوثيق في أذان فاتها نظراً لذلك عش وفيه وقفة (قوله لما تقرر) أي بقوله واختير الخ (قوله وحكته) أي حكمة من مؤذنين المسجد الخ (قوله والزيادة عليهما لا تسن إلا الحاجة) كذا في النهاية والمعنى (قوله إن اتسع) إلى قوله خلافاً للخ المعنى وكذا في النهاية إلا قوله والاقراع للابتداء (قوله ترتبوا الخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض إلا بذهب الأول الوقت نهاية ومعنى (قوله وإلا أقرع) أي والابتن فيهم راتب أو كانوا أكلهم مرتبين وتنازعوا في البداء أقرع الخ بصري (قوله لا اختلاط الأصوات) أي اشتباها عش (قوله وإلا فواحد) أي بالقرعة إذا تنازعوا نعم لضرورة استحباب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي لسكن الأصح خلافه لتصريحهم بأن ثمان السنة كون المؤذن بين يديه واحداً نهاية وقوله لسكن الأصح الخ معتمد عش عبارة سم قوله وإلا فواحد قال في السكز بالرضا أو بالقرعة اهـ (قوله فان اقتصر الخ) أي فان اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر نهاية ومعنى قال عش يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي إلى الفطر ان آخر الأذان إلى الفجر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدي إلى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا نقول عليهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول الوقت وظنها وفيه توقف بل الأقرب الموافق لاطلاقهم أنه خلاف الأولى فليراجع (قوله أقام الراتب) عبارة الروض ويقم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتباً أو كانوا أكلهم راتين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذاناً معاً وتنازعوا فمقيم بالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله وغيره فقط أقام) ظاهره وإن وجد الراتب سم عبارة النهاية والمعنى والمؤذن الأولى أولى بالأقامة مالم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى اهـ وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فليراجع (قوله فان تعدد) أي غير الراتب ومثله كما هو ظاهر مالم تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق مؤذن ليشمل ما ذكر لصدقه حينئذ بما يؤذن راتب وغيره وكان أذان غير الراتب وأما المقيم هو الراتب حينئذ أيضاً ثم ما قاله الشارح ظاهر إذا ترتبوا فأن أذاناً معاً معين ومتفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتي الأقرع بصري وتقدم عن سم عن الروض ما يوافقه قول المتن (ويسن لسامع الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب سؤال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا يصل له في

(قوله مؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح (قوله وإلا فواحد) قال في السكز بالرضا أو بالقرعة (قوله أقام الراتب) عبارة الروض ويقم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتباً أو كانوا أكلهم راتين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذاناً معاً وتنازعوا فمقيم بالقرعة اهـ وهو شامل للراتبين وقوله وغيره فقط أقام ظاهره أنه وجد الراتب (قوله فان تعدد الخ) أي مالم أذاناً معاً مالم تعدد الراتب وأذنوا معاً فإن أراد بقوله فان تعدد أن تعدد المؤذن ثم تعدد الراتب (قوله ويسن لسامع مثل قوله) في فتاوى السيوطي أنه سئل ورد أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه وذكروا أنه إذا سمع المؤذن أن يتوجه من مكانه خلفه الشيطان فان الشيطان إذا سمع المؤذن أدبر وبقى الكلام لم يكره لسامع المؤذن في حال الاضطجاع استمراره على الاضطجاع مع حكايته للفظ المؤذن أو الجلوس له وقد قال

الجديد ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع إذا كان قائماً أن يجلس أو جالساً أن يضطجع أو مضطجعا أن يستمر على اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك وأما كونه إذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه تخالفه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد انتهى باختصار قال في العباب تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كالاستوى وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وإن أمه وقال الشارح في شرحه ووجهه أن الأثم لا مر خارج كما مر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلحينه بتجه جملة على ما يغير المعنى كدهره ذاك ونحوها عامر انتهى وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجه وجود الفاظه وحره وإن انضم إليها غيرهما ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل سم قول المتن (لسامعه) أي ومستعمه مفى ونهاية قال الرشيدى لا حاجة اليه اهـ والسيد البصري وهو محل تأمل اذ هو داخل في المنطوق اهـ (قوله كالاقامة) كذا في النهاية والمعنى والمنهج وقال ع ش أي ولو كان اشتغاله بالاجابة بقوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بعض الفاتحة بل او كلها اهـ (قوله بان يفسر اللفظ) أي بمخر وهى ولو في البعض بدليل قوله الا في ولو سمع البعض الأثم (قوله والاثم يعتد بسماعه) خلافاً لقوله في شروح الارشاد والعباب وفضل ويجيب ندب السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردى وعبارة البرماوى قوله وسن لسامعها أي ولو لصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الاخره اجاب

كالاقامة بان يفسر اللفظ
والاثم يعتد بسماعه

الله تعالى الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً على جنوبهم ونقل عن الامام مالك انه اغلظ على من سال عن حديث في حال قيامه فكيف الحال في ذلك فقال الجواب الابه الشريعة واردة في الحث على الذكر في كل حال وانه لا يكره في حالة من الاحوال وما ذكر في السؤال من ان السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لاصل له في الحديث ولا ورد في حديث لا صحيح ولا ضعيف ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائماً أن يجلس أو جالساً أن يضطجع أو مضطجعا أن يستمر على اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك لانه لم يرد فيه نهى وأما اغلاظ الامام مالك فلا ينافي ذلك لان العلم وخصوصاً الحديث له خصوصية في التوقيرو التجليل اعظم مما يطالب في الذكر وأما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه تخالفه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد اهـ باختصار فقد اطال الكلام في ذلك بما يتعين الوقوف عليه (قوله ويسن لسامعه مثل قوله) قال في العباب تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كالاستوى وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وان أمه اهـ قال الشارح في شرحه ووجهه ان الأثم لا مر خارج كما مر نظيره ثم اطلاق حرمة تلحينه فيه نظر والذي يتجه جملة على ما يغير المعنى كدهره ذاك ونحوها عامر في الاغلاظ التي تقع للمؤذنين اهـ وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجه وجود الفاظه وحره وان انضم إليها غيرهما ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل ثم قال في العباب تبعاً للمجموع والظاهر تداركه ان قرب الفصل أي فيما لو ترك التلحين الى الفراغ ولا تشع الاجابة لمن لا يسمعه لصمم أو بعدوان علم انه يؤذن اهـ ثم قال فيه ايضاً تبعاً للزركشي وغيره ولو سمع بعضه اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعاً فيما يظهر اهـ (قوله كالاقامة) قال في العباب وأثنى حنفي الاقامة اجيب منى قال في شرحه كانه لا اذ عن ابن كعب لانه هو الذي يقيم قدير الامر على ما يأتي به ثم ابدى احتمالاً لانه لا يجيب في الزيادة إلى ان قال في توجيه هذا الاحتمال وكذا في الاذان تكبيراً او غيره فان الظاهر انه لا يتابعه اهـ ويجب بانها سنة في اعتقاد الاثني عشر اهـ (قوله بان يفسر اللفظ الخ) أي وفي البعض بدليل قوله الا في ولو سمع البعض الخ ثم الظاهر ان ما هنا مخالف لقوله في شرح الارشاد ويجيب ندب السامع ولو لصوت لم يفهمه كما جزم به ابن الرقعة اهـ وفي شرح العباب وافهم كلام المصنف ان السامع لصوت لا يفهمه ويجب وهو ما جزم به ابن الرقعة ولم يطلع عليه الزركشي فبحته ونظر الاستوى في اجابته لنفسه بناءً على ان المخاطب بالفتح هل يدخل في العمومات الواقعة منه وتوزع في وجه البناء على ذلك والذي رجحه غيره انه لا يجيب نفسه اخذاً من مقتضى الاحاديث اهـ

الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله نظير ما يأتي الخ) يفرق سم (قوله ولوجنبنا) الى قوله فرغ في النهاية والمختار (قوله ولوجنبنا وحائضا) اى ونحوهما وهو المعتمد خلافا للسبكي في قوله لا يجنبان معنى ونهاية اى كالنفساء غش ومن به نجس ولم يجد ما يطهر به شرح بافضل عبارة سم ولوجنبنا الخ فضيته عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض بل صريح في استحباب اجابتهم وبشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم و فرق شيخ الاسلام اى ونهاية بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يطهر عند مرأيتهم الوقت والمجيء لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالبا وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطى عدم كراهة ذكر الجنب ايضا (فرع) لودخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعا لما اخاره ابو شكيل انه يجب قائما ثم يصلى التحية تحفة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بداءه كراى الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لانسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان اه سم قال عرش قوله انه يجيبه قائما الخ لو قيل بانه يصلى ثم يجيب لم يكن بعيدا لان الاجابة لا تقوت بطول الفصل ما لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب مخاطب بخلاف الصلاة فانها تمتع عليه اذ اطال الفصل وقوله لانسن اجابة اذان نحو الولادة الخ نقل عن مرملة اه قول المصنف (مثل قوله) وينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جوازا له قال في العباب ولو تى حتى الاقامة اجيب منى وقال في شرحه كاتقله الاذرى عن ابن كنج لانه هو الذى يقيم فادبر الامر على ما ياتي به انتهى سم وشورى وباله عيل كلام النهاية فانه اورد في ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كنج في التجريد وجزم فيه بالاول اه قال عرش هو المعتمد اى كون الجواب منى اه (قوله بان ياتي بكل كلمة الخ) قال الملا على القارى في رسالته الكبرى في الموضوعات مانضه حديث مسخ العينين بباطن التملى السباكتين بعد تنقيلهما عند سماع قول المؤذن اشهدان محمد رسول الله سم قوله اشهدان محمد عبده ورسوله وحديث رضى الله رباو بالاسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ذكره الدليل في الفردوس من حديث ابى بكر الصديق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد حلت عليه شفاعتي قال البخارى لا يصح وأورده الشيخ أحمد في كتابه موجبات الرحمة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الحضر عليه السلام وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه للنية قلت واذا ثبت رفعه الى الصديق فيمكن العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بستی وستة الخلفاء الراشدين وقيل لا يفعل ولا ينهى وغرايته لا تخفى على ذوى النهى اه (قوله لكن بحث الاسنوى الخ) وفاقا للاسنوى والمختار ونهاية وزاد فيها الى النهاية وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حال المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة بصري (قوله فرغا معا مالا) صادق بفرغ السامع او لا سم (قوله

(قوله نظير ما ياتي) يفرق (قوله ولوجنبنا) صريح في استحباب اجابتهما اه (قوله ولوجنبنا وحائضا) فضيته عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض وبشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم و فرق شيخ الاسلام بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يطهرا عند مرأيتهم الوقت والمجيء لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالبا وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وقضية الفرق كراهة ذكرهم في غير الاجابة اذا تيسر تطهرهم لكن قوله في الخبر كان يذ كراهة تعالى على كل أعيانها الا الجنابة قد يقتضى عدم الكراهة مطلقا وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطى عدم كراهة ذكر الجنب ايضا وسياق (قوله مثل قوله) ينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جوازا له (فرع) لودخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعا لما اختاره ابو شكيل انه يجب قائما ثم يصلى التحية تحفة ليسمع اول الخطبة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بداءه كراى الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان اه (قوله فرغا معا مالا) صادق بفرغ السامع او لا (قوله

نظير ما ياتي في السورة
للمأموم ولوجنبنا وحائضا
(مثل قوله) بأن ياتي
بكل كلمة عقب فراغه
منها كذا أقصر وا عليه
لكن بحث الاسنوى
الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه
فرغا معا أم لا وتبعته في
موضع كجمع لكن مخالفة
في شرح العباب

فبينت انه لا تنكفي المقارنة كيدل عليه كلام المجموع ثم رايبت ابن العباد قال رداعليه المواقف للمنة ولانها لا تنكفي للتعقيب في الخبر وكالو قارن الامام في افعال الصلاة بل اولى (٤٨٠) لان ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر ومراعاة هذا القياس ان المقارنة ثم مكروهة

فلتتمع هنا الاعتداد وإن لم تتمع هنا لانها ثم خارجية وهنا ذاتية كما اشار اليه لتعليله لولو به وحاصل ان ما هنا جواب وذاته تقتضي التأخر فخالفته ذاتية وما هناك امر بمتابعة لتعظيم الامام وغالفته مضادة لذلك فهي خارجية وذلك لخبر الطبراني بسند رجاله ثقات الواحدا فختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيتمي لا عرفة ان المرة اذا اجابت الاذان والاقامة كان لها بكل حرف ألف الفدرجة والرجل ضعف ذلك وللخبر المتفق عليه اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما سمعون أنه يجيب في الترجيع وإن لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قولهم عقب كل كلمة للفضل فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم اجاب قبل فاصل طويل عرفا كني في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر وهذا الذي قرره في الخبر يعلم وهم من استدل به لمقالة الاستوى ويقطع للاجابة نحو القراءة والدعاء والذكر وتسكروا في صلاة

فبينت انه لا تنكفي المقارنة) وقديسني انه لا يتصور المقارنة الحقيقية مع قصد الجواب بل لا بد من تقدم الاذان ولو بعض حرف منه (قوله رداعليه) اي الاستوى (قوله وكالوقارن) اي الماموم (قوله لان ما هنا جواب) كونه جوابا بل تأمل فاقبل بصري (قوله وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق سم (قوله ومراعاة) اي ابن العباد (قوله ان المقارنة ثم) اي مقارنة الماموم للامام في افعال الصلاة و (قوله فلتتمع) اي المقارنة او كراهتها (هنا) اي في الاجابة (قوله لانها) اي السكراهة او المقارنة (قوله لانها ثم خارجية وهنا الخ) تحرر هذه التفرقة قسم ولا موقع لهذا المنع بعد لتعليل الشارح لدعواه بقوله لا اذ في مضموم الجوابية الخ لان يقصد بمنع المعنى منع دليله الا في (قوله وحاصله) اي حاصل الفرق الذي اشار اليه لتعليل ابن العباد (قوله فخالفته) اي مخالفة التأخر بالمقارنة (قوله امر بمتابعة) اي متابعة الماموم للامام و (قوله وغالفته) اي مخالفة ذلك الامر المذكور بالمقارنة و (قوله لذلك) اي لتعظيم الامام (قوله ذلك) راجع الى ما في المتن (قوله وللخبر المتفق عليه اذا سمعتم الخ) اي ويقاس بالمأذون المقيم معنى (قوله واخذوا الخ) اعتمده النهاية والمعنى ثم قالوا فيهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة اذا علم اذان غيره او اقامته ولم يسمع ذلك لصم او يمدو قال في المجموع انه الظاهر لانها معلقة بالسماع في الخبر وكافي نظيره من تشميت العاطس اه (قوله ولم يقل مثل ما سمعون) وقد يقال المتبادر من الحديث انه هو المراد وان لم يقله تحررا عن تكرر اللفظ (قوله وإن لم يسمعه) ولا يبعد فبقول ترك المؤذن الترجيع ان ياتي به السامع تبع الاجابته فياعاداه سم (قوله لكل الاذان) اي اوله مثلاً (قوله كني في اصل سنة الاجابة) وفاقا للنهاية والمعنى ونقله سم عن العباب عباره ته قال في العباب تبعاً للجموع والظاهر تداركه ان قرب الفضل اي فيما اذا ترك المتابعة الى الفراغ اه وكذا نقله الكردى عن الامداد وغيره (قوله وبهذا الذي قرره الخ) اي بقوله ويؤخذ من ترتيب الخ (قوله لمقالة الاستوى) اي من اجزاء المقارنة (قوله ويقطع) الى المتن في النهاية والمعنى الى قوله وإن علم وتعمد (قوله نحو القراءة الخ) كالاشتغال بالعلم في النهاية والمعنى واذا كان السامع او المستمع في طواف أجا به فيه كما قاله الماوردى اه (قوله فانه الخ) اي كل واحد من الثلاثة عبارة النهاية والمعنى فان قال في التوثيب صدقت وبررت او قال حتى على الصلاة والصلاة خير من النوم بطلت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فاجابه قطعوا لاهوا ووجب عليه ان يستأنف اه قال عرش قوله مر او قال حتى على الصلاة خرج به ما لو قال في اجابة الخيعتين لا حول ولا قوة الا بالله فلا يضر اه (قوله ولتجمع الخ) اي ومن محل نجاسة ومن يسمع الخطيب شرح بافضل (قوله ان قرب الفصل) اي فان طال الفصل عرفا لم يستحب لها الاجابة نهايتو معنى (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما سم وتقدم عن النهاية والمعنى اعتمادا من اجابتهما ولعلم حملوا الخبر الاول على استحباب دوام الطهر بقدر الامكان وحملوا الجنبية في الخبر الثاني على حالة الوط (قوله لا الاجنبية) تقدم عن فتاوى السيوطي انه لا يكره الذكر للحدث بل ولا للجنب سم (قوله ويجيب مؤذنين مرتين الخ) وعما تمت به البلوى ما اذا اذن المؤذنون واختلطت

وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقديفرق (قوله لانها ثم خارجية وهذا ذاتية) تحرر هذه التفرقة (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما (قوله لا الجنبية) في فتاوى السيوطي ولا يكره الذكر للحدث بل ولا للجنب اه (قوله ويجيب مؤذنين) في شرح مر وعما تمت به البلوى ما اذا اذن المؤذنون واختلطت اصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا يستحب اجابة هؤلاء الذي اتفق به الشيخ عز الدين انه يستحب اجابتهما او لا يبعد فبقول ترك المؤذن

الا لجمعية أو التوثيب او صدقت فانه يظاها ان دلوه وتمدو لجماع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل ان قرب الفصل اصواتهم واختار السبكي ان الجنب والحائض لا يجيبان لخبر كرهت ان اذ كراهته الا على طهر ولغيره كان يذ كراهته على كل احيانه لا الجنبية وبها صححان وواقفه ولده الناج في الجنب لا مكان طهره حال الا الحائض لتمنظ طهر ماع طول امد جدتها ويجيب مؤذنين مرتين سمعهم ولو بعد صلاته

والاول أكد قال غير واحد إلا أذاني الفجر والجمعة فانها سواء ولو سمع البعض أجاب فيما لا يسمعه (إلا في جميعتيه) وهما حي على الصلاة وحي على الفلاح (فيقول) عقب كل (لا حول) أي تحول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة ومنها ما دعوتني اليه (إلا بالله) جملة ما يأتي به في الأذان أربع وفي الإقامة ثنتان لما في الخبر الصحيح من قال ذلك مخلصا من قلبه دخل الجنة (قلت وإلا في الشوب فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء وحكى فتحها (والله أعلم) لانه مناسب وقول ابن الرقعة خبر فيه رد بأنه لأصل له وقيل يقول صدق رسول الله ﷺ ويقول في كل من كلفني الإقامة أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض وجمعاني من صالحى أهلها لخبر أبي داود به وبحث الأسنوى أنه في قوله في الليلة الممطرة أو نحو المظلة عقب الحيعتين الأصلا في حالكم يحية بلا حول ولا قوة إلا بالله وقوله ذلك سنة تخفيفا عنهم

أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب إجابة هؤلاء الذي ألقى به الشيخ عز الدين أنه يستحب إجابته بما يوقره سم والرشدي قال البصري وينبغي أن يكون محله إذا سمع ولو بعضه من واحد منهم قول ويمكن أنه جرى على ما مر عن شرح الارشاد والعباب وباضل للشارح وقال ع ش قوله مر ما إذا أذن المؤذنون أي في محل واحد أو محال وسمع الجميع وقوله مر والذي ألقى به الشيخ عز الدين الخ معتمد وقوله مر أنه يستحب إجابته أي إجابة واحد منهم ويتحقق ذلك بان يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه أنهم أتوا بها بحيث تقع إجابته متأخرة أو مقارئة اه ع ش (قوله والأول) أي جوابه ع ش (قوله اه) أي فكر تركها في معنى (قوله فانها سواء) أي لا تقدم الأول فيها أو وقوع الثاني في الوقت في الصباح ومشروعيته في عصره ﷺ في الجمعة تأخير عن (قوله ولو سمع البعض) سواء كان من الأول أو الآخر ع ش الأول في بعض الأذان سواء اتحدوا أو تعددوا سواء على التعدد كان من الأول أو الآخر أو من الأول كل منهما (قوله أجاب فيما لا يسمعه) أي سن له أن يجيب عن الجميع معنى ونهاية عبارة رسم عن العباب أجاب فيه وفيها لا يسمعه تبعا اه (قوله عقب كل) عبارة النهائية والمغني بدل كل منها اه (قوله عن المعصية) لا يبعد أن يقال هنا أيضا ومنها الإحلال بما دعوتني اليه نظير ما يأتي بصري قول المتن (إلا بالله) أي بدون الله فقد ثبت عن ابن مسعود أنه قال كنت عند رسول الله ﷺ فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال ﷺ تدرى ما تسفيرا هو قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب يده على منكبي وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام معنى (قوله جملة الخ) عبارة والمغني ويقول ذلك في الأذان أربعا وفي الإقامة مرتين قاله في المجموع وقيل يحوقل مرتين في الأذان واختاره ابن الرقعة وكلام المصنف يميل اليه ولو عبر بجملة تأملوا في الأول المعتمد (قائدة الخ) الحاء العين لا يجتمعان في كلمة واحدة أصلية الحروف قرب مخرجها إلا أن يؤلف كلمة من كلمتين كقوله جعل فانها مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح ومن المركب من كلمتين قولهم حوقل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله هكذا قاله الجوهري وقال الأزهري وغيره حوقل بتقديم اللام على القاف فهي مركبة من حول وقاف قوة اه (قوله وبررت) زاد في الأعياب بالحق لظقت ع ش (قوله بكسر الراء الخ) أي صرت ذا بر أي خير كثير نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله ولا تشأله في المغني لا حول ولا قوة جعلني من صالحى أهلها (قوله داخل) عبارة النهائية والمغني ادعى الديرى أنه غير معروف وزاد الأول ويجاب عنه بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وبحث الأسنوى الخ) اعتمدته التأخر بالمغني وجرم به للشارح في شرح بفضل (قوله في الليلة الخ) ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كرى (قوله أو نحو المظلة) كذا في الرجح نهاية ومعنى (قوله عقب الحيعتين) أي أو بعد فراغ الأذان وهو الأول نهاية ومعنى وشرح بفضل (قوله الأصلا الخ) ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله سم على حج أعش ونقل الكرى مثله عن الزياى (قوله وقوله) أي المؤذن في نحو الليلة الممطرة (ذلك) أي الأصلا في رحا حكم (قوله سنة) أي خبر الصحيحين أن ابن عباس رضى

الترجيع أن يأتي به السامع تبعا لأجابته فيما عاده ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فاير أجمع (قوله) وقوله ذلك سنة) أي خبر الصحيحين أن ابن عباس رضى الله عنهما قال وأذنته في يوم مظهر وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حى على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم وكان الناس استذكروا ذلك فقالوا تعجبون من ذلك فله من هو خير مني يعنى النبي ﷺ الخ للشارح في شرح العباب معنى لا تنقل حى على الصلاة أي مقتصر أعليه لانه يقول عوضه فلا يتأخر ما ذكره أنه بقله بعده الصريح أنه إذا أتى به عوضا عن الحيعتين أو أحدهما لا يصح وما لا جمع إلى الأخذ بظاهر الحديث أنه يأتي به عوضا عنهما لانها دعاء إلى الصلاة فكيف يحسن أن يدعوه ثم يقول الامه لواء في رحا حكم ويرد بانها هنا ليسا للدعاء إلى عمل الأذان بل للدعاء إلى الصلاة في عمل السامعين إلى أن قال وبذلك حديث الصحيحين كان يامر المنادى فينادى بالصلاة ثم ينادى الأصلا في رحا حكم والحاصل أن الحيعتين

(و) يسن (لكل) من المؤذن (٤٨٢) والمقيم وسامعهما (ان يضي) ويسلم (على النبي ﷺ بعد فراغه) من الأذان والاقامة

للأمر بالصلاة عقب
الأذان في خبر مسلم وقيس
بذلك غيره (ثم) يسن له أن
يقول عقبهما (اللهم رب هذه
الدعوة التامة) هي الأذان
سمى بذلك لكمال سلامته من
تطرق نقص اليه ولا شأله
على جميع شرائع الاسلام
وقواعده مقاصدها بالنص
وغيرها بالاشارة (و) الصلاة
القائمة أى التى يستقوم
(آت محمدا الوسيلة) هي
اعلى درجة فى الجنة
لا تكون إلا له ﷺ
وحكمة طلبها مع تحقيق
وقوعها بالوعد الصادق
اظهار الافتقار والتواضع
مع عود عائدة جليلة للسائل
اشار اليها بقوله ﷺ ثم
سألوا الله الى الوسيلة فمن سأل
الله الى الوسيلة حلت له
شفاعتي أى وجبت كافى
رواية يوم القيامة أى بالوعد
الصادق وأما فى الحقيقة فلا
يجب لأحد على الله شىء
تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا (والفضيلة) عطف
تفسير أو أعم وحذف من
اصله وغيره والدرجة
الرفيعة وختمه بيا لرحم
الراحمين بأنه لأصل لها
(وابنه) مقاما محمودا وفى
رواية صحيحة أيضا المقام
المحمود (الذى) بدل من
المنكر أو عطف بيان
أونعت للمعرف ويجوز

الله عنهما قال مؤذنه فى يوم مطير وهو يوم الجمعة إذ قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل على على الصلاة بل
قل صلو على نبينا وسلم فكان الناس استنكروا ذلك فقال اتعجبون من ذاقده فله من هو خير من يعنى التى صلى
الله عليه وسلم قال الشارح فى شرح العباب أى والنهاية ومعنى لا تقل على على الصلاة أى مقتصرا عليه لانه
يقول عوضه فلا ينافى ما ذكره وانه يقول بعد الصبح أى فى ذاتى به عوضا عن الجعلين أو أحدهما لا يصح
وما جمع إلى الأخذ بظاهر الحديث انه باقى به عوضا عنهما أى سم ومن ذلك الجمع المعنى كما مر (قوله)
ويسن) إلى قوله ولا شأله فى النهاية (قوله والمقيم) عبارة النهاية وكذا مقيم الحديث ورد فيه رواه ابن السنى
وذكره المصنف إذا ذكره اه (قول الماتن) يضي (الخ) وتحصل السنة بآى لفظ أى به ما يفيد الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن افضل الصبح على الراجع صلاة التشهد فينبغى تقديمها على غيرها ومن الغير
ما يقع للمؤذنين من قولهم الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يأتون به فيمكن (قائمة) قال
الحافظ ابن حجر وبنا كد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فى مواضع ورد فيها اخبار خاصة أكثرها باسانيد
جيدة عقب إجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفى أوله أكد وفى أثناء تكبيرات العبد وعند
دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفريق وعند السفر والقدم منه والقيام لصلاة الليل
وختم القرآن وعند اتمام الكرب والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشئ وورد أيضا
فى أحاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطين الأذن والتلبية عقب الوضوء وعند الذبح والعطاس وورد المنع
منها عندهما أيضا انتهى مناوئ اه ع (قوله ويسلم) أى للمأمر من كراهة أفراد واحد هاهنا الآخر نهاية
ومعنى قول الماتن (بعد فراغه) أى ولو كان اشتغاله بذلك بفوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بعض
الفاتحة بل أو كلها ع (قوله من الأذان والاقامة) أى أو الاجابة رشيدى (قوله ثم يسن له) أى اكل من
المؤذن والمقيم وسامعهما وظاهر أن كلام الاجابة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة
فلو ترك بعضها سن أن باقى الباقي ع (قوله عقبهما) أى الصلاة والسلام قول الماتن (اللهم) اصله بالله
حذفت باؤه وعوضت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما نهاية ومعنى (قوله هي الأذان) أى والاقامة أى
وشرح المنهج قول الماتن (ات) أى اعطى نهاية ومعنى (قوله لإظهار الافتقار والتواضع) عبارة النهاية والمعنى
وشرح بافضل إظهار شرفه وعظم منزلته اه (قوله ﷺ) كان الأولى تقديمه على الها (قوله ثم سلوا الخ)
عبارة النهاية والاصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما فى خبر مسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل
ما يقول ثم سلوا على ناله من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله الخ (قوله فلا يجب لأحد الخ)
قد يقال الوجوب فيما ذكر عليه صلى الله عليه وسلم لا على الله سبحانه وتعالى فان قد يقول احتيج إلى ما ذكره
من التأويل لكنته خلاف الظاهر ولا ضرورة تدعو اليه بصرى أقول وأيضا وسلم فالوجوب هنا بالمعنى
اللقوى أى الحصول والتبوت والمراد به مجرد الوعد بفضله (قوله وحذف) إلى الماتن فى النهاية وقال المعنى وزاد
فى التنبيه بعد الوعد بالرفيعة وبدعوته يارحم الراحمين اه قال الكردى وفى فتح البارى زاد
فى رواية البيهقى أنك لا تخلف الميعاد اه (قوله وختمه الخ) معطوف على قوله والدرجة الرفيعة (قوله من
المنكر) أى ومن المعروف بالأولى قال سم أى أونعت له مقطوع فان التعت المقطوع تجوز مخالفته

وهو هنا اتفاق مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بحمده فيه الأولون والآخرون (٤٨٣) لأنه المتصدى له بسجوده أربع سجودات

أي كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أجيب لما فرعوا إليه بعد فرغهم لآدم ثم لأولى العزم نوح فأبراهيم فموسى فعيسى واعتذار كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآية والأشهر كما هنا وقول مجاهد هو أن يجلسه معه على العرش أطال الواحدى في رده لغة إذ البعث لا يطلق حقيقة على القعود بل هو ضده سيما وقد أكد بمقاما على أنه يوم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا وإعائن هذا الدعاء لخبر البخارى من قال ذلك حين يسمع النداء حلت له شفاعتى يوم القيامة ويسن الدعاء بين الأذان والأقامة لأنه لا يرد كما في حديث حسن وبكره للؤذن وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لعذر ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أى للخلاف القوى في ضيق وقتها ومن ثم أطلق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر

(فصل في بيان استقبال السكعة أو بدلها وما يتبع ذلك (استقبال عين القبلة)

اللدنوت تعريفا وتكثيراً ولذا عرّفوا الذي جمع ما لا ينتمى لمقطع الكل هز قلة اه أقول هذا دخل في قول الشارح الاتي ويجوز الخ فإنه راجع النكر ايضاً كما هو صريح صنيع النهاية ثم راي قال السيد البصرى ما نصه قوله او نعت للعرف قد يومه اقتضاه في المرف على ما ذكر عدم تاتى البدلية فيه وليس كذلك كما هو واضح وقوله ويجوز الخ منات على كلا الوجهين كما هو ظاهر اه (قوله وهو) أى المقام المحمود (هنا) أى فى دعاء الأذان (قوله) أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة سم (قوله لما فرعوا) أى اهل المحشر وهو ظرف لقوله المتصدى (قوله) أى اختلفوا فيه الخ) أى فى المقام المحمود (قوله والاشهر) مبتدأ خبره قوله كما هنا (قوله وقد اكد) أى إرادة الضد (قوله ويسن) أى قوله أى للخلاف فى النهاية بالمغنى (قوله) ويسن الدعاء الخ) وان يقول المؤذن ومن معمه بعد اذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك واصوات دعائك اغفرلى وبعد اذان الصبح اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك واصوات دعائك اغفرلى وا كذا الدعاء كفى العباب سؤال العافية فى الدنيا والآخرة نهاية ومعنى قال عش قوله مر بعد اذان المغرب أى وبعد إجابة المؤذن والصلاة على النبي ﷺ وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طلب شئ منها على فعل غيره وقوله مر اغفرلى عبارة شرح البهجة فاغفرلى وقوله مر سؤال العافية أى كان يقول اللهم إني أسألك العافية فى الدنيا والآخرة عش عبارة الكردى فيقول اللهم إني أسألك العافية فى دنى ودنأى وأهلى ومألى ولدي اه (قوله بين الأذان والأقامة) أى وإن طال ما بينهما وبحصل اصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمان بتمامه بالدعاء لا الوقت فعل الرتبة على أن الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه أنه دعاء بين الأذان والأقامة مفهوم كلام الشارح مر أنه لا يطلب الدعاء بعد الأقامة وقبل التحريم وبوجه بان المطلوب من المصلى المبادرة إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة عش (قوله وبكره المؤذن الخ) ويندب له أن يتحول من مكان الأذان للأقامة ولا يقيم وهو عشى نهاية ومعنى (قوله) ويسن تأخيرها) أى الأقامة عبارة النهائية بالمغنى والأسنى ويسن أن يفصل المؤذن والامام بين الأذان والأقامة بقدر اجتماع الناس فى محل الصلاة بقدر فعل السنة التى قبلها ويفصل فى المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة كقعود يسير لضيق وقتها واجتماع الناس اليها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر ادائها ايضاً اه وسئل عما يفعله بعض الأئمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر لمن يبدأ بالجماعة من اهل علمته ويستدل على ذلك باطلاق قول الاحياء ان المطلوب من الامام مراعاة اول الوقت ولا ينبغي له أن يؤخر الصلاة لا انتظار كثرة الجمع الخ الجواب انه يسن للامام بعد تيقن دخول الوقت والاذان عقبه أن ينتظر في غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل اهل محلة المسجد مثلاً لأسباب الصلاة كالطهارة والسترور وانتباهوا واجتماعهم فيه ويختلف مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعدمضى ذلك المقدار يصلى بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالمان انظر كره وأما صلاة المغرب فبصلبها بعد تيقن دخول وقتها ومعنى ما يسع اذا نهاروا انتباه بمن حضر من غير انتظار وهذا خلاصة ما فى التحفة والنهاية والاسنى والمغنى وعليه يحمل إطلاق التزالى فى الاحياء يظهر ان المقدار الذى يسع عادة ما تقدم في غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فلسكية فينبى الامام أن ينتظر في غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقاً ثم إن اقتضت سعة المحلة مثلاً زيادة عليه فزيد على ذلك قدر ما تقتضيه سعتها بحيث يقع جمع الصلاة فى وقت الفضيلة والله اعلم

(فصل فى استقبال القبلة) (قوله أو بدلها) وهو صوب المفضل فى نفل السفر (قوله وما يتبع ذلك) أى كوجوب إتمام الأركان كلها أو بعضها فى نفل السفر عش (قوله استقبال عين القبلة) أى لاجمعتها

(قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة (قوله لإق فى المغرب) ينبغي أن يستثنى منه ومن كراهة التأخير الآتية التأخير بقدر سنها المتقدمة لظهور أن الافضل فعلها قبلها ثم راي فى الروض ما نصه ويفصل بين الأذان والأقامة بقدر اجتماع الناس وأداء السنة وفى المغرب بسكتة لطيفة اه وفى شرحه ما نصه وعلى ما صححه النووي من أن للمغرب سنة قبلها يفصل بقدر ادائها ايضاً اه (فصل

على المعتد في مذهبينا بقينا في القرب وظنا في البعد شيخنا (قوله أي الكعبة) الى قوله وفي الخادم في النهاية (قوله لان ثبوتها منها) اي ثبوت كونها جزءا من الكعبة (قوله وفي الخادم الخ) عبارة شيخنا والمراد ببيتها جرمها او هو اوها المحاذي ان لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكتفي هو اوها بل لابد من جرمها حقيقة حتى لو استقبل شاحصا منها نشأ ذراع فاكثر تقريبا جزاءه (قوله وهو انه) بالجر عطفا على البيت (قوله السابعة) راجع الى السماء ايضا شوبري (قوله والمعتبر مسامتة عرفا الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر فيها قاله امام الحرمين انه لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوقوفه وان السمت صحت صلاتهم بخلاف ما لو خرج بعض الصف القريب عن السمت فانه لا تصح صلاة من خرج عنه مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد تعين ان المتبع فيه اى في البعد حكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المسامطة فتى اطلق عليه اسم الاستقبال عند البعد صحت صلاته وان كان لو قرب لخرج عن السمت لا يزيد في العرف محاذيا انتهى وحيث قد اذنا لا يلتزم مع قوله الا ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه او على ان الخطي وغير معين اى اذ الكل مستقبليون عرفا فتأمل وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتدبر سم على خج اه عش وباتى عن الرشدي ما يوافقه وقوله فبدا لا يلتزم مع قوله الخ اقول وكذا لا يلتزم مع قوله الا انى لكن بقاء الخ لان عدم توجه بعض الصف الطويل بلا انحراف فيه الى عين الكعبة امر محقق وكذا عدم المسامطة الحقيقية للامام او امامه فيها باتى في كلام القليل امر مقطوع به كانه عليه الرشدي ثم قال فالحاصل ان امتي اعتبارنا المسامطة الحقيقية فآزاد الفارق وهو صاحب القبيل الا اني اعيد عنه فالتعدين الا كنفاء بالمسامطة العرفية التي قالها امام الحرمين وسيعمل الشارح م عليها فباتى في شرح قول المصنف ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها الخ اه (قوله وكونها) اى المسامطة (قوله وبمعظم البدن في الركوع والسجود) يوم انه لو خرج دون المعظم عن القبلة في الركوع والسجود اخرج الصدر فيها معانها لا يضرب وليس بمردو لو اول الصدر الذي عبروا به بقوله اى بجهة الصدر التي هي امام البدن الصادق لاحوال المصلي جميعها ما يوافقها ووركا وسجودا واستقلما واضطجعا لكان اول طابى على التحفة (قوله لا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنيته بالوجه في حق المصلي مستقليا مع منازعته في وجوب الوجه في الاول مع عبارة شيخنا واستقبالها بالصدر حقيقة في الواقف والجالس وحكا في الركوع والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا بالوجه والاخصص ان كان مستلقيا اه (قوله ولا بنحر اريد) اى كعدمه اخذا باطلاقهم وهو الظاهر وان استبعد سم على حج عش (قوله بما ياتي) اى انفا بقوله بخلاف غيره كطرف اليداخ (قوله على ذلك) اى الاستقبال (قوله كبا ياتي) اى في شرح ومن امكنه علم القبلة (قوله لقوله الخ) لتعليل لما في المتن (قوله قول الخ) اى الاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها نهاية معنى (قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبنى على مجاز يجزى (قوله بدليل الخ) وايضا قد فسروا الشطر بالجهة والجهة تطلق على العين حقيقة وعلى غير ما يجازا بل ادعى بعضهم انها لا تطلق الا على العين سم وزيد اى يجزى (قوله انه صلى الله عليه

أى الكعبة وليس منها الحجر والشاذروان لان ثبوتها منها ظنى وهو لا يكتفى به في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاحى أى وهو سمت البيت وهو آؤه الى السماء والارض السابعة والمعتبر مسامتة عرفا لاحقيقة وكونها بالصدر في القيام والقعود وبمعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبء بالوجه لا فيما يأتى في مبحث القيام في الصلاة ولا بنحو اليد كيعلم بما يأتى (شرط لصلاة القادر) على ذلك لكن بقاء بما يأتى أو مس أو بار تسام أمارة في ذهنه تفيد ما يفيد أحد هذين في حق من لا حائل بينه وبينها وظنا فمن بينه وبينها حائل يحترم أو يجزى عن إزالته كما يأتى لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أى عين الكعبة بدليل أنه صلى الله عليه

(قوله السابعة) هل يرجع ايضا السماء (قوله والمعتبر مسامتة عرفا لاحقيقة) اقول لا يخفى ان هذا ظاهر فيها قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوقوفه ولو قربوا عن السمت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاة من خرج عن السمت مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد تعين ان المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المسامطة اه وحيث قد اذنا لا يلتزم مع قوله الا انى ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه او على ان الخطي وغير معين فتأمل وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتدبر (قوله لا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنيته بالوجه في حق المصلي مستقليا مع منازعته في وجوب الوجه الاول (قوله ولا بنحو اليد) قيد يدخل القدمان وعليه قضية ذلك انه لو اقر قدميه خارج محاذاتها مع استقبالها بصدور وبقيته بدنه اجز او هو مستبعد

وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالخصر فيها دافع لمحل الآية (١٨٥) على الجملة وخبر ما بين المشرق والمغرب

وسلم ركع ركعتين الخ) أى مع خصر صلوا كما رأيتونى فى أصلي نهاية ومعنى (قوله) وصحة صلاة الصف الخ) ما فيه (قوله) يحمل على انحراف الخ) اعتمده الزبائدى وشيخنا (قوله) أو على أن الخطأ فيه غير معين) هذا لا يصح فعلا إذا امتد صف من جبل حرم إلى جبل نور وكان الامام طرف هذا الصف فإنه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطأ عن المحاذة إسماعيلية لا ناقول لا خطأ بهذا المعنى في هذا الفرض أى أن الصف من المشرق إلى المغرب سمى وبأتى عن الرشيدى ما وافقه (قوله) لأن صغير الجرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامحة عند زيادة البعد يوجب عموم المحاذاة مع الانحراف ويوجب عدم تعين الخطأ. لأن اتساع المسامحة يقتضى انفارده في غيره فلا يتعين هذامع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامحة فتأمل سم وفي الرشيدى ما حاصله إن أراد المسامحة الحقيقية فهو الموافق لمعاداه من عدم تعين الخطأ. فقوله فاندفع الخ) ممنوع لأن عدم مسامحة الامام أو المأموم فيما يأتى امر مقطوع به فلم تصح القدوة وإن أراد المسامحة العرفية فلا تقرب لأن المسامحة بهذا المعنى متحققة بالنسبة لكل اه (قوله) فاندفع الخ) اقول في اندفاعه نظر ظاهر لأنه إذا كان بين الامام والمأموم قد سمعت الكعبة أى بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكثروا على الكعبة في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكة عن طريقها فيعمل قطعا خارجا عن كل من الطرفين عن الكعبة لانهما بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فإذا اتدنى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وبهذا يتدفع أيضا قوله أو على أن الخطأ غير معين فتأمل ويوجب عن هذا بان مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد الأمرين أما الانحراف أو ما كونه بحيث لا يتعين الخطأ. ففي كان بحيث يتعين فلا بد من الانحراف والام يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضى أن المعتبر المسامحة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفا لاحقيقة سم (قوله) أن من صلى بامام الخ) عبارة النهاية أن من صلى ماموافق صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر من سميت الكعبة لا تصح صلاته لخروجه أو خروج امامه عن سميتها اه (قوله) عن محاذاته أى البيت الشريف (قوله) لو كان أى مستقبل الركن (قوله) في كل منهما) الأولى في واحدة منهما (قوله) أما العاجز إلى التنبيه في النهاية لا قوله قال شارح (قوله) لنحو مرض) أى بان لم يقدر على التوجه بنفسه ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب المأمومة لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لانهما لا نقول يمكنه تحصيله بما دون عه (قوله) أو ماله قضيته أن الخوف على الاختصاص لا اثر له وإن كثر عه (قوله) فيصلى على حسب حاله الخ) ظاهره لو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فاقدا الطهورين ونحوه أنه إن رجا وال العذر لا يصلح إلا إذا ضاقت الوقت وإن لم يرجز وال صلى في أوله ثم إن زال بعد على خلاف ظن وجبت الاعادة في الوقت وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت قائنة بعذر فيندب قضاء ما فورا ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موته كسائر الفوائت عه اقول ويفيد التقييد بضيقة الوقت ما يأتى عن النهاية عند قول المتن إلا في شدة الخوف (قوله) ولا يعيد الخ) أى وجوب ابقائه في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أى

فليتراجع (قوله) لحديث البيت قبلة قضية استدلاله بالحديث صحة تعدد استقبال الحرم خلاف تقييده بالخطأ (قوله) أو على أن الخطأ فيه غير معين) هذا لا يصح فعلا إذا امتد صف من حرام إلى نور وكان الامام طرف هذا الصف فإنه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطأ عن المحاذة إسماعيلية لا ناقول لا خطأ بهذا المعنى في هذا الفرض أى أن الصف من المشرق بالمغرب (قوله) لأن صغير الجرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامحة عند زيادة البعد يوجب عموم المحاذة مع الانحراف وتوجب عدم تعين الخطأ. لأن اتساع المسامحة تقتضى انفارده في غيره فلا يتعين هذامع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامحة فتأمل (قوله) فاندفع الخ) اقول في اندفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر لأنه إذا كان بين الامام والمأموم قدر

أو ماله أو انقطاعا عن رفقة أن استوحش به فبصلى على حسب حاله أو بعيد مع صحة صلاته لندرة عدرة

فلا يحتاج إلى التيقيد بالقادر فانها شرط للعاجز أيضا بدليل القضاء ولذلك لم يذكره في التنبيه والحاوي واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكية فقال لو كان شرطاً لماحت الصلاة بدونه وجوب القضاء لا دليل فيه اه وفي هذا نظر لان الشرط إذا فقد تصح الصلاة بدونه وتعاد كقواعد الطهورين ثم رابت الاذرعى تعرض لذلك معنى وارضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلت عليه بما لا ينتج (قوله) ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه أكد عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصل إلى القبلة قاعداً أو إلى غير هاقا بما وجب الأول لان فرض القبلة أكد من فرض القيام الخ وكذا في المغنى لإلانه قال راكباً بدل قاعداً (قوله) لعذر أي كالسفر (قوله) بخلاف القيام أي فانه يسقط في النقل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (إلا في شدة الخوف) ومن الخوف المجوز لترك الاستقبال ان يكون مخصوص في أرض مفصولة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه الخروج ويصلي بالأيام نهاية قال السيد البصري قوله مر فله الخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه قال عرش قوله مر فله الخ قضيته ان هذا الفعل لا يتعين عليه وحيث أنه قبل يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلها ما كثر في المخصوص أو كيف الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصلي بالأيام اه ويعيد لندرة ذلك كما نقله سم على صحيح عن مر اه عرش (قوله) وأما لحرقه بما يأتي أي من خوف النار والسيل والسم ونحوها ولا يخفى أن ما ذكر من افراد الخوف حقيقة وإنما هي ملحقه بالقتال ولذلك قال المغنى والنهاية أي فيما يباح من قتال أو غيره اه (قوله) ولو امن راكبا الخ وفي الروض في باب الخوف ووصل على الأرض حدث الخوف للمجيء ركب وبني وإن ركب احتياطاً اعاد اه ولم يتعرض لاستدباره في ركوبه أو لا سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف والزول هنا بعد زواله (قوله) أن لا يستدبر الخ أي في زواله فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق نهاية قال عرش قضيته ان مجرد الانحراف لا يضركم قال سم ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل اه وهو صادق بالانحراف فيضراه وقديمه الصدق بتعسر الاحتراز عن الانحراف حين النزول (قوله) ما ذكره ذلك الشارح أي من عد الخائف من زواله على ما ذكر من العاجز (قوله) يلزم عليه الخ أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقرير سم (قوله) بل الوجه الخ أي والمراد بالقادر القادر حسا فقط عرش (قوله) وان كلا الخ من عطف السبب (قوله) على الأول أي الخائف من نزوله دون الثاني أي من في شدة الخوف وما في الكردى من تفسير الأول بالعاجز والثاني بالخائف فنسب القلم (قوله) لما علم الخ لعله اراد به كون الأول من الاعذار النادرة دون الثاني (قوله) وإلا في نقل السفر خرج بذلك النقل في الحضر فلا يجوز وإن احتج به في التردد كافي السفر لعدم ورود مغنى ونهاية (قوله) المباح

ولو تعارض هو والقيام
قدمه لانه أكد إذ لا يسقط
في النقل إلا المذنب بخلاف
القيام (إلا في) صلاة شدة
الخوف) وما احتج به بما
يأتي في باب فليس التوجه
شرطاً فيها نفلاً كانت أو فرضاً
للضرورة ولو أمن راكباً
نزل واشترط بينا ثم بعد نزوله
أن لا يستدبر القبلة (تنبيه)
ما ذكره ذلك الشارح
مشكل بانه يلزم عليه أن
استثناء شدة الخوف متقطع
وفيه نظر بل الوجه أنه
متصل وان كلام من الخائف
من نزوله من شدة الخوف
قادر حسا لانه ليس بآمن
فأبيح له ترك الاستقبال
وجوب الاعادة على الأول
دون الثاني إنما هو لما لم
من كلامهم في التيمم من
الفرق بينهما (وإلا في)
(نقل السفر) المباح

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكثروا علم أنها في تلك المسافة علم ان كلا
منهما خارج عنها بل يقتصر على طرفها الصنف الخارج عن مكة عن طريقها فله قطعاً خروج اخر كل من الطرفين
عن الكعبة لانهما بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فاذا اتفدى احدهما بالآخر خرج كل منهما عن محاذها
وهذا يندفع أيضاً قوله أو على ان الخطيئة غير معين فتأمله ويجب عن هذا بان سراده انه لا بد في الصنف
الطويل من أحد أسرى أما الانحراف وما ذكره بحيث لا يتعين الخطيئة متى كان بحيث يتعين لا بد من
الانحراف والام يصح قبل التامل نعم هذا الجواب يقتضي ان المعتبر المسافة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفاً
لاحقة (قوله) ولو تعارض (الخ) قال الناشر ولو أمكنه أن يصل إلى القبلة قاعداً أو إلى غير القبلة قائماً وجب
ان يصل إلى القبلة مع القعود لان فرض القبلة أكد من فرض القيام لان فرض القيام يسقط في النافلة مع
القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال (قوله) ولو امن راكباً زل الخ وفي الروض في باب الخوف ولو
صل على الأرض حدث الخوف للمجيء ركب وبني وإن ركب احتياطاً اعاد اه ولم يتعرض لاستدباره في ركوبه
أولاً (قوله) ان لا يستدبر ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل (قوله) يلزم عليه الخ أي لان القادر لم يتناول الخائف
على هذا التقدير (قوله) وإلا في نقل السفر (فرع) المقصود طريقاً أحدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقاً

المزاد به ما قبل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه وحققوا المبدأ بالنقل غير المعادة صلاة الصبي
 اه يجزى (قوله الذى تقصر الخ) (فرع) لمقصده طر بقا احدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقا والاخر
 يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا او على التفصيل في نظيره من القصر احتمالا لان قال
 م ر اى في النهاية الاول اصح وفارق نظيره من القصر بان التنفل وسع فيه لكثرة انتهى سم قول المتن
 (فلما سافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة والمفعولة خارج الصلاة حكما حكما النافلة على الصحيح لوجود
 المعنى وقد ذكره المصنف في بابها وخرج بالنقل الفرض ولو مندورة وجنابة نهاية وبأى في الشارح وعن
 المعنى ما يفيد (قوله لمقصده معين الخ) (فرع) نذر إتمام كل فعل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه
 الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم سم واستقر ع ش عدم وجوب ذلك نظر الاصله واعتمده الجيزى
 (قوله) ولو نحو عيد الخ اخذته غاية للخلاف فيه ع ش (قوله للاتباع) الى قول المتن ولا يشترط في النهاية
 والمعنى الاقوله صالح لها وقوله لا فى التحريم ان سئل (قوله) وإعانة الخ من عطف الحكمة على الدليل
 (قوله) فيه أى نفل السفر (قوله) الى أى السفر (قوله) كالراكب بل أولى معنى (قوله) لغير حاجة
 راجع للجميع سم اى اوله الركض للداية والعدو لحاجة سواء اكان الركض والعدو لحاجة السفر
 كخوف تخلفه عن الرفقة ام لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد إمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام
 ابن المقرئ في وضوئه هو المعتدود قال الاذرى ان الوجه بطلانها في الثاني اى فيما لغير حاجة السفر
 نهاية وجرى المعنى على مقاله الاذرى (قوله) مطلقا دخل المعفو عنه واليايس سم عبارة النهاية
 وأما الماشى فتبطل صلاته إن وطئ نجاسة عدوا ولو باسنة وإن لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ
 واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئ ناسيا وبهى باسنة للجهل بها مع مفارقتها حالا فاشبهت ما لو وقت عليه
 فتنحاهم حالا فان كانت معفو عنها كذرق طيور رعت به البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعمد الماشى عليها ولم
 يجد عنها معدلا يضره وكذا في المعنى الاول قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئ ناسيا وبهى باسنة او
 رطوبته في معفو عنها كذرق طيور رعت به البلوى كما جزم به ابن المقرئ اه وبأن عن الاثنى ما يوافقوه هو
 قضية كلام الشارح الا انى اتفوا وأشار الرشيدى الى رجحانه (قوله) لا يابس اى ولا معفو عنه كما في شرح
 الروض حيث قال كذرق طيور رعت به البلوى اه وقضية ذلك انه لا يضر وطء الرطوبة المعفو عنها نسيانا
 وفي شرح م ر خلافة سم (قوله) ودابة الخ عبارة النهاية ولو بالث اوراث دابته او وطئت بنفسها
 او وطأها نجاسة لم يضر اى حيث لم يكن لجامها بيده لانه لم يلاقها ولو دعى فم الرابة وفي يده لجامها فقضية
 كلام الشارح المذهب بطلان الصلاة على الاصح يظهر انه يباح بما ذكر كل نجاسة انفصلت بالدابة وعناتها
 بيده اه زاد المعنى وهذا ظاهر اذا صلى عليها وبهى رافعة فان كانت سائرة لم يضر لان الحاجة تدعو الى ذلك
 اه وفي سم بعد ذكره عن الدواب شرجه وشرح الارشاد مثل ما تقدم عن النهاية بما نصه فتحصل من ذلك
 انه حيث كان بعض من اعضائها نجاسة قدم او غيره منها او من غيرها ابطال مسكه لجامها وظاهره انه لا فرق

الذى تقصر فيه الصلاة لو كان
 طويلا (فللمسافر) لمقصود
 معين مع بقية الشروط
 الاطول السفر (التنفل)
 ولو نحو عيد وكوف صوب
 مقصده كما بأتى (راكبا)
 للاتباع رواه البخارى
 وإعانة للناس على الجمع بين
 مصلحتي معاشهم ومعادهم
 إذ وجوب الاستقبال فيه
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعى
 ترك الورد أو المعاش
 (وماشيا) كالراكب
 ويشترط ترك فعل كثير
 كعدو أو أعداء وتحريك
 رجل لغير حاجة وترك
 تعدد وطء نجس مطلقا
 وإن عم الطريق فان
 نسيه ضرط بغير معفو
 عنه لا يابس ودابة لجامها
 ييده

والآخر يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا او على التفصيل في نظيره من القصر
 احتمالا لان قال م ر الاول اصح وفارق نظيره من القصر بان التنفل وسع فيه لكثرة تهاه وقياسه فيما لو كان
 احد الطرفين بحيث لا يسمى قطعه سفرا اجواز التنفل في الاخر للماشى وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه
 (فرع) نذر إتمام كل فعل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقرار والاستقبال ينبغي نعم
 (قوله) لغير حاجة قيد في الجميع (قوله) رطوبته نجس خرج ابطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجلها بغير إمساك
 ما ربطها كافي مسئلة الساجور وقوله مطلقا دخل المعفو عنه واليايس (قوله) وإن عم الطريق عبارة
 الروض وشرحه ورواها وطئها عمد ولو باسنة فتبطل صلاته وإن لم يجد مصرا فإى معدلا عن النجاسة اه (قوله)
 لا يابس اى ولا معفو عنه كما في شرح الروض قال كذرق طيور رعت به البلوى اه وقضية ذلك انه لا يضر
 وطء الرطوبة المعفو عنها نسيانا وفي شرح م ر خلافة (قوله) ودابة لجامها بيده كذلك الخ قال في العباب

بين حال سيرها أو قوفها فلو اضطر إلى مسك لجأه فالتقياس الجواز مع وجوب الاعادة اه (قوله كذلك) أي كرا كها في بطلان الصلاة بتنجسها (قوله حامل لباس الخ) كان التقدير لملابس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً أو لملابس مماس النجاسة وهو اللجام بأن لم يصبه للنجاسة التي في الفم أو غيره فإن اللجام حيثئذ مماس للداية بالماسة للنجاسة التي في الفم وغيره فماس الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس الثاني مضاف للماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في عبارته بحث لا مجرد حمل مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط بمماس النجاسة ولعله بنى إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسئلة الساجور ففي ظني أنه يخالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام فإن وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل سم (قوله ولا يكلف الخ) لا موقع له فإن مفاد كلامه أن نجاسة تبطل صلاة غير المسافر تبطل صلاته أيضاً فقوله (لا يمتثل به الخ) لم يفدها شيئاً كما نبه عليه الرشدي (قوله ودوام سيره) عطف على قوله ترك فعل الخ (قوله فلو بلغ الحائط المنقطع الخ) الظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان الحائط متسعاً ووصل إليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه عش (قوله أو طرف محل الإقامة) أي المحل الذي نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده عش (قوله أو نواها ما كذا الخ) عبارة النهائية والمعنى أو نوى وهو مستقل ما كذا بمحل الإقامة به وإن لم يصلح لها زومه والنزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقربه له أهل فيها فلا يلزمه النزول فالشرط في جواز التنفل زكياً وما شياذ وادام سفره وسيره فلو نزل في أثناء صلاته لم تمامه للقبلة قبل ركوبه ولو نزل وبني أو ابتدأ للقبلة ثم أراد الركوب السير فليتها ويسلم منها ثم يركب فإن ركب قبل ذلك بطلت صلاته إلا أن يضطر إلى الركوب اه قال عش قوله ولو بقربه له الخ ظاهر وإن كانت وطنه وليس مراداً ما يأتي في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروءة على وطنه وقوله مر إلا أن يضطر

كذلك كالأمر بتنجسها لانه
بامساكه حامل لمماس أو
مماس مماس النجاسة وهو
مبطل بخلاف مس الماس
بلا محل كما يأتي في شروط
الصلاة ولا يكلف ماش
التحفظ عن التجسس لانه
يختل به خشوعه ودوام
سيره فلو بلغ الحائط المنقطع
به السير أو طرف محل
الإقامة أو نواها ما كذا
بمحل

ولودى فم الدابة وعنايتها يده ضر اه قال الشارح في شرحه لحله العنان المتنجس بهما كالوصلي ويده
حبل طاهر متصل طرفه بتنجس وتازع فيه الأذرع بأن ساق كلام الرضا أنه لا يضطر وجهه بالحاجة إلى
امساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى امساكه اه ثم قال في العباب لأن أو طأها أي النجاسة
مر كونه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كما في المجموع خلافاً لما في العزبى لأنه لم يلاقها وبها فارق ماس
فما لودى فيها ولجامها بيده اه فعمل أنه لو كان لجأه بيده هنا بطلت كاهناك وفي شرحه لا رشاداً لفظه
بخلاف ما لودى فيها ولجامها بيده أي فتبطل صلاته ويعلم مما يأتي في شروط الصلاة أنه لو تنجس عضو
من أعضائها بطل مسكه لجأه فذكر تنجس الفم هناك مثال اه فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعض من
أعضائه بالنجاسة دم وغيره منها أو من غيرها بطل مسكه لجأه وظاهره أنه لا فرق بين حال سيرها أو قوفها
فلو اضطر إلى مسك لجأه فالتقياس الجواز مع وجوب الاعادة نعم على منازعة الأذرع على لا يضطر مسك اللجام
لكن هل يختص ذلك بحال السير أو لا يختص بحال السير لأن من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام
بل قد يحتاج بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها ومماسكها يدونه نظر فليتامل (قوله حامل
لباس الخ) كان التقدير لمماس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً أو لملابس مماس النجاسة وهو اللجام
بأن لم يصبه للنجاسة التي في الفم أو غيره فإن اللجام حيثئذ مماس للداية بالماسة للنجاسة التي في الفم أو غيره فماس
الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس الثاني مضاف للماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في
عبارته بحث لا مجرد حمل مماس مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة
كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط
بمماس النجاسة ولعله بنى إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسئلة الساجور ففي ظني أنه
خالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام فإن وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل

البحر أى فيركب ويكملها اه (قوله صالحها) انظر هذا التقييد مع قول شرح الروض أى والنهاية والمغنى وإن لم يصلح للاقامة ومثله في شرحه على العباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالحها سم وقوله فلعله سقط الخ أى وجرى هنا على التقييد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كاتقدم فيمن امن را كبا فضل ينبغي نعم سم على حج اه عش (قوله وأتمها الخ) أى للصخرة رشيدى (قوله ذلك) أى إتمام الأركان والاستقبال (قوله استقبال را كب السفينة) أى في جميع الصلاة وإتمام الأركان كلها قال فم يسهل لذلك فلا يجوز له النقل على المعتمد وقول شيخ الاسلام والخطيب كودج وسفينة معتمد بالنسبة للمودج وضعيف بالنسبة للسفينة شيخنا ومغنى (قوله إلا الملاح) والحق به صاحب مجمع البحرين الذى مسير المرقدمولم اره لغيره نهاية قال عش إلحاق معتمدها وقال الرشيدى انظر ما المراد باللاحق وما الحاجة اليه فإن المسافر ماشيا يتنقل لصوب مقصده وإن لم يكن مسير البر قد اه وقال السيد البصرى وهو وجهه وإطلاقهم الماشى والراكب صادق بمن ذكر فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهة إلحاقه بالملاح يقتضى عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وعدم لزوم الاستقبال إلا فى التحريم أن سهل وهذا الانقضاء متجه إذ لا فرق بينهما من حيث المعنى فليتأمل اه (قوله وهو من له دخل الخ) أى وإن لم يكن من المعدن لتيسيرها كما لو كان بعض الركاب أهل العمل فيها فى بعض أعمالهم عش (قوله إلا فى التحريم أن سهل الخ) ترك هذا الاستثناء فى الروض وشرح الروض وكذا فى شرح المنهج وكتب شيخنا بما مشه ما لفظه قضية صنيعة متناهى شرعان الملاح لا يلزمه التوجه حتى فى التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقر بعالى الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل سم وقوله وكذا فى شرح المنهج أى فى النهاية والمغنى كما مروا فقههم شيخنا فقال ما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو فى التحريم اه وقوله قضية صنيعة إلحاح عبارة البحرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الملاح توجه قضيته أنه لا يجب فى التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه عليه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كراكب الدابة قاله حج اه شوى وعش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور وإن كان ولو فى الفجوة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط فى القصر الأطول السفر عش اه بجيرى وفى سم بعد كلامه ما نصه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء مجاوزة السور إن كان فى عمران بلد آخرى وراه السور فليتأمل اه (قوله لعموم الحاجة) إلى قوله بشرطه فى النهاية والمغنى إلى قوله وغيره (قوله مطلقا) أى مع القدرة وبدونها (قوله وغيره) لعله كجمع أنواع منه بتيمم واحد (قوله نعم يشترط أن يكون مقصده الخ) قد يفيد أنه لو خرج إلى بعض بساين البلد أو غيظاتها البعيدة لا يجوز له التنقل لغير القبلة لأنه لا يعد

(قوله صالحها) انظر هذا التقييد مع قوله فى شرح الروض وإن لم يصلح للاقامة اه ومثله فى شرح الشارح للعباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالحها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كاتقدم فيمن امن را كبا فضل ينبغي نعم وقوله إلا الملاح والحق صاحب مجمع البحرين الذى ملاحها مسير المرقدمولم اره لغيره شرح مر (قوله إلا فى التحريم أن سهل) ترك هذا الاستثناء فى الروض وشرح الروض وكذا فى شرح المنهج وكتب شيخنا بما مشه ما لفظه قضية صنيعة متناهى شرعان الملاح لا يلزمه التوجه حتى فى التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقر بعالى الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) (تنبيه) اعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرد الخروج من السور وإن كان فى عمران بلد آخر ملاصق للسور بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرد الانفصال عن قرينته وإن كان سيره المرحلتين فى عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخص بانفصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان فى عمران بلد آخر ملاصق لسورها وهذا دلل على أن كنهه فى عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرًا شرعًا وإلا امتنع الترخص لأن شرطه السفر وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء مجاوزة السور إن كان فى عمران

صالحها نزل وأتمها بأركانها للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال راكب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل فى تسييرها فانه يتنقل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا فى التحريم أن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل لأنه يقطع عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المساحة فى النقل بحل القعود فيه مطلقا وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسع منها النداء بشرطه الآتية فى الجمعة ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدن بشرطهما

فانه يكتفي فيه وجود دسمى السفر (٤٩٠) بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك ونتم تفويت حق الغير وهو

لا يتقيد بذلك (فان امكن)
أى سهل (استقبال الراكب
في مرقد) كمحفة (واتمام
ركوعه وسجوده) وحدهما
أو مع غيرهما (لزمه)
الاستقبال والاتمام لما قدر
عليه من الكلاو البعض
كراكب السفينة (لا مشقة
وإلا) يمكنه ذلك كله
(فالاصح انه ان سهل
الاستقبال) المذكور وهو
استقبال الراكب لنحو
وقوفها وسهولة انحرافه
عليها أو تحريكها وسيرها
وزمامها بيده وهي ذلول
(وجوب التيسير وإلا)
يسهل لنحو مجموعها وسيرها
وهي مقطورة ولم يسهل
انحرافها عليها ولا تحريكها
(فلا) يجب لتيسير (ويخص)
وجوب الاستقبال حيث
سهل (بالتحريم) فلا يجب
فيما بعده وان سهل لانه تابع
له نعم المعتبر في الواقعة
أى طولها على ما عبره
شارح وعليه يظن ان
المراد به ما يقطع تواصل
السير عرفا انها مادامت
واقفة لا يصلح عليها الا الى
القبلة لكن لا يلزمه إتمام
الاركان ثم ان ساريسير
الواقعة اجملة مقصده أو
لأغرض امتنع حتى يتم على
ما فيه مما بينته في شرح
الارشاد لانه بالوقوف

مسافر اغرا فاحتامل انه جعل ذلك ضابطا لما يعد سفر افيقيد جواز التنقل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد
الذهاب اليه من مرافق البلاد ومن غيرها وقد يشعر بالثاني قوله مـ لانه فارق حكم المقيمين في البلد اه
ويؤخذ من ذلك ان من اراد زيارة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين مباديره ومقام الامام الميل
ونحوه مجاز له الترخيص بمجد مجازة السوران كان داخله ومجازة العمران إن لم يكن ما خرج منه سور ومثله
يقال في التوجه الي ركبة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه عـش (قوله فانه يكتفي فيه وجود دسمى السفر)
أى وإن كانت المسافة اقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المتن (قوله فانه امكن الخ) تفصيل لما اجله
اولا في قوله إلا في شدة الخوف ونقل السفر الخ عـش قول المتن (واتمام ركوعه وسجوده الخ)
عبارة شرح المنهج أى النهاية والمغنى وإتمام الاركان كلها وبعضها وكتبها بمشقة شيخنا الشباب عميرة
قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع ان يجب الاستقبال في الجميع
والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لأوجه له انتهى عـش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه
لا يكتفي في الزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا
واتمام الاركان كلها وبعضها الذي هو الركوع والسجود اه عبارة بالتجريح على المنهج قوله او بعضها
المراد به الركوع والسجود معلا ما يصدق باحدهما عبارة الاصل اظهر فلو قدر على إتمام احدهما فقط مع
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله وإلا فلا وهذا ظر لك سقوط كلام سم وعميرة حفي وعزيرى اه
(قوله الاستقبال) الى قوله وظاهر الخ في النهاية إلا قوله الى طويلا الى انها قوله على ما فيه الى لانه وكذا في
المنهج إلا ما نابه عليه (قوله وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما إذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام
شئ من الاركان وما إذا سهل إتمام الاركان وبعضها دون التوجه مطلقا وفي جميع صلاته قضية كلامه انه
في جميع ذلك لا يجب إلا الاستقبال عند التحريم سم على المنهج وقوله قضية كلامه الخ معتمد عـش وشورى
وبأن في الشارح وعن سم ما رواه الله (قوله نعم) الى قوله على ما فيه عقبه المغنى بعد ذكره عن المهمات بما
نصه وما قاله كإمام شيخنا ظاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه بالوقوف اتمام التوجه لظاهر الحديث السابق اه
(قوله لنحو وقوف الخ) متعلق بيسل و (قوله أو سيرها الخ) عطف على وقوفها قول المتن (وجوب) شمل
ما لو كانت مغضوبة نهاية أى فلا يضر غصب الدابة في جواز التنقل وان حرم ركوبها لان الحرمة فيه لآمر
خارج عـش (قوله وهي مقطورة) راجع للمظوف فقط وقوله ولم يسهل انحرافه عليها الخ راجع
للمظوف عليه أيضا قول المتن (ويخص بالتحريم) ولو نوى عددا في النفل المطلق ثم نوى زيادة فلا وجه انه
لا يجب الاستقبال عند تلك النية نهاية معنى وعميرة وافر سم عبارة الرشيدى قوله ذلك كله أى الاستقبال
واتمام الاركان او بعضها بان لم يمكنه شئ من ذلك أو امكنه الاستقبال فقط أو إتمام الاركان او بعضها فقط
وحيث أن خالصه ما سبذ كره بقوله وظاهر صنيع المتن اه (قوله لكن لا يلزمه إتمام الاركان) أى وله ان
يتبها بالايامانه (قوله اتم) أى صلاته نهاية (قوله ولا لغرض امتنع الخ) عبارة النهاية وإن كان مختارا له
بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهى صلاته بصورة المستلزمة فأفاده والدرجته الله تعالى إذا استمر على
الصلاة وإلا فالخروج من النافلة لا يجرم اه (قوله بما بينته في شرح الارشاد) أى من ان ما ذكره قاله
المواردى وخالفه جمع متقدمون فجوزوا السير بعد وقوفه البناء مطلقا اه وتقدم عن المغنى اعتاده

كان في عمران إباداخرى وراء السور فليتأمل (قوله وإتمام ركوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه
وإتمام الاركان كلها وبعضها وكتب شيخنا الشباب قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم
يتيسر سوى إتمام الركوع ان يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لأوجه له
اه وظاهره أى كلام المصنف هنا انه لا يكتفي في الزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة
شرح المنهج (قوله ويخص بالتحريم) لو نوى عددا في النفل المطلق ثم نوى زيادة فلا وجه انه لا يجب
الاستقبال عند تلك النية شرح مـ (قوله لزمه فرض التوجه) قال في شرح الارشاد عقب هذا وله كما في

(قوله)

لزمه فرض التوجه وظاهر صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وإتمام الاركان كلها أو بعضها

إلا أن قدر عليهما معا وإلا لم يجب الاتمام مطلقا والاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره، أي: بذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها (وقبل يشترط) الاستقبال (في السلام أيضا) كالتحريم لأنه طرفها الثاني ويرد بها يحتاج (٩١ ع) للانعقاد ما لا يحاط للخروج ومن ثم

وجب اقتران النية بالأول

دون الثاني (ويحرم انحراف

عن) استقبال صوب

مقصده عامدا عما اختارا

لا مطلقا لجواز قطع النفل

والتنظيف فيه ليس في عمله

بل مع مضيه في الصلاة

لتبليسه بعبادة فاسدة

لبطلانها بذلك الانحراف

لأن جهة مقصده صارت

في حقه بمنزلة القبلة فعمله

لا يلزمه سلوك (طريقه)

بل أن لا يعدل عن جهة

المقصد كذا أطلقوه

وقضيته أنه في منعرجات

الطريق يبحث في المقصد

خلف ظهره مثلا ينحرف

لاستقبال جهة المقصد أو

القبلة لكنه مشق ثم

رايتهم أطلقوا أنه لا يضير

سلوك منعطفات الطريق

وظاهره الإطلاق ومن ثم

عدل غير واحد إلى التعبير

بصوب الطريق ليفهم

ذلك (إلا إلى القبلة)

وأن كانت خلف ظهره

على المنقول المعتمد خلافا

لما بحثه جمع لانها الأصل

فاغتر له الرجوع إليها

وأن تضمن استقبال

غير المقصد ولو قصد

غير مقصده انحرف

إليه فوراً لأنه صار قبلته

بمجرد قصد ما إذا انحرف

ناسيا أو جاهلا أو لغلة

(قوله عليهما) أي الاستقبال وإتمام الأركان الخ سم (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه

في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في

جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله مطلقا) أي لكل الأركان ولا بعضها (قوله

لما مر الخ) أي انفا نعم (قوله كالتحريم) أي قياسا على التحريم تفسير لقول المصنف أيضا على حذف أي

المفسرة (قوله استقبال) أي قوله لا مطلقا في النهاية والمعنى (قوله استقبال صوب الخ) لا حاجة إلى لفظ

استقبال (قوله عالما عما اختارا) سيذكر تحت ذلك (قوله لا مطلقا) معمول لا انحرف الخ أو لوزاد لكن

لكأن أولى (قوله والتنظيف فيه ليس في عمله) الأولى التفرغ وتأخيره عن الاضراب الآتي (قوله فعمله

الخ) يعني عمار تركه تقدير المضاف أي جهة طرقة سم أي كقدره النهاية والمعنى (قوله ينحرف الخ) أن

أراد جواز أفعو ظاهر وأن خالف حيث يظهر المتن يمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب إن جهة طرقة جهة

مقصده سم (قوله الاستقبال الخ) الأولى لجهة المقصد الخ تعذر استقبال (قوله وأطلقه الخ) عبارة النهاية

ولو خرج الركب في معاطف الطريق أو عدل لوجه أو غيار أو نحو ههنا يضراهم (قوله وظاهره الإطلاق)

أي الشامل لما بيني المقصد مع خلف ظهره (قوله غير واحد) أي كشيخ الإسلام والنهاية والمعنى (قوله ذلك)

أي الإطلاق (قوله وإن كانت) إلى المتن في النهاية إلا قوله كالأحراف إلى ولو أحراف وكذا في المتن إلا قوله

ولو قصد إلى أمانا (قوله خلافا لما بحثه جمع) عبارة النهاية خلافا للأدعي أي في الخلفاه وعبارة المتن

خلافا لما وقع في المديري من أنه يضرا إذا كانت خلفه اه (قوله استقبال غير المقصد) الأولى استدار بالمقصد

(قوله ولو قصد غير مقصده) أي لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى إليه وعزم أن يسافر إلى غيره أو الرجوع

إلى وطنه (انحرف الخ) أي بمعنى في صلاته كما صرحوا بانهية (قوله وأولغية الدابة) ولو انحرفت بنفسها

بغير جراح هو غافل عنها ذكر للصلاة ففي الوسيط أن قصر الزمان لم تبطل وإلا فوجهاً وأوجهها كما قاله

الشيخ البطلان بانهية ومعنى (قوله أو جاهلا) عبارة النهاية والمعنى أو اضلاله الطريق اه (قوله فلا بطلان

الخ) لكن بانه يسجد للسوء على المعتمد لأن معد ذلك لم يبطل بانهية ومعنى وبأفضل قال الكردى واعتمد التحفة

أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما يبطل عمده يسجد لسوء اه (قوله وإلا) أي وإن طأل من

الانحراف بانهية (قوله مطلقا) أي وأن عاد عن قرب معنى (قوله لندرت) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على

الانحراف فانحرف سم أي كما صرح به النهاية (قوله من ركوعه) أي قوله يؤخذ في النهاية وكذا في المتن

إلا قوله ويبحث إلى المتن قول المتن (بتم) أي وجوب بانهية ومعنى (قوله لسوء ذلك الخ) قضيته أنه لو تعذر عليه

إتمامها أو عدم الاستقبال فيها انحرفه على نفسه أو ماله مثلاً ينقل على سم على المنهج أقول ولو قيل ينقل

والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فان المشقة المجزأة لترك الاستقبال في السفر في حق الركب موجودة هنا

المجموع أن يتبها بالآباء فإدام أو فاقا يجب عليه الاستقبال دون إتمام الأركان اه وظاهر أنه عند

وقوله إذا انحرف بعض قوائمها ولو متوا إلى الم يصح تركه هو متوالي (قوله إلا أن قدر عليهما) أي

الاستقبال في الجميع وإتمام الأركان الخ (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة

دون إتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته

وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه (قوله لما مر) أي انفا (قوله فعمله) أنه لا يلزمه سلوك الخ يعني عمار تركه

تقدير المضاف أي جهة طرقة (قوله ينحرف) أن أراد جواز أفعو ظاهر وأن خالف حيث يظهر المتن ويمكن

أن يجاب عن المتن بأن الغالب إن جهة طرقة جهة مقصده (قوله وظاهره الإطلاق) وعبارة المتن توافق هذا

لظهوره أن أراد عن صوب طرقة فهو على حذف المضاف (قوله لندرت) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على

الدابة فلا بطلان أن عاد عن قرب كالأحراف المصلى على الأرض ناسيا وإلا بطلت فيحرم استمراره ولو أحراف قهرا بطلت

مطلقا لندرت (ويؤى) إن شاء (بركوعه وسجوده) حال كونه (أخفص) من ركوعه وجوبا إن أمكنه ليمتدحه ولا يلزمه وضع

الجهة على نحو السرج ولا بذل وسده في الاختناق للشقة (والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه

وبحث الأذرعى أنه يومى في نحو التلج (٤٩٢) والوحد (ويستقبل فيهما وفي إحرامه) وجلسه بين السجدين وجوبا لما ذكر (ولا

يمشى إلا في قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشى القائم فسقط عنه الترجه فيه ليمشى فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين لقصره مع أحداث قيام فيه وهو ممتنع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجوز جازله فيه (وتشهده) ولو الأول وسلامه أطوله (ولو صلى) شخص قادر على التزول (فرضا) ولو نذرا وكذا صلاة جنازة على المعتد بفرق بين هذا وإلحاقها بالنفل في التيمم بأن المعنى السابق المجوز للنفل على الدابة من كثير مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فثبت على أصلها من عدم إلحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس يجوزها لأنه منقطع بامتناع عملها على السائرة على المعتد من بقاء القيام (على دابة أو استقبال القبلة) (واستمر كوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه ينحو حفة (وهي واقفة جاز) وإن لم تكن معقولة كالأصلي على سرير أو غير مستقبل ولم يتم كل الأركان (أو سائرة) وإن لم تمش إلا ثلاث خطوات فقط متواليه (فلا) يجوز إلا لعذر كإمر لنسب سيره إليه بدليل صحة الطواف عليها لم يكن

فليراجع وقد تشبه له مسألة الوحد الآتى عرش وبأى عن سم ما يواقه (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى (الخ) أى بالسجود وهو الأول وجه نهاية أى لما فى الاتمام من مشقة تلويث ثياب وبدنه بقياس ذلك الخوف لو أتم سم وبأى في الشارح قبيل قول المتن ومن صلى الخ خلافة على محله عليه سم (قوله) في نحو التلج (خ) أى كالماء نهاية أى وشدة حر الطريق قال عرش ظاهره أنه يكفيه مجرد الإيماء من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال بالغ في ذلك بحيث يقرب من نحو الوحد كن حبش؛ وضع تجسوس الأقرب الأول لأن نفل السفر خفف فيه اه (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام لم يجوز المشى فيه لجهة القبلة لا يبعد الجواز سم وقد عدى أن قول المصنف في قيامه شامل له أيضا (قوله) ويؤخذ منه (خ) اعتمده الشورى وفى الكردى ما نصه وفى حاشية الإيضاح وشرحه لم. وهو قريب فى العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبدالرؤف فى شرح مختصر الإيضاح اه وبأى عن عرش خلافة (لو كان يزحف) قياسه أنه لو ركع ومشى فى ركوعه لم يمتنع حيث أنه القبلة عرش (قوله) جازله فيه) أى ولا يشترط أن يكون حاله فى السفر الجواب أو الإحذف بل لو أراد ذلك فى خصوص الجلوس جاز عرش وتقدم عن الكردى عن جمع خلافة (قوله) قادر) بأى عززته سم (قوله) ولو نذرا) إلى قوله لأنه فى النهاية والمغنى لا قوله هذا أولى من الفرق (قوله) بين هذا) أى عدم إلحاق صلاة الجنائز بالنفل هنا (قوله) مع بقاء القيام) الأولى لكونه موعلا الزرع تقديمه على قوله على المعتد قول المتن (على دابة) (خ) وكذا يجوز لو كان على سرير يحمل رجال وإن مشوا أو فى أرجوحة معلقة بحبال أو فى الزورق الجارى ولا يجوز لمن يصلى فرضا في سفينة ترك القيام إلا لمن عذر كدوران رأس ونحوه فإن حوّلها الرجح فتقول صدره عن القبلة وجبرده إليها وبئى إن عاد فوراً أو لإبطلت صلاته معنى ونهاية يقال عرش قوله م ركود وإن راس الخ أى ومع ذلك لا يجب إعادة لعجز عن القيام وقوله فتقول الخ أى بقينا فاشك لا يؤثر اه (قوله) وسائر أركانه) إلى قوله قال شارح فى المغنى لا قوله وإن لم تمش إلى المتن وقوله إلا لعذر كإمر وقوله السفينة إلى السرير وإلى قوله لو خلعت فى النهاية إلا لا آخرين وقوله قال شارح (قوله) وسائر الأركان) شامل للقيام (قوله) أو غير مستقبل (خ) مقتضى سياقه عطفه على واقفة فيه ما لا يخفى إلا أن يقطع النظر عن تقديمه بقول المتن واستقبل الخ ويمكن جعله خبر محذوف والجهة عطف على استقبال الخ قول المتن (أو سائرة) فلا أى وإن تمكن من تمام الأركان عليها نهاية (قوله) إلا ثلاث خطوات (خ) ومثلها ألوبة الفاحشة وهو محتمل نهاية قال عرش قوله ومثلها الخ معتمداه (قوله) كإمر) وهو شدة الخوف كردى (قوله) بأنها تشبه البيت (الخ) قضيتها الجواز وإن كان سيرها منسوب إليه ويحتمل تقييده بما إذا لم ينسب إليه سم (قوله) والسرير الذى يحمله رجال (الخ) أى وإن كانوا أئمة لكونهم يحملون أو ما ورن له وإن كانوا أعجميين يعتقون وجوب طاعته فتأمل سم على المنهج أى فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صبر سيرهم منسوباً إليه لأننا نقل العلة فى الصحة لزوم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك عرش (قوله) من يلزم لجأها (الخ) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه عيذاً كانقل عن شيخنا الشباب الرملى سم اه عبارة الكردى عن عبدالرؤف فى شرح مختصر الإيضاح وظاهره اشتراط كونه عيذاً ولا يكتفى كونه مقطوعة في مثلها ولولزم لجأها أول القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة تختل كإمر ومشاهداه وبقيده أيضا قول المغنى من يلزم لجأها ويسيرها

الانحراف فانحر (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى (الخ) فى شرح م هو الوجه اه أى لما فى الاتمام من مشقة تلويث ثياب وبدنه بقياس ذلك الخوف لو أتم (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام لم يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز (قوله) قادر) بأى عززته (قوله) بدليل (الخ) فيه نظر لأن قضيتها امتناع الطواف حيث لا ينسب السير إليه ونظره لأن الظاهر أنه لو طاف فى سفينة صح م ريات ابن الرافعة اعترض بذلك (قوله) بأنها تشبه البيت (الخ) قضيتها الجواز وإن كان سيرها منسوب إليه ويحتمل تقييده بما إذا لم ينسب إليه (قوله) من يلزم لجأها) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه عيذاً كانقل عن شيخنا الشباب الرملى (قوله)

مستقرافى نفسه وفارقت السفينة بأنها تشبه البيت للآقامة فيها شهر أو دهر والسرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب إليهم وسير الدابة منسوب إليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجأها بحيث

لاختلف الجبة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو عرفة (٩٣) سائرة لان من يده زمام الدابة

يراعى القبلة قال شارح
وهي مسئلة عزيزة نفيسة
يحتاج اليها أى لو خلعت عن
نزاع ومخالفة لاطلاقهم
أما العاجز عن النزول عنها
كان خشي منه مشقة لا
تحتمل عادة أو فوت الرفقة
وإن لم يحصل له إلا مجرد
الوحشة على ما اقتضاه
اطلاقهم فيصلى عليها على
حسب حاله قال القاضي ولا
إعادة عليه وعليه فيفرق
بين هذا بعد تعيين فرضه
فبالاستقبال وأتم الأركان
عليها وأما أن يترك
القبلة أخطر كما مر وأطلقا
الإعادة ويحمل على ما لا ذم
يستقبل أول يتم الأركان
وكان شيخنا أشار لذلك
بفرضه أنه صلى المقصود
ولو خاف المائى ذلك لو أتم
ركوعه وسجوده أو مأبهما
وأعاد (ومن صلى) فرضا
أو نفلا (في داخل الكعبة)
من كعبته وبعته والكعبة
كل بيت مربع كذا في
القاموس وفي كلامهم ان
ابراهيم صلى الله على نبيينا
وعليه وسلم بنى الكعبة
مربعة ولا ينافيه اختلاف
بعدها بين أركانها لأنه قليل
لا ينافي التريع وهذا أعنى
أن سبب تسميتها كعبة
تريعها أوضح من جعل

بحيث لاختلف الجبة الخ ويؤخذ منه انه لو كان الحامل للسرر غير ميم لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ)
عبارة النهاية وسبقه إلى هذا الأخير القاضي ابو الطيب واعتمده الاذرى اه (قوله قال شارح الخ) وهو
البدن شبهة نهاية (قوله اما العاجز الخ) عبارة النهاية أى وشرح بافضل نعم إن خاف من النزول عنها على
نفسه أو ماله أو فلان أو فوت رفقة إذا استوسش وإن لم يتضرر أو خاف وقوعه معادله لميل الخ أو تضرر الدابة
أو احتياج في نزوله وإذ أركب إلى معين وليس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق أعانته فله في جميع ذلك
أن يصلى الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة مقصده ويؤى ويعيد انتهت أى أو شق الركوب بالمعين مشقة
لا تحتمل كما هو ظاهر سم قال الرشدي قوله مر ويؤى ولا حاجة اليه بل هو ضرر لان الإعادة لازمة حينئذ
وان أتم الأركان اه أى وأتم الاستقبال كأتى عن سم (قوله كان خشي الخ) فيه ما قدمه في التنبيه من
الاعتراض (قوله فيصلى الخ) أى وهي سائرة نهاية (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كفى في شرح مر اه سم
أى وشرح بافضل (قوله وعليه) على ما قاله القاضي من عدم الإعادة هنا وكذا خبر قوله لا فى بعد فرضه
(قوله وما مر أنفا) كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويجعل الخ) أى
إطلاق الشيخين الإعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع يشترط في الفريضة
الاستقرار والاستقبال وتام الأركان إلا للضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد انتهى وظاهره كاترى وجوب
الإعادة إذا لم يجتمع الامور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاستقبال وإتمام الأركان في الخل المذكور نظر
سم ويفيده ايضا قول الشارح في شرح بافضل اما الفرض ولو جنازة مذكورة فلا يصلى على دابة سائرة
مطلقا لان الاستقرار فيه شرط احتياطه نعم إن خاف من النزول الخ كان له ان يصلى الفرض عليها وهي
سائرة إلى مقصده ويؤى ويعيد اه (قوله ولو خاف المائى ذلك الخ) كان هذا في النقل سم أقول مذا مع
كونه عدوا عن الظاهر بلا مقتضى يخالف ما قدمناه عنه في حاشية قول الشارح وبحسب الاذرى الخ بل حله
على الفرض هو صريح المقام وقياس مسئلة العاجز عن النزول المارة أنفا وموافق لما تقدم في أول الفصل
ولقول المنخى ويصلى المصلوب أو التريق ونحوه حيث توجه للضرورة ويعيد اه (قوله فرضا أو نفلا)
كذا في النهاية والمنخى (من كعبته) أى بالتعدد كما في القاموس أو بالتخفيف كما في عرش عن المصباح
(قوله ولا ينافيه) أى في كلامهم (قوله لا ينافي التريع) قديقال بل ينافيه إذ هو عبارة عن تساوى
الاضلاع الأربعة ويجب بان المراد التريع الحسى إذ به يكتبني أهل اللغة في الاطلاق لا الحقيقي بصرى
(قوله من جعل سببا ارتفاعا) جرى عليه النهاية والمنخى (قوله كاسمى الخ) من تمة الجعل المذكور
(قوله بذلك) أى بلفظ الكعب (قوله من جعله) أى سبب التسمية (قوله قائله) أى جعله (قوله او
يكون اخذا لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصرى قوله او يكون الخ يحتاج إلى
تأمل إذ لا يظهر وجه صحته فضاء عن مخالفته فلنأمل اه وقد قال يعنى الشارح كأن سبب تسمية كعب
الرجل بذلك اخذا لاستدارة في مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرفة بذلك اخذا لاستدارة
في مفهومه (قوله لكنه يخالف الخ) أى اعتبار الاستدارة في مفهوم الكعب (قوله وإن لم ترتفع) إلى قوله

وإن لم يحصل له إلا مجرد الوحشة في شرح مر أو خاف وقوعه معادله لميل الخ أو تضرر الدابة واحتياج في
نزوله وإذ أركب إلى معين وليس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق أعانته اه أى أو شق الركوب بالمعين
مشقة لا تحتمل كما هو ظاهر (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كفى في شرح مر وما مر أنفا كأنه يريد بقوله
السابق اما العاجز عن الاستقبال الخ (قوله ويجعل الخ) عبارة الروض فرع يشترط في الفريضة الاستقرار
والاستقبال وتام الأركان إلا للضرورة كخوف فوت رفقة ويعيدها وظاهره كاترى وجوب الإعادة إذا
لم يجتمع الامور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاستقبال وإتمام الأركان في الخل المذكور نظر (قوله لو
أتم ركوعه) كان هذا في الفرض (قوله او يكون اخذا لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا فاقم له (قوله)

سببها ارتفاعا كاسمى كعب الرجل بذلك لا ارتفاعه واصوب من جعله استدراجها إلا أن يرد قائله بالاستدارة التريع مجازا أو يكون اخذ
الاستدارة في الكعب سببا لتسميته لاسمته بخلاف كلام أئمة اللغة (واستقبل جدرا أو مأبها) حال كونه (مردودا) وإن لم ترتفع عتبة

لأنه متوجه في النهاية إلا أنه أبداً ثابتة بمبينة (قوله ان سامت الخ) احتراز عما إذا طول رجل الباب أو ركب الباب من جانب العلو إلى محل لا يسامت المتوجه إلى المنفذ شيثامن الباب لعدم امتداده إلى الأسفل وبقي عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في هذا التصوير الثاني وبذلك يتدفع قول البصري ماضيه قوله ان سامت كذا في أصله بخطر رحمه الله تعالى والظاهر وان الخ ثم رايت في النهاية وان الخ وقوله ثم رايت في النهاية الخ لعله في نسخة مصححة وإلا لما طعننا عليه من نسخ النهاية فقل عبارة الشارح بلا و (قوله بذراع الأدى) إلى قوله فلا ينافيه في المغنى إلا أنه كالتباهة وشيخ الاسلام غير مبينة بديل ثابتة (قوله أو ما الحق به الخ) عبارة لغنى والنهاية واستقبل شاخصاً كذلك أى قدر ثلثي ذراع متصل بالكعبة وإن لم يكن قدر قائمته طولاً وعرضاً كشجرة قائمة وعصا الخ وزاد الأول ولو أزيل هذا الشاخص في أثناء صلاته لم يضر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه قال السيد البصري قوله ولو أزيل الخ يؤذن بأنه منقول المذهب وفي سم على المنهج لو أزيل الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وقامه وليس كزوال الرابطة في الأثناء لأن أمر الاستقبال فوق الرابطة اه وأقر ع ش كلام سم المذكور ونقل البجيرى عن الزبائدى ما يوافقه عن الشهاب الر مى ما يوافق كلام المغنى ثم قال وانظر لو انهدم بعضها ووقف خارجها مستقبلها هوام المهدوم شئ من الباقى هل يكفي لأنه يعد مستقبل اولاً ولا قدرته على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الاول قياساً على ما لو ارتفع على جبل إلى قيس واستقبل هوامها مع امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وع ش واطفىح اه (قوله كعصا الخ) أى بخلاف ما إذا ضل إلى متاعه ووضع أزرع غابت أو خشبة مغروزة فيهما انصح صلاته وظاهر كلامهم انه لو استقبل الشاخص المذكور أى المتصل بالكعبة وهو قدر ثلثي ذراع في حالة قيامه دون بقية صلاته كان استقبل خشبة عرضها لثلاث ذراع معرضة في باب الكعبة تحاذى صدره في حال قيامه دون بقية صلاته انها تصح وفي ذلك وقفة بل الذى ينبغى انها لا تصح في هذه الحالة إلا على الجنازة لأنه مستقبل في جميع صلاته بخلاف غيرها لأنه في حال سجوده غير مستقبل لثى منها مغنى ونهاية وفي الكردى عن الشورى عن مر والوجه صحة تحريمه بغير الجنازة إلى وجود البطل اه (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة لو سحر ما يصلح اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكتفى ويحتمل خلافه اه وارضى مر هذا الخلاف فليتأمل سم على المنهج اه ع ش (قوله أو ثابتة) في النهاية والمغنى أى وشرحى المنهج والروض بدله أو مبنية قلعل المراد بالثابتة المبنية أو صواب تلك المثبتة فهى مساوية لها بصري أقول وقول الشارح الاتى ومجاوب الخ كالصريح فى الاول (قوله و تراب منها الخ) أى الذى تلقىه الريح شرح بافضل وزبائدى عبارة ع ش ينبغى أن مثله أى التراب المجتمع منها أحجارها المقلوعة سم على المنهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر اه قول الماتن (مسبق) وهو قدر ثلثي ذراع وان جمع ترابها امامه او نزل في منخفض منها كحفرة كفى نهاية قول الماتن (جاز) أى امصلاه مغنى (قوله أو خرج الخ) أى فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه سم (قوله بعض بدنه) أى طولاً أو عرضاً (قوله جزءاً) أى من الكعبة (قوله ماباقى) أى فى قوله ولو انما جاز استقبال هواتها الخ كرى (قوله ان الشجرة الجافة) أى الثابتة بقرينة ما بعده (قوله كالرطبة) قديقال ان كان ثوبها مع جفافها كثبوت العصا المسمرة فكالرطبة والمغروزة فلا لم يكن بعيداً ويمكن ان يبقى على اطلاعته ويفرق بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء فليتأمل بصري أقول وهذا الثانى هو قضية إطلاقهم جواز الاستقبال إلى شجرة ثابتة (قوله الا ترى انه تم) أى الثبوت فى البيع (بمجرد الغرز وهنا زيادة الثبوت) أى البناء وهذا صريح فى عدم كفاية أو ثابتة عبارة شرح الروض أو مبنية كما صرح بهائى الأصل ثم قال فى الروض لا حشيش وعصا مغروزة وفى شرحه لأنه لا يعد من اجزاها وبخلاف العصا الأولى تاد المغروزة فى الدار حيث تعد منها بدليل دخولها فيها بمرجان العادة بغرزها للصلحة فعدت من الدار لذلك اه وامامسئلة الشجرة الجافة فقد يفرق بان من شأنها فى الدار لا المسجد الا زلة (قوله أو خرج) فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه (قوله)

ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أر) حال كونه (مفتوحاً) لكن (مع) ارتفاع عتيقه ثلثي ذراع بذراع الأدى تقريباً (أو) صلى (على سطحها) أوفى عرضها لو انهدمت والعياذ بالله تعالى (مستقبلاً من بنائها) أو ما الحق به بعضا مسمرة أو ثابتة وشجرة ثابتة و تراب منها يجتمع (ماسبق جاز) لتوجهه إلى جزء من البيت وان بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو خرج بعض بدنه عن هوام الشاخص لأنه متوجهه ببعضه جزاً أو ببقية هوامها لكن تبعاً فلا ينافيه ما يأتى وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحيثئذ فيشكل بما يأتى فى الأصول والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرش عليها مثلاً ومجاوب بأرب الثبوت يختلف عرفاً المراد به هنا وشم الا ترى أنه تم فى الوعد بمجرد الغرز وهنا زيادة الثبوت فان قلت

هذا مقول للأشكال قلت لأن الملاحظ هنا ثبوت يصيره كالجزء في الشرف والبابسة فيها ذلك بزيادة لأنها ليست اجنبية بخلاف الوتد المنعزول
و ثم ثبوت يصيره كالجزء المنتفع به بالقوة أو بالفعل والوتد كذلك بخلاف البابسة التي ليس عليها نحو تعريض ونقل بعضهم اشتراط
وقف نحو العصا الثابتة وقد يؤيده ما قرأته من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه (٤٩٥) وبوجهه بانه بعد منها باعتبار الظاهر

وان استحق الإزالة من

وجهه الآخر وصح أنه صلى الله عليه وسلم

صلى فيها النفل ورواية

لصلى فيها أى مرة أخرى

كأصح إذا ثبت مقدم على

الثاني وإذا ثبت جواز النقل

فيها جاز له الفرض أيضاً إذا

لا فارق بين الاستقبال فيها

في الحضور من ثم لم يراعوا

خلاف المانع فيها لكنه

ظاهر في النفل لصريح

المخالفة فيه دون الفرض

لان القياس المذكور قابل

للمنع بأن النفل أغفر فيه

حضر أيضاً ما لم يقتصر في

الفرض إلا أن يجاب بأن

الأصل استواء الفرض

والنفل في الشروط إلا إذا

ورد دليل بالفرق ولهمرد

هنا أيضاً فاعلم المنع لم تنص

ومالم تنص العلة فيه لا بد

من نص صريح فيه إذ

الأمور التعبدية لا تثبت إلا

بالنصوص الصريحة

فكان الخلاف فيه

ضعيف المدرك جداً وما

ضعف مدركه كذلك

لا يراعى بل النفل داخلها

أفضل منه ببقية المسجد

بخلاف البيت فإنه فيه

أفضل منه حتى من الكعبة

كاشملة الحديث بل نقل

الوتد المنعزول عند الشارح وقال للثبوت والمغنى والاسنى قول الجبري وفي حج أنه يكفي استقبال الوتد المنعزول
اه خلاف الصواب إلا إذا راد في غير التحفة وشرح بأفضل ما يراعى (قوله هذا) أي الجواب المذكور
(مقولاً للشكال) أي لا إذا لم يكف هنا ما يدخل هناك وهو الوتد المنعزول فبالأولى لا يكفي هنا ما لا يدخل
هناك وهي الشجرة لاجتماع (قوله بخلاف البابسة) في نفي الانتفاع بالقوة عنها فنظر مع إمكان التعليق
ووضع نحو جودع عليها سم (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المغنى (قوله من وجه آخر)
أي من حيث كونه ملكاً للغير (قوله وصح) أي قوله لكنه في النهاية إلا قوله أو المنيب مقدم على الثاني
(قوله ورواية لم يصل الخ) عبارة النهاية وروى أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه أن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل البيت في اليوم الأول ولم يصل ودخل في الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي إسامة الصلاة
والاصحاب ومنهم المصنف في المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل بالأحتمال
اه (قوله أي في مرة الخ) خبر ورواية الخ (قوله كأصح) قد يقال لأحاجة مع ذلك لقوله إذ المنيب الخ اه
الخ سم وفي نسخة صحيحة مقابلة على أصل الشارح مراراً أو المنيب الخ بالواو بدل الذال وموضع قوله
صح وعليها فلا اشكال (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفارق (قوله لم يراعوا الخ) يأتي عن
النهاية والمغنى ما يوافقه وعلم بذلك عدم صحة افتاء بعض الطائفة بالولوية ترك الصلاة في الحجر خرو وجانم خلاف
المانع كالإمام مالك (قوله لكنه الخ) أي عدم رعاية الخلاف (قوله لصريح المخالفة الخ) أي الحديث
الصحيح السابق أنفاً (قوله بأن النفل الخ) متعلق بالمنع (قوله أيضاً) أي كعملة في البيت الحرام (قوله
فعله المنع) أي حكمة المنع في الفرض (قوله الخلاف فيه) أي في الفرض (قوله بل النفل) أي قوله فاندفع
في النهاية والمغنى (قوله بل النفل داخلها أفضل الخ) ومثله التذرع والقضاء نهاية (قوله ببقية المسجد) أي
الحرام (قوله بخلاف البيت) أي بيت الإنسان رشيدي وكردى (قوله على أنفيه) أي النفل في بيت
الإنسان (قوله أفضل منه في غيره الخ) أي لا ما استثنى (قوله وكذا الفرض) ولا علم براع خلاف من قال
بعدم صحة الصلاة في الكعبة لعدم احترامها فنهى لسنه صحيحة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها مغنى ونهاية
(قوله إلا إذا راد الخ) عبارة النهاية وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بل لم يرجها صلاً أو يرجها
داخلها أو داخلها وأخرجها فان رجها خارجها فقط فخرجها أفضل اه (قوله خارجها) أي دون
داخلها سم (قوله وأولى من الفضيلة الخ) أي كالجماعة بيته فانه أفضل من الأفراد في المسجد نهاية ومغنى
(قوله ما إذا لم يستقبل ما ذكر) أي كان كان الشاخص أقل من ثلثي ذراع نهاية ومغنى (قوله فلا يصح)
أي ما صلاه (قوله في نهاية الخ) أي البيت الحرام (قوله لمن هو خارجها الخ) أي ولو على نحو جبل أي قيس
نهاية ومغنى (قوله مستقبلاً) أي للبيت الحرام قول المتن (ومن أمكنه الخ) أي بلا مشقة لا تختمل سم
أي عارفاً ما روى يأتي عن المغنى مثله (قوله وأخرجها الخ) عبارة النهاية والمغنى وبمكة ولا حائل أو على جبل
أي قيس أو على سطح وهو ممكن من معانيها وحصل له شك فيها لنحو ظلة لم يجز له العمل بقول غيره اه
قال الرشدي مراده مر بالظلة الظلة المانعة من المعانيقة في الحال مع التحسن من التوصل إلى المعانيقة بغير

بخلاف البابسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها فنظر مع إمكان التعليق بها ووضع نحو جودع
عليها (قوله أي في مرة أخرى كأصح) قد يقال لأحاجة مع ذلك لقوله إذ المنيب الخ اه
(قوله خارجها) أي دون داخلها (قوله ومن أمكنه علم القبلة) أي بلا مشقة لا تختمل

الاجماع على أنه فيه أفضل منه في غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الفرض أفضل في الكعبة إلا إذا رجا جماعة خارجها لأن الفضيلة
المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها أما إذا لم يستقبل ما ذكر فلا يصح لانه صلى فيه لا يلهو وإنما جاز استقبالها هو أيا لمن هو
خارجها هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفاً مستقبلاً لها بخلاف من فيها لأن في هوائها لا يسمى عرفاً مستقبلاً فاندفع ما شنع به بعض
الخنفية غفلة عن رعاية العرف المناط به ما يطرأ لاستقبال اتفاقاً (وهو أمكنه دلم القبلة) بأن كان بالمسجد الحرام أو خارجها

ولا حائل أو وثم حائل
أحدته لغير حاجة أو أحدته
غيره تعديا وأمكنته
أزالته فيما يظهر (حرم
عليه التقليد) وهو الأخذ
بقول الغير الناشئ عن
الاجتهاد وأراد به هنا
الأخذ بقول الغير ولو
عن علم ويفرق بين هذا
واكتفاء الصحابة بوضوح
أنه عليهم بالآخبار عنه
عليه السلام مع
بالسمع منه الأخذ بقول
الغير في المياه ونحوها بأن
المدار في القبلة لكونها
أمراً حسياً على اليقين
بخلاف الأحكام ونحوها
(والاجتهاد) كمتجه
وجد النص فعمل أن من
بالمسجد وهو أعمى أوفى
ظلمة لا يعتمد إلا المس
الذي يحصل له به اليقين
أو أخبار عدد التواتر وكذا
قرينة قطعية بأن كان قد
رأى محلاً فيه من جعل
ظهوره له مثلاً يكون
مستقبلاً أو أخبره بذلك
عدد التواتر (ولا يمكنه
علم عنها أو أمكنه وثم
حائل ولو حادثاً بفعله
لحاجة لكن إن لم يكن
تعدى بأحداته أو زال
تعديه فيما يظهر فيهما
(أخذ) وجوباً

مشقة اه (قوله ولا حائل) أي بأن كان يحمل يشاهده الكعبة وإلا فبعض أماكن مكة إذا كان فيه
لا يشاهد الكعبة ع (قوله أو وثم حائل الخ) لا يظهر للواو موقع ولو قال ولا ثم حائل أو أحدته الخ لكن
أخصر وأسبك (قوله أحدته لغير حاجة) أي ولم يطر الاحتياج له ع (قوله أو أحدته لغير تعديا) أي
ولم يزل تعديه كما يأتي في كلامه (قوله وهو) إلى قوله أو أخبار الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وهو الأخذ الخ)
أي في الاصطلاح ع (قوله الأخذ بقول الغير الخ) محل منع الأخذ إذا لم يقدح خبر الغير اليقين كخبر
المعصوم أو عدد التواتر كروى ع (قوله أي كما يفيد قول الشارح الآتي أو أخبار عدد التواتر) (قوله ولو
عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه سم قال الرشدي وع (قوله الأول اشفاق ولو لأن المخبر عن غير علم هو
المجتهد وستأتي مسئلته في المتن اه وفيه تأمل (قوله بين هذا) أي عدم الأخذ بقول الغير هنا ولو عن علم (قوله
واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالآخبار عنه إذا كانوا يحضرونه ولا يفتقد الاحتياج للفرق فليتأمل
سم أقول تكرر حضورهم معه صلى الله عليه وسلم بعد سماعهم الآخبار عنه كحضورهم عنده حين سماعهم
الآخبار عنه في الاحتياج إلى الفرق (قوله في المياه) أي مع إمكان الطهارة من ماء متيقن الطهارة رشدي
(قوله امرأ حسياً) أي مشاهدتها (قوله على اليقين الخ) ولو بنحو إجماعه على المعانة صلى الله عليه وآله من غير
احتياج إلى المعانة في كل صلاة أو مثل ذلك مالم يصرح بالمعانة لم يحتج إلى المعانة في كل صلاة مالم يفرق محله
وتطرق إليه الاحتمال وفي معنى المعانين من نشأ بمكة وتيقن إصابة القبلة وإن لم يعلم بها حال صلاتها به أو مغنى
(قوله كمتجهد) إلى قوله أو أخبار الخ زاد المغنى عقبه نعم إن حصل بذلك مشقة جاز الأخذ بقول ثقة مخبر عن
علم كما يؤخذ مما يأتي في وجوب السؤال اه (قوله كمتجهد الخ) أي قياساً عليه وهذا القياس لا يظهر
بالنسبة للعطوف عليه عبارة شرح المنهج لسبب لعلها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص اه (قوله
لا يعتمد الخ) ويؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل الآتي في المشقة حيث تدون
قوله لأن الآتي أن يمكن فيه مشقة عرفان الاعمى إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد غيره معتمد وشق عليه لمس
الكعبة في الأول والمحراب في الثاني لا متلاً محل بالناس أو امتداد الصلوة للصلاة ونحو ذلك سقط عنه
وجوب البس وجزاء الأخذ بقول المخبر عن علم وظاهره في ذلك مزيد في شرحنا لأن إجماع سم على
خبر امرئ رشدي زاد ع (قوله ونحو ذلك) أي كالسورى وقوله جاز له الأخذ بقول المخبر الخ أي وإن وجد
والأفله الاجتهاد ع (قوله لا البس الذي الخ) فلو أشبه عليه مواضع لمسها صبر فإن خاف فوت الوقت
صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ مما يأتي نهاية وقوله فأن خاف الخ أي بأن لم يدر كما يتأمله فيه ع (قوله
أو أخبار عدد التواتر) أي ولو من كفار وصبيان ع (قوله الذي يحصل له به اليقين) شمل مالهو كان
البس يفيد اليقين في الجملة دون العين كافي المحارب المطعون فيها تأمناً وتباسر الاجبة وحيث لا يجب على
الاعمى لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجملة ثم يفتقد اليتمان والتباسر هكذا ظهر فليحرر رشدي
(قوله ولا يمكنه) إلى قول المتن مخبر في النهاية والمغنى إلى قوله لكن الآتي والمنت وقوله في الأولى إلى ويجوز (قوله
أو أمكنه) وثم حائل الخ) لا حاجة إليه بل لا وجه له بعد تعقيد الامكان في جانب الآيات بما مر فتدبر
بصرى (قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة سم (قوله بفعله) أي أو بفعله غيره ولو
بغير حاجة ع (قوله بشرط عدم التعدى اخذاً بما قدمه الشارح في شرح ومن أمكنه الخ) (قوله

(قوله ولو عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه (قوله واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالآخبار
عنه إذا كانوا يحضرونه ولا يفتقد الاحتياج للفرق فليتأمل (قوله بأن المدار الخ) قد يفرق بأن القبلة في جهة
واحدة إذا عدلت لم يبق احتياج إلى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة في الألوام باليقين بخلاف ما ذكر
(قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة (تنبيه) يؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن
علم عند وجود الحائل المذكور أي للمشقة حيث تدون وقوله لأن الآتي أن تمكن فيه مشقة عرفان الاعمى
إذا دخل المسجد الحرام أو مسجداً محرابه معتمد وشق عليه لمس الكعبة في الأول والمحراب في الثاني

في الاولى) أى عدم الامكان (قوله في الثانية) أى الامكان (قوله ان يتكاف المعانة) عبارة شرح المنهج ولا يتكاف المعانة بصعود حائل أو دخول المسجد للشقة اه قال الجيرى قوله بصعود حائل أى وإن قل ثلاث درجات (قوله اودخول المسجد) اى وان قرب ايضا عش (قوله للشقة) وإن كانت تخمّل عادة حفى اه وهذه الغاية تخالف ما مر عن سم والبرماوى عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله) ولا يجوز له الاجتهاد الاول تأخيره عن قول المتن بخبر عن علم قول المتن (بقول ثقة) اى ومنه ولى بخبره عن كشف عش هذا إنما يظهر على ما باتى في الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال اى مشاهدة اه (قوله بقول ثقة الخ) اى ومعناه كما باتى وكان ينبغي أن يقدره هنا أيضا ليظهر عطف قوله كحراج الخ على قوله الخ إذ الكشف إنما يفيد الظن لاعلم كما صرحوا به (قوله ولا فاسق) اى ولا مرتكب خاتم المروءة مع السلامة من الفسق عن الاقرب ثم ظاهر إطلافة ولو وقع في قلبه صدقه وقياس ما باتى في الصوم الاخذ بخبره حيث لا يفرق بأنه ما كان أمر القبلة مبنيًا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم احتيط لها عش (قوله) ويجب سؤاله الخ) وهل يجب تكرير السؤال لكل فرض سم عبارة عش ويجب تكرير السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حج اه ولعله في غير التحفة وشرح بافضل وإلا فما باتى في شرح ويجب تجديد الاجتهاد الخ فالفرق بينه وبين ما هنا ظاهر (قوله ان سهل الخ) وإذا سئل الثقة فالأقرب انه يجب عليه الارشاد لها لانه من فروض الكفايات ثم ان لم يكن في اخباره مشقة لا يستحق الاجرة وإلا استحقة عش (قوله بان لم يكن فيه مشقة الخ) فان كان عليه مشقة في السؤال لبعدها المكان او نحوه فيجوز له الاجتهاد نهاية ومعنى قوله لم لبعدها المكان أى بحيث لا يكلف تحصيل الماء منه (قوله أو نحوه) أى كتنجيب المسؤول عش (قوله كقوله) الى قوله ولا يجب في النهاية الا قوله وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الجم الخ) ظاهر صنيته أنه يجب عليه الاخذ بقوله في هذه المسئلة ومسئلة القطب التي تليها مطلقا وهو محل تأمل فالتى يظهر في الاولى ان حكمها حكم الحراب المعتمد فله الصلاة الى تلك الجهة وله الاجتهاد بمئة وبسرة وفي الثانية ان على ما ذكر فيها حيث لم يكن عالما بما رة اخرى غير اضعف من القطب اذ هو يجتهد حيث ذغابة الامر انه يقبل اخباره فيما يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة وهذا يعلم ما في نظم هذه في سلك مسائل هذا القسم فالاولى تأخيرها الى القسم الثالث والتنبيه على انه يعتمد قول المخبر في الامارة كما يعتمد في اصل القبلة فليتأمل ثم رايت في سم على المنهج التنبيه على ان قول المخبر المذكور لا يزبد على الحراب اى فيجوز الاجتهاد بمئة وبسرة بصري عبارة النهاية ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر اى في محارب المسلمين ومعظم طريقهم وقرام الغير المطعونة وفيها اخبر عدل باتفاق جفع من المسلمين على جهة أو أخبر صاحب الدار عن القبلة بشرطه بالنسبة للجهة أما بالنسبة للتيامن والتياسر فيجوز ثم قال فان قال المخبر رأيت القطب والجم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبل خبر لا تقليدها قال عش قوله مر فهو اخبار الخ معناه ان كالخبر في تقدمه على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الجم الخ) وبمعنى حمله أخذًا بما باتى آتفا على ما لا يعلم أن صلاتهم بتقليد بعضهم المجتهد في القبلة (قوله الجم) لعل المراد به عدد التواتر انظر لو تعارضت هذه الامور سم على حج اقول ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم رؤية الكعبة ثم رؤية المحاذيب

لا متلاءم بالبالناس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب للمس وجزالة الاخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لا ينجح (قوله ويجب سؤاله) هل يجب تكرير سؤاله لكل فرض (قوله كقوله هذه الكعبة الخ) انظر لو تعارضت هذه الامور ما المقدم وقوله الجم الغفير لعل

في الاولى وكذا في الثانية
إن لم يتكاف المعانة ولا
يجوز له الاجتهاد (بقول
ثقة) في الرواية بصير ولو
أمة لا كافر قطعاً ولا فاسق
وغير مكلف على الاصح
ويجب سؤاله ان سهل بأن
لم تكن فيه مشقة عرفاً كما
هو ظاهر (بخبر عن علم)
كقوله هذه الكعبة أو
رأيت الجم الغفير يصلون
لهذه الجهة

المعتمدة ثم روية القطب ثم الاخبار روية الجهم الغفير وذلك لان التواتر يفيد اليقين وخبر المخبر عن علم يفيد الظن فقدم عليه التواتر وروية السكعبة أبعد عن الغلط من روية القطب لانه وإن كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رويته لا شتباؤه على الرأى أو لما منع قام بالرأى وروية القطب أقرب لتحريم ما يصلى اليه عند الرأى فان المخبر بأنه رأى الجهم الغفير يصلون هكذا بما يكون مستنده روية صلاتهم لذلك الجهة فلا يأمن في الأخذ بقوله من الانحراف بمنه أو بسيرة عرش (قوله أو القطب الخ) الذى يظهر أن صورة هذا أن يكون المخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون المخبر بفتحها فيمتنع عليه حينئذ الاجتهاد في محل القطب كان بنظر الى السكواك التى حوله ليستدل بها على موضعه وإلا فهو مشكل جداً ثم رأيت فى القليوبى على المحلى قال وليس منه أى من الاخبار عن علم الاخبار بروية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لانه من أدلة الاجتهاد اهـ أى وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن إن أوجب بما تقدمت هان الامر كرى ويظهر أن صورة ذلك أن يرى المخبر القطب فى الليل ويشخص سمتوه بتغير غيره فى النهار مثلاً (قوله وهو عالم بدلائله) أى المخبر بفتح الباء وكذلك فى حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤف فى شرح المختصر بأن العمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن يتغير عن علم وهو ظاهر اهـ وفى حاشية الايضاح للشارح أن محل منع الاجتهاد فى ذلك إنما هو فى الجهة فقط فى رتبة المحارب الموثوق به لكن كلام التحفة وشرحى الارشاد له يقتضى عدم الجواز فى الجنة واليسرة أيضاً كرى (قوله وكبحرأب) الى قوله ولا يجب فى المعنى (قوله قرون من المسلمين الخ) وفى فتاوى السيوطى أن المراد بالقرون جماعات كثيرة من المسلمين صلوا الى هذا المحارب ولم ينقل عن احد منهم أنه طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثمائة سنة بلا شك ولامائة ولا نصفها وقد يكتفى بنسبة وقد يحتاج الى أكثر فالمرجع الى كثرة الناس لا الى طول الزمن اهـ سمور شيدى (قوله وكبحرأب الخ) وفى سم على حجب ويجب على الانسان قبل الاقدام أى على اعتناء المحارب بالبحث عن وجوده والشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وإن صلى قبله بدون اجتهاد لم تتم صلاته اهـ وينبغى أن محل ذلك فى محراب لم يكسر طارقه واحتمل الطعن فيه وإلا فصلاته صحيحة من غير سؤال عرش (قوله بشرط أن يسلم من الطعن) وبكى الطعن من واحد اذا ذكر له مستند أو كان من أهل العلم بالمخات فذلك يتغير عنه رتبة اليقين الذى لا يجتهد معه سم على حجب اهـ عرش (قوله أرباب مصر) أى مزراعى كرى (قوله وبه يعلم الخ) أى بقوله نعم الخ (قوله لاجبة الخ) عطف على قوله بمنه الخ (قوله وجعل) الى قول الماتن ويقضى فى النهاية إلا ما أنبه عليه وقوله ومثله محاذيه كما هو واضح وقوله وقيل الى الماتن (قوله من ذلك) أى من اخبار الثقة أى من حيث الاعتقاد لان حيث امتنع الاجتهاد بمنه وروية كمر عن النهاية (قوله ويتمن حمله الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر ان علم أن صاحبها أى الدار يتغير عن غير اجتهاد وإلا لم يجز تقليده اهـ قال عرش قوله مر يتغير عن غير اجتهاد أى بأن أخبر عن معانية أو مافى معناها كروية القطب أو المحارب المعتمد وقوله مر وإلا لم يجز الخ أى بأن علم أنه يتغير عن اجتهاد أو شك فى أمره أو قال الرشيدى ومن غير الاجتهاد أخذاً بما قبله استناد إخباره الى اتفاق أهل البلد على جهاتهما وأوضاعها المعلوم منه جهة القبلة فى الدار وإن كان مستندهم الاجتهاد فعلم أن هذا لا يختص بدور مكة فكتبه اهـ (قوله والاخير) خرج عنه صورة الشك وقد تقدم عن النهاية ما يخالفه (قوله ومائت) الى قول الماتن ويقضى فى المعنى إلا قوله ومثله محاذيه كما هو واضح ومائت عليه (قوله ومائت الخ) عبارة النهاية وهذا فى غير محاربه وَاللَّهِ ومساجده اماهى فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقاً لانه لا يقر على خطأ فلو تخيل حادث فيها بمنه أو بسيرة تخياله باطل ومساجده هى التى صلى فيها أن مضطت المراد عدد التواتر (قوله نشأ باقرون من المسلمين) قال السيوطى فى فتاويه ليس المراد بالقرن ثلثمائة

أو القطب مثلاً هـ وهو عالم بدلائله وكبحرأب وهو بقرية نشأ بها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرباب مصر وغيرها أو بمجادة بكثير طارقوها من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد فى المحارب المذكور بأقسامه بمنه وبسيرة لا مكان الخطأ فيهما مع ذلك ولا يجب خلافاً للسبكي لان الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعالم هنا ما يشمل الظن لاجبة لا استحالة فيها وجعل بعضهم إخبار صاحب المنزل عن القلة من ذلك حتى يجب الأخذ به ويحرم الاجتهاد ويتمين حمله على ما إذا لم يعلم أن سبب اختياره اجتهاده وإلا لم يجز لقادر على الاجتهاد الأخذ بتغيره كما هو ظاهر ومائت أنه وَاللَّهِ صلى اليه

ومحارب به كل مائتة صلاته فيه إذ لم يكن في زمنه محارب أبه زاد المغني والمحارب لغة صدر المجلس سمي الطاق
المعروف بذلك لأن المصلّي محارب فيه الشيطان وألحق بعض الأصحاب قبله البصرة والكوفة بوضع صلى
فيه النبي ﷺ أنصب الصحابة لها اه قال عثي قوله مر ومساجده الخ المأخرة بين المسجد والمحارب
إنما هي بحسب المفهوم فالدار هنا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علمت صلاته في مكان وضبط
خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه لم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعاً من الاجتهاد بل يجب معه
الاجتهاد (قوله كل مائتة الخ) أي ولو تجر الواحد كما هو ظاهر حجج زبدي وقوله لم يذم لم يكن في
زمنه إلخ أي إذا المحارب الجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده من ثم قال الأذرعى بكرة الدخول في طاقة
المحارب ورأيت بامش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافاً للسيوطي اه عبارة البر ماوى ولا
تكره الصلاة في المحارب المهدود ولا بمن فيه خلافاً للجلال السيوطي ولم يكن في زمنه ﷺ واختلفا بعده
إلى آخر المائة الأولى وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية اه (قوله ومثله محاذيه الخ) بقاؤه على
على إطلاقه مشكك فليقتد بما لا يتحقق خروجه عن سميت القبلة بذلك الخ لبل قد قال انه مشكك مطاعاً
اذ لا مانع أن يكون موقفه ﷺ اطراف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه ويساره ﷺ خارجاً
عن محاذة البيت فليتا مل ويلجز نعم ان حمل المحاذي على المسامت من امامه وخلفه فلا إشكال بصري
(قوله لأنه لا يقر على خطأ) يعنى أنه أن وقع منه ﷺ خطأ أنه عليه بالوحى والصحيح أنه وغيره من
الأنبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطأ لا عمداً ولا سهواً إلا أن ترتب عليه تشريع كما في سلامه عليه
الصلاة والسلام من ركعتين عش (قوله وليس مثله مانصبه الصحابة الخ) لأنهم لم ينصبوا إلا عن اجتهاد
واجتهادهم لا يوجب القطع بدم انحراف وان قل (قوله والكوفة) أي والشام وبيت المقدس وجامع

سنة بلا شك رلامائة سنة ولا نصفها وإنما المراد جماعات من المسلمين صلوا إلى هذا المحارب ولم ينقل عن أحد
منهم أنه طعن فيه نهذاهو الذى لا يجتهد فيه في الجهة ويتجهديه في التيامن والتياسر وقد عثر في شرح المذهب
بقوله في بلد كبير أوفى قرينة صغيرة بكثرة المارون بها حيث لا يقرونه على الخطأ فلم يشترط طرقونا وإنما
شرط كثرة المارين وذلك مرجعه إلى العرف وقد يكتفي في مثل ذلك بسنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة
مرور الناس بها وقته فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن ويكتفى الطعن من واحد إذا ذكره مستنداً
أو كان من أهل العلم بالمقاييس فذلك يخرج عن رتبة اليقين الذى لا يجتهد معه ومن صلى إلى محارب ثم تبين فقد
شرطه المذكور أى وهو مضى القرون والسلامة من الطعن لزمه الاعادة لأن واجبه حينئذ الاجتهاد لا يجوز
له الاعتماد عليه كاصرح به في شرح المذهب ومن واجبه الاجتهاد إذا صلى بدونه أعاد ويجب على الانسان
قبل الاقدام بالبحث عن وجود الشرط المذكور وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وسئل أيضاً
عالمنا نفا جماعة ببلدة عمركل واحد منهم نحو خمسين سنة وهم يصلون إلى محارب زاوية كان على عهد آبائهم
ببلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قرون أم لا وهل طعن فيه أحد أم لا نعم ودع عليه شخص يعرف الميقات
فقال لهم هذا قد سددوا أحدث لهم محراباً غيره منحرفاً عنه هل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم اعادة ما صلوا إلى الاول
فاجاب بقوله محراب الزاوية المذكورة إن كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كثير المروءه ولم يسمع فيها طعن
فالصلاة اليه صحيحة (وكانت صغيرة لم يكثر المروءه لم تصح) إلا بالاجتهاد ويتبع قول الميقاتي في تحريفه
إن كان بارعاً فيه موثقاً به وقيل ما هم ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات اه وقوله ولا يلزم اعادة ما تقدم من
الصلوات في هذا نظر فليتا مل فيه مع قوله فيما مر عن فتاوى الوجه الاعادة وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم
تنعقد صلاته إذ مقتضاها وجوب الاعادة هنا (وليس مثله مانصبه الصحابة) صريح في جواز الاجتهاد بمنته

ومثله محاذيه كما هو واضح
بمتنع الاجتهاد فيه ولو
بنية وبسرة لأنه لا يقر على
خطأ وليس مثله مانصبه
الصحابة رضى الله عنهم
كقبلة البصرة والكوفة

مصر القديمة وهو الجامع العتيق نهاية عبارة سم قوله وليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد بمنتهى يسرة في محراب مسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة اه (قوله فان فقد الثقة الخ) أى بأن كان في محل لا يكلف تحصيل الماء منه عيش وقلوبى وهو فوق حد القرب ومن فقد الشرع ما لو امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كافي الاطفيحي بحيرى (قوله ومن في معناه) أى في امتناع الاجتهاد مع ما المتقدم في قوله أو رأيت الخ وكبحر الخ وجعل بعضهم الخ وما ثبت الخ كان الأولى ابدال من بما (قوله لعلمه الخ) أى هو بصير نهاية ومعنى قال عيش ومقبو مهأى التعليل أن من لا يعرف الأدلة لا يحرم عليه التقليد وينافيه قول المصنف وان قدر فالأصح الخ وأجاب عنه الشيخ عميرة بما حاصله ان المراد بالعلم هنا أعم من أن يكون حاصله بالفعل أو بالقوة بأن مكنته التعلم اه (قوله بل يجتهد وجوبا) إلا إن ضاق الوقت عنه فالأصح أنه لا يجتهد ويصل على حسب حاله ويعتد وجوبا بمعنى ونهاية وباقى في الشارح ما يفيد وزاد النهاية يجوز الاعتدال على بيت الابرقة في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أى به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر اه قال عيش قوله مر لا فادتها الظن الخ قضيت أنه بيت الابرقة في مرتبة المجتهد وليس مراد الاذلو كان في مرتبة محرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشمر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخير عن العلم وبين الاجتهاد وينبغى أن مرتبة بعد مرتبة المخير اب المعتمد فان ذلك بمنزلة المخير عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غير ما على ما مر اه واعتمد شيخنا والقلوبى أن بيت الابرقة في مرتبة المخير اب المعتمد يجوز الاجتهاد فيه ايضا مع أنه يسرة لاجه اه وإلى هذا ميل القلب والله أعلم (قوله وأضعف الخ) قال الخطاب دلائل القبلة ست الأطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غير هان الاشكال الهندسية وأ غيرها والقطب والكواكب والشمس والقمر والرياح هي أضعفها كما أن أفواها الأطوال فالعرض ثم القطب اه كردى (قوله وأفواها القطب الخ) لعل باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة المندرجة لعوام ايضا بخلاف الامارات المقررة عند ارباب الهيئة فانه اضطرر أقرب إلى الصواب منه بكثير فليتأمل بصرى عبارة الكردى وكان مراده بذلك بالنسبة للنجوم أو الأدلة للمشاهدة أو من حيث ان أكثر الناس لا يعرفون الأطوال والاعراض والافهام أقوى من القطب كما تقدم أنفا عن الخطاب اه (قوله الشامى) أى للزومه مكانه أبداً تفر بابا وخرج به الجنوبي فهو غير مرئى في أكثر البلاد لنزوله في الأفق كردى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمغنى قالوا وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى وكانها سميانه نجم الجوارث له وإلهو كقال السبكى وغيره ليس بنجم وإتمامه نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه قال الكردى الفرقدين نجمان كبيران على يمين الخطوط هو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه يمين بالنظر إلى المتوجه إلى القبلة والجنوى بالتصغير نجم كبير على يسار الخطوط بين الجدوى والفرقدين ثلاثة انجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدوى بالقطب ايضا لقربه منه وبالوتر وباسم الرحا اه (قوله باختلاف الأقاليم) أى السبعة التى هي قسم المغمور من الدنيا كردى (قوله فيمصر) أى أسبوط وفوة ورشيد وديباطو والاندالس والاسكندرية وتونس ونحوهم كردى (قوله خلف اذنه اليسرى) أى قليلا وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وديك وطر سوس ونحوهم يجعلونه مائلا إلى نحو الكتف وأهل الجزيرة مطاية وأرمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والرى وخوارزم وحوان ونحوهم يجعلونه على الخد الأيمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم يجعلونه على الأذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفه ومنى وشرق المنجى يجعلونه على الكتف الأيمن

(فان فقد) الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وأمكنه) الاجتهاد لعلمه بادلة القبلة (حرم) عليه (التقليد) لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا بل يجتهد وجوبا بالأدلة وأضعفها الريح وأفواها القطب الشمالى بتلثث القاف وهو مشهور وتختلف دلالة باختلاف الأقاليم فيمصر يجعله المصل خلف أذنه اليسرى وبال عراق وما وراء النهر خلف أذنه اليمنى

كردى (قوله) وبالنين قبالة الخ) عبارة الكردى وأهل النين وعدن وصنعا، وزيد وحضرموت ونحوهم يجعلونه بين العينين اه (قوله) وبالشام) أى وحص وحلب ونحوهم كردى (قوله) لنحو غيم الخ) أى كظلمة معنى (قوله) يزول الخ) أى غالباً نهاية قول المتن (وصلى الخ) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشبخان واعترض المجموع والتتبع عليه من حيث الخلاف للاحكام خلافتان وهى فهم سم وفى النهاية والمنفى ما يوافقه قال ع ش قوله مر كما قاله الامام الخ معتمدهم قال ويمكن حمل كلام الامام ومن تبعه على ما إذا رجا زوال التحير وكلام غيره على خلافه اه وقال الكردى على شرح بافضل ظاهر إطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والإيضاح وأقره الجلال الرملى فى شرحه واقتضاه كلامه فى شرح الهجوة وصرح به الزادى فى حواشى المنهج واعتمده الطللاوى وقبده سم فى شرح أى شجاع بما إذا ضاق الوقت قال كفاييده ما فى الروضة وأصلها عن الامام وأقره ونقله هو والشوبرى فى حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن مر وفى حواشيه للحلى المعتمد أنه كفافد الطهورين ان يجوز زوال التحير صبراً لضيق الوقت والإصلاى اوله اه وفى البجيرى عن المدابغى اعتماد كلام الحلى اه قول المتن (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى إليه ام لا فيه نظر والأقرب الاول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا لما رجع غيره عليه ع ش (قوله) وكذا الوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر سم (قوله) ويؤدى ان ظهرت الخ) هذا يقتضى أنه يصلى قبل ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف لما بينه فى شرحى الارشاد والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما فى المجموع والتتبع بناء على الوهم المذكور فيما رسم (قوله) حيث) إلى قول المتن ومن يحز فى النهاية إلا قوله ومعادة مع جماعة وقوله وإن لم يفارق محله وكذا فى المعنى إلا قوله أى يحضر إلى المتن (قوله) حيث لم يكن الخ) أما إذا كان ذا كرا للدليل الاول فلا يجب عليه تجديد الاجتهاد قطعاً بمعنى (قوله) ذا كرا) كذا فى أصله رحمه الله تعالى فليحذر بصرى أى حقه النص بزيادة ألف كافى النهاية والمنفى وشرح بافضل (قوله) وسؤال المجتهد الخ) وظاهره أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذا كرا الدليل بهام عبارة المعنى أو التقليد فى نحو الأصمى اه قول المتن (لكل صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف يجرى فى المقتضى فى الاحكام الشرعية وفى الشاهد إذا ذكر شتم شهدانياً بعد طول الزوم أى عرفا وطلب المتيم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه عميرة اه ع ش (قوله) أى فرض عتقى) ولا يجب للنافلة جز ما مثلها صلاة الجنائز كافى التيمم وغنى ونهاية (قوله) ولو مندورة) ظاهره ان الضحى مثلاً إذا نذر ما يكتفى لها اجتهاد واحد وان عدد سلامه اربىدى عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كاضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كاضحى فيكتفى له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين كالترايح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظر ولا يبعد إلحافه بما فى التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكتفى للترايح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما راي أيضاً أنها كلها صلاة واحدة والكلام فى المندورة اه (قوله) ومعادة) ظاهره ولو عقب

أو يسرة فى محراب المسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة (قوله) وصلى كيف كان) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشبخان واعترض المجموع والتتبع عليه من حيث الخلاف للاحكام خلافتان وهى فهم سم وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقق عجزه ثم من غير نسبه لتقصير البتة بخلاف هذا (قوله) وكذا الوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر (قوله) ويؤدى ان ظهرت له فيه) هذا يقتضى أنه يصلى قبل

وبالنين قبالة مما بلى جانبها
الايسر والشأم وراه وقيل
ينحرف بدمشق وما قاربها
إلى الشرق قليلاً (وإن تحير)
المجتهد فلم يظهر له شئ من نحو
غيم أو تعارض أدلة (لم يولد
فى الاظهر) وإن ضاق
الوقت لأنه يجتهد والتحيز
عارض يزول عن قرب
(وصلى كيف كان) لحرمة
الوقت وكذا الوضاق الوقت
عن الاجتهاد (ويقضى)
إذا ظهرت له القبلة بعد
الوقت لأنه نادى ويؤدى ان
ظهرت له فيه (ويجب)
حيث لم يكن ذا كرا للدليل
الاول (تجديد الاجتهاد)
وسؤال المجتهد حيث جازنا
تقليده (لكل صلاة) أى
فرض عتقى مؤداة أو فائتة
ولو مندورة ومعادة

السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعاده ليس في الاسنى والمغنى والنهاية اه وقال ع
قال حج ومعاده الخ وعليه فهد مستثناة من عدم وجوب تجديد الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما
قيل بغير ضيقها وعدم صحتهما من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل اه (قوله مع جماعة)
يذنبى أو فردى لفساد الأولى ثم رأته في شرح الارشاد وبقى ما لو سن أعادتها على الانفراد لجرى بان قول
يبطالها على ما يأتي في الجماعة فهل يحددها أيضا ولا يبعد أنه يحدده سم على حج اه عش وقوله ثم رأته
في شرح الارشاد الخ ويأتى عن النهاية ما يصرح بذلك أيضا (قوله فلا اعتراض عليه) أى بان يقال قضية
التعير بتحصن أن الكلام فيها والاجتهاد قبل دخول وقت صلاة من الحسن ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المذكورة
والفائتة والحاضرة إذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه أنها
حضرت بعد الاجتهاد عش (قوله فالاجتهاد الثاني الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني أمان
يوافق الأولى فيبقى أو يتماثل أو لا يكون إلا أقوى أو يوجب التعير وهو أيضا مفيد لانه على خلل الأول
بسبب عدم الإطلاق على المعارض له فليتماثل بصرى قول المتن (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذا مع
ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلية ينتزع تزايد مطاوع وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل
ينظر فيه فإن كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه
التعلم وامتنع التقليد فان قلنا رده القضاء وغارة الروضة ظاهرة في كل ذلك سم على حج اه رشيدى
(قوله كاعنى بصر) إلى قوله إلا أن عله في النهاية والمغنى (قوله ولا فاسق) أى ولا امر تكسب خاتم المرواة
مع السلامة من الفسق على الأقرب عش (قوله ولا فاسق وكافر) لعل صوابها النصب (قوله إلا أن عله
الخ) ظاهره رجوع الضمير المستر لو احدهم الثلاثة المذكورة وإن كان قضية كلام النهاية رجوعه للكافر
فقط عبارته نعم قال الماوردى لو استعمل مسلم من مشرك دلائل القبلة وقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في
جهات القبلة جاز له عمل في القبلة على اجتهاد نفسه واما قبل خبر المشرك في غير ما قاله الأدرعى وما أظهرهم
يوافقونه عليه ونظر فيه الشاشى وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عليها مسلم
وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يقول عليه الحكم اه وهذا هو المعتد اه قال عش قوله مر وهذا هو
المعتد أى قوله مر ونظر فيه الشاشى الخ اه وقال الرشيدى قوله مر إلا أن يوافق عليها الخ لا يخفى أن
منه بل أولى ما إذا كان للمسلمين في ذلك قواعد مدونه كما هو الواقع وكان لا يستقل بفهمها وقفه على فهم
معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه (قوله صيرت له ملكة الخ) يظهر أنه حيث علم القواعد بادل
ضيق الوقت فتأمل له لكنه مخالف لما بين في شرح الارشاد والعباب إلا أن يريد بنا هذا على ما في المجموع

والتنقيح بناء على التوهم المذكور فيما مر (قوله وسؤال المجتهد) وظاهره أنه لا عبرة بجواب المستند للاجتهاد
السابق إذ لم يكن ذا كراهية له (قوله أى فرض عينى) قال في الروض للنافلة اه قال في شرحه ومثلها صلاة
الجنائز اه وظاهره أنه يفعل النافلة بذلك الاجتهاد وان مضى الوقت أو أوقات (قوله ومعاده) ظاهره ولو
عقب السلام من غير فاصل (مع جماعة) يذنبى أو فردى لفساد الأولى ثم رأته في شرح الارشاد عبر بقوله
ومعاده لفساد الأولى وكما اقتضاه كلام المجموع أو في جماعته اه وبقى ما لو سن أعادتها على الانفراد لجرى بان قول
يبطالها على ما يأتي في الجماعة فهل يحددها أيضا لا يبعد أنه يحدده سم (قوله ومن عجز عن الاجتهاد) يتأمل هذا
مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلية يمتنع تقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل

مع جماعة (تحضر) أى
محضر فعلها بان يدخل وقتها
فلا اعتراض عليه (على
الصحيح) وإن لم يفارق محله
سعيًا في إصابة الحق ما يمكن
لأن الظن الأول لائقة
ببقائه فالاجتهاد الثاني ان
واقف هو زيادة لإلا فهو
غالبًا إنما يكون لا قوى
والاخذ بالاقوى واجب
(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم
الأدلة) وهى كثيرة فيها
تصانيف متعددة (كاعنى)
بصر أو بصيرة (فقد) وجوبا
(نقطة) في الرواية كما لا غير
مكلف ولا فاسق وكافر إلا
إن عله قواعد صيرت له
ملكه بعلم القبلة بحيث يمكنه
أن يبرهن عليها وإن نسى
تلك القواعد كما هو ظاهر
وكلام الماوردى المخالف
لذلك ضعيف

الدالة على صحته واستلزامها كان الحكم كذلك وإن لم يحصل له ملكة فتأمل بصري (قوله) وكلام الماوردي
 المخالف (الخ) لعل مراده بالخالف أن كلام الماوردي يفيد أنه إذا تعلم منه الأدلة وقده في العمل بمقتضاها كان
 أخبره بأن التعميد إذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للكبيرة وهو على هذا التقدير ضعيف
 أما إذا تعلم أصل الأدلة منه ثم توصل بذلك إلى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة
 يقتدر بها على معرفة صحيح الأدلة من فاسدها لم يتمتع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به
 وبما تقرّر يعلم أنه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح م ر وما ذكره جج ع ش قول المتن (عارفا)
 أي بخلاف غير العارف نهاية ومعنى (قوله) كالعلمي (الخ) عبارة النهاية والمغنى فاستلوا أهل الذكر
 إن كنتم لتعلمون اه (قوله) فان صلى إلى المتن في المغنى وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقال جمع
 وجوبا (قوله) وإن أصاب) أما ماصلا بالتقليد وصادف فيه القبلة أو لم يتبين له الحال فلا إعادة
 عليه فيه ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد
 كما ذكره في الكفاية نهاية ومعنى (قوله) يجتهدان) ولو اتحد أحدهما وتعد الآخر قلد من شاء
 منهما م ر سم على حج اه ع ش (قوله) اخذ بقول أعلمها (الخ) قال في شرح الارشاد فان
 كان أحدهما وثق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما إلى آخره اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم
 الاوثنى (الخ) اه سم على وجوب وهو المتمدن بوقى ما لو اختلف عليه خبران عن علم أو ما هو بمنزلة كان قال له شخص
 القطب في هذا الموضوع يكون أم ملك وقال الآخر يكون خلف أذنك اليسرى مثلا هل يأخذ بقول أحدهما
 كما يجتهدان أو يتسافظان عنده فيه نظر ولعل الثاني أقرب ع ش بحذف (قوله) ندبا (الخ) عبارة المغنى
 ندبا كما في الشرح الكبير الراعي وجوبا إلى الصغير له قال بعض المتأخرين وهو الاشبه ونقله في الكفاية
 عن نص الام فان استويا بخير وقيل يصلى مرتين اه (قوله) وقال جمع وجوبا) لكن المتمدن التخيير وهو
 الذي جرى عليه الشارح في كتبه وكذا غيره من المتأخرين نعم تقليد الاوثنى والاعمال عنده أولى كرى
 قول المتن (وإن قدر) أي المكلف نهاية ومعنى (قوله) دون دقائفا) صادق بما إذا تمكن من تعلّمها دون
 الظواهر وعدم وجوبها حيثئذ محل تأمل بصري وظاهر أن ماصوره من فرض المحال (قوله) يقل فيه (الخ)
 أي الحضر أو السفر عبارة قسم قوله يقل فيه العارفون راجع أيضا لحضر كما يدل عليه ما يأتي اه وعبارة
 النهاية بوجوب ينبغي أن يلحق بالمسافر أي في وجوب التعلم عينا أصحاب الحيام والنجعة إذا قلوا وكذا من قطن بموضع
 بعيد من بادية أو قرية أو نحو ذلك اه (قوله) وليس (الخ) الظاهر أنه راجع للسفر فقط كما صرح بقول
 النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر كما
 استظهره الشيخ اه (قوله) وسفر) الواو بمعنى أو (قوله) عارِب (الخ) أي أو عارفون (قوله) بكثر عارفوه)
 ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه

التعلم وامتنع التقليد فان قلده له القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله) يجتهدان) لو اتحد أحدهما
 وتعد الآخر قلد من شاء منهما م ر (قوله) وأوتقهما) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما وثق
 والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما (الخ) وفي شرح العباب فالأولى تقديم الاوثنى (الخ) اه (قوله) يقل
 فيه العارفون) راجع أيضا لحضر كما يدل عليه ما يأتي (قوله) عينا) قال في الروضة فان قلنا ليس بفرض عين
 صلى بالتقليد ولا يقضى كالأعلى وإن قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلده قضي لتقصيره وإن ضاق الوقت عن
 التعلم فهو كالعلم إذا تخير وتقدم الخلاف فيه اه قبل يشترط التأخير لطيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر

(عارفا) بالأدلة كالعالمى في
 الاحكام بل يجتهد فيها فان
 صلى بلا تقليد قضى وإن
 أصاب وإن اختلف عليه
 يجتهدان أخذ بقول أعلمها
 وأوتقها ندبا وقال جمع
 وجوبا (وإن قدر) على
 تعلم الأدلة (فالأصح
 وجوب التعلم) عينا
 لظواهرها دون دقائفا إن
 كان يحضر أو أراد سفرا
 يقل فيه العارفون وليس
 بين قرى متقاربة بها عارِب
 معتمدة كما هو ظاهر لكثرة
 الاشتباه حيثئذ مع ندرة من
 يرجع إليه بخلاف من يحضر
 وسفر يكثر عارفوه أو بين
 قرى كذلك بان يسهل عادة
 رؤية عارف أو محراب معتمد
 قبل ضيق الوقت فان التعلم
 حيثئذ فرض كفاية فيصلى
 بالتقليد ولا يقضى

وإنما وجب تعلم بقية الشرط علينا مطلقا لأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم والساق بهد الإله واحاد الناس بذلك مطلقا بخلاف بقية الشرط (تنبيه) إلحاق الحضر بالسفر فيذكر (٥٠٤) ظاهره وتفرقهم بالاعتدال بهي وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر

دون السفر وإذا لزمه التعلم عنا عصى بتركه (فيحرم التقليد) وإن ضاق الوقت عن تعلمه فيصلي على حسب حاله ويقضى (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من مقلده (قتين) هو أو مقلده (الخطأ) معينا ولو تمت أو يسره بمشاهدة السكعة أو نحو المحراب السابق أو بأخبار ثقة عن أحد هذين فالقول بأنه إنما يتيقن بقرب مكة ممنوع (قضى) أن بان له بعد الوقت وإلا أعاد فيه وجوبها (في الأظهر) كالحاكم كما يجد النص بخلاف حكمه وسواء أتيقن الصواب أم لا لكنه إنما يفعل المقتضى إذا تيقن الصواب أو ظنه أما إذا لم يتيقن الخطأ فلا قضاء جزما وإن ظنه باجتهاد لا أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وعلى الأظهر (فلا يتيقنه فيها) ولو تمت أو يسره فإن كان بأخبار ثقة عن علم كإتامي (وجب استئناها) لعدم الاعتداد بما مضى وخرج بيقين الخطأ ظنه بتيقنه فيها ولو لم تمت أو يسره فتعصيل مذكور في قوله (وإن تغير اجتهاده) ثانيا فإني إلى ما رجح بان ظهر له الصواب في جهة أخرى أو أخبره عن اجتهاده أعلم

ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب أي أو الحضر جماعة متفرقة فيه بحيث يسبل على كل من أراد السؤال عن القبلة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له عش عبارة البصري قال سم على المنهج لو كان في السفر عارف واحد فينبغي وفاقا لشيخنا الطبراني جواز السفر من غير تعلم نذر انتهى وقد يقال هو متجه عند صغر الركب بحيث يسبل مراجعته فينبغي إناطة الحكم بقدر الحاجة ثم رآته في فتح الجواد قال بحيث تسبل مراجعته فنه منهم قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى عبارة السكردي عن حاشية الإيضاح للشارح قضية كلام السبكي أنه لا بد من ثلاثة ويوجه بان الواحد قد يموت أو ينقطع بخلاف الثلاثة فإن الغالب بقا بعضهم إلى انقضاء السفر اه (قوله) وإنما وجب (الخ) الأولى وإنما يجب عنا مطلقا كبقية الشرط لا نه (قوله) مطلقا أي سفر أو حضرا أو حضرا أقل به العارفون وكثروا (قوله) بذلك أي بتعلم أدلة القبلة (مطلقا) أي سفر أو حضرا (قوله) تنبيه إلى قول المتن ومن صلى في المغنى والنهاية ما يوافقه قول المتن (فيحرم التقليد) فإن قلد لزمه القضاء نهاية وسم (قوله) فصلي (الخ) فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبق إلا قدر الصلاة كافي التحير على ما تقدم أو يفرق قسم وكلام النهاية كالصريح في الاشتراط وكذا المغنى عبارة فيحرم التقليد ضاق الوقت عن التعلم أو اتسع فإن ضاق صلى كيف كان ووجب عليه الإعادة والثاني لا يجب عليه التعلم بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصليه اه (قوله) منه إلى قوله وخرج بالأعلم في النهاية والمغنى ما يفيد الإقالة له لكنه إلى ما إذا (قوله) معينا) خرج به الميهم كافي الصلاة إلى جهات أربع باجتهادات فلا إعادة فيها كإتامي معنى وأسنى ونهاية (قوله) بمشاهدة السكعة (الخ) عبارة النهاية والمغنى والمراد باليقين ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان اه (قوله) أو نحو المحراب (الخ) محله في غير محاريبه صلى الله عليه وسلم فيما إذا تبين أن المحراب مخالف لما صلي إليه جهة لا يمتنع أو يسره فيما يظهر لما تقرر أن له الاجتهاد فيها في المحراب المذكور بصري وقد سرق انقاع النهاية والمغنى ما يفيد (قوله) أو بأخبار (الخ) في إفاوته اليقين نظرنم يفيد مع قرينه وقد سرق ادب اليقين هنا ما يشمل ما في حكمه سم قول المتن (قضى) أي ثبتت في ذهنه وإنما يعيد بالفعل عند ظهور الصواب فلم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحرمة الوقت كالتحير شو برى أو يجبرى قول المتن (في الأظهر) والثاني لا يقضى لأنه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال ونقله الترمذى عن أكثر أهل العلم واختاره المازني معنى (قوله) وسوا (الخ) عطف على قوله أن بان أن فانه بمعنى سواء بان في الوقت أو بعده (قوله) المقتضى أي أو المعادة سم قول المتن (فيها) أي الصلاة نهاية (قوله) كإتامي أي في قوله وبأخباره عن اجتهاده أخبره عن عيان (الخ) قول المتن (وجب استئناها) أي استقر وجوب استئناها في ذهنه لكن لا بفعلها إلا عند ظهور الصواب ع ش (قوله) ظنه أي باجتهاد قول المتن (وإن تغير اجتهاده (الخ) ولو دخل في الصلاة باجتهاد فعمى فيها أو لم يأتها ولا إعادة فإن دار أو أداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره فقله في المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ أنه يجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد إذا فسدها (قوله) به أي بالصواب (قوله) لكن يشترط مقارنة ظهور (الخ) ينبغي أن المراد بالمقارنة ما هو الأعم من المقارنة الصلاة كافي التحير على ما تقدم أو يفرق فيه فظهر (قوله) معينا) عبارة الروض أن تعين الخطأ قال في شرحه وخرج بتعين الخطأ بما هم كافي الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا إعادة فيها كما مر اه (قوله) أو بأخبار

عنده من مقلده (عمل بالثاني) وجوباً لأنه الصواب في ظنه لكن يشترط مقارنة ظهوره لظهور الخطأ وإلا بطلت لمضى جزء منها إلى غير قبلة محسوبة أمالو كان اجتهاده الثاني أضعف فكان لعدم وكذا المساوى حقيقة

ما إذا كان الثاني أوضح
وخرج بالأعلم عنده
الادون والمثل المشكوك
فيه وإنما يجب الأخذ بقول
الأفضل ابتداء كما سألناه
هنا التزم جهة بدخوله في
الصلاة إليها فلا يتحول
عنها إلى أخرى إلا بأرجح
بخلافه قبلها فيخير مطلقا
فان قلت غاية التزام الجهة
أنه يستمر عليها لا أنه
يتحول لغيرها ولو أرجح
فكان المناسب تخييره هنا
كلا ابتداء قلت المراد بالتزام
الجهة أنه بدخوله في الصلاة
الجهة التزم ترجيح أحد
الظنين بالجري عليه بالفعل
فاذا أخبره من هو مظنة
لكون الصواب معه لومه
الرجوع إليه وقبلها لم
يلزم شيئا فبقى على تخييره
وبأخباره عن اجتهاد
أخباره عن عيان كالتقطب
فيجب قطعها وإن كان
مقلده أرجح وبقوله فيها
مالو تميز قبلها فان تيقن
الخطأ اعتمد الصواب
وان ظنه وظن صواب
جهة أخرى اعتمد وأضح
الدليلين عنده ويفرق بينه
وبين مأمرا في العلم بأن
الظن المستند لفعل النفس
أقوى من المستند لغيره فان
تساوى تخيير زاد البينوى
ثم يعيد لترددة حالة
الشروع ومالو تميز

حقيقة وحكاية لم يعض قبل ظهور الصواب ما يعض كذا لو تردد في التوبة وزال تردد فوراً وكالو انحرف عن
القبلة نسياناً أو أدارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فوراً (قوله على المتعمد الخ)
وقال للغير والتوبة وزاد الثاني ويؤيد الأول أي التفصيل بين كونه فيها وفي خارجها بل هو من أفراد قول
الجموع عن الام واتفق الأصحاب لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يرجع له جهة اتهمها إلى جهته ولا
إعادته وكذا في سم عن الاسنى (قوله كما) أي قيل قول المصنف وإن قدر الخ (قوله لأنه هنا التزم) قد
يقضى هذا عكس الحكم لأن قضيته التزام جهة خصوصاً في الصلاة التي ينبغي احترامها أن لا يلتفت لغيرها
مطلقاً بخلافه قبل الالتزام سم أي وما ذكره من الفرق إنما يظهر في صورة المساواة كما في التوبة والمغنى عبارتهما
فإن احترياً ولم يكن في صلاة تخيير بينهما لعدم مزية أحدهما على الآخر وفيها وجب العمل بالأول ويفرق بينهما
بأنه التزم بدخوله فيها جهة لا يتحول إلا بأرجح مع أن التحول فعل أجنبي لا يناسب الصلاة فاحتيط لها (قوله
مطلقاً) أي مع الرجحان والمساواة (قوله فكان المناسب الخ) أي لا سيما مع المساواة (قوله إنه) حقه أن يذكر
قبيل التزم الخ (قوله بالجري الخ) متعلق بالتزم الخ (قوله من هو مظنة الخ) أي بخلاف الادون والمثل
والمشكوك فيه (قوله وبأخباره الخ) عطف على قوله بالأعلم الخ (قوله كالتقطب) قد يقال لا فائدة في هذا إلا
بالنسبة للعارف بكيفية الاستدلال بالقطب وحسبنا قد فوجئنا به وهو لا يقدح في تخيير فكيف يجمع قوله
الآتي وإن كان مقلده أرجح لا يقال يمكن فرضه فيما إذا أخبر بالقطب وبدلائله ولم يكن عارفاً بها قبل ذلك
لأننا نقول المتاهل للتعلم كالعارف في امتناع التقليد نعم إن فرض طرو التاهل في أثناء الصلاة لم يعدوان
كان نادر الوقوع سيد عمر (قوله قبلها) أي الصلاة (قوله وبين مأمرا) أي من قوله وإن اختلف عليه يجتهد
الخ سم (قوله ثم يعمده) مر سم (قوله ومالو تخيير الخ) (فرع) لو اجتهد اثنان في القبلة
وافتق اجتهادهما واقتدى أحدهما بالآخر لتغير اجتهاد واحد منهما لزمه الانحراف إلى الجهة الثانية
وينبى المأمور بالمفارقة واختلفاً فيما تناوئتا ساراً وذلك عند فرق مفارقة المأمور أي فلا تفرقه فضيلة
الجماعة ولو قيل لا معنى وهو في صلاته صلاتك إلى الشمس وهو يعلم أن قبلته غير هاستانف لطلان تقليد
الأول بذلك وإن أبصر وهو في أثناءها علم أنه على الأصالة للقبلة محراباً ونجماً وخبر فقهاً وغيرها أنها أعلى
الخطأ وترد بطلانك تنفاد ظن الأصالة وإن ظن الصواب غير هاستانف الخ إلى ما ظنه ولو قال يجتهد لمقلده وهو في
صلاة أخطأ بك فلان والجهت الثاني أعرف غنده من الأول وأكثراً عدالة كما اقتضاء كلام الروضة وأقاله
انت على الخطأ قطعاً وإن لم يكن أعرف عنده من الأول تحول إن بان له الصواب مقارناً للقول بأن أخبر
به بالخطأ مع البطلان تقليد الأول يقول من هو أرجح منه في الأولى ويقطع القاطع في الثانية لو كان الأول
إيضاً الثانية قطع بان الصواب ما ذكره لم يكن الثاني أعلم لم يؤثران لم يبين الصواب مقارناً بطلت صلاته وإن
بان له الصواب عن قرب نهاية ومتى وقولها ولو قال يجتهد لمقلده الخ في سم بعد ذكره عن الروض مانعه
قال في شرحه وخرج بقوله وهو في صلاة ما لو قاله قبلها فاطفاً هرا أن حكمه كما مره أي من التخيير وفيه نظر
لأنه إذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فخارجاً أولى ويفارق ما مر بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين
الخطأ على الآخر ولا دعوى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكردى بقوله لكن الذي اعتمده الشارح والجمال

الخ) في فإذا تاهل اليقين نظر نعم قد يفيد مع قرينة وقد يراد باليقين هنا ما يشمل ما في حكمه (قوله المقضى) أي
أو المأمور (قوله على المتعمد) اعتمده أيضاً مر قال في الروض وإن طرأ على المجتهد في أثناء الصلاة شك
لم يؤثر قال في شرحه هذان من زيادته ونقله في الجموع عن نص الام واتفق الأصحاب (قوله لأنه هنا التزم
جهت الخ) قد يقضى هذا عكس الحكم لأن قضية التزام جهة خصوصاً في الصلاة التي ينبغي احترامها أن
لا يلتفت لغيرها مطلقاً بخلافه قبل الالتزام وفي الروض ولو قال يجتهد لليلة لدخول في الصلاة أخطأ بك فلان

الرملي وغيرهما موافقة شيخ الاسلام فراجع الاصل ان اردته اه (قوله كاسر) اى فى المتن (قوله لان الاجتهاد) الى قوله وقبل فى النهاية والمعنى (قوله والتعليل الخ) وهو عدم نقض اجتهاد آخر كردى

وهو اى المجتهد الثانى اعرف عنده من الاول او قال انت على الخطا قطعاً وان لم يكن اعرف عنده من الاول تحول اى ان بان له الصواب بمقارناى للقول والابطال صلاته قال فى شرحه وخرج بقوله وهو فى الصلاة ما لو قال ذلك بعدها فلا تلزم الاعادة وما لو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كاسر قبيل الفرع لكن فى التتمه يعمل بقول الاونى فان تساوى استخبرنا لثاناً لم يجد فكسحير فيصلى كيف

اتفق ويعيد اه و اراد بقوله ما سرقيل الفرع قول الروض و شرحه فلو

اختلف عليه فى الاجتهاد انان قلد من شاء منهما المكن الاكمل

اى الاونى والاكمل عنده اولى الخ اه وفيه ايضا نظر

لانه اذا وجب الاخذ بقوله فى الصلاة فخرجها

أولى (قوله وبين ما سرقيل) اى من قوله

وان اختلف عليه يجتهدان

الخ (قوله ثم يعيد)

اعتمده

م ر

كاسر (ولا قضاء) لما فعله ولا لان الاجتهاد لا ينعض بالاجتهاد والخطا غير معين واراد بالقضاء ما يشمل الاعادة (حتى لو صلى اربع ركعات) بنسبة واحدة (لاربعة جهات بالاجتهاد) اربع مرات بان ظهر له الصواب فى كل مقامنا للخطا وكان الثانى اقوى من الاول (فلا قضاء) لان لكل واحدة مؤداة بالاجتهاد ولم يتعين فيها الخطا وقيل يقضى لاشتغال صلاته على الخطا قطعاً فليس هنا نقض اجتهاد بالاجتهاد واختصاره جمع لظهور مدركه والتعليل انما ينضح فى اربع صلوات

(تم الجزء الاول ويليها الجزء الثانى واوله باب صفة الصلاة)

﴿ فهرست الجزء الاول من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 (للعامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صفحة

٢	خطبة الكتاب
٦١	كتاب الطهارة
١٢٧	باب اسباب الحدث
١٥٧	فصل فى اداب قاضى الحاجة
١٨٥	باب الوضوء
٢٤٢	باب مسح الخف
٢٥٧	باب الغسل
٢٨٦	باب النجاسة وإزالتها
٣٢٤	باب التيمم
٣٥٢	فصل فى اركان التيمم
٣٨٣	باب الحيض
٣٩٨	فصل فى احكام المستحاضات
٤١٤	كتاب الصلاة
٤٤٥	فصل فىمن تلزمه الصلاة اداء وقضاء وتوابعها
٤٥٩	فصل فى الاذان والاقامة
٤٨٣	فصل فى استقبال القبلة

